

١٨٧٤

نوح مختصر الابيضاح

الشلي



٢١٦٢
ش . ش

شرح مختصر الايضاح لابن حجر الهيتمي ، تأليف الشلي ،
محمد بن أبي بكر - ١٠٩٣ هـ . كتب في القرن الثاني عشر
الهجري تقديرا .

٤٨٢ ق ، خطها نسخ محمد .
الأعلام ٦ : ٢٨٦ ، هدية الحارفين ٢ : ٢٩٩

١٨٧٤

١ - العبادات الفقه الاسلامي و اصوله - المؤلف

ب - تاريخ الهندس .

شرح مختصر الافصح

(بش)

شرح الشيخ محمد بن محمد الافصح

بن محمد الهمداني

مكتبة دار الكتب

مكتبة دار الكتب - قسم المخطوطات

١٨٧٤

شرح مختصر الافصح

محمد بن أبي بكر بن محمد الشافعي
القرن ١١ هـ

١٨٧٤

٤٨٢

٢، ٢١٧

فقه شافعي

ش. ش.

٧٠

شرح الاسماء الشكلى على مختصر الايضاح لابن حجر

محمد بن أبي بكر بن أحمد بن أبي الخضر بن محمد
ت ١٠٩٦ هـ (الاضاح الكفوفه في القوافي)
(الرفاعه ١٢ / ص ٢٨٦)

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على ما منح من الانعام وقوت للتفقه في الاحكام وشرع من
 تعظيم شعائر الاسلام ورجع بينة الحرام واستمدان لاله الا الله ذو الجلال
 والاكرام واستمدان محبة عبده ورسوله افضل الانام صلى الله
 وسلم عليه وعلى اله واصحابه السادة الكرام اما بعد فهذا
 شرح لطيف وتوضيح منيف على مختصر الانبياء للامام الهمام
 قدوة العلماء الاعلام صفى الدين ابي العباس احمد بن محمد بن
 حجر المكي اعلى الله درجته في دار السلام بفصل محله وبين
 مفضله وعلى الله فهدى السبيل وهو حسنة واعلم ان الوكيل
 قال المص **بسم الله الرحمن الرحيم** الباء متعلقة بمخبرها ابتد
 او افتتح والاول اولى واو لى منه اولها لان الذي يتلوها مولف
 ويصح ان يقدر مصدر او ان يقدر كل منهما مقدما وموحدا ولكن
 تقدير فعلا وموحدا اولى لان اصل العمل للافعال ولا فائدة
 الاختصاص وانما قدم في قوله تعالى اقرا باسم ربك الان القرآ
 ثم اهم كونها اول سورة نزلت على الاحم ولا يضر حذفه وابقا
 عمله لانه يتوسع في الطريق ما لا يتوسع في غيره وتقدم بسم
 على الله لا يخرج به عن كونه مبتدأ لان كل حكم ورد على اسم فهو في
 الحقيقة وورد على مدلوله الابقرينة كضرب فعل وكسرت الباء
 وقائمة الحروف المفردة الباء على الفتح لزومها الحرفية والهي
 وطولت لتكون عوضا عن الالف المحذوفة لكثرة استعمال
 وهي للمصاحبة او للاستعانة والاسم لغة ما دل على معنى
 واصطلاحا ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بما دل
 وضعا وهو عند العربيين مشتق من السمو فاصلة سمو
 بوزن فعل يسكون العين مع كسر الف او ضمها فهو مما حذف
 شجر وبني اوله على السكون وادخل عليه مائة الوصل
 توصلا للنطق بالساكن وعند الكوفيين في الوسم فهو مما
 حذف فاه وعوض عنها مائة الوصل وفيه سبع لغات

نظم

نظمها بعضهم فقال
 اسم بضم وكسر مع سيم بهما وقسم بثلاث حسبما نقله
 وقال بعضهم بل عشر ونظمها في قوله
 سم لاوسما واسم بتثنية اوله لهم سماء مما شرت انجلا
 وزاد بعضهم ونظمها فقال
 سماء اسم كذا سماء وزد سمة والاول اثنان ترشد
 وقال بعضهم فيه ثمانية عشر لغة ونظمها فقال
 ثلث العرب سماء واسماء وسما وسما وسمة
 والله علم على الناس الواجب الوجود المستحق لجميع الكمال كذا
 وهو عربي ومشتق على الاصح من لاه يليه ليها اذا علا ومن
 لاه بوجه ولاها اذا احبب ومن اله بفتح عينه اذا عبدا واله
 بكسرهما اذا تخير وفي اصله خلافا مبني على هذا الخلاف فعلى
 الاول اصله لاه وعلى الثاني لاه وعلى الثالث اله كما مر
 وهو الراجح نقله ومعنى وهو اسم جنس لكل معبود ثم غلب
 على المعبود بحق مفهوم الجلالة بالنظر للاصل كلي وللتفصيل
 جزئي ومن ثم كان من الاعلام الخاصة من حيث اسم ليس به
 غيره وعند المحققين انه الاسم الاعظم والرحمن في الاصل
 صفة بمعنى كثير الرحمة ثم غلب على البالغ فيها فصار علما
 بالعلية التقديرية وهي التي تكون بالنظر الى القياس
 قال ابن هشام الحق قول الاعلم وابن مالك انه ليس بصفة بل
 علم قال وينبغي على علمه انه في السجدة وعونها بدل لا نفت
 وان الرحيم نفت له لا الاسم الله تعالى اذ لا يتقدم البديل على
 النعت لكن قال شيخ الاسلام تركوا لا يمنع علمه عليه اعتبار
 وصفية الاصلية فيوزكونه نفقا باعتبارها هو عربي
 ونظار العرب منه لتوهم التعدد والتحقيق انه عند تجرده
 من ال ممنوع الصرف وان شرط وجود فعلى لوجودها نظرا
 لاصله قبل الاختصاص والرحيم ذو الرحمة الكثير



فالرحمن ابلغ منه بشهادة الاستعمال والقياس لان زيادة البنا في
الصفات الغير الجملية المتحدة نوعا واستتقاقا تدل على زيادة
المعنى وقدم الرحمن لانه خاص اذ لا يقال لغير الله وقوله بني
حقيقة في مسيئة رحمانا المماثلة لغنت في الكفر وهما صفتا
مشتريتان بنيتا للمبالغة في الرحمة من رحم بكسر عينه بقرينه
منزلة الملائكة او يجعله لازما ونقله الى فعل بالضم الملائكة والرحمة
وقد القلب اريد بها الاستحالة في حق تعالى عما يتهاون به انعام
او ارادته وكذا انخفض استعمال معناها في حق تعالى **الحمد**
هو لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم
اي ما هيته ان جعلت الى المحسن وهو الله اصل او جميع افراد ان
جعلت للذات مستغرق وهو مملوك او مستحق **الله** اي لذاته
ولا فرد منه لغيره بالحقيقة وجمع بين الابدان الحقيقية بالجملة
والاضافي بالجملة اقتدا بالكتاب العزيز وعلمه بقوله تعالى الله
عليه وسلم كل امر فكري باللا يبد وفيه بيبهم الله الرحمن الرحيم فهو
اقطع رواه الخطيب وفي رواية لا يبد او لا يبد وفيه بالجملة
وفي رواية بعد الله فهو اقدم جميع نعمته وفي رواية اقطع وفي اخرى
انما يزيل البركة او مقطوعا وفي اخرى يذكر الله واصل البالي
القلب والمراد ما هم به شرعا فخرج المحرم والمكروه اي وليس يذكر
محض ولا جعل الشارح له ابتداء الغير بالسمة كالمصداق **وتبين**
بالرواية الا **انما المراد الابدان** اباي ذكر كما فان **قلت**
القاعدة فيها اذا ورد مقيد واحد ومطلق فيه حمل المقيد على المطلقات
والقاعدة العكسية **قلت** القاعدة فيما اذا ورد مقيد واحد
ومطلق اما اذا تعدد المقيد بقدين مختلفين ولم يوجد جامع بينه
وبين احدهما تساقطوا عمل بالمطلق لا متناع تقييده بهما لثنايتهما
وباحدهما اذ لا مرجح كما في روايات الولوع في رواية اولاهن بالواب
وفي اخرى اخر هن وفي رواية احداهن واما الحمد عرفا اي في عرف
محقق العلوم العقلية فليس هو عبارة عن قول القائل الحمد لله

بل هو فضل يبي من تعظيم النعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره
سواء كان ذكرا باللسان ام اعتقادا بالجنان ام عملا بالاركان
والشكر لغة هو الحمد عرفا خلا فالن فرق بينهما وعرفا اي في عرف
اهل الشرع صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى به عليه من
النعم الظاهرة والباطنة الى ما خلق لاجله وهذا يحتاج الى
عناية ربانية قال الله تعالى وقليل من عبادي الشكور
ومن ثمر كان افضل من الحمد وصرح جمع من اصوليين بان هذا
هو المراد بالشكر في قولهم شكرا المنعم واجب لثنا المنعم
من كلام الجلال المحلى ان المراد به الشكر التقوي واما المدح
فهو لغة الثناء باللسان على الجميل مطلقا على قصد التعظيم
وعرفا ما يدل على اختصاص الحمد ووجوبه من الفضائل
وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معني ما قاله الاكثر
لحصول الحمد بالشكر بها مع الاذهان الحمد لو لم قال بعضهم
وجوب ان يكون موضوعا شرعا للاشارة بطريق النقل في
غيرها من الحقائق الشرعية على الراجح فتكون شرعا انشائية
لفظا ومعني وحصول الحمد بالشكر به لا يقتضي كونها انشائية
معني اذ ليس معني كونها انشائية الا انها جملة انشائية
الثناء بها اي التي به وذلك لا ينافي كونها خبرية معني وعرفه
المصنف بما فيه نظر ولما كان مستحقا تعالى لجميع المحامد
فمن الحمد بالجملة اذ لو قيل الحمد للمخالق مثلا لثوتهم لمستحقا
الحمد لذلك لان تطبيق الحكم بالمستحق يشترط اهلية المستحق
منه لذلك الحكم واخرت عن الحمد لانه المقام مقام الحمد فتقدم
اهم وعلا باصل تقدم المبتدأ وائر المص الا انه الجملة الاسمية
لان الحمد بها ابلغ وافضل واخذ البلعيني من اثار القرائن
الاستدانة ابلغ صيغ الحمد ورجح الجمله المحلى ان جملة
الفعلية ابلغ وبسط العلامة ابن قاسم في الايات
الهيئات تأييده ولما كان عادة البلغ المحسن ما يكسب

الكلام روي قال لا سيما ابتداء في المهر رحمة الله تعالى بما فيه براعة
 الاستدلال فقال **الذي احيا عالم** جمع علم كقعد وهو المظنة
 اي اظهر مضاف **بيته محرم** اي ذي الحرمه العظيمة قال ابو شامة
 اصل الحرم المنع ومنه البيت الحرام وفلان محرم حرام اي محرم وهو
 ضد الحلال سمي بذلك لما منع فيه مما يجوز في غيره ولما منع
 المحرم مما يجوز لغيره **ما اوجب من زيارتها** اي المعالم بالبحر
 والعمر او بالبحر وحده او بالعمرة او بجوار الصلاة على مكسائي بيانه
على الكافة اي الجميع قال تعالى وما ارسلناك الا هدة للناس
 اي تكفرهم وترددهم اذ خلوا في السلم كافة اي في جميع شرايعهم
 والمراد المكلفون من الانس والجن وعليه يجب الحج والعمرة
 على الجن ويخرج به السبي فقال انهم مكلفون في كل صبي
 لانه اذا ابتعثه صلى الله عليه وسلم مرسل اليهم كما هو مرسل الي
 الانس لزمهم جميع التكليف الا ان يقوم دليل على تخصيص
 بعضها بخلاف الملايكة لا يلتزم ان هذه التكليف كلها ثابتة في
 حقهم او قال الامام النووي في التهذيب في كونه الوسيط
 وغير من كتب الفقه استعمال لفظة كافة بالالف واللام فتو
 مذق الكافة وكافة العلماء مراد بهم بذلك الجميع واكثر من
 استعمالها الخطيب ابن نباتة وهذا غلط عند اهل العمود والفقه
 فلا يجوز ذلك ولا يستعمل الا حالاً فيقال مذهب العلماء كافة
 قال الفراء كان معناها جميعاً ولا تكون مذكرة ولا مجبوءة اهـ
 وقال في القاموس وجاء الناس كافة اي كلهم ولا يقال جاءت
 الكافة اي لا يدخلها ال وروى الجوهرى ولا لقضائى **في**
كل عام اي سنة وسمى العام عاماً لان الشمس عامت فيه
 حتى قطعت الفلك جميعه والسنة الشرعية ثمانية وخمسة وخمسون
 يوماً وافرقت بعضهم بين العام والسنة بان العام من اول الحرم الي
 اخر ذي الحجة والسنة من كل يوم الي مثله من القابلة وتطلق السنة
 ايضا على عام الجذب وجعله محله عظيماً لتزلات الرحمة بخبر ان الله تعالى

يترك على اهل هذا المسجد مسجد مكة في كل يوم وليست بمشربى ومائة
 رحمة ستين للطايفين واربعين للمصلين وعشرين للناظرين
 رواه الطبراني في الكبير والحاكم في المعجم الكنى وابن عساكر ورواه البيهقي
 في الشعب بلفظ يترك الله كل يوم مائة رحمة وعشرين منها
 على الطايفين ستون واربعين على المصلين وعشرون على
 الناظرين ورواية يترك الله تعالى كل يوم مائة رحمة كثر
 منها للطايفين وعشرين على اهل مكة وعشرين على سائر الناس
 قال المحب الطبري يحتمل في تاويل القسم بين كل فريق وجهان
 الاول قسمة الرحمن بينهم على المسكين بالسوية لا على العمل
 بالنظر الي قلته وكثرته وصفته وما زاد على المسكين فله ثواب
 من غير هذا الوجه وتظهر هذه في الكلام اعطى الله اهل بيت
 بيتي مائة دينار فدخل واحد من واحد مراراً فلا خلاص في
 تساويهما في القسمة الوجه الثاني وهو الاظهر قسمتها بينهم
 على قدر العمل لان الحديث ورد في سياق الحديث والتمريض
 وما هذا سبيبه لا يستوي فيه الا في بالاقلى والاكثر ونظير
 ان يقطع انسان قطعة من ماله على وجه التبرر وتعينها
 لطايفي العلم ثم يفاضل بينهم في العطا بحسب طلبهم فان
 ذلك مستحسن وتوالتوى بينهم مع تفاوت الطلب توجه
 لوجه وليس ذلك كدحول المدار اذ لا مناسبة فيه تقتضي
 التفاوت بين المقل والمكثرب هو مجرد وصف علق عليه حكم
 فاستوي الموصوفون به في ما رتب عليه اذا تقرر ذلك
 فنقول الرحمة متنوعة بعضها اعلاه من بعض فرحمة يعبر
 عنها عن المعقرة واخرى عن العصمة واخرى عن الرضى واخرى
 عن القرب من الله تعالى واخرى عن تنوع مقصد صدق واخرى
 عن النجاة من النار هكذا الى ما لا ينحصر اذ لا معنى للرحمة
 الا المعطف فتارة يكون بالكتاب نفعة وتارة بدفع نقمة
 وكلاما يتنوع عن انى ما لانهاية له ومع هذا التنوع كيف

بغيرضا التساوي بين المقل والمكثر والمخلص وغير المخلص والمخاض
قلبه والساوي والمخاض وغير المخاض بل ببناء كل رحمة
الله تعالى بقدر عمله وما ياسبه من الاسواع هذا هو النظم
نقول بحتم ان يحصل لكل طائف مستوية رحمة ويكون ذلك العدد
بحسب عمله في ترتيب اعلا الرحمت واوسطها وادناها وبحتم
ان جميع الستين بين الطائفت كلهم والامر بعين بين المصلين
والعشرين بين الناظرين ويكون القسم على حسب اعمالهم
في العدد والوصف حتى يشترك الخ الفقير في رحمة واحد
من تلك الرحمت وينفرد الواحد برحمت كثير ثم قال وكثير
من العلماء ذهب في توجيه اختلاف القسم بين الطائفت
والمصلين والناظرين بان الرحمت المائة والعشرين
قسمت ستة اجزا فجعل جزا للناظرين وجزا للمصلين لانه
المصلي ناظر في الغالب فجزا للنظر وجزا للصلاة وجزا للطواف
وهذا القابل لا ييسر

كثرة الرحمت له
على الصلاة وما ذكرناه فيه نظرات الطائفت
الا محض وكذلك المصلي يتاه ما ثبت للطائفت والمصلي وان لم ينظر
وكذلك المتعبد ترك النظر فيما لا ينقص قسمه بسبب ذلك فدل
ذلك على ان المراد صلاة غير ركعتي الطواف فان ركعتي الطواف
منسوبة اليه اما وجوبه او بدت في منه واما السجدة الطواف
فان لم يقترب بقصد التعبد فلا اثر له وان قصد به التعبد فالظن
انه ينال به اجر الناظرين زائدا على اجر الطواف اهو كلام المحب ورد
بتطمين قولهم في فيلحق به ما جاء على خله في قال المصنف
والمتجه عندي الوجه الاول لان الطائفت مثلا جمع على بال فهو
عام ومدلوله كلية اي محكوم فيها على كل فرد فرد من افراد الطائفت
فحيث لم واحد منهم يسمى الطواف شرعا حصل له ستون لكن
من اتي بالاكثرا او قارب عمله كمال خلى عنه عمل الاخر تكون
رحمته الحمل ويبدل لذلك ان الخمسة او السبعة والعشرين درجة

المرتبة

المرتبة على صلاة الجماعة تحصل لكل مصل في جماعة قلت او كثرت
لكن درجات الاكثر اكل وكذا يقال في المصلين والناظرين اهو
وقال القسطلاني الذي يظهر انه يشترك كل عام له من سابق
والاحق ومقل ومكثر ومقرن ومفرد فسال كل منهم ذلك العدد
المعين على العدد المعين ومن زاد منهم يحصل له ثواب زيادة عمله
فان الحسنات بعشر امثالها **وبالحال المخلص** اي لا اجل التخليص
من رتبة جمع رتبة واحدة تربيع الهائم وهو ان يجعل اعناهما
في عري جبل يقال لكل عروة منها رتبة **الاثنام** اي الذنوب
فتشبهها بالجبل استعانة بالكناية واشبات الرتبة لها لمقارن
تجسسية واما عند صاحب التلخيص معنويان غير اخلاص
في المجاز فاذا اظهر تشبيه في النفس ولم يصرح بشي من ارتكان
التشبيه وهو المشبه والمشبه به ووجه التشبه وادواته
سواء في المشبه ودل على ذلك التشبيه بذكر شي من خواص
ذلك المشبه به سمي ذلك التشبيه المستعانة بالكناية
واشبات تلك الخاصة استعانة تجسسية لانه يتخيل ان المشبه
في جنس المشبه به وذكر الخلوص ترشتم ان اريد به الجبل او
الاغلال وتجريد ان اريد به الخبز او الانفصال وترجمه
انه تعالى ذلك لان التوفيق ابلغ من الاطلاق وهو ان لا يذكر
ما فلا يعمها لان مبني الاستعانة على تناسي التشبيه وادعا
ان المستعار له نفس المستعار منه لاشي يشبه والتجريد
ان يذكر ما يلائم المشبه فهو من الاستعانة الترشيمية وذلك لقوله
تعالى واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامنا قال ابن عباس
معاذ ايه ومجا وقاله بعضهم اي مكان اثابة وقوله تعالى
ومن دخله كان امنا وقوله تعالى رب اجعل هذا البلد آمنا
رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق اهلهم من الثمرات وقوله
ولم يكن لهم حرما امنا يجبي اليه ثمرات كل شجر رزقا من لدنا
وفضائل البيت الحرام كثير وقد افرد بها غير واحد بالتأليف

وذكر الامام الحسن البصري في رسالته كثير منها وسياق ففنايله
متفرقة في هذا الكتاب وما اورد في الحسن قوله صلى الله عليه وسلم
ما من نبي هرب من قومه الا هرب الى مكة فبعد الله بها عنه الكعبة
حتى اناه اليقين وهو الموت ومن مر من مكة يوما واحدا حرم
الله سبحانه وتعالى جسده وجمه على النار ومن صبر على حرمته
ساعة من نهار ابعده الله من النار مسيرة خمسمائة عام
وقربه من الجنة مسيرة مائتي عام وان مكة والمدينة لينفيان
خبرهما كما ينفي الكبر حيث الحديد الا وان مكة استست على
المكر وهات والدريجان ومن صبر على شدة بها كنت له رفيفا
او شهيدا يوم القيامة ومن مات بمكة او بالمدينة بعثه الله
يوم القيامة مناه عذاب الله لا حساب عليه ولا خوف ولا عفا
وبدخل الجنة اسلام وكنتم له شفيعا يوم القيامة الا وان
اهل مكة هم اهل الله وجيران بيتهم قال صلى الله عليه وسلم
ان الله لوها من يا قوتة حرا ينظر فيه كل يوم ثلثمائة وستين
نقرة مائة وتلك تون رحة ومائة وتلاتون نقرة عذاب
وان اول من ينظر اليه بالرحمة اهل حرمه فمن رآه قايما يصلي
غفر له ومن رآه طائعا غفر له ومن رآه جالسا مستقبل القبلة
غفر له فتقوله الملائكة وهو اعلم بذلك ربنا لم يبق الا النائمون
فيقول الله تعالى والنائمون حول بيتي المحفوف بهم وروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يحشر الله تعالى من مقبر
مكة سبعين الف شهيد يدخلون الجنة بغير حساب
وجوههم كالقمر ليلة البدر ويشفع كل واحد منهم في سبعين
الف رجل فقيل من هم يا رسول الله قال الغيا ومن مات في حرم
الله او في حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم هاجا او معتمرا بعثه
الله يوم القيامة من الامم اهل المقصود من الرسالة هنا
واشهد اني اعلم اني به لا خير الاصحى كل خطبة ليس بها شهيد
في كاليه اجد ما انا قليل لبركة رواه ابو داود ان لا اله الا الله

الواجب الوجود والمشهور ان الله مبني مع لا العاملة عملات وبها في محل
رفع بالابنة او الخبر عن وف قيل ممكن وقيل موجود وفي كل منهما شك
لان الخبران قد مر ممكن ما افادت الكلمة اثبات وجود الاله الحق عز
وجل وان قدر موجود لم يعلم منه امكانه في مكان الالهية الباطنة
واجاب الزمخشري بما هو مردود عليه والحقف الانبي بما هو منظور
فيه قد بعض المحققين والتحقيق بتوفيق الله تعالى ان الخبر
المخبر وف ههنا موجود كما اشتهر فابقى بحسب الاحتمال الامتنع
او ممكن معدوم وكلاهما لا يهلح ان لا لوهية فاما مكان الاله
بغير عدم امكانه وما يفتني وجوده الى عدمه فهو محال عقلا
فتنفي الامكان لازم عقلي لد لوله المعنوي فتقدير الوجود
بغيره الموجود بلا الحجة وظاهره اذ قد اسبغ على الجسم
النفس فان قيل الامكان لمعني سلب الضرورة من جانب
العدم بما مع الوجوب قلنا ما نحن فيه امكان امر معدوم
والمكن المعدوم سلب الضرورة عن جانب وجوده وعدمه
معاد الوجوب بيا فيه فثبت امكانه بهذا المعنى ثبت اصاحه
الالهية عقلا فلا اشكال في بوجه هو الاسم الكريم من فروع
عمل البديهة من الضمير المستتر في الخبر المقدم على المشهور
من اقواله كثيرة بينها بما فيها في مجمع الجوامع الجوى **وح**
اي متفردا او متوحدا او غودك **لا شريك له** حال ايها
وكلاهما موكد لمعني التوحيد في الذات او رحه للتوحيد في
الصفات ولا شريك في الانعاق **واسمه ان سيدنا معاشر**
الادميين فهو سيد غريم بالاولي او معاشر المخلوقات وهن
يجوز اطلاقه على الله وتعالى او يمتنع على الله او يمتنع على غيره
والمعروف بال على الله عز وجل احوال وفي زيادة سيدنا قبل
محمد خلا في فاما في الصلاة فقال الحمد الشرائع لا يقاله اقتضات
على الوارد وافق به ابن تيمية واطال في الاستدلال عليه
ورد عليه بعض الشافعية والخفية واطالوا في التثني عليه

قال المجلد المحلي الادب مع من ذكر مطلوب شرعا بذكر السند ففي حديث
قوسوا الي سيدكم اي سعد بن معاذ وسياسته بالعلم والدين وقول
المصلي اللهم صل على سيدنا محمد وفيه الايات بما امرنا به وزياده
الاخبار بالواقع الذي هو ادب فهو افضل من تركه فيما يظهر
من الحديث السابق وان نرد في افضليته الشيخ الاسوي
وذكر ان في حفظه انا الشيخ عز الدين بن عبد السلام بناء على
ان الافضل سلوك الادب او امتثال الامراء وقال بعضهم
تبطل به الصلاة والمعتمد خلافة واما خارجا فله بعضه
محمدا بن علي عليه وسلم انكر على من قاله انت ابن سيدنا
وليس كما زعم واللائحة انما هو للاخراط في المذبح باوصاف ذكرها
وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم وقوله صلى
الله عليه وسلم الحسن ان ابني هاشم سيد واصله سود قلبه
الواو يا وادعت في الثانية **محمد** علم منقول من اسم
مفعول المضعف من كثرة خصاله الحبيب سمي به نبينا بالها
من الله لجه بذكره وقد اشتمل لفظ اسمه باعتبار حساب
مفرداته واخرها على عدد الرسل اذ فيه ثلاث ميمات بسط
كل منها ميم وتبسط ثمانية ها وبسط اخر دال وجملة حساب
هذه الاحرف ثلثمائة واربعه عشر وهو يدل في سيدنا
او عطف بيان **عبد** اي لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله وقد مر الله اشرف
ولذا وصفه الله تعالى به في اشرف المقامات لقوله تعالى سبحان
الذي اسرى عبده انزل على عبده الكتاب فاوحى الي عبده ما اوحى
وهو لغة المملوك من نوع الانسان وله عشر وانه جمع انظم ابن
مالك منها احد عشر في بيتين ودرهما بجلال السيوطي بيتين
وزاد التسعة ووظا قبلها بيت فقال
جمع لعبد لابن مالك نظمه ووردت عليه مثلها فاستغفر
عباد عبيد جمع عبد واعبد اعابده معبودا معبدا عبدا

كذلك

كذلك عبد الله وعبدان البتة كذا في العبد او امة ذات شيت ان محمد
وقد زيد عباد عبود عبدة وخفف بفتح والعباد ان تستبد
واعبدة عبد وبنمت بعدا عبيد ومعبودا بفتح فخذ تستبد
ورسوله الي الثقلين اهما عاملا مملوكان الدين بالعبودية فيكفر
منكم والى الملايكة كما رجعهم محققون لقوله تعالى ليكون العالمين
نورا اذا العالم ما سوى الله وقول الغزالي اني اجمعنا على ان المراد
الانسان والجن مراده اجماع الخصم ان اجمعنا انما يقال لذلك
غالب الاجماع الامة على ان هذا لا يوجد من مثل الغزالي من
مثل ابن المنذر وابن جرير وابن خزيمة والخبر مسلم وانزلت
الي الخلف كافة بل اخذ منه الشيعي السكيت انه مرسل ان جميع
الاشياء والامم السالفة والامم الباقية انما مرسل بها ذات
بان رجب فيها اذ راكشيف امت به صلى الله عليه وسلم فانت
قيل تكليف الملايكة مختلف فيه قلنا الحق تكليفهم بالطاعات
العملية قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ولا يعقلون
ما يأمرون بخلافه عزوا الايمان فانه خير وربي فيهم وقال
جمع لم يكن معوثا اليهم وبه هزم الشيعي والمجلى وزيت
الدين العراقي والمجلد المحلي واقفي به الشهاب الترمذي ورجع
المجلد السيوطي في التفسير وغيره وارجح الاول في
الخصايص واقرده بتا ليف سماه تزيين الارايك في رسالي
النبي صلى الله عليه وسلم الي الملايكة والرسول من البشير
ذكر حركات معاصرة غير الانبياء عقلت وفطنة وقوة راعي وخلقا
بالغة والضم سليم من دناءة اب وحناء ام وان عليا ومن
منكرها وبرص ومن قلة مروة ومن دناءة صنعة اوحى
اليه بشرع وامر بتبليغه فان لم يورثني والرسول افضل
من النبي اجماعا قال ابن عبد السلام نبوة الرسول افضل
من رسالته لتعلق النبوة بالحق وورد بان الرسالة فيها ذلك
مع التعلق بالخلق فهي افضل على الاصح واي الخصم بالواو

في ورسوله للدلالة في الاشراك في السببية ففقيه ترقى كمال
مخبر فان كل رسول معه ولا عكس **الذي شرف الله تعالى به بيته**
وبن علي جعل طينته صلى الله عليه وسلم منه وركب
الزبير بن بكارة ان حرميل اخذ التراب الذي منه النبي صلى
الله عليه وسلم من تراب الكعبة وقال ابن عباس صلى طينته
صلى الله عليه وسلم من ستر الارض بمكة وسياق ليد امرئ بسط
في الباب الحامس وجعل ولادته فيه وترسنته وبعثه وغير
ذلك مما سياتي ومن شرفه ان الله جعل له كالج الصالحين
ولا الطاعون كما رواه احمد وعمر بن شبة **صلى الله وسلم عليه**
ايها لقوله تعالى ورفقنا لك ذكرك ايملا انك لا اوتدكر معي
كما في صحيح ابن حبان ولقوله الشافعي رضي الله عنه احب ان
يقدم امرئ بيدي غطيته بكسر الخاء وكل امرئ طلبه غيرها
حمد الله والشا عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
واني بصيغة الماضي رجا لتحقق حصوله المستول ومن ثم
كانت ابلغ لذلك لهما على تحقق الوقوع وان كانت اهل الله على
بلغظ الامر والصلاة من الله رحمة مفرقة بتعظيم ومن
الملايكة استغفار ومما لا دميح تصرع ودعا ولغظهما
مخصوص بالانبياء فلا يستعمل في غيرهم الا بتعاضد وكذا السلام
ما لم يقع بها خطا بالموافقة حقيقة وتزليلا كما في المرسلات
والحق بهم الملايكة لمشاركتهم لهم في العصمة والانبياء افضل
من حبيبتهم ومن عداهم من الصالحين افضل من غيرهم غير
خواصهم ونظر بعضهم في تفسير الصلاة بالرحمة بانها عطف
عليها في قوله تعالى اولئك علم صلوات من ربهم ورحمة وبانها
متشعبة في حقهم تعالى كسائر الصفات المستحيلة عليه تعالى
اذا توجه باعتبار القاية التي هي فعل اختاري وروى
المجلسي الذي يكون انعم اليه واردة التفضل فهي على
الاول صفة فعل وعلى الثاني صفة ذات وفي وجوب الصلاة

هي

على النبي صلى الله عليه وسلم عشرة اقوال ومذهب الشافعي جماعة من
الحنابلة ومن بعدهم انها عبا في التشهد الاخر من كل صلاة
وجمع بينهما لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وكراهية
الفراد احدهما عن الاخرى في اللفظ والمجلس والكتاب وعديت
الصلاة تعالى لانها ضمنت معنى الاستعلاء في اي عطف عليه
رحمة **وشاعرا** هم عند الشافعي والجمهور من حرثت عليهم
الزكاة وهم مومنون بغيرها ثم والمطلب دليل قوله صلى الله
عليه وسلم الحسن ان الله لا يحل لنا الصدقة وقيل جميع
امة الاجابة ومال اليه مالك ورحمهم جميع من الشافعية لكن
فيه القاضى حسن بالدقيا ويؤيد خبره كل تقى لكن سلك
واه وعظمهم على الصبر لان الصلاة عليهم مستحبة بالنص
وهو علم جمع لا واحدة من لفظه واصلى ال اهل لتصغير علي
اهل ابدلت هاوه مخرقة ثم هي الفا وقيل اول لتصغيره
على اويل والاصح جواز انها كتبه الى الصبر ولا يستعمل الا في الاشراق
تخلاف اهل واما قيل الفرعون لتصوره بصورة الاشراق
واما جمع جمع صاحب لان فاعلام يشيت جمعه على انفراد
وصاحب عند سبويه جمع لصاحب وعند الاخفش جمع له وجمع
الجوهرية فقال وجمع صاحب كراك ورك وصحبه بالهم كفار
وفرقة وصحاب كجاي وحياء وصحاب كشاب وشبان او والصحاب
من لقى النبي صلى الله عليه وسلم مومنا بعد النبوة في حال حياته ومات
كذلك قد خالفهم ورفقة به نوفل لانه ادرك النبوة وعبد الله من
اي سرح لانه بعد رفته حاش مومنا بخلاف غير رسول فيصر وعبد الله
ابن خنظل وعظمهم على الال الشامل بعضهم ليشمل باقيهم
لانهم افضل من الال الذين لا صفة لهم وان كان هؤلاء اشرف من جهة
حيث الذات لما فهم من البقعة انكرمية **ما** مصدرية فرفقة لما تقدم من
ايم وما بعد **القصبة** اي الكسفة اي منه الكسافة جاتي به اي
بنية صلى الله عليه وسلم توسلا ومحبة وغيرهما في تلك المشافعة جمع مشقة

وهو محل الشعار على العبادة ومنه قول حيريل عليه السلام
 من امتك حي يرفقوا اصواتهم بالتلبية فانها من شعار الحج
 واصلا الشعار علامة ينصبونها ليعرفوا الرجل بها رفقة
 والى تلك اشارت لعلوا المرفقة وسعفتها عن **قلوب**
المتخيف اليه عز وجل **سحب** وهو والسحاب
 والسحاب لغة جمع سحابة وهو الغيم من السحب لا من
 بعضه بعضا **الفعلات** جمع غفلة وهي والذ هول والسهو
 والنسيان الفاظ مترادفة لغة وهي عند الفقهاء
 والاصوليين مترادفة في اكثر المواضع وقيل النسيان
 الجهل البسيط بعد العلم **والاوهام** جمع وهم يكون المراد
 وهولقة خلة من خيرات القلب واصطلة حادراك الطرف
 المرجوح من طرقي المتروك فيه وبغتها الغلط وتسميه
 القلوب بالغلط استعانة بالكناية واشتات السماء لطلوع
 استعانة بتبليغ وذكر السحب ترسيم **وبعد** كلمة
 يوتى بها لا لتقال من اسلوب الى اخره لا يعم في المعنى
 ويسمى تخلصا ولا بلاغة ويسمى اقتضابا وقد كانت
 صلى الله عليه وسلم ياتي باصلها وهو ما بعد في خطبه
 ومكائنه وذكر البخاري فيه احاديث كثيرة وفي اول من قالها
 خلا ف تطهر بعضهم في قوله
 جرى الخلف اما بعد من كان باديا به است اقوال وداود اقرب
 لفصل خطاب ثم يعقوب نفسه **فايوب** سحبان وكعب ويوب
 والمشهور بها تبليغ على الضم ان حذف المضاف ونوب معناه
 امرت ومعدل عن السكون الى الضم ليعلم ان لها اصلا
 في الاعراب وحبر الوصلها بحذف المضاف باقوي الحركات
 وتلزم الفاي خبزها غالبا لتضمن ما معنى الشرط مع
 مزيد تاكد ومن ثم افاد اما زيد فذاهب عالم ليله زيد
 ذاهب والعامل فيها اما عند سبويه لسيابها عن فصل

الشرقي

الشرط والفعل بنفسه عند غيره والاصول بها كين من شيء بعد
 ما ذكر من الحد وما بعده ولا يجمع بين اما والواو **فقد**
 اي الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني او النقوش الدالة
 عليها بتوسط دلالتها على تلك الالفاظ والمعاني المخصوصة
 من حيث انها من لولة تلك العبارات والنقوش او المركب
 من الثلاثة او من اثنين منها احتمالات سبع للسيد
 المرحاني في معنى التكتب والابواب والفصول واختار
 اولها وعلى كرفا لا شارة الى الخاص هذا وان تأخر وضع
 الخطبة عن فراغه والقول بانها ان تأخرت كانت الاشارة
 الى موجود خارجي لا يجمع هنا كما بينه الجلال الد والحي
 واعترض هذا التركيب بان مضمون الجزاء وهو هنا
 كتاب اختصرت فيه ما ثبت حصل حمد وصلة اوله
 يصح تقييده وقوعه بالتعدي واجيب بان المراد بعدية
 الرتبة او بتقدير القول وعنه **كتاب** هو لغة الضم
 والجمع واصطلة عالم لجملة من العلم ويطلق على المكتوب
 المشتمل على مسائل علم ويسمى ذلك المكتوب باسم خاص
 مضاف اليه لفظة كتاب ككتاب الايضاح وهو المراد
 هنا وجملة قوله **اختصرت** صفة لكتاب او خبر ثبات
 لهذا **فقد** اي في جملة الكتاب المذكور **الايضاح** اي
 المسمى بهذا اللفظا لمشرحه فليس هو الايضاح وحده
 بل هو الايضاح وما زاد عليه المصرح كما انه تعالى قال الايضاح
 بعضه والاختصار لتقليل اللفظ مع استيفاء المعاني
 وراه فيه الامعان والمحققون على ان اسما الكتب والعلوم
 اعلام احكام وضعت له نواع اغراض بتعدد افرادها
 بتعدد المحل وقد جعلوا اعلام الشخصا من باعتبار ان
 المتعدد باعتبار المحل بعد عرفا واحدا وانما لم تكن
 موضوعا للمفهوم الاجمالي وحاصله ان اهل العرف

اطلاقه على من تقدم كقولنا تعالى فاعرفنا من كان فيها من
المؤمنين فاعرفنا فيها غير بنية من المسلمين فانما اطلقت
على نبي او ولد نبي او جماعة بينهم نبي يتعالمه وفي كلام
المصنف جمع بين الحقيقة والمجاز وهو جاز على
الراجح **حيي الدين** باظهار معانيه وتاويله فتوا عده
والدين لغة الملة والاسلام والعادة والمجازة
والسياسة والحال والراي وغير ذلك واصطفاك حقا
وصح المهي سائق لدوي العقول باختيارهم المحمود
الى ما هو خير لهم بالذات فخرج الاوضاع البشرية
واللهية غير السابقة كما مضى السما والاوضاع
التي لا تختص بدوي العقول كمدنية الحيوان لمنفعة
والاوضاع القسرية وعوضها على الطب والغلة
قليلنا يرباهم الى الخلق الذاتي والوضع الالهي اذا
نسب الى من يوديه عز الله تعالى سمي ملة والي
من يقبله لوجه الله تعالى سمي دينا وتوقع في
المدخل من امتناع الالقاء المضافة للدين وان النروي
كان يكن تلقبيه بمحيي الدين ويقول لا اجعل من
دعائي به في حل مردود وما استدله لا ينبغي له
ما ادعاه وقد ذكرت ذلك مع الجواب عنه بما فيه بسط
في غير هذا الكتاب **حيي** بن شرف بن مري بن
حسن بن حسين بن خزام بن محمد بن جمعة الحزاعي
مجاهدة مكسورة وبالزاي ويجي بمطويات او بدل
كل من كل ويصح قطعه عن التبعية الى الرقة باختيار
هو ان النصب باختياره وتقديم اللقب على
الاسم جاز كما في قوله تعالى المسيح عيسى ابن مريم
وقد اجتمع الامر في قول اوس بن الصامت
احو عبادة بن الصامت رجلا الله تعالى عنهما

انا ابن مري قيا عمر ووجدي ابو منذر ماء السماء
ومري قيا نعم الميم وفتح الزاي وسكون التختة وكسر
القاف وتخفيف التختة لقب عمرو وماء السماء لقب منذر
النروي نسبة الى نروي قرية من قرى دمشق ولد
بها اول سنة احدى وثلاثين وستماية بعد موت الامام
الرافعي بخمسة سبع سنين وقدم دمشق سنة تسع
واربعين وتزل في المدرسة الواحبة لحملها اذ هي من
بنا بعض التجار فقرا التنبية وحفظه في غواربعة
اشهر وحفظ ربع المذهب وخرج مع والده سنة احدى
 وخمسين وحرر من حين خرج من بلده الى يوم عرفة
 فلما تاه ولزم الاستغفار وحدثني الطالب فذكرت على
 سنتين لا ينجح جنبه على الارض وكان يغزاه اثني عشر
 درياع العلوم وعزم على الاستغفار بالطب واشترى
 القانوت فاظلم قلبه فباعه وكان ياكل في اليوم واللييلة
 اكلة واحدة بعد العشاء ويشرب وقت السحر ولا يشرب
 ماء وضع فيه الملح ولا اكل من فواكه دمشق لما في
 بسايتها من الشهمة في ضماها والحيلة فيه وسمع
 الكثير من الرضي بن البرهان والزبي بن خالد وعبد
 العزيز الحموي واسحاق بن احمد المعزقي ثم المقدسي
 واكثر انتفاعه في الفقه عليه وفي علم الحديث على
 الزبي بن خالد ومشاخه كثير ومن روايته لا تخصي
 واخذ عنه من الحفاظ والعقبا خلق كثير وتخرج في العلوم
 الشرعية وقبرها اظهر من الشمس وفي مشيخة
 دار الحديث الاشرفية ولاتنا ولد من معلومها شيئا وكان
 قافيا باليسر في ملبسه ومطعمه وغيرها واخذ
 الطريقة عن العارف بالله تعالى ياسين بن يوسف
 الزركشي المروزي وكان ناهيا عن المنكر الملوكة في

دورهم ولقد انكر على الملك الظاهر حتى اغضبهم وهم بالبطن
 به فوفاه الله شره حتى كان يقول انا اخاف من النور
 وكان كثير البكاء ثم نشد
 لي كان هذا الدم مع جرد صباينة على غير ليلى فهو لا شك ضايع
 وصنف الكتب الكثير الشبيه فمات منها شرح البخاري
 مسلم وشرح البخاري وكتاب الادكار والرياض
 والنبات وكتاب في المهمات في الحديث ومولف فيمن
 ينسب الى ابيه واسمه وارشاد مختصر علوم الحديث
 لابن الصلاح ومختصر الارشاد المسيحي بالتقريب
 والروضة والمنهاج والايضاح ومختصر وتصحيح التنبية وكت
 عليه والمسائل المشورة ومعه الفتاوى رتبها تلمذة على
 الدين وزاد فيها ومختصر التذليل وروضة المسائل ومولف
 في الاستسقاء وخرق القيام لاهل الغسل ومولف في قسمة
 الغنائم ومختصر ودقايق المنهاج والنبات وتمهيد الاسماء
 واللغات وطبقات الفقهاء لم يبين هذين الكتابين فيهما
 تلمذة الحافظ المزني ولغات التنبية ومما لم يتم شرح التنبية
 المستفي بالمجموع وصل فيه الى اثنا الزبوا والتحقيق وصل فيه الى
 اثنا صلاة المسافر ذكر فيه غالب ما في المجموع باختصار وكت
 على الوسيط في مجلدين وشرح مطول على التنبية سماه
 تحفة الطالب التنبية وصل فيه الى الصلاة والتنقيح شرح الوسيط
 وصل فيه الى شروط الصلاة وامهات الاحكام وصل الى الشاظران
 البدن والثوب والاصول والصواب والاشارات الى ما وقع في
 الروضة من الاسماء واللغات وصل الى اثنا الصلاة وينسب اليه مولفان
 احدهما النهاية في الاختصار لغاية والشافعي غايطة على الوسيط
 قال السنوي ويسال له بل الاخر لبعض الجوين قبل عدة ايام عمره وكر
 مولفاته في كل يوم كرامن وحكي ان شئنا بلين المتقدم لما عليه من ما عا
 من المستعار وزيارة اهله ففعل فرح عند ابويه وتوفي عند ما ليلة

الاربعة

الكرام الثاني من
 محتقلا ايضا

الاربعة الست بقيه من رجب سنة ست وسبعين
 وسمايه عن ست واربعين سنة ودفن بنوي وقيل فرده بترجمة غير واحد
 جمع شيوخه وهو الدفعة من المطر **الرحمة والرحمة** قال في القاموس الرحمة
 وتحرك الرقة والمغفرة والتعطف وقال في منته وعلية يرعى رعا ورعا ورعا
 ورمناه من سخط انتهى شتمها بالغيث النافع **الرحمة** متعلق بادام
الرحمة يحفل بترادفها واهو مفتخر في مقام المرح ويحفل بتغايرها وهو الذي
 اذ التماسس اولي من التاكيد فهو نظير قوله تعالى يظهرهم ويذكرهم
 النفس **الرحمة** اي القلادة وهذا ثابت لاهل البديهة فبالك باهل النهاية واشتار
 بهذا الشأن والرحمة الي ما قاله العلي انه ينبغي الاعتناء بذلك للعلماء والمشايخ كما ذكره الحجا
 ينبغي ان يعمل ويسلم على الانبياء عليهم الصلاة والسلام اذ اذكروا **الرحمة** الى ذلك
 المختصر من المسائل التي تعرفها وتفسر الحاجة اليها **الرحمة** المسماة
 القاموس بكشف حقائق الايضاح **الرحمة** الذي هو اصل هذا المختصر
 وهو التي بلغت في بابها الغاية القصوى وجمعت لفظه الصريح والنحوي وجلادها
 عربيين على بالزنا وخصاها في البحر الادرك له قرار واستخرجت منه جواهر الانوار
 التي غرس فيها احكام الشرح الكبير والصغير وتحتها وضوءها فروعها كانت
 منتشرة فهدى بها ونقحها **الرحمة** الذي جمع فيه فروعها حسن الاخصي ومزايا الاستنقي
 ولم يجر كتاب في هذه لقي من الشهرة ما لقيه وغشيه من يم القبول ما غشيه رحمة الله تعالى مصنفه
 وجعل سجايل الرحمة كثره **الرحمة** من كتبه التي فيها اوفاها واخاف ان يقول لا اوفاها
 ولا شرا مع عدم كثره فابده فيها تركة تنبيه عليها **الرحمة** بيان لكثير **الرحمة** بادا المنقول
 من قبله شرط او مسيلة او تنبيه على فلكته او ارشاد او غير ذلك بالنسبة **الرحمة** اي بالغ
الرحمة المذكور والنظر لغه الانتظار وتقليب الحق والروية وسعدي من المعنى

بالي والرافة والرجحة فيتعري باللام والتأمل والاعتبار فيتعري في اصطلاح الفكر وهو
حركة النفس في العقولات اي تتقاليها في انتقالها من العقل الى العقل وهو حركة النفس
في المحسوسات والدفع في الحواس وهو انتقال من المبادي الى المطالب دفعة وغير الفعري
كالانتقال فيما يتوارى من العقولات بلا اختيار كما في المنام فلا يسمى فكر **فكر**
فأبى الفاعل والرشد فيكون ويفتح بين أصابة الحق وهذه الغي **فكر** وهو
الفوز والنجاة والبقا في الخير وهذه الكلمة جمعت خبري الدنيا والآخرة كالنصيحة والمضي
ان من تأمل ما نردته من المسائل النافعة وعمل بها تحققت غاية رشده **فكر**
الذي الاختصار اي شرعت بقا لنفسه وله واليه **فكر** في أسباب الخير
مصر المحروسة **فكر** في أسباب الخير **فكر** في أسباب الخير
تسرع وتسهل عليه اليه ثم نقله الشمس المناوي الى الجامع الأزهر فحفظ المنهاج
وقر العلوم على شيخ الإسلام زكريا وأصدر الدين الطبري وناج العارفين ابي الحسن البكري
والامام عبدالحق السبكي والشهاب الرمي واجازته أكثر ما يجده بالتدريس والافتاء وقر
على الشمس النفاقي والشمس المناوي والشمس الدجوي والشمس بن عبد القادر الغففي والطب
علي الشهاب بن الفايح وشرح الغيبة ابن مالك واختصر الروض وسماه النعيم وشرحه ومماه
بشري الكريم ثم انقلبه بعض الحسد وشرح الارشاد المسمى بالامداد ثم اختصره في فتح الخوا
وله حاشية عليه وشرح الشمايل والهيبة والاربعين النووية وشرح المشكاة ولم يتم بل قارب
او شرح المنهاج والعباب وصل فيه الى الاقرار ومختصر عبد الله بالحاج والف الخاف اهل
الإسلام سوسيات الصيام والشمس المطالب في صلة الاقارب وسعادة الدارين في صلح
الاخوين والاحاديث النكاح ومبلغ الارب في فضل العرب والفضائل الكاملة
لذوي الولايات العادلة ومحل القضاء في توالي القضاء وارشاد ذوي الغنا والافاء الى ما جا
في فقه

في فضل الصدقة والضيافة وتحفة اللطافة والافاء باداب الاكل واحكام التوكمة والضيافة
والصاق عوارس الهوس من لم يفهم الاضطراب في حديث اليسهل عن انس وتبنيه الاخبار
على معضلات وقعت في كتابي الوطائف واذكار الاذكار والافاء في فضل المرض والعي
وكشف العين عن احكام الطاعون وانه لا يدخل الحرمين وتطهير العبيد عن دنس الغيبة
وكف الرعاع عن محرمات السماع والزواج عن اقتناء الكبايس والدر المنصود في
الصلاة على صاحب المقام المحمود والجوهر المنظر في زيارة الفير الفطور وحسن التوسل
بافضل الرسل ومولفان في سيدنا معوية وكلاهما سمي بظهير الجنان عن الخطوط والتقوى
بثلب معوية ابن ابي سفيان والصواعق المحرقة لاهوان الضلال والابتداع والزندقه
وشن الغارة علي من ابدلت قوله في الحنا وعواريه وتحذير الثقات من اكل الكفتة والقات
والابيض والبيان لما جا في ليلى الرغائب والنصف من شعبان ودر العمامة في در الطيلسان
والعزبة والعمامة والمناهل العذبة في اصلاح ما وهي من الكعبة ورفع الشبه والريب عن
حكم الاقرار باخوة الزوجة المعروفة بالنسب وتحذير المقاتل في اداب واحكام تتعلق بمجي
الصغار ومولف كالديل عليه اوسع والفتحة الكبرى على العالمين مولف يدي ادم ومختصره
ومختصر المحرمين من الاراف في حكم الطلاق بالامر وايضاح الاحكام لما ياخذها العمال والحكام
والقول المختصر في المذهب المنتظر ومولفان في مناقب ابي جعفر ومختصر تاريخ الخلفاء
للسيوطي ومختصر الهيئة السنية في الهيئة السنية للسيوطي والمختصر في الاصلين
والتصوف ومنظومة في اصول الدين وشرح ومختصر في الفقه لشيخه ابي الحسن البكري
وله مولفان في الاستغفار من السوي رد اعلي من انكر قول شيخه في حربه استغفر الله
عما سوي الله وشرح الحبيب المذكور ولم يتم وطرف الفوائد وطرف الفرائد شامل علي
نفايس دل عليها اسمه جعله كالتذكيره والفتاوي الصغرى والكبرى المشتملة على عدة
مولفات منها مولف في الحل ومولف في الحبيب ومولف في بيع اما او ساعة من غير قرار

وتحقيق الحكم بالموجب واصابة الاعراض في سقوط الخيار بالاعراض وقرة العين فان
التبرع لا يسلطه الدين وذيله كشف الغين وسواها في المدح في واقف ليس له ولد ومولف في
العمل بالمفهوم في الوقف ومولف في العتق في الوقف ومولف في لجارة الوقف ومولف في
الوصية ومولف في وريثاته وذيله وكف باعقيف عن الخطا والخطا والتخريف ومولفا
في الاكراه في الطلاق ومولف في بطلان الدور في الشريعة والاعلام بفواظع الاسلام
وما لم يتم شرح مختصر الاحياء المسمى بعين العلم وشرح عقيدة ابن عراف وشرح العوار
ومختصر الخادم ومنظومة الجرومية ومولف في الميزان وعلم الكلام ومولف في ختم النجاة
واخر في ختم المنهاج وتوفي يوم الاثنين سبع بقين من رجب سنة اربع وسبعين وتعمية
ودفن بالمعلاة بغرب مصلب ابن الزبير رضي الله عنهم ثم انتهت في تحقيق ما امله فقال
سأبدا حال من فاعل قصدا ومختصر من الله تعالى **المختصر** في الكتاب المذكور والمختصر الموجود
ذهنا **عين القبر** فانه لا يخيب من سأل كما قال تعالى ادعوني استجب لكم فاني قريب اجيب
دعوة الراعي اذ اعان وقال صلى الله عليه وسلم ليس الهم لك رب حاجته حتى يتفزع نقلة
من لم ير الله يغضب عليه واذا سالت فاسأل الله **وان يحيله منك في كل**
ما هو في الدنيا والآخرة فانه لا يخيب من اعتمده عليه ولجاني مهماته اليه وهذا شامل له
ولغيره من اعتنى به **ابن حنبل** **مرجو** **واسأل** وذكر الامم في الله اكبر واعلمها
يصح بحسن هذا التعبير وهنا انتهت الخطبة وهي من الخطب وهو سبب الامر
قال تعالى فما خطبك ايها المرسلون اي ما سبب امركم وقيل من الاخطب وهو ذوالالواء
لا سيما لما على انواع مختلفه من الكلام ولم يذكر المصنف في موسوعة كتابه لكونه على ترتيب
امله ولم يهول الوقوف على ذلك فتبعضه والفهم وسبب كسر الفا والراء وفتحها وسكونها
لفظا عجيب ومعناها جميع الاشياء والفهرست بالتأخطا قاله في ديوان الادب ورتبت
هذا الشرح على قسمين **الاول** فيما يحتاجه المسافر وفيه بابان **الاول** في اداب
السفر

السفر والباب الثاني في رخص السفر وما ينبغي من دفع ما يبل وتجهيز بيت والقسمة الثاني
في احكام الحج والعمرة وفيه ثمانية ابواب **الاول** في بيان وجوب الحج والعمرة وشروطه **الباب**
الثاني في الاحرام وسننه ومحرماته **الباب الثالث** في دخول مكة واجبات الطواف
والوقوف والمبيتين والتزول بالمحصب وطواف الوداع وسوق الهدي **الباب الرابع**
في العمرة **الباب الخامس** في المقام بمكة **الباب السادس** في زيارة قبر نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم **الباب السابع** في ما يجب على من ترك ما هو را او ترك محرم او في موافق انما
النسك **الباب الثامن** في حج الصبي وفي اداب الرجوع من السفر ونهيه في الولاية على الحج
والله المسؤول ان يعيدني بعد القبول وان ينصلي كل سؤل ومامل الله جميع الدعاء قريب
محبوب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وذكر المصنف كاصله مفردة في فضل
الحج والعمرة فقال **العلم** **الحج** بفتح اوله وكسره قال سيبويه هاء مصدران وحكي عنه انه
جعل الكسر مصدر واسما للفاعل وقيل الفتح مصدر والكسر اسم مصدر وهو طاهر لقا موسى
وهو لغة الغنم وقال الانهرمي كثرة القصد وقال الخليل كثرة القصد اي ما يعظم شرا
فقد الكعبة لانها لا تنيه علي ما في المجموع واستشكل بقوله اركان الحج ستة واجاب
المصنف بان هذه اركان المقصود لا لفقد الذي هو الحج فتسميتها اركان الحج مجاز وان
اللام فيه بمعنى مع او يقال قصد البيت لاجل ما فيستلزم قصدها قال تلميذه ابن قاسم
ولا يخفى انه تكلف بعيد وقال ابن الرفعة الحج شرعا نفس الافعال واستدل له بقوله صلى الله
عليه وسلم الحج عرفه ولائها اجزاه فلا وجود له بدون احدي يقال انه قصد البيت لاجلها
قال المصنف في الحاشية وهو طاهر وقال ابن قاسم وهو الموافق لغيره من العبادات
كالصلاة ولقوله اركان الحج وسنن الحج قال في تحفه لكن يعكس عليه ان المعنى الشرعي يجب
اشتماله على المعنى المعنوي بزيادة وذلك غير موجود هنا الا ان يقال ان ذلك اعلم وان
من النية وهي من جزئيات المعنى المعنوي ونظيره الصلاة الشرعية لا يشتمل على الاعمال

قال ابن قاسم دعوى الوجوب ممنوعة بل الواجب في كل منقول شرعي او غيره المناسبه
 بين المعنيين المنقول عنه والمنقول اليه كما قرره ائمة الميزان ومثله باثلة منها
 الفعل فانه في اللغة لما يصدر من الفاعل وعند النحاة اللفظ المخصوص وليس شتم علي
 المعنى المعنوي اذ ليس داخل فيه كما لا يخفى فلهذا ان الوجوب ممنوع وان الواجب المناسبه
 بين المعنيين وهي حاصله هنا فان تلك الافعال متعلقه القصد علي ان ذلك الاكثار
 محقق هنا فان الحج شرعا قصد وهو النية وزيادة الافعال كالصلاة دعا وزيادة
 وعلي كل فليس المراد المذكور في باب النكاح المعبر عنه بالاحرام بل هو اعم
 من ذلك وهو العزم **من افضل المطالبات** جمع طاعه وهي امتثال الامر والنهي وهي توجد
 في النظر للموصل الي معرفة الله تعالى بدون القربة وهو ما يتقرب به بشرط معرفة
 المتقرب والعبادة وهي ما يتعبد به بشرط النية اذ في حصول معرفته تعالى تمام النظر
 ويوجد القربة بدون العبادة في القرب التي لا يشترط له نية كالوقوف والعتق **وقيل**
هو افضل لاشتماله علي المال والبرن وسائر العبادات مختص بالمال وايضا دعينا اليه
 في الاصطلاح فهو الايمان والايمان افضل العبادات فكذلك الحج الذي هو فريضة وورد
 في حديث ما يشهر له وقيل افضل الصوم لما ورد فيه من الفضائل التي لا يحصى
 الا الله تعالى ومن ثم اضاف الله تعالى اليه في قوله تعالى كل عمل ابن ادم له الا الصوم فانه لم
 والاجر يري به وقال الماوردي افضلها الطواف ورحمة العز ابن عبد السلام والحج
 الطبري وقال ابن ابي عمير من الجهاد وقيل الزكاة وقيل ان كائما كان الصلاة او بالبرية
 والصوم وقال الغزالي في الاحياء العبادات يختلفت افضليتها باختلاف احوالها وفعالها
 فلا يصح اطلاق القول بافضلية بعضها علي بعض كما لا يصح اطلاق القول بان الخير افضل
 من الما فان ذلك مخصوص بالماج والمما افضل للعطشان فان اجتمعوا نظر الغلب
 فنقص في الغني الشديد الجلبس هم افضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة ايام لما فيه من

بالقصد
 بلغ مقابلة مصنف

دفع

دفع حب الدنيا والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الاكل والشرب افضل من غيره
 واختاره ابن عبد السلام وقال الجمهور افضل عبادات البرن بعد الشهادتين الصلاة ففرضها
 افضل الفروض ونقلها افضل النوافل الخبر الصحيح بين اي الاعمال افضل فقال الصلاة لوقتها
 وقوله صلى الله عليه وسلم واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة ففرضها روى ابو داود ويظهر بالصوم
 ثم الحج ثم الزكاة والخلاف في الاكثار عرفا مع الاقتصار علي الاكثار من الاخر والا فمضمون يوم
 افضل من كعتين وخرج بعبادات البرن عبادات القلب كالايان والمعرفة والتفكر والتوكل
 والصبر والرضي وغيره فانه في افضل عدم تصور الدنيا فيها وافضلها الايمان ولا يكون الا
 واحيا وقد يكون نظو عا بالتحديد ثم العلم وافضلها معرفة الله تعالى لان العلم يشرف
 بشرف معلومه وهي واجبة اجماعا وكذا النظر المودي اليها وجوبها بالشرع عند
 اكثر الاشاعره اذ لا حكم قبل الشرع وبالعقل عند المعتزله وفرض الكفاية منها افضل ففرض
 الكفايات ونقلها افضل من بقية النوافل وبذلك قول الشافعي رضي الله عنه الاشتغال
 بالعلم افضل من صلاة النافلة وحمله علي فرض الكفاية منه بعيد لان فرض الكفاية من
 العلم وغيره افضل من فعل الصلاة فالخصوصية للعلم حينئذ قال الفارقي في العبادات
 المالیه افضل من العبادات البرية ويشهر له فاعده ان العمل المتعدي افضل من القاصر
 غايها وبما تقر به علمه رد قول الاذري حج التطوع افضل من صلاته وقال انها مسألة عزيزه
 النقل انتهى هذا ان اراد حج تطوع لا يقع فرض كفاية كحج الارقاء والصبيان فان اراد فرض
 كفاية فلم يفضل حج تطوع صلاته بل حج فرض صلاة تطوع وهذا لان الحج فيه **طاعة** اي
 الشان **لم يبعث نبي** اي لم يبعث اليه شرع **الا الحج** فهو من الشرائع القديمة روي ان ادم
 عليه السلام حج اربعين سنة من الهند ماشيا وان جبريل عليه السلام قال له ان الملائكة
 كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت سبعة الاف سنة واخرج الخطيب في تاريخه من
 طريق جعفر بن محمد عن ابيه رضي الله عنهم اجمعين ان جبريل خلق راس ادم عليه السلام

حين حج بياقوتة من الجنة وعن عطاء الله قال هبط ادم الى الدنيا فقال يا رب مالي
لا اسع صوت الملايكه كما كنت اسمع في الجنة فقال ان خطيئتك يا ادم انطلقت
فان لي بيتا فتنطوف به كما رايتهم ينطوفون فانطلق حتى اتي مكة فبقى للبيت
وكان موضع قد مجدم عليه السلام قراواتها واعماره وما بين خطاه مفاوز فخرج
البيت من الهند اربعين سنة رواه البيهقي في شعب اليمان عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال حج النبي صلى الله عليه وسلم فلما اتي وادي عفا قال لقد مررت بهذا الوادي
نوح وهو دواب ابراهيم علي بركات حجر خطم من اللبف وانزلهم العبا واديتهم التما
يحبون البيت العتيق رواه الواحدي وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حج
مر وادي عفا قال لقد مررت بهذا الوادي وهو دواب وصالح وموسى علي نبينا وعليهم
الصلاة والسلام علي بركات حجر خطم من اللبف وعليهم العبا واديتهم التما يحبون
البيت العتيق رواه احمد والبيهقي البكرات جمع بكروه بكسرها بالفتح والذكر بكسر وهو القتي
من الابل منزلة الغلام من الناس والتما جمع ثمره وهو كل شئ له مخططة كما اخذت من
لون النمل لما فيه من السواد والبياض وفي رسالة الحن البصري قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان قبر نوح وهو دواب وصالح فيما بين الركن والمقام وزمزم وقال عبد الله
بن عباس السلولي ما بين الركن والمقام ايزم زمزم قبر سبعين نبيا جاوا واجابوا فقبروا
هنا لك ذكره المحب في القري تنبيه قد يتوهم ما ذكر كراهة الصلاة بين الركن والمقام
وزمزم لكونه مقبره وهو مردود بان مقبرة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يكون الصلاة
فيها لانهم احياء في قبورهم يصلون ويتعبدون وقد الف السليلي جزا في حياة الانبياء في
قبورهم واليهي واليهي افراده بالتأليف والطاواني الاستدلال لا يقال الكراهة
او الحرمه من حيث ان المصلي ثم يستقبل قبر نبي لانا نقول شرط الكراهه او الحرمه
تحقق ذلك وهذا غير محقق هنا وحكي في ابن خليل شيخ المحب الطبري وجهين في انه لا يجب

في كراهة الصلاة في القبور
والله اعلم بالصواب

على

علي بن قبلنا وادعي العجيج انه لم يجب الا على هذه الامه واستبعد جمع وقالوا بل
يجب غيرنا ايضا لما جاف في ذل ابراهيم عليه السلام لما امر ان يؤذن في الناس بالحج من انه قال
ان الله كتب عليكم الحج الي بيت الله العتيق فاجيبوا فممنه صبيغه امر والاصل فيها الاجوبه
وقوله تعالى والله على الناس حج البيت الاية دليل ظاهر في ذلك والناس شمل الاشر والحن
بنا علي انه من نوس كما من قبل الاهدود قال ابن هشام اسمه عامر بن ارفحس بن سام
ابن نوح وقال غيره هو دابن عبد الله بن رباح بن حاو واعداد ابن عوض بن ارم بن سام
بن نوح عليه السلام قال كعب كان هودا شبه الناس بادم وقال ابن مسعود كان رجلا
جلدا اخرجهما في المستدرك وصالح قال في تهذيب الاسماء واللغات قال التتيلي هو صالح
بن عبيد بن موسى بن ساشع بن عبيد بن حاذر بن ثمود بن عاد بن عوض بن ارم بن
سام بن نوح عليه السلام وكان صالح عليه السلام من افضل قومه نسبيا فبقيته الله
تعالى البهره رسول الله هو شاب فدعا هو حتى شتمط ولم يتبعه منهم الا قبل سنه فموت
ثم اقرنوا ان يخرج لهم النافه اية فكان من امرها وامر هو ما ذكره الله تعالى في كتابه
العزير وكان عقر النافه يوم الاربعاء ونقل صالح بعد هلاك قومه الى الشام بمسلم
معه فتر لوارملة فلسطين ثم انتقل الى مكة فتوفي صالح بها وهو ابن ثمان وخمسين
سنة وكان قام في قومه عشرين سنة وكانت منازلهم بين الحجاز والشام قال وهب
ولم يكن بين نوح وابراهيم نبي الا هود وصالح اخرجيه في المستدرك وقال الحافظ ابن حجر
 وغيره القرآن يدل على ان ثمود اكانوا بعد عاد كما كان عاد بعد قوم نوح انتهى واستدلوا
لهذا القيل بما روي ابن اسحاق في المستدرك ابن عسكروني تاريخه عن عروة ابن الزبير
رضي الله عنه ما انه قال ما من نبي الا حج هذا البيت الا ما كان من هود وصالح فتشاغلا
بامر قومه ما حتى قبضهما الله تعالى ولم يحجوا واليهي واليهي عن عروة ابن الزبير انه
قال بلغني ان البيت وضع لادم بطوف به ويومئذ الله تعالى عنده وان نوحا قد حجه

وجاء وعظمه قبل الغرق فلما اصاب الارض الغرق فكان ربوة حمراء فاما كانه فبعث
الله تعالى هودا الى عاد فنتشاغل بالمرقومه حتى هلك ولم يحججه ثم بعث الله صالحا الى قومه
فنتشاغل بالمرقومه حتى هلك ولم يحججه ثم بعث الله نوحا لابراهيم عليه السلام فحججه
وعلمه المناسك ودعا الى زيارته ثم بعث الله نبييا الاحمق والزبيري ابن بكاف في النسب
عن عايشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر مكان البيت لم يحججه
هود ولا صالح حتى بوء الله لابراهيم واجاب الجهم ورباه جاني لهاديث كثير ان هودا
وصالحا جاءهما من رواية احمد والبيهقي وفي رسالة الحسن وناقله في البحر العميق
وفضائل النبي العتيق عن مجاهد انه قال كان موضع البيت قد خفي ودرس من الغرق
بين نوح وابراهيم علي نبينا وعليهم الصلاة والسلام فكان موضعه اكمة حمراء لا تغلوه
السبول غير ان الناس يعلمون موضع البيت فيما هناك ولا ينسون موضعه وكان
ياتيه المظلوم من اقطار الارض ويدعوا عنده المكروب فقل من دعا الاستجيب له
وكان الناس يحجون الى موضع البيت حتى بوء الله تعالى لابراهيم عليه السلام
وعن ابن عمر رضي الله عنهما انهما رافعا البيت من الطوفان كانت الانبياء يحجون ولا
يعلمون مكانه حتى بوء الله تعالى لابراهيم واعلمه مكانه رواه ابو داود وبذكر ان بعد
قال اليهود عليه السلام الاتينية قال انما بينه كثر من ياتي من بعدي يتخذه الرحمن خيلا
انتمي فتبين بذلك انهم كانوا يحجون ولا يعلمون عينه حقيقة وبذلك ما ذكره في بنا
ابراهيم عليه السلام البيت كما سياتي وحينئذ فالمراد من رواية حج انه قصد موضع البيت
واقرب اليه وقام المشاعر ومن رواية الحج لم يقصد نفس البيت لانه لا يعلم عينه وبهذا
يجمع الروايات وفي الترمذي من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حج
حجتين قبل ان يهاجر وحجة بعد ما هاجر وعن ابن عباس حج النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان
يهاجر ثلاث حج اخرج ابن ماجه والحاكم وهو مبني على عدد وفود الانصار الى العقبة

ثم ياتي

ثم ياتي الحج وهذا لا يقتضي في الحج قبل ذلك وقد اخرج الحاكم بسند صحيح الى الثوري ان النبي
صلى الله عليه وسلم حج قبل ان يهاجر حج اقال بنا حرم والجوزي حج صلى الله عليه وسلم حج الا يعلم
عدها وقال ابن الاثير كان عليه الصلاة والسلام حج كل سنة قبل ان يهاجر وتسمية ما قبل
النبوة حج انما هو باعتبار الصورة اذ لم يكن علي قوانين الشرع لاهل النسي الذي هو زيادة
في الكفر بنص القرآن قيل اول من احده جناده ابن عوف الكندي كان يقوم علي في الموضع
فينادي ان الرستكم قد اعلنت لكم المحرم فاحلوه وينادي في المقابل ان الرستكم قد حرمت عليكم
المحرم فحرموه بفعل ذلك كل سنة بعد سنة فينقل المحرم من شهر الى شهر حتى جعله في شهر
السنة واخرج الطبراني في اوسطه من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال كانت
العرب يحلون نعاما شهرا وعاما شهرين ولا يصيبون الحج الا في كل سنة وعشرين سنة
مرة واحدة وهو النسي الذي ذكره الله تعالى انتمي قال السهيلي اهل الجاهلية كانوا ينقلون
الحج علي حساب الشهور الشمسية ويخرجونه في كل سنة احد عشر يوما وقد كان النبي صلى الله
عليه وسلم اراد ان يحج بفعله من تنورك وذلك باشر فتح مكة يسير ثم ذكر ان بقايا
المشركين يحجون ويطوفون بالبيت عمرة فاخرج الحج حتي نبذ الي كل ذي عهد عمده ثم حج
في السنة العاشرة حجة الوداع وتسمى حجة الاسلام وحجة التمام وحجة البلاغ وكره ابن
عباس ان يقال حجة الوداع ووافق حجة صلى الله عليه وسلم حجة الوداع في الحج الحقيقي
فقال صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض
فمتفقا عليه واما حج ابي بكر الصديق رضي الله عنه بالناس في التاسعة فقبل كان في
المحرم الحقيقي لانه صلى الله عليه وسلم لا يباشر الحج شرعي ولان الله تعالى سماه يوم الحج الاكبر
وقبل كان في ذي القعدة لاجل النسي ولكن كما يتقرر من الشارح صلى الله عليه وسلم ثم نسخ
بحجة الوداع ويقول صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار كهيئته وكذا يقال في الثامنة

الحج

ع

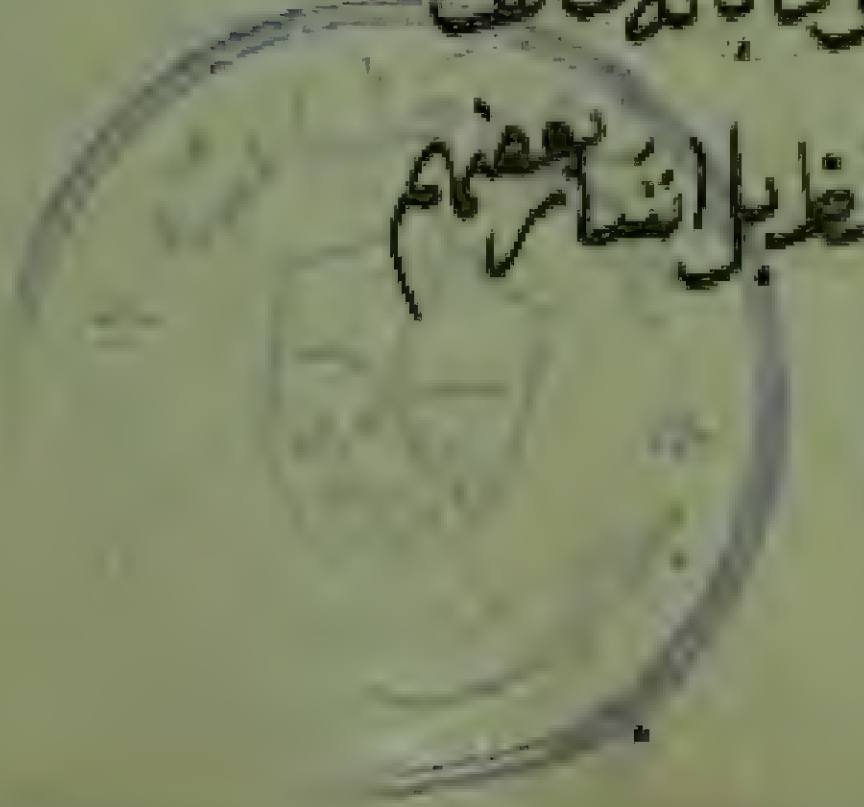
النبي صلى الله عليه وسلم فاعتاب ابن أسيد مبركه **وصح عن رسول الله صلى الله عليه**
وسلم انه قال **الدين** الميم عوض عن باولنا لا يجتمعان الا نادرا وهو من خصائص هذا الاسم
 لدخولها عليه مع لام التعريف كما خصصت الباء بالفسم وقطع هزته في بالله وقيل اصله
 يا الله انا بخير فحذف بحذف النون وبقية الجملة ورد بانك تقول اللهم لا تؤمرهم بخير
 وله استعجالان افران ذكرتهما مع بقية فوايد تنعلق به في شرح جمع الجوامع النحوي
استغفر الحاج **ومن استغفر له الحاج** اخرج ابن الحاج في نسكه رواه البيهقي في فضله
 والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم وظاهره انه لا فرق بين ان يطول الزمن بين
 استغفاره وفراغه من حجه او يقصر وهو محتمل ويحتمل ان المراد به الحاج عرفا يشتمل
 ما بعد الفراغ الي وصول بلده وانقطاع هذا الاسم عنه في العرف ويشتمله ما ثبت عنه في الله
 عليه وسلم انه قال اذا قبضت الحاج فضا حجه وسلم عليه ومرض ان يستغفر له وقيل
 قبل ان يدخل بيته فانه مغفور له رواه احمد والتهذيب بدخوله البيت اما هو لزيادة
 الافضية لان دخوله البيت مظنة الاستغفار والخروج عن كمالات الحاج التي كان عليها
 قبل وايضا ما دام لم يدخله هو من وفاء الله تعالى القادمين الي اهل بيته فكرامه مستحب
 وقال صلى الله عليه وسلم خمس دعوات لا ترد دعوة الحاج حتي يصدر ودعوة الكفاري
 حتي يرجع ودعوة المظلوم حتي ينصر ودعوة المريض حتي يبرأ ودعوة الاخ لاختيه
 بظهر الغيب لسرع هولا الدعوات اجابة دعوة الاخ لاختيه بظهر الغيب اخرج
 الحافظ ابو منصور عبد الله بن محمد بن الوليد في كتابه الجامع الصحيح وصححه المحب الطبري
 في المعجم واخرج البيهقي في الشعب عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس دعوات
 تستجاب لمن دعوة المظلوم حتي ينصر ودعوة الحاج حتي يصدر ودعوة المجاهد
 حتي يقتل ودعوة المريض حتي يبرأ ودعوة الاخ لاختيه بظهر الغيب اخرج ابن الجوزي

عن ابن
 اسيد مبركه
 الدعوات اجابة
 دعوة الاخ لاختيه
 بظهر الغيب

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دعوة الحاج لا ترد حتي يرجع وقال عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه يغفر الحاج ومن استغفر له الحاج بقية ذي الحجة والحرم وصفر وعشر من
 ربيع اول رواه مسدد في مسنده ولم حكوا المرفوع لان مثله لا يقال من قبل الراي **وصح**
عنه صلى الله عليه وسلم **ايضا** مصدر ارض يثيق يعني يرجع فهو منسوب بفعله المحذوف
 وجوبا اي رجعه بالحكمة بالصحة رجوعا او في موضع الحال فيقول باسمه فاعل الكوفيين
 وعلي حذف مضاف عند البصريين وهو اولي لان الاضافه يكتفي فيها بادني مناسيه اي
 احكم بالصحة حال كونه في الضا وايضا اي ارجوع او ارجع بالصحة الي صحة اخر ولا يصح
 معني صار الناقصة لان المعني علي الاول فحسب هذه الكالة انما تستعمل مع ذكر شيئين
 بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما عن الآخر فلا يقال جازيد ايضا اذا لم يتقدم ذكره
 ولم يدل عليه قريته ولا جازيد ومضي عمر وايضا لعدم التوافق ولا اختصارين وعمر
 ايضا لعدم استغنا احدهما عن الآخر نعم يمكن التوافق في جازيد ومضي عمر وايضا بان
 يكون المراد مجرد الاخبار بالجملة الثانية بعد الاول بما خبرك به جازيد ولم يقتصر
 علي الاخبار به بل خبرك ايضا بمضي عمر ولانهم بمضي عمر بمضي عمره ما وايضا علم اي
 خبرك ان عنده مالا ولا اقتصر علي ما خبرك به بل خبرك ثانيا بان عنده علما
 انتمى واعترض بان معني ايضا هنا صحيح من غير نظر الي مجرد الاخبار ونحو ايضا في حين
 اختصار ونحوه اذا نفي فعله فاختصار الزيدان والعمران ايضا وطفن ابن هشام انها
 مولدة من استعمال الفقهاء ورده عما صح عن عمر رضي الله عنه وهو علي المنه بخطيب
 يوم الجمعة اذ جاز رجل فقال لا تحبسون عن الصلاة فقال الرجل ما هو الا اني سمعت
 النداء فتوضأت فقال وايضا وفي لفظ والوضوء ايضا ان تسمعوا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول اذا اجاز احدكم الجمعة فليغتسل **من حج هذا البيت** وفي رواية للبخاري
 لله تعالى ولفظ مسلم من اتى هذا البيت **فلم يرفث** معطوف علي فعل الشرط والفا فيه

وفي ما صبه مثلثه والافصح فتحها في الماضي وضمها في المضارع **ولم يفسق** اصلا لفسق
الخروج عن القصر قال ربه فواسق عن قصدها جواز ان يقال فسقت الرطبة اذا خرجت
قال ابن الاعراب لم يسمع في كلام الجاهلية ولا في شعرهم فاسق قال وهذا عجيب وهو
كلام عربي قال في القاموس وليس في كلام جاهلي ولا شعرهم فاسق عليا في عربي انتهى يعقب
بانه كثر استعماله في القرآن وحكايته عن قبل الاسلام انتهى وهذا معطوف على ذلك
ايضا وعلي ما قبله وان الشريطة وما تضمن معناها تغلب من دخول الحر من المضي الي
الاستقبال لان الشرط لا يكون الا كذلك حقيقة **خرج** كذا وقع له كاصله واعترض
بانه لم يرد في حديث الصحيحين ولا في شيء من الكتب الستة وانما الذي فيه ما رجع
ويجاب بانه لم يرد كخرجه حتى يعترض عليه بما ذكر بل اطلق صحة الحديث وقد صرح ما ذكره
في احاديث كما ياتي **من ذنوبه كيوم** بحره على الاعراب وفتح على الياء وهو الافصح لانه
الوجه صدرها مبني على جحد قوله علي حين تستصيبين كل حليم اي خروجا مثل خروجه يوم **ولده**
امه ويجوز نصب الكاف على الحال والمعني خرج منها حال كونه مشابها لنفسه يوم ولادته
في البراه عن جميع الذنوب وهذا الحديث متفق عليه واللفظ البخاري وفي مسلم من اتي
هذا البيت فلا يبرئت ولا يفسق رجع كما ولدته امه ورواه النسائي بلفظ من حج
واعتمر وقال صلى الله عليه وسلم من مات في هذا الوجه من حاج او معتمر لم يعرف ولم
يجاسب وقبل له ادخل الجنة رواه الدارقطني وفي حديث طويل عن النبي صلى الله عليه
وسلم ان الحاج اذا قضى اخر طواف بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه رواه ابن
حبان وقال صلى الله عليه وسلم اذا خرج الحاج من اهله فصار ثلاثه ايام وثلاث ليال
خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وكان سائر ايامه درجات الحديث رواه البيهقي ثم لا بد
بالحج الشرعي فيتم العمر لانها تسمى حج اصغر فتكون محصلة ذلك الثواب ولا ينافيه
ما فيهم حديث النسائي من اشتراط جميعها وحديث البيهقي من حصوله بمقدمة الحج
لان القاعده

لان القاعده في الفضائل اخذ بالكثر ثوبا لانه صلى الله عليه وسلم كان يخبر بالقليل ولا شمر
بالكثير زيادة في النعمه عليه وعلي امتة صلى الله عليه وسلم وان ذلك يختلف باختلاف احوال
الناس فاي سدره يستفاد من الاحاديث انه يجوز من غير كراهة ان يقال لمن حج حاج ولو
بعد موته واعا ما رواه البيهقي عن ابن مسعود لا يقولن احدكم اني حاج فان الحاج هو الحرم
فهو موقوف منقطع ومن ثم لم يختلف العلماء في جواز الاطلاق وانما الخلاف اقبلت
في انه حقيقة او مجاز وهو مبني على ان يوافق الاشتقاق شرط لصرف المشتق منه
اولا فمن قال بذلك وهو اصحابنا وكثيرون من غيرهم يقولون ذلك مجاز ومن قال لا يشترط
ذلك يقولون انه حقيقة ووقع بين العلماء اختلاف في ذلك هل يسقط النبغات اولا
وهل يكفر الصغار والكبار او الصغار فقط ورجح المصنف رحمه الله تعالى الثاني منهما فقال
اي من النبغات جمع تبعه بضمه بين فحيتين وهي حق الادبي فلا يخرج منها الا بضر
قال في الذبيرة لان لفظ الذنوب لا يتناولها لانها في الذنوب وليست ذنبا وانما الذنوب
المطل فيه فيستوقف على اسقاط صاحبه والذي يسقطه الحج التورخ الغفلة الله تعالى انتهى
وقال الترمذي التكفير مخصوص بالمتعلقة بحقوق الله تعالى خاصة دون العباد ولا
تسقط الحقوق انفسها فمن كان عليه صلاة او كفارة او نحوها من حقوق الله تعالى
لا تسقط لانها حقوق لا ذنوب والذي يسقط اثر التاخير ونقل غير واحد الاجماع
على ان الحج لا يسقط حق الادبي من دم او مال او عرض **وقيل** خرج من ذنوبه **مطلقا** اي
ولو تبعات **واخير** هذا القيل لظاهر الاحاديث واشعره عموم الجمع المتناق وروى
التفريخ بها في حديث عباس بن مرداس الا في بحث الوقوف والى الحافظ ابن حجر
في ترجمته جز اسماء غرة الحاج في عموم المغفرة الحاج وكذا احمد امين الشيرازي
بادناه الف في ترجمه ذلك رساله وفتي به الشهاب الرملي ورده الاولون بانه مخالف
لظاهر كلامهم وللقواعد وحديث تكفير الحج للنبغات منيف عند الحافظ بل انشأ بعضهم



اليثمة ضعفه واوردته ابن الجوزي في الموضوعات فان صح نفل الاجماع فهو قاطع
 للنزاع واما تكفير الحج ونحوه للكباير فقال الامام المكفر الصغابر دون الكباير فلا يكفرها الا
 التوبة قال مجلي وهذا تخلف منه يحتاج الى دليل والحديث عام وفضل الله واسع لا يخرج
 وسبقه اليخوة ابن المنذر فقال في الاشراف في كتاب الاعتكاف في قوله صلى الله عليه وسلم
 من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه قال يعقوب جميع ذنوبه صغيرها
 وكبيرها وقال في قوله صلى الله عليه وسلم من قام رمضان الحديث هذا عام يرجح ان يغفر له
 جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها وورد بها في المجموع عن عباس ان تكفير الصغابر هو من ذهب
 اهل السنة والكباير لا يكفرها الا التوبة او رحمة الله تعالى وورد بها في الحديث الصحيح ما من
 امر مسلم تحضره صلاة مكتوبة فحسن وضوها وخشوعه وركوعه الا كانت كفارة
 لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيره وفي رواية الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة
 الحديث وبيان ابن عبد البر ما نقل عن بعض معاصريه ان الكباير والصغابر يكفرها الصوم
 والصلاة فقال عفيته وهذا جمل وموافقة للرجح في قوله ولو كان كما زعموا لم يكن
 للامر بالتوبة معني وقد اجمع المسلمون انها فرض والفروض لا يصح الا بالقصد وقد قال
 صلى الله عليه وسلم كفارات لما بينهن اذا اجتنبت الكباير انتهى نعم لقائمة الحد كفارة
 بالنسبة لذات الذنب اما ترك التوبة فلا يكفرها الحد والحاصل ان المكفر بالحج والعمرة
 والوصو ورمضان والصلوات والجمعة ونحوها ما ياتي في التهمة اعم هو الصغابر فقط
 عند المحققين وشرط تكفير هذه العبادات اجتناب الكباير وان تكون مقبولة وهو خسر
 من الاجر اوله لشرط في بعضها الاجتناب وبعضها ابتغاء وجه الله تعالى وفي الحج ما مر والحق
 انه لا يشترط في الصغابر المكفره باجتناب الكباير ان يكون من توابعها ولا فرق في اجتناب
 الكباير بين ان يكون ابتداء بان لم يقارب كبيرة من تكليفه اليه ومنه وبسمي يعقوب او
 بعد مفارقتها بان يتوب عنها او سمي توبة ويشترط في التكفير باجتناب القصد لا الاثبات

شيء من ذلك

ولا يشترط

على ترك المعصية او المكروه الا بالفصد واستشكل تكفير الصغابر عما ذكر بانها مكفرة ^{مستط}
 باجتناب الكباير كما قال تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وحينئذ
 فما الذي كفرته هذه الامور وان كانت هذه الامور كفرتها فما الذي كفره اجتناب الكباير
 واجيب بما نقله الامام النووي رحمه الله تعالى عن العلماء من ان كل واحد من هذه المذكورة
 صالح للتكفير فان وجد ما يكفره من الصغابر كفره وان لم يصادف صغيره ولا كبيره كتب
 به حسنات ورفع له درجات كعباده الانبياء والصبيان وان صادف كباير ولا يصادف
 صغيره رجونا ان تحقق عنه من الكباير انتهى ولا يلزم بين التحقيق والتكفير واجبا
 البلقيني عن الاشكال ان الناس اقسام من لا صغابر له ولا كباير وهذا له رفع درجات
 ومن له صغابر فقط بلا اصرار فهي المكفرة باجتناب الكباير والموافات الموت عالي
 الايمان ومن له صغابر مع الاصرار فهي التي تكفر بالاعمال الصالحة ومن له كباير وصغابر
 فالمكفر الصغابر فقط ومن له كباير فقط فيكفر منها بقدر ما كان يكفر من الصغابر
 انتهى وهو قريب مما قاله النووي لكن قوله مع الاصرار محمول على التكرار المجرد عن نية
 المقام على الذنب واعتقاد العود اليه والاصرار كبيرة لان الاصرار على الصغائر كبيرة
 والاصرار هو المقام على الذنب مع اعتقاد العود واجاب المحققين بان تكفير هذه

بعضه

المذكورات مقيد بزمنها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر الصغابر من هذه الحبشية
 واجاب بعضهم بان الذنوب كالامراض وتلك المكفرة كالادوية فكل صنف منها يكفر
 صنف من الذنوب كان الدواء انما يرفع المرض المضاد له ويشهر له قوله صلى الله عليه
 وسلم ان من الذنوب ذنوبا لا يكفرها الصلاة ولا الصيام ولا الحج ولا العمرة قال ابو هريرة
 فما يكفرها يا رسول الله قال الهموم في طلب المعيشة رواه ابو نعيم وما تقر على الله ليس
 هنا اجتماع سببين على سبب واحد وتسليمه لا مانع منه في الاسباب المعقولة لانها
 علامات لامور ثبات كما في اجتماع اسباب الحشر وما هنا كذلك قال الامام النووي في الاصل

قال العلماء الرقت اسم لكل لغو وفساد وفجور وزور ومجون بغير حق والفسوق الخروج
 عن طاعة الله تعالى **وطاهر تفسير الرقت نقل عن العلماء** ان كل معصية تسمى رقتا
 لان اللغو لغة الساقط الذي لا يعتد به من كلام وغيره ويطلق على الاثر كما في قوله
 تعالى لا يؤخذ كونه الله باللغو والجنون الفحش والمجون الانبعاث في المعاصي والزنا والزور والكذب
 والباطل والمجون عدم المبالاة بما يصدر منه من قول او فعل فحينئذ يفهم من ذلك
انه يشترط لهذا التكفير الخلو عن كل معصية اي من حين الاحرام به الى التحلل الثاني
 كما يشترط في الحج المبرور قال المصنف لكن قد يتوقف فيه بما ياتي **وتفسير الارزهرى** بقوله
 الرقت كلمة جامعة لما يريد الرجل من امراته اي من الجماع ومقدماته وتفسير ابن عباس
 وابن عمر بالجماع **بغير الخلو عن الفسق ومعصية جماع ومقدمته** **نقط** وعليهما
 فالج المبرور امتياز بخصوصية الخلو عن كل معصية بخلاف هذه فانه يشترط خلوه عن
 معصية الجماع ومقدماته وعن الفسق دون غيرها لكن يعارضه تفسيرهما رضي الله
 عنهما الفسوق بالمعاصي لان ثبتت انهما اراد بها الكياس ولم يذكر في الحديث الجوال
 في الحج اعتمادا على الآية او لقارة الى ان وجوده لا يؤثر في سقطة ذنوب الحاج اذا كان
 المراد المجادلة في احكام الحج لما يظهر من الادلة والمجادلة بطريق التعميم لا يؤثر ايضا
 لان الفاحش منها دخل في عموم الرقت والحسن منها ظاهر في عدم التأثير والفسق ارتكاب
 كبير او اصله على صغيره ولو يغلب طاعة صفائره فتبي استويا او غلبت صفائره
 فهو فاسق ونهبط المصنف رحمه الله تعالى الغلب بالنسبة لتعدد صورته وهو
 هذه من غير نظر الى تعدد ثواب الحسنه لان ذلك امر اخر ويلا تعلق له بما نحن فيه
 وصرح بعضهم بان كل صغيره تاتي بها لا تدخل في العدم وهو حسن لان التوبة الصحيحة
 تذهب اثرها بالكلية **ومع ايضا العزم** وهي بغير فسكون او صغر بفتح فسكون لغته
 الزيادة وقيل الفقد الى مكان عامر وشرا فقسا الكعبه للافعال الاتية او نقص تلك الاعمال

ذلكم

نظير ما

نظير ما في الحج **الاعمال** قال ابن التين يحتمل ان يكون اي عظمي مع كونه تعالى من انصاري الى
 الله فيكون التقدير العزم مع العزم **كفارة** اي مكفرة تكفير بدينها **لما بينهما** من الذنوب
 على الخلاف السابق وظاهر الحديث ان العزم الاول هو المكفرة لانها التي وقع الخبر عنها
 انها مكفرة ولكن الظاهر من جملة المعصية ان العزم الثاني هي التي تكفر ما قبلها الى العزم
 السابقه فان التكفير قل وقوع الذنب خلاف الظاهر ويحتمل ان التكفير وقع بهما ويرد
 له ما رواه البيهقي في الشعب عن ابي هريره العزم ان يكفران ما بينهما **والج المبرور ليس**
له جزا الا الجنة رواه مالك و احمد والبخاري وروى احمد في المستدرق قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم العزم الى العزم كفارة لما بينهما من الذنوب والخطايا **والج المبرور**
 ليس له جزا الا الجنة ولما كان تفريق الاصل للرفق والبر يقتضي ايجاد المبرور والذي
 لا رقت فيه ولا فسق واختلاف سياق الحديثين يدل على فسق تغايرها فيه بقوله
اي فلا يقتصر على تكفير الذنب الماضي فقط كالذي قبله وهو الخروج منه كيوم
 ولدت فاما الذي فيه تكفير الذنب الماضي فقط **بل هذا تكفير الذنب المستقبل ايضا**
 حتي تبلغ بمصاحبه الجنة ومن استوفى جهتها لم يصرفه الذنب المتقدم والمتاخر ولا ينافيه
 ما مر لان ما نقله الاصل عن العلماء محمول على مفهوم الرقت شرعا وما قاله ابن عباس
 والارزهرى على المراد به في الحديث على انه يمكن وان كان ظاهر سياق الحديثين يخالفه
 انه على الله عليه وسلم اخبر ولا عن المبرور بان فيه تكفير الذنوب الماضية فقط بقوله
 كيوم ولدت اهـ ثم اخبر عنه ثانيا ما طرأ على الله تعالى به بان فيه تكفير الذنوب الاتية
 بقوله ليس له جزا الا الجنة ويؤيده خبر ابن حبان في الحج المبرور تكفر خطايا سنة ثمان
 الاعمال المكفرة منها ما يكفر تكفير محدودا باسبوع كالحججه الى الجمعه او بعام كرمضان
 او رمضان او بمثلها كالعزم الى العزم والحج الى الحج او بعامين كصوم عرفه ومنها ما يكفر تكفير
 غير محدود بل يكفر الذنوب المتقدمه والمتاخره وهذا افرد به التاليف الحافظ المندري

بحث الاعمال المكفرة

والحافظ ابن حجر والسيد السهمودي والخطاب والعلامة محمد بن حرقف من ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم لا يصيب عبد الوضوء الا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر من قال ابن
 سيرين المودن يقول اشهد ان لا اله الا الله والاشهد ان لا اله الا الله رضى الله به يا ويا
 ديننا وحمد صلى الله عليه وسلم نبي وفي رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الامام فامنوا فان الملائكة
 تقوم من فوق ثامبته ثامن الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه من صلى بسم الله
 الفحي ركعتين ايمانا واحسانا كتب الله له ما يتي حسنة ومحى عنه ما يتي سيئة ورفع
 ما يتي من حبه وغفر له ذنوبه كلها ما تقدم منها وما تأخر الا ان القضا من قرأ اذا سئل الامام
 يوم الجمعة قبل ان يثني عليه فاتحة الكتاب وقيل هو الله احد وقيل اعوذ برب الفلق
 وقيل اعوذ برب الناس سبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطي من الاجر بعد
 من امن بالله واليوم الآخر ومن قام رمضان من صامه من قام ليلة القدر ايمانا وحسابا
 في الثلاثة من صام يوم عرفه من جاحدا برب وجهه الله تعالى من اهل حجة او عمرة من
 المسجد الاقصى الى المسجد الحرام من فقي نسكه وسلم المسلمون من لسانه ويده اذا خرج
 الحاج من بيته وبقي حتى يقضي نسكه من صلى خلف المقام ركعتين من قرأ اخر سورة
 الحشر من علم ان الله انظر من عدو الجاهل بعين موجه وهو يكبر الله من فضل
 مدينة عكا رغبة فيها من قاد مكفوفا ربهين خطوه من سعي لاجبيه المسلم في حاجته
 قضيت ولو تقص من اكل طعاما فقال الحمد لله الذي طعمني هذا الطعام ورضي عنه
 من غير قول ولا فقه من لبس ثوبا فقال الحمد لله الذي كساني هذا ورضي عنه من غير
 قول ولا فقه من عمر في الاسلام تسعين سنة فهذه ثلاثه وعشرون حديثا فيها
 كلها قال صلى الله عليه وسلم غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وقد اعتني بتجميع طرقها
 واسانيدھا حتى الحافظ احمد بن حجر وذكر من ذلك وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 قال العباس لا اعطيك الا امنحك الا احبوك الا افعل لكم عشر خصال اذا انت فعلت
 ذلك

ذلك غفر الله لك ما تقدم من ذنبك اوله واخره قديمه وحديثه خطاه وعمره
 صفيره وكبيره سره وعلايته عشر خصال الحديث وبهذه الاخبار ردوا قول الروايي
 تكفير المستقبل لا يوجد لعبادة غيره يوم عرفه واعلم ان العلم اختلفوا في تكفير المستقبل
 المذكور في هذه الاحاديث وفي قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اطلع علي اهل بدر فقال
 اعلموا ما شئتم فقد غفرت لكم الحديث وفي قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر لعائشة
 رضي الله عنها ما تقدم من ذنبها وما تأخر ما سرت وما اعلنت الحديث وقوله صلى الله
 عليه وسلم لعثمان رضي الله عنه غفر الله لك ما قدمت وما اخرت وما سرت وما اعلنت
 وما اخفيت وما بديت وما هو كائن الي يوم القيمة فقيل عدم المواخذة به مع
 بقا ثواب الاعمال ومن ترك كانت مكفرة للسياة رافعه للدرجات وقيل ان السيا
 كف عفوره فكان لا تقع وقيل الحفظ عن وقوع ذنب فيه وعن السرخسي ان
 ما في المستقبل من المعصية يجعل الله العمل كفارة له قال الحافظ ابن حجر واذا علم ان الله
 تعالى ما لك كل شيء ما في السموات وما في الارض وما بينهما وما تحت الثرى لم يمنع
 ان يعطي من شاء ما شاء وقد ثبت ان ليلة القدر خير من الف شهر وقد يقع العمل في
 بعض ليالي السنة من بعض الناس كثر ما يعمل فيها ومع ذلك فالعمل فيها افضل من
 غيرها بثلاثين الف ضعف ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم
 انتهى ولا يلزم من تكفير الذنوب في المستقبل اسقاط التكليف لما من وكا في يوم يقرر علم
 الجواب عما يقال مغفرة الشيء قبل وقوعه مستحيله **والبرور** ما خوذ من البر وهو
 لغة الطاعة يقال برحك وبر الله عليك لازم ومتقد قبل هو الذي لا يرافيه ولا سمعة
 ولا رفعة ولا فسوق ويكون من مال حلال وقيل هو الذي وقع صاحبه علي وجه
 البر وقيل هو المقبول وقيل هو الذي لا يرافيه وقيل الذي لا يعقبه معصية وهما
 داخلان في ما قبلهما وقال الحسن البصري ان يرجع في الدنيا رغبة في الآخرة

الثالث في تكفير
 الا بكنهاج للثاني

وفي سند احمد سبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما راجع قال الطعام الطعام وفشا
السلام ورواه الحاكم وصححه لكنه قال الطعام الطعام وطيب الكلام ورواه عبد الرزاق
ايضا وقيل الطعام الطعام وتركه الكلام الذي فيه معصية وقال النووي الاصح
والاكثر انه هو الذي لا يجزئ **اعلم** اخذ من التعبير بالمبرور والوارد في الحديث
اذ هو مستلزم لذلك لانه مأخوذ من البر كحمار والمبالغة فيه المدلول عليه بصيغتها
تقتضي تجنب المعصية اصلا وراسا فان قلت في الحديث زياده اطعام الطعام
وافشا السلام وطيب الكلام وتركه قلت ان اريد بذلك الواجب فهو داخل فيما ذكره
النووي وان اريد الاحتمال فالتأدية انه يستتبع من النص معنى تخصيصه وهو ان
المأمر هنا على مزيد الطاعة وهو حاصل بتجنب الاثم وان لم يحصل نحو الاطعام لانه
كالحال فقط فلا يتوقف عليه المجازاة بالجنة لما علم واستغنى عن القواعد ان المتكفل
بها من غير عذاب هو المخلوع عن المعصية فقط وهل يشترط تركه ذلك الى التحلل
الاول فقط لا تنقضا معظلة العبادة او الى الثاني والاخر **انه من** حين شروع
في الاحرام به **الي التحلل الثاني** لانه ما لم يفعل لم يتركه فيصدق عليه ان حجه خالطه
اثره ولو كان الاثر صغيره وان تاب منها حاله **اخذ** بظاهر كلامهم على ما فيه مما
بيته في حاشية الامل قال فيها لكنه غير جلي المعنى ثم رأت الزركشي صرح به
وجعله اصلا مقيسا عليه وبعبارة خادعة واذا اغتاب الصائم اوسب او فعل
شيئا مما نهي عنه ثم تاب فهل يزول نقص امره الاخر **انه لا يزول** لان اثر التوبة
انما هو في سقوط الاثر لا في تحصيل ثواب صفة الكمال وقواه بعض المناخرين
بان التوبة انما تتعلق بالمنهيات دون ترك المأمورات كما يدل عليه الايات
والاحاديث وثواب صفة الكمال في الصوم من باب ترك المأمورات فلا تؤثر فيها التوبة
فلذلك ان المحرم اذا رقت اوفسق في حجه ثم تاب لا يمكن ان يقول عادجه كاملا

بعد

بعد ما نقص كذلك هذا قال ولا فرق في التوبة بين ان تكون بعد انقضاء زمن الصوم
او قبله قلت ولا في الحكم بالعود تسهيل الاقدام على المحذورات والاولى تحذير الصائم
ليزداد حذرا وكذا عن المنهيات ففي حديث فيمن قال ان فعلت كذا فتاب يري في الاسلام
وكان صادقا قلن يرجع الى الاسلام صادقا انتهت لمنهية وما ذكر من ان ثواب الكمال
من باب ترك المأمورات في نظر الا ان يورث التوبة في الحاشية وما كان القبول شرطا
في جميع ما ينزى على العمل من الفضائل ولا اطلاع لنا عليه وكان له علامات ترك عليه
بين بعضها بقوله **ومن علامات القبول ان يترك صغيرا على ما كان قبله ولا يعاود**
المعاصي ظاهره انه يترك المعصية ولو صغيرة قال في الحاشية وفيه وقفة
ومن ثمر قال **اي حيث يفسق** بارتكاب كبيرة **او مصر على صغائرها** اي المعاصي
ولو صغيرة واحدة وغلبت طاعته صغائره والاصار فاسقا بخلاف ارتكاب صغيره
من غير اصرار لان اجتناب الكبائر مكرها كما مر فكان لا يفعل ولا يبا في ذلك وجوب
التوبة فيها هو ظاهر لان عدم التوبة منها يستلزم الاصرار عليها وهو قد يكون
كبيرة فوجب التوبة ليليجر تركها الي كبيرة لا يقال الاصرار صغيره والاجتناب مكفره
لانا نقول قولهم اذا غلبت الصغائر الطاعات صار فاسقا صريح في انه لا فرق بين ان
يكون الصغائر مكفرة او لا بل لا ياتي ذلك الا ان كانت مكفرة لان كلامهم في الغلبة هو
في غير ترك الكبيرة اما من تركها فهو فاسق مطلقا غلبت طاعته او لا وانما حكم
علي من من بالفسق **انه لا ذنب عليه لتكفيره** لان التكفير من امور الاخره والحكم
بالفسق المستلزم لوجوب التوبة ورد الشهاده ونحو ذلك من امور الدنيا على ان
قوله **ثقا** ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه يكفر عنكم سيئاتكم يحتمل ان المراد اجتناب
الوجوه وقوع الصغيره ويحتمل اجتنابها الى الموت وهو ظاهر اللفظ وجيئنا فله
بتحقق التكفير قبل الموت فاقض وجوب التوبة من الصغائر والنظر الى اهل تغلب

الطاعات ام لا فان قلت ما اقتضاه كلامه كغيره من ان معاودة المعاصي بعد
 التخلل علامه لعدم القبول يتا في ما من تعريف المبرور بانه الذي لا يخالطه اثر
 من الاحرام الى التخلل الثاني قلت لا منافاه لان المعاودة المذكورة وعدم علامه وهي
 غير موثرة فلا يلزم من وجودها وجود ما دللت عليه ولا عدمه لان دلالة باطنيه
 فيا تخلص مدلولها بخلاف الدليل القطعي فالج بالشرط المذكور مبرور وكل مبرور
 مقبول احاطته في سرد احاديث صحيحه او حسنه او ضعيفه في فصل الحج والعمرة
 اي العمل افضل قال ايمان بالله ورسوله قبل ثم اذا قال ~~الحج~~ في سبيل الله قيل
 ثوما اذا قال حج مبرور افضل الجرد حج مبرور الحج يهدمها قبله ان الاسلام يهدم
~~كل ما قبله~~ ما قبله من يهدم ما كان قبله وان السجدة نهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم
 ما كان قبله هل الجهاد لا شوكه فيه الحج جهاد الكبير والضعيف والمراد الحج والعمرة
 عملان هما افضل الاعمال الا من عمل بمثلها حجة مبرورة او عمره مبرورة الى غير ذلك
 وفدا لله دعاها فاجابوه وسالوه فاعطاهم خرج حاجا فمات كتب الله له اجر الحاج
 اليوم القيمة ومن خرج معتمرا كتب الله له اجر المعتمر اليوم القيمة ومن خرج غازيا
 فمات كتب له اجر الغاري اليوم القيمة قال العائشة رضي الله عنها في عمرها ان لك من الاجر
 على قدر نصيبك ونفقتك اذا خرج الحاج من اهله قسار ثلاثة ايام وثلاث ليال خرج
 من ذنوبه كيوم ولدته امه وكان سايرا يامه درجات النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله
 بسببها بنة ضعف ان الحاج اذا قضى اخطواف بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته
 امه جولا فان الحج يغسل الذنوب كما يغسل الماء الدرن مجوا تستغفوا اربعة حق على
 الله تعالى عوهم الغاري والمنزوح والمكاتب والحاج الحاج في ضمان الله مقبلا ومدبرا
 الحاج والغاري وفدا لله عز وجل ان دعوه اجابهم وانا استغفروه غفر لهم الحاج والمعتمر
 والغاري في سبيل الله والجميع في ضمان الله دعاها فاجابوه وسالوه فاعطاهم الحاج

فمات و

بسم الله الرحمن الرحيم

والعمر

والعمر وفدا لله يعطيهم ما سالوا ويستجيب لهم ما دعوا ويخلف عليهم ما افقوا الدرهم
 الف الف الحاج والعمر وفدا لله ان سالوا اعطوا وان دعوا اجيبوا وان افقوا اخلف عليهم
 اولهم والدرهم يعطى اى الفاسم بيده ما كبر مكبر على ينشر ولا اهل من اهل على شرف من الاشرف الا اهل
 ما بين يديه وكبر فكبيره حتى يتقطع به سقطة التراب الحج سبيل الله يضعف فيه النفقة
 بسببها بنة ضعف ما امر حاج اى بالعين والسر المهملتين قال جابر واقتروا قبل ما فتي الله
 ما من مومن يظل يومه محرما الا غابت الشمس بذنوبه تابعوا بين الحج والعمرة فان المتابعة
 بينهما تنقي الفقر والذنوب كما ينقى الكبر خبث الحديد نابعوا بين الحج والعمرة فانها تنقى
 الفقر والذنوب كما ينقى الكبر خبث الحديد والذهب والفضة تابعوا بين الحج والعمرة فان
 متابعة ما بينهما تزيد في العمر والرزق تابعوا بين الحج والعمرة فان المتابعة بينهما تزيد
 في الاجل وتنقيان الفقر والذنوب كما ينقى الكبر خبث حج تنزي وعمر تنزي تدفع ميتة
 السوء ويغسل الفقر قال المحب الطبري والمراد بالمتابعة الاثنيان بكل عقب الاخر بحيث لا
 يتخلل بينهما زمان يصح ايقاع الثاني فيه ويحتمل ان المراد به العرف قال المصنف ولو قيل من حج
 هذا الاصل لم يبعد ومعنى تنزي اي بغيرها في اثر بعض وياقينه الاحتمال ان من حج حجة
 ادتي فرضه ومن حج ثابته دايين ربه ومن حج ثلاث حج حرم الله شعره وبشره على النار من اراد
 الحج فليستعمل من ملك رحلة وزاد ليلته الى بيت الله تعالى فله حج فلا عليه ان يموت بهويا
 او يضرا نيا الحديث ان الله تعالى يقول ان عبد اصححت له جسده وسعت عليه في العيشه
 يمضي عليه خمس اعوام لا يقدر الى محروم وبهذا الحديث استدلل بعضهم على وجوب الحج المستطيع
 بعد كل خمس سنين الذي قال به جماعة من الشافعية ورد به الجمهور كالقول بوجوده كل
 سنة بانه خارق للجماع وحملوا الحديث على تاكيد الذنب في المدة المذكورة بدليل الاحاديث
 الكثيرة وحكموا بخبرين المختصين ان يكون الحج بعد كل اربع سنين وقوع تطهير وايضا
 من الشهورات عن الطبايع الاربع التي قد تستوفى كل واحدة منها في كل سنة من تلك الاربع

وتنقى الذنوب كما ينقى الكبر خبث الحديد والذهب والفضة

بلغ مقابله على نسخة المصنف **الباب الاول** الباب لغة ما يتوصل منه الي غيره وعرفا اسم لجملة من المسائل مشتركة
في ذكره وقد يعبر عنها بالكتاب والفصل ويجمع بينهما فتقدم الكتاب ثم الباب ثم الفصل فيزيد
في تعريف الكتاب ذات ابواب وفي تعريف الباب ذات الابواب بالفصول ويجمع ايضا على
ابوابه وببيان نادر **في اداب سفره** جمع ادب وهو ما يحصل للنفس من الاخلاق الحسنة
وما يحصل من العلوم المكتسبة وقال في المصباح ادبته ادبا من باب ضرب علمته رياضته
النفس فحاصل الاخلاق قال ابو زيد الانصاري الادب يقع على كل رياضة محمود يخرج
بها الانسان في فضيله من الفضائل فان قلت اشتمل الباب على الاحكام الخمسة فكيف
قال اداب سفره قلت الادب يقع على الاحكام الخمسة فيقال للواجب ادب وكذا الباقي
ومن ثم عبر الاصحاب باداب فضا الحاجة ثمره وامر واجبات وغيرها والسفر عند
الحضر سمي بذلك لانه بسفر عن الاخلاق قال صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب
يمنع احدهم طعامه وشربه ويومه فاذا قضى احدهم نهمته من وجهه فليجعل الرجوع الي
اهله متفق عليه والمراد بالعذاب الالم الناشئ عن المشقة فيه ومعاينة الرمح والشمس
والبرد والخوف والخطر وكل الخشن وقلة الماء والثراد ومفارقة الوطن والاحب
فالمراد بالعذاب الديني وقيل الاخرى وقوله يمنع احدهم الاخرى كان فضله عما قبله بيانا
لذلك لطريق الاستيناف كالجوابين قال لو كان كذلك فقال يمنع احدهم الاخرى او وجه
التشبيه الاشتمال على المشقة وقد ورد التعليل في رواية سعيد المقبري ولفظة السفر
قطعة من العذاب لا لشيء لان الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه والحديث والمراد
بالمعنى في الاشياء المذكورة منع كمالها لا اصلها وقد وقع عند الطبري بلفظ لا يراها احدهم
نومه ولا طعامه ولا شربه وفي حديث ابن عمر عند ابن عدي وانه ليس له دوا الا سعة
البر وقوله نهمته بفتح النون وسكون الهمزة حاجته وقوله من وجهه اي من
مفسره وبيانه في حديث ابن عباس عن ابن عدي بلفظ فاذا قضى احدهم وطره من سفره
وفي رواية

ذات فصول او يجمع
بين اثنين منها وتنفصيل
الكتاب بالابواب

وفي رواية داود ابن الجراح فاذا فرغ احدهم من حاجته وقوله فليجعل الرجوع الي اهله
فانه اعظم لاجله قال ابن عبد البر زاد فيه بعض المنعاف عن ما لك وليتخذ لاهله هدية
وان لم يجد الا حرا يبعي حرا زاد قال وهو زيادة منكرو وفي الحديث كراهة التقرب عن
الاهل بغير حاجة واستحباب استئجار الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الصبيحة الغيبة
وما في الاقامة في الاهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا وما في الاقامة من تحصيل
الجماعات والقوة على العبادات وقيل السفر سفر ولا يعارض بين هذا الحديث وحديث ابن عمر
مر فوعا سفر واتقوا وخبر سافر واتقوا وفي رواية نزل فوافاه لا يلزم من الصحة
والغنى في السفر ان لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة فصا كاللوازم
المعقب للصحة وان كان في تناوله الكراهة وسبل امام الحرمين حين جلس موضع ابيه
لو كان السفر قطعة من العذاب فلجأ على العفو لان فيه فراق الاصاب **س** من غير النسيك
كل عباداة **ان يشاور من يشق به** اي بدنيه وعلمه قال بعضهم والمشورة ان يستخلص
حلاوة الراي وحالته من خبايا الصدور كما يشور العسل جانبته وقال العامري وحقيقة
المشاورة استخراج صواب رايه من قولهم شور العسل استخلصه من موضعه وصفاه
من الشمع انتهى قال صلى الله عليه وسلم اجاب من استشار ولا تدم من استشار ورواه الطبراني
واخرج الشافعي عن ابي هريرة ما ريت احدا اكثر شورا ولا محابة مثل المصطفى صلى الله عليه وسلم
واخرج البيهقي في الشعب عن ابن عباس رضي الله عنهما لما نزل قوله تعالى وشاورهم في الامر
قال المصطفى ما ان الله ورسوله لغنيان عن الكون جعلها الله حجة لامتني فمن استشار منهم
لم يعدم رشدا ومن تركهم لم يعدم عيا قال الحافظ ابن حجر غريب واذا امر الله تعالى بنبه صلى الله
عليه وسلم بالمشاورة مع كمال عقله وجزلة رايه وتنازع الوحي عليه وصوب طاعة علي
امته فيما احبوا وكرهوا بالكل بغيره وفي بعض الآثار انهم لعقوا كلبا لما ذكره واستعقبوا
عليه امرهم بالمشاورة وقال بعض الحكماء من حال عقلك استظما ركرك على عقلك وقالوا اذا

استطاعت عليك الامور وتغير لك الجمهور فارجع الي رأي العقل وانفرد الي استشارة العقل
ولا تانف من الاستشارة ولا تستكف من التعداد وقال بعض العارفين الاستشارة
بمثلة تنبيه النائم او الغافل فانه قد يكون جازا ما يشي يعتقد انه صواب وهو بخلافه وقال
بعض العلماء يحتاج الناصح والمشير الي علم كبير فانه يحتاج اولاه الي علم الشريعة وهو العلم
العام المتضمن لاحوال الناس وعلم الزمان وعلم المكان وعلم الترتيب والاقبال هذه الامور
فيكون ما يصلح الزمان ينسب كمال او المكان وهكذا فينبظر في الترتيب ويتفحص بحسب الاربع
عنه مثاله ان يضيئ الزمان عن فعل امرين اقتضاهما الحال فيشير باهمهما واذا عرف
من انسان الخالفه وانه اذا ارشده لشي فعل منه يشير عليه بما لا ينبغي ليفعل ما ينبغي
وهذا يسمى علم السياسة فانه سوس بذلك النفوس الجورج الشارده عن طريق مصالحها
فلذلك قالوا يحتاج الناصح والمشير الي علم وعقل وفكر صحيح وروية حسنة واعتدال
مزاج وتوده وتافؤ من مجموع هذه الخصال فخطاؤه اسرع من اصابتها فلا يشير ولا ينصح
وقالوا وما في مكارم الاخلاق ادق واخفى واعظم من النصيحة انتهى وقوله **في حجة الان** بين
به ان الاستشارة في وقت الارادة لا في اصل العباد لانه خير قطعا فلا معنى للاستشارة
فيه نظير ما ياتي في الاستشارة ومن قولهم يترتب لمن يضيئ عليه الحج اذا لا فائدة فيه مع التيقن
يجب عليه اي علي من يثق به وهو المستشار **نصحه** اي بزل النصيحة له وهي لغة الاخلاق
والتصفيه من نصيحة العمل اخلاصه ونصحة العمل صفيته او من النصيحة بفتح النون
الخطاؤه شبيه هو فعل الناصح بما ينحراه من صلاح المنصوح بتخليص العمل من شوائبه وما
يسره من خلل الثوب ونصحت له افصح من نصحته وشرا اخلاص الراي من الغش
المنصوح وايثار مصلحته او تحري الاخلاص قول لا وفعله واعتقاده وذل الجهد في اصلاح
المنصوح فال بعضهم انما يكون الرجل ناصحا لغيره اذا ابدى نصحه نفسه واجتهد في معرفة
ما يجب له وما يجب عليه ليعرف كيف ينصح انتهى والنصيحة فرض كفاية علي الجماعة وفرض

عين علي الواحد وهي لا ترحه بغدرا طاقه اذا علم الناصح ان المنصوح يقبل نصحه وامر علي
نفسه وماله قال الخطابي هو كلمة جاسعه يعبر منها عن جملة هي ارادة الخبير وليس يعبر عن هذا
المعنى بكلمه ويجمع معناها غيرهما كما قالوا في الغلط ليس في كلامهم اجمع لخبر الدنيا والاخرة
منه انتهى واخرج احمد قوله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل اصب ما يقدر لي به عبيدي
النصح لي والشيخان وغيرهما قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن احدكم حتي يحب لاجبيه
ما يحب لنفسه ويحب ان يكون **مختليا عن الربوي** بالقصر اي مثل النفس يقال هو يحو
اذا مال اليه ومنه قوله بما لا تهوي انفسكم افرأيت من اتخذ الهه هواه وذلك لقوله صلى الله
عليه وسلم المستشار مومن مرواه الطبراني اي امين علي ما استشير فيه من الامور لانه قلد
الامر اليه فيه فاذا عرف المصلحة لمن قلده امره فلا يكتتمها ومن افضي لاجبيه بسره وامنه
علي نفسه فقد جعله محلهما فوجب عليه ان لا يشير لاجبا يراه صوابا فانه كالا مانه للرجل
الذي لا يامن علي ايداع ماله الا ثقة زاد في رواية ان شال اشار وان شال يشر قال بعضهم يعني
انه لا ينبغي عليه ما لم يتحقق بترك اشارته حصول ضرر محترم من نفس او مال او عرض
والا فحين نصحه وقال بعضهم ما في هذه الرواية محمول علي ما اذا لم يترجح عنده الا شتمه حتي
لا ينافي ما مر وقال الشارح ينبغي ان لم يترجح له ان يبين للمستشير انه لم يترجح له شيء
ويقول له ان شئت حج اولايح لانه يشير باحدها مقتصر او يسكت لان ذلك ليس من
النصح انتهى **وكذا** يجب عليه نصحه اذا علم شيئا لو اطلع عليه المستشير لم ينافر وان **لحر**
يستشير بالنسبة للجمهور **واذا ترك النصيحة** في نحو عضوا ومال **فيما يظهر** اخرا من قوله من
علم قبيحا نحو مبيع او خاطب او مخطوب وجب ذكره لمن يريد نحو شر او تزويج وان لم
يستشرب لا للنصيحة الواجبة لخاصة المسلمين وعامةهم خلافا لمن قال لا يجب في النكاح الا لحر
يستشرب وقرى بان الاعراض اشر حرمة من الاموال وصح انه صلى الله عليه وسلم قال للمرأة التي
استشارته في ذكاح معوية او ابني الجهم اما معوية فصعلوكه واما ابوي الجهم فلا يضيغ عصاه

عن عاتقه كناية عن كثرة الضرب او السفر الكمي زبد حارته والواجب لجباره بما يعود
 مصلحته الي الدين وحده او مع الدنيا لا الي الدين في سبب اذا عزم علي الحج ككل عبادته بل مباح
 كما يحسنه المصنف سن له **في اختيار** الله تعالى ومن شقاوة ابن ادم تركه استخارة الله تعالى
 وفي سند احمد من رواية سعد بن ابي وقاص مرفوعا سعادة ابن ادم في استخارة الحق والرضا
 بقضائه وشقاوة ابن ادم في ترك الاستخارة وعدم الرضا بقضا الحق وروي الطبراني
 في الاوسط عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خاب من استخار ولا اذم من
 استشار ولا عال من اقتصد وكان صلى الله عليه وسلم كثير ما يقول اللهم خولني واختر قال ابن
 ابي حمزة هذا عام امر يري به الخصوص فان الواجب والمستحب لا يستخار في فعله ما والحرام والمكروه
 لا يستخار في تركه ما فاحصر الامر في المباح وفي المستحب اذا انفارض فيه امران ابهما
 يدر به او يقتصر عليه انتهى وبما في انما تكون فيها عذر الواجب المصنف بالسبب لوقته
 وهي لغة طلب الخير وشرا الصلاة الاتية وحقيقته تغويص الاختيار اليه عز وجل فانه
 الاعلى بخيرها للعباد والقادر علي ما هو خير لمستخيره اذا دعاه ان يختير له فلا تخيب امه
 وشمل العموم العظيم والخير في حقيقته ترتيب عليه امر عظيم فري مندوبه في كل ما عزم عليه
 من الجائز **في الحج** وخوف من كل طاعة **في خبرته** فقلوا ولا في المكروه ولا في الحرام بل يكره في
 المكروه وتحرم في الحرام كالنسيئة وكذا تحرم في نفس الحج التلبسه بعبادة فاسدة فيما يظهر
 فلا عطف علي محذوف كما قدرته قال انا ارح ولك ان تجعل المحذوف في الحج بالمصنف الشامل
 للعبادة ووقته ثم نفي نفس الامنة لا يقبل الاستخارة واثبت وقتها بقوله **في وقته**
 لانه القابل لها ومن ثم لا يندب في الواجب المصنف لان سنها طلب خير الامر من
 الفعل الا ان وتركه وهذا لا يتصور الا في الموسع دون المصنف لانه لا رخصة في اخبره
 وظاهر صنيعة كما صله انه محير بين تقديم الاستشارة علي الاستخارة وعكسه لانه عطفها
 علي بالواو وهو ظاهر فلو تعارضنا بان استخار الله تعالى فانشرح صدره لشيء واستشار

لقوله صلى الله عليه وسلم
 من سعادة ابن ادم
 استخارته الله تعالى وروي

فاشير

فاشير عليه بخلافه فزمت الاشارة لان الثقة بها والطمع بنبذة اليه اقوي منها لما في النفس
 من الامور الخفية يغلبه خطوطها وفساد خواطرها نعوذ ان كانت نفسه مطمئنة **في**
 يغلب صدق ارادتها في تقدم الاستخارة وواضح انه ان سبق احدهما بقي طلب الاخر فبايدته
 ان يخالف ما مر وان توافق الاستخارة فسرعه بكرة اخذ الحال من المصنف وغيره وقيل يحرم
 وعليه جمع من المالكية وفعل البدر ابن جماعة له اختياره وكان اهل الجاهلية يستعملون
 الغار والطرق بفتح فسكون وهو زحل الطير والعيافة وهي الخط والطير بكسر الطاء فتح
 التخنين وقد تسكن وهي التشاوم بالطيور فغوضت اثاره صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 ما يتضمن التوجيه والافتقار والعبودية ورد الامر الي من بيده ازمة الامور وانجاح
 المطالب روي ابو داود والنسائي وابن حبان العياقة والطير والطرق من الحديث
 وهو بكسر الجيم كل ما عيذ من دون الله والبراز ليس منا من تطير او تطير له او تكهن او تكهن له
 او سحر او سحر له ومن اتي كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل علي محمد صلى الله عليه وسلم
 والطبراني والبيهقي ان يبال الدرجات العلاء من تكهن او استنشىم او رجع من سفر تطير
 وابوداود والترمذي وابن ماجه الطير شرك وما من الا ولكن الله يذهب بالتكهن قال
 ابو القاسم الاصمعي في الحديث ائمة والتقدير ما من الا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك
 يعني قلوب ائمة ولكن الله يذهب ذلك عن قلب كل من يتوكل ولا يثبت علي ذلك انتهى
 واعترضه الحافظ المندرجي بان الصواب ما ذكره البخاري وعين ان قوله وما من
 الاخر من كلام ابن مسعود مخرج والبراز من اتي كاهنا فصدقه بما يقول فقد كبري بما انزل
 علي محمد صلى الله عليه وسلم والطبراني من اتي كاهنا فصدقه بما يقول فقد كبري بما انزل علي
 محمد صلى الله عليه وسلم ومن اياه غير مصدق له لم يقبل له صلاة اربعين يوما والطبراني
 من اتي كاهنا فساله عن شيء حجب عنه النبوة اربعين ليلة فان صدقه بما قال فقد كفر
 ومسلم من اتي عرافا فساله عن شيء فصدقه لم يقبل له صلاة اربعين يوما والاربعة والحاكم



وقال صحيح على شرط الشيخين من ان يعرف او كانا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد
صلي الله عليه وسلم والكاهن هو الذي يجبر عن بعض المضمرات ليصيب بعضها ويخطئ غيرها
ويرى ان الجن تجزه بذلك وفسر بعضهم الكهانة بما يرجع لذلك فقال هي تعاطي الاجابة
عن المغيبيات في مستقبل الزمان وادعاه علم الغيب وخرجه ان الجن يجبره بذلك والعرف
بفتح المهملة وتشديد الراء قبل الكاهن وردة الجن وقيل الساحر وقال البغوي هو الذي
يرعى معرفه الامور غفريات اسباب يستدل على مواقعها كالمسروق من الذي يعرفه معرفة
كان الضالة ونحو ذلك ومنهم من يسمي المجر كاهنا وهذه الاحاديث صريحة في حرمة هذه
المذكورات بل عدها المصنف رحمه الله من الكبائر **فصل** في التفسيرية ويحتمل ان يفيد شرط
اي فاذا هو بالشروع في صلي **ركعتين** بنيتها اي افضل ذلك فيجوز الزيادة عليها
بتسليمه والادلة بنقطة الثانية لا تحو جاهل فيعتقد له نقلا مطلقا نظير النجبة ولا
يحصل بركعه على الاوجه كالنجبة وحيث تصل ما كتب الله لك شمله واكثر منه لكن يستنبط
منه معنى خصه بغيرها ولا يخصه حيث الركعتين لانه من ذكر بعض افراد
العام الذي هو ما كتب الله لك وهو لا يخص ولا ينعقد في وقت الكراهة الاحرم
مكة ولو نوي بصلاة الاختاره وغيرها في وقت الكراهة حرمة كما بحثه المصنف خلافا
ليشه اي الحسن البكري لانه اجتمع في نيته صحيح ومفسر وبشمله قاعدة اذا جتمع
الحلال والحرام غلب الحرام واذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع **وبعد** الفاتحة
في الركعة الاولى الكافرون والاخلاص قاله النووي كالغزالي قال الترمذي العراقي في شرح
الترمذي لم اجد في شيء من طرق احاديث الاستحارة تعيين ما يقرأ فيها ولكن ما قاله
مناسب لانها سورتا الاخلاص فناسب الايتان بهما في صلاة المراد منها الاخلاص
الرغبة وصدق النفوس وظهار العجز بالتبري من العلم والقدر والحول والقوة وان
قرأ بعد الفاتحة ما يناسب الاستحارة في حسن كقولها **تعا وربك يخلق ما يشاء ويختر الا انه**
وما كان

وما كان المؤمن الاية انتهى وقال المصنف تبعاً للمحافظة ابن حجر والاكمل الذين في الاول
ربك يخلق ما يشاء اي قوله **تعا** **وليه ترجعون** **والكافرون** بالواو قصدا
الحكاية **وبعد** في الركعة الثانية قوله **تعا** **وما كان المؤمن ولا مؤمنة** اي قوله **تعا**
سورة الاخلاص لمناسبة الايتين كالسورتين اذا انفصلت عنهما الاصل الاعتقاد
والعمل فناسبا هنا وان لم يرد اذا انفصلت اظهار الرغبة والعجز وصدق النفوس قال
ابو الحسن البكري وهو بعيد ان يرد به سنة والافقه ان يفتقر على ما ذكره الامام
السورتين لو ورد قرأتها في مواضع كثيرة من النفل فيلحق ما هنا بانتهى وقال الساجي
الماكي في بغية السالكين في الاول بعد الفاتحة وعند مفاتيح الغيب اي مبين وفي
الثانية وربك يخلق اليبرجعون ويكثر في ركوعه وسجوده من حول ولا قوة الا بالله
والظاهر كما هو قيس ما قاله في الجمعة **الله** اي المصلي وان كان وضع تقدير صميره لانه صمد
جملة خبره دال على قصد التكلم السامع حديثه **لوني** اي يقرأه في الركعة **الاولى** قل
يقرئها او قرأ غير ما ذكرناه اي ما يقرأ في الاولى في الثانية **مع ما يقرأ في الثانية** تناسره
قال المذكور ويقرأ الذي قدرته وقياس ما ذكر ايضا انه لو قرأ ما في الثانية في الاولى عكس
ولا يعيد ما قرأه في الاولى في الثانية لتقدم قرأته في الاولى وانه لو ترك ما ذكره كان
كما لوني وبعبارة اي الحسن البكري ووضح انه لو لم يأت في الاولى بالقرأة المطلقة
بعد الفاتحة لعذر او غيره اي بما في الثانية مع ما طلب فيها كنظيره في الجمعة انتهت
وهي لمن من عبارة المصنف قال الشارح وفي قوله والظاهر الباطن نظره في القياس
بانه ما ثبت قراءة الجمعة والمناقضون بالنص تكرر شأنها بقراءتها في الثانية لئلا تخلوا
صلواته عنهما بخلاف الايتين السابقتين وما بعدهما من السورتين اذ قرأة ذلك امر
استحسائي مناسب لنتيجه ويحاج بان لا مانع من قياس الامر الاستحسائي على ما ورد
به النص اذا وجد الجامع بينهما وهو هنا مطلق الطلب **وحصل** اي الركعتان **بقرآن** يلقى مقابله على نسخة المصنف

قال الربيع العراقي في الحديث دليل على انه لا يحصل سنة الاستخارة بوقوع الدعاء بعد صلاة
 فرضيه لتعيين ذلك في النص غير الفريضة انتهى واجب بان قوله صلى الله عليه وسلم من غير
 الفريضة للمكان لا لا شرط **او نفل اخر** لا سجد ولا دوة وشكر وصلاة جنازة للخبر
 الا في كالتحية كما صرح بذلك النووي رحمه الله تعالى قال الحافظ العراقي هكذا اطلق
 حصولها من غير تعيين يكونه بنوي بتلك الركعتين الاستخارة بعدهما وفيه نظر لانه
 صلى الله عليه وسلم اعلم امره بذلك بعد حصول النية بالامر فاداملي رتبة او تحية المسجد
 ثم هو يامر بعد الصلاة او في أثناء الصلاة فالظاهر انه لا يحصل بذلك الايمان بالصلاة
 المسنونة عند الاستخارة نعم ان كان همها بالامر قبل الشروع في السنة الرتبة او تحية
 المسجد ثم الصلاة من غيرنية الاستخارة وبدا له بعد الصلاة الايمان بدعاء الاستخارة
 فالظاهر حصول ذلك وقد يقال ان لم ينو الركعتين الاستخارة بعد ذلك يحصل بينهما
 بذلك فان نواهما معا التحية والاستخارة فيحصل حصولهما ويحتمل ان لا يحصل الا لتشرك
 ويحتمل ان يحصل له ما قوسى الحامل عليه في الايمان بتلك من نية الصلاة والاستخارة
 انتهى قال ابو الحسن البكري والاقرب الحصول في غير مثل التثنية في اول الصلاة
 واجاب المصنف عن الاعتراض بما حاصله انه ان لم ينو عدمها حصلت **والثاني ان**
نوي استخاره مع ما ذكره الخبر انما الاعمال بالنيات **ولا ينو استخاره بسقط**
الطلب فقط اي ولا يحصل له ثوابها **فيما يظهر** قال في الحاشية وواضح ان الكلام
 فيمن يقدم همها على الشروع في الصلاة لانه لا يخاطب بنية الاستخارة الا حينئذ فهذا
 هو الذي يتردد فيه بين حصولها بفعل او نفل اما لو خطر له الهم اثنا صلواته فلا يحصل
 له شيء انتهى قال الخطيب الشيرازي والشمس الرهلي تبعه لا بد ان يورد في حصول فضل التحية
 وان لم ينو قياسه حصوله هنا وان لم ينو **ويقول عقيلها** لا فيهما كما هو ظاهر الخبر
 مستقبلا رافعا يريبه **اللهم اي استخبرك** الخبر الحارثي عن جابر قال كان رسول الله
 صلى الله

صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السجدة من القرآن يقول اذا هم
 احدكم بالامر فليقل ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اي استخبرك بعلمك وتقدر
 بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب
 اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري
 واجله فاقدري لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني
 ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري واجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي
 الخير حيث كان ثم ارجني به ويسمي حاجته اي الامر الذي يستخير فيه كان يقول ان كنت
 تعلم ان هذا خير لي في ديني وفي هذا الوقت ليكون ذلك ابلغ وأوضح وظاهر هذه الرواية انه
 يسمي حاجته في الشقين وهو كل وظاهر كلام الاصل وبعض الروايات الاكتفاء بالتسمية
 في الاول وعود التضرع اليه والبا بعلمك وتقدرتك للسبب اي اطلب منك الخير بسبب
 علمك بكل شيء وان تقدر في علمك بسبب قدرتك على كل شيء ومن ذلك اقرار العبد على
 الخير بخلق قدرة الاستطاعة فيه للاستغناء عما في يده من حاجتها او الاستغناء عما في
 والتدليل كما في رب بما انفت اي بحق علمك وقدرتك الشاملين وفي رواية اسئلك
 بدل استقدرتك قوله ساكن الى اخره اطاب وتكبير وهو مطلوب في الدعاء وحكمة تشويش
 النشراق تقدم العلم في الاول انسب بالباعث على الاستخارة وهو شهود ان علمه تعالى
 محيط بجميع الكليات والخزائيات وتقديم قدرته في الثاني انسب بشهود نعمة الاقدار
 المتكفلة بعد السؤال ببطل المطلوب فقدم في كل من المقامين ما هو الانسب به وان
 احتج الى شهود كل من العلم وقدرته في كل من المقامين واي بان دون اذ الان المستخير
 شاكر في الصلح والمقام مقام تشكك بالنسبة الى المتكلم على خلاف الغالب من اعتبار المخاطب
 كقوله تعالى ان تمسكوا حسنة تسووه وقوله او قال عاجل امري الى اخره شك من الراوي
 فينبغي الجمع بين الكلمتين احتياطا وهي قاعده في كل ذكرها في بعض الفاظه شك من

الراوي او جاني رواية لفظ اخر ان جمع بينهما ليحقق الايمان بالوارد ومنه قوله
 استقدرك واستمر بك حيث كان وحيث كنت قد ارضيتني به ثم ارضيتني به والزيادة لذلك
 غير ضافية للاتباع كما سياتي بسطه في دعا عرفه ان شاء الله تعالى والاول في المتعاطفات بعد
 خبر علي بن ابي ابي القاسم عن ابي عبد الله في جوابه عن ابي عبد الله في جوابه عن ابي عبد الله في جوابه
 المذكور من الذين ولدوا في الدنيا والعاجل والاجل وغيرهما خبر والمطلوب صرفه يكفي فيه
 ان يكون بعض احواله شرا وفي الباقي العاقل والعاقل عليه ايمانه ان لا يطلب صرفه الا ان
 كانت جميع احواله لا بعضها شرا وليس مراد انية على ذلك المصنف رحمه الله تعالى وقال
 لم ارض به عليه وفعله فاقدرة بصير الدال وكسرها ايجعله مقدور في المستقبل
 هذا بان الراي بوضعه التقوي انما يتناول المستقبل دون الماضي لانه طلب وطلب الماضي
 محال فيكون مقتضى هذا الراي ان يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان والله تعالى مستحيل
 عليه استيناف في التقدير بل وقع كله في الازل فيكون هذا الراي يقتضي مذهب من يرى
 ان لا قضاء وان الامر انف كما خرج مسلم عن الخوارج وهو فسق باجماع واجاب القرافي
 بان قوله هنا قدره لي يبين ان يعتقد ان المراد بالتقدير هنا التيسير على سبيل
 المجاز والراي انما اراد هذا المجاز وانما يحرم الإطلاق عند عدم اليقين انتهى وفي قوله
 يسره لي اشارة الى ان المفرد عليه قد يعجزه مشقه وفي قوله ثم انما الى ان في حصول
 المطلوب بعد السؤال تراخ غالبا بحسب الحكمه الالهيه وبين فاصرفه عني وامر في
 عنه تلامذهم والثاني تأكيد ويحتمل ان معنى الاول لا تقدير في علمه والثاني لا تفعل باطنيه
 اذ قد يصرف الله تعالى عن المستحضر في ذلك ولا يصرف قلبه عنه بل بقي منطلقا متشوقا
 الى حصوله فاذا صرف الله تعالى عنه ذلك واصرفه عنه كان ذلك اكمل ولهذا قال اقدر لي الخبر
 وقوله حيث كان وفي رواية الثاني حيث كنت وقوله ثم ارضيتني به بهمة قطع قبل
 الراي جعلني به ارضيا لانه اذا قدر له الخير ولم يرض به كان متكررا العيش انما بعدم رضاه الله

قوله

مقدره

بما قدره الله تعالى مع كونه خيرا وفي رواية البخاري ثم ارضيتني به بالتشديد ايجعلني
 ارضيا به بكون النفس الى القضا حتى لا ارضي شيئا من نعمه ولا احذر من خلقه وفي
 رواية ومعاذ بن معاوية وفي اخرى ومعيشتي وفي اخرى بعد اقدري لي واعني عليه
 وفي اخرى بعد حيث كنت ولا حول ولا قوة الا بالله وورد في حديث ضعيف انه
 صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد الامر قال اللهم خذني واختر لي واستجب دعوتي ان يقول بعد
 سلامه ربنا اننا من عندك رحمة وهوان من امرنا رشد وكان بعض السلف يستحب ان يقال
 ذلك في ابتدا الامور فيستحب الجمع بين ذلك كله **ويفتح هذا الراي بحتم بالهمزة**
والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سائر الادعية وجا سند رجال
 الصحيح اذا اراد احدكم ان يشال الله شيئا فليبدأ بمرحمة والتشا عليه بما هو اهله ثم يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقرأ بعد فانه اجدر ان ينحى او يصيب وفي رواية اذا اراد
 احدكم ان يدعو فاحب ان يستجاب له فيلحج الله تعالى وليش عليه وليصلي على النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم يدرج حاجته فانه اجدر ان يستجاب له واخرج النسائي وغيره الدعاء كله محجوب
 حتى يكون اوله ثنا على الله عز وجل وصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو فيستجاب له
 والراي كل دعا محجوب حتى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وفي لفظ الراي محجوب عن السماء ولا يصعد
 الى السماء الدعاء حتى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فاذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 صعد الى السماء وتسبب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الدعاء ما جاب سند ضعيف
 لا تجعلوني كقبح الركاب قيل وما قبح الركاب قال ان المسافر اذا فرغ من حاجته صلب في
 قدحه ما فان كان له اليه حاجة يوضا منه او شربه والا اراقه اجعلوني في اول الدعاء
 ووسطه واخره وفي رواية لا تجعلوني قبح الركاب اجعلوني في اول دعائك ووسطه واخره
 والمراد بالنهي عن التشبه بالقبح ان لا يورط في الدعاء فان الركاب بعلق قدحه في اخر حمله
 يجعله خلفه ويسند فيه من ضعفه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وسلم ما من دعا

الا وبيته وبين السما حجاب حتى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم
 انخرق ذلك الحجاب ودخل الدعاء واذا لم يفعل رجع الدعاء واخرجه اخر ان موقوفاً باختصار
 كل دعا محجب حتى يصلي على محمد وآله الموقوف فاشبهه قال ابن عساكر لا يثبت في هذا
 الباب حديث مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عطاء ان اركان الدعاء حضور القلب
 والرقعة والاستكانة والخشوع وتعلق القلب بالله عز وجل وقطعه عن الاسباب
 واحتجته الصدق ومواقبته الاسرار واسبابه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
واجز الدعاء المذكور ومثله دعا غير وارد لكن يغونه الاجمل وقد شمله كلام المصنف من لم
يصلي صلاة الاستخارة **عذر** وبعضهم ولو عذرة عليه لا صلاة الاستخارة
 اقتصر على الاستخارة بالدعاء التيمم قال المصنف وظاهره عدم حصوله بمجرد الدعاء
 بنسب الصلاة الا ان يقال المراد عدم حصول كماله بالظاهر خبر ابو يعلى في الراد احدكم امر فليقل ذلك
 نحو الدعاء السابق انتهى وقال ابو الحسن البكري والظاهر انه لا يشترط التقدير بل ولا التفسير
 فيحصل اصل الاستخارة بالدعاء وكما لم بالصلاة ثم الدعاء واكمل بالصلاة بنسبها ثم الدعاء وفي خبر
 يعلى من شهد بحصول الاستخارة بلا صلاة انتهى وهو ظاهر ذلك تركه الا فضل لا يمنع من
 المفضل **ثم** بعد فعل ما ذكر من الصلاة والدعاء والدعاء فقط **عني** اي يفعل قال معني في الامر
 اذا فعله بعد العزم **ما اشرح له** صدره قال الحافظ العراقي لم يكد ذكره النووي في الناسك
 والادكار وغيرهما وكانه اخذ ذلك من الحديث الذي رواه ابن السني قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا اسد اهتجتم بامر فاستخرجوا فيه سبع مرات ثم انظروا الذي سبق قلبك فالحبر فيه شد
 قال فالحديث ساقط لاجله فيه وقد خالفه ابن عبد السلام فقال يفعل بعد الاستخارة ما اراد
 فان ما يقع بعد الاستخارة فهو الخير وقد استدلل بما قاله عز الدين بما في حديث ابن مسعود
 عند الطبراني فانه قال بعد ذكر دعاء الاستخارة ثم يعزم اي على ما استخاره عليه وهو حديث
 ضعيف الا ان راويه لم يثبت بالوضع فهو صحيح من راوي حديث انس انتهى قال الشيخ ابو الحسن
 لكن الخبر

لكن الخبر كما ترى لا يطاق ما استدلل به له الامن حجة العزم على ما اراد لا من جهة ان
 الواقع بعد الاستخارة هو الخير ووجه ما قاله النووي فان ترك المصنف لذلك مخالف
 لما القا الله تعالى في نفسه وهذا نوع من الالهام الذي يكون حجة على العبد لو افقتة الشرع
 والتوقف بعد ما ذكر دليل على ضعف الوثوق بخبرة الله تعالى فالاول اعتماده والنقول
 عليه ولا يعتمد على الشرح نشأ من هو يؤول الى الفعل قبل الاستخارة من جهة الشهوة
 لا داعية شرعية بل ينبغي ان يكون المستخير قد جاهد نفسه حتى لا يبق لها ميل الى فعل
 ذلك الشيء ولا لتركه ليتسخير الله تعالى وهو مسلم له فانسلم القيد مع الميل الى احد
 القسمين حيانه في الصدق وان يكون دايماً المراقبه لربه سبحانه وتعالى او صلاة
 الاستخارة الى اخر دعائه فان من التفت عن ملكه ينجيه حقيق بطرد وقتته وان
 يقدم على الشرح له صدره قاله ابن جماعة فان لم يشرح صدره لشيء او شرح واراد التقوية
 كرها سبع مرات لما في خبر انس فلو تعارضت الاشياء التي تقع في قلبه عمل بما بعد المصلحة
 فان لم يشرح لشيء كرها ما دام لم يشرح كما هو قياس ما قالوه في صلاة الاستسقاء فلو
 فهم انه لم يشرح صدره لشيء ولو كبر الصلاة فان امكن التأخير اخر والشرع فيما يسره
 فقد قال الصوفية علامة الاذن التيسير ثم نقل المجد الشيرازي عن بعض المحققين
 انه قال سجدان بمحفل في كل يوم وقتاً معيناً يصلي فيه صلاة الاستخارة ويقول اللهم اني
 استخيرك والي اخره ويقول اللهم ان كنت تعلم ان جميع ما تحرك فيه وانطق به في حق حق
 غيري وجميع ما يتحرك فيه غيري وينطق به في حق حق واهلي وولدي وما ملكت بمعي
 من ساعتها هذه الى مثلها من العزير الى اخره وان كنت تعلم ان جميع ما تحرك فيه وانطق
 به في حق حق والي اخره من شريخي ديني الى اخره قال السيد السهمودي وهذه الكيفية وان لم تكن
 في الاحاديث لكنها موافقة لاطلاق ما جازي الحث على الاستخارة كحديث اذا هم احدكم بالامر
 الحديث قال صاحب عوارف المعارف وهذه تكون بمعنى الدعاء على الاطلاق والافعال

ملكت صلاة الاستخارة
 في كل يوم وقتاً معيناً اخره

التي وردت بها الاخبار هي التي يصليها امام كل امر يريد انتهي قال المصنف في التوبة هذا
عجيب منه مع امانته في الفقه ايضا وكيف راج عليه صحة وجعل صلاة نية مختصرة
لم يرد لها اصل في السنة ومن استخفركلامهم في رد صلوات ذكرت في ايام الاسبوع علم
انه لا يجوز ولا يصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنها الصوفية من غير ان يرد
لها اصل في السنة نعم ان نوي مطلق الصلاة ثم دعا بعد ما يتضمن نحو استخارة مطلقه
لم يكن بذلك باس انتهى قال السيد عمر البصري قوله نعم ان نوي الى اخره الظاهر انه مراد الشيخ
المذكور فخراده بقوله بسببه كذا ان ذلك الامر باعث على فعل الصلاة المذكورة لا النية المارة
عند الفقه المقتزى بالتكبير وحمل كلامه عليه اولى من الشيعي ويحضر هذا الاستحسان
منهم ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من تقديم الصلاة عند عرض امر يستدعي الدعاء انتهى
وقال بعضهم ما ذكره الصوفية هو من صلاة الحاجة واستدلوا بقول العوارف وهذه تكون
بمعنى الدعاء قال المصنف في حسن النوسل وكان الفتح الولي محمد بن عراق يواظب على صلاتها بعد
ما يربها اصحابه ولما رآه سلفا غير وصية الشيخ محيي الدين بن عربي في وصاياه وكفى به سلفا
انتهى **ليس** بعد العزم وقيل الاستحارة كما جرى عليه ابن جماعة وغيره لان المستخير عاصيا
كعبه مما دعا الى اباقة ويرسل الى سيده بان يختار له من خيار ما في خزانته فيبعد ذلك الحق
بين الحق وان كان ظاهر كلام الاصل بل صريحة تأخير التوبة عن الاستحارة واستقرار العزم بقوله
ويحتمل كلام المصنف بل هو ظاهر صديقه **بالنوب** من الذنب وجوبا ان تحققه والافتدائها
لان الاصح صحة ما عن المظنون وهي لغة الرجوع يقال تاب بالمتناه خوف وثاب بالمتلته
وثاب واثاب بالنون اذا رجع ولا يلزم ان يكون عن ذنب وعليه حمل قوله صلى الله عليه وسلم
ان لا توب الى الله تعالى في اليوم سبعين مرة فانه رجع عن الاستغفار بمصالح الخلق الى الحق فاذا فرغ
فانصب واما فعل ذلك تشريعا وليفتح باب التوبة للناس كما انه صلى الله عليه وسلم انا صلي واصام
ونكح ليعلمنا كيف الطريق الى الله وسيل بعض العارفين عن قوله تعالى فتاب الله على النبي من اي شيء
فقال

فقال عرض بتوبة من لم يذنب مشيئا اذنب اشار الشيخ اليه لانه لا يدخل احد مقام من المقامات
الصالحه الا باعماله صلى الله عليه وسلم فلو لا ذكر توبته عليه ما حصل احد توبة وهو في الشرع
الرجوع عن التعصية الى سنن الطريق المستقيم تسند الى الله تعالى فبرادها رجوع نعمة والطاقة
الى عبادته قال الله تعالى ثم اجتباها ربه فتاب عليه والى العبد فبرادها رجوع نعمة والطاقة
قال الله تعالى فانه يتوب الى الله متابا ثم تاب عليهم ليتوبوا والى العبد الذهني وهو التوبة
الشرعية وهي من الكبيرة واجبه فور الاجماع فمن اخرها عن زمان يتسع لها صاعا عاصيا تارة
ويتكرر عاصيا تارة يتكرر الا زمانه المتشعب لها فيحتاج الى توبة من تأخيرها وهذا جار في كل ما
يجب تقديمه من الطاعات ولهذا الزم الفاضل اذا تلف المصوب اقضي القيمة لانه عاص في كل
زمان اخره ودليل الوجوب عندنا السمع كقوله تعالى توبوا الى الله جميعا توبوا الى الله توبنا
نصوحا وكثير مسلم يا ايها الناس توبوا الى الله فاني اتوب في اليوم مائة مرة وخبر النساى
والله اني لاستغفر الله تعالى واتوب اليه في اليوم اكثر من سبعين مرة والاجماع وعند المعتزلة
العقل لما في تركها من ضرر العقاب وعند المعتزلة تأخيرها ساعة معصيتان المعصية
وترك التوبة وساعتين اربع وثلاث ثمان وهكذا اما التوبة من الصغيرة فالحق كما قال
التركشي وجوبها عينا نعم ان فرض عدم التوبة على الصغيرة ثم جازى كغير الصغيرة تين
المعصية وتأخير التوبة منها وتقسيم التوبة الى توبة عن ذنب لا يتعلق به حق ادعي والى
توبة عن ذنب تنفلق به حق ادعي فالاول شرط التوبة فيه اواركانها على الخلاف في ذلك
ويجوز انه لا خلاف في الحقيقة اذ من جعل تلك شروطا اراد مدلولها العفو ومن جعلها
اركانا اراد مدلولها معناها الشرعي ثلاثة بل ستة بل اكثر على ما ياتي وقيل الندم فقط وعليه
الاسول بكون لقوله صلى الله عليه وسلم ندم توبه واما الاقلع والعزم على عدم العود فثمرة
الندم واجاب الاول بانه انما دحض بالذكر الحديث لانه معظم اركانها كقوله صلى الله عليه وسلم
الحج عرفة الاول الندم على ما مضى وما فاته من رعاية حق الله لا الخطا ونبوي كعار او ضياع

الرجوع من الخطا لا يندفع
عاشرة للشئ

مبحث التوبة من الكبيرة
واحدة فور الاجماع فمن اخرها عن زمان يتسع لها صاعا عاصيا تارة
ويتكرر عاصيا تارة يتكرر الا زمانه المتشعب لها فيحتاج الى توبة من تأخيرها وهذا جار في كل ما

مبحث اركان التوبة

ما لا يغيب والالم يعتبر فان علم بالذنب او الذنوب على التعديل لزمه التوبة عن احادها
 على التعديل ولا يكفيه توبة واحدة ولا يجب فيها لم يعلمه او علمه لم يعتقد ذنبه او لم يخطر
 بباله بل يستغفر في الجملة فيقول ان كان مني ذنب لم اعلمه فان انا ايت منه الثاني لا يخلع عن
 الذنب حاله ان كان مثلبسايه او مصرا اما يتصور فيمن يتمكن من مثل ما قدمه اما من جب
 بعد ان اوقف لسانه بعد نحو القدر فالشرط في حقه عزمه على الترتك لو عادت اليه
 قدرته على الذنب الرابع وقوع التوبة في وقتها وهو ما قبل الغرغرة وطلوع الشمس من مغربها
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان التوبة بابا مفتوحا فلا تترأى مقبولة حتى يغلق فاذ اطلعت
 الشمس من مغربها اغلق واقتضت التوبة على من لم يكن تاب قبل ذلك وهو معنى قوله
 يوم ياتي بعض ايات ربك الالية والغرغرة حال النزاع وقال الحنفية تقبل توبة المومن حينئذ
 لا الكافر علة بالاستسماح في الحالين الخامس ان يتمكن من اقامة حديثه عليه عند الحاكم
 فيتوقف التوبة منه على التمكن من استيفائه وظاهر كلام ابن الصباغ ان الاشتها رين
 الناس كالتوبة عند الحاكم وان لم يثبت ولا اشترى فالافضل له ان يستتر على نفسه قال الاذعي
 واذ لم يقم به سنة ولا ظهر عليه ولو اظهره لترتب على اظهره مفسر كثير من بطلان ولايته
 على وقف وايتام وغيرها يستولي بسبب ذلك عليها الظلم والخونه ولو ستر نفسه
 لحفظت به انه لا يجوز له حينئذ اظهاره دراهمه المفسره ونحوها فتأمل انتهى السادس
 الترتك فيما اذا كان الذنب بترك عبادته فيتوقف صحة توبته على قضائها فان لم يعرف
 مقدار ما عليه تحري وقفي ما يحقق انه تركه من حين بلوغه وزيد علي ما مر مرارا
 اخرى احدها الاستغفار وفي المطلب ان الكلام الوسيط قد يفهم انه لا بد من قول الفاسق
 ثبت ولماره لغيره نغز قال القاضي ^{حسن} وغيره انه يستغفر الله بلسانه طاهرا وبها
 عند ظهور الذنب انتهى واعلمه باليقيني والطال في استدلاله وحمل الجمهور ما استدله به
 على التزم تأييدها ان يفارق مكان الذنب ذكره الزمخشري وهو شاذ وجعل صاحب التبيينه

او لم يملكه ما عاش وهذا هو الحق
 وادعاه الله الثالث العزم على ان لا يعود اليه

ذكره

ذكره مستحبا ثالثها تجدير التوبة عن الذنب كما ذكره فانه ابو بكر الباقلاني قال فان لم يجد لها
 فقد عصي معصية جديده تجب التوبة منها والتوبة الاولى صحيحة اذ العباد له الماضيه لا
 ينقضها شي بعد نكسرها قال في شامل الوجوب ليس شي لان الذين اسلموا كانوا يذكرون
 ما كانوا عليه في الجاهليه ولم يلزموا التجدير الاسلام ولا امر وابه انتهى ويندب قطعاً لما في
 البخاري ان المومن يري ذنوبه كأنه فاعد تحت جبل يخاف ان يقع عليه وان الفاجر
 يري ذنوبه كذباب يطير على انفه وقال به هكذا امر بها ان لا يعود للذنب على ما رجمه
 الباقلاني ايضا ويظهر فائدة الخلاف في الفاسق اذا تاب وعقد به النكاح ثم عاد اليه الفسق
 فعلى قول القاضي يتيين عدم صحة النكاح يتيين الفسق حال العقد الصرب الثاني
 ما يتعلق به حق ادعيه والتوبة منه يشترط فيه جميع ما مر ويبريد هذا بان لا بد من اسقاط
 حق الادعيه فان كان ما لارد له ان بقي والا فبدله لما لملكه او نأيبه او لو ارثه بعد موته ما لم
 يبريه منه ويلزمه اعلامه به فان لم يكن له وارث او ففقط خبره دفعه للامام او
 نأيبه ليحمله في بيت المال او الجحاكم المادون له في التصرف في المصالح ولو غير فاض يله
 فان نغز قال الغزالي تصدق به بنسبة الغرم والحق الرافعي واعتمده الاستنوي وغيره
 بالصدق سائر وجوه المصالح فان لم يكن هناك فاض بشرطه صرفه الامين بنفسه
 في مصالح المسلمين وكذا ان كان هناك فاض بشرطه غير ما دون له في التصرف على الاصح من
 اخذ ما من سلطان لا يعرف مالكة فقبل يبرده اليه وقبل ينصه عنه عن مالكة قال النووي
 والمختار انه ان علم او ظن ظنا مؤكدا انه يصرفه في باطل لزمه صرفه في المصالح كالفناط
 فان يشق عليه نحو خوف بصدق به على الاحوج فالاحوج وان لم يظن انه يصرفه في
 باطل فليدفعه اليه او الي نأيبه حيث لا ضرر ولا ضرر في المصالح وعلى نفسه ان احتاج
 انتهى وواضح انه متى كان ذلك من اموال بيت المال واستحق هو في بيت المال جاز له صرفه
 لنفسه وللمونة ولو اعسر من عليه الحق نوي العزم اذا قدر ويجه انه لو استدان لمباح

صحت التوبة اذا تعلق بها
 حق ادعيه منه

عن رجا العفو صيانته لا تقس عن القتل ونقل الامام عن الباقر لا يجرى القاتل ان ينجي
ايما حاجتي يسكن غضب وجليدم مع العزم على التسليم واكثرها ثلاثة ايام ودعوى
احالة وجود الندم مع الامتناع من التمكن ممنوعه وبجواب الاخبار والتكليف في صد
القدر ايضا وذكر الادريجي ان القادر ان امن على نفسه وغيره والواحدة لرمة اخباره
وان لم يامن كان ظن انه يتجاوز الى تعذيبه لم يلزمه اعلامه بل يلجى الى الله تعالى في رضا
عنه ان كرف في قدره يعزله بعد موته اعلام وارثه ان امن منه مع التضرع الى
الله تعالى في امرنا المقدوف الميت عنه في الآخرة ويستغفر له كما ياتي في الغيبة قال
الادريجي ويشبه ان ياتي مثل هذا التفصيل في قود النفس والطرف فلا يجب الاعلام
الا حيث لم يغلب على الظن ظلمه باخذ مالا وتغذيب رايه على مثل جانبته وبلغت
الغيبة المغياب وقتلنا انما كالقود والقدر لا يتوقف على بلوغ فالطريق ان ياتي
المغتتاب المكلف ويستحل منه فان تغذروا لونه او تعسر لغيبته الشاسعه استغفر الله
تعالى ولا اعتبار بتحليل الورثة ذكره الحناطي وغيره وقره في الروضة قال فيها ايضا
وافتي الحناطي اذا لم يبلغ المغتتاب كفاه الندم والاستغفار وجزم به ابن الصباغ واختاره
ابن الصلاح والتركشي وحكاها ابن عبد البر عن ابن المبارك وانه ناظر سفيان فيه وقال
له لما انكر عليه لا تؤذوه مرتين وحديث كفارة الغيبة ان تستغفر لمن اغتيبة تقول
الاهم اغفر لنا وله ضعيف كما قاله اليه بقي قال ابن الصلاح وهو وان لم يعرف له اسما
معناه ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال صلى الله
عليه وسلم اتبع السيئه الحسنه تمحها وحديث حذيفة لما استكلم اليه ذرب اللسان
عليه اهل ايتاقت من الاستغفار واعترض بانه صح ما يعارضه وهو قوله صلى الله عليه
وسلم لعائشه في تلك المرات قد اغتبتهم قومي فتحليلي وقوله من كانت له عند اخيه مظالمه
فليستغله اليوم وبانه لو اجر الاستغفار هذا اجرا في اخذ الما واجاب المصنف رحمه الله تعالى
منه

بمنع المعارضه بان يحمل هذا على انه امر بالافضل وبما يحقق اثر الذنب بالكلية على القود
بخلاف الاول فانه ليس كذلك ويوضح الفرق بين الغيبة واخذ الما ومن ثمره القول
بانها صغيره مع عظم ما ورد فيها من الوعيد بان عموم ابتلاء الناس بها اقتضي المسامحه
بكونها صغيره بل لا يلزم فسق الناس كلهم الا القدر النادر منهم وهذا حرج عظيم فلاجله
خفف فيه بل لا يلزم بكونه كالاموال حتى يقاس بها فيما ذكره المعترض انتهى ونقل القشيري
عن القاضي انه لو اظهر الاعتذار بلسانه حقيقا بقلب خفيه كفاه وعن ابي هاشم
لو اظهر بلسانه دون باطنه لم يكفه ثم قال والحق انه لو لم يخلص فيه كان ذنبا فيما
بينه وبين الله تعالى والاظهر بقا مطالبة خفيه له في الآخرة لانه لو علم عدم اخلاصه
في اعتذاره لتأذبه وما ذكره صرح به الامام هذا كله في غيبة اللسان فغيبة القلب
لا يجب الاخبار بها على قياس ما صحه النووي في الحسد ونظر فيه الادريجي وفي الروضة
حكاية وجهين في انه هل يكفي الاستحلال من الغيبة المحموله والذي رجحه في الادراك
انه لا بد من معرفته لان الانسان قد يسمع عن غيبة دون غيبة وكلام الجليلي يقتضي
الحرم بالصحة ويوافق قول الروضة واما الحديث ابغى احدكم ان يكون كاذبا في غيبة من كان اذا
خرج من بيته قال ابن فضال بعرضي على الناس فعناء لا اطلب عظمي في لا في الدنيا
ولا في الآخرة وهذا يقع في اسقاط مظلمة كانت موجودة قبل الابرار اما ما يحدث
بعده فلا بد من ابرار جديده انتهى وصوب النووي في الحد انه لا يجب الاخبار
فيه بل لا يستحب قال ولو قيل بكونه لم يبعد قال الادريجي وهو كما قال ونحو ان في رضي الله
عنه يفهمه ويثبه حرمة اذ اغلب على ظنه انه لا يحمله وانه يتولد منه عداوة وحقد
واذي المحب وكذا لو شك فان النفس الزكية نادرة وان غلب على ظنه انه لو اخطأه حمله
من غير ضرر يتولد منه لزومه اخباره ليخرج من ظلاله بيقين انتهى لمخصا قال التركشي
واما النهي فينبغي ان يكون على هذا التفصيل وقضية كلام الغزالي ان الزنا واللواط حق

مخبر ان الزنا واللواط
حق

الادعي فينتوقف التوبة منها على استحلال القارب المزني بها او الملوطة به وعلى استحلال خروج
 المزني بها هذا ان لم يخف فتنه والا فليتنصرع الي الله تعالى فيرضاهم عنه ووجه المصنف
 ذلك بانه لا شك ان في الزنا والواط عاراي عار بالاقرب وتلطيخ فراش الزوج فوجب
 استحلاله حيث لا عذر راتمي وان كان نحو ضرب لا قد وفيه تحلل من المضروب وطيب
 نفسه فان اجله والا مكنته من نفسه ليفعل به مثل فعله لانه الذي في وسعه فان
 امتنع من تحليله والاستيفاء منه صحت توبته ذكره الماوردي وذكر القاضي نحوه وقال
 لومات صاحب الحق لم يتحل من وارثه بل يتغفر الله له انتهي ومراده ضرب
 بتجويد لا قد وفيه ولا مال وهذا لا ينتقل للوارث بخلاف جرح فيه حكمه فهو باعتبار
 تضمنه لما ينتقل للوارث وهذا لا يرفع اعتراض البلقيني على القاضي بتبسيات الاول
 التحلل من الظلمات والتبعات فيه ثلاث مذاهب حكاه في الخادم اعرها قال وهو مذهب
 الشافعي ان ترك التحلل من اولي الاصحاح يستوفي يوم القيمة حسنات من هي عنده وقوض
 سيئاته علي بن هي عنده كما شمر به الخبر وبويره ما نقل عن ابن المسيب انه قال لا حال
 من حلمي وابن سيرين انه قال ما كنت لاحل ما عزم الله ابدانها ان التحلل منها افضل لانه
 احسان عظيم ينبغي عليه المكافاة من الله وهو سبحانه اكرم من ان يافي باقل مما هب له
 منه مع قوله تعالى تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم اياه وهو الاظهر وقالها
 وهو قول مالك التفرقة بين الظلمات والتبعات فيحل من التبعات لا الظلمات عفو
 لغاها اخذ بقوله تعالى انما السبيل علي الذين يظلمون الناس لايه واما في اية العفو عن
 الظالمين من الاقتصار منه قال المصنف وما نقله عن الشافعي والكاظم فيه نظر والذي
 دل عليه حديث ابي ضمض السابق ان العفو افضل مطلقا وعليه يدل قول الروضة السابق فيه
 وفردت صلى الله عليه وسلم علي الاغراض في مثل فعل اي ضمض بقوله العجز احد كذا يكون كاي ضمض
 كان اذا خرج من بينه قال في تصدق به رضي علي الناس التنبية الثاني قال اهل السنة

بلغ مقابلة

فيما اذا كان في التوبة
 من الذنوب والسيئات

فيما اذا كان في التوبة
 من الذنوب والسيئات

الحج

لا يجب عقلا على الله تعالى قبول التوبة التائب وهل يجب قبولها سماعا وعرضا قال الباقر عليه السلام
 الحرين نعم لكن بدليل ظني اذ لم يثبت في ذلك نص قاطع لا يحتمل التائب وقال الشيخ الحسن
 الاشعري بان دليل قطعي هذا في غير الكافر ما توبة الكافر فاجمعوا علي قبولها قطعيا بالسمع
 لوجود النص المتواتر قال الامام واذا اسلم ليس اسلامه توبة من كفره انما توبته ندمه علي
 كفره والندم علي الكفر بالاجماع مقطوع به وما سواه من صروب التوبة فقبوله مقلنون غير
 مقطوع به وقد اجمعت الامة علي انه اذا اسلم وتاب عن كفره وصحت توبته وان استدام
 معاصي اخر قال الزركشي وهذا في الكفر فغيره لا يكفر الا بتوبته عنه بخصوصه كما ذكره
 البيهقي في سننه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم ان احسن في الاسلام لم يواخذ
 بالاول ولا بالآخر وان اسلم في الاسلام اخذ بالاول والآخر ولو كان الاسلام يكفر سائر المعاصي
 لم يواخذ بها اذا اسلم الثالث قال البيهقي في الشعب درجات احاديث في ان الحد وكفاره
 وكانه تاب بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لا سارق حين قطعه تب الي الله تعالى وقول الروضة
 واصلا ويتعلق بالقتل المحرم سوي عذاب الآخرة مواخذة في الدنيا القصاص والديه
 والكفارة ظاهر في بقا العقوبة في الآخرة وان استوفى منه القود او بدله لكن صرح النووي
 في شرح مسلم والقناوي بان الاستيفاء مسقط للاثم والمطالبة في الآخرة قال الزركشي وقضيته
 عدم الاحتياج للتوبة ولا شبه التفصيل بين من سلم نفسه امتثالا لامر الله تعالى فيكون
 ذلك توبة او غيرا فلا انتهى قال المصنف والذي يتجه في ذلك انه ان استوفى منه بري من
 حق العبد وعليه يحمل كلام شرح مسلم والقناوي كحديث البخاري فمن اصاب من ذلك
 شيئا فعوقب به فهو كفاره له ونفي حق الله تعالى فان تاب حفظ ايضا والا فلا وعليه
 يحمل كلام الروضة واصلا لقوله صلى الله عليه وسلم لمن قطعه تب الي الله تعالى قال به هذا
 وان لم يذكره يجمع الاحاديث والاقوال المتعارضة في ذلك انتهى السراج اختلفوا
 في توبة القاتل فقبيل لا توبة له لقوله تعالى ومن يقتل مومنا متعمدا الاية واليه ذهب مالك

يجب ان الحلو وكذا

والجمهور على قبوله بقوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها الا الى قوله تعالى لا اله الا الله وقوله لا اله الا الله وقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به الاية وما ياتي في الخبر الصحيح ان رجلا قتل تسعا وتسعين نفسا ثم قتل تمام الاية من اقائه بعد موت توبته فاقناه العالم بان له توبته وهو وان كان شرع من قبلنا فقدرت به شرعنا وهو ملاك من الايات قال النووي هذا من ذهب اهل العلم واجماعهم على صحة توبته ولم يخالف احد الا ابا عبد الله ومات بعض بعض السلف من خلاف هذا فراه الزهر والشعير من القتل انتهى واجاب عن الاية بانها فيمن قتل مستحلا للقتل المحرم بالاجماع المعلوم من الدين بالضرورة واستحلاله ذكر كفي قيل جاعل بن عبيد الجبار بن عمر بن العلاء فقال هل يخلف الله وعده فقال لا فقال ليس قد قال الله تعالى ومن يقتل مومنا من هذا الاية فقال له من الحجج اتيت بالابا عمن ان العرب لا تعد الا خلافا في الوعيد خلفا وذا ما وانما تعد خلافا للوعد وانشر

واين وان وعدته ووعدته لمخلفا يعاد ومنجز موعدة وليس في الاية دليل للمعتزلة ونحوهم من يقولون بخلافه من تكبيره في النار لانها نزلت في كافرو وهو قيس بن ضبابه الكنا في السلم هو واخوه هشام فوجدتها قتيلا في بني النجار فاسل رسول الله صلى الله عليه وسلم معه جلا من بني فهر الى بني النجار ثم انهم ان علموا قاتل هشام بن ضبابه ان يدفعوه الي قيس فقالوا سمعنا وطلعه الله ورسوله ما نعلم له قاتلا ولكننا نودي دينه فاعطوه مائة من الابل ثم انصرفا راجعين الي مدينته فوسوس الشيطان الي قيس فقال تقبل دية اخيك فتكون عليك سببه اقتل الذي معك ليكون نفسا بنفس وتفضل الدية فتغفل الغمري فرماه بصخرة فتدركه فتركها بغير امرها وساق بقيتها راجعا الي مكة كافر انزل فيه ومن يقتل مومنا متعرا فجزاؤه جهنم خالد فيها اي بكفره وارتداده وهو من استشهاده النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة فقتل وهو متعلق باستار الكعبة وذكر الله تعالى العبد في هذه الاية والخطا في التي قبلها ولم يذكر

في كتابه

فان يقتض منه وان لم يعلموه ان يقتضوا اليه ديتهم يوم

في كتابه شبه العرف فلذا اختلفوا في ثبانه فانته الشافعي كالاكثرين ونفاه مالك وجماعة وقالوا من قتل ما لا يقتل غالبا انه عمد وفيه الغد ايضا واجمعوا على ان دية العمد في الجاني ودية الخطا على العاقله واختلفوا في دية شبه العمد فقال جمع انما على الجاني والاكثرين على الجاني على العاقله الخامس من ابي ما يوجب حرام الله تعالى سراك فيه ان يتوب سرا ويسن له الست على نفسه لقوله صلى الله عليه وسلم من اتى من هذه القادورات شيئا فليستتر بستر الله فان ابدى لنا صفتها اقمنا عليه الحد رواه الحاكم والبيهقي باسناد جيد وكذا بين من اقرب ذلك ان يرجع عن اقراره به كما اقتضاه حديث ما عرو القامدية وورد انه صلى الله عليه وسلم قال له ويحك استغفر الله وتب فقال طهرني وفي حديث الغامدية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ويحك ارجع فاستغفر في الله وتوب اليه فقالت طهرني ويسن لك هذا الست ما لم ير المصلحة في الاظهار ومجمله ان لا يتعلق بالترك اجاب حر على الغير والاكثر لانه شره والارنا لزوم الرابع الاداء **وقس التوبة من كل مكره** كما صرح به في الاصحاح وهو لغة المبغض واصطلاحها ما يثاب على تركه امتثالا بان يكف عنه نفسه لاداعي الشرع ولا يعاقب على فعله وشملت العبادة المطلوب تركه بغير مخصوص وغير مخصوص كترك المذوبات المستفاد من اوامرها والامر بالشئ بغير عنده فكلها يسمى مكرها وهو المعروف في كلام الأصوليين وروها قالوا في الاول مكره كراهة شديدة وفي الثاني كراهة خفيفة وخالفوا كراهة حري الفقه في خصوص المكره بالاول سمو الثاني خلافا لاولي وفنايل التوبة كثيرة شهيرة كقوله تعالى وتوبوا الي الله جميعا اي المومنون الاية وقوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الاية والاحاديث كثيرة اخرج مسلم ان الله تعالى يبسط يده بالليل ليتوب مسي النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسي الليل ومن تاب قبل ان تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه والنزول في وجهه ان من قبل المغرب بابا برة عرضة اربعون عاما او سبعون سنة فتخذه الله للمؤمنين يوم خلق السموات والارض فلا يقبله حتى تطلع الشمس من مغربها وصح ايضا ان الله تعالى

مبحث من ابي ما يوجب حد الله تعالى سراك فيه ان يتوب ستره

جعل بالمغرب بابا عرضة مسير سبعين عاما للتوبة لا يعلق ما لم تطلع الشمس من قبله وذلك
قوله الله تعالى يوم تأتي بعض ايات ربك الالية والطير الى الجنة ثمانية ابواب مغلفة وباب مفتوح للتوبة
حتى تطلع الشمس من تحوه وابن ماجه رواه خطا في تلغ خطاياكم السما ثم تنقم كتاب الله عليكم
والحاكم من سجادة المؤمن يطول عمره ويرزقه الله تعالى الابواب والنزدي وغيره كل شي ادم
خطا وخير الخطايين التوابون والشيخان ان عبدا اصاب ذنبا فقال يا رب اني اذنبت ذنبا
فاغفر لي فقال له رب علم عبيد ان له ربنا يغفر الذنوب ويأخذ به فغفر له ثم مكث ما
شا الله ثم اصاب ذنبا اخر ورما قل ثم اذنب ذنبا اخر فقال يا رب اني اذنبت ذنبا اخر فاغفر لي
فقال رب علم عبيد ان له ربنا يغفر الذنوب ويأخذ به فغفر له ثم مكث ما شا الله ثم اصاب
ذنبا اخر ورما قل ثم اذنب ذنبا اخر فقال يا رب اني اذنبت ذنبا اخر فاغفر لي فقال له رب علم
عبيد ان له ربنا يغفر الذنوب ويأخذ به فقال له غفرت لعبدي فليعمل ما شا قال المنذر ي
ومعني فليعمل ما شا انه ما دام كلما اذنب ذنبا استغفر وتاب منه ولم يعد اليه بدليل قوله ثم
اصاب ذنبا اخر فليعمل اذا كان هذا ذنبا ما شا لان كل اذنب كانت توبته واستغفاره
كفارة لذنبه فلا يضره لان المعني انه يذنب الذنوب فيستغفر منه بلسانه من غير اقلع
توبعاده فانه هذه توبة للذابين وجماعة ومحجوه ان المؤمن اذا اذنب ذنبا كانت
توبته سودا في قلبه فان تاب ونزع واستغفر صقل منها وان زاد زادت حتى تعلق بها قلبه
فذلك الران الذي ذكره الله تعالى كل بل ران علي قلوبهم ما كانوا يكسبون والتمن من الله
يقبل توبة العبد ما لم يغفر غير والطبراني والبيهقي عليك بشق الله ما استطعت واذكر الله تعالى
عن كل حجر وشجر وما علمت به من سوء فاحش له توبة السور بالسور والعلايه بالعلانيه
والاصغرياني اذا تاب العبد من ذنوبه انسي الله حفظه ذنوبه وانسي ذلك جوارحه
ومعالمه من الارض حتى يلقى الله يوم القيمة وليس عليه شأه من الله تعالى بذنوب والاصغري
ايضا النادم ينتظر من الله الرحمة والعجب ينتظر الوقت واعلموا عباد الله ان كل عامل

يستقدم

يستقدم علي عمله ولا يخرج من الدنيا حتى يرى حسن عمله وسوء عمله وانما الاعمال بخيرها والليل
والنهار مطيئنان فاحسنوا السير عليهما الي الاخيرين واحذروا التسويف فان الموت يأتي
بغتة ولا يغترن احدكم بحلم الله عز وجل فان النار اقرب الي احدكم من شركه فعمله ثم قرأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره
والطبراني التاييب من الذنوب من لا ذنب له ورواه البيهقي وزاد والمستغفر من الذنوب
وهو مقيم عليه يقيم كالمستبرئ يره وابن حبان في صحيحه والحاكم الترمذي والحاكم ما علم
الله تعالى من عبد ندامه علي ذنب الاغفر له قبل ان يستغفر منه وسلم وغيره والذبي نفسي
بيده لو لم يذنبوا الذهب الله بكره ولما يقوم يذنبون ويستغفرون الله عز وجل فيغفر لهم
وسلم ليس احد احب اليه المرح من الله تعالى من اجل ذلك ورح نفسه وليس احد اعز من الله
من الله عز وجل من اجل ذلك حرم العواش ما ظهر منها وما بطن وليس احد احب اليه العذر
من الله اعز واجل من اجل ذلك انزل الكتاب وارسل الرسل وسلم ان امرأة من جهنمه انت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي جيلي من الزنا فقالت يا رسول الله اصبحت حرافقة علي
فدعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال احسن اليها فاذا وصفت فاني يريها ففعل
فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم فشرت عليها ثيابا ثم امر بها فزجرت ثم صلى عليا فقال له
عمر رضي الله عنه تفلي عليا يا رسول الله وقد نذرت قال صلى الله عليه وسلم لقد تاب توبة
لوقسمت بين سبعين من اهل المدينة لكفتم فمهل وجدت افضل من ان جاءت بنفسها
لله عز وجل والترمذي وابن ماجه والحاكم عن ابن عمر وقال سمعته اكثر من سبع مرات وفي
رواية اكثر من عشرين مرة كان الكهل من بني اسرائيل لا يتفرع عن ذنب عمله فانت امرأة
فاعطاها ستين دينارا علي ان يطاها فلما افقد منها مفعدا اجل من امراته ارتعدت وبكت
فقال وما يبكيك اكرهتك قالت لا ولكنه عمل ما علمته قط وما علمني عليه الا الحاجة فقال
اذهي فهو لك وقال والله لا اعصي الله تعالى بعد هذا فمات من ليلته فاصبح مكتوب علي باب

ان الله قد غفر لك كل ما مضى عن ابن مسعود رضي الله عنه كانت قريتان صالحا وطالحا فخرج
رجل من الطالح يريد الصالحة فانه الموت حيث شاء الله تعالى فاختصم فيه الملك والشيطان
فقال الشيطان والله ما عصاني قط وقال الملك انه خرج يريد التوبة فغضبي الله تعالى بينهما
ان ينظر اليهما اقرب فوجده اقرب الي القرية الصالحة بشير فغفر له قال مع من سمعت
من يقول قرب الله اليه القرية الصالحة والشيطان كان فيهم كان قبلكم رجل قتل تسعة
نفسا فسأل عن علم اهل الارض فدلى على رهاب فانه فقال له انه قتل تسعة وعين نفسا قبل
له من توبه قال لا تقتله فكل به ما به ثم سأل عن علم اهل الارض فدلى على رجل عالم فقال له انه قتل
ما به نفس قبل له من توبه فقال تهر ومن يحول بينك وبين التوبة انطلق الي ارض كذا وكذا
فان بها ناسا يعبدون الله تعالى فلعبد الله معهم ولا ترجع الي ارضك فانها ارض سوءا فطلق
حتى اذا بلغ نصف الطريق اتاه الموت فاختصم ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فقالت
ملائكة الرحمة جاتنا بما مقبل الي الله تعالى وقالت ملائكة العذاب انه لم يعمل خيرا قط فاناه
ملك في صورة ادمي فجعلوه بينهم فقال قيسوا ما بين الارضين فالي يترما ادي كان له فوجوه
ادني الي الارض التي اراد فقبضته ملائكة الرحمة وفي رواية لهما فكان الي القرية الصالحة
اقرب بشير فجعل من اهلها وفي اخرى لهما فاجاب الله تعالى الي هذه ان تباعدني واليه ان تقرب
وقال قيسوا ما بينهما فوجده الي هذه اقرب بشير فغفر الله له والنجاري وسلم واللفظ له قال
الله عز وجل انا عرضنا هذا للناس وعبري بي وانا معهم حيث يدكرني والله لآفرح بتوبة عبده من
احدكم يجرد ضالته بالقبلة ومن تقرب الي شئ من انقربت اليه ذراعا ومن تقرب الي ذراعا
تقربت اليه باعا واذا قيل يا عبي الله قبلت اليه هروله واحدا قال الله عز وجل يا ابن ادم
قل يا مشاييك وامش الي اهلك والشيطان لله افرح بتوبة عبده من احدهم سقط
عليه عبده وقد اضله بقلادة ومسلم لله اشرفا بتوبة عبده حين يتوب من احدهم كان
عليه رحلته بارض فلانة فافلتت منه وعليها طعامه وشرابه فايس من اتي شجرة فاصبح

بلغ مقابله

بج

في قوله

في قوله قد ايس من رحلته فيبينها هو انك اذا ابرأ فاجعه عنده فاحفظ بخطه ثم قال من
شدة الفرح اللهم انت عبي وانا ربك بخطان شدة الفرح والشيطان لله افرح بتوبة
عبده المؤمن من رجل نزل في ارض دوية فملكه معه رحلته عليه طعامه وشرابه فوضع
راسه فنام فاستيقظ وقد ذهبت رحلته فطلبها حتى اذا اشتد عليه الحر والعطش
او ما شاء الله قال ارجع الي مكاني الذي كنت فيه فانا م حتى اموت فوضع راسه علي
ساعده لموت فاستيقظ واذا رحلته عنده وعليها مزادة وشرابه فالدله اشرفا
بتوبة العبد المؤمن من هذا رحلته الدوية بفتح المهملة وتشديد اللام واليا
القلادة المخفضة والمفازة والطبراني من احسن فيما بقي غفر الله له ما مضى ومن
اسا فيها بقي اخذ بما مضى وما بقي واحمد والطبراني ان مثل الذي يعمل السيئات ثم يعمل
الحسنات كمثل رجل كانت عليه درع ضيقة قد خنقته ثم عمل حسنة فافلتت
حلقه ثم عمل حسنة فافلتت اخرى حتى خرج الي الارض ومسلم وغيره جالي النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله اني عالجت امرأة في قصي الدريته وان اصببت منها ما دون
ان اسمها فانا هذا فافض في ما شئت فقال له عمر لقد سترتك الله لو سترت نفسك قال ولم
يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فقام الرجل فانطلق فاتبه النبي صلى الله عليه وسلم
رجلا دعاه فتلقى عليه هذه الآية اقم الصلاة طر في النهار وزلفا من الليل ان الحسنات تذهبن
السيئات فقال رجل من القوم يا رسول الله هذا له خاصة قال صلى الله عليه وسلم بل للناس
كافة **وعنه** اي يوفي باي وجه كان كالحواله **ما امكنه** ووافوه **من دينه** لقوله صلى الله عليه
وسلم الرجل قال له علي حجة الاسلام وعلي دين افض دينك رواه ابو يعلا وروي الطبراني
صاحب الدين ماسور يدينه يشكو الي الله الواحد وابود اود واليه بقي ان اعظم الذنوب
عند الله تعالى يلقاها عبد بعد الكبار **التي** الله عنها ان يموت رجل وعليه دين
لا يدع له فضا وصح نفس المؤمن معلقة بدينه اي يحبس عنه مقامه الكريم حتى

يقضي عنه دينه ومج والربني نفسي بيده لو قتل رجل في سبيل الله شرعاً شتر قتل وعليه
دين ما دخل الجنة حتى يقضي دينه ومج لا تخيموا أنفسكم بعد ما ذاقوا ما ذاك
يا رسول الله قال الدين وروي اليه في أقل من الدين بين عليك الموت وأقل من الدين نقش
حرا ومج عند الحكم الدين راية الله في الأرض فإذا أراد الله أن يزل عبد جعله في عنقه **الحال**
جواباً سوا تخمّن لا دمج مع حق الله تعالى فيصرف فيه جميع ما في يده إلا ما ينكره الفلاس
ويلزمه الكسب لا يفي به أن عصي به لا السوال كما يقتضيه كلامهم في باب التغلب والفرق
بينه وبين الكسب بأن أكثر النفوس تنسج به لا سيما عند الضرورة لا بالسوال مطلقاً
ولو استدان لمباح وصرفه في معصية أو عكسه لا يلزمه الكسب على الوجه بربيل أنه
يعطي من الزكاة ويحرم المطلق على القادر على الوفاء بعد المطالبة من غير عز وجل صح جماعة
من اصحابنا وزعموا فيه الاتفاق بأن الحكم أن يشترط عليه في العقوبة فينتخبه بحريّة
الإن يودي أو يموت كما قيل بنظيره في نارك الصلاة على وجه كما قال بعض الأئمة أنه
مقيس على ما هنا فهو قياس ضعيف على ضعيف لأن القياس قد يكون على ضعيف كما صرح
به الرافعي في بعض المواضع وبهذا يتبين الرد على وليك الذين فهموا ما هو القياس
لأن يكون الأعلى متفق عليه أن ما هنا معتمد حيث جعل أصلاً مقيساً عليه أخرج الشحان
مطل الغني ظمراً وإذا اتبع أحدكم علي فليمتنع / اتبع بعضهم فسكون أصيل قال الخطابي وتبين
المحدثين التاخطا وابن حبان والحاكم في الواجب تحمل عمره وعقوبته والبنزاري والطبراني
أن الله يبغض الغني الظلوم والشيخ الجمهور والعاقل المختار في الفقير المتكبر والطبراني
ما قدس الله أمة لا آخر ضعيف الحق من قوي غير متنعن ثور قال من انصرف عنه
غيره وهو عنه راض صلت عليه دواب الأرض ونون الما ايجونه وليس من عبد يلوي
غيره وهو يجد الأكتب عليه في كل يوم وليلة في صعد وشه ظمراً واحد عن خوله زوجة
حزرة رضي الله عنها أن رجل كان له علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسقى تمر فامر نصارياً

أن يقضيه

أن يقضيه فقضاه دون ثمن فأبوان يقضيه فقال انزل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال نعم ومن احق بالعدل من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتفت عينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم برمعه ثوراً صرق ومن احق بالعدل عني لا قدس إلا لامة لا ياخذ
ضعيفاً حقه من شريدها ولا يتغتنعه ثوراً يا خوله غديه واقضيه فانه ليس من
من غيرم يخرج من عند غيره مراضيا الاصلت عليه دواب الأرض ونون الما وليس
من عبد يلوي غيره وهو يجد الأكتب الله عليه في كل يوم وليلة اثماً وتغتنعه ثورين
ومهلين اقلقه وانقبه بكثرة تروده فيلوي عطل ويسوف ومج ايضا لا قدست
امة لا يعطي الضعيف فيها حقه غير متنعن ورواه ابن ماجه بقصة وهو ان اعربيا
كان له علي النبي صلى الله عليه وسلم فتقضاه اياه واشترحتي قال اخرج عليك الا قضيتي
فانتمروا صحابه فقالوا ويحك ندرى من تكلم قال انا اطلب حتى فقال النبي صلى الله عليه
وسلم هلا مع صاحب الحق كنتم ثوراً رسل الخوله فقال له ان كان عندك تمر فاقضينا حتى
يا نبينا تمر فنقضيبك فقالت نعم يا ايها النبي يا رسول الله فاقضيه فقضى ليعربي
واطعمه فقال او فئت او في الله لك فقال اولىك خيار الناس انه لا قدست امة لا ياخذ
الضعيف فيها حقه غير متنعن **الموجله نديا** مسارعة ليرة دفته والاحاديث في
الدين كثيرة جميع التعليلات المذكورة فيها محمولة على من استدان مع نية عدم الوفاء
ومع عدم رجائه بان لم يقنطر ولا كان له جهة ظاهرة في مزا والداين جاهل بحاله
او استدانه ليصرفه في معصية وصرفه فيما وما جافها من التخفيف والاعانة
والقضاء عنه وغيرهما محمولة على ما لو استدانه في طاعة ناوياً اداه وله جهة ظاهرة
بوفيه مزا او والداين عالم بحاله وبهذا يجتمع الاحاديث ومنها ما اخرج به البخاري
وغیره من اخذ موال الناس يريد ان يداها انلقه الله والطبراني من ادان ديناً
وهو ينوي ان يودي اداه الله عنه يوم القيمة ومن استدان ديناً وهو لا ينوي

دين و

ان يوديه فمات قال الله عز وجل يوم القيمة طمئت ان لا اخذ لعبد يحقته فيؤخذ من حسنة
فجعل في حسنة الاخر فان لم يكن له حسنة اخذ من سيئات الاخر فجعل عليه وابن ماجه والبيهقي
ايما جعل تدين ديناه وهو جمع ان لا يوفيه اياه لقي الله سارقا والطبراني ايما رجل تزوج
امراة فتوي ان لا يعطيه من صرافتها شيئا مات يوم يموت وهو زان وايما رجل اشترى من رجل
بيعا ينوي ان لا يعطيه من ثمنه شيئا مات يوم القيمة وهو خاين والخاين في النار والطبراني
الدين دينان فمن مات وهو ينوي قضاء فانما عليه ومن مات وهو لا ينوي قضاء فذلك
الذي يؤخذ من حسنة ليس بومئذ ينار ولا درهم والطبراني ايما رجل تزوج امراة علي
ما قل من المهر او اكثر ليس في نفسه ان يوديه لاي حقها خدعها فمات ولم يود الياحقها
لقي الله يوم القيمة وهو زان وايما رجل استدان دينه لا يريد ان يوديه الي صاحبه خدع
حتى اخذ ماله فمات ولم يود اليه دينه لقي الله وهو سارق واحمد واليزار والطبراني ابو
نعيم يروي عن الله بصاحب الدين يوم القيمة حتى يقف بين يديه فيقال يا ابن ادم فيما اخذت
هذا الدين وفيما صنعت خفوف الناس فيقول يا رب انك تعلم اني اخذته فلم اكل ولم
اشرب ولم البس ولم ابيع ولكن انا حرق واما سرق واما وصيعة ابي بيع باقل مما
اشترى به فيقول الله تعا صرف عيدي انا احق من فقفي عنك فيرد الله تعا
شي فيبضعه فيكفه ميزانه فيرجع حسنة علي سبانه فيدخل الجنة بفضل رحمة
والشاي والحاكم وصحة اعوذ بالله من الكفر والدين فقال رجل يا رسول الله ابعد الكفر
بالدين قال نعم والطبراني صاحب الدين ما سوري دينه يشكو الي الله الوحدة وابوداد
والبيهقي ان اعظم الذنوب عند الله ان يلقاه بما عبد غير الذي يهي الله عزنا ان يموت
رجل وعليه دين لا يبيع له قضا واحمد والحاكم وصحة عن جابر قال توفي رجل ففسدناه وكفناه
بعثنا له ثم اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عليه فقلت يصلي عليه فخطى خطوه
ثم قال عليه دين قلنا دينار ان فانصرف فقيل لها ابو قتاده فقال ابو قتاده الدينار ان

علي فقال

علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اوفى الله حقا القريم ويرى منهما الميت قال نعم فصلي عليه ثم قال
بعد ذلك بيوم ما فعل الدينار ان قلت انما مات امس قال يعاد اليه من الغد فقال قد قضيتها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الان كما بردت جلدته وروى مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان
يؤتي بالميت عليه الدين فيقال هل ترك لدينه قضا فان حدث انه تركه وفا صلى الله عليه والا قال
صلوا علي صاحبكم والطبراني سبل صلى الله عليه وسلم ان يصلي علي مدين فقال ما ينبغي لكم ان يصلي علي رجل
روحه من تمن في قبره لا تصعد روحه الي السماء فلو ضمن رجل دينه قمت فضليت فان صلاتي تنفعه
وصح عند الحاكم ان صاحبكم حبس علي باب الجنة بدين كان عليه فان شئتم فافدوه وان شئتم فاسلوه
الجنة اب الله وكونه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي علي المدين صحيح لكنه نسخ لما فتح الله الفتوح عليه
فكان صلى الله عليه وسلم يقول يا اولي المؤمنين من انفسهم ممن توفي وعليه دين فعلي قضاءه ومن
ترك مالا فهو لورثته وصح ان الله مع المدين حتى يقضي دينه مالم يكن فيها بكرة الله وصح ان عبد الله
ابن جعفر كان يقول كان من اذهب فخذ لي دين فاني اكره ان ابني ليلة الا والله في بعد اذ سمعته من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ليبت عايشه رضي الله عنها علي الاستدانة ولما عرفت من روت
ما من عبد كانت له نية في اداء دينه الي كان له من عون وسبب له رزقا وجان من يقضي الله عنه العون ورواه
دينه من منعت قوته في سبيل الله فاستدان ليتقوي به علي عبد الله ومن مات عنه مسلم لا يجد كان له من الله عون
ما يكفنه به ويواريه الابد من خوف العزوبه فنكح خشيته علي دينه وخرج بقوله ما مكنته مالا
يكفنه وفاه كاهن المعسر الذي لا يقدر علي الكسب غير بذر فانه ان ينوي الوفاء اقدر عليه وان يشهد به
عليه مع ذلك حيث لم يكن بالدين حجة ابو في من تركته انه خلف شيئا وحيت عصي الميت معسر
بالاستدانة طوبت وحيت نفسه عن مقام الكبريم ولو في البرزخ سوا خلف وقال اولي ما
برحه المصنف في النخفة وحيت لم يعص لربط اب كما لو كان موسرا وجبل بينه وبين التسليم
بنحو جبر او بعد يتعذر معه ذلك والحكم في غير الانبياء صلوات الله تعا وسلامه عليهم وصح انه
صلي الله عليه وسلم رهن ذرعه عند ابي الشحم اليهودي علي ثلاثين صاعا من شعير لاهله فتفق عليه

قالت وانا التمس
العون ورواه
الطبراني وقال
كان له من الله عون

والصحيح انه صلى الله عليه وسلم مات ولم يفكه **وبين الورد والورد** التي عنده لما كثر البطون القسرة
ولو سكران على الوجة او وكيله العام والخاص اذا لم يطلبوا الا وجب الرد فوراً ولا يجوز التأخير الا بغير
وان سلم الله يا شهادته في الرد لقوله في الرد لقوله كل عين مصروف في الرد علي من ايمته اما جزاء او علي المذهب
الا في مسئلتين احدهما المستاجر يرد علي العين بامانه ولا يصرف في الرد علي الوجه بل القول قول المجرم فان
الاصغر منه وهو قد قبض العين لغرضه فاشبهه المستعير الثانيه المستعير ان لا يصرف في الرد عند
الاكثرين والمراد بالرد التمكن من الاخذ بان يحل بينهما وموئده الرد علي المالك اما المحجور عليه فلا يرد الا
لوليه والاعين كاحد شر يمين او دعاه فان ابي الاخذ حصته رفعه لقاض او محكم بقسمه فان فقد المالك
وكيله ووليه ردها لقاض ثقة امين ويلزمه القبول ولو امره القاضي برفعها لامين كفي فان فقد القاضي
فامين برفعها اليه لئلا يتضرر بتأخير السفر ويكفي فيه العدالة الظاهرة ما لم يتيسر له عن باطنه وجزمه
ويلزمه الاشهاد علي الامين بقبضه علي الوجة ولا عبرة بوجود قاض جابر لم يخش منه علي نفسه
او مال ومن ثم قال القاضي لا يضمن بالايديع في زماننا مشقة وجود القاضي قطعاً لما ظهر من فساد الحكام
وذكر ان شيخه ابا اسحق امره بالدفع اليه كونه متوقف فقال له بابي التحقيق اليوم تحرق او تمزق وبحت المصنف
ان سفره يراعي الامن خير من دفعه اليها ويراه حيث علم رضا المالك بشي عمل بقصبتها **بحسب قضايطر**
فعل ما يضمنها بالتشديد اي ما يضمنه اباها **الورد** من كل ما قال القاضي في باب اوديعه انه يضمن بتركه كرها
لمن مر عند سفره وكنتقلها والسفر بها ان خاف عليها من نحو حريق او سلب وفقد من يرد بها عليه علي الترتيب
السابق وكالممكن من الابصار بها اذا مر من مخوف او حبس ليقتل والرد علي من يرد بها اليه اذا سافر
عليها امر وكرفع المملك عنها بالهارة فيجب عليه فعل ما ذكر من الرد لمن مر وما بعده لانه لو تركه ضمنها
لان فيه هيباً عالياً والايات والاحاديث في الامانة كثيرة قال الله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات
الي اهلها وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا انفسكم وانتم تسمعون وقال تعالى انا عرضنا الامانة
الي ابيه وارضح الطبراني لا ايمانه لمن لا امانه له ولا دين لمن لا عهد له وابوداود والنسائي وابن ماجه كان
صلي الله عليه وسلم يقول اللهم اني اعوذ بك من الجوع فانه يبس الجميع واعوذ بك من الخيانة فانها

يبس

مسألة في
الامانة

بست البطانة والطبراني لا ايمان لمن لا امانه له ولا صلاة لمن لا يهود له الحديث والشيخان اية المنافق
ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا ائتمن خان **وبين ان يضل معاملته وامره**
بحسب الامكان فيما لا يعلم انه عليه احتياطاً لاحتمال اشتغال الذمعة وصحت البراة منه وان كان مجهولاً
لانه من الامور الاخرية والامور الاخرية يعجز البراة منها مطلقاً لان المدعي فيها علي الرعي وان لم يثبت
به ظاهراً كما بحثه المصنف اخذ من قولهم ان المعاطاة في البيوع ونحوها لا مطالبة بها في الاخرى اي من حيث
الاموال الماخوذة فيها وان اخذت بعقود فاسده لانها اخذت بالرضا من اربابها قال الان يفرق بان الرضا
عنا وقع في معين فاعتد به بخلافه ثم علي ان المعاطاة قال بيمينها كثيراً فحفظ في امرها ومن ثم لم يوثر
الرضا في الربو انتهى وهل الابر اسقاط محض كالاعتاق او عليك للدين لما في ذمته فاذا ملكه سقط يختلف
الترجيح بحسب الصور فانهم منعوا نفليقة بالشرط وابطلوه من المجهول ومنعوا اتمام المحل فيما لو كان
له علي كل منهما دين فقال ايراث احدهما ولو كان اسقاط الصبح ذلك كله ويحتمل انه لا يشترط فيه علم المدين
به ولا قبوله وانه لا يرتد بالرد ولو كان تقليداً لشرط ذلك كله ولهذا توسط ابن السكيت في فقال انه عليك
فيض من له الدين واسقاط فيض المدين قال اصحابنا ولا يعجز البراة من المجهول الا في صورتين احدهما
ايل الدين والثانية ما اذا ذكر غاية التحقيق حقه ودره وفاداشا في عني رضي الله عنه في البيوع التي ذكر
فقال لو ان رجلاً حل رجلاً من كل شي وجب له عليه لو يبر اخي يمين فان لم يعرف قدره حمله من كذا
الي كذا انتهى وهذه جملة في البراءة عن المجهول فيقولون مثل ابرئك من درهم الجالف اذا علم ان ماله لا يزيد
علي الف فانه يبر اخيه عن ماله في ذمته وان جمل قدره وله ان يقلد من براءة فيقول المستحيل احلني او برائي
من كل حق اخروي علي مذهب من يبراه فيجيبه كذلك ولو قال له ابرني من مائة فابراه وهو لا يعلم ان له عليه
شيئاً ثم يتبين ان له عليه مائة ففي براءته وجهان والمراد بالمجهول بالنسبة الي المبري اما المبر او هو المدين
فهو لا يشترط علمه قال في الروضة ان قلنا اسقاط لم يشترط او عليك اشترط كالمتهيب قال الزركشي وهذا
فيما لا معا ومنه فيه فاما في الخلع فلا بد من علم الزوج بقدر ما ابراه منه قطعاً لانه يؤول الي المعاوضة
وقد غلط في هذه المسئلة جماعة واجروا كلام الاححاب علي اطلاقه انتهى وذلك لقوله صلي الله عليه وسلم

محمد بن عبد الله كانت لاجنبه عنده مظالمه في عرض وماله فجاء فاستقله قبل ان يوذى وليس ثوبه دينار ولا درهم
فان كانت له حسنات اخذ من حسنة وان لم تكن له حسنات حملوا عليه من سيئاته رواه الترمذي بسند
صحيح وهو شامل للمصوم وبه صرح حديث مسلم انه يوضع جملة الاعمال نحو قبل ان التضييق لا يوذى
لانه محض فضل الله تعالى وانما يوذى الاصل وهو الحسنه الاولى لا غير انتهى وهذا الصريح عن الصادق صلي الله عليه وسلم
فسلم والاوجب الاخذ بهموم ما اخبر به من اخذ حسنات الظالم حتى اذا لم يبق له حسنة وضع عليه من سيئات
المظلوم فاذا وضع عليه سيئاته فاولا اخذ حسنة الاصل وغيره لان الكل صار له ومحض الفضل صار في الاصل ايضا
كما هو معتقد اهل السنة ثم اذا تحمل السيئات فلا يعاقب الا على ما سببه معصيه اماما لم يعصه به وليس له من
العمل ما يفي به فاذا اخذ من سيئات الدارين عمل على الدين لم يعاقب به وفايدة تحمله له تخفيف ما على الدين لا غير
قاله جمع وبه ان صح يتضح ان قوله تعالى ولا تترروا وتره ورواخرى اي لا يحمل نفس الله ثم نفس اخر عجز عجزا على ان
لا تحمله لتعاقب به ثم هذا الحديث وحديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضي عنه ظاهر كلام الامة
حيث اختلفوا في تاويل ذلك وتخصيصه وانما هذا على ظاهره ان حمل السيئات لا يستثنى منه شيء بخلاف
بل في مقابل الحبس **وان يكتب وصيته** مصدر واسمه ومنه حين الوصية ويعني اسم المفعول ومنه من بعد وصية
من وصيت الشيء بالشيء بالتخفيف وصلته قال في القاموس وصي كوعي وصل وانصل بوصولكم الله بغير
عليكم واتوا صوابه وصي به اولم اخرهم انتهى في لغة الاصل لان الموصي وصل خير دنياه خير عقباه
او وصل القربة الواقعة بعد الموت بالفقرات المنجزة في حياته وشرا لا يعني الا ايضا تبرع بحقوق مضاف
ولو تقدير لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق بصفه والا ايضا شرعا اثبات تصرف مضاف
لما بعد الموت فالفرق بينهما اصطلاح فقهي وهي سنة موكره اجماعا الخبر الشخين وغيرهما ما حق
امر مسلم له شيء بوصي فيه يبيت ايلتين وفي رواية ثلاث ليال الا ووصيته مكتوبة عنده قال ابن عمر
رضي الله عنهما ما مضت علي ليلة من منذ سمعته من رسول الله صلي الله عليه وسلم الا وعندي وصيتي
مكتوبة وابن ماجه من مات علي وصية مات علي سبيل وسنة ومات علي تقى وشهادته ومات مغفورا
له وابو يعلى بالسناد حسن المحروم من حرم وصيته والطبراني ترك الوصية عار في الدنيا وثار في الآخرة

وهذا

وهذا الحديث اذ صرح فهو محمول على من علم ان ترك الوصية تكون سببا لاستيلاء الظلمة على ماله
واخذته من ورثته قاله اودهى واجبة لظاهر الاحاديث وقال الامام محمد بن نصر المروزي من اصحابنا
يكفي الكتاب من غير اشتهار لظاهر الحديث الاول ولعله محمول على ان تركه من يكفي به وقال الجمهور يجب
ان تكون ذلك **باشهاد** لمن يثبت به الحق ان لم يكن ثابتا بغيره انكار الورثة والادب ويكفي واحد ظاهر
العدالة ان كان بالبلد من يقبله ولا يكفي يعلم الورثة مطلقا لان النفس تشح بالمال اذا استنزلت عليه
ولا من يخشني محبة **وان يترك من يقضي ما عجز عنه** من دين وغيره كوديعه وجوبا في كل حق فوري
ونرا في غيره سواء كان لله ام لادبي **واما حمل في غيبته** لتبرأ منه قال صلي الله عليه وسلم الدين هو بالليل ذل
بالنهار رواه الذهبي وروى ايضا الدين نفق في الدين والحسب وقال صلي الله عليه وسلم الدين شين الدين
رواه ابو نعيم في المعرفة ووصف لما ذكر شغل القلب بهم وقضاياه والتدال لغيره عند لقاءه ويحمل منتبه عند
تأخير ادايه ويزعم يديا الوفا فيخلف او يحدث الغريم بسببه فيكذب او يخلف فيحنث او يموت غير نال
وان حج بزوجته الاتباع ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم حج بباية كلهن في الروايج ولما في ذلك
من غرض النظر وحفظ الفرج ويحصل عباد له وقياها بما لم يطلع عليه غيرهما من باطن امره ومن ثم كان
كالج كل عبادة وكالزوجة السرية بل ينبغي ان قد ران لا يسافر سفر اطويلا الا ومعه حليلة كما شهد لذلك
استقرا احواله صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفر اقرع بين امرأته فابتعن خرج
سهمها مسافرا رواه الشيخان وتركه صلى الله عليه وسلم له في بعض ما كان لعذر ولبيان الجواز فمن كان له زوجا
صالحا للسفر لا يجوز له ان يسافر ببعضه ولو قصر في السفر لان العدل بين الزوجات مطلوب بروي
مسلم وغيره ان المقسطين عند الله علي منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون
في حكمهم واهليهم وما اولوا وكان صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل فيقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني
فيما املك ولا املك يعني القلب فقد جا الوعيد الشديد في ترجيح احد الزوجات على الاخر اظلم وعدوانا
اخرج الترمذي والحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرأتان فلم يعدل بينهما اجاب يوم القيمة

وشقه ساقط وابدود من كانت له امرتان قال الي احديهما جايوم القيمة وشقه مايل والناسي من كانت له امرتان عيل الي احديهما علي الاخرى جايوم القيمة واحد شقيه مايل وفي رواية ساقط والمراد بقوله قال عيل المبل بظاهرة بان يرحح احديهما في الامور الظاهرة التي حرم الشارع الترحح فيها كالسفر لا الميل القلي وصح الترحح في الحمل للمؤمنين ايمان احسنهم خلقا وخيارهم خيرا رهو نسايهم وصح ايضا من الحمل للمؤمنين ايمان احسنهم خلقا والطهرهم باهله خير كخير كراهله وروي الشيخان استوف صوا بالنساء فان المراه خلقت من ضلع اعوج وان اعوج ما في الضلع اعلاه فان ذهبت تقيمه كسره وان تركته لم يزل اعوج فاستوف صوا بالنساء ومسلم ان المرأة خلقت من ضلع ابي بكر ففتح وهو افضح وكون لن يستقيم لك علي طريقه قال استمعت بها استمعت بها وفي اعوج وان ذهبت تقيمها كسرها وكسرها طلقها والعوج بكسر ففتح وقيل هذا في غير المنتصب كالدين والخلق والارض والاكاله في فروعها وفروعها وابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع بعد ان حمد الله تعالى واثنى عليه وذكر وعقل الاستوف بالنساء خير افانهم عوان عندكم ليس تملكون منهم شيئا غير ذلك الا ان ياتين بفاحشة مبينة فلن فعلن فاهجر وهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطعنكم فلا تنبوا عليهن سبيلا الا ان لكم علي نسا بكم حفا ونسا بكم عليكم حفا فحفر عليهن ان لا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا ياذن في بيوتكم من تكرهون الا وحرمن عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن وقال تعالى ولهن مثل الذي عليهن قال ابن عباس لي لا تزني لامراتي كما تزني لي لهنه الا بقوا بعفهم بحب عليه ان يقوم بحفا ومصلحها ويجب علي الانقياد والطاعة قال اصحابنا ويلزم من عيبتها القرعة له الاجابة ولو محجورة وفي حريبت السلامة فيه علي الاوجه وان كان فاسقا قليل الغيرة علي ما اقتضاه اطلاعهم ولا يلزمه السفر بها ولا يجوز له السفر بغيرها ولا بواحدة بلا قرعة ويشترط في سفرها كونه مرضيا لنفس الشافعي رضي الله عنه ان هذا من رخصه ففي سفرها في سفر نحو معصية الله ويجه جولته برضاها ولو سافرت وفوجبات واما او زوجة واما بامه بلا قرعة جاز ويجوز له اي صاحب دين حال ولو دمي او كان به رهن وثيق او قيل موسر منع مدين موسى بالدين او بعضه بان كان عنده ازيد مما يبغي المقدس ولو بالدين واليه من سفر

محاو

الحج او غيره وان قصر رعاية الحق الغير ومن جازي مسلم القتل في سبيل الله بكفر كل شي الا الدين وضبط المصنف القصر هنا عاصبطوه به في التنفل علي الدابة وهو محمول علي ما سياتي قال وحينئذ فليقتنيه لذلك فان الشاهل يقع فيه كثير واستثنى الشيخ ابو الحسن البكري ما اطرده العادة بالمساحة فيه كالذهاب من مكة الي مدي جزم عليه وان لم يكن مخوفا او كان لطلب العلم دون اذن غريمه او ظن رضاه وامنع عليه رخص السفر فاذا اذن او ظن رضاه وهو من اهل الاذن والرضا او سافر معه في ركبه او وكل من يقضيه من مال حاضر في البلد لا غايب ولو اريد من مرحلتين جاز ولو عز وكيل المذكور او رجع الدارين عن الاذن وكذا ظن عدم الرضا فيما يظهر امتنع عليه السفر حينئذ لا تنفذ السبب المجوز ما لم يضطر اليه مخوفا وله خمسة ايام للمدين المذكور ان كان مكلفا ولم يكن اصلا له من قوله صلى الله عليه وسلم لم يواجز محل عوصه وعفويته اي دمه فهو محمول ظاهر ونعزيره بحبس وغيره علي حسب ما يراه الحاكم ولو ضرب براد مجموعا علي الحد قال الاصحاب ان يخسه بحديدة علي مامر وحمله بعفهم علي ما اذا لم ينجح فيه الضرب لان المار علي وفا الحق فوجب الاضيق ان امتنع عول الي الاغلاظ لتعينه طريقا اما الاصل فلا يحبس بدنه فروع علي المعتمد والوصفيل او زمنا لانه عفو به لا يعاقب الاصل بفرعه كما لا يقتل بقتل فرعه ولا يجد بقذفه تعزير ولا يذو والفرق بينه وبين الحبس واضح مما مر علي ان الرافعي صرح بان التعزير بحق الله تعالى لا للول وخرج بحال المومل فلا يمنع به ولو سفر مخوف وان قصر الاجل المأمور به لم يحل قبل مفارقتها ما يسمي به مسافر اذا لمطالبة الان تعزيره الخروج ليطلبه به عند حلوله ولو تجدد عليه دين حال في اثنائها الطريق لم يلزمه الرجوع الا ان صرح الدارين بالمنع لان سكت ولا ياتر استمرار السفر وفارق ما مر به يفتقر في الدوام ما يفتقر في الاثنائها وهل حلوله في اثنائها الطريق كتحجده او يفوق بان الدارين مقصره نال رضاه بزمته ولانه لم يكن له حق في منعه من ابتداء السفر فلا يملك منعه من استمراره بخلاف الدين المتجدد محل نظر والاقر بالاول وان كان ظاهر الحلاقهم انه لا يمنع يقتضي الثاني والفرق بين مامر وبين الموصي به بما فاع غير مثله علم فاع المراه الموقفت بها الوصية حيث لا يجوز له السفر به ان الدين في الزمة فلا يجتبي ضياعه بالسفر بخلاف الموصي بما فاعه فانه عين يجتبي فواته من اصلي ماله وهو الوارث وايضا فالاصل في الدين ان الدارين رضي بزمته فلم يكن له منعه من السفر

بخلاف الولد فإنه لم ير من ذلك وبين قولهم لو نأجل نحو المهر الحيس لقبضه وإن حل لأنا ضيقته بغيره
أن مقتضى التأجيل ثم الرضي تسليم البضع قبل اقباضه مقابلته فعمل به وإما هنا فليس قضية التأجيل
منع المطالبة وطلب الحيس بعد الحل فمكناه وخرج بموسر المهر فلا يجوز منعه من السفر ولا حبسه
ويثبت الاعتسار بعدلين خبيرين به ولو نقول ما يكفي علم الحاكم خبرتهما أو عساره مع يمين طلبة
الخصم على أنه لا مال له باطنا وباليمن المروود به بأن يدعي علم غيره باعساره فيشكل عن اليمن فيشكل
المدين ويثبت اعساره **ويجب** على مريد السفر الطويل **ترك** **مؤثر** جمع مؤنث وهي ما يحتاج إليه من
كسوه ونفقة ومسكن وخادم حتى نحو الادوية وأجرة الطبيب على ما قاله غير واحد واعترض
بأنه لا طريق إلى معرفته حتى يترك ثمنه فله لعله لا يحتاج لذلك أصلا وبفرض طرده فلا يعلم قدر ماله
ولا ثمن أدويته فالوجه عدم وجوب ذلك في الحال لعدم وجود سببه المقتضي له فيه **مؤثر** من قريب
وزوجه ومملوكه وكذا كلب حراسة عند من يثق به أو استئذان الأهل وكذا علم ضاه فيما يظهر وترك
ذلك دينه على ملي مقر أو به بينه أو علم قاض يقضي بعلمه غير عات لا يقدر القاضي على قسره وجهه
ظاهرة اطردت العادة باستمرارها كما بحثه المصنف ولو قال الوكيل ادفع لزوجتي مثلا كل يوم كذا
مادمت غائبا فالذي ينتج أن ذلك لا يخلصه إلا أن ثبت أن تحت يد وكيله من ماله ما يفي بذلك
والأفقد يتواطأ أن ترعى غره يدعي الوكيل أنه لم يترك عنده شيئا أو ترك قليلا وقرع **إلى جوعه**
ليلا يضيئوا أذقهم قوري فلا يوضروا بالعاشره بالمعروف وليس منها تضييعهم في سفره وقد
قال صلى الله عليه وسلم كفى بالمرأئنا أن يضيع من يفوت رواه أبو داود والنسائي ورواه الحاكم وصححه إلا أنه
قال من يقول وأخرج ابن حبان في صحيحه أن الله سابل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل
الرجل عن أهل بيته والشيخان وغيرهما كلهم راع وكلهم مسؤول عن رعيتته فالأمام راع ومسؤول عن رعيتته
والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيتته والوراق راعيه في بيت زوجته ومسؤول عن رعيتها والخدام
راع في مال سيده ومسؤول عن رعيتته والشيخان من جملة حديث طويل وإنما لن يتفق نفقة يتبع
بها وجه الله إلا جرت عليه حاجتي ما جعل في أمرك وأحد باسناد جيد ما اطعته نفسك فهو لك

مردف

ولذلك

مردفه وما اطعته **مردفه** فهو لك مردفه وما اطعته زوجتك فهو لك مردفه وما اطعته خادمك
فهو لك مردفه والطبراني من اتفق على نفسه نفقة يستعف بها وهي مردفه ومن اتفق على امرأته ولده
وأهل بيته فهي مردفه والطبراني والشيخان بنحوه اليد العليا أفضل من اليد السفلى وأبو داود
أمك ولداك وأختك وأخاك وأدناك فادناك والدارقطني والحاكم كل معروف مردفه وما اتفق
الرجل على أهله كتب له به مردفه وما وقى به المهر عرضه كتب له به مردفه وما اتفق المومن نفقته
فإن خلفها على الله والله ضامن الأماكان في بيان أو معصية وفسرت وقاية العرض بما يعطى الشاغر
وذبي اللسان المتقي والطبراني وأبو داود في ميزان العبد نفقته على أهله والطبراني يسند صحيحا
صغت إلى أهله فهو مردفه عليهم والأحاديث في البحث على الإحسان إلى الزوجه والعبال لا سيما
البنات كثيره ومما ورد في البنات ما روي مسلم من عار جاريته دخلت أنا وهو في الجنة كما تين
وأشار بأصبعيه وغير رواية لابن حبان في صحيحه اثنتين أو ثلاثا وأختين أو ثلاثا حتى بين أو موت
عنهن كنت أنا وهو في الجنة كما تين وأشار بأصبعيه السبابة والتي يليها وفي خري صحيحا جماعة ما من سلم
له ابنتان فيحسن إليهما ما صحبناه أو صحبهما إلا أدخلناه الجنة وفي خري شواهد كثيرة ما من
مسلم يكون له ثلاث بنات فينفق عليهن حتى تبن أو تمتن إلا كن له حجابا من النار فقالت امرأة وثنتان
تقال وثنتان وأبو داود والحاكم وصححه من كانت له اثني فلم يثبها أي بدفنها حبة على عادة الجاهلية
فلم يبق منها ولم يورث ولده يعني الذكر عليها أدخله الله الجنة وأحمد والطبراني من اتفق على بنتين
أو اثنتين أو ذوات قرابة يحتسب النفقة عليهما حتى يغنيهما من فضل الله أو يكفيهما كاتاله ستر من النار
وأحمد من كن له ثلاث بنات يورثهن ويكفلهن وجبت له الجنة قبل يا رسول الله وإن كانتا
اثنتين قال فرأي بعض القوم أن لو قال واحدة فقال واحدة ورواه الطبراني وزاد في وجهه والحاكم ^٢ قال وإن كان
وصححه من كن له ثلاث بنات فصبر على لا يمين ومنه لا يمين وسرايين أدخله الله الجنة برحمته إياهن
فقال رجل وأبنتان يورثهما فقال وأبنتان قال رجل يا رسول الله واحدة قال واحدة **ولم**
رفعها الحاكم وحسنه فيجب **على الحاكم منعه** من السفر **مؤثر** **مؤثر** أي اللون أو بأكمل من مجونه أو

^٢ قال وإن كان اثنتين مؤثر

او يطلق الزوج ويبيع المملوك فلو لم ينفق الفرع الاصل افتنع بغيره بخوض الفرع وانما منع من الرزق
 مع انه يجب عليه الا ان مانع بسببه لانه لما جرى سبب الوجوب وكان في غيبته ذبيح لمونه وجب
 عليه ما ذكر دفع الضرر ومعاين المصلحتين والفرق بينه وبين ما في الدين الموصل ان الدين مقصور
 بالتأجيل فلم يكن له مطالبة بترك ما في حقته اذا حل مع انه حصله واحده لا يتجدد الضرر بخلاف
 المون فانه لا تقصير منه بوجه ايضا فهو في حبه فلم يلزمه بذلك لصاع ولا دي الى ضراره بما
 لا يطاق الصبر عليه لاسيما الفقير العاجز فاقتضت الضرورة التزامه بخلاف الدين وما تقر به علم رد
 ما بحثه بالقبول له لو ادي نفقة يوم حل له السفر كالدين الموصل انتهى وان استوجبه الشمس لم يرد
 الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت به الذمة فلا بد لا يمنع ما لم يتعلق به بالاولى انتهى وبهذا
 وجوبه عليه ديانته فيما بينه وبين الله لاحكامه فلا يجبر الحاكم **يجب على الفرع استئذان اصله** ولو انني
 رضاه لا يسقط وان اذن الزوج لان لم يجب استئذان الاصل لانهما مسافرة معه فراجيا لهما وجبت نفقة في هذه الحالة
 حق الاصل نعم **وان علوا هناك افر** منه كما صرح به القوي لان العلة في المنع هي وجوب البر كما ياتي ولا شك ان الجدة
 له سافر معها الزوج **يجب بره** مع وجود الاب اذا الجدة سمي بالحقيقة كما صرح به فاجتبه الولي العراقي وغيره مما يخالف ذلك
 ضعيف **لو كان الاصل رقيقا كافرا** خلافا للاذرع حيث قيده بالاسلام اذا المنع لوجوب بره والكافر
 يجب بره وانما لم يراع الاب الكافر في الجهاد لظهور ان المنع تشجيعه والانتصار لدينه في الجملة وان كان
 الكفار المتقاتلون اعداء ويلزم المبعوض استئذان السيد ايضا **في نسك حج او عمره تطوع** وجهه لان بره
 لوجوبه كد من ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم من هاجر من اليمن اليك احد باليمن فقال ابو ايقي قال اذا نالك
 قال لا قال ارجع اليهما فاستاذنهما فان اذنك فجاهد والا فبرهما رواه ابو داود واخرج مسلم قبله الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها علي الحج والجهاد انتفعي الاجر من الله فقال فعل من والديك احد
 حتى قال نعم بل كلاهما حتى قال فتنفعي الاجر من الله قال نعم قال فارجع الي والديك فاحسن صحبتهما ولو علي
 والطبراني في رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني شتمت الجهاد ولا اقدر عليه قال هل ينفي من والديك
 احد قال ابي قال فانت الله في برها فاذا فعلت فانت حاج ومعتزم ومجاهد والطبراني في رسول الله ابا يريد

الجهاد في سبيل الله قال امك حية قال نعم قال صلى الله عليه وسلم الزم رجلها ثم الجنبه وثبت الله صلى الله عليه
 وسلم قال لمن استاذنه في الجهاد احمي والدك قال نعم قال فغيرها فاحد وغير رواية ارجع اليهما فغيرها
 المجاهدة تقدم صلى الله عليه وسلم بها على الجهاد والحج مثله بجاء مع السفر الشاغل عن برها ومن ثلثوا سافر
 الاصل في البر كما يجب استئذانه اذا العلة حصول بره لا خوف الطريق فلو ادي حرامه الى منع بره كمنع من خدمته
 الا انزله وجب استئذانه وما تقر به علم رد قول ابن المقري كالاذرع يشترط كون الولد افاقيا فليس
 لاحدهما منع من كان من حاضري المسجد الحرام اقله الخطر انتهى واعلم ان الايات والاخبار في فضل بر الوالدين
 وصلتهما وناكدا طاعتها والاحسان اليهما الكثير منها ما اخرج به مسلم وغيره لا يجزي ولد والده الا ان يجده مملوكا
 فيشتريه فيعتقه وابن ماجه ما حق الوالد بر علي ولدهما قالها جنتك وبارك واحد من سيرة ان يمد الله
 في عمره ويزيد في رزقه فليس بر والديه وليصل رحمه وابو يعلى وصححه الحاكم من بر والديه طويلا زاد الله في عمره
 وابن ماجه وابن حبان في صحيحه ان الرجل يحرم الرزق بالذي يصبه ولا يبر القدر الا الدعاء ولا يزيد في
 العمر الا البر والطبراني باسناد حسن بروا اباكم تبرككم اباكم وعفوا عنفساكم ومسلم رغبته ثم رغبته
 ثم رغبته قيل عن يارسول الله قال من ادرك والديه عند الكبر واحدهما ثم لم يدخله الجنة والطبراني
 سعد صلى الله عليه وسلم المنبر فقال امين امين قال انا في جبريل عليه السلام فقال يا محمد من ادرك احدا بويه
 فمات فدخل النار فابعده الله قل امين فقلت امين فقال يا محمد من ادرك شهر رمضان فمات فلم يغفر له فادخل
 النار فابعده الله قل امين فقلت امين ومن ذكرت عنده فلم يصل عليك فمات فدخل النار فابعده الله قل
 امين فقلت امين ورواه ابن حبان في صحيحه الا انه قال ومن ادرك ابويه او احدهما فلم يبرهما فمات فدخل
 النار فابعده الله قل امين فقلت امين ورواه الحاكم وغيره وفي اخره فلما رقيت الثالثة قال بعد من ادرك
 ابويه الكبر عنده او احدهما فلم يدخله الجنة قلت امين والشيخان عن اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما قال
 قدمت علي ابي وهي مشركة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغفرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت قدمت علي ابي وهي مشركة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم او فيما عندي ففضل امي قال نعم صلى الله عليه وسلم والشيخان يارسول الله
 من احق الناس بحسن صحبتي قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك

رضي الله تعالى عن والديني وسخط الله في سخط والديني وفي رواية للطبراني طاعة الله في طاعة والديني
ومعصية الله في معصية والديني والحكاية في النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ذنبت ذنبا عظيما فإني كنت
نقال هل لكم من أم فقال لا قال فمن حاله قال نعم قال في رواها وبوداود وابن ماجه قال رسول الله هل بقي من بر أبي
شيء أبرها به بعد موتها قال نعم الصلاة عليها ما أبلد عالما والاستغفار لها وأتفاذ عهدها من بعدهما
وصلة الرحم التي لا يؤمن بالبرم كرام من يقرهما ومسلم أن البر صلة الولد لأبيه وأبيه وابن جبار من أحب إلى
أبيه في قبره فليصل أخوان أبيه من بعده وقد ورد العبد الشريد في عقوق والديني واقفوق علي الله
من الكبائر وطاهر كلام أئمتنا بل صرحه الله لا فرق بين الكافر والمسلم والتفريق بالمسلمين في بعض الأحاديث
أما لأن عقوقهما أفتح وأما للعالم كما في نظائر أخرى وطال السراج البلقيني في هذا المحل من فتاويه وقال
هذا الموضع قال فيه بعض العلماء الكبار أنه يعسر ضبطه وقد فتح الله سبحانه وتعالى بضابط أجوام من فضل
الفتح العليم أن يكون حسنا فأقول العقوق لأحد والديني هو أن يودعها بما لو فعله مع غيرها كان من
الصغار فيشتغل بالنسبة إلى أحد والديني إلى الكبار وإن يخالف أمره أو نهيه فيما يرخص فيه الخوف على الولد
من فوات نفسه أو عقوق من أعصابه ما لم يمتهم والدي في ذلك أو أن يخالفه في سفر يشق على الولد وليس بغرض
علي الولد وفي غيبة طويلة فيما ليس يعلم نافع ولا كسب أو فيه وقبعه في العرض لها وقع انتهى إذا منع الأصل
من التطوع لم يجز له الإحرام بشرط المنع من التطوع أن يكون هو المقصود من حيث ذاته بأن **لم يقصد به تجارة**
أما إذا قصد معه ذلك كالحملين والعكامين وراد زوجه وأجرته على موعن سفره ومنه أن يكون موته
في الحضر من ماله وفي السفر من ماله غيره وكان الطريق والمقصود منا الأمن المأمور لم يشترط إذن الأصل في
له السفر غير إذن أبيه لتجارة وإن بعد ما لم يكن فيه ركوب بحر أو ثاوية خطره انتهى بشرطه أيضا أن لا يسافر
المانع في ذلك الركب والأفلا معني منعها ذلة حصوله لا خوف الطريق كما هو لا يكتفي في الأمر الجميل بكونه
في ركبه بل لابد من مصاحبته له مصاحبة ينتفي معي الربهة وأما جازله السفر للتجارة بقدره السابق
بغير إذن الأصل وإن كان القصد به زيادة ماله ونحوه فحسب كما اقتضاه إطلاقهم ومثله السفر لطلب العلم بغير
إذنها وإن كان سنة لأن النفس مجبولة على جهتها والاستكثار منها فلو توقف ذلك على رضا الأصل لشيء
ذلك

بلغ مقابلة

ذلك على النفس ولا يجتاز خلاف العباد المنطوع بها فإن توقفنا على رضي الغير إلا كرهنا لا شقة فيه
ولأن العلم نوعه متغير بخلاف الحج فسوح فيه ما لم يسامح في الحج وفارق الجهاد أعظم خطره **فإن** وأمرهم
فإن على الحج تفقيا لحقه أما الفرض فليس له المنع منه ولا التحليل منه وإن وقع بغيره فإنه كما سياتي
بيانه فلو منعته لفرض لم يلتفت إلى منعه بل له الإحرام وإن كره الأصل **وعنه في منع من سفره** وإن
انتفع وقتيه نذر كان أو قضا أو حجة اسلام أو عمرته كالسفر للعلم المتعين أو لفرض الكفاية وإن كان يمكنه
التعلم في بلده خلافا لما شرط ذلك لأنه قد يتوقع السفر فراغ قلبا وإرتدادا شتادا أو نحو ذلك
فإن لم يتوقع شيئا من ذلك فله منعه وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين النذر المعين والمطلق واستشكل انعقا
نذره بأن تذب حجه بل جواز نذر متوقف على إذن أصله وأجيب بأن الحج قرية في ذاته وإن حرم السفر إليه
فإن نذره كما يعلم من كلامهم في نذر صوم يوم الجمعة ونذر الزوجة الحج **الأخوف طريق** لا يوم من
معه من السفر المعتاد فيه كان كان غير رشيد أو مرد جميل ليس معه نحو محرم يامن معه على نفسه أفع
رفقه غير مأمونين أو قبل خروج قافلة أهل بلده لولادوه فالأصح في الأصل منعه حينئذ لأنه لم يخاطب بالوجود
بل قال العرابين جماعة لو كان لأحد الأبوين غرض في تأخير الحج عنه شرعا وجبت الطاعة وبويده قول بعض المتأخرين
أن الأب منع بنته المزوجة وإن لها زوجا ما لم يسافر معها وظاهر كلامهم أنه لا يمنع من ركوب البحر حيث
غلبت السلامة لكن بحسب البلقيني جواز ما عند الأبوين من الخوف في ركوب البحر وإن غلبت السلامة وظاهره
أيضا أنه ليس له المنع من الفرض وإن لم يجب على الولد كونه فقيرا وهو كذلك خلافا للعربان جماعة وإن تبعه الزكشي
وقولهم عصي منعه من سفر فرض ما هو باعتبار الأصل ويؤيد ذلك قول الإمام الشافعي رضي الله عنه إذا أراح
ما شيا وهو بطبيعة لم يكن لأبيه ولا لوليه منعه انتهى إذ قضية إطلاقه أنه لا فرق بين مسافر القصر وروضا
مع أن الحج في الأولى غير واجب عليه كما يأتي وأما جازله منعه من الجهاد كونه أخطر فلا يقاس به الحج فإن
قلت الحج هنا غير واجب والبر واجب فكيف قدم عليه قلت هو وإن كان غير واجب لأنه إذا وقع سقط
عنه واجبا وحصل له كما لا عظميا بل لا كثير خطر فسوح له فيه لذلك وقضية هذا الأصل منع فروع الملوك
وإن كان له سيرة في الحج فمجرد غرض العبد فقط كالزوجه إذا أذن لها الزوج في غير حجة الإسلام لأن حجه

بلغ مقابلة

لا يسقط به الاسلام ولا يشك عليه قوله لو كان للمملوك ابوان حران لم يلزمه استينادهما لانه محمول عليهما
اذا سافر لغرض السيد دون مجرد عرض العبد **باب** اي مع استيناد اصل **استيناد الزوج** ولو سفيها
او صغيرا يتي وطوه **عليه** تزوجه **مطلقة** اي قبض مهرها والا **كسيرة** لها فيجب عليها استيناده ايضا في
الاحرام والمضي لان لكل واحد حقا فاحرامه بالاذن منهم حرام اذ لا نسك عليها فان اذن احدهم فلا حرام للمنع ولما
احرمت بغير اذنه تحليلها **باب** حجب استيناد الزوج **باب** **فصلت مهرها حال** او الموهل بعد حلوله
او كان موهلا لعدم جواز حبس نفسها حينئذ فاذ لم يقتض الحال لم يحجب عليها استيناده لجواز سفرها بغير
اذنه ولا يحجب الاستيناد **في قول** حج او عمرة ليل لا يفوت تمتعه ومن ثم ائمت بذلك **وان خصت به**
نحو نجارته كاجارته **فيما يظهر** لتوقف صحة الاجارة والخروج للتجارة علي اذن الزوج وبه فارق ما مر في الفروع
وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للمرأة ان تنطلق الي الحج الا باذن زوجها رواه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر
وسن **اي الحرة استيناده** اي الزوج **في فرض** كما قال الشيخان وان اطاق جمع في وجوبه ولا ينافيه قول النوز
رحمه الله له منعها من حجة الاسلام لانه لا يلزم من جواز منعه حرمة احرامها بغير اذنه ولا عام من ان
الامة المزوجة يمتنع عليها الاحرام بغير اذن زوجها وبسببها لان الحج لازم للحرم فتعارض في حقه واجبا
الحج واطاعة الزوج فجاز لها الاحرام بغير اذنه ونسب الاستيناد وجاز له التحليل والمراد بلزومه لها
اذ من شأن ذلك وان كانت فقيرة نظيره ما مر انفا وابد الزكري العرف بقوله يحرم عليها الصوم النفل لا الفرض
بغير اذنه قال المصنف وفيه نظر لانه ان اراد بالفرض رمضان والقضا المصنوق فالفرق بينهما وبين الحج
واضح وان اراد الفرض الموسع فهو حرام بغير اذنه كما اقتضاه كلامهم في باب النفقات فكان قياسه
ان الحج كذلك ولعموم الفرق بينهما مرجح السبكي والاذرعى وغيرهما ما صرح به المحاملي وغيره واقتضاه
كلام اخرين من انه لا يجوز لها ان تحرم تطوعا ولا فرضا من اجبا بغير اذنه وقد يجاب بالفرق بين فرض
الصوم الموسع وفرض الحج الموسع بان الثاني لا خطر لانه يترتب علي الموت قبله الحكم عليها بالفسق من اخر
سعيها الا كان بخلاف الموت قبل فعل فرض الصوم الموسع فانه لا يترتب عليه ذلك فسوم في ذلك
لخطره مالم يسأل به في هذا وايضا فلو جوز نالها الصوم من غير اذنه لا ضرر به لكثرة تكرره في كل وقت خلا

الحج فانه لا يتكرر كذلك فلم يكن في تجويزه لها بغير اذنه الحاق ضرر به ويؤيد ذلك انه ليس له منعها
من صوم عرفه واستوعب وليس وجهه الا انه لا يتكرر في السنة فلم يكن في تجويزه لها بغير اذنه ضرر
وانما امتنع عليها نقل الحج وان كان كذلك لطول زمنه ولا جاز هذا مع انه نقل ما ذكره فيمن فرض الحج الموسع
لذلك من باب لا ولي وعانقر علم انه يحرم الاحرام بالنفل بغير اذنه علي كلا المقاتلين وهو ظاهر انتهى **باب** معين
وقع منها **باب** **كاح** **مطلق** اي باذنه والابا ن تذرته في سنة معينة ثم نكحت **او** وقع **بغير** مطلقا لكن
باذنه نظيره ما ذكره في نذر الصوم فبسن استيناده فقوله المجموع ان النذر حجة الاسلام محمول علي هذا
التفصيل وهو الموافق للقواعد وما ذكره هو وغيره في نذر الصوم وقوله مطلقا زيادة ايضا لان اذنه
قبل النكاح غير معتبر فعلم من نذب استيناده ان لها ان تحرم بذلك بغير اذنه **وان كان له منها** من الفرض
في الاظهر **تحليلها** بشرطه الا ان لا يحق عليه الفور والنسك علي التراخي وظاهر كلامهم ان له ذلك وان لم يرد
التمتع بها او كان مسوعا وهي رتقا والفرق بينه وبين الصوم الممتنع بغير اذنه حيث لا يمنعها الا ان
اراد الاستمتاع بها ان النسك فيه خروج من منزله فجاز له المنع وان لم يرد التمتع بخلاف الصوم فان المنع
منه مع ارادة عدم التمتع عبث وله ما ذكره **ولو** نكحت واستمتع بها لم يحوطها او كانت **صغيرة** احرم منها
وليها واذا نكحها كما اقتضاه كلامهم وان لم يات بذلك وقال الاستوي ليس له تحليلها لفقد العلة وهي نفل حقه
من الاستمتاع واليه يحمل كلامه في الحاشية وتبعه صاحب المصنف والنهاية قال العلامة ابن قاسم ومحلله ماله
تساهل للوطي قبل التحلل والاجاز له تحليلها لانها غير ماذونه وكان امتناع التحلل مانع وهو عدم الاطاعة
وقد زال انتهى وشمل كلامه كغيره الزوج السفينة والصغير الذي يتي وطوه ونظر الاستوي في قيام الولي
مقام نحو الطفل قال المصنف والذي يتجه ان يقال حيث راي في ذلك مصلحة جاز والافلا ويحتمل الجواز مطلقا
انتهى وبحت الاذرعى في طفل لا يميز ولا يتيق منه نوع استمتاع انه ليس لوليها منع الملكية بخلاف ولي المجنون
ومن يتيق منه نوع استمتاع ومحل جواز المنع والتحلل **باب** **في تطبيق** النسك عليها **الحقوق** **عقب** بقوله
طبيسي بن عدلين ان الحج العام عصبته كما بحث الاذرعى وغيره وانما اكتفي بواحد في التيمم لانه محض حق الله تعالى
وهذا حق ادبي كالمحور والخوف ومن ثمة لا يكتفي بمعرفة نفسه لانها متهمه في اسقاط حقه ولا اثر لما قيل من كان

التحليل بالاستئنا به اذا وقع العصب بخلاف حق الزوج فانه لا بد له الا ان نقول قد يتغير الاستئنا به وايضا
فلما عرض في مباشره ذلك بنفسها وقد نزل بريرة مثل النايب ان وجع على مومن سفرها فلا يتكلف هذه
المشقة او يتصيق عليها **فان** كما بحثه الزركشي لكن ليس على الطلاق بل **تتبع به المذكور** انما من التدر
المعين قبل النكاح والمعين او المطلق بعده باذنه فلو نذرته في سنة معينة تركت او في النكاح باذن
الزوج ثم اصرمت به في وقته ونذرت حجة الاسلام في هذا العام تركت فيه لم يملك تحليلها **وقضا**
لزم الزوجه بغوات او فساد كما بحثه الزركشي ايضا **قبل نكاح** سواء كان سبب القضا وطوه او وطئ غيره
بان نكحت بعد تحليلها من الغايت او الفاسد **لزم** اي النكاح **بسببه** فان تعمد وطئها بعد النكاح
علما بالاحرام والحرمة او حبسا حتى فات عليها اذن في الاحرام اما اذا انصيف عليها شي مما ذكر فلا يملك
منعها ولا تحليلها وخرج مكرم قبل النكاح الى اخره ما لو لم يزل القضا بعد النكاح لاسببه كان وطئها اجنبي
بعد النكاح في نسك اذن فيه الزوج او لاعلى الاوجه واستدخلت ذكر زوجها وهوايم او وطئها ناسيا او جاهلا
بما عرفان له في القضا المنع والتحليل اذ لا نسب له فيه وعليه هذا التفصيل حملوا قول المجموع له تحليلها
من القضا مع كونه على الفور وقول المتن في خلافه والقضا بالغوات فوري لا نسب له فيه فياتي فيه ما تقر
كما قاله الاسنوي وغيره فحيث نأخر النكاح عن تحليلها من الغايت فلا منع ولا تحليل والاجاز وحمل المنع والتحليل
ايضا **ما لم ينافه** ولم يغير منه اذن لها ولا منع **ولم يفت عليه** بسبب غيرها **استمتاع** جاريان
احرمت **واصرم** هو ايضا ولم يتحل قبلها والا لم يملك منعها ولا تحليلها خلافا للتحفة في الاخير لانها
مسافره معه سفر اباحا ولا معنى لجواز دينك وهو محرم كما ان السيد لا يمنع العبد من صوم تطوع لم يفوت
عليه امر الخدمه كما ذكره الزركشي كالأذرعى وان قال الماوردي بخلافه فعلم بذلك رد ما اعترض به عليه
من ان اعمال الحج لا اخر لو قترها وقد يكون غرضه قضا نسكه نهارا والاستمتاع بها لا يلا بعده ولا يسمي بفعالها
ذلك نهارا غيرة عليها لما علوا انه لا يجوز له ذلك الا بعد تحللها وحيث امرها بالتحلل وجب وليس لها ان تتحلل
حتى يامرهابه لان الاحرام تدبر التشبث والتعلق مع صلاحيتها للمحاطبة بغيره فلم تقتض حرمة
ابتدائه جواز الخروج منه وقضيته ان لا يله التحلل قبل امر الزوج كقبول امر السيد ويؤيده ما ياتي ان الفن

التحلل

التحلل مطلقا كما يدل عليه كلامهم وما قيل ان الافلاح عن المعصية واجب مبني على حرمة الاحرام بغير اذنه
وهو ضعيف على ما وان قلنا به على الضعيف وفيما اذا حرمت بفعل الاوجه انه لا يجوز لها التحلل ايضا
للتحقق لا تعقاد فلا بد من تحقق ما يقتضي الخروج منه وحيث نكحت تحلل حرمة بالابتداء فقط لا حالة
وجوب الاستئنا به مع حرمتها والاوجه التهييم لانها كالحجبة اذ الحرمة من حيث تقويت حق الزوج سواء
اكان بهذه العباده ام بغيرها والوجوب من حيث خصوص هذه العباده التي لا يجوز الخروج منها الا ان
تحقق سببه **وله** اي الزوج كما عبر به في المجموع ولا ينافيه عبارة اصله الموافق لتفسير الروضة واصلها
بعليه لان الامر بالاسكان واجب على الكفايه فمن عبر بعلية نظر الى انه من جملة المكلفين بذلك ومن
عبر بيله نظر الى ان ذلك لا يختص به **جس مطلقه** اي منعها من الخروج اذا اصرمت وهي معتدة سواء
البابن والرجعية والمفسوخ نكاحا **للعده** اي لا يعادته بمنزلة الطلاق **وان** خست الغوات او
احرمت باذنه ولو مكينة ليق وجوب العده ثوران لم يدرك النسك بعد نقضا العده فكما ياتي **وليس لها**
اي المطلقة المحرمه **تحلل** ولاله تحليلها **الرجعية** **رايه** **قله** ان اصرمت بغير اذنه تحليلها كمنعها
بخلاف البابن والرجعية التي لم يراجعها او وقد اصرمت باذنه او اذن لها في تمامها فليس له تحليلها وان اصرمت
فما قررها بفسخ منه او منها او موت او طلقا رجعي او يائنا اقامت على احرامها ولم تتحلل ثم اذا خرجت له فلن
ادركته فذلك وان فاتها فان كان سبب وجوب العده منها فهي المفوتة فعليها القضا والا ففي القضا
وجهان ميتبان على القولين في المحصر اذ اسلك طريقا ففاته وقضية ما في المجموع ترجيح المنع كما لو
احرمت بنطوع فطلعت واعتدت وفاتها فانه لا قضا عليها لعدم تفصيلها والحاصل ان لزوم العده متبي
سبق الاحرام لم يخرج قبل انقضا العده وان فات الحج كما لو اصرمت بعد الطلاق بغير اذن متقدم فاذا انقضت
اتمت نسكها ان بقي وقته والاتحللت بعمل عمره ولزمها القضا ودم المفوات وان اذن في الاحرام ثم طلقها
او مات بطل الاذن ولا تحرم فان اصرمت لم يخرج قبل انقضا العده وان فات الحج وان اصرمت باذن او غيره
ثم فورقت بموت او غيره فان خافت الغوات خرجت معتدة وجوبا للنسك لتقدم الاحرام وان امنت
جاز لها الخروج له لما في تعيين الصبر من مشقة مصابرة الاحرام **وهو** اي التحلل حيث قالوا تحليلها

الامر اي امر الامة بخلاف الخلق مع النية والحرمة **بمعنى** شامخ يجرى في الاصلية **مع** **نيتها** التخلل اي مقارنته للذبح
 لانه يكون لغیر التخلل فاحتاج لما يخصه به ولو وقع في غير محله وهو يقبل الصرف وبه فارق التخلل
 يوم النحر وبه الخروج من الصلاة **وتفسير** ثلاث شعرات فكثر من راسها ويجب قرن النية به ايضا وتقدم
 الذبح عليه كما سباني في كلامه وانما لم يشترط الترتيب في تخلل الحج لطول زمته فوسع فيه بعدم ذلك
 ويجعل تخلل بين له ومن ثم اشترط الترتيب في تخلل العمرة لعدم المشقة كما هنا وانما لم يشمله بنية النسك
 لانه ليس واقعا عنه فوجب نية علي الاصل في العمل **فان** **ابن** الزوجه من التخلل بان لم يشترع فيه
 مع منته جاز له فعل ذلك عنها ولا يجب عليه كفسل المتنعه **ولذا** **شروطها** واستمتع بها ولا اثر عليه
وانت هي بقا احرامها اذ لا تزول الا بالتخلل كما هو الامام عن الصبي لا يفتوقف فيه لان المحرمه محرمه
 لحق الله تعالى كالمردته فيحتمل المنع من الاستمتاع الي ان **تخلل** في المجموع والمذهب ما نقله الصبي لا يفتوقف
 ويؤيده ان الحائض اذا اغتسلت من غسل الحيض جاز **لها** **الزوجه** **بما** **تفسيلها** **وطيها** مع بقا حدتها
 ولا اثر عليها واجبت عن توقف الامام بان حرمة المردته **فهي** لان الردة تزلزل العصمة وتزول بها
 الجافرق ولا كذلك الاحرام **وكفر** هي وجوبها كما سباني في تحقيقه في محبت الجماع وصلي في المجموع
 الاتفاق على لزومها عليها حينئذ وخالف الشهاب الرملي وابا عه فاعتمد وانه لا شيء على المرأة هنا
 وفي الصوم مطلقا وقالوا ما في المجموع عن حكاية الاتفاق على لزوم البدن لها طريقه **مرجوه** **سباني**
هذه السبل مبسوطه اخر الكتاب في الباب السابع ان شاء الله تعالى **ويسن** **ان يكون** **نفقته** يعني
 مونتته **خالصة** **من** **شبهة** وهي ما ليس بواحد المحل والحرمة مما تشارفته الادله وتجاذبت المعاني
 والاسباب وقال ابن سريج في الودائع فاما الشبهة فهي شي المجهول تحليله عن الحقيقة وخبره
 على الحقيقة فيجب فيما هذا شأنه التوقف عن التناول لها فاذا لم يجد غني عنها يتناول من اعلى حسب
 الكفاية لا على حسب الاستكثار لان الله تعالى اباح المبيتة عند الضرورة وهي محرمة فالشبهة دورها
 انتهى ويتوسع العبادي فقال في الريادات سئلت عن الشبهة في هذا الزمان فقلت هذا ليس من
 الشبهة اجتناب ما عرفته حراما يقينا والتحقيق انقسام الشبهة الي ما يجب اجتنابه والي ما يجب

تعلقها

قال

فالاول ما لا يجب

فالاول ما اصله التحريم واشبهه التحليل فرجع للاصل والثاني ما اصله الحل لكن الورع الاجتناب قال
 الزركشي ومناط الاستنباه انواع اخرها يعارض ظهور الادله ثانيا تعارض الاصول المختلفة بانها تلحق
 ثالثا اختلاف الحل بالحرام وعسر التمييز بينهما رابعا اختلاف الامة وماعدا هذا فالشبهة فيه
 من باب الريا لا الورع قال ابن دقيق العيد في شرح الامام والفرق بين الورع والوسواس دقيق عسر
 فالمتساهل يجعل بعض الورع وسواسا والمشتري يجعل بعض الوسواس ورعا والطارط المستقيم وحض
 مرله وما ينبغي ان يفرق بينهما ان كلما رجع الي الاصول الشرعية فليس وسواسا ينبغي ان يفرق الي
 واذا كان في يده ما لا حلال وفي بعضه شربه وله عيال ولا يفضل عن حاجته فليخص نفسه بالحلال
 ثم من يعول وليخص بالحلال قوته ولباسه ثم ما يحتاج اليه من اجرة حجام ونحوه فان تعارض الملبس
 والقوت فيحتمل تخصيص القوت بالحلال لانه يمتزج بالحرمه ودمه ولاكل الحرام والشبهة اثر في مساواة
 القلب واما الكسوة ففان يترادف الحرام والبرد وذلك يحصل وقال المحاسبي يخص الكسوة بالحلال
 لانه باق مدة وهذا يحتمل ولكن الاول اظهر وقال ايضا وليجتهد في حل قوته في طريقه والافمن الاحرام
 الي التخلل والافني يوم عرفه والافيلزم قلبه الخوف لما هو مضطر اليه من تناول ما ليس بطيب فعسى الله
 ان ينظر اليه بعين الرحمة لاجل خوفه انتهى ثم اولاده كذلك ثم ابويه قال الاذرعوي وينبغي ان يخص المكلفين
 من العيال دون الاطفال الرفق القلبي عنهم انتهى واعترض لان نشاة الصغير اذا كملت وسلت من مخالطة
 الشبهة عادت عليه من الكمال بما يعود به اكل المكلف للحلال والذي ينبغي ان يأتي ما ذكره في مكان
 الفطرة لان الملاحظ ثم هنا واحد وهو الشرف فعليه تقديم الاب على الام لشرفه وقدمت الام عليه
 في النفقة لانها تنسب الخلة والام صوح وهما المشرف ولواستوي جمع في درجة بخير وان تميز بعضهم
 بفنائيل **والا** يمكن كذلك فان صح بما احرام ومنه الدابة المعصوبة امر يصح حجه عند الامام احمد رضي الله
 عنه بنا على مذهبه المقرر في الاصول انه ينبغي ان كان لامر خارج يقتضي الفساد وصح حجة عند الامة
 الثلاثة كما كثر العلم ولا ثواب فيه لان الصحة لا تستلزم الثواب وعصيانه لامر خارج لا يتعلق
 له بالحج والذي يمنع صحة العبادة انما هو النهي عنه لانها كالصلاة في الاوقات المكروهة بخلافها

في المصوب فان النهي خارج فالجهر من العلم قالوا نفي تلك الصلاة التي هي واحد بالشخص له
جهرتان لا لزوم لهما فانها صلاة وعصب فرضا كانت او فلا نظر الجهة الصلاة لما موردها ولا يثاب
فاعلم اعقوبه له عليها من جهة الغضب وقيل يثاب من جهة الصلاة وان عوقب من جهة الغضب
فقد يعاقب بغير حرمان الثواب او حرمان بعضه قال الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع وهذا هو
التحقيق والاول تقرب الردع عن ايقاع الصلاة في المصوب فلا خلاف في المعنى انتهى قال ابو الحسن
البكري وما قاله الجلال من انه لا خلاف في المعنى وان نفي الثواب تقرب الردع من تصرفه فلا تعتبره
ولم يكن حجه مبرور اجزا في الحرام لما اخرج الطبراني سند ضعيف اذا خرج الحاج بنفقة طيبه
ووضع رجله في الغر فنادى ليبيك ناداه مناد من السماء ليبيك وسعديك نزل ذلك حلالا وراحلتك
حلالا وحجك مبرور غير ما زور واذا خرج بالنفقة الحبيثة لوضع رجله في الغر فنادى ليبيك
ناداه مناد من السماء لا ليبيك ولا سعديك نزل ذلك حراما ونفقتك حراما وراحلتك حراما وحجك ما زور
غير مبرور والغر مفتوح الغين المعجمة وسكون الراءه نراي ركاب من جلد واخرج ابو طاهر
يتم هذا البيت بالكسب الحرام شخص في غير طاعة الله فاذا اهل ووضع رجله في الركاب وبعد رحلته
وقال ليبيك اللهم ليبيك ناداه مناد من السماء لا ليبيك ولا سعديك كسبك حرام وثيابك حرام وراحلتك
حرام ونزل ذلك حراما رجع ما زور غير ما جورا وابشر بما بسوك واذا خرج الرجل حاجا بما حلالا ووضع
رجله في الركاب وبعد رحلته وقال ليبيك اللهم ليبيك ناداه مناد من السماء ليبيك وسعديك اجبت
بما تحب راحلتك حلالا وثيابك حلالا ونزل ذلك حلالا رجع مبرور غير ما زور واستأنف العمل قوله
شخص كي خرج من منزله **واختار في الشبهة** فلا يجزم بانه غير مبرور لاننا لم نتحقق ان ركابه حراما وهذا هو
من الحاف ذلك بالحرام الذي اشهرت به عبثة الاصل قال في الحاشية وكان سنده في الحديث الطبراني
المذكور وانما يتم له ذلك ان كانت النفقة الحبيثة تشمل ما فيه شبهة ولا يخلو عن نظر ادقوله ونفقتك
حرام يدفع ذلك ومن ثم اعترضه ابو زرعه بانه لا ينبغي الجزم في الشبهة بانه غير مبرور لاننا لم نتحقق
ان ركابه حراما فان كان ينبغي ان يقول بخشي عليه ان تكون تلك الشبهة حراما فلا يكون حجه مبرور قال

ابو الحسن

بلغ

ابو الحسن البكري ولعل قوله في الاصل وليس حجابا مبرورا على الحرام وبعد قبوله على الحج بما فيه شبهة ولا
فالجزم بعدم براهنه في عدم قبوله وكيف يقال وبعد وجبت فوجه البعد وان لم يجزم بانه حج حرام اقامه
على هذه العبارة بما لم يتيقن حاله التيقن الشرعي وذلك يشعر بها وانه بما امر به فيكون ذلك سببا لعدم القبول
ولا خيال الحلال لم يجزم بعدم القبول فتأمل انتهى ولعل كلامه مبني على القول بان المبرور هو المقبول فيلزم من عدم براهنه
عدم قبوله كما هو شأن الذين ائتمروا ما على قول النووي رحمه الله تعالى بانه الذي لا يخالطه اثم فلا يكون الجزم بعدم
براهنه في عدم قبوله ومن ثم قال المصنف في الحاشية قوله وبعد قبوله صريح في انه لا يلزم من عدم براهنه
قبوله وهو ظاهر لا خلاف في عشرتها او شدة المبرور ما لم يبره ثواب الجنة وثمرة القبول الصحة كما في خبر
لا يقبل الله صلاة احدكم اذا حدث حتى يتوضا والثواب كما في خبر من اتى غرا فام تقبل صلاته اربعين صباحا
انتهى قال في الجواهر ومن ما له حرام محض لا يبره الحج او فيه شبهة لزمه وكذا الركاه والكفارات انتهى وذكره في
الاجبا ثم قال من في يده حرام امسكه للحاجة فاراد ان يتطوع بالحج فان كان ماشيا فلا بأس لانه سبب كل
هذا المار في غير عبادة فكله في عباده او لم يكن لا يفتر على المشي ويحتاج الى زيادة الركوب فلا يجوز
الاخذ مثل هذه الحاجة في الطريق كما لا يجوز شر الركوب في البلد فان كان يتوقع القدره على الحلال لو اقامت
يستغني عن بقية الحرام فالاقامة في انتظاره او لم يكن الحج ماشيا بالمال الحرام انتهى وفي طلب الحلال حيث اكيد منه ما لا حرج
الذي يلبى طلب الحلال واجب على كل مسلم وابن عبد مومن عاكر قل ما يوجد في امتي في اخر الزمان وهو حلال ولا يوثق به
وابو نعيم في الحلية ان روح القدس نثت في روعيان تقال نثوت حتى تستكمل اجلك وتستوعب رزقك فاجملوا
في الطلب ولا يحملن احدكم استبطار رزقه ولو عصية الله فان الله تعالى لا يئال ما عنده الا بطاعته من صير على التقوى
الشديد مبررا حبيلا اسكنه الله من الفردوس حيث شا واين ما جه والحاكم والطبراني والبيهقي اجملوا
في طلب الدنيا فان كالا ميسرا ما كتب له منها واحد وابن ما جه اذا سبب الله لاحدكم رزقا من وجه
فلا يدعه حتى يتغير له ورواه البيهقي بلغظ اذا فتح الله لاحدكم رزقا من باب فليزمه والطبراني
اذا صلتم الفجر فلا تتأخروا عن طلب الرزق والبيهقي طلب الحلال مثل مقارعة الابطال في سبيل الله ومن مات
عبيا من طلب الحلال مات والله عنه راض والبيهقي التايت في مصلاه بعد صلاة الصبح يذكر الله حتى تطلع

T

الشمس بلغ في طلب الرزق من الصرب في الاوقات وابود اود والترمذي والبخاري في تاريخهم ان
اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم وابن عاكه ما من عبد استحي من الحلال الا ابتلاه
الله بالحرام والترمذي ما جاني جبريل الا في هاتين الدعوتين اللهم ارزقني طيبا واستعملني صالحا والجميع
العافية عشرة اجزاة في طلب المعيشة وجز في سائر الاشياء وابن النجار رحمه الله عبد الله كتب
طيبا وانفق طيبا وقدم فضلا يوم فقره وحاجته والحاكم امرت الرسل ان لا ياكل الا طيبا ولا يعمل الا حلالا
والطبراني والبيهقي ان الله يحب العبد المؤمن المحترف وابو يعلى والحاكم وابن حبان انما جمل كسب
ما الاكل لا فاطم نفسه وكساه من دونه من خلق الله فانها له زكاة وانما جمل مسلم لم يكن له صدقة قبل
في دعائه اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وصلي على المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات فانها له
زكاة وابن عدي اذا سأل احدكم الرزق فليقل الحلال والقضاء ابو نعيم طلب الحلال احرار وورثة النبي
بلفظ طلب كسب الحلال والطبراني والقضاء في طلب كسب الحلال افرضة بعد الغرضه اي بعد المكتوبات قال
الغزالي بعد الايمان والصلوة وقال الطبراني في حق مصيبين احدهما بعد الغرضه المعلومه عند اهل الشرع ثمانية افرضة
متعاقبة تتلو بعضها البعض اولا اعانة لها ان طلب كسب الحلال اصل الورع واساس التقوى التي وانما دخل الطلب
في الغرض لان التكسب في الدنيا وان كان معدودا من الباطن من وجهه فهو من الواجب من وجهه فاذا لم يكن الانسان
الاستقلال بالعبادة الا بالزلة ضروريات حياته وحياته فهو فائز بها واجبه لان ما لا يتم الواجب الا به
واجب كوجوبه وذلك لا ينافي التوكل قال الغزالي رحمه الله تعالى والقنع بالحلال ممكن بل سهل فاذا قنعت في السنة
بقيم خشن وفي اليوم بخبز الخشكار وترك التلذذ باطياب الادم لم يعجزك من الحلال اياك فيك فالحلال
كثير وليس عليك ان تتيقن بواطن الامور بل ان تحترز عما يعلم انه حرام وتظن انه حرام فانا حصل من علامه
ناجيه مقفرا بالمال التهي وبويره ان الحلال اعتكاف في رضى الله عنه ما لم ير دليل على تحريمه واما عند حبي حبيبه
فهو ما دل الدليل على حله ويظهر اثر الخلاف في المسكوت عنه فعلى قول الشافعي هو من الحلال وعلى قول ابي
حنيفة هو من الحرام وبعضه قول الشافعي رضي الله عنه قوله تعالى قل لا احد فيما اوحى اليكم مما الاية وقوله في الله
عليه وسلم وسكت عن اشياء رحمة لكم ولا يفتنوا عن هذه القاعدة يخرج كثير من المسائل المشككة لها

وبه يفتي

وبه يظهر وهو من خرج على ان الاصل في الاشياء الحلال والاباحة منها الحيوان المشكل امره فيه وحيث ان اصحها الحلال
وشمل النبات المجهول تسميته والنهر الذي يعرف حاله **وان يستكثر من الحرام** كحالات السفر ومنه المافقر
وردت فيه احاديث تاتي بعضها قال في الاحياء من غير تفتير ولا اسراف بل على الاقتصاد واعني بالاسراف التفرغ
باطايب الاطعمة والترفه بشرفا نوعا على عادة المترفين فاما كثرة البذل فلا محرف فيه اذا اخبر في الشرف
والاسرف في الخير انتهى وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله تعالى سبعا ضعف
رواه احمد وخرج الشيخان قال الله تعالى انفق انفق عليك واحمد مسلم يا ابن ادم انك ان تنزل الفضل يكن خيرا لك
وان تمسك يكن شرا لك ولا يلزم علي كفاف وابدأ بمن تعول والبلد العليا خير من البلد سفلى وابن ابي الدنيا
ان اسرع صدقة الى السماء ان يصنع الرجل طعاما طيبا ثم يدعوا اليه ناسيا من اخوانه واخرج ايضا ان الله
ان يري شرفته على عبده في ما كله ومشربه واخرج ايضا ان الله يحب اهل البيت الخصب والطير ان ابلس يبعث
اشرا محابه واخوي اصحابه الي من يصنع المعروف في ماله والحاكم اطلبوا المعروف من رحما متي فعبسوا في انافهم
ولا تظلموه من القاسية قلوبهم فان اللعنة تنزل عليهم ان الله خلق المعروف وخلق له اهلا فحبسه اليهم
وحبب اليهم فعالة فوجه اليهم طلبة كما وجه اليها الى الارض الجديدة ليحيي به اهلها ان اهل المعروف في
الدنيا هم اهل المعروف في الآخرة والدار قطني ان مفااتيح الرزق متفرجة نحو العرش فينزل الله تعالى على الناس
ارزاقهم على قدر نفقاتهم فمن كثر كثر له ومن قل قل له والطبا لسي فضل الناس جل يعطيهم منه وابن ابي الدنيا
وابو الشيخ ان اصعب عباد الله الي الله من حبس اليه المعروف وحسب فعالة اليه وابو الغنائم عجبت لمن
يشترى المالك بماله ثم يفتقرهم كيف لا يشترى الا حرا عروفا فهو عفو ثوابا والذلي المعروف ينقطع فيما
بين الناس ولا ينقطع فيما بين الله وبين من فعله والطبراني اطعموا الطعام واطبوا الكلام اطعموا الطعام
وافشوا السلام ثورثوا الجنان والحكيم الترمذي ان الملاك لا يزل يتصاعل احدكم ما دامت مابدية موضوعه وروي
والحاكم خيركم من اطعم الطعام ورد السلام وابن ماجه الحارثي اسرع الي البيت الذي يوكل فيه من الشجرة الي سنام البعير
وابن عاكه الرزق الي بيت فيه السخا اسرع من الشجرة الي سنام البعير وسلم والنسائي عن اسماء بنت ابي بكر رضي الله
عنهما ان نجي باستطعت ولا نوعي يؤعي الله عليك وابود اود اعط ولا توكلي فبوكي الله عليك واحمد والشيخان

انفق ولا تحصى في محاسن الله عليك ولا نوع في نوعي الله عليك ارضي ما استطعت واجد والترمذي لا نوكر فيكون
الله عليك قوله ارضي بكسر الهمزة من الرضخ برا وضاد وجامعيتين العطية القليل والمعني انفق بغير احواف
مادمت قادره مستطيعه او يقال اعطي بغير تقدير وقوله لا نوعي الاخره اي لا عسكي المال في الوعاء فمسك الله
فعله وتوابعه عنك يقال او كيا في سفايه اذا شدة بالوكا وهو الخيط الذي يشده راس القربة واو كيا في الخندق
وتشوي ما عندك وتفتح ما في يدك فيقطع مادة الرزق عنك والطبراني ان ملكا بنا دي في السما اللهم اجعل المال منفق
خلقا واجعل المال مسك نلغا والشحان ان ملكين ينزلان فيقول احدهما اللهم اعط منفقا خلقا ويقول الاخر اللهم اعط
ممسكا نلغا والشحان ان الله عليه وسلم قال العايشه رضي الله عنها اخرجك علي قدر نفقتك قال اصحابنا وبكره ان يخرج
بغير زاد معلو علي سوا الناس لقوله تعالى تزداد وفان خير الزاد التقوي قال الماوردي فيه تاويل ان احدهما تزداد
من الاعمال الصالحة الثاني انها نزلت في قوم من اهل اليمن كانوا يجنون ولا يتزودون ويقولون نحن المتكولون فنزلت
فيهم تزداد ويعني من الطعام فان خير امره التقوي انتهى قال القسطلاني في شرح البخاري ليس فيه ذم المتكول
لان ما فعلوه فاكل لا توكل لان التوكل قطع النظر عن الاسباب مع تمسكها لا تركها لاسباب الكليه فرفع الضرر المتوقع
او الواقع لا ينافي التوكل بل هو واجب كالمهر من الجدار الى ماوي وساعته اللقمة بالما والتداوي واما ما روي
عن جماعة من الصحابة والتابعين من ترك التداوي فيحمل ان يكون المريض قد كوشف بانه لا يبرأ وعليه حمل ترك
العريق التداوي او يكون مشغولا بحول العافية وعليه يحمل ما روي ان ابا الدرداء قيل له ما تشنكي قال ذنوبي
ف قيل له الان دعوك طبيباً فقال الطبيب امر صني انتهى **وان يستحسنه** اي يطلب الزاد الحسن واجوده واجبه
اي طفوله تعالى ان تنال البر صني تنفقوا ما تحبون وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما
اخرجنا لكم من الارض ولا يجمعوا الخبيث منه تنفقون والطيب الجيد يطلق عليه لفظ الطيب على سبيل الاستفاد
والخبيث الردي وقيل الطيب الحلال والخبيث الحرام وهذا هو المراد في اكثر الاستعمال والاول هو المراد هنا وقيل
الطيب هنا الجيد والحلال واعترض بان فيه حمل اللفظ الشترك على مفهومية وهو غير جائز واجيب بان اللفظ
انما يسمى طيبا لانه يستطيبه العقل والشرع والجيد انما يسمى طيبا لانه يستطيبه النفس والشهوه ففقد الاستطاب
مفهوم واحد مشترك بين الغنيين فكان اللفظ محمولاً عليه قاله الفخر الرازي والمراد بما كسب عموم كل ما حله اليك
او سعيه

او سعيه ويحصل وقيل ما استقر عليه ملكه قد بما او جاداً وعلى الاول فخص المكتسب ونه الموروث لان الظن به انتم
واخرج سلم ان الله لا يقبل الا طيباً وان الله امر المؤمنين بما امر به المؤمنين فقال تعالى يا ايها الذين امنوا
الطيبات واعملوا الصالحات وقال تعالى يا ايها الذين امنوا اكلوا من طيبات ما رزقناكم والترفذي والتا في باب من طيبات
احد بعد ثقه من طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا اخذها الرمن يمينه وان كانت ثمره فترى في كونه حتى تكون
اعظم من الجبل كما يروي احدكم قوله او فضيله واجد والشحان من تصرف بقدر ثمره من كسب طيب ولا
يقبل الله الا الطيب فان الله تعالى يقبل به يمينه ثم يبرها صاحبه كما يبر واحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل
واليمن والكف كتابتان عن الرضا والقبول الاستحالة معناه اعي الله تعالى والفلو يفتح الفا وغير اللام وتندب
الواو ويقال بكسر الهمزة واسكان اللام هو ولد الغرس في صغره وقال ابن عمر رضي الله عنهما من كرم الرجل طيب رده
في سفره والمراد بالحسن المستحسن عند اهل تلك الناحية ما لم يعلم محبة المعطي الشيء خصوصه والافاعط
ما يحبه او يولوا ان لم يكن حسنا عند غيره كخبر الطبراني من وافق من اخيه شهوته غفر له وليس القليل والغلو
من الردي لقوله لا يناف من التصرف بالقليل كما ياتي فان قليل الخير عند الله كثير وقد قال تعالى فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره واخرج احمد والترمذي لا تخفون من المعروف شيئا ولو ان تلقا اخاك بوجه طلق واذا
استريت لحما او طبخت قدرا فاكثرت رقتة واعرف منه لجاك وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لبس
ثوبا جديدا ثم عمد الى الثوب الذي كان عليه فتصدق به لم يزل في حفظ الله حيا وميتا فانه قلت قضية الآية
كراهة النفقة بالخبيث قلت المكره انما هو نفقة اثار اخراج الخبيث وامساك الطيب لا التصرف به فانه
حيث كان فهو لاسن التصرف به لكن التصرف بالطيب افضل او يقال الآية محمولة على خبيث غير متمول
ولا يستفيع به **وان يفرج ما ينفقه** اي ينفق ببشاشة وطيب نفس لما فيه من تكثر الاجر وجبر القلب وكان ايجر
يقول افضل الحجاج اخلاصهم نية وانما هو نفقة واحسنهم نفسا قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم
بالمن والاذ او اختار في الاحيان حقيقة المن ان يرى نفسه محسنا ومنها عليه وان الذي هو التوزيع والتغيير
وتحسين الكلام وتقطيب الوجه قال وان يكون طيب النفس ما نفقه من نفقه وهو في ما صاياه من خسران ومصيبه
في ما اوبى فان ذلك من دلائل فينول وجهه فان المصيبة في طريق الحج تعذر النفقة في سبيل الله تعالى الذي هو سعيه

وهو عبارة الشرايد في طريق الجهاد فله بكل ذي احتمال وخسران اصابه ثواب ولا يضيع منه شيء عند الله عز وجل
وان يترك المشاهدة بين بها انما المراد بالمشاهدة التي عبر بها اصله التي هي في الاصل المحصورة اي ان لا يماكس
فما يشترطه يعني فيما يعمل فيه كاجاره **لعباده** من حج وغيره من سائر القرب كما قاله الامام ابو الشعثا جابر
بن زيد التابعي وغيره الادله العامة المقتضية لان الامر على قدر النفقة كما مر في حديث عائشة وهذا من الجاهل
للبايع وهي منه مطلقا وشرط العلم والفضل والا فليس عليه قال صلى الله عليه وسلم المفقون لا ماجور ولا محجود
والمفقون من اخذ ماله لغيره فمضى محجود منه في المساحة يدور ثمن مثله في ذكره العبادات انما هو الاكدي
للاعدم الذنب في شرا ما الغير عبادته عفا به وقياسه من الماشري ونحوه مطلقا تدبرها للبايع كذا ولا ينافي
ذلك كله حديث ما كسوا الباعة فانه لا خلاف لهم وهو حسن لو روي عن طريق من اتاني جابر بن ابي بصير
ما كس من درهم كذا فان المفقون لا ماجور ولا محجود لانه محجود على من لم يقصر محاباة الله تعالى فلهذا ينبغي له
الماكس دون من يقصرها ومن ثم قيل المحاباة من الصدقة الخفية والكلام في من يعامل نفسه اما الوكيل والولي
فيجب عليه الاجتهاد والعمل بالمصلحة **وان لا يشارك غيره في مطلقه** **او لا يترك المأكل** اسلم له اذ سببها
قد يتولد مفاسد ويمتنع من التصرف في وجوه الخير الذي هو من اهم الامور في السعة ولو اذن له شيء لم يومن
باستمرار رضاه **والاجاز** عبارة اصله فان شاركه في شيء كان كل من الشريكين مكافرا شيئا فخر اغتر باب
عن غيره نعم لو اخطأ طعامه بطعام موليه حيث كانت المصلحة المولى عليه كان يكون كلفته مع الاجتماع اقل
منها مع الانفراد ويكون المالا ان متساويين حلا وشبهة او مال المولى اقل **ويسن ان ياكل من المشترك** **وهو حقه**
ايتار الرفقة لانه ابرأ لذمته ولا يخطأ ذلك بقلبه ولا يجعل له في نفسه قدر البعد ذلك عن مكارم الاخلاق
والاجتماع من الرفقة كل يوم **على ما يجمع من الطعام يوم ما في حسن** سواء كان من مال جميعهم ام من مال احدهم
وعبارة الروضة يستحب الاشتراك للسافر في الزاد مجلسا مجلسا قاله الاصحاب وصحة فيه احاديث التزمت
قال في الخادم واحترز بقوله مجلسا مجلسا عن التناهد وهو ان يخرج كل من الرفقة نفقة على قدر نفقة صاحبها
وقد عده الحلبي من المشبهة وقال لا بأس به الا ان تركه الاشبه بالورع قال وان اجتمعت الرفقة كل يوم على طعام
فذلك اصاب الي من النهار انتهى وفي الحاشية قال الجمال الطبري واجتماع الرفقة كل يوم على طعام احدهم على

بالعقوبات

المناوبة

المناوبة البقاء بالورع من المشاركة ولا ينافيه فوالغيره قد تناهد الصالحون من السلف لان كلام الطبري
فيمن يتوهم منه شح وما وقع لصالح السلف كان ممن لا يتوهم منه ذلك اذ لا يخطر ذلك لاحد منهم الا انهم
على انفسهم وان ادب لي نفعي فاعلم ان التناهد وهو عتق ثوبون سنة وان المناوبة افضل ومروي الحكيم
اذ اجتمع القوم في سفر فليحسوا اتفاقهم عند احدهم فانه اطيب لقوسهم واحسن لاختلافهم **وان زاد اكل بعضهم**
من المشترك على قدر حقه ان علم او ظن اي بقدرته فوبه بحيث لا يتخلف الرضا **فما فيهم** كلهم بكل الزايد كالتفا
بالقرينة الظاهرة لان للقرينة اثر ظاهر في مثل هذا ولهذا جاز الشرب من السقايات الموضوعه على الطرق والاكل
من مال الغير اذا ظن رضاه لان المداير على طيب نفس المالك وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف الاحوال
ومقادير الاموال وكان السلف ياكلون من بيوت اخوانهم وهم غيب فقد ذكر الامام في اوائل السير ان جماعة
حضر وادار سفيان بن عيينه وكان غايلا والدار مغلق ففتحوه ودخلوا ووضعوا السفرة فدخل سفيان
عليهم فاخذ بيكي فقالوا وما يبكيك فقال ذكرتموني هجبة اقوام مضوا وعاملتموني معاملة الصالحين ليست منهم
قال الغزالي واذا علم رضاهم ينبغي له مراعاة النصفه مع الرفقة فلا ينبغي ان ياكل الا ما يخصه او يبر صوته
عن طوع لا عن حياء فرب جل يصرح بالاذن ويخلف وهو غير راض فاكل طعامه مكرهه ورب غايب
لم ياذن فاكل طعامه محبوب انتهى والحاصل انه يجب عليه مراعاة القرائن القوية والعرف المطرد والنصفه
مع الرفقة وكذا يقال في قران نحو ثمنين بل قيل او ستم مئتين **والا** يظن رضاهم كان شك فيه **لم يزد وجوبا**
على قدر حصته خبر لا يحمل مال المرسل الا عن طيب نفس منه الا برضاه وليس هذا من باب الرضا في شيء لانه
انما يكون في ضمن عقد دون نحو قسح على بحث فيه فلو كان ياكل قدر غيره لم يجز له ان ياكل فوق حصته
او ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لا تنفقا الاذن الفعلي والعرفي فيما وراه وكذا يجوز له اكل القوم سرا في مضغها
وليتلاهم اذا اقل الطعام لانه ياكل اكثره ويحرم غيره ومروي للدارقطني خبر يدل الله على الشريكين ما لم يكن احدهما
صاحبه فاذا خان احدهما صاحبه رفعها عنهما وابوداود والحاكم وصحة بقول الله تعالى انا اناث الشريكين
ما لم يخن احدهما صاحبه فاذا خانته خرجت من بينهما وهذا الذي قبله كفاية عن انزال البركة والحفظ والنحو
ما اذا جاري بين علي فانون الصدقة والامانة وعن محور البركة وتسليط الافات على المال اذا وقعت من احدهما

٥٤

خيانة **وان يحصل شر** ونحوه كما لو كان يملكه **فاجارة فيما يظهر** في تقديم الشر على الاجارة حيث لا يضر
 فيه على حسب اختياره ولا خضومه بخلاف الاجارة فانها تتشاعن كثيرا حيث استاجر الاولي ان يستاجر في الزمة
مركوبا قويا وطيا اي حسن السير بلا شر اسه بالنسبة اليه وظاهر كلامه ان ركوب الضعيف وغير الوطي خلاف
 السنه وقرب وجهه بانه يصنعه ويشوش عليه خشوعه ومحل ذكر ركوب ما ذكر حيث لم يحصل به ضرر عليه او على الركوب
 لا يحتمل عادة والاحرم والزي نتجه انه حيث جاز ركوبه يحصل ركوبه اصل سنة الركوب وان اختلف به كما اخشوعه فان
 اختلف اصل الخشوع والمشي افضل منه **والركوب** على اي صفة كان من حيث كونه ركوبا وان لم يوجد في صفة الاتباع كالمحمل
 والهوج ومن نفي السنه عنها الركون فيمن حيث صفة الركوب وان اصله ولو على نحو يقرر نصوصا اختلفت في الخشوع في اعمال
الحج والعمرة والحق فيهما كل عبادة احتيج للسفر لهما الا ما استثنى من دخول مكة ونحوه **افضل** من المشي سوا ما قبل
 الاطراف وما بعده وسوا ما خلفه ولا كما في المجموع قال وبه قال اكثر الفقهاء لما اخرج الحافظ ابو الفرج في مشي العزم لك
 بملخطوطه بخطها راجلنا كونه يحيط عندك به اسبه ويرفع لك به ادرجه وخرجه عير ابن مسعود في سنه
 الوليد الا في رواية في كتابه بغيره بعض اللفظ في حديث طويل والحبر البهيم ما يرفع ابل الحاج رجلا ولا يضع يدا الا
 كتب الله له بها حسنه او محاسنه سبه او رفع بها ادرجه ولما صح انه صلى الله عليه وسلم حرك ركبا وان لا يركب
 وقال صلى الله عليه وسلم خذ وعني مناسكك فلو كان المشي افضل لاشره صلى الله عليه وسلم ولو في بعض الطريق فاعراضه عنه
 ظاهر في افضلية الركوب عليه واحتمال انه انما ركب ابقا على محابه وتخفيفا عليهم اذ لو مشى لشي من معه وفيهم
 الضعيف والعاجز او يظهر فيستفتي برده انه لو كان كذلك لشي سير لا يتقهم او كخص القوي منهم على المشي فلا
 يرفع شي من ذلك علمنا انه انما اشره له ولغيره لافضلته لان فيه محافظه تامه على ما العباد من دائر اعلى
 كمال المطلوب فيمن نحو الخشوع واستيقا مندوباته وانما واجباته مع اقبال النفس واخرها وعدم ملل بخلاف المشي فان
 شأنه ان يفتر الرغبة ويقلل المحافظه على ذلك كله ولا ينافيه لزوم المشي بالنذر وعدم اجزا الركوب عنه وعن الوطي نتجه
 ما شيئا لما ساق في الباب الخامس وقبل المشي افضل مطلقا لما صح عند الطبراني ان للراكب بكل خطوه بخطوها بعيره حسنه
 والماشي سبعين ابو الفرج عن عابته قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الملايكه تصافح ركبان الحج وتعتق المشاه
 واخرج عن ابن عباس ان ادم حج اربعين حجه من المهن على رجليه وقال كانت الانبياء يحجون مشاه فخافوا وخرج ابو ذر عن ابن عباس

في المشي

يا بني حجوا مشاه فاني ما سمع على شي ما النبي صلى الله عليه وسلم ما شيئا قالوا من اين قال من مكة حتى تخرجوا اليها واليه هتي عن ابن عباس
 رضي الله عنهما ما نعت على شي فاتي الا في الحج ما شيئا وقيل هما سوا قبل الا هرام وبعد المشي افضل وعليه ابن
 سريج لما اخرجته الحاك ومحمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حج من مكة ما شيئا حتى يرجع اليها كتب الله له
 بكل خطوه سبع مائة حسنه من حسن الحرم وحسنات الحرم الحسنة عماية الف حسنه واخرج ابو الفرج في مشي العزم من حج
 من مي الى عرفه ما شيئا كتب له مائة الف حسنه وقيل المشي افضل لمن سهل عليه ولم ينفير به خلقه ومشي عليه في
 الايام واجاب الاول بان في فضائل الانبياء ما يروى على ذلك وبان اليه في ضعف حديث الحاك ولم ينظر في تصحيحه
 الحاك لم اعرف من ساهله في التصحيح وبان قول ابن عباس انما هو من حيث ان السنه على القطع بافضلية الركوب
 لاحتمال ان شره ادرجه منعت صلى الله عليه وسلم ومحابه منه لا كونه مفضولا لاسيما وقد جافيه ذلك الفضل ومن
 ثم قال المجاب بان لا بأس في الفاد بر عليه الذي لا يسويه خلقه ولم يفته مهم في نسكه بايتاره في بعض مرات النسك
 لحيازته ذلك الثواب العظيم ولما تصحيح الحاك خبر ابو عبد الله محمد بن يحيى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو واصحابه مشاه
 من المدينة فردوه بانه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد الحجرة الاحقة الوداع وكان ركبا في قطعها وحمل الخلق فيمن استوي
 خشوعه وحضوره في حال مشيه وركوبه ولم يطلب منه الركوب نحو استقنا والافين الحرم بان الركوب افضل **وس**
 من حيث صفة الركوب **اقادرك** على ركوب الرجل ان يركب على حمار **وكتب** لانه صلى الله عليه وسلم حرك على حمار عليه قطيعه
 لانساء وبجهمه دراهم فقال الام اجعله حمارا يرافيه ولا سمعه رواه الترمذي وهذا من عظيم نواضعه صلى الله عليه وسلم
 اذ لا يتطرق السمعة الا لمن حج على المراكب النفيسة والملابس الفاخرة واللايق بالحاج التواضع في جميع احواله
 والقطيعه كسأله خمل وهو الخيوط بطرفه المرسله من العدي عن غير محس عليه وضمير عليه قبل النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم قال القسطاوي ويغفرهم من السباق انه راجع الى الرجل الا الى الرسول صلى الله عليه وسلم كما توجه بعض من لا
 نصيب له في هذا العلم ويؤيده ما رواه في حج صلى الله عليه وسلم على حمار وقطيعه بالجر عطا على حمار انتهى الرجل البعير
 كالسرح للفرس وهو الصغر من القتب قال في الاحياء وفيه معنيان احدهما التحفيف عن البعير فان الحمار يوزيه والثاني
 اجتناب زهيم المترفين والمتكبرين انتهى ومن ان يكون راحله زاملته ما صح انه صلى الله عليه وسلم حرك ركبا
 وكانت راحلته زاملته اي لم يكن معه بعير اخر يحمل متاعه بل كان معه على راحلته لان الزامله بعير يحمل على المتاع

وعن ابي صالح النبي
 صلى الله عليه وسلم
 على راحلته عليه
 قطيعه لا يتوي
 اربعه دراهم وقال
 الام اجعله حمارا
 فيه ولا سمعه اخرجه
 انوداوه والقطيعه
 كسأله حمل اي هرب

من الزمل وهو الحمل وكذلك أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وأول من أفر من الركوب راحله وليس تحت شئ عقان رضي الله عنه
لكن في سنن أبي داود عن أسباط أبي بكر رضي الله عنهما وكانت زمالة رسول الله صلى الله عليه وسلم زمالة
أبي بكر واحدة مع غلام أبي بكر الحديث وجمع ابن زسلان في شرحها بأن يكون غالب طعامه وفتاعة على ركوبه
وبعض ذلك مع زمالة أبي بكر على غير آخر انتهى وأول من أحدث المحامل الحاج بن يوسف قال في الإحصاء كان العلاء
وقته ينكر زمالة النبي وركوب الأبل أفضل الذبائع ولا ينافية خبر أحمد والطبراني إذا ركبتم الأبل فنعوذ بالله
وذكروا اسم الله فان علي سام كل بعير شيطان أو عبدا بن منصور أن الأبل خلقت من الشياطين وأن دور كل بعير
شيطان لأن ملحظ الفضليه الاتباع والحديث لا يقتضي كراهة ركوبها بل ولا أنه خلاف الفضل وإنما الذي
يقتضيه ناكذ رب النفوذ والذكر عند ركوبها ليندفع بذلك عن ذلك الشيطان الذي علي سامها وعمر وابن
يسار المكلف قال البعير إذا جاع عليه بورك في أربعين من أمهاته وإذا جاع عليه سبع مرات كان خفا على الله تعالى أن يركب في
رباض الجنة أخرجه الأزرقي ويسن ما مر **وأما ما بقى** ركوب الرجل والكتب لرباسته أو ارتفاع منزلة من يركب أو علم
أوجه أو مروه ونحو ذلك من مفاسد أهل الدنيا فهذا لا يكون عذرا في ترك السنه في اختيار الرجل والفتن فان رسول
صلى الله عليه وسلم لم يخبر من هذا الجاهل الذي جعله مفذرا لنفسه بل يجتهد في التواضع في الحج المكن في كل شئ لأنه أقرب للقبول
ولا يلتفت لنفسه ويرياسنه فيتهاط بسيرها ما يليق بذلك مع إمكان التواضع فقد روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم جعلي رجل رث وقطيعه كنافي ثمنها أربعة دراهم فلما استوت به رحلته قال ليك ولا سمعه فيها ولا ربا
فان قلت يشك على ما ذكر قوله في باب جلان الجماعة ولم يلق به العربي نحو من نصب سقطت عنه الجماعة وفيها
الخيار لو اطلع على عيب ركوبه أو لبوسه ولم يلق به نزع أو النزول فلم ينزعه ولا نزاعه لم يسقط حقه
من الرد ونحو ذلك كثير في كلامهم من تركه فلم يبق قولوا بمثل ذلك هناع انه أو لانه مجرد سنة ليس فيها
حقاقي وذلك لما فرض عين الكفاية أو ما فيه حقاقي قلت لأن في عدمه عذر به ذلك ضرر أشد من الضرر
ولا يلزم من المسامحة في ذلك لكثرة ما يترتب عليه من الضرر المسامحة في هذا لما فيه من الظاهر السنه الذي
لا ضرر فيه بوجه أو الغالب في الأسفار عدم الالتفات إلى لباسات والمناصب بخلاف الحضرة سن
ساجد عن ركوب الرجل والكتب بأن يشق عليه مشقه لا يحتمل عادة لصف أو علة الركوب **في ركوب الرجل**

لأنه

لأنه أقرب لمصنوعه وخشوعه المطلوبين في العبادة وكل أحد عرف بحاله بل أن كان سفره بدون ذلك يصح ركوبه
ببيع التيمم حرم عليه ما غير العاجز قال في القاموس المحمل المجلس شقان على البعير يحمل فيهما الصبيان جمعه محامل فلا يستلزم ركوبها
والركوب ما ينسب إلى الحسن أحد المحامل انتهى وفي الصباح المنير المحمل وزن مجلس الخروج ويجوز حمل وزن على كراهة ركوبه
مفود انتهى وإذا استأجر فليس تجزى عقد صحيح بل لا يحصل نزاع يودي بالقلب وإذا أكره المحمل اشترط معرفة
المحمول ويرى ويتحاشى من حضر ولا حائل ومع الحائل ما فتحته باليد **وأما ما روي عن رجل من أصحابه**
لاختلاف تأثيره وضربه فان غاب عرف قدره كيلا أو وزنا أو وزن في كل شئ أولى واشترط أيضا ذكر جنسه
لاختلاف تأثيره في الدابة كما في الحديد والقطن فانه يتشاكل بالزح هذا **حيث لا شرط** أما لو قال له أجزكها
لتحمل عليا مائة رطل وان لم يقل ما شئت صح ويكون رضائه باضر الاجناس وحاصله ان التقدير بالوزن
يعني عن ذكر الجنس بحسب الظرف من المايه فلا يحتاج إلى معرفته كقوله مائة رطل حنطه بظرف فان قال مائة
رطل أو مائة فقير حنطه بحسب الظرف منها فيشترط معرفته بالروية أو بالوصف ان كان يختلف وكان
كان غير قريب التماثل طرد العرف باستعمالها حمل العقد عليه فان قال أجزكها التحمل ما شئت أو مائة
صاع ما شئت لم يصح لا يظهر بها بخلاف مائة رطل ما شئت كما مر لان اختلاف التأثير بعد الاستواء في
الوزن يسير بخلاف الكيل ولا يشترط ذكر جنس الدابة وصفها في الحمل إلا للزجاج ونحوه وكذا لو كان في الطريق
وحل أو طين لأن الضعيفه تسقط بذلك دونه القويه ويشترط معرفة الزاد بروية أو وزن أو امتحان
باليد لا قدر ما يوكل منه كل يوم عملا بالعرف وله ابدال ما تفرد من الزاد بكل أو غيره بمثله ولو لم تحف غلاما
ينفذ كله كسائر المحمولات اذا باعها أو تلفت نعم ان شرط عدم ابداله اتبع الشرط قدر أقل من كل منه فالوجه
أنه ليس للموخر مطالبته بنقص قدر كل واحد انباء الشرط وان استأجر دابة للركوب اشترط معرفة الموخر للركاب
بالروية وكذا بالوصف التام على ما في الحواشي الصغير تروا لم يكن المستأجر ما يركب عليه الموخر على ما يليق
بدابته من سرج أو كاف أو زاملة أو غيرها ولا حاجة إلى ذكره وان كان المستأجر يحمل أو سرج ونحوه اشترط
أن يعرفه الموخر برأيه مع امتنانه باليد أو بوصفه ببسطة وضيقه مع وزنه ان تقاها عادن ولا بد في نحو
المحمل من الوطا وهو ما يفرش ليجلس عليه فيشترط معرفته روية أو وصفا والفظا وهو ما يستظل به

فلا يستلزم ركوبها بل أكثر السلف على كراهة ركوبه لغير العاجز ولو

ولو نشر طر

ويتوقى به من الشمس والمطر شرط فيه ان يشترط في العقد الا ان اطردها عرف فيكون الاطلاق وكذا
طرق الحمل من لبد وادم وان شرط المعاليق وهي ما يرتفق به المسافر كما يريق واذا شرط معرفتها
للموخر برؤية او وصف او وزن فلو شرط حملها مطلقا من غير معرفتها لم يصح العقد وان لم يشترط حملها
لم يستحق حملها ولا بعضها وان خفف كاداة اعتبر حملها على ما اقتضاه اطلاقهم وذلك لاختلاف الناس
في مقدارها والقيليل بحمل الكثير فالرجل لا ينال المراكب رضي الله عنهما وهو على ابنته اعلم بهذه الرقعة الى
قلان فقال استنا من الحمل فاني لم اشرطه على هذه الرقعة فلم يمتنع لي قول الفقهاء ان هذا حمل ينساح به
بل سلك طريق الورع ومن استاجر دابة اجارة عين اشترط ان يراها كالمبيع او اجارة ذمه وجب كرجسها
ونوعها مع الزكوة والاوثه وصفة سيرها وتجب في جارتها العين والذمة للمركوب والحمل ذكيرة السفر
وقد ركل من راعى وجهه تحمله الدابة بلا ضرر ان لم يكن مئارا فمئاده او اختلقت والحمل العقد عليها
فان زاد في مرحله او نقصا لم يحبر من ثايله بزيادة او نقص بل يسير بعدا على الشرط ولو طلب احدها ذلك
فان كان الخوف وعلم على الظن الضرر به اجيب والافلا ويتبع في وقت السير من ليل او نهار الشرط ثم العرف
وكذا في النزول في الفراق او في سلوك احد طريقين مفضده فان اعتقد سلوكهما وجب البيان والافسد
العقد وعلى موخر دابة معينة او موصوفة للمركوب ما يحتاجه ككاف وبردعه وحزام وخطام ولجام ونهر
ان قال الحرك هذه الدابة العارية لم يلزمه وان شرط ذلك على المتاجر حاز ويتبع في سرج القوي العرف وعلى
المتاجر الحمل والوطا والغطا وما يشد به الحمل على البعير واحد الحملين الى الاخر وعلى الموخر في الذمة من الحمل
على البعير وحطه وشرا من الحملين بالآخر على الارض ووعا المحمول ورقعه وحطه في المنار وعليه في اجارة
العين التخلية فقط وعلى المتاجر حفظا كحكم الوديعه وعلى ملتزم الركوب مونة الدليل والبزقة
وسابق الدابة وقايدها واعانة الراكب على الركوب والنزول باناخة البعير المرأة والعاجر وان كان
قويا حال العقد ولا يجب الااخذه للقوي فان اخذ اعانه لزمته فان كان على البعير ما ينسك به
اذا ركبه فذلك والاشيك له اصابعه ليرقي عليه ويركب وعليه تقرب الدابة من شتر ليسر عليه الركوب
وانتظار الراكب اذا نزل الفخذ الحاجه والوصف وصلاة الفرض لا نافله واكل وشرب ونحوها الامكان اعلى

الدابة

الدابة ولا يلزم الراكب قصر الصلاة ولا جهرا ولا ناهيا عن اول الوقت ولا مبالغة في تخفيفها بل تخفف ثابته
ولا يلزمه الاقتصار على قصر سورة ولا يسهل الاطالة فان اعتادها فليجوز الفسخ وكذا لو كان عسر الركوب ان لم
يسر غيره على الموخر للمركوب الى بلد يصل المتاجر عندها او سورها الامن له الا ان سفر البلد فيوصله المنزل
ولو اكثر من الحاج دابة الى مكة لم يتم الحج عليها لان العقد لم يتناولها وان اكثرها الحج كركب الى منى فخره فخره
من دلفه ثم الى منى ثم الى مكة الا فاضله وكذا يركبها من مكة راجعا الى منى للمضي والمبيت بالان الحج لا يفسخ
وان كان قد تحلل **ويكره ركوب الجلالة** بفتح الجيم وتشديد اللام ويقال للجلالة وهي التي تاكل الجله بفتح الجيم اي بدع
النجاسة من النعور وغيره وقول الجلال المحلى وهي التي تاكل العذرة البابسة اخذ من الجله بفتح الجيم فالج
التخفة لا يوافق قول القاموس والجلالة البقرة تتبع النجاسات ثم قال والجمله مثلثة البعير والبعرة انتهى
في تعيينه بالنيابة وقوله اخذ الى اخره يحتاج فيه لسند انتهى قال العلامة ابن قاسم من اوضح الواضحات انه
ما ذكر ذلك الا عن سند فان هذا امر نقلي وهو مشهور عن زيد النخعي والامانه والامانه انتهى وسوار كبر ما بقي او
مسافر او حمل الكراهه ان ركبها **بل سائل** بينه وبين ظهرها غير ثوب المتصل وظن في عرفه وغيره خرج
النجاسة وذلك الحديث الصحيح في البخاري وغيره نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة من الابل
ان تركب عليها وروي ابو داود والحاكم في نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة ان يركب عليها او يشرب من لبنها وذكر
الابل في الاول جري على الغالب فكره ركوب غيرها ولو غير ما كوى كالخيل والبغال والحمير ولعل الهند يركبون البقر
فيكون كذلك فان لم يظهر نوح النجاسة في ذلك لم يكره ركوبها ولو كانت لا تاكل الا النجاسة وتستر الكراهة
فادام عرفها شتر ابرج النجس الذي اكلته ولو غير عذرها اما اذا زال التغير بطف طاهر او متنجس او
نجس لا يغسل فلا يكره وكذا لو نزل في الزمان كما اعتد به جمع متأخرين لنزول العله وان علفت دون اربعين يوما
اعتبار بالمعنى المعول عليه والترمذي وغيره نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل الجلالة وشرب لبنها حتى
تعلق اربعين ليلة ثم ابدوا ودور كروها وقوله **كانت مأكولة** غير محتاج اليه بل هو لها لو كانت غير
مأكولة وهي تاكل النجاسة وعرفها متغير لا يكره ركوبها وليس كذلك قال اصحابنا ويكره اكل الجلالة وشربها
وشرب لبنها ان تغير لونه او طعمه او ريحه الحديث السابق قال البلقيني وينبغي تغذي الحكم الي شورها وصوفها

40

المنفصل في صيغتها قال الزكري والظاهر الحاق ولها ما اذا ذكرت ومجد في بطنها ما اذا ذكرت وجد فيه الرجة
فان زال البقير نحو ما هو كبره وان علفت دون اربعين نفرا قال جماعة في شرح المفتاح المستحب ان تغلق
النافذة والنفس بيمين يومها والاشاة سبعة ايام والرجاح الاثني ايام لا تروى فيه يعنى عن ابن عمر ان البقير
البقرة فكانه قاسم على النافذة في العباب وتعلف البقرة ثلاثين يوما قال الرازي في هذا الحديث ان العباد ان
التقير بول بده المقادير فان زل في اقل والكثير انبع اما في قول التقير بالغسل او الطبخ فلا ينبغي كراهة كراهة كراهة
وانما لم يحرم اكل الجلالة لان النهي بتغير اللحم لا بوجوب التحريم كالموتى الذي لا يترك في بطنه اكله ولا يحرم على
الصحيح وقيل يحرم اكل لحم الجلالة وبه قال احمد رضي الله عنه لا يضر من الجبابرة وقد صح النهي عن اكلها وشرب لبنها وكراهة
والاحتمال المراه بلين نجس الجلالة ولو غذي ما كوله بالحرمان لم يحرم اكله لذاته وانما لم يحرم حق الفير ويؤخذ منه عدم
كراهة كراهة **وليس ان يحصل في سفره لقوله صلى الله عليه وسلم** التمسوا الجار قبل الدار والرفيق قبل الطريق وله
الطير او غيره **صالحا** بان يكون رفيقا في الخير كما رواه الشرايف **له** اي متواضعا حسن الاخلاق اذ ربح صالح اذا غلبه غضب
او ثمة او بخل او جبن اطاع نفسه وهواه وخالف امره وادب وان تيسر من سبق له السفر في حسن **الركن** اذا نسي خيرا
يطلب منه على او قولا او تركا قال الله تعالى وذكر ان الذكر من تنفع المؤمنين **ويحسبه** اذا ذكر في فعل الخير وشجعه فاذ من او
تكالل ويصبره اذا ضاق صدره **ويحسبه** بالصبر على ما يقع منه من سوء الخلق وسوء رفقته وغفل لقوله صلى الله عليه وسلم
لجفا من نسيه باجفا فاتبه الرفيق قبل الطريق فان عرض لك امر بضره وان احتجت اليه فذكره رواه ابن عبد البر
وغیره وقوله صلى الله عليه وسلم خير الاصحاب صاحب اذكرت الله تعالى اعانك واذ انسيبت ذكره رواه ابن ابي الدنيا مرسلا
وقوله صلى الله عليه وسلم خير الاخوان عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عن الله خيرهم لجاره رواه احمد والحاكم والترمذي
وقوله صلى الله عليه وسلم المرء على دين خليله فلينظر احدكم من يخالل والرفيق صفات تطلب وترغب سبها في محبته ولا يخفى
تفصيلها اما على الجملة فقد جمعها على العطاردي في ههنا لا ينها احسنه الوفاة قال ياتني اذا عرضت لك حاجة
الي محبة الرجال فاصحب من اذا خدمته صانك وان محبته زانك وان فقدت بك مونه ما نك واصحب ما اذا مدت
يدك بخير مرها وان راى منك حسنة عرها وان راى منك سيئة سرها اصحب من اذا سالتك اعطاك وان سكت
ابتلاك وان نزلت بك نازلها واساك واصحب من اذا قلت صدق قولك واذا حاولت امر امرك وان تنازعنا الشك

انتهى

انتهى قال الامامون اراد بذلك ان لا يصحب احد كان عبد الله بن المبارك كثير ما يشد
واذا صحبت فاصحب صاحبا ذا حياء وعفاف وكرم قوله للشيا ان قلت لا واذا قلت نعم قال نعم
وليل صطانه غير معصوم يجوز ان يصدر عنه ذنب وذنب مع قوله صلى الله عليه وسلم اقبلوا ذوي البهائم عشتانتم
اما القاسق المصير على الفسق فلا خير في محبته لان من يخاف الله لا يصبر على كبره ومن لا يخاف الله لا يؤمن
غايته ولا يؤثق بمحبته بل يتغير بتغير الاعراض وقد قال تعالى ولا تطلع من غفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه
وكان امره فظا وقال تعالى فاعرض عن ذكرنا ولم يرد الا الحياة الدنيا وقال تعالى واتبع سبيلا من ايات **الركن**
الرفيق **صالحا** بالمناسك وغيرها او ليغنيه على منار الحج وكرام الاخلاق ويمنعه بعلمه وعمله من سوء ما يظن
على المسافر من مساوي الاخلاق والفجر **كونه قريبا** وصديقا وعاظما **اولي** من غيره لانه اعون له على مهماته واشفق
عليه باموره ولا خير في محبة الاحمق فان عاقبتك لا ترجع الي الوهشه والقطيعة اولوية القريب هو ما اختاره النووي
في الامل بعد قوله واستحب بعض العلماء ان يكون من الاجانب لانه لا صدق والافارب وهذا فيه نظر انتهى في حديث
خفاف السابق اعلمنا اختاره واستدل الثاني بقوله صلى الله عليه وسلم لا تومن من الجون اعز مع غير قومك بحسن خلقك
وتكرم علي ففقتك رواه البيهقي وغيره قال المصنف ولذي يظهر ان لمحة الفرار من سوء القطيعة على تقدير وقوع انما هو
موجبها الغالب حصوله في السفر ولا ريب ان قطيعة نحو الغريب شديدا انتهى واجيب بان ورود هذا في الغزو لا يقتضي
استحبابه في كل سفر ولا في خصوص الرفيق لو منح ان الرفيق من خصوصية ليست لعموم من يجتمع في السفر
وبان الغزو انما اختص بذلك لانه المطلوب فيه من بد الشجاعة وظهور الآثار الحميدة وهي مع حصول الاجانب
افوي لان خشية العار منهم اشد من خشية من الافارب ومحل اختياره تقديمه ما اذا وثق منه بذلك والا
استوي مع الاجنبي بل ربما يكون الاجنبي الموثوق به اولي واذا كانت الثقة معتبرة لم يحتج الى اختلافه
باختلاف الاحوال نعم ان كانت له مبرة فصل اليه فليقدمه لان الصدقة عليه افضل الخبر الطبراني وابن جرير والحاكم
انه صلى الله عليه وسلم قال افضل الصدقة على ذي الجرم الكاسح اي الذي يفسد عذارته اي حصنه كناية عن باطنه وهو في كسبه
قوله صلى الله عليه وسلم وتصل من قطعك في الخبر الذي رواه البزار والطبراني والحاكم وهو قلوت من كن فيهم حاسبه
الله بابا يسيرا واودله الله الجنة برحمته قالوا وما هي يا رسول الله قال تقطي من حرمك وتصل من قطعك

انما هو

وتعفو عن ظلمك فاذا فعلت ذلك برضك الله الجنة **وبين ان يحرس كل من المتنافقين على دينه** مادام
متنافقين **وعلى احتمال اذاه وجفاه** اذا صدر منه اذ بذاك يظهر جوهر الصاحب وروي الطبراني مرفوعا
مكارم الاطلاق من اعمال الجنة واحد المومن يالف ولا خير فمن لا يالف ولا يولف راد الدارقطني والصياخير
الناس انفعهم الناس واحد والنزدي وابن ماجه المومن الذي يحاط الناس ويصبر على اذاهم افضل من المومن
الذي لا يحاط الناس ولا يصبر على اذاهم ومرحبه الصاحب عند الله خير من صاحب **وبين ان يحرس كل من المتنافقين**
الفضل عليه والحرمة حيث استعان به في نسكه ونحوه ولا يري ذلك لنفسه قال صلى الله عليه وسلم لا خير في
صحبة من لا يراك من الحق مثل ما نرى له رواه ابن عدي ولا يرفع ولا يستأثر بشيء منه فقد انصح ان جمعا
من الصحابة كانوا في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتمع الودع شاه فقال احدكم يا رسول الله عليكم السلام
اخر علي سلمها وقال اخر علي طمخا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علي جمع الخطب فقالوا يا رسول الله نحن نكفرك
فقال قد علمت انكم تكفوني ولكن اكره ان ائتمركم فان الله يكره من عبد ان يرا من يرا بين اصحابه قال ابو بصير
الاسود اخواني كل خير مني قبل وكيف ذلك قال كلهم يري في الفضل عليه ومن فضلي على نفسه من خير مني وقيل
في معني روية الفضل للاخوان **تذلل لمن ان تذلل له** يري ذلك للفضل لا للبله **وجانب مراقبة من لا يزال**
على الاصر فابري الفضل له **فان حصل بينهما احصام ونحوه** **وعجرا** بفتح الجيم في الافصح وبضمير التنبيه وهو
زيادة بيان لان المرجع كل ابي عن اصلاح الحال **سواء لهما او واجب** **بمحل المفارقة** اي سن ذلك ان لم يغلب
على الظن وقوع محذور يستقر قلوبهما وبسليم جميعهما يمنع القبول ووجب ذلك ان غلب على الظن ذلك
المحذور فاللتنوع وحكي الربيع ان الشافعي صاحب رجلين بعداد ثور وولي صاحبه السيبين وهما نهران احدهما
بالصرة والاخر في دابة الغرات فتغير عما كان عليه فقارقه الامام الشافعي رضي الله عنه وكتب اليه هذه الايات
اذ هب فودك من وادي طالق ابراهيم طلاق ذات البين فان اروعيت فانها تطليقة **ويروى** وركب
لي علي ثنتين وان امتنعت شغرتي بمخاها **فيكون بطليقتين في جيفتين** **فاذا ثلاث اتتك مني بشة**
لم تغن عنك ولا بة السيبين **تعد ان اهدت المفارقة** الى خطر اعظم مما ظنه كفتياع رفيعة او ماله امتنعت
ووجب عليه تكلف المشقة لثقة اذ اتقار من هفتان روي عظمها من ركبها كتاب اخفها هذا كله في امر

ديني

ديني امارتته عليه بما يوجب حاشته فلا خلاف في ان الاول والعفو والاحتمال كما فهم من قولهم ويحرس كل علي ديني
الاخر الى اخره بل كل ما يحتمل تنزيله على وجه حسن ويتصور تهويل عن رفيه قريب او بعيد فهو واجب لحق
الصحة فقد قيل ينبغي ان يستنبط لثمة اخيك سبعين عذرا فان لم تقبله فليكن فردا للموم على نفسك وقل
لتلك ما اتسك بعذر اليك اخوك فلم تقبله فانت المصيب لا اخوك ومنهما اعتذر اليك اخوك كاذبا كان
او صادقا قبل عذره قال صلى الله عليه وسلم من اعتذر اليه اخوه عذرة فلم يقبلها كان عليه من الخطية مثل صاحب
مكس رواه ابن ماجه وقال صلى الله عليه وسلم للمومن سبع العصب سبع الرضا وقال الشافعي من استغضب لم يغضب
فهو حار ومن استرضي فلم يرضي فهو شيطان وان شئ بعضهم قيل لي قاسا اليك قالان ومقام الغني على الزغار
قلت قد جانا واحرث عذرا دية الزنب عذرا الاعتذار وي ينبغي ان لا يبالغ في البغض عند الوقيعة قال انفا عسي الله
ان يجعل بينك وبين الذين عاديتهم منهم مودة وقال صلى الله عليه وسلم احب جيبك هو امانا عسي ان يكون بغضك
يوما ما وان بغض بغضك هو امانا عسي ان يكون جيبك يوم ما وقال عمر رضي الله عنه لا يكن حبك كلفا ولا بغضك
تلفا وهو ان تحب تلف صاحبك مع هلاكك وينبغي ان لا يصحب الا من هو مثله او دونه في الانفاق قال سفيان الثوري
رحم الله لا تحب من هو كثر شئ منك فاك ان ساوينته في النفقة اضربك وان تفضل عليك استذكرك **وبين ان يحرس**
النسك كل عبادة لا يتفرغ قلبا وبدا **الجار** وهي تغليب المال بنحو البيع والشرا طلبا للربح **كفر النفس**
دوابه في مقصده وطريقته **ولو راجع** وان كان ثواب الذهاب اعظم لانه قاصد عياده ومن ثمر من الرجوع في اقصى الطريقين
لانه ليس قاصد قرية وذلك لبيكون همه مجردا لله تعالى وقلبه مطمئنا منصرفا الى ذكر الله وتخلص عيادته عن الشوايب
وتقع على غاية الكمال واثرها موجود في جوعه بريل انه يطلب منه الدعاء والاستغفار كما مر وما ذكره من ترك
التجارة والاجارة في الاياب ايضا هو ما جزم به ابن الصلاح واعمره في الحاشية لكن فضل ابن جماعة فقال ان عرض له
المختر في جوعه ولم يقصده قبل فلا منع والامنع سواء اقصده من بلده او قبل الحج قال المصنف وما ذكره في الشق
الاول محتمل ان كان عروضا ذلك بطريق العرض بحيث لا يصرف السفر لهذا القصد وعلاقتة انه لو ظن ان الشا
رجوعه برحافى تجره لو قطعه لا يقطع لاجله انتهى قال في الاحياء وروي في خبر من طريق اهل البيت اذا كان

آخر الزمان خرج الناس الحج اربعة اصناف لا طينهم للزهره واغنيا وهما للتجارة وفقرهم المسيلة وفقرهم للسمعة وفي
الخبر اشار الى حكمة اعراض الدنيا التي يتصور ان ينصل بالحج وكل ذلك مما يمنع فعيلة الحج ويخرجه عن خبره عن خبيره
انتهى قال الماوردي والفرق بين الحاج والداج ان الحاج قاصد الحج والداج اتباعه من الاجر او صفا التجارة **قال**
خرج بيتهما اي الحج والتجارة فخرج والتجارة عليه **دون المتخلي عنهما** اي التجارة نخله في المجموع عزالت افعي ولا
وجه صحيح ويسقط عنه فرض الحج وكل هذا الاختلاف فيه لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الناس يخرجون عن
التجارة وهم حرم بالحج فانزل الله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم وما صح ان امامه النبي كان يكره في الحج
وان ناسا يقولون له لا حج لك فلقني بن عمر فساله اليس تحرم وتبلي ونطوف بالبيت وتغيص من عرفات وترى الحجار
قال بلي قال فان لا حج ارجو ان لا ياتي بي الله عليه ولم فساله ما كنت عنه فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم فاسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرا
عليه الآية وقال الحج ولا ينافيه ما قبله لانه لا مانع من تكرر سببا لنزول ورعيك افعي واليه بقي عن ابن عباس
بسند حسن ان رجلا ساله فقال اوجر نفسي من هؤلاء القوم فانسك معهم الناسك الجاهل قال نعم اولئك لهم نصيب
ما كسبوا **فما** اي المذكور المنقول في المجموع **صريح في ان له ثوابا** وظاهره ان ثوابه **بقدر قصده** للعبادة
وان غلب باعث الدنيا وهذه المسئلة هي التي اختلف فيها الغزالي وابن عبد السلام فقال الغزالي ان غلب باعث الدنيا
فلا ثواب له او باعث الآخرة فالثواب وان نسا وياتساقا فلا ثواب ايضا وقال ابن عبد السلام لا ثواب مطلقا الا اذا
الآية واولها الغزالي علي ما اذا استوى قصدان او كان قصد الربا ربح لكنه قالوا ما نقلنا عن عبد بن السيب
وعباد بن الصامت رضي الله عنهما بذكره لانه لا ثواب له اصلا انتهى به من ان يخرج كلام ابن عبد السلام والحال
ان الذي يتجه ترجمه في ذلك انه متى كان المصاحب بقصد العبادة ربا مباحا لم يقض اسقاط ثوابه من اصله
بل ثواب علي مقدر قصده العبادة وان ضعف او حرم ما اقتضي سقوطه من اصله كما دلت عليه الاحاديث
ولا يعكر عليه قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره لان تفسيره بقصده المحرم اوجب سقوط قصده الجرم فلم
تبق له ذرة من خير فلم تشملها الآية **وقد** **ما** **يبيت فيه في الحاشية** قال في هامه ذكر ما مر عن المجموع وهو

فقال له

نفس

نفس صريح في ترجمه كلام الغزالي بل فيها ذكرته اخر من ان له ثوابا بقدر قصده وان غلب باعث الدنيا وبه يصح
قول ابن الصبان ان المراد بالعبادة العمل الصالحات فثوابه وكان الزركشي لم يطلع على ذلك حيث قال فيها اذا قيل له
صل ولك دينار وفيما اذا احرم بنية الصلاة ودفع الغريم الظاهر عدم حصول الثواب في المثلتين بل قيل قوله
الظاهر وهو مبني على كلام ابن عبد السلام وقد علمت ما فيه من مؤول بما يوافق ما قلناه وحمل كلام المجموع على
ما اذا كان قصد الحج هو باعث فقط بمرده قوله بينهما ما لمعتد ما ذكرته وبيل الله خير اريد اود باسناد حسن عن
عبد الله ابن حنبل قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم علي قدامنا لنغم فرجعنا ولم نغم فقال اللهم لا تكلمهم ونقل ابن
جمرة في خبر من قال ان تكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله عن المحققين انه اذا كان باعث الاول فضل علا
كلمة الله تعالى لم يصرفه ما انضاف اليه ويجاب عن خبر من عمل الى اخره بحملة ليوافق ما مر علي ما اذا قصد بعمله كجه الربا
وخوف لانه فقد محرم فلا يمكن جملة الثواب له ويؤيد ما صح ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اريد رجلا غرا
يلتمس الاجر والذكر ما له فقال صلى الله عليه وسلم لا شيء له فاعاد الرجل ذلك فاعاده له ثلاث مرات ثم قال ان الله لا يفضل
العمل الا ما كان خالصا وتغني به وجهه واجاب عنه الغزالي بما علي طريقته بان المفهوم من لفظ الاثارة ان الثواب
وهو عند محيط العمل كما مر ثم الذي يظهر ان محل الخلاف حيث قصد الدنيا لثمة ماله فقط اما لو قصد ما لكفاية عياله
والنفسعة عليهم والى المحتاجين ونحو ذلك من الاعراض الصحيحة فينبغي ان يحصل له الثواب بل كما لا بد من
القصدين اخروي ثم اريد ابن جماعه ذكر ما يورده فقال ان قصد بالمتجر التوسعة على اهل الحج ولو بالبيع بلا شطط
واخلص في هذا القصد كان ما جوع الاول المتأخر بكثرة ماله والترفع به اعلى غيره ونحو ذلك من الاعراض الفاسدة فلا
ثواب له بما علي ما ياتي عن الجمهور وما علي ما ياتي عن المحققين فله الثواب ويفارق ما مر من قصد الربا ونحوه
بانه قصد بنفس العبادة المحرم وما هنا بقصد العبادة ومنه ان قصد محرم اخر ما انفك عنه فهو كالمصلحة في
المقصوب ولم يزل احد تعرض لزيادة في هذا المقام على مجرد نقل كلام الغزالي وابن عبد السلام وما تقر به علم محل
قول المصنف فائتته العفيلة وقوله تركه الافضل فالاول محمول علي ما اذا قصد الدنيا فقط والثاني علي ما اذا
لما قصد ما انتهى في شرح القضا فان قلت يمكن الفرق بين ما هنا والو هو بانه ثمر قصد بنفس العبادة غيرها
لان العرض انه قصد الوضوء والتبريد فخرجي بخلافه حينئذ لانا الفعل الواحد اذا قصد به متنافيان يبطل من

اصله لتعذر وقوعه منها مع فتا فيهما وهو ملحظ الغرالي واما هنا
فهو لم يقصد بالعبادة غيرها واما قصد مع مقدتها غيرها اذا قلنا الحج لا يمكن ان يقترب بها نجارة واما هي
اجنبية متعطل عنها وقد هالما وقع في الوسيطة والمقدمة فلم يقتض اسقاط الثواب من اصله بل حصوله
وان غلب باعث الدنيا وجيشد فاما هنا لا يقتضي ضعف ما مر عن ذمك الامامين قلت هذا ممكن عليه فيؤخذ
من ذلك التشريك متى كان بنفس العبادة كما في قوله خلافا ومتى كان في وسيلتها او مقدماتها او معها ولم يكن بنفسها
اثبت على قصد ما مطلقا ولعل هذا الوجه مما اطلقت في الحاشية انتهى **والاصح** في العمل بان لا يرد به الاوجه
تفقا فقط لا محذور من سمعة وعجب **واجب** لقوله تفقا وما امر والاي بعد والله مخلصين له الدين الاية
وقوله تفقا فمن كان يرجو القربة فليعمل عمل صالح الى الاية وقوله تفقا ان تخفوا ما في صدوركم وترون بعلي الله
وقوله انما نطعمكم لوجه الله الابه وامر بيا شيئا انما الاعمال بالنيات وانما لكل امر ما نوي فمن كانت هجرته الى الله
ورسوله فمخرجته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لغير الله لغير الله او امره بيا شيئا فمخرجته الى الله لغير الله
قطعي اخلصوا اعمالكم لله تفقا فان الله لا يقبل الا ما خالص له والديني بها الناس اخلصوا اعمالكم لله فان الله لا يقبل
من الاعمال الا ما خالص له ولا يقبلوا هذا الله والمرحوم والطبراني ان الله لا يقبل من العمل الا ما كان خالصا وابتغي به
وجهه والطبراني اخلصوا عبادة الله واقبلوا حركه وادارة امور الكون طيبة بها انفسكم وصوموا شهركم وحجوا
يتكم تخلصوا حنة ربكم وابن ابي الدنيا والحاكم اخلص دينك بكفك القليل من العمل وابن عدي والديلمي عمل الوجه
واحد الى الله وحده يكفيك الوجه كله والنسائي ان الله لا يقبل من العمل الا ما كان خالصا وابتغي به وجهه واحد
ان اخوف ما اخاف عليكم الشرك الاصغر الريا يقول الله تفقا يوم القيمة اذا جزي الناس باعمالهم اذهبوا الى الذين كنتم
تراون في الدنيا انظروا اهل تجرد عند جزي والطبراني ان الذي يري الشرك واجب الجسد الى الله تفقا الانتفا بالانجا
الاخفيا الذين اذا غابوا لم يفتقدوا ولا اشردهم ولم يعبروا اوليك ائمة الهدى ومصابيح العلم قوله الاخفيا الى
المبايعين في سير عبادتهم وتنزيهها عن شوائب الاعراض الفانية والاخلق في الدينه والطبراني الشهوة الحسية
والرياء شرك وابن ماجه ان اخوف علي مني الا شرارك بالله تفقا اما اني لست اقول **الحكم** يعبدون شمسها
ولا قمرها ولا وثنا ولكن اعمالا لغير الله وشهوة خفية والحكيم الترمذي شرك اخفي في اعني من ذيب العمل علي

بلغ

الصف

الصفاء الترمذي الحكيم والحاكم وابو نعيم المشترك اخفي في اعني من ذيب العمل علي
الصفاء في الليلة الظلماء وان كان يحب علي شي من الجور او يبغض علي شي من العدل وهل الدين الا الحب لله والبغض
في الله قال الله تفقا قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله واحبوا الترمذي وابن ماجه اذ جمع الله الاولين
والاخرين يوم لا ريب فيه نادي منا من كان اشرك في عمل عمله الله احدا فليطلب ثوابه من عنده فان الله غني
الشركا عن الشرك والطبراني احمد ان الله تفقا يقول الناحية قسم لمن اشرك لي من اشرك لي شيئا فان عمله فليطلب
وكثيره لشركه الذي اشرك به ناعنه غني مسلم وابن ماجه قال الله تفقا انا اغني لشركا عن الشرك من عمل عمل اشرك
فيه معي غيري تركته وشركه وسمونه اذا كان يوم القيمة يوتي بصحف مختمه تنصب بين يدي الله تفقا فيقول الله
لمن يكتنه اقبلوا هذا والقوا هذا فيقولوا الملائكة وعزركم اربنا الاخير افيقول نعم لكم كما في غيري ولا اقبل اليوم
الاما ابتغي به وجهي وفي رواية اذا كان يوم القيمة تجاب الاعمال في صحف محكمة فيقول الله تفقا اقبلوا هذا وردوا هذا
فيقول الملائكة وعزركم ما كتبنا الا ما عمل فيقول ان عمله كان اغبر وجهي وان لا اقبل اليوم الا ما كان لوجهي وابن سعد
اذا كان يوم القيمة نادي منا من عمل عمل لغير الله فليطلب ثوابه من عمل له وابن ماجه ان الله يحب لابرار التقيا
الاخفيا الذين اذا غابوا لم يفتقدوا واذا حضروا لم يدعوا ولم يعبروا فوا مصابيح الهدى يخرجون من كل غير مظلمه
والبخاري في التاريخ والترمذي وابن ماجه تفقا بالله من جب الحزن فاواد في جهنم تنفذ منه جهنم كل يوم ربما ينة
مره يدخله القمار او من باعها لم وان ابغض القمار الى الله تفقا الذين يزرعون الامور وفي رواية للطبراني ان في
جهنم لو اديا تسع عبيد جهنم من ذلك الوادي في كل يوم اربعمائة مرة اعد ذلك الوادي للمرايين من امة محمد حامل
كتاب الله تفقا والمصدق في غير ذات الله والحاج الى بيت الله والخارج في سبيل الله واحد مسلم من سمع سجع الله
ومن راى راي الله به والعقيلي والديلمي بغض العباد الى الله من كان ثوابه خير من عمله ان يكون ثوابه ثيابا لابسها عمله
عمل الجبارين وابو نعيم والديلمي ان الله حرم الجنة على كل امرئ والديلمي ان الارض تنعج الى الله من الدين بليسوا الصوف
رياء وابن ماجه رب صائم ايسر له من صيامه الا الجوع ورب قائم ايسر له من قيامه الا السهر واحد والطبراني والحاكم
رب قائم خطه من قيامه السهر ورب صائم خطه من صيامه الجوع والعطش والديلمي ربح الجنة توجب من صبرة
خمسائة عام ولا يجد هامن طلب الدنيا بعمل الاخرة والطبراني وابو اعلي السهقي من احسن الصلاة حيث يراه
الناس ثراها حيث يخلو فتلك استنهاه استنهاه بها ربه والطبراني من نهي عن عمل الاخرة وهو لا يبرها ولا

يطلبها العن في السموات والارض وابن عدي اذا تزين القوم بالآخره وتخلو الدنيا بالنار واوهو والطيراني من اربا الله
غير الله فقد يرى من الله والطيراني من قام مقام ربا وسمعه فانه في مقت الله خفي مجلس واحد والترمذي وابن
ماجه من اربا يري الله به ومن يسمع سمع الله به وهو تشديد اليهم اي من يظهر عمله للناس ربا سمع الله به
اي يفصحهم يوم القيمة ومعني من اربا يري الله به اي من اظهر للناس العمل الصالح ليظهر عندهم ربا هو كذلك
ربا الله به اي اظهر ربه على ربه من الخلاق واحد والطيراني يري الله به اي من اتقوا الشرك فانه اخفي من ذنب النمل قالوا
وكيف تنقيه يا رسول الله قال قولوا اللهم انا نعوذ بك ان نشرك بك شيئا نعلمه ونستغفر لك ما لا نعلمه وفي رواية
انه صلى الله عليه وسلم قال لا يبيد الشرك فيكم اخفي من ذنب النمل وساد ذلك على شيئا اذا فعلت اذهب عنك صفاء الشرك
وكباره تقول اللهم انا نعوذ بك ان اشرك بك وانا اعلم واستغفر لك ما لا اعلم تقول ثلاث مرات والطيراني والحاكم
وابونعيم والبيهقي اخوف على امي الشرك والشهوة الخفية قيل يا رسول الله اشرك امتك من بعدك قال نعم انتم
لا تعبدون شمس ولا قمر ولا حجرا ولا وثن ولكن يراون الناس باعمالهم والشهوة الخفية ان يصح احدكم صائما
فتعزله شهوة من شهواته فيترك صومه وفي رواية يصح العبد صائما فتعزله شهوة من شهواته فيوقها
ويرع صومه واليه ان الرجل يعمل عملا سرا فيكتمه الله عنده سرا فلا يري اليه الشيطان حتى يتكلم به فيمحيي السر
ويكتمه علانية فان عاد تكلم الثانية محي من السر والعلانية وكتيريا والخطيب ان الله يقول انا خير شريك لمن شرك
مع شيئا فهو شريك يا ايها الناس اخلصوا عما لكم الله فان الله لا يقبل من الاعمال الا ما اخلص له ولا تقولوا هذا الله
والرحم فانه للرحم وليس الله منه شيء وابوداود من تعال على مما يستغي به وجه الله عز وجل لا يتعلمه الا البيهقي
غرض من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة والطيراني اذا خفي ما اخاف عليكم الشرك الا صغر الريا قالوا
يفعل ذلك اذا اجاب الناس باعمالهم اذهبوا الي الذين كنتم تراون فاطلبوا ذلك عندهم واحد والحاكم والبيهقي
الا خبركم عما هو اخوف عليكم عندي من المسيح الشرك الخفي ان يقوم الرجل ليحل مكان الرجل والديلمي اباكر ان
تخطوا طاعة الله الوجب ثنا العباد فيحيط اعمالكم والبيهقي يري الناس اياكم وشرك الشراير ان يقوم الرجل
فيصلي فيزين ملأته جاهد المايري من نظر الناس اليه فذلك شرك الشراير وفي رواية له اياكم وشرك الشراير
ان يتم ركوعها وسجودها لما الى طه من الحقد والتفرد فذلك شرك الشراير والبيهقي من عبد يعظم في الدنيا مقام

ويرا

السابع من فتن
الابن عدي

ويرا الاستماع لله به على ربه الخلاق يوم القيمة اي يوم القيمة لانه فيه يجمع الاعظم والديلمي تزين الناس
بما يعلم الله منه غير ذلك شأنه الله عز وجل الحاكم من تزيين الناس بقوله ولباسه وخالف ذلك في عمله
فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين والطيراني واحد والطيراني الحاكم والبيهقي من صلي وهو ربي
فقد اشرك ومن صام وهو ربي فقد اشرك ومن تصدق وهو ربي فقد اشرك واحد وابن سعد والطيراني
وغيرهم من قام بخطبة لا يلمس الا ربا وسمعة او فقه الله تعالى يوم القيمة موقف ربا وسمعة والطيراني
وابونعيم من يسمع يسمع الله به ومن يري يري الله به ومن كان ذا السنين في الدنيا جعل الله له سائين
من نار يوم القيمة والطيراني وابونعيم وابن عاكر وغيرهم يوم يناس وفي رواية بغية اي جماعة من الناس
يوم القيمة الى الجنة حتى اذا دنوا منها واستنشقوا ريحها ونظروا الى قصورها والي ما اعد الله لاهلها فيها
ثودوا ان اصرقوه عن الا نصيب لهم فيها فيرجعون بحسرة ما رجع الاولون والآخرين بمثلها فيقولون
ربنا لو اذلقنا النار قبل ان ترينا ما اربتنا من ثوابك وما اعدت فيها الا ليايك كافا هون علينا قال
ذاك اردت منكم بالشقيا كنتم اذا خلوتهم بارزتموني بالعظام واذا اقيمتهم الناس اقيمتهم وهم مخشون
تراون الناس باعمالهم خلاف ما تظنون من قلوبكم هبتم الناس ولم تهابوني واجلستم الناس ولم تجلوني
وتركتم للناس ولم تتركوا لي فاليوم اذيقكم العذاب مع ما حرمتهم من الثواب وفي رواية اذيقكم اليم عقابي
مع ما حرمتهم من جرائل ثوابي وابونعيم لا يسمع الله من سمع ولا من مر ولا لاه ولا لعب والديلمي اذا كان
يوم القيمة نادى مناد لسمع اهل الجمع ابن الدين كانوا يعبدون الناس قوموا وخذوا اجوركم ممن
علمتم لهم فاني لا اقبل عمل الا طه شيء من الدنيا واهلها والذهبي سال رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الخاة
ان لا تجارع الله تعالى قال وكيف تجارع الله قال ان تفعل بما امرك الله ورسوله وتريد به غير وجه الله عليه وسلم
فأتقوا الربا فانه الشرك بالله تعالى وان المرابي ينادي عليه يوم القيمة على ربه الخلاق باربعه اسما كافر
يا فاجر يا غادر يا حاسر ضلعك وبطل اجرك فلا خلاف اي نصيب لك اليوم فالتمس جررك من كنت تفعل له
يا مخادع والترمذي والي ان الله تعالى اذا كان يوم القيمة ينزل الى العباد ليقيضي بينهم وكل امه جاثية فاول
من يدعونه رجل جمع القرآن ورجل قتل في سبيل الله ورجلا كثير المال فيقول الفقاري الماعل كما ما انزلت علي

الابن عدي
عليه وسلم

رسولي قال بلي يا رب قال فماذا علمت في ما علمت قال كنت اقوم به انا الليل والليل والنهار فيقول الله له كذبت وتقول
له الملائكة كذبت ويقول الله له بل اردت ان يقال فلان قاري فقد قيل ذلك وبوتني بصاحب المال فيقول الله له
الم اوسع عليك حتى لم ادعك فخرجت الى احد قاري بلي يا رب قال فماذا علمت فيما اتيتك قال كنت اصل الرهم
واتصدق فيقول الله له كذبت ويقول الملائكة كذبت ويقول الله له بل اردت ان يقال فلان جواد فقد قيل
ذلك وبوتني بالذي قيل في سبيل فيقول الله له فيما اذا قتلت فيقول امرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى
قتلت فيقول الله له كذبت ويقول الملائكة له كذبت ويقول الله له بل اردت ان يقال فلان جري فقد قيل
ذلك يا اي صريه اوليك الثلاثة او خلق تسعهم النار يوم القيمة واحمدوهم والناسي والناسي في
عليه يوم القيمة جل استشهد فاتي به فعرفه نعمته فعرفها فقال فماذا علمت فيها قال قاتلت فيك حتى
استشهدت قال كذبت ولكنك قاتلت ليقال جري فقد قيل ثم امر به فمسح على وجهه في النار وجل قتل
العلم وعلمه وفر القرآن فاتي به فعرفه نعمته فعرفها فقال فماذا علمت فيها فقال انعمت العلم وعلمته وقرآني فيك
القرآن قال كذبت ولكنك نعلمت العلم ليقال عالم وقرآني فيك فقال فماذا علمت فيها فقال انعمت العلم وعلمته وقرآني فيك
وجهه حتى القي في النار وجل وسع الله عليه واعطاه من اصناف المال كل فاتي به فعرفه نعمته فعرفها فقال
علمت فيها قال ما نزلت من سبيل تحب ان ينطق فيها الا فتقت فيها قال كذبت ولكنك فعلت ليقال جواد
فقد قيل ثم امر به فمسح على وجهه ثم القي في النار والاحاديث الصحيحة والنصوص المبرحة في ذم الرياء
الاخلاص كثيره وقد نطقت كلمات الامم على ذم الرياء وطبقت على تحريمه وهو مأخوذ من الرويه والسبعه
من السماع وحد الرياء المذموم ارادة العامل لعبادته غير وجه الله تعالى كان يقصد اطلاع الناس على عبادته
وحاله حتى يحصل له منهم فوجاه او مال او ثناء اما باظهار رخصه ونحو تشتت شعره ويزاذه هيبه
وخفض صوت ونحو من جفن ^{بها ما تشاء} ايها ما تشاء اجتهاده في العباده وحزنه وقلة اكله وعدم
مبالاه بامر نفسه لا شغاله عن بالاهم وبوالصومه وشعره واعرافه عن الدنيا واهله واما
باظهار رزي الصالحين كاطراق الراس في المشي والهدوء في الحركة وابقا اثر السجود على الوجه وليس الصوف
وخصن الثياب ونقصيرها وغير ذلك ^{ايها ما تشاء} ايها ما تشاء من العلم والسادة والصوفيه واما بالوعظ
والذكر

حتى القي

بها

والذكر واظهار حفظ السنن ولقا الشايخ فافتقار العلوم وغير ذلك من الطرق الكثيره اذ الرياء
بالقول كثير وانواعه لا تحصر واما بتطويل اركان الصلاه وتحسينها واظهار التحشع فيها وكذا الصوم
والحج وغيرهما وانواع الرياء بالاعمال لا تحصر ايضا وربما ان المراد من شدة حرصه على احكام الرياء واتقائه
بتأفد ذلك بفعله فيخلو الله ليكون ذلك خلقا له في الملأ لا الخوف من الله تعالى والحيائه واما بالاحياء
والزايدين والمحالطين ممن يطلب من عالم او عبر او صالح ان ياتي اليه لزيارته ايها المارفعته وتبرك
الاكابر به ومن يذكرانه لشيء جليل كثيرين افتخار بهم وترفعوا بذلك علي غيره وهذه مجامع ابواب الرياء
ودرجاته متفاوتة في القبح فاقبحها الرياء بالايمان وهو شان المنافقين ويلبسهم هل البرع المكفر
كانا الحشر وعلم الله بالجزئيات ثم المراءون باصول العبادات الواجبه كان يعتاد تركها في الخلوه ويفعل في
اللاخوف المذمومه ثم المراءون بالنوافل ثم المراءون باوصاف العباده كتحسينها واطالته اركانها واستكمال
ساير مكنها في الملأ والاقتصار في الخلوه على ذي الواجب والمراد بالاجاه درجات ايضا فاقبحها ان يقصد
التكبر من معصية كمن يظهر الورع والزهده فتولي المناصب وتوقع عنده الاموال ويقبض اليه تفرقة الصدقات
وقصد الحياضه ومن يذكر او يعظ او يعلم او يتعلم المظفر بامارة او غلام ثم ويلبسها من ثيهم بمصية او خيا
فيظهر اطاعه والصدقه قصد الدفع تلك التهمة ويلبسها ان يقصد نيل حظ مباح من نحو مال او نكاح ويلبسها
ان يقصد باظهار عبادته وورعه ان لا يحتقر وينظر اليه بعين النقص وان يفرد من الصالحين ومن ذلك
ان يترك اظهار الفطر في يوم يس صومه خشية ان يظن به انه لا اعتنا له بالنوافل فهذه اصول درجات
الرياء ومرتبا صنف الرايين قال الغزالي رحمه الله تعالى جميعهم تحت مقت الله وعصيه وهون اشمل ملكا
والرياء ينقسم الى جليل وهو ما يحمل على العمل وخفي وهو ما لا يحمل عليه لكنه تخفف مشقته كمن يعتاد التمجيد ويشغل
عليه لكن اذا نزل به ضيف او اطلع عليه حدث وشغل وخفف عليه ومع ذلك هو غايه العمل لله ولولا جرات الثواب
ما صلي ومارتبه انه يتعبد وان لم يطلع عليه احد واخفي من هذا ما لا يحمل على تسهيل وتخفيف ولا يمكن الاطلاع عليه
الا بعلامه كانه يسره اطلاع الناس على طاعته فهذا السرور يدل على رياء خفي واخفي من ذلك ان يحتفي بحيث
لا يريد الاطلاع ولا يسره ولكنه يحب ان يبدا بالسلام والتعظيم وافه يقابل عن بدالته والعباده التي قضاها لوجه

وان يوسع له المكان ومتى قصر احد في ذلك تعل على قلبه لعظمة طاعته التي اضاها عند نفسه فيطلب ان يحتم
لاجله حتى لو فرض انما لم تفعل تلك الطاعات لما كانت نطلب لك الاحترام ومهما لم تكن وجود الطاعة كعدمها في
كل ما يتعلق بالخلق لم يكن قد نفع بعلم الله ولم يكن خالدا عن شوقه براحته في الغرالي وكل ذلك بوشك ان يحيط
العمل ولا يسلم منه الا الصديقون ولكن ليس كل شوب من الريا مفسد للعمل ومحبط له بل السرور والاعجاب والشد
ان الله انما اطعمهم ظمرا الجميل احواله ولطفه به فانه في نفسه بستر طاعته ومعصيته ثم الله تعالى بستر معصيته
ويظهر طاعته ومن اعظم اللطف بستر القبيح وظهر الجميل فيكون خجما يحيل نظر الله له ولطفه به لا يجد الناس قلة فضل
وبرحمته فبذلك فليفرحوا او يشهد انه لما ستر قبيحه وظهر جميله في الدنيا فذلك يفعل معه في الآخرة
لخبروا ستر الله على عبده ذنبا الاستر عليه في الآخرة او بان يظن اقتدا المطلقين به في الطاعة واما مذموم وهو
ان يكون فرجه لقيام منزلته في قلوبهم حتى يعظموه ويكسروه فهذا مكروه وعما تقرر علم ان فيكم العمل فائدة
الاخلاص والجمام الريا وفي طهاره فائدة الاقتداء ونزول الناس في الخير ولكن فيه افقة الريا وقد اثبت الله تعالى
القيمين فقال ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤنوها القوم فخير لكم لكنه مخرج الاكرار لسلامته
وقد يخرج الاظهار فيما يتعدى الاسرار فيه كالخروج والجمع والجماعة فالظهار المبادر به اليه والظهار الرغيب
فيه التحريض بشرط ان لا يكون فيه شائبة رياء فقد بان لك ما سبق ان الريا محبط للطاعات وانه من كمال الحكا
وما هذا وضعه فجديران يستمر كل موقف من ساق الجدي الزلته بالمجاهرة وحمل المشاق الشديدة والمكابرة وقد
بسط الكلام بالنسبة لوضع الكتاب وان كان مختصرا بالنسبة للكلام العلم فيه لاسيما الاحياء **والج** اي النسك
بلغ **عن النجاشي** او **عن النجاشي** تسو الفرض والتعظيم الموصي به **اعظم الاجر** من الحج لنفسه تطوعا وعن الغير باجرة اذ
الاصل والغالب ان العمل المتعدي فضل من القاصر لما فيه من المعاونة على التقوى وخبرنا في امامه السابق وخبرنا
عن ابن عباس رضي الله عنهما من حج عن ميت كتب له بيت حجه والحاج سبع حجا والدارقطني انه صلى الله عليه وسلم قال من حج
عن ابيه او عن امه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشرين حجة واخرج ايضا اذا حج الرجل عن والديه تقبل منه وهما
واستبشرت ارواحهما وكتب عند الله بركات الطبري ومعنى القبول منه ومنهما انه يكتب له ثواب حجه وخط
من حج عنهما فرضه وادخله علي غير من كما قال ابن هشام لانها لا تتعرف بال **والج** عن الغير **باجرة** لا يكره
بل هو

بل هو

بل هو خلاف الفضل وان كان من اطيب الناس لان فيه اعانه لاجه على البر والتقوى فيحصل هذه
العبادة العظيمة مع حضور تلك المشاهدة الشريفة وبال الله تعالى من فضله وكره ما لك رحمه الله تعالى ذلك
وراه من طلب الدنيا بعمل الآخرة قال الغزالي رحمه الله تعالى في الاحياء وقد كره الورعون وابواب القلوب كذا الا ان
يكون قصده المقام بمكة ولم يكن له ما يبلغه فلا بأس ان ياخذ ذلك على هذا القصر لا ليتوصل بالدين الى الدنيا
بل بالدنيا الى الدين وعند ذلك ينبغي ان يكون قصده زيارة بيت الله تعالى ومعونه اخيه المسلم باسقاط
الغرض عنه وفي مثل هذا ينزل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الجنة بالحج الواحد ضلالة الموصي بها والمنفذ
لها ومن حج بها عن اخيه ولكن الاوليان لا يفعل ولا يتخذ ذلك مكسبه ومنجرحه فان الله تعالى يعطي الدنيا بالدين ولا
يعطي الدين بالدنيا وفي الخبر من مثل الذي يغزو في سبيل ياخذ اجر مثل ام موسى ترضع ولدها فواخذ اجرها فان كان
مثاله في اخذ الاجرة على الحج مثالا ام موسى فلا بأس بالاجرة لانه ياخذ ليعتد من الحج والزبارة وليس حج لياخذ الاجرة
كما كانت تاخذ ام موسى نفسها حق الرضاع لتلبس في اهل بيته وظاهره الامام مالك انه موافق على ما ذكره في الخبر
رحمه الله تعالى فنه نقل الرواية عن الاصحاب انه يستحب ان يحج الانسان بعد حجة الاسلام حجة ثانية قبل ان يحج غير يكون
قد قدم نفسه في الفرض والتطوع وقد استدله خبر من حج حجة فزاد في فرضه ومن حج ثانية دأب من ربه ومن حج ثالثة
حرم الله تعالى جسده على النار **وسن المسافر ان يصلي اذا لبس ثياب السفر واذا فرغ من الصلاة الذي هو فيه ركعتين**

لخبر ما خلق احد عند اهله افضل من ركعتين يركعهما عند من يريد سفر اخرجه الطبراني في كتابه المناسك
وابن عساكر في تاريخه بسند معتدل ووقع في بعض نسخ الاصل تصحيح هذا الحديث واورده في الاذكار وفيه
مواخذات بيننا الجلال السيوطي في نكت الاذكار واخرج ابن عساکر في تنبيه ما خلف عبد علي اهله افضل من ركعتين
يركعهما عند من يريد سفر والحاكم في تاريخه ما استخلف عبد في اهله من خليفة احب اليه الله تعالى من اربع ركعات
بصليهن في بيته اذا شر عليه ثياب سفره يقرأ في كل واحدة بقراءة الكتاب وقوله الله احد ثم يقول اللهم اني اتقرب
اليك بهن فاخلقني بهن في اهلي ومالي فمن خليفته في اهله وماله وذاته وذو جوارحه حتى يرجع الى اهله
فيسن صلاة الاربع على الكعبة المذكورة وذكر الرعا بعد ما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله وكان النووي ما وقف على هذا
الحديث فقامه على ركعتي الفجر انتهى واخرج البزار اذا خرجت من منزلك فصل ركعتين ينعانك ثم يخرج السجود اذا دخلت

في السفر والخليفة في الامل اللهم عونا على السفر وطولنا الارض اللهم اني اعوذ بك من وعثا السفر وكابت المنقلب
اخرجه جماعة منهم الترمذي وصححه وكان ابن سعد رضي الله عنه يقول في دعائه عقب قوله والخليفة في الامل والحامل
علي الظهر والمستعان علي الامر اخرج المصاحمي وفي جمع الحافظ السخاوي ما نقلته هذه الاحاديث فقال اذا حصل علي
باب ارضه فليقل بسم الله انت الله توكلت علي الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني اعوذ بك من ان اضل او ازل او ازل او ازل
او اظلم او اظلم او ارجل او ارجل علي الله انت الصاحب في السفر والخليفة في الامل والحامل علي الظهر والمستعان علي الامر اللهم
اصحنا بنصح واصلنا بدينه اللهم ولنا الارض وهون علينا السفر اللهم اني اعوذ بك من وعثا السفر وكابة المنقلب ودعوة
المظلوم والخور بعد الكور وسوء المنظر في الامل والمال اللهم طولنا البعيد وهون علينا السفر اللهم اني اعوذ بك من
الفتنة في السفر اللهم بك اصول وبك اهل وبك اسير اللهم بلا غاي يبلغ خيرا مغفرة منك ورضوانا بيدك الخير انك
علي كل شيء قدير روي في الصالحين جارك وجل ثناووك ولا اله غيرك واد اخرج الي المجد قال اللهم بحق ما يليك عليك
وبحق ما ياتي هذا اليك فاني اخرج بطرا ولا اشترا ولا يرا ولا سمعة خرجت اتقا سخطك واتبعت مرضك اسالك
ان تقدرني من النار وان تغفر لي ذنوبي لانه لا يغفر الذنوب الا انت فقد ورد ان من قال حينئذ وكل الله به سبعين الف ملك
يستغفرون له ويقبل الله تعالى عليه بوجهه ويبصر في قوله اخرج بطرا الى اخره ويقبل علي الله والا كان كاذبا فيخشي
عليه الطرد بسبب كذبه مالم يرد انه بصورة من ذكر **هذا سنة لولاه** من بيته السفر وغيره او من
الذي ريل عنه قياسا علي ما مر انفا في الصلاة فيه فذكر البيت والرجل في بعض الروايات للغالب وينبغي ان يقول ذلك
رافعا طرفه الي السماء الحديث ابي داود المذكور انفا ولا ينافيه حديث الترمذي عن رفعه اليه فيه لا مكان حمله علي راسه
او علي ما اذا اختل به خشوعه **وسين ان يردع** كاهله واصدقائه وجيرانه وان يودعوه عند فراقه ونقل
رحله قال في الصحيح التوريع عند الرحيل والاسم اودع بالفتح وقال في القاسوس وهو خليف المسافر الناس جافضين وهم يودعونه
اذا سافر نقلا ولا بالدعة التي يصير اليها اذا قل اي يتكونه **والله** وسفره فيتحلل كل من صاحبه ويطيب قلبه ما ملكه
ويلتفتنهم الدعاء ما روي الطبراني وابو يعلى عن ابي هريرة اذا اراد احدكم سفر اقبل علي اخوانه فاسلمهم بزيدهم دعاءهم
خير او الخرايطي سند ضعيف اذا اراد احدكم سفر فليودع اخوانه فان الله تعالى جعل له بدعيهم خيرا وكذا الخطيب في
جامعه ولفظه فان الله جعل له في دعائهم بركة واخرج الخطيب عن ابن عباس قال من السنة اذا اراد الرجل السفر

بلح

ان ياتي

ان ياتي اخوانه ويسلم عليهم واذا جا من سفر ياتيه اخوانه فيسلمون عليه وانما كان هو المودع لانه المرافق لهم
والتوديع منه والقادم ياتي اليه ليبرأ بالسلامة وعن مجاهد قال انيت ابن عمر رضي الله عنهما ان ابا عبد الله عليهما السلام
الخروج الي الغزو فمشي عنهما فلما اراد ان يفارقا قال الله ليس لي ما اعطيكم واكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اذا استودع الله تعالى شيئا حفظه واي استودع الله دينكم وامانتكم وحوالكم اعمالكم اخرجهم جمع منهم ابن جابر
وصححه ولمعة الفاظ غير هذا من اوجه منها ما اخرج ابو داود والنسائي وهذا اللفظ عن قرعة قال قال ابو بصير
رضي الله تعالى عنهما اودعوك كما ودعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ بيدي وصافحني ثم قال استودع الله دينك وامانتك
وحوالكم عملكم وفي لفظ زياده واقر عليك السلام ومن ما رواه ابن جابر وصححه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ارفعه قال
ان لقان الحكيم كان يقول ان الله اذا استودع شيئا حفظه واخرج ابو نعيم عن عبد الله بن عبيد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم
ودع رجلا فقال زدك الله التقوي وغفر ذنبك ولقاك الخير والناسي وابن ماجه وغيرهما ابي هريرة الا اعلمك
شيئا حفظته من رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الوداع فاستودعك الله الذي لا تضيع اولادك واولاده وابو داود
والنسائي وجماعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يودع الجيش قال استودع الله دينكم وامانتكم وحوالكم
والخليفة كان صلى الله عليه وسلم اذا ودع رجلا لم يراد سفره يقول زدك الله التقوي وغفر لك ذنبك ووجرك حيث ما كنت
واخرج الطبراني في الدعاء عن عمر رضي الله عنه انه بينما هو يعطي الناس اذهو رجل معه ابنه فقال ما رايت غرابا اشبه غراب
اشبه هذا منك قال اما والله يا امير المؤمنين ما ولدته امه الا بينته فاستنوي له عمر فقال ويحك حديثي فقال خرجت
في غزاة وامه حامل به فقالت تخرج وتدعي علي هذه الحال حامل مثقل فقلت استودع الله ما في بطنك وفجبت ثم قرعت فاذا
بابي مغلق فقلت فلانه فقالوا ماتت فذهب الي قبرها فبكت عنده فلما كان الليل ففقت مع بنمي في الحديث وليس مسترنا من
البقيع شي فارتفعت لي فقلت لي عني ما هذا النار فتفرقوا عني فقلت لا قنهم بني فقال هذه نار ريكي ليله علي قبر فلانه
فقلت ان الله وانا اليه رجونا اما والله ان كانت لصوامه قومه عقيفه مسلمة انطلق بنا واخذت الفاس فاذا القبر منفرج
وهي جالسة وهو في جوفها فتنادي منادي يا ايها المستودع ربه خذ وبعثك اما والله لو استودعت امه لوجدتها
وعاد القبر كما كان واخرجها الخرايطي في الحارم لكنه اختصرها واخرج الترمذي حسنه والحاكم وصححه والطبراني ارجل
الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني ربي فلان فزوني قال زدك الله التقوي قال زدني قال وغفر ذنبك قال زدني

كان اذا سافر احب ان يخرج يوم الخميس ولما ياتي انه صلى الله عليه وسلم
ابن عيينه قال بلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم اخرج في حجة الوداع يوم الخميس ويحكي عن حيا لانه خاص بام
الاسبوع كذا قيل وهو ما ياتي علي المصنف ان اللفظ اصطلاحه وان اول الاسبوع الاحد ما علي الاصح بان
اللفظ توفيقيه وان اول الاسبوع السبت فلا ياتي ذلك ويجمع الخميس علي احسنه وخميس وخمسان وخمسا
كان نسيا واحاس واذ فاته الخميس **الاثنين** لانه صلى الله عليه وسلم هاجر من مكة الي المدينة يوم الاثنين
والخطيب في جامعه من حديث رقيه بن عتبة او عتبة ابن رقيه انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم في اخر يوم من
رجب يودعه فقال اي نريد اي نريد سفر قال اني نريد ان يحق رحلي ونحضر صفقتك وتذهب بركتك قال وما
ذاك ايدي رسول الله قال فخرتني بل الهلال وتخرج يوم الاثنين او الخميس وتغيب عليك بالجملة الجافان
فما ملايكه موطين بالسير بالليل قال بعضهم وكان يوم الاثنين لنبينا صلى الله عليه وسلم بمنزلة يوم الجمعة
لازم فيه ولد وفيه نبي وفيه هاجر وفيه دخل المدينة وفيه توفي في راد غيره وفيه عرج به واخرج سلم
صلي الله عليه وسلم عن صوم يوم الاثنين فقال فيه ولد وفيه انزل علي واحد بن ابن عباس ولد صلى الله عليه وسلم يوم
الاثنين وفيه خرج من مكة مهاجرا فيه وقدم المدينة فيه ورفع الحجر الاسود فيه اي طابت الكعبة قرش
فما ياتي ويريد ان يضره بد رفيه ورد بان الاكثر انها يوم الجمعة سابع عشر رمضان واجيب بان جمهور اهل
السير والمحدثين علي الاول فان فاته الخروج يوم الخميس ويوم الاثنين **السير** لما روي عنه صلى الله عليه وسلم
خرج في بعض اسفاره يوم السبت ونقل القاج السبكي عن والده انه يسق الخروج الحج يوم السبت لانه صلى الله
عليه وسلم خرج فيه لمحتمل لكن رده جمع بقول ابن خزم الدبراقه النقلة عليه صح خروجه صلى الله عليه وسلم الي يوم
الخميس بقين من ذي القعدة من ايام بعد ان صلى الظهر بالمدينة اربعاء وصلي العصر بذي الحليفة ركعتين من
ذلك اليوم والرواية عن عائشة رضي الله عنها ان خروجه لخميس بقين من ذي القعدة بانه لم تحسب منزلة
ذي الحليفة لقره او من شريح عن ابن عباس ايضا ان انقاعه من كان لخميس بقين من القعدة واستدل ذلك
بحديث ان الظهر التي صلاها بالمدينة كانت اربعاء فلم ان خروجه منها لم يكن يوم الجمعة الذي في خاص شر
القعدة قال في الخميس فخرج صلى الله عليه وسلم من المدينة مغتسلا من هذه المنزلة في توبين ازار ورد ذلك
يوم السبت لخميس لبا بقين من ذي القعدة فصلي الظهر بذي الحليفة وفي المواهب اللدنية ثبت في الصحيحين

عن انس

عن انس صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة اربعاء والعصر بذي الحليفة ركعتين صح الواقدي بان خروجه
عليه الصلاة والسلام كان يوم السبت لخميس بقين من ذي القعدة وكان وقت خروجه من المدينة بين الظهر والعصر
وكان اول الحجة يوم الخميس وكان دخوله مكة صبح رابعة اي رابع ذي الحجة كما ثبت في حديث عائشة وذلك يوم
الاحد وفي سيرة البيهقي دخل مكة يوم الاحد بكرة وهذا يوافق خروج من المدينة كان يوم السبت كما تقدم فيكون
المكث في الطريق ثمانية ايام وهي المسافة الوسطي انتهى وعن ابن ام مكتوم يرويه لو سافر من يوم السبت من
شرق الي غرب لردده الله تعالى الي موضعه رواه ابن قانع في معجمه ويكره السفر ليلة الجمعة لما روي سند ضعيفا
اذا سافر الرجل ليلة الجمعة دعا عليه ملكان قال المصنف في الحاشية وفي الكراهة نظروا في حال الكراهة ان
تقدر القرار من الجمعة كالزكاة وتحمل خلافه وهو الاقرب والفرق ان الزكاة وجبها بسبب الوجوب وهو اعتقاد
الحوار واما هنا فلم يوجد سبب الوجوب بالحكمة فلا وجه للكراهة ومحرم السفر بعد فجرها علي من لم يمتد ما لم يخش
انقطاعا عن رفقة او يمكنه في طريقه او مقصده **وان يكر** اي يخرج اول النهار لما اخرجه اصحاب السنن الاربعة
حسنه الترمذي وصححه ابن حبان من حديث صحابته وداعه القامد رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اللهم بارك لامي في بكورها وكان صلى الله عليه وسلم اذا بعث سريه او جيشا بعثهم اول النهار وكان صحابته
فكان يبعث في تجارتهم من اول النهار فاثري وكثر ماله ويروى عن عائشة رضي الله عنها من فوعا بالكر وفي طلب
البرق فان القدر بركة ونجاح اخرجه العسكري قال واخذه بعض الشعرا فقال
بكر اصاحبي قبل الهجير ان جل النجاح في التكبير ليس السور يبق مقيما **ربح** ثن يدب تحت السرور
وبكرة يوم الخميس احب لخبر ابن ماجه عن ابي هريرة والطبراني في الاوسط عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال اللهم بارك لامي في بكورها يوم الخميس ولفظ الطبراني واجعله يوم الخميس ولفظه ايضا في رواية
قال رسول الله عليه وسلم اعدوا في طلب العلم فان سالت ربيا في بكورها ويجعل ذلك يوم الخميس ورواه
ايضا عن شبيب بن شريط بورك لامي في بكورها يوم الخميس واخرجه البزار عن ابن عباس وانشى الله عنهم
ولفظه اللهم بارك لامي في بكورها يوم خميس واخذ من هذه الاحاديث انه ينبغي لمن له وظيفة من تحقيرة
او ورد او علم شرعي او حرفه او انشا امر ان يفعل اول النهار ويوم الخميس قال الحافظ ابن حجر وهذا لا يمنع جواز

التصرف في غير وقت البكور وإنما خص البكور بالبركة لكونه وقت النشاط انتهى ولا يختص الدعاء بيوم الخميس
لما عارضه من ظاهر الخبر الأول الصحيح المطلق فيكون الحكمه اذا لا يقيد المطلق الصحيح الا بصحيح وعن
الماوردي ان احاديث الفضائل اذا تعارضت يقدم المطلق وهو الايق بالفضل عليا من هذا من ذكر بعض احوال
العام وهو لا يخصص فان فاته بكرة النهار فبعد صلاة الظهر لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في حجة الوداع
كما في صحيح مسلم وغيره كما مرنا قبل بنده في الخروج الحج مطلقا والاول اوجه واجيب عن هذا بان صلى الله
عليه وسلم خلف ذلك الوقت ليخرج الناس فيخرج خلفهم فيكون ذلك سنة لا مير الجيش وخو له ولانه ابلغ
في اطلاع الناس حينئذ على افعاله صلى الله عليه وسلم وهو مناسب ايضا لظهور الناموس لا عظم الواقع في تلك
الحجة الشريفة ثم نرى على يد السفر في هذه الايام صريح في عدم ندبه في غيرها لكن لا من جهة نظير نحو الكمال
في رعاية ذلك او صرته كما سبق فقد قال ابن جماعة ولا يكتفى بالسفر في يوم من الايام بسبب كون الغمر في
العقر با وغيره ولما قيل لعل كرم الله وجهه اتلف الخواارج والقر في العقر قال ابن قمره وقال في مسجده
ساعة كذا تنظر فقال كان محمد صلى الله عليه وسلم ولاننا من بعده واجتنبنا ما كان من صدقك في هذا
القول ان يكون من اتخذ من دون الله ندا اللهم لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ثم قال له نكذبك ونخالفك
ومسير في الساعة التي غيبنا عما ترقى قال للناس باكر وتعلم الجحوم الاما تتدرون به في ظلمات البر والبحر انما الجحوم
كالكا فترتعد من الجحوم بانه ان لم يتب لخلده في الجحس ونحو منه اطاعا ثم قاتل الخواارج في تلك الساعة التي
نهاه عنها فظفر بهم وهي وقعة التمر ولان النابية ونقل ابن رشوان ما لكا رحمه الله تعالى لم يكن بكرة شيئا في يوم
من الايام بل كان يتجري الاربعاء السبت اجمردا على يد يتشام بهما واراد ملك غزوا في وقت فحذروه الجحوم فاستد
بعضهم دع الجحوم لطريق يعيشت بها وانما بعضهم صحيح ان الملك ان النبي صلى الله عليه وسلم هو اعز الجحوم وقد ابرأ ملكوا
في الغم فظفر وغتم وذكر الجلال السيوطي ان الاصل ان الجحوم لغز وغوريه حكم المنجمون ان الطالع نحس وان
يكسر فكان من نصره وظفره مالم يخف قتل ثلاثين الفا وسبى ثلثم وقال في ذلك ابو تمام القصيدة المشهورة التي مطلعها
السيف اصدقنا بنات الكتب في حده الجدي الحريم واللعب والعلم في شرب الخمر لامة بين الجحسين لافي البعة
ابن الرواية ان الجحوم وما هاعوه من خرف فيها ومن كذب تحرصا واحادشا طفقه ليست ينبع اذا عدت ولا ترق

منه

وان ينسرق بشي عند خروجه من بيته المسفر وعند خروجه من البلد قال اصبنا بيايسن للرب في الخير
ان لا يخالي وقتا من الصدقة بشي وان قل والاكثر منها عند الامور المهمة كالسفر والسفر وفي الاماكن الشريفة
والاوقات الفاضلة **كامام كل حاجة** يريد بها وان يبادر بالخبر اليقين باكر وبالصدق فان البلا لا يتخطاها والربيب
الصدقات بالاعدات يذهبن بالعاهات وقد دل الكتاب والسنة على الحث على الصدقة من اخرجها الطبراني في صحيحه
تصرف فان الصدقة في كل من النار والطبراني في تسر الصدقة سبعين بابا من اسو الخطيب الصدقة تمنع سبعين نوعا من
انواع البلا احوال الجرام والبرص والقضاء في الصدقة تدفع ميتة السوء والطبراني في صحيحه من اقام المسكين في ميتة السوء
والترمذي وابن حبان ان الصدقة لتطفي غضب الرب وتدفع ميتة السوء والبيهقي في دار كرامتهم الغوم بالصدق انكشف
عنك وينصر على عدوك والدارقطني في خبر اواب بالصدق والبيهقي ان الله تعالى يقول ان ادم ودرع من كثر عندي ولا حرق
ولا غرق وفيك اخرج ما يكون اليه والطبراني ان انصرف بخاتي احب الي من الف درهم اهدير الي الكعبة واخرج ايضا ان انصرف
بالكسرة تبروا عند الله حتى يكون مثل احد الترمذي ان الله تعالى يقبل الصدقة ويأخذها يمينه فيسرها لادعكم كما روي احمد ومرو
حتى ان الله من نصير مثل جبل احد واليمين كناية عن المحبة والرفق المستلزم من زيادة ثوابها وعظم نفعها واحمد وابن حبان الله بلغ
يبري لاحد كثر القرة والقيمة كما يبري لاحد كثر فلو اوفى فصيل حتى يكون مثل احد والطبراني ان العبد ان ينصرف بالكسرة تبروا عند الله حتى يكون مثل
احد والطبراني في تصدق اربعمائة فانما تسر الحاج وتطفي الخطية كما يطفي النار والبيهقي في الصدقة والبيهقي في استنوا
البرق بالصدق واحمد والطبراني في صحيحه كذا وفي رواية اسحق بن اسحق كذا واحمد والبخاري والترمذي في تصدقوا فيما في عليكم من الحش
الرجل بصدقة فيقول الذي ياتيه بالوصية بالاسم قبله فاما الان فلا حاجة لي فيما اؤتي جرد من يقبلها واحمد وكذا في
كل صدقة حتى يقضي بين الناس والطبراني ان الصدقة لتطفي عن اهل احر القبور وانما يستظل المؤمن يوم القيمة في ظل صدقته
ومسلم واحمد وابن حبان والنسائي يقولون ادم ما لي وهل كذا يا ابن ادم الا ما اكلت فافئنت وليست قابليت او تصدقت فافئنت
زاد الاولون وما سوي ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس والقضاي والديالي الساج رباح والعشرون ومسلم والحاكم ما يخرج رجل
شيان الصدقة حتى يعكس في سبعين شيطان والبيهقي ما فتح رجل باب عطية بصدقة او صلة الا زاده الله بأكثرة وما فتح رجل
باب سيلة تريد بأكثرة الا زاده الله بأكثرة وابن المبارك وما احسن عبد الصدقة الا احسن الله الخلافة على تركته واحمد الترمذي
وابن ماجه ما من مسلم ايضا بشي في جسده فينصرف به الا رقه الله تعالى به ادرجه وحط عنه باخطيه واحمد والضيما من

رجل خرج في جسده جراحة فينصرف بها الاكثر الله عنه مثل ما تصدق وفي رواية الطبراني من تصدق بشي في جسده اعطى
ما تصدق واوبكر ان مقيم صدقة المسلم تزيد في العمر وتمنع ميتة السوء وينهب الله الفخر والكبر والصدقة بالاقارب افضل انما
لخبر الصحيحين ان امرأة ابن مسعود وامراة اخرى قانتا بالليل في الله عنه سال الناس عن الله صلى الله عليه وسلم امر واحسانا فينا في
في جوارنا هل يحري ذلك عنهما عن الصدقة يعني النفقة عليهم فقال صلى الله عليه وسلم نعم لهما اجران اجر الغزاة واجر الصدقة
وابونعيم الصدقة على وجهها واصطاع المعروف وبر الوالدين وصلة الرحم تحول الشقا سعادة وتزيد في العمر وتقي مصارع السوء وان
حبان صدقة السر تطفي غضب الرب وصلت الرحم تزيد في العمر وفعل المعروف يقي مصارع السوء والطبراني صدقة ذي الرحم على
ذي الرحم صدقة وصله والقضاي صلة الرحم تزيد في العمر وصدقة السر تطفي غضب الرب واحمد واليس في صلة الرحم وحسن الخلق
وحسن الجوار يورث الديار ويزدني في الاعمال والاربعه واليس في من احب ان عبد الله في عمره ويزيد في رزقه فليس والديه ويزيد
رحمه وابوالنخ ان المرء يصل رحمه وما بقي من عمره الا ثلاثة ايام فيصيره الله ثلثين سنة والله ليفطع الرحم وقدر من
عمره ثلثون سنة فيصيره الله في ثلاثة ايام وبه يعلم ان الاحاديث المصحة بان صلة الرحم تزيد في العمر على ظاهرها مع ان الزيادة
حقيقة اي بالنسبة لعم الملائكة واللوح المحفوظ بان يكتب فيه معلقات وان كانت ليست بزيادة بالنسبة لما في ام الكتاب وهو علم
الله القديم الذي لا يقبل التبدل والتغيير ولا يطلع عليه غير الله تعالى وقيل المراد بالزيادة في العمر البركة فيه بان يحصل له من اعمال
الحير في البراءة الا يحصل غيره في المدة الطويلة وقيل المراد بما بقا ذكره الجليل فكانه لم يميت وهذا ضعيف او باطل
واخرج الطبراني بسند ضعيف عن ابى البراءة اذ ذكروا عند النبي صلى الله عليه وسلم الارحام فقال من وصل رحمه انسي في جله قال الله يزيده
في عمره قال الله تعالى اذ اجابهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولكنه الرجل يكون له الذرية الصالحة فيكون له من
بعده فذاك الذي انسي في جله وهذا الحديث اخذ جماعة فقالوا ان الزيادة في العمر المذكورة بزيادة البركة والذرية الصالحة
لنزعوله بعد موته قال الصحابي ما ودعها اليه فربيلزمه نفقته افضل من الاجنبي والعدو الاشد عداوة او يواسرهما
افضل من اظهارهما لقوله تعالى وان تحفوها وتوتوها الغفران هو خير لكم ولما روي احمد والشيخان والسائي بضعه
الله تعالى في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشا في عبادة الله ورجل قلبه متعلق بالمسجد اذ اخرج منه في
بعود اليه ورجلان تحابا في الله فاجتمعا على ذلك وافترا عليه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ورجل دعاه
ذاته منصب جمال فقال لا يا خاف الله رب العالمين ورجل يصرف بصدقة فاحفظها حتى لا تنفق ثمالة بما تنفق بمينه
ورقة

ورقة في مسلم لا تعلم عينه ما تنفق ثمالة في جميع الروايات والمعروف في غيره الا في المعروف في النفقة ان محمدا بن يحيى قال
القاضي فيمنه ان يكون الوهم في ان الناقيل من مسلم لان مسلم والمعنى لو قدرت الشمال فلا يتيقظا لما علم صدقة اليقين
للباقية في الاخفاء قبل المراد من عن يمينه وثمانه من الناس قالوا في سبعة وسبعين بعض المشايخ ان يتصرف في الضعيف في صورة
المشترى منه في دفع له درهمين شيئا يسيرا ويصرف درهمين وهو حسن وهذا الحديث جدير بان ينعن فيه النظر فيخرج
ما فيه من اللطائف والعبر والحاظ السوي وهذا العهد لا يفهم له فقد وردت احاديث بزيادة علي ذلك وتبعها ما قبلت
سبعين واخرها في مولف بالاسانيد اختصرت وقد نظر السبعة المذكورة ابو شامة فقال **وقال النبي المصطفى ان سبعة**
وقال النبي المصطفى ان سبعة يظلم الله العظيم ظله **محبة** عفيفا شيئا متصرفا **وبارك** وصل والامام بعوله **وزاد**
الحافظ ابن جرير سبعة ثم سبعة ثم سبعة ونظما ثم زاد الحافظ السيوطي في عام السبعين ونظما واخرج احمد والترمذي في روى عن علي بن
الله الامين جعلت عبد فخلق الجبال قالها فان استقرت فتعجبت الملائكة من خلق الجبال فقالت يا رب هل في خلقك شيئا من الجبال
قال نعم الحديد فقالت يا رب هل في خلقك شيئا من الحديد قال نعم النار فقالت يا رب هل في خلقك شيئا من النار قال نعم الماء قال يا رب
هل في خلقك شيئا من الماء قال نعم النخيل فقالت يا رب هل في خلقك شيئا من النخيل قال نعم قالوا يا رب هل في خلقك شيئا من الجنة
عن ثمالة والطبراني افضل الصدقة صدقة سواها في غير وجه من مقل وابن مسكر ان صدقة السر تطفي غضب الرب وان صناع المعروف
تقي مصارع السوء واذ قال الله الا الله يدفع عن قلوبنا تسعة وتسعين بابا من البلا اذ اناها الرهم والطبراني في الصدقة السر تطفي
غضب الرب ثم ان كان من يعتدي به ولم يقصصه ويرى ولم يتاذ الاخذ بالاعظا باركان الاظها رافض ولا يمنع من الصدقة بالقليل
لما روي احمد وعلاء النساوي والاسايل ولو بظلف محرق واحد والطبراني في من المسكين ولو ظلفا محرقا واحدا يبتق احدكم
وجهه عن النار ولو بشفق ثمرة والطبراني في اتقوا النار ولو بشق ثمرة وفي رواية له اجعلوا بينكم وبين النار حجابا ولو بشق ثمرة
والبرار اتقوا النار ولو بشق ثمرة فانهما يقيم الحج وتقع من الحاجب ما يقع من الشبان والطبايسي افضل الناس حال يعطيهم
والافضل ان تحض الصلوات والصلوات وان يدفعها بطيب نفس وبشاشة وجه وتحرم المن بها وبطل ثواب القول
لا تبطلوا امرقا نكرا باليمن والادي كنه السائل او تنقيصه ولو في باطنه او حصول خصام بين الفقرا بسبب صدقة وان يعطي الله
فان نوي شكره ليعطى الصدقة من يده ووردت احاديث بان الوكيل في الصدقة احد المتصدقين منها خبر الصحيحين
الحازن المسلم الامين الذي لا يتعد ما امر به كاملا فيعطيه كاملا موفرا طيبة به نفسه فيرفعه الي الذي امره احد

المتصدقين اي بالتشبيه والجمع والخطيب لعزمت الصدقة على يد مائة كان له من الاجر مثل اجر المستبر من غير ان ينقص
 من اجرة شي وابن الجار يدوم المعروف على يد مائة رجل اخر فيه كاولهم وان يعقد احب ماله اليه لغزاة تعال ان تالوا
 البر حتى تنفقوا مما تحبون تنبيه هذه الآية على وزن بيت من الرمل يا خليل الربعا واستخبر ربعا بعصفان بل في القرآن
 العظيم من كل بحر من الطويل فمن شاذليون ومن شاذليكم من المريد واصنع الفلك يا عيننا ووجبتنا ومن البسيط في
 الله امر ان كان مفعولا ومن الوافر ويجزهر وينصر عليهم ويشق صدور قوم مؤمنين ومن الكامل والله يهدي من يشاء الى صراط
 مستقيم ومن المبرج تالله لقد اترك الله لينا ومن الرجز وداية عليهم ظلالا وذلت قطوفها تذليلنا ومن الرمل وجعان
 ومن المنسرح كالجوارح وقد راسيات ومن السبع قال فما خطبك يا سامري ومن النسخ ^{نسخ} انا خلقنا الانسان من نطفه ومن الحقيق
 ارايت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ومن المضارع يوم يولون مرددين ومن المقتضب في قلوبهم مرض
 ومن المجت المطوعين من المؤمنين في الصدقات ومن المنقارب والمولودان كيري منين وليست هذه الايات شعرا لان
 مجرد كون اللفظ على هذه الاوزان لا يفي كونه شعرا بل لابد من قصر الوزن وعند البعض التنقية على ان في كثير مما ذكر نوع تغيير
 ولا يجوز ان يقال في القرآن شعرا وقد قال تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له ان هو الا ذكر وقرآن مبين وان تصدق على ال
 النبي صلى الله عليه وسلم وانما حرمت الفحشاء عليهم لتحقيق النسخ فيها وبسبب التسمية عند الدفع وان ينوب عن والديه خبر ابن
 عسكرا على حد كذا الزاد ان يتصدق الله صدقة ان يجعلها عن والديه اذا كانا مسلمين فيكون لوالديه اجرها وله مثل
 اجرهم بعد ان لا ينقص من اجرهم تنبيه ورد في كثير من الاحاديث اطلاق الصدقة على اعطاء غير المال كالتيبيح والقي
 والامر بالمعروف والعزل بين اثنين واعانة الرجل في دابته او متاعه وما اكل من زرع او غرسه واماطة الذي في
 الخطوا الى الصلاة الطريق فانه لك صدقة والبخاري في الادب والترمذي وابن حبان في صحيحه تسمك في وجه اخيك صدقة وامرك
 والكلمة الطيبة واسماها الاصم بالمعروف صدقة ونهيك عن المنكر صدقة ورشادك الرجل في ارض الضلال صدقة واماطتك الحجر والشوك والعظم من
 وغيرها ومروءتك كل معروف صدقة واحمد والشيخين على كل مسلم صدقة فان لم يجد فليعمل بده فينفع نفسه فيتصدق فان لم يستطع
 وهذا شامل لما ذكر وغيره ومن كل ليلة صدقة وان لم يفعل فليمسك عن لسوف فانه له صدقة ومسلم ان بكل تسبيحه صدقة وكل تكبيره صدقة
 تلك الاحاديث وكل ليلة صدقة وامر بالمعروف ونهي عن منكر صدقة واحمد والشيخين كل مسلم في كل يوم تطلع فيه الشمس
 ما اخذه الخفيب تعبد بين الاثنين صدقة وتعين الرجل على دابته فقوله عليه او ترفع عليه متاعه صدقة والكلمة الطيبة صدقة وكل خطا
 وابن عبد اعطى الاذى عن الطريق درهم

لا تكفي

من كثر من الاحاديث
 اطلاق الصدقة على الاعمال الخصال

الباقي من مختصر
 الامام الشافعي

تخطوها الى الصلاة صدقة ودل الطريق صدقة وتحيط الاذي عن الطريق صدقة ونسجته ما ذكر صدقة من محال المشاهدة اي
 ان هذه الاشياء اجزا لاجر الصدقة **وبين ايسر الفاكهة** اي اجزى في مقدمات الركوب وغيرهم بوضع رجله في حجر الركاب
 ويشهد له ظاهر خبر علي بن ابي طالب **داية** ولو مفسو به لان الجرمه منفكة فان قلت ظاهر قول الصلة دايته انه لا يقول في
 المفسو به وجهه ان نعمة التسيير لم يتم عليه ويشهد له ما قيل من عدم ذب التسمية عند كل المفسو به قلت تغيير
 الاصل بذلك الغالب وما استشهد به مفعول التسمية عند كل المفسو به مشروعه لانفكاك الجهمه ومن شجعت
 على الخمر لان حرمتها اذا تبه بخلاف المفسو به كركب الدابة ركبا عتيقه وعقود في الايقال من شأن الدابة الا بالاول لا بالخبر
 بخلاف الادبي لانغ ذلك فان من شأن الادبي الا بغيره ايضا فكان في تسجيده نعمة اي نعم **بسم الله** ظاهر كل هذه
 انه لا يشربان بغير الرحمن الرحيم والوجه ان احاطا الحمل وان كلهم كالجبر الا في الاكتفاء بدل السنة **واذا استوي** اي
 استقر على ظهر ما يركب عليه وقيل اذا سار قال **الحمد لله** اي شكر النعمة الركوب **سبحان الذي** اي ذكر التنزيه اشهر
 الى استحالة صفات الحدوث كالركوب عليه تعالى اي ينزه الله تعالى عن صفات الحدوث **سبحان الذي** اي ذكر التنزيه اشهر
 الضابط المطبق للشي من قرن الشيء لطاقه واصله وجدرقنه اذ الصعب لا يكون قرينه الصنفين والقرن الجبل الذي
 يقرب به وقرانيا تشبيها المعني واحد والمعني ليس لنا من القوي ما يغتبط به الدابة والفلك انما الله تعالى الذي سخرها
لانا ابر بن المقالبون راجعون وناسبا ما قبله لان الركوب للتشغل والنقل العظمي الانقلاب الى الله تعالى اولادته خطر
 قد ينزل عنه الموت بنحو تعثر الدابة فكان من خفة وقد نفل سبب من اسباب التلذذ ان لا ينسي موته وانه هاك ولا محالة
 منقلب الى الله تعالى اجماله ذلك على الاستعداد للقاء الله تعالى باصلاح حاله قبل ان تنقلب نفسه بعبته ثم يقول **الحمد لله**
ثلاث مرات لله اكبر اي يقول **سبحانك يا ذا الجلال والإكرام** **فأغفر لي** اي لا يغفر الذنوب **الا انت** لما اخبره ابو داود
 والنسائي والترمذي وصححه عن علي بن ابي طالب عنه انه اي براءة ليركبها فلما وضع رجله في الركاب قال بسم الله فلي استوي على
 ظهرها قال الحمد لله الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين واننا الى ربنا لمنقلبون ثم قال الحمد لله ثلاث مرات ثم قال الله
 ثلاث مرات ثم قال سبحانك يا ذا الجلال والإكرام فاعف عني فاعف عني لا يغفر الذنوب الا انت ثم ضحك فقبل امير المؤمنين اي شي فحككت
 قاله ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلنا ففعلت ثم ضحك ففعلت يا رسول الله من اي شي فحككت قال ان ركب سبحانه وتعالى
 تعجب من عبده اذ قال اغفر لي ثم يقول اعلم انه لا يغفر الذنوب غيري وفي رواية عرفان له بربا يظن وجواب **اللهم**

تخطوها

في سفرنا هذا البر وهو لا تساع في الاصلان والزيادة منه يقال البر على صلبه في كذا اذا زاد عليه وسيت البر به لا تساع في البر عليه
الحبر ومنه قوله تعالى ولكن البر من امن بالله ابي البر من امن بالله والبر الصلة ومنه قوله تعالى وبروا البرية واحدا لا يبرون ويجوز ان
صاحبها **التقوى** اي التوقيف عن المعاصي والاصل فيه وقوي قلبت وادنا من وقفته اقيه منعته وجعل تقوى صله وقوي كذا
نقاه كانت في الاصل وقاه كما قالوا اتجاء والاصل وجه وترث والاصل ورث وجمع ثقاة ثقا مثل طلاء وطلا الملقى والتقوى
عنه الشكر في شرع اسم من يوق نفسه عن ما يضره في الآخرة وله ثلاث مراتب الاولى التوقيف عن العذاب المحل بالتقوى ومنه قوله تعالى والذين هم كلمة
التقوى لثانيه التجنب عما يؤثم من فعل او ترك حتى الصغار عند قوم وهو المتعارف بالتقوى عند جملة الشرع وهو المعنى بقوله
ولان اهل العرفي امنوا واتقوا والثالث ان يتقوا من ما يشغل سره عن الحق ويتقبل اليه بشكر وعجز وهو التقوى الحقيقي المطلوب
بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته وقد فسره قوله تعالى هدي المتقين بالوجه الثلاثة **من العمل ما يحب** وقوي
اي تحبه وقضاه وحذق العباد المنسوب اذا كان متضللا وباصبه فعل كثير كما هنا كثير في كلام العرب كقوله تعالى يعلم ما تسرون وما
تعلنون **الهم هو علينا سفرنا والطريق بعده** طيا حسييا ومعنويا بالنشاط وقوة التوجه الذي يقطع بها كل
بعيد **الهم انت الصاحب في السفر والطليعة في الابل والابل** استفيد منه ان الصاحب والخليفة من اسم الله تعالى
لكن يقبده وهو الجار والجور اتباعا لفظ الحديث لان اسم الله تعالى توقيفيه على الخلق فلا يجوز اختراع اسم ووصفه تعالى
الا بقران او خبر صحيح وان لم يتواتر كما صحح الامام النووي رحمه الله تعالى بل صوبه في الجبل خلا فالجمع لان هذا من اهلها التي تكون
فيها لا الاعتقاد بانها تترط ان يصير به على المعتمد فلا يكفي التصريح باصله الذي اشتق منه فقط من مصدر وفعل كروي ياتي
في قوله تعالى ولكن الله يريد خاهره ويرى ان لا يذكر لقا بله كقوله تعالى انتم تترعونهم نحن الزارعون ومكر او مكر الله والله
خير الماكرين فليحزن وصفه تعالى بالزارع والماكر مخوف لك من كل ما ذكر على وجه المثل اكله فان قيل الجبل ذكر المقابلة اذ لفظ
الحديث ان الله جميل يحب الجمال فجعل النووي به من التوقيف في معنى قريب عدم المقابلة اجيب بان المقابلة انما يشار اليها
عند استحالة المعنى للموضوع له اللفظ في حقه تعالى والجمال ليس كذلك لانه بمعنى ابداع الشيء على حسن وجه وقول الجليلي رحمه
الله تعالى يستحب لمن اتقى في رضى ان يقول الله الزارع والمبنت والبلع اعلم اني في الثلاثة على الرجوع انه لا يترط
توقيف في ما صح معناه **الهم ان التقوى كذا من وعشا السفر** بفتح الواو واسكان العين المهملة وبالنون المثلثة والمروحي
الشرع والمثقة واصلة من الوعث وهو لا رهش وهو الرقيق والمشي فيه يشهد على صاحبه فجعل مثلا لكل ما يشق
على صاحبه

على صاحبه **كلية المنقلب** بفتح الكاف وبالمروحي وزن كلاله **في تغير النفس من حزن ومخو** قال في القاموس الحزن
بالضمر ويحرك الهم جمعه احزان حزن كخرج وتحزن وتحازن واحزن فهو حزنان وحزان وحزنه الامر حزنا بالضمير
واحزنه جعله حزينا وحزنه جعل فيه حزنا فهو محزون ومحزن وحزين وحزن بكسر الزاي وضمه جمعه حزان وحزنا
انتهى **الحزن بعد الكور** بفتح اولهما المهملة وسكون الواو وفيهما اخرهما راو في اكثر الروايات واشهرها الكون بالنون
مصدر كان اذا وجد واستقر اي الرجوع من الاستقامة او الزيادة الى النفس قال المصنف كذا نقل تفسير هذه الثلاثة
عن العلماء وفيه وقعه اذ يصير المعنى عليه واعوذ بك من النقص بعد الرجوع الى النقص فالوجه ان يقال ان المراد
بالكور هنا هو نفس الاستقامة او الزيادة لا الرجوع منها اليها بلتم المعنى ثانياً اي ان يخلل ذكر نحو ذلك فقال والكور التقدم
والزيادة انتهى وقوله اذ يصير المعنى عليه الى اخره فيه نظر فليحذر وقال بعضهم معناه على الروايتين الرجوع الى العصية
بعد الطاعة قال ابو الحسن البصري واحسن منه الرجوع الى النقص بعد الزيادة واحسن منه قول المصنف **اي من النقص بعد الزيادة**
وقال ابو اسحق الجرجاني المعنى معناه نفوذ بالله من الرجوع عن الجماعة بعد ان كثر في الكور اي في الجماعة يقال كثر عمامته
اذ انما راح عمامته اذ انقضت وقال غيره يجوز ان يكون اراد بذلك اعوذ بالله من ان تنقص امورنا وتنقص بعد صلاحها
كنقص العمامة بعد استقامتها على الراس **دعوة النظم** **اي فيج المنظر في الابل والابل** اي يذري فيها ما يسوء وعلم
ان نسخ المتن كاملا اتفقت على ذكر المال اولا واخرا على حذف الولد في الاخير واختلفت نسخ اصله في ثبانه في الاول والذي في
حديث مسلم وغيره حذفهما من الاول وحذف الولد من الثاني فكأن النووي رحمه الله تعالى الحق ما لم يرد بالوارد لشدة التقاء النفس
اليه في الابل فحذف الولد من نصيح بما علم ومن ثم نبه المصنف رحمه الله والاستاد ابو الحسن البكري ذكر الثلاثة اولا واخرا
فقال لم يذكرها ذكر وظاهر كلامهم كالحديث انه يسئ له ما ذكر وان لم يكن له اهل ولا مال ولا ولد وهو محتمل اذ قد يطرأ له ذلك فان
ليس لكونه محسوسا احتمل ان لا يذكر في الاستحالة في حقه واحتمل ان ياتي به الولد بعد الوارد وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استوي على بعيره خارجا الى سفر كثر ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وما القى بنا
لمنقلبون اللهم اناسا لك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما تحب ونزول في الجوهر هو علينا سفرنا هذا وطوعنا بعده اللهم
انت الصاحب في السفر والخليفة في الابل اللهم اعوذ بك من وعشا السفر وكابة المنظر وسوء المنقلب في المال والاهل واذا جمع
قاله من وزاد فيه من ايسون تايبون عابرون لربنا حامدون اخرجهم مسلم وفي لفظه ايضا وكابه المنقلب وسوء المنظر

والحاكم وصحبه وغيرهما وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بالرجح فان الله ملائكة يطوفون الارض المسافر كما تطوف القرطيس واه
الطبراني وغيره والرجح بضم الراء وسكون الهم ويفتحها قال ابن سريان هو سائر الليل وقال في الصباح السير في الليل
لضربه وقال في النجاشية يقال الحج بالتحقيق اذا سار من اول الليل وادج بالتشديد اذا سار من اخره ومنهم من يجعل الادلاج
بالل كانه المراه في هذا الحديث لانه عقبه بقرينه فان الارض نظوي بالليل ولا يعرف فيه بين اوله وخره ونشروا على كرم
وجهه اصبر على البر والادلاج في السير وفي الارواح على الحاجات والبكر انتهى وقال في الصباح ادج ادلاج مثل اكرم الكراما
سار الليل كله فهو مرج فان خرج اخر الليل فقد ادج بالتشديد انتهى وقال الحافظ السيوطي ادج بالضم والفتح سار الليل وادج
بالتحقيق سار من اوله وبالتشديد من اخره انتهى خصص بن جماعة الذب بخره بكرة اليه في البر اوله لقوله صلى الله عليه وسلم
لا ترسلوا فراسيكم وصبيباكم اذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشا فان الشيطان يعبث اذا غابت حتى تذهب فحمة العشا وروى الحاكم
وصحبه اجسوا صبيباكم حتى تذهب فحمة العشا فان الساعه تخترق في الشياطين واحمد ابو داود وصحبه والنسائي اقلوا الخروج بعد
هذه الرجل فان الله دواب يترن في الارض في تلك الساعه وقوله فحمة العشا قال ابو عيسى يعني سواده قال الفرغاني فحمة العشا
يقول لا تسيروا في اوله حين تغرب الشمس ولكن اهلوا حتى تعتدل الظلمة ثم تسيروا ومن ابن الاعرابي قال يقال للظلمة
التي بين الصلوتين فحمة والظلمة التي بين القمته والغداة العتشة انتهى والقواشي بالفاكل شي ينشتر من الماء كالغفم والابل قال في
المجموع وهذا لا يقتضي طلاق الكراهة اذا الحديث محمول على ما ذكر فيه من غير منعه وحافظ الاختيار انه لا يكره النهي
ولهذا الطلق المصنف كاصله من الكثر لا يربط الا في الاوسط للطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان فاعدا بعد المغرب معه
اصحابه اذ مرت بهم فوقفوا فابدهم وحده فقال لهم ما سركم هذه الساعه فلا تسبروا ولا تحطووا وفي سنده
سلم بن سالم صاحب التيمم قال ابن عمر عدا اهل حياثا منكروا ما عيب عليه الا سائرا لا يتقنوا وعلي كل حال فلم يثبت ما يصح ان يكون
سند الكراهة ولا يفرض بان هذا من الغضاييل ومعنى طي الارض بالليل ان الله تعالى بكرم من ان يهبط هذا الادب بذلك حقيقة فينبغي
بعضها الي بعض ويدخل فيه فيقطع المسافر في الليل ما لا يقطع في النهار خصوصا اخر الليل الذي ما فعل فيه شي من العبادات والمباحات
الا وكانت البركة الكثيرة فيه فانه الوقت الذي ينزل الله فيه اليها الدنيا فيقول هل من تائب للحديث وقد قال الله تعالى
فاسير هلك بقطع من الليل اي سواد الليل اذ بقي منه قطعة قال ابن رواحده رضي الله عنه **عنه**
عنه وعند الصباح تجد القوم السريين ويجعلون غنايا الكري وقيل معنى طيها ان الدواب اذا استراحة نهارا نشطت في الليل وكان
اخرون على

اخرون على من سئل ان تارفتقطع فيه من المسافة اكثر واكثر بعضهم وعلمه بان الارض لا نظوي الا لانياسيا او لانياسيا كرامه
ورد بان الاصل في اللفظ على ضعفه المكنة حتى يرد ما يفسد في المنع تعليله ويكني المنع تاثيرا ظاهرا وصريح حديث الطبراني
السابق **يستحب ان يترج** دابة يكون محسنا اليها فتوضع في ميزانه لاني ميزان الكاري بان **ينزل عنها غدوه**
بالضم وهو البكره وما بين صلاة العجر وطلع الشمس كالحذرة والغديره جمع اغذوات وغذبات وغذايا وغذوا ولا يقال اغذايا
الامع عشايا قاله في القاموس **وعشيه** وهي اخر النهار جمعها عشايا وعشبات وفي حديث البيهقي من شي عن رحلته عقبه
فكانا اعتق رقبة وفسرهابسته ايا قال في النسخة واعلم وضعها الغد **وعند كل عقبه** وهي التحريك مرفقا صعب الجبال
جمعها عتاق لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى الصبح في السفر مشى قليلا وناقته تقادروا اليه في الحق به العشييه واما عقبه
فقياسا على ما فيه اتا عن السلف قال جلي النزول للعقبه معناه بطلق العذر وفي الارحاه معناه بطريق التبرع **او توقف**
طال عرفا الشغل وغيره فيكم الركوب حينئذ لم يمهيه صلى الله عليه وسلم من اتخاذهم هاما بار وفي النزول المذكور ان يحسن المشي
في الطاعة ومساحه المجال بالجرة المشي وترويح الدابة وادخال السرور على الكاري وفيه فايده اخرى وهي بانه البكره تحرك
الرجلين وغيرها والحذر من خذل الاعصاب بطول الركوب **لا يندرك** لانه صلى الله عليه وسلم خطب على رحلته كما في الصحيحين وعمل
ما ذكر ان كانت الدابة ملكه ولم يطرد عرفيه ولا شرط **ويجب نزول** عنها اذا **اطرد العرفي** اي عرف الركاب الذي هو فيه دون عرف
الركاب وما لك الدابة كما يدل عليه عبارة الروضة به اي بالنزول **لا شرط** بينهما في العقد ومجلسه وانما يجب النزول على **ذكر**
لا امره وحينئذ **قوي** لا ضعيف كالشيخ العاقل **لا يحمل المشي عروته** لا على ذي منصب تحمل المشي عروته عادة انما يجب النزول
عن دابة **مستجرة ومعاراة** امر باذن مالكها او **ظن في ملكها** وانما يجب النزول **عن العقبة** لما مر انه معناه بطلق العذر
لا الارحاه فلا يجب على ختمال جمعه في الحاشية نظير ما مر قال ولذا يمكن الفرق بانه لا مشقة في نزوله بشرطه السابق فركوبه
خلا في شبهه فان فيه مشقة في الجملة انتهى ما اذا كان شرط بينهما فينتفع في المشروط وان خالف العرف فليطرد العرف بالنزول فلا
يجب وكذا اذا كانت الدابة ملكه او ظن رضي مالكها واطلق ابن جماعة تبعا لصاحب المذهب وابن الصلاح وجوب النزول حيث اعتيد
وهو الورع والاحتياط وينفع الشرط ايضا والا فالعرف في سائر الليل والنهار وفي النزول في العرف او في سواها والظرفين
اذا كانا مقدسه طريقان فان اعتيد سلوكهما معا وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوي بامر ساير الوجوه
فيصح كظنهم في النور وفي المعاملة او يسن ان لا ينزل احديهما وان ينام فيه نومة يستعين بها على دفع الوسوسة وان

يرفق بالرواية سافر في الخصب ليقال حظه منه وسرع ما عند الجذب ليصل الى المقصود فيها فضل قوت الخبر النزل اذا تم
 في أرض خصبه فاعطوا الدواب حظه او اذا سرت في أرض مجزبه فاجعوا عليه واذا عرستم فلا تفرسوا على قارة الطريق
 فانها ما ويكل اياه وعلم واد واد والناس لا سافر في الخصب فاعطوا الابل حظه من الارض واذا سافرتم في السنة
 فاسرعوا على الحسب واذا عرستم بالليل فاجتنبوا الطريق فان الطريق الدواب وماوي الهوام بالليل والدرقطني اذا
 احدكم الدابة فليجملها على ملاذها فان الله تعالى جعل على القوي والضعيف والطير اذا اركبت هذه الهوام العجم فاجعلوا اذا
 كانت سنة فاجعلوا عليها بالرجح فانما يطويها الله والدرقطني اذا اركبت هذه الدواب فاعطوا حظه من النازل ولا تكونوا
 عليها شياطين ويندب الاسراع في المشي عند الاعمال الحديث الصحيح انهم شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم المشي فاعلموا
 بالتسلان فتسلوا فوجدوه اخف عليهم **ويجب ترك ما يضر حمل** كحمت وضرب وهو ما يقتضي اهل الخبرة بان مثل
 هذه الدابة وسائر اوعايجهم حمل مثله ولا يترقب ضرر شديد بالحفر منه في المنقب كقوله مشيها عن عادتها لانه يشترط
 باطنه واذ لم يطلع على ما يجرم على ما كمل ادامة تحمله ما لا ينطقه دايما وضربا عشتا **وصح** بالجر عطفها على ما هو موصولة وصفه
 بقوله **تقينه** ظاهره ويحمل ان تكون عطفها على حمل فتكون لانطقه زيادة ابضاع فيلزم لما لك كتابة دابته المحترمة ولو
 كليا او نقطت لمرض او زمانه طعمها او ربا موصولة الاول الشيع والبري دون غايتها او رسا السابحة نزعها وتزاد لما ان
 الكفتية لجذ الارض ونحوه اضاف اليه من العلف ما يكفيها فان ابي له مال الزمة الحاكم الكفاية او البيع او الاجرة او ذبح
 المأكولة الاكل فان امتنع من ذلك فعل الحاكم اياه فان لم يكن له مال باع القاضي الدابة او بعضه لنفقة الباقي فان تعذر فعلى
 بيت المال فعلى ميسر المسلمين كنظيره في الرقيق وذلك حرمة الروح والخبر الصحيح بين دخلت امرأة النار في هرة حبستها
 لا هي اطعمتها ولا هي ارستها تاكل من خاش الارض وفي الصحيح انه صلى الله عليه وسلم راي امرأة معلقة في النار والهره تحبشها
 في جهنم واحد ها وهي تغذي الجماعة في الدنيا بالحبس والجوع وهذا عام في سائر الحيوانات وكذلك اذا حملها فوق طاقتها
 تنقص منه يوم القيمة خبر الصحيح بين يهما رجل يسوق بغره او ركبا فقصرها فقلت انما خلقها لئلا تخلقها الحرة فنهت عن النظر
 الله تعالى في الدنيا فوضع نفسه بان لا تؤذي ولا تستعمل في غير ما خلقت له فمن حملها فوق طاقتها او ضربها بغير حق فيوم القيمة
 تنقص منه بقدر ضربه ونقصه كما ورد في حديث قال سليمان الداراني ركبت فرسا ففترته مرتين او ثلاثا ففرسها
 ابو قال سليمان هو القصاص يوم القيمة فان شئت فقل وان شئت فاكثر قال فقلت لا ضرب شيئا بعده ابرا **ويجب منع الحمل**
 من ذلك

فان لم تملك به

من ذلك اي مما يضرها من تحمل الحمل والجوع والممانع المستاجر وغيره لانه من باب الامم بالمعروف وجوب الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر يعمل كل مكلف من حرقن وذكره النبي لكنه وجوب على الكفاية لقوله تعالى ولتكن منكم امة الاية اذ لو كان فرض عين لقال
 ولتكونوا امة فربكون فرض عين كما اذا كان يحمل الابل عليه غيره او لا يقدر عليه غيره ومن قدم على منكر جاهلا به ولو علمه رجوع عنه
 تعليمه برفق فان لم يرجع وعلم منه الاصرار خشن عليه الكلام وسبه بلا فحش كما فسق يا جاهل يا احقر يا من لا يخاف الله
 وليخذر ان يغضب فيقتل انكاره لنصرة نفسه **ويستلزم** لما يجرح من ينقلب التواب عابا ومحل منع ما لم ينظر اليه وتدعو حبه
 الى ارتكابه طامع الغشوة فيجوز ذلك كما يفهمه كلام امه كتحمة اصابتها فيجوز مدلولها بالجوع وكان حصل خوف شديد فحاربها
 فوق عادتها **ولا يباس** يقوم عليها وقت الحاجة ان قل عروا **وكان الحاجة** ولو كثير كان عليه لانه صلى الله عليه وسلم نام على راحته رواه
 اما النوم الكثير لغير غرض فيجوز لانه النائم يتقلع الى الدابة ومن ثور جاز المجر منعه منه في غير وقته المعتاد لغالب المسافرين النوم
 فيه في السفر من غير شرط ولا فرق بين ان ينام على قنبل وغيره اذ الخمر يوجب في حصوله ثقل حسي ومعنوي فمن امتنع له الحسب فلا يضر
 الناس لقانون من الشعور فلا اثر لما فيه من ثقل ومن ثقله ينقص الوضوء **وتنزل** بالجر العطف على نوم اي ولا يباس يرتد في واحد
 او اكثر على دابة **اطاقت** لانه صلى الله عليه وسلم كان يبرد فخذه رواه الحاكم وصححه وصححه في الله عليه وسلم اردف معه على مركبه نحو
 اربعين انسانا فرد لم الشيخ محمد علي علان جزاسما به بغية الظرف في معرفة الردف هذا **ان ملكها** المردف او ملكه غيره **ونظن**
فيها ملكا بذلك واذا اردف غيره معه فهو الحق مقدم وله تقديم غيره لما رواه ابو داود وغيره ان قيس بن سعد صحبه راكب امارا
 ابيه فقال المراكب فاني فقال اما ان تركب واما ان تنصرف وفي رواية اركب اباي فصاحب الدابة ابي بمقدمه وروى عن ابي بكر
 عن بشير انه صلى الله عليه وسلم قال صاحب الدابة احق بصدرها الامن اذن ويسن ان يردف غلامه ويجوز النفاق على الدابة قال
 اصحابنا ويجوز ترك العقب بغير اعيان جمع غفنه وهي النوبة لان كلا يعقب صاحبه ومحدث البيهقي من مشي من راحلته غفنه فكانما
 اعتق رقبته وفروها يسته ابا وهذا وضعها الغف ولا يتغير ما ههنا ذلك وهو ان يوجد دابة رجل لا يركبها ببعض الطريق وفي
 بعضها او يركبها لأكوتنا ويا او يجرها رجلين ليركب احدهما والآخر اياما تبا ويا ومن ذلك اجبر ترك نصفها لمحل كذا او
 كله التركيب نصف الطريق فيصح كبيع المشاع وبين البعوض في الصورتين كنصف او ربع ما لم تكن هناك عادة معروفة مضبوطة
 بالزمان والمسافة كبيع يوم او فرسخ وفسخ والاصل عليها والمحسوس في الزمن زمن السير لا زمن النزول فهو استراحة او علف
 ثوب بعد صحة الاجارة فيقتسمان البعوضين بالتراضي فان تنازعا في البادي فرفع وذلك لملكها المنفعة معا ويقتصر التناخير
 ملكها

الواقع ضرورة القسم شرط الاول ان يتقدم ركوب المستاجر والابطال المتعلقة بالاستقلال واغترز الكسوف دون نظيره
في نحو دار وثوب لا طاقته دوام العمل وقصبة كلامهم جواز جعل النوبة ثلاثة ايام فكثر كان يتقوا على ذلك ولا خلاف في العادة او ما اتفقوا
في الحق وهو كذا ما لم ينسب اليه او بالماشي في وجوب النص المنع عند طلب احد المثلث ما يوافق ذلك فانه فلا لان ذلك اضر بالماشي
والركوب لانه اذا ركب وهو غير نقيب على الركوب واذا ركب بعد ذلك وتعب وقص على الركوب كالميت انتهى قال المصنف ويوضحه انه
لا بد من رمي مالك الدابة بذلك اذا من قوله لا يجوز النوم على الدابة في غير وقتها لان النائم يشغل وان لم يجز لم يجز ما لا بد له
عليه ولو استلجها ولم يتغير من المتناقض فان احتملتها ركباها معا والايان فان تنازعنا فيمن يبداه افرغ **وسن ان يتجنب**
وان لم يفرط وقوله كاصل **مفوط** قبل لا كربة تجنبه لغير احد والتردي وغيرها ما ملأ ادمي وعاشر من بطنه بحسب ابن ادم
يقن صلبه فان كان له حاله قتل طعامه وثلاث لشرابه وثلاث لنفسه والتردي وحسنه وابن حبان في صحيحه ما ملأ ادم
وعاشر من بطنه بحسب ابن ادم كلات يقن صلبه فان كان له حاله وغير رواية ابن حبان فان غلبت الادبي نفسه قتل طعامه
وثلاث لشرابه وثلاث لنفسه والبزاري باسناد ابن ابي عمير في الدنيا الكثر هو جوع ادم القية قاله لا يجمع
لما تحشي قال فاملات بطني من ثلاث شي خسة والطبراني بسند حسن ان اهل الشيع في الدنيا هم اهل الجوع غدا في الاخرة زاد البيهقي
الدنيا من الموت وجنة الكافر والطبراني باسناد جيد انه صلى الله عليه وسلم راي رجلا عظيما يقطن فقال يا صبيعه لو كان هذا في غير
هذا كان خير لك واليه في القفلة والشيخان باختصار ليوتين يوم القية بالطويل العظيم الاكول الشروب فلا يزن عند الله جناح
بعوضه اقرأ ان شئتم فلا تقم لغير يوم القية وابن ابي الدنيا انه صلى الله عليه وسلم اصابه جوع يوما فهدا الحجر فوضعه على بطنه
ثم قال لا رب نفس طامعة في الدنيا جارية عارية يوم القية لا رب مكرم لنفسه وهو لم يره من الاربع مهن لنفسه وهو لم
مكرم والكلام من مال نفسه اما الزيادة على الشيع من مال الغير الذي لم يعلم رضاه فيجزم مطلقا ومن ماله ومن مال من لا يعلم رضاه يحرم
منه والا فلا وضابط الشيع ان يصير حيث لا يشتمى لان لا يجراه مسافرا وان يتجنب **سائر** اي جميع لانه ياتي بمعنى الجميع خلافا
للجري من سور الدجينة لانه جامع محيط بها ومعني باقي من السور اي البقية ومنه حيث اذا شئتم فاسيروا الي بقية **النوع**
الزينة في الاطعمة والملابس والحامل والجمال فلا يدخل ويجز بعض من لا علم عنده من تزين الجمال بالحي وكسوة بالحرير فان
كثيرا من هؤلاء الحرمين يفعلون ذلك وهم ثمنون وشاركون في الاثم من تناول الرويتة وهو كثير ومن اعجب ذلك منهم
فانه اكثر انتمى قال المصنف في مثل الاستنار وفي كلام ابن جماعة الشافعي خروا ذكره هذا المالك لم يخبر لي لان عن الحنفية قول
يعتد

بلغ

يعتد عليه في المسئلة وتعليقه في الممنعة في القول بجواز فرش الحرير والاستناد عليه من مقتضى المنع فهو بمن فقهائهم افي الجواز
ولعلنا نرد ادق في المسئلة علم ان الله تعالى فلا يدرك على فاعل ذلك حتى تحقق الاجماع على الحرمة او انه يقتضى الحرمة فحق هذا
شرط في كذا كل محرم فليست له انتهى **والترفيه والتبسطة** وهذه الالفاظ الثلاثة كالشعر معاين كما يفهم من القاموس وغيره
متقاربة اي تجنب ذلك في سفره ويجتهد في التواضع في جميع ما سار لانه اقرب لقبول روي ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال
لمن قال له من الحاج الشعث الثقل والشعث بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة اخره مثلثة البعيد العبد العبد الشعث
وغسله والثقل بفتح القوقية وكسر الف التاركة للطيب والتشقق حتى تغيرت راحته واخرج البزاران من شرطه في الذين
غروا بالنعيم وبنت عليه اجسامهم وابن ابي الدنيا والطبراني في الكبير والاوسط سيكون حال من اعني ياكلون الوان الطعام ويشربون
الوان الشراب ويلبسون الوان القياب ويتشققون في الكلام فاولئك شرار امتي وابن ابي الدنيا مرفوعا شرار امتي الذين غروا بالنعيم
الذين ياكلون الوان الطعام ويلبسون الوان الثياب ويتشققون في الكلام ومع سند فيه مختلف فيه يا صبي كذا ما طعامك قال
يا رسول الله المحرم واللبن قال ثم يصير الى ما قد علمت قال فان الله من شر ما يخرج من ابن ادم مثالا للدنيا ومع خبر من
الاسراف ان تاكل ما الشتمت واليه في بسند فيه ابن ابي عمير عن عائشة رضي الله عنها راي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اكلت
في اليوم مرتين من الاسراف والله لا يحب المفسرين ومع خبر كذا واشربوا ونصدقوا والبسوا في غير اسراف ولا تحيله رواه احمد والسي
وابن ماجه وصححه والحاكم وصححه خبر كذا واشربوا ونصدقوا بما لا يحل لاه اسراف ولا تحيله وروي ابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله
عليه وسلم اكل خشنا ولبس خشنا واحتدي الخوص في قبل الحسن ما الحسن قال فليظ الضعيف ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسبغه الا بحرمة ما روي البيهقي مرفوعا عبارة من الكبر ليس الصوف ومجالسه فقرا المؤمنين وركوب الجمال واعتقال العير
او قال البيهقي ومسلم انه رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وعليه مرط من رجل من شعر اسود والمرط كسابو ترز به يكون من صوف
او خرفا المرط هو الذي فيه رجال الجمال وروي الترمذي وابو يعلى واللفظ انه عن علي كرم الله وجهه قال جلست اليه صلى الله عليه
وسلم وهو صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد في عصاية من احياها اذ طلع علينا مصعب بن عمير في برد له مرفوعة بفرده وكان النعم
غلاما بمكة وارفعه عيشا فلما اراه صلى الله عليه وسلم ذكر ما كان فيه من النعيم وراي حاله التي هو عليه اذ فرقت عيناه فبكى ثم قال صلى الله
عليه وسلم انتم اليوم خير ام اذا غدا علي احدكم حفنة من خبز ولحم وزجج عليه باخري وغدا في حلة وراح في اخري وسترتم بعبك
لما قسرت الكعبين قلنا بلي نحن يومئذ خير تنفخ العبارة قال بلي انتم اليوم خير قال الخليلي في قوله تعالى اذ هم طيبات كرو في جنان الدنيا

تسمك او غيرك بما يعلم فيك فلا تعبره بما تعلم فيه فانما وبلاخ لك عليه وفي رواية لابن حبان وان امرؤ عرك
بشيء عرك فيك فلا تعبره بشيء تعلم فيه ودعه يكون وبالاعليه واخره لك فعلم من هذه الاحاديث ان الشتم
والسبحان لانه غيبه اذ هي ان يذكر مسل او ذميا معينا للمسلم حيا او ميتا بما يكره ان يذكر به مما هو فيه محضته
او غيبته قال صلى الله عليه وسلم ان تذكروا ما الغيبه قالوا الله ورسوله علم قال ذكره احاكم بما يكره قيل افرأيت لو كان
في اخي ما افول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد برأته رواه مسلم وابوداود والترمذي
والنسائي وغيرهم وطرقه كثيرة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتعبير بالاخ في الخبر كالاية المقطعة والتكبير
في السبب الباعث على ان التزك متاكر في حق المسلم اكثر ولينذكر بعض الاحاديث الواردة في الغيبه اخرج الشيخان انه صلى الله
عليه وسلم قال في خطبة حجة الوداع اذ ما كر واما لكم واعراضكم حرام عليكم كرميكم يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الادل
بلغت وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله والبر امر سدد فوي من ابر بالريا استظالة المر في عرض اخيه
وابو يعلى سند صحيح تروى ابر بالريا عند الله فان ابر بالريا عند الله استظالة عرض امر مسلم تروى رسول الله صلى الله عليه
وسلم والذين يوذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً وابوداود ومن ابر بالريا
الاستظالة في عرض المسلم بغير حق وابن ابي الدنيا والطبراني والبيهقي ان الرباني في سبعون بابا هو من بابا من ابر
مثل من اتى له في الاسلام ودرهم ربا اشترى من خمس وثلاثين من ربه واشترى الربا و ابر بالريا واجتبت الربا انتهاك عرض
المسلم وانتهاك حرمة وابوداود والترمذي وقال حسن صحيح والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت للنبي صلى الله
عليه وسلم حبسك من صفيه كذا قال بعض الرواه تعني قصيره فقال صلى الله عليه وسلم لقد قلت كلمة لو مرت بك في البحر لمرت بحته اي
لا تشنه وفي رواية واحد بسند صحيح ان رجلا من مشته فقال صلى الله عليه وسلم ان تذكروا ما هذه الترخ هذه ربح الدين
يعتاقون المؤمنين وابن ابي الدنيا والطبراني والبيهقي الغيبه اشد من الرنا قيل كيف قال الرجل ان في ثوب ينوب فينبو الله عليه
وان صاحب الغيبه لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه واحمد انه صلى الله عليه وسلم اتى علي قبر يعذب صاحبه ان هذا كان ياكل لحم
الناس واحمد وغيره بسند صحيح عن ابي بكر رضي الله عنه قال ايما شيء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اخذ بيد رجل
عن يساري فاذا نحن بغيرين اما منا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يعذبان في كثير فليكن يا بني
بحريرة فاستبقتا فسبقت فابنته بحريه فكسرهما نصفين فالتقى علي القبر قطعه والتي علي القبر قطعه قال الله عز وجل

عليهما

عليهما ما كانا رطبين وما بعد بان الا في الغيبه والبول وطرف هذا الحديث كثره مشهوره عن جماعة من الصحابة
رضي الله عنهم في الصحيح وغيرهما وينما علمه ان القصة منقردة وبه يندفع ما توجه طواهرها من التعارض وقد اشار
اليه ذكره الحافظ المنذري فقال اكثر الطرق انما يعذبان في النميمه والبول والظاهر انه اتفق مروية في الغيبه ومروية
بقبرين يعذب احدهما في النميمه والاخر في البول ومروية بقبرين يعذب احدهما في الغيبه والاخر في البول ومسلم وغيره ان
من المقلد قالوا المقلد فينا من لادهر له ولا مناع قال ان المقلد من امي من ياتي يوم القيمة بصلوة وصيام وزكاة ويأتي
وقد شتم هذا وقد خذ هذا الكمال هذا وسفك دم هذا وشرب هذا فيعطى هذا من حسنة وهذا من حسنة فان
فئت حسنة قبل ان يقضي ما عليه اخذ من خطايا هو فطرح عليه ثم طرح في النار والاصمعي ان الرجل ليؤتي كناية
منشورا فيقول يا رب فابن حسنا كذا وكذا ليست في محبتي فيقول له محبت باعنيابك الناس والاحاديث فيها
كثيرة وقد اورد لها المصنف رحمه الله مولفا سماه تظهير الغيبه عن دنس الغيبه وعدها في الزواجر من الكبائر والاكل
فيها الحرمه وقد حجب او تباح لغرض صحيح شرعي لا يؤول اليه الا ما يخص في شتمه استباح جمع بعضهم في قوله
تظلم واستغث واستغث حذر وعرف برعة فسق الجاهل وذكر اصحابنا ان من شتم ان يرد بها لا ينفك عنه
احد كيا احمق يا جاهل وللان المعروف والناهي عن المنكر وكل مودب كاهل وشيخ وما لك ان يقول لمن يخاطبه في
ذلك الامر بقصر النحر والتدابير وتلك باضعيف الحال يا قليل النظر يا ظالم يا خيل اوصافه ونحو ذلك مما يسي في كذب
ولا قد صرح او كناية او تعريض **يجتنب احنة الرواب** لما روي ابوداود ان العبد اذا العن شيئا صعبت اللعنه الي
اسما فتعلق ابواب السماد واما ثور سبط الى الارض فتعلق ابواب السماد واما ثور سبط الى الارض فتعلق ابواب السماد واما ثور سبط الى الارض فتعلق ابواب السماد
الي النبي عن فان كان اهلا والارحمت علي قابله وسلم وغيره عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال بينما رسول الله صلى الله
عليه وسلم في بعض اسفار وامرأة من الانصار عليا فافضحت فلعنتمها فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
خروا ما عليه ودعوها فانها ملعونة قال عمران فكانوا يراها الان تمشي في الناس لو تعرض لها احد ولو نعيم وغيره بسند
عن انس رضي الله عنه قال بينما رجل مع النبي صلى الله عليه وسلم فلعن بعيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تتبعنا او قال
يا عبد الله لا تسري معنا علي بعير ملعون واحد يا ساد جليل عن ابي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله في سفر
يسير فلعن الرجل ناقته فقال ابن صاحب الناقة فقال الرجل ان ا فقال اخوها فقد اجيبنت فيها وابوداود لا تشبوا

الديك فانه يوقظ للصلاة وابن حبان في صحيحه لا ينسب اليك فانه يدعوا للصلاة والبر لا يندلج باس به صرخ
 ديك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسيه رجل فنهى عن سب الديك وفي رواية للطبراني لا تلغنه ولا تنسبه فانه
 يدعوا للصلاة والبر ان ديك صرخ قريب النبي صلى الله عليه وسلم فقال جل الله العنة فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مة كذا فانه يدعوا للصلاة وابو يعلى ان يرغونا لثقت رجلا فلغنا فقال صلى الله عليه وسلم لا تلغنا فانما
 نهيت نبيا من الانبياء للصلاة وفي رواية للبر لا تنسبه فانه ايظن نبيا من الانبياء للصلاة الصبح والطبراني
 عن علي رضي الله عنه وكرم وجهه نزلنا منزلا فاذتنا البراعيت فسيناها فقال صلى الله عليه وسلم لا تنسبوها
 فنعت الدابة فانها ايظن كذا كذا لله تعالى واحمد عن ابو جبره لا تنسبوا الترخ فانما من روح الله ناتي بالرحمة والعذاب
 ولكن سلوا الله من خيرها وتغذوا بالله من شرها وصح لا تلغن الترخ فانما ما مورة من لغن شيئا ليس به اهل حجت
 اللغنة عليه وابوداود والترمذي وقال حسن صحيح والحاكم وقال صحيح الاسناد لا تلعنوا بلعنة الله ولا
 ولا بالشارع ومسلم لا تكون اللعانون شفعوا ولا شهداء يوم القيمة والترمذي وقال حسن صحيح لا يكون المؤمن لعانا وفي
 روايته وقال حديث حسن ليس المؤمن بالطعان ولا باللعان ولا بانفا حش ولا بالذي يملأكم بالفحش والكلام
 القبيح تنسبوا مستفيد من الاخبار المذكورة ان لعن الرجل رجلا حرام وبه صرح ابن خلدون قال بعضهم كبيرة والمعتد
 انه صغيره اذ ليس فيه غشوة عظيمة ومعاقبته صلى الله عليه وسلم من لعنت ناقرا بتركها لعن نورا وادبها لا يدر
 ان ذلك منجده كبيره لاسيما وقد علل الامر بالترك في الحديث الاخر بان دعوته بالعن علي ابنه اجبت قال النووي
 في رايه بعد ذكره خذ واعلمها ودعوها فانها ملعونة وحديث لانصا حينا ناقة عليه لعنه فرب يستشكل معنا
 ولا اشكال فيه بل المراد النهي ان تضاهيهم تلك الناقة وليس فيه شيء عن بيعها وذبحها وركوبها في غير محبة النبي
 صلى الله عليه وسلم بل كل ذلك وما سواه من التصرفات جائز لا يمنع منه ولا من مصاحبة صلى الله عليه وسلم بل لان
 هذه التصرفات كلها كانت جازية فمنع بعض منها فبقيا الباقي علي ما كان انتهى ولما لعن المسلم المعين فكبيره
 وتقيين بعضهم حجة لعن المسلم يعني سب شرعي غير صحيح اذ ليس لنا غرض شرعي نجوز لعن المسلم اصله وان كان
 فاسقا كيزيد بن معاوية ودعوى جميع انه كافر لم يثبت ما يدر عليه بل امره بقتل الحسين رضي الله عنه لم يثبت ايضا
 ولهذا افتي الغزالي بحرمة لعنه اما لعن غير المعين بالخصم نحو لعن الدعا كالكاتب فجازا عا قال بعضهم ويعرف
 من المعن

من المعن الدعا علي الانسان بالشر حتى الدعا علي الظالم لا يصح الله جسمه ولا سلمه الله تعالى ونحو ذلك وكذا لك
 مذموم وعن جميع الحيوانات والجمادات كلمة منوع وقال بعض اهل العلم ان لا يستحق المعن فليسا من قوله لا
 ان يكون لا يستحق **وان يجب كل لفظ** او فعل **فيج** نداء في المباح وجوبا في الحرام لقوله تعالى ما يلفظ من قول الاذية
 رقيب غير محب للمباح وقيل لا يكتب الا ما فيه ثواب وعقاب واذا كان علي القول في غير فعل العمل او في اخرج الترمذي
 وابن خزيمة والبيهقي اذ اصبح ابن ادم فان الاعضاء كلها تكفر للسان فيقول النطق الله فينا فانما نحن بك فان استغفرت
 وان اعوججت اعوججنا وابن المبارك في الخوف عليكم هذا يعني لسان رحم الله عبدا قال خير افغم او سكت عن قولك والحرام
 احفظ لسانك فكذلك املك وهل تكلم الناس علي وجوههم الا مصابيد السنن واحمد ان الرجل ليدنو من الجنة حتى ما يكون
 بينه وبينها الا قيد ذراع فيتكلم بالكلمة فيبتاع منها البعد من النار والتميز من النساء ان الرجل ليتكلم بالكلمة من
 رضوان الله تعالى ما يظن ان يبلغ ما بلغت فيكلم الله سبحانه له ما رضوانه الي يوم القيمة وان احكم بكتابك بالكلمة من
 سخط الله تعالى ما يظن ان يبلغ ما بلغت فيكلم الله تعالى عليه من سخطه الي يوم القيمة ولم يخبر المسلمين من لم المسلمين
 من الهامة وبيده واليه يقي واخرون رحم الله امر اصيل من لسانه وابن عسكرا حفظ لسانك واليه يقي وابن المبارك رحم الله
 امر افاضل خير افغم او سكت فسم واليه يقي افعال الي الله تعالى حفظ اللسان وابو يعلى واخرون احفظ ما بين لحييك وما
 بين جلييك والطبراني وغيره املك عليك لسانك والتميز من يملك عليك لسانك وليس سكره ميتك وابك علي خطيتك واليه يقي
 رحم الله من حفظ لسانه عز زمانه واستقامت طريقته وابو يعلى ان الله عند لسان كل قائل فليست له عذر ولا ينطق
 وابن ابي الدنيا شار الناس منزله يوم القيمة من يحاف لسانه او يحاف شره والتشير ازي عليكم بقوله الكلام ولا يسنه منكم الشيطان
 فان شقيف الكلام من شقايق الشيطان والترمذي وابن ماجه واليه يقي كلام ابن ادم كله عليه لانه الامر معروف او يقي
 عن منكر اذكر الله تعالى وابن ابي الدنيا واليه يقي البلا موكل بالقول واليه يقي والخطيب البلا موكل بالقول ما قال عبد الله
 لا افعله ابا الا ترك الشيطان كل عمل وولع بذلك منه حتى يؤمنه والفضائي وابن السكيت البلا موكل بالمنطق والخطيب
 البلا موكل بالمنطق فلوان رجلا غير رجلا برضاك كلبه لرضعها وابن السكيت كلبه من كلبه قل كلامه الا فيما
 بعينه والطبراني من كثر كلامه كثر سقطه ومن كثر سقطه كثر ذنوبه ومن كثر ذنوبه كانت النار اولى به
 والحاكم مع والترمذي وابن حبان في صحيحه من وقاه الله شر ما بين جلييه **والخطيب** والخطيب من يقنن في ما بين لحييه
 دخل الجنة والخاري من يقنن في ما بين لحييه
 واليه يقي

فردة حينئذ كبيره كما هو ظاهر لما فيه من عظيم الايمان والواجب عينا عليه ويؤيده قول الازهر في عقيدته كلام
 الحليم وهو غير صحيح ولكنه منقح في المضروب مع العلم بحاله انتهى واعلم ان الرفق مطلوب في كل شيء فقد روي عن بن جابر والفضيا
 ما كان الرفق في شيء الا زانه ولا تنزع من شيء الا شانه والطبراني ما اعطى اهل بيت الرفق الا نعمهم والفضل في الرفق راس الحكم والطبراني
 الرفق بين والحق شوم والبخان ان الله رفيق يحب الرفق في الامور كله يسر ولا يعسر ويسر ولا تشدد او مسلم ان الله رفيق
 يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على ما سواه ان الرفق لا يكون في شيء الا زانه ولا ينزع من شيء الا شانه من جرم الرفق يحرم
 الخير كله والطبراني الرفق به الزيادة والبكره من جرم الرفق يحرم الخير واليسر في الرفق بين والحق شوم واذا اراد الله باهل
 بيت خيرا افاض عليهم بأكف الرفق فان الرفق لم يكن في شيء قط الا زانه وان الخرق لم يكن في شيء قط الا شانه بسببه يحل السؤال
 لمحتاج وعاجز عن كسب حلال لا يفي كجايه وعاجز وما شئ تادي بذلك ويجب خشي فيه تيمم ويكره لحاجة غير مهمة كشرب الخمر في مكة
 برك فيه مع وجوده لرحله ويحرم ان اذ لنفسه والحج في السؤال واذا في المسؤل او وجد كفايه يوم وليله له ولمونه من مال او كسب
 في طلب العلم كما
 في الاصل له سوال
 ما يحتاج اليه بعد ما يظن ان اياه له وان علم غنا اخذه كقوله وسواك لا اعتياد المساجد فيه وورد في السؤال احاديث منها ما اخرج الطبراني في المعجم
 ليعلم صاحب المسئلة ما له فيها ليسال واجد له تسال الناس شيئا ولا سوطك ان سقطت حتى ينزل اليه فيأخذه واجد والناسي من استغنى
 اغناه الله من استغنى كفاه الله ومن سال وله قيمة اوقيه فقد الحف واجد من استغنى عفا الله ومن استغنى اغناه الله ومن
 سال الناس وله عرل خمس اواف فقد سال الحاف واجد ومسلم وابن ماجه من سال الناس نكثرا فكما سال اخرجهم فليستقل
 منها وليكسر واجد من سال من غير فقر فاما بكل الحجر والطبراني في المعجمين قوام يوم القيمة ليس في وجوههم مرة من حجر
 قد اخلقوها وبحت الازهر بن عبد الله بن الققير عن قنوصقة التطوع الان حصل للمطعمي نحو اذا وقطع حجره وقربها
 الحجر الصحيح ما انك من هذا المال وانت غير مستشرق ولا سائل فخذ وخبر اليه في اذا انك الله ما لم تساله ولم تشره اليه نفسك
 فاقبله فانه رزق ساقه الله اليك والبخاري اذا جاءك من الماشي وانت غير مستشرق فاليه ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه
 نفسك وابرجان اذا ساق الله اليك خرقة من غير مسئلة ولا اشرف فخذ فان الله عطاك واجد والشيخان يا عابثه من اعطاك
 عطا من غير مسئلة فاقبله فاما هو رزق من غير مسئلة ومسلم وابوداود والناسي اذا اعطيت شيئا من غير ان تساله فكل وتصرف والناسي
 ما انك الله من المال من غير مسئلة ولا اشرف فخذ فمؤله او تصرفه وما لا فلا تتبعه نفسك واجد ما انك الله من اموال السلطان

مؤخر

من غير مسئلة ولا اشرف فكله ومؤله واجد ايضا من اتاه الله من هذا المال شيئا من غير ان يساله فليقبله فاما هو
 رزق ساقه الله اليه فممنه الاحاديث دالة على ذنب القبول ومن ثم حمل المصنف رحمه الله البحث المذكور على اذا
 كان في الاخذ شك في الحل او هتك للمروءة او دماء في تناول **ويجب التقييد بالخارج بل لا يراد** ولا راحة قال بلخ
 في المصباح التوبخ اللوم على صور الفعل والتعسف والعتب عليه كلها بمعنى وقال الفارابي ويخذه عبرته وقال الجوهري
 التوبخ التهمير يقال تهميرهم محاذ لك ما لم يزد على ثلاث والامير قال المصنف ينبغي حمل على ما اذا لم يمكن دفعه
 الا بذلك فينبغي لا منع من انه ينهره لكن بما لا شتم فيه ولا اثر بالبحر لا يجوز ذلك ذلك وحذف الله في الحاحك
 وما شانه ذلك مما يخفي على الموفق انتهى وقد يستدل لذلك بحبر الطبراني في الدار فظني اذا اردت على السبيل ثلاثا
 فلم يذهب فلا يسأل تزيده وهو بالمتانة العوقية المفتوحة والزاري الساكنة والموعود المضمومة والراي التهمير وتغلف
 له في القول قال الشيخ تاج الدين السبكي المتخا في الطرقات لدة عليه نعمه ان اقره على ذلك وكان من الممكن ان يحرس
 لسانه فيعجز عن السؤال ويقعد فيعجز عن السعي ويقطع يديه فيعجز عن مدها الي غير ذلك فعليه ان لا يلج في المسئلة
 بل يحمد الله فيحمل في الطلب وكثيرا من الحرافيش تخدو السؤال اصناعه فيسلون من غير حاجة ويقعدون على ابواب المساجد
 يستخذون المصلين ولا يدخلون الصلاة معهم ومنهم من يقسم على الناس في سواله بما يتشعر الجلود عند ذكره
 وكل ذلك منكر وبعضهم يستغنيث باعلام صوته لوجه الله فليس وقد جاني الحديث لا يسأل بوجه الله الا اجنه
 وبعضهم يقول يشبهة ابي بكر فليس فانظر ماذا يسألون من الحوائج وماذا يستغنيثون من العظم وتزاهر بعضون
 اليهود والنصارى ويرون المسلمين بما لا يعطونه شيئا فيستهزئون ويستهزئون ويرعاه كان المسلم معذورا في
 المنع والكافر لا يفهم الا ان المسلمين لا يكثر توفن لذلك ويراي في مثل هذا الشحا ان يورد حتى يرجع عن ذكره
 الله وذكر شيبة ابي بكر رضي الله عنه ونحو ذلك في هذا المقام ومنهم من يكشف عورته ويمشي عريانا بين الناس
 بوجه الله لا يجد ما يستتر به عورته الي غير ذلك من جبههم ومكرهم وخديعتهم انتهى والحديث الذي ذكره رواه
 ابوداود واخرج الطبراني ملعون من يسأل بوجه الله ثقا وملهون من سئل بوجه الله ثقا ثم منع مسأله
 ما لم يسال حجرا اي فحشا قال اصحابنا ويكره سوال مخلوق بوجه الله ثقا وسوال الله ثقا بوجهه ما يتعلق بالدنيا
 لما ذكره اسوال الجنة او ما يودي اليه كالتعليم خير بوجه الله ثقا فلا يكره كالسؤال بالله من غير ذكر وجهه لان ذكره

فيه من الغنائه ما لا يساويه الا الجنة واما السؤال في المسجد واعطا السائل فيه فالتفوق المعقد ان السؤال
في المسجد مكره كراهة تنزيه واعطا السائل فيه فربه يتا عليه **بل يواسيه** بما يقدر عليه ما روي البيهقي ان من جئت
المغفرة اطعم المسلم البغاف والطبراني اطعموا الطعام والطبيب والكلام وابو يعلى والحاكم خيركم من اطعم الطعام
ورد السلام وابو نعيم من اطعم مسلما جابعا اطعمه الله تعالى من ثمار الجنة والبيهقي اطعموا الطعام وافشوا السلام
فترثوا الجنان وابن ابي الدنيا اصعب بطعامك من ثوب في الله تعالى والطبراني اصعب الاعمال الى الله تعالى من اطعم مسكينا
من جوع او دفع عنه مغرما او كشف عنه كبرا والطبراني ايضا اصعب الاعمال الى الله تعالى بعد الفريضة ادخال السرور
على المسلم وابوداود والترمذي من اطعم جابعا اطعمه الله من ثمار الجنة ومن سقا مومنا على ظماسقاه الله يوم
القيامة من الرقيق المختوم ومن سقا مومنا عابرا بكساه الله تعالى من ثمار الجنة وهو باسكان الضاد المعجمة ثابرا
الحضر والخطيب اصنع المعروف الذي من هو اهله والي غير من هو اهله فان اصبحت اهله اصبحت اهله وان لم تصب اهله
كنت انت اهله والبيهقي افعلوا المعروف الذي من هو اهله والي من ليس اهله فان اصبحت اهله فقد اصبحت اهله وان لم
تصبوا اهله فانت اهله والطبراني تذكرون ما يقول الاسدي في زيارته يقول اللهم لا تسلطني على احد من اهل المعروف
وابو يعلى واحمد والضياع وغيرهم الداعي الى الخير كفاعله والله يحب غائثه اللهم فان والبيهقي قبضا التمر للمسكين فهو
الجود العين والعقيلي كرم من حور عينا ما كان مهرها الا قبضته من حنطة او مثله من ثمر واحمد والطبراني لا
المساكين يكتفون ما افلح من درهم والنسائي ما من مسلم كاسملى ثوبا الا كان في حفظ الله تعالى ما دام عليه منفعة
والطبراني ويل للاغنياء من الفقر واحمد وابوداود ليس المسكين الذي يرد الاكل والاكلان ولكن المسكين الذي ليس
غني وسخبي ولا يسال الناس الخاف واحمد والشيخان وابوداود والنسائي ليس المسكين الذي يطوف على الناس فيرده
اللقمة واللقمان والتمرة والتمران ولكن المسكين الذي لا يجي غنا يغنيه ولا يفتن فيفسد عليه ولا يقو
يسال الناس واحمد لا تطعموا المسكين ما لا تاكلون والحاكم اطعموا المعروف من رحمتي فعبثوا في كفافهم ولا تطلبوه
من القاسية قلوبهم فان اللعنة تنزل عليهم ان الله خلق المعروف وخلق له اهلا فحببه اليهم وجعلهم فعاله وجه
اليهم طلبه كما وجه الماء الى الارض الجذبة ليحييها اهله ان اهل المعروف في الدنيا هم اهل المعروف في الآخرة واحمد
ومسلم وابوداود والنسائي انما تنصرف هذه الامة بصنيعهم بدعوتهم واخلاصهم والاحاديث في مواساة الضعفا كثيرا

قال في

قال في المروضة في باب التبرع على المؤمنين المواساة بما زاد على كفاية سنة انتهى وفي الجواهر بكرة اسكاد الفضل
وفيه المحتاج اليه انتهى والمراد بالفضل ما زاد على كفاية سنة بدليل قوله ما ايضا اذا كان بالناس ضرورة لزمه بيع
ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة انتهى وينبغي ان يواسيه بما تيسر ولا يستغله **او يدعوله** ان لم يجد ما يواسيه
به كان يدعوله بالرزق او الفتح كفتح الله عليك لقوله تعالى قوا معروف ابي حلام حسن ورد على السائل جميل ومغفرة
ابي جاور له في الحاجة خير من صدقة يتبعها اذا **وسن** ان يتجنب **سوا الخلق** يصور الخلق المعجزة والدم قال ابن القيم
الخلق الطبع والخلق المروء والخلق الدين انتهى **مع خدمه** وغيره وليستعمل الصبر عليهم فانه من اشق شي في
السفر ومن لم يكن له ملكة الصبر عليهم فلينصبر والصبر صبر كن ينهر العسل وقد قيل انما سمي الصبر صبرا لانه يسفر عن
اخلاق المسافر فلا سفار محك للاسفار عن اخلاق الرجال والحمل والاعضا والعفو من اخلاق الله تعالى لا من اخلاق
بما تفضل الصفا المذمومة كلها هو سوا الخلق والاحاديث في ذمه كثير منها ما اخرجها الحاكم سوا الخلق يفسد الخلق
العسل وابن مودة سوا الخلق شوم وطاعة الناس اذامه وحسن الملكة نما والخطيب سوا الخلق شوم وراكم سوكم
خلقوا والخطيب وغيره ان لكل شي ثوبه الا صاحب سوا الخلق فانه لا يتوب من ذنبا لا وقع فيها هو شرمه والضا
ما من ذنبا لا وله عند الله ثوبه الا سوا الخلق فانه لا يتوب اي صاحبه من ذنبا لا يرجع اليها هو شرمه واحمد
والطبراني وابو نعيم الشوم سوا الخلق والخرايط لو كان سوا الخلق رجلا يمشي في الناس كان رجل سوا الله تعالى
لم يخلق في حاشا والحارث بن النسي وابو نعيم من ساء خلقه عذب نفسه ومن كثر شه سقم بدنه ومن لاجي الرجال
ذهبت كرامته وسقطت مروءته والترمذي وابن ماجه لا يدخل الجنة سوا الخلق والبيهقي الناس معادن والعرق
دساس وادب السوك عرف السوء والعسكري بسوء صحيح ان الخلق السي يفسد العمل كما يفسد الخلق العسل والبريد ان
الله يفيض العيس في وجوه اخوانه والحاكم ان الله يحب معالي الاخلاق ويكره سفافها والبيهقي خلقا يحبه الله
تعالى وخلقان يبغضهما الله تعالى فاللذان يحبهما الله تعالى السخا والسماحة واللذان يبغضهما الله تعالى عز وجل سوا الخلق
والخل واحمد والطبراني حسن الملكة نما وسوا الخلق شوم والبريد ياره في العر والصرفه تمنع ميتة السوء وابوداود
حسن الملكة نما وسوا الخلق شوم وابن عساكر من الملكة يمن وسوا الخلق شوم وطاعة المرأة ذاهمة والصرفه تمنع
اللقضا السوء قوله حسن الملكة يفتح الميم والدم اي حسن الصنيع اليها كيكه والصحة للهم بالمعروف يمن اي يوجب اليمن

يفسد العمل كما

اذ الغالب انهم اذا رافقوا بسيدهم او حسن اليهم كانوا اشفق عليه واطوع له واسعى في حقه وكل الذي يورث اليهم والبركة
 وسوا الخلق يورث البغضاء والنفرة ويشير للمحتاج والعناد وقلة النفس الامارة بهذا الحافظ البشري البسيط ووقوله
 عما هو في النون وتخييف الميم والميم زيادة رزق واجر وارتفاع منزلة عن الله تعالى شيئا يورثه وطول ياد هو الكثرة والشم
 ضد الميم والبركة واصل الواو فيه حمزة ولكنه اخففت فصارت واو وعلما التحفيف حتى ينطق به لم هو افايد حدة
 من سوا الخلق بخير الطير ان الحرة تغتري بخيار ابي والدي لمي الحرة لا يكون الا في خيار ابي والدي تغتري بحلة
 النون الحرة القرآن في اجوافهم والدي لمي وغيره ليس احد حق بالحمد من اجل القرآن الحرة القرآن في جوفهم والطير ان خيار ابي والدي الذين
 اذا غضبوا رجعوا واحدا هو حمزة كشد يد وشد اوه الذي فيه حدة وهي النشاط والسعة في الامور والمضي فيها
 ما هو من حمزة السيف والمراد بها المضي في الدين والصلابة والنفوس الخيرة وقوله ثم تعرج في الزيادة الغيبة بوزن الغيبة
 الحان من الصواع عن الشيء الذي قد لا يسهل الانسان او ياشه انتهى **اسما** بالتشديد والتحفيف وهي اولية ما بعدهما بالحكم
 مما قبلها الاستشني والسي المثل وما موصولة او زائدة او كاهة ولكن رفع ما بعدها وجره وكذا نصبه اذا كان نكرة وذكره وجه
 ذلك وما يتعلق به مع من يسط في شرح جميع الجوامع المحوي في مجتبه الاستشنا **مع الجوال** بفتح الجيم ثم يليم نسبة
 الى الجمل لان النسبة الى الحرفه يكون بوضع وصف مادة الحرفه التي ينسب اليها ووزن فعال كبراز لسباع البر وعطاس
 العطر ونجار من حرفته النجارة وذلك لقوله تعالى خذ العفو وامرنا بالعرف واعرض عن الجاهلين ولا تستنوا الحسنه
 ولا السيئة ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كانه لم يجمع وما يلقاها الا الذين صبروا وما يلقاها
 الا ذو اعظم عظيم واخضع جناحك للمؤمنين ولو كنت فضلا غلبت القلب لا نفوسا من حولك ولما اخرج سلم ولولا
 وابن ماجه ان الله اوصي الي ان تواضعوا حتى لا يفخر احد على احد ولا يبغض احد على احد والتواضع في نفسه من مال وما
 نراد الله عبد يعفو الاعز او ما تواضع احد لله الارتفاع الله وابن ابي الدنيا تواضع لا تزيد العبد الارتفاع فتواضعوا
 برفعك الله والعفو لا يزيد العبد الاعز افا عفو الله والصدق لا تزيد المال الاكثر فنصدقوا برفعك الله عز وجل
 والطير اني سئذ من طوبى لمن تواضع في غير منقصة وذل نفسه في غير مسئله وانفق بالجمع في غير معصية حم
 اهل الدار والسكنه وضالط اهل الفقه والحكم طوبى لمن طاب كسبه وصلى سيرته وكرمه علانيته وعزاه الناس
 طوبى لمن عمل بعلمه وانفق الفضل من ماله وامسك الفضل من قوله وابو نعيم وابن ماجه ان تواضعوا ولا

بعضكم

بعضكم على بعض واليه بقي راس العقل بعد الدين القود الى الناس واصطناع الخير الجليل وفاجر الطير اني مكارم الاخلاق من اعمال الجنة
 عشرة تكون في الرجل وتكون في ابنته وتكون في الاب وتكون في الاب وتكون في العبد وتكون في سيده يقسم الله لمن اراد واليه بقي والحكم
 به السعادة صدق الحديث وصدق الناس واعطا السائل والمكافاة بالصنيع وحفظ الامانة وصلة الرحم والنزاهة الجار الاخلاق
 والنزاهة المصاحب واقرأ الضيف وراس من الجبا وابو نعيم والحاكم واليه بقي انكم لا تسعون الناس باموالكم ولكن بسبعهم شكر
 بسط الوجه حسن الخلق وابو يعلى لا اخبركم عن تحريم عليه النار عدا علي كل هين لمن قريب سهل والطير اني والبر واليه بقي
 راس العقل بعد الايمان بالله تعالى الخبيث الى الناس والطير اني اكل المؤمنين ايمان احسنهم خلقا الموقنون اكنافا الذين
 يالغون ويولغون ولا خير فيمن لا يالف ولا يولف واجد وابو داود وابن حبان والحاكم اكل المؤمنين ايمان احسنهم
 خلقا واليه بقي والخير الطير حسن الخلق تزييد الخطايا كما تزييد الشمس الجليل الجليل الجاهل من البرد والطير اني الخلق
 يزييد الخطايا كما يزييد الجليل والخلق السوء يفسد كل العسل والمراد بالما فيه المسخى بالشمس مثلا والطير اني الخلق
 خلق الله الاعظم واليه بقي حسن الخلق نصف الدين والطير اني ان الرجل ليدرك بحسن خلقه درجة القيام بالليل الطامح
 بالمواجر وابو داود وابن حبان ان المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجات قائم الليل صائم والتزم من شي بوضع في
 الميزان انقل من حسن الخلق وان صاحب حسن الخلق يبلغ به درجة صاحب الصوم والصلوة والمستغفر في كل حين
 ان احسن الحسن الخلق الحسن والطير ان هذه الاخلاق من الله تعالى فمن اراد به خيرا من الله خلقا حسنا ومن اراد به
 سوءه سئيا واجد والبر خير اكرم اطول كراما واحسنكم خلقا والطير اني خير الناس حسنة خلقا واجد والبر
 وابن ماجه والحاكم خير ما اعطى الناس خلقا حسن وابن ابي شيبة خير ما اعطى الرجل المؤمن خلقا حسن وشرا ما اعطى الرجل
 قلبا سويا في صورته حسنه واليه بقي خيرا كراما سنك اخلاقا الموطون اكنافا وشرا كراما شرارا ومن المتفهمين
 المتشققون قوله الشرارون ثلثت بين مفتوحين وتكبر بالعلماء المتكثرون الكلام ككافا وخرجه عن الحق وقوله
 المتفهمون الى اخره اي المتوسعون في الكلام مع فتح الاقواء وتخييل الاقواء واليه بقي الخلق السوء لا ينزع الامن ولا حقيقته
 او زينه والولد وان ينسب في ذلك لكنه تولد من قبيح فاشرفه وامام ومحمد في ولدتا انه لا يدخل الجنة فواضلا فان
 زعمه على ظاهره والطير اني ان العبد يبلغ بحسن خلقه عظيم درجات الآخرة وشرف المنازل وانه لضعيف العباد وانه
 يبلغ بسو خلقه اسفل درجات جهنم وانه لعابد وابن حبان والطير اني واليه بقي ان احسنكم في الآخرة في الحسن

واليه بقي والحكم
 الترمذي مكارم
 الاخلاق

اخلاقا وان ابعثكم في الاخرة مساويكم لظنوا الترتارون المتفقهون المتشدقون وكذا الترمذي وزاد قالوا
 يا رسول الله ما المتفقهون قال المتكبرون واليهيقي ما من الله خلق رجل خلقه فطعمه التراب والاعاديت في ذم سي
 الاخلاق ورج احسن كثيره قال بعض العلماء جميع الكبار يرجع فعلم اليه سوا خلق وتركوا اليه حسن الخلق والخلق وان
 كان صحيحه في الاصل مطبوعا عليه العبد لا انه يمكنه ان يتخلق بغير خلقه حتى ينصف بالخلق الحسن فمن ثم صرح الامر
 بتحصيله وبكسبه كما علم من الاحاديث السابقه ومن قوله في الله عليه وسلم لعاد رضي الله عنه حسن خلقك مع الناس
 ومن قوله في الله عليه وسلم وخالق الناس خلقا حسن وذلك بالنظر في خلق النبي صلى الله عليه وسلم مع الناس فيناسب به فيها
 يمكنه ان يناسب به فيه منها اثر يلهي به رضي الله عنهم ثم تنصفه نفسه عن ذم الاخلاق ثم يرضى بها ان يتجلى بملك
 الاخلاق فيثبت ثاب على تلك الاخلاق الجيده لانها من كسبه فهو نظير استمال الشجاعه في محلها كمالا قاة العدو فان
 الشجاعه ثاب على هذا الاستمال الا على نفس الشجاعه لانها من الامور الجليله فهذا هو المرح المحو عليه تنبيه التفتة في ذكره
 الجا ان خصوصه انه كثير ما يقع منه ما يسي الاخلاق ويحتمل انه اشار بذلك الى رد ما نقل عن الامام محمد بن عبد الله بن محمد بن
 تمام الجعفي ضرب الجا انه لا يرجع عنه ذلك وان اشتهر على الاسنه وعلى تقدير محنته عنه فينتقم تاويله ولا يهجم حمله
 على ظهره عند العلماء المقديهم اذ الذي كل مسلم كسبه وضربه مجمع على تحريمه معلوم من الدين بالضرورة لا يخفى حكم
 منكره فاذ لم ينف الجا ما عليه لا اختلا حمله واختلاله شرط في حمله فليطلب منه الوفا بما عليه او يرفعه به ويسلك معه
 طريق الشريعة ولا يباس بابعاده برفعه الجا كيزجره لكن لا يفتق له الوفا بالايعاد اذ الوفا بالوعد وعدمه بالايعاد من
 اخلاق الامجاد فان حلف على الايعاد سن له التكفير عن يمينه لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فراعها خيرا
 منها فليات الدين هو خير وليكفر عن يمينه رواه احمد ومسلم والترمذي **وسنن ابي** في سفره **مع ابي** فاكثرت من الناس قالوا
 العلم في اهل الحكمه في ذلك ان المسافر اذا كان وحده وحصل له في الطريق مرض واحتاج الى من يعاونه على حمل متاعه على
 دابته او خوذ ذلك او مات لم يجد من ينوب امره ويحمل تركته اليها له واذا كانوا ثلاثة نعا ونوا في خدمه والحراسه صلوا
 جماعة انتهى والاربعه افضل من الثلاثة لقوله صلى الله عليه وسلم خير الصحابه اربعة وخير السرايا اربعة وخير الجيوش
 اربعة الا في غيرهم ثمانية عشر الفا من قلة وما بوداود والترمذي وغيرهما قال الغزالي رحمه الله تعالى والسفر في ذلك انه
 قد يترافق اثنان في حاجة فيبقي اثنان في الرحل فلو بقي واحد لا يستنوحش كما لو ذهب في الحاجة وحده **بكرهه** **خافه**
 من السفر

بلغ

من السفر وحده او مع واحد بخبر واحد وغيره كره رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحده في السفر واخرج احمد عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يخفى الرجل الذي يمشي بمشاة بالنساء والمتجولات من النساء المتشبهات بالرجال وركب الفلاة واحمد والبخاري
 والترمذي يكره الناس من الوحده ما علم ما سار راكب ليل وحده وفي هذا الحديث جناس تام وقوله ما سار راكب الفلاة
 شطرون فان اردت شطرا او فقل لو تعلمون علمنا في الوحده او قل لو يعلم الناس بما في الوحده اي لو يعلمون ما علم
 من الافات التي يحصل من ذلك من المضرة الدينية والدنيوية وروى احمد وابوداود والترمذي والحاكم وصحبه
 الركب شيطان والركبان شيطانان والثلاثة ركب قال الزين العراقي يحتمل ان المراد معه شيطان او المراد تشبيهه بالشيطان
 لان عادة الشياطين الانفراد في الاماكن الخالية كالادوية والحشوش وقال المحطابي معناه ان الفرد والذهاب
 وحده في الارض من فعل الشيطان وهو شتي حمله عليه الشيطان ويدعوه ففعل على هذا ان فاعله شيطان وكذلك الاثنان
 ليس معهما ثالث فاذا صاروا ثلاثة فهو ركب وصحبه وقيل ان المراد قريبه في السفر واصل الركب هو الصحابي الا ان في معناها
 اصحاب الخيل والبغال والحمير قيل وفي الحديث دليل على ان ما دون الثلاثة من المسافرين عصاه ويشبهه ان يكون معه
 شيطان اي عام كقوله تعالى شياطين الانس والجن اي عصائهم تنبي وايدى بعضهم بخبر يد الله على الجماعة رواه الترمذي
 ابي تايبيه ومن حرم التاييد من الله تعالى فقد اعان اي في الحديث الثاني اي بعد عن اهل حضرته باسناد الحجاب بينه وبين
 حضرة الله تعالى انتهى وهو ظاهر الاحاديث بل بعضها صريح فيه لكنه لا يوافق كلام ائمتنا فانهم يصرحون بكرهه ذلك
 فيعمل ذلك كقول ابن خزيمة بالعصيان على من علم حصول ضرر شديد له بسفره وحده او مع اخر فقط كان كذلك الطريق
 سبع بعدد علي اثنين فاقل وما اقمهما الحديث من تخصيص الكراهه بالليل محمول على انما به اشتداد الخطر بالليل اكثر والتحرر
 فيه اصعب وقيل بالركب لغو الركب بادني شي ورمما وقع في هذه والمراد به المنفرد بدليل ما روي الحاكم وقال صحيح
 على شرط مسلم الواحد شيطان والاثنان شيطانان وكرهه الاثنين اخف من الواحد اذ العلة خوف استيلاء الشيطان عليه
 او علمها والوحده بفتح الواو ويجوز كسرهما ومعناه بعضهم قال ابن المنير السير المصلحة التي ياحض من السفر والخبر وروى في
 السفر فيؤخذ من حديث جابر وهو نبي صلى الله عليه وسلم الناس يوم الحندق فانتدب الزبير فففي طريقه ما يد على
 ان الزبير توجه وحده جوار السفر منفرد للضرورة والمصلحة التي لا تستغنى الا بالانفراد كما حال الجاسوس والطليعة
 والكرهه لما عدا ذلك ويحتمل ان يكون حالة الجوار مقيدة بالحاجة عند الامن وحالة التبع مقيدة بالخوف حيث لا

انتم وحواسي وقد وردت في كل من خزينة وبعث من مسعود وعبد الله بن ابيس وعمر بن ابي اسيد وغيرهم وعضوا في الصحيح
بعث كل واحد حصة وتشره قاعة انه يستقيط من النص معنى يخصه ومن ذلك ما ذكره المصنف بقوله **لان استوحش**
من الناس واستانس بالله تعالى حيث صار بالناس بالوحدة كانش غيره بالرفقة كالعارف الذي انش بالله تعالى فانه يستوحش من الناس
في كثير من وقاته فهذا الاكراهة في حقه اذ لا ضرر عليه في الوحدة بل راحته ومصلحته فيها وكذا من احتاج الي السفر ولم يجد
من ينصح به فلا كراهة في ذلك والبعث عن الرفقة بحيث لا ينفقه غوثهم كالوحدة **وسن ان يسير في جادة الطريق** اي
معظم المسالك جمع اجواد فلا ينفرد بطريق مما من كراهة الوحدة **ولا يسلك ببيان الطريق** وهي بالوحدة المفصولة
ومن قال بالثلاثة فقد صحف الشرائع كما في القاموس والترهه الطريق الصغير المشعبه من الجادة وقيل هي على الطريق
ويسرها وذلك لئلا يفتن في الغوث ومن ثم صوابه بذكر ان لا ينقطع عن رفقة بحيث يفتن ولا ينام بعيد
عن الطريق والركب **وان يوم الثلاثة** فاكثر احدهم ان لم يكن لركبهم امير لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كان ثلاثة في سفر فليومروا
احدهم وله البيهقي وقوله صلى الله عليه وسلم اذا خرج ثلاثة في سفر فليومروا واحدهم رواه ابو داود والضايف وقوله صلى الله عليه وسلم
اذا كانوا ثلاثة فامر واحدهم وتوكلوا وتولوا رواه الخطيب في المتفق والمفترق وانما احتيج للامير لان الارواح تختلف
في تعيين المنازل والطرق ومصالح السفر ومهمها ان كان المدير واحدا انتظر امر التدبير واذا اكثر المديرين فسدت الامور وانما
انتظر لعل العالم لان مدير الكل واحد قال تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا وموالن الاقامة لا تخلو عن امير عام كامي
البلد واخص كبر الدار واما السفر فلا يتعين له امير الا بان امير قال ابن رسلان وقد عمل بها الخلفاء الراشدون ومعه عليا
السلف والخلف وقال جماعة من المناظرين بوجوبه وكلام الماوردي في الحاوي يقتضي الوجوب وكان صلى الله عليه وسلم
اذا ارسل جيشا او سرية اميرهم امير وكذلك الخلفاء بعده ولان ترك الجيش بلا امير يودي لا اقتراف كلمتهم وفيما صحتهم
قال الحلبي والعدد وانما يفرغ من امير القوم فان لم يكن له من يعين حصل الطمع فيهم قال الغزالي نقل عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
ابو علي الرضا طي قال علي ان تكون انت الامير انا فقال بل انت فلما لم يزل يلهو به وراى علي فاذا قاله في ذلك قال لا تتكبر علي
الامير ولا تفتنه والافضل ان يومروا عليهم **اجودهم** لانهم اعرف بمصالح السفر ومصلحته ثم ان استنوا في جود الرزي
امروا افضل لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كانوا ثلاثة في سفر فليومروا واحدهم واحقنهم بالامامه افرأوه رواه احمد والطبراني
ومسلم والنسائي وقوله صلى الله عليه وسلم اذا كنتم في سفر فليومروا احداكم واحقنوا بالامامه افرأوه رواه ابن حبان وقوله صلى الله
عليه وسلم

بلغ

عليه وسلم اذا كانوا ثلاثة فليومروا واحداكم رواه احمد وكناب الله تعالى فان كانوا في الغزاة سواك اكره سواك فان كانوا في السن سواك احسنهم حيا
رواه البيهقي وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سافر في قلوبكم افرأوه ولو كان احقركم واذا امكن في واميروا رواه ابن حبان اذا كان للركب
امير فيلحق عن تامينهم بل يتجده ان التامين وهذه الحالة مكره ان لم يرد اليه ضرر والاحرم كما هو ظاهر مقتضى كلامهم كالمحدث
ان الاثنين لا يسير احدهما تامين صاحبه قال المصنف ولو قيل به قياسا لم يتعد لاسيما اذا قلنا ان مفهوم العدد ليس بحجة ولا
ينافيه كونهما شيطانين لان ظاهر كلامهم تامين الثلاثة ولو في السفر المكره فكذا يقال في الثلاثة التامين ويتجده انه يجوز تامين
الفاصول هذه الولاية منوطه بالرضا بحيث رضوا كل واحد جاز ولو ناقضا وانه لو تعارضت الاجود رايها والافضل ترجح
الاول لانه اعرف بمصالح السفر لان حفظها هو المقصود بالذات والتامين لما طلب لذلك **ويطيعونه وجوباً في امره ونهيه**
من كل ما يتعلق بذلك السفر **مخافة مصلحه** لهم ولو دنيوية **ولم يخالفوا في امره ونهيه** في الامر بين قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم اما اذا خالفوا الشرع في امره او نهيه فلا يجوز طاعته لقوله صلى الله عليه وسلم
لا طاعة لاحد في معصية الله انما الطاعة في المعروف متفق عليه وقوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية
الخائف رواه احمد في مسنده والحاكم في مستدركه ويظهر انه باق فيه ما باق في امير الحج من ان عليه ان يحجمهم في سبيلهم ولو لم
تتفق حالهم ويرفق بهم في السبيل وان يسلك بهم في كل طريق واخصبها ويتجنب وعرها وجزيرها الحاجة وغير ذلك مما
يمكن مجببه هذا والوجه انه ليس له الحكم في حق امواله وانكحه واقامته خروجه من غير تحكيم في هذه الامور شرطه احتياطا
لما لخطرها نحو ان امره على انفسهم في كل ما يعرض لهم جاز له الحكم فيها وتنهي ولايته بيلوغهم المقصود باقامة تقصدي مع
النزول محله امير وبوصوله ما يمنع الغرض ابنه واهل بيته بغير حجة وتوليته غيره والاصح توليته فلا يعزل
الا بمقتضى ما للمصنف رحمه الله تعالى الجائز في غيره الى الاول وهو وجه **وكره استنفا كل** طاق في البخاري لا يدل الملائكة
ببنايه كلب ولا صورة تماثيل وفيه ايضا قال وعبد النبي صلى الله عليه وسلم جبريل عليه السلام فقال انا الان دخلت بيتا فيه صورة
ولا كلب قال النور والاطهر ان الحكم عام في كل كلب وكل صورة ولهم من يعنون من الجميع لا طلاق الحديث ولان الجبر الذي كان
في بيت النبي صلى الله عليه وسلم تحت السرير كان له فيه عذر ظاهر لانه لم يعلم به ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت والله
بالجبر انتهى وقال ولجلدني اختلف في علة ذلك فقيل انه لما نهى عن اتخاذها عوقب متخذها بتجيب الملائكة فحبسه غضبا
عليه لمخالفة الشرع فحرم بركتها واستغفارها واعانتها له على طاعة الله تعالى ودفع كبر عدوه الشيطان فعلى هذا

جلس فيه وكان ابن عرفة المالكي يقول عند خروجه للجامع ليس من اذى الطريق قيل وشرط نفعه النية كان يستحضر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ارشاد الى التحصين وانه الصادق المصدق ومن كسبه وعاقده وجد نفعه ومنه الامن من ذي سحتة لوجه
لم يجرد وجها شديدا **ان يقول ان قبل الليل** صادق بجميع اجزائه الليل ولو عقب الغروب وبالليل الى الفجر فهو اولي واعلم من
التعبير بكن الليل **ان** خاطبه لتتري لها منزلة من يعقل او باعتبار من **فيما يري بربك الله** ذكر قبل الاستعاذه من شر حاله لا كونه
في حفظه من ذلك اذ هو ادعان لربوبية من يستعين به **عوذ بالله من شره** هو صادق بالشر الفصل بان يكون من نفسه كسره
في وعده وتعتزم بغيره **من او شر ما فيك** كالنفس شجرة او نحوها **شر ما خلق فيك** وان لم يخلق منك اي لم يغلب عليك عنده
كالبشر **يا رب بكسر الميم** هو خسر ما قبله مطلقا او من وجهه وصرح به للتاكيد والاعتناء بشدة شره وكذا ما بعده
ويحتمل ان مفاهيم هذه الاقفاظ متحدة فجمع بينها التاكيد والاعتناء بتكرار الاستعاذه منها العظم ضررها والاولى لان الناس
اول من التاكيد **عوذ بالله** اسأل الحيوان المفترس واقرض بالذكر مع دخوله فيما بعده كدرة شره **سوي شخص** قال اهل اللغة
كل شخص قاله اسود لكونه يري من بعد ذلك ولا يتفصح حقيقة الاعتناء بقرينه قال الخطابي ولا يسمى شخصا الا بصيغة مؤنث
شخص وارتفاع وفي المصباح الشخص هو الانسان من بعد ثلث استعمل في ذاته وفسر ايضا بالحية العظيمة وحضت كجنتها **والجيد**
والعقرب ومن ساكن البلد قال الخطابي قاله البلد الارض التي هي ماوي الحيوان وان لم يكن فيها ما انتهى والقصد به الدمار
كانت تفعله الجاحلية كما حكاه الله عنهم بقوله عز وجل **وانه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجند فاردوهم** هذا كان اذا
اذا امسى او ارد الحول يقفر قال يا على صوته اعود بسيد هذا الوادي من سفيهم قومه فيعتقدون ان الجني عندهم ويحميهم
فرد الله تعالى عليهم وبين ان الاستعاذه به تقاد ونغيره منهم ومن جميع الموديات **ومن اولد وما اولد** وما مصدريه او موهو
اسم عابده محذوف قال الخطابي ويحتمل ان المراد بالوادي **ابليس وما ولد شيئا طينه** قال المصنف كانه اخذ ذلك من قوله تعالى
عن ابليس اقتضونه وذرته الابه فانما تدل على ان ابليس لم يلد انتهى وعن ابي زيد ان الله تعالى قال لا ابليس لي لا اخلاق لا ذرية
الا ذرات كدوم مثلها فليس يولد لادم ولد لامعة شيطان يقرن به ويوله الحديث الرفوع ما فكر من احد الالهة فين قالوا
انت يا رسول الله قال عني ان الله اعاني عليه فاسلم ولا يامرني الا بخير وذلك لما اخرجهم احمدا وابودا وغيرهما عن ابي
رضي الله عنهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر فاقبل الليل قال يا ايها الذين آمنوا لا تذكروا الله في شركه وشركاءه
وشركاء خلق فيك وشركاءك عليك واعوذ بك من اسود واهود ومن الجب والعمق ومن ساكن البلد ومن ولد وما ولد
وهو من

وهو حسن ولا بأس ان يقول ان الزلازل لا يبلد ما كان يقول عيسى بن مسكين الفقيه المالكي المشهور وهو اهل حرسنا
بعينك التبر لثام والعقبات بركتك الذبي لا يرام المهراني استودعك ديني ونفسي واهلي وولدي وعالي انه لا تحيب
ودابعدك يا ارحم الراحمين فقد حكى عن بعض رفقته انه خرج ليلة من الليالي ليقتضاه حله فوجد الرقعة فاذا عليها
سور منعه من الوصول اليها فاقام حتى أصبح لم يستطع الوصول فذكر ذلك لعيسى فقال ما بينت ليله حنينا وعلني الرقعة واقول
وذكره اوردها عيا في المذكر وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا كان في سفر واسحر يقول
سمع سامع محمد الله وحسن بلايه علينا ربنا صابنا وافضل علينا عايننا بالله من النار اخرجهم مسلم وابودا وودونا
محمد الله ونعمته والحاكمين زيادة انه يقول ثلاث مرات ويرفع بها صوته وسمع بكسر الميم مخففة اي شتم شهادته بلطف الجبر
اي لم يشهد شاهد محمد الله وبفتحها مشددة اي بلغ سامع قولي هذا الخيرة تنبها على الذكر والدعاء عايننا اما على حقيقة
او بمعنى منقوذا كما يقال مستجار بالله بوضع الفاعل مكان المفعول نحو قائم بعيني مكتوم وكان ابن عمر رضي الله عنهما
اذ اغشى الصبح وهو سائر فنادي بسمع سامع محمد الله ونعمته وحسن بلايه علينا اللهم صلحنا فافضل علينا عايننا
بالله من جهنم ثلاث مرات لاحول ولا قوة الا بالله **وان يقول اذا خاف قوما** او شخصا ادبيا او غيره كما باصلمه وقوم بلخ
قيل يخص الرجال لقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرة منهم ولا نساء من نساء فذكرهن دليل ظاهر على ان القوم
لم يشملن وبه صرح زهير في قوله **وما دري ولا ستأحل ادري اقوم الحصن ام نسا** وقيل يعبر عن نساء في هذا المواد
فيكون بن قوم نوح ليس بارض قومي ورد بان دخولهن هنا ليس لانهما بل القرينة نحو التكليف في الابه وقوم امام مصر
نعت به فشاخ في الجمع او جمع قائم كزائر وزور وفي البحر لا يجران وليس فعل من صيغ الجمع الاعلى من هذا الخفش في
قوله ان كبا جمع مركب واما الطلاق القوم على ما يعبر عن فريقين كقوم فرعون فليس لان لفظ القوم متعاطلها ولكن قصد
ذكر الذكور وترك الاناث لتبين ان رجالهن وقيل هو من باب التغليب والاكثاب ذكرهم عن ذكرهن لانهم نوابغ
والقيام بالامور وطبيعة الرجال قال تعالى فوامون على ان الله انما جعلكم **انما جعلكم** هو على جنس مضاف اي كبرك او
بطرك ونحوه **في نحوهم** وهو كناية عن كفايته اباهم **وتعوذ بك من شرهم** لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا خاف
قوما قال ذلك اخرجهم ابودا والناسي وغيرهما بسند صحيح صححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين قال في الحاشية
نزل غير الله بالسموات السبع من العرش العظيم كن ابوجار من شره لاوش الجن والانس واعوانهم واتباعهم

بن عبيد قال ليس رجل يكون على دابة معبده فيقول في اذنها وذكر ما تقدم وزاد في اخره الاذلت له او قال وقعت يا ابن الله
عن رجل اخرجه ابن السني **قلت** اي دابة **نار** **ابن عبد الله** **ابن ابي اسير** **او ثلثا** لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا انفلتت دابة احدكم في ارض فلاة فليناد يا عباد الله احبوا يا عباد الله احبوا فان الله تعالى حاسب في الارض
بحسبه وفي رواية فان الله عز وجل حاضر اسبغ به ارجه الطبراني وابو يعلى وغيرهما وسنده ضعيف لكن قال النووي
رحمه الله تعالى انه جريه هو وبعض اكا بر شيوخه وعن عتب بن غزوان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
صل احدكم شيئا او اراد عونا وهو يارضى به ليس بها ايسر فليقل يا عباد الله اغثوني يا عباد الله اغثوني فان الله عبادا
لا يبرأهم ارجه الطبراني بسند منقطع وثقه وقدر جرب ذلك وله شاهد عند البراء بن رزاس عن ابن عباس رضي الله
عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى ملايكة سوي الحفظه يكتبون ما يسقط من ورق الشجر فاذا اصاب احدكم
عرة بارض فلاة فليناد يا عباد الله احبوا وعن اسامه بن عمير رضي الله عنه قال كنت قد دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعتبر بعيرا فقلت تعسل الشيطان فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم لا تقل تعسل الشيطان فانه يعظم حتى يصير مثل البيت يقول
يقوتون لكن قل سم الله فانه يصغر حتى يصير مثل الذباب ارجه ابو داود والنسائي وصححه الحاكم وعنه فضالة بن عبيد
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا غزوة تبوك فخرج من الطبراني هذا شديدا فشكوا اليه ذلك ورجعوا الى الاديان
ظهر هو فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم من مصيف عمر الناس فوقف عليه والناس همرون ففتح فيها وقال اللهم اعمل علي في
سبيلك فانك تعلم علي القوي والضعيف والطيب واليابس في البر والبحر فاستمرت فادخلنا المدينة الا وهي تبارعا
انزمتها ارجه الطبراني في الدعاء وروى عن ابراهيم بن اسمعيل بن غاري الحارثي قال قال لي ابي خرجت من حران الى الموصل في
زمن الشتاء والوحل والامطار وكانت جمال الناس تقع كثيرا واسمي الناس شره عظيمة فكنت اخشى علي نفسي ما اعلم من ضعف
فتمت فسمعت فابلا يقول الا اعلمك شيئا اذا قلته لم يقع جملتك **والله** **به** **فقلت** له بلي والله ذلك الاجر فقال لي
ان الله يمسك السموات والارض من ان تنزولا الا به فقلتها فما وقف جملتي حتى دخلنا الموصل وهلك الناس شيئا كثيرا سقط
جمالمهم وسلم ما عي ارجه بن العديم في ترجمة اسماعيل من تاريخ حلب وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
في اصابه قال يقول اللهم مراد الضالة وهادي الضالة انت تهدي من الضلالة اردد علي ضالتي بقدر تركك وسلكك فانها
من فضلك وعطايك ارواه الطبراني وغيره وعن جعفر الخليلي قال ودعت الكنتبي الصوفي فقلت نروني شيئا فقال

ان ضاع

ان ضاع منك شيئا فقال يا جامع الناس ليوم لا يرب فيه ان الله لا يخلق الميعاد اجمع بيني وبين كذا فانه محروك وذكر انه جرب
ذلك وكذا ذكر النووي في بيان العارفين انه جريه فوجهه نافع اسباب الوجود انشاله عن قرب عالبا وحكي عن شيخه
ابو البقا الثاني في هذا **قلت** **ان يقول** **لا ارب** **عنه** والمراد بها كل مركوب في البحر كالخشب ولو مغموسه نظير ما في الرواية
مارواه ابن السني من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال امان لا متي من العرق اذا ركبوا
ان يقولوا **لا ارب** **عنه** **والله** **حق** **قدره** اي ما عرفوه حق معرفته في الرحمة والانعام على العباد
قال المازني من الذي يعظم الله حق عظمته او يعرفه حق معرفته وقالت الملايكة ملائكة ملكه ملكا حق عبادته والمصطفى
قال احمي ثنائيك انتهى وحيث ان المراد ما عرفوه حق معرفته بغد طاعتهم وما عظموه كذلك وقيل ما وصفوه حق
وصفه فيما وجب له واستحال عليه وجاز وجق منصوب على المصيرية وهو في الاصل صفة والتعظيم القدر الحق وصف
المصير اذا امتنع اليه انتصب كذلك وقدر عامل في الظرف بعده **لا ارب** بالنصب بتقدير اقرار بالرفع مبتدأ خبر محذوف
اي لا ارب منزلة والمراد بها كما في رواية الطبراني اية التزم وهي وما قدره الله حق قدره والارض جميعا فبقيته
يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى يسترون وهي قد تلبس باية الانعام وهي ما قدره الله
حق قدره اذ قالوا ما انت الله على شئ من شئ فلو بينا المصنف كان اولى قال المصنف ووجه مناسبة بسم الله
الباخرة ظاهر وكان وجه مناسبة وما قدره الله حق قدره اية التزم كما في رواية الطبراني فابل ذلك بتذكير في حق
قوم نوح علي الله تعالى لوجوب اعراسهم فكان في ذكر ذلك الحمل على الرجوع الى الله تعالى المتكفل بالخلاص من الشدايد وان كانت
لوقعت اقتضت الشهادة الا ترى انه يقتضئ لئلا تلهي عن الكفار على بلادنا وان كان من قتلوه يكون شهادتهم **اول** **لنا** **الطاعون**
بسم **ولو كان** **بظهر** ويتحطان المرحم ايضا يكبر اذا علم شرفا وبسبح اذا هبط وباتي بجميع الاذكار المخصوصة
بمحله من نظير ما قالوه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وقرآه القرآن في الطواف انه يقدم عليها ما اخضع
بمحله او من قال الشيخ ابو الحسن البكري والجمع بينهما احسن اذ من التكبير والتسبيح يسير لا يشغل عن شعار التلبية
اذ يجعل ذلك تكبيرة او تسبيحة حال الشروع في ذلك في ثلثي بعدها فان لم يكن محرم استمر تكبيرة من حين شروعه في
الصعود الى ان ينهي واستمر تسبيحه من حين شروعه في الهبوط الى ان ينهي انتهى **عن** **الرجل** لما روينا عن ابن
رضي الله عنه قال اننا اذا انزلنا سحبا خفي نخط الرجال قاله النووي في الاصل واعتضده الحافظ السيوطي في حاشيته

لنا زلة الطاعون
على المعقد وان كان مات
به يظن شهيدا كما اتفقت

بان هذا الحديث وقع فيه تحريف في اللفظ والمعنى اما اللفظ فالرواية كذا اذا نزلنا لم نسمع حتى خط الرجل واما المعنى فالمراد
بالنسيج فيه صلاة النافلة والمعنى انهم كانوا اذا نزلوا من ارضهم لم يتنفلوا حتى يبدوا بخط الرجل عن الدواب لاحتمال وليس
المراد قوله سبحانه الله ولهذا لم يذكر المصنف يعني النووي هذا الحديث ولا هذا الاستحباب في كتاب الاذكار ولو كان كذلك
صحة كان من شرطه ان ياتي واجبا لا سناذ ابو الحسن البكري بانه لم يزل من عدم ذكره في الاذكار انه لم يرد ذكره في الاذكار من
اذكار بعضها في بقیة كتب النووي واما ذكر التحريف فلا يثبت مع جلالة النووي واطلاعه على السنن الاثني عشر قويا لذلك
ولقد رجعت مسندنا من فرائد لفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نزل من ارضهم لم يزل يمسح حتى خط الرجل واذ كان في
ما قاله النووي رحمه الله واما الرواية التي فيها عن انس كذا اذا نزلنا لم نسمع حتى خط الرجل في التي استند اليها المعتبر
ولا ياتي بين الرويتين لان هذه في الصلاة وتلك في الذكر انتهى واما المصنف في الحاشية فقال قوله ما رويناه
عن انس لا ياتي في رواية ابو داود وغيره عن انس كذا اذا نزلنا من ارضهم لم نسمع حتى خط الرجل لان في النصي وفيه يعلم
ان الاول ياتي في غير موضع فلهذا ما ياتي في غير موضع من قول المصنف في الصلاة حيث نسمع وقوله كما مر لانه من الاحسان الدابة انتهى
الاستدلال بقول المصنف كذا اذا نزلنا من ارضهم لم نسمع حتى خط الرجل لان في النصي وفيه يعلم ان الاول ياتي في غير موضع
صلى الله عليه وسلم والذين عليه الجمهور منهم تقييده بذلك قال ابن الدين العراقي في الفقيه الحديث رحمه الله تعالى
وقوله كذا اذا نزلنا من ارضهم لم نسمع حتى خط الرجل وقوله لا اوله كذا كذا لم يكن ويندب للرفقة اذا نزلوا ان ينضم
بعضهم لبعض لان الناس كانوا اذا نزلوا من ارضهم لم يفرقوا في الشهاب والادوية فقال صلى الله عليه وسلم انما ذكرتم في
فلم يزلوا بعد ذلك من الاضيق بعضهم بعضا رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة والبيهقي والترمذي والحاكم والبيهقي والدارقطني
صلى الله عليه وسلم لانهم ساءلوا في الطريق فانه ماوي لهم بالليل وقوله صلى الله عليه وسلم اذا نزلوا من ارضهم لم يفرقوا في الشهاب والادوية فقال صلى الله عليه وسلم انما ذكرتم في
الدواب وما واليه من الليل رواه مسلم وابوداود وغيرهما وقوله صلى الله عليه وسلم اذا نزلوا من ارضهم لم يفرقوا في الشهاب والادوية فقال صلى الله عليه وسلم انما ذكرتم في
غير ما كانا وماوي للحيات والسباع واجتنبوا فضا الحافة فاما الملا عن رواه ابن ماجة وكان الهوام يقصد الطريق بالليل
لان الناس ما يقصد من الحافة والنقوب بمشاه فوقيه فملا ساكنه فافشاها فقبه فيرمه فلهذا هو في السافر اخر
الليل التترج وخالفه كالمصنف كغيره انه لا فرق في الكراهة بين النزل بالليل والنهار وهو ظاهر لا ياتي فيه ذكر التترج
في الاحاديث لان ذكره لكون الكراهة فيه اشد لان العترة فيه اقرب **وسن ان ياتي في الحديث** بغير الحاشية

وبالاحتمال المهمة والندوة من السمات الشحي نحو حجر البليح وما يقال لطف الابل من حذوها وهو المراد هنا انها اذا
جرت من حذو الابل واحد لها اذا غنا وكان في الحظا يقوم حاد عن عين القطار وحاد عن ياره يتجر اكل واكثر
صاحبه يعني يتخيره اي يطلب منه حذاه وذلك في البخاري عن سلم ابن الاكوع رضي الله عنه قال خرجنا مع النبي صلى الله
عليه وسلم الى جبير فسرنا ليل فقال رجل من القوم عامر يا عامر لا تسمعنا من هنيهة تلك وكان عامر من حذو الابل فسرنا ليل
يقول اللهم ولا تسمعنا من هنيهة ولا تسمعنا من هنيهة فاعفر لنا ما بقينا **والحقين** كينة علينا
وثبت الاقدام ان لا يمشي **انا اذا اصبح بنا ابينا** **وبالصباح** عولوا علي **فقال** صلى الله عليه وسلم من
هذا الصبح قال عامر ابن الاكوع قال برحمة الله وصريح سلمه ابن الاكوع ومن كان يجد وابنه يديه عليه السلام
في السفر عبد الله بن رواحه وفي رواية الترمذي في الشمال عن انس انه عليه السلام دخل مكة
في عمرة القضاء وابن رواحه بمشي بين يديه ويقول بني الكفار عن سبيلك اليوم نصر بك على تنزله
صربا ينزل الهام عن مقيله ويذهل الخليل عن خليلة والبرابن ما لك وانجشده وهو يفتح الهمة
وسكون النون وفتح الجيم وبالشين المعجزة وكان حسن الحد **اوروي** الشقي **ان** انه صلى الله
عليه وسلم قال لا نجشده عبد اسود حذآبامهات المومنين يا نجشده رويك رفقابا القوارير
اي النساء وذلك لان الابل اذا سمعته زاد سيرها واتعبت راكبا والنساء يفتحن عن ذلك
فتشبههن صلى الله عليه وسلم بالزجاج الذي يسرع انكساره **اذ قيد تسهيل** للسير مرة
فيه **وتشريط** للدواب والنقوس وترويحها فان الحمل مع بلادة طبعه يتأثر بالحد تأثيرا
بسيحف معه **الاشكال** حال الثقيلة ويستقص لقوة نشاطه وسماحة المسافة الطويلة وينبعث
فيه من النشاط ما يسكره ويولده فقرأه اذا طالت عليه البوادي واعياه الاعيا تحت الحمل اذا سمع
منادي الحد اجد عنقه ويصغي الى الحادي وبسر ع في سيره فربما اتلف نفسه في شدة المسير
ثقل الحمل وهو لا يشعر بذلك لنشاطه وذكر في الاحياء عن ابي بكر الدينوري ان عبد اسود
قتل جمالا كثيرة بطيب نغمته حذاها وكانت محملة احمالا ثقيلة فقطعت مسيرة ثلاثة ايام في ليلة
واحدة وانه حذا على حمل غيرها فهام الحمل وقطع حباله وحصل له ما غيبه عن حسه حتى خر

لوجهه واذا كانت هذه البهايم تتأثر بالتقوى والصوت الحسن فتأثر المقوس النفسانية
اولى ومن لم تحركه ذلك فهو قاسد المزاج بعيد السلاج **و**ورد في غلظ الطبع وكثافته على الحال
وسن ان يكثر من الدعاء وهو رفع الحاجات الى رافع الدرجات ويقال اظهار العجز والمسكنة بلسان
التضرع وقال السعد انه اطلب على سبيل التضرع لقوله تعالى وقال ربكم ادعوني استجب لكم قال
تعالى واذا سألكم عبادي عنى فاني قريب اجيب دعوة الداعي اذا دعان والايات في ذلك كثيرة والاحاديث
الصحيحة والحسنه والضعيفة اكثر من ان تحصر كخبر احمد واصحاب الستن الاربعة وابن حبان والحاكم
الدعاهو العباد والترمذي الدعاهو العباد والدبلي الدعاهو فتح الرحمة والحاكم وابو يعلى
الدعاهو المومن وعما الدين وتور السهوات والارض والحاكم الدعاهو القضا وان البريزيد
في الرزق وان العبد ليجرم الرزق بالذنب يصيبه وابن عساكر الدعاهو من اجناد الله مجتهد
القضا بعد ان يبرم والحاكم الدعاهو ينفع مما تزل ومما لم يزل فعليك عباد الله بالدعاهو **الشيخ** الدعاهو البلاء
والترمذي وصححه ابن حبان والحاكم من ابياسال الله يغضب عليه واجمع عليه اهل السنة ثم اختلفوا
هل هو اولى او تزكته اولى استسلا ما للقضا ذهب بعض الزهاد الى الثاني وقال الخرون ان دعاهو المسلمين فحسن وان
دعاهو نفسه فالاولى تزكته وذهب قوم الى انه يكون صاحب عابلسانه ورضا بقلبه وقال القشيري رحمه الله تعالى والاولى
ان يقال الاوقات مختلفة في بعضها الدعاهو افضل وفي بعضها السكوت افضل فاذا وجد في قلبه اشارة الى الدعاهو والاكث
قال ويعلم ان يقال ان كان المسلم في ضيق او في علة او في علة عبادته وان كان لنفسه فيه حظ فالسكوت اتم التين
والجمهور عليه مطلقا وتناكد **صحيح** ساجد وما كنا حرم ما وحلال لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاثه تستجاب دعوتهم والاولى
والمظلوم رواه احمد والطبراني وقوله صلى الله عليه وسلم ثلث حق علي الله تعالى ان لا يرد دعاهو الصابم حتى يفي بالمظلوم
حتى ينتصر المسافر يرجع رواه البزار وقوله صلى الله عليه وسلم ثلث دعوات مستجابات دعوة الصابم ودعوة المسافر ودعوة
المظلوم رواه البيهقي والعقيلي وقوله صلى الله عليه وسلم ثلث دعوات مستجابات لا شك فيهن دعوة المظلوم ودعوة
المسافر ودعوة الوالد لولده رواه ابن ماجه وقوله صلى الله عليه وسلم ثلث دعوات مستجابات لا شك فيهن دعوة الوالد لولده ودعوة
المسافر ودعوة المظلوم رواه احمد والبخاري في الادب وابوداود والترمذي وقوله صلى الله عليه وسلم ثلث دعوات لا ترد دعوة الوالد

بلغ

ودعوة

ودعوة الصابم ودعوة المظلوم رواه ابو الحسن بن مبرويه في الثلاثين والاضيا يستحب المسافر ان يدعو حال سفره **واجب**
كنفسه واولاده ووالديه واصولهم وقروعه ومشايقه واصرفا به **وساير المسلمين** لاسيما الامام وولده الامور **للمهم**
ديبا ظاهره ان الدعاهو الدنيا مندوب وسياتي ذلك بما فيه **واخرى** وقد افرج جماعة من الحفاظ احاديث الدعاهو الجمع
والثاني وذكر الاجابة الدعاهو اداب وشروط في الدعاهو المدعوا به مما ان يكون من الامور الجائزة لقوله صلى الله عليه وسلم
يدع بالحق او قطيعه رحما كان يدعو على ظلمه بالنوع الذي ظلمه اذ يجوز له الدعاهو عليه بغيره وورد ان الدعاهو الظالم يذهب
اجر المظلوم واخرج الترمذي من دعاهو ظلمه فقد انقصر نعم من دعاهو من ظلم المسلمين لا يذهب اجره كما صرح به غير واحد
لانه لم يدع لنفسه وما دعاوه صلى الله عليه وسلم على غيره ابن ابي وقاص يوم احمل كسر باعيتة عليه الصلاة والسلام
بقوله صلى الله عليه وسلم لا تلمظوا عليا الحول حتى يموت كافرا فكان كذا كذا منه صحيح لكنه مرسل وما ورد عن الصحابة في
تظير ذلك كدعاهو عبيد بن زيد رضي الله عنه على تلك المرأة بقوله الله ان كانت كاذبة فاعمرها واقتلها في ارضها فكان ذلك
رواه مسلم فمحمول على التردد لعموم ظلمه او كثرة او تكرره او خشه او عانته على باطل او بدعه على ان الزكشي تحت جواز
الدعاهو الظالم بالفتنة في دينه وبسوال خاتمه لقول سعد رضي الله عنه في الدعاهو من ظلمه وعرضه للفتن فاستجيب له
ولقول موسى عليه السلام واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا ونوح عليه السلام ولا ترد الظالمين الاضلالات وكذا الوالد لولده
الحاق فان فعل معه ما ينادي منه تاذي ليس بالبعيد فالوالد مظلوم فيكون دخلا في الاول ومن الدعاهو المحرم طلب ثوب مادل
السمع الاحاديث على ثبوته نحو الله اعف عن جميع المسلمين جميع ذنوبهم ما صحت من الاحاديث من انه لا بد من دعاهو طائفة
من عصاة المسلمين النار واما الدعاهو جميع المسلمين من غير نية ولا تضرع بتعظيم فاجاز لانه فعل في سياق الاثبات فلا يجر
كالنكره فيه قال الزكشي المعروف ومن المحرم ان يقول الله اعف عني العري يوم القيمة حتى تترعرع روع من الابصار وقد ورد
في الحديث ان الخلايق يحشرون حفاة عراة غرلا وروى بان الحديث ليس على عمومه كما صرح به البيهقي وغيره فان من
المومنين من يبعث في مكانه كما ورد في عدة احاديث وورد من عند قطرق انه صلى الله عليه وسلم دعا له رضى الله
بأن الله شرع عزرا يوم القيمة ما سألته ذلك ومن ذكر طلب ثبوت مادل السمع على نفيه نحو اللهم اجعلني اول من تشق
عنه الارض واول من ادخل الجنة وقد ورد في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم اول من تشق عنه الارض واول من يدخل الجنة ومنها
ان لا يعلق الدعاهو اللهم اغفر لي ان شئت والا ان تشالما ورد في صحيح البخاري لا يقل احدكم اللهم اغفر لي ان شئت

قرا نكيسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو يعلى ويستصحى معه ما ورد عن عايشة رضي الله عنها قالت خمس لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ولا حضر الا معه والمكحلة والتمشط والمذرا والسواك اخرجه الخطيب في الكتابه بسند ضعيف وفي نسخة البيهقي ولا يعارفة في الله عليه وسلم قارورة الدهن في سفره والمكحلة والمرقة والتمشط والمقراض والسواك والابرة والحيط وفي حياة الحيوان كان النبي صلى الله عليه وسلم مشط من العاج الدبل وهو شئ يتخذ من ظهر السلحفاة العاج الذي هو نبال الفيل الشريف يسمى بالمدلة والغراس الجامع وكانت له في الله عليه وسلم أربعة اسكندرانية اهرامه المقدسة تلك مصر يكون فيها المذكورات وكانت له حنجر ذراع او اكثر عشي ويركب به ويعلقه بين يديه على بعيره وكانت له في الله عليه وسلم خمسة تسلي العرجون وقصيب الشوحط يسمى المسوق وكان له قروح يسمى الريان واخر يسمى مقيثا وقروح مقصيب يسلمه بقضه في ثلاثة مواضع واخر من عيان واخر من نواج ونور من حجاره ينضافه يسمى الخضب وركوة تسمى المصاره ومقصيب وقال من من شبه او من نحاس ومقتل من صغر ومن ذكر ذلك في اللواهب والخميس فيسجد ان يستنصر جميع المذكورات والمذرا عودا ووجدة في غلة المرأة في راسها لتفقد من شعورها الجفص وقيل هو الشطاف قاله ابو عبيد والاصمعي والحديث يدعي انه غيره وقال الجوزي اصل المذرا القرن وكذا المذرا وقيل انهما من اسنان المشط لها ساعد جرت عادة الكبير ان يحكم بها ما لا انفصله به من جسده ويسرج بها شعره والقصيب هو العصا والشوحط بالثين المعجم وبالحي والعاله المملكتين شجر يتخذ منه القسي او ضرب من البنع وهو شجر القسي ايضا او هما الشريان واحد ويختلف الاسم بحسب كرم منابتها في قلة جبل قبيع وفي نسخة شريان وفي الحصين شوحط كذا في القاموس والحجن عصاه معطفه بنينا وبها الركاب ويحرك بطرفه بعيره المشي وهو الذي استلم به صلى الله عليه وسلم الركن في حجة الوداع وقيل ثوبا مسمد ينسجى لتفقد راسها ما اذ البس ثوبه قال اسم الله في اسالك من جنه وخبر ما هو له واعوذ بك من شره وشر ما هو له الحمد لله الذي كافي هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة واذا البس جديرا الحمد لله الذي كافي هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة واذا البس جديرا الحمد لله الذي كافي هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة واذا البس جديرا الحمد لله الذي كافي هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة واذا البس جديرا الحمد لله الذي كافي هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة

بلخ

عليه

عليه معيشته بسم الله على نفسي وما لي وبين الله مني بقضائك وبارك لي فيما قد رزقني من نعمه لا تحب تعجيل ما أخرت ولا تأخير ما عجلت واذا العجبة شي ما شاء الله لا قوة الا بالله وعند القسيب ان الله وانا اليه راجعون اللهم اجزني في مصيبي واخلف علي خير امن واذا غلبه الدين اللهم اغني عنك عن حرامك واغني عنك عن من سواك واذا وسوس بالشك وهو الاول والاخر والظاهر والباطن وبغز علي المذوق والغائبة واربع آيات من اول البقرة والحمد لله واحد الاثنين وابيه الكرسي وثلاث آيات من اخر البقرة وابيه من الاعران وشهد الله الابيه ان ربكم الله الابيه في الاعراف ومن المؤمنين فتعالى الله الملك الحق الابيه وانه تعجب برسا الابيه وعشر آيات من الصافات وثلاث من اخر الحشر والاحزاب واذا العاصية لله اللهم مصفى الكبير وكبير الصغير مغفرا يورثك واذا صاح الديك سال الله من فضله او الكلب والجمار تقود من الشيطان واذا ارجو جري تقاكر واذا قام من المجلس سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلم على المرسلين والحمد لله رب العالمين واذا اجتمع مع قوم اللهم اقم لنا من خشتك ما نحول به بيننا وبين مصيبتك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن البقيين ما تمنون علينا مصائب الدنيا اللهم متعنا بابصارنا واسمعنا وقوتنا ما احييتنا واجعله الوارثتنا واجعل ثارنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا اكبرها ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا واذا غضب عود بالله من الشيطان الرجيم واذا ارى مبتلي الحمد لله الذي عافاني عما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا واذا انظر في المراه الحمد لله اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي واذا اظنت اذنه صلى الله عليه وسلم وقاد ذكر الله من ذكرني بخير واذا خذرت رجلاه ذكر احب الناس واذا شرع في صلاة منكر الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فالج الحق وما يسد الباطل وما يعبد واذا عثر هو واذا بسم الله واذا صنع اليه معروف جزاك الله خيرا واذا ازيل عنه ادي لا يكون لك السوء صرف الله عنك ما تكره واذا نظير الله لا ياتي بالحسنات الا انت ولا يذهب بالسيئات الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله واذا ارى ما يحب الحمد لله الذي ينعمته تتم الصالحات او يكره الحمد لله على كل حال واذا انظر الى السماء قال ربنا ما خلقت هذا باطلا الايات وهذه الايات وان لم تكن مفيدة بالسفر فيندب الاعتناء بها **وين ان يستنصر** معه في سفره **للتسك كذا باجماع المفسر** كذا لا عام معتد بحري في كتابه علي المعتز كذا الكتاب واسمه والماسك جمع مسك بفتح السين المهملة وكسرها وهو المنقيد من مسك ويسك كنعن من معني عبد والقياس فتح مصره وظرفه معا وهذا اذا ارادوا المصدر قالوا المنسك بالفتح لا غير

والسبب في ذلك وجه واحد هو انك والنسك في الاصل غاية العبادة وشاع في الحج ما فيه من الكلفة والبعد عن العادة
وقال بعضهم النسك في اللغة يطلق على تعيين الذبح والعبادة فلا يدري ايها الاصل وقال الاخرى النسك كما ينظر
به الى الله تعالى والنسك مكان النسك انتهى وقيل للزينة سببها لانها من اشرف العبادات التي يتقرب بها الى الله تعالى
ولذا نسك العباد وسئل ثعلب عن معنى الناسك فقال هو ما خذ من النسك وهو السبب من الغضه المصفاة فكانه
صفاء لله نفسه وقال ابن عمر في النسك المذهب يقال نسك نسك قومك اذا سلك مذهبهم **ويذكر نظره في الكتاب**
ويكرره في طريقه **ليحققها** على وجهها ويتعين تعلمها من شيخ ان كان ممن يلبس عليه فهم فان امكنه ان يصحب او
يسمعه استاد امرشدا اليها يحتاج اليه كان اكمل لانه يستفيد منه الاعمال والاخلاق قال العراب جماعة ومن
العجبة ان ابن الدنيا يسهل عليهم اتفاق الكثير ولو في حرام دون البصر في سفر من يجهلهم ليعلمهم **وهذا** الى استقامته
لما ذكر **الروايات** من السنن والاداب **لان كثير من يخل به** اي باستقامته الكتاب **ويقلد علوم ملة** فيما قالوه او فعلوه
جهلا بالصواب والتقليد الاخذ بقول الغير من غير معرفة دليله من قلده بالقلادة جعله في عنقه **فترجع** بسبب ذلك
بغير حج لاختلافه بشرطه وهو تعلم اركانه التي لا يصح بدونها **واجبانه** التي يجبر بها تقديره **ومبطلانه** ولا ياتي
هنا ما قالوه في نحو الصلاة ان لا يفقد بغير من معين التقلية لان قصد ذلك مبطل ثم يجازيه هذا الذي لا يركن الى
النقل لم يضر في انفراد ما عليه من الفرض بعبادة الله اذ لو توي بحجة الاسلام النقل وقع عناء ولم يضر ذلك كما ياتي
ان الله فكذلك اركانه ولا كذلك الصلاة **وجامعا** لمقاصد **واجبانه** في سفره **من نحو نيم** ومسح على الخف **وقصر**
كجمع وغير ذلك مما **سند كره** كالنقل ما شيا وركبا ومعرفة الوقت والقبلة واصل ذلك ما نقله العراب رحمه الله
وغيره من اجماع المسلمين على انه لا يجوز لاحد ان يقدم على شيء حتى يعلم حكم الله تعالى فيه فلا يصح العبادة من جهل ما هي
لو حكموا حكم في شيء قبل ان يعلم حكم الله فيه كان باطلا وان صادف الحق وينقض حكمه وقال ائمتنا وغيرهم هو شخص
فاحرم بالصلاة قبل ان يعلم او يظن دخول وقتها لم يصح وان تبين وقوعها فيه وانما لم يأخذ بظاهرها من وجوب ذلك
قبل الاحرام كما قال البلقي في اركانه كيف وقع فهو صحيح الا في بعض صور نادره تعذر وقوعها فلم يلتفت اليها
والاعمال التي لا يدخل وقتها بعد فلا ما يدر في الوجوب قبله نحو لو ايسر من تعلم منه الجهد وجوب تقديم التعليم عليه
وساير ذلك من يدر في محله تنبيه افهم كلامه كغيره انه يجوز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفها وحق
عليه وان

عليه وان لم يتصل سند الناقل بمؤلفها فهو لنقل من نسخة كتاب لا يجوز الا ان وثق بصحتها او تعددت تعددا
يغلب على الظن محضها او راي لفظها وهو خير فظن يدرك السقط والتحريف فان انتفى ذلك قال وجد كذا قوله
وانه يجوز اعتماد المفتي ما يراه في كتاب يعتمد من علم من نفسه الاهلية جازله ذلك وان كان في حجة احد وعلى ذلك السلف
الصالح وكذلك في كل علم وفي الاثر والافادة خلافا لما يتوهمه بعض العوام من اعتقاد كون الاجازة شرط لذلك قال
ابن عبد السلام اما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوقة بما فقد اتفاق العمل في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها
والاستناد اليها لان الثقة قد حصلت بها كما يحصل بالرواية ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة في الفقه والمفقه
والطب وما بر العلوم بحصول الثقة بها وبعد التدليس ومن اعتقد ان الناس قد اتفقوا على الخطا في ذلك فهو او يخطا
منهم ولو اجاز الاعتماد على ذلك لنقل كثير من المصالح المتعلقة بها وقد رجع الشارع الى قول الاطباء في صور وليس كتبهم
ما خذوه في الاصل الاعمال وانما بعد التدليس فيما اعتمد على ما اعتمد في اللغة على اشعار العرب وهو كفا ليعمل التدليس
انتهى خبر في ذلك تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجمع وغيره وهو ان الكتب المتقدمة على الشيئين لا تعتمد شي من الابعد مزيد
الفحص والتحري حتى يغلب على الظن انه للذهب ولا يفتقر شياع كتب معتددة على حكم واحد فان الكثرة قد تستلزم في واحد
كاصحاب النقل والشيخ ابي جاسم فانهم مع كثرتهم لا يفرعون ويوصلون الاعلى طريقته غالبا وان خالف ساير الامم
فتعين سبكهم هناك في كل ما يتفرع له الشك ان اواحدهما والا الذي اطيع عليه المناخرون ولم تزل ما يخافون
به وينقلونه عن شيوخهم وهم عن قدامهم وهكذا ان المعتمد ما اتفقا عليه في ايجابهما النفعه بغير ما اتفقا عليه بالفاو مع
بالغ المصنف كعنه المحققين في ابد علمهم فان اختلفا والنووي فان وجد الراوي ترجيح دونه فهو نفع لا بد من ترجيح
فان كتب النووي رحمه الله كثيرة الاختلاف فيما بينهم على ما يجوز الاحتماد ما في بعضها حتى ينظر بنية كتبه او كثرها
او يعلم ان ذلك المحل قد اقر عليه شارحه او المتكلم عليه الذي من عادته حكاية الاختلاف بين كتبه وبيان المعتمد وغيره
فان اختلفت كتب النووي فالمبتدئ لا يتعبد بشي وما عاين فيعمد ما هو متبع فيه لكلام الاصحاب كالتحقيق فالمجموع
فالتبليغ ثم ما هو مختص فيهما الروضة فالمحتاج فقناواه فشرح مسلم فتفصيل التبيين ونكتة وهذه الاربعة من اوز
تاليفه وما اتفق عليه الاكثر من كتبه مقدم على ما اتفق عليه الاقل منها غالبا وما كان في يابه مقدم على ما في غيره غالبا
ايضا وهذا اقرب والا فالواجب في الحقيقة عند نظر هذه الكتب مراجعتها كلام معتمد بالمتأخرين واتباع ما رجحوا

ذلك ما لم يجمع متفقين كلامها
على انه سهو واني به
تقتبس فقد كاد واجمعون عليه

منها فان اختلف المتأخرون فمن كان من اهل التوجه اعتمد ما يرجح عنده بمقتضى اصول المذهب وقواعده ومن لم يكن كذلك
كما هو الحال في هذه الاعصار المتأخرة فهو لا يغير في اختيار رواية ابيهم شا او جميعهم من ترجمات اجلاء المتأخرين
والحذر الحذر من التعقيب في الصلاة اي في تركها او تأخيرها عن وقتها او تقديرها عليه من غير عن **وطريقك** او غيرها
وختمها بالذكر لكونها مظنة الشغل المفقود لما غالبنا فانك **لمجت الغمرة** **وتسبعت صلاة** من الخسائر
تركها بالكليية **او فرضها** كلها او بعضها باغير عن وقتها **المشروع** **لمكت خاسر** في الدين والدنيا والاخرة لا ذلك
من الكبار كما نقله الشيخان عن صاحب العدة وقرأه وقول الاسنوي عن الشيخين تقديم الصلاة على وقتها الكبير لا تحقيق
له لانه ان كان يعتقد الجواز فلا كلام فيه وان كان عالما بالصلاة فاسد وجبئذ فلا صلاحها في وقتها فانهم وقع
لكونه اتي بصلاة فاسده فينبغي التعقيب به ولا يقتصر على هذه الصورة الثالثة المتأخرة وان لم يعمل في وقتها
فالعصيان بالتأخير وبالصلاة الفاسده فهو ليس في محله ومن ثمره ان الاذرع بما ذكره تحليط لا يترتب عليه وليس له
صاحب العدة وغيره بتقديم الصلاة على وقتها الا اذا قدمها عالما بعدم دخول الوقت وان ذلك لا يجوز وهذا
ما اقتضاه كلام خلايف من الائمة ولا نزاع فيه ولا يرب انه من الكبار والتلاعب بالدين سواء اقتضاه الم لا انتهى
والدليل على ذلك كثير كقوله تعالى فخير عن اصحاب الجحيم ما سلككم في سقر لم قالوا لم نك من المصلين ولم نك نكول للمك
وقوله تعالى فخلق من بعدهم خلف اماعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا الا من تاب قال ابن مسعود
ليس معنى اماعوا تركوها بالكليية ولكن اخرها عن اوقاتها قال ابن المسيب هو تأخيرها عن اوقاتها واخرج احمد
بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة ومسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة وابوداود والنسائي ليس
بين العبد وبين الكفر الا ترك الصلاة والترمذي بين الكفر والايمان ترك الصلاة وابن ماجه بين العبد وبين
الكفر ترك الصلاة والطبراني من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر بها را وفي رواية بين العبد والكفر والشرك ترك
الصلاة فاذا ترك الصلاة فقد كفر وفي رواية ليس بين العبد والشرك الا ترك الصلاة فاذا تركها فقد شرك
والبرز الاسم في الاسلام لمن لا صلاة له ولا صلاة لمن لا وضوء له والطبراني لا ايمان لمن لا امانة له ولا صلاة لمن
لا طهارة له ولا دين لمن لا صلاة له انما هو **مكت الصلاة** من الدين كوضع الرأس من الجسد والبرز وغيره من ترك
الصلاة لقي الله وهو عليه غضبان وابن حبان بكر وبالصلاة في يوم الغيم فان من ترك الصلاة فقد كفر وابو نعيم

من ترك

من ترك الصلاة متعمدا كتب الله اسمه على باب النار ومن يتركها والطبراني والبيهقي من ترك الصلاة فكانما وتركها وما
له والاخبار من ترك الصلاة متعمدا حبط الله عمله وبرئت منه ذمة الله حتى يرجع اليه من توبته واجل لا يترك
الصلاة متعمدا فان من ترك الصلاة متعمدا فقد برئت منه ذمة الله ورسوله وابن ابي شيبة والبخاري في تاريخه مؤرخا
عن علي بن ابي طالب عنه من لم يعمل فهو كافرا وابن ابي شيبة من ترك الصلاة فقد كفر والحاكم من جمع بين صلاتين من غير عمل
فقد اتى بابا من ابواب الكبار والشيخان والاربعة الذي يفوته صلاة العصر فكانما وتركها له وما زاد ابن خزيمة في صحيحه
قال ما لك تعسيرة هذا الوقت والشاي من الصلاة صلاة من فاتته فكانما وتركها له يعني العصر ومسلم والنسائي
ان هذه الصلاة يعني العصر عرشت علي من كان قبلكم فحسبوه ان يحافظ منكم اليوم عليا كان له اجر مرتين ولا صلاة
بعد هاتين يطالع الشاهد في النجى واحمد والبخاري والنسائي من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله والخطيب ابن النجاشي
علم الاسلام الصلاة فمن فرغ من قلبه وحافظ عليها بحرصها ووقتها وسننها فهو مؤمن وابن ماجه قال الله تعالى افترشت
علي منك خمس صلوات وعهدت عني عهدان من حافظ عليهن لوقمتن ادخلته الجنة ومن لم يحافظ عليهن فلا عهد
عندي والخطيب والطيبراني والغبيا انا لا يصح بل من عبد الله تبارك وتعالى فقال يا محمد ان الله عز وجل يقول اني افترشت
علي منك خمس صلوات ومن اوفى علي ومن موافقتهن وركوعهن وسجودهن كان له من عهدان ادخله الجنة
ومن اجتنب قد انتقص من ذلك شيئا فليس عني عهدان شئت عذبتة وان شئت رحمتة والحاكم من ترك الصلاة
عليه حق واجب دخل الجنة والترمذي وقال حسن قريب والشاي وابن ماجه او ما يحاسب به العبد يوم القيمة من عمله
الصلاة فان صلتها فالحج والنحو وان فسرت فقد خاب وخسر وان انتقص من فرضه قال الربانظر لاهل العبد من
نطوع فيكملها ما انتقص من الفريضة ثم يكون سائر عمله على ذلك والشاي او ما يحاسب به العبد الصلاة واول ما يقتضي
بين الناس في الدماء واحمد وابوداود والنسائي وابن ماجه والحاكم او ما يحاسب به العبد يوم القيمة صلاة فان اتى
كتبت له ثامه وان لم يكن انما قال لا يكتة انظر اهل نجد والعبد من نطوع فتكلمون بها فربضته ثم التزوة كذلك
ثم يبعد الاعمال على حسب ذلك والطبراني او ما يحاسب به العبد يوم القيمة ينظر في صلاته فان صلتها فقد اتم وان فسدت
فقد خاب وخسر والبيهقي الصلاة ميزان في او في سنن والاحاديث فيها كثيرة وفيما ذكرنا كفايه واختلف العلماء من
الصحابه ومن بعدهم في كفر تارك الصلاة ومذهب الشافعي واخرين انه غير كافرا اذا لم يستحل التارك لكنهم قالوا

يقتل ترك صلاة واحدة فاذا امن في وقتها ولم يصلي لم يخرج وقتها ثم قيل له صل فابصر عتقه بالسيف قال الطاهر
 والحديث الصحيح مروا ولا تذكروا الصلاة وهو ايضا سبع واضربوه عليها وهو ايضا عشر وخمسون في المضاجع يرد علي
 اعلاظ العقوبة لترك الصلاة اذ بلغ تاركها وكان بعض الشافعية يخرج به في وجوب قتله ويقول اذا استحق
 الضرب وهو غير بالغ فيرد علي انه بعد البلوغ يستحق من العقوبة ما هو بالغ من الضرب وليس بعد الضرب شي شر من
 القتل انتهى وفيه ما فيه ومما وجه به قتله ان تاركها حتى علي جميع الانبياء والملايكه والمومنين لانه يجب عليه
 في التشهد ان يقول السلام عليا وعلي عباد الله الصالحين قال علي الله عليه وسلم اذ قال لها بلغت كل عبد صالح في السما
 والارض وهذه الجناب العامة لا يليق بها الا القتل والاولي ان يستدل بقتله بالا حاديث المعجمة السابقة تاركها
 تبرأ منه الذمة وانه لا عهد له لان ذلك ظاهر او صريح في اصداره ومن لازم اصداره وجوب قتله واذا قابلت
 بين ذلك وبين ترك الصلاة في ترك الصلاة ما ذكره لان در المعاصي والاولي من جلب المصالح فان تعارضت مفسدة
 ومصلحة قدم دفع المفسدة لان اعتنا الشرع بالمعصيات اشد من اعتنا به بالامورات ولذلك قال صلى الله عليه وسلم
 اذا امرتكم امر فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ومن ثم سوي في ترك الصلاة الواجب بآية شقة القيد
 في الصلاة والفطر والطهارة ولم يباح في الاقدام على المعصية وحصولها الكبار **كثير من العوام يدعون بالاجابة في ترك الصلاة**
وهو ضلال اي نقصان وجوبه **بعضهم** قال في الصحيح القتل والاضلال صر الشارح انه يروي عن النبي وقال ابن عمر في الضلالة
 عند العرب سلوك غير سبيل القصد يقال ضل عن الطريق واصل التي اذا اصابه ومنه قراءة من قرأ لا يصلي لم يزل يضيع
 هذا عن العرب والعرب واما ما جات به الشريعة فالضلال على الاطلاق من فعل عن امر الله تعالى قال والضلال على ضربين احدهما
 الضلال بسبب الضلالة عام وهو قوله تعالى واما ان كان من المكذبين الضالين والضلال السالك غير سبيل القصد
 على غير تقدير ومنه قوله تعالى حكايته عن موسى عليه السلام قال فعلت اذ اوان من الضالين اي من المخلصين اي من الذين
 اذبحوا ففعلت عنه **مبين** اي بين قال الله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون قال صلى الله عليه وسلم هو الذين يتركون
 الصلاة من وقتها وقال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تذكروا ولا اولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فاولئك هم الخاسرون قال
 جماعة من المفسرين المراد بذكر الله هنا الصلاة الخمس فمن اشتغل عن الصلاة في وقتها بعماله كبيعته او صنعته او ولده كان من
 الخاسرين ويروى انه اول ما يسود يوم القيمة وجوه تارك الصلاة ويجب المباداة بقضاء ما فات بغير عزرب لا يجوز ان يصرف

زمن

زمانا غير قنابيه الا ما يضطر اليه الخوف او هونة من تلزمه موته او لفعل واجب امر مضيق بخشي ثوبه وينبذ ان فاته
 بعد كنوم لم يتعد به وسيا كذلك بان لم يتشأن من تعفيره بخلاف ما اذا نشأ عنه كعب شطرنج او جمل الخوص وعذره فيه
 بعذر عن العلم او الكراهة على التردد بالناس في ما ليس ترتيبه مطلقا وتعدية ان فاته بعذر على الحاضرة التي لا يخاف
 قوتها وان خاف فوت جماعة علي المعتمد خرجا من خلاف من اوجب ذلك والاتباع اما اذا خاف فوت الحاضرة بان يقع بعضها
 وان قل خارج الوقت فيلزمه المباداة بالحزمة خروج بعضا من الوقت مع امكان فعل كل ما فيه ولو تكرر فابتنه وهو في
 حاضره لم يقطع اسلطا او شرع في فائته فان اسعة وقت الحاضرة فبان صيفه لزمه قطعه ولو شك في قدر فوات
 عليه لزمه ان ياتي بكل ما يتيقن فعله او بعد الوقت في فعل موداته لزمه قضاؤها او يكونا عليه فلا وما ينافك الاحتياط
 امر الخادم والجماع بالصلاة والصوم وغيرهما من الطاعة فكثير من الخدام والجماع الذين يتكبرون ذلك ويخرجونه عن وقتهم والكثير من
 من تلتفت بهم في مثل ذلك وفي نجب كل منكر ولو مكرها **الباب الثاني في فضل السفر وقدر فضل الله سبحانه على المسافرين** بلغ
 سفر اقصير او طويل **كثير من** تحقيقا عليه بما يلحقهم من تعب السفر قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال
 تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج واخرج احمد بعثت بالحقيقة السمحة واجد الطبراني والبيهقي وغيرهم عن ابن عباس
 قال قيل يا رسول الله اي الايمان احب الي الله تعالى قال الحقيقة السمحة والبر من وجه اخر باعطاء اي الاسلام والطبراني احب
الله تعالى الدين الحقيقة السمحة والشيخان وغيرهما انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين وهذا يشهد بان لا تقصر او اجودا من الله
 يسر الله ثامروا ويصلحوا دينكم يسره ان خير دينكم اليسر وابن مردويه ان الله انما اراد بهذه الامة اليسر ولم يريد بهم العسر
 والشيخان عن عائشة رضي الله عنها ما خير رسول الله في الله عليه وسلم بين امرين الاختار اليسر ما لم يكن انما والطبراني ان الله
 شرع الدين فجعله سهلا سمحا واسعا ولم يجعله ضيقا وضرا لفة السهولة واصطلاحا تيسيرا الحكم الشرعي من حيث
 تعلقه من سعيه له في المكلف الى السهولة لعدم قيام السبب للحكم الاصيل ورضي السفر اقسام احدها ما يختص بالطول
 قطعا وهو القصر والفطر والسهل اكثر من يوم وليلة نعم لو اجتمع الخوف مع قصر السفر في القصر فاولاها ابن العاصم لا يخوف
 اذ انصرف اليها الحق بالطول وتوقف السج في ثوبتها وقطع بالمنع لان ما لا يبلغ في القصر لا يباح مع الخوف منه كالفطر
 الثاني ما لا يختص بالطول قطعا وهو كل الميتة وترك الجمعة الثالث ما فيه قولان والاصح اختصاصه بالطول وهو الجمع بين
 الصلاةين الرابع ما فيه قولان والاصح عدم اختصاصه به وهو سقاط الفرض بالتميم والتنفل على الرحلة واستدرك ابن العكيل

الباب الثاني
 في فضل السفر

ثالثه وهي ما اذا كان له شوه ولو السفر فخرج من حيث لا يدركه الفضا للضرر اذا رجع وهل
يختص بالطويل وجمان احدهما الاقل الزكشي واعلم ان كل المبيته والتميم من رخص المسافر فيه يجوز فانه لا يختص بنفس
السفر ويجوز التيمم للمريض والرجوع مع الإقامة ويجوز لكل المبيته في الحضر والضرر ثم قال وقد يقال ما عذر رخصة اذا كان
الاضطرار وقد لما تاسيان من السفر والغالب فيها انهما يشيان من السفر فعدوهما باعتبار الغالب انتهى والرضى اقسام
ما يجب فعله كاكل المبيته المضطر والفطر من خالفه الا ان يغلبه الجوع والعطش وان كان مقيما صحيحا واساعة الغصة
بالجوع وما ينشك القصر في السفر والفطر من شوقه عليه الصوم في سفر او مرض والابرار بالظهر والنظر الى المخطوطة وما يباح كالسهم
وما الاولي ترك كالمسح على الخف والحجج والفطر من لا يتيسر والتميم من وجب له ما يباح بالكثر من ثمن الثمن وهو قادر عليه وما يكره
فعله كالفطر في اقل من ثلاثة مراحل **الفصل في قصر الفرض الرباعي** الى ركعتين والاصل فيه قبل الاجتماع مع ما سياتي ان شاء الله تعالى
قوله تعالى واذا ضربتم في الارض لايه وقال يعلي بن ابي عمير قلت لعمر انا قال الله تعالى ان خفتم وفدا من الناس فقال عجمت لما عجمت
منه فالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اصدقة تصدق الله تعالى بها عليكم فاقبلوا صدقته رواه مسلم ومن الاجوبة عن تعيين
الايه بالخوف بانها وان دلت بمفهوم المبالغة على ان لا يجوز القصر في غير حالة الخوف لكن من شرط مفهوم المبالغة ان لا يخرج
مخرج الغلب فلا اعتبار بذلك في الايه فان الغالب من احوال المسافرين الخوف وقال البعض ان شرطه باعتبار القاب
في ذلك الوقت ولذلك لم يعتبر مفهومه وقد تظاهرت السنن على جوازها ايضا في حال الامن اي في السفر ولا حاجة الى تاويل
بعض الحنفية الايه ضرورة لمذهبهم بانهم الفوا الاربع فكان مظنه لان يخطر بالبال ان عليهم نقصان في القصر في الايمان
بما قصر على ظنهم ونفي الجناح فيه لتطبيق انفسهم بالقصر قاله البيهقي وذكر بعض شراح الهداية وجوز له الاتمام لما صح
عن عايشة رضي الله عنها انها قالت يا رسول الله فصررت وانتمت وفطرت وممت اي بفتح التاء الاولى وهو الثانية ويجوز عكسه
فقال احسنت يا عايشة واعا خبرت فصررت الصلاة ركعتين اي في السفر فقصاه من اراد الاقتصار عليهما جميعا بين الادله
الحجج بين الصلاتين الاثنتي الاخبار الاثني كبر اجد والبخاري كان صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب
والعشا في السفر والجوار الحجج ذهب الثوري واحمد والشافعي واشرب ومعه قوم مطلقا لا يعرفه فيجمع بين
الظهر والعصر ومز دلفه فيجمع بين المغرب والعشا وهو قول الحسن والشافعي والري جنيعة وصاحبيه وقال المالكية يختص من
بجني السيرة قال الليث وقبل يختص بالسائر دون الدائر وهو قول ابن حبيب وقبل يختص من له عذر وجيئ الاورعي وقبل

يجوز

يجوز جمع اثنا عشر دون التسليم وهو مروي عن مالك والشافعي واختاره ابن حزم فيجوز الجمع والقصر للمسافر ولو صحبا غير الاغتراد
بافعاله واقواله في العبادات ونوايه او من ثلثه سفره معصية اعطى كل سفر المعصية من البالغ ولو نوى سافة قصره بلوغ
في اثباته قصره في غير ما ياتي في فوعة البالغ العاصي سفره بان هذا بعد البلوغ وقبله سواء بالقصة القصر ونوايه خلاف
العاصي سفره فانه غير اهل للقصر قبل التوبة فلو نظر المسافر الذي قطع قبل التوبة ولو جمع تقديمه بلوغ والوقت باق لم
يخرج لاعادتها سنة على ذلك الاذرحي والزرزقي ولم يثبت له الاستنوي بل سنة في غيره فقال ما ذكر في الصبي متجه ان بعثته عليه
فان سافر بغير اذنه فلا اثر لما قطعه قبل بلوغه وان سافر معه فيجوز ان يجي فيه ما في غيره من التاخيرين وانما يجوز ذلك
انما سفره فلا ترخص في القصر والمستكبر في طول انفاقه في الامن على الاظهر في الخوف والطويل مرحلتان **بان يكون**
مسيرة يومين من غير ليلة او ليالتين بلا يوم او يوم وليلة **معتلين** قيد في جميع المذكورات او يوم بليته او عكسه
وان لم يفتد لا المراد بالمعتلين ان يكونا بقدر زمن اليوم بليته وهو ثلاثا بانه مستثنون درجة ورويان ابني شيبة
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال يقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة **سب الروابيع** التزول المعتاد لاجل **سراجه**
وسيلة كاكل فيصير زمن ذلك وان لم يوجد والسفر الطويل بالاميال ثمانية واربعون ميلا هاشمية نسبة لبني هاشم المعتادة
العباسيين لتقدير هلالها وقت خلافتهم لهاشيم نفسه كما وقع للرافعي واربعون ميلا اموية اذ كل خمسة من هذه سنة
من تلك وبالفراخ سنة عشر فرسخا وبالبر اربعة والميل من الارض منتهي من البصر لان البصر يميل اليه على وجه الارض
حتى يفتي ادراكه وبذلك جزم الجوهري وقبل ان ينظر الى الشخص في ارض مصطحية فلا يدري هو رجل او امراه او هو ذهاب
او اتي وهو اربعة الاف خطوة والخطوة ثلاثة اقدام فثلاثا عشرة الف قدم والقدم نصف ذراع وبالن ذراع ستة الاف وقيل
ثلاثة الاف ذراع نقله صاحب البيان وقيل ثلاثة الاف وخمسمائة ومحمد بن عبد البر وهو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة
ومنا وهي ومزدلفة وهي وعرفة ومكة والتنجيم والمدينة وقبا واحد كما سياتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى والا وهو
المشهور عند الفقهاء ويؤيد قول ابن عباس وابن عمر وغيرهما ان كلا من جده والطائف وعفان علي مرحلتين من مكة
ولا يعارض ذكر الطائف قوله في قرن انه علي مرحلتين ايضا مع كونه اقرب الي مكة بنحو ثلاثة اميال واربعه لان المراد
بالطائف هو وما قرينه فيشمل قرنا والذراع اربع وعشرون اصبعاع معترضا والاصبع ست شعيرات معتدلات
معتدلات والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون وقد جرح بعضهم الذراع المذكور بذر الذراع الحديث المستعمل الآن بمصر

ذوات الاحمال الثقيلة
ودبيب الاقدام على العادة
والمعتادة

والجواز في هذه الاعمال فوجده. ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثلث فعليه في الجواز على المشي خمسة الاف ذراع
وما يتان وحسب ذراع المسافة القصير الاذرع مائة الف وثمانية وثمانون الفا والاقدم خمسمائة الف وستة وسبعون الفا
وبالاصابع ستة الاف وسبعمائة الف وثمانون الفا والشعيرات بحذو اربعون الف واربع مائة الف وثمان
وسبعون الفا والشعيرات مائة الف وثمانية واربعون الف وثمان مائة الف وثمانون الفا فاعلم ما تقر ان
المركب يري ان والبر يري ان ذراع الف والفرسخ ثلاثة ايام وذلك لان ابن عمر بن عباس كانا يقصران في اربعة برد فما
فوقه ولا يعرف لهما في الف اسده اليه بقي بسند صحيح وعنده البخاري بصيغة الخرم قال الخطابي ومثل هذا لا يكون الا عن زعيم
بل جاء ذلك في حديث مرفوع صححه ابن خزيمة ويشترط ان يكون هذه المسافة **ذهابا فقط** اي غير الاياب فلو قصر كانا على حمله
بسيما ان لا يقيم فيه فلا قصر له ذهابا ولا ايابا وان نالته مشقة من خلتين متواليين لما روي في الشافعي رضي الله عنه بسند صحيح
عن ابن عباس انه سئل ان تقصر الصلاة الى عرفة فقال لا ولكن الى عسفان والوجه والى الطائف فقدرها بالذهب وحده وقد روي مرفوعا
باللفظ اهل مكة لا تقصر الصلاة في ادي من اربعة برد من مكة الى عسفان رواه الدارقطني وابن ابي شيبة لكن في سنده ضعف
ولذلك لا يسمى غرا والغالب في الرخص لا يتابع **تحديدا** ولو قلنا القول لو شك في المسافة فاذ ظهر له انه المعتبر قصر الاقل
لا تقربا لثبوت التقدير بالامبال عن الصحابة كما مر ولان القصر والجمع على خلاف الاصل فيجتاح فيه تحقيق تقدير المسافة
ولو طأوبه فارق تقدير العتقين والمسافة بين الامام والمأموم ولانه لم يرد بيان المنصور عليه فيهما من الصحابة بخلاف ما هنا
فلهم كان الجمع فيهما التقريب ويعتبر المسافة في البحر بالبر ولو قطع في ساعة شدة جري السفينة بالهوان رخص كمال قطعها
في البر بعد في بعض يوم على مركب جواد لا يقال ليست العبرة بقطع المسافة متى يحتاج لذكر هذا بان يقصر موضع على القصر
نجد ذلك قبل قطع شيء من الاقل هذا التفريق لبيان ان اعتقاد قطع هذه المسافة في زمن قليل في البحر لا يؤثر في حوقه
بالبر في اعتبارها مطلقا ولا يقال ايضا هذا مشكل لانهم رتبوا الرخص على قطع المسافة وبعد قطعها لا ينقصون رخص لان
محله المسافة لا نأخذوا لاسلم ان عبارتهم تقتضي اخر الرخص عن قطع المسافة اذ لا يجب تغير زمان الشريط مع زمان جزائه
بل يجوز انحاءها فالمعنى لو قطع المسافة في ساعة قصر في تلك الساعة ويول المعنى اليه لو كان بحيث يقطع المسافة في
ساعة حاله الرخص ولو سلم فلا نسلم انه بعد قطع المسافة لا ينقصون رخص لنصوره وعوده وفي مقصده حيث لا اقامة
قاطعه على ما ياتي وجب الرجوع لهم في البحر كالأقامة في البر لتتج حاجة كل ساعة كما ياتي ولو فارقوا مكانهم ثم ردتهم الرجوع اليه

استأنفوا

استأنفوا هذه ولا يترخص الا ان كان **السفر مباحا** اي جازيا في وطنه كما نرى بكتابنا لم يعلم فيه معصية فان تبين له بعد
انتهى سفره انه سفر معصية فتفي على الوجه نظر الواقع ويؤيده قولهم العبرة في العبادات بما في نفس الامر وظن المكلف فان
علم في سفره امتنع عليه الترخص من حينئذ نظر الكون سفره من حينئذ سفر معصية وسوا سفر الطاعة وغيرها **ومكرها**
كان سافرا وحده ولا سيما في الليل لما سبق وخبره غيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة وعن كلب الغلاء ايجلظن ضمرا شديدا
بلحقه ونظر الاذرع في وقعه الزكشي في باحة الترخص في السفر المكروه بان فيه اعانه على مكروه واجاب المصنف بان الاعانه
عليه دون الاعانه على حرام فلا يؤخذ من عدم الترخص في سفر المعصية يكون اعانه على حرام عرمة في السفر المكروه لكونه اعانه على
مكروه ويشترط ان يكون السفر **لرخص صحيح** فلا يترخص العاصي بسوءه كابق ومافرا لاذن اصل او اذن بحسب سنين انه وان
لم ياتم لعدم كليفه كما علم مما مر فلو لم يوصف شرعا بجواز ولا بحرمه وما فرا لا عرف صحيح كمن انقب نفسه ودلته بالركض
عشا او مجرد روية البلاد كما نقله الشيخان واقره وان قال الجلي في الاول ظاهر كلام الاصحاب الحل وفي الثاني المنهية مباح
يشي من الرخص قصر وجمع وفطر وتنفل على رحلة ومسح ثلاثا على الخف وسقوط الجمعة وكل مینه الاضطراب لا التيمم
فيلزمه حرمة الوقت ويعيد لتفسيره كما ياتي والوجه انه يجوز له من اول الوقت وذلك لان مشروعية الترخص في السفر لا
والعاصي لا يهان لان الرخص لا تنطبق بالعاصي لانه ممكن من دفع الهلاك بالتوبة فان لم يتب وعلت كان عاصيا بترك التوبة
ويقتله نفسه قال ابن الصلاح وانما يجعل كل الميتة من رخص السفر حيث يشاء الاضطراب منه في حق من كان بحيث لو اقام له
بفطر نقله عنه الاذرع واقره اما المقيم فيجوز له كل الوعاء عاصيا كما صرح به في الروضة وفرق الفقهاء كما نقله عنه في المجموع واقره
بان اكله في السفر بسببه غرة وهو معصية فكان كما لو خرج في سفر المعصية لم يجز له التيمم لذلك الجمع مع ان الجرح الطائفة بجوز
التيمم وقصيته ان اكلها اذا كان سببه الإقامة وهي معصية كإقامة العبد المأمور بالسفر لا يجوز بخلاف ما اذا كان سببه اعواز
الحلال وان كانت الإقامة معصية وقصيته كالم الاصحاب الجواز مطلقا وباتي في مسح الخف ان المقيم بجوز له المسح وان كان عاصيا
باقامته تنبيه معنى قول الامام ان الرخص لا تنطبق بالعاصي ان فعل الرخص متى توقف على وجود شيء نظري في ذلك الشيء فان كان
تعاطيه في نفسه اما امتنع معه فعل الرخصة الا فلا مثال الاول ايا العبد ونحوه مما لم كان رخصة القصر والجمع متوقفة
على وجود السفر اشترط في باحة فعلها ان لا يكون السفر في نفسه معصية وكذلك الاستنجاء بالحجر رخصه ولما توقف على
استعمال جامد اشترط في الجامد كون استعماله مباحا فيمتنع ما استعماله معصية ومثال الثاني ما اذا غصب المسافر في السفر

بالحج معنى قول الامام ان الرخصة لا تنطبق بالعاصي

المباح ثوبا وصلي فيه فانه لا يمنع الترخض لان قصر الصلاة لا يتوقف على هذا التوب والمعصية لا تختص بالصلاة وخرج بالعمامة
بسفره العاصي فيه وهو من يقصر غير ما قصر من له معصية في تركها فله الترخض لان سبب ترخصه مباح قبلها وبهذه اوصاف
اشتغالها ما قصر عمله معصية لم يترخض حين جعل على الاصح كما لو انتاه هذه النية فان تابوبة صححته ترخص جزا كان
سفره من حين التوبة ترخص كما رحمه المصنف والخطيب الشيباني اخذ من كلام شيخهما في شرح منجه وخالف الشمس الرمي فقال
يترخض وان كان الباقي اقل من مرحلتين نظر الاول واخره ويغتفر في الروام ما لا يغتفر في الابتدأ فالواذكره الشيخ في شرح منجه
ما هو خلافه مودول ولو انتاه عاصيا به ثوبا فقتل في السفر من حين التوبة فان كان بين محلها ومقصده مرحلتان ترخص ولا
فلا وخرج بصحبه ما عصى بسفره يوم الجمعة بترك الجمعة فلا يجوز له الترخض حتى يماس من ادركها ويكون ابتداء سفره من
الآن كما في المجموع وما لا يشترط للترخض طوله كمال الميثة يستتبعه من حين التوبة مطلقا ولو نوي الكافر سفر قصر أو سطر قصر
في بقيته وان كان اقل من مسافة قصر كما في زوايل الروضة خلافا للبقوي لقصره او لا ما يجوز له القصر فيه لو ناهل الصلاة به
فارق عاصيا تاب في ثلثا لانه لم يتاهل للتخص مع تاهله الصلاة فان لم يحسب له ما قطعه قبل التوبة وفرق بعضهم بان الكافر
ليس عاصيا بالسفر بل فيه وقضيته انه لو كان عاصيا بسفره كان سافر لقطع الطريق كان حكمه حكم العاصي بسفره وهو ظاهر
ومحل الترخض اذا كان السفر **مقصر** بكسر الصاد معلوم ولو غير معين وقدر ارباب المصنفين المعلوم ليعلم انه طويل فيتخص فيه
فلا ترخص له ايام وهو الذي لا يدري اين يتوجه وان سلك طريقا ولا ركب القاسم سيف اي الطريق المايه التي فضل ساكرا من
نفسه مال او عسفه نفسيا القبه وهو الذي لا يدري اين يتوجه ولا يسلك طريقا وان طال سفرها فها هما مشتركان في
انها لا يقصران موصفا معلوما وان اختلفا فيما ذكرنا وقال ابو الفتوح العجلي هما بمعنى واحد وهو المعنى الاول ويدر الاول
جمع الغزالي بينهما ولو قصر ايام سفر مرحلتين او اكثر ترخص فيما قصره لا فيما زاد عليه ولا طالب غيرم وايضا عقد فخره بنية
انه يرجع متى وجد مطلوبه ولا يعلم موطنه وان طال سفره لانه لم يعزم على سفر طويل ومن ثم لو رجع ترخص بشرطه او علم
انه لا يلقاه الا بعد مرحلتين مثلا ترخص فيما لا فيما زاد عليه ما على الاوجه اذ ليس له مقصود معلوم حينئذ واعتمد الشافعي
الرجلي استمرار الترخض فيما زاد عليها ولو نوي مرحلتين ثم نوي بعد خروجه لا قبله الرجوع اذا وجد مطلوبه واقامة ببلد
قريب يمنع الترخض ترخص ما لم يجد مطلوبه او يدخل البلد لان سبب الرخصة قد اعتقد فيستمر حكمه الى ان يوجد ما غير النية اليه
عرض ذلك قبل من منع الترخض فيما لو نقل سفره المباح الى معصية منع فيما لو نوي ان يقيم ببلد قريب لانا نقول لقوله الى معصية مناف
مفارقة البلد لا يقال قياسا ما قالوه وهو

للترخض

اليه بخلاف ما اذا
عرض ذلك قبل
مفارقة البلد لا يقال قياسا ما قالوه وهو

للترخض بالكلية بخلاف ما نحن فيه فاعلم ان قول التذريب لا يقصر في سفر قصير الا في موضع بان خرج فاحدا سفر طويل لا نوي
الاقامة في بلد في وسط الطريق اربعة ايام فاكثر وبينه وبين البلد محل مثالا لا يحج انه يترخض ما لم يدخل البلد انتهى مردود
بانه لا يقصر في سفر طويل لان عزمه عليه ابتداء هو المحذور للقصر وبقية الاقامة المذكورة لا تؤثر الا بعد دخول ما نوي الاقامة
به لا قبله فقصره قبله اما وقع في سفر طويل لا يقصر فلا استثنا ولا اتباع لكن في روضة وجندي واسير لا يعرف مقصده متبوعه
قبل مرحلتين اخذ الشرط بل بعدهما وكذا قبلهما اذا عرف مقصده وانه على مرحلتين ولو كان يرى المتبوع العالم بشرط الترخض
يترخض لا اعزاده عدة كبيرة لا يكون الا السفر طويل على الاوجه لان هذا لا يوجب يقين سفر طويل لا خفا له مع ذلك لنية
الاقامة محل قريب منها طويلا فيتخص التابع وان امتنع على متبوعه الترخض لئلا يبين طول سفره نعم من نوي منهم المهر ان وجد
قصره او الرجوع ان زالا فانه لم يتخص الا بعد مرحلتين على الاوجه لانه حينئذ وجد سبب ترخصه بقينا فلم يثر فيه قصره
قطعه قبل وجوده بخلافه قبلهما ولا يوجد ذلك ولا يتحقق نية متبوعه فاثرت نيته المقاطع لصنع السبب حينئذ يردنا
انفتح الفرق بين ما هنا وما ياتي ان غير المستقل لو نوي اقامة اربعة اصحاب لا اثرت نيته الخافعة لنية متبوعه لا اثرت شيئا
متعارفين فتعين تقديم نية متبوعه لانها اقوى وهما نية التابع وفعل المتبوع فلا تعارض وعند عدمه ينظر لقوة
السبب ونصفه كما فقر ولو نوي لتابع مسافة قصر دون متبوعه او جهل حاله قصر الجندي المتطوع بالسفر مع امير الجيش
دون غيره لانه ما لك امره باعتبار تطوعه بالسفر معه معقونا امره اليه وليس تحت قهره باعتبار ان له مفارقتة وليس
للامير جباره على السفر ما عجزه كالجندي الميث في الديوان فلا اثر لنيته وكذا جميع الجيش لا هم تحت الامير وقهره اذ له
اجباره لانهم لا اجرا تحت المستاجر وبه يعلم ان اجير العين تابع لمستأجره ورجع الشمس الرمي الفرق بين الجندي الواحد وجموعه
من لا يختل عفا رفته النظام فتعتبر نيته ويجوز له الترخض وبين من يختل به النظام كالجيش فلا اثر لنيته ولو كان مقصده طريقتان
طريق مرحلتان وطريق دونها فسلك ابعدهما فرض ديني او ديني ولو مع قصد الترخض كسهولة وامن وخص عرا وقرار من
مكاس ترخص لوجود الشرط وهو السفر الطويل المباح وكذا مجرد تنزه على الاوجه لانه غرض مقصود اذ هو الزلة الكبر والتعصب
كالميل بروية مستحسن مشغلا عنه ومن ثم لو سافر لاجله ترخص ايضا بخلاف مجرد روية البلاد ابتداء او عند العذر فانه لا يقصد
عادة ولا شرعا بل انما يقصد من لا خلاف له فكان قصده كالمهم حتى يجرم عليه السفر مطلقا ولا نظر للزوم التنزه له لان العبرة
في هذا الباب بالسبب الحامل على السفر لا بما يلزمه على انه غير مطرد وان سلك الا بعد الاغرض صحيح واخرى الترخض فقط فلا يترخض

على الظاهر لانه طوله على نفسه من غير عرض فاشبه من سلكه فقصير او طوله على نفسه بالتردد فيه حتى يبلغ قدر حلتين وربعه
ان الكلام في منهج ذلك بخلاف نحو العاقل والجاهل بالاقرب فان الوجه ترحصها وان لم يكن لها عرض في سلوكها ما لو كانا
طويلين فانه ينحصر مطلقا قطعها فلا قلت في سلوك الاطول الاخر من العرض فقط انما النفس لا عرض صحيح وهو اقل المسافة
هنا بتسليم الامر خارج فلم تؤثر في الترحص بقا اصل السفر على اباحته فان قلت ما تقرر من ان حاله طريقتان طويل وقصير يعتبر
الطريق السلوكه قد ينافيه قوله في نحو قرن الميقاتها على حلتين من كل مع ان لها طريقين طويل وقصير اقله منافاه لان
الكلام في بقعة معينة هل بعد كذا من حاضري الحرم ومكة وجهيت كان بينهما حلتان ولو من احدي الطريق لا يكون
حاضري ذلك وهنا على مشقة سير حلتين ولا يعرف ذلك الا بالطريق السلوكه وايضا فانفسيره ثورعة جدا فعدم اعتبار ذلك
من مسافر من بلده سور فلو اذخره **جاء السور** بالواط بالهزة **المختص** به وان تعدد او كان داخله من اربع واربعة ما في داخله
يعود من موضع الاقامة **او جاوز بعضه الذي يقصده** فقط ان كان له بعض سور وهو مقصده ولو كان السور
منه ما وبقيت له بقايا اشتراط مجاوزته لكن ان بقيت شميتها سور او لم يبق سور جديدا لا يقدور الاحكام على الجديرا فلا
للمدبري في قوله انه كعدم وظاهره لا يتحقق المجاوزة الا بالخروج عن هو الجدار نعم ان كان له باب في الخروج عنه
كان في عتبته لانه يسمى خارج السور عرفا لاسيما ان كان الباب مقفولا والخندق كالسور وبعضه كبعضه وان لم يكن
فيه ما على الواجهة ولا عبره به مع وجود السور خلافا لمن بحث انهما كالسورين والحق به الاذرعية انشيت بجانب
جبل قيسر طرقي من سافر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل والافاق سيب اليها منه عرفا والمصنف تحقيق بطا اهل القرى
عليها بالتراب ونحوه **وان كان ورله عمران كثير** كدور ولا يصفه فيكفي مجاوزة ما ذكر ولا يشترط مجاوزة العرمان المذكور
لانه لا بعد من البلد ورجع الرافعي اشتراط مجاوزته لانه تابع لداخله فيثبت له حكمه واطال الاذرع في الانتصار له ورد
بان التبعيه لا تقيد هنا لان المدار فيه على محل الاقامة ذاتا لا تبعاعا على ان التبعيه هنا ممنوعة وبوبه قول الشيخ
ابو جعفر لا يجوز ان في البلد ان يدفع زكاته من هو خارج السور لانه نقل الزكاة ولا ينافيه ما ياتي انه لو اتصل بنا
قرية باخرى اشتراط مجاوزتها لانهم جعلوا السور فاصلا بينهما وبه يعلم ان من بالعرمان الذي ور السور لو سافر
من جهة السور لم يشترط مجاوزة السور لانه مع خارجه كبدة منفصلة عن اخرى فلا يوافق العرمان السور كفاه ان
يصير في هو اصداره واطلاق الشجين في الصوم اشتراط مفارقة العرمان محمول على ما اذا سافر من بلد لا سور لها

بوق

ايرافق ما هنا الفرق بانه لم يات بديل بخلافه هنا مردود بانه ثبات بالقضاء كفي بعبادة فان اريد الوقت والركعتان ههنا
لويات لها بديل فيه ايضا فاستوى **فان لم يكن** سور اصلا او صوب غيره او كان له سور غير مختص كقرى متفصلة جمعها سور
فالعرمان الذي هو سور يشترط مجاوزته وان تخلله خراب ليس له اصول ايضه او سور وان كبر ويستأن لانه محل الاقامة
ومنه المقام المنفصل به ومطرح الرهاد وملعب الصبيان ونحو ذلك كما بحثه الاذرع في المنفصله ايضا فيما يظهر فلا يضر
فاصل سب عروفا وهو ما يخرج عن سبنا الى البلد كما هو ظاهر **والعرمان الذي لم يجر** بالتحويط على العامر ولا يتخذ مزارع
ولم يذهب ببنيته يشترط مجاوزته ايضا وان لم يكن مسكونا على المعتمد لانه صالح للسكنى فهو من العرمان ومنه اخذ الرشي
ان الجامع اذا كان فيه جازات اقامة الجمعية فيه وهي مسئلة مهمة كما قلنا وحاصله ان كل مانع على المسافر الترحص قبل
مجاوزته مما ينسب للقرية او البلد فصيح اقامة الجمعية فيه لانه من خطه البلد وما لا فلا كما افصح به الاستوى في بعضه المتولي
بخلاف ما جرح بالتحويط على العامر والقرى مزارع او ذهبت اصول البنية فلا يشترط مجاوزته اتفاقا في الاخير ومثل البقية
لانه ليس موضع اقامه كالحج في المجموع واقعه الاذرع وغيره وان كان ظاهر كلام المنهاج واصله تبع الفرائد والابغوي
انه لا يشترط مجاوزته مطلقا ولا يشترط مجاوزة البساتين والمزارع التي للبلد او القرية وان حوطت وانضمت بها
وكان بها دور سكن في بعض السنة لان ذلك لا يجعلها من البلد وظاهر كلام المجموع في التي تسكن كل السنة انه لا يكون
مجاوزتها وهو ظاهر انضمت بالبلد والاكثرت القرية اخرى منفصلة فلا يشترط مجاوزتها والقرى تان المنفصلتان ولو
بعدان كانتا منفصلتين كالقرية اتفاقا فلا بد من مجاوزة الاخرى وان اختلفا اسمالا المنفصلتان بل لكل حكمها وان
كان انفسا لهما ليسير خلافا لابن سيرج قال الماوردي ان الافصال مزارع كاف وكلام المجموع ظاهر في ترجحه وضمبط
الامام الانضال بان يكون مثل ما يقع بين حلتين متواليين في بلد والا فها منفصلتان واعتبر من بانه لا ينضبط وان
الاولي الضبط بالعرف ولعله مراد صاحب الوافي بضبطه بان يكون احدهما بحيث يتغير من الاخرى نحو الغرابة والناكر
واستحسن الاذرع الضبط بالعرف ورجحه المصنف واول السفر في العرمان انضمت الساحل بالبلد الذي لا سور له من جهة
البحر جري الغينة او زورقها وان كان في هو العرمان او كبير لا يتصل بالساحل وفارق ما مر في البر بان العرف لا يبعد هنا
مسافر الا بذلك بخلافه في البر فانه مجرد السور والعرمان وان الصق ظهره بهما بعد مسافرا اما اذا انفصل الساحل
عن البلد ولو سيرا فينحصر مجرد مفارقة السور والعرمان لكن الذي يتجه الضبط هنا على ما تقرر قريبا واوله للمقيم

بجاء مجاوزة الحلة فخطا وهي كسر الحايوت مجتمعة ومنفرقة بحيث يجمع أهلها السمر في ناد واحد يستعير بعضهم
من بعض ويشترط مفارقة مرافقها كطرح رماد وملعب مسيان وناد ومطاحن ابل وحظاير غم وكذا ما حطبت لخصا بها
خلافا لما في الوقت عن بعض العراقيين انه يترخص في مجاوزة الحياض ويتجه جريان ذلك في نحو مطرح الرماد ايضا وجه
التخصيص ان الغالب في هذه الثلاث الاشتراك في تقييدها بما ذكر في غير ما لم يحج لتقييدها بذلك وذلك ان
المذكورات كلها وان انتفعت بعدد من مواضع اقامتهم هذا ان كانت بمستوفان كانت بوادٍ ساخر في عرصة وفي جميع
العرصا وبرية او وهدية اشترطت مجاوزة العرص ومحل الربوط ومحل المسعى ان اعتدلت هذه الثلاثة فان ازلت
سعتها او كانت بعض العرصا وافر في طول الوادي كقن في مجاوزة الحلة وموافقة التي تنسب اليها عرفا والفرق بينه وبين الحلة في
المستوى انه لا يميز بينهما في هذه الحالتين كالقريتين في شرط مجاوزة هاهنا ان فصلوا والافضل حكما فالخااصل انهم حيث
انفصلت خيامهم لم يميز بينهما في مجاوزة هاهنا والحد وان اختلفت قبائلهم لا يميز بينها في مجاوزة
والافهم حيانا واكثر لانها تفصل جليتين وحللا وان اتخذت قبيلتهم وعلى هذا التفصيل حكم كلام الامم وغيرها المتألفين
والنازل وحده محل البرية ولا وهدية يشترط ان يجاوز ما نسب اليه عرفا وانما يجوز له القصر والجمع بقراق ما ذكر ان كان في
الوقت ويكون ساور وقريتين وقت التي يريد قصرها بعد فراق ما ذكر من ركعة بان تذكر في سابع الفاتحة والركوع والاعتدال
والسجدتين باخف ممكن من فعله وما نقل عن فتاوى الشهاب الرطلي بان صورة المسئلة انه يشترع فيها وادرك في الوقت ركعة حتى
لو لم يشترع بل اخرج من الوقت انتفع قصرها فقيه نظر ظاهر وذلك لكونه حينئذ اذ احرمت فالحيزها امر خارج عن السجدة العصبية
فيه فلا يمنع ترخصه فان بقي وقت انتفع الفصلان فانيته حضر وعما تقرر علم ان الاثر لمجرد نية السفر لتعلق القصر في الابدان
بالقرب وكذا الاثر لمجرد نية الإقامة ان كان سايرا كما ياتي فيهما سواء في الحكم ومن فرق بينهما كالرافعي فلعلمه ان ذلك
من حيث جريان الخلاف والقصر شرط احدها ان لا يقتدي بعم في قصر المسافر ان **لم يقتدي بعم في جزم الصلاة** ولو دون
تكبيرة كان تمت رخصته قبل يتم عليه من سلام الامام او نوي للمعارفة او حدث احدهما عقب تحريم للمام خلفه
لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قيل ما بال مسافر يصلي ركعتين اذا انفرد واربعاً اذا بقى عقيم فقال ذلك السنة واه
احد باسناد صحيح فان اقتدي بعم في علمه او ظنه مما او بمن ظن سفره فبان تمام ولو في صبح وجمعه ونحوه عيبا وكذا
سجدة تلاوة او شكر اذا جاوزنا الاقتراب بصلينها بخلاف الزكشي وذلك لان هذه كلمة امامه في نفسها واستوي في القيم

والمسافر

والمسافر ويصح احرام مسافرا يتم بنية القصر ولغت نية القصر انما قال جلا في المقيم لو نوي القصر لتفقد صلته لانه ليس
من اهل القصر والمسافر من اهلها فاشبهه ما لو شرع في الصلاة بنية القصر ونوي الاتمام وصار عقيما قال الاذرعبي
هذا مشكل جدا لانه متلاعب بالقياس عدم انعقاد صلته وتبعه الزكشي ثم اجاب بان نية القصر تتضمن الاتمام فقد
التضمن على الصريح اعمال اللفظ ولانه يغلب حكم القصر على السجدة او اجتمعوا وعرض بان نية القصر انما تتضمن الاتمام
عند حتمها تعرض بوجبه كحمار واجاب المصنف بانه شبهه بسفر الميخ له القصر لا اقتداه بالمقيم اخرجته عن التلاعب
فصح صلته ولما تقرر من القصر وهما ليست بصحيفة فكيف يتفهم الاتمام فان قلت يجوز كلام المصنف ان الاتمام
لوزم الاتمام بعد فراق الماموم له انه يلزم الماموم الاتمام وليس كذلك فلو قدم قوله في جزم صلته على ميم كان
او قلت الاتمام لا يختص بذلك بل باي وان قدم ذلك ايضا على انه بعيد اذ تم اتم فاعل حقيقة في حال التلبس وهو
فيقيدان الاتمام حالة الاقتراب فلا يرد ذلك راسا وان شك في سفره امامه ثم وان كان مسافرا قاصرا لانه شرع
متردافا فيما يسهل كشفه لظهور شعار المسافر غالبا لا ان علمه او ظنه مسافرا قاصرا فبان كذلك فانه يفهم وكذا ان علم
ظن غيره ولكنه شك قبل الصلاة او في اهل نوي القصر لا فاقتدي به نوايا القصر فبان انه نواه فله القصر اتفاقا ولا اثر
لشكه في نية القصر لانه الظاهر من حال المسافر بعم ان قامت قرينه على عدم قصره ككونه حنيفا قبل ثلاث مراحل والذي
ينجيه ان يلزمه الاتمام وان بان امامه قاصر لتقليده مجبر القصر لانه لا ظاهر يستند اليه حال التلبس بل قرينة حال الاتمام
من جهة له فلزمه فان علق قصره او اقامه امامه بان قال ان قصر قصره ولا اتممت جاز وله حكمه قصر او اقاما
عملا بما نواه فان لم يظهر له ما نواه اتم احتياطا فان فسد صلته امامه اتم الا ان علم بقصره كان اعلم بذلك ولو فاسدا
اعتقد صدقه لم يولد له قبيل اخباره عن فعل نفسه او قامة قرينة وان قام امام القاصر الذي يظنه نوي القصر لثلاثه فان علم
اتمامه او شك فيه اتم وان بان انه شك وان علم سهوه بالقيام لا يجابه القصر الحنفي قصر ولو اقتدي قاصر عن ظنه كذلك
فبان انه محدث مقيم قصر بان حدثه او لا او بانا معا لعدم القدوة في الحقيقة وفي الظاهر ظنه مسافرا وبهذا فارق ما لو
اقتدي بعم في ظنه مسافرا ثم فسد صلته بحديثه بان متما حيث يتم وان علم حدثه او لا ولا يشكل عليه ما قاله ان الصلاة
خلف المحدث جماعة ومن ثم رخصة الجماعة خلفه الان معني كون الجماعة ومحة الجماعة خلفه انما هو لتبعض الصلاة القوم
ومن ثم اشترط زيادة علي الاربعين ولو صلى فاذا ظهر من صلاة نافلة ثرفت على الطهارة بالماء او بالتراب شرطه قصر على

ماقاله المتولي وغيره على انما ليست صلاة شرعية بل تشبهها اما على الاصح ان صلاة شرعية حتى تحت بها من خلف لا يصلي شيئا
 عليه من حيث كونها صلاة فيقضيها تامه وان بان حدث المأموم او المنقر عند تحرره او اقتدى على ما حدث امامه ساقط
 صلاة ولو قصرها وان بطلت صلاة الامام فاستخلف محال لهم المأمومين الاتمام وان لم ينو الاقندا بالخليفة لانهم مجردوا
 الاستخلاف صاروا مقتدين بالخليفة حكما واستخلف الامام او هو قاصر قصره وافعل ان حيث لم ينو الاتمام في صورة السقط
 وان فسد صلاة الامام او المأموم وجبت بان عدم انعقادها الغير الحدث والحدث الخفي جاز قصرها والاضابط كما افادته
 ان كل ما عرض بعد وجوب الاتمام فساد به بجماعه وما افلا **الشرط الثاني** نية القصر فيفصر **ان نوي القصر** او ما في معناه كصلاة
 السفر والظلمة مثلا ركعتين وان لم ينو قصره على المقدم غير ان نوي عدم الترخص مع نيته ركعتين بطلت لانه لتلاعبه والكلام
 في عالم يجوز القصر لما بان ان الجاهل به لا يصح صلاة او ينوي صلاة السفر ان يقل ركعتين او ينوي ما قصره فقلو اطلق لزمه
 الاتمام لانه الاصل فاضاح المصارف عنه بخلاف الاتمام ويشترط وجود نيته **عند احواله** كسائر النيات بخلاف نية الاقندا
 لانه لا بدع في طرد الجماعة على الانفراد كعكسه اذ لا اصل لها جرح اليه بخلاف القصر لا يمكن طرده على الاتمام لانه الاصل كما تقرر
الشرط الثالث التحرز عن ما في النية دواما بان يكون **حازما** نيته القصر والمراد بذلك دوام جزمه من حيث الحكم بان لا يطرأ
 ما ينافيها ويلزم من ذلك انه لا بد من تقديم الجزم بالحقيقة حتى يستفح حكمه خلافا لما قاله الشرع الجزم بالادوامة على هذا
 لا يفعله شرط الجزم بالمعنى المذكور مع انه شرط ومن ثم قال في الجواهر بشرط ان يديم النية الى اخر الصلاة بان لا يرجع عنها ولا يتردد
 انتهى فهو كفي في الجزم النطق الغالب فنوي الاتمام بعد احواله قاصرا او تردديه ولو بعد احواله عوده لسجود السهو وشك هل نوي
 القصر ثم لانه المنوي في الاول والاصل في الاخير وان رآك شك فورا اتفاقا وانما لم يوتر الشك في فعل النية اذ لا حال
 لحبان ما نأدي هنا مع الشك لبقا اصل النية فتأدي جزمي التمام فلزم به الاتمام تغليبا للاصل بخلافه فانه غير محسوب
 لكنه عفي عنه لقلته ولو نوي الاتمام بعد شذائبه هل يثبت عليه ثواب الفرض اعتبارا بالابتداء او ثواب النفل اعتبارا بالانتهاء
 يرجح الزكشي الاول والمصنف الثاني قال لانه نية الاتمام بطلت الفرض لما في قصدتها ولا فكيف يثبت عليها الا ان لزمه الاتمام
 من غير اختياره بنحو وصول الغنية لمقصده ولو ترك الصلاة على الارضية قبل نية الاتمام لم يسجد للسهو ولو على الاول
 خلافا للزكشي ايضا لانه ليس هو التشهيد الاخر وان احرمت مما تقرر في الركعة الثانية بطن القصر ذكره فتم اتم
 وحسب له الركعة الثانية كن فعله يظن الاول يقع عن الثانية ولو قام قاصر لثالثه لغيره وجب الاتمام عامدا

بلغ

مستجمع

علما

عالما بطلت صلاته اتفاقا لاسهاها او جاهلا فان ذكر او علم في نية في نية او قيامه لزمه القعود ثلثه القيام ثانيا بنية الاتمام
 فعلم انه لو بدله حين ذكر او علم انه يتم فعقد جوازا ثم قام فورانية الاتمام لان النية في وجوب عليه ونهوضه كان الغوا
 ولعلم يعلم او يتذكر حتى اتم اربعه اثنوي الاتمام قبل الخلل لزمه ركعتان **والشرط الرابع** دوام السفر فلا يقصر الا ان **دام**
 في جميع صلاته من تحرره **الامام** فان دخلت به حينئذ دارقاعته او شك هل احرمت حصر اولاد او سارت سفينته من
 دارقاعته او هل بلغت او نوي اقامه او شك في نيته او في ان هذا البلد الذي دخله مقصده في اثنا الصلاة في الصور كلها
 اتم وصورة الثانية ان ينوي القصر جاهلا بان من شرطه سبيل السفينة اذ لو نواه عالما كان متلاعبا وحرمت
 مقها او منها او من غير نية القصر او مقتني بتمت فسد صلاته فصار استنا نية تامه ولو في الوقت فلو قارن المفسد
 الاحرام قصر ولو علم انه يصل طنه في الوقت جاز له القصر كما ان له الغفر في نية ركعتان وان عذر ذلك **ويشترط** القصر للجمع العلم
 بالجواز فلا يترخص بها الا ان **علم** اعطن ولو يقول فامق اعتقد صدقة **حازما** فان قصر او جمع جاهلا بالجواز من
 اصله او في الصلاة التي نواها الا حرام عرض له او ظن الرباعية ركعتين فنواها في السفر ركعتين لم تنقص صلاته وان اتم
 جاهلا **ان القصر** كذا نية او بخلاف الاتمام بطلت صلاته والفرق ان الجاهل عادي لا يولي القصر وقصدي في فعل الصلاة
 على الاصل فصحت واما الثانية ففيه فصل زيادة في الصلاة مع اعتقاد الزيادة وهو مبطل **واما تقصير** المكتوبة لا الثانية كان
 نوي سبيل القليله اربع ركعات لعدم ورودها ولا ينقص قصرها وهو مراد من اخبرها بالمكتوبة لان السالبة تنقص
 بنفي الموضوع ولا المنذورة فلا يجوز قصرها ولا جمعها مع غيرها ولا مثلها وان تصور بان ينشأ ركعتين او اربعه
 في وقت الظهر وشك ذلك في وقت العصر من يوم واحد ثم سافر فيه قبل دخول وقتها وما قيل انه يجوز بنا على المنذورة
 مسكها الواجب فهو مردود لان النذر انما مسكها به مسكها الواجب في العزم دون الرخص **الرباعية** لا الصبح والمغرب اجماعا
 نعم حكمي عن بعض اصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف اربعة وفي خبر مسلم ان الصلاة فرضت في الخوف ركعة وحدها على انه
 ببليها فيه مع الامام وينفرد باحري وعمر بن عباس ومن تبعه القصر اربعة ركعات في الخوف في الصبح وغيرها العموم الحديث
 المذكور وله قصر المعادة ان صلىها الا مقصوده وصلاتها ثانيا خلو من يصلي مقصوده او صلىها اماما فان صلىها
 تامه امتنع اعادتها مقصوده **الموداه** في سفر قصر اتفاقا في الامن وعلى الاظهر في الخوف **والغاية** في سفر قصر ان قضيت
 في سفر قصر وان تحللت بينهما اقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضاءها كادائها وبه فارق عدم قضا الجماعة جمعة بخلاف

ما اذا قضيت في الحضر او في سفر غير قصر بقدر سبب القصر حال فعله او دعوى انه لا يلزمه في الفضا الا مكان يلزمه في الاداء
 او فائتة حضر ولو اجماعا لان قضيت في السفر اجماعا الا من شذوا لا تثبت في منته نامة او انما قضيت فائتة الصحة في المرض
 ولزم الاستسقاء لان حاله ضرورة ومن ثم تعد طوره والسفر ليس كذلك اذ لا يقصر طوره بعد ان شرع في الصلاة في
 الحضر والافضل الغير ملاح له دخل في تيسير السنية **معامل فيها وغيره لم يزل مسافر ابلاد وطن** في السفر والحضر
ان يقصر اذ يبلغ سفر المبيح القصر **ثلاث مراحل** فالتراثة اتباع رواه الشيخان وظروفا من خلاف من اوجب القصر كابي حنيفة
 رضي الله عنه بان يكون قاصدا لها حين تجاوزة ما من يقصر من حينئذ خلافا لما توجهه بعضهم انه انما يكون بعد بلوغه الثلاث
 اما الملاح المذكور ومن يري السفر وان كان من العارفين الملائمين للسبله ومن فرقة دون ثلاث مراحل فالانعام هو افضل
 خروج من الخلاف فان الحد يوجب الانعام على الاولين وابي حنيفة يوجب في الاخير ولو وافقة احمد في الاولين للاصل قدم على الثاني
 ابي حنيفة القصر عليهما ولا اعتقاد قول ابي حنيفة في الاخير عوافقته للاصل فقدم على خلاف من يوجب القصر في المرحلتين
 وايضا في القصر في الثلاث جمع على جوازها بخلافه فيما دونها فاعينا الاول للاتفاق عليه دون الثاني وانما لم يراع خلاف من اشترط
 للقصر اكثر من ثلاث ايام لان مدركه في غاية الضعف والسطو للقصر اكثر من ثلثة ايام لانه يعم القصر في صلاة الخوف افضل ولو
 تقارض الانعام والجماعة فالانعام افضل على ما جتهد الاذري ورجح غيره تقديم الجماعة لان فرض كفايه وهو سنة وقول ابي حنيفة
 بوجوبه عارضه قول احمد بوجوبه اعينا فتساقطا ورجحت على عامر وكالاتهم القصر لا يقال احمد يقول بالصحة اذا التفت الجماعة
 وابو حنيفة لا يقول بها اذا التفت القصر فكانت رعاية خلافه اولى لاننا نقول قوله بوجوب القصر عارض سنة صحيح وهو قول
 عابته رضي الله عنهما بارساء الله قصره وانتمت فقال احسنت فليذكر مرعانة علي ان لا يحد رواية مشهورة ان الجماعة
 شرط للصحة فتساوي الخلافان قال الاذري ولم تفصل رفقته فيما دون الثلاث الاقصر فالقصر معهم اولى وقال الزكري
 يصلي معهم ثم اذا سلم قام ليتم ويكون محسلا للفضيلتين وظرفيه بعضهم وقضية كلام الاذري به حيث افترق
 بالقصر الانعام كمال خلا عنه الاخر كان افضل قبل الثلاث او بعدها وعن المحب الطبري انه استثنى من افضلية القصر اذا
 رجع وبقي سببه وبين بلده او ما عزم على اقامه المانع فيه دون ثلاث ايام فالانعام له افضل قال الاذري وهذا
 غلط فاحش وقضية هاهنا لو كان سفره الى مقصده او غيره ثلاثه ايام فقط وسار ميلا مثلا يكون الانعام له افضل
 وهذا لا يقوله احد من اصحابنا فيما اظن انتهى وشار في التوسط الى اعتماده ان كان ابو حنيفة يمنع القصر في هذه الحال لكن
 قلاني

قال في الحاشية فيما قاله المحب نظر فان ابا حنيفة يوجب القصر فاذا راينا خلافا فله ابتداء فليكن لا نراعيه انتهى
 وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يقصر حتى رجع الى المدينة فتنبه به علم مما تقرر انه يتدب
 الخروج من الخلاف لكن له شروها ان يقوى مدركه بحيث لا بعد ضرورة ومن ثم كان الصوم في السفر افضل
 بشرط ما ياتي وان لا يخالف سنة ثابتة والاميراي كما نقل عن ابي حنيفة من بطلان الصلاة برفع اليدين الى الفته
 لصريح الاحاديث الصحيحة بل المتواترة انه مندوب وكاباحة عطاء اعادة الجوارى للوطي على انه قيل
 لم يصح عنه والاصطخري حل التصوير زاعما انه انما حرم اول الاقرب عهد الناس بالاصنام وقضية كلام
 القفال ندب رعاية وان ضعف اذا كان فيه احتياط ووافقه المتولي حيث ندب التحجيل في التيمم ليخرج عن
 قول الزهري يجب مسح جميع اليدين فيه مع ان الثابت عنه صلى الله عليه وسلم المسح الى الكوعين والمرقبين
 وان تمكن الجمع والا لم يراع كاشتراط ابي حنيفة في الجمعة المصير لها مع لا يمكن الجمع بينه وبين من يوجبها
 على اصل القرى ويمتنع اجزاء الظاهر وكقول بعض اصحابنا من سبق الامام بالفتحة لزمه اعادتها اذ لا يمكن
 معه مراعاة القول بان تكرارها مبطل وكقول ابي حنيفة بتوقف العصر على مثلي الظل والصبح على الاسفار وقول
 الاصطخري تخريج وقتها بذلك فلا يمكن وقوعهما في وقت متفق عليه وكالقول بكراهة تكرار العمرة في السنة
 او تكرارها في المقيم بركة في شهر الحج وليس التمتع مشروع حاله فييسن كل وقت ولا يراعي واحد من هذين
 وكالبسمله فان الجهر بها عندنا هو السنة وعمر ابي حنيفة واحمد الاسرار هو السنة وعند مالك الترك
 بالكسبة اما اذ لم يكن كذلك فينبغي الخروج لاسيما اذا كان فيه زيادة تعبد قال ابن عبد السلام والضابط
 ان ما خذ الخلاف ان كان في غاية الضعف فلا نظر اليه وان تقاربت الادلة بحيث لا يبعد قول المخالف
 فيستحب الخروج منه حل رامن كون الصواب مع المخالف انتهى تنبيهه اخر استشكل ابن الانباري
 ندب الخروج من الخلاف بانه احداث قول لم يقل به احد فاذا اختلفوا على قولين التحريم والاباحة
 قال القائل بان هذا القول يقتضي به الشواب والفعل جاز قول لم يقل به احد الا انه كما تري بين قابلين بالاجابة
 وقابل الحرمه فمن ابن الفضليه واجاب الحاج السكيان افضليته ليست لثبوت سنة خاصه فيه بل لعموم الاحتياط
 والاستنباط الذين وهو مطلوب شرعي مطلقا فكان القول بالخروج من الخلاف افضل ثابت من حيث العموم واعتماد من الواقع

مبحث نيلاب الخروج من الخلاف

مبحث كلام ابن الانباري

المطلوب شرعا واجبا المصنف رحمه الله بانه انما يلزم ما زعمه ان لو كان الترتيب الذي قلناه من الجهة التي اختلفت بسببها في اجتهاد
وحرمنته وليس الامر كذلك وانما الترتيب فيه له جهة اخرى خارجة عن ذلك اقتضي تحريمه صلى الله عليه وسلم عن الشبهة وكما كبره
فطلب بالاشبهة فيه انه اعني الترتيب او من هذه الجهة وان كان واجبا من جهة اخرى فكيف يفسد ذلك القابل بالجهة الواجبة من
جهة اخرى يكون القابل به لم يترك تلك المفسدة وقد قالوا رد اعلي من زعم انه ما من مباح الا لا يتحقق به ترك الحرام فيكون واجبا
فيكون كلامنا ليس في تلك الجهة التي نظر اليها ذلك القابل ثم انما في الخلاف لفظي اي من نظر لتلك الجهة صوابا انه واجب ومن لم
ينظر اليه حكمه بانه مباح فعلمنا ان الاحكام تختلف باختلاف النظر اليها ^{في} **الاشياء** هي عن اقلها في مسئلة الخروج من الخلاف فلا يلزم علم
ما زعمه ابن المباري **والافضل ان لا يجمع** المسافر اتفاقا لا رعاية من منعه لانه في خلاف السنة الصحيحة هي مداومة الصلاة عليه وسلم بل
لاصالته وفارقا القصر فيه اذ لو قتب عن وطيفته فاشبهه الفطر في السفر حيث لم ينص بالصلوات بخلاف الفطر في الجمع بوجه
ومزدلفة جمع عليه فيسن ولا يجمع ما رفق له في الدعاء في الاول وفي السير في الثاني وكذا اذا كان لوجع اقترن بصلاته كما لا يوجد فيها
عندم الجمع كمن جرب ان حدث سلس وعري وانفراد **ويكره تركهما** اي القصر والجمع وكذا سائر الرخص **ان اقتضى به** بالبناء للجموع
اي يقتضي به غيره ليل يفتقد تركه لهما انما غير شرعي وعين **اذكرهما** اي وجود في نفسه كراهتهما لانه حينئذ لا يرغب عن السنة بل يركبها
غير الحقيقة والكفر **او تركهما** لتجمل نفسه الفاضلة شبهة في ذلك واستشكل بانه كيف شك في جوازها ويومر بفعله واجبا المصنف
بانه يومر بفعله في نفسه المتجمل منع ما علم واستقر وجه الصانع الخوض في مثل ذلك ويستمر ذلك الى ان يزول عنه ذلك والكلام فيمن له
شبهة في كراهته وان ضعف جوازها كان نظر الظاهر القران في شرط الخوف والحيطة الواحد لا يجب العمل به اما من كره ذلك فربما عن
السنة مع علمه فانها في الواقع من تركه مفقود الله ليس سنة فقد كمل انه خلاف النص والاجماع انتهى والذي ذكره في باب الزه
ان شرط كفرانك الجمع عليه وان كان منصوصا ان يكون معلوما من الدين بالضرورة ويكره القصر ايضا لا يثبت الحد اذا كان لفطره
من صلاة عن جبرانه اما لو كان لفطره من وضوئه وصلاته عند فجب القصر فيجب ايضا اذا اخرج الظاهر للجمع تأخير اليه لم يبق من وقت
العصر الا ما يسهل اربع ركعات فيجب قصرها ليقع كل ما في الوقت ولو ضاق الوقت وارهقه الحد بحيث لو قصر مع مراعاته ذكره في
الوقت من غير ضرر ولو حدث وتوضا لم يذكر فيه لزوم القصر به يعلم ان مضي ضاق الوقت عن الاتمام وجب القصر وانما ضاق وقت
الاول عن الطهارة والقصر لزمه بنية تأخيرها الى الثانية لقدرته على اتمامها اذا وقى يكون الجمع افضل من تركه ايضا وذلك فيهما
اذا كان لوجع لا ذكر عرفه ولو تركه فانه لا يقال بوجوبه حينئذ خلافا لما اعتمد له لقوله في انقراض الوقت في الصلاة

قدم الوقوف وجب تركه ولا يصح له صلاة شدة الخوف فلا فوات وان تركه وكذا في الجمع لا يقتضي سير او وصول ولا في وقتها
لم ينقذ ولا يجب الجمع خلافا لمن زعمه ايضا لانه اذا تقارضت الصلاة وانقضاء السير وجب تركه لاجله كما قاله ابن عبد السلام
عليه انه الى الان لم يخاطب بغير صاحبة الوقت في جمع التقديم فكيف يجب ان يعلم في وقت غيرها وكونه وقتا في السفر انما هو عند
ارادة الجمع لا قبله وكذا لو نواه تأخير او شارف وصوله دار قامة في وقت الثانية فان ترك الجمع وظل بداره صارت
الاولى قضاء فلا يتعين الجمع لانها وان صارت قضا لكنه قضا لا الترتيب لان شرط ما فيه اثر ان يحجزها عن وقتها لا العذر
وهذا بخلافه فالوجه انه افضل لا واجب **واما يجوز الجمع** للمسافر المذكور **بين العصر والمغرب** اي الظاهر والعصر والمغرب
اي المغرب والعشا وهذا من الكلام المزج مثل ان يقال الملوان والجديدان الليل والنهار والاعضان الريق والحمز والاطبيان
النوم والنكاح والايضقان اللبن والماء والاسودان الماء والنهر ويقال الليل والحر والاصفران الذهب والحرير والاحمران اللحم
والخمر والبايعان البايغ والمشتري والقران الشمس والقمر والعمران ابوكبر وعمر وهذه من التعليل وهو يكون لشرط اوضفه وغلب العصر
لا فضليته وحقيقة لفظها **والمغرب** ليلانيوه ان فيه تسمية عشا **في وقت احدهما** اي تقديمها وتأخيرها الاظهار الصحيحة
كما ظهر من جهة تعنيها كان يقيم بدار قامة لا تقع الرخص فله ان يصلي الجمعة مع اهله في العصر عقبها كما اعتمد الزركشي وغيره
ونقله الجلال البلقي من والده وانقضاء كجهما بالمطربا او ليلان السفر اقوى منه ويمتنع تأخير الاستحالة تأخيرها عن وقتها
بخلاف الصحيح غير هذا والعصر مع المغرب فلا يجمع فيهما اجماعا لانه لا يرد وقوع المجموعه تعديما وتأخيرا اذا كالاخرين لان وقتها
صار واحدا لا يجمع لتخيرة تقديمها لان شرط صحة الاول يتبين او طنا واعنا وهما عن قضا وهي هنا محتملة الوقوع في الحيف
ومن ثم امتنع ايضا على فاقد الطهورين ككل من يلزمه القضا كما بحثه الزركشي وغيره لاجل الجمع تأخيرا فيجوز له لولا ان الاول
يجوز تأخيرها فيه **والافضل التنازل وقت الاول** ولو اقف بعرفه **التقديم** والحال انه مريد الجمع وعدم مراعاة الخلاف في الاول
وانه سائر في وقت الثانية ويقولون والحال انه الى اخره اندفع ما يقال من ان ترك الجمع افضل فهو مباح فكيف يكون افضل فيما ذكر
بل قد يقال ليس التفضيل بين الجمع وتركه بل بين افراده وهي تقبل ذلك وان كان مفضولا اذ المقصود انتفاوت افراده **وعكسه**
بالجرح عطا علي نازلي والافضل سائر وقت الاول في نازل وقت الثانية ولما بات بمزدلفة **التأخير** للاتباع فان كان سائرا
او نازلا وقتها في التقديم او يعلو الاوجه لان فيه تعجيل سيرة الزممة يتبين من الاول اجماعا ومن الثانية عند اكثر العلماء بل
الخلاف في منع الجمع في غير عرفه ومزدلفة للاجماع على جوازها فيهما الحاج المسافر لا يسن مراعاته لانه في الف لاحاديث

الصريح الصحيح بل المتفق على كثرة الدلالة على ما مر من الجواز والافضلية كغير الشيخين عن ان كان صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يركل قبل
 ان يركل الشمس اخر الظهر الوقت العصر ثم نزل الخ بينهما فان زاعت قبل ان يركل صلى الله عليه وسلم العصر ثم ركع عن ابن عمر رضي الله
 عنهما كان صلى الله عليه وسلم اذا جرد به البر جمع بين المغرب والعشاء يعني في وقت العشاء وعن اسمعانة صلى الله عليه وسلم جمع بينهما
 بمزلة في وقت العشاء وروي مسلم كان صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يجمع بين الصلوتين في السفر اخر الظهر حتى يدخل او وقت العصر
 ثم يجمع بينهما وروي ايضا انه اذا عمل عليه السير اخر الظهر الى وقت العصر ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حتى يغيب
 الشفق الاخر البخاري عن عبد الله بن عمر قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعجله البر في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمعها
 وبين العشاء وروي الترمذي عن معاذ وحسنه والبيهقي صحيحه انه صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا اراد ان يركل قبل المغرب
 اخر المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا اراد ان يركل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب وروي الاسمعيلى والبيهقي باسناد
 صحيح كان صلى الله عليه وسلم اذا كان في سفر فزال الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ركل قال الامام في ثبات الجمع اخبار صحيحة
 هي خصوص لا ينظر في اليها تاويل وضرب ابن عمر ما جمع صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء في السفر قط الامرة يجب تأويله بان المراد
 ما جمع حال السير لا حين ينزل او يكون نازلا او رده لان الروايات التامة عنه في الصحيحين وغيرهما هي في جملته صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم على انه روى موقوف على من فعل وضرب ابن عمر ما رايت صلى الله عليه وسلم صلاة بغير ميقاتا غير صلاتي جمع بين المغرب والعشاء
 اي بعد الفجر صلى الصبح قبل ميقاتا اي بها ايضا كناية عن شدة التغليب فيهما فنفى باعتبار علمه وامر اثبات تقدم عليه لان في ذلك
 زيادة علم استتي جمع متأخرون من افضلية ما مر والاشي من التأخير الفوات بعد المنزلة او خوف نحو عدم تقدمه بغير ما افضل
 وما اقترب به كمال من الجمعين كسر للضرورة وغيره من الشروط والادراك كالطهارة بالما والصلوة فايما **وهنا** وظلوا عن
 افضلية ما مر نحو حدثنا ابيهم وادراك عرفه وانقاد نحو غير **خلي عنه الاخر** فالجمع بما ذكر **افضل** فحل افضلية هنا ليس من حيث كونه جمعا لئلا
 حينئذ يميز احد الجمعين فكما خلا بشكل ما مر من ان الجمع خلاف الافضل وانما هو ما اقترب به من الكمال الذي خلى عنه **الاخر** **وشرط جمع التقديم** اربعة احوال **تقديم**
 عنه الاخر بان يعلب على ظنه ذلك وان **الاولى** صحيحة على الثانية للاتباع مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني اصلي ولان الوقت الاول والثانية تنوع لها فلا تقدم
 كان في حال السير على متبوعا فاقدم لم تنعقد والاولى وبان فسادها فسدت الثانية ايضا فقد الترتيب ومعنى فسادها بطولان خصوص
 كونها فضلا لصل العباد بل تنعقد نافله كغيرها من قبل وقته جاهلا لكن نازع فيه التركي ان الصواب لقطع بالفساد
 لاذك او فيما اذ حصل تحريم صحيح وهناك محصل لان الاحرام واقع قبل فراغ الاولى لا يجمع منها بالسلام بل بطول الفضل بعده
 والاحرام

والاحرام بالثانية قبل فراغ الاولى لظن فراغها لا ينعقد كما في الروضة اخر سجود السهو قال كان العمدان كان فساد الاول ترك
 ركن من لم تنعقد الثانية فسادا ولا نقلا لوقوعها في جرد الاولى والحاجة وزالت عند احرام الثانية او نحو كلام النعقد نقلا
وثانيتها الجمع فيها تمييز التقديم الشروع عن التقديم سواء وعينا ولو قيل **الاولى** منها **ومعه** ولو بعدنية بلغ
 تركه وان طال الفصل بين نية الترك ونية الجمع الثانية وذلك لان الجمع من الثانية الاولى في التفرغ الاول فوقته باق
 وانما انتقد ذلك في القصر لمضي جرد على التمام وبعده يستحيل القصر **وقرنا بالاحرام افضل** كسائر المنويات وخروجها من خلاف
 من اوجب ذلك ولو شرع في الاولى بالبدل مقيما في سعيه فارة فتوى الجمع صحيح بناء على الجمع ان نية الجمع لا يجب عند الاحرام
 لوجود السفر وقته قال شيخ الاسلام ويفرق بين ما بين حدوث المطر في ثلث الاولى حيث لا يجمع كما ساقى بان السفر باختيارا فنزل اختياره و
 له في ذلك منزلة بخلاف المطر حتى لو لم يكن اختياره فالوجه امتناع الجمع انتهى وقرئ المصنف بان الجمع بالسفر اقوى منه
 بالمطر فبان بوضوحه السفر المختار لنيته ابتداء واما كما اقتضاه اطلاقه خلافا للمطر ولو شك بعد الاول في انه هل
 نوي الجمع او لا ثم ذكر فلما جمع كما اختاره الروايات بعد ان نقل عن والده امتناعه وصوبه الاذرعى واعقده التركي قال
 بشرط ان يشترط في ذلك غير ما ياتي من اشراط المولادة والفرق بينه وبين الشك في نية القصر ان تذكرها لا مضي جرد من
 صلواته تاما فتعذر القصر بخلافه هنا ولو جمع صبي بلغ فقصره الثانية سوا بلغ في وقت الثانية او لا ملحظ الاجرا
 انما بالجمع صار الوقت لها ولو تبعها فانه بلغ بعد فعلها في وقتها ولو ارتد بعد الاولى وسلم فوراً فالوجه انه يجمع اذا رده
 لا تحبط العمل ولا ياتي في اليه لا نقضا وقته بالسلام الاولى وبه فارق ما هنا ما لو ارتد او في القصر بل لا ثم سلم قبل الفجر
 بناء على القول بان يحد ولبقا وقت النية حينئذ وفارق ما لو ارتد ثلثا الوضوء حيث يجب استئنافه اذا سلم المرة
 هنا وقعت بعد تمام عبادة لا يتوقف محضها على فعل ما بعدها فلو توشى الردة في نية الجمع المقترنة بها بخلافه اذا
 فانها وقعت قبل تمام العبادة مع توقف محضها على ما ياتي به بعد الاسلام فاشتت في النية لعدم كمالها فاشتت وحاصله
 ان النية توافقت فاشتت فيها الردة بخلافه هنا فان قلت سياتي انه لو ترك النية بطل الجمع والرده كتركها قلت ممنوع
 بل هو قوي كما ياتي **والثاني عدم التفرق بينهما** لانه صلى الله عليه وسلم فعله بالجمع بنمرة اذ لم يفصل الا بالاقامة كما رواه الشيخان
 مع قوله صلوا كما رايتوني اصلي ولان الجمع يجعلها كصلوة واحدة فوجب الوكالات الصلاة فان فرق بينهما **بما**
 اي بقدر صلاة ركعتين ولو باخف ممكن ولو بعد ركس هو واغما وجب تأخير الثانية الي وقتها الزوال الربطه بالجمع **ولا**

بغير تحليل سبيل ولو لم يحو جنون على الوجه ولو لم يحو مصلحة الصلاة عرفا لانه لم يرد له ضابط التحليل **فيهم** **والمثل** **خفيف**
لما قلنا ان كان دون قدر ركعتين ولو جمع تقدم ما ثم علم بعد فراغها او في اثنا الثانية وطال الفصل بين السلام الاول
والثاني ترك ركرك من الاول بطلت الاول وترك الركرك ونعذر الركرك بطول الفصل والثانية بالمعنى السابق لفقد
شرطها من صحة الاول وله الجمع تقديمها واخيرها اذا مانع منه اما اذا لم يطل فيلغوا ما ذكرناه من الثانية ويسمى على
الاولى او علم ترك ركرك من الثانية بعد فراغها فان بطل فصل عرفا بين سلامها وتذكره تداركه ومحت لا بطلت الثانية
ولا جمع لفقد الاول بالتحليل الباطل فيغيرها وجوبيا وفي وقتها وان حمل محله اعادة الاحتمال انه من الاول بل قد بالاكوا
ولا جمع تقديمها لاحتمال انه من الثانية ايضا بالاسوا ايضا بطول الفصل بها وبالاولى المعادة بعدها اما الجمع تاخيرها فلا
يمنع على الوجه الذي رحمه المصنف تبع الشخه شيخ الاسلام وخالف في ذلك الشيخ عبيد بن موسى وروى عن شيخه شيخ الاسلام
فقال والذين يبينون ان شيخنا رحمه الله تعالى سار عن المذهب في ذلك كله وذلك لان اقسام المسئلة ثلاثة فحققة ومن
الاولى وحكم لزوم الصلاتين وصحة الجمع مطلقا الثاني تحققة من الثانية وحكم بطول الفصل لزوم الثانية وامتناع الجمع
الجمع مطلقا والثالث عدم الدرية بحمله وحكم سلوك الاحتياط والاسوي وتحققة بالقسم الاول من حيث لزوم
الصلاتين وتحققة بالقسم الثاني في منعه من الجمع مطلقا كما في القسم الثاني وذلك لانه وان كان قضية الاحاق بالقسم
الاولى والجمع مطلقا لانه خصه لا يصار اليها الا مع تيقن السبب فكيف يسجل له اخراج الاول عن وقتها ليعملها في
وقت العصر مع احتمال ان يكون من القسم الثاني الذي حكم امتناع الجمع مطلقا معاملة بالاسوي من الطرفين وان اثنى
جواز التأخير دون التقديم حكمت اذ بالنظر الى الاحاق بالاولى يجوز ان والى الاحاق بالثاني بمنع ان شرعت في عبادة
التمه ما هو صريح فيها قلته حيث قال بعد ذكر القسمين الاولين وان لم يعلم من احق الصلاتين ترك الركرك السجدة فياخذ
باسواء الاحوال من الاحكام كلها اما في حكم الصلاة فيجعل كانه تركها من الظهر حتى يلزمه اعادة الظهر والعصر في حكمه
الجمع كانه تركها من العصر حتى يجوز له الجمع بينهما انتهى وبطله المرافعي رحمه الله تعالى ولو لم يدر انه من الاول او الثانية
لزمه اعادة الصلاتين جميعا لاحتمال انه تركه من الاول ولا يجوز له الجمع لاحتمال انه تركه من الثانية فيعبد كما عاده
في وقتها اخذ بالاسوي في الطرفين انتهى وفي الروضة والمهاج والتدبير وغيرها نحو ذلك ولم يتحققه الاسوي ولا
غيره شيئا من ذلك بمثل ما قاله شيخنا وبالجملة هذا الذي كرهه الله تعالى لاسدله من نقل يرجع اليه والاعفي

فيجعل

فيجمع

صحيح يعتمد عليه فالجذر والله اعلم انتهى قال ابن قاسم وهو في غاية الصحة والتحقيق والاتقان عند من عنده ادراكها
والله المستعان وما صنع به شيخنا ابن حجر في فتاويه رد ذلك ثم انتهى وجه الجواز المصنف في الفتاوى وقال
وجهه وان كان ظاهر عبارة المهاج وغيره خلافه انه حيث امر باعادة الثانية فانه حينئذ لم يفعلها فيجوز له جمع الثانية
فان قلت مقتضى هذا جواز جمع التقديم لما ذكرنا ايضا فكما رجوع فساد الثانية حتى امتنع جمع التقديم فينبغي
مراعاة حتى يمنع جمع التأخير قلت انما راعى ذلك الاحتمال بالنسبة لجمع التقديم لانا لو لم نراعيه لو فقت
العصر فاسره على احد التقادير لان كانت هي العاسره فوافق لانه حينئذ اذا وان كان الفاسره هي الثانية فقد صلاها
في وقتها ولا يصير منه اليها صورة فرض اخر احتياطا لبراة ذمته من اطلاق الرد على ما ذكرنا شيئا فانه لم يلحظ ما قلنا
ولم يتامله فيخرج الفرق بين التبيين ويظهر بطلان جميع ما اوردوه المخرض من تكثير وتضع انتهى والمعمد انه اذا شك بعد
السلام الاول كان له الجمع لان الاصل مضى على السلامة قال الزركشي وحاصل المذهب انه ان وجد هذا الركرك عقب
سلام الاول فقد مضى على الصحة وله فعل الثانية او بعد فراغها فقد مضى على الصحة او اثنى الاول فبطلت
ولما جمع او اثنى الثانية اخذ بالاسوا بالنسبة اليها اي فيجمع ان قصر الفصل والا فلو اعا الاول فقد مضى على الصحة
ولو جمع تاخير او يتيقن في شهر العصر ترك سجدة لا يدري ما فيها او من الظهر ترك ركعة ويكون جامعا وان شرط
الجمع دوام السراي عقد الثانية فان اقام في الاول او قبل عقد الثانية فلا جمع لزوم سببه فيؤخرها الوقت والاولى
صحيحة فان اقام بعد عقد الثانية لم يطلعه بخلاف القصر فان وجوب الامام لا يطل ما مضى من صلاته والاولى
بعد الاول ولو في اثنى الثانية ترك الجمع فلا جمع لان شرط هذا الجمع بقاؤه على نيته الى الفراغ منه فبطل لاعترا
عند صيرها وبه فارق ما من الردة فانه ليس فيها اعراض عنه الاضمانا ويقتضي الضمني ما لا يقتضي غيره وبهذا
اتجه انه ليس له هنا الجمع ولو نواه عقب نيته تركه بخلافه فيما مر لانه شرط الاول التي محل النية وما دام في وقت
النية باق فادانوا بعد نيته تركه جاز له وهنا قد انقضى وقتها فلم يعد نيته بعد تركه وزاد الباقيين شرط خامسا
هو تحقق بقا وقت الاول في حال الخرج وقت الاول ولو شك في خروجه وهو في الثانية بطل الجمع وبطلت الثانية او تقع
نقله على الخلاف في نظائره وظاهره انه لا فرق بين ان يخرج قبل مضى ركعة من الثانية او قبله وليس كذلك فيجبها
ومن رد عليه ولله الجلال فقال الذي يقتضيه الاطلاق ان لا يصرح بالانقضاء لان مصلها في الوقت يفتي اذ وقت الاول

ان بقى في جامع والا فهو موقوف في وقتها الاصلي ويمكن وقوع بعضه في وقت الاول وبعضه في وقتها فيجمع الجمع وان لم يبق من وقت الاول ما يسع ركعة من الثانية لانه اذا قدم يكون وقت الاول وقتها والصلوة الواقعة من ركعة في الوقت اذا بل ينبغي جوازها وان لم يبق الا ما يسع بعض ركعة ويكون اذا قطعها لانه في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها انتهى قال المصنف وهو ظاهر وقد سبغ اليه الرويان كما سبق والله اعلم بما مر عنه والرويان في بعضهم شرط الجمع وقوع الصلوتين في وقت احدهما قطعاً ولا ينفرد جمع العشاء المغرب بالمطر في الحضر على الجدي لان الباقي من وقتها قدر ركعتين وهو لا يسع العشاء وذلك ليعتبر شرط وعلى الترتل فوقت المغرب لما يتقضي بخمسة ركعات لا خمس وعلى الترتل في الجمع جعلها ركعة واحدة فكانه مهله وهو جاز حتى على الجدي وعلى الترتل فالعشر من الغروب الى الفجر وقول ابن ابي الدرداء اقلنا بالجدي لم يجز ان يتم العشاء اربعاً لوقوع ركعتين بعد وقت المغرب وقبل وقت العشاء ولم يرد هذا في الجمع مردوداً ايضا كما علم مما تقرر ورده بعضهم بما ثبت انه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء في غيرهما اما بالمطر او غيره **وهو** شرط الثلاثة وهي الترتيب والولي ونية الجمع **في جمع الترتيب** ولم تجب فيه اما الاول فلان الوقت هنا الثاني والاولي نية لها بخلافه ثروا الثاني فلان الاول يتبنيه بالغايبه لخروج وقتها ولانه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بغير طه ثروا في كل انسان بغيره في منزله ثروا في وقت العشاء وصلاتها وراه النجاشي واما الثالث فلان نية الجمع تقدمت في وقت الاول فاكنتها بخلافه في جمع التقديم **في جمع التاخير** شيان احدهما **نيته** اي التاخير للجمع **ما بقي من وقت الاول ما يسعها** مقصورة ان عزم على القصر والافتاءة فلو عزم على القصر ونوي والباقي قدر ركعتين ثروا اختار الاتمام لم يصرف فيما يظهر ايضا فلا يكفي تقديم نية على الوقت كما رجحه الرويان وغيره واما جاز ذلك في نية الصوم لعسر مراقبة الفجر فلا يفسد به غيره وخرج بقولهم التاخير للجمع ما لو نوي التاخير لا غير فيعصى ونصير الاول قضاء **والا** ينو اصله او نوي وقد بقي من وقت الاول ما لا يسعها **فان نوي وقد بقي ما يسع ركعة ما كثر جمع جوازها والائتم** لان التاخير اتماما عن اول الوقت بشرط العزم على الفعل فكان انما العزم كان انتفا الفعل ووجوده كوجوده او نوي وقد بقي من الوقت **دونه** اي دون ما يسع ركعة **فلا جمع ونصير الاول قضاء** لما تقرر ان العزم كالفعل وعدم ركعة في الوقت يكون قضا فكذا بعدم العزم قبل ما يسع ركعة تكون قضا وهي نية سفر فيقصرها والحاصل ان شرط الخروج عن الاثر ان تقع النية وقد بقي ما يسع جميعها والاثر شرط الجمع ان ينوي

بجعل وقت العذر

وقد بقي

وقد بقي ركعة وتوتر نية الجمع نحو سوا الذي نية لانه لا يصح فلا يتصور الاول لان المقضي لا يشترك الوقتين ومعتبرهما كوقت واحد هوية الجمع ولم يوجد في قضا الاثم فيه ويجه ان الجاهل كاساهي لان هذا مما يخفى ثانياً واما السفر الى فراغ الصلوتين او الى ثلثي الاولين قدم الثانية على خلافاً لسنه لانيه فان اقام قبل الاحرام بالثانية او في ثلثيها وقد خرها او بالاولي وقد قدم الثانية صارت الاول فابنته حصر فلا تقصر لها ثابته للثانية في الاداء المذرو وقد زال قبل تمامها ولو اطر الاول ليصلها في وقت الثانية ويترك الثانية اثم وصارت الاول وقضا لا تنافي في جمع التاخير في جميع وقت الاول والوجه من احكام الدين والرويان انه لو اطر الظهر نية الجمع ثلثها وقت العصر نية الاداء ترك العصر الى ان خرج وقتها او قد عزم على ترك الجمع كانت صاحبة على الصحة لان عروض الترتل والعزم انما ينافي في نية الاداء لا صحة الظاهر وعروض ما ينافي في النية بعد نية قضا الصلاة لا يؤثر فيه يعلم انه لو جمع تأخيراً فنوي اثنا الظهر ترك الجمع انما لا تنبطل اذ نية ترك الجمع لا ينافي في صحة الصلاة وانما ينافي وقوعها اذ اعلم ان الفياض ذلك لا يؤثر وان كان نوي الظاهر اذ انما ينافي في صحة كانت كذلك ووقوعها قضا انما عزم بعد ولو قرب من البلد وعلم دخولها في وقت الثانية جاز له تاخير الاول في وقت الثانية كما افق به القائل ووجهه الترتيب بان امر السفر اليه وبان صارت من امر الظاهر نية الجمع ثم نوي لاقامة قبل خروج الوقت فانه لم ياتر تاخير الظاهر **ويؤذن الاول في جمع التقديم** ويقوم لكل منهما في جمع التقديم ما لم يدخل وقت الثانية قبل فعلها فيؤذن لها الزوال لتبعية ويؤذن الاول **في جمع التاخير** ان والي سوا كانت صاحبة الوقت ام غيرها والاصلي في الاذان والاقامة الاجتماع المسبوق بروية عبدالله بن زيد المشهورة والخبر المتفق عليه لاذ احضرت الصلاة فليؤذن لهم احدهم ويحيط الطبراني اذا اذن في قرية امها الله من عذاب ذلك اليوم **وسن الجماعة في السفر** لعموم الادلة كالخبر المتفق عليه صلاة الجماعة افضل من صلاة الفذي بالمحبة سبع وعشرين درجة ولا تغاير هذه رواية خمس وعشرين لان القاعدة في باب الفضائل الاخذ بالكثرة ثوابا لانه صلى الله عليه وسلم كان يحضر بالليل والاثم بالكثرة زيادته في النعمة عليه وعلى من معه وحكمة السبع والعشرين بان فيها فوائد تزيد على صلاة الفذي بخلاف ذلك من جملة عدة ركعات الغرابين وروايتها وحكمة الخمس والعشرين كون المكتوبات حساً فامريد المبالغة في تكثيرها فقترت في مثلها فصارت خمساً وعشرين ومذهبنا في كافي المجموع ان من صلى مع عشرة لم يسع وعشرين

محدث من ان الجاهل لا يحصل الا بالادب

كثير

درجه ومن صلى مع اثنين كذلك لكن صلاة الاول اهل روي احمد واصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره صلاة الرجل
مع الرجل اركب من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين اركب من صلاته مع الرجل واكثر في روي احمد الى الله تعالى والتقصير
المذكور لا يختص بالجماعة في المسجد وصاحب بعض الصحابة فصر التضعيف الى خمس وعشرين على التجميع في المسجد
العام مع تقرير الفضل في غيره فان قلت روي الحيدري بسا حيد والديلمي وابن الجار الله صلى الله عليه وسلم قال كونا
بسواك افضل من سبعين ركعة يعني ركعة وهو يدل على افضلية السواك على الجماعة قلت ليس فيه دليل لذلك لانه
يخبر الجاهل في الحديثين لان درجه من هذه قد تغل كثر من تلك السبعين ركعة وايضا خبر الجماعة اصح بل
في المجموع ان خبر السواك ضعيف من سائر طرقه وان الحاكم تاهل على عبادته في تصحيحه فضلا عن قوله على شرط مسلم
وقول ابن دقيق العيد المراد بالدرجة الصلاة خير من كل صلاة الجماعة تغل خمسا وعشرين من صلاة الفذ منار فيه انه
ليس متفقا عليه كما صرحوا به لا مكان الاخذ بفضيسته مضموم والدرجة التي في غيره فتكون صلاة الجماعة خمس وعشرين صلاة
ومس وعشرين درجة وهذا هو الايقاب بالشواب النبي صلى الله عليه وسلم في سعة الفضل والمانع من حصوله على الصلاة ويمنعه ايضا
ان رواية الصلاة خمس وعشرون ورواية الدرجة سبع وعشرون فكيف ياتي الاجل مع ذلك ويستند فلا شك بالوجه في
ان الدرجة الصلاة فلا شك ان الجماعة فوايد اخرى زايدة على هذا التضعيف في مخالفة الخطا اليها وتوفر الخشوع والحفظ
من الشيطان المقتضي كمال والثواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك مزيد على زيادة السواك بكثير فلا تعارض
فائدة في الحلبي السبكي ان الجماعة تحصل بالملايكة كما تحصل بالادميين قال وبعد ان قلت ذلك بجائز انيته متفولة فقولنا
الحاضي من اصحابنا فمن صلى في فضاء الارض باذان واقامه وكان متفلا تحلف انه صلى بالجماعة يكون بارا في عيونه ولا لقارة
عليه لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اذن واقام في فضاء الارض صلى وحده صلت الملايكة خلفه صفوا فاذا
حلف على هذا المعنى لا يجتنب النبي قال السبكي ويثبت على ذلك من ترك الجماعة لعذر وقتلها فرض عين هل يقول يجب
القضاكن صلى فقد الطهرون فان كان كذلك فصلاة الملايكة ان قلنا بانها كصلاة الادميين وانما يصير بالجماعة فقد
يقال انما تكفي لسقوط القضا قال البيهقي وعلي هذا يندب نية الجماعة للمصلي والامامة **كالسنة** **الرابعة** فان فعلها منه
مناكره الاتباع والعموم الادله لكن روي الترمذي عن ابن عمر قال سافرت مع النبي صلى الله عليه وسلم وابوكرو وعثمان فكانوا يصلون
الظهر والعصر ركعتين ولا يصلي قبلها ولا بعدها وقال ابن عمر لو كنت مصليا قبلها او بعدها لا تمتهما وفي رواية صحبت

الذي

النبي صلى الله عليه وسلم فلم يروى في السفر اي يتقل وفي اخرى فكان لا يزيد في السفر على ركعتين وقال صاحب الهدى لم يحفظ
انه صلى الله عليه وسلم صلى سنة صلاة قبلها ولا بعدها في السفر الا ما كان في سنة الفجر وقال بعضهم اراد ابن عمر رتبة المكتوبة
لا النافله المقصودة كالوتر في البخاري عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يوتر على راحلته واجاب النخعي بقا غيره بما لفظه لعل
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر ولاعله ذكره في بعض الاوقات لبيان الجواز وفي الترمذي عن حيث
ابن عمر صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين في جمع **التقديم بداسة الظهر**
او المغرب القليلة بخلاف سنة العصر والعشا القليلة اذا لا يدخل الا بعمل الاوجه في جمع التقديم فتقول الرافعي **تقديم** وقت فرضها وهو
سنة الظهر والعصر والنورين ضعيف اي بالنسبة لسنة العصر **في روي الظهر والعصر** ولا يجوز الفصل بينهما بركعة وان خفها
اقل ما يمكن واخر السنة الاحقة عن اختمها وترتها انما قال **سنة الظهر** البعيدة **فالعصر** اي سنة العصر وسنة المغرب
البعيدة **سنة القليلة** شهرتها البعيدة ثم التزوية تاخير جميع السن القليلة والبعيدة للمجموعتين تغريعا عنهما **حيث**
الاولي الترتيب بينهما يجوز خلافا لدخول وقت الكل بغيرها وان جمع تاخير صلى السن كيف شاء ما لا يقدم بغيره على فرضها
وترتيبها ترتيبا فان جمع تاخير العصر من سن له تقديم سنة الظهر القليلة فالظهر فسنة الظهر البعيدة فسنة العصر
او المغربين سر له تقديم سنة المغرب القليلة فالمغرب فالعشا فسنة المغرب البعيدة فسنة العشا القليلة فالبعيدة
فالعصر **ويجوز قبل اي غير ما ذكرنا لم يقدم سنة بغيره على فرضها** سواء في ذلك جمع التقديم والتاخير **وتحل سنة بين**
الغرض في جمع التقديم او تقديم قبلية الثانية في الاوجه فيه ايضا كما مر انفا فتقول المحب الطبري وغيره له تقديم سنة العصر
في جمع التقديم قبل فعل الظهر لان وقت الظهر صار وقتا للعصر فكذلك السنة فلا يتوقف على فعل الظهر وان توقفت عليه العصر
كالتابع ضعيف بل اخره يرد على اوله كما يعلم بتأمله تنمته ينتمى السفر ما يبلغ المسافر ما يشترط مجاوزته ابتداء
من وطنه مطلقا او غيره ولو مقصده بنية الاقامه وان لم يدخله خلافا لابن الاستاذ اذا اصر الاقامه فلا ينقطع
الابتحقاق السفر وتحققه بخروجه والسفر على خلاف الاصل فانقطع بمجرد الوصول ومن ثم اشرت اليه في قطعه دون
اشابهه وما تقرر في مقصده هو عليه الشحان وغيرها بل حكى في المجموع الاتفاق عليه فتصويك صاحب الاقليل لقطعها **باعتنا**
بوصوله ولم ينو الاقامة ضعيف وان اطل في الانتصار له ونقل عن الماوردي انه حكى اجماع الفقهاء عليه لان هذه طريقة
ضعيفه كما بينه ابن الرفعه واستدل عليه بنصوص انا في رضى الله عنه وتبعه الزركشي وغيره واستدلوا عليه بكلام

وقتها لا يدخل
وقت فرضها وهو
لا يدخل

محدث ينتمى السفر ما يبلغ المسافر ما يشترط مجاوزته

الاصحاب وقال ابن عبد السلام الوجه عدم الانقطاع لانه صلى الله عليه وسلم ترخص بمكة وعرفه وهما مقصده وغاية سفره وكذلك
ابوبكر وعمر عثمان صدر من خلافته نعتا شارجح الى محل كلام الماوردي يبيح علي مقصده هو وطنه ولو لم يطرده لكان
اهله وعشيرته من غير سيرة اقامه مامر لم ينقطع سفره لانه لم يوجد منه ما ينافي سفره بخلاف ما لو لم يوطنه بان حصل فيها
لا يجوز التقصير فيه قاصدا غيره فانه ينقطع سفره بمجرد ذلك ومن ثم لو سافر من مكان الى مكانين ووطنه بينهما قاصدا
المروية لم يترخص واما نيته الاقامة في اثنا سفره ولو بغارة وسينة وهو مستقل ما كنت فلا اثر لنيته من ثاب كمن
ولو ما كنا ولا من سائر جهته مقصده اتفاقا كما في المجموع وان نازع فيه الاذرع لان سبب التقصير السفر وهو موجود حقيقة وهو
كما لو نوي الغاري في الصلاة قطع الغائحه وهو غير الايوثر جز ما اثر الاقامة التي تؤثر بنيتها اما ان ينوبها مطلقا او ينوب
اقامة اربعة ايام صحاح بلياليها غير يوم وليلتي دخوله وخروجه لان نوي دورها وان زاد على ثلاثة وقول الدار كمالا يحسب
نهار الليلة نفعها هو ضعيف وان قيل انه المنقول في الحواشي فيستلزم منه نية ذلك ان كان محل الاقامة المنوي والابن
عند وصوله اليه اما بوما دخوله وخروجه فلا يحسبان لان في الاول الحلو في الثاني الرطب وهما من اشغال السجدة فارق
حسابهما من مرة المسح على الخف لان اللبس يتوعد المرة فليبلغ منها شي والسفر لا يستوعبها وذلك خبر الصحيح
يقوم المهاجر بعد فضا نسكه ثلاثا وكان يجرم على المهاجرين الاقامة بمكة كما فيها ايضا فالاذن في الثلاثة يرد على حكم
السفر وينقطع سفر من نوي ما ذكر ولو كان محاربا ولا يشكل عليه الخبر الصحيح ان الصحابة رضي الله عنهم اقاموا باليمن
يقصرون الصلاة تسعة اشهر لانه واقعة حال فعلية محتملة انهم كانوا قايما بربون الاقامة فلم يتحقق اقامة رتبة
واحدة منهم اكثر من ثمانية عشر وهم يقصرون مع اطلاع الباقيين وتغير برهروا قام لغرض توقع حصوله قبل مضي
اربعة ايام صحاح كمن ينتظر الزرع او خروج الرقعة ترخص بجميع الرخص ما عدا سقوط الفرض بالنيهم وتوجيه القبلة
في النافلة وقد يقال الاستثنا لانهم لا اول علي غلبة المأوقفة والثاني منوط بالسر وهو مقصود ههنا ثمانية عشر
يوما وليلة غير يومي الدخول والخروج لانه صلى الله عليه وسلم اقامها بعد فتح مكة حرب هو اذن يقصر الصلاة وفي المجموع عن
الامتناع كما في ان الحاج اذا دخلوا مكة قاصدين اقامة اربعة ايام صحاح بها انقطع سفرهم بوصولهم فاذا خرجوا
يوم التروية لم يباين الذها لوطنهم عقب فراغ نسكهم من غير اقامة اربعة ايام ترخصوا من حين خروجهم لم يباين
وظاهرهم لو كانوا تابعين لا يبر ولم يعرفوا نيته في السفر قبل اربعة ايام او بعد ما لم يترخصوا كما يعلم مما في التلخيص

وياتي في الحج وما يقع لكثير من الحاج انهم يدخلون مكة قبل الوقوف بخمسة ايام من ايامهم من منى اربعة
ايام فاكثروا لوجه الله لا ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة بل ستم ايام عودهم اليها من منى من جملة مقصدهم فلم يوش
نيتم الاقامة القصيرة قبله ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم من منى بدخولهم لمكة وكسح
في السفر ثم رجوع الى محل الذي سافر منه الحاجة او نوي الرجوع اليه ولو غير الاقامة او تردد فيه وهو مستقل ما كنت
وكان ذلك قبل وصوله مرحلتين فان كان الى وطنه صار مقما باستان رجوعه فمجرد نيته مستقلا ما كنا وكذا اذا تردد فيه
فلا يترخص في اقامته ولا رجوعه اليه تقليبا له وقيل يترخص ان يصله وهو شاذ وان اطلق الجمع في الانتصار له وانه المذهب
او الى غير وطنه ترخص في اقامته وان دخله وان نوي رجوعا اليه لغبر حاجة انقطع سفره بمجرد نيته او من مرحلتين
فسفر من **المساو السفر المذكور** اي في التقصير **في رمضان** للكاتب والسنة والاصحاح قال الله تعالى من كان منكم مريضا
او علي سفر فعدة من ايام اخر وقال تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او علي سفر فعدة من ايام اخر واخرج
الشيخان وغيرهما ان حمزة بن عمرو الاسلمي قال النبي صلى الله عليه وسلم الصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال ان شئت قصر
وان شئت فافطر واخرج الشيخان عن انس قال كنا سافرا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصائم علي المفطر ولا المفطر علي
الصائم ويأتي هنا جميع ما مر في التقصير حيث جاز الفطر وحيث لا فلا نعم لا يجوز الفطر في اول ايام سفره الا ان
فارق قوله ونحوه مما شرط مجاوزته للتقصير **فيل طلوع الفجر الصادق** والام يفطر ذلك اليوم بخلاف السفر القصير
وفرا المعصية وكل ما لا يبيح التقصير بخلاف ما لو فارق ذلك بعد الفجر او شكله هو جازره قبله او بعده لقاعدة المقررة ان كل
عبادة اجتمع فيها اقامة وغرغلت الاقامة لانها الاحوط وانما جاز لم يضر طر امر منه اثنا النهار الفطر لانه لم يصدر منه
اختيار للمرض المبيح بخلاف السفر فعول بتقيض قصده وقضيته ان من تقاطع مرضا قصدا لا يحمل له الفطر لكن مرجح
والدراويان بخلافه وعلمه بان المرض فعل الله لا ينسب سببه ولا يترتب عليه عادة كترتب السفر علي سببه من نحو مشي
وركوب فافترقا لكن بحث التركي في المرض المنتعدي انه لا بد ان يتوب والا فلا يبيح الفطر ولا يباح الفطر حيث لم يخش مبيح
يتم لمن قصد سفره محض الترخص من سلك الطريق الاطول للتقصير ولا ينافيه قولهم لو حلف ليطأ في زيارته رمضان فطره
ان يسافر لا السفر هذا ليس بمجرد الترخص بل التخليص من الحنث ولا لمن صام قضاء الزمة الفورية قال السبكي عشا ولا
لمن لا يرجو ان يقضي فيه لادامته السفر بل لان في تجوز الفطر له ابدان الزلة الحقيقية الوجوب واقرة الشمس الرمي

وانزع فيه الزكشي بانه يعطى حكم المقيم في لزوم القضا اذا لم يبق قبل رمضان الا ايامه قال المصنف وفيها نظر اذا
ظاهر كلامهم هناك لافرق وكلامهم في مخرج بان من لم يتنصر بالفطر لا يتصدق عليه القضا مطلقا اذا استمر سائر الشهر
يتجه ما دل عليه اطلاقهم هناك وان لم يتنصر عليه القضا وليس في ذلك ازالة الحقيقة الواجبة خلافها
لما نزع السبكي لانه تركه لعذر وليس هو على يقين بقاياه الى الموت فلا نظر الى انه اذا دام عذره الى الموت لا يلزمه قضاؤه
وتردد الاذرع في ما اوجب عليه ظنه انه لا يعيش للقضا قال غيره والظاهر منه الفطره حينئذ انتهى قال المصنف وفيه نظر
بل الذي يتجه جواز الفطر ولا نظر في هذا الظن لان شرط وجوب القضا التمكن منه بعد هذا الى ان لم يدخل وقته
وخشية الخوات قبل دخول الوقت لا اثر لها وبه فارق تطبيق الصلوات والحج بظن قوتها ولو نذر صوم شهر معين
او قال صومه من الان جاز له الفطر بعد السفر عند القاضي كرمضان بل اولى وخالفه تلميذه البغوي وروى بان
الشارع جوزه الفطر بعد السفر وهذا يجوز حيث لم يشبه وجوبه بالاول في الاثر وهو الوجه ولا يحتاج
الى استبانة لعله عاجوزه الشارع بالاولي وصرح كلام الاذرع والركشي امتناع الفطر في سفر النزهة على من نذر صوم
الدهر لانه انصرف عليه القضا بخلاف رمضان وعلم من كلام المصنف كغيره بل ومن الاحاديث الصحيحة ان الحق ما عليه
جماعه العلماء ان يجوز للمسافر ان يصوم في سفره ويحزيه ولا قضا عليه خلافا لما نزعهم بعض اهل الظاهر من انه لا
يصح صوم رمضان في السفر فان صاحبه لم ينعقد ويلزمه قضاؤه لظاهر الآية وخبر ليس من البر الحديث الا في وقوله
صلى الله عليه وسلم بعد ان افطر في كراع الغميم وقد بلغه ان انا صاموا اوليك العصاة ولا حجة لهم في ذلك الاحاديث
الصحيحة المخرجة بتخيرهم صلى الله عليه وسلم المسافر بين الصوم والفطر بما ينبغي ان في الآية معطوف محذوف
تفسيره فافطر لقوله فعدة من ايام ونظيره قوله تعالى فانلقا اي فضر فانلقا والمراد فله او فعله عدة
او الواجب والحكم او فيلزمه عدة ايام المرض والسفر من ايام آخر وقري بالنسب اي فليصوم عدة وعدة بمعنى
معدود وفي الكلام مضاف اليه اي فصوم عدة ما افطر ولم يقل عليه عذرا اي عدة ما افطره منها لعله بانه لا ياتي
الاعتناء فاعني ذلك عن التعريف بالاضافة وان المراد بالبر في الحديث الافضل بشرطه الا في وبالعميان من حيث مخالفة
امره لغير الفطر يتقوا والعذر هو لا من حيث الصوم بل بان في رواية بعد اوليك العصاة ان الناس قد شق عليهم الصوم
فلعل عصيانهم لغرضهم الى الحاق الضرر بانفسهم وصوم المسافر في رمضان ومثله كل صوم واجب بخوف نذر او قضا او كراهة

افضل

افضل من الفطر تجيلا ليرة ذمته وتخصيلا لفضيحة الوقت ولانه الاكثر من احواله صلى الله عليه وسلم وحمله ان لم يتنصر
الانعام والافطر مع عدم الضرر على الاوجه ولا يشق عليه الصوم **بل الفطر** فيما ذكر **افضل** له لعلنا في المذكور
من الصوم **ان شق عليه الصوم** مشقة لا تحتمل عادة ولو ما لا خير للصبي من انه صلى الله عليه وسلم رايه جلا صابما في السفر
قد ظلل عليه فقال ليس من البر ان تصوموا في السفر وفي رواية ليس من البر الصوم في السفر والناسي واليهي الله صلى الله
عليه وسلم من رجل ففطر شجرة برش عليه لما قال عابا با صاحبكم قالوا يا رسول الله صام قال انه ليس من البر ان تصوموا في السفر
وعليكم برخصة الله التي خص لكم فقبلوها وفي رواية النبي صلى الله عليه وسلم في السفر كما فطر في الحضر والجمعة والطيواني
وغيرهما عن كعب بن عاصم الاشعري قال يا رسول الله امن اميرام صوم في ام سفر فقال ليس من اميرام صوم في ام سفر
وانما لم ير اعوا الحاجب الظاهر به الفطر الضعيف شتمهم ولما في الفطر من بقاء شغل الذمة ونحو الامام في هذه المسئلة
ان اصحابنا لا يقيمون للظاهرية وزنا ما اذا اضي من خولف منفعة عمقوا محترم عليه فيجب الفطر وان كان محجبا
مقبيا وكان اعلى غيره كان ثوقف انقاذ عريق على فطره فيلزمه وان وجد غيره ليل لا يوردي الى التواكل فان صام عشي واجراه
من حاشا الصوم لا ولا يتنصر بالصوم حالا **وهو في سفر فخرج او غزو** من كل عبادة متاكدة فان الفطر افضل
كما نقله المرافعي عن النعمه واقره فلو لم يتنصر بحال لكنه يقطع عن كثير من البر كاعانة الرفقة فقضية الاحاديث
ان الفطر اولى ولو كان من يقتدي به ولا يفتر الصوم فافطر افضل له قاله الاذرع في قال ابن شبيب وكان في ذي الرفقة لا المنفرد
انتهى قال الشريبي وهذا مراد الاذرع بل شك ويأتي هنا ما تقدم من انه اذا شك في جواز الرخصة او تركها فغلبت عن السنة
انه تركه له تركها واتقرر من التفصيل في هذا الشافي وما لك واي حنيفه والاكثرين وقال سعيد بن المسيب والاوزاعي
واحمد والشافع الفطر افضل مطلقا وحكي قول الشافعي رضي الله عنه واحتجوا بما سبق لاهل الظاهر وخبرهم رخصة من
الله فمن اخذها فحسن ومن اعياها بصوم فلا جناح عليه وقال بعض العلماء سبيلنا لغرض الاحاديث وظاهر كلامهم
انه لا يكره الفطر مطلقا وبه صرح في المجموع الحديث الصحيح من فطره صلى الله عليه وسلم وامره بالفطر لكن اخذ السبكي وغيره
كرهه الفطر اذا كان لغير حاجة لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وفطره صلى الله عليه وسلم يحمل الله لبيان الجواز وليقتضاه
من محققته المشقة وليتفقوا على الفقا **وليس من جاز له الفطر في رمضان** من مسافر او مريض ومبين **ان يصوم في رمضان**
اخر من حوقضا او نذر او كفارة **ولا** لمن لم يبيت اليه ان يصوم **طوعا** البنين الوقت له بالنص مع اقتيانه بخصيصا

اخر خلاف يوم معين لا يجوز فانه يصوم غيره فيه **ولو اصبغ المسافر صائما** بان يولي ليلته ان يفطر جاز له لوجود الترخيص
وقبل لا يجوز كما لو نوى الا تمام ليس له الفطر وقرئ اوله بالضم واللام والهمزة لا يولد الصوم له بل هو القضاء
ولا يكره للمسافر في هذه الحالة الفطر كما في المجموع ولانه صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة ومعه عشرة الاف وفيه سبعون
ونصف من مفرقه المدينة فصار من معه من المسلمين اربع مائة واربين عسقا وقديرا ففطر واقطروا قالوا
واما ابو خزيمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر الاخر والآخر والآخر في رواية البخاري حتى اذا بلغ الكريمالين قريو عسقا ففطر
فلما بلغ الفطر اختي نسل الشهور وفي رواية مسلم فصام حتى بلغ الكريمالين ففطر قالوا الزهري وكان اصحابه صلى الله عليه وسلم يتبعون الاحداث
فالاحدث من امره وفي رواية قال الزهري وكان الفطر اخر الامور من واما ابو خزيمة من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاخر والاخر وفي رواية
للساقي فصام حتى يقربا اني ففتح من ليس شرب ففطر هو واصحابه وعن ابي حنيفة عن ابي عبد الله قال بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم
عام الفتح من الظهران فاذننا بفتح العدو وقام بالفطر فافطرنا اجمعين رواه الترمذي عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم خرج
عام الفتح الى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم دعا بقدر من ما فرعه حتى نظر الناس شرب فقبل له بعد ذلك ان يقض
الناس قد صام فقال اوليك العصاة اوليك العصاة زاد في رواية فقبل له ان الناس قد تقوا عليهم الصيام وانما يفطرون فيما
فعلت فعاقد من ما بعد العصر وله سلم وكراع الغميم بالجمع على نحو ثمانية ايام من المدينة وهل يجوز له الفطر ولو نظر الا تمام
اولا يجوز له الا ان تضر وجهه ما صرح به والذليل بان جواز الفطر لان ايجال الشرح اقوي منه وكما لو نذر مسافر الفطر
القصر والاطعام فانه لا يتغير الحكم من حيث الاجزاء بشرط في حال الفطر بالعدو فقدر الترخيص على الوجه كالمحضر من الخل
وليس في الفطر المباح من غيره ويصح الاذرعى مقابله كتحلل الصلاة وقرئ المصنف بان تحللها واقع مع القضاء ما وليس
مطلبا لها وما هنا في اثنا العباد ومبطل لها فتعين الحافه بتحلل المحصر كل ايامهم في كفارة جماع رمضان صرح في
الوجوب ولو اصبغ المسافر صائما **فام قبل الفطر** اي قبل ان يتناول فطر **المنع** الفطر عليه على الصحيح لانها المبيح
وقيل يجوز اعتبار اباو اليوم ولهذا الواجب صائما ثم سافر لم يكن له الفطر واذا قام المسافر بعد الفطر وقبله ولم ينو ليلا
لم يلزمه الامساك لان زوال العذر بعد الترخيص لا يؤثر كما لو قصر مسافر ثاقا م والوقت باق ولان ناكرا انية مفطر
حقيقة فكان كما لو اكل نحره بسن له حرمة الوقت فان استمر على الفطر استغنى له اخفاه ليلته بغير التهمة والعقوبة
وحله فيمن يخشى عليه ذلك دون من ظهر سفره بحيث لا يخشى عليه ذلك ولو اصبغ المقيم صائما ثم سافر امتنع الفطر
عليه

عليه لانها عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فغلبنا الحضر لانه الاصل ولانه باختياره **ولو اصبغ المسافر** اي المسافر
قصر **اي** كما جاز له عامر بن كزيلة **ان يمسح** على الخفين بدلا عن غسل الرجلين **مسح** وهو خضه شرعت
ارفاقا للعبد والاصل فيه قبل الاجماع الذي ذكره ابن المنذر ورواه علي بن روي عن مالك عدم جواز له الا بخلاف الكثير المتواترة
كخبر جابر بن عبد الله الجعفي رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثمرتنا ومسح علي خفيه قال الترمذي
وكان يمسحهم حديث جابر لان اسلامه كان بعد نزول المائدة اي فلا يكون الواجب فيها بغسل الرجلين ناسخا للمسح كما
ذهب اليه بعض الصحابة رضي الله عنهم وخبر ابو خزيمة وجابر بن عبد الله عن ابي بكر بن محمد بن علي بن ابراهيم
للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن والمقيم يوما وليله اذا ظهر فليس خفيه ان يمسح عليهما وخبر الترمذي وقال حسن صحيح
عن صفوان ابن ابي اسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اكلنا مسافرين او سفرا ان لا نتزع خفافنا ثلاثة ايام ولياليهن الا من
جنابة لكن من غابط وبول ونوم يعني ارضى لنا في المسح على خفافنا هذه الثلاثة اي ونحوها ولم يبر من نزعها الا في حال
الجنابة اي ونحوها قوله سفر بالنسبة من جمع مسافر كركب وقيل اسم جمع له اذ لم ينطقوا به وهو كركب من الراوي
وقال ابن المنذر ورواه الحسن البصري قال حدثني سبعون من الصحابة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح علي الخفين
ولان الحجة التي دفع الحواجز وداعبه الى لبسه ونزعه لكل وضوء مشق فحجز المسح عليه واستند بعضهم له بقراءة الجري
وارسلوا قال بعض الخنفية واخشي ان يكون انكاره اي من اصله كقرا وهو من خضا يصسا والامر في الحديث المار للاباحه
الحجة في النسي بلفظ ارضى لنا والغسل افضل منه نعم المسح افضل اذا تركه رغبة عن السنه وليس المراد بالرغبة هنا
ما قالوه في باب البره من انه لو قيل له قص اطفاك فقال لا افعله رغبة عن السنه لان ذلك كفر وانما المراد ان يرغب عنه
من حيث ثقله عليه ونفرة النفس وعدم طيب القلب به لعدم الفضله ولا يثاره الغسل عليه لان حيث كونه افضل
سواء وجد في نفسه كراهته لما فيه من عدم النفاقة مثلا ام لا فعلم ان الرغبة عنه امر وان من جمع بينهما اراد الايضاح
او شك في جوازها اي لتحليل نفسه القاصره شبهه او نحو معارض كليل لا اعتقاد عدمه كما امر ذلك كله في القصر والجمع
ومثله في ذلك سائر ارضى فعل انه لا يجب عينا ولا يسن ولا يحرم ولا يكره وان الاصل فيه الاباحه وانه قد يندب
كما تقرر بذكره تركه وكان خاف من الغسل فوث نحو جماعة لم يرج غيرها او رفقته حدث وهو متوض ومعه
ما يكفي له لولبسه ومسح لان غسل وفريجيا اذا كان لا يسا كان يحرم الا يكفيه لو غسل ويكفيه ان مسح

بكره
ورأى
بكره

والفرق بين هذه وما قبلها استصحاب ما هو متلبس به في هذه بخلاف تلك فلا وجه لتكليفه الاثنيان بفعل مستأ
لاجل طهر لم يجب عليه بعد وكان بقوله ما ولم يجد الا برء الا يزوب فانه يمسح به وجوبا وكان يفتيق الوقت
حيث يخرج او يرفع الامام راسه من ركوع الجمعة الثاني او يجشي فوت عرفه او وقت الرحا وطواف الوداع لغرب
الرجل وانما ذكره اسيرا وغيره او الفجر ميت تقبيل الصلاة عليه لو شغل بفعل قديمه في المابل المحس وقبح
كان لبسه محرم تقديرا ولا يجزيه كما يقيده شرط المسح ان يكون في الوضوء ولو وضوء سلس لا في غسل واجبا وضوء
ولا في إزالة نجس بل لا بد من الغسل اذا لامس شقه فلو اجنب فغسل جميع بدنه الارجلية فاراد ان يمسح على الخف
ليقوم مقام غسل الجليلين عن الجنازة كما قام مقام غسلهما في الوضوء كما ياتي ومثله لو دعت رجلاه في الخف
وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نوضا احدكم وليس خفيه فليمسح عليهما وليصل بينهما ولا
يجلعهما انتا الامن جنازة روله الارقطي والحاكم وقال علي شرط مسلم والفرق بينه وبين الوضوء من جهة المعنى
ان الوضوء يتكرر والحاجه اليه ليس الخف عامه كما سبق فلو كلف نزعها في كل وضوء لفتق بخلاف الجنازة ونحوها فانها
لا تتكرر كغيره واما في الاعمال وغسل النجاسة في القياس على الجنازة بجامع المعنى البق وان يمسح **بعض ظاهره**
خفيه كسح الرأس لان المسح ورد مطلقا ولم يصر في تقديره شي فتعين الاكتفاء بما ينطق عليه الاسم ولو بعض شقة تعال
على الوجه فلا يجزي مسح باطنه الملا في البشر اتفاقا ولا ظاهرا ما جازي اسفل الرجل وعقبها وحرفها لانه لم يرد الاقتصار
عليها وثبت على الاعمال والرجل تنعيق فيها الاتباع وعن علي كرم الله وجهه انه قال لو كان الدين بالري كان اسفل الخف اولى
بالمسح من اعلاه وقد روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه ويكفي مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب
كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله الاذري عن جمع من ان العبرة بما قدم الاقدام الا في روض الاطهار لا غير انتهى ولا مسح
خف رجل وغسل الاخرى ولو في الخف كما بحثه الاسنوي ولو كانت احدي الرجلين عليه بحيث لا يجب غسلها لم يجز الاقتصار
على لباس الاخرى الخف يمسح عليه لانه يجب التيمم عن العليله فيها الصحيح ولعله يمكن له ان لا يمسح على الخف فيها
بالخلاف فان بقي فرض الاخرى بغيره وان قلت تعين ليس خفه يمسح عليه لانه خلاف اليهود في مقصود الارتفاق
باللبس ولا سيما كعضو واحد خبير فيه بين فصلين فلا يوزع كالكفارة ومن ثم قال صاحب المفتاح هذا علم من التخيير
بين الغسل والمسح ومن لم يزل خفي مشبهه بالاصليه او زايدة حاذن الفرض لا يجوز له لبس خفين في تيمم غسل

غيرها

غيرها بل اما يغسل الكل ولا شك ان اوبليس في الكل وحيد لم يمسح بعض كل خف فيه على هذا المصنف رحمه الله تعالى لان
المسح بدل فحيت وجب الغسل وجب المسح ويستحب المسافر مسح ما يستحب بالوضوء **ثلاثة ايام** ان لم يمسح بالخض
ونور حلال والا اقتصر على يوم وليلة خلافا لما روي في خلاف اللبس والحدث وغسل غير الرجلين في الحض فلا بد من
وبستيع المقيم وكل من خفه لا يمسح الغفر به ذلك يوما وليلة **بلياليه النقلة** **سابق** اليوم الاول ليلته بالحدث
وقت الغروب او كان احداث وقت الفجر ولو حدثت اثنائ الليل او نهارا اعتبرت بالمضي منه من الليلة الرابعة اليوم
الرابع وكذا في اليوم والليله المنقضي على ذلك في الاحاديث الصحيحة السابقة وخبر مسلم عن شريح بن هانئ قال سالت علي
بن ابي طالب كرم الله وجهه عن المسح وغيره على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث ايام بلياليهن للمسافر
ويوما وليلة المقيم وفي القديم قول ان المسح لا يتناقت للمقيم ولا مسافر وبه قال جمع وهو المشهور عن مالك والحديث
رواه ابو داود وقال انه اختلف في اسناده وفي ترتيب الاقسام للمرفعي قوله يناقض للمقيم دون المسافر
وابتداؤها انما تحسب من انتهى الحدث الصغير كنوم **وبول** **عن اللبس** وان بقي بطنها رتبا ما فلا يحسب من استمراره
نوما كان او غيره لان وقت جواز المسح ان الواقع للحدث يدخل ذلك فاعتبرت منه منه فاذا الحدث ولم يمسح حتى انقضت
المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبسا على طهارة او لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقي ثوبا مثالا لانه عبادة موقته فكان ابتداء
وقتها من حين جواز فعله كما الصلاة هكذا استدلل بهذا الرافعي وغيره وربما يفهم انه لا يجوز لللبس الخف ان يجد الوضوء
قبل الحدث مع انه قيل بجواز مع الكراهة وقيل باستحبابه وهو الاصح كما جزم به النووي في التقيح والمجموع وقال
الحال ان ابي شريفة لما كانت مدة جواز المسح هي مدة جواز الصلاة وقبل الحدث لا يتصور استئناف جواز الصلاة الى المسح
كان ابتداء المدة ما ذكر فلا بد من المسح في الوضوء المحدث قبل الحدث فانه وان جاز ليس محسوبا من المدة لان جواز الصلاة ونحوها
ليس مستندا اليه انتهى وافهم كلام المصنف انه لو نوضا بعد حدثه وغسل رجليه قبل الخف ثم حدث كان ابتداء المدة من حدثه
الاول وهو كذلك وبه صرح الشيخ ابو علي في شرح الفروع ولو وجد منه حدثان متتابعان ثم انتهى الثاني قبل الاول كان مسح
واحد ثم بارا وانقطع بوله ثم مسح حسبت المدة من انتهى المسح كما اقتضاه قوله لا معنى لوقت العبادة سواء الزمان
التي يجوز فعله فيه لانه لا يتأهل للعبادة الا بانتهاء به ودانها البول لانه بعده مباشرة لا يتأهل
للعبادة وعليه فلونام شرح منه حدث وانتهى قبل استيقاضه لم ينظر لجماع ذلك الحدث ولم تحسب المدة

الامن الاستيقاض فلو نام عقبه ثوابت المدة من الاستيقاض في الاول والثاني بينه وبين ما لو تداخل جماع المحرم
 نزع حيث حسب الجماع واحد فلا يلزمه كفارة اخرى لانه سمي جماعا واحدا عرفا بخلاف التوهمين اذا تداخلت في بقعة فادام
 بولج ونزع هو جماع وذا استيقض فنام في بقعته فاعلم بين التوهمين وبحت البليغي استثنى المجنون والمعتق عليه
 غير المرتبة في تحريم عليه المدة اذا لم يسلط عليه واعتز بان هذا الاستثناء عقله عن ان المعتبر في نحو الشرط خطا بالوضع
 فلمجنون وغيره سوا في ذلك انتهى قال العلامة ابن قاسم وله ان يجيب بان الشرط مثلا وان كان المعتبر فيها خطاب الوضع الا
 ان ثبوتها تابع لثبوت فقر وطا فتعلق خطاب الوضع بها فخرج لتعلق خطاب التكليف بشرط وطا وهو غير ثابت قطعا
 في حق نحو المجنون فالجزم بالغفلة لا يكون الا غفلة انتهى ولو طرأ الجنون والاغمي فتاخرت اخر كبر الوضوء ومسح
 المدة من انتماء الحدث كما اقتضاه اطلاقهم فلا يباحثه البليغي فعلى الاول ان افاق وقد بقي من المدة التي تحت له من الحدث
 شي استوفاه والا فلا وبما يصلح في المسافر من الصلوات المأداة تمت عشرة ان لم يجمع والاربعة عشرة وبما يصلح في
 المقيم من ذلك است ان لم يجمع لمطربان يحدث بعد ما مضى من وقت الظهر مثلا ما يسمعها وقد بقي مثله او قريب منه فيمسح
 ويصلحها ومن الغد يصلحها قبل وقت الحدث والاربعة واما المقضييات فلا تنحصر واخيرا التوهم في مجموعه ان ابتدا
 المدة من المسح لان قوة الاحاديث نعطيه وافتى الشهاب الرجلي بان الحدث بالنوم تكون المدة من ابتداءه اذا من تعليمهم السابق
 ووجهه بان مكان قطعه ولانه ربما يستغرق غالب المدة ومثله المسح والمسهة قال تليذه الشريفي والظاهر اطلاق كلامه لا سيما
 وانما يجوز المسح على الخفين **ان** منعافه ما للفصل الوصل على غير الخبز لان الغالب من الخفاف انما تمنع النفوذ فتصرف
 اليه النفوذ والله على الشرح **ستر محل الغرض** وهو القدر بكمية فلا يجزى بالجمع لما وان كان غير منسوج وقبل الجزي
 كالخرق البطانة والظاهرة بلا اتحاد وورد بان هذا مع عدم منعه لنفوذ الماء الى الرجل سمي خفا فهو كخف يصلح الما من محل خرزه
 بخلاف ذلك كجلدة شرها على رجله **والحكمة** بالربط بجامع ان كالا لا يسمي خفا وفي وجهه ان المعتبر ما المسح لا الفصل وهو ضيق
 غفلا ومدركا وان جري عليه جمع لان ادبي شي يمنع ما المسح ويجزى منسوج يمنع ما الفصل كلبد وخرق مطبقة ولا يكون الا
 بستر محل الغرض ولو من محل الخبز تغليب ككرا لاصل وهو الفصل والمراد بالستر الحائل لما يمنع الرويا فيكفي الشفاف الذي
 يمكن اتباع الشيء فيه عكس سائر العورة لان القصد هنا منع نفوذ الماء ومنع الرجا وهذا معنى قول المجموع ان المعتبر في
 الخف غسل الرجل بسبب سائر وفقد حصل والمقصود بستر العورة سترها بحرم على العيون ولو حصل ومنظائر السيلة

روية المبيع من وراء حاج فانه لا يكتفي لاند المطلوب في الغرض وهو لا يحصل بذلك لان الشيء من وراء حاج برأيا لبا على خلاف
 ما هو عليه وانما عفي عن وصول الماء من محل الخبز لتفسر الاختلاف عنه بخلاف ظهور بعض الغرض منه وهو حب الغنية
 على المحرم في سبب الخرق لوصول الترفه به ايضا بخلاف السرا الذي يبط به المسح ويشترط ستره من سائر الجوانب **المن** بلع
الاعلى فلوروي القدم من اعلى الخف كان كان واسع الراس لم يضر عكس سائر العورة فانه يجب من الاعلى والجوانب لامن
 الاسفل لان القدمين في ستر العورة يتخذ ستر اعلى البون والخف يتخذ ستر اسفل الرجل ولكون السراويل من جنسه
 الخف به ولا يضر خرق الظاهرة او البطانة بكسر اولها اوها الاعلى الخادي والباقي صفيق وان نفذ الماء متماحلا
 الغرض لو صب عليه بخلاف اذا اتخذه الخرقان او لم يكن الباقي صفيقا فانه يضر ولو خرق وتحتته جورب بستر محل
 الغرض لم يكف بخلاف البطانة لانها متصلة بالخف ولها ان تتبعه في البيع بخلاف الجورب وهو الذي يلبس مع المكعب
 ومنه خفاف الفقهاء والقضاة كما ذكره الصبيعي واما الجرموق وهو بطن الخيم والليم فارسي مغرب وهو في الاصل شي
 كالخف فيه وسع يلبس فوق الخف للبرد واطلق الفقهاء بانه خف فوق خف وان لم يكن واسعا فان كانا صالحين للمسح
 وسع على اطلاقه لم يجز في الاظهر لان الرخصة انما وردت في خف نعل الحاجة اليه وهذا لا نعل الحاجة اليه غالبا وفي قول آخر
 لان ستر البرد جوج الى لبسه وفي نزع عند كل وصول للمسح على الاسفل مشقة واجاب الاول بانه لا مشقة عليه
 في ذلك اذ يمكنه ان يدخل يديه بينهما ويمسح الاسفل ولو وصل البذل اليه من محل الخبز فان قصر الاسفل اوها اطلق
 كفي والاعلى وصره فلا لوجود الصارف بقصره ما لا يصح مسحه وحده وان لم يصلح واحدهما للمسح فلا اجزا
 قطعا واصح الاعلى دون الاسفل صح المسح عليه والاسفل كالمفارقة وان صلح الاسفل دون الاعلى صح المسح الاسفل
 فان لم يصلح البذل اليه لم يصح وان وصل اليه نانت تلك الصور الاربع قال العلامة ابن قاسم لو قصر الاعلى او الاسفل
 فينتج عدم الاجزاء الفسار هذا التزويد ولو قصر احدهما اي لاحظ هذا المقهور فيحتمل عدم الاجزاء ايضا لشمول
 قصره لما لا يجزى ويحتمل الاجزاء لشمول قصره لما يجزى فليتأمل انتهى والخف ذو الطاقين ان خيطا ببعضهما بحيث
 تغرز فصل احدهما فكأن الخف الواحد والا فكل الجرموقين ولو خرق الاسفل وهو يظهر الفصل والمسح جاز مسح الاعلى
 لانه صار اعلىا وهو على حدث فلا مسح كاللبس على حدث ولا يتقطع المدة بالخرق كما هو ظاهر لان الاعلى اقام
 مقام الاسفل مكانه باق بحاله ولا يجوز مسح خف فوق جبير لانه ملبوس فوق مسح فهو كسح العمامة فلو لم تأخذ

الحنيفة شيئا من الصحيح اجزا من الحنفية اذ لا يجب حنيفة من غير كونه على الرجل وان يكونا قد **لما بعد طهر**
 من الحنيفة ولو طهر ليس ومتين فيهما محض او معقودا **كامل** بان لا يبقى لغة من بدنه بلا طهارة لقوله في الله
 عليه وسلم في الحديث ان بقا انظر لم يلبس خفيه ولبس الصبي من قال المظيرة سكيت الوضوء على رسول الله صلى الله عليه
 فلما انتهيت الى رجله اهويت لانزع خفيه ففاد عنها فافاد خفيه طاهرين فمسح عليهما ولان كان شرط شي
 يجتنبه عليه بكمال كسر الصلاة وخرج بكمال ما لو غسل احد رجله وادخلها الخف ثم ادخلها وما لو
 ادخلها ثم غسلها فافاد فلا يكفي المسح عليه وان تم وضوءه لغوات الشرط نعم ان تخرج الاولي في الاول ولو نزعها
 ساق الخف واعادها جاز المسح لان العبرة كما عرف باللبس وادخلها الساق ليس باللبس والمنزع ثم اللبس
 الدار عليه ما من نظائره ما لم يمسح الحاك شهادة في غير عمله فعليه اذ اراد الحكة ما عاده سماعه فيه ومنها
 لو عمل بنت مخاض عن واجها فصار ثوبا وثلاثين وصارت بنت لبون لزمه اسنوداها ثوبا فعمها ولو ادخل
 قد مبه محدثين ساق الخف ثم غسلها قبل وصولها لقراره ثم ادخلها لقراره كفي والمراد بالقرار ما يجازي محل الفرض
 لو دخل فيه وان ادخلها من غير ان تم احد ثوبين ووصولها لقراره فلا يكفيه ولو مسح شرطه قدمه عن مفرقه وحمل
 الفرض من غير كساق الخف المعتدل ليوثر وقارقت ما قبلها بالعمل بالاصل فيها وبان الروام قوي من الابتداء كالاحرام والعهود
 بمنع ابتداء النكاح دون دوله بخلاف ما لو طهر الساق والعاره ما قدمه الي حيث لو غنزل الظاهر بعض الفرض فانه يوثق لا
 كما في المجموع عن العرائز وقوله فان قلت هذا كنفيا سنداهة اللبس كما لا يثبت كما في الايمان قلت انما يكون كالا ابتداء اذا
 كان الابتداء صحيحا او **هنا** ليس كذلك وايضا فالحكم هذا انما هو منوط بالابتداء كما انهم التعبير بالغا في الخبر المذكور اذ لم يعلق فيه
 تلبسها ما ظهر من بل يادخالها كذلك وتغيره من الايمان ان يخلو على ان لا يدخل الدار وهو فيها فانه لا يثبت بالاستدامة الدخول
 وايضا فالعبرة تلبس بالاسم وهذا باللبس المعناد لا بالاسم فاذن في حق السبي ومن تبعه القياس انه يكتب في باستدامة اللبس كما في
 الايمان فان قلت لفظه كمال الحاجة اليه لان حقيقة الطهر ان يكون كاملا ولذلك اعترض الرافعي على الوجيز بانه لا حاجة
 اليه قيد التمام قلت ذكره تالكين يعني توهده براد بالظن بعينه كما قال به ابو حنيفة والمزني فالتقيا بتطهير رجل واحد
 ثم الاخر يمكن ذلك ولو جاز في الصحيح لان حقيقة الطهارة لا تكون الا بالفرغ منها وقول الزكري بل يحتاج اليه لان غسل
 رجل يصير في عليه اذ حدث كل عضو يرتفع بغير غسله ممنوع لا وان قلنا بذلك لا يصير في عليه انه ادخلها بعد

الطهارة

الطهارة اذ هذا الطهارة انما ينصرف لطهارة البدن جميعه لا لبعضه الاجزاء **وكانا طاهرين** فلا يصح المسح على نجس
 اتفاقا ولا على النجس بغير معفو عنه لانه لا يمكن العبرة فيه وفائدة المسح وان لم يمسح فبما في الاصل وغيرها
 تتبع لها ولان الخف يرد على الرجل وهي لا تظهر عن الحدث نقل من الشافعي والاهن وقضيتة عدم صحة
 مسح الخف اذ كان على الرجل جابل من نحو شمع او غيرها شوكه طاهرا ونجس لا يعني عنه وهو متجه **فلا يستبيح**
 ولو نحو من مصحف **مسح على محل طاهر من خف بغير معفو عنه** على المنقول المعتمد في المجموع وسبقه اليه الشيخ
 نصر وصاحب الدرر وجري عليه اشارة الرقعة والتقيب والقول بالعمدة الزكري وقال في التنبيه يستبيح به مس
 المعفو قبل غسل النجاسة وصحة الصلاة بعده **ومحج** بالقبلي وصوبه الاذري واقتضاه كلام الرافعي وجري عليه
 ابن المقري والنزج وقول القبول محل الخلا واذا تم لنحو الصلاة اما اذا تم لمس المعفو فاستبيحه قطعاً طهارة
 ضعيفة والذيل عليه التحقيق والروضة في الاستنباح وهو المعفو به عدم الصحة مطلقا ولا يوجب الثاني قوله لو ادخل
 متوفى عودا في بدنه فله من مصحف لا نحو الصلاة لان وضوءه ثم باق بكمال وحمله للنجاسة كحمله ثوبا نجسا وهو
 لا يمنع من المصحف واما وضوءه فاقلم بكمال اذ الخف يرد على الرجل وهي لا تظهر عن الحدث ما لم يرد نجاستها واما
 لبس فالذي يتجه اجزائه وان لم يمسح المسح الا بعد تطهيره وكذا يقال في ستر محل الفرض حتى لو لبسه وفيه خرق يظهر
 منه محل الفرض ثم رفعه صح اللبس واجزا المسح عليه وخرج بقوله بغير معفو عنه ما لو مسح على محل طاهر من خف بغير معفو عنه
 فانه يصح المسح فان مسح على محل النجس المعفو عنه فاحتمل طهارة ما لمسح بزيادة التلوين وازمه حينئذ غسله غسل يديه كونه
 في المجموع والظاهر ان زيادة التلوين تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيب او زيادة في التلوين
 لغو عن غمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليه او يتجه العفو في ما لو احتلط به الما بلا قصد كان سال
 اليه ولو خثر خفه بشعر نجس ولو من خثر في الخف او الشعر طهر بالفسل سباعا بالتراب طاهره دون
 محل الخثر ويعني عنه فلا نجس لرجل المبتله ويعني فيه الفرض والنقل لعموم البلوي به كما في المجموع والروضة
 في الاطعمه خلا لما في التحقيق من انه لا يميل فيه لكن الاصول تركه وينتجه العفو عنه ايضا في غير الخف اما لا
 ينيس خثره الا به **ويشترط** ان يكون الخفاف **قويين** بحيث يمكن السليم بنفسه ولو مع مشقة **تباع المشي عليها**
 قدر ما يحتاجه المسافر من ذلك **في حواشي المعتادة** عند الحط والترحال وغيرهما جاز به العادة **غاليا** اي غالب

مع بقا النجس عليها
 فليق مسح على البدن
 وهو نجس العين
 قال في المجموع لو لم

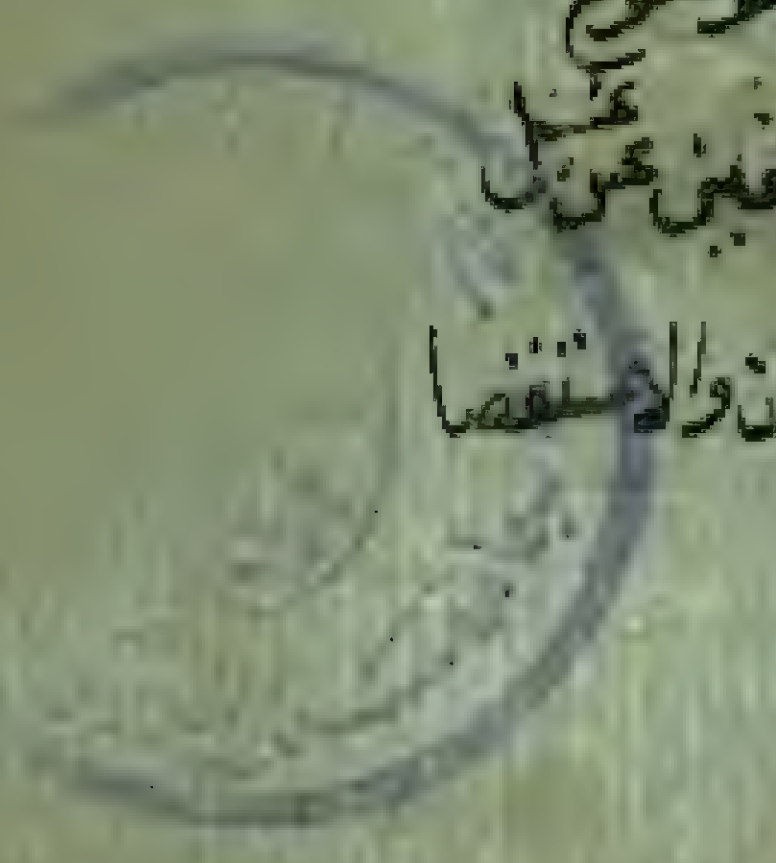
الناس وإن كان لا يسهل متعمداً **لبس** التي يري المسح لها واختلف في قدر المدة فضبطه الحاشي ثلاث ليال فصاعداً
 ووافقه الأسنوي في التقييد وقال في المأثور المعتمد باضطه الشيخ أبو حامد بمائة القصير تقريباً والأوجه ما أشك
 إليه ابن النقيب في ثلاثة أيام للمأثور ويوم وليلة للمقيم ونحوه والمراد المشي فيه **غير مدر** كما يحتمل الأذرع والبرقي
 أخذ من كلام صاحب الكافي وبه صرح في الاستقصا أخذ من نفس الامم اذ لو اعتبر مع المدرس كان غالب الخفاف تحصل
 به ذلك فلا يجوز ما لا يمكن يتابع المشي عليه لما ذكر ثقله كالحديد والتخدير راسه المانع له من الثبوت أو لضعفه
 كجور الصوفية ورفيق لم يجد قومه ومنع لم يعذر عن قرب وضيق لم ينسج بالمشي عن قرب أو لغلظه كالخشبة
 العظيمة لأن اللبس لما شرع الحاجة الاستدانة ولا يتأتى الا فيما توفرت فيه الشروط المتقدمة ويؤخذ منه انه
 بمسح في المدة الذي يمكن التردد فيها ولود ويوم وليلة والمراد المشي في اقامة المقيم المعتاد غالباً كما مرجه
 رحمه الله تعالى قالوا ما تقدر غيره وهو يحمله واعتبار تردده لا فلا دليل عليه ولا حاجة اليه انتهى خلافاً لما
 كان العباد وان تبعمما التبريت والوجه قطع النظر عن اعتبار أرض بخصوصها وأنه متى صلح للزود ما من في أرض
 كانت اجز المسح عليه ويؤيد قول القاضي ولا يعتبر ان يمكنه ان يمشي عليه من اجل بين الجبهة وإنما يعتبر على حسب العرف
 والعادة ان يكون بحيث يمكنه التردد في جوارحه معه وكذا قاله البيهقي وصاحب الابانة والتمتد وبوجه اعتبار
 ما من في السلس وإن كان يجدد اللبس لكل فرض لانه لو تركه ومسح المتوافر استوفى المدة كما لها فيقدر قوة خفة ما
 ويحتمل تقديره مدة الفرض الذي يري المسح له قاله المصنف ولعل هذا الاحفال الوجه وشرط ان يسمي خفيفاً فلو لم
 قطعاً دم على كل رجل واحكم بالشر وأمكن تباع المشي عليه الممسح عليه كما حرم به في اصل الروضة لعسر التتبع
 واعادته على هيئته مع استيفار المسافر فلا يحصل الارتفاق المقصود بالمسح فيستبع مورد النفس وهو الخفاف
 بلغ **ولم يحرم لبسها لذاته** اي اللبس **كحرم** اي حرمه فلا يمسح المسح عليه لان المعصية فيه من حيث اللبس
 لا لمر خارج عنه وهو الجور للخصه خلافاً لابن الرفعه كالبتديجي فلا يستبجر مع حرمة اللبس الذي به الرخصة
 فهو كمنع الاستنجاء بالماء لان المانع في ذاته وقصيته مسحة المسح على خف من جلد ادمي لان الحرمة فيه ليست من حيث
 اللبس بل من حيث استعماله لجلد ادمي المحترم وهو كذلك خلافاً لبعضهم فان قلت لم يمسح المسح على جلد ادمي مع عدم الاستنجاء
 قلت لان المشرع هذا اللبس هو لم يحرم من حيث كونه لبساً وهناك المسح وقد حرم كونه مسحاً به ولان هذا الباب واسع يدل

مسحة المسح على خف الذهب وعدم مسحه الاستحباب لانه مهيأ بل وانما حرم لذاته بل حرم كما جرح كنف من
 ذهب او حرم لرجل او مقصود مطلقاً فيجوز المسح عليه قياساً على الموضوع عام مقصود والتميز من مقصود الصلاة وثبوت
 مقصود وقيل لا يجوز المسح على نحو المقصود لانه رخصه وهو لا نشاط بالمعاني ويرد بان اناطته بالما هو فيها اذ حرم لذاته وقد
 علم المعتاد واعلمت المعصية بالسفر الرخصة لا يمنع والمقصود هنا ليس مسحاً بل مستوفية قاله المصنف كغيره قال المصنف
 ابن قاسم وذلك ان قولاً للمعني للمسح هنا الامكان سبباً لاستباحة الرخصة وكما ان السفر بشرطه سبباً لاستباحة نحو القصير
 فليس بشرطه سبباً لاستباحة المسح فكل من اصابه ما يمنع هذا المعني غير ان السفر مستوفى فيه الرخصة واللبس مستوفى به في فرق بين المستوفى
 فيه والمستوفى به فليتام التمسح في وجوب بان المستوفى به اقوى من المستوفى فيه فانثرت المعصية في الثاني دون الاول لقوته
اولم تنقض المدة اي مرة المسح فان انقضت أو شك في انقضائها بان نسي ارتداها او انه مسح حصر او غير اخذ بما يجب
 الفعل لانه الاصل ولان المسح رخصة شروطها المدة فانه شك في ما رجع لاصل الفعل وظاهر كلامهم ان الشك انما يمنع فعل
 المسح مادام موجوداً حتى لو ارجاز فعله فلو شك مسافر فيه في ثاني يوم ثم رجع قبل الثالث مسحاً واعاد ما فعله في الثاني مع التردد
 المحجب لامتناعه فاذا تذكر وهو يطهر مسح اليوم الثاني اعاده وحده من غير وضوء ثم يعيد الصلاة او يطهر مسح اليوم الاول اعاد
 بطهره ما صلى شكاً فقط لانه لم يمسح شكاً وفي المجموع عنك انافي والاشك اصيل بالمسح ثلاث صلوات او اربعاً اخذ في وقت
 المسح بالاكتر وفيها الصلاة بالانقضاء احتياطاً للعبادة فيها فلو حدث مسح وصلي العصر والمغرب والعشا وشك في تقدم حدثه
 ومسح اول وقت الظهر وصلاها به ام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه ويجعل المدة
 من اول الزوال لان الاصل غسل الرجل انتهى قبل هذا ما فاقولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعله لم يلزمه قضاؤها
 انتهى وهو اشتباه لما ذكره الامم انه ان شك بعد الوقت في مؤدائه لزمه قضاؤها او في كونه عليه لم يلزمه ووفق المصنف
 بان شكه بالزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط الزوم والاصل عدمه بخلافه في الفعل لانه مستلزم لتيقن
 الزوم والشك في المسقط والاصل عدمه **او بطل** المدة قال الشارح عبد الوارث وادها وفيما عليه قبله احسن من الوارث لان كل واحد
 شرطاً لاجده **بظهور بعض فرض** من القدم والنافه عليه وان يستره حالاً وفارق ما لو كشف الرجل عورة المعصية فيستوفي
 الحال حيث لم تبطل الصلاة بان هذا ما درهنا بخلافه ثم بانهم اخطأوا هنا بتنبه بل الظهور بالقوة وعلى خلاف العادة منزله
 الظهور بالفعل ولم يحتاطوا بتقدير ذلك ثم سدوا عنها رخصه والشك في شرطها يوجب الرجوع لاصل ولا يكون ذلك من القوة

وكان ظهور ذلك **بالفعل** وان لم يظهر من محل الفرض شي بالفعل **كالحل** **بفتح** **شريح** بفتح السين المعجم والزاي الزراري في عري
 فيما اذا كان مشقوق القدم وشدا عري بحيث لا يظهر شي من محل الفرض فانه يجوز المسح عليه في الاصح حصول المقصود من
 الستر والارتفاع به في الانزلة والاعادة بسهولة وبه فارق جلدة الادم السابقة ولا يشك ان لا يسمي خفا بل زبولاً
 مرشداً لكون المسح عليه سمي خفاً لا يمنع ذلك وتسميته زبولاً انما هو اصطلاح لبعض النواحي فلا ينظر اليه **بفتح**
 فمنافي معنى الخف من كل وجه بخلاف تلك الجلدة اما اذا لم يشك ذلك فلا يكفي وان لم يظهر شي من الفرض لانه يظهر بالمشي فلا
 يصلح للارتفاع السابق وبه فارق صحة احرام من نرى عورته عند الركوع بالصلوة ثم ان سترها عند الركوع استمرت الفحمة والا
 بطلت ولو فحمت تلك العري بطل المسح وان لم يظهر من القدم شي لانه اذا امشي ظهر ولو طالع الخف على خلاف الاعادة فخرجت
 الرجل الى جرد لو كان معناه الظاهر شي بها بطل مسحه بلا خلاف فيلزمه استيناف مرة اخرى وتوجب ستر جلده في الخف بغير عفو
 عنه وامكن غسله في الخف غسله ولو بطل مسحه وان لم يمكن وجب التزنع وغسل النجاسة وبطل مسحه **وحينئذ** عري حينئذ وجد
 مما ذكره **في حديث الوضوء** كاملاً **وعلى من هو بظهر المسح** وان غسل بعده رجليه لانه لم يغسلها باغتقاد الفرض
 لسقوطه بالمسح **غسل قد** فقط بطلان ظهرها دون غيرها بذلك فلا يجب الوضوء لان الاصل غسلها والمسح بدونه فاذا اذ
 على الاصل فحينئذ كنتم راى الما يتجه وجوب السيه في غسله الان هذا حدث جديد للرجلين لم تشمل السيه السابقة ولان مسحها
 من السيه عن شمولها والظاهر انقطاع المدة ايضا ولو بقي من مرة المسح ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاهرم بالكثر
 من ركعة اعتقدت صلاته لانه على طهارة في الحال ومع الاقتداء به ولو مع علم المتقدم بحاله وبعارفه عند عروض المبطال فاذا فرغت مرة
 الخف وهو في الصلاة بطلت قطعاً للتخصيص حيث اقتضى في وقت لا يسع الا انه حينئذ يحتاج الى غسل رجليه والوضوء على القولين
 وذلك ولو غسل رجليه في الخف قبل فراغ المدة لم يؤثر لان مسح الخف يرفع الحدث فلا تأثير للفعل قبل فراغ المدة وكذا لو غسلها
 بعدها لمضي مرة وهو محدث حتى لو وضع رجليه في الماء قبل فراغ المدة واستمر الى انقضائها لم يفتح لانه لا بد من حدث
 تثير رفعه وايضا لا بد من تجديد نية لانه حدث لم يشمله نية الوضوء الاول وبحت السبكي اذا اظن بقا المدة الى فراغها
 والالم تعتقد واقعه صاحب المفني والنايه ونظر فيه المصنف في الخفة قال لانه اذا اظن ذلك لم يقصر فلا يتأني للقطع الا
 ان يقال ان غفلته عنها حتى ظن ذلك نقصان ولا نه اذا اقتصر على ما يقضاء المدة فيها يكون المبطال منتظراً وهو لا يتأني في
 الاعتقاد حالها من ضمن احرام مفتوح الجيب الذي يتجه اعتقاده حتى يقع الغدوه به انتهى و فرق الشامي الرجلي بعدم

قطعه

قطعه من البطون بل يحتمل ما علمه بان يسترها بشي عن ركوعه بخلافه هنا اذ كيف يقال بانقطاعها مع القطع بعدم استمرار
 صحتها وكيف يتحقق بسترها ان كان في فعل مطلق بغير ركعة فأكثر انقطاع انتهى قال العلامة ابن قاسم وقوله لم
 بقي من المدة ما يسع ركعة الاخره اي المذكور انفا بوجبت السبكي وحمل هذا على ما اذا اظن بقا المدة لا يجتهد هذه العبارة
 الابائية المصنفات التي تشمل كلام المصنف السلس في كيفية غسل رجليه ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته كما اقتضاه
 كلامهم خلافاً للادري حيث قال يجب ان يكون محل الاكتفاء بغسل القدمين بعد التزنع ونحوه في الوضوء الرفاهية اما اديم الحدث فيلزمه
 الاستيناف والاحكام اما الفرضية فواضح ومالئنا فله فلان الاستيناف لا يتبعه فاذ ارتفعت بالسبكي بطلان رجليه ارتفعت مطلقاً
 فتأمله وحرره منقولاً **وسئل له الوضوء** خرج من قال بوجوبه لان الوضوء عباده يبطلها الحدث فيبطل كل ما يبطلون
 بعضها كالصلاة واجيب بان الصلاة يجب فيها المراه بخلاف الوضوء واختار النووي في شرح الموهب بان المنزلة لا يرفعه
 واحد منها او يبطل بها بطلانها **ومن** وجد واحداً ما ذكر وهو **بظهر المسح** بان توضع اليه الخف ثم تزع قبل الحدث او حدث
 ولكن توضع غسل رجليه في الخف **فليس عليه شي منها** لان طهارته كاملة وله ان يستأنف غسل الخف في الثانية بهذه الطهارة
 ذكره في المجموع قال في الملمات وشارف قوله وله ان يستأنف الى وجوب التزنع اذا اراد المسح حتى لو كان المقطوع واحدة فقط
 فلا بد من نزاع الاخرى وهو كذلك **والحدث** عطف على قوله ان ستر اي والمأخر المذكور ما ذكر ان لم يرد **غسل** الحدث كبر فاذ انزم
 الماسح نحو غسل جنبه واراد المسح لزمه التزنع كخبر صفوان السابق دل الامر بالتزنع على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لاجل
 الجناية فهي مانعة من المسح فاطعاً لمدته وقس الجناية ما في معناها كالحبض والتفاس وخرج بحدث الكبر من وجوب عليه
 غسل بدنه لنجاسة او جهلها فيه فانه بكيفية غسل رجليه في الخف بخلاف نحو الجنب فانه وان غسلها فيه لا بد من نزاعها
 لصحة المسح كما ياتي فقوله غسل اي حدث الكبر كما قدرته بخلافه لنجاسة استقرت في جميع البدن وقد يقال الواجب هنا
 الانزلة لا الغسل حتى لو كسح جلده كفي فلا حاجة للتفصيل والامر في الحدث لا باحة لمجيء في خبر الناي مرض لنا وبحت
 الغري لان جابته اذا تجردت عن الحدث وغسل رجليه في الخفين جائز له المسح وروى بان الجناية ما لا يكسر وقوعه فلا يشق له
 التزنع بخلاف الحدث فان قيل الجبيرة اذا وضعت على طهر لا يجب نزاعها ما ذكره ان في كل منهما مسحاً على سائر الحاجة من وضوء
 على طهر واجب بان الحاجة تشارش والتزنع اشق **لو** كان الغسل **فقال** اي لو اراد الاغتسال المسنون لم يكف مسح الخفين غسل
 الرجلين وما قول الزركشي ويأتي ذلك في الاغتسال المسنون لوجود المعنى المذكور فيه ما صرح به صاحب البيان والاستقصا



[illegible]

وغيرهما فقال الشيخ الاسلام في الاسني سموا فان ما قاله هو انما هو ان المسيح لا يكفي من الاعمال المستوفية كما لا يكفي عن غسل الجنابة لندرة ما فان غسل جليله عام فيهما اي الخفين ارتفعت جنابته وما في معناه وصحت صلاته وحصل الغسل المنسوب ولكن لا يمسح بقية المدة لان الجنابة مانعه منه فاطعه لمدة كما هو وهو مقتضي كل المرافعي وان اقتضي ما في الكفاية انه يمسح بقية الارتفاع المانع حتى يستأنف لباسا بان ينزعه ويتطهر ثم يلبس لموجب شرط المسح اما من غسلها مع المنسوب فله المسح بقية المدة اذا لم مانع منه وغير يلبس بكسر اللام وهو السليم فعلى الرين ونوافل مسح واحدا من مسح الخفاف للحدث لا يمسحها لم يتفق له واما ذكر الحدث الذي لم يستأنف منه والسلي فيجوز له المسح على الخف على الصحيح لاني محتاج الى اللبس والارتفاع به كغيره ولانه يستفيد الصلاة بطهرته فيستفيد المسح ايضا وقبل الاجزاء لانه طهرته ضعيفة والمسح ضعيف فلا يصح ضعفه الضعيف وهو اي السلي على الاول ان ليس الخف على طهرته كماله وحدث غير حدثه الليم او هو اي واحد حدثه الليم ولم يوال اي والحال انه لم يوال بين طهره وصلاته بان اخر الدخول في الصلاة بعد الطهر لغير مصلحة فخره حيث كغير حدثه فله فعل ما يحل له لو بقي طهره وهو فرض ونوافل او نوافل فقط والمصنف رحمه الله اعاد ضمير الرفع الي ضمير الغيب وهو جازن فهو ان كان حدثه المذكور قبل ان يصل فرضا عينيا بوضو اللبس مسح لفرض ونوافل لانه يستبيح ذلك بوضو اللبس لو بقي اوجهه نقل فقط لان مسحه مرتب على طهره لم يقبل ذلك لا غير فان اراد نقلا اجراه المسح له يوما وليلة وثلاثة ايام وان عمي بترك الفرض في هذه المدة على الاوجه او فرضا اخر وجب الفرض والوضو الكامل لانه محدث بالنسبة لما زاد على فرض ونوافل فكانه لبس على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث على المذهب استشكل جواز لبسه لمسح عليه بطلان طهره بتخلل اللبس بينه وبين الصلاة واجيب بانه يغفر له الفصل عاين صلا في الجمع وهو مسح اللبس وان تكرر ومثله اي السلي فيما ذكره من غير تقدم المكنون ويرد فانه انما يمسح لفرض ونوافل او نوافل فقط على ما تقرر كما يصرح به كلام الشيخين خلافا للاداعي وان اطلاق في ذلك فان قيل كيف ينصور المسح في التيمم المذكور لانه اذا تيمم بعذره ولبس الخف وحدث واراد الصلاة فانزال العذر وجب نزاع الخف كرايم الحدث اذا شفي وان لم يزل فلا مسح لانه يحسن التيمم كما كان يحضه قبل اللبس اجيب بان ذلك يقصور عما اذا لم يزل عذره لكن تكلف الغسل ولما ورد المسح غير انه يبقى النظر في هذا الفعل جازا ولا ذكره في المهمات والاوجه انه ان غلب على طهره الضرر حرم والا فلا اما التيمم لفقد الماء اذا لبس الخف على تيممه فلا يستفيد شيئا بل اذا وجد الماء نزع والوضو الكامل لان طهره لفرضه وقد لا يزال ولو شفي دايما الحدث او التيمم لفقد الماء يمسح لبطان الطهره المرتب هو عليه وفي المتخيرة نردده

تلاوة وعكر **الركب** ولو دابة مقصورة لغير غير جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحته حيث ما توجهت
 به في جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لم يغير رايه لا يصلي على المكتوبة وفي رواية للبخاري في ايراد الفصل
 الفرضية نزول استقبال القبلة وقدر فيه قوله تعالى فانما تلووا وتم وجه الله **وما سبأ** قياسا على الركب بل اولي لان
 المشي حال السريين وايضا استويا في صلاة الخوف فكذا في النافلة والحكمة فيه ان الناس يحتاجون الى الاسفار فلو شرط فيها
 الاستقبال للشفق لادب الى ترك اوتارهم او مصالح معايشهم ما من لا مقصده معين كما يم ومنه تردد لطلب ضال ومن
 له مقصد معين غير مباح بان عصي بسفوة لا فيه فلا تخص بها ما هنا ولا يغيره وان يكون **جهة مقصده او القبلة**
 والقبلة في اللغة الجهة والمراد هنا الكعبة ولو عبر بها المكان او ليدلكن القبلة صارت في الشرع حقيقة الكعبة لا يفهم
 منها غير ما سميت قبلة لان المصلي يقابلها وكعبة لا يرتفعها وقبل الاستدراك منها قبطل صلاته بالخرافة على استقبال صوة
 مقصده لان جهة مقصده صارت في حقه بمنزلة القبلة الا الى القبلة فلا يظن لانها الواجب مالة **وان اخرجها**
 في اثنا صلاته ولو **ركوبه مغلوبا** فلا يغير لانها الاصل وهو الكائن عن يمينه ام يساره ام خلفه خلافا لما وقع في
 وغيره من انه يضرك اذا كانت خلفه وذلك لكونه وصله للاصل اذ لا يتناهي الرجوع اليه الا به فيكون مفتقرا الى التغير
 شيعة عن مقصده الذي صلى اليه وعزم ان يسافر لغيره او الرجوع الى وطنه فانه يعرف وجهه الى الجهة الثانية وهي
 في صلاته كما صرحوا به وتكون هي قبلته وانما يكون الاولى قبلته ما لم تتغير العزيمة **لا** ان اخرج الى غيرها
 اى جهة مقصده والقبلة فانه يضرك ان كان عامدا عالما وان عزم على العود اليها بطلانها بذلك **الاخر** **ان**
سبأ انه في **الوطن** **ان** اى الغير طريقه **او محنت** **دائنه** به بان تغرت به فلم يقدّر على ضبطها يقال جمع الغرض كما
 وهو جاح ومكاد اعبر فارسه وعليه او اخرجت بنفسها الى الجاح وهو عاقل عما ذكره للصلاة **وعاد** **قربا** عفا
 في هذه الصور الثلاثة فلا بطلان فيها للغير كالأخر في المصلي على الارض ناسيا اما الطويل في الثلاث فبطلانها كالكلام
 ناسيا ومن غير محنة الاخر كالمحتاج ان اراد ان يصلي في صلاته والا فالخروج من صلاة النفل جائز ولو اخرج قهرا بطلت
 صلاته وان اخرج الفصل النذر **ولا يسجد السهو** في الصور الثلاثة كما نقله الشيخان عن ابي بصير ومحمد بن النوفلي في الجمع
 وغيره وصححه في النسيان في جميع كتبه وعليه فغارق الاخرين بان التقصير فيهما اظهر وفارق الاكره النسيان
 بانه مما يكثر ويكره والاكره في مثل ذلك ينذر ولذلك الحق الجاح بالنسيان في عدم البطلان وان شبه الاكره في الصرف
 قهرا

قهر او الذي حزم به ابن الصباغ وصححه الشيخان في الجاح والرافعي في شرح الصغير في النسيان ونقله الجوزي في
 عن ابي حنيفة بسند السهولان عند ذلك مبطل وفعل ذلك منسوب اليه قال الاسنوي وتغيب الفتوى به لانه اقل
 وجزم ابن القري في روضه وارشاده واعتمد الخطيب الشيبيني والشمس الرافعي في نسيه لو كان مقصده طريقا عن كنهه بل
 الاستقبال في احدهما فقط او كان احد الطرفين بحيث لا يسمي قطعة سفر فلكل الاخر لا الغرض من اهل الشغل الى غير القبلة
 يحتمل تحريكه على تغييره من القصر ويحتمل تحريكه له قطعا توسعة في النوافل وتكثير الركعات ولهذا جازت كذلك في السفر
 القصر وهذا الصحيح وفارق مع القصر في نظيره بمزيد التوسعة في النوافل لكثرته **واجب على ما شئت** **استقبال** **للكعبة**
واجرام **وركوع** **وسجود** **وجلس** **بين السجدين** **للسهولة** ذلك عليه بالمثل **وجب عليه تمامها** اى الركوع والسجود
 لما ذكره وقبل بكفيه ان يركع بالركوع والسجود كالركب لا يلهيه الاستقبال فيها ولو كان يعيش في رجل او نحو او ما اوج
 فهل يلزمه تمام السجود على الارض ظاهر لا يتم لزومه واشترطه ويحتمل ان يقال وهو الوجه بكفيه اياها في هذه الاحوال
 لما فيه من المشقة الظاهرة وتلويث بدنه وثيابه بالطين وقد هو وجوب الجمال بالتيقن وعدم المشقة وهو موجوده
 هنا والزامه بالكمال ويؤدي الى التكرار جملة وقياس ذلك الخوف لانه لا يعيش الا في قيامه ولو حال الاحرام واعتداله ثم يركع
 الاول لانه فليجوز له ان يعيش في غير ما جلوسه بين السجدين وفارق الاعتدال بان مشي القيام بسهل فسح له فيه فليأت
 ينكره وفي الجاح لا يمكن الا بالقيام وهو غير جائز فلزمه التوجه فيه وقصيته انه لو كان يركع ويجلس العجز عن المشي حازله
 ذلك في الجلوس بين السجدين وهو مخيه وقيل لا يعيش الا في القيام فقط وقيل لا يشترط اللبس بالارض في شي ويومى بالركوع
 والسجود كالركب **يجب على ركب** **سجود** **ذلك** اى الاستقبال **واجرام** **فقط** اى دون غيره من بقية الاركان هذا **ان**
سهل انتاعه مع الاستقبال ان يكون الاربعة غير صعبة ولا مقطوعة واقفة وسهل الخرافه عليها او يخرجها او يساره
 وبسبب من ماله ما يصح ان يصلي الله عليه ولم كان اذا سافر اراد ان يتطوع استقبال ناقته القبلة فكيف يصلي حيث وجهه
 ركابه رواه ابو داود باسناد حسن وليكون ابتداء صلاته بصفة الكمال ثم يخفف ولما المشقة كما في النية في العبادة
 ولو نوي عدد في النفل المطلق ثم نوي الزيادة عليه فهل يجب عليه الاستقبال عند النية نظر الى انها اشياء ولهذا الوري
 الما في ثبوت النافله ليس له ان يزيد في النية ام لا يجب نظر المدوام ولاهم لم يعطوها حكم الابتداء من كل وجه فانه لا يشرع
 دعا الاستفتاح بعد النية فيه ترددوا الوجه عدم الوجوب وفارق ما لوري لما بان الاصل في بطلان الصلاة

محنت لو كان له صلاته طرقتا

بزيادة المأخوذات وبينه له ما فقه الزيادة كالابتداء وهذا المقضي لعدم التوجه في الأثناء المشقة وهي موجودة سواء في
 زيادة أم لم يبنوها أم لا ولم يسهل التحريم بأن يحصل له مشقة وإن قلت كان تكون صعبة أو مقطوعة ولم يسهل الخرافة
 ولا تخريفها فلا يلزمه الاستقبال في الإحرام أيضا المشقة واختلال الأمر عليه وخرج بالإحرام غيره فلا يلزم
 الركب الاستقبال فيه وإن سهل لكن على الإجماع في السلام واتفاق غيره وما في التنبيه وغيره من وجوبه في الركوع والسجود
 بإطلاقه في الجموع لكن استعمله جمع بأنه قال به جمع بل نقله الروياني عن النفس وذلك لو فزع أو الصلوة بالشرط وما
 بعده تابع له ويحتمل الانقضاء لا يفسد ما لا يفسد غيره **ويحتمل الركب أن يشاء الركوع والسجود ويجب كون الخنا السجود**
أخف من الخنا الركوع إن تمكن من ذلك في غيرهما لا يفسد ما لا يفسد غيره وإن كان أقل من الركوع فيكون ركوعا على الحمل الركوع ويحتمل
 عن الزيادة كان له أن يبلغه مرة لركوعه ومرة لسجوده من غير تغيير بينهما قال الإمام والظاهر أنه لا يلزمه بزيادة
 في الخنا لأنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي على راحلة حيث توصلت به يومئذ إلى الفرض برأيه البخاري وفي حديث
 الترمذي في صلواته على النبي صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالجماع جعل السجود أخف من الركوع **لا يوضح جهته على سبج** وعرف دافعه
 ونحوه فلا يلزمه بل يكفي الخنا المذكور ولا يلزمه إتمامها لتفقد أو تقصيره والنزول إليها **عشر ركبة**
 ونحوه كحماره ومحفه ومحمل واسع وشقف **أو ركبة على راحلة واقفة** طويلا على ما عبر به بعضهم وعليه نتيجة أن المار
 به ما يقطع بواسطه السير **فيلزمه** ما دامت واقفة **واقفة الاستقبال في الجموع وإتمام الأركان** كلها أو بعضها إن أمكنه ذلك
 والالتزم عليه ما قدر من الكل أو البعض كركب السفينة أو لا مشقة وله السير بعد وقوفه وإن شاء أو اختار السير بلا
 ضرورة على المعتمد تسهلا عليه لاحتياجه لذلك في الجملة ثم إن سار بغير الرفقة أو الحاجة أخرى ثم لجمته مقصده
 أو لا فرض امتنع حتى يتم صلاته لأنه بالوقوف والركوع من التوقف وما ذكره من لزوم إتمام الأركان على ركب الدابة الواقعة
 هو خلاف ما ذكره في النخفة وغيرها من عدم لزومه وركب السجود ركاب السفينة فانه إذا أمكنه توجهه وإتمامه
 الأركان كلها أو بعضها الزعم ذلك ليس عليه نفس بان السفينة وهو برأيه مضمومة وموحدة مثقله رئيس الملايين
 قاله صاحب القاموس والحق به من له دخل في سيرها بحيث يحتمل أمرها في سيرها إذا اشتغل عنها وحامل السير لا يلزمه
 التوجه في جميع صلاته ولا إتمام الأركان لأن تكليفه ذلك يقطع عن النقل أو عمله بل يلزمه التوجه في التوقف
 إن سهل كركب الدابة **ولا يجوز** للقادر على النزول فرض عيني وغيره أي صلاته **ولو جازته وإن أتم** الأركان والقيام فيها على

المعتمد

المال غير على حقيقته
 الإيضاح للمعتمد
 ١٣١

المعتمد خلافا للإمام وأنسوب ما قاله الأسنوي وقال كلام الراعي يقتضيه لأن الركن الأعظم فيها القيام فعلمنا
 على الدابة السائرة محصورا فلا بد من هذه الصلوة ولا احترام البيت ولأن الرخصة في النقل إنما كانت كثرته
 وبوجهه نفي جميع المجموع امتناع المشي في أعلى الماشي ونحوه أنه سهل ليس في حله ولا يفسده أهالة سبجه في التيمم
 أنه قد تم ولم يتقدم له ذكر فيه **ومندور** لم يقدّر فعله على الدابة لسلوكه به ملك واجب الشرح **على حله**
 مشا ثلاث خطوات متواليات نسبة سيرها إليه بدل صحة الطواف على الدابة وإن كان مستقرا في نفسه والغرض منه
 وما الحق به من شرط الاستقبال والاستقبال عام الأركان احتياطا لها ولما في خبر الشيخين وقضية التعليل نسبة
 سيرها إليه امتناع الطواف حيث لا ينسب إليه كسيره غيره بغير أمره أو طاف في سفينة والظاهر صحة ذلك
 لو ثبت وثبة فاشته بطلت صلاته وهو متوجه وفارق ما قدر في الجائز جواز سجود نحو التلويح على الدابة إليه بالاجتماع
 أن ذلك يجوز كما لا يخفى لأنه لا يشق التكليف في النزول فيها وهي أكثر من يشق **الآن وقت** ولو نفسا وإن
 لم تكن معقولة خلافا لما في الترتيب **وتم** الأركان كلها الكونه في نحو هودج أو محفة **واستقبل** القبلة في جميعها في الفرض
 العيني والمنذور وصلوة الجائز لأنه مستقر خلافا للإمام والفراي في منعها الفرض عليها مطلقا وإن اطلال الرشي
 وغيره في الاستقبال لها نقل ودليل والفرق بين ما هنا وما هناك الجائز بالنقل في التيمم إن المعقول أن بقى المحذور للنقل
 على الدابة من كثرة مع تكوّن الاحتياج للغير غير موجود فيما بقيت على أصلها من عدم الحاقها بالنقل وهذا أولى من
 الفرق بأن الجالس من محصوراته لأنه منتقض بافتناع فعله على الدابة على المعتمد مع بقا القيام **أو مشطرا حلة**
 الحالة قد **لزم** شحوق ولو غير الجائز **وسيرها في حلة الجبهة** فيجوز ذلك كما قاله المتولي عليه بدل كلام جمع متقدمين
 واعتمده جمع متأخرون فلا يكفي كونه مقطوعه في مثلها ولو لم يزل الفطار شخص لأن الجملة قد تحيل كما هو شاهد
 قال في الإسعاد وقد يقال المنطوق إليه مراعاة السير بنفسه الاستقبال اختيارا ولا اختيارا للدابة وليس سيرها
 كاسير بنفسه وأجاب المصنف بأن العلة ليست هي اختيار السائر إذ لا يصلح مناطا لتعليق الحكم به بل الأمن من
 التحول عن القبلة بالأخفاف المبطل لصلواته وهذا موجود في المسئلتي قال ابن شريم وقضية هذا يعني ما قاله المتولي
 صحة الصلوة في المحفة السائرة لأن من بيده زمام الدابة يراعي القبلة وهو مسئلة نفسه يحتاج إليها انتهى قال المصنف
 في التحفة أي لو دلت عن نزاع وخالفه لأطلاقهم وقال في الإيعاب ومن أقر المتولي على ما مر عنه الأسنوي وقال أن قضيته

عنه الذي عليه ابن مالك وقوله هو لا يسوغ العطف الا لو كان المعطوف عليه ضمير رفع فان قلت هو كذلك لانه فاعل
المصدر قلت اعتبار الاضافة المقتضي لجر محله متاخر عن اعتبار الاعلية المقتضي لرفعه فتأمل انتهى وهذا اعتراض
لا يحسن بعد اختيار ابن مالك انه جائز وان اعادة الجار غير لازمة ووافقه ابو حيان على ذلك وهو مذهب الاخفش
والكوفيين واطال ابو حيان في اعراب القرآن في الاستدلال لذلك وقال ان السماع بعينه والقياس بقوته فمما روي عن
العرب ما فيها غيره وفسره بجر فسه عطف على الضمير في غيره والتقدير ما فيها غيره وغير فسه والقرأة الثابتة في
فصاله به والارجام اي وبالارجام وتاويل على غير العطف على الضمير ما يخرج الكلام عن الفصاحة فلا يلتفت الي
التاويل وقد ورد من ذلك في اشعار العرب كثير نخرج ان يجعل ذلك ضرورة الى اخرها اطال به رحمه الله تعالى **باب**
او متجنس ولا يخفى تعيين الضرر برطب لا يكون في هذا العفو لتقدر الاحتراز من مثله اغالبا كما في طين الشارع
المتيقن نجاسته **مطل** اي عمد اكان او خطا وان اضطر اليه لانه يصير حاملا للنجاسة **و** ضرر مشبه على نجس **باب**
ان كان مشيه عليه **مطل** وان عني عنه او اضطر اليه بان عم الطريق ولم يجد مصرا عنه للاقائه له مع تفسيره بخلاف
مشيه على يابس خطا فلا يضرب ان لم يضطر اليه للجهل به مع مخالفة له حاله فاشبهه بالواقع عليه فتجاه حالي
اما اذا مشيت دابته على رطب او يابس او اوطاها اياه او بالنت فلا يضرب ذلك في صلاته لانه لم يلاقه بخلاف
بخلاف ما لودمي في الدابة ولجامها بيده فيضرب ذلك لجملة العنا المتجنس بدورها لوصلي وبيده جبل طاهر
متصل طرفه بنجس وتارة فيه الاذري بان سياق كلام الروضة انه لا يضرب وجهه بالحاجة الى امساك
العنان بخلاف الحبل الا لضرورة الى امساكه انتهى والقسم مثال فحيت تنجس عضو من اعضائها بطل مسكه
لجامها فيحصل من ذلك انه حيث كان بعض من اعضائها نجاسة دم او غيره منها او من غيرها بطل مسكه
لجامها وظاهره انه لا فرق بين حال سيرها وقوفها وهو متجه وانما قال في المغني لا يضرب ان كانت مسابرة لان الحاجة
تدعو الي ذلك انتهى فلو اضطر الى مسك لجامها لقياس الجواز مع وجوب الاعادة ولا يكلف ماش التحفظ
عن النجس لانه يحتل به خشوعه **و** يشترط ترك فعل كثير ومن ثم ضرر **كف** للدابة حصل من الراكب **وعدو**
حصل من الماشي **لغير حاجة** تقتضيه سوا اطال زمن ذلك ام قصر لوجوب الاحتراز عن الافعال التي لا يحتاج
اليها بخلاف الركض والعد والحاجة فلا يضرب ان كثرت لئلا يضر بها او حرك رجله لتسير وظاهر كلامهم انه

صحة الطواف في المحفة السابعة لأن من بينه زمام الدابة يراعي القبلة وهو مسئلة نبيه لا نقول فيها انتهى وقوله لا يتقل فيها
 ممنوع فانما عمن قول المتن في السابق لو كان لها من يلزم لجاء الى اخره انتهى اما العاجز عن النزول عن الرحلة كان خاف من
 النزول على نحو نفسه او ملاوان قل **او خاف من نزوله ويحتمل** وسياق ضبطه في بحث التيمم او شئ منه مشقة لا يحتمل
 عادة **او انقطع** عن رفقته المتوسمين اليه لاكل الركب وان لم يحصل له الاجرة الوضوء على ما اقتضاه لطلأهم **او خاف**
نحو ميل يحمل فيستعصر صاحبه او الدابة به او ركوبه بين المحملين او احتاج في نزوله اذا ركب في ركوبه اذا نزل لمعين
 وليس معه اجير لذلك ولم ينسج من نحو صدق اعانتة او من صاحبه النزول ايضا واشتق الركوب بالمعين مشقة لا يحتمل فيميل
 عليها على حسب حاله فان توسمها ذكر وجب السؤل كقول الما في التيمم ويؤيده ما ياتي في سؤل المعنوس من توسم طاعته **وبعد**
 العاجز المذكور في هذه الصور وجوب كذا الطلقة الشخان قال في المحفة ويحمل عليها اذا لم يستقبل ولم ينم الاركان عليها وكان
 شخان اثار لذلك بفرضه انه صلى المفردة وقال القاضي لا اعادة عليه عليه فيفترق بين هذا بعد تعين فرضه فيما لو استقبل
 واتم الاركان عليها وما مر انفا بان ترك القبلة خطر كما مر انتهى ويراد بما مر قوله السابق اما العاجز عن الاستقبال الاخره
 السابق في اول الفصل ولو خاف الماشي ذلك لو اتهم ركوعه وبجوده او ما بهما واعد واختار في المجموع من جهة الدليل ان كل صلاة
 وجب فعلها في الوقت مع خلل لا يجب قضاؤها **ويصح** الغرض في **سفينه** قال في القاموس سفينة بسفنه قسره ومنه السفينة
 وجه الما جمعها سفان وسفن وصانها سفان وحرفه السفينه **جارية** لانها كالبيت للأقامة فيها شهر او دهر او به فالتيمم
 الدابة السيرة وقضيته الصلوة وان كان سيرها منسوب اليه ويحتمل تعبيره بما اذا لم ينسب اليه ويمتنع على من صلى فرضا في سفينة
 ترك القيام الا بعد ركوعه راس ونحوه **فان حر** **لته** عن الكعبة **ويح** مثلا بان حولت السفينة فتحو اصدده عن القبلة
الخوف وجوبها اليها **وبني** على صلاته والابطلت صلاته **ويصح** الغرض ايضا في **خوسر** **يسير به رجال** او نسا
 ولو كانوا ملوكين للمحمولين له او كانوا عجميين يعتقدون وجوب طاعته ويظهر ان يكفي يكونهم عجميين خلف امام
 في الدابة السيرة ومثله الارجوه المشروده بالجمال قال في المهمات ويحتاج الى الفرق بين السير والدابة انتهى وفي المتن ان
 الدابة لا تكاد تثبت على حاله واحدة ولا يراعي الجهة بخلاف الجمال وقرئ غيره بان سيره على السير المنسوب اليهم وسير الدابة منسوبة
 اليه وهذا احتج في وقوع الطواف للمحمول الى قربته تصرفه عن الحامل كما سياتي ويشرط تعدد وطئ لجس وممن **ضرر** مشبه
 الى المصلي **هو لادابته** بالجر عطف على الغدير المحرور قال شارحه عبد الرؤف وكان ينبغي لعادة الحارث انه الاكثر الاشتهر بخلاف

شُرک و

بفتح الهمزة والياء مع الصادق والظفر

رساجه التي صلى فيها اصاب فيمتنع الاجتهاد فيها مطلقا لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ومن اذ كانت القنوة عليه كبر على الكعبة
فلو قيل حادق فيها عمت او سيرة فيها باطل ومحاربه صلى الله عليه وسلم كل ما ثبت انه صلى فيه لا المعهود الا ان اذ لم يكن في غيره
صلى الله عليه وسلم لكنه بدعة حسنة واول من احسنه عمر بن عبد العزيز وقبده الزكريا ما اذا وقع عليه اجماع وتواتر بصلواته صلى الله
وسلم فان ثبت بالظن كالاحاد لم يكن كالكعبة نعم الخبر الخبر عن علم فلو عارضه قول الخبر عن علم فلهذا تقدم عليه ويتعارفان
والذي يظهر الاول والحق بعض من محاربه صلى الله عليه وسلم ما وضعه الصحابة رضي الله عنهم كقبلة الكوفة والبصرة والشام
وسيت المقدس وجامع مصر العتيق والمفتد جواز الاجتهاد فيما لا يمتصونها الا من اجتهاد واجتهاد لا يوجب القطع بعدم
الخلاف وان قل ومن بنا محاربه على العيان صلى الله عليه واولا اجتناب في كل صلاة الى المعايين وكذا الوصل بالمعانية لا يحتاج اليها
في كل صلاة وفي معنى المعايين من شيا مكنه ويتيقن اصابة القبلة وان لم يعاين حال صلاته وحالها من جوار الاجتهاد عينة وسره
عند فقد الخبر عن علم ومن اقر حرم الاجتهاد **مطلقا** اي حرمه وبعده وسره **ان وجد راي رواية** ولو ائمة **خبر عن علم** بالقبلة كقول
هذه الكعبة سواء كان في الوقت ام غيره ويجب عليه السؤال عن خبر ذلك عند الحاجة اليه واستشكل عامر من ان يملكه وبينه
وبين القبلة حائل الى الاجتهاد ولا يكلف الصعود واجيب بان السؤال المستغنى فيه بخلاف الصعود فان خبره عليه مشقة في
السؤال بعد المكان او نحوه كان الحكيم في الحما في تلك فان قال الخبر راي الخبر الغير يصلون لهذه الجهة او القبط مثلا هذا هو
عالم بل لانه فهو اخبار عن علم كذا قاله جمع متأخرون وهو صريح في امتناع الاجتهاد بعينه ويسره وفيه نظر اذ قول الخبر المذكور
لا يرد على المحارب الموثوقه وقد جوزوا فيها الاجتهاد بعينه وسره ثم ائتمروا في الحاشية قال فيمتنع الاجتهاد في الجهة فقط وهو
صريح فيما ذكرته وخرج بعد رايه غيره ككافرو فاسق وغيره كلف فلا يقبل خبره قطعا في الاول وعلى الجمع في الاخيرين
قياسا على الوقت تنبيه علم من عدم جواز الاجتهاد مع القدرة على الخبر عدم جواز الاجتهاد بالخبر مع القدرة على اليقين ومن ثم
امتنع اخذ راي اي خبر العدل المذكور **على خبره** كمن هو في ظلمة **قد راي** بلا مشقة **على من هو محارب معتقد** كالكعبة لانه خبره انما
يقدر الظن وهو لا يقين به القدرة على اليقين ومن ثم جاز اعتماد خبر عدد التواتر لافادته اليقين ويعتمد العمى ومن في الظلمة
المحارب بالمس وان لم يراه قبل ذلك خلافا لما في الحاشية كما يعتمد البصير الذي ليس في ظلمة بالمشاهدة فالمحارب المعتقد في
الخبر فان اشتبه عليه مواضع لمسه قلد بصيرا وكذا شخص يرى المحارب دونه بان كان معه سلاح يختص بالتفاعة به لحائل
يختص منه بالمصلي مثلا فان فقد بصيرا فان فوت الصلاة صلاها كيف شا واعد اذا قدر وخرج بلا مشقة ما اذا
شوق عليه

شوق عليه لمس ذلك المزحام وكثرة الصفوف ونحوها فيكون كالحائل فلهذا اخذ بقول الخبر عن علم **ولا يجب منه** اي نحو
المحارب كالكعبة **ان وجدت امارات يقين ما يقينه** المس من اليقين او اخبار عدد التواتر وكذا قرينة قطعية بان كان
قد راي محاربه من جعل ظهره له مثلا يكون مستقبلا او اجنبه بذلك عدد التواتر فلهذا اعتقاد ذلك وقول القاضي ابو الطيب
ان الضرب بالمسح الحرام له الرجوع الى خبر المعايين للكعبة محمول على ما ذكرنا من التفصيل والافهمه ضيق او غير مراد
خلافا لمن توهمه **فان لم يجد خبرا** عن علم ومن في معناه **وعرف جهادا** وهو لغة استفرغ الوسع في تحصيل الشيء ولا يستعمل
الا في ما فيه كلفة ومشقة تقول اجتهدت في عمل الشجرة ولا تقول اجتهدت في حمل النواه وهو ما خوذ من الجهد قال بعضهم بفتح الجيم ضمها
الحاقة وبعضهم بالفتح استفرغ الوسع واستيف القدر في السوي وبالفتح الطاقة واصطلاحا بذل الوسع في بلوغ الغرض المقصود
من العلم يحصل له **بإدلة** اي الاجتهاد بان كان بصيرا يعرف دلة القبلة وهي كثيرة **وافراحا العظم** قال في القاموس والقلب
مثلثة وكعنق حديد تدور عليها الرجا كالقبطية وبالضم تحمى بفتح عليه القبلة **الشالي** نسبة الى الشال بكسر الشين المعجمة وهو
ما استقبلك عن يمينك وانت مستقبل كذا في القاموس سمي بذلك لانه عن شمال الكعبة المشرفة قال الشيخان تبعاه لاهل اللغة
والقبط تحمى صغير في نبات نعش الصغرى بين العرفين والجدي قال شيخ الاسلام وكأما سميها نجم المجاورة له والافهم كما
قال السبكي وغيره ليس نجما بل نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب الجدي انتهى ولا خلاف في المعنى لان المراد هنا هو النجم المذكور
لانه مرئي فتسني عليه الاحكام واما النقطة فليست مرئية وان كانت هي القبط حقيقة واما النجم المذكور فيعرف بالجهة والجدي
يختلف باختلاف الاقاليم ففي العراق وما وراء النهر جعله المصلي خلف اخذ اليمني وفي مصر خلف اذنه اليسرى وفي اليمن
قبالة مما يلي جانب اليسر وفي الشام وراه ويخرف بدمشق وما قارب الى الشرق قليله وحران وراظهره ولزك قيل ان
قبلتها اعد القبلة وفي جميع ذلك تقرب وتسميل باعتبار الامارات الظاهرة المحسوسة للمدركه لسائر الناس والعهد في
ذلك الامارات المفترضة عند باب الهيئة فانما اضبط واغرب الى الصواب وقد ذكرت ذلك في الرسائل الموضوعه في علم
المبقات كالتجيب والاسطرلاب **واضعها الرعي** لاختلافها قال في القاموس الرعي معروف جمعه ارباج وارباج وارباج
وربع كعنب وجمع الجمع المربوح وارباج **الرعي** اي الاجتهاد واستقبل ما ظنه قبله **فيحرم** عليه **التقليد** وهو الاخذ بقول
الغير الناشي عن الاجتهاد من غير معرفه دليله لان المجتهد لا يقلد مجتهدا **وان ضاق وقت** عن الصلاة او الاجتهاد او
خير المجتهد بان **حقى عليه دليل** فلم يظهر له شيء نحو عيم او جلت عارضه دلالة لانه مجتهد والتخير عارض في اوله عن قرب

باب العمل في الحالين المذكورين **كيف** في وقت الوقت لا عند انقضاء بل بصبر ووجود اتمام الوقت منساعا
 كما قاله الامام وغيره وقره الشيخان واعتراض الجمهور والتفتيح على من حيث الخلاف لا في خلافه وهو فيه وانما جاز التيمم والوقت
 لتحقيق عجزه ثم من غير سببه لتقصير البتة بخلاف هذا **بصبر** وجوبا اذا ظهرت له القبلة في الوقت وبعضها يظهر له بعد كذا
 في التحفة ومقتضاه انه يصلي قبل انقضاء الوقت وهو خلاف عام عن الامام الذي يبينه في شرحي الارشاد والعباب **وان صادف القبلة**
 لتقصيره ولا يذنبه نادرا لا بدوم وقيل بتقدير لا يتقضي لانه لا عاجز عن معرفة الصواب فاشبهه الاعمي وقار وضيوع الوقت هذا
 صادق الوقت عن اتيان المباحل لا يسقط فيه الصلاة بالتيمم باق الما واخرج الوقت بان الما هناك متحقق المحصول بخلاف القبلة
 هذا **مقتضى** اي مثل العارفي المذكور فيما ذكر **جاهل قدره على تعلم** لادلتها والمراد تعلم ادلة ظهورها دون دقايقها اصرح به الامام وغيره
 قال الماوروي لو استعمل مسلم من شرك دلائل القبلة ووقع في قبلة صدقه واجتهد لنفسه في جهات القبلة جاز لانه عمل في القبلة على
 اجتهد نفسه وانما قبل خبر المشركون في غيرها قال الاذري وما اظهرهم بواقفونه عليه ونظر فيه الشاشي وقال اذا قبل خبره في
 القبلة لا يقبل في ادلتها الا ان يوافق عليها مسلم وسكون النفس بخبره لا يوجب ان يقول عليه الحكم فتمت في تعلمه من الغلط
 حتى حصل له ملكة علمية بحيث صار يستقل باستخراج القبلة من غير اعتماد على ما اخبر به الكافر جاز له العمل بعلمه كما هو
 ظاهر ومحل ما مر من لزوم الاجتهاد وحرمة التقليد وجوب الفضا ان **وجب** عليه تعلم ادلتها **عينا بان** اراد كسرها
وقال العارفيون بادلها **بصرفه** وليس بين فري متقاربة بها محارب معتزلة فيجب عليه عينا العموم محلجة الما فانيها
 وكثرة الاشتباه عليه والمسافر فيما ذكر من كان محضرا واصحاب الحياض والنجعة ومن قطن موضع بعيد من ابيه وتفرقت
 بين السفر والحضر فانهما باعتبار غلبة وجود العارفي او ما يقوم مقامه في الحضر والسفر **لا يجب** عليه عينا بان كفا
 كما تقدم محل فيه محارب معتزلة وعارف والمساافر في ركيب بكثر العارفيون فيه بان يسئل عادة مراجعة ثقة منهم قبل خروج
 الوقت **كركب** وقضية تقبيلهم بالجمع **بما** لانه لا بد من ثلاثة بوجه بان الواحد قد يخطئ او ينقطع بخلاف الثلاثة
 فان الغالب بقا بعضهم الى انقضاء السفر لكن في الاحبا الاكتفا بواحد ووجه العلامة ابن قاسم شيخه الطبري لاوي وكان بين
 كذلك بحيث لا يخرج الوقت قبل المروءة على واحد **فله** **تقليده** لعارف ثقة **ولا يقفنا** عليه اذا لتقصير منه وانما يجب تعلم
 بقية الشروط عينا مطلقا لانه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم والسلف بعده الزموا احاد الناس بركب مطلقا بخلاف
 بقية الشروط **فان لم يقدر** الجاهل المذكور على تعلم في الحال وان امكنه التعلم بعد **كاهمي** بصبر وبصبر **فله** وجوبا

مجتهدا

مجتهدا عارفا بآدلة ولو **مروءة** كامة كاهمي في الاحكام بقوله مجتهدا فيما قال الله تعالى اسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
 بخلاف غير العارفي والعاقل والكافر وغير المكلف اما اعني البصر فلا بد معطر الادلة تنقلق بالمشاهدة والبرج عنيفه
 كاهم ولا اشتباه عليه فيها اكثر واما اعني البصيرة فلا بد اسوامن فاقز البصر فان صلي بالتقليد قضي وان صادف القبلة
 بخلاف ماصلا به بالتقليد اذا صادف فيه القبلة او لم يتبين له الحال فلا اعادة فيه ويعيد السؤال لكل من يصنع تحضيرا على
 الخلاف الا في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية **شرح** قال المنجد في التجرى لو صلي الاعمي لجهة بالتقليد وبصر
 في ثنائها وعرف الادلة فان بان له في الحال ان القبلة هي التي صلي اليها بان راى محرابا او سمع يعرف به القبلة اثر صلاته وان
 احتاج الى اجتهاد بطلت فان فقد من يقوله صلي بحاله واعاد وقال القاضي بنيه على ان البصير العاجز هل له تقليد غير بان
 جوزناه معنى في صلاته والافلا في الاجم انتهى ثم نقل كلاما اخر عن المنوي قال العلامة ابن قاسم الوجه ما قاله القاضي لانه اذا جاز
 له التقليد ولم يجب عليه الاجتهاد لكونه لا يعرف الادلة وان قدر على تعلمه ولم يوجب تعلمه فانما يصار له بوضوح لانه لو كان
 بصيرا لجاز له الصلاة بالتقليد وان اوهو قول الروض انه اذا تردد هل هو على الاحصاء ولا بطلت خلافه فليتبنا انتهى
وان اختلفت عليه اجتهاد بطلت يعني مجتهدا بن فقال احدهما ان القبلة في جهة واحدة والآخر قل من ثقلها منها اذ ليس
 احدهما او يمين الآخر كما اختلفا عليه في حكم غير هذا لكن افلا كان اختلفا فيها **قبل الصلاة فالوقت العلم منها والحي**
 بالتقليد كما في الشرح الكبير للمرافعي وقيل واجب وهو الاشبه في الشرح الصغير وقال ابن الرفعة ان القاضي بالطيب
 حكاة عن بعض الامم وان الاكثرين على التحجير فان استويا تحجير وقيل يصلي مرتين فان كان احدهما وثقا والآخر اعلم استويا
 لان كلامهما فيه معنى ليس في الآخر فله تقليد من شانهما فهو كما مامه الاعمي والبصير كذا في الحاشية وشرح الارشاد
 وقال في شرح العبا فالاولى تقديم الاوثق وكان بعض مشايخنا يستنظر تقديم العلم وخرج بقوله قبل الصلاة ما لو كان
 فيها بان دخل مقلدا فقال له مجتهدا اخر اخطاك بك الاول والمجتهد الثاني اعرف عنده من الاول او قال له انت على الخطا قطعنا
 وان لم يكن اعرف عنده من الاول تخول وجوبا سواء بين له الصواب فيهما ام لا او قال له الذي قلده ذلك ام لا كذا في التمهيد
 ان بان له الصواب مقارنا للقول بان اخبر به وبالخطا معا بطلان تقليد الاول بقوله من هو ارجح منه في الاول ويقطع القاضي
 في الثانية فلو كان الاول ايضا في الثانية قطع بان الصواب ما ذكره ولم يكن الثاني اعلم بوضوح قوله قاله الامام وان لم بين الصواب
 مقارنا بطلت لانه وان بان الصواب بمقارب لمضي جزء من صلاته الى غير قبلة محسوبة ولو قال ذلك بعد الصلاة فلا يلزم

مقتضى الروض الاعمي بالتقليد والبصر في انشاءها

الاعادة كالتغير اجزاء البصير بعد ما صرح به في الروضة في الاول وفي الثاني ولو قاله ذلك قبل الصلاة قال شيخ الاسلام
 فانما هو حكم عامري وهو قديم من شائهم لكن الاوثق والاعمل عنده اولى انتهى قال ابن قاسم وفيه نظر لانه اذا وجب الاخذ
 بقوله في الصلاة في جرح من باب اولي فيجوز انما يجب عليه الاخذ بقوله ايضا كذا دخل في جرحه ما من المذكور بانه ليس هناك دعوى
 احد المجتهدين في الخطا على الاخذ ولا دعوى خطا الخلاف مطلقا هل يتناول انتهى **ولا اعاد** علي من صلي بالاجتهاد منه او من مقلده
وقيل خطا باجتهاد اخر وان كان الثاني ارجح بان ظهر له الصواب في جهة اخرى واخبره عن اجتهاده العلم عنده من مقلده **ولا**
 الادون والمثل والشكوك فيه فان اخبر عن عيان كالقطب وجب قطعها وان كان مقلده ارجح وذلك لان الاجتهاد لا يتحقق بالاجتهاد
 ولا علي من يتحقق خطا غير معين **كان صلي اربع ركعات** بينه واحدة **لا يربع جهات** **باجتهاد** اربع مرات وان يتحقق الخطا
 في ثلاث لا تكل واحدة مودة باجتهاد ولم يتحقق فيها الخطا ومثله لو صلي اربع صلوات لاربع جهات كذلك تعرف القبله ولم يرب
 عين ما اداه لغيرها فلا يلزمه اعادة شيء شتر مقارنة ظهور الصواب لظهور الخطا في الكل والابطال صلاته لم يضر منها
 الغير قبله محسوبة وان يكون الاجتهاد الثاني اقوي من الاول فان كان الثاني اصنف فكالعدم وكذا المساوي على المصنف خلافا
 للمجموع وغيره وطلاق الجمهور وجوب التحول نحو علي ما اذا كان الثاني اوضح وانما لم يجب الاخذ بقول الافضل ابتداء لانه
 هذا التزام به في الصلاة اليه فلا يجوز انما لا يربح خلافة قبلها فتخير مطلقا فان قلت غاية التزام الجهة انه يستمر
 عليها لانه يجوز لغيرها ولو ارجح فكان المناسب تحييره هنا كالابتداء قلت المراد بالتزام الجهة انه بدخوله في الصلاة للجمعة التزم
 ترجيح احد الطرفين بالرجوع اليه بالفعل فاذا اظهر من هو مظنة تكون الصواب معه لزمه الرجوع اليه وقبله لم يلتزم شيئا بقي على
 تحييره وخرج بقوله مع طعن خطا ما لو يتحقق هو ومقلده خطا معينا ولو عينة ويسر عشا هذه الكعبة او نحوها السابق او
 باخبار ثمة عن احد هذين فالقول بانه انما يتيقن بقرب مكة ممنوع فانه يعيد في الوقت او بعد ما يتيقن الخطا فيه كالحاكم في النقص
 حكمه ولا يتيقن الصواب ولا لكنه انما يعيد اذا ظهر له الصواب فظهوره قبل الفعل الاعادة لا لوجوبه لتيقنه الخطا فيما يامن مثله
 في الاعادة وبه فارق نحو الاكل في الصوم ناسيا والخطا في الوقوف حيث لا يجب الاعادة لانه لا يامن مثله فيها وانما سوا بين
 الجملة والنياس فيما ذكر لا شراكم في عدم استقبال العين اما اذا تغير اجزاءه قبل الصلاة فان يتيقن الخطا
 اعتمد الصواب وان ظننه وظن صواب جملة اخرى بما عتقد اوضح الدليلين عنده وكون الظن المستند لفعل النفس اقوي من المستند
 للغير فارق هذا ما مر في الا علم او بعد الصلاة فلا اثر له مطلقا لان يتيقن الخطا **يجب** على المخادع على الاجتهاد **اعادته** الاجتهاد

في القبلة

في القبلة او ما يقوم مقامه **كتليب** من العاجز عن الاجتهاد للمجهل حيث جوزناه **لكل** **فروا** اذا وقفنا **عنه** ولو من وراء معادا
 لفساد الاول ومعه جماعة وان لم ينتقل عن موضعه سعي في اصابة الحق ما يمكن لان الظن الاول لا نقه ببقائه فالاجتهاد
 الثاني اذا وافق فهو زبادة ولا فهو غالب انما يكون لا قوي والاخذ بالاقوي واجب وحل ذلك **ان قسم الدليل الاول** واللام اعادته
 وخرج بقولنا في القبلة الاجتهاد في الما والشوب فلا يلزم الاعادة في الشوب المجتهد فيه مطلقا والمما المشبهة قبل الحث والفرق
 ان القبلة مبنية في الاصل على اليقين ومختلفة باختلاف الامكنة بخلاف الطهارة والسنن وقوله فرض عيني المناقلة وصلاة
 الجائزة فلا يلزمه اعادة الاجتهاد كما في النعم تنبيه بشكل علي وجوب الاعادة هنا المعادة ما باق بانه لا يجب لها تنبيه جديده
 المصنوع اذا تقرر بان القبلة ما اختلفت باختلاف الامكنة كان في الاعادة فايده فلعله يصادف في الثانيه فيصح منه وان لم
 يجز به بطل على الصحيح فيما لو كان فساد الاول بانه لا يجز به الثانية بخلاف العادة التي هي فانه لا فائدة فيها مع كونه انفرادا لا بالجمع
 الاول انما في الاجتهاد ثانيا فان وافق فذاك والاعمال بالثاني بتفصيله السابق تنبيه مجرم علي من لا يقدر على الاجتهاد السفر في
 قائله ليس في ما يعرف ادلة القبلة كما يحرم على العاجي الاقامة ببلد لا عالم فيها بتفصيل الشرع صرح به الغزالي وغيره وظاهره انه
 لا فرق بين ان يكون بقرب تلك البلد بلد اخر في عالم الاول وهو محتمل ولا ينافيه قوله لا يجب في كل مسافة قصر نصب مفت لان المراد
 بالاعاد هنا العالم بالامور الظاهرة التي يلزم العامة تعلمها لا يضطر امره اليه مع نكره فذلك لم يكن فيه اقامة عالم بلد قريب
 من بلده بخلاف المفتي فانه لا يحتاج اليه الا في الامور الخفية واكتفي فيه بان يكون علي دون مسافة القصر **فصل** في جعله في الحكم **فصل**
 التيمم وهو لغة القصد يقال تيممت فلانا بعمته وتيممت ونامته اي قصرت عنه ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تتقون وشرا
 ايصال التراب الى الوجه واليدين بشرائط محققة وهو من خصوصيات هذه الامة وفرضت سنة اربع وقيل سنة ست وعليه
 الاكثر وهو رخصه مطلقا وصحته بالتراب المصفى وان كانت الرخصة لا تنطبقا لها هي كونه الة الرخصة لا المحجوزا
 والمتنع اما هو كون سبب المحجوز لها معصية وقيل عزمه وبه جزم الشيخ ابو حامد قال في الرخصة انما هي اسقاط القضا
 وقيل ان يتم لفعل ما فعزمه او لعذر فرخصه ومن فوايد الخلاف ما لو تيمم في سفر معصية لفقدها فان قلنا رخصه وجب القضا
 والوفاء قاله في الكفاية او بتراب مصفوف فعلى الاول فيه وجهان وعلى الثاني وجه واحد علي انه يختص بالوجه واليدين وان كان الحث
 اكبر والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر الى قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم فانما هو في الاصل
 حكلا لا وخبر مسلم جعلت لنا الارض كلها مسجرا ونزيتها طهورا وغيره من الاخبار التي بعضها وانما يصح عن الحث الاصغر انما

بالحث وانما هو التيمم

بما كان عليه

والجناية والحبص والنفاس والولادة اتفاقا وكذا الموت بدلا عن الوضوء والغسل وكذا عن الغسل او الوضوء المسنون والموت
 بينه وبين تحديد النية حيث لا يسر ان النية طمارة غير مقصودة في نفس كما يأتي فلم يشرع تحريمها اشعارا بذلك بخلاف الاخر
 عند وجود سبب يقتضي الامر بالوضوء فانه ضرورة فقد الوضوء فلا اشعار بذلك البتة **ففيما يخص** انه اذا وضوءا لم يرد السكون
 قبل الحدث وعدم الماء او تعذر استعماله انه يسر له ان يتم عن الوضوء المجد ولا يتم عن غسل الياسه لعدم وروده مع كونه ليس
 في معنى الوارد والمجد للنية شي واحد وهو العجز عن استعمال الماء او شرعا واسبابه ثلاثة وكفى في الظن لا الوهم والشك احدها
 فقد لما كان حاله بينه وبينه سبع فالمراد بالحسي ما تقرر استعماله حسا ويؤيد قوله في كبري كبحر خاف من الاستغناء منه لا افاقا
 عليه لانه عادم الماء ويتزين على كون الفقد هنا حسب حقيقة نية العاصي بسفره حينئذ لانه لما عجز عن استعمال الماء حسي لم يكن الفقد
 محبة تيممه على التوبة فائدة بخلاف ما اذا كان مانعة شرعا كعطش او مرض وعبارة المجموع لا يتم للعطش عاص بسفره قبل التوبة
 اتفاقا وكذا لو كان به قروح وخاف من استعمال الماء لانه قد اذنت له في التوبة ووجد الماء انزلت **اذ لم يجد** المسافر ومثله الحاضر
ما قال في القاموس الماء والماء وهمة الماء منقلبه عنهما معروف وسمع اسقي ما بالقصر جمعهم امواه ومياه والمياه
 امواه جمعها ماوي انتهى فان يتقن فقهه نية بطلب لانه حينئذ عيش واستشكال بان من امر من الا يمكن وجوده فيها اما
 باستنباط من منبع قريب او بوجود غير سطر او طلوع كرك واجيب منع ذلك فان كثيرا ما يتقن المسافر بطريق العادة
 التي لا يتقن عدم الماء في حال مخصوصه ولا ينافيه ان المراد هنا اليقين الجازم كما قاله الاذرع لان اليقين الجازم كثيرا
 ما يستلزم العادة فيجوز ان المراد به الاعتقاد الجازم وهو عمن اليقين وقيل لا بد من الطلب لانه لا يقال ان لم يطلب لم يجد
ونوعه اي وقع في وجهه اية هذه ايجوز تحيز اراجي وهو الظن او مرجوحا وهو الوهم او منويا وهو الشك وجهه الماء الخليل
 المراد بالوهم هنا الثاني وان كان صحيحا او يفهم منه انه بطلب عند الشك والظن بطريق **الاولي طلبه** وجوبا مما توهه فيه وان
 ظن عدمه كما مر لقوله تعالى فلم يجدوا ما يقيموا صعيدا ويقال ان لم يطلب لم يجد ولان النية طمارة ضرورة ولا ضرورة فوقع امكان
 الطهر بالماء **هبة** او افتراضا واستعارة لالة استفهام دلوجا وغيرهما مما يتوقف القدرة على الماء عليه وان اردت فهمتها
 على ثمن مثل الماء يجب قبول كل من هذه الثلاثة وسواله ان تعين طريقا ولم ينجح له المالك وجوز بدله وضاق الوقت لا حيثئذ
 بعد وجد الماء لان المسألة غالبية فيه فلا يفتقر منه فيه وبهذا فارق عدم وجوب اتمام الرقبة في الكفارة ولا اصل المسألة
 بل غلبة لم ينظر والاحتمال ان تلف الالة ولا لزيادة قيمتها على ثمن الماء **او ثمن** واجارة يعوض مثله كما يأتي وانما يجب طلب كل من

الثلاثة

الثلاثة في الوقت لتحقيق الضرورة حينئذ فلو قدم الطلب على الوقت او طلب مثا كما فيه ليصح وان صادفه نعتان يتقن
 بالطلب قبل الوقت ان لا ما ولم يفرق موضعه ولا طرما يحتمل سببه وجود الماء اعتدبه وان كان قبل الوقت يتقن ان غلظه
 الرواية عن القاضي الطبري وفي المجموع على الشامل وغيره ما يوافقه ويؤيده ما يأتي انه لو يتقن بالطلب لا والعزم ولم يهل
 شي لم يجب الطلب ثانيا لا يقال لما شرط الوجوب للعبادة اي الوضوء فلا يجب طلبه كالماء للوجوب الحج والزكاة لانا نقول ليس
 شرط الوجوب بل للانتقال عما هو واجب طلبه كالرقبة في الكفارة والهرمي في التمتع فانه لما ورد في نظر المصنف في قياسه
 بانه لما لم يطلبه في القيس عليه لنتا طيه بسبه بخلافه هنا والاول بان يقال انما يجب طلب الماء للحج والزكاة لا لشرط الوجوب
 وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرط للانتقال عن الواجب اليه فلم يفرق كالرقبة في الكفارة ويحري طلبه **ولو ما ذرته التقه ولو**
 واحدا عن جمع لقياسه مقام حينئذ وانما امتنع لانه في القبلة لان المدار فيما على الاجتهاد فهو معنى مختلف
 باختلاف الاشياء والمدار هنا على الفقد الحسي وهو لا يختلف ولو اذن له قبل الوقت ليطالب به بعد الوقت كغيره طلب
 غيره له بغير اذنه او باذنه ليطالب له قبل الوقت او اذن له قبل الوقت واطلق فطلب له قبل الوقت او شا كما فيه لم
 يكون ما نعتي قرب الاكتفا في حالة الاطلاق بطلبه في الوقت كما لو وكل محرم لا لا يفتقره التلاح ولطلب قبل الوقت
 لفايته وانطوع فدخل وقت الحاضر عطف عليه فله النية للحاضرة من غير طلب فله الانتقال وعلمه بان الطلب اذا كان بالاجب
 الطلب في ذلك جاز النية بذلك الطلب فخر منه الزكشي ان لو طلب لعطش حتى لم يجد كان الحكم كما ذكره ونظر فيه المصنف
 الفرق بينهما فانه فيما ذكره طلب للنية فله النية الاخرية لانها جنسها بخلاف الطلب قبل الوقت لعطش فانه لا يجانسه بينه
 وبين النية بعد الوقت حتى يغني عن تقدير الطلب له بعد الوقت ورد هذا الفرق العلامة ابن قاسم به وهو في باب الاجتهاد
 فيما لو اشبه ما وما ورد فاجتهد للشرب جاز الطهر ما ظن انه الماء انتهى ونقل الزكشي عن اظهر احوال النية لا الاستاذ
 وجوب الطلب قبل الوقت واوله اذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها الا بذلك انتهى واليجاب اوله منجبه وقبله يحتاج
 لنظر لكن يؤيده وجوب السعي على عبيد الدار يوم الجمعة قبل الزوال لان يفرق بان الجمعة انيط بعض احكامها بالعجز
 فلا يقاس بها غيرها وعليه فلو اطرأ ان مناق الوقت لم يسقط وجوب الاستيعاب ولم يهر النية بدونه والالزم محنته
 بدو طلب وبشكل على الوجوب قبل الوقت جواز اتلاف الماء المحتاج اليه قبل الوقت ولا عصيان حيث اتلاف ما الطهارة
 وان عصا من حيث انه اضاعة مال تنبيه ظاهر فلو لم يطلبه انه لا بد من يتقن انه طلب واناب من يطلب وطلب فلو

بعض طلب اناء

غلب على ظنه انه او يابيه طلب في الوقت لم يكن لان الاصل عدم وجوده ولقولهم ان ما يتعلق بالفعل كعدد الركعات
 لا يربيه من اليقين ولا ينافيه ما مر عن الرافعي لان الفقد وما بعده امر خارج عن فعله ولا اثر لاجبار فاسق وجودا
 وعرضا خلافا لما قبله في النفي الاصل دون الاثبات **نعم** لا يتصور الاكتفاء بخبره اذا غلب على الظن صدقه وكيفية الطلب ان
 يفتش رجله وجميع رفقته المنسوبين لمزلة عادة لاكل القافلة اذا نشأ حتى كبرها عرفا ولا يجبر ان يطلب من كل واحد
 يعينه بل يكفي الترافيم ولو عاوزه من معه ما يجوده ولو بالثمن فلا بد من ذكره لانه قد يكون فيهم من لا يملك حيا
 ولا يحتاج لزيادة او يد عليه لان فيما ذكر طلب الدلالة عليه بالاولي ويظهر انه لا بد ان يغلب على ظنه علمهم جميعهم بنوايه
 فلو علم فيهم امر او نايما او مقي عليه لم يبلغه فانه وجب طلبه منه بعينه او **بان ينظر** حواله **جاءه الاربعة** وهي اليقين
 والاشكال والامام والخلف والظاهر ان المراد تعميم الحكم المحيط به لا خصوص الاربعة **في النسوي** من الارض ويخص وجودا
 ان توقف عليه غلبة ظن الفقد مواضع الحضرة والطير بمنزلة احتياط **وفي غيره** اي غير المستوي بان كان ثمر الحفاظ
 او لم تراع او نحو شجر **بمعنى** او **بسطا ثم ينظر** حواله **لحد الغوث** وهو الذي يجمع الرفقة استغاثته منه لو استغاثتهم
 مع اشتغالهم باشغالهم وتفاوهم في قولهم ويختلف ذلك باختلافه معود او عيبا طوا وهذا دون حد القرب الا في
 بكثير وقد يقر من علوه منهم اي يقرب ما يصل اليه اذا مر به معتد الساعين وبه يعلم انه لا يضر لوجود رفقته ولا لغيره
 ولا لقلته ولا لكثرته ولا يلزمه المشتري اصل قال الشافعي في الحديث في النبي صلى الله عليه وسلم ان يرد على ما كان ذلك
 امره عليه من اتيانه لما في الواضع البعيد من طريقه وليس ذلك عليه عند التمهيد قال الشافعي فقد اشار النول الجماع
 على عدم وجوب التردد انتهى ولا ينافيه ما في الروضة كاصلها المشير الى الاتفاق في وجوب التردد لان الاول محمول على نرد غير متعين
 بان كان لو صعد احاط بحد الغوث من جهة الاربع اذ لا فائدة مع ذلك لو وجب التردد والثاني محمول على ما اذا كان نحو
 الصعود لا يغيره النظر بجميع ذلك فنقن التردد وانما يلزمه الطلب **ان التسع** وقت لتلك الصلاة فيني خاف
 فوته لو قصده من اوله او من حين نزوله نيم بخلاف ما لو وجده ولو وجد القرب وخاف فوت الوقت لو توسل او تسلا
 النجاسة لانه غير فاقده وحل ذلك في من لا يلزمه القضا لو نيم والارزعه قصده وان خرج الموقت اذ لا بد له من القضا
 والفرق بينه وبين نظيره في انما التوبة اليه انه يجر واجباله هذا اذ لا جابل بينه وبين الما جلا فته ثم لانه في الغير
 وهو ما نه ومن ثم كان كما هنا من علي يبر تزامم عليها جمع ولا يمكن ان يستقي من الاو احدا وثوب لا يمكن ان يلبسه

الاول

بلغ

الا واحد وقتنا وبه عمارة او مقام لا يسع الا قايما واحدا وقد تناوبه جمع المصلا فيه فلا ينتظر توبة يتقن
 انها انما يتيم اليه بعد الوقت اذ فيه وفريق منه ما لا يسع الصلاة بل يصلي متى ما عاريا وقاعدا في الوقت لان حرمة من لا بد
 رعايتها وهو عاجز لا يربيه فارق من خاف فوته لو توسل ولا يقضا لا اجتناب عنه غير نادى فيكون صلي محضه ما سئل الشافعي
 لمن تارع في مسئلة المقام به فارق العاجز الذي لا يجد من يرضيه فانه يتم ويغير ولا اثر للقدرة بعد الوقت ينتظر التوبة اذا
 توقع انها اليه وقد بقي من الوقت ما يسع وجوبا يصلي متوسلا ومستورا وقايما وكونه هناك التوقع بعد واجد فارق ما ياتي
 ان من يتقن وجود الما آخر الوقت لا يلزمه انتظاره واستشكل عدم القضا في مسئلة البير بانه محل بغلي فيه وجود الما واجيب بان
 عدم تمكنه في الوقت صيرها كعدمه وانما التورث القدرة هنا بعد قياسا على العاجز عن القيام عن استئصال الما فيه مع علمه في قدرته
 عليه ما بعده بخلاف ما لو تجس ثوبه وكان معه ما لو استغاثه خرج الوقت فانه يجب انتظاره كما هو لان البير والثوب والكان هذا ليس
 واحدا في قبضته والثوب ثوب في قبضته فيقتصر كما لو كان معه ما يتوسل به او يغتفره من بير ولا من اجماله وقد ضاق الوقت فانه ينتظر
 ولا يصلي بالنية **وامر على محترم** من نفس وعضو ويضع بان لم يخش عليه ميع يم وماله ولفيره وان قل والمراد ما يشمل نفس وعضو مال
 غير الطالب وغير من لزمه حفظه وصفظ ماله شرعا **لو كان المحترم غنما صا** **والمحترم لقطاة** ان رفقة يتضرر بخلافه عنهم
 ان لم يتضرر على الاصح ما يلحقه من الوحشة وجعل الوحشة بانقطاع الرفقة هناء خاصة بخلافه في الجمعة وخرق شيخ الاسلام
 بان الظهر ليسه بخلاف الجمعة ولو سأل يغتفره ما لا يغتفر في الاصل بان السبب يوم الجمعة منه عنه في الجملة وهو ليس الفرق بانه هنا
 ياتي بالبر والجمعة لا بد له من الخلق بامر على ما ذكرتم لفقده شرعا وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج **فان يتقن** ولو باخبا عدل
 رواية علي بن ابي حمزة لا الشارع اقامه في مواضع مقام اليقين وكذا فاسق وقع في قلبه صدقه كما في ظاهره **في حد القرب** وهو يقصده
 الرفقة نحو احتطاب واحتشاش قال محمد بن يحيى صاحب الغزالي ولعله يقرب من **نصف فرسخ** تقريبا **قال** وهو يزيد من حد الغوث السابق
 كما مر ولفظ الفرسخ معر سو قيل عربي معناه السكون لانه يقطعه يسكن وقيل معناه الراحة والفرجة وقيل ساعه من ساعه الاربعة وقيل
 الطويل من الزمان **ومن ما ذكر** اي المحترم من نفس وعضو ويضع وماله **الاما يجب بذله في تحصيل المسألة** ثم لوجه
 فلا يشترط الامن عليه لانه ذاهب منه ان قصدها وان ترك فلزمه التقصير لعدم العذر حينئذ على المعتمد وقول الاسنوي انما يفتي بخلافه
 لانه باخذه من استحققه مردود بانه لا نظر لذلك لانه متيقن الزهاب على كل تقدير وليس فيه صناعة ما لان محل النية اذا كان
 سببا لفعل لغرض شرعي وهذا السبب ترك فعل اي فاقولا نظر لكون التترك فعلا عن الاصل ليس لغرض شرعي وهذا واضح اذا كان

المال له وكذا غيره من لا يجب عليه حفظ ماله لانه لا يشرط الامن ماله في غيره الذي لا يجب حفظه ولو ادا وجب حفظه لوجه
 ولا يشرط ان يحفظه من لا يجب عليه لانه لا يشرط الامن عليه ولا يشرط ان يحفظه من لا يجب عليه لانه لا يشرط الامن عليه ولا يشرط ان يحفظه من لا يجب عليه
 الامن على الاختصاص هنا لانه لا يشرط الامن عليه لانه لا يشرط الامن عليه ولا يشرط ان يحفظه من لا يجب عليه لانه لا يشرط الامن عليه ولا يشرط ان يحفظه من لا يجب عليه
 في غير المالك ان حلقه ولا فلا طلب له بل يرفع سقيه ويتم فكيف يوم يحصل ما ليس بحاصل بضيعه وهو غلط لان الخشية على
 الاختصاص هنا انما هي خشية اخذ الغير له لو قصد ما الاخشية ذهاب روحه بالعطش وانما اشترط الامن على هذين في حالة الاول لان
 المأمور به فلا يضيع لاجله تحقق بخلافه في هذه الحالة فانه محقق ولو باخباره بالثقة وشهد له بالثقة انهم اوجوا شق العناء
 ليصل اليها عند تحققه اذ المأمور به لا يشرط عليه ولم يوجوا شق العناء في التوجه فيما اذا كانت البيوت مظلمة ولم يدر هل هو ام لا واستثنى في الاسلام
 من ذلك كله ما اذا كان المأجور انما يخشى عليه من فتراس السبع فانه لا يجب الطلب لرعاية حرمة الروح وان وجد من يحرسه باجرة تزداد
 ثم لما يجب **تسريح الوقت** اي جميع الصلاة كما اقتضاه اطلاقه كغيره وتحمل الاكتفاء بادرار ركعة فيه **وجوب طلبه** من المحل المذكور لانه
 اذا كان سعي البع لا شغاله الربوبية فالعبادة **الطلب** التسريح الوقت بان خاف فوته من وقت نزوله ولو اثنى الوقت وقصره **طلبه** بل يرفع
 كما قاله النووي لما فيه من خروج الصلاة عن وقتها بالاعتذار ويخرج منه عليه وقال الرفعي يجب طلبه كما لو كان في رحله وكل من انقل ما قاله عن
 مقتضي كلام الاصحاب بحسب ما فهمه وزاد النووي نقله عن ظاهره من الام وغيره وقال السبكي انه الحق وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان في محل
 يغلب فيه فقد الما والثاني على خلافه بل قيل قول الروضة اما المقيم فعليه ان يسعي ويخرج الوقت فالحاصل ان ما جاز القربى كان لو قصده
 لحيته اليه ليعمل الوقت لم يرفع قصره لانه حينئذ لا يجد واجدا له وان كان لو قصده لذكره قبل خروج الوقت لكنه ان اوجاه خروج الوقت
 لرفع قصره لانه لما قدر على استعماله في الوقت عدوا جلاله بخلاف ذي النية فيها لما فوق حرج الوقت وسجد البعد فلا يلزم طائفة من
 وصوله في الوقت المشقة التامة في قصره وقضية صنيعهم ان الحكم كذلك في المقيم وفي الاسعاد كما انقل عن الروضة خلافا لذلك لان المقيم يلزمه
 القضاء على كل ما خيل فيه قصر الما وان خرج الوقت فخرج في حرج القربى والغوث من باب اول انتهى قال الشيخ وغيره حينئذ لا
 البير الذي قالوا في الايجاب البصر الى بعد خروج الوقت ينبغي فرضه في السفر انتهى وصورها في العجا بالمسافر وقره المصنف في شرحه
 انه حيث وجب القضاء وجب الطلب من حرج القربى سواء في ذلك المقيم والمسافر وفي لغة المنقول عن الاسعاد في حرج الما به الجماع والجمع
 غير اعادة ولا يلزمه النقل عنه ولو باع محتاج للطعام ما مؤمن الما والدة الاستقاء والستره وما يعقد عليه القاييم في الوضوء والعبادة
 وشذ ذلك منه في الوقت لا حاجة للبايع اليه والمشتري والمنهيب اليه لم يصح حرمة بقاء كونه مستحقا للتطرية فهو معذور عن تسليمه
 شرعا

129
 شرعا ونقله من المتنب لا يفهمه بخلاف المشتري لان فاسد كل عقد كسبي ضمانا وعرضا غالبا وانما تحت حصة من الزمته كفارة او دين
 ما يملكه وان حرم ذلك حيث لم يرج له ونال الاصل في الصلاة انما على الغير لكون وقتها محروما والطرفين فمعلق به بخلاف الدين والكفاية
 الاصل فيها التراضي والغوريه فيها على خلافه لا في يتعلق بما في اليد وبما في الدين ايضا ان يتعلق بالزمه وقدر من الدين ما لم يكن له
 حجر على العين اما نحو سبعة قبل الوقت وفيه حاجة اليه كعطش شربه او الى غنمه فانه جاز ولو قدر على تحصيل الحول الذي تصرفه فيه قبل
 الوقت يسير جازر وعبه لرفع لزوم الاصل الرجوع فيه من احتياجه له لظاهرة انه يلزم البائع فسخ البيع في قدر المحتاج اليه فيما اذا كان
 له خيار وحيث وجب السداد والقبول او بطل نحو البيع بشي مما لم يصح بتمه ما قدر على شي منه في حرج القربى ولو طاق الوقت فان عجز عن
 استرداده يتم لانه فاق حله ووسلي وفيه تلك الصلاة التي تصرف في حرج القربى وفيه التفسير بما او تراب محل يغلب فيه عدم الما لاما بها
 لانه فوته قبل وقتها وعجز عن استعماله فيه ولا ينال رفعه هنا فخرج يقتضي بطلان تبرع من عليه دين لا يرحله وفان جهة ظاهرة حاله في الحال
 وعند الحول في المحل ولم يحجر عليه حوا ولا شرعا كالحرج وبكس غصبه لا او غلطه بما لا يتميز فانه يملكه كمنه كمنه عليه في التصرف فيه لانه
 يودي بالبر الحزبه الامام عبد الرحمن بن زيد بادخله المصنف والكل من في محبة ترجمه رسايل مفيدة وان تلف الما في الوقت لغرض كثير
 ونسقط فخير من يترك بعض العذر او تلفه عشا لا قبل الوقت بل فيه وبعد عصى لتغير طعمه بالتلف ما تعين الظهارة ولا اعادة اذ تم في الحين
 لانه فاقد لا احسانا شبه ما لو لم كفارة وله عبر فقتله او اعتقه وكفى بالصوم فانه يكفيه **وجوبه** اي الطلب وجوب ثانيا وثالثا
 وهكذا حيث لم يقدر الطلب تعين الفقد ولو غلب على يد راية وفارق ما من الاكتفاء في تيقن وجود الما بواحد بالحيثا للعبادة في
 المصنعين ولا ينافي في هذا ما من ان طلبه غيره بغير اذنه لقولان ذكر فيمن طلب له لان نفسه فطلبه الغير بغير اذنه لما كان كالعبث او ش
 ربه في غيره اذ انك محمول على ما اذا لم يتعد الخبر **كل صلاة** دخل وقتها **ان توتر حركتها** اي طلوع كركب وسخا لانه قد
 يطلع على بغير خفية عليه او يجد من يذله عليه وقيا ساعلي اعادة الاجتماع في القبله ويكون طلبه هذا الغف من الاول ونظر فيه النقيب
 بانه يلزمه عليه اعادة لو تكرر وجب المصنف يمنع ذلك حيث لم يقو التكرار البقين فانه لا بد في طلب من النظر والتردد في ما رواه
 النقاش في الامعان في التفتيش وتسلية حيث افاده التكرار البقين ان ترفع الطلب عنه كما مر جاز به فلا وجه للنظر حينئذ ولو جده
 بغير ولا لوجه لزمه اذ لا توبه غير سائر العورة ليستل فيعصر ماؤه لبتوضا به ان لم ينقص بلاء من شئ من الما فان لم يصل الا
 بشقه لزمه ان لم ينقص الغرض الا برب من حرج الالة وثن الما هذا في المجموع والفرق ان هذه فيها اذا عاين بالشق بخلاف الاول فانه ليس
 فيها الا نقص صفه بالبل والتفاوت في تلك الزمته في هذه فناسب النظر في كل ما ذكر في الما لزم تساويا في كل وقت والنقص فيهما

والمحور

ويجوز لمطشان بل يسن ان يصبر اثار عطشان اخر المحتاج لطهر يتار محتاج لطهر لان الاول حق لنفسه والثاني حق لله تعالى
والا يثار انما يشترع في حفظ النفس لا فيما يتعلق بالقرب قال الامام وكل سبب ينذر كربه المصالح فلا يثار فيه حسن قال
ولا خلاؤه لا يجعل اثار الهميمة وكيف يظن هذا وهي تحجب قتلها الاستغفار المصحة **يجب** على مريد الطهارة بعد دخول
الوقت لا قبله **شروط** اي الما للطهارة ومثله التراب ولو محجل بلوغه فيها القنوا والى السقي واستيجاره لان ذلك وسيلة للحصول
المالك بلوغه شرا سائر العورة **ثمن** او اجرة **ثمن** وهو ما يرغب به فيه زمانا ومكانا اكثر الناس ولم ينه الامر لسر الرفق
لان الشرب حينئذ فرسا ويؤثر ما اذا انتهى الامر الى ذلك فنفقت ذلك الزمان والمكان قبل الانتهاء الى تلك الحالة فلا يكون
الزيادة على ذلك وان قلت ما لم يبع بموعد من الزمان من يمكنه الوصول فيه محل ماله عادة والزيادة لا ليقة بالاجل عرفا فان
صاحب الما من بيعه للطهر ولم يقتض الم جبر ولو لم يكن معه الا ثمن الما والسفرة قد مر وان لم يسترسوي السوء له ولم يفعلم مع
عدم البراءة من ثمر زعمه شرا سائر عورة فله ما طهره فاعلى الوجه فلو قدم الما فيحتمل ان يصح ويحرم وانما يجب ما ذكر اذا
فصل ذلك العوض **ما يحتاجه** فاعلى **فصل** **تكرار الما** **فصل** **ما يحتاجه** فاعلى **فصل** **ما يحتاجه** فاعلى **فصل** **ما يحتاجه** فاعلى
ويجوز في المقيم اعتبار الفضل عن يوم ويلة كالغضرة **ثمن** المحترم من نفسه وولده وزوجته وعلوكه **ثمن** **ثمن**
كاثر او غير اذ هي **ثمن** على لوجه ومن شرط كونه معه حمل كلامه **ثمن** مثال لا قيد وشكل كلامه ما احتاجة لنفقة او نزلوا
او اثاث لا بد منه واجرة خفارة وغيرها قيا ساعلى ما قاله في الكفارة لان هذه الامور لا بد لها بخلاف الما ولو كان **ثمن**
ثمن في قائلته وان كبرت لكن **ثمن** من ميمونه **ثمن** بخلاف ميمون من ليس في قائلته او فيه ولم يقدم ميمونه وبخلاف غير
المحترم فان وجوده كعدمه **ثمن** بشرط ان يفصل ذلك العوض من **ثمن** المتعلق بدمته او عين ماله كرهن معار وان كان لله
ثمن ولو موبلا وكفمانه دينا فيهما لم يكن حلوله بعد وصوله محل له فيه مال فان كان محجل قبل وصوله لوطنه مثلا او يقره ولا مال
له به لم يجب الشرا والواجب قيا ساعلى ما في النسبية ولا حاجة لوصف الدين بالمستغرق لان ما فضل عن الدين غير محتاج
اليه فيه ولان من لازم الاحتياج اليه لاجله مستغرة في صفة لازمه **ثمن** الما واجارة الة استغفار **ثمن** واجرة
ثمن اذ لم يبدله ماله الا بذلك **ثمن** هو **ثمن** اي لا يزيد لان يعارض ذلك ما هو له منه ولو احتاج الثمن لنفسه ولا يصبر غير شاق
عليه نوب الشرا ونحوه فرغ يندب لتاقد ما وعار وعاجز عن قيام وسفر تاخير الصلاة الجارية او الوقت عنه ان يتقن وجود
ما وثوب وقدرة على القيام جماعة بعد ذلك بان وثق بحصوله عادة قبل ضبط الوقت عما يوسع كل الصلاة لما في التاخير حينئذ من تادية

الصلوة على الوجه الاكمل ولا فرق بين يتنقل نحو ما في منزله وغيره وحرم المأوى بان يتنقل في منزله بوجه التاخير فيه نظر ومحل
افضل من التاخير حيث لم يقترن التقديم بخمسة والاكابر افضل على الوجه حيث اقتصر على صلاة فان صلحها بالتحسين وله ان يعادها
مع الكمال فهو الاصل في اجازة الفضيلة واجيب عن استكمال الرقعة بان الرقعة الاولى والاولى افضل من الثانية لما كانت عين
الاولى كانت جازية لنقصها بغيره على ما قاله اذ اعادة الرقعة لا يوجب لان الرقعة الاولى والاولى افضل من الثانية لما كانت عين
ثم لما ذكرنا ان قلنا قولنا بالتمتع نفاذ ولو في الوقت لانه لا يثبت مع الاثبات بالبدل خلاف الاعادة للجماعة فكما ان الرقعة
فمن لا يجوز لها بعد غيرته حيا في كلهم والفرق ان تعاطي الصلاة مع جرم المأوى على بعد الجلو عن نقص ولا يذهب الائمة الثلاثة
الي مقابل الاظهر ان التاخير افضل مطلقا في غير بدل الاعادة بالما بخلاف من لم يجره اصلا فيمنع الاعادة في حقه اما اذا لم يتنقل ذلك
بان ظنه او ظن او يتنقل عنده او شك في التخييل افضل للمحقق فضيلة تعين تاخير التخييل في الظان ذلك انما الوقت كما ان ادراك
الركعة الاخيرة او لم يدرك الصلوة الاولى وهو لو يدرك غير ركعة الاخيرة لا يصح في الامور قامة فضله والاندحام عليه
والاستتمام ومحل ذلك في غير الجموع ما فيها عند خوف فوت ركوع الثانية وهو من لزومه الجمعة فالوجه في خوف الفوت عليه من غير
او منفرد الادراك وان خاف فوت قيام الثانية فواتها فالاولى ان يتقدم ويقف في الصف المتأخر لتجتمع جمعة الجماعة وادراك الجماعة
من تثليث الوضوء لاداءه فلو خاف فوت الجماعة سلم الامام لكل الوضوء باداءه فادراكها اولين اكمالها **وجيب على محدث** وجيب
وليس معنى لا يكتفيه منه بدو شئ في رقبته او بعض **ترتيب استعماله** ويجيب ايضا شراؤه واستعماله لقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم
بامر فأتوا منه ما استطعتم متفق عليه ولان الميسر لا يسقط بالمسور وفارق هذا عدم وجوب اعتناق بعض الرقبة في الكفارة لانه ليس
رقبه وبعض المأكولات في وجوب بعض الرقبة مع التمهين جمع بين البدل والبدل وهو غير لازم بالتمتع في غير الغسل وان اعتنق بعض
الرقبة لا يفتقر غير ما افاده الصوم وغسل بعض الاعضاء يغير ما لا يغيره التيمم وهو فمحدث الغسل المفسول اما التيمم والبدل الذي لا يفتقر على
اذا لبسته فلا يكاف مع الرأس به اذ لم يجد الا ما يطرأ الوجه واليدين لغفر الترتيب ولا يفرقه ان يتيمم عن الوجه واليدين ثم يمسح الرأس به ثم
يتيمم عن الرأس لانه يتيمم مع وجود ما يجب استعماله وقبل يفرقه ذلك ولا يثبت هذا في صحة التيمم الوجه واليدين لانه لا يجب استعماله فيما لا في
المجموع وهذا القوي في البدل والحدود ويزول عاذا كرر التيمم ويؤيد ما قالوه فيما الوضوءية من موطا الفاتحة فلو كان كان محدثا ترتيب وجوب
او جينا فالاولى غسل اعضا الوضوء ثم الرأس ثم الشق الايمن ثم الايسر وانما لم يجب ذلك لعموم الجناية لجميع البدن فلا
مرجع يقتضي الوجوب ومن ثم لو فعل ما ذكر من تقديم اعضا الوضوء ثم وجد بعض ما يكتفيه في فرض ثان ايضا

وجوب صرفه الى الجناية لان اعضا الوضوء حينئذ قد ارتفعت جنتها فكان غيرها احق بصرف الما اليه ليزيل
جنايته نعم بحث المصنف اخذ اما قالوه في الخمس ان محل ما ذكر فيمن لا قضا عليه فمن يقتضي تخيير حيث
استعمله المحدث او الجنب في عضو **تيمم عن الباقي** تيمما واحدا كما لو عتته الجراحة وجب تقديم الما على التراب
في الاستعمال لقوله تعالى قلتم تجد واما فتبهموا وهذا واحد لما وان التيمم للضرورة فيختصن محلها كمنح الجيرة
ولو وجد محدثا حدثا اصغر او اكبره او ثوبه الذي لا يمكنه نزعه نجس لا يعفى عنه مالا يكتفي الا احدهما وجب
على من اراد من محل يغلب فيه فقد الما **تقدم حيث** سوا محل النجس وغيره خلا لما وقع للركن في طوافه بالابح لان الزلزلة لا بد لها من خلا
الوضوء والغسل **وان كان يفتنه** في الجنب **تقدم** لو استعمل في الحدث كفي **الحدث** كما شمله كلهم **وهو الجاهل** من يلزمه الاعادة لا يتعين الما
لجنته بل **تخير** بينهما **لانه لا بد** **من الاعادة** على كل تقدير لكن الاول يقدم لانه لا بد من الاعادة مع الاحتشاش فذكر ذلك القاضي ابو الطيب ورجى عليه
النزوي في حقيقة ومجموعه وفي الجنب تقديم الجنب مطلقا وافتى به البيهقي واقتضاه كل من الروضة ورجحه في المقي والنهاية لان الجنب
لا بد له وتقدمه فيما اذا اوجبه الاول واجيب بان كون الجنب لا بد له لا يرجح هذا الجواب مرجح احق منه وهو وجوب القضا وعدمه
وقدم في الجواب لانه اولي بالازالة للحشة وجب القضا لولا وقاس بعضهم تقديم الجنب مطلقا على ما لو وجد مدر او احتاج
للتيمم والاستنجاء فانه يتخير به وان كان حاضرا قال المصنف وعلى تسليمة فالفرق فامض وكان ان في كل من حالتي الاول اعني الصلاة بالوضوء
مع النجاسة وبالتيمم مع عدمها نوع كما افترقا وبما يتخير بينهما بخلاف الثانية فان احدا حالتيها اعني الصلاة بالتيمم مع النجاسة ولا
يظهر مع عدمها اكل فوجب وان استوت الصورتان في انه لا بد من الاعادة في كل منهما انتهى **واصل الشارح** عبد البروف قوله فان احرب
حالتها اعني الصلاة بالتيمم **الآخر** بقوله فان احرب حالتها اعني الصلاة مع عدم الطهارة والنجاسة اكل من الاخر يعني الصلاة بالتيمم
مع النجاسة فعيقت الاول فان عبارة الحاشية ناقصة مع النجاسة فاصلاها الي ما ذكر من تعين كون الحالة الاولى هي المسئلة
الاولى مساوية الى الحالة الثانية منها ممنوع بل لا كما لا مع النجاسة انتهى **والاجور** التيمم ولا يصح **الابتزاز** ولو مضمونا كان تيمم من تراب
الغير الذي لا يطق رضاه بغير اذنه حتى قالوا لا يجوز تشريب الكتاب من لرضه بغير اذنه قال الدمشقي وهو شك لانه يوجب الي الله
اذا م باراضي القرى الموقوفة والمملوكه لا يجوز التيمم بربا او فيه بعن والمساحة بذكر الحجر ومن بها عرفا فلا ينبغي ان يشك في جوازها بها
انتمى قال الشريفي وهذا من الحلال المستفاد بقرينة الحال فقد قال الاصح انه يجوز للموكل غير اذنه ان يصير طريقا للناس انتهى والذي
ينجدهم الجواز في الموقوف مطلقا والجواز في المملوك اذ انما من قول الشافعي رضي الله عنه يجوز اخذ خلا او غل لغيره من مال الغير لانه مما سباح به

ولو من الجانب ما ياتي وركانه سبعة على ما في اصل الركنه وستة على ما في المجموع باسقاط التراب فانه شرط لركن خمسة على ما في المجموع
 كاصلا باسقاط القصر ايضا وكذا صنع الرافعي فقال وجوزها جماعة وهو لو اذ لو حسن عند التراب ركنها حسن على ما ذكرنا في
 العلم بربها واما الفصل فداخل في النقل الواجب قرن البنية واجيب عن الاول بان اشراط ظهورية المالا يختص بالوصول
 يشاركه فيه الفصل والركن الحسن عنه ركنه الموضوع بخلاف التراب فانه مختص بحمل البنية وهذا بما فيه نظر في غير ذلك ان يكون له
 لا يختص اشراطه بالصلوة مثلا مع غيره من اركانها او نحو العلق لا يختص بالبيع مع غيره من اركانه وعن الثاني بانفكاك القصر عن النقل لئلا
 ما ياتي فيمن وقف على سبيل ركنه فاصد التراب ورد بان المدعي انه يلزم من النقل القصر وجود قرن البنية به كما ياتي في اعكسه فلا ترد
 مسألة الشيخ لان الذي فيه انه لم يلزم من القصر النقل قلنا انما هو قاصر بالتأمل الصادر بظهوره بعد النقل ونسبة الاستبا
 المقترن به انه لا يجب شي من اركان القصر بل بالمثل يظهر ان القصر ليس بشا من اركان النقل والبنية المقترن به قاصر وعدم
 الاجاز في صورة السفت لعدم وجود النقل فان قيل المراد بالقصر قصد حصول التراب وهو غير ما قلنا هذا لا يجب حصولها
 مع ما لم يقي وجب نقل مقترن بنية الاستباحة كفي وان لم يحد قصد حصول التراب انتهى الركن الاول **مسح جميع ظاهر الوجه**
 بالتراب اي بصلاله اليه ولو بخرقه وطول الوجه ما بين منابت شعر الراس غالبا واسفل المقبل من الدفن والمحيين وعرضه ما بين
 وتلاذين فليست الترفعان وموضع الصلح منه وكذا الصداغان بخلاف موضع الغم وظاهر حيثه المسترسل **دون مسح**
منابت شعوره وان خف وتدر من رجل وغيره فلا يجب ولا يندب لما فيه من المشقة بخلاف ما **وليتنبه للمقبل من الاتق**
على الشقة واليباض المحاذي للاتق الذي بينهما وبين الحد رفان هذين مما يفصل عنهما كثر بخلاف اليباض المحاذي للاتق الذي
 فانه من الراس بخلاف الدابر حوله فانه ليس من الراس اجماعا كما ياتي في الحج اثبات الله تعالى والركن الثاني عا ذكره بقوله **ثم مسح**
 جميع **يد يمينه** بيد الابه واليد اسم للعضو الى المنكب وما رواه ابو داود بسند ضعيف ان النبي صلى الله عليه وسلم نيم ومسح يديه الى
 مرفقيه والحكمة وحجة النيم ضربان مشبه للوجه وضربه لليد الى المرفقين والقياس على الوضوء دليل على ان المراد **الى المرفقين**
 ولان الله تعالى اوجب طهارة الاعضاء الاربعه في الوضوء في اول الابه ثم اسقط منها عضوين في النيم في اخر الابه فيقي العضون في
 النيم على ما ذكرنا في الوضوء اذ اختلفا بينهما اقاله الشافعي رضي الله عنه وانما وجب نعيم المسح هنا لانه بدل للوضوء وفي الراس اصل
 واما مسح الخفين فجوز الحاجة فلما لم يجب نعيمه بالمسح وان وجب نعيمه بمسح بالفضل قال في المجموع عن الامام والذي ذكره
 الاصحاب انه يجب ابطال التراب الى جميع محل النيم فبقينا فان شك وجب ابطال التراب الى موضع الشك حتى يتيقن ابطال التراب الى جميع

المحلى

المحلى ونحوه فانه هذا يناقض الاقتصار على مشربة واحدة لليد واليد من حيث اعتقاده ان الواجب استيعاب المحلى بالمسح باليد المشربة
 من غير بط الفكر بالاشتراط القبار وهذا شيء ظهر منه ولا يري برأيه واعتقد ان احد من الاصحاب سمح بانه لا يجب بط التراب
 على الساعد من هذا الحكم امام الحرمين وهذا الذي اختاره ظاهر والله تعالى اعلم انتهى ويمكن حمل اليقين الذي كان عن الاصحاب على قوله
 فلا يلزم منافاته لما اختاره واستظهره النووي واختار النووي والقديم انه يكفي مسحهما الى الكوعين حديث الصحيحين انه صلى الله عليه
 وسلم قال انما كان يكفيك ان تغسل يديك هكذا فترى يديه الارض مشربة واحدة ثم تفيض ما ترشح الشمال على اليمين وظاهره
 وجهه وقال ابن الرفعه انه الذي يتعين ترجمته انتهى ولكن اليد اليمنى المقنضية لا تعطى اليد اليسرى من قبله قد يرجح الاول على انه
 وافقه حال فعلية محتملة فقدم مقتضى اليد اليمنى لانه لم يتحقق له معارض ومن شروحي الترتيب هناك هو قوله تعالى في الفصل
 لانه لما وجب فيه نعيم البدن صار كل عضو واحدا من اجزائه وان غفر له لان نعيم البدن بالتراب لا يجب مطلقا فلم يشبه الفصل
 ويكفي غلبته ظن نعيم العضو بالتراب الركن الثالث النقل وهو تحويل التراب من تحت الارض بقوله تعالى فتمسحوا بوجوهكم اي بقصد
 بالنقل بالعضو او اليه ولو بفعل غير اليد ياذنه بان نقل المادون التراب للعضو ومسحه به ونحو الاذن بنية معتبرة مقترنة بنقل
 المادون ومستدامة الى مسح بعض الوجه ولو بفعل غير رافعة لفعل ما دونه مقام فعله ما اذا لم ياذن او كان الغير غير ميم فلا يجب لا تنقلا
 قصده وكون المباشرة من اهل العباد لا يسهل نقل المادون بحيث الاذن لانه غير مباشر للعبادة فهو كالمسح في من احرم الايدي كذا قاله
 القاضي ومن تبعه والمفتي عاتقه الشك ان يسهل لانه المباشر للنية والعبادة لانه ما دونه اما ان يذنه في مجرد اذن التراب ومسح عضوه ومن
 ثم لم يصر كونه وحيثه لا في النية المقنونة للعبادة والمحملة له اذ به فارقا لمقتضى اليد المذكور ويؤيد قوله لا يضر حدث المادون لان النية
 وبه فارقا بطلان حجة عن الغير جماعه لانه الشاوي ثم يجب ان يكون ما ذكره **نقلتين** خبر الحاشي انما فيه **لا قبل** خلافا للرافعي لان الاستبا
 غالبا لا يتاخر بالانقلا فاشبه الاجزاء الثلاثة في الاستبا ولذا الزيادة جازية بالاتفاق فلو جاز ايضا النفقان لم يبق للتقييد بالحد فأيده
 قيل في كل علي وجوبهما جواز التمسك ورد بان المراد النقل **ولو بالعضو المسوح** لا حقيقة الضرب والتمسك يشترط فيه الترتيب
 كما ياتي فاذا تمسك وجهه ثم يديه فقد حصله نقلتان نقل الوجه ونقل اليمين ومن غير الضرب اشرف الحديث والغالب ان يكفي في
 اليمين تراب يلم بوجهه وقيل لا يجب نقلتان بل بسن الحديث عمار فان الوارد فيه مشربة واحدة **وسن ان لا يري عليهما** كما في الروضة
 وقلا في المجموع نقلا عن القاضي والرواية في نكته الزيادة عليهما وحصل ذلك ان حصل الاستيعابهما والا وجبت لا يشترط لكل عضو في كل
 مسح الوجه ببعض مشربة واليد من بعضهما مع اخرى وبالاخرى وحدها الركن الرابع اليه **ويجب مغارة النية لاول النقل**



السابق لانه اول الاركان **وتجب استئذانها ذكر الى مسح الوجه** حتى لو عزبت قبل مسح شي منه بطلت لانه المقصود في نفسه وما قبله وسبيله وان كان ركنا فعلم من كلامهم بطلانه بعزوبها فيما بين النقل المعتد به والمسح وهو كذلك وان نقل مع عزوبه عن اي طرف الوجه وانما هو ظاهر اذا عزبت قبل وصول يده لوجهه ثم نقلها اليها علم بما ياتي انه حيث بطل نقله قبل وصول يده لوجهه فتوفي وعزوبها اليه او مرعة علم بما ياتي هذا ما قالوه في الوضوء من الكلام على النية دليل على عزوبه وقتها وكيفية هذا انما كان بما في الوضوء الاول فلانه شرط هذا انما كان بالنقل واستئذنها الى مسح الوجه مع التجرد عن الحدث فلو حدث مع النقل او بعده وقبل المسح بطل النقل فيعيد واما الثاني فلان هذا من استباحة معتق اليه التيمم كصلوة **ولا** **يكفي نية التيمم او وضوءه** او نية فرض الظاهر والنية المفروض لانه غير مقصود في نفسه ولهذا لا يندب تجديده بخلاف الوضوء لانه لا يندب نية التيمم في وضوء الجمعة ولا يصح فيه رفع الحدث او الطهارة عنه لا التيمم لا يرفع بطلانه بزوال مقتضيه وقوله في التعليق لم يرد ابن العاص وقد تيمم الجنب من شدة البرد صليت باصحابه كدوا فوجدوا في سميت الله تعالى يقول ولا تقتلوا النفس التي كان الله كان يكره رجما فذكر في الله عليه وسلم ولم ينكر عليه رواه ابو داود وغيره وصححه الحاكم على شرط الشيخين فسماه جنابا مع تيممه افادة لعدم التمسك بالحدث المنع من الصلاة ورفعه رفعا خاصا بالنسبة لفرض وضوءه لانه نوى الواقع بتيممه **قوله** **مسح الوجه** عليه وسلم لم يرد صليت في اخره صريح في تقريره على ما منه وجبت فان قيل يلزم الاعادة اشكال بان من تلزمه لانها مائة او بعد ذلك وما اشكال بان التيمم يلزمه الاعادة واذا المضاف اليه انما يفيد صحة صلاته واما صحة صلاته خلفه وهي واقعة حال محتملة انهم لم يعلموا بوجوب الاعادة حال الاقتضاء فجاز ان يكون ذلك وجبت فلا اشكال اصلا وتصح اليه وان اطلق الموقر او بجملة كاستباحة احد فرضيه المنزويين او المقتضيين لا كما لا يشترط تعيين الحدث في الوضوء فان عين ما يريداستباحته من خوفه ونقل فاعطى في التيمم من نوى فائته ولا شيء عليه او ظهر واما عليه عصر لم يصح تيممه لان نية الاستباحة واجبة في التيمم وان لم يجب التيمم فاذا عين فاعطى في تعيين الاعام والميت في الصلاة بخلاف مثله في الوضوء لعدم وجوب نية الاستباحة فيه فلا يخلو خطا فيه كالوعين المصلي اليوم واخطا ولا يرفع الحدث فينبغي ما شاء والتيمم يجب ولا يرفع فينته صادفت ما لا يستباح وضابعا ما يغلط في نية انه ان لم يشترط فيه التيمم لموضع الصلاة وزمانا لم يضر الغلط وان اشترط كالصلاة والصوم واشترط النية دون التيمم كالاعتقاد وتعيين الميت والمال الزكوي ضروريين طمانا ان حدثه اصغر فيان كبر وعكس صحيح بخلاف ما لو نهد نظيره في الغنسل او المنطوي غير عليه واتحاد النية ولا استباحته في الحدثين هنا لا يقتضي الصلح مع التيمم لافا لما وقع لابن الرفعه فلو ما فرجنا به فتم لفقد المأثرة وتوضا عند وجوده اخري

عليها

اعاد نسي و

اعاد صلواته بالوضوء فقط والوجه فيمن عليه تيمم لاجل اعطائه انه لا يجب عليه تعيين كل جراحه فيمن لان النية واحدة وهي الاستباحة ومن كفت في نية التيمم للحدث والنجاسة ولم يجب عزها اجتماعها تعيينها بل لا يتصور هذا تعيين لانه في كل تيمم يقصد استباحة الصلاة مثلا وجبت يتقربان بقدر تلك الاستباحة بظهر اليد والوجه مثلا وما يصرح به قوله ان تفريق نية الوضوء على اعضائه انما يتصور في نية رفع الحدث والطهارة عنه لان التجرد في ما يظهر في هاتين خلاف الوضوء فانه لا يمكن فيه التجرد فلم يمكن فيه التفريق وبه يعلم انه لا ينافي هاتين نية الاستباحة نية الحدث والطهارة عنه وليس فيه رفع حدث حتى يفرق واما فيه نية الاستباحة وهي لا نقل التفريق اذا توجدها بعد تمام التيمم واما رفع الحدث في الوضوء فانه يوجد عقب فراغ كل عضو فحين تفريق نية الركن الى مسح وشار الى المصنف بتم الترتيب بتقديم مسح الوجه على مسح اليدين كما في الوضوء وان كان حشره الكبر في الغسل عند لاد البدن فيه واحد فهو كعضو في وضوء واما الوجه واليدين في التيمم فمختلفا وقضيته ان التيمم يجب فيه الترتيب وهو ظاهر اذا لا يمكن تقديره هنا ولا تيمم البدن لا في حاجتي يكون كالغسل ولا يشك على وجوب الترتيب حديث البخاري السابق لان الواجب حمل الترتيب وغيره لغة وعاء ياتي في الوجه واليدين جميع ما في الوضوء من غير دون اليد وتلك حادثة وقطع **لا يصح** التيمم **كل من ركب له** لغیر الصلاة من الموقنات الا وقت جوارحه كطواف الافاضة بعد نصف ليلة الحرة والوقوف وكو طي الحايض والنفساء بعد انقطاع دمها ولا للصلاة **الا بعد من دخول وقت** **فرض** لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة الاية والقيام اليها انما هو بعد دخول وقتها فخرج الوضوء بالدليل وبقي التيمم على ظاهرها وقوله في الله عليه وسلم جعلت لولا الارض مسجد وتر لها طهور انما اذكر كتي الصلاة بتميمه وصليت ولانه قبل الوقت مستغني عنه فلم يصح كحال وجود الما ولا طهارة ضرورة فلا يباح الاعتد وقت الضرورة ولا ضرورة قبل الوقت هذا مرادها في كلامها سوي اي حقيقته رضي الله عنهم ولو تيمم شكافيه لم يصح وان صادف الوقت **ولو نسيها** غيرها **فبينهم** **لثانية** من الصلاة بين المجموعتين **فيمع** **تقديم** **عقب** **فعل** **الاول** في وقتها لا قبلها التوقف جوارحه فعله عليه **يصلح** اي الثانية به اي بالتيمم لها **الم** **فعل** **والا** **الاول** فان دخل قبل فعلا بطل تيممه لانه انما صح تبعا وقد زالت التيمم باخلال رابطة الجمع وبه فارق ما ياتي من استباحة الظاهر بالتيمم لغاية ضحي لانه ثمر الاستباحة استباح غيرهما تبعا وهذا يستلزم ما نوي على الصفة المنوبة فلم يستلزم غيره وقضيته تيممه بطلان الجمع بطول الفصل وان لم يدخل الوقت فتولم يبطل بدخوله مثال لا قيد ولو اراد الجمع تاخير اصح التيمم للظهور وقها نظرا لاصالته لها لا للعصر لانه ليس وقتا لها ولا ملتو عها اي من حيث انه متبوعها الآن لانها الآن غير تابعة للظهور ووقت الغايته يذكرها فلو تيمم شكافيه ثم بابت لم يصح وذلك لخبر الصحيحين من نسي صلاة

بطلان و

او نام عنها افكارتها ان يصليها اذا ذكرها **لا يصح التيمم** ايضا كاحذ ثراه الا بعد دخوله وقت **فعل موقت** راتبا
كان او غيره لما مر في العرض واولقات النقل الموقت معروفة في ابوابها ووقت صلاة الاستسقاء ان ارادها وحده
انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع التيمم فان اجتمع دون الاكثر ارادوا فعلها من غير انتظار الباقي تيممها حينئذ
وعلى هذا حمل بحث ان المراد بالجماعة امام ومأموم لتدب الخطبة حينئذ والوجه انه يلزم مريد الخروج معهم
الى الصحراء خيرا للتيمم اليها كما لا يتيمم تحية المسجد الا بعد دخوله وان امكن الفرق بانه لا يمكن وقوعها تحية
الامر لا يخرج من صلاة الاستسقاء مكن وقوعه قبل الخروج لان انما علمت صحته بالتيمم اذ الراد فعلها معهم يقتضي انهم يعمدون على نفسه
الارادة وعرضوا عن ذلك لا يمكن وكصله لا يستسقاء الصلاة الكسوف فخرجوا وقتها من ارادها وحده مجرد التيمم مع الناس باجماع معهم
وخرج عن وقت النقل المطلق فيتميمه اي وقت شاملا عدا وقت الكراهة ان تيمم قبله اوفيه ليصلي فيه لا يصح في وقت الكراهة ليصلي به
خارجا او اطلق ولا يقال ان هذا ليس وقت الصلاة لانه وقتها في الجملة كما في مكفأ قلت النقل المطلق موقت ايضا يقتضي ما ذكرنا
بالموقت ماله وقت محدود الطرفين والمطلق ليس كذلك لانه ما عدا وقت الكراهة يربو ويغفل لانه ما يتعلق بالفعل وشمل الطلوع والمنزلة
في وقت معين والحجازه وخرج وقتها تمام طهر لميت الواجب غسل او تيمم فلا يصح قبل ذلك كما ياتي في تيمم مخصوصة فصله في ناهية جاز
وعلم من كلامه غيره انه يصح ولو فعل بعض شروطه خطبة جمعة لغبر الخطيب لما ياتي فيه انه لا بد له من تيمم مطلقا كسر كما افاده قول
الروضة واصليا قبل وقته وصرح به الاستنوي وغيره ولا ينافيه زيادة المراجع واصلا فعله لان الوقت قبل فعل هذه الشروط يعني
الفعل وانما لا يصح قبل طهر لميت التيمم به مع ضعف التيمم لا يكون زواله شرط الصحة الصلاة والا ما صح قبل زواله عن التوب والكان
والحق به الاجتهاد في القبلة لما من وجوب الاعادة فيها **وحيث نوي استباحة فرض لا يودي به** اي بالتيمم ولو من صبي وجب
تجديت جنباته عن الحدث الاصغر خلافا لمن غلطوا فيه ولا يشكل على الصبي تجديت جميع المعادة مع الاستسقاء فيتميمه واحدا لان
صلاة الصبي صالحة لو وقع عن الفرض ولو بغيره ولا كذلك المعادة وان استنوي في وجوب نية الفرض فيها اي صورة والقيام وغيرها
واما لم يصل تيممه لغرض بلغ بعده وقبل الدخول في الفرض فضا كما صح في التحقيق احتيا طاله اذ صلاته في الحقيقة نقل فلم يقع
تيممه الا بالنقل **التميم فرض** واحد عيني خلافا لابي حنيفة واحدا لا يودي ما شئت كما صح عن ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخالف
من الصالحين بل روي لابي حنيفة عن ابن عباس من السنة ان لا يصلي تيمم واحد الا صلاة واحدة شرب حدث لثانية تيمم وقول الصحابي من
السنة في حكمه الفروع ولانه طهارة صفيقة ولان الوضوء كان يجب لكل فرض فيسجد يوم الخندق في التيمم على الاصل من وجوب الطهر

الحرف في

كل فرض وشكل كلامه المنذور نعتا تمام كالفعل شرع فيه جاز له ان يوافقه وقضه لانه ابتداءه انقل والطواف وتغير ذي جرت اكبر فضايعنا
كالفاضة خلافا لعلجه اياها وان تعين صلاة الجنازة فان فرض نفسه المحوسبان فهل يستحب من يتيمة لها ما نواه وان تغرد المجلس
دام المجلس متحدا او لم يقطعها بنية الاعراض والذي يجه الثالث ولا يقال ان قرأه كل اية فرض فيحتاج اليه في حرماته من المشقة التي لا يطيق
وبه يعلم انه لو نذر الوتر احدي عشرة او الف في ثمانية اصاله كله يتيمم واحد ولا يلزمه تكرير التيمم بتكرار الفصول لانه مع ذلك يسمى صلاة
واحدة منسوبة وان فصلت اجزاؤه كما ان الفاتحة كما لا تسمى بالسبب لتعلمها فمرا واحدا وخطبة الجمعة فلا يستحبها مع ان لا تيمم بها
عليها انقضاء كل التيمم وغيرها او غيرها الشئ الذي لا خطبة وان كانت فرض كناية الا انهم اعادوا القول بانها فائدية عن ركعتين وانما لم
يجب تيمم كل من الخطبتين لانها بمنزلة شئ واحد فلو اطلق الفرض بنية في اي فرض شأ فعله ان المراد بالفرض العيني وهو عبادة اصالة لا يطابق
الوسيلة فخرج بالعبادة اصالة تمكن المجلس فيجوز مرارا وجمعه مع فرض تيمم بان نوتة تيمم المشقة تكرير التيمم وتكرره ولو صلى
تيمم فرضا يجب اعادته كان ربطا بخشبة ثم فكها عاده به وان كان فعل الاولي فرضا لانه الثانية هي الغرض الحقيقي فجاز الجمع
لهذا وصلاة الثانية تيمم الاولي نظر الغرضية الاولان الصلاة الثانية هنا وضيعة واحدة فكيف التيمم لهما به فارق ما مر في الصبي فان
كلا وطبيعة متفاله في صورة الفرض واحد من ذلك لانه لو تيمم الجمعة ولزمه عادة الطهر كان له ان يصلي به بذلك التيمم ذكره ما شأ
من **نوافله** وبعده استتباعا لان النوافل تابعة فاذا استباح المتبوع استباح التابع كما اذا اعتق الام غنق الحمل ولان في الجبا
التيمم كل سنة مع عدم التحصاة حرجا ومنه الصلاة المعادة في جماعة لان الفرض الاولي اعلم مما مر **وجنازة** وان تعينت لهما
اصالة بالنقل في صور التيمم وتعيينها بافراد المكلف عارضين وانما لم يجزها الجلوس والركوب لانه تمحو كنهها الاعطاف وهو القيام فصرح
لوسي صلاة من صلوات تنفقه كظهر من اسبوع لزمه ظهر واحد تيمم ولا اثر لغيره في يومه او من الخمس لزمه الخمس لغيره اي يمين وقاه
لهم تيمم واحد المقصود فرض والباقي وسيلة اليه فلو تكرر المنسية به لم تجب اعادتها ولو تيمم بها اكثر من فرض فاما ان يخلف ذلك
المنسي او يتيق فان اتفق المنسي كصبي او ظهر من او شك في اختلافها تيمم بعد المنسي وصلي بكل من تيمماته الخمس لغيره اي يمين وان
اختلف كصبي وظهر من الخمس تيمم مرة واحدة وهذه طريقة ابن القاص وان شأ تيمم بعد المنسي كما مر وصلي بكل تيمم بعد
غير المنسي وزيادة صلاة وان لم يوال بينهما لكنه يترك المبرور به من الصلوات قبل ذلك التيمم وان لم يرتب ما بعده لخروجه عن العهد
على كل تقدير فاذا كان المنسي صلاتين وصلي بالاول والظاهر والعصر والمغرب والعشاء مثل الصلي بالثاني الصبح والعصر والمغرب والعشاء
فيبرر اي يمين لانه صلي ماعدا الصبح والظهر تيمم بين فان كانت المنسياتان فيمن تادت كل تيمم وان كانت تينك تادت الظاهر بالتيمم

بجدة لوني صلي صلاة من صلوات الجنازة

الاول والصبح بالتالي وان كانت احدي وليك مع احدي هاتين فكذلك وهذه طريقة ابن الحارث وهي السخنة عنهم اما اذا
 لم يترك ما يراه كان صلى بالتالي الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يثبت الاحتمال ان المني يتبين العشاء واحدة غير الصبح فبالاول
 صبح غير العشاء يبقى العشاء معلوم انه يجب فعل الغاية فور ان فات بغير عذر والا فبلا يتبين طريقة ابن القاسم
 وان يجب العذر وان كان ظاهر كلام ابن القاسم في التحريم تعيين طريقة ومنع طريقة ابن الحارث وهو في سطر اعتبار ان اذ كان
 احدهما كما في الشرح الصغير ان نضرب المني في المني فيه ويريد على الحاصل قدر المني ثم يضرب المني في نفسه ونقط الحال
 من الجملة فالباقي عدد الصلوات في المثال نضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة نزيد عليه اثنين ثم نضربهما فيهما ويسقط الحال
 وهو اربعة من الجملة بقي ثمانية ثانيا ما في الروضة ان يريد في عدد المني فيه ما لا ينقص عما بقي من المني فيه بعد
 وينقسم المني في المجموع صبح على المني في المثال المني ثانيا والمني فيه خمس نزيد ثلاثة لانها لا تنقص عما بقي من الخمسة بعد
 الاثنين بل ساوية والمجموع وهو ثمانية ينقسم على الاثنين صبحا ولو ترك طواف فرض او صلاة من الخمس صلى الخمس في
 بيتهم وحر ما لم يترك شيئا ثم شك ان لم يتركه او اعتقا ام صلاة ام صوما فالاعتقاد انهم يجهلون خلاف الصلاة لانا نقتضاهما
 وجوب الكل عليه فلا يسقط الا باليقين وهما يتقنا ان الكل لم يجب عليه وانما وجبت واحدة واشتبهه فيجهل كالقلبه
 والا يوجب كل واحد ما عليه من الصلوات وقال لا ينقص عن عشر ولا يزيد على عشر من الزمعة عشر ولو شئ ثلاث صلوات من يومين
 ولا يزيد على كل ما مختلفه او شئ من جنس واحد وجب عشر ايضا قاله الفقهاء في فتاويه قالوا ان سمي برعا من يومين ولا يبرى
 مختلفه او من جنس واحد او سائر زمعة صلاة يومين وكذا في السبع والثمان من يومين واما الثلاثة من ثلاثة ايام لا يبرى
 انها مختلفة او متفقة فانه يقضي ثلاثة ايام وكذا المربع او خمس من ثلاثة ايام وهذا قاعدة في القضا وعدمه شغل التيمم غيره وهي
 ان العذر اعمام وهو ما يوجب وقوعه واما اذ هو اعمام فلا قضا في العام ولا ايام ما في الجاه مع احدهما من الحج وغيره
 وهو اقل من الاقرار بمباح ولا قضا ايضا وغيرهما فيجب وان المصنف لم يبين ذلك بضابط ذكره بقوله **حيث تيمم** الا حسن
 متى لا نجبت اعم كان وليس مقصودا هنا وفي اعم زمان والمقصود هنا ان الزمان الذي تيمم فيه ان كان **محال من شأنه عدم**
ندرة فقد المأفوق بان غلب فيه القدر او ساو القدر والوجود في بعض مسا فلان اوقعا من غير السفر والاقامة فقد
 على الغالب **والا بان غلب وجود المأفوق** وان كان مسافرا لم يرد بالمحل الذي يغلب فيه وجود المأفوق فقد هو محل التيمم ومحل الصلاة
 كما جرى عليه المصنف ويؤيد قوله لوم بالما في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم يفسر لفقده لعد التيمم واذا قلنا
 باعتبار

باعتبار محل التيمم فالمراد به ما هو عليه الوجه الثاني من سائر الجوانب كما بحثه المصنف اخر امام انه يلزمه السعي لذكره عن ثبوت المأفوق اي
 بالنسبة لذلك الوقت الذي وقع فيه التيمم فلو وقع في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل فقد وفيت شأه الوجود فلا قضا وان كان
 الامر بالعكس وجب القضا فلو غلب الوجود صيفا وشتا في ذلك المحل لم يوجب القضا في حصره ذلك الصيف الذي وقع فيه التيمم
 اعتبر ذلك فيسقط القضا ويحرم في ذلك في محل الصلاة ان اعتبرناه ولو صلى بالتيمم ثم شك في ان المحل يغلب فيه وجود المأفوق الذي
 يتيمم لعدم القضا لانه ما وجد به الاصل عزمه مع ان الاصل عدم غلبة الوجود في ذلك المحل ويقضي ايضا العاصي سفره كابق واستمر
 تيمم لفقده ما اخرج او مرض لان سقوط الفرض بالتيمم فيه رخصه ايضا فلا يتأطع بعصية يصح تيممه فيه ان فقد المأفوق كجلوه
 نحو سعي كما سبق لا شرعا نحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدرته على زوال مانعه بالتوبة ولو عصى بالاقامة لمحل
 لا يغلب فيه وجود المأفوق لم يتركه القضا لانه ليس محلا للرخصة بطريق الاصله حتى يفترق الحال فيه بين العاصي
 وغيره بخلاف السفر ما العاصي في سفره فلا قضا عليه لان الموضع غير مابة المعصية ومعلوم ان الجملة لا تقضي فيفعالها
 ويقضي الظهر ويقضي التيمم لم يتركه بحضر وسفر لانه وان لم يترك العجز عن التيمم وتدفئة الاعضاء اذ روي ان القضا لا يلزم
 لا يقضي لحديث عمر والسابق واجيب انه صلى الله عليه وسلم انما لم يامر بالاعادة اما لعله يانه يعلم الاولان التقضي على التراخي واخير
 ابيان الوقت الحاجة جاز ويقضي ايضا من ربط بوثاق او على خشبة قبل بالايام كغيره ثبت بخشبة لندرة عذره مع عدم
 دوامه او كان جرحا كتردم جرحه وخاف من غسله فترابا في التيمم ولم يجد ما يغسله او قل ومنع التراب ان كان في اعضا التيمم
 لتفقد التيمم والبر في الثانيه وحمله بحاجته غير موقوف على الاول ومن قولهم لا يوجب جرحه ولم يحصل فعله لم يقض لانه
 يعني عدم الشخص نفسه وان كثر شره على انتفاكل من هذين او لم يكتردم جرحه ولكن ستره بما اخذ شيئا من الصبيح حال كونه
 محدثا وتعذر نزعه فمسح عليه وصلى الغوات شرط السفر من الوضوء على طهر كالحنف وبه يعلم انه لا يبر من الطهر الكمال فلا يكون طهر محل الحج
 فقط على المصنف واستره وهو محل تيمم وان وضعه على طهر لنقصان البر والبر لا يقضي ايضا من ظن بان خوفه كان رايي سوادا لانه عذر
 فصل صلاة لثة الخوف بان غير عذر ولا اعتبره بالظن لغير خطاوه وكبيان ذلك الشك فيه او سعي ما يجب استعماله في سائر غيرها
 او ثمنه الواجب صرفه اليه والة الاستقاة في حد القرب تيمم وصلي فيقضي لانه واجد للمحل كالتقشير في طلبه بخلاف ما لو لم يعلم به الا
 فلا قضا الا ان كان بغيره ببر ظاهرة الاثار لتقصيره فان كانت خفية الاثار لا تقضي لان الخطأ عدم الاعادة عدم تقصيره واذا
 كانت خفية لم يكن منه تقصير فيكون كما معدومه بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فان الغالب وجودها بالطلب فان لم يوجد اذ كان على

تفسير في الطلب فوجبت الاعادة ويقضي ايضا ما ذكر في حله وهو منزله ويطلق على اثنائه ومناعه والحكم لا يختلف فطلبه
فلم يجزه لانه لم ينعى فيه مفقود وان امكن فلم يجز فعدله نادر محله ان لم يجز المذكور عند الصلاة ووجده بعد فان لم يجز الصلاة
فلا قضاء ويستمع هنا وان تحقق الوجود لكن التمس عليه حرمة الوقت لان اصل المذكور من الما وفيه رتبة استقاء مع الرجل
في حال اوصل عن القائل والما او غصب حله وفيه الما فلا يقضي اذا امكن في الطلب وان بان انه يجب الغرض على الوجه لانه صلي
ولا مامعة بخلاف مامرويه يعلم ان الما في الغرض على اضلال مامرويه حله وفي عدمه على اضلاله في رجل الغرض غير نظر الاشاع
مجهله او غصب الغرض خلا فالنظر لذلك لان من شأن مجملها ان يسهل تفنيشه بخلاف مجمل الغرض ولا اضلال الرجل مع الما او
عدمه لانه لا يبار على اضلال الرجل حكم فذكره في كلامهم مجرد تصوير ولا يقضي المتيقن لانه لو علمه ان جهل كونه في حله بان اخرج فيه
ولم يعلم لانه غير مفقود خلا والناسي لسبق العمل الموجب لتفسيره ومن ثم لو ورث ما لم يعلم به لا يقضي عليه في الوجه وانما لم يرد
الركوة فيه والحج بسببه لتعلقها بعينه من غير نظر لتفسيره ولا يقضي ايضا من حب الما ونحوه سفره ولو بعد دخول الوقت شر
تيم لفقد صحة تيممه وعصيان به بذلك قد انقضى فيمكن قطع حله نغدا فعلى جالسها والاضطراب لموجب القضاء وعدمه مامرويه
القاعدة اذا استيفاد الكسر **نيم** فغير مامرويه كتحليل السراب ما اوطنه كطلوع ركب وطباق غيم ومن جعل هذين من امثلة
الوجهين راد به كالمثلين ملعد البيهقي والتحقيق ما ذكرته اذ الغالب وجود الما مع الاول وعند الثاني لو تيقنه في حد القرب وان
ضايق الوقت بحيث لو توفى خارج وان قل **المما** من استعمله كعطش وسرع وتعدرا استقالة وكذا كل مانع وجوب الطلب
ومنه ان يجزي من لا يلزمه الاعادة خروج الوقت لطلبه فتوالم هنا وان ضاق الوقت محل فحين يلزمه طلبه وان خاف خروج
الوقت وهو من يلزمه الاعادة وهذا معلوم مما قدموه في الطلب فوجب حمل الاطلاق هنا عليه **بطل تيممه** وانما انزهه
سريعا كان مع من يقول غرضي ما فلان او يحسن استعمال او ما ورد لانه لم ياتي بالمانع الا بعد نومه الما غير سماعه للفظه
وانما لم يطل صلاة من توفى ستره او بر العدم وجوب طلبه الغلبة الظنة بهما وعدم حصوله بالطلب وانما لم يات في وجود
الرقبة بعد الشروع في صوم الكفارة والحج بغير استهارة العدة لانهما مقصودان لذاتيهما بخلاف التيمم **مطابق** اي وجوب
القضاء ولا يحل الي ذر التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حج فاذا وجدت الماء فامسه جلدك رواه الحاكم وصححه والنسائي
وقال حسن صحيح ولا تنف المبيع في التيفن وجوب الطلب في غيره ولا ينافيه تيمم من تمت التوبة اليه او لم يصل له وهو كحد
الغرض الا بعد لانه فاقد الما فيه بخلافه في سئلنا وخرج بقوله ولا مانع ما اذا قارنه مانع فانه كالعدم حينئذ

ومنه ان

ومنه ان يسمع من يقول غرضي ما فلان او غرضي ما فلان ما هو علم غيبته
وعدم رضاه لمقارنته المانع وجود الما بخلاف ما اذا لم يعلم ذلك فيسقط لانه يلزمه البحث عنه ولانه اذا شك في الرضا
صار اخره منوهم الحلو ولو قال غرضي من ثم غرضي ما لا وجه بطلان التيمم وان كانت هذه الصيغة غير ملزمة في الاخر
لان من ثم غرضي ما لا وجه بطلان التيمم وان كانت هذه الصيغة غير ملزمة في الاخر
بعد جده عنه لم يبطل تيممه كما هو مقتضى كلامهم ويؤيده مامرويه في ادراج الما بر حله بغير علمه قال في المجموع عن الامام لا يري
ببرهاها وليكن التزول اليها ولا دلولا ولا حيل معه فان علم او لم يعلم انها لا يقدر على ان يبطل تيممه ولا يبطل **وجوده**
اي الما ولا مانع ايضا ولا عبرة بنومه هنا اي الصلاة بان كان يعرف تمام الرتبة لكثرة الاحرام **وكانت مما يسقط به اي**
التيمم بان كانت محل الغالب فيه فقد الما واستوى الامران **ولم يبق وقصر بعد وجوده فيما اقام الصلاة المقصود سوا**
اوجب قضاها ام لا **ولا اقامه لم يبطل** صلاته ولا تيممه فله تمام التمس بالمقصود بمانع من استمراره فيه كوجود
المكسر الرقبة في الصوم ولان وجود الما ليس كذلك مانع من ابتداء التيمم وليس كالمصلي بالخف فيتحرق فيها لاقتناع اقتناعها
مع تحرقه بخلاف لتفسيره بعدم تغيره بخلاف ما هنا ولا كما يقدره بالاشهر فيحرق في الغرض على الاصل قبل طرح
اليد واليد هنا وهو التيمم فرع منه ولا استقامته شقيقت فيها لا بد من ذكرها وكذا لا يفي في قوله في الصلاة لبيانها
على امر ضعيف هو التفسير على انه هنا قد فرغ من البدل وهو التيمم بخلافه ثم فانه مدام في الصلاة فهو مقدر ويبطل تيممه بسلامه
مما وان علم تلف الما قبل سلامه لانه منقصف بروية الما وكان مقتضاها بطلان الصلاة التي هو فيها لكن خالفه في حرمتها
فلا يسجد لم يتركه بعد ها وان قرب الفضل لفضله على بال سلام صورته وان بان بالهود لانه لم يخرج به **ولا لم**
الثانية على ما نقله اربوا في عن ولده وقطع بثبوت حليته لعود حكم الحدث بالاولي كما لو حدث بعدها لكن الذي بحثه النووي
كادروا في بعد ان نقل عن والده مامرويه التيمم انه يسلم الا من فواجب الصلاة **والا** بان لم يسقط الغرض بالتيمم لكونها
محل الغلب فيه وجود الما او نوي القاصر بعد وجوده مامرويه **بطلت** صلاته لبطلان تيممه كما علم من سياق كلامه اذ البحث
في مبطله لا يبطله الا لا اعتراض عليه وان ضاق الوقت على ما تقدم من عدم الغاية في بقائها لوجوب اعادتها في الاولى
وحدث ما لم يستجبه في الثانية والثالثة لان الاتمام كافتتاح صلاة اخرى وتعليقها بالحكم الاقامه في الثالثة وتصويره
الثالثة بالفقر كالثانية اندفع ما قبل ان ماذكر فيه غير صحيح لان التيمم ان تيمم بمحل يغلب فيه وجود الما لزمه القضاء وان لم

بنيو الاقامة او يحل يغلب فيه عند غلها وان ثوابها فلا تأثير لبيتها وخرج بنوع وجوده ما لو اخرج الوجود عن نية التمام
 او الاقامة او اقامته فلا تبطل الصلاة كما حرم به النووي في تحقيقه وغيره في التاخير حيث قلنا ولو نوي اتماما ثم اثنى راء فلا
 تبطل وكذا ولو انقضت نيته بوطئه او في مفسورة ثوروي اقامة ولم يرمها في الصلاة لم يرمها حالة نية الاقامة
 بعد لو اخرج ما في التام والبرهان فيه منهما كماله عليه كماله في المجموع لكن كلامه فيه لا يشعر بأنه لم يرمها اطلاقا ولا في المجموع
 كما لا يخفى وانما تغيره بتمام احواله في ثباته بطلت وهو كذلك كما حرم به في التحقيق وصرح به العزيز ونقله
 ابن الرفعة عن ابي نوح وقول المجموع بعد ان استحسنه فيه احتمال ان بعض التكبير جزئ من الصلاة رده الاسنوي غيره بأنه انما
 يعتبر منها انما هو هذا الميم فرع لوميم حيث لا ينفك الما على عليه ولو بالوضوء ووجهه ولو بعد الصلاة وجب عليه والصلاة عليه في الخبر
 لذلك فانه امره فاختبطه وقياسه ان من صلى عليه بالميم فمما لا يقبل فنه لزمه اعادتها ان كان حاضرا اما المسافر فلا يلزمه شيء
 ذلك اذا وجبه فيه او بعد ما فقد نقل ابن الرفعة واقره الاتفاق بل اشار لنقل الجماعة على ان صلاة الجنازة كالخمس في وجود الما قبل
 او بعد ورد وانفردة الاسنوي بينهما اخذ من كلام البغوي والحاصل انما تكبيرها من الخمس وان تيمم الميت الحي وما قول ابن
 خبير ان يمس الجنازة بيمينه ويصل على الميت فمردود حيث لم يكن تركه وان امكن توجيهه بان صلاة لا تنقض الاعادة لسيهافت
 مضبوكون بعد قضاءه في فعل الميت بان وقفا الواجب فعله فيه اصاله قبل الذن فتعين فعلا قبله حرمة ثم بعد اذ اري
 الما لا سقط الغرض على ان عبارة اولت بانها في حاضرا وما في واحد الما حاد ولو نوا فانه صلاة الجنازة فهذا لا يبيح فسادا
 لا يبيح فيه ما اذا كان ثم حصل به الغرض فليس اليتم لفعله لانه لا ضرورة فيه اليه ولا فرق في عدم بطلان الصلاة السابقة بروية
 الما ليس الغرض والنقل **ويقتصر** من لم ينو **او نقل مطلقا** ثم اري لما قبل تمام الركعتين **على كعتين** لانه الاحد المعلوم في النقل
 فالزيادة على ما كافتاح صلواته بعد وجود الما لا تمنعها الجسودين نعم ان وجد في ثالثة قال القاضي ابو الطيب الرباوي في ثالثة
 لا تبطل في ثالثة مثالها فمما ذكره وان نوي بعد اقبل روية الما وان اراد على ما نواه عند الاحرام منه وان جاوز ركعتين عملا
 بيته لما ان الزيادة كافتاح صلاة اخرى ولو كان المنوي ركعة لم يزد عليها او قبل بطل النقل الذي سقط بالتيمم لقصور منه ثمرة
 العرف وادخل النقل فيما يسقط بالتيمم ثار ونارة لا يقتضي ان نحو المقيم كما يلزمه فضا لعرض من له قضا النقل الذي شرع قضاؤه
 فانه يجوز له فعل النقل بالتيمم وان لم يشرع قضاؤه وبه يصرح قوله ويقتصر في نقل مطلق اليه ويسقط قطع الصلاة التي سقط
 بالتيمم وان كانت نقل لا على ما يذهب من الغرض لجواز من غير غرض وايضا فالخلاف في بطلان بروية

الماجاز

الماجاز فيها يصليها بالوضوء وان كان في جماعة تعون بالقطع خلافا لما بحثه الاذري ونوي عادتها بالما بعد فرائضها كعمله
 كلامهم فوجاهة خلاف من اوجبه وقدم على من حرمه لانه اقوى ولا يجوز له قلبها نقلها ولم يركعتين لانه كافتاح صلاة بعد
 روية الما ورواه بطل وبه فارق فيه لم يخش فوات الجماعة لعدم صاق وقته ما اذا كان لو نوا واقع جزئ خارجا حرم قطعها
 اتفاقا كما في التحقيق فان قلت تاخير الصلاة اليه بقي من وقتها الما مع الركعة يقتصر الخروج من الما في جري عليه في الكفاية
 فيما اذا كان عليه فابته واراد قطعها قبل المداة فانه يقتصر ذلك الخروج من خلاف وجوب الترتيب قلت ليس بعبادة
 خلافا حرم قطعها او يمين رعاية خلاف من اوجبه مطلقا وهذا فارق ما هنا وما قاله ابن الرفعة بان علي يصلي اذ ليس
 هناك الاطلاق واحدا في عينه وهنا خلافا فان تعارضان فتساقط اذ رعاية احدهما فقط لا يسوغ لها ونيل الما لال
 وهو حرمه اخرج بعض الصلاة عن وقتها مع القدرة على اتمامها كماله فيه ولو اراه انما قرأه يمينها بطل وان نوي قدر لمعها لعدم ريبها
 ببعض وانما طواف بطل ايضا جواز تفرقة وبه يعلم انه لو لم اثنى خطبة الجمعة انما اذ لا يجوز تفرقة **وتحجب التيمم** على الجماع **بلح**
برؤية جماعة الما انما يثبت له لا بروية **بالحمل** له دون البقاء تيمم لانه لا يبطل الا بروية دون رويته وظاهر كلامهم انه
 لا يلزمه علم بوجود الما ووجهه انما انما باقية ووطوه جائز وقياس ما هنا انه لو قدي تيمم تسقط الصلاة بالتيمم وقد اري هو في
 الماموم لما قبل احواله دون الامام مع الاخذ اذ لم يرفعه اعلى **وشق** لم يرض تيمم انما الصلاة فهو مستد للمسوغ له اوصاف المقدرة
 لم يرض خبره **كافي بيقينه** اي الما فيا فيه تفصيل المذكور فلا يبطل صلاة ان كانت ما تسقط بالتيمم والكان تيمم وقد وضع الجيرة على طوف
 غير اعضا التيمم لم يبطل والابطلت فرغ يمينه التيمم بانيته الوضوء يبطل بالردة لضعفه اذ هو مسح فقط ومعها الاستباحة خلاف
 ومواليسم وغسله لا يوقع نجاسة عليه ولا يضر الخف **ومن فقد الطهارة** الماء والتراب حسا او شرعا كونه بحر اياها جارا او مل
 او بحسب فيه تراب ندي ولا اجرة معه بحفقه **بالحلي** وجوب **الفرض** المكتوب الاداء ولو لوجهه كماله لكنه لا يحجب من الاربعين لنقصه
 الوقت لقوله في الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فانتم ما استطعتم **وحد** فلا يجوز له تنقل ولا قضا فابته مطلقا ولا نحو من محف **علي**
حسب حاله الذي هو عليه فان كان جنبا افتتح عليه قراءة غير الفاتحة في الصلاة ومكث بمسجد وسجد سهو ولاوة لانه نقل ليس من الصلاة
 ولما احتاج لنية بخلاف التيمم الاول لانه من الصلاة تغزل كان ما وما وسجد امامه فنتجه وجوب متابعتها اياه وتكبيره
 بعد انقطاع نحو حيز لعدم الضرورة وهي صلاة صحيحة تحث بها من حلف لا يصلي ويحرم الخروج منها وبطلان الحد ونحوه كروية
 ما وتراب ولو عمل لا يسقط الفضا ويجه جوازها او الوقت وان جري وجود احد الطهورين في الوقت وبحت الاذري استماعا

مادام برحوا احدهما حتى يضيق الوقت واقفي به الشرازمي واعلمه بعضهم قياسا على من تخير في القبلة لا يصلي الا ان شاق الوقت
 وفرق بينه وبين حاله في ان لم يظهر له شيء حيث يجوز له التيمم ولا يجب عليه تكرير الاجزاء الى ان يضيق الوقت بان هذا
 فيما ركد وادركه المصنف وفيه وقفه وجاب عن القياس بان ذلك مفضل له في من وجب عليه تعلم ادلتها علينا فنفسر ما غيره
 فيصلي حيث يجزى عن الوقت بان ذلك وان كان فيما ركد لا يغير من الاعادة فاستوت صلواته فافعلها في وقتها ووجوب الاعادة
 فكما ان شرط في ذلك يضيق وقت فكذا هذه على ان لم يفرغه وغيره يقولون في الما ينحصر عليه تكرير الاجزاء الى ضيقه لكن الذي يتجه منه
 ايضا ان يتيقن ان بعضه وسيله التيمم على وجهه في وجوه من الخلاف وايدى بقوله لو اصرح في غير رمضان وغيره ان لا يكون صابما
 عن من يجزىها انما هو بغيره من في المسجدين الاعتكاف ليحصل له فضله على غيره المصنف بما اذا قلنا القابل لذلك والاكاذيب
 بعبادة فاسدة ودر بانه لا يصح حمل هذا على تقليد القابل بالحوال من تقليده لا يكون من الخروج من الخلاف في شي لا يصح القول بالنسبة
 لانه مادام مقلدا لذلك القابل لفرغه التيمم المذكور وقال بعضهم بلزومه ذلك وهو موقوف على الزوم لتقليد وهو ليس من وجوه جري عليه هذا البعض
 ولا يجوز ان يذمه نادرا لا يرد ولا يدل **انما يعيد التراب في حال سقط القضا** **والا يسقط القضا بان كان محل**
كفيل فيه وجود الما لم يجر الاعادة هنا كغيره لانه لا فائدة فيها وليست بمنزلة وقت حتى يراعي **مطلق** الى فرق بين قدرته في ذلك الوقت
 وبعده واذا وجد بعد ذلك فرق بين ان يكون في وقت على حاله او لا واما ظاهر ما من صحة صلاة فقولنا بقوله ان قدره في وقت وجبت الاعادة
 فيه نظر والثاني كذلك فقولنا ايضا جواز استعماله فيه لانه ضيق الوقت فوته فقضاه بخلافه فيما قبله يرد في المجموع من وقت صلاة
 عند اقل الظهور من حرم عليه في الصواب فضاها جئت للتسلسل مع عدم الفائدة انتهى لمضاهيل ذلك لقيام العذر فيها او ليس هذا
 النووي رحمه الله تعالى القول بان كل صلاة وجبت في وقت معطل لا يجب اعادتها لان القضا انما يجب باحد بدو التيمم في ذلك الوقت
 الظهور من عليه حيث خشي من انزلته مبيح تيمم او حبس عليه ويجب على هذا ان يصلي ويومي بالسجود بحيث لا يسجد على اية يتيقن له
 بحيث لو زاد اصباها او قبل لزمه وجب عليه في الارض وهو لا يخلو الثلاثة عن فاعل الظهور من عليه حيث خشي من حبس عليه لا يصلي صلاة
 الجنازة الا ان يقينته لوجوب تيمم على الارض ما من كالتفعل في انما تؤدي مع مكتوبه تيمم واحد فيعيد بها اذا وجد والظاهر الكامل
 والمتمم ان العاري يتفعل لانه لا يتركه الاعادة وتيمم اركان الصلاة ولا يتفعل في القعود والايام لان الميسر لا يسقط الميسر ومن لم
 يجد الا ما ينزه او غرضه على الخشعة في صلاة على غير السبيل الثالث الفقهاء الشرعي من حيث المرض وشاربه بقوله **ولو طاف** استعمال
المطلق والمجوز من تيممه او تفرقة الاعضاء مرضا او **مزيدا مرض** وله وقع لا يجوز ان او تالم خفيفا وذا على ما جزم من

يستعمل الاعادة على قولنا في الطيب صورة المسئلة ان يكون معه من الماء **استحبابا** اجازة النجاسة فقط او يكفي او بعض الحدث
 او يكفي **عنه** فقط او تيمم لحو مرض **الا** بان كان محل لا يسقط الاعادة او لم يكن معه ما او تيمم لغير مرض **تيمم** ولو وقع وجود
 النجاسة لا ولو انشأ في حجره الصلاة لان نجاسة البر لا تنزل الا بالماء **واعاد** ما صلاه بذلك التيمم فعل الله ان لم يكن معه ما صلاه
 مع وجود النجاسة مطلقا ان كانت النجاسة غير معفوعة عن الزمته الاعادة مطلقا وان كانت معفوعة عنها كالتي محل الجواز **فان** كان محل يغلب
 على محل الجواز جئت كغيره وان كان معه ما فان غسل به النجاسة ثم تيمم ثم تيمم مطلقا ان كان محل يغلب فيه الغسل فلا
 اعادة والا فاعادة وان تيمم فغسل النجاسة بغيره فغسل مطلقا فان اعاد التيمم بغيره لا ياتي فيه التفصيل المذكور ولا يشرط
 الطهر عند النقل لانه وسيله ولا يصح مسح وجهه بيده النجاسة وان غسل اقل مسح كما لا يصح غسل عن الحدث مع بقا النجاسة وما
 في الروضة من العمة مبني على ما فيها ان الطهر ليس شرط وهل بعد التيمم قبل الاجزاء في اقباله فيه خلاف حكاه في الروضة وشبهه
 التيمم وعليه نجاسة وظاهره وترجح عدم الصحة واعتمده الاثر في روجه المصنف واعتمده في المعنى والنهاية الصحة قبل الستر
 ويغفر ان إزالة النجاسة بانه اخف منها ولهذا اتفق صلاة من صلى اربع ركعات لا يربحها بالاجزاء بالاعادة بخلاف إزالة النجاسة والتشبيه
 المذكور لا يستلزم اتحاد المشبه والمشببه به في الترجيح ورد المصنف هذا الفرق بانه ليس نظير مسئلتنا وانما بقوله ذلك لو لم
 يجب الاعادة مع عدم الاجتهاد بخلافه مع عدم إزالة النجاسة واعاد ما ذكره فبقية اجزاء فهو كإزالة النجاسة لاكتفاءها والتشبيه
 المذكور وان لم يستلزم ذلك فهو ظاهر فيه **ولو احدث نجاسة** او ما يصح فقه **تيمم** نجاسة او حبس في طهره الاسفردون الاكبر
 كما لو احدث بعد غسله فيجزم عليه ما يجرى على الحدث اصغر ويستمر تيممه عن الحدث الا كمن حثي طهر ما يبطله ومن ثم **استباح**
 تيممه **قراءة القرآن** **وليتا مسجرا فقط** اي دون تحوالة وطواف ومن مصحف لبقائهم بالنسبة لما يستبيح نحو الحجب المتيمم
 خاصة لانا نسبة لما يستبيح كل من الحدث والحجب ولا يعرف جنب بياح له القراءة والمكث في المسجد دون تحوالة الصلاة ومن
 المصحف الا هذا قاله النووي في علم المتيمم المذكور ان احدث حدثا اصغر جازله القراءة واللبس مسجدا وان لم يتوضأ وان لم يمس
 بجزائه ذكره والفرق ان البر يبطل التيمم بخلاف الحدث حدثا اصغر فانه لا يبطل التيمم عن الجنازة **ويستأجر** المتيمم بقضاء او من
 عن اصغر واكبر ولو صبها **استباحة** **فرض** عيني او كثر استباح فرضا واحدا من فرضي عينية ولو طوافا وتعلم ذي حد اكبر
 فرضا عينا لان التيمم ضرورة فيفقد فرضها وما يودي به الصبي كالفرض في المياه وغيرها فلو لم يفرغ من بلوغه لم يمس
 لان صلواته فعل وتيممه باق بالنسبة للنقل وغيره فقولنا خاير عن الاصحاب بطلان تيممه ببلوغه ضعيف وانما تحتية فروض

جنوا لاقامه او يحل يغلب فيه عدمه فلا وان ثوابها فلا تأثير لثبوتها وخرج بنوع وجوده ما لو تأخر الوجود عن ثبوتها
 او لاقامه او فارقته فلا ينحل الصلاة كما جزم به النووي في تحقيقه وغيره في التأخير حيث قال ولو نوى انما هي اثره فلا
 ينحل وكذا لو انقضت غيبته بوطئه او في مفسومة ثبوتها فاقامه ولم يرها في حاله في الصلاة فاقامه
 بعد الوضوء ما في كماله والبحر فانه اخذه منها عملا عليه كلامه في الجمع لكن كلامه فيه لا يستعمله لم يرد فيها الصلاة والجمع
 كما لا يخفى وانهم تغيره بتمام امره انه لو رآه في تناخره بطلت وهو كذلك كما جزم به في التحقيق وصرح به الطبريز ونقله
 ابن الرفعة عن الهندي وقول الجمع بعد ان استحسنه فيه احتمال ان يفسد التكبير من الصلاة رده الاستوى غيره بانه انما
 يعتبر منها ان لا يتكرر وهو ما لم يتم فرع لو لم يمتد لغيره ما في عليه ولو بالوضوء وجره ولو بعد الصلاة وعينه في الصلاة عليه في الحضر
 لانه ذلك فاعلم امره وحسب طه وقياسه ان من صلى عليه بالتميم ثم رآه لما قبل فاقامه لزمه اعادته ان كان حاضرا اما المسافر فلا يلزمه شيء
 ذلك اذا وجده فيها او بعد ما فقد نقل ابن الرفعة واقروه الاتفاق على ان نقل الجمع على ان صلاة الجماعة كالحضرة في وجودها قبل
 او بعد ورد وانفردة الاستوى بينهما اخذ من كلام المصنف والاصل انما اكبرها من الخمس وان تيمم الميت كنيم الحي ولما في ابن
 خبير ان ليس الحاضر ان يقيم ويصلي على الميت فمردود حيث لم يكن ثم غيره وان امكن توجيها به بان مسلاته لا تنفي عن الاعادة في حقاقت
 مضيق كون رده قضاء في فعل الحاضر بان وقتها الواجب فعل فيه اصاله قبل الدفن فتعين فعلا قبله لحسنه ثم رده اذا رآه
 لما لا يسقط الفرض على ان عبادة اولت بانها في حاضرا وما في واجد لها ولو نوا فاقامه صلاة الجماعة فهذا لا يثبت عندنا خلافا
 لا يثبت فيه اما اذا كان ثم من حصل به الفرض قبل ان يتم فعله لانه لا ضرورة له اليه ولا فرق في عدم بطلان الصلاة السابقة بروية
 المدين الفرض والنقل **ويقتصر** من لم ينعقد **في نقل مطلق** ثم رآه لما قبل تمام الركعتين **علي ركعتين** لانه الاحد المعهود في النقل
 فالزيادة على ما كافتتاح صلاة بعد وجودها لا افتقارها اليه فحينئذ لم يرد عليه او قيل بطل النقل الذي يسقط بالتميم لقصوره منه فخره
 لا يتبعه والثالثة مثالها في فركه وان نوى بعد اقبل روية الما وان رآه على ما نواه عند الاحرام عنه وان جاوز ركعتين عملا
 بسببه لما ران الزيادة كافتتاح صلاة اخرى ولو كان المنوي ركعة لم يرد عليه او قيل بطل النقل الذي يسقط بالتميم لقصوره منه فخره
 الفرض واحد النقل فيما يسقط بالتميم ثاره ومار لا يقتضي ان يحل المقيم كما يلزمه فضا لفرق بين له قضا النقل الذي شرع قضاؤه
 فله يجوز له فعل النقل بالتميم وان لم يشرع قضاؤه وبه يصرح قوله **ويقتصر** في نقل مطلق بالركعة وينقطع قطع الصلاة التي تسقط
 بالتميم وان كانت فعلا خلافا لبعدهم بل قطعوا ويجوز بالنسبة من الفرض لجوازه من غير عذر وايضا في الخلاف في بطلان بروية

المجاز

المجاز فيها يصليها بالوضوء وان كان في جماعة تغوث بالقطع خلافا لما بحثه الا في روى عادتها بالما بعد فرائضها كما عمله
 كلامهم ورواها من خلاف من وجبه وقدم على حرمة لانه اقوى ولا يجوز له قلبها نقلها ولم يركعتين لانه كافتتاح صلاة بعد
 روية الما ورواه باطل وبه فارق روية لم يثبت ثبوت الجماعة بغيره فاقامه وان كان لو نوا وقوع جزئها خارجة حرم قطعها
 اتفاقا كما في التحقيق فان قلت تأخير الصلاة الى ان يسبق من وقتها الجمع الركعة يقتصر الخروج من المصلى على جري عليه في الكفاية
 فيها اذا كان عليه فابته واراد قفنا ها قبل المودة فانه يقتصر ذلك الخروج من خلاف وجوب الترتيب قلت ليس رعاية
 خلاص مخرج قطعها او من رعاية خلاف من وجبه مطلقا وبهذا فارق ما هنا وما قاله ابن الرفعة بانها في تسليمه اذ ليس
 هناك الا خلاص واحد فاعيناه وهذا خلافا فان تعارضان فتناقضا اذ رعاية احدهما فقط لا يسوغ لها وبني العلم بالال
 وهو مخرج خارج عن الصلاة ثم وقتها مع القدرة على التغير كما مله فيه ولو رآه تناقضا تيمم لها بطلان الوضوء لعدم ارتباط بعضها
 ببعض واتسافا بطلانها لجواز تفرقه وبه يعلم انه لو رآه اثناء خطبة الجمعة اتمها اذ لا يجوز تفرقه **وتحجب الترتيب** على الجمع والمصنف **بلح**
برؤية جماعة الما اذا لم يثبت له لا بروية **مجمع** له دون الباقي تيمم لانه لا يبطل الا بروية واحدة وظاهر كلامهم انه
 لا يلزمه علم بوجود الماد وجهه ان طهرت باقية ووطئه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتضى تيمم تسقط الصلاة بالتميم وقدر انما يعني
 المأموم لما قبل اخره به دون الامام مع الاقتداء بركعة اعلى **موصوف** ليرى من تيمم اثناء الصلاة فهو مبتدئ للصلاة الوضوء المقتدر
 لم يرض خيره **كأن يتقنه** اي لما ياتي فيه تفصيل المذكور فلا يبطل الصلاة ان كانت مما تسقط بالتميم والكال تيمم وقدره الجبر على طهر في
 غير اعضا التيمم لم يبطل ولا بطلت فرج بتميم التيمم بانه يبي الوضوء وبطلان ردة لضعفه اذ هو مسح فقط ومع الاستباحة كخلاف
 وضوء السليم وغسله لا يوقع نجاسة عليه ولا ينزع الخف **ومن فقد الطهور** الماء والتراب حسا او شرا ككونه بحر او ابحر او مل
 او نجس فيه تراب زبري ولا جرة معه تحففة **ما صلى** وجوب **الفرض المكتوب** الاداء ولو اجمعه كركعة لكنه لا يجزى من الاربعين لنفسه
 الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم **وحده** فلا يجوز له تنقل ولا قضا فابته مطلقا ولا نحو من مصحف **علي**
حسب حاله الذي روى عليه فان كان جنبا امتنع عليه قراءة غير الفاتحة في الصلاة ومكث بمسجد وسجود سهو ولا رة لانه نقل ليس من الصلاة
 ولهذا احتاج لنية بخلافه التيمم الاول لانه من الصلاة فغيره ان كان مأمورا وسجدا مائة فينتهي وجوب متابعتها اياه وتكليفه في
 بعد انقطاع نحو حيز عدم الضرورة وهو صلاة صحيحة تحفت بها من حلف لا يصلي ويخرج منها وبطلان الحدث ونحوه كروية
 ما وتراب ولو محل لا يسقط الغفنا ويجه جوازها او الوقت وان روي وجود احد الطهورين في الوقت وبحت الادري في استماعها

نفسی

يستلزم إعادة غسله على قول القاضي والطبيب صورة المسئلة ان يكون **من الماء** اي إزالة النجاسة فقط او يكفي وبعض الحديث
 او يكفي **غسله** فقط او يتم لغرض **الاستبراء** بان كان محل الاستبراء الاعادة او لم يكن معه ما او يتم لغرض **الاستبراء** ولو مع وجود
 النجاسة لان الموضع يتيمم به عن الصلاة لان نجاسة البراءة لا زال الا بالما **والاعادة** ماضيه بذلك التيمم فعلم انه ان لم يكن معه ما صح تيممه
 مع وجود النجاسة مطلقا ان كانت النجاسة غير معفو عنها الزمته الاعادة مطلقا وان كانت معفو عنها كالتيمم محل الجوارح فيه فقد امكنه
تيمم محل الجوارح كغيره وان كان معه ما فان غسل به النجاسة ثم تيمم مع تيممه مطلقا ان كان محل يغلب فيه الغفر فلا
 اعادة والا فالاعادة وان تيمم غسل النجاسة بغيره مطلقا فان اعاد التيمم غسلا باق فيه التفصيل المذكور ولا يشترط
 الطهر عند النقل لانه وسيلة ولا يصح مسح وجهه بيده النجسة وان غسل قبل مسحهما لا يصح غسل عن الحدث مع بقا النجاسة وما
 في الروضة من الصحة مبني على ما فيها هذا الطهر ليس بشرط وهل يقع التيمم قبل الاجتهاد في اقباله فيه خلاف كما في الروضة وشبهة مما
 لو تم وعليه نجاسة وظاهره وترجح عدم الصحة واعتمده الاذرع وبوجه المصنف واعتمده في المقني وانهاية الصحة تحته قبل الستر
 وبغارق إزالة النجاسة بانه اخفها ولهذا تنحى صلة من صلى الربيع كمالا لا يربحها بالاجتهاد بالاعادة بخلاف إزالة النجاسة والتشبيه
 المذكور لا يستلزم اتحاد المشبه والمشبّه به في الترجيح ورد المصنف هذا الفرق بانه ليس نظير مسئلتنا وانما يقوى ذلك لو لم
 يجب الاعادة مع عدم الاجتهاد بخلافه مع عدم إزالة النجاسة واما ما ذكره فقيهنا فهو كإزالة النجاسة لاكتفاء التشبيه
 المذكور وان لم يستلزم ذلك فهو ظاهر فيه **ولو احدث نجسا** او ما يفرق **تيمم** كنجاسة او حيطانة الغفر ظهره الا الصغير والاكبر
 كما لو احدث نجسا بعد غسله فيجزم عليه ما يجزم على الحدث حدثا اصغر ويستم تيممه عن الحدث الاكل حتى يطرأ ما يبطله ومن ثم **استباح**
 يتيممه **قراءة القرآن** **وليس استباح** فقط اي دون تحوالة وطواف ومن مصحف لبقائهم بالنسبة لما يستباحه نحو الحنبل التيمم
 خاصة لا بالنسبة لما يستباحه كل من الحدث والجنب ولا يجرؤ جنب بباح له القراءة والكتابة في المسجد دون تحوالة الصلاة ومس
 المصحف الا هذا قاله النووي فعلم ان التيمم المذكور ان احدث حدثا اصغرا حائله القراءة والكتابة بمسجد وان لم يتوضأ وان يرى لم
 يحزله ذلك والعرف ان البر يبطل التيمم بخلاف الحدث حدثا اصغرا فانه لا يبطل التيمم عن الجنبه **وجبت** **تيمم** لغرض ما او
 عن اصغر او اكبر ولو صبيا **استباحة فرض** عيني او اكثر استباح فرضا واحدا من فرض عيني ولو طوافا وتعلما ذي حدث اكبر
 فرضا عينا لان التيمم طاعة ضرورة فيفقد رتبهها وما يودي به الصبي كالغرض في السبي وغيرها لغرض تيمم لغرض في السبي
 لا لصلاته نقل وتيممه باق بالنسبة للنقل وغيره فقولنا لا يبطل التيمم ببلوغه ضيق وانما تحتية فروض

مع انه لا يستقيم الا نوي فرضا وزاد ما لا يربطه به فلفي وبه فارق ما لو نوي ان يصلي بالتيمة فمن الظاهر حسم ركعتا مثلا
او نوي ان يصلي عينا مع وجود الشك لان كذا الظاهر كذلك غير مباح ولو عين في بيته فربما كان يتم بغيره او لغايته فحي
استباح غيره كالظاهر بعد دخول وقتة لانه لما قصده في نزع غيره لانه من جنسه او بطواف عيني فله ان يصلي به الفرض على الوجه
او نوي استباحة صلاة ولو صلاة جنازة او نفل **قاعدة الفرض** يستحب لانه الفرض اصل فلا يكون تابعا لغيره ومطلق الصلاة
انما يصرف له ومن ثم لو نواها لم تنقض لان صلاة الجنازة في معناه **او نوي استباحة ماعدا الصلاة** من **فرض** ومقتضى
كسرة تلاوة او قراءة او صلت بمسجد او وطى **قاعدة الصلاة** يستحب لانه النفل الكرم لا يقتضيه الا فطره اجماعا وهو يختلف
فيما لا يستحب شي من الصلاة لانها العلاء وبه الا دون لا يسبح الا على نية خطبة الجمعة كنية صلاة الجنازة فيستحب به
الفرض والطواف الفرض في جميع ونية النفل او الصلاة او صلاة الجنازة او خطبة الجمعة تسبى ماعدا الفرض العيني ونية ماعدا الصلاة لا تسبى
كما الصلاة ففرضها يسبى ففرضها جميع ماعداها فخرج احتياجا لوضع جبهة الكسرة والخلع او لصوف من خوقطه على الجرح او الحش في خوف شي من ما من فليصبرها
يستحب تغلبها على اصل **عليه** كل خف وسر من الصحيح تحتها قدر الحاجة الاستسكان فان خاف من نزعه غسل وجوبا ما يمكن غسله حتى مات تحت لطف السائر
بيلخرقه وعصرها فان تعذر راسه المبالاة افانته وبجانب جميع السائر بالماء متى شال ان كان جنبا والافوت غسل القليل
لقوله في الله عليه وسلم في شجره احتلم واغتسل فدخل الماء شجرة ومات انما كان يكفيه ان يتم ويعصب راسه بخرقه ثم مسح عليها
ويغسل ساير جسده رواه ابو داود وغيره وهو يدل على غسل الاجزاء الصحيحة التي تحت اطراف السائر وتعذر غسلها ولا تقدر مرة مسحه
لانهم يردون في وقتها وان السائر لا ينزع الجنازة بخلاف الخف فيها ويجب ايضا التيمم بدلا عن غسل العنق والليل فلو كان السائر نذرا
وضع العله فقط او بارتد غسل الزاير كلهم يجب المسح فان كان السائر محل التيمم لم يلزمه مسحه بالتراب بل يترك اما اذا لم يخف من
نزعه السائر فيجب النزوع وغسل موضع العله ان امكن والا فمسحه بالتراب ان كان محل التيمم وان وضع الجدير مثلا على غير طهر
وانه لا بد في وضعها وان لم يكن محل التيمم او على صحيح لا يحتاج اليه الاستسكان وان كان على طهر نزعه لم يفعل ما من فان خاف من نزعه لم يلزمه وفي
في غير اعضاء الوضوء من طهره من الحدثين بعد التيمم الجنب غير بين تقديم الغسل على التيمم وتأخيرها وهو افضل ويتيمم المحدث وقت غسل العليل فان كان بالوجه تيمم
لكن رجح الزركشي قبل غسل البيرين او في البيرين فقبل مسح الرأس ويقدم ما شام من التيمم والغسل والافضل تأخير الغسل والبيرين كغسله وكذا الرجلان
في هذا الاكتفى بطهارة **قيل** غسل البيرين في السرة ويسمى مسح الرأس ويقدم ما شام من التيمم والغسل والبيرين كغسله وكذا الرجلان
ويستعملها كغسلها فان خرج بعض كل من اعضابه الاربعه لزمه ثلاث تيممات فان غلبت الرأس فاربعة او كل اعضاء كفاه
تيمم واحد عن الجميع لسقوط الترتيب وان لم تحتج لوضع الجنب وخاف من الغسل المحذور لزمه غسل الصحيح بالمكن حتى خرقه

الغرض والطواف
كما الصلاة ففرضها
يسبى فرضها وغلبها
يستحب تغلبها على اصل
ان نية تحو

وقضية التشبيه
بالحق انه لا بد من
وضعها بعد محال
الظهور وان لا يكون
وضعها على طهر
التيمم لفقدها
وانه لا بد في وضعها وان لم يكن
في غير اعضاء الوضوء
من طهره من الحدثين
لكن رجح الزركشي
في هذا الاكتفى بطهارة
محلها

مبطلوه

واجابه في كل محل **سباجي طريق مكة** شرفها الله تعالى فيخرج فعلى المعروف والصدقة فيه لا ربه **لزم الحاجة فيها** الى ذلك
الحاجة في طريقها المس **وعند** يلجأ اليه عابدا **للمس الحاجة** والاعانة على قصد البيت العتيق
قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقال صلى الله عليه وسلم من اعان غايبا فقد افترس رقعه في كبريائه ثم قد يطرحون ما يجيهم
عن محله وقد يتركون ما يجيهم في محله فياخذ ذلك الانسان ويطلع الدواب حتى تقوى في ملكه اخذه او هو باق على ملك صاحبه
فحكى عن البيت الحسن ابراهيم انه لمحبيه دون تاركه الا ان كان التارك كركه ليعود فيه فيكون الحق به وقال احمد واسحق المحيبي الحق به
بكل حال قال مالك هو على ملك تاركه ولكن لا خذه الرجوع بما انفق ومن هب الشا في حق الله عنه انه على ملك تاركه ولا رجوع للمنفق
كما لو عالج عبدا الشفاعة الى ملك كحتم يري واخرج متاعا غرق في البحر ذكر ذلك في الحاوي وطاهر ان محل ذلك فيما لا يعرف عنه عادة
وعن الحسن البصري ان من اخرج متاعا غرق في البحر فظنعه غير في الموضع الذي يجوز ان يوجد منه كانت ملكا او اجدها الان وهذا اشاذ مذموم
اصلها مباح ولو وجدها في البركات لفظه الا ان يكون بقعة من الساحل قد نصب الماعن فيكون لواجدها وهكذا الوصية بملكه لو وجد في البحر ولو
من البحر فيوجد في جوفه فظنعه غير كانت ملكا للصاير اذا كان بحرا يجوز ان يوجد فيه العنبر اما الانهار وما لا يكون معدنا للعنبر

من البحار فانه يكون لقطه واما اللؤلؤ فلا يكون في البحر الا عند فاه فان وجد فيه كان ملكا لواجده وان وجد خارج صدقه كان
لقطه القسم الثاني في بيان احكام الحج والعمرة وما يتعلق بذلك وفيه ثمانية ابواب **الاول** في بيان وجوب الحج **الباب الاول**
والعمرة وشروطه وما يتعلق بذلك **فصل** القاعده في العبادات الموقته ان يكون دخول وقتها سبب لجوبها كالصلاة والركاة
والحقوق المالية وخرج عن هذا الحج فلم يجعلوا دخول وقتها سببا لوجوبه واجاب الشيخ عز الدين بانه قد يجب الحج قبل
دخول وقتها على من بعدت دأره قال الزركشي ويرد عليه الجمعه فانه يجب الحج لها قبل الوقت في مثل هذه الصورة **والحج**
الحج والعمرة وتقدم مقادير الفقه وشروطها **الشرعي** بايجابه غير المرتب على جعل ونحوه **الامر** في العلم اما وجوب
الحج فبالكتاب والسنة والجماع وهو معلوم من الدين بالضرورة فيكثر منكره الا ان امكن خفاؤه عليه قال الله تعالى والله علي
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن لم يجد من الناس فخصمه له والرابطة محذوف لفهمه اي منهم او يد كل مراد به
المراد بالناس وفي الاصل لا يبين المراد وتكريره وتفصيل بعد الاجمال وايضا بعد الايهام كذا اعربته جملة من العربيين قال الدماميني
لكن يلزم عليه فصل البيرين والبلد منه بالمسند وفيه نظر اني وقال ابن شاهين نعم ابن السيران من فاعل بالمسند ويرد ان المعنى حينئذ
والله في الناس اتجح المستطيع منهم فيلزم ثم جميع الناس اذا تخلف المطيع ونقبة في المصايح بانه بناء على ان الاثر واللام لا يستغرق

الباب الاول

فصل

الحسن وهو مجموع جوار كونه العبد الذكي والمراد حينئذ بالناس من غير ذكره وهو المستطيعون وذلك لان حج البيت مبتدأ والخبر قوله الله اعلى
الناس والبيت المقدم على الخبر رتبة وان تأخر لفظا فاذا قدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حتى ثابت
الله على الناس اي هؤلاء المذكورون ويصح ان يكون من شرطه بلزومه حذف الرباطه لهذا الجملة بما قبله وحذف الجواب اي من استطاع
منهم فليحج ويؤدى الاوقلة الحذف والثاني مناسبة الشرط بعده والضمير في اليه البيت وقيل الحج والناس من نوبس كما في القاموس
وعباب اللغة فشمع الحج ايضا كمراد ما العمره فلفظه تفكوا لغو الحج والعمره الله اي يتوابعها تامين مستحج في المناسك كوجه الله عز وجل
قراءة على وعلمه ومسروق والخفي واغنى الحج والعمره رواه الطبراني باسناد صحيح عنهم ولما صح عن عاتية من طرق احدها على شرط
الشيخ بن قنطار رسول الله صلى الله عليه وسلم انما حج البيت المستطاعين لا اله الا الله الى ان قال حج البيت
فرض عين الذي هو المطلوب فالاول الاستدلال بما صح في حديث جابر بن المشهور الاسلام ان يشهد ان لا اله الا الله الى ان قال حج البيت
وبعمره ويقسم الجنازة ويتم الوضوء وما صح ايضا حج عن ابيك واعمر رواه الترمذي والشافعي وابن ماجه والحاكم قال احمد لا علم بالحج
العمره حديثا اجود من هذا ولا صح واعترض بان لا اله الا اله انما هو في الغرض وقيل بعمره وقايح الاعيان وفي كل
خلاف بل الاصح ان النيابة تكون في النفل وان واقع الاعيان لانهم ورد بانهم وهو الوجوب وذلك لا يكون في النفل وبان هذه الواقعة
عين قوليه وتطرق لاحتمال البراءة بوجوب نعيمهم فانقضت دلالة الحديث على الوجوب واما خبر الترمذي عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
عن العمره او اجبة هي قال لا وان نعموا ففضل وخبر رواية وان نعموا خير من ان تصيبوا في المجموع اتفق الحفاظ على ضعفه ولا
يقتضون الترمذي فيه من صحيح قال قال اصحابنا ولو صح لم يلزم منه عدم وجوبه مطلقا لاحتمال ان المراد ليست واجبة على السائل
لعدم استطاعته قال وقوله وان نعموا ففضل المهرن واجيب ايضا بحديثين بان لا يفي بها واستغرضها الغرض الحج فان فرضه امر
من فرضه الاجماع واكثر ثوابا وخيرا استعملت كثيرا غير فعل التفضيل والواجب بوصف بان فعله هذا المعنى وهذا هو الجواب بان
فيه يحتمل من ايوب القاضي وهو انما اخرج له الشيخان ياتي بالغرابة ومن ثم قال الشافعي رضي الله عنه ليس في العمره شيء ثابت انما تطوع
ونقل ابن المنذر عن المعنى ايجاب انما قال ولا يعلم احد عنهم خالف فيه وخبر العمره تطوع ضعيف ايضا واما عدم ايجاب ما راد على مره
فللجماع المستند الاخبار الصحيحة كخبر مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس قد فرض الله
الله عليكم الحج فحجوا فقال جل يا ايها الله اكل عام فسكت حتى قال ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم
والاصل هو الاقرب بن حابس التميمي كافي رواية وخبر الدارقطني باسناد صحيح عن عوف قال يا رسول الله عمرتنا هذه لعائنا هذا ام لا يا
فقال

السادس عشر على
مختصر الاصل الثاني
١٥١

فقال لا يا رسول الله انما كان من ادركه لم تكن الا بالانما مطلوبه كل عام من المستطيعين كما دلت عليه لادله ١٥١
الشرعية ولانه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج الامر واحد وهو حجة الوداع ولا يفي الحج عن العمره وان اشتمل عليها لان كلاهما اصل
قصر منه ما لم يخص من الاخر الا ترى انهما موافقت غير موافقت الحج وتوابعه من الحج فلا يشك انما جاز الفصل عن الوضوء لان كل
ما قصر من الوضوء موجود في الفصل ولان الفصل اصل لانه كان يجب لكل صلاة تشرع بالوضوء فاعني عن بدله وهو الوضوء وان قلنا
انه يختص باعضا الوضوء لان سبي الظلمات على التداخل ما امكن بدله من نوبس يوم حجة وعبدية الفصل عن احدها اجزاء
الاخر وكان لو كان عليه احداث متعده بخلاف الكفاية لا يتصور فيه ان يحصل مع المنوي غيره وايضا فالظلمات كانت من سبيله
ومن شأنها ان يتساح فيها بما لا يتساح به في المقاصد كالكفاية ولان الاجئين يشتملها اسم واحد وهو الظلمات بخلاف الاخرين
ولا يرد تسمية الحج اصغرا لانه مجزول وان ورد في الخبر فليس عليه اسم الكفاية شملها ولا يتكفر انما الحج والعمره اي وجوبها الا
بشملها **واضاد تطوع** فانه يجب الاستمرار فيه وقضاؤه كما سياتي واخر الكفاية تكرار الوجوب فيه باعتبارها والافليس في
التطوع ابتداء وجوب حتى يتكرر ايجاب الافساد وخرج بالتطوع الفرض فلا تكرار فيه لانه مخاطب فيه بالامر السابق على الافساد لانه
ونزعه في قضا التطوع بانه بدله عما بعث اركانه تطوع وهو الاحرام والكلام اعلاه في عدم الواجب جميعا لانه ورد منع ان الكلام
في ذلك ومن ثم الحقا بعضهم بالنذر والافساد التطوع اذا شرع فيه فان وجوبه تمامه لعارض الشرع لانزاهة وسياتي ان الحج والعمره
واجبان على الامم لكن على الكفاية فلا يرد ذلك على ما نحن فيه خلافا لمن زعمه وان الشك في كون تطوعا محضا او عينا يتصور في حق
الارقاء والعبيان فانهم لا يخاطبون بفرض العبد ولا الكفاية وان سقط عنهم كما في صلاة الجنان والجهاد اذ لا يلزم من سقوط
الفرض به ان يكون فرضا قال الشيخان وليس من العوارض الموجبة للتكرار بالردة والاسلام بعدها فمن حج ثلثة ايام عاد الى الاسلام لم
يلزمه الحج اذ لا يحيط عمله بالردة الا اذا مات مرتين المفهوم قوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فهو كافر وليك من حاسر العالم
الاية وهذا قيد واقية الايات المطلقة لقوله تعالى ومن كفر بالادمان فقد حبط عمله وهو في الاخرة من الخاسرين وهذه الاية بتقديره
ايضا بدليل قوله تعالى وهو في الاخرة من الخاسرين اذ لا يكون خاسرا في الاخرة الا من مات كافرا وجعل الاية الاولى من باب المقابلة
بأن يرجع الاحباط بمجرد الارتداد والخلود للموت في الكفر يحتاج اليه دليل لانه خلاف الظاهر اذ الجزاء مرتب على شرط وانما يرجع
عليه ويؤيد ما قلنا ايضا ان المرتداد اعلم ان جميع اعماله حبطت برذنه وان اسلامه لا يقيده من غير ذلك الاحباط المتعدي
لاعادة جميع عباداته نفع عن العود للاسلام فيكون في ذلك تنفير لمن الاسلام اي تنفيره وتذكيره في قوله تعالى ومن كفر

فقال

ليحيط بملكه وتكون من الخاسرين اذ لا ضرر ان مع الموت على الاسلام فهو يخطئ الرده اجر عمله من اعداء الاسلام ام لا
كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الامم قال الاستوى وهي مسئلة نفيسة غفلوا عنها وقال البلقيني ونسبه الزركشي وهذا هو الصواب
فليست له ويستفاد من تخصيص الاصطاح بالاجزاء ذوات الفروع التي ادها في اسلامه باقية فاذا اسلم بعد ردته لا نقض عليه
وتوهم الاستوى انه يلزم من وجوب الثواب اصحاب العمل فاعترض بذلك قول المجتهد لا يلزم من اعدائه وقد غلطه الاذرعيد المصنف
وعبرها اذ احباط العمل الموجب للاداءه غير احباط مجرد ثوابه اذ الصلاة في المفسد لا ثواب فيها عند الجمهور مع صحة قولوا
من اقترب مثلاً وهو صيام حبط ثوابه ولم يطل صومه وظاهر ذلك كثرة في السنة وكلامهم قال المصنف ولم يفرق بين بعض المرات من
التعقيب وهو ما مر عنه انه لا يلزم من احباط الثواب احباط العمل فلفظ الاذرعيد في تعقبه له وما درج به هو العاطف وخالف الامم
في ذلك فنع اصحاب الثواب ايضا فقالوا لا سلب اذا جاز سلب اثره ومات من تلقاها ثابت وقاية الحج المنع من العقاب ولو لم يحج
لعوقب على ترك الحج ولكنه لا يقيده بوابا فادار الثواب الحجة وهو لا يدخل فاذا مات مسلماً فالج قد مضى على الصحة والبيت
من اجل الجنة والثواب غير متغير فلا معنى للاصطاح في حقه اصلاً انتهى وانه لم يطلع على النقص في اصحاب العمل وان فعل
حال الاسلام لان شرطه موت الفاعل مسلماً والاصار كانه لم يفعل فيصعب عليه قيل ويلزم ايا حنيفه رضي الله عنه ايجاً
اعادة سائر الفروع من المعصية قبل الرده قال البغوي وهذا لا يصح لانه يودي الى اعراض من كثرت عليه الفتايت على الرده طلباً
لغرض منه وذلك حال انتهى واعلم ان لكل من الحج والعمرة خمس مراتب صحة مطلقة وصحة مباشرة ووقوعا عن الذنوب ووقوعاً
عن فرض الاسلام والوجوب المتقدم ذكره وكل مرتبة شروط فحينئذ **شروط صحته المطبوع** اي غير المعقولة بما ياتي من التمسك
الاسلام فلا يصح ان من كافر اصل او مرتد ولا عنه لعدم اهليته للعبادة وان كان محطاً بها بما بالنسبة للعقاب الاخرى
دونه الذي ينعى بل لا يرتد انما النكاح بطل ولم يحجب مفي فيه وبمن الغارق باطله فاسده بجماع كما ياتي وذكر القاضي حين في الاسرار
ان الكافر لو حج كالحج المكي بانه يخلو في ما لو تركه او صام او صلى لا يحصل اليانة لانه يفعلها الكافر وعند غير رب نفسه
كلامهم صحة حج مسلم بالتمتع وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقده لم يخرج عن حكم الاسلام والحج لا يبطل بنية الابطال
نقله اعتقده مع اصره لم ينعقد لان غايته انه كنية الابطال وهي هنا قورث في الاستدادون الروام ومنه يجمع قول الرواي
بالبطالان وقول داله بالصحة وعلل كل منهما بما عليم ذلك التحقيق جريان هذا التفصيل في الصوم والوضوء بخلاف الصلاة
فانما تبطل بنية الابطال مطلقاً وبما ان من الصبي المميز وغيره والمجنون باحرارهم الولي **فصل في احكام الوالي على المال وهو الاب**

بلح

فالجدر

فالجدر فالوصي كالأول وقبضه بنفسه او ما ذونه لا يعتبر حكمه وحده في حياة ابيه حيث لا مانع عن موليه **وهو من غير** كما سياتي ذلك
مبسوطاً وانما نص على غير المميز دفعاً لما عساه ان يتوهم من عدم صحة الاحرام عنه لمناقاة حالة العبادات واشار بطلان خلاف
ابن حنيفة رضي الله عنه حيث منع حجة قال الامام والمولى عليه عند الاخبار الصحيحة التي لا يقبل التأويل وبالغ ابن عبد البر فقال
هذا قول لا يعرف عليه لانه في المصلحة ولم يحج يا غيلة بني عبد المطلب وحج السلف حسبانهم وبالغ عياض باشد منه فقال اجمعوا
على انه يحج بالصبي الاطافه من اهل البع منعو ذلك وهو مخالف لفعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه واجماع الامم التي لم تكن قبل النبي محمد
معنى قول ابن حنيفة لا يصح منه ما ذكره بعض اصحابه انه لا يصح صحة يتعلق بها وجوب الكفارات اذا فعل محظورات الاحرام زباده
في الرقبة لانه يخرج من ثواب الحج انتهى **وشرط صحة مباشرة الحج والعمرة هو** اي الاسلام **وتحيز** واذن الولي على المقدم دون
ما ياتي قال الامام وفي الخرق بين صحة احرام الصبي ودن اسلامه عسر وفرق هو بان الاسلام لا يتصور وقوعه الا في حاله وبقية من
العبادات ووفق الزركشي بان في الاسلام التزام جميع الاحكام التكليف فاشترط فيه الكمال بالبلوغ والعقل بخلاف الاحرام فانه عبادة خاصة
لا التزام فيه فصح منه كالحج بالصلوة وغيرها ولكن لثابته ما فيه من المال اشترط اذن الولي كما سياتي **فلا يصح مباشرة** غير مميز من
صبي **ومحزون** كسائر اعبادات اي الاحرام والطواف والسعي قال الرافعي **ولو المحلوق** ان جعلناه نسكاً وهو ظاهر خلافه فانظر فيه
وفي المجموع عن الشافعي والاصحاب يشترط الصحة مباشرة لنفسه الحج افاقته عند الاحرام والوقوف والطواف والسعي ومن ماسواها
انتهى وقصيته انه لا يشترط افاقته عند المحلوق والمقصد ما يحتاجه انه يشترط افاقته عنده ايضا بما على انه كمن ومناعة الغرض فيه
بانهم انما سكتوا عنه لانه لا يشترط فيه فعل حتى لو وقع وهو باع في فيما يظهر انتهى مردودة بان محل كونه لا يشترط فيه فعل اذا كان
متاهلاً لا مطلقاً كما هو واضح فانجه ما يحتاجه واذا اشترط لوقوع الوقوف الذي لا يشترط فيه فعل ولا يورث فيه صار فخر حجة الاسلام
افاقته عنده فالخلق كذلك وقال الزركشي ان سكتوا عن غيرها عن الخلق لعله لانه بناء على انه استباحة محظورة سياتي ان من وقف محظوراً
وقع له فعلاً فاشترط افاقته فيه من حيث الاجزاء عن فرضه ولو فاق فيما عدا الاحرام وكان الولي قد احرم عنه اجزاه من حجة
الاسلام كما قاله الجلال البلقيني وغيره اخذ من النص لكن الذي جرى عليه الشان انه يشترط افاقته في الاحرام كان كما احتج عند **المسلم**
الاحرام ونقله في المجموع عن الاصحى وقال معناه انه يشترط ذلك في وقوعه عن حجة الاسلام وسياتي ذلك من مبسط **وشرط** وقوعها
عن **نذر** وانزومها به **هو** اي الاسلام **فصل في** فلا يصح نذرهما من كافر ولا غير مكلف كسائر اعبادات وينعقد من قن
وان لم ياذن له سيرة لنقلته بذمته ويبرأ فعلها وان منعته منه على الوجه كما سياتي في موانع اتمام النكاح **وشرط**

وقوله من حجة الاسلام وعمره اي حجة الاسلام والتكليف **حجته** نامنه في نفس الامر لانها لا يكره ان فاعته وقوعها حال الكمال فلحج
 شخص نظر انه صبي وعمره اربعون بالظاهر وقت الوقوف اجزاء عن حجة الاسلام نظر لما في نفس الامر لان الحج يلزم بالدخول وحجة النقل
 لا يمكن بسبب حجة الاسلام في وقت نضح فيه وبه فارق ما لو نضح طائفة من دخول الوقت فبان دخوله نضله الرواية عن والده
 فعلم منه ما صرح به الاذري من ان من اذن لصبي ان يحج عنه فحج عنه ثم بان انه كان حرا قد حج عن نفسه وقمع الاذن واعتقاده غير الا
 يضر نظر لما في نفس الامر هذا ايضا **ولو كان الحج والعمره قبيح** اي غير مستطوع اجتماع فيه مامر **وقوله** اي عن حجة الاسلام وعمره
 اذا وقضاهما افسده كما حاله كما لو تكلف مريض حضور الجمعة وعي حظر الطريق فان قلت كيف يقع عن حجة الاسلام وعمره
 مع انه غير مخاطب قلت هو منزلة المخاطب وانما منع منه مجرد التحفيف والوقوع عن دينك يكفي فيه كونه مخاطبا كما لو جرد
 الصلاة فيه ومحل حيث لم يخش الهلاك او الضرر العظيم فان خشي ذلك ذكر الغرض في المستغنى في الجرحا في الجرح في مريض
 الصوم وعمره في حاله انه يحج عليه الفطر فان مامر عي وحل بنقض احتمالا لان الغرض في الزكشي ويجري هذا في الفقير العاجز عن
 المشي حج والربيع المصلي يقوم في الصلاة ونحوه فخرج بما ذكره المصنف اصداهم فلا يقع نسكه عن نسك الاسلام اجماعا لان النسك
 وطبيعة العمر ولا يشكر فاعتبر وقوعه حال الكمال وخبر ابا بصير حج ثم بلغ فعليه حجة اخرى وليا بصير حج ثم عتق فعليه حجة اخرى
 رواه البيهقي باسناد جيد **وزيد على ذلك** المذكور من الشروط في جميع المراتب الخمس **الوقت** القابل للنسك الذي بيانه ولو احرمه
 في غير وقته كان احرامه مكاف بمثل المهرج لم ينقض احرامه **ومعرفة الامم** كالصلاة **والعلم بها** اي بالاعمال بان ياتي بها عالما انه فعلا
 عن النسك حتى لو جرت افعاله اتفاقا من غير علم ولا بالاحرام لم يصب **وهو** اي المزمع المذكور **مردود كما يستدعي** **قال** اي
 زاد الاذري والبلقيني الوقت انصرف الى خلاف به ونقول الراعي ان الميثاق الزماني من شروط صحة الحج ويرده ان الباطل خصوص
 الحج لا انعقاده عمره لا الاحرام الذي كالم فيه وايضا فلهذا معلوم مما ياتي وعلي الترتل في هذا الاختصاص بهذا القسم من الاعمال
 الامر به كما انصح به ان يجتزئ به عن احرام العاكف يعني المزمع بالعمه فانه لا يصب كما ياتي لان الوقت غير قابل له لوجوب
 صرفه فيما بقي عليه من اعمال الحج وزاد الاذري ان فيه ويرده انما يمكن لا شرط وزاد البلقيني ايضا معرفة الامم كالصلاة
 ورده الزكشي بان الظاهر عدم اشتراطه لا مكان التعلم بعد الاحرام وعدم اشتراط تعيين المنوي بخلاف الصلاة فيها
 وغيره بانه يصب حج غير المزمع ولا نظر لكون الوبي قايما مقامه والعلامة فلو جرت افعال النسك اتفاقا من غير علم ولا بالاحرام
 لم يصب ورده الاذري وغيره بانه داخل فيما قبله على ان غير الاحرام من الاركان لا يحتاج لنية تخصه انتهى والتحقيق ان الوقت شرط

والله اعلم

وانه لا بد لان عقاد الاحرام من تصور ما عليه انه اتم بريد لو كان المراد بشرط الاحرام بالحج وهو ممتنع لانه لو كان المراد
 الاعمال من شروط الاحرام وشروط الاعمال ولا خفا في توقف صحة الاعمال على معرفتها في شروطها ولا ينافيه
 ان يكون معرفتها بعد الاحرام لان المقصود ان لا يقع الا بعد معرفتها حتى لو وقعت قبل لم يقربها وان صادفت
 شروطها وظاهر قول الاصل في باب اداب السفر يجب اذا اراد **المحج** ان يتعلم كيفية حجه وهذا فرض عين
 اذا لم يحج العبادة الامن يعرفها اشتراط معرفة الاعمال قبل الاحرام لانه اوجب معرفة الكيفية قبل الاحرام والله
 يتوقف صحة العبادة عليها وما بعد ذلك غير شرط لما ياتي ان بعضها لا يقبل الصلح كالوقوف وبعضها يشترط فيه
 عدم الصارف لا قصده ولا معرفة خصوص وجوبه او كنيته **وشروط وجوبها** اي الحج والعمرة **ما ذكر** من الاسلام
 والتكليف والحجبة التامة فلا يجبان على غير مكلف كساير العبادات نعم المحتون ان افاق مدع يمكن فيه النسك مع الشروط
 لزمه ولا علم من قبه رق لان مناقعه مستحقة والعتيق في مرض الموت ان خرج من الثلث يستقر عليه من حين
 الاستطاعة ولو قبل الموت لامن حين الموت ولا على كافر اصلي وجوب مطالبة في الدنيا فان اسلم معسرا بعد استطاعته
 في كفه فلا اثر لها اتفاقا **فانما يجب ان على مرتد** استطاع في رده فبستقران في ذمته وان اسلم معسرا او لم يتمكن
 بعد اسلامه على المعتمد لان استطاعته في الردة بوجوب استقرار الوجوب في ذمته وان وقع الخلاف في زوال
 ملكه بالردة تغليظا عليه على ان الكلام فيها اذا اسلم وباسلامه يبين ان ملكه لم يزل قلوبا مرتدا بعد ان وجب
 عليه الحج فهل يقضى من تركته احتمالا لان في بحر الروياني عن والده رحمه ابن الاستاذ انه لا يقضى من تركته لانه عبادة
 بدنية لو صحت لو وقعت عن المستتاب عنه وهو محال وجزم به المصنف وبني الزكشي الخلاف على ان الردة هل ترتل
 الملك فان قلنا ترتل له لم يلزمه وان قلنا لا ترتل له لزمه قال السبكي قال الله ابن الاستاذ حسن مرجح وقاسه الثاني
 على انزكاه ولا شك في ظهور الفرق بينهما ولكن قد يقال ان الحج ليس عبادة بدنية محضة بل يدخله المال
 فهو يشبه الزكاة والكفارة من هذا الوجه وتعلق حق المساكين بما عساه يحصل فيه من الخيرات ويتعلق ذلك
 بتركة وعلى هذا اذا استتيب عنه فهل يتصرف الى التائب لتعذر وقوعه عن المستتاب عنه وتجويز الاستئانة
 لاجراحي المال فقط او يقع عن المستتاب عنه من جهة السقوط عنه حتى لا يعاقب عليه اذا قلنا بخطابه بالفروع
 بل يعاقب على ما عساه والثاني اقرب وكلاهما فرع عن تجويز الاستئانة وهو مرجح وما قاله ابن الاستاذ ارجح

ويشهد له ان النبي لو اوصى بالبحر لم يحجز فلم يجعلوا للفقير كمال الكفاية انتهى
 كلام السبكي **واستطاعة** بالاجماع وقال تعالى من استطاع اليه سبيلا فلا يجبان على غير مستطيع الجزء وورده
 صلى الله عليه وسلم انه قال الجمعة حج الفقراء رواه ابن عساکر والشهاب وفي رواية الجمعة حج المساكين يعني من
 يحجز عن الحج فذهابه يوم الجمعة لصلاته تعالى في التواب لان المسكين لما حجز عن مال الحج به وكان يتمناه بقلبه نظر الله
 الى تحسره فاعطاه ثواب الحاج بقصدته على منوال قوله صلى الله عليه وسلم ان بالمدينة اقواما ما قطعتم واديا
 الاسبقونكم اليه حسبهم العذر وعلم من كلامه انه لا فرق بين الاقل وهو من لم يحنث وغيره وخبر لا يحجز الاقل
 حتى يحنث ضعيف وانما لم يجب طلب المال بالحج والزكاة ووجب طلب الرقبة في الكفاية والمآ في التيمم لانه هنا
 شرط للوجوب هو لا يجب تحصيله وتم الاستقال عن الوجوب الى بدله فلم يلزم طلبه كما مر في التيمم وبقي للحج والعمرة استطاعة
 واحدة لا مكان ايقاع التمسكين معا بالقرآن نعم ان استطاع العمرة في غير وقت الحج اوفيه ولكن لا يمكنه الوقوف
 لم يجب الحج كما هو ظاهر **وي** اي الاستطاعة نوعان لانها **اما** ان يكون **بالنفس** وبسبب استطاعة مباشر
 واما بالغير وبسبب استطاعة تحصيل ولو استطاع مباشرة احد التمسكين فقط بحيث لو اتي به يحجز عن مباشرة
 الاخر لزمه مباشرة الحج لانه افضل لمصالح الاحياء والاتفاق على وجوبه **وتتعلق** الاولى **بجسة** امر
 قضية كلامه بل صريحه كسابر كلامهم انه لا عمرة بقدره من قدره على الوصول الى المنشأ عر في حطة بكرة
 او غيرهما من خواص العادة كان امكنه ترك الكل ونحوه والاختفاء عن خوار الرصدي واما العبرة بالامر الظاهر
 العادي ~~الظاهر~~ وان توفقت في ذلك بان كلامهم خرج مخرج الغالب ولم يحنث لمفهومة فالارجح
 ذلك بالوجوب الا ان قدر كالعادة كما بصرح به قولهم في الرهن انه لا يد في قبضه من الامكان العادي نص عليه
 قال القاضي ابو الطيب وهذا ابدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاوليا ولهذا لم يلحق من تزوج بمهر امرأة
 بمكة فولدت لستة اشهر من العقد وتعيبه الزكشي بكلام لابن الرقعة اوله المصنف بما حاصله جملة على
 ان الولي اذا فعل الشيء كرامة ترتب عليه حكمه كما لو حج هذا امانه بكلف بفعل بقدر عليه كرامة فالاطباء
 كما قال الشيخ عبد الله ابن اسعد الباقى على انه ينبغي له ان لا يتزوجه من فصد الكرامة وفعلها ما امكنه **الاول** **والثاني**
الزاد والراحلة اي القدرة على تحصيلها بما ياتي في شق محمل لانه صلى الله عليه وسلم فسر السبيل في الآية بهما في خبر

انه لا يجابط العادي
 علي

الحاكم

الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وحسن الترمذي خبر انه صلى الله عليه وسلم سئل عما يجب للحج فقال الزاد والراحلة
 وفي سنده ضعيف لكن له طرق كثيرة فهو حسن لغیره ولا ينافيه تقييد الحاكم له لان الحسن قد يوصف بالصحة
فن قصر من دينه ولو وجب طال اجله اتفاقا وفيه وجه شاذ اشار اليه بلو **وامهل به** صاحبه الى اياه او كان
 لله تعالى كذا لان الحال على الفور والحج على التراخي والموجمل محل عليه فاذا صرف مامعه في الحج قد لا يجد ما يقضي به
 الدين فبقى ذمته مشغولة بعمه مؤنه وبقرض حياته قد لا يجد بعد صرف مامعه للحج ما يسد به ولان رضاه بتأخير
 الحال لا يمنع وجوبه فور لانه وعد وهو لا يلزم الا بالذرا والوصية على كلام فيه ما تم لوقيل بذلك الموجل كان له
 وجه لانه لم يجب الى الان والحج اذا تصبى وحب فور اذ كان ينبغي تقديمه عليه لكن لما كان الدين محض حق
 ادعي اوله فيه شايبة قوية احتيط له لان الاعتناء به اهم فقدم على الحج وقوله **وان يصيب عليه** استشكله
 العلامة ابن قاسم وقول الاخرى بجعل تغييره كاجتماع الدين والركاة والحج في تركه اجيب عنه بان الركاة صارت حرة
 بالحج بالمرتبة فقدم غيرها الاخرى فقلت وهذا لا ينافي فيما نحن فيه ريانى المدا والسابق ريانهم مع ذلك صرحوا
 بان الدين الموجل كان قد دل على ان تجاوز الدين غير شرط فذكر التراخي بالحج بان انصافه بالتصديق والتراخي فدرج
 الوجوب والكلام بعد في شروط الوجوب فتامله فانه دقيق انتهى وهو كما قال **فرع** قال في الام من الحج **فرع**
 وعلى ابيه دين كانت يد انه بالحج الى ثم ان وجد السبيل الى دين ابيه قضاه عنه وذلك انه مكلن في نفسه ومنظوع
 عن غيره ولو كان الدين عليه احسبت ان يبدا بالدين قبل الحج وقضيت بذلك عليه انتهى **وعن مؤنة مؤنة**
 من نفسه وقرينه ومملوكه وزوجه وغيرهم الذين يعرف اليه الايق به وبهم بحسب الوقت فلا ومنه لو كانت المؤنة **واجرة طبيب**
 كثر ادويه واعطاف اصل وشمول المؤنة هذه الثلاثة غير يادون النفقة التي يقر بها غيره وان كان قد يراد بها ما يراد بالمؤنة **ومن** دست
 ثوب يلبس به كالغلس **مسكن** **خادم** **يحتاجهم** **ولا** **قائه** **ولو انصب** بان اختلفت مؤننه بخدمة لنفسه واشتقت عليه مشقة لا يحتمل
 عادة وان اعتاد السكن والاستخدام باجرة على الادوية خلافا للزكشي نعم قصر انه وان اشراه لا يسكن فيه بل في ما اعتاده لم يعتبر في
 حقه حينئذ كما هو ظاهر ولا ينبغي وجوب تبرع بالخدمه ولو زوجه وان قيل ان كلامهم في النكاح يوجب خلافه لان ذلك مام فيه من المنه لا وثق
 به **وكاتب فقيه** مثلا يحتاجهم ولو نادى بالعلم شرعي وهو الفقير والحديث والفقهاء والائمة الكثر من الفقهاء واشعارهم الفقهاء ولو مره
 في السنة او لطيف وعظ لنفسه او غيره اذا كانت **غير تخرج** اما كتبه فتباع ككتب تاريخ فيا محض حوادث وشعر ليس فيه وعظ

يمكن من الحج وسجل اليه دين الجاهل

والمستغنى او احتاج الى شئ من الخبز **تفصيل المذكور في قسم الصدقات** اعلم ان كلام الجمع وكلام العشر
 جماعة يميل اليه وحرز به بعض المتأخرين فلو كانت احدهما الصبح والاخرى حشا وبسوطه والاخرى جيرة فبقت الاصح والبسوطه
 ان كان غير مدين والابقيت له المبسوطه والموجزة لاحتياجه كل واحد في التدريس والتكسر نسخ التي لم تصح الى النسخ من الاخرى
 يتولى الاصح لا الاصغر فان كانت احدهما اصغر مما بقينا لمدرس لاحتياجه كل واحد في التدريس والحق به الطالب لذلك فاطلاق القاضي
 حقيق وجوب بيع الفقيه كسبه بناء على طريقته الضعيفة انه يجب بيع المسكين والخادم **وعن سلاح** وحيلة والكان مرتزقا او
 متطوعا خلافا لبعض المتأخرين ومجمله في المرتزقان لم يحرر عادة الامام باعطائه بدل ما يربى المال ومثل الصلاح الى المحترق لان الاحتياج
 اليها كالحاجة الكسب او اشد **وعن ثمانية** المذكورات جميعها الذي يحصل له واستشكل اعتبار الفضل عن الاله المحترق ومنها مع لزوم
 كما ياتي في وجاب مال التجاره وثن المستغنى تحت ذنبه المستغنى والحق لا ينظر فيه المستقبل فاعل فضل ما حاصل عنده وان كان فيه شبهة فثمة
 بانه محتاجها لكون اكثر ماله حرام وكما مبسوطا في الاصح وانما يعامله من ماله كذلك لزمه طلب حبة مال ولا قبوله انظر ما مر في التيمم ولو لم يملك
 والمستغنى انما اعطاه من بيت المال حيث جاز وجب **ما يصرفه ذهابا لوابيا** اي وطنه اي اقل ماله يمكن فيه ذلك بالسير المعتاد والاقامة المعتادة
وان لم يكن له ببلد اول لا عشرة ولا مسكن ولا صديق لئلا يفرغ النفس الى الاوطان سواء وجد نكاحه صنعة يقوم بمؤامره وقيل لا
 له فانفق الاياب لاستقوا كل البلاد اليه حينئذ وردوه بما في العزبة من الوشحة وثقة فراق الوطن المألوف بالطبع وقضيته
 ان الكلام في حاله وطن ونفي الرجوع اليه اوله بنوشيا وهل ضابط الوطن العرف وان يالف ذلك المثل بحيث يعسر عليه عادة
 فراقه او يكون بحيث تنفق به الجمعية مال في الحاشية الى الاول والثرف والظاهر ان هذه امور متقاربة وفي النسخة الى الثالث
 له مسكن ياتي فيه التفصيل الا في حاضري المسجد الحرام اما من لا وطن له وله في الحجاز صنعة فكيفه وتليق به اوله صرحا
 او نوي الاستيطان بملك او بقرى فلا يعتبر في حقه مونة الاياب لاستقوا ساير البلاد اليه ولو استطاع المكي خارج مكة
 في حقه مونة الاياب كما في التدريس ومن لا صنعة له في الحجاز اعتبر مونة الرجوع الى محل ارضه عليه فالاقامة به
 يكون له به حرفة وينبغي على اعتبار مونة الرجوع انه لو تلف ماله بعد فراغ الناس من الحج وقبل امكن الرجوع لم يستقر عليه
في مونة متعلق بنفسه ومونة المدة الطويلة التي اعتاد الان امر الحج اقامتها قبل الحج وبعد وهذا ظاهر وان لم يذكر في الموطأ
 او حروثه للاحتياج الى ذلك **وفي راحلة** صالى مثله ويقدر على قطع الطريق التي يسلكها فلا اثر لغيره على الايليق به
 او يعجز عن ركوبه واصلا البعير المربي البر في السرعة وطيب المركب ومنه الحديث الناس كالابل ما به لا يكره في راحلة وطلق

قال القاضي
 حتى المبرور اي
 مثله

عزما

بلع

على ما ركب من الابل ذكر كان او انتم وورد الفقهاء بانها كل ما يصلح الحمل والركوب عليه لغالب مثاله في تلك المسافة بالنسبة لطريقه التي
 يسلكها **الركوب** ركوبه لانه على الله عليه ولم كان له حمار يقال له بعفور اهده له فروه بن عمر والحزام وغيره من العن
 الهمله اهده له لمقوس ويقال لها واحد ماخوذ ان من العفوة وهو لون التراب وكان له حمار اخر اعطاه سعد بن عباد فركبه
 كذا في المواهب وروي ابن عكرمة انه لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر اصاب حمارا اسود فحمله الحمار فقاد له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسك فقاد زيد بن شحاذ اخبر الله من احد بني سعين حمارا كمل الا يركب الا بني وقد كنت اتوقعك
 لتركبي ولم يبق من احد غيري ولا من الانبياء غيرك وقد كنت قبلك عن يودي وفي رواية اسمه مرحب وكان اذا سمع
 اسمك فكل بما لا يليق بك وكنت اعتربه عدا وكان يجيع بطي ويضرب ظمري فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فانت بعفور يا بعفور
 شتمني لانك قال لا وفجر ولية قال لا لان اباي روي عن ابيهم انه سركب لنا سبعون من الانبياء والاخر من سركبه
 نبي محمد وزنا ارجو ان اكون ذلك الاخر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركبه وكان يوجهه الى دور اصحابه فيضرب عليهم الباب
 ويدعوهم فلما قبض النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ما مضى ثلاثة ايام جا اليه بن ابي العيثم بن النضران فتردى فيها جزعا على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فصار قبره كحل في حياة الحيوان ونقله عن النبي صلى الله عليه وسلم يركب الحمار ويردف خلفه وبعض النواحي
 يركبون البقر فليكن كذلك ايضا ان قلنا حل ركوبها وهو ما يوجب اليه كلامهم وفي رواية السبي فكلما خلقه الله تعالى ينبغي له ان يستعمله
 في الغرض الذي خلقه لاجله من الكرام واهلها فحق وعنه في غير موضعه ثم انما لا ينبغي لذن من الشارع في اباحة ذلك الا ترى الحديث
 الصحيح ينار حل سوق بقره فركبها فقالت اويلم تلحق البقر المحررة بالبقر فخلقته المحررة ونحوه لقطع الله تعالى معاقبة
 راكمها اولد اقبل بجور ركوب البقر فاما الدليل خاص واما بان يكون الركوب من جملة الاعراض التي خلقت له وان كانت الحرثه اغلب الغرض
 انتهى المقصود منه على ما يرد على ركوبها حديث الطبراني انه صلى الله عليه وسلم قال حج موكب في ثوب واحد عليه عباة فطر الله وجهه دلالة
 ان البقر او خلق المحرث فقط لم يخل ركوبه في ملة فدل ركوب موسى علي انه خلق للركوب ايضا ويلزم من جملة ما خلق له حله
 وايضا شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما ينسخه عند كثيرين وعليه مقابلة الاصح فالجاء في حكاية صلى الله عليه وسلم لذلك
 وتقريره عليه وايضا لعدم الخلق المشي لا يركب الا بالامر الا قول الغرضين والفقهاء انما في قوله تعالى والخيول والبغال والحمير
 انه لا يركب على حمير الاكل وان سلكها انما خلقت للركوب لان التعليل بالشئ لا يقتضي الحصر فيه بل يكفي كونه اظهر انواعه هذا
 مع قطع النظر عن الحديث الصحيح المصرح به حل اكلها ويؤيد ما تقر قول الخليل بله يجوز الاستعانة بالحيوان في غير ما خلق له

كركوب البقر والحمل عليهما واستعمال الابل والحجر في الحركتين انتهى وقول ابن بطال من المالكية انما يلزم بحركة اكل الخيل في هذا
 الحديث اي لما في البقرة حجة علي من منع اكل الخيل مستدل بقوله تعالى لتكسوها فانه لو كان ذلك الاكل منع اكلها بالدر
 هذا الخبر علي منع اكل البقر لقوله في الحديث انما خلقت للحرث وقد انفقوا علي كل ما انتهى وما يصح حمل ركوب البقر غير واحد
 من اعتنائهم بالمسابقة علي البقر لا من انتمى وانما يعتبر بالراحلة له ان كان مسافة قصر فاكتر من مكة لامن الحرم علي الاشهر واعتبروا
 المسافة هنا من مكة وفي جاضر الحرم منه دفعا للمثقة فيه **مطلق** اي سوا ضعف عن المشي والاولان من شان ذلك المثقة
 نعم هو افضل كما ياتي وتقدر علي الركوب الحيوان من حلتين من مكة وقدر علي مشي الباقي قال الزركشي يظهر له بلفظه الركوب
 في الموضع المذكور ثم عشي الباقي لانه بالركوب ينتمي لحالة تزرعه فهو مقدمة الواجب قال وهذا لما ينفتح حيث استوفى
 فان اختل جد الطريقين بحركة او صعوبة فلا بد من اعتباره قال المصنف وفيه نظر لما ياتي في عدم التمتع من انه لا يجب
 عليه تقديم الاحرام ليصوم الثلاثة في الحج وعلوه بانه لا يجب تحصيل سبب الوجوب وهو صريح في رد علة كما لا يخفى وسياتي
 ثم ايضا رد قول الاذرع في فيه انه من باب ما لا ينتم الواجب اليه فهو واجب فيلحق بنظيره هنا قال البيهقي قد يقال مراد الزركشي
 ان من ذكر مخاطب بالوجوب بقدرته علي ما ذكر لانه يجب عليه الوصول الي كل محل ثم حيث يحتاج بوجوب النكاح فيكون من
 تحصيل سبب الوجوب فاليشامل هذا ويظهر انه يلحق بما ذكره الزركشي عكسه كان يكون بينه وبين محل اية له توصله الي مكة دون
 ثمرات العلامة ابن قاسم قال قد يمنع ان هذا من تحصيل سبب الوجوب بل هو علي هذا الوجه بعد مستطاعا ولم الله ان هذا غاية
 الظهور المتأمل انتهى **او** كان بمسافة اقل من حلتين من مكة **ولكنه** ضعف عن المشي بالكلية او قدر عليه ولكنه لو فعله لحقه
 به ضرر ظاهر فلا بد من قدرته علي الرحلة في هذه الحالة لتعذر المشي عليه وانفسه وفيما قبله وان قدر علي المشي واعتاده لا يراه
 لان فيه نوع مشقة بخلاف ما اذا قدر علي المشي بلا مشقة وليس بينه وبين مكة مرحلتان فلا يعتبر فيه ذلك بل يلزمه المشي
 اذا ضرر عليه فيه ولو امرأة كما شمله اطلاقهم وان نظريه الاذرع في عتينا بالحج لكنه قيد اعتبار الحمل لما به لا يليق بالركوب
 بدونه او شق عليها قال والاشكال في رجل وهو يرد تنظيره هنا الا ان قول المجموع قال الحاملي واخرون يشترط وجوب المرأة
 الحمل لانه استلزمه ولو يفرقوا بين من يستمسك علي القتب وغيرها انتهى صريح في رد ذلك التقييد ولو كان بينه وبين مكة دون
 مسافة قصر وسينه وبين عرفات اكثر وطاق المشي فالوجه عدم اعتبار الرحلة في حقه كما افهمه اطلاقهم ويوجه بان المثقة
 في ذلك مسيرة اذ ما بين مكة وعرفة سهل مشقة تحمله ولا يخشى من الانقطاع فيه ما يخشى من الانقطاع في غيره مما لبس

وخرج بالمشي نحو الجوف فلا يجب عليه اجماعا علي ما حكاه ابن ابي هريرة وان كان يمكن او عرفه واطافه علي الوجه لعظم المشقة
 لوطر له ذلك بعد حرامه واعلم انه ذكر لزومه المشي فيه والاجازة للخيل كما ياتي **فستطيع** خبر قوله السابق من فضل فيلزمه
 النكاح والافلا كنظيره في الكفارة **ومنه** اي المستطيع زوجة **كيفية** **سكن** **زوج** **واخذ** **م** وفيه وصوفي
مكتفي **ببيت** **سكن** ونحوها كبراط وكذا كل من استحق منعه سكن او خادم بنحو وفقر او صبيبه فلا يترك له ذلك لاستغنائه
 حينئذ عن السكن والخادم يحل لهم صرف النقر الذي معهم الحج اذا العبرة بالاستطاعة حالها في ركابة الفطر ويؤيده قول
 الشافعي رضي الله عنه ولا يكلف بيع المسكن والخادم حاجته الي ذلك فان كان مثله لا يحتاج الي المسكن والخادم ببيع ذلك فافهم انهما
 لا يقيان لكل واحد من المحتاج اليهما حاله وقوله الاستغنى عنهم غير مستطعين لان الزوجية مثلا قد تنقطع فتحتاج الي المسكن به
 الاذرع فيقارن ما ذكره بعد ولا احسب الاصح ان يحسب به اصله وابن العمار ومن تبعه بان النجدة وفاقا لما رجحه السبكي في
 غير الزوجية انهم مستطعون لاستغنائهم في الحال فانه المعتبر وليس يجب ركابة الفطر علي من كان غنيا ليلة العید وان لم يكن
 معه ما يكفي في المستقبل فحرم الجوز عريه ما قاله الاستغنى فيه نظر نعم نجده ان محل ما ذكر حيث لا تخفف منه مشقة في تفصيله نحو
 ناظر والافلا وجوب **من** المستطيع **من** المال تجزئ فيه **وضيح** يغني اذا كان له ما يكسبه كفايته وكفاية عموم وليس
 غيره واذا حج به كفاه ونحوه ياله ذاهبا ورجعا ولا يغني شي لزمه الحج وان بطلت تجارته ومستغلا في نحو الضيعة وشي
 ان يكون بعد ذلك كل علي الناس كما يلزمه صرفهما في دينه وفارقا للمسكن والخادم بانه يحتاج اليهما حاله وما نحن فيه يتخذ
 ذخيرة للمستقبل وقول ابن سريج ومن تبعه لا يلزمه غلظه فيه كثيرون بل قال الشيخ ابو جاسر انه خلاف الاجماع اي وان
 واقعه اهدلانه كما في المجموع ايراد اجماع من قبلهما وافي **الاسيوطي** في من لا مال له ولد وظايفه لا يلزمه النزول عن العمل بالحج
 وفرق بينه وبين نحو الضيعة بان ذلك معا ومنه ماله والنزول عن الوطائف ان محناه مثل التبرعات وقياسها اقلية انما النزول
 عن انه يجب علي الذين النزول علي الوضائف وجوبه اليه هنا ولا يكلف مخالفة زوجته كما بحثه بعضهم وان تيسر بعضهم في مؤنة
 الحج وان كان كارهها وان اوجبت النزول عن وطيفة تيسر النزول عن الوفا الذي لظهور الفرق بين النزول والمخالعة **ومنه** ايضا
زود **للعبد** **ولو غير نفيين** **وامنه** **ولو التمتع** فهي كالعبد خلافا للاستغنى في تفصيله وان ارتضاء غيره بين الامة انفسه
 المألوقة التي لخدمته فهي كالعبد التي التمتع فلا يكلف بيعها قال ابن العمار راد التفصيل الاستغنى المذكور انتهى انما العبد مطلقا
 لان العلة فيها كالعلقة فيه وقد تدبروا تطبيق الزوجية رضا الابوين ولم يرعوا الا لغة فاذا لم يرعوه في المندوب فاولي الواجب انتهى

وهو محجبه وان نظريه بعضهم ومن ثمر ايراد شيخ الاسلام وغيره بما ياتي قريبا في حاجة النكاح لعدم ما ذكره اخر ان لم يتشكك في
نفسه عدم الصبر لها او يكن في تطبيقه فطبيعة رجزها والام يندب له طاعتهما كما قاله ابن حبان في صحيحه **وذكر** ثوب نفسه
لا يلقى كل من المذكورات لخواصه **وقد كاه** لونه نسكه **زائد على السابق** به لو ابداه بل لا يلقى فيلزمه ابدال كل من المذكور
بذلك وهو الزايل للنكاح وان الله وانما لم يحجب بيع المألوف مطلقا في الكفارة لان لها بدلا جزيا فلا ينتقض بالموتبة الاخير
لغيره في نفسه بان كل خصله من خصالها مستقلة بنفسها وليست بدلا عن غيرها واجبت منع ذلك وتسلية فالمراد بالبدلية
ان لا يخلط ولا يفتيق فيها بخلاف ما اختلف له ومثلك كانت القطر كالحج اذا اختلف لها ايضا وايضا فبا الكفارة اوسع بدلا
انه لا يكلف ثمن صرف راس ماله وضييعته ومن وجد مونة الحج وهو محتاج **الحج** فهو مستطيع كما صوره في المجموع راد اعلى ما
خاف فيه لان النكاح لكونه من المألوف ومن ثمره وجوب النكاح واستقراره **وان خاف عنتا** اي زنا واصل المشقة
سميه الزنا لانه سمي بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة كذا في كثير من وفي الغاوص العنت محرمة الفساد والاثم والهلاك وهو
المشقة على الانسان واعنته غيره ولغا الشدة والزنا والوهي والانكسار والكتابة لانه انتهى **لكن** قد ابي النكاح بان لم يكن معه
الاما يصرفه الحج او التزويج او الترس **بما يوفيه** اي اعنت **افضل** تحصيل النفس ومبادرة لبراة ذنبه ومعنا التقصير عما يجزى
عليه من محذور الزنا الا هو المراد من تلك المبادرة فيه بندفع استنكاحا ذلك بان النكاح لا يجزى وان خاف العنت والحج
واجب فكيف قدم غير الواجب عليه ووجه انه فاعه ان ترك الحج لا يترتب عليه الوقوع في محذور كالمحذور لمرتبة على ترك النكاح
ففي الحج مصلحته فقط وفي النكاح مصلحته ودراسة فكان لو بالقديم **ما لم يتحقق عليه الحج** بافساد او خور خوف
عصب الاوجب تقديم الحج وحيث كان الافضل تقديم النكاح فقدمه ثومات قبل ان يتمكن من الحج فمال يتبين عصبانه من اخري
الامكان لان امره بتقديم النكاح مشروط بسلامة العاقبة ولا لغدره قضية كلام التركشي ترجيح الاول اخذ من انه لو اذراكا
بعد التمكن لا ينتظر خوف قريب فتلفت ضمنيا وقديقا قياس الزكاه يقتضي ترجيح الثاني فانه كما لا يتبين عصبانه بالثلف ثم
فكنا هذا واما الفهمان فمنه في نظير الاجاج عنه من تركه هذا لا نظير الاثر وهذا يجيب الاجاج عنه كما يجب ثمنه عليه الفهمان فاستقيا
فيما قلنا الا فيما قاله فقال المصنف في الاعجاب وقضية كلام الخفة ترجيح الاول فانه قال فان احتاج لها يعني السرية نحو
عنت لم يكلف بيعها وان تضييق عليه الحج فيما يظهر لكن يستقر الحج في ذمته اخذ مما قالوه فمن ليس معه الا ما يصرفه الحج او
النكاح واحتاج اليه انه يقدمه ويستقر الحج في ذمته فان قلت كيف يوم ما يكون سببا لفسقه لومات عقب سنة التمكن
قلت

قلت يوم ما هو سبب ذلك اذ سببه مطلق تراخيه لاحتمال ما مور به فكانه ما مور به بشرط سلامة العاقبة التي
واضح انه ان امكن استبدالها بما يمنع العنت ويكفي الباقي في مؤل الحج وجب عليه اما غير خائف العنت فتقديم الحج بمبادرة
لبراة ذنبه قال الاذري لم يلزم الناس كلاما في من لا يصبر عن الجماع لغلبة هوى نفوس الوجوب قدرته على استصحاب رخصة
اوسرية فيه نظر والقول به مستبعد مع اتجاهه انتهى قال في الخفة والوجه لا يشترط قدرته على سيرة او رخصة **الحج**
فيستقر الحج في ذمته انتهى والوجه منه ما في الحاشية انه ان ظن الحق من ربح التيمم لو ترك الجماع بتجربة او اخبار مدعية واية
عارفين اشترط الوجوب قدرته على حيلته يستقيم لانها في حقه حينئذ كالمراجله لا يعبدل او في قول اخر في خائف العنت
مع استقرار الحج في ذمته يحل على غير هذه الحالة ويجه ان مثل مبيع التيمم حصول المشقة الظاهر التي لا يحفل عاده **ومن** ايضا
كتيب ولو امرأة كما يصرح به كلامهم وان نظريه الاذري **جدا كفاية مونة** ذهبا ويايا وان لم يجد عند السفر **كفاية**
نفسه لكن ان كان يكسب في يوم كفاية **ايام الحج** الا انه كما قاله مجلي كالفاضي وخشنة السنوي لعدم اطلاعه على ذلك
فيكلف السفر الحج مع الكسب فيه وان نازع فيه الاذري وطال الايقال الواجب السفر لا الكسب لانه لو حصل المونة بنحو اقتراض حصل
المشقة لان القول ليس المراد بوجوب السفر والكسب وجوب فعل ذلك في حال لان الحج هو التزويج والمراد بذلك الاستقرار ولو اذراكا
ايضا لم يثبت الاستقرار اذ هو حيث غير مستطيع وذلك لاستغنايه بكسبه مع عدم المشقة عليه فيه غالبا فقد مستطيعا قال
الماوردي لانه من حاضري المسجد الحرام قال التركشي وهو الاحسن لان عدم المشقة يعرض البعيد بما المتردد ورده المصنف بان
ذلك ضبط للمقننه فلا عبرة بوجود المشقة او عدمها بالفعل فلا احسينه انتهى وظاهر كلامهم ان المراد باليوم الذي يكسب فيه كفاية
ايام يوم من ايام سفره وبه مرجح السنوي في قوله الاي لانهم اذا لم يوفيه في السفر فحث الاذري اخذ من العلة انه يعتبر بيسر الكسب
يوم من ايام خروجه وعنده المصنف ووجهه بانه لو لم يقدر على ذلك الكسب الا في ثاني ايام خروجه او بعده لزم ضياعه وانقطاعه
لان الافتراض ان ليس معه كفاية او ايام خروجه فان قلت فكيف لزمه مع ذلك قلت لانه اذا كان قادرا في اول ايام خروجه على كسب ايام الحج
بعدم مستطاعا من غير كلفه ولا مشقة عليه بخلاف ما لا يقدر على ذلك الا في الحضر لانه الان بعد عاجزا عن السفر الافتراض انه لا يقدر فيه على
ذلك ومع قدرته عليه فيه لا يعد عاجزا عنه فافتقار ذلك التركشي يظهر ان مراده من الاكتساب ما يكفيه مدة حجه قبل خروجه اليه لافي
حال سفره للحج كما فهمه الامام ويؤيد كلام الشيخ ابو حامد في تعليقه وعبارة قواعد ولا يلزمه ان يكسب الحج كما قاله الجرجاني في الك في
وغیره وقال الماوردي ان كان على دون مسافة القصر وله صنعة يكسب منها كفايته وكفاية عياله ومونة حجه لزمه الحج والا فلا

ولو كان يكسب في يوم كفاية أيام كلفه ومن طريق الأول إذا قدر على الكسب في بلد ما يكفيه مائة أيام ذكره العراقيون انتهى قال المصنف
 ويرد صاعداً على أن الجور يحاظر الإجماع على أن اكتساب الزاد أي في الحضر والراحلة ليس بواجب وبه أن صح به عرض القول المذكور
 عن العراقيين فإن قلت قد سبق الركن في ما قاله الأسنوي حيث قال لو كان يقدر في الحضر على أن يكسب في يوم ما يكفيه له والحق
 لزومه الاكتساب إن قصر السفر لأنهم إذا التزموا به في السفر في الحضر ولو كان طويلاً فكذلك لا يشترط المحذور انتهى قلت ما ذكره
 الأسنوي مردوداً أيضاً ما قوله في الحضر ولو لم يجمع ما علمت من الفرق الواضح بينهما من أن القادر في أول أيام السفر على ذلك
 بعد قادر على السفر والحق والقادر عليه في الحضر فقط لا بعد قادر على السفر فلا بعد مستطاعاً بل محصل السبب الاستطاعة بالسفر
 وقد تضمنت تحصيل سبب الوجوب لا يجب فانتج الفرق والإجماع المذكور وعلمنا من أخذ من هذا الإجماع أنه لا يجب اكتساب الزاد سفر
 ولا حضر وأما قول الأسنوي وإن كان طويلاً إلى آخره فيرد عليه صريح كلامهم لأن الطويل لا يلزمه فيه المشي فإن فرضناه قادر على راحله
 ونفقته ولو سبق الانتقته هو فقط ويغدر على كسبها أو الأيام فزوجه لم يكف ذلك لعظم المشقة باجتماع طول السفر والكسب وهذا
 أوضح مما رده شيخ الإسلام رحمه الله كلام الأسنوي حيث قال عقبه والمتجه خلافه في الطويل لأنه إذا لم يجب الاكتساب لا يباحق
 الأدبي فلا يجازى من الله بل لا يفيأه ولو وجب في التقصير إنما هو للحد لا الاكتساب ولو قيل أن المراد في الطويل ذلك فالمتجه عدم
 الوجوب وإنما وجب في التقصير لثقل المشقة غالباً انتهى وعن المصنف عن تعبير غيره بآيام إلى قوله أيام الحج تبعاً للأسنوي فإنه استنبط
 من تعاليم الأئمة قريبا بانقطاعه عن الكسب أيام الحج ثم استنتج قال وهو أيام الحج من خرج الناس غالباً وهو من أول الثامن إلى آخر الثالث عشر
 في حق من لم ينفر المقر الأول **وقال في المجموع في سبعة أولها من زوال السابع إلى زوال الثالث عشر وقضية**
 تحديه بالزوالين إنما سنة لكنه اعتبر فيها تمام الطرفين فعدها سبعة تنبيهه اعترضت عبارة المصنف بأن فيها خلطاً طريفة
 بطريفة مع اختلاف مدركيها وما بينهما من بعض التنافي وبيان ذلك أن الأسنوي يقول إنها سنة وزوالها والناظر إلى آخر الثامن
 عشر نظر إلى أن أول الثامن هو خروج الناس غالباً وإلى أن الثالث عشر يحتاج إلى صرفه في ربه ونفقه وطوافه للوداع وخروجه إلى
 محله للمجموع يقول إنها سبعة وإن المراد من زوال السابع إلى زوال الثالث عشر نظر إلى أن خطبة التروية بعد زوال السابع
 أو الثامن وأخرها النفر الثاني بعد زوال الثالث عشر فكان ينبغي للمصنف بعد تبين الأيام المحملة في كلامهم بآيام الحج تبعاً للأسنوي
 أن يتبعه فيقول هو من أول الثامن إلى آخر الثالث عشر وكأنه رأى أن التفاوت بينهما وبين المجموع قريب فخرج على ما فيه غير ما رأينا
 وقع فيه من الإيهام والتلفيق انتهى ويمكن أن يجاب بأن بين ما جملة الأئمة من الأيام وبين أن المراد هو أيام الحج تبعاً للأسنوي في تقدير

ما في

ما في المجموع من أن أيام الحج المذكورة ما بين الزوالين ولا يلزم من تبعيته للأسنوي في بيان المحمل من الأيام أن يتبعه في بيان نفس الأيام
 فلا إيهام ولا تلفيق على أن الظاهر أن المراد بكفاية أيام الحج ما يحتاج إليه من حين خروجه من بلده إلى رجوعه إليها وجبته فقط لا
 ما يحتاجه على سبعة أيام وقد ينقص عنها فلو كان بين وطنه ومكة يومان أو شيئا احتاج لمائة أربعة أيام مدة ذهابه وإيابه
 ويصير ذلك من أول الثامن إلى آخر الثالث عشر أن سرد الأجل والأربعين التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر فليعتبر في حق كل
 إنسان بحسب ما يريد ولا يضبط ذلك شيء لا يزيد ولا ينقص وهذا هو الذي ينبغي في هذا المحل الكونه أظهر من كماله ومروبه يعلم أن كل
 إنسان هو في من مكة وينفق ما دعه في الإسعاد من كون تقديرها شيئاً ثمانية أيام كما قاله ابن النقيب لقرب لأن تحصيل أعمال الحج والعمرة متعاقبة
 وأفراد يمكن في ثلاثة أيام إذا لم يبال بالأعمال الأركان ومروجة العقبة لذلك من خلا في التخلل وأما الثامن فيمكنه تحصيل أعمالها في
 في يومين عرفه والخمر انتهى وجهه أنه قد علمه أن هذا التمايم مع قطع النظر عن مده سيره من محله مكة ولا وجه لا لغاير وهو قد يكون
 ثلاثة وبعض المراجعين وأقل فليعتبر في الثلاثة أو اليومين اللذين ذكرهما فانتج أنه دفع التقدير بالثلاثة وتجهته بما ذكره من انتقاه
 قول المتن وجد كفايته مائة من أنه لا بد من وجود ذلك الكفاية من غير الكسب ليس المراد كما يعلم من كلام الماوردي سابقاً ونفس المجموع
وأما يلزم المكتسب المذكور أن يبلغ سفره من حطين من مكة لما مر من أن لا يجد كفايته مائة أو جرها لكنه إنما يكسب كفاية يوم
 يوم أو بلغ سفره من حطين من مكة فلا يلزمه الشك لقباع مائة في الأول ولا ينقطع عن الكسب أيام الحج في الثاني ولعظم المشقة في الثالث
 وما ذكره في التقصير بين الطويل والتقصير هو المذهب وإن نقل إلى الرفعة والأدنى من الجمهور وأما الثاني في الانتصار له لا فرق بينهما
 في اعتبار وجود الرحلة والزاد وإن أمكنه التكسب لطريق وأما المرة فيعتبر فيها وجودها القدرة على مائة يومين يستعي بها النسبة
 لأغلب أحوال الغاير على الأوجه وهو نحو نصف يوم مع مائة مائة محله في شرط في وجوب قدرته على ذلك في أول أيام خروجه أيضاً
 ولو أمكنه إيجار نفسه في الطريق بمائة أو كان يكتسب كل يوم كفاية نداء له الحج اتفاقاً ولا يلزمه لما مر من أن حضور مائة الحج لم يفتقر
 عليه حينئذ من غير مشقة وفيما هو كالحجيج لو كان له عيال أو اشتغل بالحج لم يجد ما ينفعه عليهم فاشتغاله بكسب عياله أفضل انتهى واعتبر منه
 الأدري بعد نقله من الماوردي بالنسبة إلى الحج حينئذ ينبغي أن يحرم لأن تقصير من يعول حرام وإيجاب المصنف محمل الأفضلية على ما ذوق
 من غيره بأنه يقوم عنه بموتهم إلى أن يحضر ومن المستطاع **ودون ذلك على غيره حال** يمكنه استيفاءه وصرفه لما ذكرنا أن يكون على أصل
 أي قادر على إيفائه ولو بالرهن الذي جعله تحت يده لا بد أن كان ذلك على غير الدين الوصول بأن يكون ظنك أنه **مقر بالدين أو شكر له**
 عليه **بما يتيقن** مقبولة ولو شاء هذا وعيننا أو علم قاض وقد عرف على الظاهر بشرطه بأن ينتفي المشقة التي لا يحتمل عاقبها وتوقع الضرر فليزمه

[illegible]

استيفاه وصرفه لما ذكرنا لا مشقة عليه فيه **باب في** الدين له على غيره لعدم تمكنه منه وغيره عليه بان رضي ان يشترى المونة منه
وان امتد الاجل او وصوله ماله على الوجه والفرق بينه وبين نظيره في التيمم بان من شأن المونة ثلثه فعمل تقدير تلف ماله
الغائب لا يلحقه كغير مشقة مع ان الاصل عدم تلفه بخلافه هنا فان من شأن المونة هنا الكثير وكثرة المشقة عند تقدير التلف فنظر
اليه احتياط وان كان بخلاف الاصل لعدم تمكنه في الاول من صرفه في الحج وقضية اطلاقه انه لا اثر للجل وان كان بجمل ماله والدين بها
موسرا فلو كان معه نفقة الذهب ولدين على موسر عليه كل ايام الحج وفي يوم اليا لم يلزمه الحج وهو كذلك لانه ليس عليه من
الوصول للمدينة في ذلك الوقت فلا يكلف التغير بنفسه والموصل الحال على عسر او منكر لا يثبت عليه ولا يجعله القاضي ولا يمكنه الظاهر
بازدواج فيه في المشقة او يتوقع حصول ضرر **والمال** **موجود بعد خروج القاذية** من بلده كدين حال ومال طرافته كالمعروف ثم تقدير
الوصول والرافق وقد تم جعل الاول وسيلة لعدم الوجوب ببيع ماله موطا قبل وقت الخروج اذ المال بما يقدر حينئذ انتهى وهذا امر قد قيل
حرام ببيع مال الزكاة قبل الحول لان وقت خروج الناس هنا عتابة حولان الحول ثم قال الا ذري وبجمل ان يقال اذ كان الحول على عسر وله به من
او كذا على انه يلزمه الحج لانه يترك دفعها لو كان له عرض كاسيا ولم ير ديعه فقد نهى عنه يستدين عليه انتهى قال المصنف وفيه نظر اذ المول
الذي فرض الكلام فيه لم ير وقت الطلب به فكيف يعده مستطعا بخلاف ذي العروة فلانه لغزته على النفس بما اراد بعد
مستطعا فيستقر عليه الحج بسبب لو كان هذا هو مراد النص بالاستدانة ولما انكليفه بالاستدانة فغير ظاهر لانه وان خطب باجر
هو موضع شبهة اللهم الا ان يرضى كذا فيما اذا قضى عليه فان عليه حينئذ بيع عروضة وان كسرت فان اختار بقاها في ملكه كلف الاستدانة
وشرط زيادة على ما مر **لا تقيم تعبد الرجل** بان لا يليق بهما ركوب بدونه او شق عليه بخلاف من يعناده **باب** علم انسا الاعراب
فالرجل هذا ما بحثه الا ذري وتبعه الزركشي وكلام المجموع السابق ظاهر فخلاته فانه قال ولم يفرق بين من يستمسك على نفسه
وليسا فتعيل برعايته سترها ما يمكن ولا ينافيه ما يأتي من ندب المشي لها لانه بخلاف الواجب الشر **وشرط** ايضا لا يشك **حتى** كما قاله الا ذري
احتياط ونظر الغرض الشارع من المحافظة على سترها **وشرط** الرجل **مستقر** **باب** من لا يحتل عادة كان كان شيئا هرا او شيا ضعيفا
او عادته الترفه ونحو ذلك وفي الكفاية وغيره ان الجوهري ان يكون كشفه ما بين الركوب المشي وغيره الجوهري بما يشي منه المرض
قال الامام وهما قريبان لا خلاف بينهما فيما اظن قال الا ذري وفيه وقعه للمنازل وبينهما الزركشي بانه قد شق عليه ما لا يخفى منه
المرض والذي يتجه ان المراد بالمشقة الشديدة وفي هذا الباب ما يبيح التيمم او يحصل به صبر لا تحتل عادة **قد مر** **ولو بشر او كرا** **باب**
مثل في الاول **باب** الثاني في ذلك الزمان والمكان لا يابى دمنه وان قلت الزيادة نظير ما مر في التيمم كما مشي عليه المصنف

٢
أبان المحمل استلها
فيه رد كما يجليه من
ان العلة المشقة
وليس كذلك بل العلة

نوع

تغير بخاص وهو فعل ما فيه كفاية في الكفار وعرفه لا مكانه فيه بل فيه غاية سرور وهو محل الخلاف فيها اذا لم يكن البحر مغرقا
والا بان كان مغرقا ايا كان حاله حاج مخرج حرم ركوبه لكل سفر ولو سافر في ركوبه وقدر حرم عليه ركوبه **جواز الرجوع**
وطنه فظلال **كان ما امامه** من البحر **مما قطعته** وكلامة شامل لما لو كان محراما ولا مانع من ذلك فاما الرجوع ولو كان
طريقا خزان امكن والاختلاف شرطه لا يقال الخروج من المعصية واجبا لا ما نقول عارضه ما هو اهم منه وهو قصد النكاح
مع تصديقها كما ياتي على ما منع دوام المعصية اذ هي في ابتداء الركوب فقط **لما** بان كان ما امامه اقل او تساويا
يجوز له الرجوع بل بغيره التام قطعها في الاول بقربه من مقصده ولا يستويان في حقها في الثانية وقصدها استماع
الخطا اذا كان محراما وهو كذلك **جواز** من له وطن يريد الرجوع اليه **من البحر** في البر لا يابيه بان كان الايام ما يمكن
دون ذلك وهذا بخلاف محل الحرام فيما اذا الحاط به العدو لان المحصر محبوس وعليه في مسابقة الاحرام مشقة بخلاف
راكب البحر ولو محراما فلا يكون المحصر ظاهرا لما في الايام كالاسني فان قيل كيف يصح القول بوجوب النكاح ومنعه من الانصراف
مع ان الحج على التراخي اجيب بان صورة المسئلة فيمن خشي العصب او حرم بالحج وضاق وقته او نذر ان يرجع تلك السنة او ان لا
بذلك استقر الرجوع ليقتضي من تركته وقال الاذري الاقرب هذا الاضيق وما قبله بعيد والظاهر انهم ارادوا تحريم الضيق
اذ لو جاز لما امكنه ان يرجع بعد للخطر العظيم فكانه لما اقتحم الخطر وتوسط تحتم عليه المنع وان كان اصل الحج على التراخي وهذا
ظاهر اذ لم يكن له طريق يعود منه الى وطنه انتهى قال المصنف وفي جميع ما ذكره نظرا ظاهر بما قوله وهذا الى اخره بل الظاهر
انه هو وصوابه اذ كان قنامله انتهى وخرج بقوله ان رجعا الى اخره ما اذا الرجوع بعد الحج طريقا اخر في البر وله الرجوع مطلقا
لبلا يتخلل زيادة الخطر بركوب البحر في رجوعه واخذ منه ابن المقري وتبعه المزج تقييدا لا قلا ما ذكره والشيخان اقتصر
على جعله قيدا للاستواء فقط ثم نفى جواز الرجوع تارة وثباته اخرى دليل ظاهر على انهم ارادوا بذلك التفريع
من حيث النظر الى النكاح واما من حيث النظر الى الخروج من المعصية اذ فرض ذلك كله في حال غلبة الملاك او التساوي
فالقياص وجوب العود اذا كان ما امامه اكثر حرمة اذا كان ما امامه اقل وان لم يجد طريقا في البر كما يجب على الخارج من
الارض المفصول كوكا اقرى الطرق على ما ذكره بعضهم وتبعه في الحاشية والافقه انه لا يلزمه التام اذ لم يجد طريقا في
البر لانه يودي الى دوام غيبته عن وطنه وفارق الارض المعصية بانقضاء هذا المخرج فما كان المستوي فالامرجح للافتقار
العباد فيجوز له التام اذ لم يكن افضل من طريق في البر والاترجح العود الى ما فيه من ذلك الضيق ويبحث

الاذري

بحث سفر رجال الطفل في البحر

الاذري محل النظر الى اكثر وغيره اذا استوي جميع المسافة في الخوف وعدمه والانتظار الى المحوف وغيره حتى لو كان ما امامه
اقل لكنه اخذ جازله الرجوع وان كان اطول ولكنه سلم وخلق المحوف وراه لزمه التام في قسرع في الرجوع وفي البحر وجزم به
غير واحد انه لا يجوز السفر الى الطفل في البحر وان وجب ركوبه للحج واعتض بان فيه في باب الوصية حرم بخلافه قال البلقيني وهو
مقتضى كلام الشافعي رضي الله عنه وكانت عابته رضي الله عنها تسافر اموالا بحرية ابني اخيه محمد رضي الله عنهم واليه انتهى واخذ
الاستوي من منعهم اركاب الله البحر من مرقا ركب الطفل والحامل قال بل اولي لان حرمة النفس بلغ من حرمة المال وقال الاذري
قيد يتخلل منه اذا لم تنع اليه حاجه ورد بوضوح الفرق بينهما بان الغرض من النفس جاز لغرض البحر ونحوه بخلافه بالمال وبان
في السفر في البحر فوايد من غيرته وثباته على السفر واعتباره فيه للتجارة لا سيما ان كانت حرفة وبانه يحتاج للمال الكثير لبل
انه لا يجوز دفع ماله لمن يخرج في البحر ولا يستطيع في معاملة فعله في ثلث في النصف في ماله ظهور الصلح وفي نفسه يكفي
بحرهما لان الاوقات المتفرقة الى المال اقوى والكثرة المتفرقة الى النفس وايضا سفر الصبي للحج مندوب فخار اركابه لغير هذه الصلح كما يجوز
اركابه واحضاره صف القتال ليعتاد الجهاد وان ضعف عليه القتل والسيوف من الخوف في صف العدو واكثر منه في البحر عند غلبة
السلامة وكما يجوز ختانه وقطع ساعته عند غلبة السلامة واستوي الامران والمروية تحت حايط ما يل عند غلبته ايضا
والاحتياج لقطع السلعة جزم مع الاستواء بخلاف ركوب البحر فانه لا يحتاج اليه غالبا وعلم من ذلك بالاولي حل ركب القن
والهيمه اذ كانا الغير محجور ومن ثم قال الاذري والصواب عدم تحريم اركاب الهائم والارقاء عند غلبة السلامة وانه لا يحرم على
الحامل ركوبه للحج ومعلوم ان وفود الحجج من اهل اليمن وغيرهم كانوا ياتون الى الحج بنسائهم واطفالهم ولم ينه عن ذلك في
زمانه صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين وهم جازا لاجتماع الفعل واقع على ذلك من غير تكثير انتهى وخص البارزي
جواز ما روي في الطفل باقويه دون غيرهما والمجته انه لا فرق **لا يشرط في** ركوب نهر عظيم **الليل** والفرات والجملة ويجوز
وجيخون وسيمان وحيكان وهما غير الاولين والسبعة من الجنة فيجب كونهما مطلقا قال الصوري قطعنا لان المقام فيه لا يخلو
ومطرها لا يضر القرب البر ولا فرق بين قطعها طول او عرضا وان نظرت فيه الاذري وتبعه في الاستعداد ولا جانبها اقرب
يمكن الخروج اليه سريعا بخلافه في البحر فخرج الحائرا بالبحر في من زيادتها وشدة هيجانها وغلبة الملاك فيها اذ اركبها
طولا وحكم كلام الاذري عليه **وطا** وجوب النكاح على المرأة في الادا فلو استطاعت ولم تجد من ياتي لم يقض بغيره
لاستقرار الاستقرار لا يشرط به بانقضاء شرطه وفقي من تركه على مقابله لاستقراره في ذمها ذكره الاذري

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الايمان بان كان الاداء شرطا

وغيره واعتبر ما ذكره على الثاني بانه لا بد من التمكن من الخروج شرطا لوجوب الاداء وقد صرح الشيخان بان كان الاداء شرطا
لوجوب الزكاة قالوا كالمصلاة والصوم والحج وقياس ما في الزكاة ان التمكن من الخروج شرطا لوجوب الاداء فلو قدر على المال
ولم يجد من وجب الحج ولا يصح الاداء الا عند التمكن فلو عانت لم يقف من تركها كما لو فطرت في رمضان لم يرضى ولم تكن من التقاضي
عانت لم يقف عنها ولا فدية لكن ذكر الراعي انه لو وجب عليه قبل خروج الناس من بلده حتى صار وقت خروج الرقعة فقبر الميزنة
الحج وهذا يقتضي بان التمكن من الرقعة شرط لوجوب الحج وما تقرر على رد قول الزكري وغيره يجب على المرأة الحج وان منع الزوج
وبه صرح القاضي ابو الطيب وغيره ونفى عليه في الام اي معنى ان يستقر على احتي يقضي من تركها انتهى **عنه** استطاعت قبل
التزوج واستقر في ذمها فيقضي من تركها وبعبارة الغزي في ميدانه رضي الزوج شرط في استطاعة المرأة بناء على المذهب له
منها وانما ممنوعه منه الا بعد ذنه قال وينبغي ان لو وجب الحج على كبر بالغ ائتمنع على الاب اجبارها لان الزوج يمنعها ولو
غرض في براءة ذمها انتهى وفيه نظر ظاهر لان حق الاب في الاجبار محقق ومنع الزوج مشكوك فيه وكيف يمنع المحقق لامرهم
قديع وقد لا الوجه بل الصواب خلافه ما قاله سوا التصديق الحج عليها **لا ولو زوجها** لكبر وغيره وانما يخص في حضور زوجها
لزيادة الخطر في السفر **فخرج من زوجها** مع ما لو فاسدا لانه مع نسقه يفار عليه من مواقع الرب وبه يعلم
انه شرط ان يكون له نوع حبه ومروءة فلو علم منه انه لا غيره له كما هو شأن بعض من لا خلاف له لم يكلف به لان حبه له
لا تقيد هاشيا بل بها يكون الفساد منظر قالوا حينئذ اكثر **محرم مسلمة** بالاضافة **اغيرها** من نسب ورضاع والتمتع
الذكر والاشي وانما ذكر المصنف رحمه الله المصاهرة وعطف عيها عليها فدعا لما يشهد الى الوهم من تعيين الاعلاف مع ذلك
بكفاية الادبي عطف عليه الاعلى المقيم كفايته بالاولي وبما اشار اليه في دفع ما قاله بعضهم وهو منقول عن مالك بن
استثنا ابن الزوج فقال بكرة سفرها معه لغلبة الفساد في الناس بعد العصر الاول ولان كثير من الناس لا ينزل وجهه الا
منزلة محارم النسب في نفقه عنها والمرأة فتنة الا فيما جيل الله النفوس عليه من النفقة عن محارم النسب قال ابن دقيق العيد
عام فان عني بالكرهه التحريم فهو مخالف لظاهر الحديث وان عني بكرهه التزويج فهو قريب ولو كان كل منهما **مسألة** اذا واجهه
وخطبه بحيث يحصل معه الامن على نفسه الاحترامه واشترط الثالث في رضي الله عنه في محرم الخلوة البلوغ جرى على الغالب ومن
ثقل الشيخ ابو حامد عندي يكفي حضور المراهق اي يقيد السابق خلافا لما شرط بلوغه وان كان له
في باب العدة يورده واكتفا بعضهم به تبعه الا ذري في محرم الخلوة دون محرم الحج **والزيادة**

وقوع الفاحشة محضته وان لم يكن مكلفا وبه يرد التعارض بانه غير مكلف فلا ينكر الفاحشة اما غير المراهق فلا يكفي به قطعها
لعدم حصول الامن معه **واعني مسقطا** له حد وقطاعه بمعان الربعة اذ هو اقوي في الحفظ من كثير من البصر الاسباب المراهق
المذكور وايضا المراهق على حد وقوع الفاحشة عادة مع وجوده والاعني المذكور كذلك **فاسما** بالتفصيل المذكور في الزوج
لان الوازع الطبيعي اقوي من الوازع الشرعي **بسم الله الرحمن الرحيم** اي العمل لا العفيف عن الزنا فقط على الوجه **ان كانت ثقة ايضا**
اذ لا يحل نظره اليه والخلوة بها الا اذا كانا ثقتين ومثله الاجنبي المسموح اذا كانا ثقتين ايضا وبوجه الاكتفا بالمراهق يقيد به
السابق وذلك لخبر الصحيحين لانساف المراهق الامم ذي محرم وفي رواية لهما التقييد بيومين وزيادة الزوج وفي اخرى لهما
التقييد بثلاثة ايام وفي اخرى لهما ايضا التقييد بيوم ولبيلة وفي اخرى لمسلم بيوم وفي اخرى بليلة وفي اخرى صححة في اي دأود
التقييد بيوم وفي رواية لمسلم واي دأود الامم بها ابوها واخوها وزوجها واتيها او ذمهم من باق تعارضت التقييد فتناسقت
اذ ليس محله على احدها ولو اقل باولي من محله على الاخر وتبقى عموم لاتساق على حالة على ان ذلك من باب ذكر بعض افراد
العام وهو لا يخصص والعام هنا هو رواية لاتساق في الفعل في جيز النقي او الذي يقيد العموم بالثقة المنفية ولان مفهوم
العدد لا اعتبار به وسبق في الخطبة ان القاعدة في المطلق اذا قيد بقيد بن مختلفين لا يحل على احدهما لعدم المنع فاندفع
ما لبعضهم من الوهم الفاحش واندفع ايضا اختيار السبكي وان قال الا ذري انه ظاهر محتمل ان السفر اذا كان اقل من بريد
كالحج المكليه امنه لا يشترط فيه ما مر وقول الدمبري وقياس بما ذكره خروج المرأة من مكة الى التنعيم فانه لا يشترط معاذ لكان
واعني المراهق اخته عايشة عندهما الاكل ويدل له قول شرح مسلم في باب حديث الخنسية حوله في المراهق لا يحرم اذا اعتن على نفسه انتهى
ورده المصنف بانه عدم اذنه في الله عليه وسلم الامم اخيرا دليل ظاهر لما قلناه ومثله على الاجل **محتمل** ليدل على انه ياتي ما يدل على ان عمر هذه
فرض ليس الكلام فيه لما ياتي من جوارحه مع الامن ولو لم يحرم جهلا برده استدلاله بما في شرح مسلم لا حاجة عن ايها وظاهر الحديث انه كان له
تركه وهي فيجوز فلا يستدل به على ما نحن فيه من حج النطوع او عمرته وفي الخادم يفتتح فيمن على دون مسافة قصر من الحرم والطريق امنه
لا يشترط في حقها محرم ويحمل الخلاف على السفر الطويل لان الغالب فيه عدم الامن لكن في رواية يودا ولا تاف المراهق بريد الامم محرم ولا يحسن
ان يقال ان هذا من باب ذكر بعض افراد العام لان رواية الثلاثة واليومين ليست بعام لان العالم لا يصر فيه بخلاف القدر انتهى وليس صحيح
لما مر من رواية لاتساق الخلية عن التقييد بغير غيره ثم ما قاله الخليل في ما تقدم لانه بالنسبة ذكر البريد مع ذكر التزويج كالنكاح فكل من هذه
التقييد بالنسبة الاخر ليس من ذكر بعض افراد العام مع قطع النظر عن رواية لاتساق التي لم تقيد بشي وما قلناه بالنسبة للقيود كلها مع ذكر السفر

المرأة فإن كان معه شو من محارمه كاخوانه وعماته جاز وان كان اجنبيا فلا لانه يحرم عليه الخلوة من ذكره صاحب البيان وغيره
 انتهى قال قبل هذا السير المشهور جواز خلوة رجل بنسبه للاحرم له فيه من لعدم المفسد غالب الان النساء يستحيين بعضهن
 بعضا في ذلك عن رضاه قول الامام وغيره محرر مذكرا استغنى بهذا الاعتراض عن تضعيف ما قدمه عن البيان وغيره لانه اذا بين
 جواز خلوة الرجل من فالتحريم الذي يحتمل كونه نهي الجواز او لي فاندفع ما في الاسود فعلم انه يكتفي في حقه محض النسب الاجنبيا
 لانه ان كان المرأة فواضح او جازا لخلوة من وأشار بعضهم الى الجمع بين كلامي المجموع بحمل قوله بحرم عليه الخلوة من اي
 بكل ممنه والسر مع من مظنه ذلك وقوله بحل خلوته من علي غير السفر مع من وليس يصحح لانه بناء على ان السفر مع من
 مظنه الخلوة بكل ممنه وان هذه المظنه قائمه مقام اليقين وكل من هذين الامرين ممنوع فالوجه ما تقدم من الاستدلال وغيره واعتبار
 العدد انما هو بالنسبة للوجوب الذي لا يتنافيه للجواز **في خروج السفر مع من** ولو نذر او قضا على الوجه **في خروج مع**
 امرأة مسلمة ثقة ولو امرأة وثقوث في حق الله عنه حرة الاجل والاغلب ما ذكره للصفحة رحمه الله تعالى هو اجماع به الاستدلال
 كغيره كما مر نقا وبه صرح في المجموع في ثلاث مواضع من اخر باب الاحكام قال الاستدلال فيهما مسلمان وقد اشبهت معا على كثير قول
 الذي به هذا عندني كلف لم يعمد الى النور يبرده قوله في شرح مسلم الظاهر في ان ذلك من سبيله وقصدته ونحوه لوجود امرأة واحدة
 ثقة لم يلزمها لكن يجوز لها الخروج معها **في خروجها اذا الفت** نفسها وبضعها وما لا ينفكها كما في شرح مسلم وعليه عمل اهل
 من الاخبار على جواز سفر المرأة وحدها وعنده السبكي وغيره قال في المجموع عن الشيخ ابي جابر واقره ولا يشترط في سفر المرأة مع المرأة
 اي مثلا ملازمة لها لو شئت امام الخاقان غير بعيدة عنها كقول غير بعيدة اي بحيث تمتنع اليه بوجودها اندفع قول
 السبكي ما قاله الشيخ ابو حامد مشكل اذا فاديه في ذلك لان الاصحاب عبروا بلفظ المعية وهي الصحبة الا يقه انتهى وقول الذي به
 وقصدنا لان يربطه لا يعتبر ملازمة ادا بما بحيث لا يحصل اقتراق اصلا بل يكفي المصاحبة والمرافقة المعتادة انتهى والمراد بالان هذا انما
 من الحديث والاشتمال الى الفواض **في سفرها مع من** نسكا وغيره فلي يجوز لها الخروج مع غير زوج ومحرم وان قصر السفر وكانت شوها
ولو مع نسوة وان كثرن حتى يحرم عليهن التطوع بالعم من التعظيم مع الشاعلي الاوجه فقد حمل الشافعي رضي الله عنه الاخبار للمصلحة سفرها
 الامع زوج او محرم علي غير الاسفار الواجبة قال لان المرأة اذا كانت قبل الافاض به وادعي عليها من مسيرة ايام لزمها الحضور مع غير محرم
 اذا كان معها امرأة اية ثقة وبه يعلم ما مر ان يجوز سفرها مع المرأة الواحدة وكذا وحدها اذا الفت كما مر عن شرح مسلم لكنه في المجموع جعل
 ذلك وجهه ضعيفا وعبارته بعد كلام بطله وحاصله انه يجوز الخروج الى الواجب مع زوج وامرأة ثقة ولا يجوز مع غير هؤلاء وان كان

المرّة

وانما يلزمه الجهاد مطلقا لانه ليس له القتال المقصود منه **وحافظ نفقة السفيه** المحجور عليه اذا خرج له فرض نسك ولو لم يخرج
 قبل الحج وان احرم به بعده او قبل احرم به قبله لان جميع نفقته حينئذ في ماله حتى اجرة حافظ نفقته لا يخرج الا لانه كغيره في
 الوجوب اذ هو مكلف لكن لا يجوز لوليه ان يعطيه نفقته لانه لا يستدبر صرفا في مصالحه وانما هو يدفعها اليه اذا قصرت مدة
 السفر كما قالوا في الوصايا وغيرها لولي ان يسلم نفقة اسبوع فاسبوع اذا كان لا يتلهم الا في الولي في الحضر نفقته فان انقلها
 انفق عليه بخلاف السفر فربما انقلها ولا يجوز ان ينفق عليه فيضيع فلتدفع قول الاذرع والركشي اخرا من ذلك اذا قربت
 المسافة كما اسبوع دفعها اليه ولم يخرج من خرج معه وبحت الاذرع ان سفره في غير تميزه في الاضياع به ما لا بل
 يشح به يجوز دفع نفقته اليه مدة سفره وان طال اذ لا يجزي منه اتلافه انتهى فظروا في غيره والنظر واضح فالوجه
 اطلاعهم اذ شحه غير موثوق ببقاياه فعلم انه لا بد من اتساع مال المحجور لاجرة المذكورة لكن لا يجب بذل ابل لا يجوز الا في
 متبرع امين كاف بالخروج معه وانه انما يمنع اعطاها لانه المفقود من ماله وكذا مال الولي ان علم انه يصرفه في مصلحته ولو
 دفعه اليه ولكه اياه لزمه نزع منه ان قدر ما اذا تبرع الولي بالاتفاق عليه واعطاه النفقة من غير عليك فلا منع منه فظروا في
 في وجوب الاستبراء من ماله اذ لم يتحقق عليه الحج لاسيما مع كثرة الاجرة لانه يصرف ان يشر فيستغني عنها انتهى ويرده
 المصنف بان مصلحة المبادرة اليه اسقاط الفرض عنه اقتضت ذلك وجارته لانظر اليه لان الاصل بل والظاهر بقاها
 وليس الولي تحليله من فرض حج او عمرة احرم به بل اذن من الولي له فيه لانه ليس له منعه من الاحرام به كما سياتي ففعله
 من مال المحجور الجفرا عنه لاسقاط فرضه وبه فارق الصبي والمجنون ولا من سكت نذره قبل الحج وان لم يرد الاحرام الابهة
 لوجوبه عليه وتطوع احرم به قبل الحج لانه في حكم الرشد حاله الاحرام وبما هو الولي بالتحميل بان يمنع من الاعمال ان كان
 الاحرام بالتطوع او النذر بعد الحج لانه له منعه من ابتد الاحرام بذلك هذا التفصيل هو المقصد واذا امر به فيتحمل بالصوم
 لانه ممنوع من المال نعمته في التطوع والنذر بعد الحج موثقة الحضر وانما من كسبه لم يكن لوليه تحليله ولا منعه من
 السفر على الوجه وان طال الا ان يكون والد في التطوع او هو وغيره في امره يخشى عليه الفجور وذلك لانه لا يصح بلحق الله
 بنفا احرامه ولا سفره ولو افسد المحجور فرضه انفقته وليه من ماله وجوبا في القضا لانه فرض مع كونه على الفور فان لم
 يجب فور الكونه قضاء افسده فيصاه فهو كالواجب على الوجه اذ في الفرق بين ما على الفور وغيره **والخبر**
 به ان اي يغلب على الظن حصوله لقاصد النكاح من نحو القطاع فيشترط في وجوب النكاح القدرة على اجرة مثل طلبها على

المعتمد

المعتمد الذي نقله في الروضة واصلها عن الامام ومجابه من وجب استجابه اذ غلب على الظن الا من به لانها مأخوذة
 بحق اذ هي من جملة اهل الطريق كاجرة الدليل اذ لم يعرفوا الطريق الا به والذي جاب به العراقيون والفاطميون ومنهم
 في التيميم واقره في التيميم ونقله في الكفاية عن الشافعي انه لا يجب النكاح اذ حصل الامن بخير باجرة وهذا لان ذلك
 خسران لدفع الظلم واجاب في المجموع انه يحفل انهم ارادوا بالخفاة ما يباخذ الرصد في المراسم وهذا الوجه مجمع بلا خلاف
 فلا يكونون متعزبين لمسئلة الامام ويحتمل انهم ارادوا الصورتين فيكون بخلاف ما قاله الامام لكن الاحتمال الاول اوضح واظهر
 في الدليل فيكون الاصح على الجملة وجوب الحج اذا وجدوا من يصحبهم في الطريق بخفاة وقد صححه امامان من محققينا في
 اصحابنا الرازي وابن الصلاح مع اطلاعهما على عبارة الامام التي ذكرتها انتهى قال السبكي وهو ظاهر في الدليل **دون**
الرصد نسبة لمصدر رصد رصدا بفتح فسكون او فتح ولما الرصد جمع راصد فيفتح الصاد لا غير وجعله ارساد واصل
 الرصد المراقبة والمراد هنا من يرقبون الناس ليأخذوا منهم ما اظلموا على المراسم جمع مرصاد وهو الطريق والمكان الذي يرصد فيه
 العدو وقال في الصحاح والرصد يقوم برصدون كل من يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث فلا يشترط القدرة على ما لو رصده
 كذا في قوله في الرواية في الخبر لانه خسران لدفع الظلم قبل ومن ذلك ان يخرج وجوب اجرة البندقة والقطع بان لا يورث
 الرصد في شي يرب لا يجب واجاب الركشي بان ذلك بذل بحق وهذا باطل **الركبة** واقفي في نهر الحرمه معارض بصريح نص اخر
 بعدم **اعطاؤه** اي الرصد الكافر والمسلم كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما ولا ينافي في هذا كما قاله الركشي وغيره ما ياتي
 في باب موانع الحج من تخصيص كراهة ذلك بالكفار لان ذلك محله بعد الاحرام واعطا المال اسهل من قتال المسلمين وهذا قبله
 فلم يكن حاجه لذكره لانه لا يكون ذلك للامام كما قاله الامام والرواية وان قيل ينبغي كراهته او تحريمه لان فيه تسليط الظلم
 المسلمين ويرده ان مصلحة اذ النكاح الذي في نفسه لولا البذل اقتضت في الكراهة بل اذ بذله الامام او نائبه لم يحصل اليه الامن
 وجب الحج كما نقله المحج الطبري وغيره عن الامام والقاضي قال الركشي وبه صرح الرازي وبوافقه قول الشافعي في ماله عنه وجمع
 متقدمين لوبد الامام اجرة الخفاة وجب الحج لانه من جملة المصالح بل قضية كلام ابن يوسف ذلك لا يتفق عليه ولو ضمنه امين
 وابن الحجج وثق بهم وجب الحج كما في المجموع عن جمع منهم الرازي واقره وهو روي عن الاسنوي لقيام عدم الوجوب المنة من ثم
 قال ابن العماد وغيره بل القياس الوجوب كما يجوز قضائهم الغير بغير اذنه ومن المعلوم انها انما تكون باخذ المال وانما سبيل
 هذا سبيل دفع الصابيل وفتح طريق المارة انتهى في حصر المنة في ذلك النوع ومن ثم وجه الجواب في ذلك بانها تضعف بهذا

اطلاق ما فقهوه عليه بقوله **قلوا احتاج الى ان يتقطع في كل يوم او بعض الايام** اوله واحده **اكثر من مره** شرعيه
الحج وان اعتبر كما شمله كلامهم فلو كان بينه وبين مكة سنة مثلا اشترط ان يقدر على الزاد والراحه تلك السنه
جميعها فاعلم انه لا بد ان يفتي عليه وهو قادر مده يمكن فيه وصوله اليه والرجوع منها بالسير المعتاد علي ما تقرر فلا اشكال فيها
ذكره ولا يخفى من قوله السابق ان يخرج وقت العاده وعبارة الرافعي وشرط الاية في الحج امرين احدهما ان يصح به الفرائض
اخرهما ان يكون بين الزمان بين وجود الزاد والراحه ما يمكن السير اليه من غير ان يتقطع في كل يوم او بعض الايام
كل يوم او بعض الايام اكثر من مره لانه لا بد ان يفتي عليه في غير شرط ان يجد رفقته يخرج معهم في الوقت الذي يجهز
عده اهل البلد للرجوع فيه فان خرجوا قبله لم يلزمه الرجوع معهم وان خرجوا بعده لم يلزمه الرجوع معهم لان مقتضى الاحتياط
لم يلزمه ايضا وهذا هو الحق في الغالب فان كانت طريقه بحيث يامن الواحدة في كل يوم او بعض الايام في كل يوم او بعض الايام
الشرط وانما اعتبار ان الطريق انقطع في كل يوم او بعض الايام ما اذا اعتد على قطع الطريق اكثر من مره في كل يوم او بعض الايام
للجواز لا للاستقرار وهو كذلك على المذهب الذي صوبه في المجموع حاصل عبارته ان وجد جميع ما مر وقد بقي من يمكن فيه
الحج وجب له تأخيره لكنه يستقر في ذمته وان لم يقف حين ذلك لم يلزمه الحج ولا يستقر عليه هكذا قاله الامام ادم بن
الغزالي في هذا الشرط وتكرار الرافعي وقال هذا الامكان شرطه الا بوجه وجوب الحج ورد عليه ابن الصلاح انتصار الغزالي بان
هذا الامكان انما هو شرط الاستقرار الحج ليجب قضاءه من تركته لومات قبل الحج وليس شرط الاصل وجوب الحج بل متى تمت
الاستطاعة من مسلم مكلف حر لم يمه الحج في حاله الصلاة يجب بالوقت قبل مضي زمان يسع ان تستقرها في الزمة
علي مضي التمكن من فعلها والى الصواب ما قاله الرافعي وفتي عليه صاحب المذهب والامام ادم بن الصلاح فاصد لقوله تعالى
من استطاع اليه سبيلا وهذا غير مستطیع فلا حج عليه وكيف يكون مستطيعا وهو عاجز حاسا ولما الصلاة قائما يجب في كل
الوقت لا مكان تتميم بعده بخلاف ما هنا انتهى قال الباقي ويظهر فائدة هذا النزاع في وصفه **بما انتهى بالانحياز**
في وصفه عند ابن الصلاح وقرنه جواز الاستيجار عنه بعد موته بالاختلاف ويجوز علي مقابلة الذي يحجه الشبان طريقان
اقله اذا كان لم يتمكن من السير ولكن مضي وقت الحج وهو مور كما اذا ملك المصري مثلا المال في القعدة ثم مات في الحرم لم يعد
وجوب قضائه من تركته لانه مستطيع بماله ومثله اذا وجبت الصلاة بادر اكر تكبيرة اخر الوقت غير ان الصلاة لا يفعل غنى
بفعل عنه ولا يخلو ذلك من نزاع انتهى والنزاع فيه ظاهر جلي وما اشار اليه من الطريقين هما الاثبات عن الروضة في شرح قوله **لا**

عن مائ

عن مائ الي اخره وقوله وعند ابن الخزه انما يتفرع علي معاملة ابن الصلاح ويرده ما مر عنه اول الفصل من انه يشترط ان يوجد للصالح في
الحج في الوقت الي اخره وقوله في غير ذلك على ما وافق فتاوى النوري وقد صوبه السبكي ايضا وقال ان نفس الامم في مواضع من
وقضية كلام ابن الصلاح ان من استطاع الحج قبل عرفة يوم وبينه وبينها شهر ومات في تلك السنه ان الحج وجب عليه ثم سئل عن من استطاع
احد ولا يظن بان الصلاح وان اوجبه عبارته فان اراد اذا اخيت مرة تسع السكوات في ثلث ايام هذه لانه حينئذ لا يفتي
كلام غيره اذ معنى كمال السير يستقر الوجوب ويتبين ان كان ثابتا من اوله وبعدم مقبضه نحو موته في ثلث ايام يتبين عدم الوجوب
وان كنا حكمنا به ظاهرا وقد مر حواه انما اذا اختلفت فوات قبل حج الناس ان عدم الوجوب لتبين عدم الاستطاعة في قول السبكي وهذا
لا يقول به احد معترض بان قاله كثير من كالمسحوق والسرخسي والناوردي وغيرهم كما دللت عليه عباراتهم بحسب ما مر منها في الكلام
وبني عليه ايضا اعتراض نقل النوري ما مر من الاصحى وقرنه السابقين الصلاة والحج اعتراض بان حكمه واحد ولو اوجز واحضا قبل
ان يفتي بوجوبه ما يسمع ما بان انما لم يجب كاهنا وقولنا انما يجب بالوقت اي ظاهر وكذا الصوم بالزكاة انما لا يجب بحلول الحول واستقرار
بما كان الاداء الجيد بان النوري غافق مرة لما فهمه ابن الصلاح من ان تعبيره في الصلاة بما ذكره يقتضي ان الحج حتميا حتى توصف بالوجوب
حقيقته قبل التمكن من يقضي قطعا كما مر فاشارة النوري اليه لا شاهد له في تعبيره فيها بالوجوب بالوقت والاستقرار يعني امكن
الفعل لا الغرض لا يراد منهم بالوجوب هنا حقيقته لمعني يمكن الفعل بل هو امكن تنهيه بعد الوقت وهذا المعنى لا يمكن اثباته
في الحج كما مر فلا شاهد له في القياس علي الصلاة علي الله في حقيقته لا فرق بينهما الا بمراده بالوجوب فيها باعتبار الامر الظاهر وهذا المعنى يمكن
اثره في هذا النزاع في المعنى الذي ذكره الامام في المعنى الذي رجمه ابن الصلاح ففرق النوري انما هو علي سبيل العرض والتسليم فلا بد
عليه ما تقرر سيما وقد سبقه الي ذلك الفرق مجلي في خايه **وراد السبكي** عن ابن رسلان بن نصير بن صالح بن شمائل بن عبد الخالق بن عبد الحق بلفظ
الكناني المستقل في اصل الوجوب راجع الدين ويلحق فريه بمصر قال في القاموس وهو كغريتيق انتهى ولديها سنة اربع وعشرين
وسبوايه وحفظ التا عليه والمحرم والكاهن الشافيه ومختصر ابن الحاجب وقدم القاهرة سنة ست وثلاثين واجتمع بالقاضي
جلال الدين القزويني في الدين السبكي وانشأ عليه مع صفر سنة وقر الفقه علي مذهب الدين الاستوائيين بن عدلان وشمس الدين بن القماح
وغيرهم وصحت مع السبكي واخذ الاصول عن شمس الاصماني واجازته بالافتاء والنوع ابن حبان وكس من جماعه واجاز له من مشق النزي
والدهم بن الجوزي وابن مائة بن الحجاز واصل ابن عقيل وابا عبد الله في الفتاوى وفي قضاء التام فباشرة مدي يبره **استغنى**
وعاد في القاهرة وولي مولد من كثير من توار عن بعض الولد به في الحواشي في الجامع الازهر في ثمانية ايام وكان الاسنوي يفتي في الفتاوى

واقره وجرى عليه صاحب الجواهر وغيره لقلة المشقة عليه وهو ظاهر ان امكنه ذلك ولو عشفه فان لم يمكنه اصلا امتنع الانابة ملاجا
فلا ما جع عنه هذا ما اقتضاه اطلاعهم وله وجه وجبه نظر الي ان عجز القريب كل وجه نادر جدا فلم يعتبر واستشكل جمع متاخرين
وقد قلنا الاشكال لانه على ما ذكره بانه لا يمكنه المشقة لانه كان اذا كان لا يمكنه المشقة
اصلا او الامتعة شديدة لا يطاق الصبر على عادة ولو في نحو هذه فيجوز له الاستنابة بالاذرعي والركشي لا يشك في جوازها
حينئذ في قول المتولي لقلة المشقة اعترض من ايضا بان فيه حرجا على مسألة المعصوم اذ هو لا يستطيع الركوب اصلا او المشقة
واجيب بان القلة والشدة من الامور النسبية فالشدة في التعريف هي التي توافر في مشقة الشيء والقلة هي كلام المتولي الذي لا يعلم
تحمل بالنسبة للقريب اليه وان زادت على مشقة الشيء لان ذلك يقتضيه عادة في جنب مباشرة الحج بنفسه ويعد اهل العرف يستطيعون
ذلك مرجو البرهان **قوله** وان الفضل به الموت والا يابى من البرهان لانه لا يمكنه المشقة لانه كان اذا كان لا يمكنه المشقة
عنه ولديه ولم يكن به عصب فمات قبل الافاقة لم يجزه لانه يصدق ان يفتقر في نفسه ومن ثم لو ايسر من بره واستقر عليه الحج جازا للولي
ان يحج عنه بنفسه ويغيره ويأذن للغير فيه كما لم يثبت ذكره الاذرعي بحث الباقين انه لو كان مع جنونه معصوما لا يستطيع الركوب
لو كان مقيما فاستناب عنه ولديه واستمر العصب في مات اجزاه واخر منه ان المحجور عليه بسفه اذا عصب يستاجر عنه الولي يحج عنه
واذا ابرح النيابة عن ذكر فبمع النكاح لا يمكن ان يحصل المستاجر تطوعا عليه فرض وقيل يقع له تطوعا عليه كثيرا ولا جرح له
نظير ما ياتي فيما لو ابرح الحج بغير موته اجزى لوقوعه بعد موته في من يصح فيه النيابة اتفاقا كما في المجموع قال الاذرعي والاشعري
ويصح في المستاجر المشقة لا سيما في وجوبه على من استأنف في حال صحته من حج عنه فضا قبل احرار النيابة وقع احرار من فرض مستفيه
لانه يصح التبرع عن الميت بما عليه من حجة الفرض ولو لم يوص به فعلم ان العاجز تقسيمه **قوله** ولانه يستطيع اذا استطاعه بالمال الكافي
بالنفس وطاعة الرجال وانما الحج بغيره بغير اذنه بخلاف فضا الذين عن الغير لان الحج يقتصر على انبيه وهو اهل الابدان وخرج بالاعتراف
غيره فلا يستتبع لا في فرض ولا في الفعل **قوله** ابو حنيفة وحده في النقل فخرج لو تكلف المعصوم في حج في سنة حج اجبره لم يقع عنه لغير مباشرته
ومع عدم وقوعه عن المستاجر بغيره الاجبر الاجرة لانه لا منفعة والمعصوم هو الذي فوت ما على نفسه فحجده فاما ان يبرح منته وفارق
ما ياتي فيما اذا برى حج الاجبر بانه لا تقصير منه في حق الاجبر في البرهان والحضور فانه بعد ان وطا الاجبر فيقصيره في حجة فله اجرة بانه
عقد الاجرة فصح طهر باطنا التحق العجز عنه مع استمراره وقد رزق الاجبر منفعة والمانع انما هو من جهة المستاجر لانه فيما ياتي بان
الاجبر بالشفاعة فيفسادها عدم حرج وطا باطحا حال العقد **قوله** فيجوز الرافعي الا فصح اي الذي يظن ان براه ما يوس منه بهج الاجبر
عنه

محقق ان مكان المعصوم في حج كحج غيره

قوله

عنه **قوله** فلا يجزى له الحج **قوله** على الرمن لما تقرر من عدم تقصيره ولا توالي الرمن لان الحج يقع له واستشكل السبل وغيره قوله
هنا لاجرة له بقوله اذ لم يجز الاستيجار للفقير وقع الحج عن الاجبر ولم يستحق المسمى بالجرة المثل واجيب بانه لا تقصير هنا
من المستاجر لان الاستيجار واجب عليه والبر لم يحصل باختياره فاقصير عن عدم وجوب شيء عليه لانه حصل منه تقصير في الاجبر بخلاف
المستاجر فانه غير مضطر للاستيجار بل يحرم عليه التطوع فلم يعاين تقصيره للاجبر شيء فله مقابل ما للنفقة من منفعة من غير عجز وهو حجة
المثل فاذ في تقصير الاستوي والاذرعي القول بعدم الاستحقاق راسا نعم محل استحقاقه اجرة المثل ان ظن ان له
اجرة والا فليس مقصرا اذ لم يبلغ في شيء يقع من احد تغيره له قال القولي والاستحقاق يكون على المستاجر لا في التركة
واجاب بعضهم عن الاشكال السابق بانه الفساد في الثانية موجود حالة العقد وان جهله المستاجر والاجارة **قوله**
فيها اجرة المثل لا يجب فيه المسمى في المسمى فانه جازم بحصول الاجرة له واما الاولى فالصح والفساد فيها مجهول
العاقبة عند العقد اذ لا يدري حينئذ اي فيتين الفساد او يستمر فيتين (الصحة) فالعامل متروك في استحقاقه الاجرة
او عدمه والعمال مع النزود مشروط بسلامة العاقبة فاذا لم يسلم بان يرا بان الاستحقاق وخرج بهما لومات بنحو عدم
كما لومات من المرض اي لان الاصل عدم البرد وعاش فبما لو تبرع في مرض مخوف ثم مات بنحو عدم من ان تبرعه بحسب
من التلث ولومات المعصوم بعد بره ولم يكن قد تمكن قبل عجزه ولا بعده لم يجب النكاح في تركته كما قلناه الدارمي عن النفس
واخذ منه الاستوي ان المرض مانع من تعلق الوجوب بالعليل لانه لا يمكنه الحج بنفسه وهو واضح ولا بغيره لان مرضه
لم يكن موبسا من بره **قوله** اي الاجبر عن ميت او معصوم **قوله** اي تطوع **قوله** صبي مميز **قوله** اي
رقيقا لان كلاهما اهل للتطوع دون الفرض لكن بحث الاذرعي ونسبه الذركشي انه اذا كان الاستيجار عن ميت اوصى به
لم يجز الاستيجار حكاه ثقة لانه بصرف عن الغير بخلاف ما لو استاجر المعصوم صبي مميزا من ولديه وظاهر ان محل
الاجارة اذا كان له مصلحة فيه وامن عليه وان بعدت المسافة وخرج بغير فرض الفرض كحجة الاسلام ولو عن فقير لم
يخاطب بها لانها وان لم يجب لا تقع الا فرضا والفقرا والذركشي بان اوصى بان احد هما يحج عنه فلا يصح كون الاجبر عبدا
وصبيا والعبه بما في نفس الامر لا ظن المستاجر وذلك لانها ليسا من اهل الفرض واستشكل النذران للعبدان بوجوبه
عن نفسه باذن سيده فلم لا يبرديه باذنه عن غيره ولجيب بان كونه فرضا وحقا اوجب الاحتياط له بان لا يبرديه الا
كاما اما من لم يخلف تركته فلا يلزم احد الحج ولا الاجارة عنه **قوله** بل بسبب ولكنه في الوارث **قوله** وعمره بنفسه بلغ

الغير او شطرويه بعرا كان الحج بنفسه بان دامت استطاعته من وقت خروج قافلة اهل بلده الحج اليها بهم على الصحيح لتفسيره ولا نظر
الي اماكن الاستنابة لان تعويته الاصل استغناؤه بالفرج لا يجوز وفارق من اطر الصلاة مع طن للفرج من صلي فاعاد فانه لا يعفي
اتفاقا بان هذا اقبال اصل وانما القعود على القيام فحسب والمقصود عجز عن فعل الحج بنفسه فكانت الاستنابة عنه كهي عن
الميت فكان عاصيا مثله وان شرط جوازها خبر الواجب الموضع ان يغلب على الظن السلامة الى الموضع وبه رد دعوى الاتفاق
عليه من اخره مع طن الموت عصي لكن خبري عليه النور بحيث قال من لم يغلب على ظنه السلامة الى فعله لا يحل له ان يخرج بل خلاف
انتهى بفساد من عبارته هذه ان التأخير مع ضيعة الموت والعصيان وان لم يظن احدهما وحكي الامام فيمن خشي العصب
ان بعض الزم المبادر بهذا الاستعانة ببعض المبررة قال الزكري في علم المستلزمان موضع الاتفاق خوف الموت لياسته
وموضع الخلاف خوف العصب لانه لم يياس به لاحتمال البروان لم يرج فخرج ذلك من خاف هلاك ماله كما صرح به المتولي قال في
المجموع وتبعه ابن الرفعه وغيره وحمل هذا التفصيل اذا كانت القدرة باستيعاب فان كان يبدل طاعة وجب الاذن فور اطلاقها
وفارق المستطيع بنفسه بان وجوب المبادر عليه تدعوه الى الايمان بما فوكل اليه اعبته وهذا منتف في حق الغير فذلك لم
المقصود بالمبادر الى الاذن للغير اعتنا ما الحاضر الذي عن له **لا يستلزم** عن نفسه من يفعل النكاح الواجب **لا** اذا
شققة عليه فيمضي غير بعضه **باجرة مثل اورد** ان في الاجابة والمثله فيه ليست كالمثله في المال اذا الانسان يستلزم عن
الاستغناء عما لا الغير ولا يستلزم عن الاستغناء بدينه في استغناؤه اما اذا اطلب منه زيارته على اجرة المثل فلا يجب بذله وان قلت
وشرط قدرته على تلك الاجرة اذا اطلب منه بان يكون قد وجدها لا يسهل ولا من بعضه كانه لما فيه من المنفعة خلاف ما زعموه انه
لانته فيه نعم لو كان الباد الامام من بيت المال وله فيه حق الزم القبول وكذا الواراد الاصل والفرع لا الاجنبى ان يستاجر ماله من غيره
لزمه الاذن له فيه على المعتمد كما با صله والفرق بينهما ان الزامه باخذ المال منه ليس باجر به عن نفسه فيه المنفعة بخلاف مجرد اذنه
للقريب المطيع وانه هو الذي يستاجر ونفاوت المنفعة وكونها هنا اخف منها في بذل المال بالنظر للقريب والاجنبى فقولها بين الاجنبى
والقريب وسواء بينهما فيما قبله قال الزكري الذي يظن ان له صور احدهما ان يستاجر باذنه ويبدل الاجبر المال فيلزمه قطعا لانه
يشبه قضا الدين فسقط عنه من غير تقدير دخوله في ملكه الثانية ان يبدل له المال وهذا يحتاج الى ملكه وقبضه منه وهو محل
الاجمعي بين اي الاصل لانه لا يلزمه الثالثة ان يقول الولد استاجر عن نفسه وانا دفع المال فهذا يحتمل من جهة ان فيه شغلا لثمة **الظاهر**
الاجمعي حصل انه ان قال اذن لي في الاستيجار عنك لزمه واستاجر عن نفسك هذا المال ليرفعه انتمى المقصود منه واصله قول السلي
وغیره

وغیره لو كان المطيع معصوبا فاستاجر من حج عن المطاع فان كان ولدا فالذهب للزوم وقطع به جماعه وان كان اجنبيا فحج ثانيا بها
لانته في الحقيقة من امان هذه المسئلة خلاف ما اذا بنى المال للولد استاجر به انتهى وان يكون قد **حصلت عن جميع حلال في الاطاعة**
بالنفس من خولدين والسكن والحارم ومونده ومونده وغير ذلك مما مر ثم **العبارة هنا ان يوم الاستيجار فقط** اي دون مونة
الذها والابقيا ساعلي الفطرة والكفارة بخلاف من حج لانه اذا لم يفارق اهله لمكنه تحصيل مونه ثم ولو باقتراض او تعرض لصدقه
ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون له كسبه وان لا كما شمله اطلاقهم قال السلي في الزام من لا كسبه له ويصير كالا على الناس اذا خرج ما فيه
بعد انتهى لان بقا النظر لذلك ما مر ثم لا ينظرون المستفيدين واعتراض الشارع عذر لروى ما هنا بما ياتي من عدم كفاية السؤل
اذا اعصى بان تأخير عن الاستطاعة فلا وهو مناف له فيما لا تكفه التفرقة هنا لا ولي عدم عسيانه انتهى ويحاج به لا يكلف السؤل هنا
ايضا لكن لما كان يمكنه تحصيله لمونده اما كسبه او اقتراض او تعرض لصدقه او حوالم يعتبر مونة الذها والابقيا فلا منافاه بين الحالين
وعليه ايضا ان ياذن المطيع اي من بذله الطاعة بان حج عنه بنفسه **الغريب** وهو الاصل والفرع **والاجنبى** ومنه الاخر والعلم ان لا
استلزام الاستغناء بدين الغير **الموتوق به** بان يكون له واللام يحج استغناؤه ولومع المشاهدة لان نيته لا يطلع عليها وبه يعلم ان
هذا شرط في كل من حج عن غير مبادره او جعله شرط الباذل **يجب الاذن له** ان يكون قد حج عن نفسه **واجب ولا عيب**
لمنتقة الركوب عليه وليس هنا شرط لصحة الاذن اذا لو تكلف العصب وحج عنه مع وانما هو شرط بالوجوب الاذن له كما علم من التقليل
المذكور قال في الحاشية او محله ان كان فقيرا فان كان غيبا لمكنه الاستيجار عنه لزمه قوله ان كان ابنا فذكره الدرر وحكي في المجموع حكاية
في الاجنبى وجهين وعلى عدم الزوم بانه في الحقيقة بذل المال انتهى قال الاذرعين في تقييد الاستيجار اذ الكلام في بذل الطاعة يحج بنفسه
واما باستيجار من حج عنه فمبيلة اخرى انتهى بشرط القفال ايضا بقا المطيع على الطاعة مدة امكن الحج فان رجع قبله فلا حرج في اوفات
بعض اسباب الاستطاعة قبل الامكان وهو فروع على الصحيح في جواز الرجوع وبوافق ما شرطه بل هو عينه قول الروضة واصحابها اذا كان
رجوع المطيع الجابر قبل ان يحج اهل بلده نبيسا انه لا يجب على المطاع وان يكون من **منحجته الاسلام** بان يكون مسلما حرا مكلفا **لوفي**
نفس الامر ولو اثنى كذا شرط ان يكون له محرم او زوج فلا يكفي النوه هنا **ليس** المطيع البعيد والاجنبى **غير نفسه** بان احتاج
الي ركوب مفارقة ليس لا كسب ولا سوال ينفع فلا يجب القبول بخلاف جملة التفريق بالنفس نقله في المجموع عن الامام واقره **ولا معولا**
في كسبه السؤل ولو كان من المنوكطين الذين لا يهملهم امر الكسب اما المعول على ما ذكر فلا يلزمه الاذن له لانه شق عليه
تعويله على ما ذكر وايضا فالكسب قد ينقطع واسباب تقديره وشدة ما فيه من النقص بالمودي الى الهلاك لا يفترق الحال فيه بين

ثم لا يكلف

الغريب وغيره **ولا ما يشبهه** قريب اصل وان علا وخرج وان مسفل اما الباقي فلا يلزمه الاذن له لانه يفتقر عليه
بالقرب الاجبي فانه اذا اطاع ووجدت فيه الشروط لزمه الاذن له وان كان ما شيا خلافا ما اذا كان معولا كالكسب والافعال
في هذه على الوجه الذي قضاه كلام الشيخين ويؤيد ما تقرر في الماشي قوله لم يلزمه الاذن له بل يلزمه ما يشبهه في وجهه
وجها لهما الوجه الاول انما يشبهه عليه في مشي الاجير وما ذكره المصنف في احوال التماس للركب وغيره هو المشي الذي يجري عليه في الرضوخ
عليه كلام الحاشي الصغير وغيره واعتقد الاذبحي ومنتفع في الاستوى في ميله الى الوجوب بانه جود ظاهر فيقال وكيف يتجمل الفقيه انه يلزم القول
من اركب المعول على السوال وكنز امة الكسب لكن مع البعول القريب انتهى وكما قريب المولى وان لم يكن بعضا من اقتضاه نص البيهقي على ان المرأة اذا
على المشي لو اراد الحج ماشية كان لولها منعها من المشي فيما لا يلزم فلا اثر لاطاعتها ومن ثم كان للوالد اذا اراد ولده ان يخرج عن غير ما شيا
اي مثلا ان يمنعه لانه له منعه من السفر للتلويح **مسافة** بينه وبين مكة **عبدة** مرحلتان فالأخرى خلاف ما اذا كان بينهما اقل واطاق المشي
فيلزمه الاذن لقريبه وان كان ما شيا ومعول على الكسب كما جئته جمع اخرا مما مر من ان القادر على المشي والكسبي في يوم كفاية
الحج لا يعذر في السفر القصير قال الزركشي وهذا وان لم يفرغ من اداء فغليله مصرح به حيث قاموا المطيع مقام المطاع انتهى وهو
ان هذا الحكم عام وان شرط الانابة عن المعصوب كونه على مرحلتين وليس في محله لانه قد يكون عليهما ومطيعته من هو علي ونما وحدث
ابن ابي ادم انه ليس للمطاع نية الحج حالة الاذن والاستيجار كما بينت نية الركاة الموكلة باخراجه عند دفع الوكيل المفوض اليه النية
تنبه اذ اوجده هذه الشروط لزمه فور اتمام الحجوع وقوله في الكفاية عن الماوردي وغيره القبول بالاذن لمن ذكر في الحج عنه
وان لزمه الحج على التراخي بل يرجع البازل اذ لا راع محله على الاستمرار على الطاعة وحصول الاستطاعة وانما يجب الفور على المستطيع بنفسه
لان له وان عابده الى الانيان به وهذا متفق فحق العذر فوجبت اجابته فور الاذن له انما غشما لما في الخبر الذي مر من انه ومن ثم يلزمه الاستيذان
فورا الا ان يفتقر عليه **وعلى المعصوب فور ايضا** **باب** اي يامر من من من القريب والاجبي على الوجه **ان توسم طاعة** اي غلب عليه طاعة الله بطبيعته
بقوله احواله مخرج ما لو شك في طاعته فلا يلزمه امره قال في المجموع عن الاصحاب وسبب اللول اجابة والده المعصوب اذا طلب منه ان يخرج عنه
ولا يلزمه انفاقا وقرقوبه وبين لزوم اعفائه بانه لا ضرر عليه باقتناع ولزمه من الحج لا من حق الشرع فاذا عجز عنه لا يامر ولا يجب عليه بخلافه ثقله
لحق الولد وضربه عليه غير كالتفقه ولو بذل الطاعة لا يوبه فقبل لزمه على ما قاله الدارمي وهو من علمنا رحمه الله لا يجوز للمطيع الرجوع قبل اتمامه
وفرع على ما قاله فقال اذا حج الان عن احدهما ثمرات ففي وجوب حجه عن الاخرجه ان كانها ابن المزيان وعندي انه حج عنه وجه واحد واذا
قالا لو تقدمت الاجابة للركب ركاة الفطر جامع ان لا يظهر والابا حقه ويحتمل ان محله ما اذا امكن الامم قد استقر على الحج دون الاراء الا في البذل

ما اولي

بها او لما فيه من زيادة في دفع الاثم عن اذن جهمو على ما نقل بالبرية ولو حج عن احدهما واجب عن الاخر في سنة كان عليه لا تقويم **وجاز طاعة**
رجوع من الاجرام ولو عجز الاذن له لانه لا يلزمه العمل بشاؤون رجوعه كما بين ان كان حج اهل بيته نبييا الله لم يجب عليه الطاعة **وان مات**
احدهما ان حج طاعة عن الطاعة قبل امكن الحج عنه لم يستقر الحج عليه **وعلى ما كان الحج** عنه قيدي الصور الثلاثة **استقر الرجوع** عليه
لا على الطاعة كما لو تلف المال بعد التمكن من اذن الطاعة او لا وتقييد الروضة اصل الاستقرار قبل الاذن مخرج مخرج التصور وما اقتضاه كلام المجموع
من ان الاستقرار لا ينافي في ذمة الطاعة غير مراد اذ كيف يستقر في ذمة مع جواز رجوعه وقد بوض من جواز الرجوع للطاعة انه لو لم يخرج ان طاعته
نذر اعتقد المبرقة الضرر وهو محتمل **فان لم يملك** لم يعلم به كان جمل من موعده معصوبا كان او غيره **وله** وهو معصوب **طاعة** **طاعة**
طاعة فانه يستقر عليه اعتبارا بما في نفس الامر كما تحت الركاة في مال ورثة حال احوال الشئ ولكن نقول لا يجب بحال فانه معلق بالاستطاعة
ولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة في وجب الحج البكري بانه مفقود عن البيت عن ذلك والغالب ان مال الشخص لا يخفى عليه كما لا يخفى عليه
حال من بطبيعة فغرضه لا الامارات عادة وهو لو لم يجرى المصنف بانه وان لم يكن مستطاعا بالنسبة لعدم العصيان لكنه مستطيع بالنسبة
لجواب الحج عنه من تركته انتهى وعاد ذكره وهذا يعلم ان مراده من قوله حج على المعصوب الحج ببذل الطاعة هو ان يكون له من شئ بطاعته **الامر**
فيجب الحج بذلك وان لم يزل له الطاعة **شرع** بشرط ان ينوي بالاذن المسك المندوله والام يقع له ويلزمه الاجرام من الميثاق فان جاز له لزمه
دم وكذا كل ما فيه فدية ولو قد حجه انقلب اليها في دفع انابة الرجل عن المرأة وعكسه كما قاله جمهور اهلنا وكراهة الحسن من صالح الحج المرأة
عن الرجل قال ابن المنذر غفله منه ومصادمه للاخبار الصحيحة **ويصح** الحج بالنفقة كما يجوز بالاجارة والجعله كحج عني ونفقك **بنفقك** او
اعطيك النفقة على المعتمد وغفرت جملتها وهي قد كفايته وكفاية مونة اللابيق بهم عرفا لان ذلك ليس اجاره ولا جعله وانما هو رزق على
ذلك كما يرق الامام على قربة من اذن وغيره فهي تبرع من الجانبين ذاك العمل وهذا الرزق بخلاف الاجارة والجعله ومن ثم تطل ان ساجده ان جعله
بذلك جعل العوض بغير عمل استحق اجرة الشئ واعلم ان مما يحتاج اليه احكام حج الاجير وما يتعلق به وهو واسع وحاصل ان الاجارة في
جانبه احوال النيابة فيه كالركاة وقال ابو حنيفة واهل بيته بالرزق لا غيرة الاجارة كالعسالة والصوم وهي اجارة عين كاستنجر ذلك حج عني او عن
ميتا وفلان الميت وان لم يعمل بنفسك فان قاله فتأكد شرطه ان يعقد وقت خروج المقادير كما يجب شرع عقب العقد في ابداءه من شرط الزاد
وتحوله ولا يفتقر من استوجار استنجر خروج القافلة والآخر وخرجه من احتاج للميرم والمجرد الوضوء وان لم يعتبر ذلك في الاستطاعة كما هو لو كان
الشاء يخرجون قبل خروج الكركب لا يستيرون وقت خروجه اذا كان الاجير ماشيا فان كان الاجير عكسا لثلاثين استنجر الحج في شهر ميتا من
ادركه في سنة اذ احرقت في شهره فيستاجر فيها ولو فوات سأل اليك من الاجرام في الحال بخلافه قبل اذ لا حاجة به الى ذلك ولو عقد في شهر الحج
وشرط عليه تأخير العمل لم يجز لانه في مغنا اجارة العين من من مستقبل وهو ممتنع ولو استعجر قبل شهر الحج **الحج**

بنفقك

يلحق

خلافا لادخيلة رضى الله عنه ونحوه ان اجرة المثل الفاسدة كالمسمى **فسر** عدا اعمت الحاج لنفسه في اثنا الحج
 لم يحز على الجذب بدنيا غيره عليه كالصوم والصلوة بل يبطل الماقي به لا نوابه فيجوز عنه من تركته ان وجب بان استقر
 في ذمته ولا يتصور ربنا احد على فعل احد في النكاح وان مات الاجير قبل الاحرام لم يستحق شيئا او في الاشتاق وقع ما في
 به المستاجر فله قسطه من المسمى ويعتبر من ابتداء السير وتنسخ اجارة عين لادمة بل ان استاجر وارثه من ميتان
 الحج عن المخرج عنه ولو من عامه ان لم يكن والاخير المستاجر نظير ما مر اومات الاجير بعد ان تمام الاركان دون الواجبات
 لم تشر في بطلان الاجارة ولكن بطل الاجير قسط باقي الاعمال وتجبر البقية بدم على المستاجر على المعتمد وتحلل الاجير
 المحصر كونه فيها مرفا لم يتحلل فقاته الحج انقلب له فيتحلل للفوات وعليه دمه والعقار ولو فاته الحج بنوم رضى الله عنه
 ولا مثوله على المستاجر ولا يصح الاطارة بارة فبرو الله في الله عليه وسلم سوا الريد الووقوف عند القبر المكرم والدعا لخدم انضباطه وقضية
 انه لو انضبط كان كتب له بوقته صحت وهو محجبه واما الجاهل كان مجرد الوقوف عند القبر وهذا لم يصح لانه لا يقبل النيابة وعمل الدعاء
 صحت لانه يدخل النيابة ولا تضرك النيابة في وجهه لو استاجر ليا في قبر النبي صلى الله عليه وسلم علم عليه من غيره فان اراد الدعاء وجعله متعا
 اعتقر لانه تابع ويكتفي بقله فان جعله مقصودا فلا يجزئ الا اذا عين الدعاء بحيث ينتهي اليه بالمال ولو استعمل من جماعة في الدعاء فاذ
 دعي لكل منهم استحقاق جعل الجميع لتعدد الجاهل عليه وان ائتمر الاجير اليه كما لو استعمل على راي اثنين في مكان من موضع واحد شهد ذلك كل واحد في
 رضى الله عنه على ان من مرقتنا ضايع فقال الذي التوبة ان اميت بهذا السهم فلكذا دينار فاضا استحققه وحسبت له الحسابه وكان له عليه السلام
 ولا ينافيه ما كان ميتان بقبر فاستعمل عليان بقرا على كل ختمه لزمه ختمان لان لفظ القران مقصود فاد اشرك تعدده وجب لفظ الدعاء
 ولتفاوت ثواب القرارة ونفعها الميت بتفاوت الخشوع والتبر فيمكن التداخل والمعمدة حول استعانة الجاهل بالغير مطلقا ان كان معه قصد
 اعانته وكلام الامام محمد علي ذلك ما توكل به فان كان الجاهل معينا في التوكيل بان يجلس في محله ويرسل من يدعونه ثم لا يقدرون
 التوكيل او عاجزا له التوكيل مطلقا وبفارق ذلك ما مر من تفصيل الاجارة بان عقدها المذموم يخطأ له ما لا يخطأ الجاهل ولو قال مقصود
 او لم يمت ومنظوع عنه شرطه من حج عني او اعيى حج عني فله الف درهم في حمله صححه الاجارة فان حج عنه واحسنه او سمع من اجرة
 عنه استحق المسمى وهو لاف في مثالنا فان تعدد الحاج عنه استحق الاول ويقع احرام الباقيين عنه ولا شيء لهم على القابل وان احرموا
 معا وجعل السابق وقع احرام كل عن نفسه ولا شيء لهم على القابل ولا شك ما لو قال من يرد عدي فله دينار فرد اشان فاكتر فانهم
 يستحقون تحقق عود نفعهم الى القابل مع عدم تصور عوده اليهم وانما ينافي في خلاف ما هنا فهو نظير ما لو قال المستأجرين من جانتكم الا
 فله هذا

و

فله هذا الدينار فاما لا يستحق شيئا فان ذكره عينا فاسد كقول كانت فاسدة ويقع الحج القابل قطع الدوز وحق اجرة المثل نعم
 ان علم الصاد وانه لا اجرة له فبالفاسد يستحق شيئا وفي نظيره لانها العمل طامعا الموجب لاجرة المثل ويقع المثل على المعتمد قول
 الاجير محجبه لم يثبت انه كان يوم الوقوف بغداد مثلا ولم جامع فاقام المستاجر بيته ان الاجير جامع بحيث لو كان ذا كثر النفس
 نسكه فقال كنت ناصيا قبل الاعمى وكذا لو ادعى عليه انه ارتكب محرم الان ذلك من عقوف الله تعالى ولو قال وارث اجير الحج بعونه فخرج هو في
 قول قولما لا اجير والوجه تحليف الاجير في دعواه الحج ومحة الدعوى عليه بالافساد وتحليف الوارث في الاجير ولو قال ان حججت عن ابي
 فلكذا وان لم يقدره سنة فاقام حجتي لم يقبل الا بيمينه ويحلف القابل على نفي العلم والبراد باليمينه انه شهد في ذلك الشاغر في تلك السنة
 المصينة لانه لو لم يحرم من موثره لان ذلك لا يعلم الا بيمينه ولا يصح الحج عنه في الله عليه وسلم عندنا وعند اكثر العلماء وجعل نوابه بعده له
 صلى الله عليه وسلم حسن انتهى ويرد حيث لم يكن علي حرمه الدعاء فنصرهم بان الله عليه وسلم مثل قول كل فاعل مضاعفا تضعيفا
 يستحيل الاحاطة به لانه لا يعلمه ولم يتابع على اعمال الحسابه لضعف من تلقى عنهم الضعفين فله ان كان كذلك فلا يحتاج الى جعله له
 ولا ينافيه جواز التضيعة عن المعين في بعض الصور لانيه لا بعبارة ما لديه من خلا النيابة بخلاف الحج والمال فيه ان احتج اليه تابع **و**
وجوب التمسك من حيث الاداء اعلم ان ذلك عند الشافعي وايوف وجمع من المالكية وقال مالك وابو حنيفة على القول بغيره
 الاول انه فرض سنة خمس وست اجزاء للصحيين ان قوله تعالى واغوا الحج والعمرة لله الاية نزل في وقعة الحديبية وهي سنة ست اجزاء
 بناء على ان المراد بالاداء الكمال بعد الشروع وهو يقتضي تقدم وقته قبل ان ينزل بعونه والاولى على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال
 وقدره فها هم كان سنة خمس وقال ابو حنيفة سنة تسع وقد طرح في حديثه هذا وجوب الحج ومع ذلك فقد اخرج في الله
 عليه وسلم السنة عشر لمانع وكذا ما سار اجابته رضى الله عنه ذلك لانه في الله عليه وسلم انصرف من مكة بعد فتر في شوال واستخلف عليا
 عتاب بن اسيد رضى الله عنه في الناس بامر من الله عليه وسلم سنة ثمان وكان صلى الله عليه وسلم مقيما بالمدينة هو وزوجه وعامة اهل بيته
 وكانوا يكرهون بغيرهم من حنين المقسومة في العقدة واقصر حنينهم من الجحرا فله وجوب الغرض لم يرجع صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة
 بهم مع يسارهم وقربهم من الحج فخرجوا ثوبوك سنة تسع وانصرفوا فبعت بالكر رضى الله عنه في ثمان سنة تسع ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم مقيم هو وزوجه وعامة اصحابه فادروا على الحج غير مستغنيين بقا ولا غيره فخرج صلى الله عليه وسلم بان زوجه واصحابه كلهم
 وعندهم ثمن الفاق وقال ابو زرعه الرازي كانوا مائة الف واربعين الفا كلهم راه وسمع منه والامر في واغوا الحج والعمرة لله اي ينيو بها
 تابعين لا يقتضي الغرض كما حقق في الاصول وبسليم انه يقتضيه فحله ما تقر به قريته على لانه وهذا قد قامت على خلافه وهو وانقر من

ترك الدعاء
 ونحو حديث مما في
 سنة زعمه
 ان عليا حج البيت

فأخبره صلى الله عليه وسلم بالحديث الذي في فيه فليمت أن شاء الله تعالى وأما ما هو في آخره إلى الموت فلا بد من
نكره غير مستعمل غير كراهة ما والحديث صريح بكفره فوجب حمله على السخل وقيل بالجمع وكذا في غير ذلك من الأحكام
بسطوا الجواب عما هو في المجموع مع بسط الاستدلال للذهب فراجع إلى الحاج المالكي في الاستدلال للذهب وأما عند المصنف
رحمه الله في الحاشية بما فيه طول ونقص في النكاح من زواج وعصبا وموت أو هلاك ما أو قضا كما ياتي في مواضع عليه مع حجة الاسلام
الفتا الواجب فور وجوب المبادرة إلى الفرض لأن الغنا يجب فور وجوبه الاسلام في تقديمه على الفضا وكذا القول في العمرة قال السبكي
وجعل الحج من الواجب الموسع جازا وهو التحقيق أنه ليس لأنه الذي يعلم المكلف سعة بحيث يشيخ له تأخيرها عن أول الوقت إلى الثاني
وما كان آخره لا يتحقق فيه ذلك فسميته بذلك رجاءا للتأخير لا لغيره قال المصنف وفيه نظر هل هو منه وقوله لا يتحقق فيه ذلك
ممنوع لأنه نفسه قال الأخ من كلامهم إذا سئل عن تأخيرها فقل هو جاز في ما قبل السنة الأخيرة لكل من سئل أن تكون الأخيرة لها
يتحقق الجواز في سنة انعقاد من الأماكن في التي بعدهم ولا لا لا تعتبر في علم سعة وجواز تأخيرها إلا في علم ذلك في سنة ولا شك في العلم
أن الحج واجب على كل من كان له تأخيرها من أول وقتها وهو أول سني الأماكن التي تانيه وهو ما عدا آخرها التي هي بهذا التقرير يعلم أنه يتحقق
فيه جواز التأخير عن أول الوقت فهو من الواجب الموسع حقيقة وتضييقه أمر عارض فلا ينظر إليه انتهى فسرع في تعجيل النكاح وجاز
الطلاق وجاز جعل الحج فان أحسن لا يدرى ما يعرض له ورواه البيهقي في زاد من مرض وحاجة وورد من طرق ضعيفة من لم ينعنه
حاجة أو مرض جالس أو سلطان جازي فليمت أن شاء الله تعالى وأما ما هو في آخره إلى الموت فلا بد من
وقد يطلق على الحسن صحيحا ومن توافقي المصنف بأنه صحيح بما تقر به علمه رد قول ابن الجوزي بأنه موضوع وهو محمول على العمل على التخليط
وعلى السخل قال الاسنوي في الفرق الصلاة في أول الوقت مخصوصه بزيادة فبسيلا على الصلاة المفعله في الثانية بخلاف الحج فان المفعله
في أول السنين مساوية لفصيله لما يقع بعد ذلك في سنة أخرى كما قاله الرافعي في كتابه النفقاتي الكلام على ثبوت الصلاة في كل الفرق انظر التتبع
الوقت الصلاة أشد من نظره إلى وقت الحج ولهذا جعل الصلاة وقتا معينيا من العمر بخلاف الحج قال وما قاله الرافعي في الحج لأنها في قول الأصحاب
أن المسجون وجب عليه الحج لا يجوز ذلك فان هذا الاستحباب لا يشمل عليه الحج بل شيء متفضل عنه انتهى إذا قلنا أنه على التراخي في التأخير على
الأصح **أنعم عليه** أي على فعله بكل وجوبه فان أخرها ما عدا تركه عصى بخلاف ذلك ان لم يعزم على شيء كما قاله جمع ولم ير هذا الأمر
فيما لم يقولوا أنها إذا أخرج من الأماكن يلزمه العزم على الفعل كما في وقت الصلاة التي هي محل **الم يظن الموت والعصاة** قال بان
يفعل عليه لانه إلى وقت فعل الواجب الموسع إنما يجوز تأخيرها بهذا الشرط ما إذا ظن ذلك فهو بعد بطء ومعرفة نفسه فيحرم
التأخير

التأخير لا تنقضي شرط الجواز وقضية كلام المصنف أنه إذا شك أو تردد في ذلك أنه يجوز له التأخير ويوجه بالأصل جواز التأخير حتى يغلب على
النظر ما يقتضي خلافه وقضية قوله لا يجوز تأخير الموسع إلا أن غلب على الظن ثبوت أنه يتحقق عليه بقرينة ولو تضييقه وشي عليه في تخلفه
ويتحقق أيضا بكونه قضاها ففسده لوجوبه فور وجوب تقديم حجة الاسلام وبأن ينذر في سنة كذا غير حجة الاسلام كان يقول سنة
ستين مثلاً في الحج سنة إحدى وثلاثين حجة ليست حجة الاسلام **توعدت** أوجز أو عصب **من وجب عليه** الحج أو تلف ماله قبل ما الحج
بأن عزم الوجوب لأنه بان لا يمكن أو بعد المكان استقر الوجوب فيقضى أو إذا قبل فعلم من تركه كما مر وإنما استقر لأنه إنما يجوز له التأخير
لا التقويت بخلاف ذلك نظيره في الصلاة بأن أخر وقتها لم يعلم فلا تقصير بآدم بوجوبه والإباحة في الحج شرط المبادرة قبل الموت فإذا ما قبله الشغل
بالتقصير ثم التقصير لم يربح تحققة الأولى سنة الأخير من سني الأماكن فحكمنا بالعصا كما يأتي في جواز التأخير لها وما تقر به علمه قول
الرافعي بول كمال الإباحة في عصيائه فلم يبق إلا أن نقول بجواز التأخير بشرط أن يغلب على ظنه أنه يتقيد بذلك سواء بقي أم لا ولا غلب على ظنه أنه
لا يتقيد بذلك عصي بالتأخير سواء أم لم يمت لأنه بواجب وجوبه انتهى بقوله هو الباقي لا يمنع بل إذا لم يبق شي من عصيائه ذكرنا أن
ولما استقر الوجوب سميت من وجب عليه **مما عصى الله** معنى **مما عصى الله** الجهره العقبة كما قاله شيخنا وهو وإن لم يكن كذلك دخل في
التحليل وأشد الركن فخطا ما تعرض به الاسنوي عليه **مما عصى الله** لا المجرى إليه لا مكان فندفع قول الاسنوي لا البر إليه بناء على أنه سميت من دفعه
لأن النفاذ إليه عن في ميتته كما يأتي على أنه يمكن عوده إليه قبل الفجر فاندفع قول الاسنوي لا البر إليه بناء على أنه سميت من دفعه
بان دخلت قافله أهل بلد فان لم يجدوا العترة شعاعهم ويحتمل أن المراد كل الحجيج بعد الوقوف أو قبله بمن لا يسعه معطوف الوقوف **مما عصى**
زمن المكان **مما عصى الله** كقصة كماله الاسنوي كان الرفعة بناء على أنه كره وعرض بأنه ينافي فعله حال سعيه إلى مكة من غير مكنت فلا يحتاج إلى أن
يقدر له مضي زمان واجبيته ذلك خلاف الغالب وما يشق فكان الاستصحاب من منه كما قاله عليه فالمراد بمن منه ما يسع فلا يشترط حينئذ
بتقوى الاعتراض ولا بد من أن طريقه مكة نحو الطواف قبله ومن مان بعد التمكن من النكاح لم يفعل **ما عصى الله** ولو شأ بالأنه إنما
جازه التأخير بشرط سلامة العاقبة ولأنه منعرض لغر عظيم فلو لم يتقل بعصائه لما تحقق وجوب أصلا ولا نظر المكان إلا أنه
عنه بعد موته لأن الأنايه فرع وهو لا يجوز تقويت الأصل استغنا عنه به قال الشافعي من خطب بهذا علم ما فيه من الغرر
والمخاطرة فيؤديه إلى ما رعه حقيقة هذا الشرط يخرج من تركه الحج إلى ما رعه قبل فلو أنه استشكل قوله لم يجوز كذا بشرط سلامة
العاقبة بانما استوره عنا فكيف حال الحكم على جهور واجبيته المنته على محمول من كل وجه وما هنا ونظائره ليست كذلك إذا جعل
فيما يعلم بأخر الأمر فلا يجوز حينئذ وأهم كلام المصنف أنه لا يقصير مع ذلك جوع القافله لكونه كان تلف ما الحج في المكان جوع لم يستقر الوجوب

لانه مودة الرجوع لا يبرهن ما به قار نظيره في الموت التبين استغنايه عن اوافهم كلام جماعة انه اذا غضب بعد حج الناس ثلث ايامهم
 كالموت ورد بانه لو غضب قبل ايامهم مع ما لم يتحقق لان دوام الاستغناء عن العود شرط ومن الشبهة على الرجل وبانهم صرحوا بان تلف
 مال قبل ايامهم بسقط الوجوب لتبين عدم الوجوب بالعصية ولا يتغير الايام معه بخلاف فقد المرافاة قد يستغني عن العود بالكسب والحوال
 وبان كلام الشيخين لا يبرهن على الوجوب بالعصية الا عند الامكان وذلك لا يحصل في حقه الا بالعود بخلاف الميت لا استغنايه بالموت قبل اهل المراد
 بالايام اياها الكل او المعظم او البعض ولو اريد ان يبرهن على الوجوب بالمراد بان ذلك المراد بان كان الرجوع الى المعصية على العادة الغالبة
 سواء رجع احد من اهل القافلة الى ايامه في حياة الموت والعصية تلف المال سواء صورته اشار اليه في الغرض في اشراده وبينها شرح كلامه
 وحاصل ان من لم يزمه الحج ان ما قبل حجهم فلا عصيا سواء تلف ما قبل موته ام بعد حجهم ولا يبرهن انهم لم يبرهن انهم لم يتلف ايامهم في حصر
 وان ما بعد حجهم وقبل ايامهم فان تلف ما قبل موته لم يبرهن سواء تلف ما قبل حجهم او بعده فربما كان صورتيان والاولى ظاهرة ووجه الثانية ان
 نفقة الايام لا يبرهن انفسط الوجوب عنه قبل ان يموت بلف ما له وان تلف بعد موته عصى والتلف بعد ايامهم لم قبله لانه بالموت استغني عن الرجوع
 ولم يتلف ايامهم في حياة الموت والعصية تلف ما له وان ما بعد حجهم ولا يبرهن انهم لم يبرهن انهم لم يتلف ايامهم في حصر ولا يبرهن انهم لم يبرهن انهم لم يتلف ايامهم في حصر
 فلهذا ثلث صور وان تلف ما قبل موته وبين الحج والايام او قبل ما لم يبرهن وهاهنا صورتان فلهذا خمس صور وفي الموت وياقي مثلها في
 العصب لكن لو لم يتلف ما له ولكنه غضب قبل حج الناس وبين حجهم ولا يبرهن انهم لم يبرهن انهم لم يتلف ايامهم في حصر ولا يبرهن انهم لم يبرهن انهم لم يتلف ايامهم في حصر
 في الموت بخلاف ما لو غضب بعد ايامهم فانه لا يصح وبان في مثل هذه الثلاث صور وفي العود لكن المعتبر في بعض من امكان الوصول الى المعصية
 من سبب اعمالهم او عصى في كل من النكس كثيرة **ثروا وعصب** قبل فعله ليحكم بعصيانته **من اخبره** اي خرسى الاموالها
 قبل ان يتبين بعد موته او عصبه **فسقة** اي في السنة الاخيرة **فما بعد ما في السنة** ويستمر الحكم في المعصية بعدها **الشيخ عنه**
 وقصينه من ان فسقة بل حج عنه وان لم يبرهن مرة استبرأ وهو منه وان احتل خلافة والحكم شرادنه قبل خرسى الامكان لا ينفق وبعده
 لانه تبين فسقة بغير حكم شرادة ثمران فسقة عند شراده نفق الحكم على المعصية والذي يتجه بان المراد بالسنة الاخيرة وقت خروج
 قافلة بله فيسقين فسقة والزم من الذي يمكن فيه السير الذي يبرهن الحج على العادة لتبين ان هذا الوقت هو الذي كان يلزمه المعصية فيه واستكمل
 فسقة عما ذكر مع انه يختلف فيه وبطريق التبين وهو نصف من غيره وبان غاية ذلك انه صغيره وهي لا تدبرها شرادة ولا ينفق بل حكم واجب
 الاول بان الاضباط المشهورة به يقتضي مراعاة مثل ذلك محل ما ذكر فيمن يبرهن بعصيانته بذلك والاقبلت شهادته كالحق في اشر بغير الايام
 لانه شهادته ضعيفة جدا ومن ثمة روى الثاني عن كونه صغيرة اذ ترك الحج كترك الصوم والزكاة والصلوة وكل ذلك كبيره فكذلك هذا وجامع
 الوجوب

الوجوب ايضا اعصار القافلة التي يمكن الخروج معهم فاذ احضروا فقلوا واصابوا الاحرام وفي الوقت لم يستغروا وجوب عليه لانه بان انه لم
 استطع تلك السنة وان لم يخلوا بل سلكوا طريقا اخر او لا الحصر في سنة اخرى وجوه وهو حي وماله باق استغرا الوجوب عليه لم تكنه تبينه
 يستخرج ايضا بغيره من محاله وممكنه من اخذ من قول الجمهور في كافر من باليقامير النكس فاحرم منه بان اسلم قبل فوات الوقت ولم يخرج
 لم تكنه منه فلهذا يخرج من سنته وله التأخير لان الحج على التراخي والافضل حجه من سنته انتهى وقد يقتضي ان حضور محاله لا يوجب الاتيان به
 فور ويحتمل الفرق بين ان يقرب من محاله فلا يتحقق عليه الا بقى على تاعه وان استغرا عليه وبين الوصول الى محاله فيلزمه فعله فلهذا لانه
 لا عد له في التأخير حينئذ بوجه واذ استغرا النكس **فما بعد ما في السنة** ويستمر الحكم في المعصية بعدها **الشيخ عنه**
 اعان الخ معصوا بقله تأخير الاستغناء كالحكم **ثروا** اي عاصيا **فما بعد ما في السنة** ويستمر الحكم في المعصية بعدها **الشيخ عنه**
 فربما لم يكونا كما لو كانا من عاصيا فليجب الاستغناء عنه لعدم وجوب النكس عليه وكذا من مات عاصيا ولم يخلو تركه
 لو استطاع فخر حتى فليس في الحي الاحياء لزمه كسب مائة او سواها من صدقة او زكوة والامات عاصيا التي قال غيره والشيخ ان قدر ولو فوق
 مصلتين نظير ما ياتي في حيازة الميثاق من ان يلزمه العود ولو ما شيا فان انفسر بالشئ لم يلزمه وما ذكره في الكسب ظاهر وشهد له قوله من عصى
 بالاستغناء لزمه الكسب لو فاذ ذلك الدين الذي عصى به واما السؤل فيحتمل انه لا كسب لانه من جملته ويحتمل الفرق بان اكثر النفوس تنسج بالاكسب لا سيما عند
 الضرورة ولا يشرح السؤل ولعل هذا هو منش استبعاد غير واحد من اهل الايام ويؤيد استبعاد هذا انه لا يجب السؤل لو فاذ في عصى به كما يقتضيه
 كلامه في باب التقييد فالحق او يور معلوم ان النكس ياتي على اصله لا يتضييق الا بوجوه مسوغ ذلك فراهي عاذا كاستغرا الوجوب ويحتمل ان يجعل الاتفاق
 بعد الاستغناء كالعصية بعد الوجوب وتلك السابق فسر لزم الحج فتصدق بانه ثمرات رجع به في الفقر لانه بان انه لم يملكه فربما لو
 وجب انفسر بماله عليه دين قاله الزركشي قال المصنف وهو عيب والمعروف ان من عليه دين ولو استغرا او لم يحج عليه بهج هبته وتصدق به
 ويا برعانة ولو وجب عدم ملكه بالقياس على عبة الما المحتاج اليه للظهر وقد دخل الوقت فاما لا تنصغ لتعلق حق الظهر عين لما يكون عاجرا
 عن تسليمه شرعا كما في التيمم فكذلك هذا الزم الحج لتعلق بعين ماله فلم يبرهن فسقة لصح كلامه لكن انما يتجه ان تضيق عليه الحج لانه لا يبرهن لفقه
 بما في سنته ويجز عن تسليمه شرعا ويؤيد القياس على مسألة عبة الما الا حينئذ انتهى **فصل في اجتماع حجة الاسلام والقضا والنذر** **النكس**
 بالجماع ينشور اجتماع حجة الاسلام والقضا والنذر عليه فانه **لزمه القضا** لانه مكلف **فان علق** واستطاع بعد الاضرار **فان علق** فعله
 حجة الاسلام والقضا والنذر بخلاف وينشور ايضا في صبي جامع عام اذا اجمعه يلزمه القضا فاذا اخره الى المبلغ ثم استطاع وذر
 حيا لزمه الثلاثة ولا يجتمع حجة الاسلام وقضا الا في صبي وقت افسر سكه وفوته ثم كمال فاذا اراد فعله **فان علق** وجوب **حجة الاسلام** لاصالتها

فصل

على الوصي شيئا ان كان قد استاجر لانه لا يجوز له ان يستنيب الغير فيكون الاستنجار مبتدأ يعني كما لو ابتدأ اجنبي
واستاجر رجلا من ماله الحج عن ميت فانه يصح وحاصله انه اذا استاجر على عينه وقع على المحجوج عنه وسقط ما يقابل
من الاجرة انتهى ويجوز ان يستاجر الحج من عليه العمة وعكسه فلو قرن اجير في الضرورتين لمستاجر بما
استوجره للمستاجر وبالاخر لنفسه او عكسه او احرم بما استوجره لمستاجر ولو لنفسه وقعا الاجير لان نسك القرآن
لا يفترقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف ماله بامر به المستاجر اليه ولان الاحرام لا يتعقد عن اثنين وهو اولي من غيره
وقيد الاول في المجموع بما اذا كان الحج عن حي فان كان ميتا وقعا له اتفاقا نص عليه التشافعي والاصحاب قالوا لا يجوز الحج
والاعتماد عن الميت من غير وصية ولا اذن وادرك كما يقتضيه بينه اي فان كان فرض النسك الذي زاده باقيا عليه وقع
النسكان له وكان الاجير متطوعا عنه بالزائد قدم القرآن عليه وله كمال الاجرم وان لم يكن باقيا عليه وقعا
عن الاجير كما لو كان المستاجر له حيا وتبع الاجرة عليه ان كانت الاجارة ذمية والا انفسخت قال المصنف في
الحاشية بعد ذكر ما مر عن المجموع وظاهره ان الكلام في ميت عليه النسكان فان كان عليه احدها فالظاهر انه
لا يقع له شيء منها اما ما ليس عليه فواجب مما مر واما ما عليه فلا يستحق الا افتراق كما تقدم ثم وقروا له فضلا
عن اتفاقهم عليه مشكل لنفسهم بان من عليه نسك لا يجوز ان يفعل من غيره قبل فعله له عن نفسه وبان فرض
الاحرام نسك مقدم على فرض غيره وقد يحمل الجواب عنه بانه تعارض هاتان الامور الا اصل ان النية الواقعة
للغير لا ينصرف عنه وان النسكين لا يفترقان وان الحج عن الميت جائز وان الاجارة لازمة وان العمل الواقع بها
متصرف اليها وهذه كلها من حيث وضعها يقتضي الوقوع عن المستاجر فلم يتقرر والمعارض من ان في ذمته
نسك لا يقع منه عن غيره لصنعه بالنسبة الى تلك الامور المجتمعة مع ان اصله تقدم المنعدي النفع وكون
الحج على التراخي ويمكن قضاؤه من تركته لو مات ولم يفعل به خرج تلك الامور ايضا والحاصل ان هذه الصورة
مستثناة من قولهم من عليه نسك لا يجوز فعله عن غيره قبل فعله له عن نفسه ووجه استثنائها ما مرته
وهو معنى ظاهر منضبط يصلح مناطا للاستثنا كما يظهر بالتأمل ويعلم منه بالاولي انه لو حج ولم يعتمر جاز له الاحرام
نحية تذرهما انتهى وسبقه المحولي الى استشكله بنحو ما ذكره ولم يجب عنه والتركيب قال لا يمكن القول به
هنا لانصرافه للاجبر انتهى ولا جرة له في غير الاول على المستاجر لانه لم يتنفع بعمله لو وقع النسك للاجبر

وكذا الواحرم قارنا او مفردا عن اثنين استاجراه لذلك وامرأة به يتبع ذلك له ولا جرة له ولو استاجراه في الذمة
لحج عنهما وامرأة به بالاجارة قاهر لاحدهما مبها صرفه لاجبها شاقبل تلبسه بشي من افعال الحج فان احرم عن احدهما
بعينه تخير الاخر في فسح الاجارة لتأخر حقه اما اذا استاجراه بالحج بنفسه فان عقد امعا بطل في حقهما او مرتبا
بطل الثاني فقط ولو احرم احدهما موقفا ثم صرفه لمستاجر قبل شروعه في العمل وقع له على الاصح ولا يجوز صرفه لمستاجر

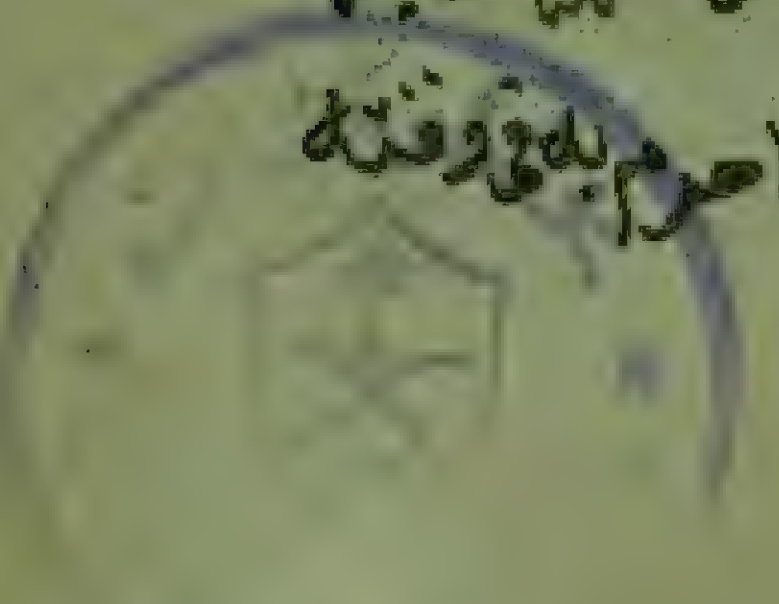
الباب الثاني في الاحرام

كانجد دخل نجد اقال الراعي قتلوا ابن عفان الخليفة محمدا ودي فلم ار مثله مخذ ولا حكي ان هارون الرشيد
سال عن معنى محرما فقال الكسائي كان محرما بالحج فقال الاصمعي بالله ما كان محرما بالحج ولا بالعمرة ولا على الشاغر
هذا ولقد دخل في الاشهر الحرم والحرم الحان النسب ثم قال له اخبرني عن قول عدي بن زيد
قتلوا الكسري بليل محرما فيبوي لم يتبع بكفن فاي احرام كان يكسري فسكت الكسائي ثم قال هو كل من لم يات
ما يوجب العقوبة فعني احرام الحاج والمعتمر دخل في محل حرم به عليه ما كان حلالا له وشرعا يطلق على نية الدخول
في النسك وبهذه الاعتبار بعد ركننا وعلى نفس الدخول فيه بالنية لاقتضاها تحريم الانواع الاتية وهذا هو الذي
يقسده الجماع بخلاف الاول اذ لو فسدت النية ما وجب المضي في قاسده الا ان يقال كما قرأ بين الباطل والفساد
في اصل النسك لا يجتمع ان يقر فوا بينهما كما ذكر بالنسبة لنيته فيجب المضي في النسك مع قساده دون بطلانه
وكلاهما يبطل بالرد والاحرام متيقان زمانين ومكانين والمبقيات لغة مفعول من الوقت واصله موقوت
فقلبت الواو بالسين الميم المحذ الذي يفيض به طرقا الشبي والتوقيت والتأنيب التحديد بان يجعل للشيء وقت
يخصه وهو بيان مقدار المدة وشرعها من العبادات ومكانها فاطلاقه على المكان في حقيق اصطلاحا لا
عند من يخص التوقيت بالحد بالوقت فتوسع **مبقات الحج الزماني** اي الذي يتعلق بالزمان وهو لغة اسم
لعمل الوقت وكثيره ويطلق على العقر جمع ازمان وازمنة وازمن بضم الميم وفي اصطلاح المنكلمين مقارنة متجدد
مفهوم لمتجدد معلوم ان الله لا يهزم في الاول لمقارنته في الثاني نحو انبت عند طلوع الشمس وقد مره على المكان
لانه اهم منه لعدم انعقاد الاحرام او خصوص الحج عند عدم الوقت بخلافه عند عدم المكان وقد مره على بيان
صفة الاحرام قيا ساعلى تقديم مواقيت الصلوات على بيان صفتها لاهتمها والمكان ذكر تبع للزمان **من**

واذا كان وقت الحج ذلك **فصل الاحرام به فيه وان ضاق الزمان** عن ادراكه كما افهمه كلام الشين وغيرهما وصرح به الرويات قالوا وهذا الجواز
نظيره في الجملة لبقاء الحج بغير الوقوف بخلاف الجملة فاذا اطلع الفجر وجب عليه التحلل بما ياتي ببلعلي وجوب التحلل وضاع القسم
الرمي بالركن كشي فقال لم ينعقد الحج بلا شك وفي انعقاده عمره يزداد والاربع نعم **الاول** **يقول بعض اركان** كشمرة من الحلق او قطوه من
السبي او **واحدة** كالمري فانه لا يصح احرامه به قبل ان يغير شعره **اصحها** **اذ المسفل** الذي ينفق عليه في الامم وصرح به الامم **استماع** **مخبرين** من
واحد **في عام واحد** وقد صرح باستحالة المارد والاربع والعاشق والطيب وحكي فيه الاجماع وجهه انه اذا انتفع ادخل العزم
بغير التحلل الاول وقفه بقوله شيء كما سياتي فكيف يدخل جماعا على حج ويمكن الفرق بان احرامه بالعمه منافق لاحرامه الاول والاحرام
التالي بالحج فانه على مقتضى الاول وان الوقت يستغرق افعال الحجة الواحدة فلا يمكن اذا الحجة الاخرى وما قيل انه يتصور بان يدفع من
مزدلفه بعد نصف الليل ويومي ويحلق ويطوف ويحيى ويكون قد سعى ثم يحرم ويذكر عمره قبل الفجر فله كما قاله الزركشي لانه في
عليه من الاعمال الاول والرمي والمبيت وغيرهما فلا يشهد الثاني مع ذلك لانه يغتفر وجبه لا يمكن ان يوافقته اذا جبر اليه يسوغ الاعد
قوات وقت المجرور والامر في الطيبه والخطابه يمنع التلبس بغيره وبغوانه بفوت وقت الاحرام فاستحال وقوعه **والشئ الركني**
صور قال في الخادم يمكن تصويره بثلاث صور احدها اذا شرط التحلل بالمرض ووقع من الاركان قبل الفجر ثم مرض فانه يسقط عنه
رمي ايام مني ومينها فاذا احرم بحجة احري وادرك عرفه **الثانية** اذا احصر فحلل ثم احصر والوقت باق **الثالثة** اذا قلنا بان
جميع ذي الحجة وقت الاحرام فاحرم به بعد فراغ مني من صابر الاحرام الى العام القابل وان كانت المصاهرة على الاحرام ما كان سببا له
يصالح الى حجة الاحرام بعد انقضاء ليلة التمتع **الثالثة** مبنية على قول بعض المجتهدين **وان قال** **انما** يقول به احد وانقسم بعضهم الى ركني
علا لا يجدي وكانه احده من قولهم فيمن افسد حجه وتصور اقتضاء عام الاقصاد بان يتحلل للاحصار ثم يطلق منه او يتحلل كذلك
لمرض شرط التحلل به ثم يشق او بان يرتد بعده والوقت باق ومن ثم قال بعض الطلبة يتصور رجحان في الرده والعياذ
بالله تعالى **رويتها** في قال فيها اما الاولى ولان قوله فانه يسقط عنه الرمي الى اخره ممنوع لانه لما فعل الاركان
حصل له التحلل الاول قبل حصول المرض فلم يات المرض الا وهو حلال فبطل شرطه التحلل به فكيف يعمل بغيره
ويتحلل فان قلت قضية شرطه التحلل مطلقا فحصل الاول له لا يمتعه من العمل بتقصية شرطه لانه يستفيد به
علا يستفيد به بالتحلل الاول قلت التحلل الثاني لم يبق متوقفا على الرمي وهو يقبل النيابة لاسيما منه
لان الصورة انه مرض فلا ضرورة بل ولا حاجة الى التحلل بالمرض حيث يذ لم يجز في راي كلام الاصحاب

ب

صور عاقل رد ما قاله من افادة المشهور وان فرغ من الاركان وذلك في وقت التحلل بالاحصار لانه ان عليه بعد التحلل
الاول ركن كالطواف او السعي او الحلق افاده الشرط حيث يذ فبغير حلال لا يتقسط المرض فسقط الركن الذي عليه لم
يكن عليه بعده ركن بان بقي عليه ركن جنة العقبة لم يجز له التحلل لقوله الاحصار اصطلاحا المنع عن تمام اركان
الحج او العزم اوهما فلو منع من الرمي او المبيت لم يجز له التحلل لانه ممكن منه في الاول بالطواف والحلق انتهى وهو
صرح به وانما ذكره من التفصيل وجهه كما علم من تعليمهم المذكوران التحلل انما جاز للضرورة وهي انما يستفيد
بالتحلل لا يمكن ان يستفيد بغيره والركن هو المحصون بذلك لانه لا يمكن قيام غيره مقامه في التحلل اذا كان عليه لم يسقط
عنه بدل ودم تارة كما في الاحصار بنحو منع العدو وبلا واحد منهما اخرى كما في مرض شرطه انه به يصير حلالا
بخلاف الواجب لان الدم يقوم مقامه فلا حاجة به حيث يذ **والاحصار** من العبادة الذي هو خلاف الاصل واشترطت
فيه الضرورة فان قلت فيما اذا بقي الرمي محتاج اليه ليجل له به الوطي قلت لا عبرة بمثل هذه الامور من قسم التمتع
لا الحاجات على ان يجرد الحاجة هنا لا يوتر ولا يجاز المحصر التحلل من الرمي لاجل هذه الوطي ولم يقولوا به كما علمت
من تعليمهم الذي ينوه على الله بدل وما لا بد له فاما من ذلك حق تامله فانه مهم كين وقد عقل عنه الزركشي
مع جلالة واما المبيت فالمرض يسقطه ايضا ان شق عليه معه وتما يبق ما فيه لزوم الدم وهو هو من التحلل
واما الثانية فلان المحصر ان وقع قبل فراغ الاركان فالاولى لم يتم او بعد ما اوقفت باق فلا اثر له في سقوطه نحو الرمي لا يتساع
وقتها وهي باقية وان فرض العلم في المحصر الى خروج وقتها انتهى **طول** **حلال** **نيل** **شهر** اي الحج **وشك** فيها **بلغ**
هل احرم به او غيره **فعمرة** تنعقد قطعا وخروج بقيل اشهره ما لو احرم فيهما او سباني حكمه **واحد** **به** **وشك** فيها
هل احرم به في اشهر او قبلها **فحج** كما في المجموع عن الصوري واقره لانه يتيقن احرامه الآن وشك في تقدمه وفي
كلام ابن سريج ما يوافقه ونقله عنه في البيان واقره قال لانه على يقين في هذا الزمان وفي شك وما تقدم وبه يعلم
ان صورة المسئلة ان يتيقن دخول اشهر الحج فان شك هل دخلت ام لا تنعقد عمرة كما قاله الاذري قال قيل
الاولي الاحتياط كما لو احرم باحد النسكين ثم نسبته اي لانه تعارض هناك اصلان اصل عدم دخول الاشهر
واصل عدم الاحرام فيها فالامرجح وفي البحر لو احرم بالحج ثم شك في هوي اشهره هل احرم به في اشهره او قبلها
فغن والده وجهان يجتهد بهما يغالب ظنه بانى بالحج لتيقن سقوط الفرض واصلها اذا احرم به في وقتها



نعم بما احرمه هذا اذا لم يعلم وقت الاحرام وقت دخول الشهر وشك في وقت الاحرام من الشهر فان علم وقت الاحرام وشك
في وقت دخول الشهر لم يحرمه الله لان الاصل ان الشهر لم يدخل الشهر **في الشهر** قال ثعلبي نظيره اي في المجموع بان
فيه تعارض اصلين فينبغي الاعتناء بالشرع والاعمال الدينية المحلحة اذ قاله في الشهر حيث لا يفيها قالوه فيه احراما بالكلية
وسيه وقد يقال ان اريد بان ذلك ينبغي له انه مندوب فظاهر اوله واجبه فلا يجاب عن النظر بان الصلح تقدير كل حادث باقرب
زمن احصى مطلق اصل العزم فقدم عليه على القاعده في تعارض الصلح **او احرمه** اي محج **او احرما مطلقا**
غير اشهره في نفسه بان اعتقد تقدم احرام على الوقت فبان في الشهر محج **ينعقد** مصادفة نيته الوقوع وان كان غير
جازم بالان المحج شديد التثبت والزموم ومن ثم لو نوي غير ما عليه لغت نيته وانصرفت ما عليه كما مر بتوجيهه وبه فارق
كتقدير الاحرام قبل وقته نحو الصلاة وقوله او مطلقا لم يذكره في غير هذا المكان في انعقاده حيث شذجا نظرا لظاهره بل ينعقد احراما
مطلقا كما ياتي **او احرما مطلقا** اي في غير اشهره **في نفسه** **ينعقد** على الصحيح وان ظن انه في اشهره لانه
اذا لم يقبل الوقت ما احرمه به انصرف الى ما يقبله بشدة لزوم الاحرام لانعقاده مع المفسد على ما مر في الرافعي كما ياتي ولانه اذ بطل
حصول المحج بقى مطلق الاحرام ومطلقة قبل اشهره ينعقد عمره **بحجبه عن عمرة الاسلام** على الصحيح فيتم اعمالا او قبل لانفقده
بل ينحلل بعلمه ولا يكون ذلك محجرا عن عمرة الاسلام كما لو فاته الحج وتحلل بعلمه لانه كل واحد من الزمانين ليس وقتا للمحج
بحرم عليه ذلك او بكره قوله يرجع المصنف الثاني لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة قال الميزه العلامة ان قام تعبد بقصد عبادة
لا يحصل لا ينجم الا ان يكون متمتعا لانما لم يكن تلبسا كان سببا له انتهى وخرج جلا لا لو كان محجرا بعمرة ثم احرم محج في غير اشهره
ليست محج لوقوعه في غير اشهره ولا محج لان العمرة لا تدخل في العمرة كما ذكره القاضي ابو الطيب قال السبكي هو ظاهر انتهى وفي الحام
ما فيه فسر لو وجب عليه العمرة دون الحج بان حج ولم يعمر او كان افد العمرة ثم احرم بالحج دون العمرة في غير اشهره فهل ينعقد احرامه
عمره محج ان يقال ان جواز ادخال العمرة على الحج انعقد ان ادخل فذلك وان لم يصار قارنا اما الحج فلا نهواه واما العمرة فان الوقت
لها فسر لو كان الحج واجبا عليه فاحرم بالعمرة ينبغي ان يصير قارنا اما العمرة فلا نهواه واما الحج فلا نهواه انصرف له انتهى وريان
هذين الفرعين مما لا وجه له وجه عدم صحتهما ان تعين الشيء ليس كنيته حتى يمتنع غيره الا نرى ان من تنسيق عليه فرض صلاة او صوم
فاحرم بغيره في غير مضان لكونه لا يتقبل غيره انعقد وكذا التنسيق عليه فرض عمرة صح احرامه بالحج ولو فلا كعكسه وحيث
فلا وجه للقرآن الذي ذكره لان الفرض انه لم يحرم الا بالعمرة عليه الحج فلا يكون نفسه كنيته محجيا ياتي القرآن الذي نهى عنه فسر

قال في

قال في المجموع ومن نوى ليلة الثلاثاء من رمضان الحج ان كان من شوال والافالعة فبان من شوال في الايام التي لا يقدر
التردد نظير ما مر من ان وافق احرام محج في غير اشهره في طه وخالف نظيره فيما لو نوي الحج الثلاثاء من شعبان صوم غير
من رمضان ان كان منه فبان منه حيث لا يقع الا بالشروط المذكورة في محله فشدت تعلق المحج ولو اخطأ الوقت كل المحج
فهل يعتد بخط الوقت في جميع ان كلامهما اركان بقوت بقوا ان المحج او يعتد عمره والفرق ان لو اخطأ الوقت في
في العاشر بطلت من اصله وفيه احرار واما هنا فيعتد عمره وجهان نقلهما في المجموع عن الرويان عن والده
ومن التوجيه والفرق يعلم ان الارجح الثاني ومن لم رحمه المصنف وغيره ولانه لا وفق بقواعد الباب وقرئ بینه
وبين محجة الوقوف في العاشر غلط بان الاحرام بالحج تنفيق الهبة لانه وقع في وقته يقينا ووقت بعض واجبه
من غير تقصير الغيبة وبان الغلط لم يقع كثيرا ففتفت الضرورة فطساحة بالخطا فيه بخلافه هذا لا يقع الا
نادرا فلم يجز ولو بالنسبة للمحج العام او الضرورة في الاحرام بالحج من اول اشهره وايضا فذكر ورد فيه
نص وهو يوم عرفه يوم يعرف الناس بخلافه او ايضا فالشارع اعني بالافات في العبادات بما لم يبعين
بها في الامكنة الا ترى ان النبي عن الصلاة في الامكنة اقتضى التحريم بخلافه عنها في الامكنة وتوقع قوله اخر
اخر رمضان وقوله بالحج اول شوال فان كانت النية احراما انعقد عمره او بالحج كان حجاً وان قارنتها فلكل الاول
كما جئته المصنف لان المقارنة لا حرمه انصرفت للعمرة فان قلت فلم يكن مقارنتها **حجبه** بقوله بالحج
مقتضية الاعتقاد هل يصير حبيبه قارنا قلت هو ظاهر ان ان بالتأنيبه مستقلة اما ان ياتي بها استنصاها
للاول كما هو الصور فلا اثر لها حتى تكون مقتضية لهجة الحج وادخاله على العمرة والمقتضى **الحج** اي
المتعلق بالمكان وهو لغة الموضع جهة امكنة وامكن **في حق من يحرم عن نفسه** ياتي محتمره **لكنه لا يحرر** وقارنا ومتمتعا
تغلبا **لنفسه** اي نفس بكه من سائر نواحي اعلى المعقد **لا يجوز** **ورجاء** كمر ان او يقترنا المتصل وهو ذلك
بغيره بتفصيله السابق في صلاة المسافر فيجوز تأخير احرامه الى اخره في السور ولو كان في الحل كما شمله طلاقهم خلافا لمن
بحث وجوب الاحرام بالحج قياسا على الطواف فيما لو وسع المحل حتى يبلغ الحل والفرق بين ما هنا وظاهر **قبل احرامه** ظرفيما ونزله
صل الله عليه وسلم في الخبر الذي في اهل مكة من مكة وقيل جميع الحرم لاستواءه مع ما في الحرمه قال في الحاشية وهو قوي دليل في الصحيحين عن جابر في
فتح الحج الى العمرة ان كان يوم التروية جعلنا مكة بغيره هذا بالحج وعنه ايضا قال الرازي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ احللتنا ان حرم اذانهم

من قبل الراي فكله حكم المرفوع وقوله جابر الى المواقيت المنصوص عليها باتفاق وقد اخرج احمد وابن ماجه روى
 باسناد صحيح كما قاله النووي وابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق واجد والدار فظني وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكر الحديث وفيه وقال لاهل العراق ذات عرق فمن هذه الاحاديث وان كان في كلامه ضعف فمجموعه لا تقتصر عن درجة الاحتجاج به فكل
 ان توقيت ذات عرق منصوص عليه وان اجترأ من غير الله عنه وافق السنة كما هو عادته رضي الله عنه ولا ينافي في ذلك ان العراق لم يفتح الا بعد
 وفاته صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم علم انه سيفتح فوقت لاهله ذلك كما وقت لاهل مصر واسلام ما قبل فمصرهما ايضا لان
 توقيت هذه المواقيت عام حجة الوداع وقوله طاعة هذا المصرا وهما البصرة والكوفة اعني اثنتي عشرة ايام من ايام المسلمين اذ هو يوم فتح
 الحريم وكون الوقت الذي يابل ويصل بغيرهم وفتح انما وتربد الدم اي موضع اهلهم وهو في الاصل شرق الصوف بالنسبة لطلوع
 على نفس الاحرام اتساعا قال ابو البقاء وهو مصدر بمعنى الاهلال كما دخل والمخرج بمعنى الدخا والارواح قال الدمايني جعله مصدرا
 يحتاج الى حذف واقل ولا داعي له **الحقيق** وهو ولد في عورته وانه ورايات عرق عما يلي المشرق وهو في الاصل كما شقته السيل
 فانه **افضل** لما اخرج ابو داود والترمذي والنسائي في لاهل المشرق العقيق لكن تفرقه بين الراي في
 وهو عقيق باتفاق المحررين وان كان حقله فمجمع بينه وبين بقية الاحاديث بان ذات عرق ميقا بالاجل والعقيق ميقا
 الاستحباب في الاحرام منه افضل واحوط لانه ابو ذر ذات عرق وبان ذات عرق ميقا بعض اهل العراق والعقيق ميقا بعضهم **ويروى**
 حديث الطبراني في الكبير عن ابن ابي اسير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل الدين العقيق واهل البصرة ذات عرق الحديث وفيه من صفته
 الجهمي قال وهذا الوادي لا يعرف الا ان الباق قد حو اليه فمكة فعلى الراي من العراق ان يجزى ويطلب الا ان القريمة قال الشافعي رضي الله
 عنه وفي علم مائة للمبار القريمة وقال الاسدي وروى ذات عرق بميلين ونصف مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ميقا الاحرام وهو
 تمامه **والا** المواقيت **الاول** في قوله ذات عرق **في** من مكة ومكانه لا يعرف من هذا قول ابن عباس وابن عمر وغيرهما رضي الله
 ان كل من جده الطائفة وعسفان على مدينتين من مكة يكون قرن اقرب اليه مكة من الطائفة بخمسة وثلاثه اميال لان المراد بالطائفة شمال مكة
 ونحوه حرم ابن حزم كما لا ينبغي بان ذات عرق على اثنين واربعين ميلا من مكة وقد نظر الرضوي محمد بن ابي بكر العثماني هذه المواقيت و
 فقال ان الحليفة المدينة محرم **وبالمعنى** وثام حقه **عرق** عرق فخر بن **هذه** المواقيت الشريفة خمسة **فالحليفة** عشر حقه
ومرسل الباقي اثنتان مائة **والشرط** في وجوب الاحرام من هذه المواقيت **سلك الجبل** هذه المذكورة والعبارة فيها بالبقاء لا مابني
 ولو قدر بان تقضي وان سمي باسمه فينبذ بل يجب ان يتحرى آثار القري القريمة من مساها اهلها وهو من حينها الشارع للمعروفين

او سلك الجبل بمكة او غيره فاذا احاذى احدها احرم من محاذاته **والاحرام من البيئات** افضل منه مما قبله لانه صلى الله عليه وسلم
 اخراجه من المدينة الى الحليفة لاجل حجة الوداع وكذا في حجة المدينة واهل البخاري وادوم على ذلك اصحابه ومن بعدهم الا ان اذ
 لا يقال فعل ذلك لبيان الجواز لا لتفويت قبيلته بقوله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة من ذي الحليفة وايضا فأي دليل على منعه من
 الميقا حتى يبين جوازها مع كبر احرامه منه ولم يحرم من المدينة قط ولا يتم اجموعا على صحة الاحرام من الميقا وخالفه اود فقال لا يجوز
 الاحرام قبله قال في المجموع وهذا مردود باجماع من قبله وجاز قبل الميقا المكاني غير كراهة خلافه وهو في نقله عن الجريد الزباني
 لان تغلق العبادة بالوقت اشهر منه بالمكان لانه يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزمان وفي حقه قبل الميقا كان نذرهم من ديرة اهله
 ويحرم فاجبر سيفا المخرج عنه بعد من ميقانه على الراي فعلى المعتد بنبذ ذكر وكما لو شرط على الاجير ان يحرم من محل قبل الميقا لو كان
 احرامه قضاء افسد وكان احرامه بالاداء قبل الميقا وقيد بنبذ كما لو قصده من المسجد الاقصى فانه يندب كما ياتي في الحديث من وجوبه
 عند الميقا من التقديم الاحرام عليه ان تضررت بالجلوس فيه حتى تظفر في حافة على وقوع الاحرام في كل الاحوال على ما قاله جمع والوجه
 ما قاله آخرون ان احرام من الميقا او يطلعا لا مراعاة الاتباع فيه بل من مراعاة ما روى وقد نقله غير واحد من فضلاء شافعي رضي الله
 عنه وهو قوله لا احب العائض والنقاس ان يقدم احراما قبل وقتها اي ميقاتها التي رويها في القول بان الاحرام من ديرة اهله
 افضل لانه اكثر عملا وقد تعلم جماعة من اصحابه والتابعين وعلى العقد لا يكره الاحرام من ديرة اهل **وقوله** جمع يكره قال في المجموع
 وغيره غلط غير ان حاشي منه محوريا او فصل تشبيه بشعار الشيعة كره بل حرم ان تحقق الربا او غلب على طه وكذا لو لم من تقديمه على الميقا
 فوات الحج وكان قد تيقن **والاحرام من مكة** ولو عمل لمرادته او وطنه افضل من الاحرام من وسطه واخره ليقطع الكل
 حرم ما روى قوله لغيره من الفقهاء الاجماع من مكة جمع بين الراي وهو جابر بن جعفر التقييل الا ان يكن الراي به فيكون على جرح قولهمون
 الامشي وليست بالكثر منهم **حسنا** الاحرام **من مسجد الشجرة** الكاين **في** الحليفة يسمى به لانه بموضع شجرة كانت هناك روى الزبير
 ابن كابر عن ابي هريرة رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الشجرة الى الاسطوانة الوسطى استقبال مكة كانت موضع الشجرة
 التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيها **افضل** منه من غيره لانه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ولحم منه كذا قاله السبكي قال الاخر في وهو خفيان علم
 ان ذلك المسجد هو المسجد الموجوده اثاره اليوم والظاهر انه هو الذي قاله الزكري يعني اذ غلب على الظن انه ذلك ولا يختص بنبي الحليفة فقد
 قالوا انه اذا كان بالميقا مسجد افضل ان يصلي ركعتي الاحرام فيه وسياقنا افضل احرامه عقب الصلاة وهو جالس وقد يكون المسجد
 في وسط الميقا وطرفه الاقرب اليه مكه انتهى وسياقنا الاول احرامه عند استدائه او يرد ابنته لها سياقنا الاحاديث الكثيرة الشريفة وتدل على

العشرون من مختصر
 الايضاح للثاني ٢٠
 بلغه ١٩١

صفات الذي يلزمه الاحرام منه لو اراد النكاح **منه** ان اراد دخول مكة او يلزم منه قصر النكاح **منه** ان اراد النكاح
ما عناه **مبني** ولا يلزمه العود الى الميقات كما شمله قوله في الله عليه وسلم في الخبر السابق ومن كان دون ذلك من حيث اشتاء وقوله في الله
وهم من اراد الحج والعمرة **نعم** ليس له ان يرفع ما كان في التمتع وعلله بان الله اراد من النكاح في الاثم والاعقاب عتقاً حيث عناه في
مجاوزه بلا احرام ما ياتي ويظهر ان هذا اذا لم يكن بينه وبين مكة ميقاتاً **والاجازة** تاخير الاحرام اليه عليه فلو احرم من ذي الحليفة
وشرط الخلط فرض وخلط في شقي الارادة ستمه او جاوزته غير من شرط لاراده وهو يدور مثلاً فينتج انه يجوز له الاحرام من مكة
ما ياتي في العمرة ان ارادها وهو المحرم لزمه الخروج الى ذي الحليفة **والاجازة** تاخير الميقات المذكور كان نذر الاحرام من مكة
فوق الميقات لانه بالنذر صار حكمه حكم الميقات وكان عن له فيحل بعد الميقات ويحرمه ضبط المجاوزة بان يصل الى محل تقصير فيه الصلاة لو كان مسافراً
من مكة **مير** له ولو في سنة التيمم وان اراد لقائمة طويلة قبل مكة **عنه** بالنكاح الذي اراده حج ان كان في وقته او عمرة **الحج** في الحرم
عند المجاوزة **عنه** اي بميقاته **اول** مسافة من مكة **الحج** في الحرم ان كان في وقته او عمرة **الحج** في الحرم ان كان في وقته او عمرة
لانه بآرائه النكاح عن مجاوزة الميقات صار قاصداً للحرم بما وضع له قلزمه ان لا يجاوز حرمة وهو الميقات **الذي** الله
بما نواه ان امكنه والابتياط به وعناية بتنظيم الحرم الذي يجب الاحرام من الميقات لاجله ما امكنه **ان كان** مكلفاً ولو كان في خلاف غير المكلف
كالصبي اذا مر بالمقامير بالنكاح فجاوزه ثم احرم فلا اثر ولا دم وان بلغ قبل الوقوف **الحج** في الحرم **عنه** على ان يهره بخلاف من توقف لاراده
على ان يهره **عنه** وان علق متفقاً بنفسه يمكنه فعلها حال المجاوزة خلافاً لما ذهبوا اليه لان هذا الامكان لا يقتضي في طهنة بالوقوف
حتى لو عتق قبل الوقوف **عنه** يلزمه دم على الصحيح **والرؤية** في عين من **الحج** في الحرم **عنه** او الكنتان بان قبضت مبرها حال لو كان مؤثراً
وارادت الاحرام ينفل فحرم عليها ان تحرم به بغير اذن نكاح فلو جاوزت الميقات مبررة للنكاح بغير اذن الزوج فلا اثر ولا دم على ما وان
طلقت قبل الوقوف **عنه** **عنه** حال كونه محرماً اي بميقاته الذي يلزمه الاحرام كوضع من عن له الاحرام بعد مجاوزة الميقات غير مبررة ولا اثر
اهل من نذر الاحرام من محل احرام من احرام فوق الميقات افسده واراد القضا والميقات الشرعي في قضا من جاوزته ولو غير مير بالنكاح افسده
اليده **او يحرم منه** وهو في الخلاف في لزوم الدم اذا فعل الاول ويجزى ايضا في حكمي اراد الاعتمار واحرم من مكة ثم خرج الى الحل احراماً وقوله
الحج جازي والحاج الى يساهل الاحرام قبل الخروج غير صحيح ولزم طهارة **ولو ما** شياً ان ارادته او تفسيره ويؤخذ منه انه لا بد ان يكون عوده
لاجل ذكره هو محتمل واخيراً فيه ما ياتي في سقوط الدم انه يكفي عوده ولو لشغل لان الفحص في ما ياتي قطع المسافة هو ما قد وجدوا ماها
فالمخالف قد وجد ولا يرتفع اثمها الا بالقصد ولا يلزمه المشي الا ان **عنه** عليه بلا مشقة شديده **وان طالت المسافة** بان كانت من حلتين
فاكثر

فاكثر واعتمدوا على ما اقتضاه اطلاقهم انه يلزمه العود ولو ما شياً وان قصر وعقدت المسافة قال الله تعالى ان قدري به فاشبهه قضا الحلق
وكانت الاستوى لا يلزمه المشي هنا الا فيما دون الحلتين ان اطاقه نظير ما مر في الحج قال الله عز وجل في التيمم نظير ما فيه تأييداً لما قاله ابن الهادي
نحو الوجه انه لو قصر ثم رجع الى التيمم لم يلزمه العود وظاهره بعوده ارفع اثمه من حيث **الحج** في الحرم **عنه** ان تركه **الحج** في الحرم
معصوم من خوف نفس او عضو او بضع او منفعة او مال بتركه او يستحب **او استلزم** **عنه** كما في المجموع وفقينه انه عذر وان لم يخف
ولم يحصل له وحشة يفر من وفي اطلاقه نظراً لما مر في الفصل انه لا بد فيه من خوف او وحشة تستوجب عليه محلاً مشقة شديده فيخرج الوجه
لاقتضاها **الحج** في الحرم **عنه** عن لزوم العود والاحرام **عنه** بل كذا كان حاله في العلم او شقوت الحج لوعاد وقد شمله قوله **الحج** في الحرم **عنه** ان تركه
في كل ذلك لعنه بل يحرم في الاول والاخير كما ياتي في كل **عنه** ان لم يهره بميقاته الذي هو لا مثل مسافته لعنه وغيره **عنه** لاسانه بترك
الاحرام من الميقات وان لم يتركه في الحلتين لان الامور به سنوي في وجوب تاركه المعذور وغيره ومع عن ابن عباس رضي الله عنهما من شي
من نكته شيئا وتركه فليهرق دمه وانما لا يلزم نحو الناسي نحو الطبيب شي لان نحو الطبيب محظور لا انكاف فيه والنسيان عذر فيه كالاكل
في الصوم والكلام في الصلاة ولما نحو الاحرام من الميقات فاما عوده ونحو النسيان غير عذر فيه واستشكل ما ذكر في الناسي للاحرام بانه يستحيل
ان يكون جنباً من مير بالنكاح واجيب بان يهرق دمه في حين المجاوزة فيسهر حيث نذر المصنف وفيه نظر لان العبرة في لزوم الدم
وعده بحالة عند اخبره من الميقات وحيث نذر السهر لا ينظر عند ذلك الجوز ولا دم او بعوده فالدم ان يهرق ويخرج بقوله مير له ما لو يهرقه
فلا يلزمه بترك الاحرام شي وان كان يعلم انه اذا حج وهو مكمل حج او انه ربما خبطت له العمرة وهو مكمل فيفعل **الحج** في الحرم **عنه** اي بتركه
الحرم بما وضع له من النكاح وانما قاصداً لمراد واحتمال وقوع ذلك منه بعد النظر اليه بخلاف ما اذا قصد عند المجاوزة نكاحاً صرا او مستقبلاً
فانه قاصداً لما وضع له لفرقة تقطعه بها وينظيره لوجود المعنى الذي يجب الاحرام لاجله من الميقات وفيه وقضية ما نذر المكلف مثلاً اذا مر
بالميقات عامداً الى مكة فان قصد حين المرور النكاح ولو جاز قبل منه لزمه الاحرام بالعمرة من الميقات والالزوم دم وان لم يقصد ذلك لم يلزمه شي
فان قلت من المعلوم ان المكلف المقيم حج كل سنة عالماً بالالزوم للاحرام مطلقاً قلت هم لا ينظرون في ذلك الى الهمم الخارجية فيسبوا بما ينظرون
القضية مطابقة الخارج له فان وقع كما قصد لزمه الدم بترك الاحرام من الميقات فتتبع ذلك لانه لا عبرة بكون المكلف حج وانما العبرة بقصد
نكاحاً صرا او مستقبلاً عند الميقات **الحج** في الحرم **عنه** الاحرام حج في وقته او بعوده والالزوم دم لا يقال ناري الحج والمستقبل كيف يمكنه الاحرام
من الميقات اذا مر به في غير وقته لاننا نقول الاحرام بعين السنوي غير واجب بل بحجزي الاحرام بغيره وهذا عكسه الاحرام بالعمرة فلزمه وان كان
غير مؤثراً عايداً لحرمة مرور به بالمقامير بالنكاح بقوله **الحج** في الحرم **عنه** والوجوب بعوده ايسر فله ان يهرق احراره لكن بشرط ان يحرم

من محل مسافة الحرمه مثل مسافة ذلك الميثاق كما حرم به جمع متقدمين ومناخرون وبه يعلم ان الجاهل في الحرمه ان يجره ان يجره
محاذاة الحرمه لان مسافتها الجيده كمسافة بلح الحرام حوله نحو عشرين ذراعا ان جره اقل مسافة من بلح فان لم يجره فانه يجره
الاحرام عن مثل مسافة بلح الحرام حوله نحو عشرين ذراعا ان جره اقل مسافة من بلح فان لم يجره فانه يجره
او يجره من مسافة بلح الحرام حوله نحو عشرين ذراعا ان جره اقل مسافة من بلح فان لم يجره فانه يجره
من ميثاق اخر واحد مقتضاه غير واحد وكلام المتن يوجهه ويقول لم يجره ان يجره ما اذا جاز به العود اليه او الى مثل
مسافته قبل التلبس بنسك في تلك السنة فانه لا يجره بالجواز ان علا لانه بنية العود لم يجره اصلا بخلاف ما اذا لم يجره لان
المعني المحرم للمجاوزه وهو فادي النسك باحرام ناقص موجود وان نوى العود فاشترط تحقيقه لما نواه بالعود حيث لا يجره
والا فلا يتم باق عليه قال الاذرى وما صححه صاحب البيان وغيره من ان يريد النسك مخبر بين الاحرام قبل الميثاق ومنه
وبعد ثم يعود اليه ولا يتم عليه في واحد من هذه الصور الثلاثة بعيد اي في الصورة الاخيرة وكيف يقال له المجاوزة
ثم يكلف العود وقد مر نقل النووي الاجماع على تحريم المجاوزة فالصواب انه يكون مسببا ويمكن ان يجره ما ذكره
على ان حكم الاساءه ارتفع برجوعه وتوبته فلا يبقى خلاف ويوافقه قوله ابن التقييل يلزم من ان طلاقهم ان يجره المجاوزة لا يجره
الا ان يجره على سقوط الاثم بالعود بعد ان كان انتهى ونظر فيه المصنف لانه بنية العود اليه بان ان الاساءه اصلا قال ولعله
مبني على ان العود فيما ياتي برفع الاثم من اصله والذي يتجه خلافه اخذ امامان من اهل الصاق في المسجد المجهول كقارة
له بالنص لا يرفع اثم من اصله بل يقطع دواعه واستمراره وما يوجب التقييد قوله لم يجره للاحرام بالعمرة من مكة
اذا اراد ان يخرج الى ادى الحبل انتهى وانما يلزمه دم المجاوزة **ان احرم بعد هالعمرة** اي في تلك السنة او في غيرها
لانها وقت لها **اي في تلك السنة** التي جاوز فيها كما جرى عليه في المجموع حيث قال لوجاوزه يريد الحج السنة
الثانية واقام بمكة فاحرم منها فيهما ففي الدم وجهان اوجه الاولى في الثانية فلا دم فانه انما يجب اذا حج من عامه
وربح المصنف من وجهيه وجوب الدم لانه حج من سنته التي توالي الاحرام فيها فهو لمكن تواتره في السنة الاولى
وحج فيها وايده بقول المجموع ولومر مسلم بالميثاق يريد الحج في السنة الثانية ففي وجوب الدم الوجهان كالنكاح
انتهى قال والمخرج في الكافر لزوم الدم فكذلك المسلم كما اقتضاه نسوية المجموع بينهما وان كان لا يلزم من المساواة
في الخلاف المساواة في الترجيح لان الغالب لا يستوي فيه انتهى وفارقت العمرة الحج بان احرامه في سنة لا يصلح لغيرها
خلافا

خلافا فان وقت احرامها لا يتاقت اما اذا لم يحرم اصلا او احرم بالحج في سنة اخرى فلا دم عليه اتفاقا كما في المجموع لان
لزومه انما هو لنقص النسك لا بد لانه كما صرح به الاصحاب وبه يتفهم ان المجاوزة وحدها غير موجبة للدم وانما
الموجب له التقصير الحاصل في النسك بسبب المجاوزة ومن ثم لم يجره بعد الحج وزه وقبل الاحرام نعم هي موجبة
لانها وقضية ما تقر انه لو تكررت منه المجاوزة المحرمة ولم يحرم الامرة اخرها لم يلزمه الا دم واحد وان اثم
في كل سنة لان فسكه الذي ينادى باحرام ناقص وهو الموجب للدم لم يتكرر ونحو الشارح انه لو احرم بالعمرة بعد ان
حج في غير سنة المجاوزة انه يلزمه الدم لانه صدق عليه انه احرم بعمرة بعد مجاوزته ولان الحج المفعول حينئذ
لا تشمله ارادته السابقة عام المجاوزة فلا يحصل به التحلل وفيه نظر والذي يتجه انه لا يلزمه فسرع لو احرم بعمرة
من الميثاق ثم بعد مجاوزته ادخل عليها حاجا فليزوم الدم وجهان احدها يلزمه لانه جاوز الميثاق مریدا للنسك
واحرم بعده والثاني لا يلزمه لانه جاوزه محرما فهو لم يكن احرام منه احراما مبهما فلما جاوزه صرح به الحج قال المصنف
ويؤخذ من التعليلين تفصيل في ذلك لا بد منه خلافا لبعضهم وهو انه ان كان عند المجاوزة قاصدا للاحرام بالحج
واخره الي ما بعد هاتم ادخله فالوجه الوجوب وان لم يطر له قصد الا بعرضه لوجه عدم الوجوب ثم رأت في كلام
الاذرى كالسبكي النضر بما ذكرته وعبارته ان كانت الصورة انه اراد القرآن ترجيح لزوم الدم وان اراد نسكا
فقط فاحرم به ثم عن له بعد المجاوزة ادخل غير عليه وجوز بالوجه ان لا دم للاساءه وان ارادها لكن مفردا فالذي
قاله الروياني الجواز كما لو لم يرد الحج وعن ابي حنيفة يلزمه الرجوع الى الميثاق ورد عليه بالمتنع انتهت ورجح
الشارح كالشيلي ان لو اراد احدهما فاحرم بالآخر لادم عليه اذ المحذور مجاوزة الميثاق غير محرم وهذا انما
جاوزه محرما ويلزم (الحج) والمذكور والدم **ان كان كافر عن المجاوزة** ثم اسلم واحرم بعد هالعمرة لانه مكلف ولذا اثم بها
كما مر لانه مخاطب بالوجوب حال المجاوزة فيأتي فيه فامر في المسلم **ومعنى عاد** الى ما يلزمه الاحرام منه محرما او احرم منه
او مثل مسافته وان لم يكن ميثاقا لان المقصد من العود ترك ما فوته وهو حاصل بذلك فلا اثر للعود لا قرب
منه لانه الزم بنفسه الاحرام منه بنية النسك عند مجاوزته وامامنا نقله العمري عن شيخه الشريفي العثماني
من ان المدف اذا جاوز ذل الحليفة غير محرم وهو مرید للنسك فبلغ مكة غير محرم ثم خرج الى ميثاق اخر كذا
عرق واحرم منه لادم عليه لمجاوزه ذي الحليفة لانه لا حكم لارادة النسك لما بلغ مكة غير محرم فصار كمن دخل

مكة غير محرم وقتنا بلزومه الاحرام لدخولها لادم عليه فقيه نظر وان كان محتملا قاله في المجموع ورده الزركشي والاذري
كالمسكي بانه مخالف لمقتضى كلام غيره كالتفاسي والسيوري والمثولي وبان كلام غيره اصح لحصول النقض في النسك الذي
فعله بجوارته الميقات اما موريه قال الاستوي وفي كلام الرافي ما يدل كلام القاضي **قبل النسك** لا بعده
ولو كان النسك طواف قدوم بان جاوز الحجر فلا يسقط الدم عنه لتأدي نسكه باحرام ناقص فلا عبرة بما قبل الحج او
كتقبيل الحجر **سقط** الدم لقطعه المسافة من الميقات محرما وقضيتته ان الدم واجب ثم سقط بالعود وهو الذي
يجه ابو علي والبندرجي وتبعهما في الحاشية والتخفة انه موقوف فان عاديان انه لم يجب والا يان انه واجب
والماوردي وتبعه الرمي والشريبي انه لا يجب اصلا ويظهر فائدة الخلاف في ما لو دفع الدم للمفقير او شرط الرجوع
ان لم يجب عليه ويمكن حمل الاخيرين على ما اذا جازوه تاويا العود اليه وحمل الاول على ما اذا جازوه مسيبا والذي
يتجه في من ميقاته على مرحلتين من مكة فسلك طريقا لا ميقات لها وجاوز مسيبا وقد روي العود الى ميقاته انه يجزيه
العود الى احدهما لان ما عدل عنه غير مقصودة عينه وان كان هو الواجب اصله تنبيهه لا يشترط في سقوط
الدم بالعود الى الميقات فسد العود لاجله بل يكفي عوده ولو اشغل كالوقوف كما صرح به القاضي والبعوي حين
قالوا احرم المكي بالعمرة من مكة وعاد لميقاتها لشغل لا لاجل قطع المسافة من الميقات سقط الدم زاد ابن الزوف
تحريمه على الوقوف فافهم انه مثله في انه لا يتأثر بالصارف اذا الفصد قطع المسافة محرما **ولا يجوز العود الى مكة**

فصل

في وجوبه **باب ما اذا كان في وقت** وكذا المودعي الى تقويت محترم كعضو **فصل** في سنن الاحرام وصفته وما يتعلق بها
يسن اجماعا لما حكى عن الحسن البصري من وجوبه **فصل** لم يرد الاحرام المطلق والمعين للابتاع حسنة الترمذي
وهل يسن للصائم فيه نظر والذي يظهر انه ياتي فيه ما ياتي في الطيب ويكفي تقويمه كسائر الاعمال ان نسب اليه عرفا ولا يغير الفصل
بينها وبين سائر الاعمال بل يردون قليل حيث لا يغلب فيه التفسير لانه صلى الله عليه وسلم اغتسل بالماء عند خروجه واحرم بذي الحليفة **معه** **باب ما اذا كان في وقت**
من الاعمال خبرنا اعمال النبا وشهر العباد عن العادة فلا يقع غسل عبادته بدو نية والحايض والنفسا كغيرها وتطير الامام فيها
وان كان في كلام التمه ما يورد فان الغسل عبادته من الكل يدل التيمم لفقده والعباد فلا بد لها من النية وكون نية الاحرام تعني عن غيره
فانه من آخر النية لا يتعطف على مقدم عليها وانما الغطفت في صوم النفل اذا وقع قبل الزوال لانه صوم بعض اليوم لا يمكن واما قول الاستوي
في غسل الجمعة مقتضى كلامهم ان هذا الغسل وامثاله لا يشترط فيه النية وهو متجه فرد وبان المنقول اشتراط ما ينوي هنا غسل الاحرام
وساير

وساير الاغسال ينوي سائر الاعمال من الجنون والافاق انه ينوي الحياه لا يغسل لاختلافها لانهما مائة الانزال ويجزيه بغيرها
اذ لم ينسج الحال كوضو الاحتياط **وكذا** اتفاقا **تركه من الاحرام** وجاز من خلافه من وجبه ولا ينافي هذا في قوله المكره ما ورد فيه نهي
مقصود لان الاختلاف في وجبه اكد امره فيصير كالنهي عنه نظير ما قالوه في غسل الجمعة فان دفع الغزل بان هذا اريد على الاصولين قولهم
شرها لكرهه نهي مقصود وبقي قول الامام اخذ من ذلك كل ما امر به قصد ايكراه تركه قال ابن الصلاح ويغني عن اعتبار الغسل
المندوبه فان لها يسرا في جلاء القلوب ودفع درن الغفلة يحسن ذلك ارباب القلوب وسن لم يرد **باب ما اذا كان في وقت** وانما لان القصد
التنظيف وفي مسلم ان اسما بنت عيسى ولدن محمد ابن ابي بكر رضي الله عنهم يذني الحليفة في حجة الوداع فقال لها النبي صلى الله
عليه وسلم اغتسلي واستغشري واحرمي وروي ابو داود والترمذي خبران النفس والحايض تغتسل وتحرم وتنفق المناسك
كلها غير ان لا تطوف في البيت **باب ما اذا كان في وقت** اي ما ذكر من الغسل والاحرام **باب ما اذا كان في وقت** بان امكنها المقام بالميتات
حتى تطهر ليقع احرامها في كل حالها قال الزركشي كالاذري وفي كلام الامام اشعار بانها اذا احرمت من وراء الميقات
لا يسن لها تقديم الغسل قبل الميقات انتهى قال المصنف وفيه نظر ولا تسلم ان كلام الامام يشعر بذلك وقولها واذا
انت الحايض والنفسا الميقات الى اخره تصور لا يفسد كما هو ظاهر فالوجه ندبه لها عند احرامها وطوق الميقات
والفرقة في ذلك بين الميقات وما قبله لا يظهر لها وجه انتهى ونظر بعضهم في كلام الامام بصحة الاخبار بامر نحو الحايض
به مطلقا قال ولعله استنبط ما خصص ذلك بغير هذه الحالة لرجح الانقطاع عند الميقات وتجه ان حمل ما قاله الشافعي
رضي الله عنه اذا ارادت الاقتصار على غسل واحد انتهى **باب ما اذا كان في وقت** لا يشترط الطهارة فيه
لما روي الشيخان عن عائشة انها قالت قد مت مكة وانا حايض ولم اطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة قالت فشكوت ذلك الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال افعل كما يفعل الحاج غير ان لا تطوفي في البيت حتى تطهري وقولها ولا بين الصفا والمروة لتوقفه على سبق الطواف
وان كان يصح بلا طهارة وهو عطف على المتعقبه على تقدير ولم اشع فهو من باب علقته تبا وما بارد ويجوز ان يقدر ولم اطف بين
الصفا والمروة على طريق المجاز وانما ذهبوا الى هذا التقدير دون الانسحاب لبلل استعمال اللفظ الواحد حقيقة ومجازا في حاله واحدة
وحين تطهري يسكون الطواف والاعمال في اكثر الاصول وضبطه الحافظ ابن حجر بتدبير الطواف والاعمال تطهري حتى ينقطع دمك
وتغسل بيديه روايه مسلم حتى تغسل وهو ظاهر في نهي الحايض حتى ينقطع دمها وتغسل **باب ما اذا كان في وقت** اي امراد الاحرام من غير
غير من صبي وجنون **باب ما اذا كان في وقت** ولو نياه وينوي بالغسل عنه **باب ما اذا كان في وقت** حسا او شرعا كخشية بيع تم عامر واجبه الي

في التحية وعمره سقوط الطلب وهو ما ذهب اليه جمع متأخرون ووجه المصنف وقضية التعليق المذكور انه لو لم يغتسل لما قبل
رجي الخرسا غسله وهو ما صرح به الزركشي بنحوه في نسخة البلقيني عاود في قبل الفجر او اراد ان ياتي بطواف الاضحية في وقتها
والزجره موجوده فليكن اغتسل للوقوف عز دلفه فاجابا انه لم يثبت عنه في الله عليه وسلم اغتسل لما ذكره وانما استحسنة الشافعي للوقوف
بمزدلفه قياسا وعليه لا بين الفصل في عقبه فان وجهها بغير العلم من غسل ووقوف بمزدلفه فاذا لم يوجد بين ابي يعقوب وانظرا
لما صرح عنه في الله عليه وسلم ليس الغسل شيئا مطلقا فان حصل تغير في البدن نحو عرق سن ان يتعاطا ما ينزله انتهى لا يجوز
باب في المجموع خلافا لجمع قال لان المبيت به ليس فيه اجتماع اي لستما فلا يحتاج لغسل خلاف الوقوف بالشعر
الزفراني ومن تبعه من غلن غسل لدخولها لانها من الحرم وغسل للوقوف مشعرها فيه نظروا وان اعتمدوا الزركشي لان غلن الوقوف
يعني عن الغسل لدخول الحرم ان قربت المسافة والا فاستند لدخول الحرم بغير تحية انه لو ترك غلن عرفه ودخول الحرم سدا
مزدلفه واذا سئل له اول مرة حجرة العقبة بجهة دخول وقتها بالغروب لانه قياس النظاير اذ وقت غلن سابق على وقتها فهو
نصف يوم او نصف ليلة **باب في الغزوة والافاضة والنوداع والحلق** فلا بين على الجبر المعتد وان جري السوي في الاصل
على التقدير ونقله ابن كجب عن الامام في الانساع وقت ماعدا القدوم فتقل الرحمة عندها ولاكتفا فيه بالغسل السابق وقضيته
انه لو ترك الغسل لدخول مكة او طال الفصل بينهما بين الغسل لطواف القدوم وهو محقق فلو لم يتيسر ايقاع المذكور لزم اجتماع
الناس بجهة لب الغسل كما صرح به بعض المتقدمين واستحسنه ابن الرفعه واستدل له الاذريعي بقوله من بين الغسل كل اجتماع
ويستدل بغيرها بان تلك لو فرض وقوعها بغير اجتماع فلو لم يسقط الغسل بخلاف هذه لا يقال بغير الاجتماع فيها
فلا يطلب الغسل لوجوده لانا نقول الغسل للاجتماع مطلوب لكن يبقى الغسل حينئذ للاجتماع وفي غيرها لانه مطلقه **باب** لم يرد
الاحرام قبل **غسل الاحرام** او بدله كما يجزئ الاستنوي وغيره كما تقدم هذه الامور على الميت والمراد بمحل الاتفصيل اذ المذهب كراهة
اخذ نحو غسل الميت وطره **باب** حتى يتبين به طرف الشفة ما يظاها من الخبز الصبيبي من الفطرة خمس الختان والاستحدا وقص
وتقليم الاظفار وتنقلا لابط وروي مسلم عشر من الفطرة قص الشارب واعمال المحبة والوساكن واستنثاق الاظفار وغسل
البرجم وتنقلا لابط وحلق العانة وتنقاص لما قال الحدرواية ونسبت العاشرة لان تكون المفهومة في راحه الاجهزة
وهو ابقاء والصادق المأملة بالاستحيا وقوله من الفطرة اي سنة كما قاله اكثر العلماء الخبز الخارج عن السنة قص الشارب والظفر وكفا
يعني الخلقة اطلاقا فقول ابن الصلاح في تفسيرها بالاسم مطلق بعد معناها لغة مردود وذكر الختان فيها مع وجوبه فليطلب السنة هنا
الطريقة

الطريقة المذكورة شرعا ومع من لا يباخذ من شارب فليس هنا قال في المجموع ولا يجف من أصله وما جاز في الاحاديث من الامور خفا الشارب اجزها
اولا كما الذي اخذ منه احمد بن حنبل وغيره وقصه محمود علي حنبل من طرف الشفة لان اصل الشعر الذي كان على الله عليه وسلم لم ينقص
او يباخذ من شارب قال وكا ابراهيم بن الرمن بفعله وروي يحيى بن عيسى عن خمسة من الصحابة انهم كانوا يغتسلون شاربهم مع حلق الشفة وقال
مالك رضي الله عنه يضر من حلق شارب فليحرقه النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك ولكن ينبغي الشفة والفقران حلقه جردة طاهرة في الناس انتهى
قال الزركشي وروي عن الغزالي في الاحياء انه بدعه وليس كذلك فقد رواه الشافعي في نسخة انتهى لئلا يبين الحافظ الذين العراقي في مؤلفه
ان رواية الشافعي هذه شاذة اللفظ ولا باس بترك سباليه وهو ما رواه الشارب كما في المجموع لكن اعترضه الزركشي عارواه احمد في مسنده
فصوبوا لا تكلم ولا تشبهوا باليهود انتهى ووجه المصنف بان الغسل يستند على اخذ بعضه وبما يصح فليس كذلك حيث يكون باقية اظفار
بابي الشارب ويكون المني عنه انما هو ترك الحلق في غير موضع حتى يظل ما يفعله كثيرون والحاصل ان الذي ينبغي ان يبقية الشارب
فيست قصها ويتركها باقية بلا قص **باب** باسكان البايك كرويوت وتنقعه افضل ان اطافه **وعانة** وهي الشعر الثابت حول الذكر
والغسل وقيل حول الذكر والافضل المذكور حلقها فلو تنقعه وحلقه لا يبط حصل اصل السنة لان الفصل في الله ما نقض عنه الشيخ وقيل حلقه
البرجم ولا يضر على من يستحب الحلق الاستقصاء مما يصيبه من النجاسة وتنق الشارب عانة افضل من حلقها ويلزم المروءة اذا اقرها به زجره وان
ليفتش ولو قص العانة او طلقها بالنورة جاز وكان تركها الافضل وهو الحلق وفعله يجمع من السلف بالضرورة قال الحافظ البيهقي في
الاجاز الماثورة في الطلاق بالنورة وقصدت الاحاديث والآثار مرفوعة وموقوفة ومقطوعة موصولة وتركه عن النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه والتابعين باستعمال النورة وفيها براءة غير مكرهه وهل يطلق عليه سنة محل توقف لان السنة تحتاج اليثبت العرب
كحلق العانة وتنقلا لابط وقص الشارب وقلم الاظفار وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وان كان دليل على انه قد يقال هذا ان هذا من الامور العارضة
التي لا يدر فعلها على النبيه وقد يقال انما فعل ذلك لبيان الجواز كسائر ما كان في فعلها ولو وصفها بالسنة وقد يقال انها سنة
فيه من الاقتداء وقد يقال فيها بالاستحباب بناء على ان المستحب اخف مرتبة من السنة وفعله مكمل ما يقصد المتصور اتباع النبي صلى الله عليه وسلم
في فعله ما اذا قصه ذلك فلا يرتب انه حوروات بسنة انتهى وذكر ابن دقيق العيد ان الحلق في حلق المرأة اكملها في الصحيح وتسنن المروءة وهو
استفعال من الحد فقال وهو يرد على انه العادة في ذلك الزمان واجيب بان الاستحدا ليس حقا في الحلق لاحقا لانهم كانوا يستقون بالمسي
الان بالملق او نحوه على ان قوله ما كانت السنة في العانة الحلق في الاصل التنق لا محله في المني المتغيره وانجاسا لا بخرقة وحلق الشارب
اصوله وتنقعه يصنع وهذا معنى ظاهر لا ينبغي اياه وهو رد الفخذ الاحتمل معني مناسبا لا يترك ان يفي بفضيلة التنق للمرأة لان
الطريقة

عليه السلام

[illegible]

بعض الجاهل فقال يا معشر الانصار حر او حرام او حلال او حرام اهل الكفا والطبراني كان صلى الله عليه وسلم يامر بتغيير الشعر في الفقه للرجال والنساء
غيره والشيعة لا تشبهوا باليهود ذر الطبراني والنصارى وصح خبرهم والترمذي والنسائي وغيرهم ان احسن ما غيرتوه الشيبان والكتف
واخرج ابو داود والنسائي صلى الله عليه وسلم كان يصبر حبسه بالورس والزعفران وذهب عثمان والحسن وسعد بن ابوقاص وجرير وعقبه
ابن عامر وغيرهم في الغنم الجوارز بالسواد ايضا وكانهم لا يعلمون لقيل لطلح الامر بالصبيح والتغيير من قوله صلى الله عليه وسلم واجتنبوا
السواد وغيره من الاحاديث الصحيحة ومن قال ان ابي وعمر رضي الله عنهما حرم الخضب به اي ولوانه كما صرح به جمع وصوبه الا انه عرج عليه
الترويض في شرح مسلم والتخفيف في الامور عده وادخلها في حقه وقضية كلام الماوردي بل صرحه كما قاله الا انه عرج عليه في المرأة
وان اذن فيه الحليل لكن صرح الحلي بجواز لاجله وذهب علي وابي ركب ومله بن الاكوع رضي الله عنهم الى منع خض الشعر مطلقا لغيره
شبهه في له نور الا ان يستغما او يصبوا عليه غيرهم على الخضب بالسواد جميعا بين الاحاديث وعلي لما فيه من الزينة المنافية للاجساد بظاهر
كلامهم ان الزينة فيه قوي منها في الخلق فانه من حيث ذاته لا يجرم علي عند اقرئين **باب** فلا يجرم علي انظير مامر **باب** اي بعد ذلك المذكور من
العسل والخضب من **باب** يخطي اجمع مثلا لا يقع رواه الشيخ وحكته دفع القول وغيره مدة الاحرام وذهب نريت قليل حيث ضعف انه
صلى الله عليه وسلم ما اراد ان يحرم غسل راسه عظمي وانشان وذهب نريت غير كثير وبن النبي **باب** من الاحرام **باب** عتاد الخضب
كما اقتضاه اطلاقهم وبحث الاخر في تعيين غير هذين قالوا لا في الاستحباب الجواز نظر لانه يحتاج الى الغسل ولا يمكنه الاجل
واجاب عنه الركني بانهم نظروا في ضرورة الاحرام غالبا وعند حصول العارض قد يمكن تقضيه ولو تغير الخلق فانهم قد يصفون اليه ما يسهل انزعه
واجزى ذلك في غسل الجعة اذا دخل به في غيره من الاعمال المسنونة انتهى ويغضونه لانه لا يمكن تقضيه الاجل فلهذا قيل فيهم لانه العذر
وهو ممة الخلق كالحسي وهو من المراس ويجوز له الخلق بالجل عليه ويغفر ويكون احتياجه لاجل الغسل الواجب من الاعذار الجعة له
استظهر في شرح العباد الاور يقضي مصلاه بالتميم وقال في الحاشية والثاني او اخذوا بمرجه به الا انه عرج في ان محله ممة الزالة شعر الميت محرما ما اذا
لم يكن له في حياته بنوع ما بحيث لا يصل اليه الا بالزالة فان كان له كذا وجبت الزالة فقياسه وجوبها هنا لكن في لزوم الغضيه
حينئذ نظر لانه هو ظاهر كلامهم بل صرحه الا ترى انه لو تحقق الضرر بغيره لزمه الزالة مع الغضيه لان الفرق بما ياتي في الباب
فيما لو احتاج للزعة لاجل الوضوء **باب** يغير عفران لما روي الشيخان وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم عفر العفر للرجل عفر في الجسد كما روي عليه قول
رضي الله عنه انما الرجل كالحل ان يتغير وامر ان يتغير ان يغسله انتهى وروي ابو داود لا يقبل الله صلاة رجل وجده شي من خلوقة وادخله في
انه صلى الله عليه وسلم لا يغير عفران فقال اذهب فغسله ثم لا تغدوا فغسلوا فغسله النبي فقيل للرجل لكونه من طيب النساء وقيل لله
فلحقه

يلق

في حقه كل صفة والنبي نبيه انما مركبه من **باب** اي يريد الاحرام ولو انشأ ثابته الا الحجة في حرم علي وابي النضر والاصحاب فيمنع الله انكره لم يكن
بهم راجح يتاذي به غيرهما ونوقشت الزيادة على الطيب والاسس وكذا يقال في الاصحاب اذا اراد الله جلالة الجعة وانما راجح ترك الطيب حيث الصوم ولحم
يقول بونه من حيث الاحرام او حضور الجعة لان محله تركه او ليا هو دهن على الصوم بتكليف مع عدم الخط للنفس فيه بوجه بخلاف فعله ويسن الصيام للتعطيل
قبل الفجر لاجاره فيه وذلك لما روي البخاري عن عاتشه رضي الله عنها قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجرامه حتى يجرم ويحله قبل ان يطوف
بالبيت اي قبل ان يجرم فلهذا نظر رواية الترمذي ورواية النسائي حين اراد الاحرام واستغفرت قوله كنت اطيبه ان كان لا يقتضي التكرار لان ذلك
لم يقع في الامر واحده في جعة الوداع وعوضه ان الذي تكرره هذا انما هو التطيب للاحرام ولا مانع من ان يتكرر التطيب للاحرام مع كون الاحرام مروه
وليغفر ما فيه وانما تكرهه لنا التطيب عند خروج من الجعة والجماعة اصبحت مكانا والزمان في ذلك فلا يمكن اجتناب الجوارز عن ذلك
وروي الشيخان عن عاتشه قالت كان في نظر الي ويصن المسك من عفار في رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دليل الجوارز الطيب مما يتجر منه بعد الاحرام
وكره ما لجماعة الطيب لما في خبر الشيخين انه صلى الله عليه وسلم امر من عليه جبهه عليه اثر الخلق ان يترجم او يغسله واجاب عنه اعتقاد بان
الخلق كان في الجنة والمزفر حرام ومكره للرجل واعتدانا الانسامة تفصح تحوط الثوب بالزعفران غاية الثوب المخلوق بالزعفران انه كالثوب
او وقع بالخر وهو جائز بشرطه ولو غير حرام فلهذا هذا الاول ولا يتقيد ما يقيد به ذلك لان حرمه الزعفران اخف وبان هذا كان بالجواز ستة ثمان
بدرج ملكه وما روي عاتشه كان في جعة الوداع قوله كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجرامه حتى يجرم ويحله قبل ان يطوف بالبيت والتطيب
قبل الطواف **باب** لا يجوز العمل بالماخول ويغفر لها الاحرام حتى يجرم يذوقه تاويل حديثه بان التطيب فيه يمكن الاحرام
بالطيرة نسيه ثم اغتسل بعد فقه الطيب قبل الاحرام وما يذوقه ايضا قوله كان في نظر الي ويسن المسك في عفار في رسول الله صلى الله عليه وسلم
وزعم المروزي ان لاجرام له غايه بالغسل في غايه البعد فلا يجوز عليه فان قلت في رواية مسلم ان ذلك الطيب كان ذرية قلت لا مانع انه استعمال
الذرية عند مبشرة نسيه والمسك عند حرامه في هذا تجتمع الاحاديث ويظهر ما قلناه كالتكرار العلى وقضية جوابهم الثاني بالنسخ حل
تلح البر بن الزعفران لكن كلام البيهقي صريح في بقاء حرمته وعبارته ورد عن ابن عمر انه صفر حبسته بالورس والزعفران فان لم يحل ان يكون
مستحي غير ان حديثه في اصل الزعفران مطلقا اصح انتهى والوجه الاستسناة للصحة الاحاديث بصيغة الجبهة بالماخول وهو حرم في الاحرام
استثنى فيها الخا يستغني فيها الزعفران وبحث الركني انه يندب الجماع قيل الاحرام ان امكن لان الطيب من دواعيه ويؤديه ما في مسكه عن عاتشه
كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطوف علي نسيه ثم يصبغ حرا يتفح طيبا قال المصنف ويصبر الزم به ان شق عليه تركه بطوافه من
توقان **باب** في ثوبه كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره من وجوه خلاف من حرمه فابي الهيثم وغيره من نديه غريب وان حرم به جمع وجه الامام

وان قلنا بحرمته
ليس المزفر لان

هذا
في

والبارزي وغيرهما في مجموع اتفقوا على ان لا يندب قالوا في التولييد غريب **والافضل المسك** كثير وهو معروف وهو ذكر جاني
الشربانيته وتاولوه على الرادة الرابحة وهو عرب قال الجوهري كانت العرب تسميه المشوم وذلك حديث عائشة اذ اشارت الى الله عليه وسلم المسك
دليل على افضليته على غيره ولقوله صلى الله عليه وسلم اطيب الطيب المسك وبعده العنبر قال ابن القيم واخطا من قدم العنبر
على المسك وهو طيب الجنة والكثبان التي هي مقام عدد الصديقين فيها منه لا من العنبر والذي عرقا يله قوله انه لا يتغير
على مدة الزمان كالذهب ورد بان هذه الخصيصة الواحدة لا تقاوم ما في المسك من الخواص قال السبوطي اطيب الطيب
المسك والعنبر والزعفران والمسك من ينفهم مزيد خصوصيه حيث جاذبه في التميز قال تعالى يستقون من رحيق
مختوم ختامه مسك ومن مناقعه انه يطيب العرق ويحسن الاعضاء **وتنفع** الرياح الغليظة المتولد في الامعاء وتقوي
القلب ويشجع اصحاب المرة السوداء ويصلح الافكار ويذهب خديش النفس وتقوي الاعضاء الظاهرة وضعا والباطنة
شربا ويعين على الباه وتقوي الدماغ وينفع من جميع العلل الباردة ويبطل عمل السموم وغير ذلك انتهى **سنن**
ما العنبر كد الغالية **باب العنبر** حديث عائشة رضي الله عنها اذ روي برقبه دليل على اذهاب جرمه والغالب انه
لا يكون الا بالورد ولان فيه ضم طيب الطيب وان كان قد يذهب جرمه لما وظهر انه ان لم يفعل به بالورد فعله بالاعمال
الغرض ويكرهه النظيف بالزيادة للخرق من خلاف احمد القائل نجاسته قبل ولانه طيب النساء والشعر فيه عند الشافعي
ومن وقعهم تجس يعني عن قليل لا يبق الشيعه يقولون نجاسته المسك لاننا نقول الشيعه ونحوهم لا يعتد بخلافهم بل
ربما يكون ادعاهم نجاسته كغيره كما يعلم من كلامهم يمتنوا وغيرهم في باب الرده **فليس له رداء** لا يتابع رواه الشيخان بل صح
ذلك عنه صلى الله عليه وسلم فعلا وامرا **وسنن** كونهما الخبر الترمذي وصحة البسوة من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم
والتبعض فيه لا ينافي انها الخبز على الاطلاق لجواز تفاوت افراد الخبز وسنن البس البياض الى الال كما دل عليه الحديث الا
لعدو ولي الابيض الا خضر لانه صلى الله عليه وسلم كان احب الالوان اليه **باب العنبر** ومن شأن الجديد ان يكون نظيفا
والافضل المسك تطيقين وتخير جمع بين الجديدين والمفسولين محمول على بيان اصل السنه وتبيجه ان محل تعظيم الجديد
على النظيف حيث استويا بنظافة والا قدم النظيف وبسن المرأة البياض والجديد ايضا كما في المجموع قال الاذرى
والاحوط ان يغسل الجديد المقصور لتشر القصارين له على الارض وقد استحب الشافعي رضي الله عنه غسل حصي الجار
احتياطاً وهذا الاولى وقضية تعليله ان غير المقصور كذلك والذي يبيحه ان احتمال النجاسة ان قرب عادة سن الاحتيا

ابن القيم

علا ببقية والا فلا وفارق الما ريان الغالب فيها النجاسة او القدر قسن تطهيرها وتنظيفها ولا كذلك الثياب **سنن**
لذكر ليس **باب** والمراد بالفضل ما لا يجرم في الاحرام كالمدا من المعروفة الآن والتاسوه لخير ابي عوانه في صحيحه
بسنه على شرط الصحيح ليجرم احكام في ازار ورد او نعلين واجهوا على تدب الثلاثة والاولى كون التعليق جديدين ايضا
وروى احمد والبخاري في التاريخ ومسلم والنسائي وغيرهم استكثروا من النعال فان الرجل لا يزال راكبا مادام متنعلا
وكان صلى الله عليه بصيل في نعليه وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور باخذها حديث ضعيف اورده
ابن عدي في الكامل وابن مردويه في تفسيره وروى ابو يعلى في مسنده من حديث علي زين الصلاة الحذ (وهو بالخ)
المعلمه والذال المحمد والمد النعل وورد ان طول نعله صلى الله عليه وسلم شبر واصبعان وعرضها ما يلي الكعبين
سبع اصابع وبعين القدم خمس وفوقها ست وراسها محدوده وعرض ما بين القبايين اصبعان **وكبر** لم يرد الاحرام
ولو اتفق في اصروا به **مسند** ولو نبيلة ومعرفة كله او بعضه وبقيته تقييد البعض بما له وقع للنهي عنه **رواه**
مالك موقوفا على عمر بسند صحيح **باب العنبر** على المعتمد خلافا لما ورد في الرواية في محله ان وجد البياض والا
فما يصح قبل النسخ اولى مما يصح بعده لان هذا لم يلبس صلى الله عليه وسلم بخلاف الاول فقد روي البيهقي انه
صلى الله عليه وسلم كان له برد يلبسه في العبدية والجمعة كذا ذكره جمع وفيه نظر فان اطلاق الصلابة رضي الله عنهم
لللبسه صلى الله عليه وسلم المصنوع على اختلاف الروايات بدلى الله لافرق وفي حديثه اختلافوا في ضعفه انه صلى الله
عليه وسلم انى اليه بعد غسله بمحفة مصبوغة بالورس قاله في رواية قيس ابن سعد رضي الله عنهما
وكذا في النظر الى اثر الورس على عكسه صلى الله عليه وسلم وهذا ظاهر في انها مصبوغة بعد النسخ بل صح انه صلى الله عليه
وسلم كان يصنع ثيابه بالورس حتى عامته وانما كرهوا هذا المصنوع بغير ما ياتي مطلقا ولم يكرهوه في غير الاحرام
لان المحرم اشعث اغبر فلم يناسبه المصنوع مطلقا نعم وردت احاديث في كراهة الحرم كالذي مر على النبي صلى الله
عليه وسلم وعليه ثوبان احمران فلم يرد عليه السلام وفي خبره طرق الحرم من زينة الشيطان والشيطان يحب الحرم
حرم منعه على الحرم كغيره حكمه حكم الحرم في تفصيله وان لم يبق لونه زنج لان الحرم لونه لا يريه اذ الحرم
فيه اصلا لانه لا يتصور فيه شبه لان النسالم يتميز بنوع منه في لاف اللون فلو صبغ به اكثر الثوب حرم والا فلا **رواه**
مسند لافيه لصحة الاحاديث بحرمته واختاره البيهقي وغيره ولم يبالوا بنس الشافعي رضي الله عنه على حله

الحقيقة

[illegible]

[illegible]

کتاب

كان مستحسنا له ابتداء قلزمه الغدبة ايضا كما في المجموع وقول القولي لو تعطر الثوب بما على البدن فترعه ثم لبسه
لزمته الغدبة قطعاً محمول على ما اذا كان المنتقل اليه عين الطبيب لا مجرد رجليه وفي المجموع لو تعطر ثوبه بما على بدنه لم ينقض
بالاخلاق وتكثر الغدبة بكثر النقل والترج كما يعلم مما يفتا **لو انتقل بحرق** من موضع من بدنه او ثوبه اليه او من
احدهما الى الاخر **فقد يتي** عليه التزلة من مباح من غير قصد منه وعسر الاحتراز عنه والخبر اي داود باسناد حسن عن
عائشة قالت كنت اخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة فنضد جبا هذا بالنسك المصلي عند الاحرام فاذا عرفت احدانا
سال علي وجهها قبراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينها ناودخل في الحلق العرق انتقله بما غسل الجنابة وهو واضع وغسل
خود خول ملة وهو متجه **ومعناه** اي الصفه المحصل له اذ هو كما مر بطلوع ويراد به البنية الحاصله للاختلاف في النسك وليست التزود
اشار اليه الملقين كالبي من ان الاحرام غير البنية لكن يتوقف حصوله على كسائر العبادات الا في ما تفر خلا من وجهه لان معناه ان الطلقة
على الصفه السابقه هو الصل على البنية انما هو كونه محصل تلك الصفه **ان يني بعد احوال** من عمة او اقل كصومها والكرا وحجته كذلك
او كليهما او ما يصلح لكل منهما وهو الاحرام مطلق خبرنا انما الاثبات وكسائر العبادات **معناه** بان يني بها او عمره او كليهما بالاجماع **ومع**
نقل من الاطلاق للاتباع برواه الشيخان ولانه اقرب الى الاطلاق واعرف باصل عليه مرواية انه صلى الله عليه وسلم احرم حرامها ثم نظر
الروي في تعيين احد الوجوه الثلاثة الانية مردوده بانها في الغل للروايات الصحيحة انه احرم معها وعن روي ذلك عائشة فقيل اخرج لاسيما
ولا عمة محمول على ما قبل احرامه وعلى انه لم يسمها في تلبسته في دوام احرامه في خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع من اراد ان يهل بالحج فحج
فليفعل ومن اراد ان يهل بالحج فليفعل ومن اراد ان يهل بعمرة فليفعل **ومطلق** بكسر اللام حال من الفاعل وفحوا نفت لمصدر محذوف بان لا يزيد
على نفس الاحرام خبرنا في من الله عنه الثابت انه صلى الله عليه وسلم اخرج هو والصحابه مملعين ينظرون القضاء يترؤوا للروي فامر من لا هدي
ان يجعل احرامه عمره ومن معه هدي ان يجعله حجا فدرك على انهم اطلقوا الاحرام ونزع فيه بال الاستقراء ان كان بيان الدوام على ما احرموا
ام الاقتال الي غيره لما كثر اختلافهم عليه وانما اشترط التقيي في نحو الصلاة لان النسك اشد لزوما ووسع اذ يحافظ عليه ما لمكن ومن
لواحر من ينقل وعليه فرض اشرف له اوبه في غير اشهر انفق عمره كما مر ونصف حجه او عشر قتلا انفق كاهلا وياكثر من حجة او عمة انفق
او عمة كما ياتي **بسن الخط** بما نوي بكونه ما في القلب كسائر العبادات **وقلية** لمرسل ان انقضت اليمين فاهلوا بالحج ومران الاهل والرفق
بالتلبيه ومنه كما حديث اخر صحيحه **معناه** اخذ داود وجوب رفع الصوت وحمله الاكثر من علي الذب لانه عبادة لا يجب فائتيا والخرها
نطقا في اولها كالظهور والصوم ولا يجب هنا بنية الغير صفة وانما هم كلام الرفعي وجوب الحائض على سائر العبادات الا الاضيق مراد فقد جرح
في

جمع بانها لا تجزأ قطعا ولانه لو نوي النفل وقع عن العزم واخذ منه المصنف انه لا يندب شئ في تركه والاضافه لله تعالى
ومجئته هنا اقوي من الصلاة ومن قال العلم في قوله تعالى وانما الحج والعمرة لله الحكمة في قوله تعالى ومن يذكره في غيره من العبادات
ان الحج بكسر فاءه لا يخلو وغيره اذا تقرر ذلك فيقول بلسانهم البنية نيت الحج مثلا وحرمت به او نيت الخوافيه او التلبس به قال
المؤيد والحصول في حرمته الله تعالى بملك الله بالاجرة ويندب ان يقول اللهم احرمني كل شرعي وشري وحجبي وعظمي وان يقول قبل
الاحرام اللهم اني اريد الحج مثلا علي ما يوجب كفايا كونه نيتا على الله عليه وسلم **وتعبره عما نوي لا بما يلفظ به** بخلاف قلبه
ويكسبه او غيرهما فان نوي بقلبه حجا وتلفظ بعمرة او عكسه او تلفظ باحدهما ونوا في انا او عكسه اغتفر ما نوي لان المدارك لها هو على البنية
لغونها اذ هي المفهوم للعمل المصحح له **ويستأجر** ونحوه من يجزم عن غيره **من استأجر** من نيت او معصوب فيقول نويت الحج مثلا
عن فلان وحرمت به الله تعالى بملك الله بالاجرة وفارقنا بكونه نيتا في غسل اعضائه بانه غير مباشر للعبادة والاحرام بها متاثر بها
ايه سمي حجا وذا كذا لانه من نويها ولو ضل عنه سم مستأجره احرم عن استؤجر له كما هو **والافضل ان يسر باول تلبسه** بان يسمع
نفسه فقط كما في المجموع وغيره عن الشيخ ايحجر واقره واقضاه كلام المنهاج وقضية ما في الجواهر عن الشيخ ان عمل عدم الجهر في اللفظ
اذ اسمي ما احرمه والاحرام لكن اطلق الاسوي وغيره عنه الامرار في ما روي المصنف في الايقاع الاول **وان يكره في ما احرم به**
من حج وعمرة قطعا كما قاله ابن الصالح ونسبه الحجب الطبري وصوبه السبكي واعفاه الاذري وغيره وخرج به في الاذكار ونقله في المجموع
والاصل عن الشيخ ايحجر واقره وقيل لا يسو ذكره لان اخفا العبادة افضل وما صح ان ابن عمر رضي الله عنهما استسجعا حجا او عمرة فقال
استسجون الله على قلوبكم اغماهي بنية احكم وصوبه الاسوي فيقول ان في حمله على الاملا وغيره وحرم به في الاعمال كثره ابن القاد
بان لا يوصفون عليه في الام فكيف يصح خلافه والتركيب بان يصف نوا الاملا وغيره معلوم من نقل الرافعي عن نوا الاملا لان الاطلاق
افضل من التقييد وقد جعله مرجوحا انتهى وما قول ابن حجر عليه السلام انهم في ما وجب ذلك وحكمه التسمية انما اقر بان ذكر ما احرمه ولا يجزأ
بذلك لان اخفا العبادة افضل وقضية كلام المصنف في ذلك ليس المطلق وهو ما حمله في الحاشية فيقول بترك خلافه والمن بحث خلافه
وتسارعا لان لا دليل عليه كذا كثير الوساوس حيث يغلب على ظنه انه لو لم يسم ذلك في كل ما ابي او في اكثره نسي ذلك في الحج نسي ذلك
وان احرم محبتين فاكثر عن نفسه او غيره كذا استأجره ليح عنهما فاحرم عنهما محبتين **او تسو حجه** او غيره من الكسور **افضل واحده** عن
نفسه قياسا على الطلاق وجبر المنكر في مسئلة نحو النصف والفا للوصافه في انسيان لغتد الحج بينهما باحرام واحد فصح في واحدة كما انوي
بتمه فيمن لا يستحب به الا واحد كما هو فارق ما لو احرم بمصلائين فانه لا ينفقد واحد منهما بان التقيين في البنية شرط في الصلاة دون

الحج وبيان

الحج وبيان الاحرام بما عطف عليه امكن بخلاف الصلاة قال البيهقي وينبغي فيما لو كان احرامه محبتين في وقت الحج ان يصير قارا لا يجزأ
لما لم يكن الوقت قابلا لها تنفقه في كل واحد من قبل اشهر الحج والفرق بينهما غير انتهى ووافقه عليه بعض جماعة وقد حكاه الامام
وزيعة ونقله الدارمي عن قوم قال المصنف ويخرج على الاصح بان اصل البطالان فيهما لكن عارض ذلك في الثانية الاختلاف عن العاصم
الاحرام المبني على الغلبة والتفخيخ ما امكن وهذا مقتضى في الاحرام بهما في شهره لصحة الاحرام بما يقبله الركن والغاما لا يقبله فلا
حاجة الى التفخيخ هنا وايضا فالابطال اثر الزم وهو لا يقتضي بطلان اصل الاحرام لانه يقبله بل يفسد كونه حلالا لا يقبله فصح كونه
عمرة واما هنا فالابطال المراجحة وهي تقتضيه من اصله شرارت العقول اشار لهذا الفرق قال الركني لو احرمت بالحج ثم قبل الايمان بشئ احرمت
بالحج فهل ينفذ الثاني عمرة على القول بجواز ادخال ما على الحج فيه وجرها احدها الا وهو ظاهر كلام الامام لان الوقت قابل للحج في الجملة اي
فوق من احكام الحج فاصل **كلما احرمت** فلو احرمت بغير من فاكثر او نصف عمرة مثلا انفق واحده **احرم بها** اي حج وعمره **او تسو حجه**
مثلا او باحدهما ونصف **الحج** **افضل** وما رانا كما في الطلاق وقياس هذه وسيلة التوقيت من على الطلاق ونقله الرويان في الاصح
لكن نقل في الروضة والمجموع زيادة وينبغي ان لا ينفذ لانه من باب العبادة او البنية الحاضرة شرط فيها بخلاف الطلاق فانه مبني على الغلبة
والاعمال في نقل الاخطار وينتقله التعليل واجبا لكونه الكبري بانهم اعوا شدة نصق الاحرام ايضا البنية عليه والمصنف بانه وان
كان من باب العبادات كذا خرج عن مشابهتها في بنية فتوسعوا في الزموا وانما لا يتوسعوا في بنية في سائر العبادات او بغير الخروج
فريقا من هذه من الطلاق اكثر والحق به في ذلك لان اسم ما هنا ينافي في الزم البنية الا ان يري اليهم محج احرامه بالحج قبل وقته وجعلوه
عمرة بعد الحزم فيه بالنسبة بما من لا يعلل ان احرامه ببنية عمرة واليهم انفق وافية بعض انواع التعليل كما ياتي ولم ينظر والي انه من
الحزم بالنسبة قال شرارت التاج السبكي في الاشياء والنظاير **صريح** ببعض ما ذكرته حيث قال معتزضا على التوجه كان كما ادعيت من انه لا بد من
نيت خارج ما قبل التعليل وقد قال الامام بانه يقبله وانت من جملتهم ذهبت قول المرحوم حرمت كاحرام زيد وسببته تغليب الاحرام
وبه صرح صاحب التمه حيث قال اذ احرمت تغليقه باحرام الغير صح تغليقه بالشر كالتطلاق قلت ولا يخفى على هذا الاعتراض الا بما قاله
الوالد رحمه الله تعالى انه لا تغليب في كل احرام زيد اي فلا يمنع بتصف شك في الرويان في صجارج على اصله ان كاحرام زيد تغليب والفا عده
ان ما قبل التعليل صح اضافته الي بعض محله انتهى لمخضا وقد علمت ان الاصح ان ذلك تغليب فاجبه ما من الصحة والله لا اشكال فيها انتهى
احرم **مطلقا** قبل اشهر الحج فقد مر انه ينفذ عمرة ولا يحتاج لشرط ولا بعد حصول وقت الحج اذ انا عليه على المعتمد وان نقل فاقبله عن
عامة الامام او **اشهر الحج** **مطلقا** قبل **العمل** **وان** فان **اطلاق الوقت** اي وقت الحج قبل التقيين **ايضا** من حج وعمره او كليهما

لنزهة فليكن الاختلاف مساعفة في وجهه فان قلت قد قررنا ان اذ علمه غير محرم اصله او مينا الفقدان مطلقا في الكافر باق
ووجه فليكن الاختلاف مساعفة في وجهه فان قلت قد قررنا ان اذ علمه غير محرم اصله او مينا الفقدان مطلقا في الكافر باق
 بصورة الاحرام وهذا كان كغير المحرم فقلت المسلم اهل الاحرام فكانت النتيجة التشبيه بجائزته فصحت والوجه فاسد كما قررنا في الكافر
 فليس على اهل الجاهلية من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا غيره الا في صورة الاحرام والاكات باعتبار تشبيهه على كونه غيره ما لو احرم كل احرام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصح
 لكن على غيره كح لو احرمه او كلفه ما اقيى بعض المتأخرين بالدلالة على الله عليه وسلم المحرم ابتدا الامر الذي ياتي وايضا فان انعقد له جواز ان لا يصح
 ينسب له المحرم ونعقد مطلقا **والوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 مطلقا نظر الى اول احرامه والجزء له فيما يصره له **والوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 كما هو محرم ما يصره ولا يلزمه التمتع او احرام به **الوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 الاحرام **والوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 المحرم **والوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 الا في الاستدلال احرامه فليس مرفعه في الاول فيقبل اذ خالف في الثانيه ونقص التشبيه به في حال نفسه باحرامه الحاضر والاي في الروضة عن الغير
 ما يقتضي اليه يصح وهو الوجه وان قال الاذ في كماله في معنى التعلق مستقبل الا ان يقال انه حرام في الحال او يستمر ذلك في الكسبية
 لا في الحال انتهى في قول بعضهم ان كان احرامه بعد تعيين زيد صحيح والا فلا يصح في علية فظاهر انه يلزمه ان يتبعه في الصرف والادخال ويحقه ان يترك
 في الثانيه ايضا فليست هي خصوصية التمتع هنا وان لم يلزمه فيها وان كان زيد محرم بعمدة تشبيه التمتع كما مر ولو قال قبل الصرف على ان يتبعه فيما سيمر
 احرامه اليه فليكن يتبعه من تردد في كسبية يلزمه ما عينته زيد محراما مقترنه ولو تحلل زيد محرم بعمدة تشبيهه وان كان احرامه حال
 تحله وتوحيب تشبهه حاله اقياسا على ما لو كان محراما ولو كان محظورا لم يلزمه شيئا فانقران التشبيه به انما يصر في الاول الاحرام دون ما يطر بعده
 ولو احرم كاهل اثنين معينين فاذ اتفقت كسبتهما فلو كان احرامهما في الاقارن فان كان احرامهما في احرام مطلقا واحدهما فقط فاقياس احرام
 ينفع في الجميع صحيح وانما اذا سدد مطلقا فله صرفه الى ما شاء فان صرفه في **الوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 بحيثين او غير اثنين وان صرفه لاحدهما وكان الآخر محراما بالاحرام فانما ومنه ان يكون احرام الآخر المصحح فيصرفه هذا المطلق لعمدة ولا يلزم منه ادخاله
 على الحج لان الصرف ليس ابتدا احرام فان احرام ينفع من اول الامر والصرف تفسير ولو كانت مطلقين واحدهما فقط فان لم يرد التشبيه في مستقبل انعقد
 مطلقا في الاول كما المعين في الثانية وان اراده فان اختلف في تعيينهما في الاول وفي تعيين المطلق مع المعين في الثانية ففان والافضل ما هو **الوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
والوجه ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له

لان

لان الحج له ولا نظر بتعيين زيد له ولا غيره بشك في كونه فانه فان لم يعمل بحجبه الثاني لعدم التمتع بقوله ولا تلاعبه ولا يفعل به فان
 كان بعد الفوات وجب ايضا **الوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 او عينته الطويلة لم يتحرر وكذا الذي شخص ما احرم به في الكفاية وكذا العلم ما احرم به زيد في تشبيهه فلا يتحرر في كونه وعلموا هذا وما قبله بان
 لا من مانت ليس بالاحرام يعني فلا يتحلل الا يتعين الاتيان بالشروع فيه كما لو شك في عدد الركعات لا يتحرر وانما يتحرر في الاول
 والقبلة لان اداء العبادات ثم لا يحصل بيقين الا بعد فعل محذور وهو ان يصلي غير القبلة او ان يستعمل نجسا بخلافه هذا فانه يحصل
 اليقين من غير فعل محذور وهذا ظاهر في انه يتحرر اذا جهل اصل احرامه لكن عبارة المجموع ظاهرة في خلافه وهي فاذا انعقد معرفة
 احرام زيد قطريان المذهب لا يتحرر بحال ثم فرق بينه وبين النكاح في مسيلة النسيان بان هذا وقع في فعل نفسه فله
 سبيل الى التحري بخلاف احرام زيد اي فلا سبيل الى التحري فيه مطلقا ولا يعارض هذا تعليلهم المذكور لانه معروض فيها
 اذا علم اصل الاحرام فليس فيه تعرض لما اذا جهل اصله فتأمل ثم ان عرض ذلك التغذرا والنسيان **الوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 من العمل **الوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 نية القرآن او صبر وزنه قارن من غير نية **الوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 فيخرج بذلك عن العدة ولا يبرأ من العدة لاحتمال انه احرم بالحج وادخالها عليه ممتنع **الوجه** ان اذ كان احرام زيد مطلقا **فليس** من زيد فلو احرم زيد مطلقا او صرفه في احرام كاهل احرامه انعقد له
 بعمله كما في المجموع في موضع حكايته الاتفاق وجري عليه في الروضة واصلها هو المعتمد خلافا للاسوي قالوا يجب التحصيل بيقينه
 اونية القرآن ويجري به عن الحج ولو حجة الاسلام ان نوى قبل ان يعمل شيئا من الاعمال فان نوى بعد ان عمل شيئا من الاعمال لم يجز به
 شئ لاحتمال انه محرم بعمره والحج لا يدخل عليها بعد الشروع في العمل ولا يلزمه دم للقران لان الاصل براءة ذمته نعم
 بسنن فيها فان لم يتوقرنا ولا يحال نوي عمره او لم ينو شيئا وانى باعمال الحج حصل التحلل ولا يبرأ من الحج ولا عمره تشكك فيها
 اتي به منتهى لانه مبهم فلزمه ان نسي صلاة من الخمس لا يعلم عينها وان اتي بعمل العدة فقط لم يحصل التحلل ايضا
 وان نواه الاحتمال مطلقا احرامه نجي ولم يتم اعماله مع مقارنته وان عرض التغذرا والنسيان بعد الوقوف وقبل الطواف فان بقي
 وقت الوقوف فقرن او نوى سجدا ووقف تانيا وانى ببقية اعمال الحج بري منه لانه اما محرم به او مدخل له على العدة قبل الطواف
 لا من العدة ولا دم لما مر فيها اتفاقا وان كان وقت الوقوف او لم يفت وقرن او نوى سجدا ولم يقف او وقف ولم يقرن ولا نوى
 جازا لا يبرأ منه لغوات الوقوف لاحتمال انه لم يجرم به ولا منها ايضا لاحتمال انه احرم بالحج ويتبع ادخالها عليه

اي لاحتمال انه محرم
 بعمره والحج لا يدخل
 عليها الى اخره

او عرض ذلك بعد الشروع في الطواف وقبل الوقوف فتوى حجا او قرانا ووقف والى عمل حجة الحج لم يبرهن شيئا اما الحج فلا احتمال
 انه احرم بها ويستنع ادخاله عليها بعد الطواف واما العمرة فلما مر وان لم عمل عمرة بان سعي ثم حلق بالاعتدال بنية ثم احرم بالحج
 او بهما والى عمله بري منه فقط لانه حاج او متمتع لانهما لما مر لكن لا تقتضيه بفعل ما ذكر من اتمام اعمال العمرة ثم الاحرام بالحج
 والاتبان بعلمه فلعل احرامه بالحج وان حلقه في غير وقتة فهو نظير صاحب جوهره ابتلعها دجاجة غيره لا تقتضيه بذبحها لكنه
 ان فعل لزمه ما بين قيمتها حية ومذبوحة ولا صاحب دابة تقابلت في دابة اخرى هذا ما نقله الشيخان عن الاكثرين لكنه صح في المجموع ما ذهب اليه جماعة منهم
 دابة الاخر لكنه ان فعل لزمه قيمة الاخرى هذا ما نقله الشيخان عن الاكثرين لكنه صح في المجموع ما ذهب اليه جماعة منهم
 ابن الخرداذلي والطبري وابن الصباغ والفراري وابن الصلاح انما يقتضيه بذلك زحما لان الحلق باج بالعمرة ومنه الاشتباه اكثر لقوات الحج مع صعوبة
 قضائه وصوبه التلخيصي انما نقول ان فعلت كذا لم تكن كذا وان لم تفعل كذا لا يفسد كذا الا من النقص على ان نقول المحرم اذا انقضت حجة
 الابلان وطبت فسد احرامك والافطار او نطق عليك قال ولا يستفيد من هذا الحلق شيئا من المحرم المتوقفة على التحلل ولو جامع في حرمه
 لم يصح جمعا وان يكون احرامه السابق حجا وقرنا جامع فيه قبل التحلل الاول ففسد نسكه وما يليه لا يقتضي صحتة ولا سلم لابلان الحداد ما ذكره
 من جواز الحلق بل يتعين التعصير باقل ما يمكن لانه يزول الضرورة ثم ان فعل ما من اقتاد غيره وسجح شروطه التمتع لزمه دم لانه اما
 متمتع او حلق في الحج قبل وقته بخلاف من لم يصح شروطه التمتع لفقد التمتع وحقه والاصل عدم دم الحلق ولا يصير زرده انه للمتمتع او
 للحلق فينوي عن وجهه فان فقهه صام كما التمتع وان وجد الطعام ولا يعين الحجة في صوم الثلاثة اضبطا لانها اما واقعة من الحلق او التمتع
 وله تعيين التمتع في السبعة فان لم يكن متمتعا فالسبعة نفلا ولو طعم ثلاثة اصعب لم تنفك مساكين او اقتصر على صوم ثلاثة ايام فله يبرأ وجها
 بهج صاحب الوفاي الاول واعتمده الزركشي ورجح الشيخ الاسلام والمصنف الثاني وان احتمل ان احرامه والبقران لم يلزمه دم اخر للشك في الزيادة
 ولو عجز عن الصوم فاطعم مساكين بري لانه ان وجب عليه دم فذلك اودم تمنع فقد رخصت زيادة مدين وان عرض النحر او النسيان
 بعد الوقوف والطواف فان اتم اعمال الحج لم يحصل له الحج ولا العمرة وان نوى قرنا والى عمله لم يحصل الحج ولا العمرة وقياس ما مر انه لو اتم عملها
 ثم احرم بحج وانما يعمل الوقوف وحصل الحج ولم يزد دم كما مر وان اتم عمله ثم اعتمر اجزائه لتبطل الاتيان بها صححه فخرج لو كان زيدا المشبه بالعمرة
 فوافقه واجبر بخلاف ما فعله فالمدار على ما خبر به فلو خبر انه كان احرم بالعمرة ووقع هذا الاخبار بعد جميع الاعمال يري من العمرة ايضا هو ظاهر فخرج
 شك بعض مع اعمال الحج هل نوي ولا فالقياس عدم محنته كما في الصلاة ورفق بعض الناس بان قضاه الحج يشق لاثاره بل هو قاله العلامة ابن قاسم
 والذين افتادوا به بل من ابن زياد انه لا اثر للشك في النبيه بعد الفراغ كما في الصوم ووافقه جمع ثمانون واعلان وجوه الاحرام افراد وتمنع وقران
 والاطلاق

والاطلاق واحرام كاحرام يرد وجع بدون عمرة وعكسه وانما يذكر وجه الاتفاق على ان الحج وحده دون الثلاثة في الفضيلة وعلى ان العمرة المفردة دون
 الحج وتقدم ان التبيين افضل **قال ابن عسقلان** لا بد من ان سعي ثم حلق بالاعتدال بنية ثم احرم بالحج
 او من الحرم لان الاثر والدم لا يدخلان في التسمية فغيره يورثان في الفضيلة الاثنية **قال ابن عسقلان** بان يحرم بها من هيفاً طرفة
 او غيره **فردا** اي بعد فراغه منها يحرم به اي بالحج **وقد اورد في التمتع ما نقله من ان سعي ثم حلق بالاعتدال بنية ثم احرم بالحج**
 كما اقتضاه كل جمع فهو متمتع لادم فيه ويخرج به قولهم وان فقدت شروط الدم والمراد انه يسمي متمتعا لغويا او شرعيا لكن محار الاجتهاد
 والذين يقتضيان كلام الرافعي وغيره وصرح به صاحب المعين بل صرح القاضيان ابو الطيب والماوردي بان هذا هو الافراد الذي يختاره الشارع
 رضي الله عنه والامام والفراري بان هذا من صور الافراد بخلاف ما فرجه ابن الرفعه والسبكي والاذري والزرکشي ولا يقتضيان هذا هو ظاهر
 الخلاف لفظي فتبين مجموع افضليته بل حج ثم يعتمر محررا على ان ذلك هو الافضل على الاطلاق وان قال المحقق لا يقتضي اعتبار البعدي بل يقتضيه
 قبله العمرة افضل التمي وهو مبني على ما ذهب اليه من ان شروطه التمتع معتبر في التسمية ايضا حتى لو قدم العمرة في الحج في شهره ثم عاد واحرم بالحج
 من ابغاثا افراد لم يصحح خلافة فان قلت بغير ما قاله هو غير من افضلية هذه الصورة ان العمرة فيها وافقة قبل اشهر الحج اجماعا وفي
 الصورة عند الاصحى وافقة في شهر الحج عند القابل بان الحج بها كما لا من شهر الحج وما رواه ابن ابي شيبة عن عطاء وطاوس ومجاهد انهم كرهوا العمرة
 بعد الحج وقالوا لا تخري قلت مثل هذين لا يوجب لصنف من كرهها جوازا لمنازمة الثاني الحديث الصحيح انه في الله عليه ولم يعايشه من التسليم
 عقب حجها **واما ان يرد بان يحرم بها** **قال ابن عسقلان** وان لم ينو القرآن فتندرج العمرة فيه وبسقط اعتبارها ومن ثم تبطل قواني
 ونساقا بالحج وان كان بعد الاتيان بجميع اعمالها صورة وعدة وان لو بات باعمالها كذلك واحراما من مكة لامن ادني الحلق اذا احرم به من
 مكة **او يحرم بها** **وقيل** **اشهره** على المعقد خلافا من نقل عن عامة الاصحاب خلافة ومن نقل عن الاكثرين من ادخال **ابن عسقلان**
ابن ابي شبره خبره من ان عايشة رضي الله عنها احرمت بعمرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدوها بكي فقال ما نك قالت حلفت
 وقد حمل الناس ولم لحل ولم لطف بالبيت فقال لا اهل بالحج ففعلت ووقفت للموقف حتى اذا طهرت طافة بالبيت وبالصفا والمروة
 فقال لا قد حلت من حجتك ومن عمرتك جميعا وقد شمل المني ما لو افسد العمرة ثم ادخل عليها الحج فيبطل احرامه به فاسدا ويلزمه
 المضى وقضا النكاح وبرنة الافساد ودم قران كما ياتي شرطه وهل يحرم الادخال حينئذ اذا علم بالفساد لان التلبس بالعبادة
 الفاسدة حرام اولاد فاسد الحج كسجته رجع الشارح عبد الرؤوف الاول والمصنف الثاني **قال ابن عسقلان** ادخال الحج عليها **ان قيل**
الشرع في الطواف لخبر عايشة رضي الله عنها **قال ابن عسقلان** بان يحرم بها **وقيل** **اشهره** على المعقد خلافا من نقل عن عامة الاصحاب خلافة ومن نقل عن الاكثرين من ادخال **ابن عسقلان**
 انما يقتضيه كل جمع فهو متمتع لادم فيه ويخرج به قولهم وان فقدت شروط الدم والمراد انه يسمي متمتعا لغويا او شرعيا لكن محار الاجتهاد
 والذين يقتضيان كلام الرافعي وغيره وصرح به صاحب المعين بل صرح القاضيان ابو الطيب والماوردي بان هذا هو الافراد الذي يختاره الشارع
 رضي الله عنه والامام والفراري بان هذا من صور الافراد بخلاف ما فرجه ابن الرفعه والسبكي والاذري والزرکشي ولا يقتضيان هذا هو ظاهر
 الخلاف لفظي فتبين مجموع افضليته بل حج ثم يعتمر محررا على ان ذلك هو الافضل على الاطلاق وان قال المحقق لا يقتضي اعتبار البعدي بل يقتضيه
 قبله العمرة افضل التمي وهو مبني على ما ذهب اليه من ان شروطه التمتع معتبر في التسمية ايضا حتى لو قدم العمرة في الحج في شهره ثم عاد واحرم بالحج
 من ابغاثا افراد لم يصحح خلافة فان قلت بغير ما قاله هو غير من افضلية هذه الصورة ان العمرة فيها وافقة قبل اشهر الحج اجماعا وفي
 الصورة عند الاصحى وافقة في شهر الحج عند القابل بان الحج بها كما لا من شهر الحج وما رواه ابن ابي شيبة عن عطاء وطاوس ومجاهد انهم كرهوا العمرة
 بعد الحج وقالوا لا تخري قلت مثل هذين لا يوجب لصنف من كرهها جوازا لمنازمة الثاني الحديث الصحيح انه في الله عليه ولم يعايشه من التسليم
 عقب حجها **واما ان يرد بان يحرم بها** **قال ابن عسقلان** وان لم ينو القرآن فتندرج العمرة فيه وبسقط اعتبارها ومن ثم تبطل قواني
 ونساقا بالحج وان كان بعد الاتيان بجميع اعمالها صورة وعدة وان لو بات باعمالها كذلك واحراما من مكة لامن ادني الحلق اذا احرم به من
 مكة **او يحرم بها** **وقيل** **اشهره** على المعقد خلافا من نقل عن عامة الاصحاب خلافة ومن نقل عن الاكثرين من ادخال **ابن عسقلان**
ابن ابي شبره خبره من ان عايشة رضي الله عنها احرمت بعمرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدوها بكي فقال ما نك قالت حلفت
 وقد حمل الناس ولم لحل ولم لطف بالبيت فقال لا اهل بالحج ففعلت ووقفت للموقف حتى اذا طهرت طافة بالبيت وبالصفا والمروة
 فقال لا قد حلت من حجتك ومن عمرتك جميعا وقد شمل المني ما لو افسد العمرة ثم ادخل عليها الحج فيبطل احرامه به فاسدا ويلزمه
 المضى وقضا النكاح وبرنة الافساد ودم قران كما ياتي شرطه وهل يحرم الادخال حينئذ اذا علم بالفساد لان التلبس بالعبادة
 الفاسدة حرام اولاد فاسد الحج كسجته رجع الشارح عبد الرؤوف الاول والمصنف الثاني **قال ابن عسقلان** ادخال الحج عليها **ان قيل**
الشرع في الطواف لخبر عايشة رضي الله عنها **قال ابن عسقلان** بان يحرم بها **وقيل** **اشهره** على المعقد خلافا من نقل عن عامة الاصحاب خلافة ومن نقل عن الاكثرين من ادخال **ابن عسقلان**

استلمه بنية الطواف لم يكن بلا خلاف في الثاني اما بعد الشروع في الطواف بقبيل ولو بخطوة فلا يجوز ولا يصح اتفاقا لانه شرع
في اسباب التحلل ولا اتصال احرامها بمقصوده وهو اعظم افعالها فيقع عنهما ولا ينصرف بعد ذلك الى غيرها **ولو شك هل**
اسم به قبل الشروع في الطواف للعمرة او بعينه احرامه لان الاصل جواز ادخاله عليها حتى يتبين المنع فصارت احرام
وتزويج ولم يدر هل احرامه قبل تزويجه او بعده فانه يصح تزويجه **وكيف كان** **عليه السلام** عن الحج والعمرة **عليه السلام** اندراجا لانه
في الاكبر فوفى الحقيقة له لانه لا لها كما جسد السكبي وقال غيره انه المنقول لما تقر من عدم اعتبارها معه وذلك الاجماع والتعبير
الصحيح من احرام الحج والعمرة اجراء طواف واحد ويسعى عنهما حتى يحل منهما جميعا وخبر احمد من قرن بين حجه وعمرته اجراء
لها طواف واحد ولما في البخاري وما الذي جمع بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا هكذا الرواية طافوا بغير طواف
وقد صرح الخفاء بلزوم العاقب جواب اما قوله فاما الذين امنوا فبعلو الا في ضرورة او تدور ففعل هذا من التدور
واما حذوها في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم فاعترفتم في قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال حال فهو
ما حذف فيه تبعاً للقول والاصل فيقال لهم في الآية وفا قول في الحديث ورب شي يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كما لا يخفى عن غيره
بصلى عنه ركعتي الطواف ولو صلوا احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح ثم ما ذكره المصنف هو مذهب الشافعي وما كذا واحد
والجمهور وقال ابو حنيفة في اخره عليه طوافان وسعيان واستدلوا بما في سنن النسائي الكبير عن محمد بن الحنفية
قال طفت مع ابي وقد جمع الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى سعيين وحدثني ان علياً فعل ذلك وحدثني ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم فعل ذلك قال في المجموع تغللاً عن الاصحاب يندب له فعل ذلك خروجا من خلاف ابو حنيفة واعتز به بان
الخلاف اذا خالف سنة صحيحة لا بسن رعائيه وهو هنا كذلك لما مر عن عائشة انفا ان الصحابة الذين قرؤوا مع
النبي صلى الله عليه وسلم لم يطوفوا الا طوافاً واحداً ولم يسعوا الا سعي واحد ولان احرامه صلى الله عليه وسلم كان قرأنا
في الاخر ومع ذلك لم يكر طواف الا فاضله ولا السعي ففي مسلم عن جابر لم يطوف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه
بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً طوافه الاول اي الذي فعله بعد طواف القدوم والمراد باصحابه هنا من كان
متم قرأنا والحديثين الصحيحين الماضيين وقد اطال البلقيني في رد ندب تعدد الافعال ثم قال وقد صرح الشافعي
والاصحاب بان المفرد اذا سعى بعد طواف القدوم لا يسن له اعادة السعي بعد طواف الا فاضله ونصوا على ان حكم القرآن
في احواله حكم مفرد الحج انتهى وما مر عن علي كرم الله وجهه صنع بقاء اتفاق الحفاظ كما في المجموع واما رد الزركشي

و

اجاب ابي حنيفة رضي الله عنه التعداد بقوله القياس انه لا يستحب لان الطواف الثاني دخل في الاول كتحية المسجد
في الغرض وما دخل في غيره ضمننا لا يشرع الا ببيان به مستقلاً والالزام الامر بتحصيل الحاصل انتهى فاعتز به بانما
هو في اعتقاد الشافعي وليس النظر اليه بل الى الخروج من اعتقاد الحنفية فاندفع قوله وما دخل الى اخره لم يكن فيه تحصيل
حاصل خلافا لما زعمه وسبأ في السعي لذلك من يد وفي تعبيره بعمل الحج اشارة الى اتحاد مبنياتها في المكي وان المغلب
حكم الحج فلذا افرغ عليه قوله **ولو كان ملكه** **عليه السلام** الى ادنى الحل تغليباً للحج لاندراجها فيه مع انه يخرج الحل لاجل
الوقوف بعرفة ومن ثم كان الاصح ان الاعمال تقع عن الحج لاعتبارها لسقوط اعتبارها باندراجها فيه كما مر ونقدم ان
ملكة مبنيات من بها ولو قارنا **عليه السلام** ولا يصح **عليه السلام** اي ادخال العمرة على الحج لانه لا يستفيد به شيئا بخلاف ادخال
الحج عليها يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت لانه يمتنع ادخال الضعيف على القوي كغراش النكاح مع قرأنا الملك
لقونه عليه جاز ادخاله عليه دون العكس حتى لو نكح اخت امته جاز وطبها بشرطه وحرمت الامه لان الوطي بغراش
النكاح اقوي منه بملك اليمين وجوز في القديم ادخالها عليه وصححه الامام كعكسه فيجوز ما لم يشرع في اسباب
تحلله وجعله البلقيتي في التذريب من انواع القران واستدلوا به بفعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وقال
حذوا عني منا سككم واجيب بانه لمصلحة بيان جواز العمرة في أشهر الحج لهذا الجمع العظيم على خلاف اعتقاد اهل مكة
من عدم لها من فجر العجور وساع ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم وان بينه قبل ذلك باعتمارها فيها ثلاثاً
والايراد افضل من غيره لما صح عن جابر وعائشة وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم انه صلى الله عليه وسلم اقر بالحج
وقدم على ما صح عن انس رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبنيك عمره وحجاً وعن غيره احرم رسول الله
صلى الله عليه وسلم متمتعاً لان روايته اكثر ولان جابر منهم اقدم صحبة واشد عناية بضبط المناسك اذ لم يستوعبها
احد مثله وكذا عائشة رضي الله عنها افضل حفظها عنه قربها منه وقد صح عنها انها قالت اهل رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالحج مفرد افقولا حرجنا لا نعرف حج ولا عمرة محمول على فعل غيره صلى الله عليه وسلم وعلى عدم تشبهها
في التلبية وانها لم تسمع تلبيةه في الحج وكذا ابن عمر وابن عباس ومن ثم صح عن ابن عمر انه لما قيل له ان انساخا لعك
في رواية وروى القرآن قال انساخا كان يدخل على النساء هن مكشفات الرؤوس واي كنه تحت ثاقل رسول الله صلى الله
عليه وسلم بمسني لغابها اسمعه يلي بالحج وصح عنه اهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفرد وكذا قال جابر

واصحابه دخلوا مكة وطافوا بغير تعيين وهو محال ومعنى انتظاره للوجوب ان الله تعالى لم يحرم تعينه بالحج واختلاف احواله
 في كيفية الحرام هل يلزم هذا الحج الذي احرمه به اوله منه مخرج بالغرض في ايه التفضيل ان من ساق الهدى لا يجل من احراره حتى يذبح
 ولا يحكم الفسخ **قلت** على الافراد في التفضيل لان الترتيب في القرآن وان عده القارئ الاما لان اعمالي في المنع واجبة لجماعا
 وما زاد على عمل واحد في القرآن على وجوبه على الله سبحانه كما هو في الام على ان التمتع احب اليه واليومي على انه احب اليه من
 الافراد محمولان فالجمع من احواله يقتضي على افراد لا يفرق بينه في عامه فلا يفرق بينه وبين ما في عامه كقوله ان الافراد
 الذي يحرره في عامه افضل فان دفع ما اطالبه الاذرعى حيا ومنه قوله الظاهر ان الامة لو اطلعوا على ما قاله الربيع احراما
 ففصلوا الافراد التي تتبعه الترتيب سمي متمتع بالتمتع صاحبة محظورات الاحرام بين النكاح او لسقوط العود اليها ليقاها
 بالحج اذ كان هذا هو القياس لكنه خفف عنه فاحل له الاحرام من مكه بشرطه **قال** ان يجمع الله لارتيه بعده لدفع توهم
 ان القرآن في منية التمتع على ان بعده الحج وعلية ما سبب من الشافعي ان القرآن افضل من الافراد وان اجمع بظاهره فوافقا
 باحقيقه على تفضيله لا يقال الحج وحده لا يسمي مفرا الا ان تقول بل سماه اتفاقا كما كان الامام والقاضي واقرها الاذرعى وغيره
 قال الاذرعى في تفضيله كل من الثلاثة على الحج وحده متفق عليه بين العلماء في عمومها ونقل الاذرعى عن الجمهور انها افضل منها
 وان اشتمل دونها على قتل صيد واحتاج الجبر لان اعماله اكثر ويحتل البارز في القرآن افضل من الافراد والتمتع اذ اعتمد على الحج
 ابعده ليحصل الثمران ووافقه السنوي فبحث انه اذا قرأ او اعتمر بعده كان افضل من الافراد قال السبكي في مقصوده مع
 زيادة عمدة اقره في منظر ما لو حلهما ففصل اوله بالتمتع على قصر عادته بالوضوء فانه افضل ونظر فيه الزكريا في العمرة التي اتي بها
 بهو لا تعلق بالعمرة القرآن لان الفرض قطرها والتفضيل لما هو بين الافراد والقرآن الذين افراد وقرآن مع عمرة وبان مسكيت
 التيمم ليست مظيرة هذا لان التفضيل على كون بين اثنين افراد احدهما بخصوصه وما نقل الاذرعى كلام البارز في قوله غيره ولو
 تمتع ثم اعتمر فخرج الحج كان افضل من الافراد على حصول صورة الافراد مع الاعتمار مرتين فلا عسدي هذا والذي قبله في غير
 ولا يوافق الاصحاب عليه وروى ابو زرعة بان كلامهم في تادية نسكين فقط لا في ادا ثلاثة نسكين كما هو في التيمم وشار اليه السبكي
 وقبول المتمتع افضل من غيره وهو من هب الخبايا وطا الوحي لا يختار له وفي قول القرآن افضل وهو من هب الخبايا واختاره
 جمع من كبار الصحابة والافراد عندنا وعند المالكية **قلت** ان المزدحم من سنة هو بقيقة الحج بان لا يوجز من ذي
 الحج فان اخر العمرة من سنة كان كل منهما افضل منه ومخالفة القاضي والمؤيد فيه من رغبة كما في المجموع وان اخذ بمقتضاها

سج

بلح

البليغي

الثاني والعشرون على
 مختصر ايضا في الشكلي

٢١

البليغي **قلت** في المزدحم من سنة الحج لما في ذلك من الخطر كذا عللوا به وانما يظهر له بعض احواله في الغرض اما اخير التطوع فلا
 خطر فيه فيصحب المراهقة قبل ولا تفاقم على ان التمتع والقرآن افضل من حجة واحدة وايدى البليغي ما مر عنه بان الافراد ومقتضوه
 الحج حتى لا يختلط العمرة ولا تقدم هي عليه في شهره فيكون من حيث كونه حجا واقفا على هذا الوصف الكامل افضل مطلقا لانه على الله
 عليه ولم واصحابه الاعاشية وكانت قاسمته لا يعمر وبعدهم انتم وورده المصنف بان لا نسلم ان وصفا الافراد مطلوب مع قطع النظر
 عن العمرة بل مع النظر اليها وانما سبب افضليته ان يفتقر الى افضل وهو الحج ثم المباركة بالعمرة التابعت ايراد كل باعما لخصما فخرج التمتع
 لان فيه تقدم التابعت المحض على الاصل الفاضل والقرآن فيه الاكتفاء بما فعل واحد واعلم ان تفسيرهم بكراهة تاخير العمرة عن سنة
 الحج مخرج بان افراد النكاح في سنة افضل منه في سنتين وانما لكل سفر استقلال في التأخير من الخطر عابدا وبه فارق ما لو
 جري الجماعة انما الوقت فانه يسر له التأخير بتفضيله السابق من تركه كان مكنته قريبا من مكته واكنته انما الاحرام بالعمرة
 قبل انقضاء السنة بان افضل من الاحرام بان لا ياتي في ما يفتقر قول الاصحاب احتجوا على التمتع بان حجة عمره مفردة من
 الكوفة افضل من حجة كوفية وعمرة مكية مقترنين لان ما يقع فيهما السالمناظرة لا يخرج به غالبا فان المنع قد يعارض دليل
 المستدعي بالابراء وقد حكى الاتفاق على تفضيل القرآن على حجة واحدة في سنة والحجة والعمرة الكوفيتان لا يمكن ان يكونا في سنة الا ان تقدم
 العمرة قبل شهر الحج بنا على ما مر ان هذه الصورة من صور الافراد افضل حينئذ فيقول اجمعنا على هذه الصورة ولا شك ان من فعل
 ذلك افضل ممن حج من الكوفة واعتمر من مكته وان قلنا بما عرفت المجموع ويلزم المتمتع دم جماعا قال تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما
 استيسر من الهن يلبس عليه ذلك ورسخه الميثاق اذ لو كان احرم بالحج او لامن ميقاته لاحتاج بعض راعته من الحج الى ان يخرج الى الدي الحل
 فيخرج بالعمرة وبما تمتع استغنى عن ذلك لانه يحرم بالحج من مكته **قلت** في المزدحم من سنة الحج انما هو في حجة الوداع لا في حجة الوداع
 وذكر انه النص وقطع به الدارمي فلو كان شرط كان مفردا قال الرافعي والاشعرى الاول التمتع بهم بحجة التمتع والقرآن من المكى خلافا
 لا رغبة وفي المجموع ان ما قاله هو الاصح لما ذكره شروطها **قلت** في المزدحم من سنة الحج انما هو في حجة الوداع لا في حجة الوداع
 المكى حين احراره ما خلا في حاشية قوله تعالى ذلك الذي ما ذكره من الهدى والصوم عند فقهه من لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام
 وقالت الحنفية ذلك الذي لا يباح التمتع من لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام اي خاصة فيكره له التمتع وعليه دم لان المكى لو لم يكن اهله حاضري
 نسكه من مكى الغريب واجبا اصحابنا بان الاشارة في الاية الى اقرب من ذكر وهو الدم المدلول عليه بقوله تعالى في استيسر من الهدى ولها هذا
 جاز من تمتع وذكر ما بعده بمنزلة الاستسنة وهو انما يعود الى الجزالة المقصود بالحكم نظير من جافله كذا الا الفاسق وهذا هو الظاهر

فكان الاستوى فيها
دليلا على التجانس
والتشابه وفما يصرح
بالاول

الوقوف وانما كفاه العود اليه لان الاحرام من مكة ليس متاسلا في حقه فنظر الي مسافة اقل الواقف وهو حلتان من مكة فخرجوا وسوله
اليها **لادم** للتمتع ولا المجاوزة **في غير شهر** اي بالعموم **في غير شهر** وان اتي بالمال اكمل في شهر الحج كما امر بهذا الخبر
قوله السابق في شهر الحج **او احرما** بما في شهره ولكن **في غير شهر** الذي اعتمر فيه كان حج من قابل ولو بعد عوده الي وطنه فلا دم عليه للتمتع
لانفسا المزاومة المذكورة وان كان متعافا من وجوبه بقي بعد حسن عن ابن المسيب قال كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعتمرون في
اشهر الحج فاذا اتوا نحو ابي عامر لم يردوا ولو اعتمر من قبله لم يردوا فذلك قبل ان يخرج فتدبر على مثل ما في الحج عنه فنتجته عدم لزوم ادم
لواجر من المبيت والتمتع بنا على ان المحرم لا يرد كونه حج ميقنا او فلكا لا يتحقق في واحد منها **او حج** من عاهه لكن **عاد ميقنا** **عمره** الذي احرم منه
بها احراما جازا كان لم يخطر له الا قبيل دخول الحرم كما شمله كلامه لانه في هذه الحالة ميقنا الا في وقت الحاق بعضهم به او اقباعه فخرج
منه لادني الحل واحرم بالعمرة تفرغ منها واحرم بالحج من مكة وخرج لادني الحل فلا دم عليه لير في محله لان المراد بالميقنا ميقنا الا في وقت الحاق
لا المكي كما صرحوا به **او مثل ساقه** لانه ميقنا فلا يكلف ابعده عنه **او ميقنا اخر** ولو اقر به منه مكن ميقنا له فحجه فعاد الي ذات عرف
وقضية كلامه انه لا يكون مجرد الخروج الي مرتلتين من مكة حيث لم يكونا مثل مسافة ميقنا وهو ما شئ عليه في الحاشية والمعتبر بالعمرة
ان يجرى بها في المجموع عن الفور او اقره والكفاية وغير هاتين العدة والانا به والتهذيب والبحر من ان التمتع لو سافر بعد عمرته من مكة
سفر فخرج من سنته لادم عليه وجهه المصنف بان المرتلتين اشهر ميقنا ذات عرف وغيره والعود الي الميقنا مسقط فكذا ما هو علي
مسافة ونوصيه الروياني انه بان جسد يكون من غير الحاضرين يعني وان حرم عليه في المجموع كالعز يزفانه على من عاد لادني عرف بان من
الحاضرين على مسافة من الشهرين اعتبار المسافة في الحاضرين من مكة وان العبرة فيه بالاقامة لا بالاستيطان واعتبرت مسافة ^{القبض}
من مكة ومما امر من الحرم رعاية للمخفف فيهما المناسب لكون التمتع مازونا فيه سواء عاد ما ذكر **او احرما** بالحج منه عاد اليه **موجبا**
لان التمتع قطع المسافة محرما وان لم يكف بالعود الي الاقرب اذ اجاوز الميقنا ما امر وتقليضا عليه لتعديبه وانما ينفعه العود ان كان
من مكة بعض طواف قدوم كان احرما بالحج خارج مكة مثلا ثم دخل اليها وطاف بعض طواف القدوم ثم راد العود الميقنا فلا
يحتاج اليه حيف او طواف وداع مسنون عند خروجه الي عرفه فلا ينفعه العود بعده ايضا لانه انما يشبه التحلل او واجب للوقوف
بمكة مما افقاه تغيير الرضوخ والمجموع وصرح به بعض المتأخرين وجعل عبارتهما على غير ذلك فيه نظر وسياتي الفرق بينه وبين القارن
ما فيه في غير ما شئ من هذه الثلاثة لم ينفعه العود بخلاف مقدمة الطواف كان استكمل الحج او قبله او لم عليه ولم يجاوزه علي ما رجحه
المستعمل ليلية التاسع لانه ليس على صورة ركن بل على صورة واجب لادخل اليه في التحلل **المعتمد** **اخبره** **عن** **الافاق**

انه مقيس على التمتع فاعطى حكمه في ذلك وغيره والقرآن ان اسم القرآن لا يزول بالعود بخلاف التمتع منوع على ان المخطئ في السقوط بالعود ليس هو
زوال الاسم بل زوال الترفه وهو حاصل لذلك ان كان عوده **بغير ذنوبه** فلو عاد قبل دخولها لم يسقط الدم على الوجه اوجب قطع المسألة
بين مكة والميقات لكل من استكمل ولا يتم ذلك الا بعوده بعد خلوها وقصبتها كالمثلث الذي لا ينفعه العود من غير ان يخلو منها ولو اهرم بالعمرة من
الميقات ودخل مكة ثم رجع اليه قبل الطواف واهرم بالحج لم يلزمه دم وان كان قارنا وهو ظاهر واقتضا كلام الدارمي قوله السبي خلافا لما في النسخة
وقيل بغيره يعني قبل الحضور بعرفه بعد الزوال والتمتع فلو عاد بعده استقر الدم عليه وينفعه العود **ولا خلاف في عدم وجوبه**
يسته في البقاء قال في ما قلنا قلت مر في التمتع ان عوده اقل فيبدأ اذا كان قبل التلبس بنسك وقد اختلفوا في ان يسه في اكثر احكامه فما المصنف الذي
اوجب عدم خوفه هنا قلت القياس واضح وعليه ما قبله الذي مر في ما يانه قد مر كل من جاء من الميقات ثم عاد بعد التمتع في الطواف ونفعه
العود اذ لا يسه في سبب التحلل حقيقة ان كان متمتعاً ولا يفهم اي شيء من ذلك بل لا يتبادر اليه شك بل احرأ فافضل اذ علمته فطواف
التمتع بتسميته السابقين وقع بعد تحلله من احسنه وقدر ان كان من ماله دخل في الحيا الدم فكانه واقع بعد فعل بعض التحلل فلا ينفعه
العود لذلك خلاف القارن فان طوافه وقع قبل دخول شيء من سبب التحلل نسكيه فينفعه العود والزوال النقص بحيث يمتنع مع عدم تقصيره
ومرثر لنظره وخلفه لا دخول ما يشبهه من جوار الميقات وما العي بعده فقد وقع بطريق التمتع مع انه لا يدخل اليه حينئذ في التحلل
بخلاف وقوفه بعرفه لانه شرع في سبب التحلل فلم ينفع العود بعده ونفع قبله انتهى جري على هذا بعض اصحاب الاثر حيث قالوا عبر في
القرآن بحبل الوقوف ولم يقل قبل نسك كما قال في التمتع لانه الظاهر ان القارن اذا دخل مكة وطاف ثم عاد الى الميقات ان الدم يحل عنه
بخلاف التمتع فانه لا يسقط عنه دم التمتع بالعود لفقد شروع في نسك على وجه لان القارن انما يتهيأ للعمالج بالوقوف التمتع بينهما
نظروا في احوالها في الحاشية فبينه من التكليف ما لا يخفى وما فوق الشرح المذكور فغير صحيح لانه ان اراد اول الاعمال الواجبة فهو الوقوف
فيها اصاله وتقديم السي عليه فخصه فلا يرد والمندوبه كطواف القدوم فما فيه حوا او الوجه ان ادها لانها ما تلبس بشي من ذلك
تلبس بالمقصود كالوقوف او بما يشبهه كطواف القدوم والتلبس بنسك فلو سقط بالعود فيهما وما ذكره من الترفه في التمتع
يرد على كذا امر وكذا المذكور الذي لحظوه في استقراءها فان العود انما ينفع قبل التلبس بنسك واجب كالوقوف او مندوب كطواف
القدوم والوداع المستوفى لانه ان مقتضى الحيا الدم وهو روح الميقات كما مر في ان يعوده اليه ولان القصر فضع مثل مسافة ادبي
المواقيت محرما ومن ثم اکتوى هنا بالميقا الاقرب بخلافه في الجاوزه كما مر لانه هناك فضا لما فوته باسانه لانه دم اساءه بخلافه
هنا ويجب على القارن **دم كرم متمتع** ويجمع ما ياتي بالمرانه مقيس عليه فاعطى حكمه في ذلك كله **دم كرم متمتع** اي دم التمتع وما الحففة

اجمعا

اجمعا فلا يستقل المرتبة الا بعد العرجا قبلها فقد فيه الصوم بعشرة ايام كما ياتي **وكرم الاضحية** في ستمه وصفته وغير ذلك
ما ياتي **وعلى الاحرام بالحج** **وهذا** اتفاقا قال انه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة الى الحج الذي جعله الله غاية للوجوب في قوله تعالى
من تمتع بالعمرة الى الحج ونحو ذلك الاحرام يسمى متمتعاً فوجب الدم حينئذ ولان ما جعل غاية حكمه تعلق الحكم بانه كما لو اوجبل الى رمضان
ويجوز اخراجه قبله اي قبل الاحرام بالحج **لكن بعد ذنوبه** لانه حرم مالي يعلق بسببين يختص به فراغ العمرة والشرع
في الحج فيارتد عنه على احدها كالزكاة بخلافه على الفراغ منها النقض لسبب كالتصا في تجزئ الزكوة ولو جتمع في ركنه ثم رُد ففقه المختصين
فيما ان الله من لا يلزمه دم فامنع منه بحج في تفصيل الزكاة المجلد فان شرطاً وقاراً في المعجل او في القابل بالتجديد جمع والا فلا
ولا ينافي راقته بوقت كسائر ما الجبرانات **ولا افضل اراقته يوم النحر** لانه الاتباع ومن ثم اخذ منه الائمة الثلاثة امتناع
قبله ولو ادها كان القياس مرة تأخيرها عن وقت الوجوب والامكان كالزكوة فرج اذا فرغ المتمتع من اعمال عمرته حل له كل شيء وان لم يسبق
اليه ريقا فاقوال الائمة الثلاثة ان كان معه هدي وجب ان يقيم على احرامه حتى يرمي بالحج ويجعل من هديها جميعا خبر الشيخين ما شان الناس
حلوا العمرة او حل انت من عمرتك قال في **التمتع** راسي وقلة هدي فلا يدخل في اخروجه اصحابنا ما مر في الله عليه وسلم كان يفر او
قارنا ولهذا قالوا استقبلت من امرى ما استدرت ما سقت الهدي وجعلتها عمرة وهذا صحيح فانه لو يكن محرما بعمرة وحدها فلا دليل على
اذ لم تحل انت من عمرتك كلام السابيل وهي قصبتها بحسب فهمها واما خبر مسلم ومن احرم بعمرة وهدي فلا يحل حتى يرمي هديه فخصه من
رواية اخرى لمفسره **لذلك** وهي من كان معه هدي فليبدل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يرميها جميعا **فان عسر** اي لدم في
موضع هو الحرم لانه محل ذبحه وانما اعتبر في الكفارة العدم مطلقا لان في بدل الدم نافية لكونه في الحج ولا نافية لانه محض
ذبحه بالحرم بخلافه وذلك بان يجردها او شرعا كان وجبه **باكثر من ثمن مثله** ولو كان ثمنه في القيمة وقياس
كلهم في الكفارات انه لا بد ان يفضل عن حوله من حاد من تقصيرها المذكور ثروان العبرة بمون سبعة فما فضل عن يلزمه هدي
في الدم **واقاباله** ببلده او غيرها وظاهر كلامه كغيره انه لا فرق بين الغائب مسافة الفرس ودفن عليه فقار ونظيره في
الكافة بان المار هذا على البعد حال الاداء وهذا يصدق عليه حينئذ انه فاقدر وتو على اسم الفقر او المسكن وهو لا يصدق مع ذلك بل
مشي مع علي لا يعطي وان غاب حال مسافة الفرس لكن قياس ما مر من ان علي دون حلتين سمي حاضر لوما قالوه في الربا انما يجب
نقل ما مر من مسافة الفرس ان لم يصدق بموضع هناك ما كان علي دون حلتين منه فينتج تقييدها اذ كان في حضرته مشقة
لا تحل عاده **او احتاج اليه** اي الى ثمنه **لمون سفره** الجايز وان نوي لا قامه بمكة سبب ثمر العود بها بخلافه وان اقامته

قبل السفر فلا يشترط فصله عما وان لم يكن كسوقا لان السفر محل اجتهاد وانقطاع فسوح سبعا ما يحتاجه فيه بخلاف الحضر فان المكون
 تيسر فيه اكثر **اشحاح اليه دينه ولو موافق** كما في التيمم والقطر واصل وجوب الحج **ولو بعد المدة بحاله** اي وقت الادا لان
 الاطهر ان الاعتبار بوقت الادا دون الوجوب فلو احرم مورا عسر فله الاستعانة للصوم **وان لم يسهل له فله قبل فاع صومه**
 على الصحيح في المجموع وغيره كما علم وجود الماشا الوقت له التيمم اوله قال في المجموع لو كان يبروه فله الصوم وهل يستحب التأخير فيه
 قولان كالتيمم فان كان لا يجد هديا لم يجز تأخير لانه يقتضي كونه عدم الما بيسلي بالتيمم ولا يجوز التأخير خلاف الصبر بحسن تأخيرها اذا
 غاب عنه لانه قبل التأخير انتهى به على ان الاول هنا الصبر الى وجود الدم وشرح المتولي بما يقتضيه وانه اذا لم يتحقق الاول فله الصوم
 وانه لو غاب عنه هنا وجب عليه الصوم فور ولا يجوز تأخيرها الى حضوره ولا نسا في بين قوله وهل يستحب التأخير وقوله لا يجوز تأخير
 الصوم لان الاول المحمول على ما اذا التمس وقت الصوم والثاني على ما اذا انصيق ويرشد ذلك لتعجيله وقياسه على التيمم **صام وجوبا**
 اجماعا ان قدره الاطهر في فيه ما قالوه في صوم رمضان لو غاب عنها وعليه هذا الصوم مثلا يصوم فيه او يطعم **ثلاثة ايام في الحج**
 للماله **وقتها** اي الثلاثة اي صومها من **الاحرام** اي الحج فلا يجوز تقويمه عليه بل لا خلاف عندنا بغيره وقولنا شرح مسلك المذهب الصحيح
 جواز تقويمه عليه شاذ بل قيل هو وانما جري خلاف في الصوم قبل الحنث لنفسه وهو قوله تعالى في الحج ولانه عبادة بدينه فلا تقدم
 على وقته كالصلاة وبه فارق ما في الدم **اليوم النحر** فلا يجوز تأخيرها عنه ولو بعد السفر ما ياتي كما لا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها
 بجامع ان كلا عبادة بدينه ولا يجوز صوم يوم النحر وكذا ايام التشرية على الجديد وعليه تخرج وقت الادا بطلوع فجر يوم عرفه
توفي قضا بعده ولادم وان بقي عليه طواف الركن وغيره وان اخر التحلل الاول حتى صامها ولا ينظر لكونه يصرف عليه في الحج لان
 تأخير الطواف نادر عادة فلا يبراد من قوله تعالى ثلاثة ايام في الحج وحيث عصا بن تأخيرها لزمه قضا وها غفب ايام التشرية
 وان كان مسافرا كما في النقيض ايقاعه في الحج في المسافر بالضر لان مطلق السفر لا بد منه في مطلق الحج فلا يكون عندنا وبه فارق
 رمضان فان السفر فيه غير غالب مكان عندنا فيه تحقيقه ان النص ورد بان عذر وهو قوله تعالى او على سفرة فعدة من ايام **احرامه**
اي الحج **المسافر** اي فاذا لم حسا او شرعا **قيل** فجر اليوم **السادس** من ذي الحجة **اي** الثلاثة **قيل** يوم عرفه لانه سن الحاج
 فطره ولو قويا كما ياتي بقيد وفهم كلامه انه لا يلزمه تقديم الاحرام بمن يمكن من صوم الثلاثة فيه قبل الفجر وهو ما نقله الشيخان عن الصحاح
 سوا تحقيق عدم الهدى والا خلافا لمن توهم فقاينه بالان تحصيل سبب الوجوب لا يجب ويجوز ان لا يحج في هذا العام ولا ياتي في ذلك خلافا
 لمن وهو فيه قوله تعالى في القاء الثلاثة في الحج قبل فجر يوم النحر ولا يجوز تأخير شيء من اعين يوم عرفه لان محله فحين احرم به واكملها
 فحين لم

فحين احرم به هل يلزمه الاحرام به الثلثة في الحج والاقول لا بد من تعال المناحي يجب تقديم الاحرام بالحج على السابغ لانه صوم
 الثلاثة في الحج لان ما لا يتم الواجب الا به فله وجب ضعيف لان الصوم قبل الاحرام لا يجب فليس هذا من القاعدة الا بعد ان نعلم انه
 من ايجاب وجوب ايقاعها في الحج قبل الاحرام به فحين لا يتوهم هذا الواجب الا بالاحرام فيجب على من تلك القاعدة اما اذا قلنا بما قالوه
 انه لا يخاطب الوجوب الا بعد الاحرام في احرام لا يتم الواجب الا به فله وجب وقولنا لا يصوم من الثلاثة في الحج كما في بيت زلاله وفي
 والرمي وطواف الوداع فيجب صومها في الاولين بعد ايام التشرية لكن هو ساعا على الوجه كان ترك صومها في الحج لعذر وفطواف الوداع
 عقب وصوله محل تقبضه عليه فيه اي الدم وان تركه من التيمم ساعا غير لانه حينئذ وقت الامكان بعد الوجوب فان صامه كذلك
 وصفت بالاداء او ايقاعه قضا قال البلقيني وكذا كل ما لا يمكن وقوع الثلاثة فيه في الحج فان فعلها غفبا لم التشرية كانت ادوا كانت قضا
 وجعل من ذلك ما لو ترك الاحرام من الميثاق في العرة فوقت ادا الثلاثة في حقه قبل التحلل منها او عقبه وقرق بينها وبين الحج حيث لا يجب الصوم
 بها مثله بان التحلل فيه لا يحصل الا بعد نصف ليلة النحر وصوم الثلاثة فيه لا يطول به من احرامه لانه لا يكون الا ابتداء ذلك بخلاف ما في صوم
 الثلاثة لو وجب ايقاعه قبل تحللها لطل عليه من الاحرام بامر لا يوجد نظيره في زمن الحج فتقدم قياسا عليه وقضية علمه انه لو احرم
 بالهجرة وتعيينه وبين مكة ما يسهل الثلاثة وجب صومها ولا يجوز تأخيرها الى التحلل لان الصوم حينئذ لا يطول به زمن الاحرام وهو
 ظاهر من احرام بالحج **الموسم** بالدم يوم **الترقي** وهو ثامن الحج للاتباع وللأمة كما في الصحيحين سمي بذلك لانه يوم فيه الملائكة تربي
 يوم النقلة الانتقاء له فيه من مكة الى مي ويصوم **سبعة** من الايام **بوطنه** لقوله تعالى من لم يجد ففيسام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا جئتم
 مكة عشرة كاملة قوله في الحج اي وقت فعله وعليه ان فوي وفيه منه فيجوز فيه وان لم يحرم او في مكانه فيجوز مادام مكة ولا يحرم
 وجعل في اهليكم اولاد انتم واولادكم دفعا لتوهم الوافعي وان المراد بالسبعة اكثره دون العدد ويعمل على العمل
 تفصيله وكاملة صفة لفظا كالحجر ومعني الصفة موكدة للمبالغة في حفظ العدم كقول الشاعر ثلاث واثنان من خمس وواحدة قبل الي
 التمام او لبيان كمال العشرة اذ هو وعد كمال ينبغي بطاها ودينهم مراتب او مقيدة بقيد كمالين من الهدي وقيل هو معنى الذي كملوها
 الشيخ انه صلى الله عليه وسلم قال للمتيبعين من كان معه هدي فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع اليها له وحل ذلك في من
 طواف الافاقه والامتنع صياحه كما في المجموع لانه حرم فليهد فيه المعنى المقصود من جمع الوطن ومن هو الحق به العي والخلق واذا اخلق
 بوطنه جاز صومها لا لا يضرك الواجب لتاكدا لاركان بتوقف صحة الحج عليها والمراد بالرجوع للوطن الاستقرار فيه كما صرح به ابن ابي
 بوموله لاوله الذي ينقطع به فخره ونقصه وان اعرض عن استيطانه بعد ذلك واذا وصله صامه ما بقي شافلا تقوت ولا نصير بالناخير

فقفا ولا تأخيرها وفوقها ما ورد في بعض النسخ من غير وجه ولا ضرورة
في طريقه للادوية بخلاف الثلاثة وان قصر السوط في المثلثية **وتوطن** مثلا فله صيامها في انفا قاولا الاربعة الثلاثة للرد الجوع
من موبوع رصيه وفراغ نسكه وماعزم بعرج على بوطنه هو وطنه وان لم يكن له به اهل كما قاله الاذرعى فلولو يكن له وطن ولا عزم على
توطن محل ليرزعه بل لا يجوز صومها محل اقام فيه مرة فيصير الى ان يتوطن محل على الاوجه فان ما قبل ذلك فالوجه ان كان بدلا عما
لا يسقط بالعدركا لرجي طهور او يصوم عنه لانه كان متمكنا من التوطن والصوم والافرى محبى قال في المجموع ويجب نية صوم التمتع او التران
مثلا لثنتين عن نية النوع الصوم انتهى وقياس قولهم كان عليه صوم من منى مختلفة وكما ان لم يجز بغير نية نوعه لانه كله جنس واحد والجزء
هنا نية الصوم الواجب وهو ظاهر وبذلك فله يجب في الكفارات البنية لا التيقين فكلهم المجموع محمول على الاولوية لانية تفريق السبعة عن
الثلاثة لان المدا على وجود التفريق حسا لانية **فان الاجرة الثلاثة** في الحج او عقابا لم التشريق بعذر او غيره فله قضاؤها قال الرافعي راعى
الحنفية لانه صوم واجب فلا يسقط بقوات وقته كصوم رمضان وعرض بصوم الاستسقاء فانه يجب باهر الامام واذا فاق
سقا ورذان الكلام في الواجب بعينه المتفق على وجوبه لا العارض مختلف فيه فلا يرد ذلك على المنع من التوطن بل قول الرافعي هو
وقته الى اخره ليرد ذلك واعلم ان الكلام فيما له وقت مستقر محدود الطرف من صوم الاستسقاء ليس كذلك وقرى ايضا ان ذلك واجب
وهو الامر لاجل الاستسقاء وقد فات وذو السبب لا يقضي اذا فات سببه بخلاف هذا فان سببه لم يفت شر قضا الثلاثة بعد العود الى
الوطن او قبله يجب ان يكون فور ان قام من غير عذر وقرى وجوبا **بين الثلاثة والسبعة** في الاولى **اربعة ايام** لا تعد
على امكن صومه اما الخرافات واما ايام التشريق فعلى الجريد **عدة السبع للمعاد غلبا لوطنه** اوها الحقبة في المسلمين اعني
قوات الثلاثة في الحج وقوات عقب التشريق وذلك لان الاصل في القضا انه يحكي الادا وانما يلزمه التفريق في قضا الصلوات لا في تفريق الحج
وقفا وهذا يتعلق بفعل الحج والجوع فكان ترتيب فعال الصلاة فوجبت حكايته في القضا ولا عبوة بما اعتبرت من الافاق بمكة عقب ايام
التشريق اذا ضروره البنية وظاهر كلامهم انه لا عبوة بسيره بالفعل اذا خالف العادة لغالبة حتى لو وصل ولي في لحظة لاداءه من التفريق ولو فرض
ذلك بعد اداء الثلاثة بمكة جاز له صوم السبعة عقب وصوله كما ظاهره ومن توطن بمكة يلزمه في الاولى التفريق باربعة ايام وفي الثانية
يوم الا يسير منه حتى يقدر منه وهو صوم اربعين قبل يوم الحرام الى غير تفريق الاربعة وخرج باصالة ما يتفق من خلال المكي من عمرة
التي ترك الاحرام بها من بقاءه او فرغه من صوم الثلاثة في ناسخ الحج فربما اول لزمه التفريق بالايام الاربعة الا ان است مضافا بل
لعمد من فرغ عمره قبلها فان اعتبر في جنس التمتع المكي بل الكوفى بغيره يوم لانه قلما يمكن وانما يحجزه الموالاة لان التفريق في التيقين
عليه

٤

عليه مقصود فلا يجوز التغاير في التيقين وان لم يكن التارك لطواف الوداع حكمه كما لا يخفى لان فيه مدة سبيل امر ان الدم انما يجب عليه
في تركه ما هو موصوله لاجل التفريق فيه فلا ضروره الى اعتبار اليوم في حقه لانه انما اعتبر في حق المكي في غير ذلك ضرورة التفريق ولا يمكن
باقول يوم واحد امكن التفريق بحاصل اعتبار سيرة من ذلك محل الوطنه وهو عليه واخبرهم لزوم التفريق بما ذكرناه وصام
الثلاثة في حال سفره اعتدبه وجب مراعاة خمسة المدة التي يجب التفريق بها بين صومه المذكور وبين السبعة وهو يوم ايام
وقد ما بقي من ايام الطريق في الاول وقد مر في السير الثلاثة ايام في الثانية **فان لا يفرق بين ما قبل والى** صوم العشرة بينه وبين
حصلت الترتيب فقط لوقوعه في وقتها وبطل الباقي الا ان يكون جاهلا فيقع له فله كما قالوا في من احرما بالصلوة قبل وقتها
جاهلا به ولو قدم صوم السبعة على الثلاثة في وطنه لم يصح صومه عن السبعة لعدم التفريق وفي وقوعه ثلاثة من ايام الثلاثة
تردد المفاضلة في ربح الوقوع بقيام جلسة الاستراحة واشرار الاول مقام الجلوس بين السجدة بين والسجدة من الاخير وبانه لو ترك
سجدة من الاولى جبرت سجدة من الثانية قال المصنف وفيه نظر بل الوجه ترجيح عدم الوقوع لان صوم كل يوم عبادة مستقلة
فلو شمل الايام كلها بنية واحدة حتى يتوهم بعض مقام بخلافه في مسايل الصلاة فان بنية الصلاة شملت الجميع فاجز بعض
افعالا عن بعض وايضا فهو اذا نوى الصوم هنا عن السبعة كان مثالا غير جائز بالنسبة لانه نوى ما يعتقد بطلانه فكيف يصح
صومه فصار من وقوعه عن غيره فان فرض جملته كان عذرا في وقوعه له فعلا لا عن فرض اخر كما الواجب بالظاهر قبل التناول جاهلا بوجوبه
فذلك ما في الشامل عن بعض اصحابنا من انه لو كان عليه اليوم الاول من قضا رمضان فنوى اليوم الثاني لا يجزيه بل صرح القاضي بيقينه
والتوحي ما ينفهم ما ذكرته بالاولى وهو انه اذا صام اول السبعة على اعتقاد انه نياها كانت نيته مختلفة والعبادة لا تؤدي
بنية مختلفة **ومن يتابع ادا** في الثلاثة ان احرم بالحج **قبل السادس** من ذي الحجة **والا بعد** من ايام الضيق الوقت لا يساع
نفسه وظاهره لو احرم قبل الثامن من لزمه الولا بنية وبين التاسع **ويستطيع** ان لا يفي فيه مبادره لاداء الواجب وخروج من
من وجبه ويستطيع ايضا تتابع السبعة وقبل شمله كله ويكون قوله قضا رابع المجموع او لهما وينقص ان يكون السبعة قضا في
اذا ما قبل فعلها اذ يموتها يخرج وقتها **وجبت وجد الربوي بعد الاحرام بالحج وقبل الشروع في الصوم** وجب الربوي بما على
الاصح ان العنبر في الكفارة حاله الاداء القدرته على الاصل قبل التلبس بالركب **الوجه** قبل الشروع بل بعدة والثلاثة والسبعة **سبله**
ذبحه كما في الكفارة وخروج من خلاف من وجبه واذا ذبحه سقط عنه الواجب ووقع صومه تغل ان الله وله قطعه ولو عجز عن الدم
والصوم اطهر من كل يوم من اعلى المعتمد فان عجز عن الطعام لم يسقط على الاوجه **وعلى صوم** الثلاثة والسبعة او بعضها **في**



عليه في هذه الثلاثة واختلفوا في غيرها واستشكل تخصيص سجدة الخيع من بين سائر ساجدة مكة والحرم مع انه لا ينسك بتعلق به ومن ثم
احت بعضهم الحاق ساجدة الحرم به واجيب بما اشار اليه الاذرع من انه يشرك المسجد الحرام وسجد ابراهيم في كثرة طروق الحجج له ايام مني
وذكر هو وصلاة ثم فيه وبان مسجد ابراهيم عليه السلام كما نُسب فيه الخطبة وصلاة الظهر والعصر جميعا فكذلك نُسب فيه الصلوات الخمس يوم
التروية والليل التي بعده **وعنه** كسب كل صلاة ولو غفل كما صرح به الزكري في الاستيعاب لتقييد الرافعي بالكتابة وبعبارة المجموع او فرغ صلاة
وهو قول الاطلاق ويندم على الاذكار بعد ما اقتضاه اطلاقهم لان اشعار النكس في التكبير الخفي في ايام الخصال والشراف
الاحوال اقيام ركوب وضوءها عند قبل الزوال ووقت السجدة **الطواف** سائر انواعه حتى ما ينفلح قبل التحلل الاول كما شمله كلام
الشيخين وحل عليه بان له اذكارا خاصة ايضا **عنه** اي الاحوال **الك** كسعود وهو طواف جامع يرفعه
وتجوز واقتراف ركوب ونزول اقتدا بالسلف في ذلك **وسن** في طواف المسجد ما لا يشترط على نحو مصلى او ذكر او ايام والذكره ما لم
يشترط اياه وهو الاحرام **لا يثبت** نفسه حيث شق عليه الرفع قال صلى الله عليه وسلم انا خير من ايامي ان يرفعوا الصلواتهم
بالاعمال والتلبية صحه الشريفي قال صلى الله عليه وسلم افضل الحج العج والتزج **الحاكم** لكن الرجل الجاري وضوءا وصله وسبقه في ذكره والاعمال
المهملة المفتوحة والحج المشدود رفع الصوت بالتلبية والشج بالثلاث المثمنة المفتوحة والحج المشدود سبلان ما السرير والاضحية واخرج البخاري
انه صلى الله عليه وسلم قال لا يحج به الا بالاعمال في الرفع اربعون على فوسل اي كفوا عنها وامر فقولها فانك لا تدعون اصواتا ولا غايبا ولا غائرا ولا تسمعون
بصير او انما ينس الرفع **نقل** وسبق انه لا يرفع برأصوته في التلبية الا بويل يسمع نفسه فقط ونقص المرأة والخشي على سماع نفسها كما في صلاة
الصلاة وبه يعلم النجس بانها بحضرة المحارم وفي الغلوه لكن دون جهر الذكر **وهو** اي الذكر من التي خشي حيث يركب جهره
في الصلاة ولا يحرم على المعتد وانما حرم جهرها بالاذان لانه يطلب الاضغاب مع النظر المودن في تمكينه منه حمل للناس على
الفتنة بخلافه هذا اذ كل احد مشغول بتلبية نفسه ولا يسن النظر الى الملبى **فرس** قال ابن حبان من اصحابنا يسن
ادخال الملبى اصبعيه في اذنيه لقوله صلى الله عليه وسلم لما وصل الى وادي الازرق كما في انظر الى موسى واضعا اصبعيه
في اذنيه له حوارا بالتلبية واقرو جماعة عليه قال المصنف وكذا تقول لادلالة فيه لان مجرد حكاية صلى الله عليه
وسلم لاحوال الانبياء عليه وعليهم السلام لا تقتضي انها من شرعه فان قلت فماذا بدتها حينئذ قلت الاخبار بان موسى
حجج وانه رفع صوته بالتلبية وانه واضع اصبعيه كذلك يعلم السامع ان من شرعه ما يوافق شرعا كرفع الصوت لادليل
خارجي ومالا كالوضع المذكور اذ لو كان مطلوبنا في شرعنا لا نشارحه صلى الله الى ذلك باد في اشارة كما فعل في الرفع

فخه عليه دون الوضع مع ذكرهما عن موسى في سياق واحد ظاهر فيما ذكرته انتهى **عنه** كما صح عنه صلى الله عليه وسلم **سجد**
الله اي بالله اجبتك فيما دعوتنا لما روي ابن ابي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما فرغ ابراهيم
عليه السلام من بناء البيت قيل له واذن في الناس قال يا رب وما يبلغ صوتي قال اذن وعلى البلاغ قال فنادى ابراهيم
عليه السلام يا ايها الناس كتب الله عليكم الحج الي البيت فسمعه ما بين السما والارض الا ترون الناس يجيئون من
اقصى الارض يلبسون ومن طريق اخرى فاجابوا بالتلبية من اصحاب الرجال وراحم النساء واول من اجابه اهل اليمن
فليس حاج **عنه** من يومئذ الى ان تقوم الساعة الا من كان اجاب ابراهيم عليه السلام يومئذ لا غيره فمن لم ي
مرة حج مرة ومن لم ي مرتين حج مرتين ومن لم ي اكثر حج بعد زلتبنته ووقع في المرفوع تكبير لفظة لبيك ثلاث مرات
وكن في الموقف الا ان في المرفوع الفصل بين الاولي والثانية بقوله اللهم وقد نقل اتفاق الادب على ان التكبير اللفظي
لا يزيد على ثلاث مرات **لا يشك** **البيان** **الحمد والنعمة** بانصب عطف على الحمد ويجوز الرفع على الابتداء والخبر يحذف
لدلالة خبر ان عليه تغديره ان الحمد والنعمة مستقرة لك وجوز ان لا يباري ان يكون الموجد خبرا مبتدئا وخبر ان
هو المحذوف اي الانعام واثرة الوصل الى الخلق **لكن** ومعناه في الاول انك تستخفه دون غيرك وفي الثاني انك
الموصوف به في الحقيقة اية الموجد لا تزدون غيرك **الملك** الرفع عطف على محل منصوب ان لا شك لها الخبر
او مبتدأ محذوف الخبر وانصب عطف على لفظ المنصوب وحذف خبره لدلالة ما قبله عليه **لا يشك** في ذلك
وقبه رد على الجاهلية القائلين الا شريكا هو كملكه وما ملكك **وسن** الاقتصار على تلبينه صلى الله عليه وسلم
وهي هذه المذكورة رواه الشيخان **لا ك** عند الائمة الاربعه خلافا لقول كثيرين عن الشافعي انه كرهها **في الزيادة**
عليه لا تارجات فيها عن السلف وكان عمر وابنه رضي الله عنهما يزيدان لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك لبيك
والرغبا اليك والعمل وفي رواية عن عمر لبيك وسعديك والخير بيدك لبيك والرغبا اليك والعمل وروي ابن المنذر
ان عمر رضي الله عنه كان يزيد لبيك ذ النعماء والفضل الحسن لبيك مرغوبا ومرهونا اليك ومحج عن جابر ان الناس اخبري لبيك اللهم
كانوا يزيدون فيها ذا المعارج والني صلى الله عليه وسلم يسمع فلم يقل لهم شيئا وروي ابن المنذر مرفوعا لبيك خفا
حقا تعبد اور قال لكن الصحيح انه موقف على انفس وهذا كله يرد على من قال بكراهة الزيادة نعم صلى الله
عليه وسلم كان يقول مع التلبية الاولى لبيك الله الحق لبيك رواه النسائي وغيره وصححه الحاكم قال في الام بسبق

والخير بيدك
والرغبا اليك
والعمل وفي رواية
اخرى لبيك اللهم
لبيك لبيك وسعديك
محمد

ذلك مع التلبية المشهورة واستشكل ما هنا بما قاله في اذكار الطواف من ان كل ما اثر فيه شيء عن احد من الصحابة
يكون مندوبا وما تورا فلم يجعلوه هناك كذلك واجيب بان الذي عهد منه صلى الله عليه وسلم هذا وواظب عليه
جهارا هو ما في المتن فكان احق بالاختصار عليه في لافه ثم فانه لم يعهد منه مثل ذلك لان اذكار الطواف خفية على
ان ذلك مشكل خارج عن القواعد ولا يقياس عليه **مسألة** **في تكرار التلبية** لان اتصالها بالا التي يوردها زما يومهم
انها في لما قبلها فيفسد المعنى **مسألة** **في التلبية** جميعها لا بعضها كما صوبه النووي قال الشافعي رضي الله عنه في الام
واذا لم يكن مستحب ان يلبي ثلاثا قال في المجموع واختلف اصحابنا في تاويله على ثلاثة اوجه احدها بكرر قوله لبك
ثلاث مرات والثاني بكرر قوله لبك اللهم ثلاث مرات والثالث بكرر التلبية جميعها وهذا الثالث هو الصحيح
او الصواب والا ولان قاسدا ان فيهما تغيير للفظ التلبية المعروفة انتهى قال الحافظ ابن حجر في اعاليه لم يجد
لنذب تثليث التلبية مسندا اخصا يمكن ان يكون اخذوه من حديث انس المر فخرج في الصحيح كان اذكارا بالجملة
اعادها ثلاثا ولا يداود والنسائي وابن حبان من حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعيده
ان يدعوا ثلاثا ويستغفرون ثلاثا واصله في مسلم بلفظ كان اذ ادعا دعاء ثلاثا واذا اسال سال ثلاثا **مسألة**
اي التلبية ثلاثا نسفا **مسألة** **في تكرار التلبية** من فتحها السلامة الكسر عما بوجهه الفتح من التعليل والتخصيص ايمان الاجابة
معلولة ومختصة بحاشي شهود الانعام وليس المطلوب الاكمل الا خلاصها له تعالى من حيث ذاته لا بواسطة شهود
شيء اخر والكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء اوجدت تلبية ام لا والكسر وان كان قد يدل على
التعليل فهو خلاف المتبادر منها لانه ضمنى من حيث انه الجملة استنبينا فيه وهي قد تغيبه منها نحو ولا يجوز تكرارهم
ان العزة لله وقوله الاسوي ان التخصيص نقل عن الشافعي رضي الله عنه اختيار الفتح رده الاذرعى بان اختيارات
الشافعي لا تؤخذ من التخصيص اي لان اصحابه ادرى باختياراته من غيرهم ولم يتقبلوا ذلك عنه **مسألة** **في تكرار التلبية**
وتثليث جميعها كما تقرر **مسألة** **في تكرار التلبية** اذ ادعا دعاء ثلاثا واذا اسال سال ثلاثا **مسألة** **في تكرار التلبية**
الا ويذكر معه نبيه صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك قال الزعفراني رحمه الله تعالى قال غيره وصحبه
وسان ياتي بالصلاة **مسألة** **في تكرار التلبية** من صوت التلبية بحيث يتميز به عن التلبية كما صرح به الامام عن العرقيني
ومن ثم قال القولي يند بان يكون صوت الرجل في الصلاة عقب التلبية دون صوته بها مع الحفاطة على الجهر

نفسا
من

في

فيها قال وكذا بسن كل من يصلي عليه صلى الله عليه وسلم ان يرفع صوته من غير ان يمشي في المبالغة انتهى وقضيته
انه لا فرق في ذلك بين من اخذها ورده واكثر منها وغيره وهو مخير ان امن على نفسه الربا وحصول ضرره او غيره
مسألة **في التلبية** **في الاذكار** رواه الدارقطني والبيهقي وهو وان ضعفه بعمل به في الغضابل ولائها افضل صبيح الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم **مسألة** **في التلبية** **في الاذكار** رواه الدارقطني والبيهقي وهو وان ضعفه بعمل به في الغضابل ولائها افضل صبيح الصلاة
عنه وغيره عن فعله صلى الله عليه وسلم ولا ياتي فيه ما في المجموع عن الجهر بربانهم ضعفه لان الضعيف يعمل به في الغضابل وتكون النار من
اعظم ما يستعاذ منه اقتصر عليها والا فالغيب ان يقال من سخطه **مسألة** **في التلبية** **في الاذكار** رواه الدارقطني والبيهقي وهو وان ضعفه بعمل به في الغضابل ولائها افضل صبيح الصلاة
فيقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ولرسولك وامنوا بك ووتقوا به وعبدك ووقوا بعهدك واتبعوا امرك اللهم اجعلني
من رفدك الذين رضيت وارفضيت وقبلت اللهم بسري اذ امانتني وتقبل مني يا كريم قال جمع متأخرون وهو حسن مناسبت
قال ابن المنذر ويحسن ان يختم دعاءه بربنا اتيناك الدنيا حسنة والادب ويكون الدعاء **مسألة** **في التلبية** **في الاذكار** رواه الدارقطني والبيهقي وهو وان ضعفه بعمل به في الغضابل ولائها افضل صبيح الصلاة
بالسلاة والدعاء الا بعد فراغ الكحل اصل السنة واما كما لا يحصل الا بان يصلي ثم يدعوه عقب كل ثلاث مرات فياتي بالتلبية ثلاثا ثم الصلاة
ثم الدعاء ثم بالتلبية ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء وهكذا **مسألة** **في التلبية** **في الاذكار** رواه الدارقطني والبيهقي وهو وان ضعفه بعمل به في الغضابل ولائها افضل صبيح الصلاة
يقع فيه غيره وتوقفنا ذمنا على تبينه له في نظيره وصرح به الذي عري **مسألة** **في التلبية** **في الاذكار** رواه الدارقطني والبيهقي وهو وان ضعفه بعمل به في الغضابل ولائها افضل صبيح الصلاة
الامني واما لم يجب لكرهه السلام عليه في ثباتها **مسألة** **في التلبية** **في الاذكار** رواه الدارقطني والبيهقي وهو وان ضعفه بعمل به في الغضابل ولائها افضل صبيح الصلاة
فلا فائدة في الرد عليه بعد الفراغ فبادرته قبل دعاء المسلم ولو يحفل انه لا فرق وان الرد شرع ولو بعد ذلك رعاية لما فيه من حق الله
وجزم الشارح بهذا الاحتكام **مسألة** **في التلبية** **في الاذكار** رواه الدارقطني والبيهقي وهو وان ضعفه بعمل به في الغضابل ولائها افضل صبيح الصلاة
الروية ولا فرق بين الامور المحسوسة والمفهولة **مسألة** **في التلبية** **في الاذكار** رواه الدارقطني والبيهقي وهو وان ضعفه بعمل به في الغضابل ولائها افضل صبيح الصلاة
الدائمة التي لا هان منها ولا كدر معها **مسألة** **في التلبية** **في الاذكار** رواه الدارقطني والبيهقي وهو وان ضعفه بعمل به في الغضابل ولائها افضل صبيح الصلاة
في الام انه صلى الله عليه وسلم قال في سحره في وقوفه بعرفه وفي شراحواله في جهر الخندق وصرح عن مجاهد مرسل الله صلى الله عليه وسلم
قاله في وقوفه بعرفه وصرح عن مجاهد مرسل الله صلى الله عليه وسلم قاله في وقوفه بعرفه وصرح عن مجاهد مرسل الله صلى الله عليه وسلم
من الامرين ليزيل ما ينشأ عنهم من المحذور المشابه ويقتضي التبيين لبسك بالمعجم كما يصرح به السياق فغيره بقول الامام العيشي الجهر لان
في قوله عند العجا بانه يوم عرفه لبسك ان العيشي الى اخره وعند الاساة في جهر الخندق لما روه وقد شكك اباهم واصفرت العائنه اللهم

ان العيش **منه** عن التلبس به وباللبس به بخلاف القادر كما في تنجيد الصلاة لانه ذكره من قوله في المجموع وقضيته حرمة
 التزجج في القادر وبه اخذ بعضهم من قوله الرمح وعلله بان الواجب اتباع كيفية الوارد فقضيته حرمة التزجج عن كل ذكر مندوب خارج الصلاة
 ايضا وهو غايبة البصر وان رجمه الاذرع والوجه الجوارز مطلقا ومن ثم قال المصنف **في التنجيد** اي القادر والفرق بين الصلاة وخارجها
 جلي ومنه انما يتنجل بالكلم الذي لا يرد ولا شبه ما ورد بخلاف التلبس به ومن خرج بالجوارز لم يرد في الاذرع في محل **اللبس** خروجها
 من الخلوة **فصل** في حرمة الاحرام والاصناف في الاختيار الصحيح كمن لم يلبس في سجدته ثيابا من الصوف او الكتان او غيره من هذه الاشياء
 والخفين لان لا يجوز التلبس به ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف الا لاجل تبرع في فلبس الخفين
 صلي الله عليه وسلم ما يلبس المحرم فقال لا يلبس القميص ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف الا لاجل تبرع في فلبس الخفين
 ويلفظهما السفرا من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا من هذه الاشياء او من رداء البخاري ولا يتنقب المرأة ولا تلبس القفا من هذه الاشياء
 الاخير ادرجه ابن عمر ممنوع وان كان اكثر اهل العلم على القفا من فقد روي ابو داود بسند حسن انه صلي الله عليه وسلم نهى الناس في احرامهم عن
 القفا من الحديث وانما وقع الجواز ما لا يلبس مع ان السؤال عما تلبس به في المحذور وهو الاول بالذكر اذ هو المفسر بخلاف الثاني لان الاصل
 الاباحه وتيسر على ان كان ينبغي السؤال عن الاول فهو من اسلوب الحكم وعلي ان المفسر في الجواب ما يحصل المقصود وان لم يطابق السؤال
 فهو نظير قوله تعالى وبسواك من الالهة قل هي موافقة للناس والحج فانهم سألوه عن حكمه احتله العرجية قالوا ما بال رجل لا يفتا في دينه من شئ فقام
 بان الحكم الظاهر في ذلك ان يكون معاملة الناس بوقوفهم بالسورهم ومعاملة العباد بالوقتة تعرف بها خصوصها والحج في دينهم فسادا لهم وهو انه كان
 ينبغي ان يسألوا عما ينفعهم في دينهم ولا يسألوا عما لا حاجة لهم في السؤال عنه فوقف المطابقة في رواية ابن جريج عن نافع بلظا ما
 ينكر المحرم وهي شاذة والاختلاف جاء على ابن جريج لا على نافع ورواه ابن خزيمة وايضا عوانه في صحيحهم بما يلفظ ان رجلا قال يا حبست المحرم من الثياب
 واخرجه احمد مؤد ما ينكر مؤد ما يلبس البخاري في الجرح بلظا نافع فالاختلاف في الزهرري شعران بعضهم رواه بالمعنى قال ابن المنذر
 اجمع العلم على منع المحرم من لبس شي مما ذكر في هذا الحديث انتهى فلا غيره وحكمه تحريم ذلك خروج الانسان عن عادته حتى يتذكر ما هو فيه من تلك
 العبادات الجلية فلا يفعل عن شروطا وادابا ولا يتذكر حاله هذه ذهابه اليه وقت القيمة كذلك فيحمله ذلك التذكر على ان يكون في هذه العبادات
 الفاضلة بل قال اجمع افضل العبادات على افضل الاعمال والكلها **احكام الاحرام** وهو ثمانية الاول في الشك وتعين الذوات فيه بالنية كمن
 اى عاجز به ولو مطلقا او فاسدا ولا ينافيه القاعدة ان الفاظ العبادات والعقود اذا اطلقت لا تنصرف الى المعنى لان الحاقهم بالقاسم هذا بالصحيح
 في جميع الاحكام اخرج الشك عن القاعدة وعليه لو حلف لا يحل ولا يعقر حنث بالقاسم انواع **سبعة** عدها في الرواق والبايعين وعليه البقيتين

فصل في حرمة الاحرام
 سبعة انواع

في التنجيد

في التنجيد وعدها في الكفاية عشرة ولا تخالف لان ما عدا السبعة المذكورة مما قد علمنا اذ اخل فيها قال الشارح وبظهر وجه ترتيبها الا ان
 يقال قدم اللبس لان به كمال التزجج الظاهرة ولهذا كان نزعه اول واجب من الاحرام ثم التطيب لانه مناف لا شعبيه والاغبريه من كل
 وجه مع انهم في جميع البدن وغيره بخلاف الدهن ثم الدهن لان فيه تنمية فحسينا الشعر وزينه اكثر من ازالته ثم ازالته لان فيها
 نزعا ظاهرا لخلو المقدما من غفيرة ثم المقدما لانها قد تظلم بخلاف الجماع والجماع لانه مع ما قبله يتعلق بنفس من المحرم زينه وقزها
 او تلوذ بخلاف الاصطفا دثانه يطلب به لغيره في البدن وهو الاستيل والعتل **اللبس** بغير اللبس ومنه استدائه وفارق النوع الاول
 استدائه الطيب يندب ابتداء هذا قبل الاحرام بخلاف ذلك من كان التلبس ماله جرم كالطبيب في حل استدائه لانه مندوب مثله
 وانما سقط حكمه العذر ومن ثمر وجب اساك يوم الشك بخلاف يوم قدم فيه وهو مفسر **في التنجيد** اي اجما عا **سبعة** من اربع فذكر وان قل
 بان يقصر من غير من الاغراض لاجل السراويل لا من خارج كما افاده ابن الرقعة **اللبس** الذي **في الاذن** على العذر المرح في الاذن
 وغيرها واستظهره في المجموع بعد نقله عن الروايات وغيرها واخذ منه ومنقول الامام حر الوجه من المرأة ما يجب عليه غسله في الوضوء
 ان الراس منه والوجه منها المراد به ما ذكره في الوضوء وكل ما اجز المسح عليه ثم يسمى راسها وما لا يلامس من تحت الحاق الاذن به
 فقد روي كيف وقد طبقوا احكاما على انما ليست من الراس والمراد بما رها الذي يعلقوا الاجماع على انه ليس من الراس هو النازل عن جمجمة
 الراس وهو المنفصل بالخر المحمي والمحاذي لشحمة الاذن وقيل من المتصل بالشحمة فهذا لا يعطى كمر الراس هذا ولا يفرق ما على عنه مما هو
 على الجمجمة وهو المحاذي لنفسية الاذن وعاليها فانه من الراس هنا وثور كما علم من الاجماع المذكور ونتجه انه لو خلق الرجل راسا حرم من
 بعض احدهما هنا كما اجز اسع بعض احدهما في الوضوء لان المدار هنا على التزجج بالستر وهو حاصل استر كل منها وتزجج شي مما سمي
 راسا وكل منهما سمي راسا وفهم المتن انه يحل ستر الوجه وبه قال جمهور العلماء ومنعه او صيفه وما ذكره من مسلم انه صلي الله عليه وسلم قال في
 المحرم الذي خرج من بيعة لا تخبروا وجهه ولا راسه حبيب بن النعمان عن الوجه اما هو الخوف من ان غطاءه يسل الراس ويتعين ما عليه لانها
 لا يمنع ستر راس الميت ووجهه والجمهور يحرمون ستر راسه فتا ويله متعين بكل تغيير وتعارضت اقوال الصحابة رضوان الله
 عليهم في ذلك فلا حجة غير ما علم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذكر الوجه غريب وهو من بعض روايته لكن قال غيره في النفس من هذا شي انتهى ويقصده
 وتعين التناول ويدفع النفس تلك الرواية خبر الشافعي بسند حسن جروا وجهه ولا تخبروا راسه وخرج براس شي خرج عن هذا الراس فانه
 لا شئ من كمال الجرح في وجهه في الوضوء جامع ان البشرة في كل هي المقصودة بالحكم وانما اجزا تقصيره لانه منوط بالشعر لا البشرة
 فلو شفه ما نحن فيه نعلم ان ستره محيط حرم كل شئ من الجحمة **ما يندب هذا سائر اعرفا** وان لم يحط بالراس وحكي البشره كقرب قريب

او بوالمنصور **كعبه** عريضة كما في المجموع وكان وجهه حذو المصنوع لهذا القبر لانه غير محتاج اليه لغرضه من جعله من اعماله
ما بعد سائر عرفا وهو لا ينفذ كذلك الا ان كانت عريضة **حاج** شفا لانه يعد سائر اهلها بخلاف الصلاة **طوبى** وهو هو لا ينفذ
لان الطين كالماء اذا اطلق لا يعرف الا للخبثين بخلاف الحنا يطلق على الرقيق ايضا لتأثيره الصبيغ وذكر الخبر السابق
ولو احتاج للماء لولا ان يفرق بين المجموع عن الاصح لو كان على المحرم جراحة فسد عليه خرقته فان كان في غير الراس فلا فدية
او فيه لزمه لانه يمتنع فيه المخطط وغيره انتهى ولا ينافي ما تقرر في قولنا في غير الراس لانه لا ينفذ لطلبه غسل اوله لانه محمول
الرقيق **لا** غطس فيه **ولكن** كما يحسنه الركب في فارق سائر العورة لان المداير هنا على السائر عرفا وهذا ليس كذلك وهو على
عليه ما يمنع لون البشرة ووجهه اختلافا المذكورين ان لمخط الحرة هنا الترفه وهو لا يوجد لاسائر في العرف ومخط الحرة
سواء بالفتنة وما قد يودي اليها والاستحياء من الله تعالى وهو حاصل ما يمنع ادراك لون البشرة وبه يعلم ان قول الامام الاوجه ان
السائر الذي يحكي البشرة ولا يعد سائر في الصلاة سائر هنا بوجوب القدية ليس محال فالقول هنا بما يعد سائر ومنه قال السبكي
وينبغي الغطس بما قاله الامام لانه يعد سائر هنا بخلاف الصلاة انتهى وان جرم الركب شي بخلافه واقتضي كلامه ان السائر في تلك التسمية
ضعفه **ليست** فلا يضر شدة على راسه مع انه قد يربط على الراس لغرض منع انتشار الشعر لانه لا يقصد السائر كما صرح به ومنه
فرق الاصح ايسره وبين العصابة العريضة بانها تعد سائر بخلافه ومنه لو غلط كان شل في الحرمه ولو رقت بان لا يكون لها
عرض كانت مثله في الجوار **بصريح** او حمل **ان** مسكوا جرم عليه الشحان وان خالف فيه كثيرون وقولنا بل يقتضي ان قول الامام يستل
الحرم على الحمل والراحلة والارض بما شامها ليس راسه بوجوه فقهية تليق به ابو زرعه بانه ليس فيه الا الاستظلال بما شامها
وهو فيه وعلى الراحلة بل الحمل على ما عسى ما استظله راسه والكلام انما هو في الاستظلال انما الحمل نفسه لا بغيره وهو فيه
انتهى ولا وجه انه لا حرمة ولا فدية ايضا وان قصد مع ذلك السرية لانه لا يعد سائر امطلقا لظلال الركب والفرق بينه وبين الركب
واضح اذا سائر ما شمل المنصور لربا او نحوه الركب ليقصده ذلك فالتقصير بخلاف نحو الهودج وجاء عن عمر رضي الله عنه انه اذا
قسطا في فرجه وعن ابنه انه من استظل على غيره بان يبرز الشمس عنه صلى الله عليه وسلم ما من محرم يصلي الشمس حتى يفرق الا
عنيت بزيوت حتى يعود كما ولدته امه ولا دليل في هذه منعه ما ذكرنا من الاستظلال بالحمل لا يجمع على كل جوفه تحت خيمته او
سقف وقولنا ان لم يمس فيه شيء على ان خبر مسلم مقدم على ما خالفه وهو انه صلى الله عليه وسلم ستر ثوبه عن الحر حتى يبرح في عقبه
وجبر ما من محرم ضعيف **في** فلا يضر لانه لا يعد سائر بخلاف الخمين كما مر **وكره** على الاصح **من** في قوله بالضم كريمة القرفة
يخذه

يخذه من الخوص وهو الركب كسائر الاريا ويجوز فتحها مع حذو النون كضعيف **لانه** تشبه بالسايرين **فالمقصود** **الحرمة** والاحرم
وترتبه الغنية فقطعها في جوارحها ويردي ونابعه الغول في مجرم ويقضي ايضا على الوجه ان استرخى حتى صار كالثقل
ولا يكون في شئ محمول وان لم يقصد به السرا لانه في هذه الحالة يسمى سائر عرفا وظاهر كلامه انه لا فرق بين حمله بقصد غفلة من موضع
الموضع ولا مع قصد وهو متجه واقيم قوله فخره ان سائر المحرم كالقفة حتى لو ربط حزمة حشيش بحبل وجعل في وسطها حفرة
بقدر راسه وحمل على راسه حرم عليه ذلك وفري لا بأس بموضع كفه او كعبه وان قصد به السرا كما اقتضاه اطلاقهم لانه لا يقصد
الستر عاده وبه فارق نحو القفة فانه قد يقصد به السرا فيكون سائر العورة يبره يقتضي انه قد يقصد به السرا فيكون فيها
الستر كالقفة الا ان يقدر بان المالكين يكون ثوبه في حذو السرا وان قصد به السرا كما اقتضاه اطلاقهم فليكن اليه مثله الحال
ان ما قد يقصد السرا عادة كالركب لا يبرح فيه الا القصد فترتبه بخلافه لا يقصد عادة به سرا مطلقا كما لا بد والمالكين ولا اثر
لنوسر عمامة او صادة فانه حاسر الراس عرفا والافضل كما في المجموع بترتبه لرجل الشمس حيث لا يضره والستر للمراة والخمين **وقا**
مكشوف **من** **الرأس** ما جاء به من سائر الجوارب **السوية** **كشفت** **لها** صريح به الذي هو غيره اذا لزم الواجب المطلق الابه واجب
يجرم على الرجل **ليست** بالما المراه من فطن او كنان او غيرها **ليست** بالما المعجم بر من محيط كقوله **ليست** **كدرع** **او** **مقرب** **بلا**
نسج او مضمور **او** **مقرب** كلبا نفاقا وظاهرا ان المذروف مغاير للمعقود وهو ما يميل اليه كلام الشافعي في مثل في الروضة للمعقود بحجة
المذروف تارجه وقد يتوقف فيكون الذب معقودا ومنه قال الاستوي في قول المناجج والمعقود يعني المذروف بعينه ببعض الثوب
من الذب التي والظاهر ان الذب على نوعين نوع معقود ونوع ملحق انتهى ولا فرق في المحيطين المحيط بالبدن او **ليست** وان لم
يستوعب العضو **ليست** **ليست** **ليست** لولا مرة لانها تشبه العضو ووجه التشابه انما انورث عن متبقيها باسمه كقوله في فاشيت
العضو المستقل مشابهة تامه فالحقت به لانها خيطان احبست في معنى القفايرين وبه يرفع استنكا اما ذكره بانها من الوجه وهو
لا يجر منته ونزول الجويني في جرمه لان القصد بجرم الملايس المعتادة وليس هذا معتادا انتهى وعمل كلام المصنف كاصله ما يعمل على ذكر
الوجه بحيث يتمسك عليه كما يتخذ من الحديد للمقاتل وهو محمول ويؤيد قول الروضة كاصله ولو اتخذ الرجل ساعده او عضوا
شيئا محيطا او محيطه خريطة فعمل بالحق بالقفايرين فيه تردد في الشيخ ابي حامد والاصح الاتحاق به قطع الاكثرون انتهى لثنا في قوله
العضو من الوجه فانهم سموه عضو كقولهم اعضا الوضوء الاربعه واعضا السجود فذلك على تناول العضو عندهم والتناول له والقلب
والجاذب في الظاهر لا يبار اليه بل دليل **ويشأن** بمشناه فقيه فحده مشدده فالفنون على وزن رمان وهو رابن صغير والجرم

الحيطان ليس كالعاده الغالبه فذلك الملبوس الذي يحصل به الترفه وان قصرت الزمن اتفاقا **وان لم يدخل فيه في كنهه** اي الملبوس
 كالتجاذب في الجمع من السلف وذكر ما خرج من النهر عن لبسه كما وليس ذلك كالاتفاق في نفسه لانه غير معتاد فيه ولا يسمى لبسا بخلاف
 القبايل **ان الاتفاق منسحب عن نفسه نحو قبا** بالمثوب وهو في قبل هو فارسي بحرب وقيل عربي جمعه اقبية مشتق
 القبول وهو الضم والجمع تقول قبوت الحر فقبوة قبوا اذا ضمته لكن ان كان بحيث **وعقد** او قام **بمسك** عليه **اللبس**
 لان هذا لا يعد لبسا في العاده بخلاف ما لو كان لو قدر مثلا استسك عليه من غير ميزان كان القبول القبا والعرضه على رقبته
 لان هذا ليس في العاده وقيل ان صاوقه وقصر يله وجهت الفدية او عكسه فلا حتى يدخل فيه في كنهه والمذهب لافرق **ولا** باس
ليس اسوجه **وقفا** **لم يستر سبرها جميعا** اصابعها من ظهر بعض **انها تظهر** لانها ليسا بحيط بخلاف ما اذا استر سبرها
 جميع الاصابع بحيث لم يرد شي من على السبر وان امكن سبرها من قدام فانه يحرم علم من تحريم خبطة نحو الحبيبه والاصابع في هذا الباب
 بمنزلة العضو المستقل الا ترى انه لو اتخذ لاصبع كساحم نظير ما مر في الحبيبه ونحوها **ولا بار** **انما اثار** **ينجو** **فبعض** كقبا
 لا لحاطه فيه والكان ادخل فيه في كنهه ثم قد يان نزع **فوق** **ال** **النحو** **ونحو** **عبار** **تفتح** **اوله** **المهل** **وبالموجده** **وبقار** **عبايه** **بالحبيبه**
 بدل المزمع في القاموس وهو ضرب من الاكسبه **لان** **الف** **عليه** **منه** **طاقات** **اذا** **لبس** **لبسا** **عند** **فك** **ار** **او** **ورد** **الفق** **من** **رفع** **ولا**
بار **الجليله** **ساق** **الحف** **دون** **فرا** **ها** **اويده** **كما** **منفصل** **لان** **الاعتبار** **في** **كل** **ملبوس** **بما** **يقتضيه** **جنسه** **اذ** **به** **يحصل** **الترفه**
 المتنوع منه المحرم بخلاف الحاشيه لان مداه على وجود اسم اللبس وان لم يكن فيه ترفه اذ مداه الايمان على المقدره والاعرف
 فتفاصيل اللبس المذكوره في القبايل المذكوره هنا خلافا لمن زعمه وما ذكره في مسئله ساق الفخرجه في المجموع **اي** **اللبس** **الذي**
 قبل استقرارها في القدم لم يجر به المسح عليها لانه لا يسمى لبسا وقول الصميري لو ادخل احدي جلبيه او فرار الحف دون الاخرى فلا
 فديه قال في المجموع غلط صريح بل الصواب وجوبه قطعاً وهو مفهوم كلامهم وصرح به جماعة من المتأخرين وقالوا ليس الحف والسراويل
 في احدي جلبيه والقفا في احدي يديه لرفته الفديه انتم في التنظير فيه بان حقيقه اللبس اسمها تمام ما ليس في حمله بل حقيقته
 تفرد مع لبس هي انفسه **انه** **لو** **ادخل** **با** **خفا** **لا** **يسمى** **غيره** **ليز** **منه** **شي** **كذلك** **اليد** **كم** **قيص** **منفصل** **عنه** **يجمع** **ان** **كل** **فيه** **لغرض** **نسيته**
 وانه ليس محرمان معا ودة خفي في جل واحد ككل منهما او لبسا معا قيصا ولم راسما عن الترفه بل من شئ لان اللبس لا يسمى **اللبس**
 انفراده واللباس عرفا ان هذا لا يعد لبسا ترفه به بوجه فليس في معنى ما ذكره **ولا** **تقليد** **يف** **ومصنف** **وليس** **الخاتم** **في** **الخاتم** **حديث** **وله**
 ما جعل في الالباس كالعاده **الرماء** **وشر** **منطقه** **وهي** **يان** **بكر** **او** **كون** **الليم** **فارسي** **عرب** **شبه** **تلكه** **السراويل** **يجعل** **فيه** **اللباس**
 ويشد على

ويشد على الوسط لان ذلك لا يسمى لبسا عاده فيجوز ان الاتفاق وقد تمت العبايه من غير اللبس من غير متقلدين سبوغهم عامرة القفا وله
 الشافعي الذي لم يرد بشئ مما يماثل العقد وغيره والكان فوق الثوب لم تكنه وظاهر كلامهم جواز الاحتياط بحبوة او غيرهما بل اولي
 وان خرج اليها لان من شأن الاحتياط اليها وان احاطت بربع الظهر واكثر حيث كانت تسمى جوقه وقفا وقفا الاحتياط لغيره ولا
 ينافية لانها لا يقع على طه عمامه ولا يعقد على طاهر على انفسية كلامهم في المنطقه جوار العمامه المذكوره وعقدها الا ان يفرق
 بان العمامه مع البوط تشبه الردا بخلاف المنطقه **وعقد** **ال** **وان** **جا** **ور** **السر** **الي** **فوق** **كما** **في** **الكفايه** **لو** **نحو** **ك** **تسلك** **لشانه** **الفقيه** **في** **مقدمه** **بالف** **مقابل**
 ونحو حجره بماله مضمونه في كنهه فزاي ذلك الحاجة احكامه ومن قول في المجموع اتفاقهم على انه عقد وشريطا عليه وان يجعل له مثل الحجر
 ويدخل فيها التكه ويؤخذ ذلك قال لانه من مصلحة الارزاق انه لا يستمسك الا بنحو كذا رد ما نقل عن النضر من اقتناع نيكثا قال ويمكن ان يقال
 بان المراد بالعقد العقد بالحياطه فانه حرام كما ذكره **ولذلك** **العقد** **المذكور** **ومثله** **الشد** **الذي** **يخرج** **ذلك** **المنوي** **كان** **وجهه** **عبايه** **خلاف**
 من منع **شده** **اي** **الارزاق** **في** **طرف** **رد** **ايه** **بخط** **ومع** **عقد** **لحاجه** **ثبوته** **وله** **التوضيح** **به** **وان** **تشمل** **بالارزاق** **والردا** **طافات**
 كما اقتضا ذلك كلام الشنخي **ومخرج** **به** **غير** **ها** **بخط** **لحاجه** **ثبوته** **اي** **الارزاق** **بالارزاق** **عد** **عن** **قول** **غيره** **بشئ** **لانه** **معتز** **بان** **الشيخ** **هو** **عربي**
 كما في الصحاح وان اجيب عنه بان المراد به الارزاق بل ما بعده وهو الغريبه على ارادته فانه ممنوع فقيه الغريبه لكن قبحه الغزالي
 ومجاني بما اذا **انقار** **ت** **بجيت** **الحياطه** **في** **من** **ي** **بخط** **لحاجه** **ثبوته** **اي** **الارزاق** **بالارزاق** **عد** **عن** **قول** **غيره** **بشئ** **لانه** **معتز** **بان** **الشيخ** **هو** **عربي**
 او خاطه لم يكن ولزمنه الفديه وجر جلبيه الاصا كما قاله المتولي والفرق بينه وبين ثمره من بالعرض لمبايعه ان المزور وبالشوكة في معنى
 الخيط من حيث انه يستمسك بنفسه وقصيته ان الصاق احوط فيه بالآخر بنحو صمغ يحرم ايضا وهو ظاهر بخلاف **سقه** **اي** **الارزاق** **بالارزاق** **عد** **عن** **قول** **غيره** **بشئ** **لانه** **معتز** **بان** **الشيخ** **هو** **عربي**
مع **كل** **نصف** **واحد** **ها** **علي** **ساق** **او** **يد** **ل** **عقد** **كما** **في** **الروضة** **واصلها** **وقول** **المجموع** **وشه** **المراد** **عقد** **لانه** **معتز** **بان** **الشيخ** **هو** **عربي**
 ومن علوا المحرم بقول لان العقد يشبه الخيط من حيث انه يستمسك بنفسه وخالف الامام فشرط الخياطه والشئ ووافقه المتولي وذلك
 لانه شبه السراويل بخلاف **عقد** **في** **رديه** **بخط** **او** **يد** **ل** **عقد** **كما** **في** **الروضة** **واصلها** **وقول** **المجموع** **وشه** **المراد** **عقد** **لانه** **معتز** **بان** **الشيخ** **هو** **عربي**
 او مسل فليس شئ من ذلك يشبهه بالخيط من حيث انه يستمسك بنفسه وقول الجمع متقدمين يجوز عقد الردا العلوي لم يبلغهم نفس الشافعي
 من الله عنه والاصح اعلى منه **وبخلاف** **ان** **الارزاق** **وعربي** **اي** **المراد** **ان** **تباعدت** **علي** **العقد** **لان** **الارزاق** **للمتباعدت** **تشبه** **العقد** **وشه**
 ممنوع لعدم الاحتياج اليه بخلاف الارزاق لانه لا يضر فيه ذلك لان تقارب بحيث اشبهت الخياطه كما مر وافهم اطلاقهم حرمة عقد انه لا فرق
 بين ان يعقد في طرفه الاخر او في طرف الراره وقصية ما مر من المتولي جواز الثاني لان الردا لافقيه بين الشد والعقد وقد جوز شدة بطرف

الانزاع فقياسه بغير عقده به ولو كان الزمان عريضا فوصل به تشبيهه استمر على الاثر على الاثر وعلى لو كان انزاعه في وسطه فجعله
اخر تحت كتيبه فالذي يتجه ان يقال ان سمي في العرف قد اعطى حكمه والا فلا فسر سئل المصنف رحمه الله تعالى عن به يسلم في ولا
بتمسك الا بشدة كره فشره حرس على طهرانه ونحوه عن تجسده وقوبه فافتي عنه بما حاصله انه لا فدية عليه بالشروط المأمور
عن المجموع المصحح بانه لا اثر في غير الرأس شذلا احاطة فيه بان يخلو عن العقد ولا بالعقد ان يعين لرفع النجاسة وبانه متى مكث الشر
بنحو خطا ونحو الخرقه من غير عقد لم يجر له العقد ولم يمت به الفدية وهما استلزامه لعدم الفدية في الشر المذكور قوله كل خطا في الامام
الحاجه فيه الفدية الا نحو السراويل والخفين لان ستر العورة وقاية الرجل من النجاسة ما مور بها المصلحة المصلحة وغيرها فحفظها واجب
في الباب الثاني من سماعه لقضوه واحتجاج الكشف كل راسه للعسل من الحدث الاكبر او بعينه لم يحرم في الوضوء لا لتعدد به الفدية
وان اختلف الزمان والمكان لا الاكراه الشرعي الا كراه الحسي وقرق بين الشر والعقد بان العقد يصير العقود متمسكا بنفسه فحرفه
حقيقته الاحاطة المتشعبة ولا كذلك الشر وعليه خطا لانه غير متمسك بنفسه فلا يسمي محيطا ويؤيد ذلك قوله السابق بحرم عليه
انزاعه ولو كل نص على مساو ان عقده بجواز الزمان المحرمه ولوا كما باقي عن المجموع ستر بدنا غير وجهه ولو مخطط اجما والخبر
اي دوايد باسناد حسن كما في المجموع انه صلى الله عليه وسلم نهى الناس في احرام من عنى القنارين والفقاق وما سمعته الورى والزعفران من الثياب
وقال دليلا بسند حسن انما اجبت من الثياب من معصر او خرا او جبر او رويل او قميص او خف وحكمة ذلك اوليها بالستر من الرجل
اذ لو اجتمع عليه فزمت وغير المحيط الا يوم من معه التكتيف كما يوم من مع المحيط وكانه اشار بلو في المحيط الى ما وقع في الامام ان يمسحها
الفدية اذا سترت بدنا بشوب لكن اولوه بان معناه يتأكد بذكرها المتوافق ما في الامم من عدم وجوبها قال المصنف وقد يقال في ذنب ذكر نظر
فضلا عن ناكده لجوازها بالنفس من غير خلاف فيما احسب وبقرضه هو مخالف للسنة الصحيحة فلا يرعى فالاحسن ما قبله بانه لا بد منها
ما يجر اسرها او بعضه انتهى الوجه فلا يجوز له ستره الخبز من السابقين وجعل عاقبته رضي الله عن كان المركبان يمران بنا ونحوه مع رسول الله
عليه وسلم محرما فاذا اذا ذواتا سلت احدا ناجليا بامن راسها على وجهها فاذا اجازت واكتشفها ضعيف وجعل احراما في وجهها لانها ستره
غالبا والرجل في راسه لانه ستره غالبا فامر كل خلاف الغالب خروجا عن العادة حتى يتحقق كونه اشعثا غير وزرود الزركشي فيما اختلفوا
لجبه او وجهه ما يرجح المصنف اخذ من قول الامام حر الوجه من ما يجب غسله في الوضوء بانه يحرم عليها ستر الحجية لانه يلزمها غسلها وتزكيتها
لوجوب غسلها وان كان حرمها لزيد ان نصور كما اقتضاه اطلاقهم لا ستر بقنار قال في الفتاوى القنار كفتاح شتي يتخذها نساء الاعراب ونحوه
بفضن يغطي كلف المرأة واصابعها وقال الجوهري هو شتي يغطي اليد يغطي ثفن ويكون له الزمان على السعد من البرد تلبسه المرأة في يديها انتهى وقد ورد القنار

ما روي

ما مثل المحشور وغيره فيجوز على الخبز من السابقين ولا يلبس عضوا من عورة فاشبهه بالرجل ورجله لحيته وقصيته انه لو كان لا بد من زيارته
حرم عليه البس في احادث الاسلام لا وهو قريب تحت الزركشي ان كان تحت الجمل العورة من غير والاحكام لا بالاسم بل بالاجزاء فلو غسل ما رده
المصنف بان الداهية السراويل على اسم الرجل على كونها شتي عضوا من عورة مطلقا كما هو ظاهر ولا يكون الياسات عورة اي بالنسبة للصلاة وكذا الحرمه
الستر على ثوب الرجل في الرجل فان عورة في ما قطعها من ثوب الخبز في ما وان اشبه القنار في قوله يجوز له البس القنار ما رواه الت في الامم
سعد بن ابي وقاص انه كان يامر بانه يلبسه في الاحرام وانصر له بان عليه اكثر الرجل العلم وتوجه ستره غيره على الصحيح كرهه لغيره علمه
بشر وغيره ولو اغير حلة اذ لا تشبه القنار وقصيته ان الرجل لو لم يلبس عليه او رجله لم يلبس الا ان يعقدها او يشدها او يخلطها الكسح
ابن الوردي في مجتمعه بالخرقة فقال في ما يجر على الرجل الكسح وتوجه ستره غيره على الصحيح كرهه لغيره علمه
بان الممنوع من البس في حقه اكثر منه في حقه انتهى ويأتى عن الحاشية ما رده وان لم تخصيه كما في المجموع حيث قال لو اختصبت ولف عليها حرفه
فوق الحفا او لقمه بالاختصاص فامره لا فدية وتقبل قولان كالقنارين وقال الشيخ ابو حامد ان لستر الخرقه فلا فدية والافقولا ان اتمم الفرق بينهما
وبين القنارين انهما يعلم من قوله في محل الخرقان اختصبت ولف على يد يديها الخرق فثبت على ما في الامم لم تعد على ما في الامم قالوا واختل وقوله في هذين
مع تجري القنارين على اختلاف سبب تحريمهما عورة فالاول يدعي ان بسط الحرام المرأة يتعلق بوجها طاهر والثاني يدعي انه لو كانت عورة
عليه الكسح مع كونهما غير عورة وقطع اخرون بعدم الفدية في لفر الخرقه فحري طرقت ثلاثة المذهب فدية مع الحنا وغيره انتهى والمفتي ان العلم
يؤجرهم القنارين عليها كونهما معا من ايامهم وبه فارق الخرقه المذكورة خلافا لما حرم ستره اي الكف عليها غير كسحها وتصفه فدية
ثبت ما فيه في الحاشية قاضي ما ذكره يعني النوي هو العلم بنا على ان علة تحريم القنار عليه اكونه ملبوس عضوا من عورة فاشبهه بغير الرجل
وهو الاصح لا يقال يلزم عليه من قبله البس عورة لانه ايضا ملبوس عضوا من عورة لانه انقول بل هو ملبوس عضوا من عورة على الاطلاق بخلاف الكسح
فانهما ليس عورة بالنسبة للصلاة وقد يؤخذ من البناء المذكور ان الرجل مثلا في لفر الخرقه ويؤيد ما مر من انه لو شق انزاعه ولف على كل ساكن نفسا
لجزمه لان عفته وقوله لو ادخل يده في قميص منفصل عنه او رجله في ساق الخف لم يصل الى عورة فلا فدية ثم رأت ما فدية في شدة وهو من عورة
الشره ايضا فالفرق يضيّق باب البس في حقه دون غفلة عنه ذلك هو قول المصنف في هذا الكتاب وفي الروضة كالرفعي انه لا فرق في لفر الخرقه على
يدها ولو اغير حلة مريح فان ذلك جائز له وهو ظاهر من شجره به ابن القري وغيره وتوجه بعض خلافه اخذ من عبارة وقعت في المجموع
وغيره وصنف في ذلك واطاها الاجمعي بل عابدا على مزيد حمية ونعصب وغاية ما احتج به اطلاق يمكن تنزيله على التفصيل بين القنارين
وغيرهما كما افهمه فرقه بين ما بين غيرهما في الفدية فالخفاة يجوز له ستر يديها بغيرها سوا الخرقه وكما والفرق بينهما لا معركا عليه والقول

راسه ثم اتفح بالذكور او وجهه ثم اتفح بالانثى لم يلزمه الغدبة على الاربع لان شرطها كالحرمه العلم بغيره حاله فعله ولم
 توجد والفرق بينه وبين ستره في الصلاة كرجل ثم بان حاله فانه يلزمه الغدبة على في الروضة انه شاك حال النية في
 حصول الستر الواجب في ثوبه والشك هنا لا يؤثر وقضيته انه لو استتر كما مره حال النية ثم كرجل فيها بعد النية في جميع الصلاة
ويصح لم لبس في جميعها المشامل للستر ومثله كل يخطو بالاحرام **في القديس** الذي يلبسها ويغير عنها بالدم وبالمهدي
 غالباً لما ياتي **في حيث لا يحرم** فدية غالياً ايضا لقوله **في حيث لا يحرم** لبس المجرم لبسه وستر ما يحرم ستره مع ذلك
يجب القدية **في حيث لا يحرم** هي عبارة الشيخين وغيرهما وهي المراد من عبارة الشافعي رضي الله عنه بالضرورة **في حيث لا يحرم**
 كبير دونه **في حيث لا يحرم** فيجب وزوج القدية كما في الحلق لذلك يجامع النزاهة بكل وان سلم ان الحلق اطلاق
 اغلظ اذ قياس الدون حجه فاندفع ما لا استوي هنا **في حيث لا يحرم** كما قال بعضهم **في حيث لا يحرم** او الربط بخيط لا متناع ذلك في غير الراس
 ايضا فلا يجوز ان لم يحتج اليه للاستمسك على الجراحة والا فالوجه جواز العقد ايضا مع القدية وان كان هو المراد من
 الشد في **في حيث لا يحرم** في وسطه **في حيث لا يحرم** وشده على الساق مع نصف الارز اذا قطعه نصفين مثلاً وفي قولهم يجوز
 لف الخرقه على يدي المجرم كما مر ذلك كله **في حيث لا يحرم** والمراد بالحاجة **في حيث لا يحرم** في الاحرام كما قاله العز ابن جماعة **في حيث لا يحرم**
يحمل مثل ما قبله **في حيث لا يحرم** اخذ من عدة الناذي وهو ما راسه عذرا مع انها لا تودي الى مبيح تيمم ومقتضى كلام ابن عبد
 يوبد ذلك وقال لا يدرى لا يبعد الضبط هنا بما في التيمم ولم يخطر في ذلك نقل والظاهر ان ما هنا اخف مما هناك انتهى وفيه
 ميل الى الاول خلافا للزكري في قوله يشبه ان ياتي هنا ما مر في التيمم انتهى وحيث زال العذر وجب نزع ما استقر به
 للحاجة فوراً وان ظن عود العذر ولو على قرب وله نزع القميص من راسه ولا يجب شقه مبادرة الى نزعها كما في الجواهر
 وغيرها ونقل العز ابن جماعة عن الشافعية واقتضى كلام الائمة الثلاثة انه بوزال العذر يجب النزاع فوراً وان توقع عوده
 فلو خشي من اذي البرد بكرة وعشيرة دون وسط النهار لزمه النزاع وعزمه على القدية لا يرفع الاثم عنه لو توالي
الحرمه مطلق **في حيث لا يحرم** في غير اطلاق محض على المحرم **في حيث لا يحرم** والتفسير في العلم والعقل الا السكران المنعدي
والخيار فلا شيء على ناس وان كثر منه قبا ساعلي اكله في الصوم ولا يصح قياسه على الصلاة لاشتمالها على افعال متجددة
 مباحنة للعادة من كل وجه فوقع الفعل مع ذلك بشعر بمزيد التقصير بخلاف الاحرام فانه مجرد استدامة
 الجرد الذي يقع في العادة كثيراً فهي آتية غير مذكورة كهيئتها بل قد لا يوجد مذكراً أصلاً كما لو كان غير متجدد

لم يجب القضاء لبس مراد
 لان الشك يؤثر في النية

ولا على جاهل باحد ينك لعذر وكما في الصلاة والصوم لما صح ان اعرابا ان النبي صلى الله عليه وسلم في الجعرانه هو ما بالعرف
 لاسباق امره بنزع الحبة ولم يامر به بعد ولو وجبت لما احترا البيان عن وقت الحاجة وقبيل بالجاهل هو الناسي وحيث
 وبالبس بقية انواع الاستمتاع وظاهر كلامهم هنا انه لا فرق بين من يعذر بجهله وغيره لان من شأن هذا
 كونه يفتي على العوام فلم يحصل فيه بين قريب الاسلام والثاني ببادية بعيدة عن العلماء وغيرهما قال القاضي ابو الطيب
 لو ادعي في زماننا الجهل بتقريم الطبيب واللبس فقيه وجرمان انتهى والذي ينتج من هذا ان كان مخالفاً للعلماء بحيث
 لا يفتي ذلك على مثله لم يقبل ولا قبل وبويده قول بعضهم المراد بالعالم الذي جعل علمه شرطاً في فدية وجوب الجماع وغيره
 من علم المسئلة حقيقة اولم يعلم بالكلية نزل منزله العالم بها فان لم يعذر لكونه قديم الاسلام بين العلماء وكون المسئلة
 من العز و الظاهر التي لا يفتي مثله انما دون العز و النادرة والمسائل الدقيقة وما لا نعلم به البلوي قال السبكي في الكلام
 على اشتراط العلم بالنهي عن النجس النزاع انما هو في العلم الخاص اما العلم بالفتن فلا بد من اشتراطه في الاثم عند الله
 قطعاً واما في الحكم الظاهر للقضاة فما اشتهر بعزمه لا يحتاج فيه الى اعتراف بالعلم بخلافه اخفي انتهى ومعنى القول
 هنا عذره انما هو بالنسبة لوجوب النفي والتفاهيه اما بالنسبة للكفارة فالعبرة بما في نفس الامر فان كان جاهلاً لم يلزمه اخراجه والا
 سوا عذر بالجهل لا واليه هذا الخبر اشار الشافعي في المصنف وفيه نظر ظاهر فانهم ابطوا صلاة المقصر بالكلام ويتعاطى الخطر الجماع وهو
 صريح في مخرج المقصر الجماع وظاهر في لزوم الكفارة ولذا ثبت في نوع ثبت في سائر الانواع اذ لا فرق فالوجه ان التفصيل باق في الكفارة ايضا
 ولا يفتي بوجوب عليه ولا غير مبيح ولا على مكره او كراهة استدامة اللبس بان احرم لبس الضرورة قد عذر في ذلك الكراهة وان البسه
 المكره وكراهه على استداعه او كراهة على استدايه فقط فيجب عليه عذر في الكراهة الترخ **في حيث لا يحرم** بخلافه بعد التحلل بتفصيله الذي
 وزاد هذا وان كان الكلام في المحرم ليعني ما قد يتوهم من الحرمة بعد التحلل الاول لانه محرم ما بقي عليه شيء من اعمال النكس ومنها
 للمشرط **في حيث لا يحرم** على خلاف الفاعلة ان ما جاز من المحرمات الحاجة تجب معه القدية كما تقرروا ذلك الخبر
 الا والسابق اول الباب والاصل في مباشرة الجاهل في ضمان قوله فيه فليلبس الخفين وليقطع ما اسفل الكعبين
 لا يقتضي ان القطع متأخر عن اللبس لان الواو لا تقيد ترتيباً ونظيره ان منوقيك ورافعك الي والرفع قبل التوقي
 فمن ثم وجب تقديم القطع على اللبس **في حيث لا يحرم** وهو قارسى معرب ومعناه بالعربية راس الخف لان السر الراس
 والموزة الخف ويسمى مكعباً **في حيث لا يحرم** او يما في **في حيث لا يحرم** والعقب على ما ياتي **في حيث لا يحرم** اسفل كعبه

عليه بمعنى الوطي والاصافه بادي ملاسماي العقد الذي معظم الفضله حل الوطي لانه لما بطل الحاصل المحرم على غيره الذي اثم به
خلذه في نحو الطيب وتلك الصيد بنحو اوهيه اذا قبضه ووضع يده عليه بنحو اصطبار ولم يتلف فانه حرام ولا كفاره فيه وقبل
تجب الكفاره بالاصطبار وبسقط بالارسال وتغيره اذا لم يمت او مات بافته سماوية او اكل ما صاده او ذبحه فانه لا شيء من حيث
الاكل وانحرم وكذا الحكم في اذ اكل ما صيد وذبح لاجله وامساكه صيد المحرم مثله حتى قتله فالصنان على القاتل وحده وما لو رسل

كلنا على صيد في عسكره فانه ياتهم ولا يظنون وبعض يتقدموا الجماع الاثنية تحرم ولا فدية فيها **والمحرم** **الاستعمل** **الانزال** **يسر** **اول**

لناويه قيمة كعبه به اوبعه ورا الرار بمن المثل وما يجب الاستبدال ومثله فتقه لبيتر به **ان لم يور عورته** بحضرة من محرم عليه نظرها والا يجب كما صوبه في المجموع قال الشارح ولكن ان تبقى الكلام على اطلاقه وتقول له لا يكون الحياء من اجله نظرها كونه عن راع ناكذ طلب ترها منه وفي الحاشية وغيرها ما يوردها قلته **ولزمه قولنا** **ما** **اير** **من** **الازل** **والنعل** **طلب** **في** **ذلك** **اي** **استقاة** **نظير** **ما** **في** **التيتم** **لا** **يقول** **مسيح** **ار** **ار** **وانفل** **لا** **جل** **او** **طلب** **منه** **زيادة** **علي** **من** **مثله** **زما** **او** **مكنا** **او** **ان** **قلت** **الزيادة** **فلا** **يلزمه** **قبوله**

للصغر في ذلك وكالبيع الاجارة **ولا قبول** له ولو من اصله وفرعه كما في المجموع المنه في ذلك نظير التيمم النوع الثاني من محرمات

الاحرام **التطيب** اي استعمال الطيب على الذكر وغيره واصله قبل الاجتماع في البيوت الحديثان بقا في الميت ولا تقربوه طيبا وفي النجاسة

حاضر من قوله صلى الله عليه وسلم لا يلبس من الثياب ما منه ومن وزعفران وقيسهما ما في معناه وما فوقهما كالمسك وروي ابن ماجة عن ابن

عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاج الشعث الشغل قال في الصحيح الشعث انتشار الامر فيا لما الله عتلك اجمع

أركان المنتشر الشعث معصم الشعث وهو المغبر الراس انتهى وكل منهما محظوظ والثاني هو الظاهر والتقل مشاه فوقيه وفاعكسره فالإف

والله اعلم بالصواب

وتقلت اذا تطيت من الاضراد انتهت والنظير المحرم هو ان يشارك الطبيب الاستسقاء المعناد **فيسنه** بان يصفه على الوجه المعناد فيه

ولا استنوا في الاعتماد على النظر فيه **كما احتجوا** وكما اوسعهم الا بالبرهان بل بالظن خاصا قاله المتأخرون

استعمل في كل دقيقتين شبيهة **الحمى والصداع** والتهال واستعمل لان الارهاق يستعمل الطبيب جاصل في كل دقيقتين
برد الشغل في كل دقيقتين شبيهة **الحمى والصداع** والتهال واستعمل لان الارهاق يستعمل الطبيب جاصل في كل دقيقتين

وكانت عند ابن أبي عمير في كتابه في الطب وغيره ما يلي من فيه الصافي في الطب وغيره

الكرهه لا المتطاع كالتقديرات والامام الميرزا محمد باقر الخوانساري في قوله لا الامام فارق عدم الحق حقيقة النبي

النوع الثاني
التقليد

فهي ثقلة من باب
تعجب اذا انتن رتحو
لنترك الطيب والا
والجمع هو

قوله نعم الى اخره
استوفيت نعم
حرمة ذلك عليها

الذين يان الغضود من الامراض الباثية والحمى واستسباب العظماء كما يفقد في التقنية والحرمة هنا تتعلق بانسجام الطبيب وفصل

وعن ما ينسب اليه في الصلاة بالنسيء للحجاسه والطهاره وان لم يتنسب اليه بالنسيء لجواز السجود عليه على الوجه **بلغ مقابله**

كان الملبوس **فعل** كما نقله الماوردي وغيره عن النص ويطبق عليه العربيون وغيرهم كما قاله الأديري وغيره وهو من خارجة البليقي

فيه من اللب وهو بان الذي في النص وطيه بقدمه لا يتعلمه وشرطه ان يعلق به شيء منه ما يات من الشئ من ان منه لا ينضم الا اذا التزم عليه

و اما حرم دل که از نعل من طلبد و من شود لکانه به نجاسته که تیغ صلابت فيه و کالدروس فيها ذکر مال و اسبابه اوقام و استقامت و اصرار

حيث لم يعلق به شيء خلافاً من توهم الفرق بين الدور وغيره وما نقله عن الشامل لا يشهد لذلك كما هو ظاهر الكتاب في بيان ترتيب

النمل غير معتاد مردود بان التثقيب معتادون نظيب جميع ملبوسهم حتى الخف والنعل او بما يحرم ان كان **قصدا** كما على ما مر وباني

وكان التليط **عالم** وهو ما أكثر الغرضية به التليط واتخاذ الطبيب منه او يظهر فيه هذا الغرض وهذا معنى قول الرازي

وَيُقْتَرَفُ فِي الطَّبِيبِ كَوْنُ النَّظِيبِ أَوْ اتِّحَادُ الطَّبِيبِ مِنْهُ مَقْصُودُهُ أَوْ ظَاهِرُهُ وَالْمُرَادُ عِنْدَ الْعَوَمِ وَالْغُلَاظِ أَنْ يُقْتَرَفَ عَرَفًا بِأَخِيهِ

فِيهَا يَنْتَظِرُونَ بِهِ غُلَظٌ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَاصِلٌ بِالْأَسْكَرِ وَعُودٌ وَعَشِيرٌ وَصَدْرٌ وَفَرْدٌ وَكَلْبٌ وَمِنْهُ الْفَاءُ زَعْفَرَانٌ وَفِيهِ تَكْسِيرُ الْخَاءِ

الوجه يكون التخميد بغيرها رافعة منه مشددة وهو رمان طيب يتر به الدهن وهو مزيان ارجواضه والوجه اطل سحاه وهو

نسب الخیر ای کرم فکسر اولی شواذ النسب زیاد و کاف و هو مشهور و است کما شمل اطلاق اعتبار انا الحسن و ان کان

لدي اعتيد التظيب به في الغالب انما هو الميت **بفتح الواو** وسكون الراء **الآخره** من **مهمله** وهو نبت اصغر طيب الرائحة يصفى به اللون

سبعة بين الصفرة والحمرة ومنه الثياب الوردية اي المصبوغة وقيل ان الكحل عرقه

وَالسُّوْنُ كَمَا فِي الْبَيَانِ وَأَعْلَى فَنُوعٌ مِنْهُ أَوْ يَعْطَى الْعِلْمَ الرُّطْبَةَ وَالْأَفْكَارَ مِثْلَ كَذَلِكَ وَكَأَنَّ الْأَطْفَالَ فِيهِ وَانْشَاءً بِاللَّامِ بِالْفَتْحِ كَمَا نَفَرَ عَلَيْهِ

كذلك قال بعض المتأخرين في بعض النسخ شكل عليه قوله انه لا يجوز في الشعر وفي الحديث ولا خلاف في هذه الاشياء والحق

[illegible]

ويعضد الحاحه طبع كماله في قوله لا اله الا الله

والمؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصالحون

مستثنى من ذلك على ما ذكره في بعض النسخ من أن النسخ المستثنى من ذلك هو النسخ الذي هو من نوع التبرع ولا يشترط فيه الحرمة فلو كان من نوع التبرع لم يجرأ إزالته إجماعاً

سنة الف على الهجرة النبوية في محله من السبع انما يمتدة التمرة لامتددة الزهر وهو الضوم من علي ما قاله
البرهان

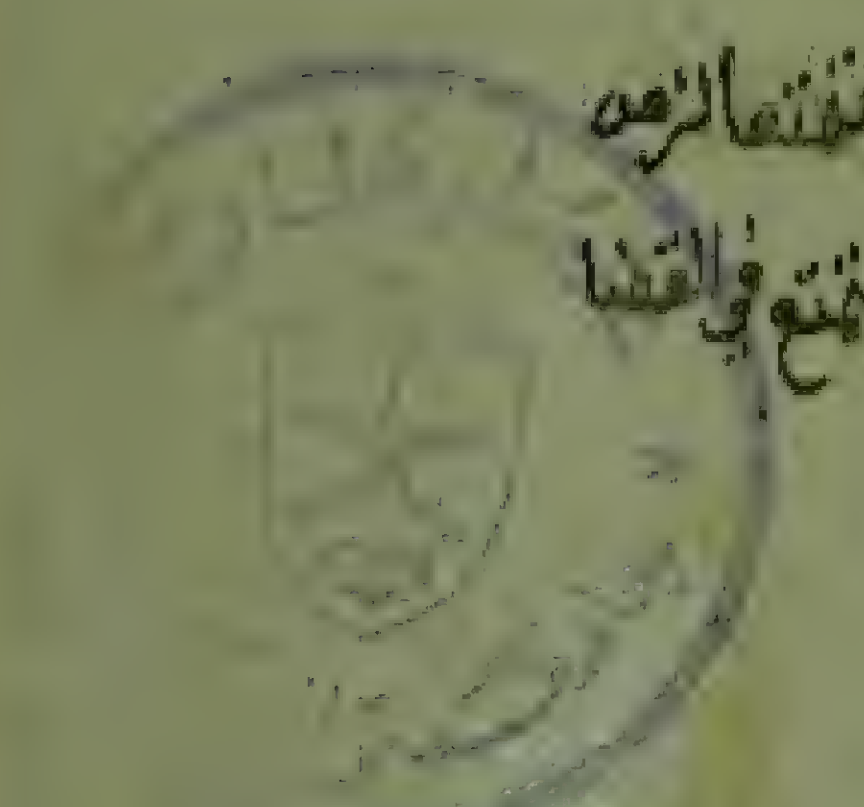
التي هي في البرجين ان كانت اليه فامشور والنمام والسبحات بفتح الراء فيعلن من الروح فقلت لوان يا وديع

الطبي

بسم الكفارة ولهذا الكثرة فيه الغلبة بالناس
وبدل ذلك قول الجمهور فان اوجبه
من ناسه والقضاء والكفارة مع ان الصائم الماتى
في دبره لا كفارة عليه فقامله فانه صرح في الفرق ولا يتوهم ان عدم وجوبها عليه انما هو لفظهم قبل استكمال الحقة
لما اشاروا اليه بقوله الماتى وان افطر بالجماع بان كانت نائمة الى اخره فكذلك يقال هنا ثم قال وان اوجبه غيره
في قوله او اوجبه هو في غيره فلا شيء لاحتمال الزيادة فان اوجبه في دبر رجل واوجبه في ذلك الرجل في قبله فسد جهماء لزمها
القضاء والكفارة انتهى وهو مخرج في قول المصنف **عليه السلام** ان كان محرما ايضا **كفارة الشرب في الاغصان** وهو الوطى بزمانه
فما بسطه في الحاشية قال فيها بعد كلام الجمهور المذكور وهو مخرج في وجوب الكفارة على كل من الجماعين الاجنبيين
وفي نظيره من الصوم ليس كذلك ثم تقرر بوجوبها على كل من الاجنبيين يبين ان ما فرضه هو الرافع من الحلقين
في مسئلة الزوجين المحرمين وما صححاه فيها من وجوب الغدية عليه فقط للتقييد لا للتصوير ليحترز به عما اذا
سأنت الزوجة صرمة فقط فتختص الغدية بها وما اذا كانتا اجنبيين فيجب على كل منهما وقد صرح بالمثليتين في الجمهور
كما علمت وكان السبيل لاختصاص ما من الزوجين من هذا وقال عقب قوله وقيل غدية عنه وعما هو في الزوجة والمملوكة اما الاجنبية فلا
يحمل على فعلها فمقتضى ما في الجمهور هو انه ليس مبنيا على ضعفها انما هو بوجوبه في الاذرعى السابق لان الذي يوجب هو وجوب
الغدية على الموطوء لا الوطى كما ياتي بيانه واما قول الماوردي من وطى اجنبية مشبهة بغيرها فمؤيد للحج والقضاء على ما قول واحد لان وطى
الاجنبية غير موجب لتحمل المودة كالشفقة قال ولما جوب الكفارة عليه فان كانا محرمين فهل يجب كفارة واحدة او كفارتان الجدي بفرقة
واحدة انتهى في شيء على ضعف وهو الزوج يحمل بدل لقوله ايضا فان كان الوطى من لا يتحمل لكونه اجنبيا فالكفارة في مال الموطوء وان
كان من يتحمل عن لكونه زوجا او يتقيد فعله تحمل ذلك لانه من موجب الوطى فعلى كلامه ان الكفارة التي على الموطوء في مال الموطوء لا التحمل
الوطى اذ الموجب لتحمل عنه الزوجية او الملكية وقد انتفت بل يوجب من كلامه وجوب على الوطى بالاولى لان الذي يتوهم سقوطها
عنه هو الموطوء كما توهب بعضهم واما الوطى فتعقون على وجوبها عليه فاذا قال بوجوبها على الموطوء في مالها فاولئك يقولون بوجوبها
على الوطى وما اشار اليه من ان مومن الموطوء بشبهة اخرنا في قضاء الحج عليها هو المعتمد بخلاف الزوج فان مونا على الزوج كما ياتي
وبهذا يعلم فرق ما بين الزوج وغيرها وهو ان الصوفى بالزوج وتمام ما بينهما من القرب الخاص سقط الكفارة عنها ووجب المودة
بخلاف الاجنبية فيما اذا علمت ما تقرر بعين عليك اعتمادا في الجمهور من وجوبها على الزوج ان كانت محرمة فقط بل يحتمل ما لو كانا

محرمين

محرمين والزوج محرمون او نحو ذلك كان ناسا فاحتد ذكره وادخلته فوجها عالمه مختارة ولا يكون من الاجنبيين اي وان كان الوطى بشبهة
فصرح بوجوبها على الموطوء في سنة القضاء كما قال به جماعة من الصحابة ومن بعدهم ومن عارضهم من عارضهم من عارضهم من عارضهم
واخرجه ابو داود في مراسيله مرفوعا بسند ضعيف من حين الاحرام اليها التحليل كما في الجمهور والجماع فيها افتضاء كلام ابن سراقه من
الى التحلل الاول ضعيف والمراد بالتفرق ان لا يجتمعا في موضع ولا منزل كما صرح به الفقهاء ولا يبرح كما صرح به الماوردي ويحتمل انما كانت
خلوة خشية مما وقع بينه او جماع وانما ليس ذكر دعاء وما لعله من الوقوع في مثل ذلك الشبهة قد ينعوه الى المعاصرة فان علمه هو
شوقه الى الوطى المستزده وقد حكى عن بعض الفقهاء في زمن المصنف انه وقع له ذلك بالزوجة فامر بالتمام للفقهاء فوقع له ذلك فافهم ايضا
ثم قال الله بها ايضا لئلا يخال العادة بينهما الا في فراغ حجة ففعل بها ذلك حتى سلبا وما وجهه في الغيبة هذا ذكره لانه لا فرق بين الشك واليقين
وان فرقوا بينهما في الصوم لانه لا يبرح منه ما يقتضي التعليق عليه بخلافه فان وقع في الشك في الغيبة بينهما وانما لا يفرقوا بينهما
يوم القضاء اذا جامع في موضع لا في قصير فاذا تاق امكنه الجماع بالليل بخلاف الحج **فقد افسد نسكه** **وقوله في القضا اتفاقا**
برهما وان كان فيه عذر الى المفسول اشارة الى المبادر المناسبة لوجوب الفورية في القضاء **وكسده** بالرفع فاعل التحمل هو الزوج او مبتدئا
خلفه ايجازا ويجوز ان يمتنع وقارن افسد نسكه الافراد في القضا اتفاقا ايضا لانه لا يرد خبرا ولا يسقط به دمها والنقض على كل واحد
فيما ذكره عند الاصل اما اذا اراده من غير دم لان تبرعه بالافراد لا يقتضي سقوط الدم الذي لزمه واستقر عليه وان قربا او تفرقا في
القضا ايضا وجب دم كل واحد **عليه قارن افسد نسكه** واحده لانها رالعه في الحج كما هو في دم القرن الذي فسد اتفاقا
خلافا لما هو عليه لانه لزم بالشرع فلا يسقط بالافساد **وقدم اخر للقران** الذي التزمه بالافساد **في القضا اتفاقا** في القضا **الحج**
او تمتع فيه كما افاده كلام الشيخين لكن قال البلقيني هذا في القرن ولما التمتع فيلزمه دم القرن الذي التزمه بالافساد ودم التمتع
الذي فعله وتبعه المصنف فقال **ان تمتع فثالث** لانه انما يجب راي على ما لزمه وبه فارق عدم وجوب دم ثالث القرن في القضا
لانه انما حاكى الاداء **والاشارة الى الحج** بقوات الوفوف **فالعزم فائدة** تبعا للحج عليه القضا فان كان **القران** **فائدة** **فائدة**
الغابت لزمه **القضا** دم **ثالث** القرن الذي يريه في القضا فان قضاه مفردا اجراه عن النكاح ولا يسقط عنه دم الثالث الواجب بسبب
القران في القضا لانه توجه عليه القرن ودمه فلا يسقط تبرعه بالافراد **فائدة** وفيما اذا افرد في القضا بجم بالعه من الميثاق لانه كان احرم بها
منه في سنة القوات فالاحرم بها من ادائها لغيره اكثر من ادائها لثلاثة لان دم القرن بسبب ترك الميثاق فثالث القضا فانما لزمه
الثلاثة ايضا سواء احرم من الميثاق ام من مكة قاله في الجمهور وعلى ما قاله البلقيني لزمه ربع التمتع الذي فعله ويحتمل ان الاطرو والتمتع في القضا



النوع
السابع

و

وقتل القواسم

الفنان

فمنها كلها اتفاقا في كثرتها كما في المحرم لان الظاهر ان المحرم من نفعه **ويشتمل على المحرم ومن بالحرم الصيد البين** كالفاصية او عاقر الناقة

اور فسه او غصه كماله توفيقه ايجاز همة ذكره في المجموع عن النفس و اتفاق الهمم فهو المقدر و مخالفه الشجان

في باب تلافى البراءة **ان تلف بالقتل غيره** اي مكرهه اتفاقا **وان تلف** اخذ من كلام الخادم ويؤيده بالتصريح به عامر في الغلات الجاهه
 وقر في الخادم بين هذا وعامر في الخادم الكلي بتفسيره بان نحو الكلب جارح بطبعه فصار كالسهم بخلاف البعير ونحوه فانه لما لم يكن كذلك
 لم ينسب فعله اليه فليفتقر الخادم بين الغلات بتفسيره ونحوه لكنه ينسب فعله اليه في الغلات الجارحه التي جعلها في الاول ما تقدم من الفرق بين
 المحلولة والمربوطة **بمقتضى العمل بالركب** **وان كان معه سابق وقايد** على الرجم من وجهين في المجموع من غير ترجيح لكن يرجح به هذا
 مما يحكيه من ان اليد حرة وما حكم الشيخان بالظمان بالتلافى البرية بدلية **ونزل ملكه** اي المحرم عنه اي عن الصيد وسائر اجزائه **بما رواه**
 ان لم ينسب فعله حوله كرهه وجارحه وقار في دخول الخادم اليه المحرم فانه لا يزول به كما ياتي مع منافاه المحرم الاصطباذ كالاحرام لان الاحرام
 مانع قائم بذات المحرم فنافاه في ملكه لان فيه ترفعا لا يلبق بالمحرم كجلاء في الغلابة المحرم فانه لا يفتقر لسببه بذات الدخول مانع في بقاءه
 في ملكه اذ المنافي لحرمة الحرم ايجاد الاصطباذ فيه لا ينافي الملك عند دخوله **فيلزم** في التفرع بالتفريق اذ زوال الملك لا يقتضي لزوم الاسرار
 كما هو في الاول عطف غيره بالاول **وان كان معه سابق وقايد** اي المحرم بانه يرفع يده حيا وحكما فيطلقه ان حضر والا فليبرئ من اسن او لا يبرئ **لان**
 للدوام في حرم استناده كالباسن قال الرافعي والطيب اي بان احرم ونحوه طيبا وهو السلي عليه فلا ينافي ما قدمه من نسيان تطيبه الاحرام وحل
 استناده بخلاف الكاح فانه يرد للدوام ولا يكتفى بمجرد ارساله بل لا بد من ارساله في محل يمان عليه **وان تخطى** خلافا لانه وهم قتل
 الاتفاق على ان لا يلزمه ارساله بعد تخلله وان اول بانه مبني على القول بعدم وجوب ارسال الذي اطلب في الانتصار له جماعة
 وانما لم يعد الملك بمسأله حتى حل لحرمة المساك فلا يرتفع اللزوم بالتعدي بمسأله ومن ثم لو قتله بعد التخلل ضمنه
 كما في المجموع قال لانه ضمنه باليد في الاحرام فلا يزول في النعنان الا بالارسال وتطير ذلك ما لو حكم حاكم بهدم يتاذي
 اعلاه على مسلم فباعه مسلم فانه لا تزول به وجوب الهدم وقار قمن امسك خمر غير محترم حتى تخللت فانه لا يلزمه اراقها
 بانها انتقلت من حال الى حال واسلامها كقر بعد ان ملك مسلما فانه لا يومر بالذلة ملكه عنه لزوال المانع بان باب الاحرام
 اضيق من ذاك ومن ثم امتنع على المحرم وضع يده على الصبي حتى يالوديعه بخلاف الكافر في العبد المسلم **الاقتله** فلا يلزمه عدم
 وجود السبب لكنه اوجب اذ احرم وهو في يده وقاها ضمنه وان لم يكن من ارساله لتفريقه فيها عليه فكان يمكنه ارساله قبل الاحرام
 كما في الموضع واصل ما قال الاستنوي لزوم الجزاء موته قبل امكانه ارساله مشكلا مع قوله لا يجب تقديم ارساله ويبلغ في الحرم **الغنا**
 اذ لم يوجد منه تلافى ولا تقصير ويؤيده عدم الضمان فيما اذا نفي التضيعة بعينه فماتت يوم النحر قبل الامكان انتهى واجيب بان
 يجب عليه تقديم ذلك لكنه ينسب لغيره تقصير حيث لم يقدمه في احرع امكن تقديمه ونظير ذلك الزام الصلاة لمن بعد مني ما يسهلها

من وقتها

من وقتها دون نحو الموضوع انه لا يجب عليه تقديم الموضوع على الوقت لكن لما كان يمكن تقديمه كان عركه تقصيرا فكذا هذا في الاحرام
 من ذاك لان هذا اقدم على الاحرام باختياره فكان من حقه ان يقدم رساله لانه داخل في ما ينزل الملك عنه حتى يتبرأ به فله ان يطل في قول
 الاستنوي هذه الدعوى من غير دليل وانه لا جامع بين ما نحن فيه وسلسلة الغنا المذكورة لوضوح الفرق المذكورة فانه هنا يمكن تقديم
 الارسال على الاحرام فكان كالوعد في مسئلة المحنون وثم لا يمكنه تقديم التقصير على الوقت فكان كالتقديم اليهم في وقت قتلوا الا بد من مضي
 زمن يسعه لانه لا يمكن تقديمه اشار الى ذلك جمع منهم الذين العرفي كما نقله ولده ابو زرعة عنه في انالو وضمان ما حكياه عن المذهب
 مشكلا **مسألة** ليسع لاحد الجسور على ترجيح خلافه فكيف بالجزم بخلافه لاسيما وقد ظهر ان الحق ما قاله وانه لا اشكال فيه بوجه
 ونحوه وعليه في المجموع ونقله الزكشي عن الصحاح ووجهه بان ضمان الصيد من باب خطاب الوضع وليس من ارضه لئلا يسي وبانه مضمون عليه
 فلم يوفق ضمانه على التمكن من الرد كالكربة والمقصود وقصية ما ذكرناه لو علم له الاحرام وبينه وبينه مسافة تعيد القاطع بتيسر عام
 يمكنه من ارساله بنفسه او بامره لغيره وهو محتمل **وان ارسل ملكه عنه لا غرم له** **اذ قتل** اي قتله غيره **ومن غرمه من الخلق**
 ولو قبل ارساله **ملكه** لانه بعد لزوم ارساله صار مباحا ومن ثم لو اخذه من له بعد تخلله ملكه ايضا **بانه** المحرم **بقتل غيره** **وهو**
بما رواه **ديلم** من كلفه ذلك يعرض او يجان **فان فعل** شيئا مما يقتضي التملك **ملكه** بانه على ملكه بطلان الاحرام لانه اذا منع من ارضه
 فاولا يمنع من ابتداءه ونحوه الصبي من ان الصبي ابن جثامه نفع الجهم رضي الله عنه اهدى النبي صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا فزده عليه
 فلما رما في وجهه قال لا تزد عليه الا احرام وظاهره ان الحمار كان حيا وعليه الجازي كما ذكره وغيره وهو ظاهر استدلال الصحابة قال في
 المجموع وهذا ما قبل باطل حردود بر والاشيا في مسأله رجله ومما يحرمه بقطر دما ومنها شقه ومنها عضو من لحم صيد والصواب انه اهدى
 بعض لحم صيد لأكله وقوله حمارا وحشيا مجاز عن بعضه ورده صلى الله عليه وسلم له عليه لانه علمه او من ماله انه اصطاده له صلى الله عليه وسلم
 لحسنه ايجيش ومن ثم علل رده عليه بانه محرم ومحرم انه اهدى النبي صلى الله عليه وسلم عجز حمارا وهو بالجحفة فاكل منه واكل القوم فتبين ان الواقعه
 تختلف وانه اكل منه لانه لم يصد له ورده عليه لانه صاد له وهذا يؤيد رد النووي المذكور فتارة جأله به حيا فزده عليه فبذلك
 نقول الصحابة لا يجوز المحرم قبول هبة الصيد مرة فاه بالجمه فلم ياكل منه حمارا مرة اكل منه لانه علم انه لم يصد له وقوله النبي
 ما ير اعلى تعدد الواقعه كياتي في حديث ابي قتاده ماله نعلق بذلك واذ لم يملكه لم يصد له فبذلك **فان قبضه** المحرم **ولم يبرئ** **بعده**
 او استغفاره من خلال **الاجبه** **ودسه** **والحبر** **رساله** حتى تلف او تلف بيده **فالقبضه** واجبة لما ذكرناه لان تلف بيد الوديع بالانقريط
 لانيه بامانه **والحبر** الحق الله تعالى وانما التمتع مع القيمة لاختلاف الجهة وقد اقر الامام ابن الوردي بذلك فقال

لعمري
 بخلافه من عليه
 الجنون فانه لا يضر
 بالنسب المانع له قبل
 هجومه عليه مع

٣ المشيخين

127

[illegible]

المشرك والمشارق وغيرهما مقبرة اهل مكة على ميل ونصف من البيت انتهى قلبينا مل وظاهر كلام المصنف ان هذا الخروج
من كذا الانية مختص بالمحرم لكن قال الاسنوي قضية تعليلهم تخصيص الدخول بالاولى والخروج بالثانية بان
الدخول قصر موضعا على المقدار والخارج عكسه ندب ذلك لغير المحرم ايضا كتقديم البهي لدخول المسجد والبهي
الخارج منه وان لم يقصر عبادة قبيص في القول به الا ان يرد قل بدفعه انتهى ويؤيده قول الجمهور هنا وغير
الحاج كقولهم ان كان ظاهره ان كل ما سئل المحرم مما يتعلق بتعظيم المكان والبيت بسبق للحلال وجهه واضح
وسايتي من فعله صلى الله عليه وسلم وشاره الدخول من العليا في عام الفتح كحجة الوداع ما يشهد ذلك فان قلت يعكس عليه قول النووي رحمه الله تعالى
في رايه حكمه مغايرة الطريقين انه قاصر عبادة فاستحب له التمسك به الطريقان كالغير وغيره وكذا كل عبادة قلت قاصر العبادة
فيه حكمه المغايرة لا يخص المحرم وحده فالداخل لمباح والحاج له بين له المغايرة رعاية فكلما يخصه الله صلى الله عليه وسلم لما خرج مستحيا ناسب
وقبل حكمه التخصيص اذ رجع اليه الاقامة الدين ان يكون في غاية الاستعلاء وقبل لان الداخل مواجه لنا الكعبة فهو داخل البيت من ابوابه فاستقلاره
خلوا والخارج قال البيت خلف ظهره فاستحب اخفاضه واذا نزل الدخول من كذا دون غيرها الحكم المذكور فليخرج اليه وان لم يكن طريقا
كحاججه النووي ونقله واعني المحققين واخر عن البيان عن عامة الاصحاب والمحدثين وان كان الرافعي عن الجمهور الاصل في تخصيصه بالاي
من طريق المدينة وان دخوله صلى الله عليه وسلم مما كان اتفاقا فقد علمهم الشيخ ابو محمد بانما ليست على نهج الطريق بل عدل اليه اهل مكة صلى الله عليه وسلم
معهتم الى اهل النوى وهذا هو الصواب الذي يفتي به الحسن والعيان انتهى ويؤيده ما ياتي اذ ان طوي قرب حقيقة فانما نزل الى البصر
الحجون الثاني على طريقة اصلا فالذهاب اليه تعرج قطعا ومن ثمة قال ابن حزم دار صلى الله عليه وسلم من ذي طوى اليها فان جادة طريقه كانت
على التنية السفل فينزل عنها الى العليا فعل ذلك في حجة الوداع وفي عام الفتح فدل على انه لا يخص بالحاج وفارق ما ياتي في الفصل بذي طوى
بان حكمه كراه السابغة لا تحصل عند سلوك غيرها بخلاف حكمه الفصل وهي النظافة فانما حاصله في كل موضع **ويسن غسل يديه** وهو
والا يغسلهما سواهما وفي الحرم الخائف وغيره للاتباع رواه الشيخان في المحرم والشافعي عام الفتح في الحلال قال السبكي وليس
هذا من غسل الحج الا من حيث انه قد يقع فيه ان ينيوي به الفصل لدخوله مكة كما هو ونقل عن التمه ان التنية لا تشترط لذلك
وهو خلاف المعروف ويسن الفصل لدخولها **بذي طوى** للاتباع رويها ايضا وهو تثليث اوله والفتح افصح مفسور سمي به لغير هناك
مطوية بالحجارة لم يكن غيرها فنسب الوادي اليها وفي البخاري رواية تفصيلا ان اسمه طوي والمعروف انه ذو طوى لا طوي ويندب البيت
وصلاة الصبح به للاتباع ايضا متفق عليه **واذ بكه اي قبرا بين التينين وقرب السفلي** وذلك البئر قريبة من جبل قبيصا وفيه

الفصل

الفصل من حايها وثم لان ابيها من معدودة والاثر لها الذي اوبى بالشيكة فرب ولا بعدن بالفصل من كل من العلة ان يصادف الماء
وعرف بالباب السابق ان الفصل لدخوله مكة مستحب مطلقا والمراد هنا بيان ذلك كما هو البئر المذكورة لكن **ان كانت بئر** بانجام من
التنعم وهي طريق المدينة والاشام ومصر **والا فثلاثة** قال المحقق الطبري ولو قبل يستحب التفرج اليها والغسل اقتدا بالبئر كما
لم يبعد قال الاسنوي وبه صرح الزعفراني انتهى ولا شك ان التفرج اليها الكراهية يحصل اصل السنة بالغسل من مثل مساقن اهلنا في بين
ما قاله وبه تفتي الاسنوي في التفرقة بين الدخول والغسل بان المخرج للدخول ينتمي اليها بدخول منة الا من المدينة وبرعا من طريق
ايقار به جد الحائلي من اليمن او من طريقه قال فاذا اراد المديني بعباده البئر وجده ليغسل بذي طوى ثم يرجع الى خلف فامر النبي
وقد ربه او قاربه بالاولى في الحج الاسلام كسرا واقر الاندود في انه يوم ربه حينئذ وليس الكلام فيه وانما الكلام قبل فغيره لا يجرى

ليغتسل بل يبدل من كذا وهو قبل ذلك ما مور بالغسل من نحو تلك المسافة ان لم يقصر التعرّج ليدخل من كذا
قال في الغسل حيث ندب بان فقد لما عند الدخول او قبله وان كان الها ما اذا امن خروج الوقت ووقت الغسل قبل الدخول لان محل وجوب طلب الماء
فلو مرناه بالصبر لما الذي هو داخل البلد فانه الوقت ولا يبا فيه ما ياتي انه ليس تداركه بعد الدخول لان ذلك بمنزلة
القضاء **سنة ونوع التيمم** كتظهيره السابق في الاحرام **فان يغسل** الا في من طريق التيمم **با** اي بذي طوى كما ذكر جماعة
لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان ينزل بذي طوى ويبيت بها حتى يصلي الصبح حين تقدم مكة وروى ابن
عمر رضي الله عنهما انه كان يبيت بها ثم يصلي بها الصبح ويغتسل ويحدث انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ويتنقوي
به على ما يستقبله من العبادة **وان يمسح** مريد الخروج من مكة لا يمسح كان كما مر من تنقية كذا وان لم يكن بطريقه

والدورات كما نقله القنوي وغيره واقروه ايضا **فان يغسل** قال فيها نقله ايضا في المجموع لكنه قال انه غريب بعيد قيل
لانه لم يفرق مكة مغارفة انصرف بالكلية بل يفعل ما بني البيت لاجله وفيه تعظيمه فلم ينتقل من علو الى سفلى الذي
هو حكمه الخروج من التنية السفلى وقد يجاب بما مر انه انما بسن له الاحرام من طرف مكة الا بعد كغيرها من
المواقيت لانه في غيرها قاصد لمحل اشرف بخلافها فانقول بان لم ينتقل من علو الى سفلى ممنوع الا ان يوجه
بانه لم ينتقل الا لما يتوقف عليه صحة نسكه فلم يكن ذلك انتقالا لسفل من هذه الميمنية انتهى وقال في التحفة
ولا ينافي طلبها المتفرج اليها السابق انه لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم عند مجيئه من الجعرانة محرما بالعمرة
ولا من متى عند نقره لانه لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع فهو مشكوك فيه ونعرتجه ابرها قصد الا لا

بالبلد قريبا دون حد القوت
لان محل وجوب طلب الماء

القضا كما في يومه من السلام والفرار من الرخصة ونحوه يوم من غير الدهر ولا يشك على ما من وجب العود على ما في الميثاق من النكاح
لأن الأهرام هنا حجة الدخول فإذا دخل بلا إهرام فأتى المعنى الذي شرع له فلم يجب تكرار كماله بخلافه ثم فانه ليس بحجة شي وانما هو متعلق
بارادة السكر وعدمه وتعلق ان النكاح انما يقع بغيره من العبد والاصبي والحر واليهما فرض كفايه فالمراد بالنكاح هنا بالنسبة الي غيرها
ابتدأه وان كان لو وقع لا يقع الا في كفايه اذن ليس بغير كفايه بغير فعله وفرضا وانما بقية غيره اليه ما لم يكن معاد المكن صلى الله عليه وسلم
اعادها عليا بعينها **ليس له بتركه** ثم في ان يظهر **وجاهل خلاف من اوجب** كابر فينبغي رضي الله عنه **وجاهل الطواف** انما لا يوجب
بانواعه وهي طواف الفاضل وعمره وفرضه ونذر ونطوع وتخلل ووداع واجب ومنسوب وفيه وجه ان يظهر بغير يوم ونحوه على اياه
بانه غلط باطل **خمس الاول طوافه** الحديث بنوعيه **والجواب** بانواعه **في بدنه وثوبه ومطافه** عند جمهور العلماء القول في الله عليه وسلم
الطواف البيت صلاة الا ان الله تعالى احرز فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق الا في حجة الحكر على شرط مسلم والاستثناء معيار العموم لكن قال في
في المجموع رفعه ضعيف والتمحيص كما ذكره البيهقي وغيره من الحفاظ ان الحديث موقوف على ابن عباس ويحمل منه الدلالة لا في قوله انما
ولم يخلو احد من الصحابة على ان قوله صلى الله عليه وسلم غير صحيح في حجة عندنا فينبغي رضي الله عنه الغايل صده بان الظاهر من الحديث والجمعي لا يشترط لصحة
التمحيص فيجب الحديث ان طاف بالمعزوم بصدقة والجنب يوم فان طاف الا فاضله فمدا جبر يوم وجنبا ببدنه ووجه بعضهم حصول الدلالة
منه بانه لا يقال من قبل الرائي فيكون في حكم المرفوع والاتباع لانه صلى الله عليه وسلم اول شيء بدا به حين دخل مكة ان نوضا ثم طاف بالبيت
رواه الشيخان مع قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم رواه مسلم وغيره وروى الله صلى الله عليه وسلم قال عايشة لما حاضت وهي حرمه
اصني ما يصنع الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تغتسل فينبغي رضي الله عنه ما شرط الطهارة لانه ما حاض الطواف حتى تغتسل والتمحيص في العبادة
بمقتضى الفساد وتكون حرمه دخول المسجد ممنوع لانها غيا بالفضل دون انقطاع الدم الجوز للدخول فان لم يرد منه الملك المعني بالفضل كان
بعيد انما في اللفظ فلا يعول عليه **وتر العود** عند القدره اتفاقا وان كان خاليا في ظلمة للاتباع رواه الشيخان او خبره عن عائشة مناسككم السابق
روى الشيخان ان ابن عباس رضي الله عنه اذن في الناس في حجة التي امره الله عليه وسلم عليها سنة تسع ان لا يحج بعلم العام مشرك ولا يطوف بالبيت
عريان ومن ابن عباس رضي الله عنه ان ابن عباس رضي الله عنه اذن في الناس في حجة التي امره الله عليه وسلم عليها سنة تسع ان لا يحج بعلم العام مشرك ولا يطوف بالبيت
دليل ان احدهما ان طوافه صلى الله عليه وسلم بيان للطواف المحمل في القرآن في ثابتهما ان الامر في تناخو لا يقتضي وجوب كلما فعله
الاماد دليل على عدم وجوبه فانه لم يقل ذلك الا في اخر حجه عنده يوم النحر وخرج بقولنا عند القدره ما لو فقد السرة فانه يطوف
عابيا ولو لم يكن اذا اعاده عليه ولو انكشف عورته في طوافه بتفسيره بطل ما فانه الانكشاف بغير تفسيره وتزجرا لا ملاكافي

الصلاة

الصلاة **وهي هنا الصلاة ما بين سرة النكر** ولو قلنا صبييا غير مبرور **ركبته** فالسرة والركبة غير عورة يجب ترميها بحجارة من القوة
منها **ومثل الامه** ولو مبعضة ومكانته وام ولد غير عورة المؤمن ما بين سرة الركبة رواه الحارثي في اسامة في مسنده سند
ضعيف لكنه شواهده كثيرة وقيل بالرجل الامم بجماعه ان راس كل غير عورة اجماعا هذا بالنسبة للصلاة والطواف اما في النظر فكا حره
وجمع بين النور ولو غير مبرور **والختي** اي الحرة لان عورة الذكر والانثى القنين لا تختلف الا على الضعيف العورة الانثى اوسع من عورة
الذكر لو قال والختي كالانثى كان اولي جميع **شعرها** اما شعر الحرة فواجب **طواف** واما شعر الخنثى فغيره التفصيل المذكور **الا الوجه**
والخنثى من الحرة والخنثى الحرة ليس بعورة في الطواف والصلاة ظهرها وبطنها الى الكوعين لقوله تعالى لا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن
عباس في الظاهر في الوجه والكفان والحاجة لكشفها وانما حرم نظرها كالزانية عورة الامه لان ذلك مظنة للفتنة وعورة الخارج الطواف
والصلاة في الخلوة او عند محرم ما بين السرة والركبة وصورة غير عورة والواجب في الخلوة غير مبرور في الرجل والامه الا ان في فرض خشية
غياي **يتم له** غسل وعكره له نظر سرة نفسه خارج **في سرة النكر** **فانما الطواف كان مستبلا** لا حايلا وان رقي منه ما تحل
من غيار يمكن فصله من غير مسح يمسح لغير عرق ونحوه حيث صار كالجزء من الجمل **مشرته** اي النكر الواضح المشتهى طبعيا بقينا المذونات الطباع السليمة
ولهيها عسوا والبشره طاهر الجود والحق بها نحو حجر الاسنان واللسان وهو حجة لا فالانجيل لا باطن عين لانه ليس مظنه للفتنة
بخلاف ما قبله فانه مظنه لذكر الانثى ان نحو لسان الحيلة فيلتنم منه وحسنه كجامع عنه صلى الله عليه وسلم في لسان عايشة رضي الله
عنها ولا كذلك باطن العين فان رفع قولهم ينقضه فهو ان لذة نظره يستلزم لذة لمسسه ويسلك ذلك دليل السوء والفرق بينهما
ما يطرأ ويروى لا تخدي لانهم لم يلا حظوا في عدم نقضهما الا الله يلائم بنظرهما دون مسهما وهذا موجود في باطن العين **بشره** انثى
واضحة **مشرته** طبعيا بقينا لزوجي الطباع السليمة **ولو سواها** او كان مكرها او ميتا لكن لا ينقض وضو لميت وجنبا ان خونا
نكاحهم **بلا شهوة وشوها** اي في حجة المنظر سواء كان العصور ايدا ام اصليا سلبا ام اشل لقوله تعالى اولاسم النساء في سورة مريم
لستم وكلاهما يعقون من الامس وهو الحسن بالبدن الى ان يعمر رضي الله عنهما وعليه اشاف في رضي الله عنه والحق به الحسن باق في البشره وعن ابن عباس
هو الجماع واعترض بانه خلاف الظاهر وقد عطف الله على الجموع من الغايط من فبعلها الامر بالتميم عند فقد ما قد اعلى كونه حرا كالجمي
من الغايط وجبر كان في الله عليه وسلم يقبل بعض الزوجة ثم يصلي ولا يتوضا ضعيف من طريقه الوايد منها رخمه رجل عايشة رضي الله
عنها وهو يصلي بمثل انه بجابل وقابع الحال يسقط ذلك **المكر** **بشره** **ومعاه** فلا حدث بلامستها
ولو شهوة في الظاهر لانه ليس مظنه للشهوة ومقابلته يتفق لعموم الناس في لايه والاولا استنبط من النفس معنى خصصه والمحم من حرم

لكن

نكاحا فيسبب صناع او مصادرة على التباين بسبب مباح حرمتها فخرج بالتباين من حرم جماع الزوجه كاختارها بالمباح ام الموطوءة بشبهة
ويقتضيها فانما يخرج عن على التباين وليس يحرم له لعدم اباحة السبب وطى الشبهة لا بوصفها باحدة ولا بحريم ولا بد على الضابط
زوجا النبي صلى الله عليه وسلم مع ان الحد صادق على من ولعن بحريم لان التحريم حرمة على الله صلى الله عليه وسلم لا حرمتين ولا الموطوءة في حريمها
لعارضين ولو كان المحرم به لولا وجعل كالرجل في حل اقراضه وتلك باللفظة غاهو قيام المانع بها المحرم عن مشابته ذلك لاعادة
الجوارى الموطوءة فان رفع ما بهضمها هنا ما غير الشبهة كالشعر والظفر والسن فلا تنقض بلمسه لا تنقذ لذة اللبس عنه ولا نظر للالتذا
بنظره ويتجوز عدم النقص بكم عظمها كالسن بل اولي لان في نظر السن لذة بخلاف نظر هذا وقوله مع ينقضه يردده ان هذا لا يلزم بلمسه
ولا ينظر كما تقر ولا ينقض من منفصل وان النقص بحرارة الدم لوصف فصله بل وان لم يجز فصل الخشية محذو من حيث منه لان مع ذلك فكل
المنفصل ولو فرض عدم الحياء فيه بان ما هو بالبدن على الاقرب الى الطاهر لانه بالفصل الاول صار اجنبيا فلم ينظر لعود حياة ولا
لغيره ومن ثمر لو التصق موضع من جوارحه لم ينفصل وانما جازا فاعلمنا ان حياء الحياء وصف طريقه لا تأثيره الا ان كان فوق النصف
وقال بعضهم ينقض النصف ايضا وبعضهم لا ينقض الا النصف الذي فيه الفرج ولا ينقض من شك في نحو انقذه او خنقته ان قهر الاحتمال
عاده او في حرمة عملا باصل بقا الطهارة فلو تزوج من شك هل يسهل ويهينها صناع محرم او لا او اختلطت محرمه بغير محصورات ونحو
واحدة منها ولم يمسها لم تنقض طهره ولا طهرها اذا الاصل بقا الطهارة ولا يعد في تبعض الاحكام كما لو تزوج من جملة النسب استلحقها
ابوه وثبت نسبه لانه ولو بعد الفرج حيث يسهل النكاح مع ثبوت اخوته لانه ويلغى بذلك فيقارن زوجان لا تنقض بينهما ويقتد
بعضهم بعدم النقص في مسألة الاختلاط بما لو عسى عدد اكثر من عدة محرمه والا تنقض **النجس** في حرمه بغير معقرا عنه او غير
اي انكشفت عوته ولم يسهلها حاله **وقدر في السر** الواجب **تطهير** من الحدث والنجس **تطهير** عورة **تطهير** على ما مضى من طوافه ان شالها
وان تهم ذلك وطال الفصل عدم اشتراط الاول كالموت والرجوع الى جامع ان كل عبادة يجب ان يتخللها ما ليس بها بخلاف الصلاة
لا يتبين على ما مضى في الحديث مطلقا وعلى تفصيله والنجس لا يسهل في الاصل في كل كثير الفعل والكلام **وسان يستأنف الطواف**
الذي يتخلل في حرمه من خلاف من اوجب الاستئناسا على اشتراط الاول في الصلاة وفي الاول عام من افعال الخلو طهارة ونها
وظاهر كلامه كغيره نبيه وان قصر الفصل وهو ظاهر ان جرحه في حرمه في وجوب الاستئناسا لما قرر ان عليه نية الخروج من خلاف وجهه
عليه النجس في الطواف من جهة الطهر وغيره **عفت بالبلوي** يعني في ايام الموم وغيرها سوا نجاسة الطيور وغيرها وقوله مع متاخرين
الفرق عليه نجاسة بذرق الطهر مطلقا وبغيره في ايام الموم مجرد تصور لا غير وانما المراس على النظر ما اصابه فان غلب عليه عفي عنه مطلقا والا

عفي سبق الاستئناسا من كل حال **عفي** ما لا ينقص له ما لا اثر الاستئناسا وقيل طين شائع المتبعين نجاسته ولا يدرى كره الطرف وقد قيل
الشيخ ابو زيد المروزي عن جرحه فقال بالعبودية لان الامر اذا ضاق اتسع وهو مشتمل من قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولان الطواف
في ربه صلى الله عليه وسلم من اصحابه ولفظ الامه وظاهره ان ذلك لا لا اقتنع احد من الطواف به ولا امر من يقتضيه بغيره ومن ثمر بان
عبر السلام غسل المطاف من اللبس اذ لم يكن في الصلوات ولا في الايام في ان غسله مستحب لانه من اجز المسجد الذي تحت الشارع على تنظيفه والفصل
طريق اليه وليس كبره مكرهه وظاهر كلامه كغيره العفو في الطواف بشرطه وان امكنه الطواف في بقية المسجد الخالي عن النجاسة وهو متجه
لان بعض الامة قصر حرمه الطواف على المطاف المذكور ومن ثمره الطواف خارجة كما في وقضية تنظيره بدم نحو العمل الله لا فرق بين قليل
النجاسة وكثيرها بحيث يشق اجتنبها وهو متجه وانما تقييد العفو عن دم البثرات المقصور والقمل المقتول بالقليل لانه من فعله
مع انه غير مضطر اليه ومن ثمره لو جعل هنا بفعله كتيه عفي عن قليله وكثيره **فان تهم وطيه** ولو من رده عنه اي غنا عن وطيه
من وطيه وان قل عفي عنه **عفي** لا مشقة الاجتنان في تهم الوطى **لا** يتعد به بل وطيه ساهيا او لم يكن له عنه من رده **عفي** لا يفسر
وطيه قال الركني وياي عقله في سائر المساجد فرق بينه وبين تهم فعل القمل بان ذلك يحتاج اليه في الجملة بخلاف هذا قال المصنف وهو
ظاهر لان العفو وجوده لغيره عنه قال الركني فتنقضه لا يكلف التحرز والوطى المكان الطاهر بل كيف اتفق واذا مشى او صلى على شيء يضره
ما يقتضيه اتمره الذي يتجه انما هي كانت هي او جرحه وطيه بحيث ينصل مشي من البدن او الثوب لم ينعف عما لا ينجس من نجاسة
مكان بل بدن ولا يستثنى النجاسة المكان وقضية تحت الرافعي تشبيهه للطواف بالطريق في حق المستقل الركب والماشي ان النجاسة
وطيه باحلالها وهو ماش او وطاها الدابة قليلة كانت او كثيرة لم يبطل الطواف قال البيهقي والاذريعي وهو مخالف لاطلاق الاحم
لكنها حصة عظمه زاد الاذريعي والاحسن ما ذكره النووي ووفقا للبقيتي بان الطريق يجب من نجاسة النجاسة مالا يصير في المطاف لانه يكتسب
وينظف ورده ابو زرع وغيره بان الفرض عليه نجاسة بذرق الطهر مطلقا وبغيره في ايام الموم **باحت** بالبناء للمفعول **منع** اي عمل
بغيره وجوده **المشجس** اي ما لا يعفي عنه **العاجز** من المان طواف الركن دون طواف الوداع **والفصل** والباحت هو
الاستنوي فانه قال اشتراط الطهارة والستر واضح عند القدرة فان عجز جاز فعل طواف الوداع والنقل محذورا عاريا بالمشك واما
طواف الركن فيجوز للعاري ولا اعاده عليه واما التيمم والنجس فالتيمم منعه لانه لو جاز الاعادة فلا فائدة في فعله لانه لم يحصل
الحلل وانما فعلت الصلاة كذلك لحرمة الوقت والطواف لا اخر لوقته ويؤيده ان فاقد الطهور اذا صلى ثم رجع في وقت
لا يصح الصلاة في الحضر لعدم الغاية وحكي الرواية في الجرح من في الاعادة في الطواف بالنجس لعدم المأثر وجوده وهو يقتضي الجرح

ولا يسيل اليه وقد ذكر في الجماع في الحج ما يدفعه من جهة النقل وتغير الجوارح لا يسيل اليه فضايه انتهى **في سطر فكرته في الحاشية** قال فيها
اعتبره ابن العباد وغيره واطاوا ما ذكره مع الزيادة عليه ان اراد بقوله جاز فعل طواف الوداع والنقل حد ثامع التيمم فافهم
وكلامهم سمله لانه لم يرد عن الحديث وان لم يرد فعه وقول الزكري عتيق التيمم في الحضر لصلوة النافلة والطواف مثل المنوع فيها لما في الفتنة
لاطلا فافهم لا مستند حشيتن بالمعنى الجوز طواف الوداع بالتيمم كان خوف الانقطاع فهذا المعنى موجود في طواف الركن الا فاق بل اولي ما في
مصاراة الاحرام الى وجود المامن للشقة الشريفة وان اراد الجواز بالاطراف مطلقا فمردود بقول الاذرع في قضية المذهب انه لا يجوز الطواف
اذا كان في طواف الوداع عند الطهورين لا يمنع تفعله بالصلوة قال وكلام الامام معرج بصفة الطواف الواجب بالتيمم فافهم
نقله عن الامام ومن القياس على طواف الوداع ومن كلام البحر منع قول الاسوي القياس الى قوله **وما سله جواز** اي طواف الركن **بالتيمم**
محل بغير وجوده **والجرح عليه جبره في اعطاء التيمم** مع ما تجب الاعادة معه **بشرط** البراءة **لما قبل جليله** على وجه يحري على الاعادة
لشدة المنفعة في بقائه محراما مع عودته الى وطنه وحل من احرامه وقضية ان المكى يجوز له فعله لانه لم يرد ما هو مقيم وانما المشقة المذكورة
والزينة جواز له ان كان لا يكثر ترويح بنبته من كفو حشيتن فونه وكحاجته اليها وادوا او غدا لا يتاقي له قبل التحلل وينبغي ضبطه بما اذا
حشيتن من التاخير مشقة لا تحتمل عادة **فجاء** في الطواف **فقط اذا تمكن منه بان كان له** لانه لا يفعل للمضروعة وفيه التبع بعوده
الى مكة ويحبه الله لا يلزمه العود فوراً وانه لا يطالب بالعود الى الفضل ذكره وانما استطاع العود لزمه المامر عن السبكي من ان الحج يتبينق بالترج
محل يجب فيه الاعادة وقد عي الانكاح الما بعد عنه فانه لا يلزمه وانه متى استطاع العود لزمه المامر عن السبكي من ان الحج يتبينق بالترج
فيه فان ما وجب الاجحاج عنه ولا يلزمه عن فعل الطواف احرام ولا تجرد ولا غيره من محرمات الاحرام واعترض قوله وجب اعادته بانه وان
كان مقتضى احد وجهي البحر لزمه عود الاحرام بعد الحل والا فليق يحاطب التحلل بطواف الركن واجا في الحاشية بانه ان يلزم بانه
منه من اليمين فيمكن منه لزمه العمل بقضية احرامه ولا مانع من ذلك لان تحلله انما كان لعذر وقدره ان لا يلزم ان التحلل يحاطب
بالطواف لان هذا وان كان محلا لا بالنسبة لباحة المحطورات له للمضروعة الا انه محرم بالنسبة لبقا الطواف في ذمته وهو قريب فعلم ان كلا
الانزاعين لا يفتنقن ان الاجحاج عدم وجوب الاعادة **وسمع الطواف بالوعة** في فاق الطهورين **على الاوجه** كما بان من التيمم
لا يمنع تفعله بالصلوة ولو جوف الاعادة عليه مع التذرة فلا يذره في فعله لان وقته ليس محرودا كالصلوة فيؤديه ما مر انه اذا صلى
توقد على التيمم بعد الوقت لا يصح الصلاة في الحضر لعدم الفايده مع ان حرمة الصلاة اعظم من حرمة ولا دم عليه **كما حقهته** ثم
قال في مقتضى ما مر عن الاذرع من منع طواف الوداع على فاق الطهورين انه يسقط عنه ولا دم وهو ما اعتمد الزكري في قاسه في سطره

بلغ

عن الحايض

السابع والعشرون على
مختصر لا يضاح للشكلي
٢٦

عن الحايض ورد بان سطره عنار حقه فلا يقاس عليه او قد يقال صرح المحققين بجواز تركه لخوف فوت رفقته ولا دم كالحايض لكن
خالفة الاذرع في جرح لزومه وانما تركه وقرئ بان منع الحايض عن المسجد عزيمته بخلافه والقياس انه لا دم هذا القياس على ما في
بل ان عذر فقد الطهورين او لم يخوف فوت رفقته وانما لم يكن عذرا في الصلاة لانها وقتا محرودا وكل من عابها بحرمة خلاف
ما نحن فيه والقول بان يشبهها بالتفريق وقته بالسفر ممنوع لانه لا يتبينق وقته الا ان قلنا بوجوده في فاق الطهورين وهو محل النزاع
فالاوجه وان اعتمدنا كلام الاذرع انه لا يلزمه دم لان منعه منه عزيمته اذ ليس له حاله جواز بل ما وجب او حرمة بخلاف فوت رفقته
او نحو فانه عزمي فيه يعني فعله ولا دم وتركه مع الدم انتهى **فاذا طاف في العي او المحزون به** ولو غيرهم **جاء طهرها** اي الويل والويل
من الخبث وكذا عن الحديث على المعتمد اما الويل فظاهر واما العبي مثل المحزون فذكر على الاوجه كما اعتمد الاذرع في غيره **بان يولي** الويل
عنه **بغير** **او** **تفتقر** **محنة** **يشتد** **لضرره** **كما** **اعتبر** **صحة** **المجنون** **لحل** **طهرها** **الاصح** **ان** **قال** **في** **مقتضى** **عليه** **الاسوي** **في** **الغارة**
والجواز اليقيني وزاد انه لا يشترط ستره ايضا ضعيف لما افته القياس في ما قاله في دليل المجنونة والممنوعة فان قلت انما او طهرها
ومحنة من الجليل الضرورة توقف حل الويل على الطهر قلت ومضروبه توقف الطواف عليه من حيث الويل ذكر القياس ظاهر ودعوى توقف حل
عليه في المجنونة موقوفة على عدم توقف الطواف عليه في المجنونة لا دليل عليه لما علمته والتقليد فان طهر اولي ينوب عن طهره كاحرامه دليل لما قلنا
لانه كما يفي الاحرام ويحده كذلك كما يفي عنه الطهر ويفسله فالقياس على الاحرام لزم له **فالمشكل** **في** **الطواف** **في** **طهره** **لان** **لا** **يفسر** **في**

الركن قد فرغ والاصل مقضية في الصفة فهو نظير ما لو شك بعد فراغ العائقة ولو قبل الركوع في بعضها فانه لا يوتر فكذا هنا **الثاني** من واجبات
الطواف **الترتيب** اتفاقا **قاروا** **بما** **بالبحر** **الاصود** ويسمى الركن الاسود وهو في ركن الكعبة الذي يلي الباب من جهة الشرق وذلك للاسباع **واما** **الطواف**
مع ضرفه واعني مناسككم وكالحج محل كما ياتي فالابتداء منوط بالركن الذي هو محل الحجر لا بنفس الحجر **فلا يعتد بما يدايه** من الكعبة **فلا**
سرها لان ذلك شرط واشروط لا بد من وجودها في نفس الامر فاذا انتهى الى محل الحجر ابتداءه بشرط استحضار النية عند محاذاته حيث
ان **يافيه** **اي** **يحل** **بعضه** **في** **او** **طوافه** **واخره** **جميع** **شقة** **الاسير** **ويجوز** **ان** **المراد** **به** **اعلاه** **الحاذ** **اي** **المصدر** **وهو** **المنكبي** **فلو** **خوف** **عنه** **هنا**
وجاذا ما تحته من الشق الاسير لم يكن واذا لم يكن كغيره انه لو استقبل الحجر ابتداء بعض شقة الاسير وبعضه مجاوزا لبنا لا يبرح والتقني
محاذاة بعض الحجر اتفاقا كما في المجموع كما يكتفي بتوجيه لجمه بدنه اي مقدمه وهو **الاسير** بعض الكعبة في الصلاة وهو ذلك العارفين
بأن يكون صغيرا او خفيفا او بعد بحيث يصدق محاذاة كله لبعض الحجر وان كان لو قبر لم يصدق ذلك لان صغير الحجم تزداد مسافته
بازدياد بعده قال بعضهم لا يحتاج لذلك الا على الترتيل بان المراد المحاذاة بكل البيوت اما على الاصح من الاكتفاء بما اذا الشق الاسير الحجر

الثاني من واجبات
الطواف

٢٧

في بيت عرض بدنه والغالب ان المنكب ونحوه مما هو في جهة العرض دون عرض الحجر ومن ثم قال الاسنوي قد توقفوا في تقويمه وكملوا
ولا وقفه ولا تكلف انتهى **وسنة التي** الكاملة في الطوفة الاولى فقط **استقبال البيت** الشريف بكل جزء من مقدم بدنه **وبعد جانب الحجر**
من جهة الركن الباقية فيجعل كل الحجر عن يمينه **حيث يصير منكب البيت عند طرفه** اي الحجر الذي في جهة اليمين في الطواف وجوبا
ان لا يكون في نكس ولا قدبا **ثم يمشي** معتصما حال كونه **مستقبلا** اي الحجر الذي في جهة يمينه **حتى يجاوز** فاذا حاذي منكب البيت في طواف الحجر
اليسر وهو الذي يلي البنا انصرف على يساره **فيستقبل** اي شقه اليسر **البيت العظيم** محاذيا جاز من الحجر شقه اليسر **ولوله هذا**
الانقار وان حاذي شقه اليسر الطرف الذي يلي الباب **ولا من غير استقبال** وترك الكيفية المذكورة جاز ولكن **فان قيل** ذكر ذلك في
المجموع وغيره ونظر فيه ان الرفع بان فيه تعلق جعل البيت عن يساره في بعض الطواف واجبا المستفاد في شرح الغيا بان حقيقة الطواف
انما تجوز عند الانحراف عند محاذات طرف الحجر **وعوض** جواز ما حاذاه يساره فان وقع ما قاله من التعلق قال امرأت الزكري في قوله ما ذكره
من جمع فقال كلام القاضي اي الطبيب والشيخ وغيرهما مصرح بان اشتراط جعل البيت عن يساره هو من جنس مجاوزة الحجر لا عند محاذاته
وهو يبيد كلام النووي بما انتهى به من قوله اعني الزكري يلزم من قول النووي فاذا جاوزه انقضاء جواز استقباله بعد مجاوزة الحجر ووجهه الى البيت
وظاهر كلام الامام انه لا يجوز ان يمشي من طوافه والبيت ليس عن يساره وقول شارح الرفع لما ذكرته وقال ان الامام احتج بغيره
المواد بالبرن في المحاذاه شق الطابق اليسر لا غير لكن كلام القاضي اي الطبيب الجواب ما مر انتهى **وبين في الطواف** **الاستقبال**
للبيت **الاهل** الذي ذكرناه من مروره في ابتدا الطواف على الحجر الاسود قاله النووي في الاصل بان الصلح وسبقهما البيوع من تقدم من قال في
شرح الغيا بما قدمته ان الطواف حقيقة انما هو من حين الانقضاء لعل ان هذا الاستثناء هو قوله اهلا من يري قال عليه السلام انما
لا يخفى انه تكلف من اجل عبارة المجموع والمناسك فلا واما جوابه في شرح الغيا عن نظر ابن الرفع بان حقيقة الطواف الجواز لم يرد في الواقع
ما ذكره من المناسك المصريح كما لا يخفى بان ما قبل الانحراف محسوب من الطواف والظاهر جدا في ان الانقضاء بعد مجاوزة الحجر **تقدم**
من قوله **لو فعل** هذا من الاول **الاجرة** لو كان الانقضاء بعد المجاوزة بحيث لا يصير اليسر محاذيا لشي من الحجر لم يقع هذا **لا يرفع**
الا يجعل المحاذاة الحجر عن يساره الا ان يجانب بان المراد بقوله ولو فعل هذا الى اخره ان يجعل البيت عن يساره اي بشرطه فالحاصل
ان مراده من ذلك انه لو ترك الاستقبال وانقصر على جعل البيت عن يساره بشرطه فليست الاشارة الى صريح قوله فلا جازا وانه انقل الى اخره
وما يصح بان مراده ذلك تغيير ابن النقيب عنه في مختصر الكفاية بقوله ولو جعل عن يمينه وترك الاستقبال اجاز انتم وبالحمل فلا
يخفى على منصف متابعي العبارة المجموع ظاهرة جدا ان لا يكون صريحه في ان الانقضاء بعد المجاوزة وان عبدة المناسك صريحه في ان ما قبل

الانقضاء

الانقضاء محسوب من الطواف على وقف ما فهمه عنه ابن الرفع ولذا قول المجموع ولو فعل هذا الى اخره لا بد ان لا يعتد باعلى ما يعارض
ذلك الاحتمال وفرجه على ما ذكرناه فليست ان لا لا يخفى عليك مخالفة ما في هذا الشرح يعني شرح المنهاج لما تقرر عن شرح الغيا من ان الطواف
انما هو الانحراف دون ما قبله فلان قوله هذا لا يجوز شي من الطواف الى اخره صريح في الاعتناء بما قبل الانحراف ايضا انتهى **وهو** اي الاستقبال
بكيفية المتكورة **سنة في الطوفة الاولى فقط** دون ما بعده فانه ممتنع **وهو** اي الاستقبال المذكور **غير الاستقبال المستحب عند لقائه** **ان**
يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب لا خلاف فيه **وسنة مستقلة** **لا بد** في الاثني في الطوفة الاخيرة **ثم يمشي** اي الحجر الذي حاذاه في
الاولى او مقدا الى جهة الباب **ليحصل الاستيعا** للبيت بالطواف وزيادة ذلك الحجر المحاذي كما يجب غسل جزء من الرأس مع الوجه ونقل
اليد عن الاركان يجب استقبال الحجر بالوجه في ابتدا الطواف وانما به قال ولا يخلو عنه احد وليس كما قال بل خالفوه **تعتد** فعل
ذلك وجازم الخلاف **كما ائتمته** **ثم قال** السبكي اخذ من قول الشافعي رضي الله عنه في الامم وذكر ان حاذي الشخص من الركن في السابع
فقد اكل الطواف **فما** افاض الشافعي رضي الله عنه تنبيهه **حيث** ان المحاذاة تشترط في اخر الطواف كما تشترط في اوله ولا بد ان يكون الحجر المحاذي
لاخره الذي حاذاه او لا او مقدا الى جهة الباب ليحصل استيعا البيت بالطواف وزيادة ذلك الحجر المحاذي كما يجب غسل جزء من
الرأس مع الوجه انتهى ووافقه على ذلك العراقي جماعة وغيره وهو ظاهر ومعنى قول السبكي كما يشترط في اوله ان محاذاه جميع الحجر ابتداء البيت
بشرط كما علمته انفا فلذا في الاثني ان لا بد من محاذاة ما حاذاه او لا ليحصل الاستيعا فمن قال مراده التشبيه في مطلق المحاذاه
لا انه يستوعب جميع الحجر بالمحاذاة في اخره كما يستوعبه في اوله ليوافق كلام الشافعي وما فهمه عنه ابن جماعة فقد بعد وغفل عن ان
المحاذاه لجميع الحجر ليست بشرط وانما تكفي بعضه بكل بدنه الذي هو الشق اليسر وعلى هذا يحمل قول الزكري كما يشترط محاذاة الحجر **جميع**
في ابتدا الطواف بشرط ذلك في انما به نص عليه في الامم انتهى فمراده بجميع البدن الشق اليسر ليوافق ما مر عن السبكي وبهذا لم ينظر النبي
تقدم **وحينئذ** فكلامة لا يخالف ظاهر النص كما يظهر يادني كامل وقول الجمال الطبري لا بد ان يمشي في اخره على جميع الحجر بحيث يصير خارجا
عن جميعه ما يلي الباب **صنيعا** او مورا على ما اذا كان الذي حاذاه اوله طرفه ما يلي الباب وهذا يستلزم على حقيقة يفعل عنها الكثير
من الناس من ينههم اسبوعا ثانيا عند الوصول الى الحجر ما يلي اليما في قطع النية قبل الدور وعلى جميع الحجر وهو باطل مطلقا وكذا ان
مر عليه وهو مستحضرها وكان الذي حاذاه اوله طرفه ما يلي الباب لا بد ان يمشي عليه لا كما السبع الاول لا يكفي **حقا**
النية له وهذا هو المراد بقوله **فما** **فعله** **عن** **الانسان** **المتقرب** **لا سيما** من ينوي اسبوعا ثانيا فمضاه بالاول فانه لا يفتقر
الى دوران الاسبوع الاول وبغرضه يكون قد مر الحجر اذا ابتدا باخر جزء منه اذ لا يتم طوافه الاول الا بمحاذاة ذلك الحجر كما تقرر

فتقع النية في الاسبوع الثاني متأخرة عنه الى جهة الباب **فلا يصح طوافهم لما تقرر** **والصحيح الطائفة المستقبل للكعبة** **لحق**
دعا كرحمة عن اذبح من ذبح من ذبح **استقبل البيت** قبل عوده الى جعل البيت عن يساره **واكثر العوام الى المتقدمة لا**
ينظرون لذلك فيرجعون من غير حج لان من ترك شيئا من اطواف الركن لم يتم تسكبه ولم يجز له ولا
بغيره كما ياتي **ويشترط له اتفاقا ان يجعل البيت** في جميع طوافه غير ما ذكرنا فاعلى ما مر فيه **عن يساره** وغير
الى ناحية الحجر بالكسر الاتباع رواه مسلم مع خبر خذوا عنى مناسككم ومع وجود هذين لا اثر لكونه منكوسا
او مستلقيا على قفاه او وجهه او حايبا او زاحفا ولولا عذر خلاف ما لو اختلف جعل البيت عن يساره او المشي
تلقا الحجر وان كان البيت عن يساره لمنا بدته فيها الشرع في اصل الوارد وكيفيةه وقياس اشتراط التيقن
في استقباله الكعبة لمن بالمسجد ان يشترط تيقن جعل البيت عن يساره نعم ينبغي عليه ان يستتقي الاخي
فان اوان الزمان في الصلاة في المسجد المس ولا يجز به الخبر الا ان كان متواترا كما سبق لا يمكن ان يقول بقبضته
هذا لان المس مبطل للطواف ومس السفل الشاذ وان اوالحجر كل منهما متعسر فثبت ان البيت عن يساره جاز
له الطواف للمضروبة تنبيهه قال الجلال السيوطي يسري الي ذهن كثير من الناس من اشتراط جعل البيت
يسارا للطائف ان الطواف يسار وليس كذلك بل هو عيني وبيان ذلك من وجهين احدهما ان الطائف عن يمن
البيت لانه كل من كان عن يسار شي قد ذلك الشيء عن يمينه الثاني ان من استقبل شيئا من الاشياء عن يمينه فانه
يجعل ذلك الشيء يساره قطعا وقربا في حيزه من جوارحه الله صلى الله عليه وسلم ان البيت فاستقبل الحجر فشيء عن
يمينه **وان كان الطائف يسارا غير محير او محولا** كما شمله كلامهم فان اختلف جعل البيت عن يساره او المشي تلقا الحجر وان كان البيت عن
يساره كان **عكس** ان جعله عن يمينه وشي نحو الركن اليماني او نحو الباب وعن يساره ومشي القمري **واستقبله واستدبره** وطأ
معتز ضاحك يمينه **ويستدبره** **اجعله عن يمينه** هذه بقية قوله فان عكس في مكره **لم يصح** طوافه لمنا بدته ما ورد الشرع
به الكيفية في اصل الوارد وكيفيةه بخلاف نحو خوف القادر وجبهه وجود اصل ما ورد به الشرع من جعل البيت عن يساره وحث
ان الممنوع لو لم يثبت حمله الا وجهه او ظهره للبيت مع طوافه المضروبة وان لم يمكنه الا التقلب على جنبه مع طوافه كذلك سوا كان
رأسه للبيت او جللاه للضرورة هذا ايضا محل انه بعد من حمله ويجعل يساره للبيت والارفة ولو باجرة مثل فاضله عام وقابل الا كما
هو ظاهر وظاهر ان من طوافه للضرورة لا يلزمه اعادة لو لم يكن الطواف عاريا ثم قد عارضه السوء بخلاف ما لو طاف مخبيا او جعل رأسه اسفل
دبره

٢٦٣ **وجلية على ارضه** **وعليه** الظاهر والمتعين ظهوره كما في الحاشية وغيره من كتبه وغيرها **السماء والكسبان** ان جعل وجهه للسماء مستلقيا
او حايبا وجهه الارض وطاف عموما في سبل **المصحيح** في هذه الصور الاربع **المصحيح** خلافا للاسبوي **والاصح** خلافا لما يحتمل من التقلب
وغيره من محتملاته ان يشرط ان يكون **البيت عن يساره** ومن جهة الحجر والاربع **فلا** كان لغز لندرة ما ورد به الشرع بخلافه في
الاول وجود اصل ما جابه الشرع من الدوران حول البيت كالحجوب والرخف **كالحجبة** **ثم** قال لا يصح عن يمينه ان يقال بالهجرة فيها ولو بلا عن قنبا على
ما قاله من الهجرة في الموطا في حواشيها وانفذ على الشيء مع منابذته الشرع بخلاف ما لو مشي القمري بانواعه الاربعه فان البيت وان
كان على يساره لكن المنا بدته فيه اشترط ان يترك الدوران الذي فعله الشارع من اصله بخلافه فاقبلناه فان فيه ترك صفه فقط كما في الزحف والحجوب
ثم ان بعضهم قال ان مقتضى كلام الرافعي وغيره لجواز وجهه انما هو في الرخف بانه احد اشبهه لندرة وجهه ويذكره لانهم اذا نظروا ذلك فيه
فكذلك فيما قاله الاسبوي وما تقرر به ان ما يحتمل ايضا من منع الطواف مخبيا مبني على ما قاله قبل وقد علمنا ان الوجه خلافه انتهى بتبيينه
قال الاسبوي في شرح المنهاج وعلم ان هذه المسئلة تنقسم الى اثنين وثلاثين قسما اكثرها الغلب وقوعه في الحواشي والادخله في كلام المصنف لان كلامه يدل
بالمنطوق على جعل البيت عن يساره ومعنوه على ان يجعله على اليسار وجيشه فاما ان يجعله على يمينه او تلقا وجهه او ظهره فمحصل
منطوقه ومعنوه اربعة اقسام القسم الاول وهو ما اذا جعله على اليسار لان احدها ان يذهب الى جهة البناء وجيشه فاما ان يذهب على العا
واما منكسا اي اسفل الى اسفله او فوق او مستلقيا على ظهره او على وجهه فهذا مخرج صور فالاولى هي التي ينبغي فعلها واما الثلاثة
الاخيرة فلم يصح الرافعي ولا المصنف ولا ابن الرفعة حكما لاجل هذا القسم ولا في باقي الانقسام الا انه والطلاق الكفا يقتضي جوازها
والمنجزة لانه فانه منابذ الشرع كما سياتي التعليل به الحال الثاني ان يذهب الى جهة الركن اليماني وفيه ايضا هذه الصور الاربع لانه اما ان
يرجع منتقبا او منكسا او على الظهر او على الوجه ولم يصرح من ذكرناه بحكم هذه الاربعه والطلاق الكتابي هو جوازها لانه يصح ان
يقال جعل البيت على يساره وطاف وليس كذلك بل المنجزة القطع بعدم الصح في كل واحد ان يخرج الصورة الاولى منها على الوجهين
الاثنين في من طاف معتزضا او مستدبرا فكان الصواب ان يزيد قيد اقبول وان يجعل البيت على يساره وبطوف
تلقا وجهه وقد تحصلنا الآن على ثمانية صور القسم الثاني ان يجعل البيت على يمينه فله ايضا حالان احدهما ان يذهب
الى جهة الركن اليماني فقيهه ايضا الصور الاربع وهو ان يذهب منتقبا على العادة او منكسا او مستلقيا على قفاه
او على وجهه وقد جزم الرافعي بالمتنع في المسئلة الاولى ويلزم منه المتنع في الثلاثة الاخيرة بطريق الاولى ويوجد
منع الجميع من عبارة الكتاب الحال الثاني ان يرجع القمري الى جهة الباب ففيه الاربعة المذكورة ايضا فاما

منها ما يابى بعضهم بقوله بعده اذرع من البيت وهذا قال ابو جعفر الجعفي وولده امام الحرمين والنفوي وقال الرازي انه الصحيح وقال
ابن الصلاح منتصر الاول اضطرب الروايات في ذلك وكلمة صحيحه في الصحيحين الحج من البيت وروى عنه اذرع من الحج من البيت
وروى عنه او نحوها وروى عنه اذرع وروى فيهما من بعده اذرع وحديثه ينبغي الاحتياط بالقرآن بسقط الفرض ينبغي وتعقب
بالجمع بينهما فمكن وهو ولي من دعوى الاضطراب لانه شرطه ان يتساوى الوجه بحيث يتعذر الترجيح والجمع ولم يتعذر هنا
فتبين حمل المطلق على المقيّد والمطلق اسم الكل على البعض سابق مجازا وحديثه قاله رواية التي فيها ان الحج من البيت مطلقه فحمل
على المقيّد ولما روى عنه اذرع جميع الحج من البيت واما قال النفوي منقصة لما صح ان جميع الحج من البيت وعمدة في
ذلك ان في صحيحه في الله عنه نص على ان الطواف خارج الحج ونقل ابن عمر بن الخطاب عليه السلام ان يكون كل من البيت فقد نص في
ما ذكره البيهقي في المعرفه ان الذي في الحج من البيت نحو من سنة اذرع ونقله عن عدة من اهل فقهنا ان يكون اى اى الطواف احتياطا ولانه
صل الله عليه وسلم اقام طوافه خارجة وقال في معنى مناسكتهم انهم كانوا الكفاية او ان عدد المقيّد يقتضي تخلفين ولو جرحا به بينه
وبين احدهما تساقط كل بالمطلق باقتناع يقتضي احدهما **فلو ادخل حريمه كراسه وهو اجداره** اى الحجر او دخل من احده
فخسته وخرج من الاخرى ووضعه اقلته على طرف الحجر القصير كما يفعل كثير من العامة او على الطرف الذي يحاط به **وهو الشاذ** وان
يفتح الدال المعجمه وكون الراوى هو بعض جدار البيت نقضه ابن الزبير رضي الله عنهما من عرض الاساس لما وصل من المطاف لمصلحة البناء
الجدار ام لا كما يصح قوله الا انما المجموع وينبغي التفتن لدقيقة الخرج في عليه غير واحد فتغير المخرج وغيره كالمجموع من جدار ليس
ينبغي ليصح ما قلناه ذلك لدعوى ما تقر به من البيت واعتز بعضهم بتفسير المخرج وغيره المذكور فاحتمل انه لا يضر مع عدم غلط
لما علمت وقول ابن كح من جدار غلط عند جميع الاصحاب هو الغلط فقد نسب الرازي الاول للاتفاق فوق الاصحاب وان اعترض وانزع
ابن رشيد المالكى في حلقه بما حاصله ان لفظ الشاذ وان لم يوجد في حديث ولا أحد من الصلف ولا ذكر له عند فقهاء المالكية الا ابن شاس
وابن الجابر وهو لا شك منقول عن كتب كتيبت فيه وفيه من ذكر ذلك منهم المرفي ومن ذكره منهم كابن الصلاح والنووي وغيرهم ان المأين
وقد انعقد الاجماع على قواعدهم فلو كان الشاذ من البيت كان الركن **الركن الاسود** داخل البيت ولم يكن ممتما على قواعدهم من جهة المأينين
على ان البيت ممتم ولذلك استدل اصحابنا على ذلك دون الاخرين وان ابن الزبير لما رآه من جهة الحجر وان الحاج لم ينقصه الا من جهة الحجر خاصة وهذا معلوم
على قواعدهم ابراهيم جمع عليه منقول بالسند الصحيح في الكتب المعتمدة وهو رد قول ابن الصلاح ان في شامار فعمل الاساس بقدر ثلاثة اصابع من وجه الارض وهو
الفقر الظاهر الان ان الشاذ من البيت في الحقيقة نقضه الفخر الظاهر نقضه فربس من عرض الجدار وهو يولى بنا في شامار فعمل الاساس بقدر ثلاثة اصابع من وجه الارض وهو

الركن الاساس
ان هذا هو
الركن الاساس
ان هذا هو

فيما نقله

فيما نقله ابن الصلاح مطلق به ولعل ابن الصلاح نقله عن النضر بن يحيى والافنديان في خبر ولا ويصح قول صاحب صحيح مسنده وروى لا شاذ
ونقل واما وضع هذا البناء حول البيت فتعقبه السيوطي كما قاله ابن عبد ربه وقال ابن تيمية انه جعل عماد البيت وابنه بان داخل الحجر تحت
الكعبة شاذ وان فيكون هذا الشاذ من نظائر الشاذ من البيت الذي هو خارج البيت ولم يقل احد ان هذا الذي في الحجر ان الشاذ من البيت
لما روى هذا الشاذ من البيت من اهل البيت عليه وسلم هذا لا يثبت الا بالاجماع الصحيح المتواتر النقل انتهى واجيب بان امام الامعة
الشافعية رضي الله عنه قال ذلك كما نقله عنه البيهقي في كتابه عرفة السنن والاحيط ولا يربط الشاذ في البيت الذي هو من اجل السلف
لا يربط من كونه كيد السلام كما يثبت الركنين المأينين عدم وجوب الشاذ من البيت ووجوده ليس مانعا من استلامهما الصديق والفقهاء انهما على
القواعد وليس فيما نقله ابن رشيد نصيح بان ابن الزبير رضي الله عنهما وضع البناء على اساس ابراهيم عليه السلام بحيث لا ينفك شيئا من البيت ولا
يقع ذلك في بيت من الروايات فيجعل المأينين ان يكون كذلك وان يكون على حد ما قرئ في بقية البقعة وادخل الامام سقفا الاستدلال
بما هو عدم ابن الزبير جميع البيت الظاهر منه انما كان ليبيد على القواعد بحيث لا يترك شيئا خارجا عن الجدار من جميع جهاته ولما عده
لا بد وان يكون لغرض صحيح وليس الا اعادته على بنا الخليل عليه السلام من غير ان يترك شيئا **وهو** اى ان الشاذ من البيت
جوانب البيت **الاعتماد** **الركن الاسود** غير ظاهر قال الامام ولعل عدم ظهوره عنده لانه المتحقق والمأينين الاستلام وتبعه **واما**
الركن الاسود وفي الخادم عن الجدران انه محيط بالكعبة والركن المأينين فاما على القواعد وبقدر الاذرع من الاستدلال في نظر
فان كونها على القواعد لا ينافي ان الشاذ من البيت لما تقر ان الاساس من الجدران الثلاث جميعها على اساس ابراهيم عليه السلام وعلى افضل الصلوة
والسلام كما في خبرنا ابن الزبير رضي الله عنهما لكن نقض عرض الجدار بعد ان رآه كما هو في النوى وحيث الله تعالى صرح في الحقيقة ان الشاذ
عن كبر الحجر شاذ وانما هو جداره وما قاله ويرد على من قاله وهو ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عن الجدران الاسود وقدره في هذه
الزمنه عنده شاذ وانما انتهى عليه بالكلية ليس هذا معناه وانما معناه عدم ظهوره مع وجوده كما هو بين ولا ينافي في قوله وقد احدثنا
اخره ان مراده احدث البناء المستعمل لاصل الشاذ من البيت في الحقيقة راسه في حلقه المقيّد وهو البيت وقوله ينبغي الاحتياط من جهة
الركن الاسود حال الاستلام والمؤينين في خبر من البيت انتهى في هذا النصيح في ان شاذ من البيت انما تنبيه ذكر النبي ان الشاذ من البيت وانما
فقال ما حاصله شاذ من البيت الكعبة والاساس من الجدران التي هو قدامها من جهة المأينين في الجانب الشرقي والغربي والمأينين في الجانب الشرقي وجده لا ينافي
هو شاذ من البيت ايضا وليس ان الشاذ من البيت الذي يبنى على الجدران من البيت بل هو موضع من البيت لا يربطه ولا يربطه على انه داخل فيه وعقب
كونه على القواعد انما بالنسبة لغير الجدار في ارتفاعه قصره من جهة الجدران العادية بذلك ان فيه من مصلحة البناء وقول الرازي كالامام انه خفف من جهة

من اين نشأ الشاذ
وقد انعقد الاجماع
على ان البيت ممتم
على قواعدهم ابراهيم
جمع عليه منقول بالسند
الصحيح في الكتب
المعتمدة وهو رد قول
ابن الصلاح ان في شامار
فعمل الاساس بقدر
ثلاثة اصابع من وجه
الارض وهو

تسمية الطواف شوطا ودورا قال الشافعي رضي الله عنه واكره ما كرهه في هذا لان الله تعالى طوافا فقال وليطوفوا بالبيت العتيق ثم
ولان الشوط المذكر والدور كانه من دابة السور والخط النفل من مجاهد فيه فقد نقل عنه جابر بن منصور عن ابيه **طواف** النور وبه الله تعالى
في الاصل ونظيره كالجموع **عند الكراهة** ما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يرمي ثلاثه اشواط وهم نعم لم يرموا
الاشواط كما لا ابتاع عليهم لان الكراهة لا بد لها من دليل وما ذكر من تقليد لا يقتضيه والاصل عدم الكلام ابن عباس لما ذكرنا يبيد ذلك لا بد
عليه وفي مقابله الاستدلال الكراهة بان مجاهد كره ذلك بان قال شيخه ابن عباس رضي الله عنه ما علم ان كلامه يدل على انتفاء **وعرض**
بما اشترطه ثم قال **وعرض** بان قول ابن عباس رضي الله عنهما امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرمي ثلاثه اشواط من قوله ثلاثه فيه بل
قوله صلى الله عليه وسلم ان يرمي ما في القعدة الحديث لا يدل على كراهة تسمية العتبات كذلك لانه لبيان الجواز ويريد ان الاصل عدم الكراهة الدليل ولم
يرد والمصنف رحمه الله تعالى انما ذكر ذلك استيناسا وكون الشوط المذكر لا يقتضي محروكه وكذا يقال في كراهة ان في رضي الله عنه تسمية
من يوجب شروبه والظاهر ان الشافعي رضي الله عنه لم يقصر بالكراهة في العشرتين الا انه ينبغي التفرقة من التلخيصهما الاشعار لفظا ما
لا ينبغي ونظيره كراهتهم تسمية الذبوح عن المولود حقيقة ويورد ذلك انه صلى الله عليه وسلم كان يحب الفأل الحسن ويكره ضده **كراهة** اي الطواف
ثان باعتبار ما ذكره كاصل **الاولى النبي في طواف النكس** خروجا من خلاف ما وجدنا فيه ومنه طواف قدوم على المعتمد كطواف من
دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل وطواف وداع مسنون لانه من اعمال النكس وشمله جميعها فرضا ونفلا ومثله سائر اعمال الحج فحسن
في جميعها وخروجا من خلاف ما وجدنا فيها كما حكاه الفاضل ابو الطيب رحمه الله تعالى والظاهر ان البناء حيث انقطع كاصل الطواف فحسن له لينة
كاصلها فاذا لم يشترط الطواف النكس **فجميع ما لم** اتاه **ممكن** معقده من محل كراهة مشتبه او غيرها وقد جرده غيره لان الشوط فقد
الصارف ولا سارفعنا ويعتمد في العدة على يقينه اذا استيقظ قبل اكمل طوفته او اخره جمع متواتر **وجوب** النبي في طواف **نكس** لم يشمله
نكس على الاصل في وجوبه في العبادة المستقلة **وطواف** **نكس** كما افاده كلام الكرافي وصرح به غيره بل اخذ الزركشي منه انه لا خلاف في اشتراطها
وفي النفل وبه الادعي اعتمد ابن الهادي وغيره وقول البلعيني انه كطواف الركز مراده بعبايات في قول المتن ولو تويع غير ما عليه **الوجه** **ودواع**
كأمره ابن الرفعة واعفوه القوي وغيره لان المعتمد عند الشافعي ان ليس من المناسك كما ياتي به مزارد تنظير لاسنوي فيه بان القياس يخرج
عليه من المناسك اوله والصحيح انه منها والتعليل بانه وقع بعد التحليل فلم يشمله نية النكس مردود بالتسليم الثانية من المسئلة ولا يصح رده بالاعتداد
برمي ايام الشريق من غير نية وان وقع بعد التحلل الثاني لان المراسم من جنس عبادة يشترطها النبي وبه يجر اتجاه وجوب النبي فيه وان قلنا انه من
المناسك لوقوعه بعد التحلل التام وهو من جنس عبادة تحتاج للنية والفرق بينهما وبين التسليم الثانية انه على صورة عبادة مستقلة تحتاج لنية
فصنف

فضعفت التبعية فيه لاقتضاء علم متبوعه بخلاف النسبية للشأنية فقول الفقهاء لا يحتاج لنية كسائر أركان الحج الضعيف
والذي استوجبه المصنف أنه حيث وقع اثر نسكه لم يجب له نية نظرا للتبعية والا وجبت لاستيفائها **يجب مقارنتها**
أي التيقظ حيث أوستت فالوجوب بمعنى الاشتراط **أي الجزم يعتبر بحادثه من الحج** الأسود ومربياته ولا يشترط
العرض لعدد الطواف **من ثم ثلوثين** متتابعين بضم السين المهملة وسكون الموحدة جمعه سبعون بضم المهملة
والموحدة بغير هز كبر وبرد أو سبع بفتح السين كضرب وضروب ويقال في المفرد سبعون في لغة قليلة وعلى الكل فالمراد
به سبع مرات ويصح أن يقبض المتن بفتح السين وسكون الموحدة ومشى عليه الشارح **فأكثر صح له منها سبع فقط**
فيما يظهر لأنه محصور فيها شرعا ولغا الزايد لا تتفاثر على كل سبع منها وهو النية عند المعتمر مقارنتها له من الحج
وقياس الاستوى على ما فيه يجوز جمع سنة العتاء والوتر بنية واحدة الصحة هذا **أو نوي دون سبع لم يصح**
للاعبة كما لو نوي دون ركعة وما نقله الزركشي عن نصر الام واعتمده أنه يجوز التطوع بطوفة واحدة اذ هي كالركعة
وأنه لا يحصر الطواف كالنفل المطلق حتى لو نوي عشرة أطواف دفعة أو أطلق صح كما يصح إطلاق نية النافلة ويصح
ملتصا مردود بان كلام الام إنما هو في من اراد طواف اسبوع كما قاله الرابعي فبذلك بعد طوفة تركه فله اجر ما فعله
لا فيمن يتطوع ابتداء بطوفة وبان المعروف أنه لو نوي دون سبعه كاذم فلا عباء وقد نقل المحب الطبري في قوله صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت
خمس مئة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه عن بعضهم أنه عمل المرة على الطوفة واستبسط منه الدلالة على صحة الحاق ما زاد على الاسبوع بما
نقص عنه أي فيما اذا نواه ولم ينه ثم قال وهذا الحاق فاسولنا ما دون الاسبوع اشتملت عليه نية الاسبوع وهو نية صحح لوجود
الفضل المشرع في هذه العبادة وهو الاسبوع ثم عرض قطع النية فلا يحيط بما مضى بخلاف ما زاد عليه فإنه لا يشتمل على نية صحح لأن
الطابع يخرج من طوافه شرعا باسئد له سبعا ويحتاج في الزيادة لتجديد نية التي نقل المحب ايضا عن بعض فقهاء أنه لو نوي من قول
الضمير لو طاف اسبوعا متفعله ثم صلى ركعتين جاز أنه اراد بالانفصال الجمع بينهما بنية واحدة كالجمع بين ركعات كثيرة بنية واحدة ثم
بان الظاهر لا يرد ذلك لأن الطواف ليس له تحليل بل يخرج منه باسئد السبع وان لم ينو الخروج فلا بد من تجديد نية أخرى بخلاف الصلاة وإنما
اراد بالانفصال أنه لا يصل عقب كل اسبوع ركعتين انتهى والفرق بينه وبين ما مر من الاستوى أن ذلك فرع خارج عن القواعد فعلى تقدير تسليمه
لا ينافي عليه **ومرغى ابن الرفعة وغيره** كان خليل الطبري أنه أي لبيان **لا يجب طواف النسك نفسه** أي الطواف حيث قال والمراد بالنية
المختلفة في وجوبها في طواف النسك نية أصل الفعل اقتضا من قول البيا استنباطا من كلامهم لا يجب تعيين النية وحدها واحدا وإنما الوجه في الله هل

بلغ

1

272

عن تعدد الحامل أو تعدد **سواء القدر** كما جئته بعضهم **الافاضة** وطواف العرة أو الحاقه بالركن في عدم اليقظة **أو** يطوف الحرم الحامل نفسه
 ودخل وقت طوافه **لكن نفسه المحمولى** وعده أو تعرض **لغيره المحمولى** ان وجرت فيه الشروط كالنية حيث وجبت وكذا الوقت لان الحامل
 صرف فعله عن نفسه فصار كالداية والواقع المحمولى طوافه وبه فارق ما لو استناب العاجز عن الرمي من لم يرم عن نفسه حيث يقع رمي التائب عن نفسه وان
 قصد المستحب لان الرمي محض فعل التائب فلم يصرف عنه مع كونه عليه ولو فقد شرط ما ذكره في دفع لواء من هاهنا اما المحمولى فواضح واما الحامل فانه مرفوع
 عنه بعدم قصره لنفسه فقول الاسنوي ومن تبعه وقع الحامل سهوا ولا يصح حمله عليها اذا قصص الحامل نفسه لانه حينئذ يقع له وان وجد الشرط
 في المحمولى كما ذكره المصنف بقوله **فان قصد الحامل نفسه** فقط **وكليهما** اي نفسه ومحموله **والطواف** فلم يقصر واحدا منهما **وقع الطواف المحمولى**
فقط اي دون المحمولى **وان قصد المحمولى نفسه** لان الحامل هو الطائف فلم يصرفه عن نفسه **كما لو حمل محرم او حلالا** او محرم او حلالا يقع
 الحامل فقط لما ذكره ما ذكره كالشيخين في مسأله كليهما قال الاسنوي نص الشافعي في الام والاملا على خلافه الا ان نص
 الام في وقوعه للمحمول ونص الاملا في وقوعه لهما كذا نقله في البحر فانصان متفقاً على نفي ما ذكره ونص الام اقوي
 عند الاصحاب وهو هنا بخصوصه اظهر من نص الاملا فيجب الاحتياط ولا شك ان الراجح لم يجهن النظر في كتاب الحج
 خصوصاً في هذه المسأله وانما نظير فيها بكلام بعض المتأخرين وهو الامام والبعوي فتقطن لذلك انتهى ورده
 الاذرع في التوسط بان نقله عن النصيب غلط ولعظ البحر **فسرع** لو كان الرجل محرم ما قطف بصبي او كبير
 محرم فحمله بنوي بذلك ان يقتضى عن الصغير او الكبير طوافاً عن نفسه لم تجز عزمها بالاختلاف وقال في الام الطواف طواف
 المحمولى لا طواف الحامل وعليه الاعادة عن نفسه لان الحامل كالراحله وقال في الاملا الطواف الحامل دون المحمولى
 لانا انما نبتدئ الابداء في الحج بالواجب عن العامل والعامل لم يوجد من المحمولى بل وجد من الحامل وهذا اختيار ابي حامد
 وهو الام لا هذا لفظ البحر ووجه في ثلاث نسخ منه فقول الاسنوي انه نقل عن الاملا وقوعه عنهما غلط وحذفه
 ترجيح الثاني عجيب والباعث له على ذلك حب التقليد والرجل رحمه الله تعالى ثقة ولكنه كثير الوهم في الفهم والنقل على
 ما تبين من كلامه فالحال يغفر لنا وله انتهى قال المصنف والاسنوي اجل من ان يطلق فيه ذلك لكن الجزاء من جنس
 العمل كما تدين ندان وانما نصح الاصحاب نص الاملا لموافقته القياس فانه لو نوي الحج له ولغيره وقع له فكذا اركانه
 ولا يشك عليه ان نيته الغير صرف وهو يوفى في الطواف دون الحج لان الصرف انما يتحقق ان محض قصده للغير بخلاف
 ملاذ اشرك فان لم يتحقق منه صرف فغلب على محمله في الوقوع له دونه لانه المباشرة للعبادة **ولو نوي احد حاملي نفسه**
والاخر

٢٦٩
والاخر المحمولى او كان احدهما محرماً داخل وقت طوافه **لغيره المحمولى** كما نصح بعضهم ولا الحامل الاخر بل
 الحامل التاوي عن نفسه **والاخر لغيره المحمولى** او كان احدهما محرماً داخل وقت طوافه **لغيره المحمولى** كما نصح بعضهم ولا الحامل الاخر بل
 نيته غير صالحة للحصول ولا للصرف **ولو جازب انسان من المحمولى سفينه** كخشبة على عجل **وقع الطواف لهما** اذا
 ليس الحامل له ولا يتعلق لهما طواف كل منهما بطواف الاخر لا تفصالاً عنه خلافاً لمن بحث الحاقه بالحمل فها هو محل ان وجبت الشرط **فقط**
 منهما والا كان قصر الحاذب المشي لاجل الجذب بطوافه لانه صرفه **مطلقاً** اي سواء كانا محرمين ام حلالين ام احدهما محرماً فالذي ان يقصره
 ونسبه لاسنوي وغيره واعتزله ابن العماد فانه لا وجه لاحتجته الا بدعيه من الدوران بنفسه وطائفة ليليه سير الداية كان كانه السائر
 بخلاف السفينه وهذا عكس المسأله فان السير بطلان وهو من الداية منسوبة اليه بخلافه من السفينه فان كان يتجمل صحة الطواف عن حكمه
 المستقر على الارض ورده المصنف بغير قوله لا بدعيه من الدوران بنفسه لما يلزم عليه من عدم صحة الطواف المحمولى مطلقاً فعلمنا ان الشرط وجود
 الدوران وان لم يكن بنفسه ولين ينسب اليه وزعمه ان من بالسفينه كالاستقرار على الارض ممنوع مما تقرر من وجود حقيقة الدوران وقد
 اكتفا به شرطه انتهى وكذا قوله اعني ان العباد لو لم يحجب في سفينه في المسجد فالتجديده لانه السفينه كالارض بربطه صلاة القرينة
 فيها وجازية بخلاف الداية وكذلك لو قطع على سير وجهه انسان وطافه لان صلاة القرينة صحيحة في هذه الحال كما ذكره الراجح
 والخفة بالسفينه انتهى وهو ضعيف ما تقرر ونحوه ان الامر كذلك اذا ركبه غيره ولو غير محرم وساقه او قاد المركوب او ركبا دابة او في
 سفينه وسرها اخرها لان قطع المسافة جليل لا ينسب لاحدهما دون الاخر **ولا يصح** الطواف **لغيره من صبي ومجنون محمولى**
لا دعي او ركب على دابة ونحوه **لغيره لان كان الحامل والسابق او القاد او الجاني الويا وما ذرته** لتوقف صحة طوافه على ذلك
 كما سيأتي في بابا الثامن ان شاء الله تعالى **وحمل الولي** او ما ذرته له اي غير الميراث في جميع ما مر من **الاقسام** التي ياتيها اقتضاه
 كلام الشيخين وصرح بغيرها فقوله المحمولى او قوله عن نفسه وعن الصبي وقع على ما مبني على ما نقله الاسنوي عن الاملا **والسوي كالطواف**
في ما ذكره يمكن ان ياتي فيه بان يكون عليه في دخل وقته كما اقتضاه كلام صاحب الكافي وصرح به ابن خليل المكي وغيره واعتزله ابن زعرية
 على انه بشرط فيه فقد صار كالطواف وما نظره الركن كشيء باليقيني فيه بعيد لما مر انه مثله في شرط عدم الصارف **فقط**
 اذا حمله فيه **فيقع لهما مطلقاً** لانه لا يقبل الصرف اذا اعتبر فيه الحصول وقد وجد من كل منهما وفي غيره الفعل ولم يوجد منهما
 وقوله المحمولى ان السوي كالوقوف مبني على ما مر عنه **ولو اعتقد الطائف ان اركانه عرة فان حمله** فيقع عنه كطواف
 بغيره عليه طواف ركن ولا صارف هنا لانه قصد الطواف وانما وقع الخطا فيها فبطل ذلك الطواف **التائب** عن سخط الطواف الثاني من استن

1572-3

...

227

لان حق المسجد ان لا يجلس فيه حتى تنجلي ركعتين وقال ابن ابي الدرداء هذا الفرق الذي قاله الامام دعوى وانما الفرق بينهما من
 وجهين اجمالاً وتفصيلاً اما الاجمال فهو ان ركعتي الطواف مختلفان في وجوهها فكانت اقوي في بابها من ناحية المسجد فلم تناد
 بسنة ما يصلا في آخر لقوتها سنة الفريضة واما التفصيل فهو ان ركعتي الطواف شرعاً بعد فعل الطواف والطواف عندنا
 صلاة قاسية ركعتي الطواف سنة الظاهر التي تفعل عقب الصلاة الظاهر قائلها لا تنادي سنيتها بنية ركعتي فرض قضا
 او نذر بخلاف نية المسجد فانها مشروعة للمكان فاذا اشتغل المكان بأي صلاة كانت حصلت حكمة مشروعية قطعاً
 بخلاف الطواف اذا لم يصلي عقب الطواف ركعتيه وتحلل بينهما من طول بل لا شك في ذلك لركعتان مشروعتان قولاً واحداً
 انتهى وبين المصنف رحمه الله تعالى معنى الاجزاء بقوله **فان نواها ركعتيه** لغير انما الاعمال بالنيات وانما حركت نية طهر سنة
 مثلاً لانها مقصودة لادائها بخلاف سنة الطواف **الاستسقاء للركعتين** وبه يعلم انه لا فرق بين طول الزمن وقصره وفراجه
 الحرم ودخله وان طلبة يستقوا بكل صلاة بعد الطواف وان نوي تأخيرها او كان غافلاً عنها ولا ينافي تشبيهها بها
 فيما ذكر قولهم لا تستقوا مادام حياً لان محل ذلك اذا غاف عن فعل غيرها او اذا لم يصل بالكلية ولا نهم سروراً بان الاحتياط
 انه يصليها بعد فعل الفريضة وانما الساقط بغيرها اصل الطلب لا كماله ولا يشك على تشبيهها بالنية ما ياتي في الطواف
 اسابيع ثم صلى كل ركعتين جازاً من هذه استازة عن النية كغيرها بما ياتي وبغيره كالجمهر ليلاً وحكاية قول فيها بالوجوب
 فرد على الخليل به يشترط لكل الطواف ركعتين نحو ذلك خروجه من خلافه ولا يلزم من مراعاته في هذا استراط
 نية مستقلة اذا قصرت فوقع فصله بعده **والافضل فعلها او ما يجزي عنها خلف المقام** بفتح الميم مصدر مجيء من قام
 ويضرباً من اقام وهو الخبر الذي فيه ان قد مي ابراهيم الخليل على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام الذي انزل عليه من الجنة
 ليقيم عليه عندنا الكعبة لما امر به واري محلها بسجدة على قد رها فكان يقصره الي ان يتناول الالة من اسمعيل
 عليه السلام ثم يطول الى ان يضعها ثم بقي مع طول الزمن وكثرة الاعداء انجب باب الكعبة حتى وضعه صلى الله عليه وسلم بحمله
 الان على الامح من اضطراب كثير في ذلك وذلك لما روي مسلم انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه عمد الى مقام ابراهيم صلى
 خلفه ركعتين وقرأوا الحمد وامن مقام ابراهيم صلى كما قرأ ما يتعلق بالحق والشعر الحرام عند وصوله اليها اعلام الالة
 نشرها واحيا ذكر ابراهيم كما احيا ذكره كما اصلبته على ابراهيم في كل صلاة لانه الاب الرحيم الذي بيعة نبينا صلى الله عليه
 وسلم في هذه الامة الهداية لهم وتكليمهم ومحمد ان عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله هذا مقام ابينا ابراهيم قال نعم فاعلموا

في قوله لا يستقوا مادام حياً لان محل ذلك اذا غاف عن فعل غيرها او اذا لم يصل بالكلية ولا نهم سروراً بان الاحتياط
 انه يصليها بعد فعل الفريضة وانما الساقط بغيرها اصل الطلب لا كماله ولا يشك على تشبيهها بالنية ما ياتي في الطواف
 اسابيع ثم صلى كل ركعتين جازاً من هذه استازة عن النية كغيرها بما ياتي وبغيره كالجمهر ليلاً وحكاية قول فيها بالوجوب
 فرد على الخليل به يشترط لكل الطواف ركعتين نحو ذلك خروجه من خلافه ولا يلزم من مراعاته في هذا استراط

مصلي فامروا الله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلياً وهو عطف على اذكر واو على معني مثابة اي توبوا واتخذوا او فقدر
 بقلنا اي وقلنا اتخذوا منه موضع صلاة او مدعى الامر لا استحباب بالاتفاق والمراد خلفه المحل الذي يصدق عليه
 عرفانه خلفه ومنسوب اليه ولا يتقيد بالمسقف خلفه بل الاولى عدم الصلاة تحته لما احدث فيه من الزينة والخرقة
 المحرمة للجوس تحته على راي وما قرب منه افضل والقرب معتبر بقدر ستره المصلي فان زاد بحيث بعد خلفه حصل اصل
 السنة فعلم انه ليس المراد ان يصليها في تلك الجهة الى اخر المسجد **فرض** بحر الجوس خلف المقام المانع
 للطائفتين من فضيلة سنة الطواف فم على الوجه وجزم به غير واحد والحق بالجوس بسعة السجادة قالوا ويعز
 قاعة لك مع العلم بمنعه ونوع في تحريم الجوس بالترديد في المراد خلف المقام وبانه موضع من المسجد فكيف يعطل عما وضع
 المسجد له وصلاة سنة الطواف لا يختص به وبانه يلزم عليه تعطيل محل من المسجد عن العبادة فيه لاحتمال فعل عبادة
 اخرى ورد المصنف الاول بان المراد خلف المقام ما يصدق عليه ذلك عرفاً والثاني بانه امتناع عن نية اجزاء المسجد بكون الشارع
 عينه من حيث الافضية لهذه الصلاة ووقوف امام الجماعة فيه فلم يجز لاحد تقويته بجوس بل ولا صلاة لم يعينه الشارع
 لهما من حيث الافضية والثالث بان محل التحريم كما تقر في الجوس فيه في وقت يحتاج الطائفتين لصلاة سنة الطواف
 فيه والحكام في الجوس لغير دعاء عقب سنة الطواف لانه من توبعها وظاهر ان له ان يستوفي كمال التسبيحات والادكار
 وان يطيل الدعاء ولو بغير الوارد فابسه الصبيح ان محل المقام لان هو الذي كان فيه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 فخذ نقل الارزقي عن جمع من السلف ان موقع المقام الان هو موضعه في الجاهلية وفي عهد صلى الله عليه وسلم
 وابي بكر وعمر رضي الله عنهم ما تم ذهب به السيل في خلافة عمر رضي الله عنه فجعل في وجه الكعبة حتى قدم عمر فرده
 بمحض من الناس كما ياتي بيانه في الباب الخامس انشاء الله تعالى وقول سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه كان قبل البيت بينهما
 اربعة اذرع فلما كثر الناس ونضيفوا اخره عمر رضي الله عنه الى الجاهلية لان غريب وقول عاكف رضي الله عنه انه كان في عهد صلى الله عليه وسلم
 وابي بكر ملتصقا بالبيت اعترضه المحب الطبري بان سياق حديث جابر المصحح الطويل وما روي نحوه يشهد الاول قال وقد رده الله
 عليه وسلم صلى ركعتي الطواف في مكان حول البيت كحاشية المطاف تجاه الحجر الاسود وحاشيته مما يلي باب العمرة وقرب من الركن الذي
 بالحجر من جهة باب الكعبة انتهى واعتز بان دليل الثاني والثالث ليس فيه التقييد بركعتي الطواف وعلى تسليمه فينبغي ان يكون
 فعل ركعتي الطواف باخذ هذه الثلاثة او من نية المسجد يعني كل محل ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى فيه ولو نقل مطلقاً ان يكون افضل من غيره

قف
 بحر الجوس خلف
 المقام

1879

ام سلمة طاف بالبيت و اراد ان يخرج فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اقيمت صلاة الصبح فطوف على قبرك والانس يصلون
 ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت فدله على جواز صلاة الطواف خارج المسجد اذ لو كان شرا لانا لزم لما اقرها النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 واخرج في صحيحه ان ابن عمر كان يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس وهو جاز على مذهبه في احتصاص الكراهة بحال طلوع الشمس
 وحال غروبها واخرج فيه ايضا طاف عمر بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوي فعلم ان الامر في الالة بانجامه يصلي
 من مقام ابراهيم امر بالفضل لهذه الادلة مع الاجماع على انه لا يشترط وقوعها خلفه وانقل عن الثوري انه يشترط وقوعها
 خلفه **وتنقل عن** معارض بنقل ابن المنذر عنه انه يصليها حيث شاع لم يجز من الحرم **وسان يدعونها** والافضل
 عقبها مساوقا فعلها خلق المقام او غيره فتقيد بالاول اما هو الغالب نعم **فما ينبغي** ذلك بنا على ان المراد بالقولين النار
 الا في نفسه لما اذا كان المراد به ابراهيم فتقيد ذلك بخلق المقام ظاهر ولا افضل ان يكون دعاءه **يا ذا الجلال والإكرام**
 جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خلق المقام ركعتين ثم قال **الله محمد ابراهيم** **يا ذا الجلال والإكرام**
وبيتك الحرام **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام**
 وقاية الجمع بينها مع اتفاق معناها او تقاربها المبالغة في هضم النفس والتسجيل عليها بالحق والقرابة والإعتراف
 بالتقصير **وعند مقام العايد ركعتان** تختل ان باقى هنا ما مر من الخلاف في المراد بقوله الطائفة قباله الباب وهذا
 مقام العايد بك من النار ويحتمل انه يشير هنا الى نفسه وان قلنا ثم انه يشير الى ابراهيم صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه وسلم
 لان ركعتي الطواف مطلوبتان من في بلده مثلا وهذا الدعاء مطلوب خلقهما ولا يتصور ممن في بلده ان يشير الى ابراهيم
 بخلاف الطواف فاتمه عقيد بالمسجد ومن فيه يمكنه ان يشير الى ابراهيم فافتروا **يا ذا الجلال والإكرام**
يا ذا الجلال والإكرام **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام**
 اي بالغضورها هنا **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام** **يا ذا الجلال والإكرام**
 سبعا وصلى خلق المقام ركعتين ثم قال اللهم انك تعلم سري وعلايتي فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني سؤلي وتعلم
 ما في نفسي فاغفر لي ذنبي اللهم اني اسألك بما تابيا شر قلبي ونفينا صادقا حتى اعلم انه لا يهينني الا ما كتبت لي ورضيت
 بما خفيت لي فاحمى الله اليه قد دعوتني دى استجبته لك به ولا يدعوني به احد من ذريتك من بعدك الا استجبت
 له وغفرت له ذنوبه وفرحت به ورحمت له من وراكل تاجر واتاه الدنيا راحة وان لم يردها وفي رواية انه

وروي عن وجه لا يثبت انه صلى الله عليه وسلم شرب ما في الطواف وهو حديث غريب بهذا اللفظ ذكره في المجموع لكن الحديث رواه الحارثي
مستدركه وقال غريب صحيح **يكبره في الدعاء** اي عليه **فيه** اي عليه **بالحاجة** كالصلاة اما الحاجة **كشأن** فلا يكبره
بل من الخبر اذا شرب كبر فليس يكبره عليه فان الشيطان يدخل فيه والتشابه بتأنيده ثم تأنيده فظاهر كلامهم انه لا فرق بين اليد
اليمنى واليسرى قال ابن الملقن والظاهر انه يضع اليسرى لانها النخبة الاذني المصنفة وفيه نظير الطاهر والحق انه لا فرق اذ اليسرى اذ
حسب ذلك لا فرق فيما يفعل باليمن واليسرى عليه وجود او عدم دون المعصية على الله هنا ليست النخبة اذ هي معنوية ايضا بل هو الشيطان
كما في الخبر في رواه على الفم لا يقربه فاي ذلك جاء بها انتهى والوجه حصول السنة بكل وان الاول ليس لانها لا تدفع دخول الشيطان
الى الفم الذي هو اعني دخوله اذ هو معنوي وسواء وضع ظهرها ام بطنها قال في الحاشية وينبغي بنا ذلك على انما لا استغفار ولا تكبير فيه هل فعل
باليمين واليسرى فالنكير يقول باليمين ولما اقول باليسرى كما ذكر في المجموع وينبغي في شرح العبا في باب الوضوء عليه فيفتح البحث السابق انتهى
ولو قدم المصنف قوله بالحاجة واخره عن الكل لكان اوله لانه قيد في الجميع ويكره **ان يشكر اصابعه او يقر فيها** ما في الفم
المنافي للخشوع المطلوب في هذا المحل ومثله ذلك جعل يديه ورأيه متكفيا **وان يمشك** في الطواف كالصلاة وشك سعيد بن جبير حمل
على مشك بجمع الحبر كسر وروى طاعة او حسن اقبال على الخ في الله تعالى لا تفكرك والغفلة ومقتضاه ان المشك هذا الفصل لا بأس به وهو كحل
والفكك البساط الوجه في نظار الاسنان من السرور فان كان بصق وكان بحيث يسمع من بعدهم فيقرئهم والافاضة وان كان بل سق
في التسميع وما خارج الطواف والصلاة فحواها فان كان في موضع التعجب ولما جاء الحد المعناد لم يكره ولا كره لانه يذهب الوقاء وروي
البحاري في الادب المفرد وابن ملجه لا يكثر الفكك فكيف فكك يمتدح في بعض تحقيق المتأخرين من الحديثين والحاصل من مجموع الاحاديث
انه لا يكره فكك في كل حال في اغلب احواله لا يزيد على التسميع وبما روي على ذلك فكك **لو يصفق** بالصاد والزاي والسين **وتختصر** طوافه ما فيه
من ترك الادب وان بدد البصاق يصفق في جانب ثوبه اليسرى ويكره عن يمينه وامامه لصحة الدعاء عنها ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون
ملك اليسر لظهور الشرف والاولى وقضية كلامهم ان الطائفة يراد ملك اليمين دون الكعبة وهو كحل نعم ان مكنته ان يطأ على راسه ويبصق لا ي
اليمن ولا اليسر فهو الاوول وكذا في سجدة صلى الله عليه وسلم والبصاق لما يحرم في المسجد ان يجره لان استهتك في نحو المصنفة
واصابه حتى اجزاه دون هوالة على المعتمد ودون تراب لم يدخل في وقفه ولم يناد به نحو مصلى ولو نحو صابته ثوبه ودون حشره ان امن
ومول شي منه له من حيث البصاق ويحرم من جهة تقديرها واذا حرم فيه ثمة دفنه انقطعت الحزمة من حيثين الذين يمين البصاق في المسجد
وكفارة دفنه ويجعل انقطاعه اطلاقا كما هو ظاهر الحديث فتقوله وكذا في اي الخطية دفن بالصبر في تكفير الخطية على الفعل في تنقية الحزمة مطلقا
وفي

٢٨٢
ولما لا يخلو المراد من قوله انه صلى الله عليه وسلم شرب ما في الطواف وهو حديث غريب بهذا اللفظ ذكره في المجموع لكن الحديث رواه الحارثي
مستدركه وقال غريب صحيح **يكبره في الدعاء** اي عليه **فيه** اي عليه **بالحاجة** كالصلاة اما الحاجة **كشأن** فلا يكبره
بل من الخبر اذا شرب كبر فليس يكبره عليه فان الشيطان يدخل فيه والتشابه بتأنيده ثم تأنيده فظاهر كلامهم انه لا فرق بين اليد
اليمنى واليسرى قال ابن الملقن والظاهر انه يضع اليسرى لانها النخبة الاذني المصنفة وفيه نظير الطاهر والحق انه لا فرق اذ اليسرى اذ
حسب ذلك لا فرق فيما يفعل باليمن واليسرى عليه وجود او عدم دون المعصية على الله هنا ليست النخبة اذ هي معنوية ايضا بل هو الشيطان
كما في الخبر في رواه على الفم لا يقربه فاي ذلك جاء بها انتهى والوجه حصول السنة بكل وان الاول ليس لانها لا تدفع دخول الشيطان
الى الفم الذي هو اعني دخوله اذ هو معنوي وسواء وضع ظهرها ام بطنها قال في الحاشية وينبغي بنا ذلك على انما لا استغفار ولا تكبير فيه هل فعل
باليمين واليسرى فالنكير يقول باليمين ولما اقول باليسرى كما ذكر في المجموع وينبغي في شرح العبا في باب الوضوء عليه فيفتح البحث السابق انتهى
ولو قدم المصنف قوله بالحاجة واخره عن الكل لكان اوله لانه قيد في الجميع ويكره **ان يشكر اصابعه او يقر فيها** ما في الفم
المنافي للخشوع المطلوب في هذا المحل ومثله ذلك جعل يديه ورأيه متكفيا **وان يمشك** في الطواف كالصلاة وشك سعيد بن جبير حمل
على مشك بجمع الحبر كسر وروى طاعة او حسن اقبال على الخ في الله تعالى لا تفكرك والغفلة ومقتضاه ان المشك هذا الفصل لا بأس به وهو كحل
والفكك البساط الوجه في نظار الاسنان من السرور فان كان بصق وكان بحيث يسمع من بعدهم فيقرئهم والافاضة وان كان بل سق
في التسميع وما خارج الطواف والصلاة فحواها فان كان في موضع التعجب ولما جاء الحد المعناد لم يكره ولا كره لانه يذهب الوقاء وروي
البحاري في الادب المفرد وابن ملجه لا يكثر الفكك فكيف فكك يمتدح في بعض تحقيق المتأخرين من الحديثين والحاصل من مجموع الاحاديث
انه لا يكره فكك في كل حال في اغلب احواله لا يزيد على التسميع وبما روي على ذلك فكك **لو يصفق** بالصاد والزاي والسين **وتختصر** طوافه ما فيه
من ترك الادب وان بدد البصاق يصفق في جانب ثوبه اليسرى ويكره عن يمينه وامامه لصحة الدعاء عنها ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون
ملك اليسر لظهور الشرف والاولى وقضية كلامهم ان الطائفة يراد ملك اليمين دون الكعبة وهو كحل نعم ان مكنته ان يطأ على راسه ويبصق لا ي
اليمن ولا اليسر فهو الاوول وكذا في سجدة صلى الله عليه وسلم والبصاق لما يحرم في المسجد ان يجره لان استهتك في نحو المصنفة
واصابه حتى اجزاه دون هوالة على المعتمد ودون تراب لم يدخل في وقفه ولم يناد به نحو مصلى ولو نحو صابته ثوبه ودون حشره ان امن
ومول شي منه له من حيث البصاق ويحرم من جهة تقديرها واذا حرم فيه ثمة دفنه انقطعت الحزمة من حيثين الذين يمين البصاق في المسجد
وكفارة دفنه ويجعل انقطاعه اطلاقا كما هو ظاهر الحديث فتقوله وكذا في اي الخطية دفن بالصبر في تكفير الخطية على الفعل في تنقية الحزمة مطلقا
وفي

ولما لا يخلو المراد من قوله انه صلى الله عليه وسلم شرب ما في الطواف وهو حديث غريب بهذا اللفظ ذكره في المجموع لكن الحديث رواه الحارثي
مستدركه وقال غريب صحيح **يكبره في الدعاء** اي عليه **فيه** اي عليه **بالحاجة** كالصلاة اما الحاجة **كشأن** فلا يكبره
بل من الخبر اذا شرب كبر فليس يكبره عليه فان الشيطان يدخل فيه والتشابه بتأنيده ثم تأنيده فظاهر كلامهم انه لا فرق بين اليد
اليمنى واليسرى قال ابن الملقن والظاهر انه يضع اليسرى لانها النخبة الاذني المصنفة وفيه نظير الطاهر والحق انه لا فرق اذ اليسرى اذ
حسب ذلك لا فرق فيما يفعل باليمن واليسرى عليه وجود او عدم دون المعصية على الله هنا ليست النخبة اذ هي معنوية ايضا بل هو الشيطان
كما في الخبر في رواه على الفم لا يقربه فاي ذلك جاء بها انتهى والوجه حصول السنة بكل وان الاول ليس لانها لا تدفع دخول الشيطان
الى الفم الذي هو اعني دخوله اذ هو معنوي وسواء وضع ظهرها ام بطنها قال في الحاشية وينبغي بنا ذلك على انما لا استغفار ولا تكبير فيه هل فعل
باليمين واليسرى فالنكير يقول باليمين ولما اقول باليسرى كما ذكر في المجموع وينبغي في شرح العبا في باب الوضوء عليه فيفتح البحث السابق انتهى
ولو قدم المصنف قوله بالحاجة واخره عن الكل لكان اوله لانه قيد في الجميع ويكره **ان يشكر اصابعه او يقر فيها** ما في الفم
المنافي للخشوع المطلوب في هذا المحل ومثله ذلك جعل يديه ورأيه متكفيا **وان يمشك** في الطواف كالصلاة وشك سعيد بن جبير حمل
على مشك بجمع الحبر كسر وروى طاعة او حسن اقبال على الخ في الله تعالى لا تفكرك والغفلة ومقتضاه ان المشك هذا الفصل لا بأس به وهو كحل
والفكك البساط الوجه في نظار الاسنان من السرور فان كان بصق وكان بحيث يسمع من بعدهم فيقرئهم والافاضة وان كان بل سق
في التسميع وما خارج الطواف والصلاة فحواها فان كان في موضع التعجب ولما جاء الحد المعناد لم يكره ولا كره لانه يذهب الوقاء وروي
البحاري في الادب المفرد وابن ملجه لا يكثر الفكك فكيف فكك يمتدح في بعض تحقيق المتأخرين من الحديثين والحاصل من مجموع الاحاديث
انه لا يكره فكك في كل حال في اغلب احواله لا يزيد على التسميع وبما روي على ذلك فكك **لو يصفق** بالصاد والزاي والسين **وتختصر** طوافه ما فيه
من ترك الادب وان بدد البصاق يصفق في جانب ثوبه اليسرى ويكره عن يمينه وامامه لصحة الدعاء عنها ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون
ملك اليسر لظهور الشرف والاولى وقضية كلامهم ان الطائفة يراد ملك اليمين دون الكعبة وهو كحل نعم ان مكنته ان يطأ على راسه ويبصق لا ي
اليمن ولا اليسر فهو الاوول وكذا في سجدة صلى الله عليه وسلم والبصاق لما يحرم في المسجد ان يجره لان استهتك في نحو المصنفة
واصابه حتى اجزاه دون هوالة على المعتمد ودون تراب لم يدخل في وقفه ولم يناد به نحو مصلى ولو نحو صابته ثوبه ودون حشره ان امن
ومول شي منه له من حيث البصاق ويحرم من جهة تقديرها واذا حرم فيه ثمة دفنه انقطعت الحزمة من حيثين الذين يمين البصاق في المسجد
وكفارة دفنه ويجعل انقطاعه اطلاقا كما هو ظاهر الحديث فتقوله وكذا في اي الخطية دفن بالصبر في تكفير الخطية على الفعل في تنقية الحزمة مطلقا
وفي

اساء الادب في هذا المجلد منها ان رجل نظر الى امرأة فسالت عينه عن وجهه واخر وضع يده على بياض امرأة فالتفتت الى وجهه الناس من
فكرها حتى لم يبق احد من العلماء انهما يرجعان الى محل معصيتهما ويقيم بهلان الى الله تعالى ويصرقان في التوبة ففعلوا ذلك ففرج عنهما وقضية
اساق ويا بلة مشهورة وهي انهما زنيا في الكعبة فسميها الله مجرمين وربما عن عايشته رضي الله عنهما قالت ما زلت اسمع ان اساقا ويا بلة كانا
رجلا وامرأة من مجرمي الكعبة فسميها الله مجرمين وجاء في الاستقام عند الادب في الكعبة احوال اخبار وانما كثره ولا يفر ذلك
تري من يعصي ولا يعاجل بالعقوبة لان العاقلة لا ينبغي ان يغفر لنفسه وليس المجرم بنفسه مجرم وان سلم ورمعما عجل الله العقوبة لاحد دون
غيره فانه لا يحجر عليه تعالى ان العقوبة قد تكون بما هو اشنع وافح وهو مسح القلب بعد عن حقيرة الحق وغوايته بعوده اليه
بعد قبل العود بالله من ذلك وقيل فاعني ان وقع منهم هفوا في المسجد الحرام ففعلوا بعقوبة شديدة فيهم وبدلهم كسبا في ذلك لمزيد
في آيات الله تعالى ومن ادب الطواف انه **يسجد فيه** اذا قرأ الآية سجدة **ولو كان وضعا** كما اقتضاه طلاقهم **في سجدة** من كاحته الزكشي
وعلمه بانما ليست من عزائم السجود وقار الصلاة الجارية بل اولي والديني فانه يقطع سجدة التلاوة مطلقا وبغير فرق في الجارية بقصر
لا الشكر لانه صلاة وهو تحريم في الاطلاق فيما يشبهه في بيان السجود والعمرة وبما يقدر منه فقال **اذا فرغ من ركعتيه** اي الطواف
والدعا بعدهما **استلم الحجر الاسود** ناسوا الذكر وعبره بشرطه للاتباع رواه مسلم وينفرد بركة استلامه في بقية نسكه **مع القبيل**
والسجود عليه كما س بكيفية السابقة قال الاسنوي يقتضيان في سائر كتبهما اعلى الاستلام وكذا ذكر ابن الرفعة وهو الذي رواه مسلم
من حديث جابر وذلك كله يقتضي انه لا يستحب تقبيله ولا السجود عليه فان كان الامر كذلك لقل سببه المبادر الى السجود قال الزكشي المراد
الاستلام مع التقبيل كما في الاستلام وقد صرح به القاضي ابو الطيب فقال **اذا فرغ من ركعتي الطواف** يستحب له ان يعود الى الحجر قبيله
ويستلم الركن فيخرج من باب الصفا انتهى وقد جاء فيه السنه في حديث جابر وعبرة الشافعي تشبيرا في ذلك حيث الخفة بالابتداء انتهى قال في
البيان فيستلزم سديه ومسحهما وجهه لما اخرجته الحاكمة وصححه الله صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبله ووضع يده عليه ومسحهما وجهه
قال الزكشي وفي مسند احمد باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم من ثلثة اطواف من الحجر الى حجر ثم ذهب الى زمزم فشرب منها وصحب من الحلي راسه ثم رجع
فاستلم الركن ثم رجع الى الصفا فقال ابراهيم بن عبد الله بن قيس في فعل ذلك كله وهو وجهه من حيث الدليل لكن مقتضى كلام النووي الا في ذلك
الغزالي وابن جرير خلاف ذلك ومع ذلك يشبه ان قول الرازي ثم عاد الى الحجر محمول على ان ذلك كان اخر الطواف وقوله ثم عاد الى زمزم على انه كان
بعد فرغه من ركعتي الطواف واعلم ان ابن جرير طعن في صحة هذا الحديث والذي قبله وعلي تسليم ما ذكره فالدلالة فيها باقية لان غاية الامر
انما ضعيفا والضعيف يعمل به في مثل ذلك اجماعا **ولا ياتي الملتزم ولا الميزان** قبل صلاة الركعتين ولا بعدهما مبادر للسعي
لعدم

لعدم وروده وروى الطبراني في الكبير حديثا فيه ان الالتزام بعد ركعتي الطواف لكن الصحابة تفعله وقول الماوردي ياتي الملتزم والميزان
بعد استلامه ويدعون عند هذا وقول الاجماع اذا فرغ من الطواف في الملتزم ثم صلى ركعتي الطواف وقول ابن جرير يقدم الملتزم على الاستلام وقولهما
عن الركعتين قال المجموع كل ذلك شاذ مردود على قوله الخ الفقه الاحاديث الصحيحة بل الصواب الذي تقاها به تلك الاحاديث
ونقص الشافعي وجهها احبنا انه لا يشتغل عقب صلاة الطواف بشي الاستلام ثم الخروج الى الصفا انتهى وفي حديث ضعيف
ما يدل على ندب اتباع الملتزم وهو يعمل به في العفان بل خلافا لمورده بانه ضعيف وعليه فينبغي عمله على ما اذا لم يكن هناك سعي لكن
ينبغي ان يكون بعد الركعتين لتصحح بان الاجماع فيها ان يكون عقب الطواف ولا يرب ان اتيان الملتزم قبل الركعتين والوقوف فيه للردا
يقوت القول المأثور من التعيير يعقب فيقول الكمال **في مخرج السعي من باب** في مخرج السعي وهو المشهور لان باب الصفا لا ياتي الا باتباع رواده مسلم
بفتح الصاد مضارع فيركبها في الافح عليه اي الصفا **الذكر** المحقق قد رآه للاتباع رواده مسلم وخروج من خلاف من اوجبه من الصفا
اما المرأة والخنثي فلا يسألان لها رقيها ولا في المروة كما في التنبيه وتحرير الجرحاني وشافيه قال بعض المتأخرين وفعله في المجموع في المرأة عن الماوردي
واقره وفيه ان صح ذلك الاسنوي ليست المسئلة في التهنيت ولا في شره قال في المروة ولو فصل فيها بين ان يكونا بحضرة محرم وبخلوه وبين
ان لا يكونا الصلاة لم يبعد وتبعه المصنف هنا كغيره فقال **كثير** من النبي خنثي **بخلوه او حضرة محرم** اي فيسأل الرقي ورده في شرح الارشاد
بان المطلوب من المرأة ومثلا الخنثي اخفا شخصها اما امكان وان كان في خلوه الاتري انه يسأل الرقي في الصلاة ولو فعله وبه فارق ندب
جرحها بحضرة محرم وفي الحديث شبيه بان الجرح صفه تابعه لمقالة المطلوبة منها والرقي هنا سته مستقلة ويغفر في التتابع ما لا يغفر في
المقصود وفقر الادري في قضية اطلاق الجمع من عدم الفرق ايضا فانما تختلط بالرقي كالجرح والشرح من الخلاف في وجوبه فيه نظر من
حيث اطلاقهم وان كان له وجه وجبه حيث كان هناك شك مع عدمه ولما الشمس الرمي بان الرقي مطلوب لكل احد غير انه يسقط عن الخنثي
والخنثي طلبا للستر فاذا وجد ذلك مع الرقي صار مطلوبا اذ الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما وبان قياس ما نحن فيه على التنويه ممنوع لانها
شبهه المشهور ومحرمة للفتنة ولا كذلك الرقي فلا يصلح له قال ويورد ما قال الاسنوي ما مر في الجرح بالصلاة والقول بان اخفا الشخص تحت طوله فوق
الصوت مردود بان سماع الصوت قد يكون سببا محصورا من سمعه من بعد ولا كذلك الرقي في الخلوه انتهى **باب** التبريد لكن **من باب**
الصفا كما قاله القولي وغيره لامن اعلا جدار المسجد الحرام مسلم عن جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا وركب عليه حتى راي البيت
وكذلك فعل في المروة وظاهر كلامهم والحديث ان علة الرقي رية البيت وهو الان يري من غير رقي علي درج الصفا ومن قال الرقي حليل
المكي وتبعه الزكشي وغيره وقد كان هذا قبل ان يجعلوا في الدبرج كانت كثيره وكان الوادي ناظرا لاحتيا ان الشخص كان يصعد رجا

ان قدر والاسي الوالي اونا بيه قاصدا السنة لاخر المسابقة كما يفعله بعض العوام فيخرج عن كونه سعييا بنا على انه
يقبل الصفة **لاخير** من امرافا وخشي **ولم يخلو** على المعتدل لان ذلك ليس من شأنها كالرقى اذ بكل منهما يتكشفا ان
لو تضرعوا لالاكتشاف **جمعه** يغني الجيم اي طاقته فوق الرمل كما في المجموع لكن قال الاذرى لم ارق مسلم ولا في غيره ما
يقنعني المنقح بان له فوق الرمل فان ثبت ذلك والا فليزيد على الرمل وقفه وذكر الزركشي نحوه ويرده ما اخرجنا الشافعي
واحمد وغيرهما عن عطاء عن صفية بنت شيبة عن جدتها قالت راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعي وان ميزرم
يدور في وسطه من شدة سعيه حتى اني لا اري ركبتيه وهو حجة كما قاله النووي وغيره وان كان ضعيفا بل قال الحافظ
ابن حجر له طريق اخري في صحيح ابن خزيمة مختصرة اذ انضمت الى الاولى فثبت ومحل سته الرمل حيث لا تاذي ولا يذا
وانما كان ابتد السعي الشديد قبل بلوغه المثل سنة اذ روى لعل ابن جماعة انه كان مبنيا على متن الطريق مسامنا ابتدا
السعي الشديد وكان السبل يهدمه ويزيله عن محله فرفعه الى اعلا ركن بالمسجد وذلك سمي معلقا فوقع متأخرا
عن مبد السعي بستة اذ روى عنه لا يهك موضع البق منه قال في المجموع واذا اعجز عن السعي الشديد في موضعه للرجعة
تشبه في حركته بالساعي كما قلنا في الرمل انتهى والركب يهرك دابته بحيث لا يوذى احد **احسن** كما في بقا بل **المطلب** الاضطر
برأطه رضي الله عنه
قال في الجوهر وهو
العلامات قد تغيرت
والان
نحو
الذي بن احد هما جدار المسجد والاخر مثا بله في جدار العباس ابن عبد المطلب المشهور الان هناك علامات تدل عليها
على عينه متوجها **الى المروة** **قايلا** في جميع اجزا السعي لا في حالة الاسراع فقط كما في المجموع وغيره خلافا لما
وقع في بعض نسخ الرافعي لكن ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه ما يورده **رب اغفر وارحم** **وتجاوز عما فعلت** **انك انت الاعز**
رواه ابن ابي شيبة عن ابن عمر رضي الله عنهما لكن بلغنا وانت ومن ثم عبر بها في المجموع وفي رواية زيادة واهدي السبل
الاقوم والوارد عند صلى الله عليه وسلم في احو الروايات كما قاله البيهقي اللهم اغفر وارحم وانت الاعز الارحم وحسين
يكون هذا افضل مما روى ابن عمر وروي البيهقي عن علي وابن مسعود هو قولا عليهما رب اغفر وارحم وانت الاعز
الاعز ومن يندب ان يقول **اللهم يا ثناء** وفي المجموع اللهم انتا والاولى وفي نظير ما مر في الطواف **في الدنيا حسنة** **والاولى**
اي السعي **افضل** من **غير الذكر** **الوارد** **فيها** **افضل** نظير ما مر في الطواف **هو** اي الوارد **بغير** **الذكر** **الوارد** **افضل** من
المقراة او مسما ولها فنية التشبيه بالطواف الاول ويرويه القاعقة السابقة في ذلك من ان كل ذكر خص بزمان ومحل
افضل منها وهي افضل من كل ذكر ليس كذلك وكلام المجموع الثاني حينئذ قال وليست بقرأة القرآن فيه وعليها الفرق

برأطه رضي الله عنه
قال في الجوهر وهو
العلامات قد تغيرت
والان
نحو

في المجموع
في الطواف

بينه وبين الطواف بانته اشبه الصلاة والقراءة فيما افق **سعي** **ويجب** وهو لا يموت واعتبر من بانته لم يرد القيام في احو هذه
فلذلك لم يطلب فيها شتمها بخلاف السعي وايضا فورد هناك اذ كان مختصا بمحل مخصوصة ومنسوبة لاجز الطواف فلم يبق فيه فضيلة
المقراة بخلاف السعي **هذه** الفعلة المنكورة في قوله فيرقى **فيها** **مرة** واحدة ثم يعود من المروة الى الصفا فيمشي في موضع مشبه
في محله وسعي في موضع سعيه فاذا وصل الصفا صعد وفعل كما فعل اولاه **هذه** مرة ثانية من سعيه وهكذا **الكل** **سبع** **حتى**
مرات **المروة** **افضل** **من** **الصفا** على ما قاله ابن عبد السلام ونقل عن الغزالي وغيره لانها مروة الساعي في سعيه اربع مرات والصفا مروة
فيه ثلاثا فانه اول ما يبدي باستقبال المروة ثم يجتمع به وما امر الله بمباشرة في القرية اكثر فهو افضل وبداية الصفا وسيلة
الى استقبال المروة قال في الحاشية وفي نظيره بان الصفا قدمت في العرن والاصل ما قدم فيه انه للاهتمام به المشعر شرفه الا انهم
دليل على خلافة ما ذكره بسطاطه في الدلالة لما قاله بل قد قيل لما قلناه بان يقال ما امر الله بمباشرة بالعبادة قبل نظيره وعدم الاعتداد
بمباشرة نظيره قبله يكون افضل لانه الاصل وغيره تابع له والمروية قاضية بتفصيل المنبوع وقد بان بما ذكرناه ان الصفا هي الاصل اذ لا
يعتد بالمروية قبلها فتكون تابعة لها صحيحة وجوبا فكانت الصفا افضل ودعوى ما قيل من منوعه اذ لا يصدر علم احدها كما لا يخفى ثم ايت
الزركشي قال في الخادم وفيه نظر ولو قيل بتفصيل الصفا لان الله تعالى بانها اقرب الى البيت لم يبعد ولو فصلت المروة باختصاصها
باستحباب النحر عند هادون الصفا كان ظاهر انهم ما ذكره او لا موافق لما ذكرته واخرى بما عنه بان اختصاصها بذلك لا يبرر على افضليتها لانه
ليس لها تامل الا محل المختل لا مطلقا بل بالنسبة للمعمر ومن ثم شاركه في ذلك كونه محل كماله فالاختصاص بالامر لها من عندنا
لا افضليتها **والطواف** **افضل** **من** **الاركان** **حتى** **الوقوف** **عليها** **قال** **الشيخ** **الدين** **ابن** **عبد** **السلام** **ايضا** **قال** **الشهر** **بالصلاة** **واشتماله** **عليها**
والصلاة **افضل** **من** **الحج** **والشتمل** **عليها** **افضل** **افضل** **والحجة** **في** **خير** **الحج** **عرفه** **علي** **افضل** **الوقوف** **لانا** **نقد** **المرجوع** **عليه** **وهو** **احد** **الحج**
وقوف **عرفه** **انتم** **عليها** **في** **ما** **في** **السنه** **في** **الحاشية** **شرح** **العبا** **قال** **في** **هما** **وكان** **تقول** **ورد** **في** **الوقوف** **من** **حقائق** **القرب** **ولطائف** **الاحسان**
ما **يترد** **في** **غيره** **وكونه** **مشتملا** **بالصلاة** **لا** **يقضي** **افضل** **علي** **الوقوف** **وكون** **المشتمل** **علي** **افضل** **افضل** **منوع** **الان** **يرون** **الصوم** **افضل**
من **الحج** **مع** **اشتماله** **علي** **الصلاة** **التي** **هي** **افضل** **من** **الصوم** **علي** **انا** **لما** **ان** **المشتمل** **علي** **افضل** **افضل** **لا** **يكفي** **مثل** **هذا** **الاشتمال** **لان** **ذلك** **الافضل** **امر** **مندوب**
افضل **ولجبا** **في** **المشتمل** **عليه** **ونقد** **بما** **ذكره** **في** **الخير** **دون** **غيره** **الذي** **هو** **ظاهر** **من** **كونه** **افضل** **اكانه** **لا** **دليل** **عليه** **ثم** **ايت** **في** **الجور** **وانما** **يقضي** **ان** **يكون**
مع **كونه** **نقل** **ما** **ذكره** **الشيخ** **هنا** **عنه** **قال** **بعد** **ذلك** **ما** **راق** **الوقوف** **عظم** **كان** **الحج** **وهو** **ظاهر** **فيما** **ذكرته** **وان** **امكن** **نا** **ويله** **بما** **وافق**
ما **قاله** **الشيخ** **وراي** **الزركشي** **قال** **بعد** **كلام** **الشيخ** **وفي** **نظر** **بل** **افضل** **الوقوف** **في** **الحج** **عرفه** **ولم** **لا** **يفوت** **الحج** **الابغوانه** **ولم** **ير** **غفران**

منه قد يوجد وقد لا
ذلك



الزنوب في شيء ما ورد فيه فالصواب القطع بأنه افضل الا كان انتهى بقول شيخنا زكريا الاوجه ما قاله الشيخ لتفريح الاصحاب بان الطواف فيه
 في نفسه بخلاف الوقوف فيه نظر فان هذا لا يستلزم الافضلية لان الاستقلال وعدمه انما يرجعان الى احكام خارجة عن ذلك كاشتراط
 التنية وعدم المصارف وغيرها مما يوجب الي الافضلية ولا يستلزمه واما الوقوف فقد اختلفت في ذلك لخصوصية التي شرها ليس والشايع في اكثر
 وهي مستلزمة للافضلية بل هي عينها اذ لا معنى لها الاكثرية الثواب وعموم التكفير والموجود من ذلك في الوقوف لا يوجد نظيره بل ولا يقاومه
 في الطواف ولا في غيره قبل ويمكن الجمع بين الكلامين انتهى وكان وجهه ان الوقوف اعظم من حيث توقف حصول الحج عليه وفوائده وان
 خلاف الطواف والطواف افضل من حيث انه يشترط فيه شروط الصلاة ما لا يشترط في الوقوف وهذا وان كان له وجه لكن المقام
 باباه وعلى الترتيل ولو قلنا بخاصية كل الاخر لا يسعنا الا ان نقول ان خصوصية الوقوف اعظم واكثر رجوعا الى كثرة الثواب ونحوه مما ذكر
 بخلاف خصوصية الطواف انتهى **ويكره ان يقف في سعيه حديث او غيره** كما ذكره الدرر في لقطه مولا انه الذي قبل بوجوبه **وان يقف في سعيه**
 الواقع بعد القدوم وقبل الوقوف وان تخطى بينهما من طويل بعلا فانه كما في الروضة ونقله في المجموع عن الامام والزهري وغيرهم الا انه يكره
 عن الشافعي والاصحاب انه خلاف الاول وشمل كلامه القارن وفيه وجه ما رجح الزكريا والبلقيني تبع الفاضل انه لا يسن له تكراره وان قال بوجوبه
 بوجوبه لانه خلاف ما صح من السنة في القارن وهو ما ثبت عن عائشة ان الصحابة رضي الله عنهم الذين قرأوا مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يطوفوا الا طوافا
 ولا يسعوا الاسعيا ولما كان احرص على الله عليه ولم كان قرأنا في الاخر ومع ذلك لم يكره طواف الاقامه ولا السعي في سائر جابر رضي الله عنه
 لم يقف النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه الاول وفي حديث حسن عند الترمذي وصححه عبد الله بن
 بالحج والزهري اجزاء طواف واحد كسعي واحد عما جميعا واطال البلقيني في رد يدب تعدد الافعال فقال قد صرح الشافعي والاصحاب بان القدر
 اذا سعي بعد طواف القدوم لا يسن له عادة السعي بعد طواف الاقامه ونحوه على ان حكم القارن في احواله حكم مفرد الحج انتهى مرجح الاذري صاحب
 البياض والضمير يانه يسن له الاثنيان بطوافين سعين ونقله في المجموع عن الاصحاب خروج من خرج اوجيفه في الله عنه ورد ما ورد فيقولون
 اذا خالف سنة صحبه لا تنس مراعاة **تجسس على من يلج** **وعين برونه** واقفا وبعدها واعاد الوقوف **لما دنا السعي الذي قبله**
 بعد طواف القدوم قبل بلوغه واعتقه ابو قحفة حال الكمال ويوقع عن الغرض كما سباني انشا الله تعالى **وتطعمها** **بما سعي** **ان يقع طواف**
 فلا يجزي قبل طواف اجماعا على ما قاله الحارثي وكان له بعد بقوله عطا ودا ويحزني لشروذهما ونقل الامام عن بعض الاصحاب ما رواه
 قال النووي يغلط والحج الصحيح الداعي الى اجزائه هو فعل واحد جوا بل من قال سعبت قبل ان اطوف جماعه على ان المراد سعبت طواف
 القدوم وقبل الاقامه **كل طواف قدوم** وان تخطى بينهما من طويل ما لم يقف بعرفه فان وقف لم يجز انفا الا بعد طواف الاقامه

لا يرد

ادخل وقتة وهو فرض على من يجزى من كل مع امكانه بعد فرض ولا ان الوقوف يقطع تبعيته القدوم فيلزمه تاخيرها الى ما بعد طواف الاقامه
 ومرتبه يسن لمن وقع من عرفه الي مكة قبل نصف الليل طواف القدوم وعليه فعل بجزيه السعي بعده ولا فضيلة التعليل الاول
 الاول والثاني الثاني وهو المعتمد ولودخل حلالا لمكة فطاف بالقدوم ثم حرم بالحج فهل له السعي حينئذ كما اقتضاه اطلاقهم ولا يحتمل
 كلامهم على ما لو سرت طواف القدوم حال الاحرام لشموله للحج لهما حيث كانت التبعية صحيحة لوجود المجامعة بخلافه في ذلك
 فانه لا يسن له ما لا يحتمل وطاهر كلامهم الا في طواف الوداع يورد الثاني فهو الاوجه ولو طاف بالقدوم قبل ان يسعي بعده بعين السعي
 وبكلمة بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر ولا قرب لكلامهم المنع تنبيهه على كلام المصنف كغيره ما لو احرم بالحج من مكة فخرج ثم عاد اليها
 قبل الوقوف فانه الان يسن له القدوم كما يبرح به كلام الطبري والفرق بينه وبين عدم وجوب طواف الوداع على الخارج المذكور ان طواف
 الوداع انما يكون بعد فراغ المناكس كل ولا كذلك طواف القدوم وعليه فيجزي السعي بعده وفارق ما مر انه لو وقف ثم دخل مكة قبل نصف
 الليل يسن له القدوم ولا يجزيه السعي حينئذ يانه هنا لم يدخل وقت السعي بعد طواف القدوم لانه حيث وقف لم يدخل وقتة الا بدخول
 وقت طواف الاقامه وفعله فكان طواف القدوم لم يوجد هنا بالنسبة للسعي بخلافه فيما قبل الوقوف **وان يقف بعد دخول وقتة** وافهم
 كلامه كغيره اقتضاع السعي بعد طوافه لا يتعلق به بالحج كان احرم من مكة حج منها ثم تنفل بطواف وراى السعي بعده وهو كذلك كما في
 المجموع خلافا للمجتبى الطبري ومن وافقه كالاذري في نوسطه حيث قال الذي تبين لي بعد التثبت ان المذهب صحته بعد طواف
 صحيح سوطا طواف القدوم وغيره النفل والغرض بالشرع او بالنقل انتهى قال العراقي فونكته يوافق قول المجتبى الطبري يقول ابن الرفعة اتفقوا
 على اشتراط وقوعه بعد طوافه ونفلا الاطواف الوداع الا ان النووي يصرح في شرح المذهب بالمنع انتهى قال المصنف واصرنا ان ذلك لا كلام
 ابن الرفعة محمد علي طوافه لا يتعلق بالنسك وهو طواف القدوم لا غير فصرح قال في المجموع والسعي ثم يتيقن ترك بعض الطواف لم يحج
 سعيه فيما يتيقنه ويعيد السعي وقيد الاذري بطواف الركن قال لا طواف القدوم يفت بالتأخير ان طال الفصل فيتعين تأخير
 السعي بعد طواف الركن انتهى وقد علمت فيما مر ان طواف القدوم لا يفت بالتأخير بل عذر وان طال وانه لا يفت الا بالوقوف ومبني
 صدقنا لوجهه هنا انه يكمل السعي باليقف ويراد قوله المنهاج وان يسعي بعد طواف الركن او قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة
 وعلى الضعيف الغالب بقاؤه بالتأخير نتيجة استثناء ما هذا ايضا لان شروعه في وقت عدم تقصيره بترك بعضه عذر والعذر ليس من
 فعل الخلو **وتعلمه المفرد والقارن بعد القدوم** لمن دخل مكة قبل الوقوف **افضل منه** بعلا فانه لانه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم
 بالحق فيه الاجماع **حسب** قال في التحفة سبل عن منصلين ظهر احدهما في ظهر الاخر ولم يمكن انفصالهما فاحرما بالحج ثم اراد احدهما تقصير

طواف

السعي عطف ووافي فزوم والاخرنا غيره الى ما بعد طواف الكرن فمن هنا وهذا افعال احدهما ان لم يركب الاركب او لم يركب الاركب
الاخر ذكر يلزم الاول موافقة المشي والركوب معه الى الفراغ ايضا وهل يلزم كذا ان يفعل مع الاخر واجبه من خوصلة هو الرجوع عليه
تغير ما وجب على صاحبه او لا صاق الوقت او لا فاجابوا بقرينة الذي يظهر من قواعدنا انه لا يجب على احدهما موافقة الاخر في فعل شيء اراده
مما يخصه او شاركه الاخر فيه لان تكليف الاشياء بفعل لاجل غيره من غير نصيبه لتفسير ولا سبب فيه منه لا نظيره ولا نظر لصيق الوقت
لان صلاتها مع الايمان لان الفرض يخاف وجهها فان قلنا لم يتغير ويلزم الاخر بالاجرة كما هي في سائر اذكارها قلت تلك ليست
مسئلتنا لاننا نرجع الى حفظ النفس كمرقة تعينه على العمل اذ كان في ذلك عيب وما هذا انما هو اجبار على عبادته وهي غير فريضة
عالم يتغير فيها فان قلت عمرها لا يجزى بالاجرة المعبودة كتعليم الفاتحة بالاجرة قلت يعرف بان اذكر امر يدوم نفعه بفعل قليل لا
يتكرر بخلاف ما هنا فانه يلزم تكرار الاجبار بل وادام ما بقيت الحياة وهذا امر لا يطاق فليجبه اجابه فان رفعنا الى الحكم في شيء
من ذلك اعرض عنهما الى ان يصطلي على شيء يتفقان عليه احدهما ذكره والاخر العارية بل اوي قنا من ذلك فانه مهم انتهى **فان فعله بعد**
طواف وداع واجب وهو ما كان بعد فراغ التمسك من طواف من احرم بالحج من مكة لوجهه الى منى **ليعتد بداعه** لانها
ولا وجوب **وان بلغ قبل سعيه** مسافة الفتح خلافا لمن يحتملها كما يعلم من كلام المجمع الذي عندنا من المتعبد به بل ينسور كما قال الشيخان
وقوعه بعد لانه لا يسمى طواف وداع الا ان كان بعد الاتيان بجميع المناسك ومن ثم لم يوجب عليه شيء من اجازة الخروج من مكة بل وداع
كما بان فان لم يركب او ما قاله من عدم نظيره غريب وذلك لان طواف الوداع بوجهه من امر الخروج من مكة لا لان كان او خرجا حينئذ
فنفقوا ينسور ذلك كما اذا احرم بالحج من مكة ثم اراد الخروج قبل الوقوف في طواف هذا المحرم للوداع ونخرج الى اجتهاد بعد وسعي
بعد عودته اذ المولى بين السعي والطواف غير شرط عندنا وهذا التفسير واضح جلي وقد ذكره صاحب البياض وابو بكر البديهي والادري
على ذلك محجها بالصحة وقال الله من ذهب الشافعي انتهى واجيب بان كلامهما كما قال الادريجي طواف الوداع الواجب شرعا بعد فراغ
التمسك لانه لا يسمى طواف الوداع الواجب الا اذا ابرق عليه شيء من طواف الوداع السابق قبل الوقوف وطواف من ذهب من مكة ليلته
محجها بوجوبها بمصاهرة الاحرام لهما مندوبان اما الاول فظاهر والثاني فكلنا على ما اعتمدته ابن العباد وقال الله مفهوم من **ح**
كلام الاحكام وقال غيره لا يندب له لان شكه لم يثبت فادعوا وقضي بقية شكهم قال الادريجي ما قاله الشيخان هو المشهور وما في
البياض من شذوذ لا ينوي في نقله عنه كالنسخة في ذلك فذهب الشافعي وهو مشهور على البياض بانها لم يكره ذلك في كتابهما فدل
بعضهم ظاهر كلام الخفا ونص البيهقي موافقة ما مر عن البياض من ان المصنف رحمه الله تعالى بان ذلك وان سلم لا يقتضي اعتماده والادري

بان الذي

بان الذي في البيهقي ان الاحرام بالحج متاخر عن طواف الوداع المستنون عند الخروج الى عرفه وحينئذ لا يتصور وقوع السعي في الاحرام
وهو واضح واجزاه بعد الاحرام بغيره فلا حجة في هذا النوع لان كلامنا فيها للاحرام ولا شرط للوداع ثم سعي هذه
غير صورة النص ومما يعلم عن طواف الكرن فمحة السعي بعده انما هي كونه طواف قاضية لا طواف وداع خلافا لمن وهو فيه
الرفع لا يجره خلاف ذلك خلافا لمن ظنه لانه معلوم من مجموع كلامه **وسطره اتفاقا ان يسير في المروه الاولى وسائر الاوقات الصفا وان**
يعود في الثانية سائر الاوقات **المروه** للاتباع رواه مسلم مع خبر اخر يعني ما سلكه خير النساء يسنن صحيح علي بن ابي طالب وداعا بل يقع
بر الله به ولا يهاضه رواية مسلم انما يلفظ المضارع **فان عكس** بان بدأ بالمروه ليحسب مروه من الصفا ولو لم يركب المروه
وترك الوداع في طريقه وعاد الى المسجد وغيره وانما المروه الثانية من الصفا ايضا وكذا **المروه** لانه خلاف الاتباع من كل وجه
كما عرفناهم كلامه انه لو بدأ بالمروه وختم بالصفا لغت اوله لان ابتداء المروه دون ما بعدها لا يندب لكل من ابايحي فيه وينبغي
عليه سابعة من الصفا وانه متبني السابعة بل من الصفا او السادسة وهي السابعة بان ترك الوداع من المروه الى الصفا في ذهابه وعاد من
الصفا فحسبت له الخمس قبل او لغت السابعة لوجوب الترتيب لا بد من الصفا قبل سادس المروه وسابعة من الصفا ونسب الخامسة
بان ترك الوداع من الصفا وعاد من المروه لغت السادسة لوقوعه في غير محلها ومرة السابعة خامسة لوقوعه في محلها كانت هي حقيقة فيا تيسر
من المروه وسابعة من الصفا **بحسب العود** مروه **اخرى** للاتباع وذهب جماعة من اصحابنا الى انه يجب التمسك والعود مروه واحدة منهم ابو عبد
ابن بنت الشافعي وابو حفص بن الوكيل وابو بكر الصديق لما قاله بالطواف حيث كان من المبدأ العتيق الى المبدأ ونقبت بانه لو كان كذلك كان
الواجب اربعة عشر شوطا وقد اتفق رولة نسك عليه الصلاة والسلام انه اما طواف سبعة واجيب بان هذا موقوف على ان يسمى الشوط طواف الصفا
المروه او من المروه الى الصفا في الشرح وهو ممنوع اذ نقول هذا اعتبارا لا اعتبارا في الشرح لعدم النقل منه في ذلك واقل الامور اذ التمسك عن الشارع
تفصيل في مساهة اذ ثبت احتمال انه كما قلنا او كما قلنا فيجب الاحتياط فيه ويقويه ان لفظ الشوط اطلق على ما هو في البيت وعرف قطعنا
ان المراد به ما من المبدأ الى المبدأ فكذا اذا اطلق في السعي ولا منصرف الى المبدأ يجب ان يجعل على المبدأ منه في غيره والجواب انما ان يسمى الشوط في اللغة
بصرف على كل من انما من الصفا الى المروه والرجوع منها الى الصفا وليس في الشرح ما يخالفه فيبقى على المفهوم القوي وذلك انه في الاصل مساهة
يعودها الفرس كالمبدأ ونحوه مروه واحدة فسبعة اشواط حينئذ قطع مسافة مقدرة سبع مرات فاذا قيل طاف بين كذا وكذا سبعة
بالتردد من كل من العائنين الى الاخرى سبعا بخلاف ذلك فان حقيقة متوقعة على ان يشمل بالطواف ذلك الشيء فاذا طاف به سبعا كان
بتكرير زعمهم بالطواف سبعا فمن هنا افتقر الحال بين الطواف بالبيت حيث يلزم في شوطه كونه من المبدأ الى المبدأ والطواف بين الصفا والمروه

يعلم انه لو توى
بطوافه بعد
ليلة الطواف
الوداع لم يقع
وداعا بل يقع

حيث لم يزل ذلك في المجموع ما قالوه غلطاً ظاهره مخالف للاحاديث الصحيحة ومن تركه مراعاة **الانقطاع** في سعيه **السعي المروي**
 الان فيستوعب فيه جميع المسافة بين الصفا والمروة وكل مائة فلو ترك بعض خطوه من اخر السابعة لم ينجح سعيه بل عليه الحاله ومن اولها
 استأنفها او من اثنا عشر بالمرور وما بعده منها او من السادسة لغت السابعة وبات في فيه التفصيل السابق ولو التوى في سعيه عن محل
 السعي سيرا حيث يخرج عنه لم يضر كما انما في خلافه كثيرا بان يخرج عن سمت العقد المشرف في المروة اذ هو مقار لعرض السعي مما بين
 الميلين الذي ذكره الفاسي انه عرضة وذكر ان اشاع هذا العقد ستة عشر ذراعا بزيادة الجرد ونقل عن الفاكهاني ان عرض السعي اثنان وثلاثون
 ذراعا اي ذراع البرد وفي المجموع عن الشافعي والاشعري لا يجوز السعي في غير موضع السعي ولو رزما موضعه في تراقق العطارين وغيره لم ينجح سعيه
 لان السعي في غير موضع السعي لا يجوز فاعلموا ان السعي في غير موضع السعي لا يجوز فاعلموا ان السعي في غير موضع السعي لا يجوز فاعلموا ان السعي في غير موضع السعي لا يجوز
 يسير اجزاه وان عرض في تراقق الوادي او في تراقق العطارين لا يجوز وكذا قال الدارمي في النووي في موضع سعيه يسير اجزاه وان دخل المسجد او تراقق العطارين
 فلا انتهى ولما ما اقتضاه كلامه ان يركب من ان السعي في غير موضع السعي لا يجوز فاعلموا ان السعي في غير موضع السعي لا يجوز فاعلموا ان السعي في غير موضع السعي لا يجوز
يلحق بغيره الختية **عقبه** اذا كانا شيئا متبعا **من الصفا والمروة** وان يلحق **اسبوعه** **عابا** **يذهب اليه** منها وان يلحق
 الركبا بشرا وانما **خافوا** **واضعوا** **دايمه** او عقبه كونه **بذلك** الذي ذهب عنه او **يذهب** **بذلك** **الصلوات** **فليحفظ** **فيه** بالركب الذي انظر اليه
 التي بالواجب **بالرجوع** **بالرجوع** اذا لا يحصلها بوقوعه شي من الاركان قاله النووي في الاصل والمجموع وغيره **لكن يستحب** **في الحاشية** **من الرجوع**
 اي عقبها **او رجل موكبه** من ادبها وادبه **بالرجوع** **والصفا** **والمروة** **فقد استوعب** ما بينهما
 ومن هذا قاله الجلال الطبري في بيان خليل المكي في قوله ان اليوم بعض درج الصفا وهو خمس وست منها قد اذن في التراب وربت على الارض
 قال النووي الفاسي والسيال المرفوع الذي اشار اليه كرسه الذكر وله درجه **وان قول الاصل** **ما من اقامه** **اعتبار** **بدرجته** قال فيها وما ذكره ابن خليل
 مع تقدمه في عصر النووي والجلال الطبري ان ما في الاصل الموافق لما في المجموع من ان بعض الدرج محدث فليحذر من ان يخلو او راء فلا ينجح سعيه
 حينئذ ينبغي ان يصعد الدرج حتى يستيقظ انتهى فان كان يتبعه في المخرج في عا من الارض منه قبل علو الارض على الدرج الحادث وغيره
 اما بعد ذلك فلا ولا النووي بما ذكره في حاشية الدرج القديم قبل علو الارض وفي بعض الدرج كما تقرر ويورد ذكره الفاسي حيث قال انه
 كشف عن ذلك في حاشية الفريضة السفي من درج الصفا في الاصل بالارض من اليوم ثم ادر جاد فونه ثم ورثه اخرى ثم درجتين تحتها حج كبير وان
 ما ذكره الارزقي في درج عابين الركن الاسود والصفا موافق لمبدأ الدرج الظاهر اليوم لا مبدأ الدرج المدفون انتهى وكان هذا هو السبب في ذلك
 الدرج الذي كشف عنه الفاسي وهو سبب ظاهره فان الارض في حواطم هذا الشاخيته ذكر ذلك الدرغ القاضي محدث جميع الدرج المدفون ملك
 على الظن

قال وينبغي للمساعي
 ان يمر تحت عقد المروة
 ويرتقي على السبا المرفوع
 على الارض مح

على الظن صرح من قال ان ثم درجا تحتها فليست عين جنتابه وان مراده ذكر الدرج المدفون لا الظاهر اليوم وان قول الجلال الطبري كما بن خليل على ان
 اليوم الارض لا يلام ما ذكره الارزقي من الدرج المذكور وكان هذا هو مراده ما ذكره المحب الطبري وهو معاصر للنووي حيث قال وينبغي في ذيل الصفا
 درج فينبغي ان يحيط طير من السعي بالركب على فان الارض ربت بحيث يربى البيت من غير رقبته قوله فان الارض الذي هو منزله التعليل لما قبله تبين
 ان مراده بالركب على ما ينبغي من الصفا رجوع قطع مسافته بعد دفنه ولا يكتفي بالوصول الى اذنه وان الصبر منه البيت فعلم ان الدرج المشاهد اليوم
 ليس منه شيء محدث وانما سعي الركاب جميع اذ الصنف جاز ان يذهب بالدرج السفلي والحاصل ان كلام الرضي ابن خليل الظاهر فيه حديث مسلم المذكور والنابع
 له عليه ان ركبي غيره صريح فان الشئ عشرة درجه المدفونه المذكوره من الصفا والوصول الى اسامتها خيرا يكون وان بعد من اخر الدرج المدفون
 اليوم باذرع وفي هذا ضحكة كثيرة لاكثر العوام فانهم لا يفلون الى اخر الدرج بل يكتفون بالقرب منه وان كلام الجلال الرضي لكن
 لاني الشئ عشرة درجه بل في خمس وست من الارض وعليه فالتفت للعوام موجودة بان احداهم لا يدعوا اليها عن اخر الدرج اليوم بقدر
 ما سامت خمس درج من المدفونه وان ظاهر كلام النووي هنا في المجموع وتبعه المحب ان الدرج المدفون الان كل محدث وان كلام الارزقي
 مبرح فيه ولانه اعني الارزقي والجلال لا يعتمد من غيره وعليه تبطل تلك الضحكة المذكوره فينتعين اللصق باخر الدرج الظاهر اليوم لعدم
 ما اقتضاه كلام النووي والمحب من انه لا يكتفي بالوصول الى اخر الدرج الظاهر اليوم بعيد الوجه الاكتفاء بما يبرح به ما نقل الارزقي ان يقر
 انه العهد في هذا هذا كله في درج الصفا ولما المروة فقوا اعتقوا في اعلى ما سبق في الارض الظاهر انتهى **شرطه** **السعي بعاقبة** فان ترك
 من السابعة خطوه او اقل لم يجز يرم ولا عبرة كالطواف ولو شك في العود قبل قائه **اشراك** **الشاك قبل قائه هذا وفي الطواف**
بالاقل اجماعا وان ظن خلافه لانه اليقين بخلافه بعد فراغه فانه لا يؤثر نظير ما لو شك في عهده ركع الصلاة من انه يوتر قبل السلام لا بعده
 وفيه وجه انه يوتر مطلقا ويحذف في المجموع جريانه هنا فيسند بخبر اليقين مطلقا وكذا الشك في شرط من شروطها فان كان في اثنا عشر ما مضى
 او بعد فراغها لم يضر وان لم يتخلل على الاوجه خلافا لما رجحه الارزقي من ان الشك في طواف بعد التخلل لا يفسد الاضرب ويشهد ما قلناه قوله بعد
 لو شك بعض الفاتحة قبل فراغها وجبا استثنائها او بعده ولو قبل الركوع لم يوجب خلاف الشك في الاصل الاثنا عشر فانه يفسد هنا مطلقا ما لم يسلم
 وكلامهم صريح بنظرهم في الارض من الركن المشكوك فيه لا في فراغ جميع العبادات بل مراده انه لو شك في ترتيبها او في اولها ولو بعد الركوع لم يفسد
 العود اليها وهو في الفساد لانهم اذا اعتبروا في الشك بعد فراغها في الاثنا عشر ببعض اجزائها فما طرأ بصفه تامة لذكر فعله في قرائن الشك
 في بعض الركن مع تحقق الاثنا عشر باصله فيفرق بين وقوعه قبل انقضاء العبادات من اصلها فيلزم الاثنا عشر به او بعد ذلك فلا يلزم ذكره ولو شك
 في فعل بعض الاركان غير السبعة من المخل او غير شرط الركن ثم اذ فرغ منه بل الهمزة ما اقتضاه كلام المجموع وغيره من ان الشك في نحوها

بأن يتبين الطهر وشك هل حدث بعده أم لا لا يفي في إتمام الصلاة أو بعدها وقبلها أو في الصلاة على غير شكله فيفاس بأكثر
 الطواف وإن أوتر النفس خلافه وهو لو اعتذر بوجع فلما فرغ من الطواف شك هل كان مستطرا أم لا اجتنب أن يعيد الطواف ولا يرفعه ذلك وهو
 فيرد ما قاله الأذري في الإجماع أن المراد بالتحلل الذي لا يفسد الشك في بعض الأركان بعده التحلل الثاني لأن العبادة الواجبة لم تنقطع به فارق
 التسليم الثانية من الصلاة **ولا يعمل إلا بما لا يخبره** بالانتهاء وعنده أنه لا يفي **لا كسر** المحذورون بذلك ما لم يلقوا عند التواتر
فيما يظهر كالصلاة والاعتناء هذا لو احتج بخلاف ما في ظنه **أول** كما في المجموع عن الشافعي والأصح ولا يبرهه أن يأخذ بخبر ناقص
 عما في اعتقاده إلا أن أوتره الخبر تردا قبل الفرغ وإنما امتنع نظيره في الصلاة لئلا يقع في الزيادة بالنسبة لظنه وهي مبطلة بخلاف
 الطواف والسعي **يس** فيما ياتي السعي طهر من الحدث والنجس **وتر** للمعوية فلو سعي غير مستطير ولو جازع أو غير مستطير مع اتفاق
ومر الأقبلي مراده السعي كما في المجموع عن الأصمعي ومرواه ياتي في قطعه وتفرقه ما مر في الطواف **وسن مولاة بينه وبين الطواف**
 فلا يفسد ركعها أيضا ومن ثم جازع طواف القروم والأفا منه وإن تحلل بينهما فمطلوب كما مر في فصل طواف الجاهل بالموالاة بين الطواف والسعي لأنه
 لما افتقر لتقدم الطواف عليه ليميز عما غير الله تعالى افتقر إلى الموالاة بينهما التحمل ذلك التميز فالجواب في المجموع والعصا ب قول الجمهور
 يجوز بعده وإن تحلل بينهما سنون كما يجوز من آخر طواف الأفا منه عن الوقوف سنين اتفاقا انتهى ولو اقيمت الجماعة وهو سعي أو عرض
 له مانع قطع السعي **وبما وقنا ما مر فيه** أي الطواف **لا يقطع السعي لينا نره** صلاة **لأنه وإن خالفنا** كما اقتضاه الظاهر
 فعلى أن كلامهما لا يبطله التفرق وانكسر على الأصح بأن غلب على الظن تركه لأجزائه عنه وأكونه **وهو** أي السعي حال كونه الساعي **أي** في
 ماشيا وحافيا وكولا ومراة وقاما إلا أن كان خشيا تنجس بغير ما في الطواف **ومر** **أنقل** منه ركبا ومستعلا وحافيا وعند
 ازدحام الناس جازا خلافا من أوجب ذلك وليكون على كل الأحوال ولما في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم سعي أو لا ماشيا فكثرت عليه الزجج فركب
 فعلم من إشارته المشي أو لا لأنه أفضل واعتذر الأذري ما ذكره في تلخيصه بأنه يودي بحرية فتستفي الموالاة بين الطواف والسعي فيبطل
 السعي على قول الأصيب بأن الأخير لا يكون بعد أن يكون عند علي ذلك القول والكان في غاية الشدة **ولا يكره** السعي **الركبا** ولا يحملوا
 بلا عذر وفي المجموع على ما قيل ولا يكره ركوب الرجل اتفاقا ولا يجرى فيه خلاف الطواف ركبا واعتذر بنقل الترمذي عن النفس كرهه الأئمة
 وجزم به ابن سرائقه ونقله ابن المنذر عن جمهور أهل العلم ويؤيده أن فيه خروجا من خلاف من منع الركوب على ما نقل عن الجمهور من الاتفاق
 الذي هو محل الاعتراض لم يوجب فيه وإنما الذي فيه أن الركوب في السعي أخف منه في الطواف لأن سبب كراهته شرع من أثبت أخف
 تنجس المسجد بالارابه ومساكنه من أمثاله بها وهذا المعنى منتف في السعي ومع الله صلى الله عليه وسلم سعي ركبا في حجة الوداع ليراه الناس ويصلوه

رجليه

بلغ

وفي حديث

وفي حديث مسنده سعي ما شيا ويجمع على هذا على بعض من هو في المجموع بسن المرأة أن تسعي ليل لانه اسلم لها ولغيرها من الفتنة **الاعتناء**
 فيكره **خشية** **الايان** كما يحسنه الترمذي بل قد جزم أن تحقق الإيذان وظنه وعثله يقال في الطواف ركبا قال في المجموع وأكثر من الزجج فينبغي أن
 يتحقق أن إيذان الناس وترك بعض سنن السعي هو من إيذان مسلم ومن غير بعض نفسه الذي **سكن الاعتناء** **الاعتناء** في السعي والمراد به ما يتيسر معها
 السعي بلا مشقة لا وقع في مختلف الحال فيه بالنسبة للراكب والقوي وغيره وليس المراد منه التحلل بالكلية فلو وجد بعد طوافه زمخة في السعي
 كان الأفضل له تأخيرها حتى يبرأ لأن التحل يزيل المحذور الذي اعتنا الشارع به أشد من اعتنا به بالموالاة نعم إن صح جريان قوله وجوب الموالاة
 بينهما في هذه الحالة أيضا لجهة رعاية الخروج منه لأن الاعتناء به أشد **ويكره الصلاة بعده** على المروءة كما ذكره ابن الصلاح ورحمه في المجموع
 وقال الأذري أنه الوجه ونقله ابن خليل عن الأصمعي لأنه ابتدأ شعار وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى ليس في السعي صلاة وأما قول الشيخ
 الجويني رحمه الله ما رآه الناس إذا فرغوا من السعي صلوا ركعتين على المروءة وذكر حسن زيادة طاعه لكن لم يثبت ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتصغيره ومروءة إن مراده بالحسن مطلق الجواز وقول بعض المحققين أنها سنة لما رواه أحمد بن حنبل وابن ماجه وابن جهمان عن المطالب بن أبي ربيعة قال
 رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فرغ من سعيه حاجتي إذا حاذي الركن فصلي ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحد مروه
 أنه يصح عليه سبعة بسعيه لأن المحب الطبري رواه عن ذكر من ابن جهمان وغيره بلفظ جازع من سبعة بالمروءة أي طوافه وعلى تسليمه فلا
 دليل على أن الركعتين من سنن السعي بل إن ركعتيها رتبة أو تحية للمسجد فهي واقعة عين احتملت فلا دليل في ما مر أنه يشترط فيه فقد
 ومن ثم **لو صرفه بالشبه** **لغيره** كطلب غير **الشرع** كما مر في مجتبه الطواف لأن جنسية تقربه في الشئ العبادات فليس كالوقوف كما مر كلام
 صاحب الكافي فيقول المحب الطبري أنه كالوقوف فيه نظر والمعنى أنه كالطواف لكن لا يشترط له كيفية مثل أن الفضل قطع المسافة على أي وجه كان
 ولو مشكوكا أو كان بحيث يتفرق على الوجه ويحتمل الفرق بأن الطواف احتيط له بوجوب أشياء لم يجب هنا فكان دونه وإن كان مثله في عدم
 الصارف لأن ذكره على أكثر ما فيه فاسنوي أنه لا كذلك هنا ويؤيده أن الصارف من تلك الصور الثنتين والثلاثين إنما هو ما فيه ترك الدوران
 من أصله المأثور السنة وهذا الأباي هذا لا كجبت فضة هو قاطع ما بين الصفا والمروءة مع الأتيان بالوارد وهو الإتيان بالصفا والختم
 بالمروءة فلم يثبت أن السنة من أصلها ولو مشي أو مر في المروءة فحقها من جعلهم طواف المسجد سعي راحة سعيه **فأب** سببا في عن الأصمعي
 السعي والركب من العبادات التي لا يفهم معناها وإنما يفهم قال أن الرمي معقول المعنى ومثله السعي فجمع تبعاً للنوعين أنه تعبد في
 وقال بعضهم معقول المعنى والمعنى فيه اتباع هاجر وأجبا سنن لأن الأصل في مشروعية السعي لما عطف الله اسماء على نبيها
 وعليه أفضل الصلاة والسلام وفي حديث حسن بل صحيح عن الترمذي ما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروءة وهي الحجة الكاملة

فصل في الوقوف

ذكر الله تعالى ولا ينافي ذلك كون علي السخي احيانا تروها اجر وسعيها في طلب المال انبها اسمعيل عليه السلام والري احيانا تروها
 ابراهيم عليه السلام فانه حسب ايليس لما ظهر له ليثبته عن دج واره بسبع حصيات في موضع كل الجمرات لا احيانا
 تلك الماشي الكمل له من اقامة ذكر الله تعالى **فصل في الوقوف** يعرفه وبعض مقدماته وتوابعه **سن ان جسر الامام**
 الاعظم الذي هو الخليفة **او بالعلم العام او الخاص الحج** ونصيه واجيب على الامام بما فيه من تحصيل المهمات ودفع المهمات
 فقد امر النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الثامنة عتآب بن ابي سعيد وفي التاسعة ابا بكر وفي العاشرة جمع صلى الله عليه
 ولم بنفسه حجة الوداع واذا حضر احد هاسن له ان يتولى خطب الحج بنفسه كما قال **فخطبت يوم السابع** من ذي الحجة
 وبسبب يوم الزينة لانهم كانوا يزينون فيه حواملهم وهوادجهم للخروج **بعد صلاة الظهر** في اولي من التغيير
 بالسنة لان العطف والمعتقى مع النسبة ان لكل من المتعاطفين صلاتين بل معها لا يعجز العطف باو ايضا لاقتضاها
 امكن اجتماعها وان الخطبة بعد هاد وكل من هذين واضح الفساد ونتجه ان الاكل فعلها بعد ادا فعل الظهر لان المدار
 في العبادات على الاتباع ما امكن وهو صلى الله عليه وسلم لم يفعلها الا بعد ادا الظهر وانه لو فعلها بعد ذلك لحصل السنة
 لحصول المقصود وقضية كلامهم ان فعلها قبل الصلاة خلل في السنة لكن هل المراد صلاة الخطيب فقط او صلاة
 الحاضرين معه والاول اقرب وافردت عن خطبة الجمعة لان السنة فيها التاخير عن الصلاة ولان المقصود بها التعلم
 لا الوعد والتحريف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف **وسن كونها نفس الكعب** ببابها حيث لا منبر وكونه
مستقبرا الاستقبال للناس لانه ابلغ في افادتهم خلافا لما قال بوجوبه فلو عكس محي وان كان على بابها وتوم بعضهم عدم الصحة
 في هذه معللا بنحو راسخا لهم اياه حينئذ فيعرف المقصود من تعلم المناسك وفساده ظاهر **خطبه ولعله يوم يوم**
 ايجب الحج **بالغد** اي السير بعد صبح يوم الثامن **الي مي بكسر الميم** والتايتت نظر الكونها بقعة فيمنع من الصرف وتكتب
 بالياء والتذكير نظر الكونها مكانا وهو الاجود فنصرف وتكتب بالالف ومن جزم بالصرف او بعدمه فلم يصيب وتجن
 ثوتها انشهر من نشد بيه اسميت بذلك لكثرة ما يمتي فيها من الدماي براق اولان ادم لما فارقه جبريل بها
 قال له تمتي قال اتممت الجنة اولان الله تعالى بمن على عباده فيها بالمغفرة او لتقدير الشعاب فيها من مني الله
 الشي اي قدر وامتي القوم وامتنوا التزامي وهل يجب عليهم ما يامره بهذا قيا ساعلى وجوب صوم الاستسقا
 بامر او يفرق بان في الصوم ثم عرد مصلحة عامة على المسلمين لانه قد يكون السبب في الغيث بخلافه هذا والذي

نحو

يتجدد خلا ان يقال انه اراد بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم ما مورون بذلك من جهة الشرع فلا يجب وان فرض انه
 امر حقيقة فينتجه ما قالوه ثم انه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتنان ظاهرا وباطنا والا وجب ظاهرا فقط **وقتها**
بالتيكبة لان حرمها والا فبالتيكبة لم يبينوا مقدار ما يقتضيه من تلبية او تكبير قال الماوردي وان كان
 الامام مقبلا بمكة استحب ان يجرم ويصعد المنبر محرمان ثم يجنب قال في المجموع وهو غريب محتمل انتهى ومن ثم كان العمل
 عليه قال البلقيني غريب المرعشي في قوله يفتتح بالتكبير خطبة مكة وخطبتي منى وبحث الحب الطبري ان من توجهوا
 لعرفة قبل دخول مكة بسن لهم ذلك وافتره في الحادام وقال الاذري لم اراه لغيره وقال المصنف غريب **يعلم منها**
 كلها الواجبه والمنزوبه وترتيبها على الوجه الاتي للاتباع فانه محي انه صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم السابع واخبرهم
 بمنااسكهم **فان كان فيها** هو اولي من قول غيره عالما **قال ند يا هل من راي** كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وكذا في خطبة
 عرفه وقبس بها الخطبتان الاخرتان **فخطب اربعة** الانسب اربع ثبتت في الاحاديث الصحيحة فلا عذر لمن انكر بعضها
 قال ابنتنا الخطيب المشروعه عشر خطبة الجمعة والعبد بن والاستسقا والكسوفين واربع في الحج كذا في الاسني وقال
 الزركشي الخطيب اثنا عشر اربع في الصلاة واربع في الحج واربع في النكاح فالاول خطبتا الجمعة وهما فريضان وخطبتا العيد
 وهما سنتان وكذا خطبتا الكسوف والاستسقا وكلها مثنى الا الكسوف فيجزي فيه واحدة على النسخ حكاه البيندي والثاني
 يوم سابع ذي الحجة وهي **خطبه يوم عرفة** بتمره لانه صلى الله عليه وسلم لما راغت الشمس امر بالقصوى فجلت له فاتي
 بطن الوادي فخطب الناس **وخطبة يوم النحر** لما روى البخاري عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب
 الناس يوم النحر فقال يا ايها الناس اي يوم هذا قالوا يوم حرام قال فاي بلد هذا قالوا بلد حرام قال فاي شهر هذا
 قالوا شهر حرام قال فان دعاكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام كرمتم يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا فاعادها مرارا ثم رفع
 راسه زاد الاسمعيلى من هذا الوجه الى السماء انتهى فقال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت قال بن عباس والزي نفسي
 بيده انها لو صبة الى امته فليبلغ الشاهد الغائب لا ترجعوا بعدي كفلا بغير ب بعضكم رقاب بعض **وخطبة يوم**
النحر **الاول** هذا عند هبنا ومذهب الحنابلة واعتزض الخاوي ذكر بان الخطيب المذكور ليست من متعلقات الحج لانه لم يذكر
 فيها شيئا من امور الحج وانما ذكر فيها وصايا عامة لا على انه خطبة وشعبيرة من شعاب الحج ولم يتقل احد انه علم فيها
 شيئا مما يتعلق بيوم النحر فعرفنا انها لم تنفصل لاجل الحج واجيب بان البخاري بين ان الراوي قد سماها خطبة **مكسبة**

الخطبة كاسما التي في عرف خطبة وقد اتفقوا على خطبة يوم عرفه فالحق المختلف فيه بالمنفق عليه قال ابن المنير وقال
غيره جزم الصحابة ابن عباس وابو بكره وابو امامه عند ابي داود بتسميته الخطبة فلا يلتفت لتأويل غيره وثبت في البخاري في
حديث عبد الله بن عمر بن العاص انه سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم يحط بجمع الخطبة **فصل في وجوب صلاة الظهر** اعترض بان
الوارد في الاحاديث ان الخطبة الواقعة يوم النحر تكون صحيحة بعد فراغها بقبضون الي مكة لطواف الكعبة ثم يعودون لصلاة الظهر
بالحصب لا يمتنع سوا
الخطيب وغيره فلا تكون عيني بيان السنه لمن تجل النفر في ايام التشرية ان يصلي الظهر الا ان لم يتجمل والثاني صحيح والاول في الجواب عنه **الايام عرفه** اي خطبته
خطبة بعد صلاة
فصل في الظهر الاتباع وحكمة تعدها وعدم الاكتفاء بالاولي انه صلى الله عليه وسلم حشد عليهم لود كجميع المناسك في الاول ان يتسوا
الاشتغال بغيرها فيه **والافضل ان يجتمع في كل** من الاربعة **جميع ما امامهم من المناسك** كما اقتضاه الخبر السابق ونص عليه
في الاملا ان ذلك ادعي اليه سؤالا في اذهابهم لتشتت اشغال السفر بل من لا يشغل البتة لا يبرح عنده السابيل العلمية لا يجوز تركه
وتعب وايضا فقد لا يثير كثير من الاخصور بعض الخطب لكثرة الاشتغال يومئذ وذكر النووي في الاصل والروضة انه يجزى في كل
خطبة بما بين ايديهم الى الخطبة الاخرى ويحرم عليه في المجموع كالمراعي ونقله عن الاصحاب ان شربه وهو الاجل لان المسابيل العلمية
كلما قلت حفظت وضبطت والكثرة توجب الالتباس والسيكيات غالبا والافضل في الاسني والخوارزمي اقتضاه كلام الشافعي انه لا ينافاه
اذ اطلق بيان الاكمل والتفسير بيان للاقل وتبعه المصنف فقال **فان قصر على ما امامهم من المناسك الى الخطبة الاخرى اجزا**
في اصل السنه وافهم قولهم ما امامهم انه لا يتعذر ما قبل الخطبة التي هي في رايه من غير ان يعرفه او يتذكره من قبله **ويامرهم**
اي خطبة يوم السابع **المتقين والمكيين** اي من احرم الحج ولو متعبا بما جازة المبقاة من مكة بطواف الوداع لانه مندوب للموافاقا
فصل في وجوبه وبعده احرارهم كما مر اخذ من قول المجموع عن نص البيهقي في اتفاق الاصحاب ان احرم وارجاد الخروج الي عرفات ان يطوف
بالبيت ويصلي ركعتين ثم يخرج قال الشيخ اوجاهر وهذا يتصور في صورتين هي المتمتع والمكاذ احرارا بالحج من مكة انتهى قال الماوردي بخلافه ان يكون
احرامه بعد الطواف وهو البيهقي يورده اما المفرد والعائدين الا فاقان فلا يومران بطواف الوداع خلافا لمن نازع فيه لانها لا يخلو من مناسكها
وليست مكمل اقامتها فنوجبها لتمامه بخلاف المتمتع فان توجهه لا يتوانسك لغيره بل ان يودع مشايخه من قبله في نسكه
واراد التوجه لبلده فان لم يفعل لم يجز عليه عدم لانه لا يجب في ترك سنة والمشابهة المذكورة لا تقتضي وجوب ذلك لضعفها ولا ينافي
ما ذكر من امر المتمتع به وان لم يبلغ مقصده مسافة القصر قوله يومه كل من اراد مغارقة مكة الى مسافة القصر لان المراد
من يومه وجوبا اذ هو الذي يشترط فيه قصد مسافة القصر لان الواجب من يومه وجوبا لانه هو الذي يشترط فيه قصد مسافة القصر لان الواجب من يومه وجوبا

كما ياتي

كما ياتي بسطه **يوم النحر** وهو يوم **الترتيب** فتح القواني به لانهم كانوا يتروون المافية لقلته كما مر وظاهر
كلامهم عدم تقييد التزوي بما يخص من لكن قيده ابن حليل بما مر من وما ذكر من سبب التسمية به هو المشهور وقيل لان
جبريل اراه ابراهيم على نبينا وعليهما افضل الصلاة والسلام مناسك فيه وعليه فقياسه ان يسمى يوم الارادة التزوي
وقيل لانه تروي فيه الروية في ذبح ولده وقيل لان ادم راى فيه حوى عند ما صبط الى الارض ويسمي ايضا يوم التقلد كما مر
واليوم التاسع يوم عرفه والعاشرون يوم النحر والحادي عشر يوم القدر فتح القاف وتشديد الراء لانهم يقدرون فيه يعني والثاني
عشر يوم النحر الاول ويوم الروس لا كلهم فيه روس الهدي والثالث عشر يوم النحر الثاني ويوم الحلالا لكونه في منتهى ذلك
الاتباع رواه مسلم **اليوم** الاتباع رواه ابن حزم وغيره ويؤيده ان ظاهر خبر جبريل الطويل كما قال البيهقي ان خروجه صلى الله
عليه وسلم كان قبل الزوال **حيث يصلون الظهر** يعني اول وقتها كما في المجموع عن الشافعي والاصحاب هذا هو الاصح المشهور ربه قال الاجم
الثلاثة وفي قول يصلون الظهر مكة يخرجون ومشي عليه في اصل الروضة في الاحرام وحكمة في الاول **لم يكن** الثامن **يوم جمعة** باسكان الهم
وتلخيصه والضم افعج فالنحر كمنه في الفاعل كمنه في صاخره والمسكن بمعنى المفعول كمنه في مضجعه عليه وهذه قاعدة في ذلك والمعني اما
جامع للناس وتجمع لهم وهو مصروف لانه غير علم بل صفة او غير صفة ولو كان علما لمتنع صفة كعرفه فانه غير منصرف في العلمية والتأنيدي
جمعه لاجتماع الناس فيه اولاد خلق ادم عليه السلام جميع فيه اولاد اجتمع فيه مع حواشي الارض **الا** بان كان يوم جمعة **فصل في يوم جمعة** **ويامرهم**
الاربع او من جمعة **ولم يكن اقامتها بمنى** او غيرها لحكمة السفر بها لغير امان لم تزلمة فاقمتها بمنى وغيرها لانه لا يخرج بعد الفجر وهل **او اهلكه**
الافضل الخروج منه او بعد صلاة الجمعة صرح بالثاني النووي وظاهر كلامهم الاول ونقل الرياني عن نص الاملا ان الخروج مطلقا يصلون الظهر في
قبل وهو قوي فان اكثرهم مسافرون والباقيون يكونون النسكر عند ابي حنيفة لان الجمعة تنسقط به وذلك ورويان الكلام ليس في المسافرين وغيرهم
لا مشقة عليهم في تخلفهم الى الصلاة فان فرضت اعرس من اخر سقطت كما هو ظاهر وقيل الاذرع في تبعه الزكري شي جواز الخروج بما اذا **تقرب**
تسقط به الجمعة قالوا لا لا شبه المنع لانهم مسيون بتعطيل الجمعة مكة **علي ما فيه وما بينه في الحاشية** قال قريبا
وكان نقول ان ارد بقوله لا لا شبه المنع اي في ايام التشريق فممنوع لان الناس عاكفون بمنى لم يزلوا يكلم بعضهم البعض الى مكة لاصل اقامة الجمعة
بالكان يوم النحر يوم جمعة وذهب المكيون او نحوهم الى طواف الكعبة لم يلزمهم فيما يظهر لشغلهم بما المناسك ولانه ليس لهم العود الى في صلاة الظهر
بكمال الوقت يعني من اراد اقامته الى اخر النهار وركب تلك السنه فقلزمه وبين غيره فلا يلزمه وهذا هو الاقرب فان قلت سئل عليه نصريحهم بل يوم الجمعة
لم يوم التزوي مع انه ليس له الخروج بعد صلاة الظهر فلم يجعل هذا عندنا ايضا قلت لا اشكال فان محل ذلك الخروج بعد الفجر وصلاة الظهر يعني

وانفسي

و کلام

ليطلب صريحا ولكن لما شئنا على ربه واعتز في دينه فقد ظهر الفاقة اليه فجعل الحق سبحانه ذلك طلبا وقيل اطلق على ذلك انه دعاء من هجان
المجاورة لانه يصدر ربه كثيرا ويبدى افشاح الرعايا فتشاعل الله تعالى وفي كتاب الترمذي بسند ضعيف عن علي كرم الله وجهه اكثر ما دعا
به النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفه **اللهم لك الحمد الذي تقول** بالمشاء الغريبه **خير اقول** بالنون **اللهم لك الحمد الذي تفضل**
اي عبادتي وحياتي ورحمتي اي حياتي وموتى عني اي طوع قدرتك وارادتك **اليك يا اي مرجعي** في كل شئ من ابغض الضرر والعدا
جمع اي اريد ارجع اليك رجوعي **يا رب** اي بغير المشاء من فوق بعد هاراه له مفتوحه فالف فتا مثله وهو ما يتركه الانسان
بعده اي لا يرتجى فلا يلاحق معك **اللهم يا ارحم الراحمين** اي ارحم الراحمين **اللهم يا ارحم الراحمين** اي ارحم الراحمين
اي تفرقه بان تنفرد في الهموم بالشخص فيروي الى غاية الاجهاد والاعراض **اللهم يا ارحم الراحمين** اي ارحم الراحمين هذا اللفظ يستعمل
غاليا فيما يتضمن عذابا فان اراد به خلاف هذا اقبل كقوله تعالى وجدين بهم برح طيبة وهذا كناية عن سوا القضا والقدر
وقد لا يدعيه المحتار **اللهم ربنا اننا فيك راضون** اي وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار **اللهم يا ارحم الراحمين** اي ارحم الراحمين
بالمثلثة وبالمرجوع بينهما قول النوي روي بالمثلثة وبالمرجوع فبقي ان يجمع في دعائه بينهما لينطبق بالوارد يقينا
لكن اعترضه ابن جماعة بان ما ذكره ليس فيه اتيان بالسنة لانه صلى الله عليه وسلم لم ينطق بها وانما الذي ينبغي ان يدنو
مرة بالمثلثة ومرة بالمرجوع لنفظة حينئذ بالوارد يقينا انتهى ورد بان زيادة لفظة على الوارد الاحتياط لا يضره من كونه
نطق بالوارد على ان فيه اتيان بالوارد يقينا من كل مرة بخلاف ما ذكره ابن جماعة فانه ليس فيه اتيان به الا في مرة من كل
مرتين فان قلت لا يحتاج الى ذلك وبحل اختلاف الروايتين على انه صلى الله عليه وسلم لم ينطق بكل منهما فالنطق بكل
سنة وان لم ينطق بالآخر فلا يحتاج للجمع ولان نقول هذا مرة وهذا مرة قلت هو محتمل لكن ما ذكره النوي
احوط لاحتمال ان احدي الروايتين بالمعنى وان كان بعيدا كيف وقد قال في شرح مسلم في قول ابن الصلاح في رواية
تقديم الجمع على الصوم في خبر بني الاسلام على حسن احتمال انها رواية بالمعنى وهذا ضعيف اذ فتح باب احتمال
التقديم والتاخير في مثل هذا قدح في الرواه والرواية فانه لو فتح ذلك لم يبق لنا وثوق بشئ من الروايات الا القليل
ولا يلقى بطلان هذا وما يترتب عليه من القواسد وتعلق من يتعلق به من قلبه مرض ولان الروايتين قد ثبتتا
في الصحيح وهم صحيحا المعنى لا تنافي بينهما انتهى لمخصا وبنا عليه يعلم قوة ما ذكرنا من ان النطق بكل سنة والله
لا يحتاج للجمع المذكور الا مجرد الاحتياط ونقبر هذا قول النوي في الصاييم اذا شامه احد يقول بلسانه وقلبه

ايضا

اي صاييم واعتراض الزركشي له بانه لا يظن ان احد يقول هذا التردد هم بين اراثة لانه يتقوله بلسانه في الغرض بلسانه
وفي النقل بقلبه ومع ذلك قال ينبغي ان يخرج رابع بين القوي الاخلاص وغيره كما فرقوا في المنصرف بما فضل عن
حاجته بين الواقف بربه وغيره قال وهذا هو الاقرب عندي انتهى قال المصنف وعجيب منه كيف بحث هذا
واستقر به مع خروجه عن ارا الاصحاب الثلاثة ولم يعتزض على نفسه بانه لا يظن احد يقول لانه الاصحاب انما
ترددوا بين الاربعة الثلاثة الاول فقط ومع ذلك يعتزض النوي في احتسابه انه يجمعهما فيقال للزركشي هذا
المقتضى في حقه صار مانعا في حق النوي كلابل هذا الذي رددت به كلامه برده كلامك من باب اولي لظهور
مدرك ما قاله النوي من انه اذا جمع بين قوله في نفسه لا ترجاها وبلسانه لا ترجاها صاحبها فقد حصل
عرض الشارع على كل تقدير بخلاف من تعين احدا لاربعة الثلاثة التي للاصحاب وبحث الزركشي فانه
لا يتيقن الا ببيان بغيره صلى الله عليه وسلم قطعنا انه لا يغفر الذنوب الا انت فاعف عن من عفا عنه
وارحمي انك انت الغفور الرحيم اللهم اعف عني مغفرة تصلح بها شافي في الدارين **يا رحمن يا رحيم** اي ارحم الراحمين وتب
علي نوبنا اي ارحم الراحمين وهي التي تمت واجباتها وادارها وانها ان لا تعود بعد هذا الذي يدل قوله لا لكنا ابد الاربعة
بمغفرة قطع سبل الاستقامة لا يرفع عنها ابرار الله تعالى من المعصية المعصية والطاعة والغير صلا ولا غير نعمه بغيره من ابرار الله تعالى
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم **اللهم يا ارحم الراحمين** اي ارحم الراحمين **اللهم يا ارحم الراحمين** اي ارحم الراحمين
بالشريد والارباب الذين اجهم **المسلمين اجمعين** وفي المجموع استودعكم مني ومن احيائي والمسلمين ادياننا وامانا قنا وصوابنا اعمالنا وقلوبنا
وابرانا وجميع ما نوت به علينا اللهم ببرنا اليسري وجنبنا اليسري ولزقني طاعتك ما يعينني وروا الطبراني كان ما دعاه به الله عليه وسلم في
حجة الوداع اللهم انك شهم كل امرئ وتزي مكانه وتعلم سره وعلايته لا يخفي عليك شئ انا اليك اخلص الفقير المستغيث المستجير الوجل المشفق المفر
المعترف بذنوبه اسالك مسالة المسكين وتبيل اليك انتما المذنب الذليل وادعوك دعا الخائف الضرب من خضعت لك رقبته وقا
لك عبناه ودل لك جسده ورغم الله اللهم لا تجعلني بدعا بك رب شقيا وكن بي روقا رحيم يا خير المسؤولين يا خير المعطين
والادعية المختارة في هذا المحل كثيرة وقد ذكر الزعفراني منها نحو عشرين ووقه قال الماذري ولا احسب له اصلا مع
حسنه ويكون كل دعاء مذكور وغيره **اللهم يا ارحم الراحمين** اي ارحم الراحمين **اللهم يا ارحم الراحمين** اي ارحم الراحمين
اللهم يا ارحم الراحمين اي ارحم الراحمين **اللهم يا ارحم الراحمين** اي ارحم الراحمين **اللهم يا ارحم الراحمين** اي ارحم الراحمين

مرواه البخاري عن قول النبي صلى الله عليه وسلم **من دعا على نفسه** فاني عرفت رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله لا يفعلون الا
 ذلك فقال لا يفتقر اليه ولا تشغل فكره ما فيه من التكلف لما في الخشوع المطلوب في الدعاء وقال ابن القيم المراد بالنبي
 المستكره منه وقال الدودي الاستكره منه وقوله لا يفعلون الا ذلك قال الحافظ ابن حجر اي ترك السجود وفي رواية لا يفعلون
 ذلك باستقضاء الا وهو واضح وكذا اخرجه البزار ولا يرد على ذلك ما وقع في الاحاديث الصحيحة لان ذلك كان يصدر عن غير قصد
 اليه ولا جمل ذكره في دعائه الا سجد كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم منزل الكتاب سريخ الحساب هازم الاحزاب وكقوله صلى الله
 عليه وسلم صدق وعد وعز جند الحديث وكقوله اعوذ بك من عيب لا تدع مع نقص لا تشيع وتقلب لا يفتشع وكلها صحيحة
 والحاصل انه ان جميع اميرين التكلف وابطال الحق كان مذموما وان اقتصر على احدها كان اخف في الذم ويجوز من ذلك تقييده
 الى اربعة انواع فالجور وما جاعل في حق ودونه ما يقع منك في حق ايضا والمذموم عكسهما وقال الغزالي المذكور من السجود
 هو المكلف لانه لا يلبس الضراعة والذلة والافتقار الادعية لما توره كلمات متوازية لكنها غير متكافئة قال الازهري وانما
 كرهه صلى الله عليه وسلم لم يشأ كونه كلاما لكنه قال ابو زيد وغيره اصل السجود القصد المستوي سواء كان في الكلام او غيره
وان يكثر منه اي الدعاء والدعاء وهو التذلل والخضوع والاستكانة **والخشوع** وهو في الظاهر تنسك الجوارح
 وفي الباطن عدم التفات القلب عن المطلوب منه من الخطور بين يدي الله تعالى بالهيبة والاجلال **الطريق الى الله تعالى**
 لان ذلك اليوم يوم جد واجتهاد ومن حرم خيره فقد حرم **الحج** في دعائه بتكراره والادب فيه خبر ان الله يحب المني
 في الدعاء رواه المحكم بن علي والبيهقي **لا يستعمل الا بال** بل يكون قوي الرجا بها ولعل ذلك هو المراد بتيقن الاجابة وبديل
 لذلك الخبر الصحيح عن احمد بن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القلوب اوعى واعية وبعضها اوعى من بعض
 فاذا سألتم الله عز وجل ايها الناس فاسالوه وانتم موقنون بالاجابة فان الله لا يستجيب لعبادة عن ظهر قلب غافل
 والخبر الصحيح وايضا داود والنسائي وابن ماجه يستجاب لاحدكم ما لم يعمل يقول قد دعوت فلم يستجب لي وابي يعلى بسند
 صحيح قال الله تعالى انا عند ظن عبدي بي وانا معه اذا دعا في وجه خير ما على الارض مسلم يدعو الله تعالى بدعوة الا اناء الله
 تعالى اياها او صرف عنه من السوء مثله ما لم يدع باثم او فطيرة رحم فقال رجل من القوم اذا نكرت قال الله اكثر وفي رواية
 ابو هريرة من الاجر مثله او قدر ميسر في ذلك عند قول الحق وان تكثر من الدعاء **لا يجوز من الشبهة في سائر** اي جميع
 ما عدا من مطعوم وملبوس ومركوب وغيرها **اسكن اي مره** امكان البعد فان هذا من الشروط الدعاء واهم الخبر مسلم وغيره عن
 ابو هريرة

بلغ مقال

حديث في الصلاة
 في فضل الدعاء
 ١٠١

ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الناس ان الله طيب لا يقبل الا طيبا وان الله مومنين بما امر به المرسلين فقال تعالى يا ايها
 المرسل كلوا من الطيبات واعلموا صالحا وقل يا ايها الذين امنوا كلوا مما رزقناكم ثم ذكر الرجل يطيل السفر اشعث اعرج يدريه
 الى السما يا رب يارب ويطعم حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فاني بسبحا لذلك **وان** يقض صبره ويملك سمعه ولسانه
 لقوله صلى الله عليه وسلم الفضل ابن عباس يوم عرفه ابن ابي عمير من ملك في نفسه وبصره مغفر الله له ما تقدم من ذنبه وفي رواية من
 ملك سمعه وبصره الا من حق غفر الله ذنبه **وان** **الحج** ما امكنه الله من غير ان يبق من حفظ لسانه وكفه
 وبصره يوم عرفه مغفر له من عرفه الى عرفه ولانه تضييع للوقت فيما لا ينبغي وفيه حرج في الحرام لغيبه والوقت وقت جد واجتهاد فلا
 يتسع لغيره **وعلى صاحب القبر والجاهل** وفي رواية رث العبد او فقير في شئ **لا يضره سبيل** ونحو ذلك كل من مضى في شئ ومنه
 وكلام فيجرحا لغيره وجلال **الطريق الى الله** لاسيما ان كان في ضعف او اذ اراد ان ينكر الحق الزمته انكاره وتلطف في
 امر الله وهذه الاربعة تدرجت في ادب السفر فذكرها هنا تبيينا على طريقها ان لا يبال في ذلك اليوم غير الله تعالى لان
 سالم بن عبد الله بن عمر الخطابي رضي الله عنه راي جلا يسأل الناس يوم عرفه فقال يا عابرا في هذا اليوم نسا غير الله **لان** **يستكمل**
الامر كالصدقة واهم العتق **هنا** اي يعرفه شكر الربهم ان امن عليهم تيسر وصول اليها وتفضل اليه فيقبل عتقهم ويجوز ان
 افجع الترمذي الحكيم في كتاب سراج قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصدق يوم عرفه احتسا باقبل الله منه وكان كمن ادر ما فاته
 من صدقات السنة وان يكثر من التصرف بالطواف والشراب ليس حجة الفقر التي ذكرتها لانه لا يلدلج اليه ولما فيه من مجاهدة النفس
 لشحها بالشيء خافه الحاجة ولانه اعانه حاج بيت الله تعالى ويحيي الموقف بالحج اليه وقال صلى الله عليه وسلم يقض نسايد وفل رث التصرف
 بشي يومين فاستقلته ان في هذا المتأقيل كثيره وقد ورد من اضاف موعنا عشية عرفه كتب الله له اجر سبعين شهيدا وان يحسن ظنه
 بربه لخبر اخر قال الله تعالى انا عند ظن عبدي بي انا عند ظن عبدي به وان ظن شراله والعلم في المستند **كر** قال الله تعالى عبدي انا عند ظنك ب
 وانا معك اذا ذكرني ولما راي الفضيل رضي الله عنه بك الناس يعرفه ضرب لهم مثلا ليرشدوا الى ذلك بانهم مع كثرتهم لم يذهبوا الى رجل
 فسالوه دانقا ما خيبه فكيف باكرم الاكرمين والمغفرة عنده دون دانق عندنا **وفي خبر في الحج** الشامل ليوم عرفه وخبر في الحج
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما العمل في ايام افضل منه في هذه يعني ايام العشر الاولى والجمادى الاولى
 خرج بخاطر نفسه وعاله فلم يرجع بشي وخرج ايضا الى الله عليه وسلم قال ما من ايام العمل الصالح فيها احب الي الله تعالى من هذه
 الايام يعني ايام العشر الاولى رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بخاطر نفسه وعاله لم يرجع

الا الوقوف بعرفة وقال اعظم الناس ذنباً من وقف بعرفة ثم طعن ان الله لم يغفر له وعبد الله ابن المبارك في مسنده كما قال المحب الطبري
وقد روى الله في الله عليه وسلم يعرفات وكادت الشمس ان توب فقال يا بلال انفت الناس فقال يا معشر المسلمين اتاني جبريل عليه السلام
انفا فاني انا السلام من يوم قال ان الله عز وجل غفر لاهل عرفا واهل المشعر ومن غفر لهم التبعات فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال يا
فقال هذا لكم ومن ان بعدكم اليوم القيمة فقال عمر رضي الله عنه كثر خير الله وطاب لمن جاءه عن العباس بن مرداس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
دعا الامم عشية عرفة بالمغفرة فاجيب في قد غفرت لهم ما غفرت لهم فقال اي رب ان شئت اعطيت المظلوم من الجنة وغفرت لظالم
فلم ينجس عيشته فلي اصبح بالمرزلفة اعاد الدعاء فاجيب اليها فقال صلى الله عليه وسلم او قال تبسم فقال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما
يا ايها الله ان هذه الساعة ما كنت تفحك فيها فما الذي اضحكك الله سنك قال ان عدو الله ابليس لما
علم ان الله قد استجاب دعائي وغفر لامتي احذ القوابل جعل يجتو على راسه ويدعو بالويل والنبور فاضحك كني ما ريت
من جزعه ورواه ابو داود من الوجه الذي رواه ابن ماجه ولم يغفره وابو حفص الملاح في سيرته بلفظ ان النبي صلى الله
عليه وسلم دعا الامم عشية عرفة بالمغفرة والرحمة فاكثر الدعاء فاجابه الله عز وجل اني قد فعلت وغفرت لامتك لولا
ظلم بعضهم بعضا فقال يا رب انك القادر على ان تغفر للظالمين وتنبئ المظلوم خير من مظلمته فلم يجيب تلك الدلالة فاما كان
من العذر عا عند المرزلفة لامتة فلم يلبث صلى الله عليه وسلم ان تبسم فقال له بعض اصحابه يا ايها الله انت وامي ففحك في ساعة
لم تكن تفحك فيها فما اضحكك الله سنك فقال اي تبسمت من عدو الله ابليس حين علم ان الله قد استجاب دعائي
في امي وغفرت لهم المظالم فذهب يدعو بالويل والنبور ويجتو على راسه بالتراب وقد جاني بعض الروايات عن غير العباس
ما يبين ان المراد من الامم من وقف بعرفة واعلم انه تركوا الفضل ويزيد اذا كان يوم عرفة يوم جمعة وقد افرد
بعضهم في فضله موثقاً حسناً وذكر له من ايامها انه يغفر لكل اهل الموقف وقد مر انفا ومنها ما في حديث اخرجه
ابن جماعة وذكره في فوات القلوب عن بعض السلف **اذا كان يوم عرفة يوم جمعة غفر الله لجميع اهل الموقف**
واستشكل بان الله يغفر لاهل الموقف فوجه تخصيص يوم الجمعة واجاب البدر ابن جماعة بانه يجتمه ان الله تعالى
يغفر للجميع يوم الجمعة **اي يغفر لاهل الموقف في يوم الجمعة** كما ورد انه يهب مسيبيهم لمحسنهم فان
قل المقفر حاصله على كل تقرب قاي فابده تعود على المغفرة قلنا كفي فابده بما في هذا القرب المقترق لعدم الاحتياج
لواستغفار من مزيد التوبة يشترقه كما قال المقفر له قال ومن مزايه ما في حديث اخر **اقتل الايام يوم عرفة** فان طلق

الوقوف

الوقوف يوم الجمعة فهو اقل من سبعين جمعة في يوم الجمعة اخرجهم رزينا واماحد بناتها تغدو نلتين وسبعين
جمعة فلم يثبت ونقل الحافظ السيوطي في خصوصيات الجمعة عن القاضي بدر الدين ان وقفة الجمعة تغفر لغيرها من خمسة اوجه
ما في هذين الحديثين ومواقفة النبي صلى الله عليه وسلم فان وقفته كانت يوم الجمعة وانما يجتار الله له الافضل وان فيها ساعة
الاجابة وانه افضل الايام لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الايام عند الله يوم الجمعة رواه البيهقي والاعمالي تشرف بشرف
الازمنة كما تشرف بشرف الامكنة وبهذا المذكور صار لوقفة الجمعة منزلة على غيرها فلو قال رجل لامرأته انت طالق
اولعبد انت حرق افضل الايام فقيه وجهان احدهما يقع ما ذكر يوم الجمعة لخبر خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة
رواه مسلم واصحهما انه يقع يوم عرفة لما مر من الاحاديث وغيرها في البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رجلا
من اليهود قال له يا امير المؤمنين اية في كتابكم تقرونها لوعليها معشر اليهود نزلت لا تحذوا ذلك اليوم عيدا قال عمر رضي الله
عنه اية قال اليوم اكملت لكم دينكم قال عمر رضي الله عنه قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه تعرفه يوم جمعة
قال شارحه انما لم يقل عمر رضي الله عنه جعلناه عيد البطارق جوابه السؤال لانه ثبت في الصحيح ان النزول كان بعد العصر
ولا يتحقق العيد الا من اول النهار وقد قال ان روية الهلال بعد الزوال للقابلة ولا ريب ان اليوم الثاني كيوم عرفة
عيد للمسلمين فكانه قال جعلناه عيد اعداد ركننا استحقاق ذلك اليوم للتعبير في الحافظ ابن حجر وعندي ان هذه الرواية
الكفاية بالاشارة والا فربما ينسحق من قبيحه قد نصت على المراد به ولعله يوم جمعة ويوم عرفة وكلاهما بحمد الله تعالى لنا عيدهما
لنا عيد فظهر ان الجواب نعم انهم اتخذوا ذلك اليوم عيداً وهو يوم الجمعة واتخذوا يوم عرفة عيداً لانه ليلة العيدين قال النووي رحمه الله تعالى
فقد اجتمع في ذلك اليوم فضيلتان وشرفان وعلمون تعظيمها لكل منهما فاذا اجتمعوا زاد التعظيم فصار اتخذوا ذلك اليوم عيداً وعظموا مكانه **اذا**
يوم الشمس وتحقق غروبها افاض الامام اوابيه من عرفا وفاض الناس معه فلا يسن لاحد من الحجج الدفع حتى يدفع الامام اوابيه بل يكره
الدفع قبله **واق** من يجوز له الجمع **الغروب** وقيل وجوب **اذا اراد الدفع لمرزوفة لجمعة فليجمعها في العشاء** **اخيرا** للاتباع
رواه مسلم وابن اسحق التاجين **ان امن فوت وقت اختيار العشاء** لا يامن ذلك **صلى في الطريق** كما قال كثير من ونقله جمع منهم عن النص
واعتمد في الجمع حيث قال لعل اطلاق الاكثر من مجموع على هذا خرج بقوله اذا اراد الدفع الى اخره ما اذا اراد الافاهه بعرفة او عرج
عن المرزلفة لعل اخر فلا يسن له التاخير كما اتفقوا لعل الام والاملا واعتمد السنوي وغيره قال بعض المتأخرين انما يسن ايضا ان الراد
الصلاة عند ليله جماعه للاتباع وفيه وقفة وفائدة التفسير على يد المتأخرين هنا مع ما مر في السفر من انه افضل في حق السابوق في الاولى



عرفه خرجت اعصانها الغير حاصل بفتح الوقوف على الغصان كما يصح الاعتكاف على غصان شجرة خرجت من المسجد
الذي اصلها فيه وينجيه عدم الفجر ولو انعكس الحال فكان اصل الشجرة خارجا وانعصاتها داخله الوجه الصحيح
تنبيه من المهم معرفته قد ذكره الامام الشافعي رضي الله عنه فقال هو ما جاوز وادي
عرته بضم العين وفتح الراء بعد هاتون الى الجبال المتقابلة ما يلي بساتين ابن عامر ونقل الانباري عن ابن عباس
انه قال حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرته الى جبال عرفه الى وصيق الى ملتقى وصيق ووادي عرته وقوله
بساتين ابن عامر قيل كانت عرته بالنون وبغيرها مسجد ابراهيم الخليل عليه السلام المسمى بمسجد عرته بالنون ثارة
وبالغاخرى لان فيه جزا من كل منهما وكان بها قتل وعين تنسب الي عبد الله ابن عامر بن كرز قال الحبيب الطبري وفي
الآن حراب وقيل انها قرية تلي قرية عرفه وهذه القرية على سيار مستقبل القبلة اذا وقف بارض عرفات وقوله المشرف
على بطن عرته بالنون وقوله الى جبال عرفه بالغاء وقوله ووادي عرفه اختلف في ضبطه ففي بعض نسخ الارزقي
بالغاوي بعضها بالنون ومن ضبطه بالنون ابن الصلاح واعتزضه العز ابن جماعة كالحبيب الطبري بان الاصح ضبطه
بالغا لانه اراد تحذير عرفه اولا واخر فجل من الجبل المشرف على بطن عرته بالنون فيكون اخر ملتقى وصيق
وبطن عرفه بالغاء بالنون لان وادي عرته لا ينقطع على عرفه بل هو متدحرج الى مكة يميناً وشمالاً فكان التقييد
بوادي عرفه اصح انتهى وقوله وصيق برا ومفتوحة فمحملة مكسورة فتحته ففاف بوزن حكيم قال الحبيب الطبري
وهذا التخریب يدخل عرته بالنون في عرفه انتهى اي على حكمه وهو وجه ضعيف ونقل عن مالك رضي الله عنه
على ما حكاه عنه ابن المنذر قال الفاسي وفيه نظر على مقتضا ما ذكره الفقهاء المالكية ولعل ما حكاه ابن المنذر عن مالك
رواية غير المشهورة وقال في المجموع ليس له دليل صحيح ولا ضعيف بل في حديث ضعيف عرفه كلها موقوف وارتفعوا
عن عرته وقول الحاكم انه صحيح مردود نعم صح وفوقه على ابن عباس وصح مرسل ايضا وهما جهة عند مالك
واجيب بان الظاهر ان المراد ان مبداء هذا الوادي ما يلي عرفه فيخرج هو وجانباه فلا يدخل عرته في عرفه
الحاصل انه وقع في حد عرفه من جهة مكة الذي فيه هذا الاختلاف قد صار معروفا وهو علمنا بعد العلمين
الذين هما حد الحرم الى جهة عرفه وكان ثم ثلاثة اعلام فسقط واحد وبقي اثنتان مكتوباً عليه ان الامر بانها
بين منتهى ارض عرفه ووادي عرته مظفر الدين صاحب اربل سنة خمس وستين تنبيه اخر لو شك

أختلاف كثير لكن قال
التقي الفاسي وحدوة
من جهة مكة

في الحمل الذي وقف فيه هل هو من عرفه فقها ساهم في الميقات ان له الاجتهاد والعلم بما يقبل على ظنه قال
المصنف ويجوز ان لا بد من اليقين لسهولة الاطلاع عليه هذا لشهرة عرفه وعلم اكثر الناس بها بخلافه ثم
انتهى وينجيه ان يجري هنا ما قيل في الاجتهاد في القبلة ان قدر على سوال المخبر عن علم وانما يجري ذلك الحصول
بشرط كونه محرماً اهلاً للعبادة لا في سكران تعدي او لا **ويجوز** فلا يجوز بهم كما في الصوم والمراد انه لا يجوز بهم
عن فرض الحج اذ اهلية قبهم للعبادة اي في هذا الباب قد دخل في الاهل غير المهبر وان دفع قول الاذري والنزكشي بحمل
كلامهم هنا على ان اعتبار الاهلية انما هو فيمن احرم بنفسه لا باليقضي انه لا اثر لحصول غير المهبر وما ذكره المصنف
هو ما استحق عليه النووي كالرافعي ونسبة ترجيح الجزا اليه وهم **بالبيع** جمعهم **لهم** تغل في الصور الثلاثة على المنقول
في المجنون ومثله سكران زال عقله وكما في المجموع عن المتولي في المعني عليه واقرب كالرافعي وكج الصبي الذي لا يميز
ومثله سكران لم يزل عقله واعتزضه النزكشي كالا ستوي والاذري بنص الام وغيرها على قوته الاولى وبان ما قاله
المتولي مبني على طريق المراءاة من صحة احرام الولي ابتداء عن المجنون فالردام اولى واجابوا عن القياس بان الصبي
غير المهبر دخل في الحج ليكون تغل لا خلا فها ورده ابن العباد وغيره بان التخيخ رجحاً طريق المراءاة وبانها فها
من نصهم على انقوات فوات الغرض لا مطلقاً كما لو احرم بالصلاة قبل وقتها جاهلاً فانها تنقذ لتغلب وتغلب الغرضية
ولا ينشك على ذلك خلافاً لمن زعمه قول الاملا في المعني عليه فانه الحج وكان كمن لم يدخل عرفه في انه لا حج له لان المراد فوات
الغرض لا النفل ومعنى لا الحج له اي قرضاً والفرق بان المجنون لا ينفذ في الوقوع تغل لا خلافاً لا لولي ان يحرم
عن المجنون ابتداء بخلاف المعني عليه لا يوترقانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء او قول ابن الهادي ويقع للمجنون
تغلي فينبى الولي على احرامه اي بعد انقلا به تغل لقولهم شروط الصحة المطلقة الاسلام فقط دون المعني عليه
لانه لا يجوز للولي البناء على ذلك مردود بالنسبة للمعني عليه بانه لا يلزم من الوقوع تغل بنا الولي على احرامه
لجواز بناءه محرماً كما ان يفيق وبوبه ما ياتي في الحلق وزعم ان البناء على فعل الغير في الحج غير معهود فليعطل
الحج المجنون من اصله مردود بان الذي لا يبعد فيه هو النيام غير عذر لانه اذا لم ينفذ حالة الوقوع له تغل والفرق
بين الصبي والمجنون والمعني عليه بان الاول دخل فيه فيكون تغل لا خلافاً لهما مردود بان مغايرته في الابتداء لهما في العقل لا يقتضي مغايرتهما
له في الاثرهما مع تساويهما حيثش في عدم التمييز في الحق استواءهما في الاول وبما تقر به علم ما قاله وليكن من با مقالة المتولي على صحة احرامه

ابتدأ ويعلم منه وما نقله الأسنوي عن صاحب التزيين أن الحلق كالوقوف فلا يعنده من نحو محزون وهو ظاهر كما مر
وعليه فيبقى أحرامه إلى أن يفيق فإذا فاق ولا يشعر برأسه فالقبض سقوط الحلق عنه لأن هذا هو وقت تحلله ثم
ما تقرر في المحزون لا ينافي قولهم يشترط إفاقة عند الإحرام وسائر الأركان لأن معناه كما في المجموع أنها يشترط
في الوقوع عن حجة الإسلام قال أما التطوع فأنها لا يشترط في شيء منه كما في غير الميز ولعل هذا هو الراجح لأنه انتهى ولو
أحرم ثم جن ثم فاق فإن اتى بالأركان مفيقا أجزاء اتفاقا حتى عن حجة الإسلام كما ياتي والواقع له نقلا نظير ما تقرر
وما تقرر في المتعدي بسكره هو الأوجه وإن كان فضيلة المتن أنه لا يقع نقلا وله وجه وأشار في المجموع إلى الفرق بينه
وبين المعني عليه والسكران غير المتعدي بقوله عن صاحب البيان الصمها لا يجزئه تغليظا عليه والثاني يجزئه لأنه
كالصاحي في الأحكام انتهى وبحث بعضهم أن وقوفه كصرفاته فبقية له حتى عن حجة الإسلام وقاسه على إسلامه
قال بخلاف صلاة الافتقار إلى النبوة ورد عليه بأن جعله كالصاحي في الصرفات إنما هو للتغليظ عليه وهو هنا في الحادثة
بالمعنى عليه ورده المصنف يمنع الحصر الذي ذكره وإن كان باعتبار الأصل لا ترى إلى صحة تصرفاته التي فيها نفعه قال
فالتحقيق أن العلم بجعله كالصاحي إنما هي الحاقه بغيره من تأريض الأحكام بالأصناف وأما غاية ما يجاب به أن الأصل منع العبادات
وأن لا يخرج لينة وأما حجة الإسلام احتياط الإسلام واعتباطه لأنه الأصل بخلاف غيره ومقتضى البحث السابق الصحيح أنه لا يصح عليه لأنه لا
لينة ومقتضى كلامهم خلافه وهو **الأجود وقت أي الوقوف من الزوال** يوم عرفه **أي تيقظ طلوع فجر يوم النحر** لأنه صلى الله عليه وسلم وقف
بعد الزوال وله صلح لإبراهيم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم أمر صا ديا وهو عرفه فأدب الحج عرفه من أرك عرفه قبل أن يطلع الفجر وفي
رواية من أن عرفه ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أرك الحج ورواية قبل طلوع الشمس صغيفه وفي رواية فم جمع والتعريف بأرك ظاهر في
أنه لا فرق بين المكنة والروية بعرفه وإن لم يشعر بانها هي وهو يرد قول السبكي والأدري أن الكفاية كذلك يحتاج لدليل على أن الثاني بالعلب
نقل الإجماع على صحة وقوف النائم وصح لإبراهيم وغيره أيضا عن عروة بن مفضل بن الصادق الجعفي بعرفه من عرفه فاعلى الطائي رضي الله عنه
قال أبيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة أي صلاة الصبح فقلت يا رسول الله أيجب من جيل على كل من أركعتي
وانعست نفسي والله ما تركت من جيل أي بالحي المأملة وهو الكرم الصغير الأوقفت عليه فم على من جيل فقال صلى الله عليه وسلم من أركعتي
هذه الصلاة فقد جحد وقضي نفسه والتفت ما بين يديه المحرم عند تحلله من شعث ووشح وحلق شعره وقطع ظفره وقوله صلى الله عليه وسلم في
ذلك ليلة أو نهارا الحديث السابق من جحد ليلة جمع وقوله صلى الله عليه وسلم من أركعتي ليلة عرفه صريح في بطلان ما استشهد بالاستسنة من أن الليل سبق النهار

الأيلة

الأيلة عرفه فأنما أخره عن يوم النحر وسبب هذا ظن أن الحاق ليلة النحر في تحصيل الوقوف بالحج فيه في التسمية وليس كذلك وفي وجه
أنه يشترط كون الوقوف بالحج بعد الزوال وبعد مضى إمكان صلاة الظهر وبرده نقل جمع كآين المنذر وابن عبد البر
الإجماع على دخوله بالزوال والمعاد عدم تحلله فلا ينافي انعقاد الإجماع على ذلك قول أحمد رضي الله عنه بدخوله بالفجر
قال ابن الملحق ويذهب في اعتبار مضى الظهر والعصر وإمكان الخطبتين تأسيسا كما قالوا بمثله في دخول وقت النضحية وهذا
هو الحق أنشا الله تعالى انتهى قال الأذري وكيف يكون هذا هو الحق وقد نقل ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما
الإجماع على اعتبار الزوال لا غير بل جوزهم أحمد قبله انتهى وقال غيره إنما لم يعتبروا مضى قدر الصلاة والخطبتين لأن
العبادة إذا تعلقت بوقت فلا يكون إلا محدودا الطرفين وإنما قدم صلى الله عليه وسلم الصلاة على الوقوف مراعاة لفصلية
أول الوقت لئلا يشتغل عنها بالوقوف والجواب عن الأصح كونه اعتبار فيها صغارا فعمل الركعتين والخطبتين وكون
العبادة فيها تعلقت بوقت غير محدود الطرفين أن قوله صلى الله عليه وسلم في الأصحية من صلى صلاتنا ونسكنا
فقد أصاب السنة لم يعارضه عموم وقوله صلى الله عليه وسلم ولم خذ واعني مناسككم عارض فعله بعد الزوال عموم
قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة يعني صلاة الفجر واتي عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه
وقضي نسجه فاذا اعلقتنا دخول الوقت بالزوال كان فيه تقليل للتخصيص وإذا اعلقتنا بفعل الصلاة كان فيه تكثير
للتخصيص وتقليل المجاز أو لما تقرر في علم الأصول وهو فرق دقيق فليتأمل انتهى قال ابن شهاب وقبه نظر وتبعه
المصنف في التحفة فقال في فرقه نظرا هو المتأمل وإن قال أنه فرق ظاهر دقيق واستدل بقاعدة أصولية إذا ليشهر له
بل عليه وأحسن من فرقه أن الترتيب ثم لم يوجد الأمن نفسه صلى الله عليه وسلم على أن من ذبح قبل ذلك لم تصح ضحيته
ولا كذلك هنا فحلنا فعله عملا بذلك الإجماع المقدم على خبر خذ واعني مناسككم على أنه لحبابة فضيلة أول الوقت لا لكونه
شرطا في دخوله وقت الوجوب انتهى قال السيد عمر الفرق الذي أشار في التحفة إلى رده في غاية الدقة والوضوح
فرده أولى بالرد فقامله انتهى وإنما لم نأخذ بمقتضية عموم ليلا أو نهارا المذكورتين في حديث عروة من دخول وقت
الوقوف بالفجر كما قاله أحمد وحده وصرح به القاضي أبو الطيب والعبدري فانها قالان دخول بالزوال
قول العلماء كافة إلا أحمد فقال يدخل بالفجر وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم والخلق الراشدون ومن بعدهم إلى الآن
لم ينفوا إلا بعد الزوال ولو جاز قبله لفعله سيما مع العلم بتدب المبادرة إلى العبادة وإيقاعها أول وقتها

بظهوره في ذلك انه في غير الاجرة محبر بين ان يعمل بمقتضى ظنه وبين ان يقف مع الناس لانه على فرض الغلط يجري هذا
بخلاف رمضان ومن لم ايضا انه لو كان عنده ان غلطهم لو بان لم تجز له الوقوف على حسب اعتقاده وانه في الاجرة
يلزمه العمل بروية اهل مكة ان اختلف مطلع محل رويته ومطلع محل رويتهم نظير ما قالوه في من سار الى بلد اهلها
صليهم او مخطرون والالزمة العمل بمقتضى رويته وانما لم يجز هذا نظير ما قدمته لانه هنا متيقن فلا عذر له في التأخير
ونظم طان فعذر رويته انتهى وقوله **في يوم التشرية على الحقيقة فلا يجوز** **بما لا ثلاثة ايام** هو كلام الرازي
المذكور ايضا وقد نفعه في الحاشية واعلم في هذه انها محسنة على ما وقوفهم في الحادي عشر هو العبد والقلادة بعده هي التشرية وهل ثبت هذا
حق غير صحيح ايضا بالنسبة لصلوة العبد وزج نحو الذي يحد في غيرهم ان من لم يغلط وبنت الروية في حقه لم يثبت في حقه بل يثبت في ذلك
الروية وما عيّن ذلك ما ياتي في من انكر بالروية ومن لم يغلط بان له رويته فلا من يلزمه العمل بروية فثبت ثبوت ذلك في حقه تبعاً للحج والعمرة
خلافاً لان هذا من خصائص الحج الانري انهم لو تركوا الحج ووقفوا في هذا الغلط لم يثبت في حقه هذا الحكم كما هو ظاهر بل العبرة في حقه بما ثبت وهذا
بالنسبة لاهل مكة ومن وافقهم في المطلاع اما من خالفهم فيه فلا **في يوم التشرية** فثبت ما ذكر في حقه مطلقاً كما هو ظاهر **في يوم التشرية** لا في
الغدير وحده لو مع مرور الشاهد **ورد** لكونه عبداً او امرأه او فاسقاً او ليس بشي من اهل مكة العمل بمقتضى رويته **ورد** وجوبا
اتفاقاً في التاسع عشر **في يوم التشرية** وكالوقوف في سائر الاعمال كما هو ظاهر لان العبرة في دخول عرفه وخروجه باعتقاده وهذا كمن شهد بره فلا
مرصفاً فثبت شهادته بلزمه الصوم كما يلزم من اجبه واعتقد صدقه ان ياخذ بقوله ويقف معه نظير الصوم خلافاً لما من الحاشية وماها التي
الكلام على ما يتعلق بالوقوف في المبيت عند دلفه وما يتعلق به وانما لم يجرم لفضل كما انجزم لم يثبت في سائر ايات شدة تعبئة
مبيت المزدلفة للوقوف لا مكان حصولها في ليلة واحدة **الحج** كما صحه النور وغيره ووقفوا يندب ووجهه الراجح وقيل هي كمن
لحديث عمرو بن مضر بن السائب عن شمر بن لا شاهده اي صلاة الصبح عند دلفه فوقف عند حاجتي ندفع وقد وقف بعرفة فقدم حجة
يدل على كنيته كعرفه وهو ظاهر قوله تعالى واذكروا الله عند المشعر الحرام واختر هذا جمع منهم ابن المنذر وابن جرير وابن بنت الساقف
والسبكي ونقلوه عن ابن عباس وابن الزبير والحري والشعبي وعلقه والحسن البصري وهو مذهب الاوزاعي وداود واخيه الرافعي وغير
انه صلى الله عليه وسلم قال من ترك المبيت عند دلفه فله حج له وفي رواية فقد فاته الحج ورد بانه ضعيف وعلي المنذر فهو محمول على فوات الكمال
واخيه غيره من اهل البيت صلى الله عليه وسلم وقت كوقوف بعرفة الطلوع الفجر وهذا يقتضي ان من وقف بعرفة قبل الفجر بغير ما صححه ولو كان
الوقوف عند دلفه كمالاً صح وبانه لو كان ركناً لا شتر فيه الجار والنساء فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بالليل علم ان المبيت

قال في

قال في القادوم وفيها نظر اما الاول فلان الوقوف بعرفة لا ياتي في ان يكون المبيت عند دلفه كمن يكون الليلة وقتا لها كوقوف الحج عن من الصلوة
الوقت لاجلها لا يخرج من ان يكون وقتا لها الا عند دلفه واما الثاني فلانه صلى الله عليه وسلم اعاق من بعد المبيت عند دلفه وذكر الله تعالى فيها الصلاة
والواجب هو ذلك **الحج بعرفة الليل** من ليلة النحر واثنا عشر غلظ من ولان بقية الناس يدخلون فيها من حينئذ كما ياتي وهو كثيرة مشقة
في التحقير لاجلها والحق الركني وقت انقضاء الليل منصفه الثاني **دلفه** للاتباع المعلوم من الاخبار الصحيحة ويكنى في اي جزء من الخبر لم يفت
هذا وجه كلامه وهو ان كان واردا في الوقوف بالمشعر بعد الصبح الا ان ما قبله يعارض عليه ووجه علم المزدلفة بالاختلاف بحسب ذلك الاجتماع
فيها اودم وجوب الحج الصلواتين بولاء المزدلفة من الاندكلاف وهو القرب لانهم يقررون عن المبيت وقيل الاجتماع الناس بها والاندكلاف الاجتماع
وقيل لانهم يجيئون اليها في ليلتي الليل الى ساعا منه ويكنى **الحج بعرفة** منه وولاء المبيت كما صرح بجمع اخذ من ادم والاهل عليه حمل
تفسير جمع بملك لحظه وقيل بشرط مطلق الليل ووجهه الراجح في موضع ثم استشكله بانهم لا يصلون الا قربا من ربع الليل مع جوار الدف
من اعقب نصفه وعلى الاول اثار هذا ما ياتي في مبيت مني وما قبله لا يثبت بكان لا تحت الامانة معطى الليل بان الامر بالمبيت لم يرد **في يوم التشرية**
في مبيت مني وفيه لفظ المبيت ويحذف في الحاشية فانه ذكره وهو ما يتصرف للمعظم ان تعمله صلى الله عليه وسلم النصف من بعد النصف صريح في عدم
المعظم ومن اتفقوا على ان من دفع بعده لادم عليه السلام ثم استقروا وهذا عليهم اعم الكثير شاقة فثبت عليهم لاجل **الوقوف بعرفة** في ان يبيت
بالصرف لانه يجزي وان قصدا بقا ليعلم انما مزلدلفه وقضية التشبيه انه يشترط ان يكون اهلا للعبادة عليه فلو بقي في بيته او جئوا بجمع النصف
الثاني ان يجعل ذلك عنرا والمبيت يسقط بالانكشاف كما ياتي لعدم ثبوت ثبوت منه معه تعالى كانه واجرم عنه وجب عليه احضاره والافعال التي ادم كما يعلم
مما ياتي **الوقوف بعرفة** كسائر الواجبات **الوقوف بعرفة** ما ياتي في مبيت مني ولخذه من الملقني ان من شرط مبيته عدمه لو نام خارجا نحو علي
محترم لم يفتقر من جاكينة شي كمال ادم عند المبيت وقال المصنف ولك رده بوضوح الفرق لاختلاف المبيت لان ذلك كما جعله فلا يستحق
الان ان يعمل المشروط عند المبيت وهذا تفويت انتهى ونظير ذلك الوقوف وطبقه واكره عليه من مباشر في استحق المعلوم
كما اقي به التاج الفراهيدي واعتزله الزركشي بالجماله وهو لم يشر بشيء عليه وكيف يستحق ولما المصنف بان هذا مستثنى شرعا وعرفا من سائر الشرط
لهذه وما لغيره من موضع الدرس ولم يحضر من الطلبة اريد ان يحضر لا يحضرون بل قد يقال بالجرم بالاستحقاق هذا لان المكره
يمكنه الاستثناء فيحصل غرض الوقوف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم ان امكنه اعلام الناظر لهم وعلم انه يجزى على الحضور
وجب عليه لانه من باب الامر بالمعروف وكالدرس الامام لان قصدا المصل والمعلم ليس في وسعه وانما عليه الانتصا
لذلك انه ابوتر ربه وافق ايضا قيمته شرط الوقوف قطعه عن وطبقته ان غاب فغاب لعذر خوف طريق بانه لا يستحق

لما اتاه قريته فحرقها وادى الوادي وقياسا عليه في الماشي فان كان مسرا فقله مراد في الاسراع والا فباصله ان تمكن فيهما
والاستهتة قياسا على السعي ومن ثم اقتصر رب الاسراع بالكر المحقق نظير ما مر في الاستهتة فاصح عن ابن عباس واصحابه رضي الله عنهم
من انه صلى الله عليه وسلم تركه من عرفه اليومي اذ ليس فيه نصريح بتركه في محسر ونسليمه فالانبا مقدم لاسيما وهذا اكثر رواه واجه اسانيد
واشهر نفيته الاضافه في وادي محسر لئلا يفي في جبل احد وشجر اكراد وهو محسر كذا قالوه وقد تقرر ان وادي محسر هو ما بين مزدلفه
ومنيح وان بينهما فرسخا وهو ثلاثة اميال والميل ستة الاف ذراع عند الفقهاء كما مر في صلاة المسافر وقبل هو نصف ذلك وهو الذي يقتضي
به المشاهدة هنا وعلى كل فعرض هذا الوادي اكثر من ستة الاف ذراع بكثير ومبنيون فكيف يلبثهم هذا مع قول الاثر في ذلك الموضع في وادي
محسر حماية ذراع محسر والربعون ذراعا والذي ينفذ به هذا ان الاضافه في كل مائة محو على ان من اضافة الاضطرار فيكون محسر مشتملا
على اذ وغيره ويكون خديدا لا زحف في الوادي الذي هو بعض محسر ويؤيد هذا قولهم يسرعون قدر مائة محو حتى يقطعون عرض الوادي فجعلوا
عرضه قدر مائة محو وهذا محو الذي يريد بالوادي جميع محسر فتعين ان في محسر واديا وهو الذي بين الاسراع فيه اليان يقطع عرضه والمشاهدة الان
قاصيته بوجوه هذا الوادي في محسر وهو قريب من ارمز دلفه ومع ذلك فمحسر في واديا ايضا باعتبار ما قبله من مزدلفه وما بعده من مزدلفه
الاضافة ببيان محو على هذا فلا تاف في نية عليه المستوفى منه الله تعالى والعلامة في المجموع ان النص في كانه تقع هناك فتسرع في خاتمة المحرور
بالعرب بدل النصاري ولما منع ان كان كان يقف ثم مراده بالعرب من النصاري وقيل وعليه النووي ويرحمه الله انه محل هلك المحل الفيل
ولم يره الاسوي فقال وظاهره في معنى اخر وهو انه كان في ذنبه الغراب في احدى الفيل القاصدين بهدم الكعبه فاستحب فيه الاسراع لما ثبت في الصحيح
امره الماردي يلهو وود وخو جبر ذلك وقال غيره وهذه كانت عادته صلى الله عليه وسلم في الموضع الذي يترافى به باس الله باعدا به ويحيى وادي محسر لان الفيل
حسره اي عيى وانقطع عن الدنيا انتهى **وكذا** بين الاسراع فيه لكل من مر به ولو في غير محسر لقولهم بين من مر بدار قوم معذرين كيارثون ان
يسرع في مشيه خشية ان يصيبه ما اصابهم وهذا شاعل هذا المحل اذ ليس المراد خصص اربابا بل التعليل بالقول بان ظاهر كلامهم
بالحال المنصرف من عيى فبغير ما علمت وانما اقتصر عليه لان الكلام فيه وغيره يعلم من تلك القاعدة العامة التي ذكرها في غير هذا الباب
باعتبار الغلاب فيه على اصحاب الفيل السابق عن النووي والاسوي والمروفي خلافة ما استه في الحاشية قالوا
واعترف بان نزول الغراب على الفيل انما كان محل محاذ لمرقه في محسرين في الماشي وقد تكسر في المروفي ان الفيل المذكور لم يدخل الحرم الا
كما مر من ابن الاثير ومن ثم اى من هنا وهو المروفي خلافة اى من اجل ذلك **والقول بان محسر لان الفيل محسر فيه اي عيى**
الذي يرم به المحب الطبري كشيخه ابن خليل **والظاهر** اي بسبب الاسراع لان رجلا اسطاد به فتركت نارا فاحرقته وقيل لان

بعض

بعض الانبياء عليهم السلام راى اثنين على فاحشة فيه فدعا عليهما فتركت نارا فاحرقتهما ومن ثم حمله لعله وادى النار فوكونه محل نزول
غزاريه وهو الذي صححه في الله عليه وسلم الماردي ان يبرعوا قال القاضي ويكره ترك الاسراع وهو قياسا على ما مر في تأخير الوقوف الى طلوع الشمس ونحوه
ان الكراهة فيها خلاف الاول ولا ينافيه قول الاملا لا استحب الاسراع لانه لم يروى النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك قبل ان يبلغه الحديث فاما بلغه
عليه السلام ومن ثم قال في المجموع ان نذبه متفق عليه **وقول الماردي** نذرا ما جاء عن عمر وابنه رضي الله عنهما وروى الطبراني في بعضه **وقول البكر**
تعدو لقا وطينه ما هو اي الوضيق **جبل المحرام** المربوط عليا والضمير للذي لا يذلل والناقصة **معتزضا في بطن اجنبت** اي انقاد بين الضامرين
ديسها يرفعه اي يرفعها **وقول السجود الذي يريها** اي من شدة المناعب وطول الاسفار وراه البيهقي
وقوله القاضي حني في تعليقه والمعنى نزع ناقي في الوطاعين كيارب اسراعا بالغاصير ومبينها قلنا اكثر جهدها واجتهدا في ركابها
الاديان لاسيما انصار العرب الذي كان محسر موتهم قال بعضهم ثم يقولون ان تغفلوا لم تغفوا وادى عبد الله لا ما يقطعهم ما من محسر
يسرعون بسكينه فيمنع **فمن من من بعد ارتفاع الشمس كرمح** غالبا ويسن ان لا يعرج على شيء قبل رجوعه العقبة لانه خيفة من ان يلبس عند دخوله
عليها هو عليه في ان يصل حجرة العقبة ويسن ان يسلك الطريق الوسطي الذي يخرج الى العقبة لاتباع رواه مسلم **فمن من من كل حين** اي حين ذوا
مبادر **قال في الزمرك** وجعلوا ما شئ **قال في الزمرك** اي لانيه القايمه ليستظل بها ويجفط فيها الاستعانة وان عصى بالبناء على
جواز استيجارها والاصح خلافة كما مر **حجرة العقبة** الماتباع المعلوم من الاحاديث الصحيحة وروى مسلم انه صلى الله عليه وسلم
بعث بضعة اهله وامره ان لا يردوا الجرة حتى تطلع الشمس وهو صريح في انه يتدب لمن دخل حتى قبل الطلوع تاخيرها
الى ارتفاعها كرمح كما ياتي في المتن وهو المعتمد فان قلت هو مشكل لان علته تقتضي الضعفة ربيهم قبل الرحمة ولان الرمي
تحية البقعة والتحية تقوت بالتأخير فكيف مع ذلك بين لهم التأخير الى ذلك قلت الرحمة انما تكسر بعد ارتفاع الشمس
كرمح بخلافها قبله والتأخير لعذر وهو لا يقوت التحية على ان الغرق بين الضعفة وغيرهم ان امرهم بتأخير الدخول الى
ما بعد الطلوع يشق عليهم فسوحو لهم في دخولهم قبل الطلوع بل هو اولى كما مر في انتظار وقت الفضيلة وعدم قوته بالتأخير
لعذرهم بخلاف غيرهم السنة لهم تأخير الدخول الى ما بعد الطلوع فاذا دخلوا قبله كانوا مقصرين فلم يتناسبهم المسامحة
بعدم قوت التحية بالتأخير وان كان الانتظار وقت الفضيلة وذكر محمول على الجواز وهو على الفضيلة وجزمه الراجح تبدي
الرمي عند الطلوع محمول على ما فهمه كلام الماردي من ان وقت الفضيلة يدخل بالطلوع وان تأخيرها الى ارتفاعها كرمح
افضل قال ابن الصلاح وبلى وقت الفضيلة الرمي بعد الجرة وقبل طلوع الشمس وفيه نظر لما ياتي ان في اجزائه حيث يند



في القاموس بأنه الإختصاص بالحق والتقصير بأنه كمال الشرف **والموافق** أو غيره من وفور بلا خلاف لأن كل من هذه **المذكورة**
طريق الإزالة المقصود والوجه أنه يجري مجرى كونه مطلقا ومنه **توضيحه** لو شرب دوا من بلاد
لشعر فأنزلت شعرات كفا لأنهم جعلوه من وجوه الإزالة المحرمة على الحرم وأنه لو قطع جلدا فيد ثلاث شعرات لم يجز به أخذ بما مر في
الحرم ويجري مجرى إزالة ثلاث شعرات من شعر راسه **ولو من مسنن** لا يخرج من حده بالمد وإنما لم يجز المسنن عليه في الوضوء لأن المدار هنا
على شعر الرأس لا بشرته والذات لا يسمي عرويا ولا يسمي بشرا وإنما جاز على الشعر فبأنه لا يكون تابعا عما إذا أخرج بالمد من جهة نزوله
وذلك أي ما ذكر من إزالة شعر الرأس المستحل عليه الإحرام بأن وجد قبل دخول وقت الخل في وقتته وهو بعد الوضوء لئلا يخرج وجهه من السجدة **ولو من**
ركن في الحج والعمرة على الشعر فلا يصبى إليه ولا يجزى به ولا غيره ويتابع عليه في قوليه فاعطى وأبوت وأبوت في خلافه لأن نعم أفراد الشافعي
رضي الله عنه استباحة مخطوطة ومعناه أنه ليس بنسك وإنما هو كمن لم يمسك باللبس فلا تواب فيه ولا يتعلق به خلل ولا غيره
قبل الرمي والطواف ويرد بتفصيل على التقصير بالذات فاعلم فقد روي أن أبا عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالعمرة في غير وقتها
فقال اللهم حم الحقيق قال في الرعدة والمقصود في رواية اللهم اغفر للمخلفين بد الإحرام والمباح لا تفصيل فيه ولا تواب ولا يرد لفاعله
وكونه أنما دعا لهم لتنظيم إزالة نفثهم خلافا للظاهر وسنك هذا الرواية من وجوبه بالنذر وإن قلنا أنه استباحة مخطوطة فقصده هذا
أنه قرينه على القولين وحسنه فكيف يرد الثاني وأجاب ابن العباد بأن المباح الذي يتبادر به واجب كالحلق أو مستحب كالقبول له من يقوم البذل يلزم
بالنذر بخلافه ليس كذلك كالمالكه لا يلزم بالنذر في المقام أطلق النبي في مختصر الوجيز عليه العجب وإن قلنا أنه استباحة مخطوطة **استنبه**
شأنه بأن الواجب ما طلب للتقرب به وهذا الوجه المحرم كالطيب واللبس ولا ينجح كونه من الواجب بأعلى القول بأنه استباحة مخطوطة
وردها بأن الظاهر أنه إذا واجب من حيث التواب لا من حيث الأمر بالترك كالجها من المحدث فيصحه ذلك وأيضا المباح قسمان فمنه
واجب يتبادر به فم لا يترك ولا يلزم بالنذر كالحلق كما أشار إليه الرافعي بقوله في باب النذر قد يصير المباح طاعة بالقصد وإما قول
الاسنوي صرح كلامه للرافعي أن الطيب لا تواب فيه مع أنه صرح وبقعه في الرعدة بتدبه بين التخليل فاستفدنا من تدبه أنه لا يلزم من
كون الشيء استباحة مخطوطة أن لا تواب فيه ثم رددنا بالمراد بالمباح المعنى العام شامل للواجب والمندوب لأنه ذكر في مقابلة الحرم منه
جبرائيل المباح إلى الله تعالى الطلاق وبأن تدبه بين التخليل بمعنى آخر هو المباح في إزالة الشعرة من غير نظر إلى كونها استباحة مخطوطة
فانفع قوله استفدنا إلى آخره وفي تعليقه الشيخ أبو حامد أنه ركن في العمرة وليس ركن في الحج بل واجب بربهم وهو قضيه كلام ابن القاض في
التخييس من فوائد الخلاف أن المعمر إذا جامع بعد السعي وقبل الحلق فسدت إن جعلناه نسكا والأفلاو ذكر بعضهم أن من فوائده أنه هل يكون

حلق شعر

حلق شعر الدين قبل الراس قلنا أنه نسك استنع والاحرام قال في المقام وفيه نظر لما استدكر في الخل الأول انتهى سياقي استباحه **و** معنى كونه
نسكا أنه نسك **توضيحه** أما كونه نسكا فلا بد فيه ومنه أنه نسك فاستباحه الطواف من حيث أنه أعمال النفس لله تعالى وأما كونه
دخلا في الخل فلا بد من الخل من العبادة أما بالاعلام ما أسلم من السلطنة المعلى حصوله من الإفات المصلي وأما بتعاطي منوها تعاطي المخطوطة
في الصوم أو دخول وقتته والخلق من حيث ما فيه من الترفه ضد الإحرام المحرم أشعت أخير فكان له دخل في الخل **الامان** لا شعر
راسه لصلح أو وقع مثلا أو لم يلقه واعتاده عقبة وقت الخل فيخلل بدونه فيها لأن ذلك فرض فخلق مجزأ في فسقط فواته كفسل
اليد في الوضوء لا يجب عليه خلق ما ثبت به اتفاقا لعدم اشتغال الإحرام عليه ويتجه استحياءه ألا ينفق عن لا شعر راسه حيث نذر عبد الله
الموجب عليه والفرق بينهما بعينه **لا يفسد** أي في الخل **الخروج** برأسه مع التيمم **الحبر** الذي قد رده عليه ولا يسقط عنه الحلق
بلا خلاف ذكر ذلك في المجموع كالرافعي وغيره وليس قصيسته أن النسك لا يتعلق بالشعر الحادث على الرأس بين الإحرام والخل خلافا لما نحه
وأما قصيسته أن الحلق بعد دخول وقت الخل لا يتعلق به نسك ويدل عليه قوله أن نسك حلق شعر شمل عليه الإحرام سواء كان طلوعه
ابتداء الإحرام أو بعده وملحوظ قبل وقت الخل فإن طلوعه خلافا ملحوظ بعد وقتته لا اكتفاء بالخلق محل أن إزالة الحرم العاقل
أما قوله **لا يفسد** أو زواله **مع** أو غاها أي من الإحرام من نذر ذكره الإجماع على ما في غير باب الشر من أن إزالة الشعر لا بد
فيما من قصد الفعل مطلقا وإن لم يكن عن النسك **نفسه** أو **استيقظ** أو **أول** أو **فان** شعر راسه **سقط عنه** الحلق كما مر في حيث الوقوف لأن
هذا وقت تخلله ولم يبق في ذمته لأن النسك إنما يتعلق بشعر أشتمل عليه الإحرام هذا هو الوجه وجري عليه في الحاشية ونجت
في الإعياب أنه يستمر إحراره حتى يثبت له شعر ويتركه وهو ما قلنا أن فعل المحبون لما كان في مثل هذا الغوا كان العاهد منزلا
منزلة القاتل في الإحرام أما الاستيقظ مثلا وبرأسه شعر وجبت إزالة **لو كان له شعره أو شعرات** فقط
حيث التهيأ اتفاقا لخبر إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فيكون الركن في حقه إزالة ذلك **ويجزي التقصير ونحوه**
عن الخلق وإن ليدرسه على المذهب الصحيح لخبر الشيخين عن جابر أحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا
وخبر البخاري عن ابن عباس لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم أمرا صحابه أن يطوفوا بالبيت وبالصفا والمروة ثم يجلوا ويحلقوا
أو يقصروا وروي التقصير جماعات من الصحابة في الصحيحين منها قول معاوية رضي الله عنه فصرته عن رسول الله صلى الله عليه
ولم يمشقص وهو بميم مكسور فشين معجمه ساكنه ففأف مفتوحة فصاف ممله ستهم فيه تصل عريض وقال الفرغ فصل
عريض يرمي به الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض زاد مسلم وهو على المروة وهو يعني

كونه في عمره ويحتمل ان يكون في عمره التقصير الجحانه ورجح النووي الثاني في صوبه المحب الطبري وابن القيم ونقشه في فتح الباري بان جالنه خلق
في الجحانه قالوا استبعاد عن ان معاويه قصر في عمره الحبيب لكونه لم يكن اسلم ليس يعبر وقوله في رواية احمد فصر عن راسي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند الروي برده عن قال ان في رواية معاويه هنا حذف تقديره فصرنا انما شعري عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقال ان ذلك كان
في حجة الوداع لانه صلى الله عليه وسلم لم يحل حينئذ بلح البحر بحاله فكيف يقصر عنه في الروي فهو كالحق ثابتان بالكتاب والسنة والاجماع والشافعي
قول قديم ان التشبيه كمن الخلق لانه لا يفعل الامور كالخلق فهو كالتقدير الذي عند القائل بوجوبه بالتقدير وجبر من لدراسة الاحرام
فقد وجب عليه الخلق صغيرا والصحيح وقفة على ربه ومن الخلق خروجا من اوجبه والتأخير جعل خوصص على الراس ليعينه من الشغل
وليس لفل البحر من التقصير من بحر من بحر من كل من ثلاث شعرات لانه يمتد تقصير **وان كان عاروا على الخلق** كمن يدره وكما يجري
الاحرام بالعمه عن عمره الاحرام بالحج من البقاء **وهو اي خلق كل الراس المذكور الواضح افضل** من خلق بعضه ومن تقصير كل انبعا وإجماعا ظاهر
في خلقه من كونه مقصورا من اذ العري تبار بالاهم والافضل لانه صلى الله عليه وسلم خلق هو وبعض اصحابه وقصر بعضهم واما الشيء والافضل صلى الله عليه وسلم
دعا المحققين بالاحكام لانه التقصير من كل امر من كل شيء وهو وقع في حجة الوداع وفي الحبيب صح النووي الاول والثاني من عبد البر وجزمه امام الحرمين
في النهاية وجوز النووي وجوه في الموضوعين قال ابن دقيق العيد هو الاقرب قال في فتح الباري ان التقصير تطابقا وليا بذكر في الموضوعين لان السبب
في الموضوعين مختلف فالذي في الحبيب كالتسبب في توقف من الصلابة من الاعمال والادخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول الى البيت مع اقتدارهم في
انفسهم على كذا التزم في النبي صلى الله عليه وسلم وصالح في شاعرا في يرجع من العام الغنيل فلما امر بالاحرام اتفقوا واشتراطا لمه مني الله انما ان يحل هو الله
عليه وسلم ففعل ففعله خلق بعض وقصر بعض فكان من باد الى الخلق اسرع الى ائصال الامور من اقتصر على التقصير وقدره في التفرج من السبب
في حديث ابن عباس فان اخرج من عند ابن ماجه وغيره انهم قالوا ما بال الخلق في طاهر طاهر بالانزاع صلى الله عليه وسلم لانه لم يشكوا واما السبب
الوداع فالاولى ما في المطايع وغيره ان عادت العرب ما كانت تحب تغير الشعر والفتور به وكذا الخلق فيهم فقبل ومن عاروا به شهرة ومن وجد
الاعاجير فذلك اقتصر على التقصير **كالنقصير القبره** وهو الاثني والخمسين في داود باسناد حسن ليس على انسا خلق انما عير من التقصير
ويندب لها تعميم الراس بالتقصير ان يكون بقدر الامثلة الا ان ذواب لان قطع بعضها يشبهها ويكره او يحرم على تقصير باقي في كلامه
الخلق لجميع الراس وكذا افوق الامثلة ان حصل به شين كشين الخلق لتهيئ النساء التشبه بالرجال واخير مسلم من عمل عمالا
ليس عليه امرنا في ورد وشمل كلامه الصغيرة والكبيرة والكافرة اذا اسلمت وهو كذلك واما خبر النع عنك شعرا لكفر
ثم اغتسل فجهول على الذكر قاله لاسنوي وما اطلقه النووي وغيره من الكراهة بوجه تقييده بثلاثة شروط

بوجه

وهي ان تكون كبيرة حرة خلية عن الازواج فان كانت صغيرة لم تنته الى سن ينترك فيه شعرها ينزل الخلق في الاوسط
وهذا غلط صريح لعله التشبيه وليس الخلق بمشروع للنساء مطلقا بالنسبة والاجماع انتهى قال العلامة في فاسم لاشبهه بملصق في اذ هذا التغليب
فقال في فتح الباري ان ليس في كلامه الا مع نقص منع ما قاله الاسنوي وعامة ما وجد اطلاقا لاينا في التفسير الشاهد المعنى انتهى واستثنى في ذكره الخلق
للرأيه صور الاول خلق راس الصغير يوم صابع ولا تراه والنقص بزيته الثانية اذا كان راسا اذ لم يكن هو اوه الا بالخلق الثالثة اذا خلقت
كونه امرأة من الزنا وتجوهر الرابعة اذا لم يخلق عنها وبلغت فانه يستحب لها ان تعق عن نفسها خلق بعد النكاح على مقتضى اطلاقه لكن نظر بعضهم في
الاخير **لعمري ان من قبل الحج في وقت خلق فيه ما يوم النحر ليس هو دراسة** فالتقصير له فضل كما هو عليه في الامم وصرح به النووي في شرح
مسلم وبعده الاسنوي ليفع الخلق في كل العبادتين ولانه لو خلق في فاته الخلق الافضل في الحج الافضل منها **وعكس** وهو ان يقدم الحج في وقت
فيه ليفع الخلق في اول خلقه عمره عن الخلق والزمان بينهما لا يثبت فيه ما يخلق وهذا اخذه الزركشي من النص المذكور وجري عليه في تحفه
قال المحصل له ثواب التقصير فيه والخلق في اذ لو عكس فانه الركن في من اصله وقال في الحاشية وقد ينظر فيه بانه لا يجوز له العمه حتى ينفذ الامر الاول
فيكون بينه وبين الخلق اوقفة من ينبت فيه شعره بالافلا معني حينئذ لا خير الخلق الى العمه وعلى الترتيل فالعمه اخر لو قد فحكمة ناجزها
الي في مسود راسه بخلاف الحج تلك السنة اذا اراده فان فرض انه اخر الخلق الى قبل النفر وادع بغيره العمه ولا ينسب له الا فانه كله اجماعه ما قاله وقد يدر
على هذا قوله والزمنا بينهما الى اخره انتهى وهذا هو البراءة **وامراده العمه عقب تحلل من حجه او عمرته على عاقبه مما ينسبته في الحاشية**
قال فيما عقب عام على انه في الخلق كما ذكر كل من يريد الاحرام عقب التحلل كما لو اراد انشاءه بعد ان يكون بغير كل يوم ثم نظر فيه بالسنوات ما كانه فان
على مسئلة النص السابق ان الحج افضل فبعضنا اخبر الخلق الافضل اليه البقع في اكل العبادتين وصرح في شرح مسلم لكونه في ذلك يقول المحصل
في النسكين ان راسه شعره وقوله لاسنوي لانه حينئذ يقوم في كل نسك بواحد من الخلق او التقصير في ثواب الواجب ويدخل في دعونه في الله عليه
سلم بالفعلين معا فاعلى الاول في المسئلة الاولى لانه سن الخلق في الحج مطلقا وفيما سافرهما في الثانية لاسنوي لهما في العلة الثانية
ان يقال في الاول ان عمره في العمه قبل ان ينبت شعره يسن له التقصير والاسنوي لانه لا يخلق الا في العمه الاخير والنفس الي
ترجح هذا اصيل انتهى **والنفس افضل** من الخلق لما علم عام وخرج بقوله فلم يسود ما لو جاب يوم النحر وقد اسود راسه فالخلق له فيها افضل لانه
يحصل الافضل ايضا في الحج **والنفس افضل** من راسه في كل من النسكين فيخلق بعض راسه في الاول والباقي في الثاني **لكرهه**
القرع الذي ورد النبي عنه في الصحيحين وفي داود انه زي اليهود وهو خلق بعض الراس مطلقا قل المحقق او اكثر من موضع واحد
لانه من زي اهل الزحارة والفساد ولان فيه تشويها للخلقة وقيل هو خلق مواضع متفرقة منه وجري عليه في الاحيا

والانثافي

ولا ينفك في ذلك محل قولهم لا ينفك ذلك المكون من المكونين لان المكونين لا ينفك عن المكونين في الوجود والاعتقاد بخلاف الكراهة لا يخرج وكراهة
افراد الجمعية من هذا القبيل فكذلك انما هذا المكون وحلق تلك شحرات بل الاقتصار عليها كما في قولهم بكرة الاشارة بركة ابي الاقتصار عليها
الباخرة فانفتح بذلك ذكره الاسنوي في الاحوال الثلاثة وقياسه في شرح الراسي في الوضوح صحيح ان المعتمد هو استيفاء سمحه بالنظر في
التركيب في ان قلت فما الفرق بين خلق راسي والخلق مع ان كلا الهمم اذا اولع فرد مضافا والثاني مفرد محلي ان قلت يفرق بان عينة الهمم في الاول
لنوعان فاشترط خلافه في الثاني فان امكن احتمال الاستفراق والجنس تحمل الحقيقة والمطابقة والهمم في فعلنا باصل بركة الذمعة بل الهمم
في عينة فانه لم يربط فكيف في صمها شرعا انتهى ايضا في الهمم للجنس اكثر من محلي الاضافه له ويتأمل ذلك يعلم ان النظر في الاول لا في الاخير
فان اجماعا **لا ينفك عن راسه** من امارة وختفي كما ذكره الاذري وغيره قال ان الخلق ليس بشيء شرعا لهما فلم ينسب اليه التشبيه بالخالق **عليه السلام**
فكره **لا ينفك عن راسه** جميعه او بعضه خلقه او قبيح عن خلقه **بالف** في قوله او مفعول من او
سبب خلقه الله من العبد يخلق بايديكم ويعتزل على جميعه في الاول والباقي في الثاني كما جئته الاسنوي قال المعنى الذي قالوه وهو التشبيه بالخالق
هو الخلق ذلك البعض او قصرة في الوجود اذ التشبيه المذكور كما يكون في اكل يكون في البعض قال في الحاشية بانه يورث الى الجمع بين
واحد وهو متنع كالنعم بعد الوضوء وانما جمع من مجرد ما لا يكتفيه بين بعض الوضوء والتميم لان الفرض لا ينافي التعلق ومن ثم امتنع على الفرضين
التعلق ولزمه فعل الفرض وبان التشبيه بالخالقين منقطع وفيه لانه منهم وبانه يلزمه القول بان من اقتصر على التقصير بين له امر الموصي
على راسه ولكل ذلك الاول بان الممنوع اجتماع الاصل والبراء على واحد كما في النظر بهذا المجمع المذكور ان الذي خلقه غير الذي امر عليه الموصي
والثاني بان المراد التشبيه بالخالقين الذين بالافضل وهو ليس منهم والثالث بانه لا يلزم من تشبيه من تشابه بالافضل التشبيه بالافضل
انتهى وكذا رد الاعتراض بما ذكر العلامة ابن قاسم بنحو ما رده في الحاشية قال الشارح واعلم ان النظر الذي ذكره في الحاشية ليس في تعيين الامرار
بالذكر الذي عتبه الاذري كما هو عليه في اعتراض من الامرار على الباقي في صورة البعض الذي عتبه الاسنوي قال فاعلم انه انتقل نظره
من مسئلة الاسنوي ذات الاعتراض والرد الى مسئلة الاذري السالمة من ذلك كما انتقل نظره قبل هذا من الاول الى الاخير وليس هذا
لنقصا في حقه لانه الجواب يكون ولا يكتفي بصوابه في جواب بان قوله على نظر متعلق بسن فهو محتمل لان يكون النظر في سنية الجميع والجميع
واحال ابيانه على الحاشية فسيب ما ذكره من سن امر الموصي هو مذهب الشافعي حنبلي الله عنه وقال ابو حنيفة يجب تجزئ الحكم اذا لم يكن
على راسه غير الموصي على راسه وورد بانه موقوف ضعيف لكن من غير الدار فظني والحكم وصحة على شرط الشيخين عن ابن عمر رضي الله عنهما
انه صلى الله عليه وسلم خلق راسه في حجة الوداع قال فكان الناس يخفون في الحج ثم تعجزون عند النظر فيقولوا امطع على اسك ولا حجة فيه لانه مضمي عن

خلق غير اذن حليل نروح او سبير لانه مثله لها **تفسير** زايدي على قدر الاغلة **من الاستماع** بما غالبا او ينقص الاستماع
او قيمة الامة وان لم يفسر منبته وزعمنا لا تنقص الا ان فسر المنبت ممنوع بخلاف ما اذا اذن حليل او تنفي ما ذكرناه بحسن وعاف
يعلم ان اخت السيد لا يحرم عليه اذا الركن فيه بعض لغيره اذ لا استماع له باحث في ما ينقص القيمة ان حله ان ارد التصر في ما قبل
طالع الشعر الحيد المزيل للتقص **الحاشية** في ما عمن قول الاصل يستحب ان يكون تفسيرها بقدر ما في الوجود قال الاستاذ **تفسير**
الروح الا كانت امه فممنوع الزيادة على ثلاث شعرات بغير اذن السيد وتفسير الراب على الاغلة ما لم يعمل به الجرح ينظر عن الاستماع غالبا
ان جعلت طبع الروح والا اعتبر طبعه لان العلة في جملة الخلق التفسير كمال ولو منعها الوالد من الخلق فالذي يتجده حمة مخالفة
ان اذنا العقوق وهو ان يتاذي بذلك اذ ليس بالهين انتهى **تفسير** لدا لخلق جميع راسه هل يقع كل وضام ما يقع عليه الاسم والباقي
وهو ان كغيره من مسح الرأس وتطويل القيام والركوع والسجود واخراج البعير عن فسي في الزكاة وبدنه نحو منفي ما عن شاة من ذرة او حبة
في نكس وحلف كالم الشجين في كتبهما في التريح والمعتد ان اقل المجزي يقع فرضا والباقي في غلا الا خويع الركة مما لا يتجزى في شاة
ثلاث شعرات ثواب الواجب على الزايدي انواب النفل **فروع الحلال** لطول منته وكثرة اعماله فانبع بعض حرمانه في وقت بعضها
في وقت اخر تخفيفا للمشقة بخلاف العرف ليس الا الحلال واحد لتقصر منها ونظير ذلك الحيف لخال منته جعل لا ارتفاع محظورة محلان
انقطاع الدم والغسل بخلاف الجنابة وهو على السعي فيما من اسباب التحلل مطلقا بخلافه في الحج لانه فيه قد تقدم الوقوف كما ياتي **يعمل**
التحلل الاول من تحلل الحج **ثلاثين من ثلاثة رجب** حمة العقبة يوم **الخروج** **بداية** وهو ما **ثلاثة** الرمي بان اخره عن ايام التشريق
فيتوقف التحلل على الاثنيان بالبر ولو سوما كما قاله الشيخ في قيامه مقامه وقيل لا يتوقف التحلل على بر الرمي وطال الجمع في الانتصار له
بقا الاستوى وغيره المشهور عدم التوقف ونسب عليه الشافعي رضي الله عنه وفي الكفاية **عن** عن بعضهم انه جمع عليه والمعتد ما قاله
من توقف التحلل على عدم الرمي على الصوم لان التحلل انما يقع له تخفيفا عليه لتضرره بالمقام على الاحرام وامره بالعبر الى ان ياتي بالبدل
يزيد به تفسيره وايضا فهو ليس له تحلل واحد فلو توقف على البر لشق عليه المقام عليه محتسبا سائر المحرمات بخلاف من فاته الرمي فانه يمكنه
الشرع في التحلل الاول وبه حل اكثر المحرمات فلا مشقة عليه في اقامته على الاحرام الى البر ونقل الاجماع في ذلك تروهم من قول بعض الاجه
اجمعنا وليس في محله اذ مثل هذه العبارة انما تنقيد اجماع الخصمين فقط ولا تنقيد لاجماع الامة بوجه **تفسير** ان تفسير ان قلنا ان الخلق
نسك والاحمل التحلل الاول باحد من الاثنين الباقيين في مثل الخلق الشعرة والشعرين اذ هو يوجد الا نك **الطوار** **للاضامة** **التبرع بالسعي**
انبي عليه فهو كالحج من الطواف فيتوقف عليه التحلل وذلك الخبر ليس يتي وغيره اذ ارميته حلقته فقد حل لكم الطيب والتيا وكل شي

الانث

على البدل ولو سوما
تنزيل البدل منزلة
المبدل وعليه فاما
لم يتوقف تحلل

الا النساء وهو ضعيف ولا يصح في ذكره اذ رواه النسا باستاد جدي كما في المجمع **الصلوة** عليه ولم قال اذ ارميته الحرم فقد حل كل شي الا النساء
وتقصية حصول التحلل الاول بالرمي وحده واجب بان الغالب وقوع الخلق عقب الرمي فصح ان يراد باذ ارميته ما يشمل الخلق ايضا ويؤيد هذا
التجوز المذكور الخبر الاول ولان كان ضعيفا واذا ثبت ان الخلق ملحق بالرمي فيوقوف التحلل عليه فاصح ما يحق باحدها الطواف في قيامه مقامه
اما الخلق فظاهر لانه كن مثله اذ الرمي في الطواف او بوجه ذلك لانه كن لا بد له بخلاف الرمي **فان لم يكن عليه حلق** لعدم وجوده براسه
ثبوت من الاثنين الباقيين وهما الرمي والطواف يحصل التحلل الاول **بما يظهر** وبعبارة الحاشية وظاهر من لا شعور راسه
تحلل الاول متوقف على الرمي والطواف وتحلل الثاني متوقف على ما اسقط الخلق عليه **الحاشية** اي التحلل الاول لجميع محرمات الاحرام **وعقد**
اي حله ما سوى هذه الثلاثة من ليس وخلق وقلم ومبر وطيب ودهن ونز اس ذكر وجه امره كما سبق ببياننا بخلاف الثلاثة للخبر السابق
وغير الصحين لايك الحرم ولا ينك **الحاشية** في المحرمات وقيل يحل عقد النكاح والتمتع بما دون الفرج ولو سهوة لا فان المحرمات التي لا يجب طيبها
افسادا فاشبهت الخلق وهذا صحتها الرمي وغيره **تفسير** الطيب استعمله **بما** اي التحلل من غير الصحين عن عابثه رضي الله عنه الطيب
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرامه قبل ان يحرم وحله قبل ان يطوف بالبيت والذهن ملحق **يعمل التحلل الثاني** **انما** من اسباب التحلل بعلائين
ان كان راسه شعرا بالثاني لا يمكن **يعمل به ما يتي** من المحرمات بالاجماع ويجب عليه الاثنيان بما بقي من اعمال الحج وهو بقية الرمي والنجس مع انه غير محرم كما
انه يخرج من الصلاة بالسلمة الاولى ويطلب منه التسليم الثانية لكن المطلوب هنا على سبيل الوجوب وهناك على سبيل التبرع **الاحرام**
سراج الدين **الباقيين** وتقدم انه المراد اذا اطلق في تذييره للحج **بما** **فقط** فانه قاطبابط لا يحل شي من المحرمات بغيره قبل
التحلل الاول **الخلق** **تسوية** **البرن** **فعل به** اي خلق الركن او غوطه من لا شعور راسه **سائر شعور البرن** **وكذا** **الاطماس** **ويؤيده**
اطلاعه من اخذ شي من حيثته وشاربه واطفاره وغيرهما يؤيد برنا ان الله المغطر مع قولنا انه تقدم الخلق على بقية الاسباب **على** **الاطماس** **اي** في العلم
البقيتي نفسه فانه قال برنا من قياس حوز التعليل حيث كان خلق يشبه به وفيه نظر انتهى **يبينه** **مردما** **اعترض** **بعلية** **وبما** **فقط** **امتناع**
تحللين **الحاشية** قال فيهما ما اعترض به الركنين ان ابادت خلق غير الراس فاهول دخول وقت حلقه مع خلق الراس حله واحد كما جزمنا بالاحرام
كونه فليس باب التحلل مردود بان لم يلزم عليه ازالة شعور الراس قبل ازالة لغيره فانه قد يكون وقت الخلق وليس كذلك وقد
رجعنا عن اقتضاه على تحلل في قطع راسه غير الراس تابع له لانه من جنسه فلا يعوق حل احدهما دون الاخر فلم يحسن معه مستقلا وما اشار اليه البقيتي
من الحاق تعليم الظفر بذلك والتظهير فيه علم ما قرناه من ان الاوجه ما اقتضاه النظر من عدم الحاقه به لانه ليس من جنسه وان شابهه في اكثر احكامه انتهى
وقال في الايعا وقد رده الركنين بانهم صرحوا في كلامهم على تحريم الخلق بان يخرج الخلق من الراس والبرن قبل اول التحلل محظور وهو يخرج كما ترى في مقام ازالة

الاطماس
الباقيين
الحاشية
الحاشية

شعر البرن بعد الخلق لانه الى الان لم يحل والاعتراض عليه بان هذا محتمل لانه لا بد ان يكون خلقه في وقت جوار الخلق ليس
 في محل لا وان سلمنا ان هذا هو المراد لا يبيده ما قاله البلقيني اذ معنى كونه وقت جوار الخلق لانه شرع به في اسبابه وليس في خلقه ببقية
 البدن وهو متوقف على وجود اثنين منها كما صرح به كلامهم السابق ويؤيده ان البلقيني نفسه قال في قياس حل ازالة شعر بقية البدن في الخلق
 اذ هو شبه الخلق وفيه نظر انتهى فنظيره في هذا يوجب التطهير في ذلك اذ هو على حد والنتي وبعبارة الخادم بعد كلام البلقيني وفيه نظر اذ لم
 يقل احد بان ازالة شعر البرن قبل خلق الراس وقد قال الاصح في الكلام على جرم الخلق ان الخلق انما هو في وقت الخلق فلو كان في وقت الخلق
 في ذلك بين شعر الراس والبرن وقصبت ان يدخل وقتها جملة واحدة كما يدخل تجزئتها بالاحرام جملة واحدة وقلنا انه نسلك الام لا يدخل على
 انهما في حكم الشيء الواحد لانه لو خلق راسه وشعر برنه ثم فدية واحدة خلافا لانا في انهم قالوا العلامة ابن قاسم وفيه يعي كلام الخادم
 نظر ظاهر لانه لو لم يخلق ما عدا شعر الراس قبل خلقه فلا يكون متوقفا على خلقه حتى يتحقق تحلل ثالث وهو ممنوع لا يجوز ازالة الشعر الا بعد
 صريح في المصريح في خلافه والعقبة المذكورة ممنوعة بوجوب منع ان سائر المجرى مخطوطة قبل وان التحلل وان تجزئتها يدخل بالاحرام جملة واحدة مع
 في دخول وقت الاحرام ولا يلزم من اتحاد الفدية خلق راسه وشعر برنه كونهما في الشيء الواحد في دخول وقتها جملة واحدة فغيره في البلقيني ان ما قاله
 من جوار الخلق مخالفة قولنا به جعل بالتحلل الاول فانه صريح او كما صرح لعدم حصوله قبله قاله في ذلك شيخنا عن ذلك ما ذكرته وبان
 قضية عبارة الاصح ان ازالة ما عدا شعر الراس لا يحل الا بعد اثنين من التمسك وان اذ غرضي من هذا انما كان يا فزع الخلق من وجوبه وشايعه
 بعد ان يحل راسه وان جوار الخلق يحل خلق الراس وسقوطه وجوار ازالة شعر البرن عند اوان الخلق وقبله وقبل غيره لا يجوز ان يذهب
 الى اذهب الا ان يستدل بالنقل الصحيح المستند من الذي عتق قبل التحلل الاول انتهى ويتم ما ذكره في قوله في الاصح ان كلامه في
 صريح في حرمة ازالة شعر البدن بعد الخلق لانه الى الان لم يحل والحاصل ان البلقيني يقول بجوار خلق شعر بقية البدن بعد
 نحو خلق الراس وسقوطه والركشي يقول بجوار ازالة شعر الخلق واعتمده الشارح عبد الروف قال السيد عمر وهو وجيه
 والمعتمد انه لا يحل الا بعد اثنين من ثلاثة كغيره ومتني عليه في الابعاب وقال في التحفة انه لا وجه الا وفق لكلامهم
ومن تأخر الويل من رمي ايام التشريق كما حرم به الشيخان وحكاها ابن الرفعة عن الجمهور قال الهب الطبري ولا
 معني لهذا ويشكل عليه حديثان احدهما ايام منى ايام اكل وشرب وبعال والثاني بعثه صلى الله عليه وسلم ام سلمة
 لظوف قبل الفجر وكان يومها فاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توافيه لبوا فافقه فيه وعليه يوجب سعيد ابن منصور
 في سنته باب يزور الرجل البيت ثم يوافقه اهله قبل ان يرجع الى مقي فذكره قال الزركشي ويؤيده حرم الراقي باستحباب

التطيب بين التخللين لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك واجاب المصنف وشعره اجاب تلميذه العلامة ابن قاسم في
 فتح الغفار بان الاول ليس فيه البيان ان ذلك جاز وان من شأن الناس ذلك فيهما والثاني واقعة حال والتغير
 بانه صلى الله عليه وسلم احب ذلك يحتمل ان يكون من فهم الراوي ووقايح الاحوال سقطها الاحتمال وهو ارادته صلى الله
 عليه وسلم بذلك بيان الجواز لان ذلك مما يخفى ويحتاج الى ظهوره في هذا البحر العظيم بدلالة الفعل التي هي اقوى من دلالة
 القول على ما قرر في محله واستحباب الطيب بين التخللين لا يقتضي تدب الجماع بعدهما كما هو ظاهر لان العلة ان كانت ان الطيب
 يدعو الى الجماع لزم انه لا يبين بين التخللين لبلا يدعو الى الجماع وان كانت غير ذلك فليستين وانما علته فيما يظهر اظهار
 الجماع عما كان عليه كالمباداة بالاكل يوم عيد الفطر فعليه يقاس بالطيب غيره من نحو ليس وصبيد فيسن او كثره اجتماع
 الناس وازدحامهم يعني فينبذ بهم التطيب قطع لما يتولد عن ذلك من الروائح الكريهة اذ علمت ذلك في ما سب
 التغير بالايسن الوطي لا يسن عدم الوطي لانه يحتاج لدليل وهل مقدمات الوطي مثله فيها مرفية والالحاق غير بعيد
 انتهى وهذا الاعتراض بانى على عبارة المتن **ولا يحل من العمد الا بفرع جميع امرائها** من الطواف ثم السعي ثم الخلق اذ
 ليس لها الا تحلل واحد وحسينه **فقد عدا الجماع قبل الخلق** اي قبل ازالة ثلاث شعرات لباق الاحرام وانما عدا السعي
 مستقلا فيها بخلافه في الحج لانه لا ضابط له فيه اذ يمكن تقديمه على الوقوف وتأخير عنه **ومنه** اي الخلق وخوفه في العمد
بغيرها بكلامه فلا يجوز تقديمه على شيء منه **ويسن الجماع في يوم النحر** يعني في يوم النحر **فمن لم يكن عليه** بل يمكنه مثلا
 يوم النحر **فلم يفرغ من الزوال** بل اقام فيها **في عصر ايام التشريق** **ولم يكن عليه** بل يمكنه مثلا
انكبر وقت صلاة ظهر يوم النحر وما بعدها من الصلوات التي يمسكها يعني في عقب فعل **صباح ايام التشريق**
 علله الشيخان كالشافعي بان التلبية تنقضي بالرمي واول وقت بعد صلاة الظهر واخر صلاة جمعي صبح اخر ايام
 التشريق على الوجه الاكمل ونجيه ان التعليل بذلك انما هو جري على الغالب بالنسبة للتخدير بالظهر والصبح اذ الغالب
 بل والا فضل الرمي بعد الفجر فاول صلاة بعده الظهر ونفون بقي بمضي عقب الزوال فاحر صلاته هو الصبح وعلى الاصل بالنسبة
 لكونه في الاصل وكبير الحاج اذ كان في غير منى عقب النافلة تابع لذلك ودليل التخدير بالظهر والصبح ما اخرجه الطبري في انما في الله اعلم
 كبر في ايام التشريق من صلاة الظهر يوم النحر يخرج من منى وفيه ضعف لكن وقعه ابن جبار في قوله قاله في حجة من النحر لان يوم التشريق لا يحرر
 الشيطان والاشيا والتسوية تقضي شقين فصاعدا فلا يقال سوا كان ذلك ان كان قال ابن هشام وقولهم بل القم وهو من الصلوات الاثنيان باقم قالوا في

قف على محض التكبير في

الصالح يقول سوا علي ائمتنا وفعت وهو سوا وفي الكامل ان ابن جعفر قال في الحديث ان علي فاعتق
تقديره ان فعت او فعت فها علي سوا فاعتق من الحديث والحمد لله على جواب الشرط المقدر قال الدرر ما ينبغي وبذلك يتبين
صحة قول الفقهاء وان كان هذا هو الحق لانه بعد كلمة سوا في الحديث وليس كذلك التبر وقد سبق في محله التمتع ماله تعليل هذا
وعنه اي غير الحاج فيه اقوال مختلفة اشهرها عندنا انه كالحاج لان الناس تبع الجحيم لما رواه اطلاق حديث مسلم ايام مني اكل شرب وذكر الله وذكر
ذلك عثمان وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم واقوالها وهو المعتمد في الروضة انه **يكبر من عقيب فعل صبح يوم فله عقيب فعل عصر**
اخر ايام التشريق فيكبر بها ثم يقطع للاتباع الخبر الصحيح على ما قاله الحاكم ويتبعه تلميذه الامام البيهقي في خلافاً له لكنه ضعفه
وقبرها واشار الى ان في تلخيص المستدرک الى انه شديد الضعف عن جابر كان يعني النبي صلى الله عليه وسلم يكبر يوم عرفه
صلاة العدة الصلاة عصر ايام التشريق ويح من فعل عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم من غير
انكار وقضية كلامه ان التكبير لا يدخل الا بعقل الصبح والظهر وان يقطع بعقل العصر والصبح فلا يكبر عقيب ما صلاه
قبل الاولين وبعد الاخيرين ولو في الوقت ولا ينافيه ان التكبير شعارة الوقت لا الصلاة لانه وان كان كذلك لكنه لغير
صاحبة الوقت تبعاً لها فاذا فعلت الصبح او العصر مثلاً لم يبق اولم يوجد صاحبة وقت فلا تبعه ولا مانع من كونها
في غيرها تبعاً لها وان كان شعارة الوقت هذا هو المعتمد عند المصنفين وغيره واستوفيه بعضهم انه يدخل في يوم عرفه ولذا لم يصح خبره في فانيه
مثلاً قبل صلاة الصبح كغيرها وان لا يخرج الا بغير ايام التشريق حتى لو قضاها في وقت الغروب كغيره في يوم افتراق وقت التفتيح
بقول الجويني في محتمره والغزالي في خلاصته انه يكبر عقيب **فصل** الصبح من يوم عرفه الا في **الثالث عشر** في محل الاقوال **ويكبر** في هذه المدة
عقب الصلاة الموداة المقضية في هذه الايام سوا فاعتق ما فات في غيرها والصلاة المكتوبة والنذرة **والثاني** المطلقة والمقضية
وذات السببية للسجدة **وصلاة الجنازة** ظاهر الاخبار الاسمية التلاوة والشكر كما اقتضاه كلامهم لانها ليسا بصلاة اسلام وان قال
صاحب الرواية يكبر عقيبهما **المسافر والمريض وغيرهما** والمصلح جماعة ومنفرد او خرج بقولنا في هذه الايام ما لو فاتته صلاة من اوقضاها في
غيرها فانه لا يكبر كما قاله الجمهور ولا يجزئ لاختلاف فيه لانه التكبير شعارة الوقت كما مر ومن ثم لم يفت بطلان الزم على الصبح وبه فارق قول الاجابة
بطلانه لانه لا اذان وبالطوار انقطعت نسبت عنه وهذا للزم ولو نسي التكبير عقيب الصلاة تذكرك اذ تذكر وان طال الفصل لانه شعار الايام
لانتم الصلاة بخلاف سجود السهو وظاهره انه لا فرق بين خروج الوقت وعدمه لكن تعليلهم بانه شعار الوقت يقتضي التيقن من خروجه
ويؤيده قول السيام اذ امت ايام التشريق باقية قال الامام وهذا في تكبير محل شعارة الوقت والافلو استغفر عمره بالتكبير كان حسناً وقوله

صبح عرفه الى عصر اخر ايام التشريق يقتضي انه يختلف وقت الاذان والاداء باختلاف احوال المصلين وكلام غيره معرج بذلك والمذهب باختلاف
ايام الامام والمأموم في وقت ابتداء التكبير كما مر في غير هذه المدة بان كبرها او بعد ما على خلاف عقيدة المأموم لم يتابعه خلاف تكبير الصلاة
لاستقطاع التبعية بصلوات الامام **فصل الثاني عشر** هذا اقل ما يقتضيه النصوص **ويكبر هاتين** يعني الجديتين ثلاثاً كما ورد عن جابر وابن عباس رضي الله
عنهم وفي القديم من غير **ان اذاناً وادباً في هذا الحسن** كما في الام **فصل الثالث عشر** قال النووي في شرح مسلم قبل هو على انها فعل
اي كبر او قبل او قطع وقيل على تقدير **الاحد** اي الحمد لله كثير او يحيا الله بكرة وامبلا والبكرة والتهار والاصيل ما بعد العصر في الغزوة
والمراد جميع الاثر منه لانه لا الله ولا يغدر الا اياه مخلصين له الدين وكبره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده اي بالاكملية الاسلام ونصر
عبد اي محمد صلى الله عليه وسلم وهزم الاحزاب وصدرو الاحزاب وكثير من قريش وغيرهم غزوا المدينة في زمنه صلى الله عليه وسلم فنهزمهم الله تعالى لا قتال
كما هو مشهور لا اله الا الله والله الا الله والكر لانه مناسب **والثاني** في قوله صلى الله عليه وسلم قال اخذوا مني الصفا **والثالث** في قوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله
والله اكبر الله اكبر والله الحمد فهذه هي الصيغة الفاصلة لاشتمالها على الباقيات الصالحات وتزيد ما فيها من الشان والحواس في مسلم على الصفا في اذنتها
باشياء اخذوا بعضها من فعل بعض العجوبة تارة كما مر ومن فعل بقية السلف اخرى **تتم** التكبير على قسمين مقيد بآداب
الصلاة وهو ما مر ذكره ومرسل ويسمى المطلق ويسمى من غروب الشمس ليلتي العيد لقوله تعالى في تكبير عبد الفطر وتكلموا
العدة اي عدة صوم رمضان وتكبر والله اي عند اكلها على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقيس به تكبير ليلة عيد الفطر ويسمى
الى تمام احرام الامام بصلاة العيد لباحة الكلام اليه فالتكبير اولى ما يشتغل به لانه ذكر الله وشعار اليوم فان صلى منفردا
فالعبادة باحرام نفسه فلو قصر ترك الصلاة بالكلية اعتبر في حقه تحريم الامام ان كان والا اعتبر بطلوع الشمس
ويحتمل الاعتبار به مطلقاً واعتمد بعضهم انه يستمر الى الزوال به ويندب رفع الصوت به اظهار للشعار ويندب
في المنازل والطرق والمساجد والاسواق ليلا ونهاراً ولا ترفع امرأة صوتها بحضرة اجانب ومثلها الختن وتكبير الفطر
اكد النص عليه ولا يكبر الحاج ليلة الاضحية ليعتمد لان شعاره التلبية وقضيته انه لا يكبر ليلة الفطر وانه لو شرع في التحلل في ثياب الكبر
وهو قريب والمصنف يلبس الا بذكره في الطواف والتكبير والمفوض اليه لا يجزئ له الا الفطر لكن خلاف النووي في اذكاره في صلاتيها واطال
غيره في الانتصار له ولانه المنقول المنصور عليه فيكبر ليلة الفطر **فصل الرابع** المغرب والعشاء والصبح وبين ناخبر بطلان عن اذكار الصلاة وقديم المقيد
عليها **خاتمة كلام الائمة في سائر الحجج اذا مضى او تفسن قبل طواف الاقامة ولم يمكنهن المقام لفعل** بان يحصل لربيه
ضرر يبدل لا يحتمل عاده كفقد نفقة وضيق على بعض اموال محترم وكفلا الاسعار وكفوت ما بقي له من الكراع والجمال وكانقطاع عياله

بطور ايسر عنهم والاولى والرفعة انتظامها المتلوه ونظروا كما انشأ عليه في الام دفعاً للشبهة عن ما من انقطاعها بملك او عودها بحجته
وافهم بذلك اتفق عليه صاحبنا ان لا يلزم الجواز الصبر في انقطاعه اجملي ما كان كذلك وعما كان بغيره ان ينظرها الكثرة الجبوت وثلاثة ايام
اي ان من الطريق كان معها نحوهم والام بغيره انتظامها اتفاقاً **باب ما بالها الموحدة وكذا الملهمة بعد هذا في الامام العلوي**
الحجتي مولده سنة خمس واربعين **باب** القضاء بحجته شرف الدين حجة الله بن عبد الجبار بن ابراهيم بن المسلم وابن هاشم وابن علي بن السلام والكمال الصبر والرشيد العطار
وسمى به وسماه الحديث من ابيه وجدته **باب** وغيره في الفقه وغيره وانتهت اليه الامامة في زمانه وحل اليه من الاقطار واذا في الجماعة في الافتاء وحكم بحجته دهر الامام معلوم وعين
مرات لقصاصه فاستغفرت له الحكم فذهب بصره وتوفي في ذي القعدة سنة ثمان وثلاثين وبعثه واطلعت جملة المشركين من الله
وابان ونفعنا به **باب** كالتقليد في العرائر والجلال السبوطي **باب** وقد الف البارز في هذه المسئلة رآه مفيدة **باب**
باب وما عثر من عليه في الاشياء فانظره فانه مهم **باب** قال في ما وحاصل ان من استعملت دوا وانقطع دمه او انقطع لاله وانقطع
وطافت عاد الام بعد فرها يجوز ان العمل بل هو في الشافعي في انقطاعه في انقطاعه دما فان يوم النفاظ على هذا القول الموقوف والتقليد
ورجحة جماعة من الحديث وبواقعة من هذا ما كان اجماع النفا في ايام النفاظ طر من طافت قبل النفاظ دما يصح طوافه عن ابي حنيفة وغيره
الراويين عن احمد لكن يلزم بدنه وتأثير دخول المسجد وهي ايضا فيقال لها الجمل كل الدخول وانت حايض ولكن ان دخلت وطفت امنت صح
طوافك واجزاك عن الغرض ومن سافرت بلا طواف فنقل البصريون عن مالك ان طواف القوم وجوبه ببلده قبل طواف الاقاصه
جاهلي او ناسيا اجراه وفيما سوان هذه كذلك لان عذرهما اظهر من عذرهما التعمد بقائه بملكه فان لم يصح هذا النقل او ما قيل عليه
التخلل فيقاس من هذا وغيره انما تصبر حتى تجاوز مكة الى مكان الجوع منه نحو طوافه على بضع او ما قيل فيه وينشأ كالمحصر لانها
تتقنت الاحصار لوجعة فيقننه كوجده فتخلل كتحلل ثمران كانه اجراما بد من يقي ذمتا وشي على ما قاله بعض علم الامم وطال في
الاستدلال وقال ان ما قاله اجرام من هذا الشافعي في المعنة من عمل فكره في حقايقه لكن اعترضه اليافعي فقال عجت من تجوز السفر الى بعض
قبل طواف الاقاصه وجعل له علمه وقول الذهب في حقه انه بلغ رتبة الاجتهاد والنويز ليس في هذه البلاد افقه من هذا الشافعي كما يعرف
ما اختص من الارضه وقيل قوله في الله عليه وسلم لما حاضت صغيفه احاسنها يعني عن السفر حتى ظهر هذا الجرح عن الكتاب والسنة والاعمال
واقيا من ان يتيه وكان تقول لم يقل البارز في حجة الله السوفير طوافا وما قال اذا سافرت صبرت حتى يتعد رجوعا ثم تخلص وليس في
ذلك تجوز السفر بل بيان الطريق الى التخلل اذا سافرت بلا طوافه وينشأ كلامه لم يخالف الكتاب ولا غيره ثم ايتى بالتقليد استنبط
ما ذكره في الاحصار عن الطواف انما اذا لم يكن الاقامة في بلد ما هي فيه عودها للفقه ولم يكن الوصول الى البيت انما المحصر

تخلله

تخلله وايدى بها في الجمع انه لو خرج عن طريق وجاز طوافه ولم يكن معه ما يقيه اذا سلكه التخلل قال الولي العرفي وهو مستباح حسن وبه ائني
شيخ الاسلام فقيه عصره الشريف المناوي وهو مويد لما قاله البارز في هو المعنى فان قلت فقد انتفقت لا يجوز التخلل به الا بشرطه كما صرح به
قلت ان محله في التخلل قبل الوقوف فابعد كما هنا فيجوز التخلل بسببه وان لم يشترطه بل ان بعض الحنابلة نقل عن طائفة من اهل ما يصح حجاز
سفرها وتخلل في التخلل المحصر اذا علمت ذلك وانتم في الايقاع بحسن الشريعة ان من بتلييت بحجتي من احاد الاقسام الاربعة المذكورة ونقلوا في اعمالها
فيه تخلف من الاختار بعض الحنابلة وبعده بعض متأخري الشافعية انه لا يشترط طوافها اذا التفتيح فارجح في قبل سفر الركب البصر الشد بالمقام
والرجل محرومة وان يجوز له دخول المسجد الطواف بعرا حكام الشد والفصل والعصبة كايصال الصلاة نحو السلسل وان لا يديه على الفذرها لكن
لا يجوز تقليد القائل ان لا يخلو من قاله من المجتهدين وغير المجتهدين لا يجوز تقليده **باب** المعتمد في الفتوى **باب** التصبر حتى تجاوز مكة
باب حيث لا يمكن الرجوع اليه كالحجوف على ما مر **باب** التخلل قبل المحصر الا في بالبحر والعلق بينية التخلل فيما راجل **باب** اسباب المحرمات
من وطئ وغيره **باب** لكن تبقى في منها الطواف والسيان **باب** ان تكتن سعت بطوافه والقوم فيا في فيهما من في من عجز عن الطواف حاسا او عا فيسهر
في ذمتها الى ان تقوم اليه مكة وتفعله ولا يلزم من فعله جرح ولا غيره فان ماتت عجب الا حرج عجزا بشرطه لا مشاع البناء في الجمع ما انتفا الاهلية
بخله ومن عصب عليه الطواف له الاستنابة فيه لعذر مع بقا الاهلية وقيل في الخادم قال القيد الصالح ابو الحسن البكري في مناسكه كذا في زماننا
اذا حاضت امرأة ولم يتزوج فارجح في قبل سفر الركب فالتحذر ان لا يكون الطواف طوافي فصح ان لا يرضى الطوافه عن الصلاة يسقط بالفسخ
وطواف الاستدلال على ذلك ونقل عن الجلال السيوطي في حاشية الاصل ثم ذكر في الخادم نحو ما مر عن البارز وقال هذا الذي يقتضيه في الفقه
لكن شنع عليه بعض الشافعية في ذكرها وكونه عليها **فصل** في مبيت ليالي ايام التشرية الثلاثة بمجيء خطوطه ومياد وطريقه وذلك **فصل**
باب على الجمع **باب** في التشرية الا اتباع المعلوم من الايات الصحيحة الشرعية مع خبره واعينها سلكه ولا يلهي الله فيهم **باب** العباد
سوى الله عنه في ترك المبيت ايام مي الاجل سقائيه خرجة بحاري ولهم وغيرها وزاد في رواية والدرعا في تركه لاجل العاية والتزويج لما يكون في الوقت
فدرك الله لا يجوز لغير هذين من ليس في معناه تركه ولان التعبير بالرفقة يقتضي ان مقابل اعزعه وان الاذن وقع العمل المذكور واذا لم توجد
التكوير او ما في معناه لم يحصل الاذن وفي قول الشافعي رواية عن احمد قال المراهي وهو الصحيح من طهره به قطع جمع من اتباعه وهو
الحنفية انه سنة واستدلوا به لو كان واجبا لما رخص عليه الصلاة والسلام الطواف فيه ونتجه انه مجزئ عنها ما مر في من لافه من حصول المبيت
بما لا يلزم العلم انما في ان فقه غير الواجب **باب** في الحج مع عيبين جليلين بشير الضايح ووجهها طول ما بين وادي **باب** محصر وجه العيب الذي عند
بعده الاضمار وانقطع الجرح مع ما يدل قوله **باب** في الحج مع عيبين جليلين بشير الضايح ووجهها طول ما بين وادي **باب** محصر وجه العيب الذي عند

في كتب الهندية جرمي ما بين جرة العقبة وادي حرس ليست الجرم ولا وادي حرس في التيمون بل في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
الي العقبة عن الجرم الدنيا الي مكة وهي جرة العقبة وليس جرة العقبة من بين التيمون بل في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
الي وادي حرس في رواية الشافعي عن جرمي ما بين جرة العقبة وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
حلفه المذكور في المتن لم يفتل عن احد واعلم ان جرمي ما بين جرة العقبة وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
هذا الوجه في هذا الشأن بالاتفاق وما يصرح به قوله الشافعي في قوله من بين جرة العقبة وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
وعلمه ان جماعه من الاستلزام منوع الاتري ان الطواف بحجة البيت وهو اجماع الامة داخله وما تقرر بعلم المذهب ان لا يحسن انما
ان الجرم ليست من بين فان قلت قد علم ما تقرر في كلامه لا يوضح ان قوله وادي حرس جرة العقبة يتناقض قوله خراج جرة العقبة
قلت يتبعين فاما من التناقض وليوافق كلامه في الجملة الذي نقله عن الاصل انما قيل قوله في اخره في قوله في الاصل في الظاهر لا الحقيقة ولما
ما في الطواف عن جرمي ما بين جرة العقبة وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
بمنصور عن ابن عباس ومجاهد نحوه في قوله لا يفهم ان العقبة من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
انما هو كون الناس كانوا يفسدون في التروا في سنة بعد عن اربعة وسبعة ذهابهم منه الي مكة لافضلوا حرمهم وعدهم الى منازلهم ففرضوا العقبة
لكل لا يكون في تلك الاوقات واما ما جاء في جميعها خارج من بين العقبة الان رسوم دار قيل انها لبعض تافخي علماء الطريقة ان صح كذا في ذلك عن اهلهم فهو نقل
المطهر في العقبة كل من في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
كلام بعضهم ان الجرم من بين العقبة لا الجرم الذي عنده الجرم وان قال العقبة من اماره ذلك الجرم من قال ليست منها اماره يقتضيه قوله في
استحسانه ضعيفا لا مستلزما لا يقول عليه كانه عقل في قوله عطا الى العقبة ما يلي في الجرم اذ هذا صريح في ان هذا الرسم والاصل في
العقبة مما يلي مكة ليس من بين في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
من جهة التصور وكيف ينقل الحكم على الجرم ولا يفسد من العقبة انه من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
الاستسكان او اعني من جهة مزدلفه الجرم لا وادي حرس ويتبع بقوله في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
النووي ان طوافي حرمين مراد ما قيل فيه بل في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
ويصار الى الجبل وحينئذ يخرج من بين كثير من طيفه اكثر الناس من مني ما قبل من الجبال المحيط بحدودها واما ادبر من الجبال المحيطة بها
وعند الاستباه يحتمل كالمعقبات في قوله الواجب البيت قولنا انما ظهرها اذ يبيت

ان يكون

ان يكون خاضعاً لطلوع الفجر على بابي بول من معظم **باب** الثلاثون في بيان ما بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
يترك الاشراق من هاهنا نحو الشمس وليلا ينفق القراولان التاب شرفون في الحرم الهادي والفتيا اي ينفقون في الشمس ويقدرون في **باب** البيت
في الليالي الثلاث اصله ولو سميانا اوجلا وكذا في ذكر الليلة والليلتين **باب** حقا الترك الواجب عليه كما في تركه حيث من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه
قبل دم واحد والاصح ما لا خلاف في المبيتين كما تقرر كما يستلزم تركه في كل من وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
بيت **باب** من الليالي التشرية من الطعام الحرام في الفطره وقبل دم واحد وفي تركه **باب** من الليالي من الطعام لما ياتي في تركه الحصة والخصا
وظاهر كلامه في الليالي الثلاث اصله ولو سميانا اوجلا وكذا في ذكر الليلة والليلتين **باب** حقا الترك الواجب عليه كما في تركه حيث من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه
ولما اوجب في فطره ومساحته لتعريف الدم كليا في هذه العلة ظاهرة في اجزاء الدم الحامل لا قضا ما ان تلك الدم هو الواجب له وجب في
الدم الحامل بالاولى وكذا يقال في قوله في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
جعل بعض البدن من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
الشئين فان قيل في قوله الصوم الا بعد العشاء من تركه الدم لانه الواجب له والمدا هو قائم مقامه وما ذكره او المحقق واخره في نظر
ومحل ما تقرر ان يات الدليل الثالث **باب** فافترع **باب** في اليوم الثاني من ايام التشرية في تركه حيث من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه
ويجب عليه العود حيث لا غدر **باب** في تركه كما لا غدر في اليوم الثالث **باب** في تركه حيث من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه
اولا في تركه وما عداه في الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
والافضل في هذا ما دام واستشكل ما الشارح بانه لا يخلو حال من ترك اللياليين في غير ذلك من ايام التشرية في تركه حيث من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه
يقتضي الواجب دم لكن في الثلاث لا فيهما واما العلامة احمد بن حنبل في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس في قوله الشافعي في قوله من بين وادي حرس
جوهه بترك اللياليين لتركه حيث من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه
الثلاث فافترع الواجب في ترك اللياليين لانه الواجب حقيقة لكونه من الواجب في تركه حيث من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه
ناسبة الواجب في تركه كما هو الحال في تركه حيث من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه
وايدى التام في تركه حيث من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه
في وجوب المبيتين كالشعرين لعسر تعريض الدم والشرع قد عذر الحيوان بالطعام في غير الصبي وغيره والشعر الواحد هو الزايد في العلة
والقول ما وجب في الكفارات فقوليت به وصورة ذلك ان يترك ما ذكر من جرة العقبة من ايام ربه فيحقق ذلك في تركه حيث من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه وفي تركه حيث في الليالي من دلفه

باب في وجوب المسد **باب** في وجوب المسد **باب** في وجوب المسد

بأنهم

استمر في الخطبة المذكورة من مائة بلغتين فلم يبق من خطبته غير مائة بلغة واحدة
 وقع في الخطبة المذكورة من مائة بلغتين فلم يبق من خطبته غير مائة بلغة واحدة
 وأما بعضهم من بعض أولي الحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال في خطبة يوم الجمعة
 والجمعة والجمعة من مائة بلغتين فلم يبق من خطبته غير مائة بلغة واحدة
 تعلم هذه الأحكام وقد فعلوها ونظير خطبة عبد الله بن مسعود في خطبة يوم الجمعة
 قال الشافعي رحمه الله عنه وبما لا يخفى من هذه الخطبة يعلم أن الخطبة المذكورة ليست منقطعاً
 الحج لا يمكن أن يكون في مائة بلغة واحدة بل في مائة بلغة واحدة بل في مائة بلغة واحدة
 ابن بطال إنما فعل ذلك من أجل أن الخطبة المذكورة ليست منقطعاً بل في مائة بلغة واحدة
 إلى تعليمهم سبب التحلل المذكور فليس يتعين أن الإمام يمكنه أن يعلم ما يراه يوم عرفه انتهى وأما ما ذكره
 على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر
 من أن تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر
 جميع ما يروى من أن الخطبة المذكورة ليست منقطعاً بل في مائة بلغة واحدة
 أنه علمهم شيئاً من سبب التحلل فلا ينبغي وقوع ذلك أو شيء منه في نفس الأمر بل في نفس الأمر
 ولم يخطب يوم النحر وذكر في الحديث أن الخطبة المذكورة ليست منقطعاً بل في مائة بلغة واحدة
 ابن عباس رضي الله عنهما قال في خطبة يوم الجمعة والجمعة والجمعة من مائة بلغتين
 خطبة يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر
 وأما ما ذكره من أن الخطبة المذكورة ليست منقطعاً بل في مائة بلغة واحدة
 اللهم هل بلغت قال ابن عباس رضي الله عنهما قال في خطبة يوم الجمعة والجمعة والجمعة
 معترض بين قوله صلى الله عليه وسلم هل بلغت وبين قوله صلى الله عليه وسلم هل بلغت
 بعد يومه وفيه أيضاً عن أبي بكر قال في خطبة يوم الجمعة والجمعة والجمعة من مائة بلغتين
 بغير اسمه قال النبي صلى الله عليه وسلم هل بلغت قال في خطبة يوم الجمعة والجمعة والجمعة
 قلنا الله وسوله علم فسكت حتى قلنا الله وسوله علم فسكت حتى قلنا الله وسوله علم
 هذا في بلدكم هذا اليوم لم يبق من خطبته غير مائة بلغة واحدة بل في مائة بلغة واحدة
 بعضكم قال بعض من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال في خطبة يوم الجمعة والجمعة والجمعة
 الاتباع فإن قلت الأحاديث السابقة تدل على أنها خطبة واحدة فماذا يقال في اختلافها في بعض النسخ

وقه

وقع في الخطبة المذكورة من مائة بلغتين فلم يبق من خطبته غير مائة بلغة واحدة
 وأما بعضهم من بعض أولي الحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال في خطبة يوم الجمعة
 والجمعة والجمعة من مائة بلغتين فلم يبق من خطبته غير مائة بلغة واحدة
 تعلم هذه الأحكام وقد فعلوها ونظير خطبة عبد الله بن مسعود في خطبة يوم الجمعة
 قال الشافعي رحمه الله عنه وبما لا يخفى من هذه الخطبة يعلم أن الخطبة المذكورة ليست منقطعاً
 الحج لا يمكن أن يكون في مائة بلغة واحدة بل في مائة بلغة واحدة بل في مائة بلغة واحدة
 ابن بطال إنما فعل ذلك من أجل أن الخطبة المذكورة ليست منقطعاً بل في مائة بلغة واحدة
 إلى تعليمهم سبب التحلل المذكور فليس يتعين أن الإمام يمكنه أن يعلم ما يراه يوم عرفه انتهى وأما ما ذكره
 على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر
 من أن تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر
 جميع ما يروى من أن الخطبة المذكورة ليست منقطعاً بل في مائة بلغة واحدة
 أنه علمهم شيئاً من سبب التحلل فلا ينبغي وقوع ذلك أو شيء منه في نفس الأمر بل في نفس الأمر
 ولم يخطب يوم النحر وذكر في الحديث أن الخطبة المذكورة ليست منقطعاً بل في مائة بلغة واحدة
 ابن عباس رضي الله عنهما قال في خطبة يوم الجمعة والجمعة والجمعة من مائة بلغتين
 خطبة يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر على تعظيم يوم النحر
 وأما ما ذكره من أن الخطبة المذكورة ليست منقطعاً بل في مائة بلغة واحدة
 اللهم هل بلغت قال ابن عباس رضي الله عنهما قال في خطبة يوم الجمعة والجمعة والجمعة
 معترض بين قوله صلى الله عليه وسلم هل بلغت وبين قوله صلى الله عليه وسلم هل بلغت
 بعد يومه وفيه أيضاً عن أبي بكر قال في خطبة يوم الجمعة والجمعة والجمعة من مائة بلغتين
 بغير اسمه قال النبي صلى الله عليه وسلم هل بلغت قال في خطبة يوم الجمعة والجمعة والجمعة
 قلنا الله وسوله علم فسكت حتى قلنا الله وسوله علم فسكت حتى قلنا الله وسوله علم
 هذا في بلدكم هذا اليوم لم يبق من خطبته غير مائة بلغة واحدة بل في مائة بلغة واحدة
 بعضكم قال بعض من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال في خطبة يوم الجمعة والجمعة والجمعة
 الاتباع فإن قلت الأحاديث السابقة تدل على أنها خطبة واحدة فماذا يقال في اختلافها في بعض النسخ

أي سبب الخطبة

ان من هذا الجوز الذي ذكره اهلنا ما هو الا بغير دليل عليه ثم ايت بعض المتأخرين قالوا المعروف من كلامهم المحبة في المعصية التي قال في
 الايقاع بعضهم هذا بالمعينة واما بغير دليل يمكن عكس ذلك بعضهم وقد جمع بان من غير ذلك يريد الا انه عن خروجه من بيده بشد الكبر فافتره
 بعروصه لا المروي ثانيا فهو بعد هذا الاعتبار اوله مع اواخر وجه من الميراث وهو هذا الاعتبار فلا تخالف بين العبدتين ولا بين
 الحديثين فيما يظهر خلافا لمن ظنه وصنع المجمع يوم ما ذكرته فانه عبر هنا مع ونفا عن الشاعفي ثم قال وبكبر عقب كل حصاة كما سبق
 في رمي حجرة العقبة يوم النحر فاعلم قوله هنا عقب مع قوله ما سبق في الاخرة بين ذلك المروي والعبدتين واحدا لا يبطل قوله كما سبق في الاخرة انتهى
 واستوفيه الشارح المجمع المذكور في الايقاع وقال في الحاشية في بحث رمي ايام التشريق قوله بكبر عقب الاخرة مرافقه وان العهد الكبر مع كل
 حصاة وقيل يمكن تأويل قوله عقب بان الموارد عقب ارادة الرمي لا يؤيد هذا التأويل قوله كما سبق في حجرة العقبة اذ السابق في المعينة وحمله على
 كيفية الكبر فقط فقله بغير دليل **وانما يرفع الذكر** لا الاثني فالجس لم يرفعها كما قاله النووي في نفح الجوهرة والطبري كما هو في بعض النسخ
 ويحت الاسنوي في رفع اليد لا يخلو او يخلو او يحضره تخرج او يحرم والذي يتجه طلاقة نظيره ما في الرمي وغيره **يومه** اي في اليوم
يا من ابطه ان كان مكشورا للاتباع لانه اعون عليه والمراد منه ان لا يظلم ما تحته ابطه لا يباح فيه لانه محل الشعر وقيل انما يحرم ان يلك
 لان اصل البياض في جوف الشعر عارض مع ان الغلب للنمو وقال الاسنوي انما عبر وايضا كونه من خواصه صلى الله عليه وسلم لورود التغيير فيه في
 صلى الله عليه وسلم فاطلق على غيره وهو لا واعتزله الركني بانه نكس في الحديث خلاف ما قاله كقول الراوي اذ سجد جاني عنقه يري من خلفه عورة
 ابطه والعورة بالفتح بياض ليس بالناصع بل يصير الى الصفرة كلون وجه الارض واعترض بان الاعتراف بغيره ورد بان العنصر ودعواه الخصم
 اذ العنصر مشترك في اسباب الناس ودينهم صرحوا بما ذكره الاسنوي وهو ان من خصا بصفة صلى الله عليه وسلم انما ابيض الابطين وحديث في محل التغيير بالعنصر
 فيما ذكره لانه بحسب ما ظهر في ذلك الراوي بعد المسافة والضعف البصر وغير ذلك في شرح تويرب الاسانيد وما ادعاه الاسنوي من كون هذا من الخصا
 فيه لانه ثبت ان اوجهه من البصر لم يرد ذلك في شيء من الكتب المعتمدة والخصا لا ينسب بالاحتمال ولا يلزم من ذكر انى وغيره بياض الطبيعة ان لا يكون له شعر
 اذا انتفى يوكا ابيض وان بقي فيه نثار الشعر وذلك ورد في حديث عبد الله بن ارقم الخزاعي انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كنت انظر العنزة ابطيه اذا
 سجد خرج من الترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه وقد ذكره المروزي في المعنويين وابن الاثير في النهاية العنزة بياض ليس بالناصع ولكن كلون عورة الارض
 وهو حمها وهذا يدل على ان اثار الشعر هو الذي جعل المكان اعفوا لافلو كان خاليا من نبات الشعر حمها لم يكن اعفوا نعم الذي يعتقد في ذلك
 عليه لم انه لو كان لا بطلان في كبريته بل كان تطبيقا لطيب الريح كما ثبت في الصحيح واخذ الاسنوي من قوله فدعا عرفة ان الذي اذ رفع
 يديه لا يجاوزها راسه هناك لكونه تعقبه بعض المتأخرين بقوله لا وجه طاله لان العنزة الاستعانة على الرمي فاسبغ فيه زيادة الرفع

اذ ماتت

والمصنف

والمصنف بان ماتت الا بطلان في كبريه الا ان جاوز الرقع الراس على انه لا جامع بين المحليين **وسن ان يكون الرمي**
 واستدلوا عليه بما مر انه صلى الله عليه وسلم يحبه التيمم في ترجمه وتفعله وظهوره وسواكه وشانه كله فان عسر
 عليه بها فبا اليسرى فان تعذر بها فباليمنى او رجلاه **ان يستقبل الرمي** اي عند رميها **والفيل** اي والحال
 ان القيلة قد صار كذا **وسن** متى عن يمينه ورمى سبعة وقال هكذا روى الشيخان عن عبد الله بن مسعود انه لما انتهى الى الجمر الكبرى
 جعل البيت عن يساره ورمى عن يمينه ورمى سبعة وقال هكذا روى الشيخان عن عبد الله بن مسعود انه لما انتهى الى الجمر الكبرى
 كعب انه يستقبلها ويستدبر الكعبة وقيل يستقبل القيلة والجمر عن يمينه كما في رمي غير يوم النحر وبديل له ما رواه
 الترمذي بلفظ استقبل الوادي فاستقبل الكعبة وجعل يرمي بها على عاتقه الايمن وقال حسن صحيح وهو الذي اوردته
 القاضيان ابو الطيب والحسين في تعليلهما لكن حديث الصحيحين مقدم او يحمل على انه فعل مرة هذا او مرة هذا
 في عامين وجمع بعضهم بينهما بان حديث الصحيحين في يوم النحر وخبر الترمذي في غيره وهو اولى من جميع بعضهم بان
 قوله هاهنا اشارة الى بطن الوادي وقوله في الاول هكذا روى اشارة الى هبة الوقوف للرمي واختصت جمر العقبة بهذه
 الكيفية في هذا اليوم وبوقت الضحى لا تغرادها عن الاخيرين بهذا اليوم الذي هو افضل مما بعده وبانها خفية منا وبان لها
 دخلا في التحلل فبزت بما خصها بظهور تميزها لاجلها في البقية لانها لما اجتمعوا معها لم يكن لتمييزها عليها معنى
وان يستقبل الرمي **الشرع القبل** للاتباع رواه الشيخان **وانما يرفع الذكر** اي في يوم النحر وعليه حملوا الخبر
 الصحيح كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رمى الجمر مشي اليها ذاهبا وارجعا هذا **اليوم** **نحوه** الاول والثاني كما اقتضا
 اطلاقتهم **والسنة** في يوم نحره ان يرمى **كافيه** جميع الجمرات خلافا لمن قيده بجرعة العقبة وان اوجه كلام الام
 لسفر عقبة كما انه يوم النحر يرمى راكبا كما مر وقال جمع من اهل العلم السنة المشي حتى في يوم النحر لما رواه البيهقي
 وابن عبد البر عن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان يرمى في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا
 وارجعا زاد الاول فان صح هذا كان اولى بالاتباع قال غيره قد صحح الترمذي وغيره وفي بعض النسخ رواه متوال
 لكن له عاصد وزاد الثاني ونقله جماعة عن الخلفاء بعده وعليه العمل وحسبك ما حكاه القاسم ابن محمد من فعل
 الناس ولا خلاف انه صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة راكبا ورمى الجمر ماشيا وذلك محفوف من حديث جابر انتهى واجيب
 بان المفهوم من قول الراوي ذاهبا وارجعا اختصاص ذلك بغير يوم النحر اذ هو لا رجوع فيه ويكون ذا التغيير

[illegible]

21

شهرها اذا اضربها الى تقديمه عليه مع فحش طول زمنه انتهى ومن مكث بعد الطواف بلا عذر **اعاده وجوبا** لا يجوز له ان يتركه
 وغيره وتخرجه بذلك كونه وداعا ولو فارقه عنه مكة الى ما يجوز فيه القصر وعاد ودخل في الزمان فخرج فخرج فخرج فخرج
 الخروج وداعا لانه خرج جديلا لطلبه الداع السابق يعود ملكه او يفصل بين ان يكون عوده ما يتعلق بالسفر كاجابة للسفر
 فلا يحتاج لاعادته لانه في معنى الماكث الحاجة السفر وغيره فيحتاج قال العلامة ان فقام فيه فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 جوابا لاسباب وجوب الاعادة **ليس طواف الوداع من المناسك** اي مناسك الحج والعمرة **وهو تيمم للبقعة** وعبادة مستقلة كما نقله
 الشيخان عن جمع وصحاحه وجعل عليه في المجموع هنا قال الاله شرع نقطتها الحرم وتبشيرا لاقتضاها حرجه الوداع باقتضاها دخول الحرم
 ولا تغايرهم على ان قاصدا لا يبرأ من طوافه من الامرة قال النووي بخبر مسلم يقيم المأجور بقضاء نسكه لا ناسيا قبل الوداع قاصدا
 للمناسك ومحققته ان يكون قضاها كليا وتغافل عن الامام والغافل ان يتركها من غير ان يخرج من غير المناسك واعتمده السبكي والطايفي
 انه الذي يظهر عليه نصوص الشافعي والاصحاب وبانه خبر من قال الاول المتولي فحمله تحية للبقعة مع انه يمكن تأويل كلامه بانه ليس
 من اركانها قال غيره انه ليس شرط ولا ركز وبانه يلزمها القول بانه لا يجبر بالدم ولا قابلية قالوا استلزام الشيخين بانه لو كان من الامرة
 قاصدا لاقامه بمكة فممنوع لانه انما شرع للمفارقة ولم يحصل كما ان طواف القدوم لا يشرع للمحرم من مكة ومنع استدلال النووي بان الظاهر
 ان المراد به النسك الذي يمكن الاقامة معه او الذي ليس بتابعه قال علي ان المأجور اذا طاف الوداع فخرج من مكة بجوارحه ويقوم بها
 ثلاثا لا يلزم له طواف حيلة على الاقامة قبل الطواف وذكره الاستوحي وكذا الاذري بطايفيه وغيرهما واحتجوا بانه الذي جري
 عليه النووي في مناسكه ومجموعه في كلامه على اعمال الحج واقتضاها كلام الروضة واصلا اخر التاويان البغوي صرح بانه نسك وبالاتفاق عليه
 لا يلزم المكي وخوفه خلافا لابق عليه المكيون من انهم جبرسون عليه اكثر من الغرابة قال المصنف وبخبره بان هذا كله يمكن الجواب عنه اما كون
 النصوص والمناسك والمجموع في موضعين الثاني واقتضاها كلامهما اخر التاويان فلا يرد تصحيحهما وهذا البناء الاول ونقلهما عن المتنوي والبغوي
 وغيرهما بل لو سلم انه لم ينقله المتنوي وصحاحه كان هو المعتمد فكيف وقد نقله عن غيره ايضا وهي العمدة في ذلك لانظر ما وقع في
 المجموع وغيره في هذا البحث لان ما ذكر في محبته للاحق بامعان النظر فيه اكثر مقدم على ما ذكر في غير محبته لانه لا يعنى النظر فيه كذلك
 اذا لم يجرى بعثي بتحقيق ما ذكر في محبته ما لا يعتني به فيه عند ذكره في غير محبته واما الزامهما بذلك فغير صحيح اذ غير النسك حاله الذي
 يتعلق به في جبر تركه بدم كما لو تراج ما شيا وكبر او عكسه واما منعه قولهما ما ذكره فممنوع اذ منعه الحصر في انه انما يشرع للمفارقة
 يحتاج ليدل على الدليل صريح في ما قاله وهو خبر مسلم لا ينفرد احد السابق وذكر الحج في رواية من باب ذكر بعض افراد العام وهو لا يختص
 واما دعوى

واما دعوى الظاهر من الخبر ما ذكره فممنوع ايضا كيف والشك فيه من مضاعف فيهم ويتناول الاقامة قبل الطواف وبعده في الصلوة التي
 ذكرها استفرا بما ابداه فيها واما دعوى ان تركه في غيره بان البغوي لم يصرح بانقله عند فغير صحيح فقد صرح به في شرح السنة وعموم كلامه في
 التمهيد يقتضيه وعم الاتفاق السابق ممنوعه وطابق المكيين عليه دليل لما قاله لان مثل ذلك انما يفعل لاصل الدواعي ويذكره ابن
 الرفعة مع مزيد اطلاعه وتحقيقه تبع الشيخين فيما مرهما والنووي فيما مر عنه في الخبر واما دعوى ان تركه شي انما صرح عن غير الله عنه من
 قوله لا يصح من احد من الحاج حتى يطوف بالبيت وان اخر النسك الطواف بالبيت ثم يكون من المناسك ولا يعرف له مخالف فكان اجماعا فيرد
 ايضا بان قولنا انه غير نسك لا يمنع خطاب الحاج به وقوله انه اخر النسك لا يقتضي انه نسك لان معناه انه اخر ما يفعل الحاج لان غير الحاج لا يؤمر
 عند المفارقة الذي الكلام فيه وعلى هذا يحمل ايضا قول الشافعي في الله عنه انه من توابع الحج ومن فرائد الخلاف غير ما علم مما مر من ان النسك
 الانية وهل يلزم الاجير فعله وهل يحط بعض الاجير عند ترك الاجير له لكن المعتمد انه ليس من اجابته **وان لم يجز له ان يتركه**
 وموطن الاجرة عند تركه ما يقابل له لانه وان لم يكن من فرائد ما كان التسليم الثانية من توابع الصلاة وخرج في التيمم الله حيث وقع اثر نسكه
 لم يحجب له نية نظر المتبعية والامريت لا تنافيها ولا يلزم من طلبه في النسك عدم طلبه في غيره الا ان يرد ان السواك سنة في نحو الوضوء وهو سنة
 مطلقا ومرفوعا تحت الطواف ان الاوجه وجوب لنيته فيه وان قلنا انه من المناسك لما مر وتقدم الفرق بينه وبين التسليم الثانية **ولا يلزم**
طواف الاقامة ولا غيره **لانه طواف مقصود في نفسه لا يدخل تحت طواف اخر طواف الاقامة** الى قريب خبره بعد ايام مني
 ثم فعله لم يجز السفر عقبه كما صرح به الرافعي في التاويل وان اسقطه من الروضة واعتمد اعاشة باصطلاحه عليه لم يقل الرحيل واقعة حال
 محتملة لما طافت له بعد فراغ اعمال العمرة فلا دليل فيه لدخوله في طواف عمرة او تدر او غيرهما على ان في رواية طاهرها انها طافت الوداع بعد
 السعي وحقق فلا اشكال **في من تاتي به ويركع فيه** والظاهر هو طواف كل صلاة كغيره ان المراد هنا الرجل وهو طاهر لكن يتجه ان
 محله ان كان ظواه بان لم يكن ثم من جرم نظره نظيره طواف ما مرفا طواف الاذري في ربه لها والمختصي هو اعلى ذلك بقصر الميم وفتح الزاوي سمي بذلك لان
 التاوي لم يترجمه بالردع ومن ثم سمي ايضا بالردع والمتنوع ذبفتح الواو واجا اخره رواه الاذري عن ابن عباس وسمي العظيم لانهم كانوا يحطون
 فيه بالايما والردع فقل من خلف هناك كاذبا لا جعلت له العقوبة وقل من عافية على طواف الاصل ولحطه الذنوب **هو** كما رواه الاذري
 عن ابن عباس **باب من الحجر الاسود والباب** ورواه الطبراني عن يونس بن مينا عن ابن عمر قال ما بين الكعبة والبيت الاكبر يدعى الملتزم
 ولا يقوم عليه من عود الله عز وجل الاستجابة له وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال الملتزم والمدع والمعتود ما بين الحجر والبيت الاكبر في
 قال القاضي ومحققه ما حكاه الاذري عن ابن جبرج انه ما بين الحجر الاسود ومقابلهم الحجر يسكن الجيم وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال

ان ياتي الملتزم

اولم يردده سوا الميثاق وغيره **فك** يشترطه من ان لم يفسد في طريقه اولم يردده **فك** يشترطه من ان لم يفسد من مكانه او لم يردده من مكانه اصل السنة
وظاهره ان كل واحد من ميثاق كان الفضل بقدره وشراؤه من مرفه افضل من شراؤه من مكانه وبيننا كذا الجمع فيه بين الحل والحرم وما من خلاف
من اشترطه فان قلت ففقيه ما تقرر ان اظهر التقرب بالهدية افضل من افضاها والمعرف ان اخفا العمل الصالح غير الغرض افضل من اظهاها قلت
افعال الحج مبنية على الطهر كالاحرام والطواف والوقوف فكان الاستعار والتقليد كذلك فتخصص عمل الحج من عموم نذر الاخفا **ومنفعة المظان**
التي لم يقدر ولم يعين **كالانجيل** بكسر الكاف وفيها مع تخفيف الباء وتشديد الهمزة وايضا في تشديد الباء وتخفيف الهمزة وفيها
بفتح او كل وكسره وجمعها اضحى كارتان وارطى وباسم يوم الاضحى وهو ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى الزمان التي سميت بالزمن فعلمنا
وهو وقت الفحي ودل على مشروعيها الكتاب والسنة والجماع وروي الترمذي في الحديث وهو صحيح لكن على ما فيه خير ما عمل ابن ادم يوم النحر من عمل
احد الى الله تعالى من لراقة الدم الها لتاتي يوم القيمة بغير زنا وظلوا وان الدم ليقع من الله تعالى على من كان في ان يقع على الارض فطيسون بها نفسا
ثم من هذا ان النجاسة سنة موكره الخلاف في وجوبها كفاية كالحجامة عندنا وعين عند غيرنا او ببعض مسلم كالفريسيين فان فضل عن حلة
مموه ما من في صدقة النطوع ولو مسافرا وبدوا وحاجا في وان هدي خلافا من شذ الخبر الترمذي امرت بالخمر وهو منه كقول الدارقطني
كتب في الخمر وليس واجب عليكم ومن خبر ليس في المالحف سوى الركان ولها شرط احدها النعور وهي الابواب والبقير والغم بسائر النواهي فانك
غيرها اتفاقا بقر الحش وجره والظبا **الاجزى فيما لا** جنع ضان وهو **الاسنة** كامله **فك** **الاجزى** اي يسط
مقدم اسناده وان لم يستكمل السنة كما قاله الشيخان خلافا لما في الشرح الصغير لعموم خبر احمد وغيره منحو بالاجزى من الضان فانه جابر
ويكون كالبلوغ بالسن او الاحتلام فانه يكفي فيه اسبقها والوجه انه يجوز الرجوع في اسن الاضمار البالغ ان كان عدلا وهو من اهل الذمة
وقد يورد ذلك ما قالوه في سن المسلم فيه **لا من البقر والمعز الامالة** **فك** **الاجزى** كاملتان **فك** **الاجزى** كاملتان **فك** **الاجزى** كاملتان **فك** **الاجزى** كاملتان
فك **الاجزى** كاملتان **فك** **الاجزى** كاملتان **فك** **الاجزى** كاملتان **فك** **الاجزى** كاملتان **فك** **الاجزى** كاملتان **فك** **الاجزى** كاملتان **فك** **الاجزى** كاملتان
وثبته قال النووي في شرح مسلم العلم **الاسنة** هي النسيئة من الغنم والبقر فما فوقها ووجه التخصيص بانها جوهها غالبا المعظم المنافع مما من نحو
حمل ونزول فكان كبلوغ الادبي ولا ينافي فيه ما قالوه في الرخصة انما لا يتناول الركوب بعد الثالثة لان المراد به تسميها لا ابتداء ذلك الاكالة
وكثرة وقوعه والاستئناس في الخبر صرفه لعموم ظاهره من عدم اجز الجذعه مع القدرة على غيرها الى الذئب يمين الكون تؤثر السنة
فان عجزتم فجدعه ضان كذا في المجموع وينافضة قولنا جزنا افضل من ثنية المعز اتفاقا فليجمل كلامهم هنا على غير ثني المعز بغير ثنية
باني لكن الحديث يشكك على ذلك في الاخي والاول في الجواب عنه ان يقال صرفه عن ظاهره دليل اخر اشار اليه في المجموع وهو الاجماع على صفته
عن ظاهره

عن ظاهره لان الغنم ليس بعد اجز اجز الضان يقولون لا فرق بين ان يكون عنده ثنية او لا على ان خلافا فهم شاذ والغنم ليس
باجزاه لا يعرفون ايضا فكان تاويله مجعوا عليه وترخيصه صلى الله عليه وسلم العقبة وغيره في ذبح العبيد وهو ما بلغ سنة
من المعز خصوصية بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لا يردده في جذعة المعز اذ بها ولن تجزي عن احد بعدك **وما جاء في ذلك**
السن **افضل** لانه اكل الخلاف مالم يبلغ ذلك وفي الانوار لوصفي بغير النعم او بدون سن الاضحية كان صدقة **ويجزي**
في الهدي والاضحية والعقيقة فوجز الصبي **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين
فك **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين
الحاقه باعلام السنين نبه على ذلك الزركشي كالبليقي في تفسير ما قالوه في الزكاة وتبينه انه لا يجزي الا عن واحد لانه
المتيقن **لا** متولد **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين
الثاني سلامة المعنى به عن العيوب الاية وسيعلم من كلامه ان هذا انما بشرط لوقوعه على وجه الهدي والاضحية فلو
قال لمعينة هذه الضحية او هدي او نذرها لزمه ذبحها في الوقت كما ياتي وان حمل اعسار هذه الشرط وقت الذبح في
التي لم يتقدرها الجاب ووقت خروجها عن ملكه خاصة في الواجبة فلونذر الهدي او التضحية بجيوان وهو سليم
ثم حدث له عيب ضحي به وثبتت له احكام الاضحية كما ياتي **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين
فك **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين
او ما لا لان القصد هنا اللحم فاعتبر العيب بما ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع بما يتفقد المالبية لانها المقصودة
ثم والحق باللحم ما في معناه من كل ما كوك **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين
الاذري انه لو لم يستحكم وقال اهل البصرة انه لم يوتر في اللحم بعد اخر المرض اليسير وان استحكم منع وان قل وعليه
يجل كلامهم انتهى ونارعه المصنف بانهم لم يراعوا فيه الا فساد بالفعل بدليل نصيرهم باستواء قليله وكثيره وتفصيلهم
في المرض وبان من شأن الجرب وان قل افساد ذلك بخلاف المرض وقضية المتن ان الجرب ليس بمرض لكن قال
الرافعي كالرواية انه نوع منه وبوبه ما في البيان وغيره عن الشافعي والاصحاب رضي الله عنهم ان المراد بالمرضة
في الحديث الجربا وخوها كالجرب وذا ان الفروج لكنه في المجموع جعل حمل المرضة على الجربا في الحديث شاذ وهو ظاهر
تغايرها ويمكن الجمع بينهما بان يقال الجرب وان كان نوعا من المرض لانه امتاز عنه حكاه آخرون قليله وكثيره
وافساده لكثيره بخلاف المرض فكذا كصار كجنس اخر **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين **فك** **الاجزى** جنسين

ابو عبيد الاول الموسومة بالنار في باطن اذنها والثانية الموسومة بها في ظاهرها قال في المجموع والمشهور الاول والشرقا بالمد
اي مشقوبتها والخرقا اي مشقوبتها قال في المجموع والخرقا اي بالمد المشقوبة الاذن على الاستدانة واعتراض بانها في ترجمي
تأثير قطع سبيل الاذن لان الاستدانة يذهب بها شئ من المحنة غالباً وورد بانها لا تلازم وقد اشار اليه المقترض نفسه
بقوله غالباً وعلى الترتل فكلامه محمول على غير الغالب وهذا النهي محمول على الكراهة او على ما بين منه شئ بالشق وخو
على ان الامام لان الحديث موقوف على علي لم يبال بتفصيل الترمذي له وقوله الاذري لا ادري من اين الامام ذلك رده الزركشي
بان الدارقطني ذكره في العلل وقال انه الصواب **دون** ما بين من عضو كبير **فوق الخبز والاليه والفتق** فلا يضر قطع قلقة يسيرة
منه بالاضافة اليه لان ذلك لا يظهر بخلاف الكبيره بالاضافة الى العضو لنقصان اللحم وكون العضو لازماً للجسم واستتم
الزركشي بما مر في اليسير من الاذن قال اخذ من كلام الاذري كابن الرقعة بل هذا الاول بالمتن من ذلك لان الاذن لا يترك
غالباً بخلاف نحو الخبز واجاب المصنف بان اليسير من الاذن كثير بالنسبة اليها فهي كالكبير هناك دون الصغير فلا جامع
فضلاً عن الاولويه التي ذكرها انتهى وضبط الراقي اليسير نقلاً عن الامام بانه ان لاج النقص من بعد فاليان كثير والا
فيسير واعترضه الزركشي بان هذا نظير الفرق في الضبة الصغيرة والكبيرة وقياس ما يحجج الشبان هناك من الرجوع
للعرف اعتباراً به هنا واجاب المصنف بان العرف هنا لا يخالف الضبط المذكور ولا يلزم منه عدم مخالفة ثم لانه
اعني العرف يختلف باختلاف الاحوال والحوال وما ذكره المصنف من الحاق الالية والضرع بنحو الخبز هو ما حجت
في الحاشية ومشتى في غيرها على ما عليه الشبان انه يضر فهو المعتمد ولا يجزي ما بين من نحو الاذن **فوق الخبز**
الجزء اليان حتى لم يلح للنظر من بعد كما يصرح به كلام الشبان ولا نظر لقول الاذري ان هذا بعيد جداً الحديث ما يورث
في نقص اللحم نعم **رواه** احمد في مسنده ان ابا سعيد الخدري رضي الله عنه اشترى كبشاً ليضحي به فعدي
الذي يفاخذ اليتيم فسال النبي صلى الله عليه وسلم فقال ضحي به قال الاذري فان صح مسنده كان المذهب اجزاً فقيد الالية
الاتي بول الحديث وفيه بعد انتهى قال المصنف لم ار هذا الحديث في مسند احمد في النسخة التي عندي فلعلمه في بعض نسخ
المسند انتهى وعلى تقدير صحته لا يكون المذهب اجزاً فقيد الالية لانه صلى الله عليه وسلم لم يأن يخص من شأماً شأ
ولا يضر قطع ما اعتيد من قطع طرف الالية لتكبر ان قل جداً كما يصرح به قولهم المخصص لهم قولهم وان قل لا يضر قطع
قلقة يسيرة من عضو كبير وتردد الاذري في شلل الاذن ثم قال والظاهر انها اذا استخسفت بالكلية منعت قطعاً

وان كان

السالم والثلثون على
مختصر لا يضاف
٣٩١

المجموع وما النسك الواجب بتمتع او غيره كالهدي والاضحية في حرمة اكل شئ منها وغير ذلك مما مر نعم هذه بحرم
اكل شئ منها اتفاقاً بخلاف الاضحية **وتحريم** خلافها لمجموع من اصحابنا وان حكى عن النقص ما يوافقهم التصديق **ما يقع عليه**
اسم اللحم عرفاً قال في الحاوي وهو ما يخرج عن القدر الثالثه الى ما جرى في العرف ان ينصدق به فربما من التعليل الذي يورث
الاجتهاد اليه انتهى وذلك لانها شرعت رفقا للفقير وبه يتجه من حيث المعنى بحث الزركشي انه لا بد من لحم يتبعه وهو
المقدر في نفقة الزوج المعسر لانه اقل واجب لكن ينافيه قول المجموع لو اقتصر على التصديق باد في جزء كفاه بالاخلاق
نعم يتعين تعيينه بغير التافه اخذ من كلام الماوردي **من هدي او اضحية التطوع** لقوله تعالى فكلوا منها
واطعموا اليايس الفقير والمحتاج **وولد المذبح معه او الموجود ببطنه ميتاً** لانه كضحية اخرى كما نقله النووي
عن ترجم الروانف واختاره في المجموع ورجح جمع ان له اكل جميع ولد المتطوع به ويتصدق بقدر الواجب من الام قليل
ويتعين تقريره هذا على الضعيف انه يجوز التفخيمه نحامل تنبيهه قضية كلام المصنف تعيين التصديق من نفسه
ولا يجزي اخراج قدر الواجب من غيره كان يشترى قدر الواجب من اللحم ويملكه الفقرا وهو محتمل في احتمال انه يجوز
كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تقلبت بعينه **وجب كونه ذبيحة** فلا يكتفى بتملكهم مطبوخاً كالخبز في الفطره
ولا جعله طعاماً ودعاهم اليه لان حقهم في تملكه لا في اكله **ولا يجوز قديده** كما حجت به البلقيني وحمله غيره على ما اذا
قصر بناخيره بخلاف ما اذا لم يقصر فيجزي القدي ولا يجزي ما لا يسمى لحماً كالجلد والكرش والكبد والطحال اذ ليس طيبها
كطيبه وتزدد البلقيني في الشحم والالية وجلد السميط الذي يمكن اكله وقضية التعليل بان ما ذكره الا لا يسمى لحماً
ان هذه لا تجزي ايضا لانها لا تسمى لحماً كما ذكره في الايمان والذي يتجه ان المراد باللحم هنا ما ذكره ثم فكل ما يسمى
لحماً يجزي هنا وما لا فلا **كونه صدقة** اي اعطاه ولو من غير لفظ تملكه من الجباب وقبول وان اوجه كلام القرطبي
كما مر ذكره الاذري ويؤيده اطلاقهم هذا التصديق وتغييرهم في الكفارة بانه لا يدفعا من التملك والفرق من ان
المقصود من نحو النسخة مجرد التؤاب فكل من قبضه مجرد الاعطال لا بد يحصله ومن الكفارة تدارك الجناية بالاطعام فاشبه
البدل والبدلية تستدعي تملك البدل فوجب ولو على واحد من الفقرا والمساكين بخلاف سهم احد اصناف الزكوة يتعين مصرفه
ثلاثاً فاكثراً لانه يجوز هنا الاقتصار على جز يسير بحيث لا يمكن صرفه لكثر من واحد مع قدرته على اكثر منه فعلم انه
بحرم عليه اكل جميعها الالية السابقة ولان الفضل ارفاق الفقرا وهو لا يحصل بمجر دارقة الدم **وعلي مسلم**

كما نقله جمع متأخرون عن النضر وهو لا يطعم احدا منها على غير دين الاسلام **ويجوز اعطائي من التطوع** كما قال في
المجموع انه مقتضى المذهب ونقله القولي عن بعض الاصحاب وهو وجه ما اليه المحب الطبري كما يجوز اعطاؤه صدقة
التطوع وردوه بالنضر المذكور ويوجه بان الفصد منها ارفق للمسلمين باكلها فلم يجز لهم تمكين غيرهم منه وفضية
النضر ان نحو المصني لو ارتد لم يجز له اكل منها وبه جزم بعضهم وانه يمتنع المنفق منها على غير المسلم والاهدا
فلا يجوز للمفقر والمهري اليه ان يطعم منها وهو ظاهر ويجوز اعطائي كتابة صحيحة كالزكاة وحسن ابن العماد جواز
الدفع بما اذا صرف اليه غير سببه والا فهو كما لو صرف اليه من زكاته ومبعض في نوبته بخلافه في غير نوبته ولم تكن مباداة
كالزكاة **وللمفقر التطوع فيما ملكه** حتى بالبيع وخو ابي المسلم كما علم مما مر وباتي **ويجوز الاهداء للمفقر** وهو
المراد به ههنا من تحريم عليه صدقة التطوع او غنى الزكاة والاول قريب **من التطوع** نيا ومطبوخا لقوله تعالى واطعموا
القانع والمعتقر قال مالك رضي الله عنه احسن ما سمعت ان القانع السائل والمعتقر الزاير والمشرور انه المعتقر
للسؤال وخرج بالاهداء غيره فلا يجوز ان يملكه شيئا منه لينصرف فيه بالبيع وخو بلي يرسل اليه على سبيل الهدية
وليس له التصرف فيه بخو بيع وهبة واعتماد جمع انهم يملكونه ويتصرفون فيه بما شاؤوا ضعيف وان اطالوا في
الاستدلال **لا بالاهداء** والتصدق والضيافة لغني او فقير مسلم **كما روي في الحاشية** قال فيها ويمتنع عليه التطرف
فيه بخو بيع لاهدا كما هو ظاهر لان غاية امره انه كالمصني فيجوز له الاهداء كما يجوز للمصني انتهى ورجح في شرح الهجا
انه ليس لغني اهدى اليه شي ان يتصرف فيه حتى بالاهداء غيره وانما له التصرف بالاكل فقط واطال في ذلك وردوا
القول بخوار الاهداء والضيافة بان الاصل منع اكل الاغنيا منها كسائر القرب كزكاة الفطر وكفارة اليمين وانما
جاز لهم على خلاف الاصل فلا يجسن ان يوسع لهم في غيره من التصرفات وابيه بقول الزركشي تحمل الاهداء التام
على الاباحة لا الملك فلم يرد استرجاعه ولو بعد الوصول للمهدي اليه **وله الانتفاع بجلده** اي التطوع باخذ جلودها
وساير وجوه الانتفاع لفعل الصيانة رضي الله عنهم وله ان يغيره لغيره وخرج بالتطوع الواجب فلا يجوز الانتفاع باخذ
شي منه **وله ادخار شحمه واهدي بعضه** واذا اراد الادخار ندب ان يكون من ثلث الاكل لامن ثلثي الصدقة
والهدية ومثله اللحم فقد قال الشنخا وغيرهما لا يكره الادخار من لحم الاضحية والهدي وما افهمه كلامه من منع
اهداء جميع شحمه فيه نظر والذي دل عليه كلامهم جوازه وعبارة اصله وان كانت تطوعا جاز الانتفاع بجلدها وبعض لحمها

بالاكل والهدية انتهت ولم يتعرض الادخار وقد كان محرم ما فوق ثلاث لاجل الرافعة وهي بالمعاملة والفا المشددة جماعة كانوا
قد دخلوا المدينة لما هلكتهم السنة في البادية وقيل الرافعة التازلة ثم ايج الادخار بقوله صلى الله عليه وسلم ما رجعوه
فيه كنت نهيتكم عنه من اجل الرافعة وقد جاء الله بالسعة فادخروا ما بدمكم وهل يعود يعودها ولا قولان للشافعي رضي الله
عنه ربح الشنخا عدم العود فيجوز الادخار مطلقا والظاهر ان المراد بالسعة في الخبر سعة الاسلام حتى صار ينبت راحتيه
الناس الى الحوم الاضحية ورجح الاستوي ومن تبعه عود الفخيم يعودها وفيه نظر من جهة المعنى ايضا لانه لا خلاف ان
ما عدا الجز الذي يجب التصديق به باق في اختصاص المصني فان فرض اضطرار احد اليه لخصوصه لزمه اعطاؤه اتفاقا
وان لم يوجد مضطر اليه لم يجب دفعه اتفاقا فالمعنى الذي اوجب عود الفخيم يعود الرافعة حينئذ لا اضطرار الى لحم الاضحية
لخصوصه فاتفق ما قاله الشنخا ان **فرغ الافضل** التصديق بكل التطوع لانه اقرب للتقوى وابتعد عن حظ
النفس الا لئلا اولها ياكلها تبركا من الكبد واللحم لا يتباع كما مر ومحملة فيمن لا عيال له ولا اطفال والا فلا فضل
ان لا يتصدق الا بما فضل عن شبعهم مرة واحدة واذا اكل البعض قلا وكثر ونصدق بالباقي قلة ثواب
الفضيحة والاهداء بالكل من نواصوم التطوع ضحوة لان اراقه الدم المجزي عن الاضحية لا يمكن تبعضه فاقضت
الضرورة فيه ذلك كالصوم وثواب التصديق بالبعض ولو اكل الكل اثم ولم يؤثر في صحة الاضحية والهدي ولكن
يغرم وجوبا ما يجب التصديق به فقط لانه الذي قوته واشتركت بينهما لما ولا يلزمه شرا شقص به كما صح في المجموع
وان كان قياس مامرانه ياخذ به شقفا مجزي في الاضحية والهدي فان تعذر اخذ به لحما وقرق المصنف بان
الاصل ثم واجب كله فوجب محاكاة حرمه له ما امكن في خلاف الواجب هنا فانه جز فوجب تحصيل مثله وان لم يكن
شقفا مجزيا وبذلك قولهم يجوز له تاخير ذبح الشقص وتفرقة عن الوقت واذا اراد الاكل والاهداء الاغنيا
والنضر للفقراء بجعله اثلاثا ودليل جعل الاضحية ثلاثة اقسام القياس على هدي التطوع الوارد فيه
خوله تعالى فكلوا منها واطعموا القانع والمعتقر يقال قنع يقنع فتوعا يقنع عني الماصي والمصارع اذا سال
وقنع يقنع بكسر عني الماصي **ولله الانتفاع بجلده** اي التطوع باخذ جلودها وسائر وجوه الانتفاع لفعل الصيانة رضي الله عنهم وله ان يغيره لغيره وخرج بالتطوع الواجب فلا يجوز الانتفاع باخذ
شي منه **وله ادخار شحمه واهدي بعضه** واذا اراد الادخار ندب ان يكون من ثلث الاكل لامن ثلثي الصدقة
والهدية ومثله اللحم فقد قال الشنخا وغيرهما لا يكره الادخار من لحم الاضحية والهدي وما افهمه كلامه من منع
اهداء جميع شحمه فيه نظر والذي دل عليه كلامهم جوازه وعبارة اصله وان كانت تطوعا جاز الانتفاع بجلدها وبعض لحمها

المصارع

بوقت كراهة بخلاف النذر والكفارة لا شعور بالخطية واختصاصها بالعلم بها وقضيتها ان لا فرق في ذلك بين الواجب والمندوبه لكن ظاهر كلامهم ان الخلاف انما هو في الواجبه والاقدر قد جعل المطلقه وان المندوبه يجوز نقلها قطعاً وكلام القولي والاذاعي صريح في عدمها
 المنع عنه من غير ان يصحبه الذي يجوز له اكله وهداؤه لم يورث عنه لانه ليس محلو كاله كما علم مما مر لكن لو ارثه ولاية العقبه والنفقة والاهوار والاكل كما كان الحشر **وقت دفع الهدى النبي صلى الله عليه وسلم** اما ما ساقه المصنف فلا يخفى من كراهي الجبر ان كما يأتي **وان ساقه في عمره لم يرد عقبه بخلافه** ما خلا ما اخصاه كلام المتقدم من انه لا يجب تأخير يوم النحر وما بعده وان اعتد به الاسنوي وقال كلامهم كالصحيح في تعيين هذا الوقت لهدى المعمر ولا يمكن القول به لانا لا نشك ان الله عليه وسلم لما اصرم بالعمه عام الحديسيه ساق الهدى لما اقتصر عقبه بخلافه وان لا يتركه بملكه حياً ويرجع الى المدينة انتهى في المصنف وفيه نظر اذ لا دليل على ما قاله وان واقعه الاذاعي وغيره فقال الظاهر ان ما ساقه من قصر الحرم غير محرم لا يختص بزمان وان ما بسوقه للمعمر كذلك وفيه وقت التحلل من عمره انتهى في المصنف **وان ساقه في ما في النظر** ان اشكال الاسنوي في غاية المتانة والظهور والتحقيق منه في غاية العسر قال يمكن ان يجتمع نزله بان قضيه الحديسيه واقعه حال فعله اختلفت ان الله عليه وسلم نذره وعين وقتاً ومع تعيين الوقت لا يخفى وقت الاضحية انتهى وفي المجموع عن الامام بين المصنف ان يذبح عن عمره لانه لا محل لخله وبعد الحي وقبل الطلح كما بين الحاج ذبحه قبل الحلق ولو كان الهدى المتمتع والقران توقت استحقاق ذبحه يوم النحر وقت جواز ذبحه بالغرض من العمه انتهى **وعين له زمانه من غير وقت الاضحية** والوجه ما نقله الاسنوي عن المتأخرين وانه لا ينبغي له وقتاً لانه لو قضى اليوم فانه اما اذا عين وقت الاضحية او اطلق فيعين وقتاً اتفاقاً لجلاله عليه وسلم والشرع **وان ساقه في يوم النحر** خلافاً لما جحد بعضهم ان ما ساقه من غيره لا يختص بزمان **وان ساقه في يوم النحر** قالوا انما اطلقه المصنف في وقت الهدى المندوب والمقطوع به جري عليه كما روي غيره لكن مقتضى كلام المتقدمه ان ما ساقه هو ما يذبح في يوم النحر لا يجزى تأخير يوم النحر وما بعده واعتمده الاسنوي ونقله الزركشي عن بعض مناسك الطبريه ما روي عن علي بن ابي طالب عليه السلام في ذبيح الفقه اتفاقاً والمثقف في الصبره ايها اعتمر في عمرة القضاء عند انقضاء سعيه وكانت في حرم مثل الجحى وقت النحر وهو صحيح في ذلك لكن اطلاقهم بآياه ونقل الاسنوي عن المتأخرين التحليل وجوبه في وقت الاضحية ان لم يصحبه او يطلق فان عين له يوم النحر ينبغي له وقتاً وليس في تعيين الوقت فيه بحث غيره ان ما ساقه من غير الحرم لا يختص بزمان وكلامهم في ذلك كما ايضا انتهى **والاخذ** عطاء بن ابي نعيم في حديثه ايضا لا يشتركها في الاحكام السابقة **واجبه ما غيره** بالجرى لانها من طلوع الشمس يوم النحر بناء على حصول وقت لاه العبد به وهو الموقوف المجمع والرضه والملح وقال كثير من الاكثرون ومن قال الامام اتفقوا على ان يصبر مضي ما ياتي بعد فعلها كمن فعلها كمن عاتقه بالانذار الا بعد مضي ذلك لا ارتفاع كمن يلبي في عاتقه من يتبعه لا بد من فعل الصلاة وانه لا بد من تقدم ذبح الامام ان الراد البني فغيره في ذلك كما يحتمل في وقت النحر

شهرام

يشهد لهم بان بعضها والجواب عنه **ومضى قد صلاة العبد وخطبتان** اي الصلاة والخطبتين **فيعتبر** **اقل ما يجزى** فان ذبح قبل ذلك لم يجز وكان تقرباً لخير الصبي من اول ما نبذ به في يومنا هذا افضل ثم يرجع فتعني من فعل ذلك فقد اصاب سنتنا ومن ذبح قبل فاما هو لم قدمه لاهله ليس من النسك في شيء ولجبر مسلم لا يذبح احد قبل ان يصلي ولجبر ابن حبان في كل ايام التشرى في ذبح قالوا والمراد بالاجاز التقدير بالزمان لا بفعل الصلاة لان التقدير بالزمان اشبه بمواقف الصلاة وغيرها ولانه اصبط للناس في الامصار والقرى والبادي فمما هو المعتمد فقد صرح به جميع المتقدمون **ومحج القاضى** والجرجاني والرويان في قول الامام لا اري من يعتبر ركعتين خفيفتين بكنتي ياقل مجرى ضعيف وان سبقه اليه القاضى ابو الطيب وقيل لا بد من مضي طولي لانه صلى الله عليه وسلم لم يوافق واقتربت وخطب بمتوسطه ومنه يوحى ضابطا بطول فنيديب مراعاة ذلك ويبقى **الى غروب الشمس اخر** **ايام التشرى** الخبر الصحيح عرفه كلها موقف وايام من كل ما تحر وروى ابن حبان في كل ايام التشرى ذبح وله طرق يقوي بعضها بعضها فهو حسن وهذا من ذهب علي وابن عباس وجبر ابن مطعم وجبر ابن جبر وكثير من التابعين فمن زعم تفرد الشافعي بذلك فقد اخطا الا ان اراد انه تفرد به من الائمة الثلاثة فانهم يقولون بانتهاء الذبح بغروب تاتي التشرى وقال جميع بانتهاء يوم النحر وفيه مسأل يجتج به كما قاله البيهقي انه يمتد الى اخر الحجه والذبح في يوم النحر افضل لا لغيره ان يكنز اللحم فلا يجد من ينصرف عليه ولو ضحي بعد ذلك في نية ما يصبر به كلامهم ان التقديم افضل مطلقا ما لم تعرف مصلحة تقتضي التأخير كان غاب الغفر فانتظارهم ليدفعه اليهم طريا افضل وكان قصدا طعام اهله والهدية بمعظمها وكان يصل المسافر اهله في الوقت ولم يجز في سفره من يبره بها وذلك لانه صلى الله عليه وسلم خرق في يوم واحد ما يذبحه اهداها لأمه ولجبر الترمذي وحسنه ما عمل ابن ادم يوم النحر عملا احب الى الله تعالى من اراقة دم الحديث وجبر الدارقطني عن ابن عباس يرفعه ما انتفتت الورق في شيء افضل من ذبح في يوم عيد ونقل الرافي عن الرويان ان من ضحي بعد ذبحه فرفعه على ايام الذبح رده النوقيا الحديث المذكور وجواب جمع عنه بان كلام الرويان يقتضي ان ذلك في غير الامام وبه صرح الماوردي رده المصنف بان الحديث يدل على انه لا فرق اذا اصل في افعاله صلى الله عليه وسلم ان يتاسى بها الاجهه وغيرهم ما لم يدل دليل على اختصاصها بالائمة فلا يقال هو واقعة عين احتملت كما انا لا نكتف الى احتمال الخصوصية في افعاله حيث لا دليل على الخصوصية قال الزركشي والحق انه لا يطلق الجواب بافضلية الجمع او التقريب بل قد يكون التقديم في اليوم الاول افضل

وقد يكون التقدير أفضل بحسب اختلاف الاحوال والمصالح انتهى والكلام في المنتطوع بها اما المنذور فحق لا لا
تجب المبادرة الى دفعها عن حصول المساكين ولا شك فيه اذا كانتا محصورين وطلبوا ذلك لانها لهم وبويده
ما يعلم مما مرنا بالندرا والحجل انتقلت اليهم وخرجت عن ملك الناذر وبويده الحاقهم الاضحية بالزكوة في حرمة
التقل فلما في غيبها للفقير المحصور يحمل التقية وقماحي لا يشاركهم منظر او حيا من موات منهم انتقل نصيبه لوارثه وليس فقلوا
ان الحصر ان يكون كل صنف لا اقل من ثلثه فقل ملكوها كما ذكر **وبكره النج ببل** اذا لم يامن الخطا
في المنج وان كان عنه نحر جاح خلا فاللذري والكراهه في المدي والاضحية شدة من غيرها الخلاف في عدم اجزائه ولذا الفقهاء
يحضرون فيه حضورهم بالنهار وفي غير مصل او موقوف فهي عن جزا الليل ومصل الليل وحصاد الليل والاضحية بالليل قال الحسن
واما كان ذلك من شدة حال الناس فمجي عنه ثم خص فيه قال الاذري **الا** اذا نحرحت مصلحة المنج فيه **لغيره في وج وقت**
للأضحية المدي **واحتياج للأكل ما كان نزله افياء** احتياج الى اطعامهم منها **او حصر مساكين محتاجون الى الأكل منها فلا**
كراهه في المنج فيه اذا لمعني لا حيفت واذا انتزعت الاضحية مثلاً ربعين واحده عما في ذمته او قال علي ان اضحية هذه او هذه الضحية
او جعلها اضحية ومثلها المدي **فانخرج الوقت المذكور وجب دفع المنذور** وما ذكره من قضا لان المنذور لم يبق فقل
بنوات الوقت ولو بعد زوجه فارق التطوع لانه التزم التقية في الذمة وهي موقنة وانما بتفويت ذبح المذنور ونحوه عن
وقته ان علم وتعد واختار كما اخرج الصلاة المفروضة عن وقتها كذلك وقضية كلامهم انه يكرهه التقية بها اول وقت
يلقاه من اوقات الاضحية بعد التعيين ولا يجوز تأخيرها الى العام القابل لانه التزمها اضحية فتعين لذبحها وقتها وانما
لموجب الفور في اصل الذنور والكفارات لانها مرسلة في الذمة وما هنا في عينه وهي لا تقبل تأخير كما لا تقبل تأجيلا
ولهذا يزول ملكه عنها ولا تبدل عن غيرها ولا يخبر منها ولا يشك عليه انه لو قال علي ان اضحية مثلاً كانت كذلك لان
التعيين هنا هو الغالب فالحق به ما في الذمة بخلافه في تلك الابواب **وقات ذبح غيره** وهو التطوع لانه مشروط بالوقت
وقد فات قال الراعي ولا يصحوا هذا ابي عدم القضاء كما فهمه ابن الرفعة وغيره خلافا لما فهمه الاسنوي عن اشكال اي
ما قالوه **ففي** ندب قضا النوافل الموقنة وطرد الامام ما قاله هنا في غيره فقال لا معنى لتقدير القضا في الايام
التي يعيناد هومها تطوعا والتي يندب صومها ما افسده بعد التحريم واجيب بان العباداة تارة يتوقف ظهور الشعار
فيها على تعيدها بزمان مخصوص فلهذا لا يقضى لانه لا فائدة لتوقفها على ذلك الزمن الا انتفا ظهور الشعار

بلغ

الذوق

لو وقعت في غيره وما نحن فيه من ذلك وبويده ذلك ما مر ان رجي الجمار لا يدخله قضا ولا معنى له الا ذلك وتارة
لا يتوقف ظهور الشعار فيها على زمن وانما قصد بوقوعها فيه معنى لكونه فاضلا مثلاً فلهذا تقفى لاستواساير
الازمنة اليها في ظهور شعارها لوقوعها في اي زمان كان ومن ذلك الصوم والصلاة غير ذان السبب فان ظهور
شعارها لا يتوقف على التقيد بزمان فيسن القضا فيها فان قلت هذا منسالم لان المفعول قضا فيها لا يقال فيه
ما قيل هنا من انه لوضعي في السنة الثانية في الوقت وقع عن الوقت الذي هو فيه لاعتنا الماضي قلت انما قالوا بذلك
هنا لانه بنوات الوقت ارتفع عنه الخطاب بالتقوية لعدم صحتها وبعد خروج وقتها لا ادا وهو ظاهر ولا قضا ما نقرر
اولا بخلافه ثم فانه وان خرج الوقت خطابه بالقضا باق لصحته منه فاذا وقع في وقت اخر بنية القضا اثبت
عليه من حيث القضا ان كان الوقت قابلا للاداء ايضا فعلمه **والكان** قامة يوم الحصى وقضاه يوم عشرين احران نوي به الامر بصلوة القضا
فقط حصل له نواه وقطعه طيب صوم اذا لم يعلم ما ذكره في صوم التطوع وقرأ الامام بان الرواية اذا كانت لا يمكن تذكرها اذا قلوم
يقع التحقيق فوات الاضحية ان فاتت في سنة لم يكن اداها في اخرى اذ الوقت قابل للاضحية فلا ينعقد معنى القضا وقرئ غيره بان القضا
بامر جديد لم يردوا الاضحية قال المصنف وفيما فرق به الامام نظرا فان قضيه ان رجي الجمار يدخله القضا لانه لا يمكن تركه فقلت انه لا يقضى فيه
فيطلب اناطه القضا وعدمه بما عطل به والوقت الثاني لا يجدي شيئا فانه يقال عليه لم يرد في وقتها فلو اخلت في الصوم دون الاضحية
فيما لم يرد في وقتها فان ذبح التطوع بعد وقت الوقت الاضحية ونقص في وقتها ثواب صرة الاضحية وان نجح عاملا في وقتها عن سنة ونعم
ان هذا الجاهل ما مره او رجي الجمار من بومه وعليه فليت وقعت عن الفاتت في وقتها من المصنف فان وقت الاداء باق الى ايام التشرع في العقد
والتعيين بين اجرا الربى واجب فكيف يتوهم مساوئته لما هنا بعد فوات الوقت وانما قياسه اذا فاته الربى ثم رجي في ايام التشرع من
ثانيه وهذا الاجور الحسن من اصحابنا انه يقع عن الماضي وان فواه **وقت الربا الواجبه في التكر من حين وجوب ابدول بها**

بلغ

ولا يختص بمن بل بفعل ايام التقية وغيرها لان الاصل عدم التحصيل ولم يرد ما يخالفه **وقبح** تقدم بعض ايام التكر **وسمى ذلك**
بما وجب **بسمين** يختصان به ليجوز بعد وجود لهما تقديمه على الاخر اذا كان ما ليا **كدم العوم** في شهر الحج وهو من التمتع فانه يجب
بالحج انما قاله حينئذ يصير بالعمه الحج الذي جعله الله تعالى غايه للوجوب في قوله عز قايلا فمن تمتع بالعمرة الى الحج وحجدا الاخر اسمي
سنة فاصلا لم يمتنع لان ما جعل غايه حكمه تخلو الحكم بالواحد الى رمضان وله اربعة قبل الايام بالحج لكن **بعد** **فانما**
اي العمرة كما مر في التمتع لانه حق مالي تخلو بسبب يختص به فرائع العمرة والشروع في الحج في تنقيده على حدتها قال الزركشي

والاصل في جواز تقديم هذا النوع كقارة اليمن بعد عقد اليمن وقيل الخنث وقيل الباقي ومنه كراهة التواشي والتفريق بين مسيئين
 مختصا بهما النضار والحواريج والقديم بعد وجود النضار وقبل الحول والمعنى فيه ان الحكم استنادا الى السبب وهو كونه قديما
 والاخر في جواز الجواز انتم قالوا لا يصح فقولوا لا يصح في سبب يقوم مقام السبب منع بطلان كونه قديما في سبب ما طار الى الحكم
 كما هنا انتهى اما ما له سبب واحد فيتمتع به على ان السبب يستوي وجود السبب كرم جاز الصبي قبل جرحه لا يجوز والاحرام ليس سببا لا في جرحه
 لا يجوز تقديمه على الجرح كما روي عن ابي الطيب من سبب احتمال فيه تنزيلا للعصمة منزلة احد السببين والآخر لا يجوز في جرحه ولا في سبب ما طار الى الحكم
 لا يجوز التقديم في السبب الواضح الا في سبب واحد وهو اذا اضطر المحرم الى صبي قد جرحه فان كان في جرحه قال وكان جعل الاحرام احده سببه
 جرحه قالوا لا يجوز وفيه نظر لانه لو كان لا يجوز قبل الجرح اذا لم يضطر اليه وهو لا يجوز على الرافعي في جرحه ولا في سبب ما طار الى الحكم
 تقديمه بعد الجرح بوجوب سبب العقل واستناعه له سوا ذلك مضطر او جرحه لانه لم يوجب شيئا من سببه وقيل بجواز وجود الاحرام نعم الذي ينبغي
 استناده لو احتاج المحرم للمحرور او الى الطبيب والحقول من تقدم الفدية عليه في الاصح اذا لم يجعل الاحرام سببا والفرق بينه وبين صورة
 الصبي الاضطرار الى الصبي عليه مطلقون لجواز انضار منه وقوله مختصا به احصر لزم من الاسلام والحرية فانها لا يختص به كما لا يظن
 ليس للاسلام والحرية فيما يخص صبي لا كذلك كما خرج بقولنا اذا كمالا اليدين في فائه موقت كالتفريق بين قبل الاستطاعة وقبل الصبي في اتمام
 الوقت بعد ما صلي في حره وليس تفريقا على مغير موقت كالصبي في الكفارات كما قال **خلاص** كما ياتي في قوله الصحيح انه لا يجوز تقديمه على آخر
 وقيل بجواز ولا ينافي اراقة دماء النكاح بوقت كما مر لكن **الافضل في ما يجب من الجوع** بترك الجوع وفعل محرم او بقتل او قران مثله الدم المذوق
 لتركه مثله كصلاة ركعتي الطواف بين الليل والنهار بوقت **ان يدعى يوم** في الاضلاع وهو جاز من خلافه من وجوبه ولو لا هذا كان
 القبح من جهة تأخير وقت الجوع والامكان كما ذكره **ما ياتي وقت الاضحية** كما مر به ابن الرفعة وغيره ومحل جواز التأخير كما قاله
 السبكي وغيره حيث جاز السبب والاجاب الفور فيه كما في الكفارة قالوا فيجعل ما اطلقوه هناك على الاجزاء اما الجوارح فاحلوه بما قرره
 في الكفارة **والدم المكي** لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة مع خبر مسلم تحرت هاهنا ومي على ما مضى وفي رواية انه انما يهدي الله عليه ولم
 انما هو موضع التحريم في قوله هديا مكيه وفي رواية ايدوا ووطئ فجاج علكه من غير جرح دم غير المحصر في الحرم ولا يجوز
 وان نقل الدم اليه قبل تغيره ادنى تغير لان اراقة الدم عبادة مقصودة تؤمنع في غير فائه فكان لا يختص به بالحرم من جهة قرب
 المكان فاندفع القول بان القصد حصول المحرم وتغير فائه لا تلويثه بالدم والغرض وفارق الصوم بانه لما وجب بقاءه في غير الحرم
 كصوم التمتع في الحج قبل دخول الحرم وجوز فوجه منه اذا رجع الى اهله كان غير مقصود فيه في اتياعه في غيره وان كان فيه ادنى
 كما مر والوجه انه لو ذبحه في طرف الحرم ثم لم يفرقه هي ذهبت طراوته انه يجب ابداله بمثله ولو من غير ذبح نظير ما ياتي
 في السروقي قياسا على ما مر في الاضحية من انه لا يجزي فيها النضار بالقديم والياس اما دم المحصر في ذبحه وبقره حيث
 احصر كما ياتي **لكن الافضل في ما يجب من الجوع** والافضل ان يجزى في الحرم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبي
 الجرح

مطلب

بلغ

الجرح الاول والاول عند المسجد الذي يترك وهو من الخلق كما ذكره المحقق الطبري وروي الطبراني ما يقتضي ان يذبحه صلى الله
 عليه وسلم هو موضع ذبح ابراهيم عليه السلام والافضل الاضحية او ذبحه في رواية اخرى ان محل ذبح الضحية
 القدا في اصل بيير محل المعرف في مسجد الكوفة **والافضل في ما يجب من الجوع** والافضل ان يجزى في الحرم النبي صلى الله عليه وسلم
 محل خله او قضية قوله في الحج ان التمتع اذا رزقه في غير التمتع اوله والرد ذبحه عقبه ثم كونه من الحرم افضل من منى وهو منجى والافضل والخلق
 قياسا على الحاج فانه سن له ذبح فحده به قبل الخلق كما مر قبل يرحم منه انه يسبق الى جاز ان يوقع تحلل الاول والثاني
 بمنى وان امكنه ان يوقعه بملكه بان يجعل الطواف والسعي الذي بعده ان كافا اخر اسبابه انتهى وفيه نظر لما مر في احواله
 يوم الفرو **ولو عصب الهدي** في الطريقي وخاف تلفه **فان كان تطوعا فعل به ما شاء** من بيعه واكله وغيرها لانه لم
 يخرج عن ملكه كما مر اذ لم يصدر منه الا نية الصدقة وهي لا تلزم شيئا ومن ثم يوقف حل اكله اذا ذبحه على باحة
 اما الله بان يقول الخنث للفقير او الحار او جعلته لهم او اذنته في اكله او نحو ذلك ولا يخفى ان النضار في اولي وانه
 لو امكن حفظه ونقله الى الحرم بلا مشقة والتصدق فيه كان افضل **وجوب ذبح الواجب المعين ابتداء**
 فكانه لقوله صلى الله عليه وسلم لمن ساله عما لو عطيت البدن المهدية الخرها ولانه هدي معكوف على الحرم فوجب
 خره مكانه كهدي المحصر وليس له النضار فيه بما يزيل الملك او يودي الى زواله كالموصية والهبة والرهن لانه
 بالثبوت زال ملكه عنه وصار للفقير وفارق ما لو نذر اعتاق عبدا معين حيث لا يزول ملكه عنه الا باعتاقه وان
 امتنع النضار فيه بان الملك ينتقل هنا للفقير فان تنقل بنفس النذر كالتوقف واما الملك في العبد فلا ينتقل اليه
 ولا الى غيره بل ينفك العبد عن اختصاصه الادبي به ومن ثم لو تلفه الناذر لم يضمنه وانما امتنع النضار
 فيه لئلا يبطل به ما ثبت به له من لزوم الاعتاق **وان تركه** اي الهدي المذور وبلا عذر **فان ضمنه**
 لتقريره كتطيره من الودعة او وصل بدله الى مساكين الحرم كما في المجموع عن النص لانه لهم اصاله وانما اكله
 فقر الموضع لتغذرا ابصال اليهم وقول ابي على الطبري القياس انه يغفره لفقرا ذلك الموضع قال في المجموع
 ان الرضا في انه غلط لانه يمكن ابصال يمنة الى مساكين الحرم بخلاف الذبيحة وكما يجب ابصال الولد اليهم
 دون البن وظاهر كلامهم ان مجرد الخوف عليه لا يجوز ذبحه وحله ان غلب على ظنه انه لم يبق فيه منفعة حالا
 ولا مالا وانه لو ترقب شفاها فاداه عنه مدة ولم يخش على نفسه او ماله لا يلزمه ذلك لان جلوسه عنده
 وان امن فيه وحشة وقد جعلوا عذرا في النعيم وانما لم يجعلوا عذرا في حق الجماعة والحج لانها ماله بدل بخلاف نحو الجحفة

ان يجزى في الحرم

اذ انظر صلاة مستقلة لا يدل على الاصح عندنا فسمي وجوب اقامة قدر يسير لا مشقة فيه لها وقع **واما المعين**
عما في الذمة تجوز عينت هذه الشاة لنزري فينكف ويعد ملكه بالعطب فيه بالتصرف فيه وبغيره **وبقي الاصل**
في ذمته كما كان حكاية اطوار دي عن النص واعتمده الزركشي وغيره لبطلان التعيين بالعطب اذ ما في الذمة لا يتعين الا
بقبض صحيح كما مر **واذا ادبحه خمس** ند يا ما قلته به من خوا النعل في ذمه وضرب به سنله وتركه موضعه
ليعلم انه هدي **في بول كل** خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يبعث مع ابي قبيصة بالبدن ثم يقول ان عظم من هاتين خشيت
عليه موتا فاحرقها ثم اخمس نعلها قدمها ثم اضرب به صخرة او لا تطعمها اي بفتح اوله وثالثة انت ولا احد من اهل رقتك
وصح ان عظم فاحرقه ثم اصبع نعله قدمه ثم خل بينه وبين الناس وظاهر كلامهم انه لا فرق بين رحامة فقرانه غير
القائه وان لا وعلاهم المجموع صرخة فيه وهي فان قيل اذ لم تجز لاهل القائه اكله وترك بالبرية كان طوعة للسياح
وهي اضاعة حال فقلت ليس فيه اضاعة بل العادة الغالبة ان سكان البوادي يبنعون منازل الجبل لا السقاط ساقله
وحوها وقد تاتي قافلة لشر قافلة انتهى تحت ابن المقر بجزاز اكل الرقعة اذ لم يبر جو مارة مردود وظاهر كلام
الدارمي انه حيث لم يكن ثم فقر او قدر على نقله لزمه فان قال يطعمه لسائكن الموضع فان لم يكونوا هناك بعثه اليهم ان قدر
والاجاز له تركه بحاله وفيه منافاة لكلامهم الا ان يحل كلامه على ما اذا علم ان لا سكان ثم وان قافلة تاتي قبل تلق
الحرم واذ كان الهدي نذرا او تطوعا حل لمن مر به غير من ياتي الاكل منه **ولا يتوقف ابا حدة اكله على قوله** اي
المهدي **الحق** من ياكل منه سوا امكن مراجعته ام لا اما المندور فلانه بالنذر زال ملكه عنه وصار للمساكين كما مر
ولما التطوع قلان الظاهر انه اباحه وكما لو راي ما بالطريق وعليه اماراة الاباحه فان له شر به اتفاقا ذكره في المجموع
ولان في قول المتن هنا ولا يتوقف اباحة اكله الاخرها مر في شرح قوله فعل به ما شالان المراد التوقف ثم بالنسبة لعدم
الضمان وعدمه هنا بالنسبة لجواز الاقدام على الاكل نعم قوله ولا يتوقف اباحة اكله على قوله فيه نظر لاقتضائه
ان القول ليس بشرط بالنسبة للامر بالمذكورين وليس كذلك فلو عبر كاشيخين بالعلم بدل القول كما في قوله
مع عدم العلم يجوز له الاقدام واما عدم الضمان فتعوط بوجوه القول حتى وجد فلا ضمان والافا الضمان لان المدا
فيه على ما في نفس الامر لانه من باب خطاب الوضع وفي الجواز وعده على ما قلناه من خطاب التكليف واستشكل
الاستنوي ما مر فقال اباحة الاكل لا يسوغ التصرف فيه فكيف اقتصر على الاكل مع ان الواجب في امثال هذا
غلبا

تمليك الفقراء لا يقتصر قواعده على ما شال وانتهى ورده الاذرع فقال هذا سوال مظلم والذين يجب عليهم انما هم
فقرا الحرم المستحقون له لا فقر اموضع العطيعة ان الذي شال واليه الحديث ابلحة الاكل وحتم لن يرد التمليك انتهى **والجواب**
المساكين المسلمين ولا لا لا اعتبارا مطلقا اتفاقا لانه مستحق الفقراء ولا لا اعتبارا فيه ولا المكافاة ولو فقرا **ولا لا**
من قافلة ولو فقرا الاكل خبر مسلم السابق ويغني الاكل قيمة ما اكل المساكين الحرم كما في المما عن صاحب التفسير وجعل الفقراء اكله
اخذها من خلائ الفقراء الذين ليسوا بفقراء بل اكلها اكلهم ما علم مما مر من حمل امعاء اكله من الفقراء المعين ابتداء من المعين عا في الذمة لانه
يعود الي ملكه بالعطب ودون التطوع لانه باق على ملكه كما مر ولا يشك هذا بقول الرعي وغيره وقال الاستنوي وغيره انه لا يرجع للمع
المعين محله للمهدي الاكل من المعين ابتداء من المعين عا في الذمة انما امتنع عليه الاكل من المعين ابتداء في الطريق دون الحرم على هذه المقالة
لانه في الطريق منهم بقطعة حتى ياكله فتع منه ليلا يجعل التقصير في جيبه ويملكه الي اكله بخلافه بعد وصول الحرم فانه لا ذمة
ولانه انما امتنع ايضا الاكل من المعين عا في الذمة بعد وصوله الحرم لا في الطريق لانه اذا تلف قبل وصول الحرم يعود الي ملكه فجاز له
الاكل منه بخلاف ما اذا وصل الحرم بان الفقراء ملكوه بالذبح فلم يحله الاكل فان قلت انما المشكل هو ان الاكل في الحرم من المعين ابتداء
المعين عا في الذمة قلت التعيين ابتداء على هذه الطريقة لا يكون ليحكم النذر يخلو المعين عا في الذمة لانه يرد على الواجب الذي في
الذمة فاعلى حكمه ومعنى الشيخين انها محتاجا يوافق ذلك وان المهدي او تعيب بعد بلوغ النكاح بخلافه من ضمانه حتى ينجح ويانح
في الاستدلال الحرم اكله بقوله صلى الله عليه وسلم ولا احد من رقتك يا حلال انه علم غناهم ورويان هذا الاحتمال يورث عموم المقال لانه
واقعه قوله فطر الاكل اليه او يجمعوا كما هو مقرر في محله وبيان الموانع هو الاحتمال الفارح دون البعد كما هنا كيف قوله هنا
ولا احد من رقتك صيغة عموم ولم يفرق بين الغني والفقير وكون الكل اغنيا خلو الظاهر فوجب جلا ولو على عوفه **وبحسب قوله** من محل العطب
الذمة **الا لا قطع** لا لغيره من **موجبه** على ما مر في الحاشية قال الزركشي وتعيينهم بالاكل يقتضي انه لا يحل غيره حتى لو اراد ان يأخذ
او ياكل وينقلهم بعضهم لغيره وهو نظير السقاية السبل في الطريق بحسب الممار الشرب منها ولا يجوز نقل الماء معه من كما صرح به
العبادي والامام وكلامهم دال عليه ولا نظر لامكان الفرق بان الماء لا يملكه المارة بخلاف المهدي بملكوته لانهم بدع فقر الحرم الذين
بملكوته بالنذر وذلك لان محل العطب صار في حقه كنفوس الحرم كما مر جوابه في قوله يلزمه ذمته مكانه لانه هذا معلوف على الحرم فوجب
مكان المهدي المحض انتهى وهذا المحض لا يجوز نقله من مكانه كما ياتي فكذلك هذا اثره لا محل ذبح منزله الحرم ويحتمل ان حمل منع النقل حيث
كان ذلك المحل ساكنون كما مر له كلام الدارمي السابق وان المحل الذي يحرم النقل اليه هو ما يحرم نقل الركاة اليه لو كانت في ذلك المحل

لعطا اخرج الى المدينة اهل عمره من ميثاق النبي صلى الله عليه وسلم قال الطواف بالبيت احب الي هذا وعطا كان من علم الناس بالناسك ومن كان يتبعه
فيه كما يتبع زيدا في الفريض وروى ابن ابي شيبة عن جاهد نحوه وقال بعض العلماء ما رآنا في هذا من قديم مكة وقال الامام القطيب بن الفسطاط في كتابه
عواطف النضر في الطواف والعمرة قد روي في كل منهما فضل من انفاق ذكر في احوال الطواف التي فعلها الذنوب ورفع الدرجات وحسن
السبب واستيفاء العمل والحدوث الاعتقاد انه على غير ان الذنوب في ذلك الزيادة وعبر ان الجملة شاملة على الطواف علم هذه الفقرة حاصل في
فلم يخرج الى بيان ثلثان وطول الكلام ولحسن وبلغني عن الشيخ محمد بن الطبري انه كان يحكي ثلثة اوجه في الطواف والاعتقاد ان ثلثها افضل قال
ان استغرق زمان الاعتقاد الطواف افضل والا فالاعتقاد ولعله اراد بهما اخذ الازدواج وجوبه المتأخرين والاول هو من فروع ذلك على وجهه ان
ان حكاية الخلاف في التفصيل بين العمرة والطواف لا يتحقق فان التفصيل لا يكون الا بين منسارين في الوجوب والندب فلا تفصيل بين واجب
ولا سبب ان العمرة لا تقع في المنتطوع الا في فرض كفاية والكلام في الطواف المسنون نزلنا ان احيا الكعبة من فرض كفاية حصل بالطواف كالحج
بالحج والاعتقاد برفع الطواف ايضا فرض كفاية لكنه يعين بقوله الخافض لاجل الدين السبوطي وما جوب من تفصيل الاكثر من الطواف على العمرة وهو المختار
النوي عن الماوردي ان الطواف افضل من الصلاة لان الصلاة افضل من العمرة ويؤيد ايضا ما اخرجناه الفاكهي بسنده الى عمر قال ان صاحب الاعمال النبي صلى الله
عليه وسلم اذا قدم مكة الطواف بالبيت انتهى وقال القاضي قد خرج الينا خبر بعض اهل الطبري بعض اهل المعاصرين لان جماعة وهو العلامة علي بن ابي حمزة
المعروف بابن الشافعي الشافعي والافيه تاليفا وخال في اكثر اهل عصره خطيب مشفق على الدين محمد بن ابراهيم الشافعي والافيه تاليفا وخال في اكثر اهل عصره
عليه تفصيل الاعتقاد على الطواف والشيخ العلامة لولي العارف عفيف الدين عبد الله الباقفي وصنف في ذلك كتابا سماه ادره المستحسنه ونكر العمرة في السنة
رسائل ذلك الشيخ سراج الدين البلقيني وقال في الفتاوى ان تكرار العمرة افضل ولا سيما في رمضان وكذا قال غيره العلامة زين الدين الفارسي وصنف في ذلك
كتابا سماه الانصاف في تفصيل العمرة على الطواف ورجح ما صنفه هذا فقال **والزمن المصروف اليه افضل من الزمن المصروف الى غيره لانها تقع الاخرى**
لحصول الاجابة على ما ياتي ولو جوب بالشرع في اوقات الواجب ابتداء بالشرع فيه اكثر من ثواب غيره ويؤيد قول الزركشي السابق حكاية الخلاف في التفصيل بينهما
لم يتحقق الا في وجهه كراهة بعض المجتهدين تكبيرها لانظر الباق في الشافعي رضي الله عنه في الاملا وان قد روي في الشهرين والثلثة اجبت له ذلك وقوله
والثلاث التمثيل للتفصيل كما فهمه الامتياز وهو ظاهر على ان بعض الامه كره الطواف ايضا في وقت الكراهة قال القاضي وسعت بعض شيوخنا في بعض العلماء
ان العمرة يتأخر عن الطواف بامر من احرى الدخول في دعوة النبي صلى الله عليه وسلم بالارادة للحاقين والتفصيل والاخر دعوتهم في الله صلى الله عليه وسلم الحاج والعمر زيادة
التكريم والتعظيم والعمرة والعمرة لان كل من اعتمر فانه يترك بعض الفوز بذكر تكبيره **ويقال في الكتاب** اذا كانت مفردة **كالحج** فيها من قوله والغير
السابقين الروايات والعمرة **الامن بكم** او الحرم سواء السوطي والمقيم والمساقر ولو كان غير باقية **الحل قبله** **ان يخرج اليه** تفصيلا

بلغ

ما يجهت

بان يجتنبه ويجعل ما غلب في طهارة بالنسبة لما يتبعه من التحريم فيه وكذا في سائر الاحكام فان لم يظهر شيء لم يجد علامة للاختلاف في تفصيل الاختيار
بان يصل الى بعد حرمه من ميثاقه او يستلزم **والخطوة** من ايجته ثلثة اوجه في الله صلى الله عليه وسلم ارسل عابث مع اخيه عبد الرحمن رضي الله تعالى عنهما فاعتمت
من التعميم واه الشاغل لم يجب الخروج لما ارسله الصديق اوقت لانه كان عند رجل الحاج من المحصب والمراد بالخطوة مطلق القلة حتى لو خرج قد ربه
الامم في الاخر من الحرم حتى خرجت روي صاحبها ففقط عن الحرم ثم اعتمد على روي صاحبها ما ورفعه ما عدا رويها فانه يكون ولا يعود خطوه بل كانت
الفرق انما هو في تفصيل بحيث خرجت روي صاحبها ففقط عن الحرم فرفع ما عدا رويها ما ورفعه ما عدا رويها فانه يكون ولا يعود خطوه بل كانت
الحرم ووافقه الله ادا اخرج جلا ففقط الى الحل اشترط اعتداله عليه لو صعدا كما قالوا في نظيره من الاعتقاد انه لو اخرج رجل من المسجد واعتدله ففقط
بذلك يخرج من البيت كذا في المسحور ومن حلقه لا يخرج ففقط ذلك حشفت ففقط في نظيره هذه المسئلة ما ذكرنا وان اردت فيه الاخرى في ذلك الجمع فهاين الحل
كما يجمع في كل منهما بوقوعه بغيره وفيه بوقوعه في التوسع العزيم في كل واحد من الحلين اخرجنا في الحرم في العمران ولو اردت من مكة في الحرم ففقط في الحرم
الحج كما هو **وافضل جلاله** اي الحل اطهر بالعمرة **الجعرانة** بكسر الجيم واسكان العين المهملة تعقيب الركا ضبطه جماعة من اللغويين وحققوا الحديث وهو
افصح من كسر العين وتثنية الراء وان كان عليه اكثر الحديثين وهو طريق الطائفة على سنده فراجع من مكة كما اخرج به جمع وقال بعضهم بجمع بينهما بان الاول
مبنى على الابل ثلثة الالف براء وخمسماية والثاني على ما في صلاة المساقرانه سته الا في سميت بامره كانت تلفظ بالجعرانة من تميم وقيل من قريش
ربطت حديثه من طريق المشاري الى بقوله تعالى كالتى نقصت غزاة كانت غزاة من اولها الى اخره ثم تنقذه فحسب بها المشافعي في حقها ما شدد
العزيمه قال الفاكهي في قوله صلى الله عليه وسلم عفر موضع بيه الشريفه فاجتنب من ربه من قريش من مكة في سنة المصنعة قال الواقدي ما اهد
واخره صلى الله عليه وسلم ما من المسجد الاقبلي الذي تحت الوادي بالعدوة القصوى وكالبلة الاربعاء التي عشر ليلة بقيت من ذي القعدة رجوعه من صنين
سنة ثمان متفق عليه واخر منه المحب الطبري بخطبة اهل مكة في عتارهم من ليلة سبعة عشر من القعدة راعين انهم يتأسون بالنبي صلى الله عليه وسلم
فان قلت انه صلى الله عليه وسلم اعتمر من اجتناب في رجوعه من الطائف فاجواب ان الخبر يدل على قصد الاعتقاد بها وهو انه صلى الله عليه وسلم اعتمر من اجتناب
معترا واجامه ليلة ففقط عمرته ثم رجع من بلنته واصبح في الجعرانة كبايت ومن ثم ذكرها بعض الصحابة رضي الله عنهم ووقع في ان احراره صلى الله عليه وسلم
في مكة القضاء سنة سبع كما في الجعرانة ايضا وهو غلط كما قاله غير واحد وانما هو من ذي الحليفة كما في صحيح البخاري واخرج الجدي في فضائل مكة
عن بعض السلف انه قال اعتمر من ثلثة ايامه **فالتعميم** افضل من الحل لان الجعرانة عند الامه الثلاثة غير باقية فانه يقول هو افضل من الجعرانة
وهو في المشافعيين وكون النون وكسر العين المهملة الحل الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عابثه بينه وبين مكة ثلثة اميال وقيل اربعة اي
باعتداله في الايام الى الحرم الظاهر ان سمي بذلك لان علي عمنه جلا يقال له نعم وعلى سائر اخره قال ناعق والوادي نعمان قاله في القاموس وقال

المحيط في معرفة ما قرأه في تحصيل المرام هو ما ادلى بالحل وليس بطرف الحل ومن فسره بذلك فقد جاوز ما أطلق اسم الشيء على ما قرأه من غير ان يقر
 ان يتبع من طريق ان يخرج قال لا يستعطا بصف الموضع الذي اعتمر منه عابسه رضي الله عنه فاشارة الى الموضع الذي فيه محمد بن شافع المسجد الذي رواه
 الاكهم قال انما هو مسجد من مسجده من بعض المبنيين ان الخبر الذي من الحرم هو معتبر عابسه ونقل عن ابن جريح وزعم بعضه انه المسجد الذي
 على الحرم وهو المحل الذي يراه نقل بالنوار عند هذه احرار ابن الزبير رضي الله عنهما والظاهر انه اتبع ذلك الاثر وقد كان من قبله في ذلك
 انما بامكنه مشقة بينا فيهم بلما به منه كانا في بني وحفرت بيده وقال الاسدي ان الذي اعتمر منه بينه وبين انما الحرم لم يتركه قال
 الاثر في الاحتياط لا يخفى انما هو انه ينفذ الا بعد والاحرام منه والمفهوم في حده ما بالارض لا على الجبل وانما قد علم الجدي في ذلك
 لا مولى الله عليه وسلم عابسه بالاعتمر منه كما هو ولفظ الوقت او ليس الجوز من ادنى الحل اثره الى الجوز وكرر الاسدي ان اصله عليه السلام مسجد
 من فعله في الله عليه وسلم في غير القضا او في غير التيمم حجة فانه قد دخل منه ما اخرج به الطبراني ان اصله عليه وسلم نوى الا بعد التسليم
 حتى دخل مكة وقيل دخل من الحديبية **فالحديبية** في التسليم في الفضيلة له في الله عليه وسلم لا غير ما قصده الكفا في الغزالي وغيره وهو
 والصواب في الجمع وغيره انه في الله عليه وسلم كان احرم من ذي الحليفة ولما الذي هو به الدخول في الحديبية ليكمل قصده ورواه البخاري ومسلم
 على الشافعي من انه من ذلك قوله لانه في الله عليه وسلم في ما اراد الدخول لعمرة منها وهذا معروف في الصحيحين وغيرهما فاصله بها ورواه
 الدخول في الاصل في شرفها ومنه في بقية بقية نفع العالم بل الدليل على من يركبها فضل الاحرام على الاحرام من غيرها كما ذكره في قوله تعالى
 ابو صامر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان التسليم فضل الثلاثة قال القوي عطاء او مؤلفه كذلك كما بينه بسكي ورواه في
 انتصاره له فعمل ان التسليم القديم فعلة ثم رده بالدخول ونقل عن احمد رضي الله عنه من ان تقدير المواقيت انما سنة حجة الوداع
 محمول انما هو ان ذلك بالسنة لغير ذي الحليفة فان قلت نيا في تيمم الفعل ثم الامر ثم الم قاعدة الشافعي رضي الله عنه في الاصول في تقاض
 القول والفعل علم التاريخ ان القول مقدم على الفعل لانه اقوى في الدلالة على التشريع من الفعل وان السابق من المتأخرين منسوخ الادل
 وتقدم ملاحقه وهو التاكيس في الاستسقاء قلت امره بالاعتماد على التسليم وانما ما اخر عن فعله لانه لصفيف الوقت كما هو في معنى
 لفعله حتى يقدم ويقال انه ناسخ له وجهه بالتاكيس لغيره فعل سابق حتى يقدم عليه خلافة هذا خبر انه في الله عليه وسلم وقت لاهل مكة
 التسليم قال سفيان انه لا يعرف وكذا ان خرج اليه ويعتمر منه لا يركب على فضيلته والحديبية كما ماله معناه فدا الممالة ثم تحبته ثم حوته
 ثم تحبته ثانية خففة ومشده قال النووي والتخفيف هو المختار الصحيح وهو قول الشافعي واهل اللغة وبعض الحديث والتشديد في ذلك
 وابو هبة جاهر الحديثين قبل سميت باسم شجره حبا كانت بيعة الرضوان تحتها وقيل اسم ليرين طريق جده وطريق المدينة وبذلك

ما في

ما في البخاري عن البراء قال بعد يوم الحديبية كساع النبي صلى الله عليه وسلم اربع عشرة مائة والحديبية بين فريخها فلم تتركها قط
 فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فاناها فجلس على غيرهما ثم دعا با من افاضوا ثم مضى ودعا الله تعالى ثم مضى فبنا فتركناها
 بعيدا ثم انما اسد رتبنا ما شئنا نحن وكابنا وفي المصباح الحديبية قرية في مكة على طريق جده دون مائة ميل على يد هناك
 قال في شفا الغرام ويقال ان موضع الحديبية هو الذي فيه البعير المعروف ببئر ثعلبية على طريق جده فلهذا الموضع من حده وبعد من مكة
 والحديبية دونه بكثير اليه وبينها وبين مكة عامر في الجوزة على المسور وقيل الاول بعد وقيل عكسه والذي عليه هو ان ليس
 وقال الك وغيره انما من الحرم ونقل السبكي عن الشافعي ان بعض من الحل وبعض من الحرم وان قال انما الحرم على الحل
 ثم رده قال الجماعة وهذا الاخير هو المتفق على الاكثرين فعليه يحتاج المعتمر ان لا يوقع الاحرام الا في الحل فسرع لوم من قوله
 المذكور وان اراد ان يحرم من غير ما سئل ان يجعل بينه وبين الحرم بطن واحد يحرم كما في التيمم وغيرها وحكا في الاية عن الشافعي
 رضي الله عنه **ما احرم** اي العمره في الحل ولوقع الصادق في الاوجه لان القصد في المسافة به كما قاله القاسمي ولان القصد
 من حرجه الى الحل لعوده الى الحرم يسكن به فارق النحر من قبل ان يخرج لا يسهل العود فلا يتميز الا بالبيعة فاشترطت وقال القاسمي في اخره لا يركب
 التخرج بقصد ذلك **قال السبكي** في عمارة **فالحديبية** في الحل واليها عا دالية **والا** يخرج الى الحل واليها عا دالية **والا** يخرج الى الحل واليها عا دالية
 التمس شيئا مما لا يتم اتفاقا كما علم مما مر **والله** لترك الاحرام من الميثاق وبعزانه عن عمرة الاسلام وغيرها في الاظهر لان اتفاقا حرامه
 اتفاقا من كل في خلافا وروى عليه ومكن احرام بالحج من غير ميثاقه **والا** لاسا تترك الاحرام من الميثاق انما تقتضي لزوم الدم لعدم الاجرا
 على الاظهر وجهه تشبيهه ما هنا بما حوزة الميثاق انه اذا كان ميثاقه حيث عن له فاحرم مما بعده فان عاد اليه قبل فلبسه نسك لم يردف ولا
 لزمه كذلك اوجه اثار هذا على ما مر فمن جاء من النك ان هذا عليه شرعا بالحج وروى ذلك لانه عليه عا دية الميثاق الاول لانه لم يكن
 قائما للنك وهذا هو التيسير فيما نحن فيه من الحرم من الحرم لا شرعية بتركه الاحرام من ميثاقه الذي هو في الحل ثم عاد اليه بشروطه لادم
 والافضل ان يوضر احرامه الى الحل وقول الماوردي والحامي في الجوزة افضل تقديم احرام على الميثاق افضل ميثاقا
في جميع السنة لما روى في الله عليه وسلم اعتمر في العدة اربع مرات وفي جبر جبر مضى وشو على ما فيه وقوله في الله عليه وسلم
 عمرة في رمضان تعدل حجة وله اداة احرام ابد كما قاله البنيدي وغيره واقنعها ايام مني انما هو بالسنة لا بتدريجها من عليه في اعمال
 الحج لا مطلقا كما ياتي في ذلك فارق ما مر وياتي في حصة اداة الاحرام بالحج اليها لان احرام منه لا يصلح لاحرام اخري وقول الاذري
 في النفس مما قاله البنيدي في لانه لم يوتر وما في مصابرة الاحرام من تشقه والضرر اجاب عنه المصنف بان ما علمه به انما يقتضي كراهة

والشجرة والحديبية
 لا يعرفان
 الآن وليست
 بالموضع الذي يقال
 له الحديبية في طريق
 جده

وابن حبان وعبد بن محمد والفضيل المديني والطبراني والنسائي في كتابه كتاب المناقب وقال الحديث حسن صحيح قال وهو المرحوم ومحمد بن اسحق
 عند منارة المسجد في الجهاد وكان عندها سوق الخياطين ورواية الطبراني في تاريخه في مكة تحريف واما صوابه سوق مكة كما صرح به في تاريخه وقيل
 انما بقاد الخياطين وقيل غير ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم ذلك الصبي خرج من مكة في عمرة القنبيط لانه اراد الإقامة بالسبا بموسم من ربي الله
 فابت عليه في ذلك الوقت لانه صلى الله عليه وسلم قال حين خرج للعمرة مردود يقول الروي على رحله وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن على رحله واما خرج مستخيا كما
 دلت عليه الاخبار في ربه صلى الله عليه وسلم قال ذلك عام الف على الجحون ولينا في لاحتنا الله قال ذلك على الجحون مرة اخرى وكذا يقال في ربه انه قال ذلك على
 الصفا لانه غديره مطعون فيها فمما سبق ان الله ينزل على اهل هذا المسجد في كل يوم وليلة عشرين ومايه رحمة الحديث ومنها احاديث المصنفه
 الناصية على الصلاة في مسجد مكة بمائة الف الف صلاة كما ياتي في لورد الحسن البصري في رسالة في فضائل مكة جملة احاديث وذكر الشيخ في الدرر السنية
 في قواعد في تفصيل مكة على المدينة اثني عشر مجرا وقيل المدينة افضل وهو المشهور عن مالك وقد روي عنه ما يدل على ان مكة افضل حكاها ابن عبد البر قال ولكن
 المشهور عن اصحابه في مذهبه تفصيل المدينة انتهى واستدل بعض المالكية لذلك بما اخرجها في مسنده مكة اللهم انك تعلم انهم اخرجوا من احب البلاد الي
 فاسكني احب البلاد اليك وورد به من جملة ما قاله ابن عبد البر وابن دحية قال ابن عبد السلام وان صح فهو من الجاهل الذي لا يعرف كثير من الناس وهو من
 جاز وصف المكان بصفة ما يقع فيه ولا يقوم به قيام العرض بالجحور كقوله بركة طيبة وصفها بالطيب الذي هو وصف لهواياها وكذلك الارض المقدسة
 وصفت بالقدس الذي وصف من حل من الانبياء والاولياء المقربين من الذنوب والخطايا وكذلك الوادي المقدس وصف بقدره بركة طيبة السلام وقدس
 الملك الذي صلوا فيه وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم احب البقاع الي مساجدها وفضل البقاع الي الله تعالى اسواقها الرادحة المساجد التي فيها ذكره
 وتلاوة كتابه والاعتكاف والصلاة والاراد بفضائل اسواق بعض ما يقع فيها من الغنى والخيانة وسواها مما لا يمكن ان يكون اهلها الايام من معروف ولا
 ينهون عن منكر وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم احب البقاع الي مساجدها وفضل البقاع الي الله تعالى اسواقها الرادحة المساجد التي فيها ذكره
 الله ورواه وهو قامة رسول الله صلى الله عليه وسلم به وارشاده اهل اليماعت به وكانت حشنة واجبة عليه ومعلوم ان ما كان احب الي الله تعالى كان احب الي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك لما جاز الي المدينة كانت اقامته بها وارشادها اهل الي الله تعالى واليه صلى الله عليه وسلم من اقامته بغيرها ومعلوم ان الطاعة
 التي هي احب الي الله من غيرها احب الي رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع الطاعات ولا يلزم من قوله احب البقاع الي الله تعالى ان يكون احب البقاع الي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لا يلزم من قوله احب
 البقاع الي الله تعالى ان يكون احب البقاع الي ربه صلى الله عليه وسلم في النفي بالاحب في البلدين بل على كل واحد من البلدين احب الي الله تعالى والي رسول الله صلى الله عليه وسلم كل واحد من
 البلدين بحسب ما وقع فيه من الطاعة والنهي عن المعاصي وكل ذلك احب الي الله ورسوله فما سواه من النوافل من هذا ان يكون المعصية
 اخرجني عن احب البقاع الي ربي فاسكني احب البقاع اليك في امر معادي وهذا هو منجى ظاهر فانه لم يزل في زيادته من دينه وتبليغ امره الي الناس

مطل

واحسن

تأمل

تكامل الوجوه بشدة باكمال دينه واتمام انعامه بقوله اليوم اكملت لكم دينكم وانتم عليه كنتم في رضى من رضى الاسلام ديننا ومجايد على الامان
 والايمان وصفنا بصفة ما يقع فيها قوله تعالى رب اجعل هذا بلدا آمنا وقوله تعالى اولم ير ان جعلنا نحرنا آمنا فوصفها بصفة اهلها وكذلك
 قوله انما امرت ان اعبد رب هذه البلدة الذي حرر لوصفها بالخير والواقع فيها وهو خير مبيد لها وعرض شجرها واخلاقها واهلها وجميع النفاذ لقطتها
 الامنشد وكذلك وصفها لاهل الحرم بالخير في قوله انما اربعة حرم وقوله تعالى الشجر الحرم بالشجر الحرم وقالت العرب يوم بارد ولبان يام وبار
 صابر ومنه قول جرير وغنت وما لبيل المطي بنايم وفي القفا ذلك يومين عسير في اخذ كذا يوم عظيم وكذا اليوم عسير في خطير وتصل كل ذلك
 لما جعل في تلك الايام وكذلك ليلة القدر يكون ما خير من الف شهر انما هو وصف للعمل الواقع فيها فان قيل قد نقل بعض الناس الاجماع على ان قبره صلى الله
 وسلم افضل من بقاع الارض قلنا ان صح ما نقلنا الجواب له ما ينزاع في غير من البر فخصه بغير من غير مسجد ولا يلزم من ذلك ان يكون مسجد افضل فان
 قيل سكنه في قبره الطول سكنه في الارض قلنا هذا الخلف بغيره دون مسجد لانه في كلام الشيخ عن الدين وخير الطبراني المدينة خير من مكة ضعيف بل
 منكر كما قاله الذهبي وخبر الصحيحين اللهم اجعل بالمدينة ضعيفي ما بكمه من البركة لا يدل على افضلية فهو محل فسر الحديث الاخر اللهم بارك لنا في صاعنا
 ومنا فالمراد البركة الذي به قلنا يقال ان المقضي اطلاق البركة ان يكون ثواب صلاة المدينة ضعيف الصلاة بكمه والمراد عموم البركة لكن خفض الصلاة
 ونحوها يدل خارجي ولا يلزم من حصول افضلية المقصود في شي من الاشياء ثبوت افضلية على الاطلاق كخبر اللهم بارك لنا في شامنا وعينا اعادها
 ثلاثا وكذا خبر اللهم حيث ايتنا المدينة كجنتنا مكة او اشد ما على الاول في ظاهر الحديث واما على الثانيه فلا نه بعد وجود المانع من سكني مكة فيكون تسليبه
 لقوله اصحابه بل لا ينافي قوله لقد عرفت ان احب البلاد الي الله واكرم على الله الذي صرح في افضلية مكة ومن انقصر الاول الامام ابن عبد البر من
 المالكية وضع في الرعي خلافة متمسكا بما روي عن مكة احب البلاد الي رسول الله صلى الله عليه وسلم والمدينة احب البلاد الي الله بانه لم يلزم بشدة وزعم بعض
 شراح الحاشية ان مكة كانت افضل حين كان صلى الله عليه وسلم بالحسين صار بالمدينة حيا او ميتا صارت افضل منها واستدلوا بالمنصور لما قدم اهل مكة
 على اهل المدينة قال جعفر لم هذا وقطار من اهل الخير وبقوا اهل الشر ولا دليل له في هذا على ما نقله بكمه ان يخرج به الاجماع في احاديث التفضيل
 التي اشترى اليها ما يرد عليه لانه انما صرح صلى الله عليه وسلم وهو بالمدينة ما خيرا كثيرا من الوف على التفضيل بينهما ومحل الخلاف في عدا
 الكعبة فهي افضل من المدينة اتفاقا وتكمل ذلك ما من من الجحور الحيا **واما من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم افضلها اي من مكة ومن الكعبة** اجماعا
 كما قاله ابن عسكروا في عياض وغيرها ونظر بعضهم ذلك فقال جزم الحجج بان خير الارض ما قد حاط ذات المصطفى وهوها
 ونعم لقد صرحوا بساكنها علت كالنفس حين تركت رجا ما واهلها **افضل من الحرم والكعبة** كما قاله جمع قال الفاكهاني والذين يعتقدون
 ذلك لوعضه على علم الامم لم يجتلفوا فيه وقد جاز ان السوء اشرفت بمواطي قد مية في ربه وهو ظاهر على ان من كل انسان من ترويه النبي خلق منها

شكر

فما اصطلاحه اعليه لان من اكبرهم سنا هو الذي يتولى ذلك دون غيره وانه يتميز عن بقية في المرتبة والمنزلة له
رهما وجه له فان قلت لعله شدة منازعتهم وعدم اتفاقهم على ما يرفع به ذلك قلت القياس حبيذ اما الحكماء
بينهم او الاعراض عنهم الى ان يصطلحوا على شي ما لم يترتب على ذلك مفسدة ولا اجر واعلى ما يرفع به المقاسد
وتفصيل ذلك الامام ونائبه وان لم يكن لهما ولاية على الكعبة لان لهما النظر العام على الولاية الاتري انهما ينظران
في املاك وقاف والنظر على ما يشترط واقفا مع انه ليس لهما ولاية خاصة في ذلك ولا دفع الخصام بين المتنازعين
والنظر في المصالح والمقاسد العامة والخاصة مختصة بهما دون غيرها وعلى فرض ان ما اصطلاحه اعليه له اصل فكان
قياس الولايات تقديم الاوثق والاعلم والاعدل على الاسبق فيتم حين حمل ما اصطلاحه اعليه على استنصاف بيقية
صفات الحكماء من العدالة والصفيانة والامانة والكفاية واما تقديمهم الاسبق وان انصف بكل فيصح فهو مالا
يقول به احد ولا ينوهم ان له اصلا قاله المصنف رحمه الله قال ويوجد من قولهم ما وجد منهم صالح ان محل مامر
من استنواهم ما اذا كانوا كلهم صالحين وان غير الصالح لا يثبت له حق في ذلك لا وحده ولا مع غيره وقضية تغيير
بالبنين ان النساء لاحق لهم في ذلك بنفسهم ولا بنائيهن ويوجه بان هذه ولاية وهي مختصة بالذكور واما
بنو البنات فالاحق لهم لانهم ليسوا من بني شجيرة اذ العبرة في النسبة بالا بالامهات لكن قضية قولهم
لذرا ربيهم دخوله الان يقال ليس المراد هنا مطلق الذرية بل دليل المقام اذ الكلام في الولاية لبق تشبيهه
واولئك ليسوا منهم فالوجه انه لاحق لهم هنا وقولهم صالح هل يدخل فيه الرفيق منهم الذي تقتضيه النظر وكلامهم
في الولايات واربابها عدم دخوله لانه مشغول بخدمة سيده وقضية قولهم ما وجد منهم صالح بل من جهة انه اذ لم
يبق منهم صالح يكون الولاية لغيرهم وحبيذ فهل يكون للامام ونائبه والاقرب فالاقرب ليعني تشبيهه ولا تشرق
اهل مكة ديناً وعلماً محل نظر والا وهو القياس الموافق لقولهم في نظار الاوقاف بشرط الواقفين اذا فسقوا
انها تستقل الى الامام ونائبه حتى يوجد منهم صالح فتعود الولاية للصالح منهم والذي ينبغي ان المراد بالصالح هنا
العدل وانه باق في مذكوره في الناطر بشرط الواقف والحاصل ان جميع ما ذكره في ناطر الوقف بشرط الواقف
ينبغي محي مثله هذا النص على ولايتهم من الشارع كما ان الناطر محسوس على ولايته من الواقف **وحدود الحرم**
وهو ماطاف مكة واحاط بها من جميع جوانبها جعل الله عز وجل له حكم في الحرمه تشرعها لها قال ابن سراقه في كتابه

الاعداد

والاعداد في الارض موضع واحد وهو مكة ومحولها ومساحة ذلك سبعة عشر ميلاً في مثلها وذلك بريد واحد وثلاث في بريد
واحد وثلاث على الترتيب وقال القاضي لم ار احد اتقضى لمقدار الحرم الا بالقاسم بن خرداذية الخراساني في كتابه المسالك
والهالك لانه قال وطول الحرم حول مكة كما يدور سبعة وثلاثون ميلاً وهي التي تدور بانفسا بالحرم وهي فائدة حسنة
ان صحت انتهى ولعله اراد حاصل ضرب مساحته بعد تكسيه والافه بغير كيف وحدوده مختلفة التقدير ضرورة الوضع
كما علم **سورة من الشرايعات** ومن لم يذكرها التناشهرتها **وقد ذكرها الاصل** وبسط النبي القاسي رحمه الله
تعالى الكلام في هذا المحل قال وقد تلخص لي مما رايته للناس في حدود الحرم انه اختلف في جميع حدوده فاما حده من جهة
عرفه ففيه اربعة اقوال نحو ثمانية عشر ميلاً على ما ذكره القاضي المالكي احد عشر ميلاً على ما ذكره الازرقي والفاكه في غيرها
تسعة اميال بتقديم التنا على ما ذكر ابن ابي زيد المالكي وغيره سبعة اميال بتقديم السين على ما ذكر المالوري والتوري
وصاحب المذهب وفيما قالوه نظر قوي وذكر النووي في التفسير ان الازرقي اتفرد بما قاله في الحرم وقالوا
سبعة ولم ينفرد الازرقي بقوله لموافقة الفاكهي ^{وابن} خرداذية واما حده من جهة العراق ففيه اربعة اقوال
سبعة اميال بتقديم السين على ما ذكر الازرقي ثمانية على ما ذكر ابن ابي زيد عشر على ما ذكره ابن
خليل ستة على ما ذكره بن جرداذية واما حده من جهة الجعرانة ففيه قولان تسعة اميال بتقديم
على ما ذكر الازرقي اثنا عشر ميلاً على ما ذكر ابن خليل واما حده من جهة الشيعم ففيه اربعة اقوال ثلاثة اميال
على ما ذكر الازرقي وغيره نحو اربعة اميال على ما ذكر ابن ابي زيد اربعة اميال على ما قال الفاكهي خمسة اميال على
ما ذكر الباجي وفي هذه الاقوال نظر خلا ما ذكره الازرقي واما حده من جهة جد ففيه قولان عشر اميال
على ما ذكر الازرقي وابن ابي زيد نحو ثمانية عشر ميلاً على ما ذكر الباجي واما حده من جهة اليمن ففيه قولان سبعة
بتقديم السين على ما ذكر الازرقي وابن ابي زيد عشر على ما وجده بخط المحب الطبري والفاكه في كتابه قد اعتمدت ما قاله الناس في تحديد الحرم
جميع جهاته الاجمالية والجوهرية معروفة موضع الحيزها وكان اعتبارنا ذلك بحمل مقدار على الذراع المستعمل في اصحاب المسافة القصر وهو
ذراع البر وهو ينقص عن ذراع الحديد استعمال في القياس وعلامة من ذراع وهو ثلاثة ارباع قد عرفه من جهة من جهة يارب
الاعلى الذين هم اعلامه من الحرم سبعة بتقديم السين وثلاثون الف ذراع وما يضاف ذراع وعشر اذرع وسبع اذرع ذراع البر ومن جهة باب
المعلاة والاعلى الذين هم اعلامه من الحرم سبعة بتقديم السين وثلاثون الف ذراع وما يضاف ذراع وسبع اذرع ذراع البر ومن جهة باب

الاعداد

والصبر فيه فان قلت مقتضى تقدير الرجاء وغيره المذكور انه حال في فاعل المقدّر الذي هو استغفر فينا في قوله وهو حال من وضع قوله لا منافاة
لان المال واحد الذي في الصلاة المقدّرة مما لا يلتزم في وضعه لوجه ما الشيء واحد ولكن جعله حال من استغفر المقدّر او من حيث الصانع لما لا يخفى وقد
يقال معنى كونه حالاً من وضعه ان في تميز الوجود في استغفر فاستغفر هو العامل في الحال دون وضعه لانه قد يلزم من جعله حالاً من وضعه منافاة للاستقلال
بالوضع لانه اذا كان حالاً من وضعه صار قيداً فيصير المعنى انه اولى به وضعه للناس كما كونه بهذا لانه اولى به وضعه مطلقاً وهذا هو الروي عن علي بن ابي
وجهه كما تقدم بخلافه اذا جعل حالاً من استغفر فانه يصير نصاً في انه اولى به وضعه مطلقاً اذا المعنى جيتاذ ان اولى به وضعه للناس مطلقاً للذي
بملكه كونه مياراً كما هو قيد الاستغفر به بملكه لا لا وضعه اذا علمت ذلك بان الاختلاف المعنى بين جعله حالاً من وضعه وبين جعله حالاً من استغفر عند ادراك
سائر الروايات والله اعلم عليه وسلم عن اول سجدة وضعه في الارض قال السجدة الحرام قلت ثم اري قال السجدة الاقصى قلت كم بينهما قال اربعون عاماً وراه
الشيء وان استشكل بان اول من بنى الكعبة اهل الملائكة ادم وابراهيم وابراهيم وضعه بالقدره لا بينا احداً مع الدنيا او هبط مع ادم على الخلاف
في ذلك وبان بيت المقدس اعدا وود كما في حديثه وافا سليمان كما في حديثه وفي حديث اخر وبين ابراهيم وسليمان ايدى على الف حصنة كما قاله ابن الجوزي
ابن صبان اخذ من ظاهر الحديث ان بين ابراهيم وداود اربعين سنة مردود بان محال فطعا والجواب ان كل من ابراهيم وداود مجيد وقول النبي كبير
لم يثبت خبر معصوم ان البيت كان مبنياً قبل ابراهيم بعارضة ما خرج من الآثار في ذلك عن ابن عباس وغيره ومثل ابن عباس في ذلك محتمل بل هو باطل
ان ادم هو المالك للمسجد من قبل اول من بنى بيت المقدس الملائكة وقبل سام بن نوح وقبل يعقوب ابن اسحق ولا يعارض ذلك ورود الخبر عن داود لانه
قال العطاء لانه وضع قبل داود وسليمان ثم زاد ابيهم فاصيب بناوه اليهما فيحتمل ان نفسه تشر الارض في التزيد **باب الحرم النبوي** المذكور في قوله
في باب نبينا وكلهم المصنف كاصوله صريح فان الصمير في قوله تعالى فيه عائد على الحرم وهو ظاهر لا يلزم عليه الحصر الايات في داخل اجل البيت فنبينا فيه
قوله تعالى مقام ابراهيم وهو غير واعربوه بذلك من كل من قوله تعالى ايات نبينا فان قلت الايات مجمع والمفسر به مثقال ذهو المقام ومن داخله فلا مطا
قلت اشار الزمخشري الجواب لذلك بان الآيتين نوع من الجمع كالتسليم والاربعه واجاب غيره بان المقام مشتمل على ايات كالاية الصخرة الموصوفة فيه
وصفظه مع كثرة اعدائه دون اياها بل لا ينبتا وغير ذلك مما ياتي او يجعل وجهه غير ما آلت فيه الظهور شأنه وقوة دلالة على قدرة الله تعالى وقوة
ابراهيم عليه السلام من آثار قدسه في حجر صلبه وجعل ومن دخله الحرم على ما هو البيت على ما كان من تفسيره انما هو باعتبار المعنى لا من جهة الصانع
لانه جعله لا يصح عطفاً على مقام ابراهيم وكرره بن هشام في المعنى الرد على الزمخشري في قوله ومقام ابراهيم انه عطفاً على ايات بينا مع اتفاق النحويين
على ان الباء والمبين اللغويان تعربا وتكسيرا ثم اعتد رحمة بقوله وقد يكون غير من البراءة عطفاً لبيان انما فيها ويؤيد قوله واسكنوه من حيث كنتم
من وجهه ان من وجوه عطفاً بينا لقوله كنتم وتفسيره قال ومن تبعه بضمه حرف مبعوضهما اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تليقون انتهى

[illegible]

والحامد كاح الحارم ومشايرهم عليه **وقوله** كوقع هيبه البيت في القلوب وحشيت لعايه وحشيت لتقوى اليه والى الاضامه عنده وانما قوله
تركوا ما كانوا فاعلموا فلا بعض السلف في تفسير قوله تعالى فاجعل افئدة من الناس تهوى اليه لم يقل افئدة الناس لان جرحه على قاسم الروم والناك كالم
قالوا الناس فاختص به السلون وقال البيهقي انه استكثر ذريته ما وقال تهوى لان تمامه غير مخفضه وذكر الافئدة لان الاضامه
لما وقبيل الله قلوب المسلمين على غاية التقظيم والمهابه والاحلال وفي ذلك لاله على نجا الخير الكثير والامه كما اخبر الصادق صلى الله عليه وسلم بقوله انزل
هذه الامه خير واعظم هذه الحرمه حق اعظمها فاذا اضيعوا ذلك هلكوا وان العيث اذا كان في جانب من البيت اختص الحصب بذلك الناحية واذ اعلم جوده
جميع النواحي **باب من بناها بامر الله تعالى الملائكة** وذلك انهم لما قالوا اجعل فينا من نبيس فينا ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمد الله ونؤتي الزكاة
بالعشر اشفاقا من غضب الله عز وجل وطافوا به سبع مرات يسترضون ربهم فنظر الله اليهم ونزلت الرحمه عليهم ووضع الله تعالى تحت العرش سينا وهو
البيت المعمور على اربع اساطين من زبرجد نقشها هن باقوته حمرا وقال الملائكة طوفوا بهذا البيت ثم امرهم ان يقولوا بسم الله الرحمن الرحيم وقوله
وامرهم في الارض بالطواف به كما يطوف اهل السما بالبيت المعمور ذكره الان في حق علي بن الحسين رضي الله عنهما وهذا ابراهيم عليه السلام خلق
الارض وروى في كافي عن النبي صلى الله عليه وسلم في خلق الله البيت قبل الارض والسموات باربعين سنه وكاف على الماء وروى ايضا عن ابي هريره
الكعبة قبل الارض بالنظام قيل وكيف خلقت قبل الارض وهو في الارض فقال الله عليه السلام كان يسمى بالليل والنهار في عام فلما اراد الله ان يخلق الارض
وجعل الكعبة في وسط الدنيا واخرج ايضا عن جاهد بن قزاع ان البيت خلقت قبل الارض في سنة ثم بسطت الارض من تحته فعمل قافور
ان موضع البيت قبل خلق الارض لانفس بنا البيت وروى ان الملائكة حين استسنت الكعبة منحت الارض الى قدامها وفقدت فيها حجارة اصل الابل
فتلك القواعد التي فيها ابراهيم واسماعيل **باب من بناها ادم** على نبينا وعليه افضل الصلوة والسلام روى الان في حق ابن عباس قال لما اهبط الله
وجل ادم الى الارض قال يا رب ما لي لا اسم اصوات الملائكة قال لخطيئتك يا ادم ولكن اذهب فانزلنا بيتنا وطوف به وذكر في حوله كما رايت الملائكة
حول عرشه قال اقبل ادم الى السلام يتخطى الارض قطوبه له ولم يقع قدمه في شئ من الارض الا صار عراونا وتركه حتى انتهى الى مكة فبنا البيت للسلام
جبريل عليه السلام ضرب بجناحه الارض فكشف له عن اسنابث على الارض السابعة فقدت فيه الملكة من الصخر الا يطبق حمل الصخر من الارض
حوله فله بناء من مسجدا جبل لبنان وطور سيناء وطور زينا والجودي وحيثما استوى على وجه الارض قيل وحكته فلما قبله الصلوات الخمس
وعود الاسلام المنبئ عن خمس من انزل الله تعالى البيت المعمور لادم عليه السلام لبسنا نسبه فوضعه على ساس الكعبة وروى الان في حق ادم
رضي الله عنه قال للكعبه اخبرني عن البيت الحرام قال كعب انزل الله من السما باقوته مجوفه ادم فقال له يا ادم ان هذا بيتي انزلته معك بطاف حوله كما
يطاف حول عرشه ويصل حوله كما يصل حول عرشى ونزلت معه الملائكة فرفعوا قواعد من حجاره ثم وضع البيت عليه فكان ادم يطوف ويصل حوله
كما يطاف

كما يطاف ويصل حول العرش فلما اعرف الله قوم نوح رفعه الى السما وبقيت قواعده وروى ايضا عن عبد الله بن ابي نجاد انه قال لما اهبط الله
ادم عليه السلام من الجنة قال يا ادم ابن ابيتنا بجذابتى الذي في السما انتعبد فيه انت وولدك كما انتعبد ملائكتي حول عرشى فبسطت عليه الملائكة
فحشرت حتى بلغ الارض السابعة فقدت فيه الملكة التي من تحتها شرق على وجه الارض وهبط ادم باقوته حرا مجوفه الى ارجاء اركان
بيض فوضع على الاساس فلم يزل البا قوته كذلك حتى كان زمن الفرق فرفعها الله وبقيت قواعده **باب من بناها بنو ادم** بنو ادم لمطبه وروى
الان في حق سنده عن وهب بن عبيد ان خيمه ادم وهو القافونه لم يزل في حكاها حتى قبض الله ادم ثم رفعها اليه وبنى بنو ادم موضعها
سما من الحجاره فلم يزل معمر لمعمر كان زمن الفرق فشرع في وضع تحت العرش ومكثت الارض خرابا القرونه حتى كان زمن ابراهيم عليه السلام
فامره ان يبنى بيته **باب من بناها ابراهيم عليه السلام** على نبينا وعليه افضل الصلوة والسلام وهو ثابت بالكنا والسنة قال الله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل
وقال تعالى واذ يوانا لابراهيم كان البيت الايه وروى الان في حق جاهد بن قزاع انه قال كان موضع الكعبة قفوا وروى من الطوفان وكان الكعبه
لا تغلها السيول غير ان الناس كانوا يعلمون ان موضع البيت هناك من غير تعيين محل وكان ياتيه المظلوم والمتقو من افطار الارض
ويروونه المكرهين وما دعا عن ذلك الاستحباب وكان الناس يحجون الى موضعه حتى بول الله مكانه لابراهيم عليه السلام وذكر ان ابراهيم
عليه السلام لما امو الله ببناء البيت اشرف من مكانه وقال لا اسمعيل حين اناه في المرة الثالثة يا اسمعيل ان الله عز وجل امرني بانقول الله اطع ربك
فما امرك به فلا تعيسني قالوا لعينك قال امرني في ان ابنى له بيتا هنا واثا الملكة ترفعها عليها رضاء من حصبا ياتيا السبل في نواحيه ولا يركبها
نجا السكينه ابراهيم عليه السلام كانا سمعاه في ارض بكره لوجه كوجه الانسا فقال ابراهيم خذ قلوبا بنى عليه ولا تزد شيئا ولا تنقص
ابراهيم في طلب اقامه هو واسماعيل يحفران على القواعد فصر جبريل عليه السلام بجناحه الارض فابرز عن اسنابث ثم قاما يحمل اسمعيل الحجاره
على رقبته ويبنى ابراهيم ويقولان ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم فلما ارفع البناء وشق على ابراهيم النساء وقربله اسمعيل هذا الحجر يعني
الهدا كان يقع عليه ويبنى ويجعله فورا الى البيت حتى انتهى الى موضع الحجر الاسود طلب من اسمعيل ان يكون ابنه لطواف منه فذهب اسمعيل
يلتمس حجر افقر واياه ان جبريل نزل اليه بال حجر الاسود من الجنة وفي اخرى ان ابا قبيس استفدعه الله تعالى وامره ان يلقى الحبل بيني وبينك
فناداه ابو قبيس فصعد واخذ منه ووضع في محله الذي هو به الان **باب من بناه اسحق** على النبي والبنين وعيلان اصل وجعل طوافه في الارض
اول لانه اطول الامتدادين **باب من بناه اسحق** على النبي والبنين وعيلان اصل وجعل طوافه في الارض
الثاني فقبوه وذكر في الاصل نقله عن الان في حق طوله لا شيء ذكرها قال في الحاشيه وذكر ابن جراحه فذلك كلامه مخالف الكلام الان في هذا
ثم قال في ذكر حربه بن ابراهيم النعمان المسجل في زمانه مصر حينئذ في حمله ان تحترق الارض وكان خبير هذا الذراع اما بنو ابراهيم وغيره **باب من بناه**

اجاز الكركن اليماني والجر الاسود عشرين ذراعا وجعل طولها والسمك عشرين ذراعا وجعلها على السطح وجعلها على السطح وجعلها على السطح
 وحفر بها البيت على غير الدار يكون خزانة البيت يليق فيه ما يليق بها
 الزاوي وحل كسرها واسكان الزاوي قال زريه وحظيره **نغم اسمعيل** على نبيها **عليه السلام** واستكمل ابوا الدوا فيقع ان
 من البيت واجيب بان هذا الحكم لعله ثابت في شرع اسمعيل عليه السلام او لعل الابواب في بعض هذه ان ثبت كونه زريه بعد بناء البيت كما يفتقنه
 طاهر المتن والافلا اشكارا قال في الاصل ذكر الازرق والجر ووصفه وصفا واضحا فقال هو ما بين الكركنين الشامي والغربي وارضه مقوشه برغام وهو
 مستويا الشاذرون الذي تحت انوار الكعبة وعرضه من جدار الكعبة الذي تحت الميزاب الجدار الجرس عشرة ذراعا وثمانية اصابع ودرج ما بين
 بابو الجرسون ذراعا وعرضه اثنا وعشرون ذراعا وعرضه من داخل في السما ذراع واربعه عشر اصبع وعرضه ما بين الباب الى باب
 المقام ذراع عشرة اصابع ودرج جواره الغربي في السما ذراع عشرة اصابع ودرج جدار الجرس خارج ما بين الكركن ان في ذراع عشرة اصابع
 وطولها في طرف السما ذراعا وثلاثة اصابع وعرض الجدار ذراعا الا اصبعين ودرج غدير الجرس من داخل ثمان وثلاثون ذراعا ودرج نذير من
 خارج اربعة ذراعا وثمانه اصابع **نغم اسمعيل** ابراهيم عليه السلام وما اخرج من بناها امر الله تعالى ان يودن في الناس بالبحر فقال ابراهيم وعاقل
 يبلغ عداهون فقال عليك الاذان وعلي البلاء فنادى على قومه والشياطين او تبيرون كما سبق فنادى يا عباد الله ان يكون قومي بني ابراهيم
 تحو فحوه وليسوا على الله قوما فاسمع صوته جميع من في الدنيا ومن يولد لهم هو اصل الابرار وارجام الامم الا يوم القيمة فاجابه بنو قومه علم الله
 يسبح ولياكل واحد بعد حجه ثم بناها **قضى** بقض الكاف وقع الصاد الملهمة بتفسير قضى بفتح الكاف وكسر الصاد بمعنى بعيد ولسمه زيد بن قيس
 لانه بعد من اهل وطنه مع امه فاطمة بنت عبد المطلب بارزها بربعة بن خزام الشام فلما كبر قضي غيره بالغربة فشكى الى امه فقالت انا انك
 ابا وقولك المشرفة فلما قدم مكة عرف له قومه فضله وقدموه وكانت خراعه مسئولية عليه وكان كبير خليل بضم الخاء المهملة بن حبيبة
 فترجع قضى بنت خليل وما خليل ووصي مفتاح الكعبة لابنته فقالت لا اقدر على السدانة فاحمى به لا يغيب بضم الغين المعجمة وكان
 سكيرافا عذرة ما يشرب به الخمر فباع مفتاح الكعبة مؤقضى من قحرق قالت العرب اخسر صفقة من ابني غنشان وانكرت خراعه ذلك
 فاقبل وشر خراعه ثم انفقوا على ان يكملوا به ابن عوف فحكم لقضي بولادة الكعبة وباسقاط الدمايينهم ولما تم لقضي امره جميع
 بعد ثوراه وجعل اثنا عشر قبيلة ومن قبيل الجمع **بكر** بكسر الكاف وتخفيف اللام وسكنه وقيل عزة وقيل المهد وقيل بكر لانه كان يبيع
 والكثير صيده بالكلاب ولما عرف قضى على بنا الكعبة جمع المون المحتاج اليه ثم هدمها فبناها بنو امية فبناها على قواعدهم

عليه السلام وقيل **جسد ابراهيم عليه السلام** ولم يبق احد قبله **نبتة الحنظل** ما ذكره المصنف من ان قضبان بني الكعبة قبل العماقة وجرهم
لم يولدوا ولم يولدوا من بني العماقة وجرهم متقدم على باقيهم فان قلت في الاحكام السلطانية وانضه اول من جدد بني الكعبة من قريش بعد
ابراهيم عليه السلام قصي بن كلاب قلت لم يطلع الدولة بل قيدها يكون من قريش والامر في ذلك سهل وروي الاثر في هذا سنة النبي صلى الله عليه وآله قال كان ملكه
يقال له العماقة كانوا في عز وشرف وكانت لهم جبل وابل وماشية تسبح حول مكة وكانت العضاء ملتفة والارض يسفك وكانوا في عيش خريفي في
الارض واسرفوا على انفسهم واطهر والمظالم والحداد وتركوا شكر الله تعالى فسلبوا نعمته وكانوا يكرهون ان يظل ويبيعون لما فسلط الله تعالى عليهم حتى
خرجوا من الحرم ثم قتلهم بالجذب حتى الحقهم الله عز وجل عسا قسط روي ابايهم ببلاد اليمن فسفروا وهلكوا واورد الله تعالى بعنهم الحرم بحجرهم فكانوا
سكانه الذين بقوا فيه ايضا هلكوا الله تعالى جميعا انتهى ثم نبتت لهم كما ذكره الاثر في جرهم به الطير وغيره وذكر الفاكهي سنة العماقة
جرهم انه قال اول ما بنى البيت ابراهيم عليه السلام ثم انهم فبنته جرهم ثم انهم فبنته العماقة انتهى وذكر السعدي في مروج الذهب ان الذين بنوا الكعبة
من جرهم الحارث بن مضاض الاصغر وذكر الفاكهي الاثر في جرهم انهم فبنته العماقة انتهى وذكر السعدي في مروج الذهب ان الذين بنوا الكعبة
وقد عطشا واهلها يعرفه فنظر الوطير يوي قبل الكعبة فاستنكر ذلك ثم اتى حتى وقع على القبيس فنظر الى الماء والعش فزاد كلما
هاجر وما الا هاتين نزلت فاحبرهما وقال لهما هذا لما فقلت ولا يوفق الا من خفقه فقالت قبيلا الله فعرفا ان احد لا يقدر ان يخفف هناك
ما فرجا الا هلهما واخبرهم فحقوا واحتضنوا على الماء وانت بهم ومعهم الذرية ونشأ اسمعيل مع ولدا منهم وكان ابراهيم عليه السلام
هاجر كل شهر على البراق فيفزعوه فيا قومه ثم يرجع فيقبل في منزل لثام وكانت العماقة ولا ملكه علكه فضيعوا حرمه البيت واستحلوا منه
امورا عظما فانزعهم جرهم فسفروهم واخرجهم من الحرم وذكر ان جرهم وقطوعا حين ظعنوا من اليمن وعلى جرهم مضاض ابن عمر وملكاهم
وعلى قطوعا السميع ملكاهم فلما نزل مكة اعجبهم ونزل مضاض ومن معه اعلامه وقبيصقان ونزل السميع اجياد دين واسفل مكة وكان
مضاض يعشرون يدخل مكة من اعلاها والسميع يعشرون يدخلها من اسفلها ومن كذا اثر في بعضهم على بعض ونشأوا الملك واصطلموا على الاثر
مضاض ابن عمر ورضي بذلك بنوا اسمعيل لحياتهم وقرباتهم واعطاهم الحرم ان يكون له قنار فاقاموا ولادة فلكه نحو ثمانية سنه وكان اخر ملكهم
بن مضاض الاصغر بن عمرو بن الحارث بن مضاض الاكبر وبنا البيت وزاد في بنيه ورفعهم عن ما كان من بني ابراهيم وذكر ان امر البيت كان اسمعيل
عليه السلام ثم لولده ثابت ثم غلبت جرهم على دار اسمعيل وكان ملكهم بوصل الحارث بن مضاض وهو اول من ولد البيت من جرهم ثم نبتت
قريش اختلفت في سبب محبتهم بذلك فقبل من المقر وهو النجاشة والاكتسا وقيل تقرشها عن حاجة الناس وسدهم لهم وقيل بتجمع بعد
بنا النجاشة الاثر في جرهم ولا فخر في ذلك ابن النضر بن كنانة والجمع على انهم ولان النضر بن كنانة قال الحافظ العزقي في الفقه السير فاقول في ذلك فجمعوا

فان جاحدا ما شكروه ربيتم به فسقط وماركالا من راء ففعلت ما قال وجعلوا داخلها سنة **ادعائهم** في صفين كل صف ثلاثين من
شق الحجر الى الشق البهائي وجعلوا في ركنها الشامي من داخلها درجة يصعد منها الى سطحها وجعلوا الميزاب يسكب في الحجر
لما بلغ البنيان موضع الحجر الاسود **فما في موضع الحجر موضعه من الركن** وطلبت كل طائفة ان يقعه حيث
هو واحد منها واي عليها من بقى وكادوا ان يقتتلوا فقال لهم ابو امية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وكان شريفا
مطاعا اجعلوا الحكم بينكم في ما اختلفتم فيه اول من يدخل من باب الصفاقات تقفوا على ذلك فكان اول داخل رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرضوا الحكم فحكم صلى الله عليه وسلم بان يوضع الحجر في ثوب وترقع كل قبيلة طرفا من الثوب ففعلوا ورفعوه الى
ما يذا فيه موضعه **ثم رضوا بان يقعه النبي صلى الله عليه وسلم** فاخذه صلى الله عليه وسلم بيده المشرقية من الثوب ووضع
في محله كما ذكره ابن اسحاق وغيره **وصح** عن ابن عباس رضي الله عنهما **انه صلى الله عليه وسلم قال نزل الحجر الاسود من الجنة**
وهو اشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني ادم رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح لكن فيه عطاء ابن السائب
وهو هذوق الاله اختلط وجرب من سمع منه بعد اختلاطه لكن له طريق اخرى في صحيح ابن خزيمة فيقولون بها ومن ثم حرم
المصنف تبعه الاصله وغيره بصحته واخرجه احمد وابو يعلى والبيهقي الحجر الاسود من الجنة وكان اشد بياضا من الثلج
حتى سودته خطايا اهل الشرك والطير في الحجر الاسود من حجارة الجنة وما في الارض من الجنة غيره وكان ابيض كالما
ولولا ما مسه من رجس الجاهلية ما مسه ذرعا اله الا برأى السهيلي والحكمة في كونه سودته خطايا بني ادم دون
غيره من نبال الكعبة ان العهد الذي فيه هو العظم الق فطر الناس عليها من توحيد الله وكل مولود يولد على فطرة وعلى فطرته وقليده
فاية البياض لان ذلك العهد لم يسود بالذنوب فكذا لك الحجر الذي فيه العهد لما خوذ عليه فلما تناسبا اثرت فيه الخطايا كما
اثرت في بني ادم انتهى وعن ابن عباس بسند ضعيف انما عتبر بالسواد لئلا ينظر اهل الدنيا الى زينة الجنة وقيل لانه اصابه
الحرق مرة بعد مرة في الجاهلية والاسلام واعترض بعض المحدثين على هذا الحديث فقال ما سودته خطايا المشركين
فيبقى ان يبيضه توحيد المسلمين واجاب عنه ابن قتيبة فقال لو شاء الله تعالى كان ذلك اما علمت ان السواد يبييض ولا
يبيض قال ابن الجوزي والذي اراه من الجواب ان (بقا اثر الخطايا فيه وهو السواد ابلغ في باب العبرة والعظة من تعبير
ذلك لتعلم الخطايا اذا اثرت في الحجر فتاثيرها في القلوب اعظم فوجب لذلك ان يجنب انتهى واخرجه احمد والنسائي في الحجر الاسود
من الجنة وعند سميويه الحجر الاسود من حجارة الجنة وابو القاسم الطبراني استشهدوا من هذا الحجر الاسود قيل ان يرفع

[illegible]

وبنو مسلمة وقتل
 الحارث بن عبد الدار
 وبنو اسد بن عبد
 العزى وبنو عذبة
 ابن كعب بن جحر

والزمر والناسه بتشد يد السنين المملة الاولى سميت بذلك لان اقل من المملة التي تسمى في حجبها
اوله ما يدان للناس اليس ومن الناس بالمرجعه والسبع المملة المشد سميت بذلك لان الناس المملى على
وتملكه ومنه قوله تعالى وبنت الجبال السوا والعرش بضم العين المملة والراخرة اثنين مهيمن جمع عن فقال ابو عبيد وقال الطاعوش
فمن قال في الجمع عرش فواحد عرش مثل قلوب ومن قال عروش فواحد عرش مثل قلوب وقيل قال سميت بيوت مكة عرشا لان
عبدان تنصب وتظل كقوتى بضم واو له ويكون ثانيه وبعدها مثلث مفتوحه اسم على بن عبد الدار كما حزم به في القاموس بانجيه
تعبقوا وقيل اسم جبال عني والاشهر انما اسمعه ومما اسماه مكة معاد ونجى صرق والبلد الحرام وحرم الله وبلد الله وطيبه وقية النمل
وقية الحمى وقوة الغراب وام صبح والرناج وفادان والسلام والعذراونا دره والوادي والحرم والبحر والقرية والحرمه بالضم والكسر
والعرض والنبه وبره وساق والبيت العتيق والسج الحرام والمعطسه والمكان والناسه بالنون ثم لبا وام روح وام الرحمن وام كونه
والبيت الحرام والماعون ذكر بعض ذكر المجد الشيرازي وبعضه النقي الفاسي وبعضه المحب الطبري وبعضه الزركشي قال وذكر بعضهم في اسمها
الحاق لا لا فخر ذي نزع ولا نال يعبث باقبل اسمعيل عليه السلام بنو فخر قبله قال عبد الله بن المرحون في تاريخ المدينة ومن الخواص اذا
كسبوا جبين المروفي دم الرعاف فله وسط الدنيا والله روف بالبعد انقطع الدم ولم تكن مكة ذات منار وكانت في
يوم عرفة ينجحون بجلالهم جبالا واوديتها وتلزم حرمها لا تخرج منه انسابا الا كعبه الشريفه لاستيلائهم عليها
وتخصيصا بالحرم كحلوه فيه وجالسيه الرياسه ويرون اي يعتقدون انه اي الشان سيكون لهم بذلك شان عظم طاروا من يراه
لهم وغواشهم وذلك تحقيق ما رجوه وكانوا يكونون بالحرم ثم افاذا اسوا خرجوا الى الحل ولا يبقون الجايه بالحرم ولا الزواجر
دون كثره وبها واعلم بقوى بذلك فكان فضلهم يتخللون ان ذلكا سيرا يمنوه يكون فيهم بعد ذلك واستمر وعلى ذلك الى ان حقق الله
ذلك الذي رجوه ببعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم منهم بل والحكم كعب بن لؤي بن غالب بن فهر الجذ السابع من اجداد النبي صلى الله عليه وسلم
والجدان من اجداد المؤمنين عمر بن الخطاب وهو مشهور من كعب القرم يحى به لارتفاعه على قومه وشرفه فيهم ومن ثم ادعوا بعونه ثم ارجوا
بعام القيل ثم بعث عبد المطلب فكان خطيبا في شاكل جمعه وكان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية عروبه فسماه يوم الجمعة وهو
سماه بذلك واوعظ قال الماعون على امرين كراهم من بيننا محمد صلى الله عليه وسلم فيقول كما احياه النبي ابن بكرا ما بعد فاسموا وتقلوا
وافعوا واعلموا بالباسح ومنار صباح وارض مناد وجبال اوفاد والسمابا والنجوم اعلا والاولون كالآخرين والانشى والفكر يرج فضلوا
لحقا مكر واضفوا اهدا مكر وشروا مكر فكل رايهم من هالك جمع او سميت انتشار الدار اما مكر والنظر غير ما تقولون مكر مكر زبوه وعظم
وشكرا

فعلوا

قائمة الرفاق

آدليل على و

غير حادثة اما لما قلنا بكونه بل قد يترتب وقد يجب كما لا يخفى **فروض الكفاية** ان الحج التامة كل سنة **بعض المكلفين** فلا بد
به من كفاية سقط الحج عنه وعن الباقي من رخصه وتحقيقا عليه لان فرض الكفاية امور كلية تتعلق بها مصالح دينية او دنيوية
لا يتغير الامر الا بحصولها فطلب الشارع تحصيل الامر كل واحد من هذه الفروض كان القام بفرض الكفاية افضل من القام بفرض العين كما انك لا تترك
المحققين وتفرغ في الروضة الامام عليه السلام اذا تركه الكل او تركه من لا يعتد به او علم قرينة وان غيره لم يفرجه او فسر في البحث عن قرينته او قيام غيره
ولو قام به الجميع انما يكمل ثواب الفرض وان ترتبوا لا يخرج **ولا يخرج العزم** وجدها خلافا لجمع ولا الطواف والصلوة في الاعتكاف والصلوة في الحج
هذا ما في الروضة وانه البليغين بان الفضل الاعظم من هذا البيت الحج فكان احبوا به بخلاف نحو العزم انتهى وان كان به فقط ما فيه من
واحياتوا به من تلك الاماكن التي طلب الشارع من اظهر اشراف الاسلام باحيائها وذلك لا يحصل الا بالحج فلم يفرغ من مقامه في ذكره
اصل الروضة ومن فرض الكفاية احب الكعبة بالحج كل سنة كذا اطلقوه وينبغي ان تكون العزم كالج بالاعتكاف والصلوة في الحج
فان التفتيح احب البعده تحصيل ذلك انما يقتضيه في الروضة قلت لا يحصل مقصود الحج بما ذكرناه شمله على الوقوف والوقوف في المسجد
عزله عنه وعن احبائك التفتيح بالطاعة وغير ذلك انتهى وكذا نازعه في المطلب في الحاقه الصلوة والاعتكاف بما ذكرناه في الذكر
الذي قاله غير مطابق للبحث الراجح لانه يتكلم في احب الكعبة وهما يتكلمان في انه لا يحصل مقصود الحج ولو قال لا يحصل مقصود الحج
الاحب انك لكان دليل لا يطابق دعواه وانما الجواب عن هذا البحث ان الفضل الاعظم بنى البيت الحج لقوله تعالى والله التامسج
البيت وقوله تعالى واذن في الناس بالحج فاما احبوا به بالفضل الاعظم الذي هو احب اركان الاسلام والعزم ليست كذلك وكذلك الصلوة
والصلوة والطواف قال القولي كان النوعان من كلام الراجح في الاقتصاد على هذه الامور دون الحج وهذا لا يعطيه كلامه وانما
فيه اراد احبها بهذه الامور مع الحج قال وفي وجوب ذلك نظر انتهى والمحقق ان الفرض الاحب بالحج والعزم فقط ولا يقتضي احدهما
الاخر لانهما الفضل الاعظم بنى الكعبة تنبيهه قضية كلام المصنف كحصول الفرض ولو بواحد وهو ما صوبه في الجواب
لكن جمع متاخر وان لا بد من جمع يظهرهم الشعار في كل عام كما يعتبر ظهوره في الجماعة لان الفضل ليس بمجدد الاحياء
يكتفي بواحد بل مع ظهور شعائر الاسلام وهو لا يحصل الا بما ذكره وكون الامتناع لا يتفرغ لذلك لا يضر لانه قياس قوله في صلوة
وشرط الاستنوي كون الحج من غير اهل مكة والامعة خلافة تنبيهه اخر قال القولي لو لم يكن مرادهم بقوله الحج والصلوة
فرض عزمي وعزمي من الحج عند الاستطاعة فيتعلم الحج الكمال اذا تركه وان يكون مرادهم انا الحج وان كانا من عين على المستطيعين
التراضي فيجب عليهم الكفاية ان لا تخلو الكعبة منه من الحج ان لم يحج احد تطوعا انتهى قال الزركشي وهو يشير الى استحالة العودة
المتاخر

المتاخر وهو طلب الجمع بين هذا وبين القطوع بالحج فانه اذا كان الاحياء بالحج فرض كفاية لم يقع حج تطوع لان من عليه فرض الاسلام
حصولا اتيه حوط فرض الاسلام وكان قايما بفرض الكفاية ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان قايما بفرض الكفاية انتهى ومن قال السبكي
ان قوله يكون الحج تطوعا يحتاج للتصوير وقال غيره لا يتصور وقوع الحج نقل انتهى والوجه ان الخطاب هنا المستطيع فقط
سواء في حجة الاسلام ام لا اذا طابته لا يمنع من طابته بفرض الكفاية وانه يتصور وقوع التكليف بفرض كفاية لا يلزم به
كالارقاء الصبي والمجانين بان يحرم الواجب عنهم وبان لا يميز بين منهم في الاحرام وانهم مع ذلك سقط به فرض الكفاية كما سقط صلوة
الجماعة عن المكلفين بفعل الصبي ولا ينافي ذلك في المصنف بعض المكلفين لان المقصد ببيان الفرض الاصل واما السقوط بطريق الصبي فاما هو
لا بل التحقيق والسهولة المكلفين ولان الفضل حصن جمع من المسلمين في كل الموضع حتى يتسوق عنهم وصمة اهلها وهذا حاصل بالتأصيل
به فافرق عدم سقوط فرض الجماعة وفرض السلام عن المكلفين بغيرهم لان الفضل من السلام التامين وليس الناقص من اهلها ومن الجماعة
اظهار الشعار المذكور وهو مسجد على حال القايمة به في محل الاقامة ولان الواجب للمنفين قد سقط بالمندوب كالجوس بين المسجد في خمسة
الاستراحة واما النسوة فانهن من جملة المكلفين فيسقط بهن فرض الكفاية واذا صلوا جماعة خارج الكعبة والمسجد الحرام والمستحب
للامام ان يعف خلف المقام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى واقندا بقوله صلى الله عليه وسلم وفعل الخلفاء الراشدين بعده وظاهر ان
المراد بخلفه ما يسمى خلفه عرفا وانه كلما قرب منه كان افضل ولا نظر لتفويت فضيلة تركه الطواف على الطائفتين لانهم ليسوا اولي منه وان
هذا من قضيير ويندر وجود طائفة حيث كان هو الامام مفضلا واذ وقف الامام خلف المقام او غيره وقف المأمومون خلفه **فيح استدراك**
المأمومين حول الكعبة بل يندرج ذلك **لان خالد بن الوليد** بن عبد الله القسري **والى مكة في خلافة عبد الملك** بن مروان **فعل ذلك ولم ينكر عليه احد**
من علماء عصره كعطاء بن ابي رباح وعمر بن دينار ونظائرها وكذا من بعدهم فكان اجاعا قال ابن جرير قلت اعطوا اقل الناس في المسجد
اي احب ان يصلوا خلف المقام ام يكونوا اصفا واحدا حول الكعبة فقال ان يكونوا اصفا واحدا حول الكعبة قال الزركشي في الحاد ماذكر من
استحباب الاستدراك ذكره الماوردي والبقوي ولا دليل عليه من جهة السند بل قال اول من فعل ابن الزبير وذكر الزركشي اول من فعله
خالد بن عبد الله وكان سببه ضيق الموقف على الناس وحيث قال لصواب تعيين الاستحباب اذا ضاق المسجد لكثرة الجمع كابام الحج
والجمع والاعباد فان لم يرد حاجة اليه فالاول تركه والوقوف خلف الامام افضل لانه المنقول عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه
لذلك ما ذكره الامام في توضيحه الجواز لعل الحاجة لموصية ان تسويج ذلك فان الناس يكثر في الموسم وكلفوا الوقوف في جهة واحدة
لذلك انهم لم يمتدوا بها وان لم يبق المسجد وان الصلوة الواحدة في غير جهة الامام ما افضل بالصف الذي وراءه لا ما قرب للكعبة

في الجواز المتقدم على الامام في غير جهته في الصحيح ان لا يظهر بذلك مخالفة فاحشه وقالوا سحق المروزي لا يجوز كما لو كان فوجيهته وانشاء
في النزاع القوة الخالف في ذلك واخذ منه المصنف ان هذه الاثر فيه مكرهه معقوله لفضيلة الجماعة كالانفراد عن الصف بل اولاد
الخلاف المزهي اصف بالمراعاة من غيره وتبعه الشمس الرافعي قال وقد افترقوا في الراجح انما انتهى اما التقدم في جهة الامام بان يكون المأموم
متوجها الى الجهة التي توجه اليها الامام ففيه قولان والاصح المنع لغرض مخالفة ولو توجها احدهما للركن فكل من جانبته جهته فلا
يتقدم المأموم قال الزركشي ما ذكره من جواز الاقتداء بغيره في اختلاف الجهة ليس من خصائص المسجد الحرام بل المصلون في شدة الخوف والهم
الاعتناء بان يأتوا بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كما قاله الرافعي في بابيه وكذا المسافر ان الركبان اذا صلبا النافله واقدا احدهما
بالآخر من جهة واحدة جاز ولو كانا متقابلين في مقدار بينه وبين القبلة ثلثمائة ذراع والقضا فافترقا في احوالهما بالآخر لم يخرجوا عن الجواز
في المراتب وقرئ بينه وبين القبلة بان قبلا كل واحد منهما جهة ويجزى وهذا غير جهة هذا وهذا الذي فرق به يعكس عليه الصورة التي
قبلا بحيث جاز الاقتداء واختلف جهة كل واحد ولا تختلف جهتهما ولكن مركبا له مقلوبا واستقبل ظهر الامام فينبغي بناؤه على ما علم من
فعل ذلك هل الاستقبال ينبغي تخرج الجواز لانه لو منع لتخرج الفرع على الاصل ولو وقع في الكعبة والمأموم فقط اصح الاقتداء لم يجعل ظاهر لوجه
امامه المتقدم عليه حينئذ في جهته او الامام فقط اصح اذ لا يصح ان لا حينئذ **ولو امتد صوفي في المسجد** سواء كان اخره ام لا **طويل في صحت**
صلاته من يتبع بها اي ياتر تمام اماره في هذه تفيد ما تفيد احدهما ان لم يكن بينه وبين الكعبة حائل او ظن ان حائلا
حائل محترم او يخرج عن انزاله انه لم يخرج عن سميت الكعبة اذ شرط الصحة الظن المذكور وخبر بالمسجد ما اذا بعد الصف فيصلي صلاة الكحل وان
طال الصف من المشرق الى المغرب لان المتبع اسم الاستقبال وهو يختلف بالقرب والبعد ولما ينزل الاسم المستقبل عن القريب بالاضيق البير
ولا ينزل عن البعيد بثلثه والمعنى فيه ان الحجم الصغير كلما ازداد بعده تزايدت محاذاته كغرض الرافعي قال الامام لو وقف
اخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لوقفوا عن سمت صلاتهم خلافا لما لو وقفوا فانه لا يصح صلاة من خرج عن سمت مع القطع بالحقيقة
المحاذة لا يختلف في القرب والبعد فيقبح ان المتبع فيه حكم الاطلاق والتسمية الحقيقية للسمات انتهى قال في الخادم وما قاله الرافعي
ينبغي فيه الامام وهو غير موافق عليه نقله او نقله اما النقل فظاهر كلام الامام انه من تقف لم ولم ينقله عن الاصح ولذا احكامه صاحب
الروايات عن بعض الاصحاب ثم قال ويحتمل ان يقال لا يصح صلاة الخارجين عن المحاذة لانها غير موجودة حقيقة ولا انزل التسميات في قوله
الحقيقة لحالة القرب وكذا قاله العراقي في تعليقه على المذهب وظاهر كلام ابن الصباغ والمنولي وغيرهما انه لا يصح صلاة الخارجين من
سمت البيت واخر باب المسجد قطعا واطلق صاحب المذهب والحاقه في انه لو امتد صف خلف الامام في المسجد الحرام لم يصح صلاة من خرج من محاذاته
الكعبة

الكعبة وقسمته انه لا فرق بين ان يكون بغير الكعبة او باخر باب المسجد ويشهد له قول الرافعي ان مكان المسجد الحرام لم يضره النجاسة
التي في الكعبة وقد اجابوا عن الصف الطويل مع البعد عن بين احدهما انه مع بعد المسافة يكثر المحاذة بدليل ان الناس على الجبل اذا
وقف جمع كثير على بعد مما فكل منهم يرى ان النار في محاذاته وانه لو مضى الى موضع النار انقلب اليها والثاني ان الخطى منهم غير
متعين واحتمال الاصابة في كل واحد موجود والامر انفق وان في من باخر باب المسجد من غير ان يحاذي الكعبة قطعا واما العقل فقولوا انه
مستقبل حقيقة خلافا للجس في غير مقابل ولا يمكن القول بالاصح مع القول بان الغرض العين الى اخر ما اطال به قال المصنف في صحة
وصحة صلاة الصف المستطيل من الشرق الى المغرب نحو على الخراف وفيه وعلى ان الخطى فيه غير معين قال في كبرى دار القام ومراة الله لا يرد
الصف الطويل من ادماء الاخر او واما كونه بحيث لا يتبين الخطى فيمكن ان بحيث يتبين ليد من الاخراف والاولم يصح فليس على
اصلا من صلى عند طرف ركن من اركان الكعبة وبعض عرض بدنه خارج عنه اي عن محاذاته فلا تخرج على الصحيح والعبارة في الاستقبال
بالصدر كما في المجموع والمراد بالصدر جميع عرض البدن لا غيره كطرف البجاء فالقول لوي اما استقبال الركن نفسه فالوجه الجزم بالصحة لانه
مستقبل الجميع العرض لمجموع الجهتين ومن ثلثه كان اما ما امتنع التقدم عليه في كل منها كما مر ولا يصح صلاة من ذكر **وان استقباله في الحج**
بكل الجنب البيت الشريف ومثل الشافعي وان على الصحيح لان كونه امانه ظني وهو لا يكتفي به في القبلة لا يرد في البيت من البيت من القطع
بعين القبلة قال الزركشي وهذا التحليل هو واربعين قول الخصم ان الطواف فيه لا يصح لكونه من البيت فاحاطوا في الموضعين ومراة الله لكونه
غير مقطوع به فهو نجس بالواحد وهو لا يفيد الا الظن وقرب عن فان احاديثه في الصحيح واختار ابو حنبل وابن الصباغ وغيرهما ان احاديث
الصحيحين مقطوع بها بالتلقي الامام بالقبول وايضا فان الزبير لما هدم اهل هذا القدر وكان بحضرة جماعة من الصحابة فاجتمعوا على
استقباله اذ وقع الاكثار لا شتم ثم ايتى الحبيب الطبري قد اشار الى هذا الثاني انتهى **ولا يصح الصلاة في الكعبة او على سطحها**
وبعضها الوهدت والعبادة بالله تعالى الا ان كانه حفر حفرة ووقف فيها او جمع ثراب العرصة واستقبله ويشترط ان يكون منها **كان بين يديه**
كثرة ثباته او ما الحق بالعود مسمر او مثبت او مبنى فيها كعتبة باب الكعبة اذا استقبله **طوله ثلثا ذراع فاكتر** بذراع
الاولى المقتل الاتباع بخلاف ما اذا لم يكن بين يديه نحو شاخص او كان غير مثبت كعصى غررت وثوب وضع او كان اقل من ثلثي ذراع
فلا يصح الصلاة لانه ستره المصل فاعتبر فيه قدرها ولانه لا يعد مستقبل اجزاء من البيت ولا يشترط طوله ان لا يقر منه بل يجوز
وان لم يكن له عرض ويعد عنه اكثر من ثلثة اذ ذرع وخرج بعض بدنه عن هو الشاخص لانه منوجه ببعضه جزء من الكعبة وبما فيه هو لها
كن يضاف الى ما مر ولو استقبل خشيته معترضه بين يديه من حيث صلاته ان يصل على جنازة او كان عاجزا عن نحو السجود بخلاف غيره

بذهب واسره بعمل ذلك عمل منطقة من فضة ركبها فوق اثار الكعبة من داخل اعرضه ثلثا ذراع وجعل الماطوف من الذهب متصلا به
منطقة والبس عتبة الابواب صفائح فضة فكان مجموع ذلك ثمانية الاف مثقال وسبعين الف درهم واذ الحجة ذكر والمعتقل العباسي بعض
ولا فكله قلع ايام الفتنة عصا دق باب الكعبة وكما اذا نبر صريرا في دفع الفتنة فام المعتقل بعد اعادة ذلك وان ام المعتقل العباسي من غلامها
لولا بان يلبس جميع اسطوانات البيت ذهباً سنة عشر وثلثمائة وان الوزير محمد بن محمد بن علي المعروف بالجواري انقذ سنة تسع
وخمسمائة حاجبه ومعه خمسة الاف دينار ليعمل بها صفائح داخل الكعبة والواو من حلالها الملك المظفر العميد صاحب اليمن حفيوة
الملك المجاهد وفي سنة ثلاث وثلاثين وسبع مائة عمل السلطان محمد قلاوون الصالح الكعبة صفائح الفضة وطلاها بالذهب تحميه وثلاثين الف
درهم وان حفيوة الملك الاشرف شعبان حل باب الكعبة سنة تسع وسبعين وسبع مائة وذكر وان السلطان سليمان بن سليم امر بالخارج فضة
الباب وازاد على ما جعلت صفائح على الباب وانه عمل ميزابا مصفيا بالذهب وارسل به الى الكعبة فوضع على الكعبة وجير من الاول اليه فجعل في
الخزانة فرع قال الشيخان وفي تحلية الكعبة والمساجد بالذهب والفضة وتعليق قناديلها وجران احدى الجوارز تعظيما كما في الصحف
وكما يجوز ستر الكعبة بالذهب وظهرها المنع انتهى قال في المجموع محل الخلاف في القناديل ما اذا وجد غيرها والا فيبقى الجوارز كما في الجموع
وانية الذهب غرض الحاجة قال السبكي اما التسوية بين الكعبة والمساجد فلا ينبغي لان الكعبة من التعظيم والسبكي صاحب الاثر ان ستر الكعبة
بالحرير وغيره مما هو عليه وفستر المساجد خلاف فحينئذ الخلاف في الكعبة مشكل وترجح المنع فيها اشكال وكيف يكون ذلك وقد فصل في صدر هذه الايام
وقد تولى محمد بن عبد العزيز عمارة مسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وذهب سقته فانه قيل انه فعل ذلك امتثالاً لامر الوليد واما ما ذكره من الملوك ايامهم
على قتلهم في المذبح فغيره غرض يتعلق بملكهم وخوفاً مما مثل هذا وفيه توفير عليهم فاما ما لم فلا يصعب مراجعتهم فسكوت عمر بن عبد العزيز واما ما ذكره
مثل حسين بن المسيب وبقية فقهاء المدينة وغيرها دليل الجواز ذلك بل اقول قد روي عن عبد العزيز بن الخطاب بعد ذلك واراد ان يزيل ما في جامع بني
امية من الذهب فقيل له انه لا يخلص منه شيء يقوم باجرة حكمة فتركه والصفائح التي على الكعبة يتحصل منها شيء كثير فلو كان فعل ما لا اله الا الله
لانه عام هو في ملكه غير ان تركها وجب القطع بجوازها ومعه جميع الناس الذين يحجون كل عام يرون ما يقولون عن عجب جلاله على انه قد تعرض
لذلك هذا الحكم في الكعبة يخص بصفائح الذهب والفضة وتحوها فليضبط ذلك ولا يتعدى ولا يمنع من جريان الخلاف في التوقير والخرقة
فيما لان التوقير من باب التعريف الذي يقيم الاشياء وتصنيف التقديرين مخدوع لتصنيف المعاش والغلاية الاسعار وفساد الهالكة ولا منع
ايضا من جريان الخلاف ايضا في المساجد في القسمين جميعا التوقير والتحلية على ان القاصي حين جرم بجل تحلية المساجد بالقناديل من الذهب فلو كان
حكمها حكم الحل لمباح وهذا يرجع معناه الرافعي لانه ليس على تحريمها دليل والحرام من الذهب انما هو استعمال الذكور له والاكل والشرب وكوهها من

قَالَ ابْنُ الْوَلِيدِ

الاستعمال

الاستعمال من اوانيه وليس في تحلية السجود بالفضة والذهب وتحوها شيء من ذلك وقد قال الغزالي رحمه الله في فتاويه الذي ينبغي ان من كتب القرآن
بالذهب فقد احسن ولا ركة فيه عليه فلم يشبه في الذهب التحريم على ذكر الامه ما ينسب لذلك وهو هذا الانسحاب والذكر في بعض على اصل الحل
ما لم يثبت الا لاسراف فان كل ذلك احترام وليس فيه ما ينسب الى الذكور حتى يحكم بالتحريم ولست اقول هذا عن رأيي بل عن رأيي الذي رايت في كلام بعض الاصحاح
ما دل على جوازه وهذا الكلام الغزالي في كتابه بالذهب وفي ما ذكرناه من تصنيف التقديرين والامالية الذهب بالكلية خلاف التحلية يذهب باق
فقط يظهر ان تحلية الكعبة بالذهب والفضة جائز والمنع منه غير ثابت في المذهب كما ان ذكره منهم ولا وجه له ولا دليل يعينه انتهى
الولي بن عبد الملك الرخام الاحمر والابيض والفضة في طينها اي من داخلها **مقروبه** اي بالرخام الملون **مقروبه بالرخام** المذكور
نيل من فرشها به كما قاله الانزقي قال السبكي وما عمل الوليد ذلك كانت ايمه الاسلام من التابعين موجودين وبقيت الصلاة ولم
يقبل لما عندهم انه انكر ذلك كتحريم جميع على الاسلام والصالحون وراي المسلمين يحجون ويصرون ذلك ولا ينكرونه على امر الاعصار قال المصنف
واذا استدلل السبكي بتقرير العلماء وغيرهم للوليد على ما ابتدعه واحداثه في الكعبة من فرشها بالرخام مع عدم الاحتياج اليه ومع كونه اعنى الوليد
من ائمة العسف والجور وسوق اعنى السبكي هذا الفعل لسكوت الناس عليه فليكن سكوت الناس على زعيمهم واصلاح ما هو من الكعبة في العصار
دليل على افعار الجوارز من باب اولي لان هذا امر ضروري واحتجاج اليه وفرش الرخام ليس فيه الاخص الزينة واظهار ابراهيم البيت وجلالته ونفوس
العامة بل هو من كلام السبكي هذا انه يجوز ان يجد شيء من كل ما يليق بتعظيمها والبهن وجلالته وان لم يحتج اليه فاذا جاز فرش الرخام فيها
لما ذكره السبكي فليكن كل ما في معناه مثله ويؤيده ان العلماء وغيره اقرؤا الملوك وغيرهم على تغييرها بالمره بعد المره مع اصلاحه وعدم الاحتياج
التغيير كذلك غير واعتنى وميزاج المره بعد المره وليس الحامل لغير ذلك الا اظهار ايمه الكعبة وانه لا يليق بجلالته انما ما خلق فان قلت
يحتل عدم انكارهم لعلمهم بان اوليك الملوك لا يمتثلون امرهم فلا يستدل بسكوتهم قلت هذا غفلة عما قاله الائمة
انه يجب الامر بالمعروف وان علم ان المامور لا يمتثلون على انه كما قاله السبكي ان الملوك انما تصعب مراجعتهم في ما يتعلق بملكهم دون
هذا سيما وفيه توفير لاموالهم وذلك محب للنفوس والشح مطاع ولين تنزلنا ولم ننظر لذلك كله فالانكار لم يخص
في ذلك بل من جملة بيان حكم ذلك في كتبهم وانه منكر او ممنوع مثلاً ولو لاسير السبكي كلام الائمة من لدن تلك الائمة الى وقت
فلم يراحد احد العلماء انكار ذلك بقول ولا قل ما استدلل بما مر عنه وما سارع له ان يقوله **وهو اول من خرف**
المساجد واختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم هو حسن بشرط ان لا يكون يحرم واستدل بما ورد انه صلى الله عليه وسلم
راي تحامة في قبلة المسجد فحكموا بجعل في مكانها خلوقا وفي رواية فجات امرأة فجعلت مكانها خلوقا فقال ما احسن

قال في القاموس
السبكي معنى الامتنان

هذا أو بما جاء عن عثمان رضي الله عنه أنه غير مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فزاد فيه زيادة كثيرة وبنى جداره بالحجارة
المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج وعرض بمارواه ابوداود وعن ابن عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما امرت بتشييد المساجد قال ابن عباس بنزحها كما زحفت اليهود والنصارى
وروي البخاري أن عمر امر ببناء المسجد وقال **لكن الناس من المطر وإياك أن تخجلوا نصرف قنقن الناس فالمعتمد**
أنه يكره ما لم يكن فيه أحكام ولا لم يكره وما لم يكن من غلة ما وقف على عمارته أو مصلحة والاحرم وضمة الصارق
وهل يجوز الوقف على تخصيص المسجد وترتيبه ونقشه وجهان أحدهما يجوز لأن فيه تعظيم المسجد واعتزاز الدين والثاني لا
لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر تزئين المسجد في شرائط الساعة والحقة بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال في الروضة قلنت
الاصح لا يصح الوقف على النفس والقرين لأنه منهي عنه قال السبكي أما كونه من شرائط الساعة فلا يدل على التحريم وأما كونه
الحقة بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فالذي ورد بنزحها ثم لا يجوز وزا الأقباليه فالذي موم عدم الجاهم بالعبادة
أو الجمع بينه وبين الزخرفة الملهية عن الصلاة فهي المكروهة أما التخصيص ففيه تحسين للمساجد وقد فعله الصحابة
عثمان بعده ولا شك أن بناء المساجد من أفضل القرب وتحسينها من باب إحسان الأعمال الصالحة وهو صفة القرية
وماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ولا يكره إلا ما يشغل خواطر المصلين فيكره كراهة تنزيه لا تحريم انتهى
وكان عبد الله ابن الزبير رضي الله عنه يجمعها أي يجمع الكعبة كل يوم بطل ويوم الجمعة برطلي عسود وطب وكذا
عبد الملك وكان لهما محراب **وعن عائشة رضي الله عنها جروا** وفي رواية طيبوا البيت فأنه أي يجبر من طيبه أي المراهق
قوله طاهر ببيتى وقالت أيضا لأن أطيب الكعبة أحب إلي من أن أهدي لها ذهبا أو فضة فتطيبها مستحب
اقتدا بالسلف والخلف قال الرافي في باب التدرس الكعبة وتطيبها من القربات فإن الناس اعتادوها
على ممر الأعمار ولم يبد من أحد تكبير قال السبكي هو صحيح الآن بعد الشروع وأما قبل ذلك فقد قلنا أنه لم يكن واجبا
وإن استمره صارت واجبه بعد أن لم تكن وأما كونها قرية من الأصل أو صارت قرية ففيه نظر وأما الطيب فالظاهر
أنه ليس بواجب بل قرية على الأصل فيها وفي كل المساجد وإن كان فيها أعظم **وأخرج في معونه رضي الله عنه الطيب**
كل صلاة أي في وقتها **قال ابن جرير وهو ابن طيب بالتحريف** وهو طيب معروف ينتخذ من الزعفران وغيره
من أنواع الطيب ويقال عليه الحرم والصفير **وبه** يضم الميم وسكون الجيم وفتح الميم الثانية عود طيب يوضع

في

في الحجر أوله على الجوهرة وقال الطبري بالحجر المسمى به وهو العود الطيب وبالنص ما يجبر فيه انتهى قبل الأول الظاهر هو **وخرج ابن جرير**
قوله مثل جرير على أنه يوم القيمة ثم صح أن الله عليه وسلم قال يجرب الكعبة ذو السوفتين
من الحبشة وأنه صلى الله عليه وسلم قال كانا نكاهه أسودا فنج بقلع حجر جرير ولها البخاري وأخرج ابوداود والحاكم وصححه ابن خزيمة قال
أنزلوا الحبشة ما تركوه فأنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السوفتين من الحبشة وأبو عبد الله صلى الله عليه وسلم قال استكثروا من الطواف
لهذا البيت قبل أن يجال ينكروا بينه فكان في رجل من الحبشة أصلع وقال الصمعي محسن الساقين فاعده عليا وهو تهمم ورواه الحاكم في المستدرج
بدا الصلح وقال ابن عسكارة ورواه يحيى الجواليقي عن علي مرفوعا وفي حديث حريفة الطويل وخراب مكة من الحبشة عن جرير بن عبيد الله
الساقين أن رقا العينين أفضس الأنف كبير البطن معه أصحابه ينقنوا الحجرا ويتناولوا حتى يرموا في البحر وخراب المدينة من الحج
والين من الجراد قوله ذو السوفتين بضم السين المهملة وفتح الواو نسبة شعوبته مصغر المساق الحف في الإتيان في التصغير لأن الساق موشه
والتصغير للتخفيف وفي سيفان الحبشة دقة قلن صغرها وقوله أفي يفتح الميم وكون الفاء وفتح الحاء المهملة بعد هاجم قال في التكميل
في كنه تكبير في مشيه بدان صغور قديمه وتباعد عقباه كقوله هو في الفتح محركة والتفخيم بين الجليلين وقال في أيضا الحبشة
فكرتير والاحش بضم الهمزة من السودان الحج حبشان وأحابش انتهى وروى البخاري عن أبي الحسن البيت وليعتم به خروج باجج وما جوج
وقوله ليحني بضم الحاء وفتح الحاء والجيم مبنيا للمجهول موكرا بالنون الثقيلة وكذا البعتمن وفي رواية لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت قال
البخاري والأول أكثر وأما إذا ذكرنا أن نطهرها النعاض فجمع بعضهم بينهما بأنه لا يلزم من حج البيت بعد خروج باجج وما جوج أن يسبح في وقت
قاعه قرا ساعدا ويقال المراد بقوله الحن البيت أي مكان البيت وذكر الجليلي أن خراب يكون في زمن عيسى عليه السلام وقال الطبري بعد رفع القرآن من
السموم والمصاحف وذكر بعد موت عيسى ويؤيد حديث البخاري قال المصنف ويمكن الجمع بين القولين بتقدير صحته باحتمال أنه يهدم بعضه
في زمن عيسى فيبعث إليه فيهرب ثم يهدم موته ورفع القرآن يعود ويحل هدمه المشارة إلى رفع معالم الدين من أصلها وأنه لم يبق في الأرض
من أبقية أصلها بل يبعث على ظهرها من يقول الله الله ولذا جافى رواية أنه لا يجر بعد ذلك أبدا وفي آخره عن علي بن كرم الله وجهه قال الله تعالى
إذا أردت أن أخرج الدنيا بذات بيتي فخرته ثم أخرج الدنيا ولديها وهذا قوله تعالى أنا جعلنا حرمنا لأن كونه حراما إنما هو قبل ذلك
الحكم بالحرمه والآن باق اليوم القيمة لكن باعتبار أغلب رواياته والأكثر وقع فيه من قالوا **السادس في بيان الباب**
بما فيه من الأجر وهو من فضل الأعمال وعليه تعويل أهل العلم **وما يتعلق به من السادس**

الاداب والأحكام والفضل وغير ذلك ما ينبغي لطالب الزيادة أن لا تفوته معرفة وإن لا يعرف عنه خبر به وضيمه يرجع إلى القراءات تلك

المشاهدة والمجاهدة والسير في الزمان وتذكير الصغير واعتبارها بالآتي أو الجاهل والتذكير بالاضافة **الاسماء** **التي**
كثيره كما سبقت الإشارة الى ذلك وقد انما هي الايجاف في منسكه الكبير والتمثاليه وبعضهم الى الفاسم وبينهم ليس له كثير جدوى
 اذ قلنا في اعتبارها ان كل ما صح وصفه بالانواع التي شرفت او وصفت بها فصحت تسميته واسماها الشريفة المنزولة **الاسماء**
 منها المسكنة لتواضع ساكني الجاهلية لا يخرج من سكنها غير الثواب والمجبر لان الله تعالى حقق لها جبر اعظم بمرئته الى الله تعالى والمجبر
 لذلك والعذر الا ان لم تكن مسكنة لنبى قبل نبينا صلى الله عليه وسلم والعصاة لا يمان عصاة المسلمين والمجبر لاجل اهلها اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم
 احببوا لجنات ونجده والمحبوبه والمحببة النبي صلى الله عليه وسلم لها ومطل صديق ودار السنه ودار الهجرة حسنة لما قيل في قوله تعالى
 لنبوتهم في الدنيا حسنة انما المدينة ودار الابوار ودار الاخير والعامة والمزوقة والنجيب والمقدسة ودار السلام والبلاد ودار
 ويند كل ماها بالمشناه والنون والاهماله وركب جعفر الا ان الاول بالمشناه الفوقية والثاني بالمشناه التحتيه والبحره بفتح واو له وكون المهمل
 والبحيره نضعير ما قبله والبحيره بفتح واو له غير نضعير **الاسماء** **التي** كما في الآية فهو علم على ما جازى الله صلى الله عليه وسلم حيث اذا
 أطلق هذا اللفظ لا يصر في الاية قال في القاموس المدينة الآفة ستة عشر بلدا ودار من مصرها والنسبة **المدنية** النبي صلى الله عليه وسلم
 عرف والمدينة منسورة واصبغها مدينتي انتهى **وطا** به لما روى احمد ومسلم والنسائي وابن حبان عن جابر بن سمرة ان الله تعالى سمى المدينة
وطا به بتخفيف الهمزة وتشديد الهمزة في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله سمى المدينة طابة وفي رواية طيبة وروى الطبراني
 عن جابر بن سمرة ان الله عز وجل سمى المدينة طيبة سميت بذلك **الاسماء** **التي** وطا به من الزمان السؤلان الله تعالى طهرها بتركه صلى الله
 عليه وسلم من الاسواق المتعلقة بالدين كالكفر والمعاصي والمتعلقة بالدين كالحج ففرحها الله تعالى من ذلك في زمته صلى الله عليه وسلم والنون
 ذلك انما مباركة تدل على استغفار حالها من تقبيل الخبيث كما ينبغي الكبير حيث الحديث **الاسماء** **التي** باعتبار الاصل او الغالب
الاسماء **التي** بحيث تجوز له لانه لا توجد بغيرها وحصوله الكفاف والقناعة والرضا واعتبارها بما فيها من عظيم الانس والانس
 المحض والخشوع ببركة مجاورة ذلك الفريج الشريف ووقع النظر اليه كل يوم الموجب لتقوى انواع الجوع والاعلى من كان الله تعالى
 والايان لقوله تعالى والذين نبوا الدار الايمان وذكره ابن حبيب واخرج الزبير بن جابر عن عبد الله بن جعفر قال سمى الله تعالى المدينة الدار الايمان
 وسميت بذلك **الاسماء** **التي** وهو معنى جبر على الساكن من الظمان نبينا اذا وفق لك وجب الموت **الاسماء** **التي** اذن شأن من كانت الدار
 يامن فيها وسميت **المدنية** من دنان اطاع فاليم لم يدر او من مدن بالمكان اقام به لان السلطان يسكن المدن فيقال طاعة فيها
 اوله صلى الله عليه وسلم سكنها فانت له الامم **الاسماء** **التي** اي من شأن اهلها انهم يطيعون الله ويطيعون رسوله
 واول

واول الامر **الدين** لغة **الطاعة** وذكر في الاصل يرب كما في الآية وحقق المصنف لقول الخافضها الدين الطبري ودين الدين المديني كلاهما في
 تاريخ المدينة فذكره العلماء تسميتها بغير لقب لقوله صلى الله عليه وسلم يقولون يرب وهو المدينة وطا به احمد عن البراء قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من حكم المدينة يرب فليست غفلة الله تعالى طابة طابة قال ابن بطال وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من قال يرب فله غفلة
 ان يقول المدينة عشر مرات انتهى واما تسميتها في القرآن بذلك كما به عن قول بعض المناقبين وهو ما خوذ من التريب وهو الفساد والتريب
 وهو الملوحة بالذنب كان صلى الله عليه وسلم يحب الاسم الحسن ويغير الاسماء القبيحة قبل هذه النقلة انما وقعت في مسودة الاصل
دين كل احد حتى النساء اتفاقا **الترجمة** **الاسماء** **التي** بعوام من الاستساره والاستساره وغيرهما مما ياتي في هذه **الترجمة** **الاسماء** **التي**
 عليه افضل الصلوة والسلام وقد اوضح السبيل الى اجماع على الزيادة قولنا وطا به وسرد كل الامم فذكر بين الناقية دال على الكتاب والسنة
 والاجماع واقبال ما الكتاب يقولون تعالى ولولا انهم اذ ظلموا انفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لهدوا الله فوالا جميعا وهذا
 لا ينقطع **الاسماء** **التي** وقد حصل استغفار الجميع المؤمنين بقوله تعالى واستغفر لربك والمؤمنين والمؤمنات وقوله واستغفر لهم
 يعطون على ما جاور فلا يقتضي ان يكون استغفار الرسول استغفارهم مع اننا انزلنا ان لا يستغفر بعد موت ما ياتي من حياته من
 استغفاره لامة بعد موت عنه من اعمالهم عليه وهذا استحباب العلم لمن تقبر صلى الله عليه وسلم ان يستغفر الله تعالى ما ياتي من حكمائه
 العقبى وقوله تعالى ومن يخرج من بينة من اهل المدينة فله اجر على الله واما السنة فلياتي من الاحاديث في زيارة قبره
 خصوصه واما القياس فنجد في السنة الصحيحة المتفق عليها الامر بزيارة القبور واجمع المسلمون على استحبابها للرجال كالحاكم النوري وغيره
 راجع بعض الظاهرية فقبر نبينا صلى الله عليه وسلم اولى وحري وثبت ان صلى الله عليه وسلم تزار اهل البقيع وكذا احد فقبره اولى لما من جوف **الاسماء** **التي**
 وليست لزيارة الانقطعة ولينا لنا عظيم البركة وما وقع للشعبى والنعمي يقتضي كراهة زيارة القبور شأنها كانت اجماعا غير ما على
 انه موله بغير من سلم الاعتداده هو لا ياتي في قبر نبينا صلى الله عليه وسلم المعروف الواضح بين فقير وقبر غيره ومن ثم لم يندب فيه وفيها
 الحقبة الجارية والانس والقتضى ما علم ارجاء واما الاجماع فقد نقل جماعة من الامة واما الخلاف بينهم في الزيادة واجبه او من غيره فاجبه **الاسماء** **التي**
 المراد بالهوى وجوب تدب وترغيب او انما من السنن الموكدة وسند الظاهر الذي صرح به بعض الظاهرية بالخبر لا يخرج من غير في فقد
 جعل من حج قيدا لسيا الاولى والاعلى حتى لا يكون له مفهوم وجبت فيصير المعنى من لم يرب ويؤيد ذلك سقوطه من روايات وان كانت
 ضعيفة وضاعة الى الله عليه وسلم ولم يرب وروى ان جماعة من المذاهب الاربعة اخذوا وجوب الصلاة على الله عليه وسلم كلما ذكر من ادله من قوله
 صلى الله عليه وسلم من جفا ان ذكر عند رجل فلا يصلي على واجبا لجمهوره ان الحديث فيه مقال كما ياتي وتسلم صحة فاجفان الامم النبوية فقد يقال

التي حكاه المصنفون
 من جميع المذاهب
 واستحسنوها
 ورواها عن ادب
 الزايد صح

في تركه المندوب انه جازا اذ هو ترك البر والصلة ويطلق ايضا على غلط الطبع والبعد عن الله والترك على ما هو عليه وعلى كل ما هو عليه
 مقدماتها ولو بقصد ما فقط وان لم يقصد اليه قصد اعتكاف او صلاه في المسجد **في المساعي واجبا**
 الطاعة والسبيل الى اعلال الدرجات ومن اعتقد غير هذا فقد خالف الله وسوله والعلما والاعلام وربما اختلف من رتبة الاسلام فترتبة الله
 عليه وسلم سنة مؤكدة كل وقت وقول كثيرين بعد الحج ليس بقيد **وانما ذلك فحق من فرغ من شكره** لانه اذا جاز من الاوقات البعيدة
 فتقرب منه المدينة فيخرج منه ترك الزيادة ولان غالب الحاج ليست المدينة على طريقهم **وحيث من حج ولم يزره فقد جفان** رواه
 ابن عدي في الحالك وابن حبان في الضعفاء والدارقطني في العلل واخرين كلهم عن ابن عمر موقوف الدارقطني انه منكر انما هو من حيث تفرد
 رواه كما اشار اليه ابن عدي لانه من حيث المتن ومن قال من بعض روايته انه منتم رده عليه بانها تفرد عن مفسره فيقدم على انوثيق من وقته
 ابن حبان في الطائفة ما عن البغوات مبالغة في الاكثار على انه روى عنه وذكر ابن الجوزي له في الموضوعات ردوه بان غايته انه امره ان غريب قال
 السبكي وجماعه ان يتنبه له ان حكم الحديث بالاكثار والاستعرا بقد يكون بحسب تلك الطريق فلا يلزم من ذكره من الحديث خلا
 اطلاق الحديث في الحديث موضوع فانه حكم على المتن من حيث الجملة فلا جرم قبلنا كلام الدارقطني وردنا كلام ابن الجوزي في قوله
المصنف ان كان فيه مقال اشهر او ما تقرر في تنبيهه ظاهر كلامهم ان الزيادة سنة بعد الحج لكن لا يقال ان الزيادة ثم حج ولم يزره مرفوض
 انه جفاء بل انكره الاضطر ولا جفاء فيه لان قيل انه يطلق على من ترك الاضطر في خلاف ترك السنة التي هي الزيادة من اصلها فانه جفاء وهذا
 في من ترك تكررها لا معارضتها هو اهم في كفاية علم واستعادته والاصل جفاء بتركها لا بحقيقة ولا بحجارتها **قوله في الصلاة** ولم
من الزيادة في معنى روايته هلكت **اشاعت** رواه الدارقطني عن حديث ابن عمر والبيهقي وابن عدي ومحمد جماعة كعب الحق والسبكي الطعن
 في بعض رواية مردود كما بينه السبكي واطال فيه وقول البيهقي انه منكر معناه انه تقدر روايته والفرد قد يطلق عليه ذلك كما قاله احمد في حديث
 الاستخاره مع انه في الصحيحين ولا ينافيه قول الذهبي طرقه كماله في بعض تقوى بعضا بعضا لان غايته انه يتسلم ذلك حسن وهو يطلق عليه
 كما بين في محله ومعنى وجبت له شفاعتي انما ثابت له بالوعد الصادق لانه صلى الله عليه وسلم انما يشفع فضلا منه واحسانا من غير وجه عليه
 وافادة اشفاعة الله صلى الله عليه وسلم انما شفاعته عظيمة اذ هو تعظم بعظم الشافع ولا اعظم منه صلى الله عليه وسلم والامن شفاعته بسبب
 افاد قوله صلى الله عليه وسلم مع عموم شفاعته **غيره** انه يخص شفاعته بناسب عظيم على زيادة النعيم وبخفيف الهموم والاهوال وهذا هو
 او يكون من الذين يجشرون بغير حسنا او برفع درجات الجنة او بزيادة شهود الحق والنظر اليه او بغير ذلك مما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا
 خطر على قلب بشر ويحتمل ان يراد انه بغير كبر يجب دخوله في من تاملوا الشفاعه فهو بشر وبوته مسلما اذ لا يجب الشفاعه الا لمن هو كذلك

بلو

اشاعت

الشايع
 على فضل الصلاة
 للشايع
 ٤١١

ان شفاعته صلى الله عليه وسلم لا تقتصر بالذنين وانه لا يكره ان يرزقه شفاعته نبيه صلى الله عليه وسلم خلافا لما ذكره ذلك انما
 انما لا تكون الا للذين يسترهم ان لا يدعوا بغيره ولا يرحمه لانها على رجمه ان لا يكون الا للذين يسترهم وهو خلاف المعروف من دعا السلف
 والخلف ومع ايضا خلق صلى الله عليه وسلم **في الزيادة لا تعلق حاسبه** وفي رواية لانه لا يقره **الزيادة** بان لم يقصد الا لتعلق بالزيادة
 اصلا كما ما يتعلق بها من خوف الاغتلاف بالمسجد النبوي وشدة الرحمة اليه وكثرة العباد فيه وزيارة الصحابة ومسجد فيا وغير ذلك مما ياتي
 من رتبة الزيادة فلا يمنع قصد حصول الشفاعه له **كان حقا على** وفي رواية حقا على الله عز وجل **ان يكون شفعاله في النعمه** رواه الدارقطني
 والطبراني وابن السكن وصححه باقضية كلامه انه حج على صحنه وتبويب بن السكن يدل على انه فهم منه ان المراد بقول الموت او اذا بقول الموت داخل
 في العموم قال السبكي وهو صحيح تنبيه افهم قوله لا تعلق له حاسبه الزيادة لان تحصيل القصد وتجزيه الزيادة من غير ان يقصد اليه غيره فله
 وانه لا يحد وزيد به وجهه ومن قال انما هي على النفاضة من سبب المسلمين حج على ما وفضيله مرغبا فيها انتهى واستدلوا على ذلك ايضا بقوله
 ولو لم يظلموا انفسهم الا به شمول المحرم من غير وجهه ويعوم قوله من الزيادة ويحصر من جاز الزيادة واذ ثبت ان الزيادة فيه فالسفر الزيادة
 كذلك وقد ثبت خروج النبي صلى الله عليه وسلم الزيادة في شهر او اذا جاز الخروج للقريب جاز للبعيد وحديثه في قوله صلى الله عليه وسلم او لو قد انقصد
 الاجماع على ذلك وقيل ان الذي انتمى اليه الجنب انه كافر مشرعة ذلك كله وزعموا ان السفر للزيارة حرام وان الاحاديث الواردة فيها موضوعه وهذا
 من اشبح المسائل المنقولة عنه وتبعه بعض من نازع عنه من اهل مذهبه واستدلوا بذلك بما تمجحه الاسماع وينفرد الطباع واستمسكوا بقوله
 صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى وقوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا قبري عيدا وانه
 تشكره بعض اهل البيت في النعم عينا وتقديرا له عليه السلام وعالم الانام تقى الدين على بن عبد الكافي السبكي في تصنيف معناه شفا السقام
 اجماعه واضرار ومع طريق الصواب واجبا بعض المحققين من اصحاب ابن تيمية عنه انه اكرهه لفظا ادبا لاصل الزيادة اذ هي محل وفاق وقد
 وقع لابن تيمية انه خالف الاجماع في مسابك كثيرة وقام عليه علماء عصره والزموا السلطان بحسبه فحسبه الزمان واجبا السبكي لا عن الاستدل
 به من الحديث الاول بان معنى الحديث ليس ما فهمه وانما معناه لا تشد الرحال الى مسجد لاجل تعظيمه والتعريف بالصلاة فيه الا الى المساجد الثلاثة
 لتعظيمها بالصلاة فيها وهذا التقدير لا يبرهنه ليكون الاستثناء منقولا ولان شد الرحال المعروفة بالنسك واجبا جماعا وكذا لا يجوز
 طلب العلم عنه او لمب وقد اجمعوا على جواز شد الرحال للتجارة وحيات الدنيا في الحج الاخرة او في غيره من القربح بل ذكر في قوله صلى الله
 عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد غير المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى على ان في شد الرحال لغرض من الغرض
 خلوه عن غرض الجود والفاخر حين اتي مسجده اذ انما هو لغيره يغير مستغنى مسجدا قبلما ياتي من الموت على انفسه وقال الشيخ ابو حامد لا يكره

هذه الخبر ومن أقواله المعتبرة أن الأوسا بل حكم المفاصل وأما اعتاده الصاعه من الطلوع إلى ما يحال له وهو في الظلمة ومن التسابق لغير
 إليه يضرب الدواب على الأرض فيسقطها فيؤذيها من موعده يتعين على كل من أنه قدرة منعهم مما يتسبب أخضره الأكار من الصلاة والسلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم والطريق أفضل من قراءة القرآن أو عكسه أوها مستويا وكذا يقال في ليلة الجمعة ونحوها مما طلب بخصوصه الأكار من
 الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم كالمسح بالتراب في الجص أو الأضيق أو السور الواردة في ليلة الجمعة ويومها أفضل من الأكار من الأكار
 القراءة إنما تكون أفضل من الذكر الذي لم يخص ما يخصه أو أفضل منها واخذ المصنف من هذا تخرج الأول لأنه ما يخصه فليكن أفضل من القراءة
 ينفع كلهم المذكور **وبالله التوفيق** **وإن يتقيل أحد** الحديث السابق ثلاث دعوات مستجابا لا شك فيها من دعوة المظلوم
 ودعوة المسافر ودعوة الولد على والده **وبين أن ينيخ** **أجلته بالبطي بن الحليفة** عند مسجد جها وهو المعبر إلى محل التعرسي وهو نزول
 المسافر آخر الليل للاستراجه وفي الحديث عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من طريق الشجرة ويدخل من طريق المعبر **وبطلي**
 تاسيا به صلى الله عليه وسلم قال السجل لم لا يصح أن ينادى في نداء كماله ما ينبغي أن تكون سنة مؤكدة أكثر من المواضع التي صلى بها النبي صلى الله عليه وسلم في
 الطريق اتفاقا ويبعد القول بالوجوب لعل مراد من قوله كما ذكر أهل المدينة الاستحباب للؤكد انتهى ما ترجمه صرح به ابن فرحون من المال كليم فإنه
 قال إذا وصلت المعبر وهو البطي الذي يبنى الحليفة فلا تجزئه حتى تنح به وتضلي ركعتين فإن ذلك من السنة فإن اتيت فوقه لا يصلح فيه
 حتى يحل النافلة ثم صل به ثم انحل وذلك لأن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد من الحج أو العمرة أتاه بالبطي الذي يبنى
 الحليفة يصل بها قال رافع وكان ابن عمر يفعل ذلك وقال مالك لأصحابه لا يترك ذلك والتعريض به والصلاة فيه من السنة انتهى وقوله فاقم حتى
 تحل النافلة إنما يتش على قاعدة مذهبه وإلا على قاعدة منهنها فلا تحريم لأنها ذات سبب متقدم وهو التوقف في موضع من الخلاف فيها
 كغيرها ثم سيحج ابن زور المساجد النبوية والأثر المحمدية موجودة في طريق المدينة كسجد بئر الزكوان به العرش النبوي يوم بدر وهو
 معروف ويقرب مسجد يسمى الآن مسجد البضر وكسجد خديص عند العقبة وكسجد عند عين خديص ومسجد بطن وادي مرقب الجموم يعرف بمسجد
 الفتح ومسجد قريب التعميم الذي عنده قبر ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنهما وأذن زور الشهدا والصالحين بوادي بدر وغيره مع الدعاء لهم والوقوف بهم
 لتقود بركاتهم عليه وهناك ثلاث مسحطات بالحجارة كسوة قبرين واسمين يقال فيهما جامع من الشهدا **وأن يغسل** فينفذ ما فيه من فقد
 المباح أو رعا **فيل دخوله** المدينة كما في المجموع خلافا من غير دخول المسجد ويسن أيضا لدخولها أيضا فبا ساعا على حرمها فإني
 هنا ما قال في الأحياء والأول الذي يراى يغسل من بيروا **الحج** قال السهم في الظاهر أنه أراد بئر السقي التي بالحره في طريق الدخول إلى الحج
 انتهى وقبله من يروى **فإن قلته** الغسل لذلك **فبعده** يغسل بئر كاله وفيها ساعا على ما مر في دخول مكة **وإن** يتنظف بما يطلب الله

قلت النصف
قال ما تشييت
وان زدت فهو على
خير لك قلت
التكثير قال ما
تشييت وان زدت
فهو خير لك

الوجه

الله تعالى الاشرع عظيم ومن ثوب كان احب موضع الصلاة مالم يعارضه فضيلة الصف الاول وما يليه فالقديم اليه افضل خلافا لما اشار اليه في كثير
وان لم يقبل الصلاة في الموقف الشريف فاحتمل من ذلك **ان هذا هو موقفه** في الصلاة على الله تعالى
القديم لا المحدث الا في القديم قد اختلف وجعل محل منابر كبار فالعهد الذي ذكره الاصل عن الاصحاب لا يعرف محل من هذا المنبر الا بالاحوال
اذ ينهها الى الموقف والمنبر اربعة عشر ذراعا وثلاثة ارجل من المصنعة فترى ما يقارب محل ذلك العهد وبين هذا المنبر القديم
القديم الشريف ثلاثون ذراعا وثلاثة ارجل باليد المقذلة **وجعل محله** اي المنبر القديم **لان شبه حوض من حوض الصدق**
المذكور في الاصل عن الاصحاب **التي كان بجانب السارية المزعومة على اية علامة على المصلى الشريف قد اختلفت** بالافتراق
الاول وهو سنة اربع وخمسين وخمسة كما ياتي **وجعلت الان دعاه** بما يحارب من محله الصدوق المذكور والرد باستنباط هذه السارية
المذكورة في كلام الاصل جعلها من عينة كما عليه **وضع المصلى البعير** اي المحراب الذي يصلي فيه امام ان فعيه **والوقوف في**
القديم فانه محل الوقوف الشريف الذي كان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه باصله **دون هذه الشرقية لانه حينئذ تكون الدائرة التي كانت عليه**
المحيط بالعمارة منبذلة لسيدنا عتمان بن عفان رضي الله عنه اذ هو الذي انشأه كما ياتي **قبل هذه وقوله عن محله كما**
هو اليوم وقوله **بين عينية** خبر تكون الى اصل انه يقف في المحراب الموجود ثم يتباعد قليلا ومن اراد تحقيق ذلك ما يزيد من هذا فعليه
بتأريخ المدينة للعلامة السيد السمرودي شكر الله عليه فاذا فرغ من النجاة المستقلة او ما تحمله **شكر الله تعالى على هذه النعمة** الفطرية
له الزيادة بنصف قوله تعالى **لئن شكرتم لازيدنكم** **وساله** عز وجل التوفيق لما يحب ويرضى **وقام ما قصده من الخير بقوله** **زيارته** اذ هي
من اجل ما قصده وهذا الفكر يكون بالقلب واللسان **لا يسجد للشكر** قبل النجاة ولا بعد ها الا ان جاءه موجب او كان مقلد القائل بها كالامام
ابن حنيفة رضي الله عنه ومن وافقه لان هذه السجدة خير موجب اعز ان فعيه لا تشرع على الاصح وقبل تشرع ورجحه الجمال الطبري وابن
الحسن البكري **كما بينته** **ثم قال** **واما قول الحنفية** انه بسن له بعد فراغ النجاة ان يسجد لله شكرا ومشي عليه الجمال الطبري فعيه نظرا لقياس
حرمة ذلك لقوله تعالى **والله تعالى بالجود والاسبغ حرام** وشروط سجدة الشكر المذكورة في المجموع وغيره وان خالف فيها بعض المتأخرين لم
تخرج منها ان فاجبه النجاة من حيث لا يختص وهذه ليست كذلك كما هو ظاهر وليس مثلما سجد الصديق رضي الله عنه شكر النجاة
لتصريحهم بان الضرر على العبد ما يسجد له ونسبته فيه ونوقحه له لا يقتضي حصوله اذ من فعيه قليلة غلبت فيه كثيرة وكذلك نسبه
في محي الولد لا يقتضي حصوله كما حقت ذلك في كتابي شرح النعمان **دالما فقه** بعض المتأخرين ويلزم الحنفية ومن وافقهم سجد سجدة
الشكر عند رؤية الكعبة وخون ولم يغفل ذلك عنه صلى الله عليه وسلم **والنصف** احسن من الصحابة انتهى **ثم بعد النجاة** **يا ايها الغني المكرم** **بنية**

الزيارة

الزيارة مستغنية بالله تعالى عن زيارة الادب بموقفه المنيف **فيل** اي قال الاستاذ ابو الحسن البكري وابن فريون المالك وغيرهما
وتاب الله العبد الشريف فانه رجل الله اي يكون عرس الله عنهما **وان كان له** **قال المصنف** فحسن التوسل ووجه المناسبة
على ما فتح الله تعالى به الا ان كون ذي الحاجة الى الملك الكبير لا يلغى قناتها الا بجهة نحو الوزير والعلمان رضي الله عنهما وزيارتهما
ففي المحي من جهتها كما توسل بها وكاد يقول البيهقي من اوابها بابا الامدادات المحمدية كما يفيد ذلك بعض الآثار المروية ووجه
الاول في بانه اقرب لبار جبرئيل الذي امر بدخوله منه والكثيرة الادب بان جهة الا رجل اقرب الى التواضع من جهة الروضة لانه كان في الجهر
المنظر وهو محتمل ان سلمت له علة هذه ان ذلك الباع في الادب والطاهر خلافه فقد مر عن بعض كبار اهل البيت ما يدل على ان قصد الله
الشريف صلى الله عليه وسلم بالزيارة اوله وقول البر عن الله عنهما السابق من السنة ان يوقى قبر النبي صلى الله عليه وسلم من القبلة الى اخره صريح في ما
ذكرته فاستغنى عنه وان قلت هل علي ان يوجه ذلك المقالة فان المحي من جهة ارجل الشيخين فيد استغناء بها صلى الله عليه وسلم وتوسل بها
الى قول بشارته قلت ليس في محراب الايمان من تلك الجهة الذي الكلام فيه من ذلك على ان في البداية بدارس المكرم ايتا الاشرف فالاشرف بالتقدم
فكان هو الحق بالمواثبة من غيره بل والابق بالادب فغناؤه واذا اتى القبر المكرم **يستقبل السمار الغضة الموهبة بالذهب الذي**
الرخامة المحرر بينه وبين طرفه الجدار الغير الذي عن يساره دون خمسة اذرع بقليل فيزيد على ما ذكره العراقي والنوري دون
الذراع فذا استقبل ذلك السمار كان استقبال الوجه صلى الله عليه وسلم **لانه امام الوجه الشريف** وكان يسمى الكوكب الذي جعل
عليه السلطان احمد خان مجرى من الماك مكنو فبين بالذهب والفضة تنسب علم عامرانه يستقبل القبر الشريف ويستدير القبر والي
عليه جموع اهل وقال الآخرون الافضل استقبال الكعبة ونقلة عن ابن حنيفة الكوفي من الحنفية لكن ربه الكمال بن ابي امام عاروا في مسنده
عن بشارته قال من السنة استقبال القبر المكرم وجعل الظهر للقبلة وسبعة ارجل جماعة فنقل الاول عن مذهب الحنفية واستدل المصنف الاول
بانا متفقون على انه صلى الله عليه وسلم قبره يعلم بزيارته وهو صلى الله عليه وسلم لو كان حيا لم يسع زيارته الاستقبال واستند بالقبلة واذا
اتقنا فالحديث من المسجد الامام المستقبل على ان يلبسه يستقبلونه ويستدبرون للكعبة فما لا كونه صلى الله عليه وسلم فهو ولي ذلك قطعا ونحو
ما لا للنصوص لما سأل الاستقبال القبلة وادعوا امام استقبال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصرف وجهه عنه وهو على ذلك وسبلة **ابكر** **عليه السلام**
الى الله تعالى في النجاة ويشهد ما عمن الجمهور ما نقله المطوع عن السلف انهم كانوا يصلون الى الحجر والمسجد يقفون في الروضة متقبلين **الشريف**
وهم كانوا يقفون على باب البيت السلام لغرض استقبال الوجه الشريف فحينئذ ثم ما دخلت الحجر والمسجد فاما ما لم الوجه المكرم فهو قفوا
فيه متقبلين له واذا ساروا في الخطبة لاجل السامعين فاجل الله صلى الله عليه وسلم والاولى **ويقر** **منه** اي من القبر الشريف

حتى يكون بينهما اختلاف **اذ سرح قاله** الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن ابي القاسم عز الدين ابو محمد السلمي شيخ الفقه وال
سنة ثمان مائة وعشرين وخمس مائة وثلاثة عشر على الفجر ابن عساكر وقر الاصول على الامري وصف القفير والقواعد الكبرى والصغرى وقفا
الصلوة وشيخ الاسما ولحقه الزيادة والفتاوى الموصليه ومجاز القرآن وشجرة المعارف وبيان احوال الناس في القيمه وخرج له
وابن دقيق العيد وهو الذي لقبه سلطان العلماء وعلا الدين الباجي وحلق كثير ولما دخل مصر خريفه واكرمه حافظ الدين المصري واهوا
الشيخ زكريا الدين المنذري وافتتح من الفتيا اجله وله كراما كثيرة ومما كان مع امر مصر ومنهم نائبه السلطنة وقول بانهم ارفا حتى يورد
عليهم بالبيع واحد ابعد واحد امشور لا يسع لاحد مثله توفي سنة ستين وخمسة عشر في الاصل كالاجبا انه يعبد بنحو اربع مائة وعشرون
فيه قولهم ويقرب **ابن الميث** منه كقربه منه **بافتلاف الاحوال والاشخاص في البعد** وقفا اشار اليه
الجلبي وغيره وصرح به الفراء والنوى بقوله بل الادب ان تبعد عنه كما تبعد عنه لو حضرته فوصيائه الى اخره وطلب من يداظر الادب وتلك
الحضرة يقتضى الشخص كلما زاد في البعد كان اولى قال المصنف وكلام شاذي وغيره سيما السيد وصنع بعض العلماء يقتضى ان وقوف
اليوم تحت القنديل تجاه اوجه الشرف مقابل السمار الغضه الموهبه بالذهب هو الموافق للادب بتبعية علم ما تقتضيه انما يفعل كثير من
الجملة من حصول الحجة الشريفة لغرض شرعي خلافا للادب وعجبت من قوم يتبادرون الى ذلك ويبعدونه فربه وادع باع علمهم بنحو قوله
يا ايها الذين آمنوا لا تخطوا بيت النبي الا ان يورد ذلك ويقولهم يقرب **ابن الميث** منه كقربه منه جبا قال بعضهم والادب من اراد دخول
البيت من المقصورة قال المصنف ولا ادري من اين له هذا الادب بل الادب عدم الدخول الاصلحة شرعية ليس فيها ما يظهر تعالى في الحج
والتبخر وسؤاله البشارة ذلك والادب جاز الشرح ادبا انتهى وروى ابن النجار ان المرأة سالت عائشة رضي الله عنها ان تكشف عن قبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكشفته فبكت عنهما مات وحكى عن ابى الفضل الجوى اخذ من الحجرة القدره انه شاهد شخصا من الزمر او مقصود
الحجة الشريفة وطا طار اسد نحو القبة فمكث فاذ هو ميت **شريفه ولا يجلس** كما اقتضاه كلامهم اذ هو الماثور بل والادب ومنه خبره
كما يوصي الاصفا في علمه اذ اسنوها في اصل الجواز **الافرد** وهو كقول القيام **كما يبينه شعر** قال ثوراه هو الماثور وتقله يعني النوى
عن غيره ولم يبقه لا يقتضى ترجمه لتغييره بما ذكر مما يخالفه ولو قلنا لغرضه غيره فالاعتراض على الركنين **بفتح** وغير
وقفا الدعا **بفتح** على **عالمه** كما في **الاسفل** فعل قاله الكرماني الخوف جزم به ايضا في الحاشية لكن قال في الجوهر المنظم الاول ان السائل اذا
الصلوة اعتازت عن غيرها يا مورا ففردت بها وايضا هي وظليها متعلقة بالعضد فكل عضو لوجه مخصوص به فغيره
ان البين بينهما حالان مختلفان عند النية وفي القيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس والوقوف ليست هي فان قلت تخصبهم ذلك
الوجه

الموضع

الوضع بالقيام فيها برعاية الادب وعلومهم قلت لا نسلم تلك الكلية الا لانها بالادب اللائق بالصلاة غيره على ان الاسلام في الادب هو كماله
الشافعي قال ما كان الله المولى وان ذلك الوضع خلاف الاولى وعكسه اي لانه عبث لا ارب فيه لكن ما قاله مخالف لسنة الصحابة واجله في الله
عنهم يطاع عليا وليس يعصى له حكمه وافقته جليله هو ان ذلك الوضع يستلزم كون الامساك محاذيا للقلب فيذكر به انه لا يمكن كذلك الا
الشيء القبيح ثم ينتقل الخلة لا انفس من القلب فيمكن الخواطر التي تطرقه للزيلة لفاسده ووجهه لحسانته فيذكر بذلك الامساك
الحسي الامساك المعنوي الذي هو مع الصلاة وسرها المقصود من وعند النظر لهذا اللائق في هذا المقام ايضا يتقوى ما قاله الكوفي في مقامه فانه
متمم **ليكون حاله وقوفه وجلوسه** **النظر الى السفل باستنساخ من جدار الشرف والارض غاص الطرف** عما حدث من الزينة
هو واقف في خاضع خاشعا غير ذلك من الصفات الالائية **بالحال في مقام المنيب والاجل** والاعظام لله والى الله عليه وسلم لانه ذلك البق
بالادب **فارج القلب من عليق الدنيا** الشاغلة ليشيها الى المحض والخشوع فقد قيل بطريق طرف العين ليس ينافع اطلاق
طرف القلب ليس بطرق **استغنى جلالة من قده** منزله **من هو جبرته** والله تعالى اعلم جبره والله ناظر اليه ويستخسر عاه
الجلالة كما هو في حياته اذ لا فرق بين قوته وحياته في شأه لانه ومعرفته بالحوالهم وبياناتهم وخواطرهم فان قيل هذه الصفات تخصه
بالله تعالى فالجواب ان من اشغل العلم البرزخ من الموضفين يعلم الحوالا الجباليا وقد وقع كثير من ذلك كما هو معلوم في محله وقد روى ابن المبارك
عن ابن المسيب يوم الاوتار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امته غرة وشبهه فيعرفهم بسيماهم واعمالهم فلذلك يسمى من علمهم **فهم مسلم** مثلا
وجهه الكريم عليه الصلاة والسلام فذهنه **مقتصد** اي بصوت متوسط بلا رفح لصوته ولا خفض له بحيث لا يسمع منه صوته في مجلس
الخطب والاولاد ياتوا بالاجل **يصدق السلام عليك يا نبي الله** ويدا بالرسالة شرفه **السلام عليك**
يا خيرة الله لانه اختاره من الخلائق بفضل على العالمين **السلام عليك يا صيب الله** والمحبة مرتبة له صلى الله عليه وسلم فوق الخلة
السلام عليك يا سيد المرسلين قال صلى الله عليه وسلم الناس ولد آدم ولا فخر **وخاتم النبيين السلام عليك يا خيرة خلقي اجمعين** لانه اذا
ساد البشر ساد غيرهم **السلام عليك يا نبي الغر المحجلين** وهم اقربته قال صلى الله عليه وسلم الغر يوم القيمة غر السجود ومجلون من المؤمنين والتمسك
وقال صلى الله عليه وسلم ان مني يوم القيمة غر المحجلين من انار الوضوء الحديث متفق عليه **السلام عليك وعلى آله وصحبه وسلم** **عليك**
السلام عليك وعلى آله وصحبه وسلم **يا نبي الله** عز وجل **عليك وعلى آله وصحبه وسلم** **يا نبي الله** عز وجل **عليك وعلى آله وصحبه وسلم** **يا نبي الله** عز وجل **عليك وعلى آله وصحبه وسلم**
قيل وهذا مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم من قال جزاء الله عز وجل خير له من اجرة الجاهل انقب بعين كاتبا اربعين صباحا او كما قال صلى الله عليه وسلم **عليك وعلى آله وسلم**
عليك كما ذكر ذكره عن فضل **افضل** **الحمل والطيب** ما صلى على احد من **الخلق اجمعين** واخذوا من ذكر الشافعي في خطبه

لما روى الترمذي
سئلوا الله والرسوله
اعلا درجه في الجنة

تقریر

41

السلام عليكم يا ابنه قال ابو الحسن البكري ويؤمن من هذا ان كان من ذرية ادم منهم يقول كما قاله ابن عمر وهو حسن لانه بلغ وطلب العطف والرحمة
انتم وقال الثاني الحبيب الطبري حيث قال اولان قال الزبير مامن الطويل فلا يكره الا ان الاشباع اولون الابتاع واستدل بقول الجليلي لولا قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تطروني اذ انا مشغول فانه انما كان لا يسمع منكم الا ما يسمع من الله فانه لا يسمع منكم الا ما يسمع من الله
في ذلك الدلالة والصلوة والسلام عليه انتم قال المصنف وانت خبير بان النبي لم يسمع مطلق الاطراف الاطراف لانه لا يسمع الا ما يسمع من الله
عليه السلام من دعوى الالهية فالاول ما قاله القوي وغيره تبعا لاكثر العلم من النظم بل نعم هذا تفصيل لا بد منه فهو اول وهو ان القلب مادام حاضرا
مستحضرا لما من الهيبه والجلال صادق الاستعداد والذلة والاله تكسار فالنظم بل اول ومضى فقد ذكر فلا سراغ اول **ما من احد**
سلاما على النبي صلى الله عليه وسلم **فليقل** ندبا **السلام عليكم رسول الله من فلان ابن فلان او** **يقول فلان ابن فلان** **سلام عليكم رسول الله**
من العبارات كيار رسول الله وصاني فلان بالسلام عليكم او علمية فان قلت يشك على نصيحتهم بسببه هذا قوله لو امر انسان اخرا بالسلام عليه غيره عليه
ان لم يصح بعدم القبول ان يصلي عليه ويجعل على السلام عليه الرد بلسانه فوالله ان كان المسلم حاضرا وهو صلى الله عليه وسلم حي في قبره فلم يجب على من
حمل سلاما عليه صلى الله عليه وسلم ان يصلي عليه نظيره ما تعرف في الحق قلت الفرق بينهما ان القدر بالسلام ابتداء ورد من الاصل التواضع وعدم التسامح
يكثرون وقوعه بين الالهيا حينئذ فارسل السلام للعقاب العصرية موافقة وعدم مقاطعة واذ كان هذا هو المقصد به كان تركه مع تحمله سببا
او حيلة للمقاطعة المحرمة اي من شأنه ذلك والوسايل احكام القاصر فالحجة بتركه بل لا بد السلام واما ارسال السلام اليه صلى الله عليه وسلم فافقده
الاستعداد وعود البركة على السلام فتركه ليس فيه لعدم اكتساب فضيلة الغير فتركه ليس فيه بسبب يقتضيه فالحجة ان ذلك التبليغ منه لا واجب
فان قلت صرحوا بان تعويت العقاب على الضجر كماله دم الشهيد فقلت هذا شبهة اذ فرق واضح بين عدم اكتساب الفضيلة وتوقفت
الفضيلة الحاصلة على الغير فمن حرم هذا التعويت ولم يحرم ترك ذلك الاكتمام **ما من احد من المسلمين** **يقول** **سلام عليكم رسول الله** **فليقل**
ويقال فيه كرم الله وجهه لانه لم يسجد لغير الله كما قاله في كل يوم الله وجهه بنا في وفاة عثمان بن عفان بن عمر وبن كعب بن زيد بن نعيم بن مرة
يلتقون وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل كل منهما وبين مرة سنة اشخاص وامة ام الخير علي بنت محمدا سلمت جميعا كان المسلمون في دارهم
قال المفسرون في قوله تعالى رب اوزعني ان اشكر نعمتك الاله نزلت في ابي بكر وابيه واهله واولاده ولم يكن احد من الصحابة اسلم هو
والده وبنوه وبناته غير ابي بكر اسلم هو ابن عثمان وثلاثين سنة ولم يكن احد معني محضرة النبي صلى الله عليه وسلم غيره ويعني بالخلة
يوم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم واجمعت على خلافة الصحابة وبعثت عن عمر بن الخطاب سنة ثمان عشرة في
اشايه اعتمر فدخل مكة فمخوه واتى منزله وابو جعفر جالس على باب داره فترى ابو بكر عن راحلته والنعم اياه وقبل بين عينييه وهو يبكي
وجاه

بلغة

اهل مكة فسلموا عليه وهو يبكي ويخبره فترى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبب موته وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انه اكل خبز وهو
والخارث بن كلدة فقال الخارث ارفع يدك يا خليفة رسول الله والله ان فيها سميته وان انت تموت في يوم واحد وكان كما فلا فتوفي
ليلة الثلاثاء ثمان بقين من جمادى اخرة سنة ثلث عشرة وارضى ان يدفن في الجوف حيث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا نامت فجيءوني على
الباب فادفنيه فان فتح لكم فادفوني قالوا يا رسول الله عنه فانطلقنا فدفعنا الباب وقلنا هذا ابو بكر الصديق قد استأذننا ان يدفن
عند النبي صلى الله عليه وسلم ففتح الباب ولا ندر من فتح لنا وقال ادخلوا ادفنوه كرامة ولا تدرى شخصا ولا تدرى شيئا نقله في الخبرين
الصفوة وفي مشاهد النبوة سمعنا صوتا ضمو الحبيب الحبيب ودفن ليلا جعل راسه عند كتفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال
لان راسه عند منك رسول الله صلى الله عليه وسلم **فليقل** **سلام عليكم رسول الله** **فليقل** **سلام عليكم رسول الله** **فليقل** **سلام عليكم رسول الله**
ويختاره لنفسه **ما من احد من المسلمين** **يقول** **سلام عليكم رسول الله** **فليقل** **سلام عليكم رسول الله** **فليقل** **سلام عليكم رسول الله**
لقوله تعالى من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزا الله خيرا فقد بلغ في الفنا يعني عليه رواه الترمذي والنسائي وابن حبان مراد بعضهم فلعنه
احسن الخلق سلك طريفة باحسن الطرق وقالت اهل الردة والمبدعة ونصرت الاسلام وكفلت الايمان ووصلت الارحام ولم تزل
قائلا الحق ناصر الالهة حتى اناك اليعتق رضوان الله تعالى عليكم وبركاته وسلامه ونجاته اسأل الله تعالى ان يعطينا على محبتك وان يحشرنا في زمرة
نبينا صلى الله عليه وسلم وزمرك وان ينعما بمحبتك كما وقفنا لربنا انك الله هو الغفور الرحيم **ما من احد من المسلمين** **يقول** **سلام عليكم رسول الله**
رضي الله عنه من الخطاب ابن نضال بن عبد العزيز بن رباح بن عبد الله بن قريظ بن رباح بن عبد بن كعب يلتقي وهو رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن كعب بن زيد بن كعب بن نضال بن عبد العزيز بن رباح بن عبد الله بن قريظ بن رباح بن عبد بن كعب يلتقي وهو رسول الله صلى الله
وكان ذلك يوم بدو معاه الفاروق يوم اسلم في دار الارقم في السنة السادسة من النبوة وله سبع وعشرون سنة وانزل الله تعالى يا ايها النبي
حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين واستخلفه ابو بكر فاقام عشر سنين وسنة شهر يام الخلافة والامامة على نهج العدل والاستقامة
واستشهد في ذي الحجة سنة ثلث وعشرين من الهجرة على يد ابي لؤلؤة فيروز بن الحبحر سمي غلام المغيره ابن شعبه واستاذن عايشة رضي الله
عنها ان يرفق مع صاحببيه فقالت كنت اريد نفسي ولا ترون بد اليوم على نفسي ودفن ودفن بها وجعل راسه عند كتفي ابي بكر رضي الله عنهما كما
قال **لان راسه عند منك رسول الله صلى الله عليه وسلم** **فليقل** **سلام عليكم رسول الله** **فليقل** **سلام عليكم رسول الله** **فليقل** **سلام عليكم رسول الله**
الجليلين اليك بعين الخطاب ابو جهم بن هشام رواه احمد والترمذي واخرج الطبراني والحاكم والاهم وغيرهم عن الاسلام بعين الخطاب والشحان
وابن ماجه والحاكم والاهم عن الاسلام بعين الخطاب جاسم وابن عساكر والاهم عن الاسلام بعين الخطاب واعين عن الخطاب والطبراني واحد الاله

[illegible]

الأعجاز

السكت ولد سنة ثلاث وعشرين وخمسين للهجرة وتفق على والده ثم دخل القاهرة وعرض محاضراته فيها التبيين وغيره على ابن بنت الاثر وغيره
 ودخل على توف الدين ابن دقيق العيد وعرض عليه التبيين وتفق على ابن الرقعة وقيل الاصلين وهايز المعقولات على علا الدين الباجي والمنطق والظاهر على
 شرف الدين البغدادي والتفسير وعلم الدين العراقي والقرآن على ابن الصايغ والعراقي على عبد الله الحارثي والحديث عن الحافظ الدمشقي والفقه عن
 ارجان وصحفي التصوف ابن عطاء الله ولفظ الحق المشهور كالتفسير لم يكمل وتلك المجموع وصل الى اثنا التعليل في شرح المنهاج وكنا التحقيق في
 مسئلة التعليل وهو الدليل على ائمة في مسئلة الطلاق والحق الشقاق في مسئلة الطلاق وهو الصغير وحق السقام في زيارة غيره الايام
 عليه افضل الصلاة والسلام وهو الذي ابن تيمية رعا في شئ القارة على من انكر السفر لزيارته واليف السلوك على من سب الرسول ومولاه كثير جدا
 ذكرها ابنه في الطبقات توفي سنة ست وخمسين ومائة ودفن بباب القصر المحروس **والمصنف** او الشافعية والحنفية والظاهرية
ابن توفيق ابو اهل اللبنة خرم لانه غير الاكثر من الخير وفعل ما كان في قوله ان الزياره فاعلم اقرب جاعل قاعدته في
 سن الأربع لان ذلك من المعين قد يعفى العمل وقلة ادب **ابن توفيق** **الادكار** **باب سنة والحاشية** والذي في المذهب الثلاثة يقولون
 باستحبابها واستحبوا الاكثر منها واكثر الوقوف عنه بواهي الخير والصلاح انتهى قال في الجوهري المنظم واقضا ذلك العمل الانظر اليه بالمان من
 قلبه وتوافقه طولا ومساو من لاسم وانصرف في حرد السلام لا يفيق العمل البتة واستدل الله بالحديث المذكور بان الجوهري في بيان وقوعه وانما ينسب الاكثر
 من زيارة القبور والكثا الوقوف عنه بواهي الخير والصلاح فاما كذا بغيره صلى الله عليه وسلم ثم قال انه ما لا ايضا ان يقال ان زيارته النبي صلى الله عليه
 وسلم كما ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال القاصي عاص قبل معناه انه كره الاسلام غير عن الله ورايت القبور ويريد بجبر كنهتم من زياره القبور
 فخرها وقيل ان الزياره افضل من الزور وليس كانه ودخول الجنة لهم يزورون زيارتهم فالاولى عندى ان منعه وكرهه مالا ايضا فانه الى
 قبر النبي صلى الله عليه وسلم وانه لو كان زيارته النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له قوله صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد استند غضب الله عنهم
 اتخذوا قبور انبيائهم مساجد فمضى اضافة هذا اللفظ الى اعتبار التشبيه بفعل اوليك قطعنا للذريعة حسم اللبا انتهى وانما حيز مما قد منه
 في محبة مشروعية الزياره ان قوله صلى الله عليه وسلم من زيار قبري وجبت له شفاعتي صحيح وانه لا كراهه في ذلك وان الحديث الذي ذكره القاصي
 لا دليل فيه لكراهه لان النبي فيه الحجج لجماعا وليس في قولنا قبر النبي اتخاذ وثنا ولا في بيان ذلك كما هو حال المراد باننا في هذه وثنا هو
 ان يعظم نظير ما عظم به اليهود والقصر قبور انبيائهم كما يصرح به قوله صلى الله عليه وسلم وثنا يعبد يعني شرفه بقوله استند
 غضب الله عنهم اتخذوا قبور انبيائهم مساجد فاصبحوا اي من قبرهم وانك القبور يعبدونها من همهم وهاكا لاوثان
 والاصنام في عبادتها من دون الله تعالى واذا انقروا ان هذا هو معنى لا تجعلوا قبوري اخرن فاي دليل على كراهه ذلك فالوجه ان يقال

غضب الله على قوم اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد يحذر من اقترافهم ذلك القبور بعبادتهم حتى يصيروها كالآلوهة
والانصام في عبادتها من دون الله تعالى واذا انقرض هذا هو معنى لا تجعلوا قبوري الى اخره فاي دليل على كراهة ذلك فالوجه ان يقال

ومن ثم اختاره النووي وغيره من جواب القاضي الطيب عن الاحاديث بانها ليست كانت العقوبة في الاموال فسخ بان عمل سدي به موت
النبى صلى الله عليه وسلم دليل على عدم شدة وكفر بالبحر وحينئذ فانها ليست بالسلب ما يستتبع عورته واختار انه منكر وصحة في المجموع والرواية
لوصوح الفرق بين الحيوان والمسلم المعصوم على ان السلب هو قتل القتل وميتة الحر لا حرة لا يقتضي بقا سائر العورة بخلاف عورة الصابر
وعلى الاول لا يباخذ منه سائر العورة حتى يجد ما يستترها او كذا غيرهما من سائر البدن اذا حصل له بذلك تقصير بالحرى فلا يباخذ حتى يجد
من الضمير كذا بالاجرة كما لو كان معه ثوب فاضل واضاحه غيره لدفع الاذ او جلبة فعه بالاجرة ويختل الفرق بان الصابر شبهة ملكه بخلاف
غيره بل الطاهر انه لا يملك السلب الا باخذ فقبله لا يستحق اجرة قال في المجموع ولو كانت قتيابه مضمومة لم يسلب بالاختلاف انتهى ^{في المتن}
الذي يقتضيه النظر انه لو كان عبدا لم يسلب اذ لا يملك كذلك لو كان ثوب الحر مستأجرا ومستعرا فلا يسلب قال لم يرض لذكر انتهى ^{في المتن}
امر العبد ملكه بالاصطبا ومثلا سلب على الوجة وقضية سعد المذكورة مع العبد اما ان يكون امره سدي بذكر واما ان يقال انه هو
صاحب واختلاف في مصرف السلب فقبل فقر المدينة وقيل لبيت المال والصحيح انه للسلب كالقتيل فرع اذا قلنا بالضمان لقطع شجرة
ولم يره احد قال البارزي وجب ضمانه واذ لم يعلم به غيره كما في قطع شجرة كذا فقر المدينة او بيت المال على الوجهين وسقط الوجه ^{في المتن}
السالب لعدم علمه وقت مباشرة فانه يشترط كماله قال من رد عبدا فله كذا فرده من لم يسمع لم يستحق وليس كسب الابن مالبيه فانه استحق
بموت الاب وهو لا يستحق السلب الا بمشاهدة الاثلاق ولو جاسا لبيان معاوقت الاثلاق فهو له كما لو جرح القاتل اثنان استحق
سلبه **ومثله ذلك** اي حرمة العبد والشجر وعدم الضمان **الطائف** بفتح الواو وتشديد الجيم وهو ولد يصحح الطائفة يسمى بفتح الجيم
منها الحق قال السهيلي هو طاه مواليد هذه القرية فسميت باسمه وقيل اسم حصون الطائف وقيل لبعضها وقيل ان أرض الطائف جميعا قال القائل
الملك وقية وقعه الان يربى بالطائف ما يخرج السلامه ونحوها لان بعض ذلك فيما يطهر ليس من وادي وح ^{في المتن} وشمله اسم الطائف ثم نقل عن غيره
ما يفهم ان قرية السلامه ونحوها من القرى وان كانت من الطائف ليست من وح ولا واديه قال في القاموس وح اسم واد بالطائف لا بدله ^{في المتن}
الجوهر وهو ما بين جبل الحنترق والاصح من انتمى قال بعضهم والجبلان الحنترانها اللذان خلف قبة ابراهيم الرحمة لوقم قال في القاموس
والطائف بلاد تقيف في وادى قرأها لقيم واخرها الوهط سميت لانها طافت على المافي الطوفان اولاد جليل طاف على البيت والاد
كانت باناشام فنقلها الدلائل الى الجبل بعبارة ابراهيم عليه السلام اولاد رجلا من الصدوق اصحاب دما بضم ديموت فقر الى وح وخالف مسعود بن
مفيث وكان له ما اعظم فقال هل لكم ان ابن طواف عليكم يكون لكم ردا من الفرق فقالوا نعم وهو الحابط المطيب به انتهى بتبينه ^{في المتن}
للمنفذ هو المعتمد وقيل بكثرة ذلك وعليه اكثر العلماء قال الخطابي لم يستعمل لغيره معنى الا ان يكون ذلك سبيل الخلق النوع من مضاف ^{في المتن}
ويختل

ويختل ان الله تعالى ^{في المتن} ما كان في وقت معلوم اربعة محصورة قد نسخ ذلك نزوله الطائفة وحصاره فعاد الامر فيه الى الاباحة كما سلك الحل
ومعلوم ان عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزلوا بالطائف وحضروا اهلها استفقوا بانها امة ابدية من شجر وهدى ذلك على ان اهل
مباح انتهى وهو مردود بما ورد من الاحاديث منها ما رواه البيهقي باسناد ضعيف انه صلى الله عليه وسلم قال الان صبي وج وعصاهه حرام
محرم وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقيفا والبغوي في المصابيح حرم الله عز وجل وجا وفسقوا العظام من حديث الزبير بن العوام
وج وعصاهه محرم لله عز وجل قال القاضي ريبنا هكنا في الاول من مشيخة النسوي عن الحميدي وهو في مسند ابن ابي اود ومسند احمد
قال حميد بن اسحق كان كتاب النبى صلى الله عليه وسلم الذي كتب له يعني ثقيفا عند اسلامهم بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبى رسول الله الى المؤمنين
ان عصاهه وج وصيده لا يبطا ولا يقتل ولا يعضر فمن وجد يفعل من ذلك شيئا فانه يجد وينزع ثيابه وان تغدى بعد ذلك فانه يغدى
ويسلم النبى محمد فان هذا امر النبى محمد رسول الله وكتبه خالداين ^{في المتن} يا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يتعداه احد فيظلم نفسه **وهذه**
اي حرم المدينة طول **بغير** بفتح العين المهملة كوزن خير جبل عند الميقات يشبه العبر وهو الحار **والشجر** بفتح الشين عن علي كرم الله
وجهه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرام ما بين غير وثور ربه البخاري ومسلم وعرضا ما لا ينبغي لما روى ابو ابي شيبة وابو يعلى او حرمت
ما بين لاني المدينة كحرام ابراهيم مكة واجدوا ابن ابي شيبة وعبد ابن حميد في الحرم ما بين لاني المدينة ان يقطع عصاها او يقتل صبيها ^{في المتن}
ما بين لاني الحرم والحار حرم ما بين لاني المدينة على الساني قال في فتح الباري كذا اكثر بضم واو حرم على الساني ما بين لاني المدينة
حرم فمختلن على انه خير مقدم وما بين لاني المدينة لم يستأوي يور الاول عاروا له في هذا الحديث بل لفظ ان الله حرم على الساني ما بين لاني المدينة
فخو الاسم اعلى انتهى واحمد الرباني في اللهم ان قد حرمت ما بين لاني المدينة كحرام ابراهيم الحرم والحار حرم ما بين لاني المدينة ان ابراهيم خليلك وسببك
وانك حرمت مكة على لسان ابراهيم اللهم وانما عيرك وسببك وانما حرم ما بين لاني المدينة في ذلك كثره وادعى بعض الحنفية ان الاحاديث مضطربة
لانه وقع في بعضها ما بين لاني المدينة وفي بعضها ما زعموا وفي بعضها ما جليلي ما ورد بان الجمع بينها واضح اذا الاحاديث الصحيحة لا تدبر مثل هذا او بعد
الجمع امكن التبرجح ولا شك ان رواية ما بين لاني المدينة ارجح لتوارد الرواية عليها والاية بتحقيق الحجة الحرة وهي بفتح الحاء المهملة الارض ذات
الحجارة السود وتعلم بعضهم حرم الحرم النبوي فقال حرم المدينة حرة في ما حركوا عبرة وقيلة وشمالا واللائحة اتخذها ذا النعمي شرا وغر بافاعة مفا
واعلم بالاجزاء ما بانا بقضية احاديث وردت من حرم الطيور والوحش والاشجار وغيرها الا الشجر ما بين الحرتين وحرم الشجر يرد في سائر
جوانب المدينة لانها لم تثبت الا في ذلك الامام ما كرمه الله **فيل** بفتح الفين لا يعرف بالمدينة **فاما** بفتح الفاء **فان** بفتح النون **فان** بفتح النون **فان** بفتح النون
وهذا قاله ابو عبيد القاسم بن سلام وغيره من العلماء قال في فتح الباري ثقت روايات البخاري في كل ما عدا ما بين لاني المدينة بل لفظ ما بين غير الكنا

انه هذا جار ايضا على قاعدة ما ذكره في سائر النسخ ومن لا يقول هذه القاعدة من المذاهب الثلاثة وغيرهم لا كراهة عنه في ذلك ثم
رايت السبل صرح بما قدمته حيث قال على ملك حيث من ثلث قري لان يكون الخبر على ما كان فيحسن الاعتدال عنه او على
ان ذلك من قول الرسول لا يجوز فيه والمخبر انما هو في قوله غيره انتهى بتقدير هذا الاخير بحاجب بانه صلى الله عليه وسلم مشرع قال
الاقتداء به في القول والفعل ما لم يرد مانع من ذلك ولم يرد مانع في كراهة في ذلك قوله بخلاف قولنا النبي صلى الله عليه وسلم
هو ما ذكره جماعة من المالكية من قول ابن رشد عن مالك انه كره هذا ايضا حيث قال واكره ما يقول الناس من ان النبي صلى الله عليه وسلم
واضح ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة وجهه ابن رشد بان الربا يستعمل في الموقوف فكم لا يكون له ليل لا يتوهم
منه انه صلى الله عليه وسلم كغيره من الموق كما كره ان يقال العتمة وايام الترتيق وطواف التربة انتهى به ان انه انما لفظ
دون المعنى ومع ذلك رجع اختصاص الربا بالوقف موضع لان الوقوف لم يذكر القبر وجعل في قوله لا يتوهم ذلك الحرف وقيل كرهه لان
قبره ليس بصله بذلك وينفع به وانما هو عنه في الثواب قال السبل وهذا هو المختار في تناوب كلام مالك في موضع ذلك لان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يجهل ذلك لان كل مسلم يعلم ان الله لا يبدل ما كان من امره وان جدت مرتبته فمقتضى التبرك به والمتول في حصة الله
وحرمة نقل رجم المدينة واجبره ونحوه **وما عمل هذه** يقينا حتى المعلوم للاطلاع على خارج حرمة رجم مكة **كقول رباب**
ملك واجبره وما عمل منه في ما قد مناه هذا هو المعتقد وربما اخذ بعض المتساهلين بقول ضعيف بالكرهية والتحذير المشهور
في السنة القرامن الوقوع في الشبهات كقول النبي صلى الله عليه وسلم فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات
وقع في الحرام رواه الشيخان يمنع من ذلك فاحذر على انه خير ممن يرتكب ذلك من غير تعليل القائل بخلافه لان هذا امر معروف في الشبهة
خير منه ويجب على من اخرج شيئا من ذلك رده الى محله ولا يبرأ من عيبه الا بالبراءة كما دام قادر عليه الا من قل القائل من الجهل بين الجوارح كالحنية
فانما يستريح عندهم قال في زهر البساتين قالوا والمراد من الورد الحرمه الحاصلة بالقبولية على السلام باها وادفعه في انتمت حتى محرر من
كما ورد على كل نقب ملكي محرم وبيده ان كان صغير بالمدينة وكان عليه السلام يقول يا ايها الذين آمنوا فاعملوا الصالحات فلو كانت مكة الحجاز ذلك انتهى قال بعض
الشافعية لا بأس بنقل رباب حرمه للنداء ومقتضاه جعل نقل الرباب الذي يتنزه به الحصى ونحوه وهو محل فكون مستثنى لكن
ظاهر كلامهم مخالفة قال السبل في الاستصحاب ذلك لا يستحب فيه خيل بالسرو على اهله واخوانه من غير ان ينكحوا سبعا ثلثا للمدينة ومياه
المباركة كما قيل ليس وما يبرئ من زمم ونحوها قال المصنف فاستصحاب التبر ونحوه من اذ لم يكن يتكلم للنهي عنه **وحرمة ايساح** المدينة
واستنبط وان استنبط الادميون وكذا بانه علم امر وحرمة مكة **والله اعلم** من ذلك

ما بين

ما بين لا يتبينه لا يتقطع شجرها رواه الشيخان زاد مسلم ولا يصاد صيدها ولا يجمل فيها سلاح لقتال ولا يجنط فيها شجر الالغف
وفي رواية صحيحة لا يذود المد بينه حرام من غير الى ثور لا يجنط خلاها ولا ينفص صيدها ولا يلقظ لقطتها الا لمن انشدها
ولا يصح لرجل ان يحمل فيها السلاح لقتال ولا يصح ان يقطع فيها شجر الا ان يعلف رجل بغيره وروى مسلم ايضا اللهم ان ابراهيم
حرم مكة فجعلها حراما وان حرمت المدينة حراما ما بين **ما بين** ان لا يراق فيها دم ولا يجمل فيها سلاح لقتال ولا يجنط فيها شجر
الالغف وروى ايضا ان ابراهيم حرم بين الله وامنه وان حرمت المدينة ما بين لا يتبينه الا يلقع عفاها ولا يصاد صيدها
والشيخان والترمذي ما بين لا يبيح المدينة حرام وبقيت احاديث صحيحة بمعنى ما سبق وفيها ابلغ رد على من خالف
ذلك قال بعد حرمته ذلك اصلا وانه كارض الحل ومن ثم قال غير واحد انه في غاية السقوط والضعف لمخالفته لغيره
الاحاديث ولعل عذر قائله انها لم تبلغه وقطعه صلى الله عليه وسلم لخل المسجد لعله كان قبل التحريم وتحتل انها
بنيته الادميون لا يجرم قطعه وتغيير الشافعي رضي الله عنه بالكرهية في موضع اراد كراهة التحريم باتفاق اصحابه
خلافه لمن فهم منه التزوية وحكاة **قولا في ما بين** اي الصيد والشجر **جميع ما من** في محرمات الاحرام **ما بين** في الدما
من التمسك في حرم مكة فكما حرم ثم حرم هذا ويصير مذبحه ميثه **اكن لاصمان فيها** في الجديد وهو الاصح عندنا
كاكثر العلما لانه ليس محلا للنسك وفي القديم يضمن فيها ما وفي ضمانه وجهان احدهما كلفان حرم مكة واصحابها اخذ
سلب الهادي وقاطع الشجر وفي المراء بالسلب وجهان الصحيح وبه قطع الاكثر من كسلب القليل من الكفار والثاني
ثبانه فقط وذلك لخبر ابي داود عن سعد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من راي رجلا يصطاد بالمدينة
فليس له مسلم ان سعد اسلب في الشجر ايضا وثبت عنه انه وجد عبد يقطع شجر او يجنط فسلبه فلما رجع
كاهل اهل البصرة ان يرد عليهم ما اخذ على غلامهم فقال معاذ الله ان ارد شيئا ثقلني رسول الله صلى الله عليه وسلم واي ان يرد
عليهم وفي رواية انه راي رجلا يصيد فسلبه ثبانه في رد هاقب واجتج بانه صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وامر
من وجد فيه صايد لوقاطع شجر ان يسلبه ثبانه ثم قال فلا ارد عليكم طعمة اطعنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولكن ان شئت فقل انكم ثمنه وفي اخري انه كان يجز فيجد الحاطب معه شجر رطب فيسلبه فيكلم فيه فيقول لا ادع
غنيمة غنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم واتى من اكثر ما لا وروى البزار عن سعد سمعت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم ينهي عن قطع شجر المدينة وقال من قطع منه شيئا فمّن اخذه سلبه ففي هذه الاحاديث دليل للنفذ

الحبر مسلم وابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه خبر صفوف الرجال اولها ونشرها اخرها وخبر صفوف النساء اخرها
ونشرها اولها وابن ابي شيبة خبر صفوف الرجال مقدمها ونشرها اخرها وخبر صفوف النساء اخرها ونشرها مقدمها
واحد ابن ماجه وغيرهما خبر صفوف الرجال المقدم ونشرها الماخو وخبر صفوف النساء المقدم ونشرها الماخو
فاغضضنا بغيره ولا نرى من عورات الرجال من ضيق الاثر فالجمع من الصف الثاني واليسار يسمع الامام ويرى افعاله افضل من الاول
او الميم لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة افضل من المتعلقة بكلماتها ورد بان في الصف الاول والميم من صلاة الله تعالى ولا تكتفى على
اهل الامم ما يفوق سماع القراء وغيرها وكذا في الاول من توفير الخشوع واليسار الثاني لاستيفاء الخشوع من افعالهم والخشوع روح الصلاة
يقفون سماع قراء الامم وغيرها وايضا فاما فيه يتعلق بذات العبادة ايضا وهما هنا فوايضا الاول اعلم ان سوارى المسجد كان في ركنه
صلواته ولم يكن واحد من افضل اذ لا تخلو من صلاة صلواته عليه وسلم او صلاة احد من اصحابه رضي الله تعالى عنهم كما بين الحديث الخ
فيديو في التبرك بالابان بدعو الله تعالى عنها ويصل بها نعمة ثمانية ساطعين لها افضل خاص الاول التي هو علم المصل للشرع كما جرد الله
عليه وسلم الذي يحط به ويترك عليه افعالها في كل ركعة السابعة اسطوانة عايشة رضي الله عنها وهي الثالثة من المنبر والثالثة من
القبر والثالثة من القبلة من وسط الروضة الشريفة صلى الله عليه وسلم المكتوبة بعد تحويل القبلة بضعه عشر يوما وتسمى اسطوانة
القرعة كما في وسط الطريق في مسجد في نعمة لو تعلم الناس ما صلوا اليه الا ان نظير لغيره من البقعة قبل هذه الاسطوانة
وكان ابو بكر وعمر وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم يصلون اليه وفي حديث ان الدعاء عندها مستجاب وعن عايشة رضي الله عنها ان عمر بن الخطاب
لا يصطبر بوعاها بالسلام وكان المهاجرون من قريش يجتمعون عندها حتى سمعوا من اهلها يجلس الى الجري وصلوا اليه النبي صلى الله عليه وسلم عندها
للشق الايمن من السر عظيم فممن عايشة رضي الله عنها في الصلاة كذا قال زيد بن اسلم رايته عندها موضع الجبهة النبوية فالصديقيته
فالعمرية الثالثة اسطوانة التقرب وهي الثانية من القبر الثالثة من القبلة والرابعة من المنبر والخامسة من رحبة المسجد بين اسطوانة
عايشة وبين اسطوانة البركان صلى الله عليه وسلم يصل اليها ثمانية وخمسون ركعة في الصلاة الصبح وكان صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف خرج له القصة
او ربه اليها قبل القبلة فيستند اليها سميت بذلك لان بابها لا يفتح الا في صلاة ربه صلى الله عليه وسلم بطائفة من تحت ثوبه الرابعة
اسطوانة البركة وهي الملاصقة بالشباك اليوم شرف اسطوانة التوبة كان سريه صلى الله عليه وسلم يوضع عندها مرة وعشر اسطوانة
التوبة مرة اخرى الخامسة اسطوانة على كرم الله وجهه وكان رسول الله عليه وسلم يخطب في صلاة التوبة من سبيل الله صلى الله عليه وسلم
وهو خلف اسطوانة التوبة من جهة الشمال يصل اليها امر المؤمنين عاليا وكانت الحوكة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج منها من

أشرف

بيت عايشة

بيت عايشة الروضة في مقابلتها السادسة اسطوانة الوفود وهي خلف اسطوانة على كرم الله وجهه سميت بذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان
يجلس على الوفود العرب وكان يجلس اليها افضل الصحابة السابعة اسطوانة مربعة القبر ويقال لها مقام جبريل عليه السلام وهو في جانب
الحجرة الشريفة عن يمين صفته الغربية للشمال وبينها وبين اسطوانة الوفود الاسطوانة الملاصقة لشباك الحجرة الشريفة وكانت باب
قائمة على الله عنها كان صلى الله عليه وسلم ياتي اليه في اخذ بعضا من ثيبه ويقوم السلام على كرم الله وجهه البيت عايشة من الله لينذهب عنكم الجبس اهل البيت
ويظهرهم في اوقارهم الناس التبرك بها واسطوانة السرير لعلق ابواب الشباك الدار على الحجرة الشريفة الثامنة اسطوانة التيمم
كان صلى الله عليه وسلم يصل اليها في كل صلاة الحرة كان بها حجاب اذا توجه المصل اليها كان يسار له باب عثمان رضي الله عنه المعروف اليوم بباب
جبريل ومحل الان دعامة بها حجاب مزخرف ونوزع وان محلا ذلك القابضة الثانية ينبغي المبيت في المسجد النبوي مع اهل البيت عليه
واحد ويحصل الاجابة باصا معطو لليل الشريفة وهو من العرب او الفجر بصلوة او ذكر او قراءه وغيرها كما سبق الى جلي من علم طاهر
ويستعمله من النهار بخير نوم القبل له وبطيف الغذاء واستعمال ما يبعث على السهر ولا ينبغي ان يتخاشى من سوا الطرائف ويخجل
بالحضور الاذن في المبيت بل ولا التذلل له في ذلك فقد قالوا من ذلك عز في ايام الحضر الشريفة من الشرف الباذخ باعتبارها فتمت اخذ
ذلك القابض الشريفة وينبغي الاكثار في ذلك الليلة من الصلاة النبوية وعند تلك الليلة ليلة القدر كيف لا وفيها يحصل المحب بحببها والعلية
والوع مطلوبه مع ملاحظة ان هذه الليلة كاختلاسة وفرضه في العروا ليلة التجليات المحمدية وظهور الواع فتمت على القول بالثبوت
القدسية القابضة الثالثة قال بعضهم ليس لمن بالمسجد النبوي دامة النظر الى الحجرة الشريفة ومن خافه اذ امته للقبلة العظيمة فباسا
على الكعبة الشريفة والمصنف وهو حسن عقل ولا ينافاه فيه لطلب استقبال القبلة لان المدار في استقبالها على الاستقبال بالصدر وان كان
الله ملتصقة بجهة اخرى القابضة الرابعة تطويق القناديل الذهبية في الحجرة الشريفة امرها من زمان قال السبكي ولا شك ان اولي
من غيرها والذين ذكره الخلفاء في المساجد لم يذكروها ولا يقرضونها كما لم يقرضوا المسجد النبوي صلى الله عليه وسلم وكمن عالم وصالح من
اقطار الارض قد اناها للزيارة ولم يحصل من احد نكاح القناديل الذهبية هناك عليه مع استقرار الادلة الشرعية فلم يجز في ما يابى على
المنع فحق قطع جواز ذلك ومنع او رآه ثبات خلاف فيه فليبيده المسجد وان فضلت فيه الصلاة فالحجج لها افضل اخره فحق بها
يزيد شرفها في حكمها غير حكمها الاخر فقال وبعد تعليق هذه القناديل والحجج وصيرها الى ما يوفقك يا هذا او تزيروا وبه
لا يجوز ان تاتيها لانها وان لم يكن تعليقها في الاول واجبا ولا قرينة صارت حراما وحصل سبب التماثل في حقها اذ اتمها كما قوتها
فكسوة الكعبة استقام لواجبه وابتدأها غير واجب فلو لم يحصل وقف ولا تعليق ولكن احضرها صاحبها وعلقها هناك مع بقائها

على ملكه نقص تعظيم المكان وانتسابه اليه فينبغي ان لا يربط ما امكنه عدم الرتبة لان الشغل الحاصل هو انقص الحاصل من رتبة ما هو
كما هو موجود في التخرج عما في حشيتا من غير هاتين غير عقده مع الله تعالى ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا وما بانفسهم هذا هو الباطن
واما يمكن في الظاهر من ان اعلم منه بان كانت باقية بيده واسم عليه بذلك عند تسليمها اما اذا لم يعلم واحضرها الزاخر المكان او الوهم عليه
وسلم منه كما هو عادة النذر والهدايا فجا يطلبها من اعلم الله يمكن خرج عما فلا يقبل قوله بعد ما اقتضاه فعله وقربته من الاله كما هو
هبة وقبضها فجاين عنه لم يكن فغدا فتملكه فان الفعل الظاهر للعادة عرفا مع القران كاللفظ الصريح فالسبب كل ما في ذلك التملك
عن بيع القاديل الذهب التي بالجحيم المعطلة فان بعض الناس يقصد بيعها للعبادة الحرام الشريفة النبوية على سبيل الله افضل الصلاة والسلام فأنكره
واستعمله انكاره فمن جهة القصة لانه القاديل ان كانت وقفا صحيحا فلا يصح بيعها ومن يقول من الخبايا ببيع الاوقاف انما يقول
به عند خرابها من الخفية القائلين يقولون لا يستبدل انما يقول ذلك اذا كان يحصل له عوضا للوقوف بقدر الامكان واما هنا فقصد
ابقا وهما المنفعة خاصة وهي التزين فيبيعها للعبادة فمقتضى هذا القول ان كانت ملكا للحي كملك المسجد فكذلك ما قد فانه ان قصد الاقربا
ادخالها لهذه الجنة وان جعلها لاجل انما في فعل على الصوابين الجنتين فيمنع البيع ايضا وان عرف ان ملكا لمعنى فامرها اليه من التصرف فيها وان علم
ان ملكا من حرم معرفته فيكون البيت المال ومعاد الله ليس ذلك واقعا وانما ذكرناه لضرورة التبيين حتى يعلم انه لا يتسلط على بيعها للعبادة
بوجه من الوجوه يقتضي ذلك ولو فرضنا ان هذه الحاجب الزكاة فيما في هذه المدة فذلك القدر هو كل سنة ربع العشر فنكون قد استوفينا الزكاة
الاقل من نصيب صيرها اليهم ولا يباع فعلى كل تقدير لا يباع للبيع فلهذا وجه انكار ما بها واما الاستيعاب فلما يبلغ المالك اوقافا في الارض
انا بعضا قناديل نبينا لعمارة حرمه ونحن نقدره بانفسنا فضلا عن امورنا انتهى تنبيه الصحيح الذي له الاحاديث الصحيحة لا يجوز فتح
البناء والكوفة والشباك من دار بيت الصلاة للمسجد الشريف خلافا لما في ابي جعفر ان ذلك ما بين ذلك الحافظ لاجل الدين السيرة في صلاة الله
الاوقاف فوسد الابواب قال وقد تعرض جماعة من متأخري الصالحين الى المسئلة وهو ما في سائر المعاجد وذكرهم السبيل والركن والابواب وقال
وقد فهم من كل السبل انه لا يجوز الفتح الا بشروط ان يكون سبيل لا يغير معنى الوقف وان لا يربط شيئا من عينه وان يكون في ذلك مصلحة
لوقف او لعمارة المسلمين او لغير شرط رابع من فتاوى ابن الصلاح وهو ان لا يكون في شرط الواقف نقصا لصحة فاذا اجتمعت هذه الشروط
الاربعة جاز الفتح وان فقد شرط من هذه اربعة في الحديث **ورأى ابن ابراهيم في عام فميت له الجنة وهذا**

من تراجم

اخرجه

اخرجه ابن ماجه سنة وهو كثر من صلاة بالليل حسن جده بالبر فاتهم اطبقوا على انه منوع واضعه لم يتغير وضعه **في كتاب صلاة الليل**
في الصلاة والسلام فيه مستقلة واما البطلان ما روي **كن لا تخلق لها مال** ولا يذرية نبينا صلى الله عليه وسلم ولا يقال فعلها
عقب الحج او عقب الزياره اكراما يقال في زيارة نبينا صلى الله عليه وسلم قال الزركشي ولم نسمع بالحديث المذكور الا بعد فتح السلطان
صلاح الدين بيت المقدس ووجه سنة ثلاث وعشرين وخمس مائة لطيفه حكم الشيخ والدين العراقيان والله كان معادلا للشيخ زين الدين
عبد الرحمن بن حبيب الدمشقي في النجاة والبلد الخليل عليه السلام فلما دنا من البلد قال زين الدين نويت الصلاة في مسجد الخليل ليجزى عن شوال
زيارة الخليل في طريفة ابي العباس ابن تيمية قال فقلت نويت زيارة قبر الخليل عليه السلام فقلت له ما انت فقلت نويت الصلاة في مسجد الخليل ليجزى عن شوال
لاستدراج الاله الى ثلاثة مساجد وقد سوت الرجل الرابع واما انا فاتبعت النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال زوروا القبور فيقول من قال الاقبوس
الانبياء فبئس **الان زيارة بيت المقدس** يفتح المجمع وسكان القواف وكسر الدال المعجمة ويقال له البيت المقدس بمعنى الميم وفتح القاف
والدال المشددة لعنان الاول من اضافة الصفة الى الموصوف والثانية من باب الصفة ومعناه المظهر وتظهره على معنى اخلاصه من الاصنام
واما عاده من اوقاف الزجاج اي المكان الذي يظهر فيه الدنوب وسبب بيت المقدس من الدال واسكنها بغير ميم وهو المسجد الأقصى يسمى به بعد المسافة بينه
وبين المسجد الحرام ولانه لم يكن وراءه مسجد وثبت له هذا النعت وان عاصرت وراءه مسجد لان العلية اذا ثبتت سبب لم يثبت زوال السبب وقيل
بالأقصى ليعبر عن المعرب او من أهل مكة ومن النبي صلى الله عليه وسلم وله اسم كثير ذكر العلامة الشافعي ثلاثا وعشرين اسما **كنك** اعز به مستقلة لا تعلق
لها بالحج ولا بالزيارة وهو احد المساجد الثلاثة التي لا تشترط حال الا اليها والذين اختاروا الله بالبركة حوله قال الله تعالى سبحان الذي اسرى موسى
ليل من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله وقال تعالى وحيناها ووطا الى الارض التي باركنا فيها للعالمين من ميمونه رضى الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمت المسكن بيت المقدس ومن صلى فيه صلاة كانت بالف صلاة فيما سواه ومن لم يطبق ذلك فليطهر اليه
خبرنا روه ابن فضل الله في المسالك واليهي في الشعب يا خسر من ذلك ولعله من لم يأت بيت المقدس يصلي فيه فليبعث بزيته مسج
فيه وروى ابو داود وابن ماجه واللفظ له عن ميمونه رضى الله عنها قالت قلت لرسول الله افتنا في بيت المقدس قال امر من المحشر والمشرق ان يتوا
فصلوا فيه فان صلاة فيه كالف صلاة في غيره قلت يا رسول الله اريد ان لا استطع ان اصلي فيه قال فمدي اليه يديا يسبح فيه من فعل ذلك فهو
كزيارته المحشر ففعل من المحشر وهو الحج بعين يوم القيمة والمشرق موضع النشور وهو قيام الموتى من قبورهم وروى ابو بكر الواسطي وابن
عساكر يفتح امر فيل اعمدة بيت المقدس فيفتح في الصوف فيقول يا عظام النحر والجلود الممزقة والاشجار المنقطعة ان الله تبارك وتعالى بارك
ان يجمع في الحسام قوله تعالى يوم ينادي المنادي من مكان قريب ووقف بالبركة كما قال الكعب ومقابل اقرب الى السماء اثنا عشر ميلا وروى محمد

بارع

والنساء وابن ماجه والحاكم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سليمان عليه السلام لما بنى بيت المقدس اربعة
 ثلثا فاعطاه اياهما سالكهما بصادق حكمه فاعطاه اياهما وقاله ملكا لا يدعي احد من بعده فاعطاه اياهما وقاله لمارجل خرج من بيته لا يريد الا
 الصلاة في هذا المسجد يعني بيت المقدس خرج من خطبته كبره وادته امه قال النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نرجو ان يكون الله تعالى قد اعطاه ذلك وروى
 ابو داود عن ام سلمة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اهل الحجة او غيره من المسجد الاقصى غفر له ما تقدم من ذنبه او جعلته الجنة قاله الجمهور
 اسناده ليس بالقوي واوفيه شك من راويه وكثير من القضا بالواو وهم والمعنى في اختصار بيت المقدس بذكر حجه وفي الاحرام بين
 القبلتين وابن ماجه من اهل بصره من بيت المقدس غفر له وفي رواية كانت كفاره لما قبلها من الذنوب واخرجنا في صحيحه من اهل بصره من بيت
 غفر له ما تقدم من ذنبه قاله الجمهور ويضعون في القبر اياه ان بيعت اليه ببيت بصره حتى ينال اصل ثواب الصلاة فيها خذ من الاخبار بيت المذكور
خلافا لما يعتقده بعض الجاهل من ان من مات في حجة أو غيره من المسجد الاقصى غفر له ما تقدم من ذنبه قال النووي رحمه الله تعالى وهذا باطل ولا يغني
 عنه رواه ابو المعالي الشافعي في فضائله بسنده اليحيى بن سعيد بن يحيى بن ابيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من حج في مسجد المدينة
 ومسجد الاقصى في عام واحد خرج من ذنبه كبره ولدته امه قال العلامة الشافعي في الاية العظيمة الباهرة في معراج سيد اهل الدنيا والاخرة وان ثبت ذلك
 فقول النووي انه لا اصل لذلك فيه نظر انتهى **ثمة** روى الواسطي عن عطاء الخراساني قال لما فرغ سليمان بن داود عليه الصلاة والسلام من بناء
 بيت المقدس انبت الله له شجرين عند باب الرحمة احدهما ينبت الذهب والاخر ينبت الفضة فكان كل يوم ينزع من كل واحد مائة كل ذهب
 وفضة تفرش المسجد بلاطه ذهباً وبلاطه فضة وروى ايضا عن كعب بن الاشعث ان سليمان بن داود عليه الصلاة والسلام لما فرغ من بناء بيت
 مقدس خرسا جدد الله تعالى شكره وقال يارب من دخل من خايف فاعنه او من داع فاستجب له او مستغفر فاعفله فاحمد الله تعالى اليه وقد
 اجبت لاداد الدعا فخرج اربعة الاف بقره وتسعة الاف شاة ومنع طعاما كثيرا ودعا بنى اسرائيل اليه وروى الواسطي عن عبيد بن المسيب
 رحمه الله تعالى ان سليمان صلى الله عليه وسلم لما فرغ من بناء مسجد بيت المقدس فرغ له عشرة الاف من قبر بنى اسرائيل فله الاف بالليل وجمه
 الاف باليوم ولما كان ليلة الاثنين الاول لله بعد فيه وذكر المورخون من عمارته وما فيه من الجواهر والياقوت والمعادن في سائر
 وجدرانه ما يجزع عنه ملوك الدنيا فلما دخله تحت تصرفه واخذ تلك النفائس وذكروا السبا الاحاجه لذكرها هذا وذكر صاحبنا انه ينبغي ان يجمع القول
 فيه لما سبق عن ارجل قال كانوا يستحبون لمن في المساجد الثلاثة ان يحتم بها القرآن قبل ان يخرج رواه عبيد بن منصور في سننه وسنن الجاوية
 كما فعل عنه من الصحابة رضي الله عنهم وان يصوم فيه كل يوم يوم في بيت المقدس براءة من النار **ولو نذر الزكاة او المسجد الذي صلى الله عليه وسلم**
 او من المدينة او المسجد الاقصى فمؤثر ومفعول لان الشافعي رضي الله عنه قال في البيوع يلزم ذلك وقال الامام لا يلزم ويلغو النذر كسائر

المساجد وهذا هو الاظهر وقارن ما لو نذر الزكاة مثالا الى بيت الله الحرام او بقعة من الحرم فان المذهب وجوب الذهاب اليه ليس كما سبقنا
 لاقره في بيان الحرم لا بذلك فلم يلزم على النذر على العمود والشرع فان قلت قد تقدم حكم هذه المسئلة وكلامه في حجة خصايع الحرم فهي مكروهة قلت
 يمكن ان يتحمل الجواب بان الذي تقدم حكمه لو نذر فمصر من المدينة والذي هنا حكمه ما لو نذر الذهاب الى المسجد الذي صلى الله عليه وسلم وان كان حكمها
 واذا قلنا بالاطهر **من له الوقاية** ذكره خروجا من الخلاف واعتقانا ما للطائفة وعلى القول الثاني وهو اللزوم فهل يلزم مع الايمان شي اخر وجها
 احدهما لا يلزمه اذ لم يلزمه واحدهما انعموا لولا الايمان المحرر ليس بقره فعل هذا اقضى ما يلزمه ثلاثة اوجه احدهما يستعين ان يصل الى المسجد الذي
 نذر الذهاب اليه قال الامام النزيل له لا يلزمه ركعتان بل تكفيه ركعة واحدة قولا واحدا وذكر ابن الصباغ وغيره انه يصل ركعتين وهل يكفي ان
 يصل ركعتين ام لا بد من صلاة نوايه وجهان مبنيان على الوجهين ومن نذر ان يعتكف ثلث ايام يصوم هل يكفيه ان يعتكف في رمضان والوجه الثاني
 يستعين ان يعتكف فيه ولو ساعه لان الاعتكاف احصى القربا بالمسجد والوجه الثالث وهو الصحيح يحكي بينهما وبه قطع في التميز بين الشايع ابوي
 يكون في مسجد المدينة ان يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويتوقف فيه الامام من جهة ان الزيادة لا تتعلق بالمسجد وتعلقه قالوا فينتسب اليه ولو نذر في
 المسجد او صام يوم كفاه خاتمة لو نذر زيارة قبر نبي محمد صلى الله عليه وسلم لم يلزمه الوقاية لان من القرب الموكدة كما هو ظاهر انه يعتبر في اللزوم
 هنا من الاستطاعة ما يعتبر في الحج المنذور واللزوم هنا متفق عليه كما قاله ابن حجر وغيره بخلاف نذر زيارة قبر غير نبيينا صلى الله عليه وسلم
 فان في لزومه وجهين اوجههما اللزوم في حق الرجل لا سيما اذا كان المقبور صالحا لان ذلك قرينه خبر زوروا القبور قال السبكي وحكاية
 الاتفاق هي الحق في الادلة الخاصة في الدالة كما علم على انها احق القرب المنذوبه المفقودة المتكدة التي لا يورثها الاعلى وجه العباد
 وكل من كثر تجب بالنذر اتفاقا وقبور سائر الانبياء عليهم الصلوات والسلام وغيرهم من يسكن زيارته كذلك واشترط كون المنذور
 مما وجب حسبه بالشرع فلو شاذ فلا يبطر اليه على ان زيارة نبيينا صلى الله عليه وسلم وجب حسبه وهو الحج والية وحياته صلى الله عليه وسلم
 نقل عن مالك رضي الله عنه انها لا يلزم بالنذر الا في بقعة برحمة عنه كونهما قرينه الذي صح عنه وعن سائر علماء المسلمين رضي الله عنهم كما
 سبق لان النذر لا يوجب سائر القرب بل قربا مخصوصا كما هو مقرر في محله على ان عبارة المختصر وهي العهدة وانما يلزم به ما نذر وهو محال
 ظاهره وخلافه ما نقل عن مالك وقد صرح بعض ائمة المالكية بان المشي للزيارة افضل من المشي الى الكعبة وبيت المقدس
 وهذا يوجب عبارة المختصر كما هو ظاهر وتقدم حكم الاجارة لزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانها لا تنجس
 سواها في هذا الوقوف عند القبر المكرم او الدعاء له وانما لو انضبط ذلك تنجس الاجارة وكذا حكم الجواله وانها
 لا تنجس ان كانت على نفس الوقوف عند القبر المكرم ومشاهدته لانه لا يقبل النيا به فان كانت على الدعاء عنده

صحت لانه يدخله التيا به ولا تضر الجاهل فيه لانه يتسامح في انواعه قال السبكي وبقي قسم ثالث وهو ابلاغ السلام عليه
صلى الله عليه وسلم ولا شك في جواز الاستنجار والجعله عليه كان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يفعل ذلك وقيل
تجوز الاستنجار للزيارة واقتى به الامام الاصمعي محمد بن ابي بكر وهو غير الاصمعي صاحب المعين وغيره من اصحابنا وهو مذهب
المالكية كما نقله السبكي وحمل ذلك على ابلاغ السلام قال والا فجرد الوقوف عند القبر المكرم لا يحصل المستاجر فيه غرض
المالكية كما نقله السبكي وحمل ذلك على ابلاغ السلام قال والا فجرد الوقوف عند القبر المكرم لا يحصل المستاجر فيه غرض

الباب السابع

في ما يجب على من ترك في نسائه ما حرم او ارتكب محرما اي منه يكره ان لم يكن محرما فلو
غيره لكان اولى فلا شيء على من لم يترك ما حرم او ارتكب محرما اما ترك المأمور فعلى قسمين الاول ما لا يقوته الحج
عند الوقوف بعرفة ثم قد يكون ترك المأمور الذي لا يقوت به الحج ماذونا فيه اي الترك كالتمتع والقران فان فيها
ترك واجب ماذون فيه هو اي الواجب الاحرام من المبيقات كما مر ابل الكتاب قدم ما حرم جبر فيه ماذون لشاة او غيرها
ما تجزى اضحية ثم ان تجز عن ذلك حسا او شرعا ففيها صوم عشرة ايام ثلاثة ايام في الحج وسبعة بوطنه وقد مر تفصيلها
في الباب الثاني وهو دم ترتيب وتقدير وسبب في بيانه وبينان غيره من الدماء وقد لا يكون ترك المأمور ماذونا فيه وهو
ترك الاحرام من المبيقات فانه ترك مستقل لم يفع تبع للاحرام من المبيقات بخلاف تركه في ضمن التمتع والقران
وترك ميتة مزدلفة وحق وترك الرمي وطواف الوداع والركوب او المشي المنذور وفي هذه الخمسة بل الستة
ومثلها الدم المندوب لترك سنة متاكدة كصلاة ركعتي الطواف وترك الجمع بين الملوون بعرفه وغيرها مما ياتي
دم كدم التمتع في جميع ما مر من التفصيل ووقوع الثلاثة ادا وقصلا لا شتر كما هو في ترك المأمور وكون دم
هذه الستة مرتبا لا خلافا فيه وكونه مقدرا هو الاصح في التشرحين والروضة والمجموع وخالف في المحرر وتبعه
في المنهاج فقال الاصح ان الدم في ترك المأمور كالاحرام من المبيقات دم ترتيب ونعدي بل قال في المحرر ان شتر بقيمة الشاة
طعاما وتصديق فان عجز صام عن كل مد يوما انتهى وللعقد الاول فيصوم اذ عجز ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع
نعم صوم الثلاثة في الحج لا يفسر الا في الاول منها وهو ترك الاحرام من المبيقات ولو في ضمن نحو تمتع كما بينته في المحرر
فراجع فانه مذهبهم قال فيهما وقد لا يتصور صوم الثلاثة في الحج كما في دم ميتة مزدلفة ومشي والرمي وطواف الوداع قال البارزي في صحيح
بعد ايام التشرع في الرمي والمبيت لانه وقت الامكان بعد الوجوب ومن علة تؤخذ وجوب صوم الثلاثة في طواف الوداع هو الترك من تلبس بغير
عقب وهو لا يحل يتغير عليه فيه اي الدم لانه حينئذ وقت الامكان بعد الوجوب وان هذا وقت ادا به افنى البلعيني قال ان صوم في طواف الوداع يكون
بعد وصوله

شكر

بعد وصوله لولا المحل فان صام كذا وصفت بالاداء او الاثبات القضاة
خارجة وجعل من ذلك ما لو ترك الاحرام من المبيقات في العمرة فوفت اذ التزم

لم يجب الصوم الثلاثة فيه لا يطول به زمن احرامه لانه لا يكون الا قبل ذلك فاما ان صوم سبعة او وجبا فاعلم قبل تحليل الطاهر
من الاحرام بالمر لا يوجد نظيره في زمن الحج فيتعذر قياسا عليه من علة يجوز انه لو احرم بالهرم ونحوه وبين مكة ما يسع الثلاثة يجب
صوم ولا يجوز تأخيرها الى التحلل لان الصوم حينئذ لا يطول به زمن الاحرام وهو ظاهر انتهى **في الباب الثالث ان طواف الايام**
والحلق لا يلحقان لان اصل عدم التماثل وسبب من علة لا محرم حتى ياتي به وموان افضل فعلا يوم الحرة بكرة نأخيه عنه
وعن ايام التشرع اشكر اياه وعن خروجه من مكة لانه اي النشأان لا يجزيه وان فاقته بالموت فليست داخله في القسم بل هي من
الركان الثاني من قسمي المأمور المتروك ما يجب به الحج وهو الوقوف بعرفة لا يجزى باليساع والضرر لحدفه المضاف ونية معناه كقول بعد
اصحابنا ليس لما ركن يفوت الحج بفواته بعد انعقاد الاحرام الا الوقوف لانه فواته محصور في زمن معين بخلاف بقية الركبان فلا تحقق
فواتها وانما لا يذكر العمرة لانها كانت مفقودة لا يطرأ اليها فوات لان وقتها غير محصور نعم ان احرم بالحج قارنا فقد يفوت تبعات فوات الحج
فان فاته الوقوف لم يعد كفضل عن الطريق لكن لا ياتي بعذره وتقويته بلا عذر حرام ولا فرق بين ملكي وغيره بخلافه والتمتع لان ربح المبيقات
التي اجب عليها فيه غير موجود هنا **الزوم** فقط ان صح منك والالزوم مع دم الفوات بدنه للجماع للفوات في الغرض والفعل كدم
التمتع في جميع ما مر ايضا لما رواه مالك في الموطا باسناد صحيح ان هيار ابن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب رضي الله عنه بغير هدية فقال
يا امير المؤمنين احطانا العدد وكنا نظران هذا اليوم يوم عرفه فقال عمر رضي الله عنه اذهب الى مكة وطع بالمبيت انت ورضي معك استعوا
بين الصفا والمروة فخر واهيا ان كان معكم ثم اطفوا الوقوف وانما جوف ادا كان عام قابل فحجوا او اوهوا وان لم يجد فصياما ثلاثة ايام في الحج
وسبعة اذ ارجعتم واشتر ذلك في العمرة من ان الله تعالى عليهم ولم يكرهوا فكان اجماعا وامرهم بالقضاء للحج على التذرية وان سكره كان
نظوما **لا يفسر وقت** اي وقت وجوب بوجه **الاجبة للقفا** اي بالدخول فيها في سنة الفوات لفتوى عمر رضي الله عنه بذلك ويدخل
وقته بوجوب وقت الاحرام بالقضاء كما ياتي في المتن وكما ان دم التمتع لا يجب الا بالاحرام بجامع من المحرم فيها فيحل من تسك وبهم باخر
وهذا الوجه في الغاية قبل تحليله لم يجز الحاد في التمتع قبل الفراغ من العمرة ذكره الشيخان وقضية التمشية اخرج دم الفوات بين
التحلل والاحرام بالقضاء وهو ظاهر لكن بعد دخول وقت الاحرام به وذلك في قابل كما ان التمتع كذلك لانه لا يحتاج الى فسخ لانه اذا حل
من عمرته دخل وقت احرامه بالحج وكذا الشيخان والعراقيين والعلو ذلك وكذا المجموع ظاهر فيه وقد بينه على ذلك كله الاذرعى قال الاسود

فيما مثله بان التحلل
فيه لا يحصل الا بعد
نصف ليلة النحر وهو
الحج

القيمة **فيما** في حاله مثل وغيره **باعتبار الطعام** الخارج باختياره **بمعركه** كل لحم لانه محل الاخراج وقت القتل
واما في البليغين واذا اعتبرنا سحر الطعام بمكة فهل الواجب عند اخرج الطعام او تعديله غالب قوت مكة او غالب قوت نفسه
في الاكل والنفط لم يرفع نقلا وقضية الحاقه بالكفارة ان العبرة بغالب قوت بل في مختلف يحتمل ان ينظر الغالب قوت مكة لان الاخراج
يكون فيما انتهى فقيه نظره في كل هذه شاف ولا ينسلم ان قضية الكفارة ما قاله بل ما قلناه فهو لا وجه واعتقاد الزركشي قولهم ان الله يعتبر بالاعمال
اي اعلم به المصنف وان قال الرواية في الاطلاق فيه بانه العبرة في الكفارات بوقت الاداء وبه فارق بين ما هنا واعتبار قوت اغلب
السنة في العظم **والمثل** المفهوم هنا **تقريب** لا تحديد وليس التقريب معتبرا بالقيمة بل باعتبار الصورة والخلقة لان الصحابة رضي الله عنهم
حكوا في النوع الواحد من العسير بالنوع الواحد من النعير مع اختلاف البلاد والازمان والقيم **في الصنيع** بضم الموحدة افصح من اسكانها
الذكر والاشارة وهو اني الضان لما حجة الله عليه وسلم قال الصنيع صيد فاد اصابه المحرم ففيه جزا كبش مسن وهو ايضا عروا
عيسى رضي الله عنهم وسلم الله عليه وسلم عن الصنيع فقال هو صيد وقضى في بكبش المشهور ان الصنيع اسم الانثى وفيما في الذكر صنيعا بكسر الصاد المعجمة
فكون الموحدة واخره نون وقال جمع من المفعول ان الصنيع يطلق على الذكر والانثى ومن قهر في خبرنا نيتها وفي خبرنا نيتها فوجه علي
المشهور نهجه لكبش فتقريب اصله وغيره بكبش فحذف وان اجزا الذكر عن الانثى ومن قهر في خبرنا نيتها فوجه علي
وكان القيس كشي او نهجه الاشارة الواحدة اذا جاز عن انتاء ذكره عن ذكره او لم يبدد دفع قول الزركشي مع اطلاقه عليه ما فلا يستقيم
قولهم ان قضية الذكر وبان في نظير ذلك في قولهم وفي الارض غناق واليربوع جفرو وكان القيس حيا وفاق وجفرو جفرو وفي قولهم وفي
الصنيع عروا والحاصل ان الاصل في تعبيره في ذلك عبارات الصحابة رضي الله عنهم ورواها مقابلته الجنس بالجنس وذكره بعد ذلك ما يدل على
من هذا الذكر بالذكر والانثى بالانثى وعكسه الصغير بالصغير وغير ذلك مما ياتي في هذا مع ما ياتي بطول جميع ما عرّف به الاسنوي وغيره ولم
لكبش والنعمة هنا سنا ولا لشارة الاثية في التغلب لعدم تقييدها بسن بل يجب في الصغير صغير وفي الكبش كبش وفي هذا انشا في قوله
عنه فانه لما ذكر ما يجب في بئر الوحش ومما قاله في الغزال عروا في الصنيع كبش ثم قال وفي اولاده صغارا واولاده انتم في اولاده
كان البتس به شبهه وخبر الله عن الطبع وبغرض صحنه فهو من نيزه للخلوة فيه كذا قيل وفيه نظر لان ما خالف سنة صحيح لا يراعى
عجيب في الصنيع انه يتناوم حتى يصاد وامره انه سنة ذكره سنة انثى وتخيض **في النعامة** ذكره وانثى منه كذا في انقضى به عروها
وعروها بان ثابت وابن عباس ومعه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عطاء الخراساني عنهم وفيه انقطاع وهو من تكلم فيه ومن اشار الشافعي رضي الله
عنه الى ان معتقده في ذلك القيس موافقا لكثير من ائمة وذكره في المجموع وبه يعلم ان قوله بعد ذلك حكم الصحابة رضي الله عنهم في النعامة ببدن في حال

القيمة

رم ولو لم يمسافة الفقير لا يمنع كونهم ساكنين هذا ما اعتقده في شرح العباد واجا عن قولهم ان الفضل اعطاه الحرم بتفرقة اللحم فيه
لغز اذ هو مكره بان المراد بتفرقة فيه صرفه لاهله التي لكن قضية كل لحم مع انه لا يجوز اعطاه خارجا بل النص صريح في انه لا بد
من الاعطائه بمكة او في موضعهم والحاشية ويؤيد قولهم والمراد بهم الخارجة محل الخلاف كما هو ظاهر هذا الم يستلزم طوعا غير الحرم والافلا يجوز اعطاهم
جزا ولو كانوا بدون مرحطين والظاهر انه لا يشترط كون المخزق بالحرم حتى لو كان خارجا فادخل به اليه في الحرم ويغير بغيره عليهم في الحرم جزا **فيهم**
اي المثل لا يصح في الاكل كما ذكره الله عنه لظاهر الآية وانما هو على تقبيح غيره بمرأهم لان التقبيح لا يختص بل بالنقد الغالب منها ومن غيرها وما كان في
الاغلب غير ما في ما هو والمعتبر في قيمة المثل هنا **في مكة** وقت العروا عن بيع المثل في الطعام او الصيام لان محل احدى فاعتبرت قيمته بها عند
عروا في مكة لان المراد بمكة جميع الحرم واما القيمة باختلاف بقاعه جزا له اعتبارا اقل لانه لو دمج بذلك محل اجزائه لانه لو غلب نقدان لوجها
انفع اعتبر الانفع ويؤخذ في القيمة **بقول ابن** عارفين وان كان احداهما قاله حيث لم يغسق نظيره ما ياتي **في الطعام** لا يجوز اعطاهم خلافه
حبيطه رضي الله عنه لان الابدال على اصليها لا يدخل في الكفارة كالكراه ولم يقل في اصله واشترط طعاما لان الشر ليس يقيد بل اذ اقومه بذكرهم
ما يتحصل له من الطعام تحبيرا في اخرج ذلك القدر من ما يشترطه ومما عنده ويشترط في الطعام هنا كسائر الكفارات ان يكون مما **يجز في النحر** كما
قاله الامام حيث وجب صرف الطعام اليهم في غيرهم والتقدير كما هنا لا يتعين كل منهم بل يجوز ووجه وقوله وقد ينصو جريان ذكرهم
في التمتع بان يجوز عليه يوم فيطعموا ولو عنه وحيث يتعين عند التمتع مما يتعين في طعامه المداكل مسكيني لان كل مدبول عن يوم وهو لا ينصو
فيما يخص لا يراعى بعض من اخرج فارق التمتع ودم التحجير والتعجير واعداها بان المدفوع اصل الاصل في جزا بعضه وزيادة مطلقا بين
يوم يوم من مسلم اما الكافر فاما تحجير بين الاولين فقط **حيث كان** ولو بغير الحرم اذ لا غرض من ساكنيه فيكون به لكنه الاول لشرفه **في الايام**
لغز انما او عدل كل صياما وقد قابل سبحانه وقفا صياما كل يوم باطعام مسكين في كفارة الطهارة وقد ثبت بالادلة ان طعام كل مسكين هناك
فكذلك هنا في كل يوم بعد ومقابلته اليوم وبالكثرة من مد في حديث كعب بن عجرة السابق انما ورد في فدية الحلق ولا يتنازع في هذا انه يدير عليه في اقل
كل يوم هنا بصاع كما هناك ولا يباين به **وجبت النكاح** يوم او كاملا لغز في بعض الصوم ولا يجب هذا يتابع الصوم لان عصى بن حذول الصلوات
وفي غيره اعني حاله مثل ما لا يقل فيه تحجير فيه **في الايام** وهي الاطعام والصيام كما مثلي في تحجير فيه بين ان يتصدق بقيمة طعاما
مساكين الحرم وان يصوم عن كل من وبعضه المنكح وما ولكن هذا **بقيمة** **عمل النكاح** **والا تلاف** **وقته** دون وقت الاخراج
فكل متقوم تلف او تلف تحت بدنه وفاق ما في المثل فان قيمته انما تعتبر وقت العروا باذالا مثل له يكون وقت اخلقه هو وقت
وجوب القيمة واما في المثل فقد استقر في منه المثل باقتل فاذا اراد التقويم اعتبر القيمة حينئذ لان هذه الحالة هي حالة وقت

بغير صغير فيجب هنا جدي على حسب جسمه وسبب في الحمام ما يورث ذلك وفي **الوهر** يسكنون
دبره ذؤبيرة اصفر من الوهر كمال اللون لا ذنب لها تقيم في البيوت **انتي معر فصلت عن امها** فتأخذ في الري
وذلك بعد اربعة اشهر وتسمى جفم والذكر جفم لما جاعن عطا ومجاهد اتها حكا فيه بشاة **وعلى تفسير العناق** **الملك**
المنقذ وهو ما في الروضة واصلها **تكون في هذه** ابي الجفرة **دون العناق لان الارنب خير من نحو البريوع** كذا قاله
الشيخان في الروضة واصلها واعتزضان اللائق ان يقولوا المراد بالعناق هذا ما فوق الجفرة فاذ الارنب خير من البريوع
وبان ما اقتضاها ظاهر كلامهما من الواجب في البريوع غير جوفه لانها بمقتضى التفسير المذكور ان يكون بعض العناق غير مراد لان ذلك مخالف
والمنقول من قول الزكريش وهذا البحث مردود لانه ليس من باب التفسير بل هو ذكر لبطون نسوة الاصحاب بين الظبي والحمار في جبال الشاهين
اما على التفسير الاول فلا يحتاج لفقهاء يجب ان يكون المراد بالجفرة ما دون العناق الاخره لانه بمنزلة ما نقله اولئك الخاد العناق والجفرة فانه
ان العناق الكبير من الجفرة اتفق ما قالوه من اجابا في الارنب انفس هو خير من البريوع **على انه منافاه بين التفسيرين كما يستدل بالحاشية** قال
فيها والظاهر انه لا منافاه بينهما لان ما قاله الشيخان بيانا لا خلافا ما جرى عن الارنب وان اوهت العنبه عند عدم تأمل خلافه **وقال الصنف** **ههنا**
واصب مثل كوكب ومقبضه والاشي اصبه وهو صوبان معروف لذكره فكلان ولا نشاه فرجان ولا يسقط السحن حتى يمت ولا يرد الى الارنب
يقول العرب لا تفعل كذا حتى يرد الصنف ويقال انه يسول محل اربعين يوما فطره ويعيش سبعماية سنة فكثر جدي لما صبح ان عمر من الله
فيه فحكاه يجر جمع الماء الشجر قال عمر في كفيه **وام جبين** بضم الجاء المهملة وفتح الحاء فتحته فنون كزير وبرما دخل الى الروض في الايام
لكره وهو دابة على خلقه الضبيل قال البديعي انها نوع منه عظيمة البطن وهي اشد الحار والذكر جربا قال عبد اللطيف البغدادي الحار والفتى
شجوه الارض والخرق كما امتنا سبه في الخلق **جدي** وهو الذكر من اولاد المعز جمعه جربا وجربا وجربان بكسر الجاء وذل كما جابسه ضيق
عنه الله عنه انه قضي في ام جبين بخلاف الغمز وهو بضم الجاء المهملة وتشديد اللام وبالنون ويقال بالميم وباللام قبل الجرس وجرم به
وقبل الخروف والرفض في المجموع زاد في القاموس واصاص بما يشق عنه بطن امه فيخرج **وبكره** اي بالمثل في **الانفس فيه** عن المثل في
ولم ولا عن احد من الصحابه فمن بعدهم من سائر الاعصار خلافا لما يورثه قوله **ولمن بعن السلو** وهو اهل القرون الثلاثة الذين شهدوا
صلى الله عليه وسلم بانهم جبر القرون وفي رواية الرقي كالتافو والمنو ما حكاه فيه عدلان من الصحابه والتابعين او من اهل عصر اخر
حكمهم وقنصير جماعة على الحاق التابعين بهم وكنوا عن غيرهم انهم **كجبر واحد** ولو غير صحابي **مع سكنون** **الباقين** كما اعتدله الزكريش
بان جملة الاجماع السكون لا يختص بعصر دون عصر قال وقصر الماوردي ذكر على الصحابه مبنى على رايه الضعيف ان جميعه السكون
بالصحابه

بالصحابه انتهى ويعتبر ذلك شرطه من انتشار الواقعة وغيره مما اعتبر في الاجماع السكون **بشهادة** **لعمري**
لما يكتفي بعد امره ونهيه كما صرح به الاسنوي والزكريش وغيرهما وقضية كلهم اعتمدوا العدل الباطنه اذ هو المتبادر من
الاطلاق لكن قال الجلال البلعيني فيه نظر ظاهر لانها لا يورد بان عند القاضي وقد اختلفوا المستور في قوله تعالى في الرجعة واشهر واذا ورد
منكم فبما ساء ان يكون هناك كذا قال وقد يقال ان امكن عدلان باطنهم يرجع المستورين والارجح اليهما واعتدوا المصنف رحمه الله في الايمان لا بد من
الباطنه كما في الشهادات وانزع الجلال البلعيني في ما قاله في شرح الارشاد خلافه وظاهره غيره الامتناع كالاية ان المدا على العدل لا الاجتهاد
الذي وهم المتن اشتراطه **ففيها ان يملك ان فيه** اي لا بد منه في الشبه واعتدل ذلك على سبيل الجواب وعلى الماوردي وغيره وجوب اعتدال الفقه
بان ذلك كذا في الجواب صرح بحكمه انتهى واخذ جمع منه انه لا بد في الفقيه ان يكون مجتهدا وروى بان المدا على العلم بالشبه المتعبد شرعا والصح
ان الفقيه بذلك وان لم يصل الرتبة الاجتهاد المطلق وما يورده ما في المجموع في الشافعي والاصحاب الفقه مستحب غاية الامر انهم حملوه على
الراي على اعتبار في الشبه كما قال **زيادة الفقه على ذلك سنة** كما قاله جمع منهم لا ذمعي وبغيره وشبه ان يرد بالاجوب ما لا بد منه في معرفة
الشبه والاستنباط ما زاد على ذلك من الكمال والحدف ولا يثبت في المسئلة خلاف والقلعه ان من حكمناه في باب اعتبار ان يكون فقيه في
لا في غيره انتهت على ان السبكي اخذ بظاهر كلام المجموع فقال يعرج كايته نحو ما مر في اشتراط الفقه وحيث ان اصحابها انه مستحب لا واجب في
ان المراد به ما يعبر به اهل الحكم او المعرفة التي لا بد منها في الشبه فلا بد منها انتهى وقول الزكريش يحتمل ان لا يعتبر فقه اصلا لان المثل الصوري
يسير كالحديث المشاهير مردود بان كابر العلم والصحابه وقع بينهم الاختلاف في الما تله والراي اقل في غيرهم **فطنان** لانها اعرف بالشبه
شرعا ويقبل حكم العدلين المذكورين بالما تله **واه قتلوه** اي الصيد **لا يبعد** كخطا او اضرا الى اكله فانها ما يحكم بالمثل لما مر ان عمر رضي الله
امر جلا قتل اصبا بالحق فيه فحكاه في فواقه هو وغيره ولا بد من حق الله تعالى فان من وجب عليه امينافيه كالزكاة اعماع التقدير المستلزم
للعلم بالحق فليحكم ان انفسهم واستشكل بان الظاهر ان ذلك ليس كثيره فكيف يسقط العدله باركابه مرة ولجيب منع ذلك بل الظاهر
انه كبيره وبواقه جدها بانها كل جرمه تؤذن بقله الاثرات مرتكبا بالدين ورفقه النيانه ولا شك ان قتله كذلك لانه اشد وجوب محترم
بل ضروره ولا فائدة ويتجه ان الجماع في الحج كذا في الجماع والخيف وان كفر باستحلال الجماع في الخيف فقط لانه بمعنى اخر وان سائر جرمه الاطرم
لانام يرد في جرمه الكبيره فان تابا قبل نشط استبرأها كما هو ظاهر اطلاقهم في باب الشهاده والما في الولي اذا تاب يزوج حاله المصنف
في شرح العباب الاول وفي شرح المنهاج والارشاد الثاني ووافي توقف التوبة على اخرج الجزا لانه واجب فور ان هو محاط به كوقت وتكرر
المعصيه بترك التاخير فلا يمكن التوبة قبل الاخراج اذا قدر عليه كسائر الظالمات والذي ينبغي انه يجوز للمدين اعتماد معرفتها وحق نفسيهما

لا يكون صغيرا فلهذا يجب حجة او شبهة كاملة وجرى امتينان على ان الشاه وجبت توقيفا او تشبيها وقص
انه يجب في الصغيره شاة صغيرة مع القول بان المستند المتوقف ونقله في البحر عن الامم وبه يعلم انه لا يشترط في ذلك
في الاخرجه وسياق في المتن ما يعلم منه ذلك ونقل عن الشافعي رحمه الله تعالى انما وجبت فيه لكونه اعقل الطير اي هذه لانفصال
ما جعله من السباع في ما لا مثله ولا نقل فيه كالعصافير والجراد و **سائر الطيور** وكان اكبر من الحمام جنة كالاور وروابط والكركي
ام اصغر منه مثله كالنور وروابط البلب والقبيرة والصعور والذاج والجره **البجعة** محل النمل والافلاق ومنه بقوله علي بن ابي طالب
في المتقومات قد حكمت الصحابة رضي الله تعالى عنهم في **الصعور** الجراد فغيره اوله على ان المتكلم في الآية تشمل ذلك كما يقال في مامر
مثل من حيث الصورة فقال في هذا مثل من حيث القيمة تنبسه ما وقع في الروضة واهلها من ايجاب الغنم في الوطواط اي
اي الخفاش والحطاف وهو المسمى بعصفور الجنة مع انه لا ياكل ولا يشرب ولا يبيت في الاطعمه ولم يبيدها هذا للعلم بها هنا
انه لا يجر الا في مأكول ولو بالنسبة لاحد اصله كحمار وثور انه غير مأكول ويفرض عدم البياض في تناقض والراجح منه انه غير مأكول
فلا يثبت له والحق الجرحان الرمد بهد الحمام في التقنين شاه مبني على الاذرع على اكله والاصح حرمه وعلى انه من عرقه وعقد
من الحمام هو ما قاله الرازي كالجوهري وحرم به في المجموع فقوله المحب الطبري المشهور خلافه ضعيف **فغير كثير ومجيب**
وسليم **وهو** الصغير والمريض والهليل والمجيب **مثله** من النمل لاطلاق الابه ولان الصحابة رضي الله تعالى عنهم حكموا في الارنب
بعناق وفي البربع بحفرة ومعنى بالغ الكعبة اي هو وبدله ولا ينافيه التغير في الابه بالهدى المختص من الاخرجه لانه وقع فيها
قيد في المثال الا من الصغير والمجيب وصريحه واجب مراعات الاوصاف لا النقض فيجوز الا على عن الادنى **بغيره المدين بالصحيح**
والعقل السمين افضل لزيادة الخير **ومن اختلاف** **بغيره** كاعور عن اجرب فلا يجزى **لأنه** فلا يفرق لتقارب شيان النوع
واذا اختلف محل **كاعور عن عيب** قال في المجموع وعور العين في الصبي والمثل لا الذكوره والابوة فيمنع **بغيره** ذكره في المتن لان
الحمد اظهر قضيه ان ما كثر نزوله لا يجزى عما لا يكثر ولا دعى لان الحمد ليس طيبا وهو راد عنه لان يقال العبد بالجنس من حيث هو لا
بالنظر للفراد وكلام الرازي الا في رد كلام الامام صريح في هذا تنبسه طاهر تعليلهم الاجرا بما امرهم لم يجدوا له دليلا صحيحا
من السنة يشهد له وليس كذلك فقد صح اجز الكلب وهو اسم الذكر عن الضبع وهو المسمى بالانثى على المشهور عند اهل اللغة كما صرح فيمنع
القبيل بعد اجز ابيه عما قاله في هذا الحديث الصحيح فلا يرعى خلافه **وعكسه** اي يجزى انثى عن ذكر كالكاه ولان المقصود لا
يختلف كما في الاختلاف في اللود وذكر في المجموع في ذكر من الاوجه ما يصرح بان المعتمد انه لا فرق بين الاسنوي في العبد والسني
انه لو كان

فيفسد ولا يقال الشفيع لا يجوز لنفسه لان ذلك ليس من الحكم المعروف حقيقة والا اشترط سائر وط الحكم
من قولهم لا نفر ونعيلهم هذه المبالغة بانه حق العتق فكان من وجب عليه مينا فية بان يتجه ايضا جواز اعتق العاقبة
معرفة انفسها اذا وثق بالعرفه الاخر فط صدقه وغير العا سفين ايضا معرفتها اذا وثق به واعتقد صدقها او يكون اشترط انهما
لوجوب قبول خبرها مطلقا لا لصحة معرفتهما اذا انتوقف على العدالة ولا بصحة حكمها اذا ليس هذا حكما حقيقة بل هو من قبيل الاجبة حقيقة
والا لم يصح العبد على اعتماد معرفتهما وليس كذلك كما قرر **والاخذ في مثل العدل** ما حكمه لان مثل واخر مثل اخر لذكر الصبي **فغير** من لزوم المثل
بينهما كما في اختلاف المغنين وقيل يتعين لاعلم وظاهر كلام الاصح انه لا يبرح هنا بكثرة ولا بزيادة عدالة او علم او حجة وان لا يعتبر باقر الجرح
شبهه به لكن يشك عليه ما قاله في الاطعمه ان لا نفر فيه اذا استطابه البعض واستجنته البعض اتبع الاكثر وانه يعتبر باقر الجرح شبهه به
بان الاستطابه والاستجنا يرجع فيهما الى الطباع السليمة فيرجع فيهما بالكثرة لان اكثر تغلب على القليل انه منه حلال ومرتبة بخلافه هنا فان دقيق
ومع عدم اعراب منضبطه لا يبرح من طابش يرجع اليه عند التنازع فلم يكن نحو الكثرة وقرب المشابهة بحجوان اخر من حافيه **بغيره** وما لو حكم
علا بان لا مثله واخران بانه لا مثله **بغيره** ما على الناحية في تقديم المثلث على الثاني ولان معه زيادة علم معرفه دقيق الشبه وذلك لانه
الى التنازع لو غرض عن عدل لم يعتبر احد هما حتى ينضم اليه عدل اخر ومنه فارق اختلاف المفتين لانه لا يشترط التقيد في الفتى
في ما لا مثله مما فيه نقل نحو **الحمام** اسم جنس مجع واحد حمامه يقع على الذكر والانثى **وهو اعيب** يشرب الما جربا لاهل وغير الحمام
قطره قطره من كل موطوء وان تفرقت اسماءه كالتيام والفهرى والورشان والديسى والفاخته والطيموح والقطا والحجل وانما لم يقل كغيره
لما قاله في الروضة كاصلا من انه لا حاجة لذكرها فانها مما لا زمان ولهذا اقتصر ان في حقه الله تعالى على العبد انتهى واعتبر بانه جمع بينهما **بغيره**
في البوطي والمختصر بان قوله فانها مثلا زمان ممنوع بل العبد اعظم مطلقا فينصرا لزوم الاطلاق من اذ بعض العصافير كالنور وبه
كما نقله الزكري عن بعض ائمة اللغة وقول ابو عبيد وغيره ان الحمام هو الايلاف البيوت وهو الوشى والحمام ما بالها وهو الاهل تنبسه
غريبا او اصطلاحا للمعتمد كما دل عليه كلام الشافعي رضي الله عنه وهو امس باللغة من ابو عبيد وغيره ان الشاه تجب في الحمام الذي كالد
ولا نظير وهذا فيه فصرح عنه بان الكل سمي حماما واستشكل بان الدجاج البلدى لا شى فيه كما امر المجيب بان جنس الحمام وشى بخلاف جنس
البلدى ولا ينافيه ما مر في دجاج الحبش اللغة جنس اخر الاصل فيه التوحش **شاة** من ضان او معز اتفاقا كما حكم الصحابة ففقد عن غنم اناغ
ابن الحارث وابن عباس ولم يجز انهم احرور واه الشافعي عن احرين منهم ومستنده توقيف تغلهم والافاخيلى ايا القيمة وقيل مستند
الشبه وهو العبد وقيل الف البيوت والانسان بالناس اي في بعض انواع الحمام اذ لا ياتي في نحو الفواخت وقابدة الخلاف كما في الرازي وغيره

انه لو كان

[illegible]

فقد رأوا ما رايته التي هي الاصل بالنسبة الى كل الاند لم يعاينوها اصل قديم مما فلا نظر الا الى الاصل في الحكي محمد لان تحقيق امر

الصل الأعيان ذكر الصل بالكلية لا بالنسبة لضمان الزايل لأنه عارضة أصل براءة الذمة وأصل المسامحة في حقوق الله تعالى ولا نظر إلى من عصى وأما
هذا الإدعى قال القائل لأن المال فيها غير متعين لجواز الصوم فلم يتحقق كون الكفارة فيه فاحتمل عدمه وخرج منك ما أعلم أنه مات بسبب آخر فإن لم يكن الكفارة

بجرحه لزمه ريشه ما نفقوا وان ائتمنه فكما مر **عظيم الجاهل** الذين اشتركوا في قتل صيدهم وعيون اوبال حرم **والفارق** القاتل الصيد والجان

السير مباح **واما** لاجماع الصحابة في الاول والمحكمة الواردة في الثانية عندنا كجهنم اهل الاتحاد المتلف وان تعدت اسبعا

الجزء الثاني تعليل الية وان تعدت اسبابه وانما تعدت كفاية الادعي بتعدد القائلين لانها لا تتجه لما شرف الادعي ولا لا تختلف بغير

وغير خلاف الجزار في الحل كان شاركا لولا المحرمين بل هو من الجزار **عسطة حسب** عدد الروس كبدل الخلفات ولا شيء

على الحملان وقول الخنزير يجب الكل على كل منهم قال الفقهاء ينفذ ولو جرحه حلال بالكل ثم بالحرم ومات منها الزم نصف الجراح وقيل به ما لو جرحه محرما

نظرا لا يوحى من اللحم وغيره ومن اللحم وغيره نظيره ما من في الصيد **فلم يقطع لحمه** الملك في الشجر كحل وعنب من البنا حاقام على ساق بالمال

اصول اربعون غصنه ثابت فيه افي الحرم وكان بعض اعله ثابت فيه وبعضه **والحل** تقريبا اللحم وقصيته انه يكتفي بعرق واحد من افي الحرم

القول في الله عليه وسلم يوم فخر ملكه ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض فهي حرام بحرام الله تعالى اليوم القيمة لم تزل الاحد قبل ولا تزل الاحد بعد

وَلَمْ يَلَمْزِ الْإِسْأَاعَةَ مِنَ الْإِسْأَاعَةِ أَنْ لَا يُبْعِثُهَا وَلَا يُغْنِي عَنْهَا وَلَا يَخْلُجُهَا وَلَا يَخْلُ الْقَطْمِ الْأَمْسُ فَقَالَ الْعَبَّاسُ لَا أَدْرِي بِمَا سَوَّلَ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مِنْهُ

اللعن منكم ثم قال الا اذ فرغنا من حلال او قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ايضا ان هذا البلد ارض حمة الله لا يعصده شئ ولا ينقضه ولا ينجس ولا يخاله

فَقَالَ الْعَبْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَدْرِي مَا لِي فَقَالَ لَا أَدْرِي مَا لَهَا الشَّيْخَانُ وَقَوْلُهُ فَمِنْ حَرَمِ حَرَامِ اللَّهِ نَفْعُ الْحَاثِمِ وَالْمُرَاعِ الْهَالِفِ

والفطير والعض والاقطاع والخلع والمص كالعشمة والكحل والبر الحشيش الطيب والقنقرياق مفتوحه فحشيشه ساذن فيه والاراجمه

قبول واذا هم الغطوا فقلوا اولو قس بكم يا اولي الهمم سياتيكم غير الله من سائر النعمان وانما هو قضاؤه وقوله **الشع عبد المولى** شتمه

كالعسل وانتشاره في الطريق واذا المارة فخرج بالربط العاصي فالأحرار قطعه ولا فقهه لا ندلس فانتوا اللحم باموه ز فبه كذا القدر استا

ربما فارق ما ياتي في الكمال والتمام وغير الموزون في فطرته قلبه وان اكره الله العبادات والاعمال

ووجه صحیح النوی و شرحه و اختاره و تالیف آنرا از آنست که در این کتاب

شواها قالوا لفرق بينهما وبين الصديقين انه يقصص الانبياء بحال النبوة

[illegible]

محرم و حلال

11

مخبر به لم يبعد تنبيهه **ف** اخر قضية كل واحد منهم لا يجوز للانسان ان يقطع جريدة من اهل
من اجل وغرس في الحرم **ن**عمر انفسهم فيه الاختلاف لم يبعد ان ياتي فيه تفصيل الفص
سواك ونحوه ونحو الشجر اتفاقا في المجموع وهو يدور في الصلح لا يجوز ان يحد من اهل الحرم المستين **ع** انما العضا
الشجر وقد امكن قوله **لا ضمان فيه** اي بان مجرد شرطه السابق ليخرج به سواك يضمن بان لم يخلف في سنة فلا يجوز
الخذل امامه ونقله الاذرى عن قضية كلام الشجين والبقوى وشي عليه في الحاشية وقال في الحقن وظاهر كلامهم انه لا فرق في
هذا التفصيل يعني تفصيل الفص بين عود السواك وغيره لكن قضية قول المجموع انفقوا على انه يجوز اخذ ثمر الشجر وعود السواك
ونحو خلافه ويوجه بان هذا يحتاج لاحذ على العموم فسوح فيه ما يسامح في الاغصان التي ليست كذلك وقال في الايقاع الذي يخبر
انه يضمنه ان لم يخلف سنة وان جازله اخذه اذ لا ينافي بين الجواز والضمان انتهى قال الكراج وهذا الوجه فسرح لاحتاج الى ما يحكم من
الحرم فحفظت من لم يغيره مقالة خالدي يجه اياحه ذلك بشرط الضمان لحفظ المعصوم الذي يجوز دخوله الحرم وحفظ بنا الكعبة من
السقوط لا يجوز ذلك من حفظ بستان ودار ولو كان موقفا لا اضطرار **ف** قلح وقطع **الشجرة** فلا يتوقف وجوب البقرة على
القلح على الاوجه خلافا لما اقتضته عبادة التبييه ومرج به غيره ووجه الاذرى وغيره الحوية **الكبير** بان تسمى كبره **ع** وان
لم يتناه بها وقول الزكري ان الذي يفهم من كلامهم ان الكبير هو التي اخذت حدها في النمو والكبر وانتشار العروق وما دامت الشجرة اخذه
في النمو والكبر فلا يعطى حكم الكبير ويختلف ذلك باختلاف الشجر والارض نظر فيه المصنف لان يكون ذلك بيان الكبير في العرف وهو بعيد
اذ لا يخاف ان العرف بعد بعض الاشجار كبره وان لم تأخذ حدها نمو او كبر او على سلمه فهو انما ياتي على ما في الروضة لا على ما في النكت لان العرف
بعد كبره وان لم يصل الى هذا الحد جزا على ما في الروضة فلو كانت النسبة نوعا صغيرا وبالنسبة لشجرة اخرى من غير نوعها كبره فيل
بنوعها او غير نوعها الا في الاول **قوله** رواه الشافعي عن الزبير رضي الله عنهما ومثله لا يقال الا بتوقيف سواك اختلفت اهل لا ونقل الشيخ ابو علي
اجماع الصحابة عليه قال في الروضة وان شاخرج بدنه قال السبكي وفيه نظر لانهم في جرح الصبي لم يسمحو اياها عن البقرة ولا عن الشاة والباب
توقيف فلا يدخل القياس فيه واجاب شيخ الاسلام بانهم راعوا المثلية في الصبي بخلافه انما قالوا انما وفيه نظر لانه لا يدفع قوله والباب
باب توقيف الحرف وان دفع ما قبله **قوله** في الاضحية كما اقتضاه كلام الروضة واصلا في الرما وصوح به شرح التعيين ووجه الزكري لا اذرى
وصوه ابن الهادي فقول صاحب الاستقصا بحري يبيع ابن سنة صغير وان اعتمد الاسنوي وغيره ووفق بين ما بين ما ياتي في
الشاة بان الشارع لم يوجب الا في هذا السن بخلاف البقرة بدليل التبع والتلاين من امره ودون نقله وقوله من قال الزكري وهذا غير
تخديره

الاصح ان يكون
بسن الصغير
اشبه بغيره
الشجر فان
من شأنه هو

تخديره

مخبر به ولم يبعد تنبيهه **ف** اخر قضية كل واحد منهم لا يجوز للانسان ان يقطع جريدة من اهل
من اجل وغرس في الحرم **ن**عمر انفسهم فيه الاختلاف لم يبعد ان ياتي فيه تفصيل الفص
سواك ونحوه ونحو الشجر اتفاقا في المجموع وهو يدور في الصلح لا يجوز ان يحد من اهل الحرم المستين **ع** انما العضا
الشجر وقد امكن قوله **لا ضمان فيه** اي بان مجرد شرطه السابق ليخرج به سواك يضمن بان لم يخلف في سنة فلا يجوز
الخذل امامه ونقله الاذرى عن قضية كلام الشجين والبقوى وشي عليه في الحاشية وقال في الحقن وظاهر كلامهم انه لا فرق في
هذا التفصيل يعني تفصيل الفص بين عود السواك وغيره لكن قضية قول المجموع انفقوا على انه يجوز اخذ ثمر الشجر وعود السواك
ونحو خلافه ويوجه بان هذا يحتاج لاحذ على العموم فسوح فيه ما يسامح في الاغصان التي ليست كذلك وقال في الايقاع الذي يخبر
انه يضمنه ان لم يخلف سنة وان جازله اخذه اذ لا ينافي بين الجواز والضمان انتهى قال الكراج وهذا الوجه فسرح لاحتاج الى ما يحكم من
الحرم فحفظت من لم يغيره مقالة خالدي يجه اياحه ذلك بشرط الضمان لحفظ المعصوم الذي يجوز دخوله الحرم وحفظ بنا الكعبة من
السقوط لا يجوز ذلك من حفظ بستان ودار ولو كان موقفا لا اضطرار **ف** قلح وقطع **الشجرة** فلا يتوقف وجوب البقرة على
القلح على الاوجه خلافا لما اقتضته عبادة التبييه ومرج به غيره ووجه الاذرى وغيره الحوية **الكبير** بان تسمى كبره **ع** وان
لم يتناه بها وقول الزكري ان الذي يفهم من كلامهم ان الكبير هو التي اخذت حدها في النمو والكبر وانتشار العروق وما دامت الشجرة اخذه
في النمو والكبر فلا يعطى حكم الكبير ويختلف ذلك باختلاف الشجر والارض نظر فيه المصنف لان يكون ذلك بيان الكبير في العرف وهو بعيد
اذ لا يخاف ان العرف بعد بعض الاشجار كبره وان لم تأخذ حدها نمو او كبر او على سلمه فهو انما ياتي على ما في الروضة لا على ما في النكت لان العرف
بعد كبره وان لم يصل الى هذا الحد جزا على ما في الروضة فلو كانت النسبة نوعا صغيرا وبالنسبة لشجرة اخرى من غير نوعها كبره فيل
بنوعها او غير نوعها الا في الاول **قوله** رواه الشافعي عن الزبير رضي الله عنهما ومثله لا يقال الا بتوقيف سواك اختلفت اهل لا ونقل الشيخ ابو علي
اجماع الصحابة عليه قال في الروضة وان شاخرج بدنه قال السبكي وفيه نظر لانهم في جرح الصبي لم يسمحو اياها عن البقرة ولا عن الشاة والباب
توقيف فلا يدخل القياس فيه واجاب شيخ الاسلام بانهم راعوا المثلية في الصبي بخلافه انما قالوا انما وفيه نظر لانه لا يدفع قوله والباب
باب توقيف الحرف وان دفع ما قبله **قوله** في الاضحية كما اقتضاه كلام الروضة واصلا في الرما وصوح به شرح التعيين ووجه الزكري لا اذرى
وصوه ابن الهادي فقول صاحب الاستقصا بحري يبيع ابن سنة صغير وان اعتمد الاسنوي وغيره ووفق بين ما بين ما ياتي في
الشاة بان الشارع لم يوجب الا في هذا السن بخلاف البقرة بدليل التبع والتلاين من امره ودون نقله وقوله من قال الزكري وهذا غير
تخديره

تخديره

جبهه الاخير المير كما علم عامر وصرح به الراجح في **السبع والاربعون**
 من كثر خالف فيه ولكنه ما اعتبر العرف قال الزركشي وهو من قلة من لا تناقض في هذا
 جبهه من غير رواه الشافعي ونقل الشيخ ابو علي والداري اجماع الصحابة عليه ونورج فيه كذا في قوله بقول ابن المنذر
 روى ذلك لاله مؤكنا ولا سنة ولا اجماع **فان جازية الصغيرة** ذلك اي ما قارب السبع ولم ينسبه الى حد الكبير **فان جازية الكبر** من الشا واجبه
 في سبع الكبير وفي التي كسبه كبيره شاذان هذا ما بحثه الزركشي وفيما ساه ان يقال عنه الى سنة اسباع الكبير واستنوجه بحسب الزركشي
 الجواز ونقله شيخ الاسلام في الغرر والاسنى وقوله ونسبه للصنف في الحاشية وصاحبها الديلمية والمعنى وقال في التحفة وفيه نظر ظاهر انه
 ليس في ذلك العظيم هو من حيث السن او السمن وفي كل منهما بعد لا يخفى فالوجه ما اقتضاه اطلاقهم من اجزاء الشاة في كل عالم كسم كبيره وان
 ساوت سنة اسباع كبيره مثلا وضبطهم للصغيرة بما مر اعلاه وليان انتفا الشاة في مادون السبع لا تعد هاهنا فوجه خلافه ان
 نعمة وليس هاهنا كالصيد لان المماثلة مغيرة ثلها هنا انتهى قال الشارح وهو وجه مما هنا **فان تقتضيه** اي من ما قارب سبع الكبير
 بان صغر جذا كالفص والكل الذي يحرم التعرض له **فان يقتضيه** واجبه ثم البقرة والشاة والبقرة غير معد كالمصير بتفصيل السابق
 ايضا اجماعا للشيء عنه **قطع** وقيل **حلت** الحرم المكي **الاخضر** فايته بيان ان الحشيش اطلق انصرف للباس ومن ثمة قال في المجموع
 على الرطب مجاز وعلى اللباس حقيقة وانما يقال للرطب عشب وخر لا وكل بالهمز ويطلق الكل للباسي ايضا انتهى وقال ابو عبيد يطلق الحشيش على
 الرطب واللباس **وقيل يا سب** ككل نزع لا يستنبط غير الشجر **فان لم يفت** اصله لانه ينبت اذا اصابه ما ومن ثمة لم يعلم ساد منبته من اصله جاز
 قلعه وانما لم يجر هذا التفصيل في الشجر لانه فيه بغير تصور وبه يرد ما بحثه في الحاشية من اجزاء هذا التفصيل في الشجر اما قطعه فياير كافي
 الشجر للباس **ويقتضيه بالقيمة** لانه لو لم يقلعه لنبث ثانيا بنزول الماء عليه **فان لم يفت** ما قطعه من الاخضر ولو يفتين كما اقتضاه
 اطلاقهم فلا يفتينه لانه الغالب هنا الاخلاق كمن غير المنقور والفرق بينه وبين غصن الشجر حيث فصلوا فيه وبين الشجر اذا قتر من
 بعض وان اختلف في سنة كما اقتضاه اطلاقهم ايضا ان الشجر يحتاج الى اذ لفرق فيه بين المستنبت وغيره وبعض بالحيوان بخلاف
 الحشيش فيهما فان خلفه فافصاف من نقصه بالارض اتفاقا **ويجوز** اي حشيش الحرم اتفاقا **كالشجر** كما نص عليه في الامم بالبرهان
 الهدايا كانت تساق في عصره الى الله عليه وسلم وصحابه رضي الله عنهم وما كانت تسرق اقواهم في الحرم وروى الشيخ ابو عبد الله في القلت
 ركبا على انان فحدث النبي صلى الله عليه وسلم في الناس وكفى الى غير هذا فدخلت في الصف وارسلت الانان لترفع ومضى من الحرم
فقطعه اي ما مر للباسي التي عنده الحاجة اليه وكما لو ارسل ابنه ترى ولا نجرم الاحتشاش ثما هو لتور الكلال للباسي والصبور به حص
 بالغ معايل

عموم

المساركي
 والاربعون
 على نفس اليمين في النخل

العام ٥٥١

عموم قوله صلى الله عليه وسلم ولا تخلي حلاها على ان الما ورد في قال جازي وليا استنشا الدواب **فان جازية** كالحفظ والسيف فخذ **او**
السبع كما اقتضاه كلام الشيخين وجوز جمع اخذه لروا عن قبل وجوبه بسببه لتسجله عند وجوده ورده الزركشي بان ما جازي للضرورة
 او الحاجة فينبذ وجودها كما في اقتضا الكلب قبل شرا الماشية او الزرع او تعلم الصيد فلو كان الداموجود انقطع ما يحتاج اليه الاول والا
 جهة تجزئة على الوجهين في تزود المصطر من الميتة انتهى وابن العماد بان لا وجه لما ذكره فان ما يلحق بالحاجة يتقيد بوجودها وامر
 المستقبل مطعون وقد يدركه الاجل قبل ان يستعمل وهذا كما لا يجوز للصيام الفطر قبل وجود الحيوان والمرض للمصنوع وجوده ثم ذكر ما ذكره الزركشي
 من ترجيح القطع للحال والمال على التزود من الميتة وقضية الحل لجواز التزود من ما قارب ما لو وقف ما التقطه من جوارحه حيث لا يجوز له ان يذبح
 لصلوة اخرى ليجب ان يقتصر على قدر كفايته بان كل طهارة لها سبب مستقل فلو جاز له الاخذ لطهارة صلاة اخرى لم يدخل وقتها كما كان
 حوزا له تقديم الاخذ على سببه وهو منع كما تقرر بخلاف ما هنا فان سبب جوارحه المرض وبعد وقوعه الاصل دامة فلم يتقيد الاخذ
 بشي **فان يقتضيه** به كالحل والبقلة الى اوجه اليه ولان ذلك في معنى الزرع وانما يجوز اخذ الثلاثة المذكورة **بعد الحاجة** كالحا والارسل
 دابة ترى والتقيد بالحاجة هو احكام التي كرج عن غيره ففان احس ما يلحقه بغيره في ذلك اليوم جاز لانه حال ضروره وظاهر تحصيله
 باليوم وتعليله بالضروره التي هو اخص من الحاجة انه لا يجوز الاخذ بالحاجة اكثر من يوم اذ لا ضروره لما زاد عليه وهو محتمل للكنه
 للمصطر التزود من الميتة ولم يخصه بيوم فليجوز هذا بالاولى وان امكن الفرق بان استغناه عنه غنايته بغيره فله من غير حاجة بعد ذلك
 محتمل ما خلاص الميتة وحيت فالتدبير يجد انه ان تيسر اخذ كل وقت لم يتعد حاجة يوم وان لم يتيسر كذلك اخذ ما يحتاجه في المستقبل ولو اكثر
 من يوم لان الاصل في كل موجود استمرار وجوده **لا قطعه** **البيع** فلا يجوز كما في المجموع وقضية كلام الامام الفطوح به ولو **فان يفت**
ينادي او يفت **يا به** لانه كالطعام الذي لا يباع كالهجرة ببيعته واخذ الزركشي وابن العماد من كلام المجموع حرمة اخذ السواك لبيعه
 من سواك به وبه صرح في الروضة قيس الربا حيث نقل عن العقلاء لا يجوز قطع البس من اشجار الحرم لروا يجوز ببيعته حينئذ ثم نقضه
 فقال وفيه نظر وينبغي ان لا يجوز كاطعام الذي لا يباع كالهجرة ببيعته انتهى وبجست ان محل الحرمة ان يقطع بينه وبين ما لو قطع
 ثم انه قصد البيع فلا ينافيه كلام الروضة اذ ظاهره بل صريحه ان اخذه لحاجة لا يملك عينه وانما يملك ان يتنفع به ولو اذاعه عينه كالطعام الذي
 يبيع به يعلم ان هبته كبيعته وانما متى قطعه للبيع لا يملكه وان المحتاج اخذه منه بشر او غيره ولا حرمة عليه الا في حيث كونه اعان على معصية



طريقا اخر يمكنهم سلوكه **ولم يمكنوا هذه الا بقتال او بذل مال** اذ لا يجب احتمال الظلم في اداء النسك وان قل المال
قال بعضهم اي قلة بالنسبة الى اداء النسك فهو الدرهمين والثلاثة لا يتخلل من اجلها انتهى **فابى** يقال احصر
بالهزيمة وحصر يستعملان في المرض والعد ولكن الاشهر استعمال الاول في حصر المرض يقال احصر المرض احصارا
فهو محصر قال الله تعالى فان احصرتم واستعمل الثاني في حصر العدو يقال حصر العدو وحصر فهو محصور كذا نقله النووي
وعبارة عن اهل اللغة واعتزضه السبكي بان المشهور من كلامهم ان الاحصار المنع من المقصود لعدو او مرض او غيره
والحصر التضييق وغيره بالاية فاذا منعوا من ذلك **فياثون بمقدورهم** وجوابهم ان لم يقدروا على شي وانوا بمقدورهم
لهم التحلل بما سبها في الكتاب والسنة والاجماع سواء كان المانع مسلما او كافرا وقيل يجب وذلك لقوله تعالى فان احصرتم
اي وادتم التحلل اذا الاحصار بحجده لا يجب هديا فاستنبس من الهدى اي فعلكم ذلك ولانه صلى الله عليه وسلم لم يحلل
عواصمه بالحد يبيح لما صدقه المشركون وكان محرما بالعمرة فخرتم خلق ثم قال لاصحابه قوموا فاحرقوا ثم احلقوا رواه
الشيخان واجمع المسلمون على ذلك اما اذا امكنهم سلوك طريق اخر وتمكنوا بغير قتال او بذل مال فلا يتحللون فلو ظنوا ان
طريق اخر فتح للموافاق ان ثم طريق اخر يتبني في سلوكه فالذي ينبغي انه يتبين عدم صحة التحلل فان قلت بشكل على ذلك ان السبكي
عثمان رضي الله عنه من جملة اهل الحديث وقد مكنته فز بنش من البيت حين ارسله اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يمتنع
من الطواف لكرهته ذلك مع منعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو مشهور مبسوط في السير فكيف جاز لسبكي لعثمان رضي الله
عنه التحلل مع التمكن من اتيانه بعمرته وقد اطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك واقترعه قلت يجتمعا انما تترك الانبياء بما حرم
دخل مكة وتمكنوا من البيت لان العمل لا يجب فولا مع تجوزيه انه يمكن منه بعد رجوعه الى النبي صلى الله عليه وسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم
بان يزول المنع العام او وحده باذنه صلى الله عليه وسلم لبقائه ملكه وحده من البيت فانفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره
كما يجتمعا انه ترك العمل ابتداء اجتهاده الى امتناع ذلك عليه مع كونه صلى الله عليه وسلم ممنوعا منه ثم منع هومنه ايضا
بعد رجوعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهم التحلل **وان اتسع الوقت** ولم يدخل وقت التحلل ولا يباح شئ من المحظورات
الا به كما يفهم قوله الا فيحصل بذلك فلو جامع قبل اتمته العدة والقضا بخلاف ما لو جامع المسافر الصائم في بلد رمضان فافا لكان
عليه وان لم ينو الرخص والفرق ان حضور وقت التحلل من الاحرام ليس بفعله سواء المحصر وغيره بخلاف دخول وقت الفطر في الصوم فان
الصوم يرتفع به وانما يوقف الاول على الفعل دون الثاني لان الصوم كف وهو خصلة واحدة متعلقة بزمان محدود الطرفين

حيث لا

حيث لا عذر فاذا انقضى الزمن بالغروب ارتفعت لا ارتفاع شرطها او وجد العذر كانت في حكم المرتفعة لعدم امكان تجزئتها
لخلاف الخ فانه مشتمل على افعال بعضها موقت بوقت محدد كالوقوف وبعضها غير موقت كذا فليكن دخول وقت التحلل
منها مقتضيا لاستقامتها لا بفعله ما قال في المجموع فاذا افسد حجة بجراح ثم احصر تحلل ولزمه دم الا فساد بدنه ودم الاحصار
والقضا لا فساد فلو لم يتحلل حتى فاته الوقوف ولم يمكنه لعا الكعبة تحلل في موضعه تحلل المحصر وتلزمه ثلاثة دماء
الافساد ودم الاحصار ودم العوات انتهى **او منعوا من الرجوع** الى بلدهم ووجه من حمله على منع الرجوع الى الحرم من
بعض الطريق لان ذلك ياتي حكمه مستوفي ايضا اي كما منعوا من المضي في النسك لانهم يستفيدون به الامن العدو
الذي بين ايديهم قاله الرافعي قال الاستنوي وقضية تغيب المسيلة بما اذا كان المانعون فرقا متميزة لا ببعض كل
واحدة الاخرى فان كان المانعون من جميع الجوانب فرقة واحدة لم تجز التحلل فتفطن له انتهى ورده المصنف
بان قابلية التحلل لا تنحصر في ما ذكره الرافعي بل اعظم فوايده الاستزاحة من مشتقة الاحرام فالوجه ان لهم التحلل
مطلقا قال ابن العباد تفرقة الاستنوي بين الفرقة والفرق خطأ واي فرق بين ان يكون العدو المحيط بالطرف فرقة
او فرق وقوله لم تجز التحلل خطأ صريح لان صورة المسيلة هنا ان يحيط العدو وسائر الطرق الموصله الي الكعبة مع
امكان الرجوع للوطن بدليل كلام الرافعي المذكور فان احاط بهم وامكنه السير الى البيت من طريق اخر لم يمتنع سلوكه
كما ياتي وان احاط بهم ولم يمكنهم السير للبيت ولا رجوع للوطن لم تجز لهم التحلل اذ لا يستفيدون به شئ كما التحلل
بالمرض من غير شرط انتهى لمحض ما ذكره اخره ممنوع بما مر عن المصنف من قابلية الفرق بينه وبين المريض
الذي لم يشترط بانه لا يسمى محصورا بخلاف ما نحن فيه وعبارة الزركشي لو احيط بهم من كل الجوانب ومنعوا المضي والرجوع
جاز التحلل على الاصح وهي المسيلة الاية في كلام الرافعي انتهت ورد بعضهم على ابن العباد جميع ما قاله منتصر الاستنوي
بما في بعضه نظروا والحاصل ان المنقول المعتمد انهم متى صدوا عن البيت من سائر الجوانب جاز لهم التحلل سواء منعوا من
الرجوع الى وطنهم ام لا **واخباره** اي التحلل للمعقر كما افهمه كلام الشيخين والحاج **مع سعة الوقت** اولى اهل المنع
يزول فان حشيتي من ترك تعجيله فوات النسك فتعجيل التحلل اولى مخافة ان يفوته الحج فيلزمه القضا مطلقا على قول
او في بعض الاحوال الاية على الاصح **لكن قال الماوردي** واقره السبكي وغيره **لوتيقن زوال الحصر العام**
او الخاص كمنع زوج او سيد او اصل فلو قال زوال المانع لكان اشمل الا انه عبر به لكونه الغالب في مدة يمكن ادراك

الحج بعد ما وتيقن زواله قيل مضي **ثلاثة ايام في العرة** **الخلل** والفرق بينهما ان خلل الحج لا يمكن تعديده قبل فواته فلم يكن في الزامه بالبقاء على حرمة احدث شي غير لازم لولا الحصر بخلاف العرة فان الخروج منها بالاثني عشر باركانها الى خبرته اذ ليس لها وقت مخصوص فنظر فيها الى الزمن القريب وهو ثلاثة ايام قال الاذري والظاهر ان المراد باليقين هنا الظن الغالب واستشهد له بنص في البيهقي ونقل عن الجرجاني ما يوافق كلامه لما ورد في تفرد به والفتوى على ما قاله الاصحاب من تدبير التأخير مطلقا انتهى ولا يشكل على قول الماوردي جواز تقديم التيمم اذ يتيقن وجود الماء اخر الوقت لان التيمم تلبس بعبادة التمسك والتخلل خروج من عبادة فلا جامع بينهما وعلى تسليم وجود جامع في الفرق ان النسك قد تلبس به فحرم قطعه على الاصل فيما بحث انما هو اذ يتيقن اذراكه بعد زوال الماء تاكده ذلك الاصل ولو لم يمنع الخارج من الرمي والمبيت او احدهما **فالحلل** اي لم يخرج له ان يتحلل بتخلل الحصر المخرج من النسك **لانها يحبر ان يدم** اي يغير كل منهما بدم ونازع ابن الرفعة فيه بما مر ان المبيت يسقط باده في عذر ورده في الخفة بان الدم هنا وقع تابعا ومشابها لوجوبه في اصل الاحصار فلم ينظر والى كونه ترك المبيت لعذر كالم ينظر والى ذلك في اصل دم الاحصار قال فان قلت من الاعذار المستفظة للمبيت ثم الخوف على المال والاحصار بحبل بالمنع لا يبدل مال وان قل فما الفرق قلت الفرق ان ذات المبيت لم ينقض لها الخوف منه بمنع لان العرض انه احصرهم عن الحج لا غير بخلافه هنا عني في منعه من المبيت فان العدو منعرض المنع عنه مثلا لا يبدل مال وهذا هو الذي توجه المشابهة للاحصار دون الاول اذ لا تعرض من الخوف منه لمنع من نحو المبيت اصلا فتاحله انتهى **ويمكنه الخلل بالطواف والسعي** ان لم يكن سعي **والخلق** اي بالنسبة للخلل واما الثاني فيحصل بدم ترك الرمي ويقع حجه مجز ياتحججه الاسلام **ويليه** اي المال **للكفار** منعه من النسك لما فيه من الصغار بالضرورة كذا عللوا به وكان فضيلته الحرمه لكن حاجة المضي للنسك اقتضت المسامحة بذلك على الصغار غير محقق لان غاية ذلك انه كالمسبب له وهو لا يكره له لكن لو غلب على الظن مدحه في معصية كالا ستغافه على قتال المسلمين فالذي يتجه تحريمه وسبق انه لا ينافي ما تقرر فله يكره بذلك المال المرصود ولو سلمنا ذلك هذا ترجيح نعيم الكراهه فحقن عا ذكر **الاول** **فقال** اي الكفار ويجه ان مثل البغاة لما في قتالهم من مصلحة اجتماع الكلمة ومن وجب قتالهم في بعض الصور **الطائفة** واذ لم يتيقروا اليقين الجهاد ونسبوا الاسلام والحج ولا يلزمهم القتال وان كان الكفار يرون منعهم على ذلك في الجمع وغيره وقال الفواريزي **فقال** ان لم يزيدوا على الصنف والحج على الذي لا يجوز للخبر منه وضعة الامام بان الحج لا يكون

نكاح فكل من رزقه وتنفق به بنى العمد فماله الماوردي

متهمين

السابع والاربعون
على فقه الايمان والشرع
٢٥٩

الفتاوى
منه

متهمين في الغلبه فاختار منهم اذ كانوا متهمين بان وجود السلاح واهبة القتال اذ لم يزيدوا على الصنف نعمين القتال كان معهم اهبة القتال وهو ممن كلهم اما ماله مخصوص به لانه لا ينفك عنه حاله التي لا يجوز للغير فيها قتال فلهذا لا يجوز قتال الا اذا ابدوا بالهبة وغلطه ابن ابراهيم بان قتاله واجب وان لم يبدوا وغلطه في الجمع بان ما في المذهب هو عبادة الله تعالى لكن زاد الجرح فيها لفظه لا يجوز قتاله الا اذا ابدوا به واستغفر الامام اهل الثغور والناس لقنا لهم قال وهذا في الاحاد والمال امام قبله من الغزو والناظر بنفسه او يراه كل سنة الا ان تدعى حاجه الى تأخير به يعلم ان الكلام فيما اذا صدقهم عن غير قتال الماوردي وهم به بالقتال واجب والظاهر ان شرطه انما قابل اجماعا قال الاذري وما نقله النووي عن الجمهور لا يجب قتال الكفار الا اذا ابدوا به وان اراد به هذه الحالة الخاصة فلا كلام وان اراد مطلقا فتشوع وكلامهم في البصر صريح بخلافه وهم متفقون على انه لا بد من غزوه كل سنة فماله المصنف هو الامام او نائبه في الغزو بان حج بالناظر من حيث انه فرض كفاية فخطوبه وقروجه فيهم شرطه فتعين عليهم انتهى وانما يتضح ان لم ينسب خبره فيمنعهم في تلك السنة قالوا الكلام حيث مر الحاج بدار الحرب فان وطى الجريسون دلرنا متغربين للمبتغيين قتالهم ودفعهم عما يمكن اتيقنه جيبند متغربين لا يعان الكفاية انتهى وقال السبكي كل عدم وجوب القتال حيث كان يخرج او فرض لا يفوت بالخلل بل يفتى في الزمعة كجدة الامام والنذر والعقوبات ما يفتى كاجبا الكعبة فانه فرض كفاية فاذا لم تقم بطائفة قبلهم في تلك السنة وتعرض الصادقون لتفطيله فينبغي ان يجب قتالهم كما يجب قتال المنع من سائر فرض الكفاية وكان الاذري ارتفعه حيث قال عقبه وصيئله فلا فرق في هذا بين الصادق المسلم والكافر لكن منعه بان الحصر اذا كان عذرا في تمام الحج بعد شروع فيه وهو واجب عيني كان عذرا في ترك فرض الكفاية بالاولوي وان حل القتال على المنع من فرض الكفاية اذا صدر من المسلمين بلا عذر وما هنا ليس كذلك ورايبا بغير ذلك مما فيه نظر **فقال** اذ ارادوا قتال المسلمين ولو سلموا **سعي** ما يحتاج اليه مما يحرم على المحرم من ضرره **القلية** كما لو لم يحرم المحيط بخور **الخلل** المحرم **للمرضى** **وقد نفقه** **وضلا طريقا** مما لا يفيد الخلل زواله كالحط في العدو لان الخلل لا يفيد زوال شي من ذلك بخلاف الخلل بالاحصار والاجماع الصحابة كما قال الماوردي في المرض ومن ثم قال ابن عباس رضي الله عنهما لا حصر لاحصر العدو وقال ابو حنيفة يجوز وقواه بعضهم بان الآية دالة على جعل الخروج من الحج بالاعداد فان الاحصار عند ائمة اللغة موضوع لاحصر العدو والحصر موضوع لخصر الاعداء بدليل قوله تعالى فخذوهم واحصوهم اي اعدوهم وقيل هي الغنائم في حصر الاعداء وقال عمر الدين ابن عبد السلام في القول بعد فاذ قيل فان قوله تعالى فان احصرتهم الآية نزلت في الحديبية ولم يكن لاحصار عذروا كان احصاء عدوهم وقتلوا انزلت واحصر العدو وكانت دلالتها على احصاء الاعداء قال قيل قد قرئ بما يدل على ان نزلت في حصر الاعداء وهو قوله فاذا امنتم والايمان يستعمل في زوال الخوف من الاعداد ونزول

تفقي مثلاً **الاحلال** فرض من **الاحلال** من غير نية ولا دم كما نرى عليه وصحوه وعليه حملوا
خير ابي داود وغيره باسناد صحيح من كسر او عرج فقد حل وعليه الحج من قبل لتعد رجله على ظاهره بوقاف الخصم
باب نحو المرض **باب** كمالو شرط التحلل به بل اولى ولقول عمر لابي اميه سويد بن غفله حج واشترطوا قتل اللهم
الحج اردد وله عهد فان تيسر والا فمرة رواه البيهقي باسناد حسن ولقول عابثه لعروة هل تستثنى اذا حججت
تقال ماذا اقول قالت قتل اللهم الحج اردد وله عهد فان تيسرته فهو الحج وان حبسني حابس فهو عمره رواه الترمذي
والبيهقي باسناد صحيح على شرط الشيخين فله في ذلك اذ اوجد العذر ان ينقلب حجه عمره **باب** من عزمه الاسلام بل قال
الرواية في لو شرط ان ينقلب حجه عمره عند العذر فوجد العذر ان ينقلب حجه عمره بنفس العذر قال البيهقي واجزائه
عن عمر الاسلام **باب** بالاحصار عند الفوات لا تجزى عن عمر الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمر
وانما هي اعمال عمر اذ حجه لا ينقلب اليها وتلك انقلب اليها ومن ثم لوم مرض الشارط في مكة احتاج للخروج الى ادى الى خلاف من فاته الحج وقدم به
كما في الامم وصححه في التمهيد لانه ليس بمعتمر حقيقة وقباس هذا ان من احرم بالحج شرط انه اذا مضى عن الوقوف انقلب حجه عمره لادنى محل صحيح
فيجزيه عن عمر الاسلام وخرج الى ادى الى الحل اذ لم يكن احرامه بالحج في الحل والحجة على ان لا تجزى عن عمر الاسلام ان الانقلاب
يقضي ذلك عملاً بالشرع بخلاف التحلل بالاحصار وعليه لوم مرض قبل طواف القدوم طاف وسعى وحلق فان كان قد طاف للقدوم
وطاف وسعى اجزاه عن عمر الاسلام فيجوز في خلاف عمر التحلل فانه يجزى الطواف السابق عن طواف التحلل ولما السوفيقية كلام
عروف في موضعها انه وسبب ما اشترطه المصنف من خروج الادي الى الحل وقفة لان انقلاب الحج اليها بالشرط صيرها مقصود
بالفعل حينئذ ومقتضى على احرامه السابق فلا ينبغي ان يلزمه بالخروج لادنى الحل لان هذا ليس احراماً معتدلاً بها وبهذا
ينفك الفرق بينهما وبين عمر التحلل بالاحصار اذ افاته الحج لان الانقلاب لم يلزم بشرطه فلم يترتب منزلة قصده
حتى ينصرف ما احرم به الى غير ذلك قال في المجموع ولوقال اذ مرضت وفاتني الحج كان عمره كان على ما شرط قاله الرواية
او اذ مرضت فخلت من احرامي قال جمع منهم الشيخ ابو حامد لا تجزى من الاحرام اذ مرض الابا بالتحلل وهو ان ينوي
الخروج من الاحرام وحلقه ونحو ذلك وكذا لو قال محلى من الاحرام حيث حبست لا يتحلل عند الحبس الا بذلك
ولو قال ان مرضت فانا غير محرم فعن ابن المرزبان انه باطل وعن الشيخ ابي حامد احتمال انه يصح وهو الوجه نظير
ما مر في اناحلال والفرق بان هذه يقتضي انتفاء اصل الاحرام بالمرض بخلاف تلك فانها تقتضي انتهاء به
تفقي

الامراض والاعذار فالجواب ان الآية لما نزلت على التحلل فاحصر وجب جمع الامر الى ما دل عليه الاية بطريق الاول لا بطريق اللفظ وان جعلنا
حصر واحصر يقتضي دل احصر على الامرين ورجع لفظ الامر الى احدهما دون الآخر والذكر مذكور ما ذكرنا في قولنا نظيره في الترتيبه السبعه قال
الله فيها وما جعل عليكم في الدين من حرج فاذ من اكثر رجله فقتل عليه التمام ببقية عمه حاسر الرأس من الدبلك وغيره مما يحرم على المحرم
وهنا بعد من جهة الشرع قال المصنف في ذلك لانه لما ذكره فظاهر من تأمله انه يجب عليه الصبر حتى يزول عذره فان كان محرم ما عدا ما عدا
وفاته تحلل بعمل عمره لان المرض لا يمنع الاتمام كما تقتضيه ولا يزيله التحلل **باب** الا اذا شرط في التحلل لو وجد عذراً قد قارنت بنية شرطه الذي لفظ
بمعقب نية الاحرام نية الاحرام بان وجبت قبل تمام نظيره ما قالوه في الاستثناء في الطلاق والالفاظ شرط اتفاقاً والاحتياط شرطاً
ذلك ما صرح به غير واحد من ائمة الاسلام وغيرهم بما يجوز له الخروج من نحو الصلاة او الصوم فيما لو نذر شرط ان يخرج منه لعذر وما عدا
طريق خلافه وان وهو فيه ان الله تعالى لم يدخل على منعه من الضاد والعجمه وبابا الموضع بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم ووجه القدر
عن الله عنهم وزعمنا ما سلمته وهم قالوا اردت الحج قالت والله ما اجدني الا وجعة فقا لي واشترطت في قول الله محلى حيث حبستني وقول الله
بفتح الحاء محلى موضع محلى فيه وجبستني بفتح السين اي حبستني العلة والكلية وانكار ان عمر لا شرط ان يكون له بلغة ذلك وقول ابن عباس
الاحصار عند محلى محلى لم يشترطه وقول الامام معنى الحديث حيث حبستني بالموت اي حيث ادر كنتي الوفاة انقطع احرامك قال في المجموع باطل
قاله وقول الرواية ان ذلك مخصوص من يضاعه باطل ايضا انتهى وقيل الاحرام بالمرض بالتعبد فاقضى الخفيف لا يجوز بل خلافه ويرد بان لا ذهب
انه لا فرق في الملاقاة نفل وقيس بالحج العموم بالمرض وغيره من الاعذار وقضية اطلاقهم الاكتفاء بوجود مصدق المرض ولو خفف في تحلل من شرط
ذلك بالمرض والوجه ان المراد بالمرض ما يشق معه معايرة الاحرام مشقة التحلل غالباً فلو شرطه لصح ما عدا غير ما
الشرط لانه لا يسمى مرضاً عارضاً ولا عارضاً لا يقيده كلامهم في الاعتكاف وغيره فعمل انه ان عيبه فلا بد ان يكون بحيث يصح التحلل به عند الاطلاق
ولا اثر لشرط التحلل بغيره واقتضى المصنف بان ما عدا المرض لا يشق معه معايرة الاحرام مشقة التحلل غالباً فلو شرطه لصح ما عدا غير ما
المذكور في الاعتكاف اذ شرط الخروج نظر والجواب يرجع المصنف انه من العذر قاله هو اشق من كثير من الاعذار والاضلال انه اذا شرط ان
يجزى من احرامه متى ما من غير عذر لا يصح الشرط قاله ابن الصباغ وغيره **باب** ان ذكر المسمى اي شرطه **باب**
عملاً بشرطه **باب** لا بشرطه بان شرط عدم المسمى واطلاق لم يلزمه دم فيها عملاً بالشرط في الاول لعدم التزامه في الثاني ووطاها من شرطه
وكلما بالحق والنية **باب** وفارق المحصر بالعموم بان تحلله ليس من باب على شرطه فلم يترتب فيه وجوبه ولا عهده بخلاف تحلل محلى
باب لو عزم على المسمى **باب** من الطعام فانه يكفيه التحلل بالحق والنية **باب** لو قال في احرامه او عزم او وصلت عن الطريق او غدت
تفقي

فقد وافق الذبح او بعده فخل في الحال لم يتوقف التحلل على وجوده على التحلل مع وجوده لا يتوقف على الصبر اليهم كما مر فاذا افتقدوا بعد الذبح
 فلا اشكال في حصول التحلل قبل الصبر على ما تقدم مع القدرة مع المدة قبل الذبح او بعده لا يسوغ الاستقلال بالبراءة من الذبح كما تقدم
 بعض الطلبة وموضع منع الزوج او السيد او ولد الذبح في الجموع لا يحصر في طرف الحرم لم تجز له ذلك في الحال بخلاف ما تقدم في بعض
 فخل في الحرم من غيره من بقية الحرم لانه كالبقعة الواحدة تنبسه من مكانه الذبح وما بعده في طرف الحرم وقد احصر في الحال فبقية الحرم كالحق
 الجموع وغيره لا يخرج من خلاف من وجبه لقوله من ذكره بل قال الماوردي انه المذهب وما كان عن جميع البصريين وعن ابي حنيفة والشافعية
 بقول الام فان قدر على ان يكون الذبح بمكة لم يجز الا بها وان لم يقدر رجع حيث يقدر قال ما لوجوب هو الراجح خلافا للشافعية لان النص المذكور صريح
 فيه لكن رد عليه بانه لو اخرج من مكة فخل في الحرم لم يفسد في مكة خاصة ومقدوره على الزمعة الدخول بها والتحلل بها على غيره فليس
 ما ينافي ما في الشبان ونظر فيه بعض الامامة ان رجع به بانه قد يقدر على ان يكون الذبح بمكة ولا يقدر على دخوله وجبته فقط في كل من ارضه
 انه لا يجب الذبح بها ومقتضى النص خلافه فشا في كل من ارضه في موضع اخر ما يصرح بذلك حيث قال الماوردي على ايسار الله تعالى
 يقدر هو على الوصول فواجب عليه انضاله وحمل بعض الوجوه في كلامه على ان الذبح بالشاة لا يوجب عليه ومن ثم قال الماوردي في ظاهر النص وجوب
 عن الشبان بانها انما عبر بطرف الحرم والنص ان لم يضرها الا يحصر من مكة ويجوز ان يفرق بين مكة وبقية الحرم بانها افضل فلا يلزم من وجوب
 اليها على تقدير اعتماد وجوب البعث والبقية الحرم لو بان النص على مكة بخصوصها وان كان بها كل الحرم ظاهر في ان المأوى به ما اذا قدر على دخوله
 بنفسه او بان غاية الامران في المسئلة قولين رجع الشبان احدهما او وجهه من معنى تقدير ان النص موافق لاحد ما لا يمنع ذلك من ترجيح
 الاخر والآخر الاول فيصير قوله الصواب ما قاله البلقيني لان المنفرد بالحرم كالبقعة الواحدة وتغييره اشافعي بمكة لم يرد به الاختصاص بمكة
 بل عبر بالبقية على الكل لعدم الفارق بينهما في الذبح انتهى فاذا بعثه الحرم لم يخل حتى يغلب على طنه ذبحه ولو يقول من اعتقد صدقه كما هو ظاهر
 لا يجز طول الزمن **فيصوم حيث يشاء** لانه لا غرض لما كان فيه لكنه في الحرم ولو شرفه **ويؤتيه الله الاطعام** كقولهم في الذبح
 ويجب تقديمه على الخلق كالصوم **ولا يتوقف تحلله على الصبر عند العجز عن الدم والاطعام في الاظهر** بل يحصل بالخلق مع البنية فلو لم يكن براسة فخل
 بالنية فقط لان زمن الصوم بطول فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام والافاغه وبه فارق توقف تحلل تارك الصوم على اذله فلو لم يكن براسة
 لا يجز طول الزمن **فيصوم حيث يشاء** لانه لا غرض لما كان فيه لكنه في الحرم ولو شرفه **ويؤتيه الله الاطعام** كقولهم في الذبح
 ويجب تقديمه على الخلق كالصوم **ولا يتوقف تحلله على الصبر عند العجز عن الدم والاطعام في الاظهر** بل يحصل بالخلق مع البنية فلو لم يكن براسة فخل
 بالنية فقط لان زمن الصوم بطول فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام والافاغه وبه فارق توقف تحلل تارك الصوم على اذله فلو لم يكن براسة
 ان نقصت به قيمته او فخرت على السيد فبعضه بالامه قال الشافعي وقوله في التعلية لا يخلق اذ هو متعلق حق السيد فليس له ان ينصرف فيه كلامه
 ساقط لانه لا ينفقه ولو اذن له سيد في الصوم لم يتوقف تحلله عليه **الفاني من الموانع** **الصبر على ما اريد**

يكون ولو صلا هذا
 له تحللان فلا يشقة
 عليه وهو بخلاف الحصر
 ويحلل الفتي بنية التحلل
 مع الخلق مع

لم يبعث

لم يبعث استدانته **بعضهم** به وهذا من عطف الخاف على العام ان علم الدين باعساره لان جسد علم والافن عطف المغاير **عنه** **الحكم** كافي
 الحصر العام لان مشقة كل واحد لا تتلف بين ان يتحل غيره فله وان لا يتحل واستشكل محل ما ذكر في الجسد لانه اذ احبس نفي لم يستفد التحلل
 التحلل مما هو فيه كالمريض في حق المشقة بالبقاء على الاحرام غير معتبر اذ هو موجود في المريض بل حال المريض اكر فلا وجه للتحلل بالجسد
 واجيب بان المريض لا يمنع الا تمام فالمرضى من تمكن من تمام الشك معه فلم يبع له الا بشرط ولا كذلك في الجسد فجازله التحلل فيه ليجعل من محرم الاحرام
 وان لم يفده التحلل زوال الحصر وخرج بطل ما اذا احبس مع كان جسد يدين وهو تمكن من اذله فلا يفتقر الى التحلل بل عليه ان يورده ويعفى في
 نسكه فلو خلع لم يبع تحلله اتفاقا ولم يبع استدانته ما لو عصى ما فان كان جازله التحلل كما في نظيره من قسم الصبر فاجبت بطلان **ان كانت** اي الجبوس
 بتسميته **الحكم** **فيما لا يعمل** **مسره** بعد ثبانه كمن فاته الحج بلا احصل المانع **الثالث** **الرق** **فاذا احرم من قبيح** ولو مكاتب ومعتقا
 معتقه نصفه وعبد راوهم ولو **كفيع** بين وبين سيده مهاباة احرم **فان يفسد** **سيرة** **الامه** **ياها** بينهما ولكن احرم **باذن** **سيرة** **يعفو** **ما** **لك**
 منقصة وان كان ملك الرقيقه لغيره كالموقوف عليه والموصى له ومستاجر عبته والموقوف على معين معتبر اذنه وعلى جهة يعتبر اذنه فانظر في
 كما بشرط ان لا يغترب يعنى منافعه باحرامه والمستاجر عبته لعل في السفرة معينه يعتبر اذنه المستاجر والموصى بمقتضاه يعتبر اذنه الموصى له
 الوارث **الحكم** لانه عقد لازم عقده باذن سيده فلم يملك اخلاله كما لو اذن له في النكاح ليس له ابطاله وان افسد نسكه افساد نسكه كفساد
 نوله منعت من الاحرام بالحق وان اجراه في الرق لان الزامة شامنة تقصيره لامن السيد لعدم اذنه في الافساد وانما جاز الرجوع في العايره
 لانه لا يسلط ما مضى بخلاف ما هنا ومثله كحايات كما اذا احرم بغير اذنه تدارك له في المضي فانه لا يملك بعد ذلك تحليله وكذا يقال في الزوجه قال
 الماوردي وقيل ان الفرج كذلك اذ اوله اصله في المضي واذا احرم باذنه ثبانه لم يحلل له المشرى ولكن **المشترية** **العسخ** **للسبع** **اداعيل**
ارامه بخلاف ما اذا علمه ومع بيعه هنا اتفاقا دون المستاجر على قول الا بذكر المستاجر جازله ولا جازل هنا **وله الرجوع** **عن اذنه** **ما لم يحرم**
 فان احرم فلا يفسد بالمفسد جيبته اما بعض بينه وبين سيده مهاباه واحرم في نوبته ووسعت نسكه فلا جيبته حكم الرجوع الا وقوع
 جيبته نكحة الاسلام لا يقال في الطواف الاخر لو قمت فقد يورثه اذا دخلت نوبته سيده وايضا فالج يحتاج الى سفر ويقتضيه منعه منه بدون اذن
 سيده وان كان في نوبته لا نفور اما الاول فله حصر عليه لانه ان كان قد تحلل التحلل الاول فذا اكر اظه تحليله كالتقوى ما الثاني فهو ممنوع
 لانه مقتضى قولهم انه في نوبته كالحران له السفر فيما يراه تنقضي قبل فراغه من غير اذنه وبوجه جواز السفر للمكاتب المبعوث في نوبته
 مستقل اكثر منه فيجوز له الاول ولو لم يفر في نوبته وارتكب المحذور فمأخذه سيده او عكسه اعتبر كما في الخادم وقت ارتكابه المحذور كما مر فان
 قلت ارتكابه المحذور جناية وجناية الرقيق لا تدرج في الجنايات قلت لا سلم ان الراد بالجناية التي لا تدخل في الجنايات ما يمتثل مثل هذه الجناية سلم انها

له ان لا ينجح ولا ينجح لان كان يقول غرض من التمتع ان كنت استعك من الدهور في الحج وبانه قد برأ استعك به بعد العزم في محظور
كسيرة او وطاعة وغير ذلك كان القياس جواز التحليل واجيب بان اذنه في التمتع اذن في السكنى غايته الامران فيه تقديم اذنه في الحج
على وقته ولا يربى ان الحج شريد التعلق وان اصل عدم جواز التحليل عنه كغيره من العبادات وانما جاز على خلاف الاصل باستباحة تحقق
التعدي بل ان كان شئ من هذا لم يتحقق التعدي لما مر من اذنه قربا والحج ايضا فكان ذلك شئ من مانعه من جواز التحليل لعدم تحقق
سببه وايضا فالسيد هو الموت على نفسه ما ذكره المعتز صوابا اذنه في الحج اذا كان عزمه انه يفعل له ذلك بعد العزم اذا كان يمكنه ان ياذن له
فقط اعلم ان معنى ذلك ان الله مقدر وغيره من غير ذلك لم يقبل منه دعوى خلافه ما ذكره عليه اذنه وقياس كلامه ان يحسن انه لو اذن له في الزمان
فامر او تمتع لا يحلل وهو ظاهر ولو اذن له في الحج او غيره فمقرن لم يحلل لان ما اذن له فيه ما وللقران اوفوقه **او اذنه في الاحرام والتعبد**
اعلم في قولنا اذنه فيه من الميثاق فاحرم من ذرية اهل **فله تحليله** ما لم تدخل التعبد او يعقل الميثاق والحق المكنان بالهوان هو ما في
المجموع وحمل عليه اطلاق الدار من اذنه تحليل اذ احرم من غير المكان المعين فقال مراده ما اذ احرم من بعد منه وهو المعين وان قال الزكشي
بل الظاهر ان مراده مطلقا لان من كان علة التحليل مخالفة الاذن وان اذن ما اذن فيه الا ترى الى ما سبق عنه فيما لو اذن له في الحج
فاعتذر ان تحليله انتهى ولو اذن له في احرام مطلق ففعل ما راد صرفة نسك والسير غيره فربما جهل ان لم يرجع في المجموع منها شيئا احدها ان اذن
السيد والثاني ان يحسن ان ياتر فان فعل غيره فله ذلك والذي يتجه ترجيحه ان معين القن ان كان انقضى زمانا من معين السيد ومساوياه قدم
معين القن اذ لا يترتب على السيد حينئذ والى قد معين السيد وليس هذا احداث وجه ثالث وهو لا يجوز لان محله على الاصح عند الصولييين
والفقهاء ان يكون في احد في التفصيل شئ لا يقول بكون الوجوهين وهذا ليس كذلك فان كل شئ من هذا التفصيل يقول به احدهما لان من قال باطلا
تقديم السيد يقول بالاشتراك الاخير ومن قال بتقديم القن يقول بالاشتراك الاولين فلم يحدث التفصيل صورة لا يقول بها كل منهما ومن قال بجمع
محقق كلاله في العقد والسيد في شرح الواقف في اجماع الممتنع هو ثابت مانع كما اذا ذهب الجميع الى السالبة الكلية واخرون
الى السالبة الجزئية فحدث القول بالموجبه الكلية او نفى ما اشبهه كما اذا ذهب بعضهم الى الوجبه الكلية وبعضهم الى الوجبه الجزئية فحدث
القول بالسالبة الكلية واما اذا ذهب بعضهم الى الوجبه الكلية واخرون الى السالبة الكلية فحدث القول بالموجبه الجزئية والسالبة الجزئية ليس
خارجا للاجماع اذ ليس بين القولين قد مشترك بل هو تفصيل وموافق لطائفة في احد المستقلين واخرى في اخرى وكل واحد من جزئ التفصيل
هنا قاله طائفة من طائفتي المجوهين وان كان خلافهما قال به طائفة اخرى مثار ذلك قبل السلم بالذم والحرم بالعين فان الخلاف فيهما على قولين
فقط من ههنا انه لا قتل فيها ومذهب الصنفين العقل فيهما والتفصيل بينهما لم يقبل احد ولكن لو قتل لم يكن خارجا للاجماع بل موافقا للفتوى

ومسألة

ومسألة ولما في فرائد وهذا ليس بمقتضى بل هو جابر بالاجماع انتهى لمقتضى احتلال ذلك التفصيل غير الخارق ما قيل بحسب الكفاية في مال الصبي دون
الحل المباح وهو ههنا وقيل بحسبهما وقيل لانهما فان التفصيل موافق لما لم يفصل في بعض ما قاله وقول الوصيفة محل من ترك التسمية
سما والاعدا وقيل محل مطلقا وهو ههنا وقيل محرم مطلقا قاله في بين العزم والسمو موافق لما لم يفصل في بعض ما قاله **والسيد** القن
بالجماع الزم قضاءه اتفاقا لان التزيم باحرامه واجزاه العقاب حال رقه كالاداء **ولم يرد السيد الاذن له في القضا** وان اذن له من السيد
لانه لم ياذن له في الاصدار وقضيته انه لو اذن له فيه لم يرد الاذن في القضا وهو محتمل ويؤيده ما بان انه ليس له المنع من صوم اذن له في سببه
ويحتمل خلافه ويؤيده ما بان ان اذنه في موجب عدم الاجابة عليه فكذا في موجب القضا وهو عتق وادرك من الوقوف في حرم انصر في حجة الاسلام
واجزاه والاداء بحسبه عن حجة الاسلام فعليه حجة الاسلام ترجحة اتفاقا **والزمن من دم** ولو فزل او تمتع بالاذن من السيد لم يلزم السيد لان الاول
في وجوب الدم اختصا منه بتركيبه **والحجزة اذا دمج عنه** فحياته على الرجح لانه لا يمكن استيلاء وان ملكه سيده قاله في الميثاق ولكن تقول اذالم
يجب على السيد ان لا يحجب وكسب العبد كالعقد وغيره وقد اشار اليه الجواب في التحريم في الزكشي بما ذكره فربما على التقديم ولا حاجة لذلك
مع تفصيل الرافعي والائمة بالفرق المذكور لانه لا بد للمهر والدم بول وهو الصوم **واجب فيه الصوم** وله منقعه منه مطلقا ان كان اذنه محل له
وطوره الرعي لا ينعف عنه من مخومه او يضره كما ذكره الشان في الايمان فالاول هو هذا الايمانه من صوم التطوع وصلاته التطوع في مثل هذه
الحالة في غير ما انخرجه ومثله اذنه لا يحل له كحرمة ومجوبه تقبيل الحق السيد لانه في كفاية في التزيم وقضيته انما لو وجبت فور العصيان
يسبها اذ منعت على السيد واعتمده بعضهم والتي يتجه خلافه لان حقوق العباد مبنية على الضيق ما امكن وايضا الاصل في التزيم في الاصل لا يكون
تجب فور الاذن في عار من قدّم حق السيد لقوله عليه **وان اذنه في الاحرام** لعدم اذنه في موجب الصوم **لان وجوب الصوم** يتبع اذنه
اذنه في ليس له المنع لانه في موجب وطاؤه انه ليس له المنع حينئذ وان عزمه الصوم وضعفه عن الخدمة او كانت اذنه محل وهو ظاهر في
غير الاول لان الغير السيد فضل عنه منعه مما يضر نفسه ولا ينافي الاول ههنا من يعود على السيد لا هذا معلوم من قوله او ضعف عن خدمه
وانما المراد من يعود على اذنه من غير ان يرجع على السيد شئ كما دل عليه العطف القضي للفتاوى **وله الذي عنه بعد موته** اتفاقا لحصول اليك
من تكفيره والتكليف بعد الموت ليس شرطا ولهذا لو تصرف عن ميت باجماع او قد امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتصرف عن امه بعد موته فافعل
اذ ما هنا ليس عليك وانما هو اسقاط من رزقه فلا حاجة لتقدير دخوله في ملك المقر عنه **ولو عتق القن قبل صومه** وقيل على الدم ساورا
الدم على الاصل اعتبارا بالمال فان عتق بعد الشروع في الصوم لم يلزمه دم **ولو كان كاتب كتابه** بحسبه **اذنه في** كالحرام لانه ملك عليه **فان**
منه في بيان انه لو اذن له كما هو القياس في تحليل السيد فله **انما هو** اي بالتحليل لانه يستعمل له اذنه ان يستجده

الثالثة

[illegible]

محلها لم يكن سببه بعد النكاح او يلزم ما قبل النكاح وان لم يكن فصرح خلافه بالبرهنة **تعليل** الاذرى في قوله لو نكحت بعد النكاح
القارب فلا منع ولا تحلل معه للتصديق بخلافه ما لو كان بنحو ما اجبى بعده في نسك وان اذن فيه الزوج على الاوجه **والمراد** الاستوى
باحت المجموع المذكور بانه محال للمشهور والمفتوى ليس في محله لان غاية ما في المسئلة ان البغوى والمتول حكيا في المنع من القضاء وجب
وبما هو المتول على ان القضاء على الفور لا وهو وان اقتضى ترجيح انه ليس له المنع لا في كلام النوى اما لا فلا لانه لا يلزم من البناء
الاختلاف في الترجيح ولما تأنيبا فلان كلام النوى في قضاء الزم بعد النكاح لا بسببه كان لزما بفوات لوجوه وبما استدل به اذكره
بغير اختياره ويراد به قياسه ذلك على حجة الاسلام والنسب وكلام المتول في قضاء سببه فيه الزوج بجماع بدليل بناءه على انه هو فور ولا
زوج بعضهم ما اقتضاه كلام الاستوى من انه ليس له المنع في الفوات وان كان ليس بسببه منه لان قضاءه فور وبما هو ما امر ان له المنع
من التزول وفيه اذا عاشا عن اختيارها او قصيره لا فرق بين الفور وغيره وبهذا يرفع قول الزكري لانه ليس له المنع في فوات او
قضاء ما افسدته لانه فور فيقول ذلك شخه الاذرى عن الاصطى لكن يقيد بغيره لم يكن الزكري فقال لو جئت عليه فافسدت ثم نكحت
او تزوجه باذن فافسدت وقيل بالاصح ان القضاء على الفور لم يملك منع ولا تحليل منه ولو طوعا قاله الاصح انتهى **وبما عليه**
بعد امره لها بالتحلل **ان التحلل كالتحليل** اي تحلله وميراثه **فان ابيت** اي امتنع من التحلل ولو بالسكون بعد امرها به ولم تشرع فيه
مع تمكنه منه **فله وطؤها** وسائر الاستمتاع بها **والاثم والكنان عليه فقط** اي لا عليه كما في الحايض اذا امتنعت من غسل الجنب
فانه يجوز للزوج تعجيلها ووطئها مع بقاء شها ولا تحريم الا على ما لا يوافق الامام في جوازها قال الرافعي لان المحرم محرمه بحق الله تعالى
كالمثمة فيحفل تحريمه على الزوج بالتحلل واجاب المصنف رحمه الله بان مانع الردة فحسب لانه يقطع العصمة قبل الدخول طلقا وقعد
بشرطه فهو كالطلاق بجامع منافاه كل منهما الدوام العصمة بخلاف الاحرام فانه لا ينافي دوامه فلم يكن نفاطيه من الزوجه محرما لها
على الزوج وبحت الاذرى ان محله ذلك في زوج بري جواز تحليلها اجتهاد او تقليد ولا حرم عليه التمتع بها انتهى قال المصنف **والاحتياج**
لذلك لان كل من اراد فعل شي لا بد ان يغتفر جوارحه والاثم به ولا خصوصية لهذا بما ذكره تنبيهه **تفسير** كلامهم في
تفسيرهم التحليل بما ذكرناه ليس له وطوا لانه لا الزوج **فان قيل** الامر بالتحلل في القرض والنقل ووجهه المصنف
بان له قدره على اخراجها من اصل الاحرام بالامر بالتحلل فلم يجز له الوطؤ قبله حتى يمتنع قال وموعد ذلك لو قيل بجواز
حيث حرر الاحرام بغير اذنه لم يبعد لانه عاصية ابند اود واما فليس فعلها محترما وان انعقد صحيحا حتى يمنع
من حقه الثابت له قبل ذلك انتهى قال الاستوى في الفروق ولم يأمروه بتعاطي الاسباب بنفسه وقالوا في المستنة

تفسير

يفسدها ولعل الفرق ان التحليل يتوقف على الذبح ونحوه الحلق وفي تكليف الزوج لاخراج المال مشقة ظاهرة وحلق شعر
المرأة وتقصيره فيه قطع عضو ولا يجوز ذلك في جسد الغير بغير اذنه وايضا قلل من بدل وهو الصوم فلو اوجبنا
على الزوج ان يصوم ادى الى ضرورة بتأخير حقه من الاستمتاع الى انقضاء الصوم فحصل الفرق من وجهين احدهما
الضرر باخراج المال والاخر تأخير حقه بتكليف الصوم انتهى تنبيهه **اخر** استنفيد من كلامه كغيره هنا وفيما
مر ان التحلل لا يحصل بقوله حلت لك وما في الجرح من حصوله به غريب او محمول على ان التحلل يدخل به ولا يجوز لباس محيط
خلافه لمن وهم فيه في كراهة عن اصحابنا وانما هو مذهب ابي حنيفة وذلك لا يتأ في صحة الاحرام فلم يخرج به منه ولزمته الغلبة
وكذا الامة المهتنة اخذ من قول الجمهور لو احرمت بغير اذن الزوج والسيد فلها ولكل منهما على المتصور المعتمد في الزوج
وان ابا الاخر تحليلها قال فان اذنا احدهما فلا اخر المنع اتفاقا ولو احرمت الزوجة بقرض او نقل باذن الزوج او كلا اذنه
ومكنها من المضي فيه قاله الماوردي لم يجز لها ولم يتحلل اذ لا موجب لهما ولو اذن لها في الاحرام ثم رجع عن الاذن و
اختلفا فادعت الاذن وانكرها فيه ففيه التفصيل في مثل ذلك من العبد والسيدة نقله في المجموع عن الدارمي
والذي ذكره في الاذني تصديق السبب انه لم ياذن وفي الثانية ان في تصديقه في تقدم رجوعه عن الاحرام
وجها ان وجههما كما تقدم انه لا يصدق الا بهيئة **وله حبس معتدة** عن الخروج اذا احرمت وهي معتدة وان كان
الطلاق باثبات وان حشيت القوات واحرمت باذنه لسبق وجوب العدة وتغييره به موافق لتغيير المجموع به وبغير
في الروضة بعلية نظر الى ان امرها بالاسكان بمسكنها فزكوية **ولا يحل لها الا ان راجعها** فله تحليلها ان
احرمت بغير اذنه فان انقضت عدتها ولم يراجعها مضت في الحج فان ادر كنه فذاك والاقلها حكم من فاته الحج
قال في المجموع ولو احرمت ثم طلقها اي اومات قبله لم يجز له التحلل فان انقضت عدتها وادركت الحج فذلك وان فاتها
قال ابن المزيان ان كان سبب وجوب العدة منها خيار او نحوه فهي المفوتة والافق في القضاء وجهان بناء على القولين
في المحصر اذا سلك طريقا ففاته انتهى وقضية ترجيح المنع ولو اذن في الاحرام ثم طلقها اومات قبله بطل الاذن ولا يجرم
فان احرمت لم يخرج قبل انقضاء العدة وان فاته الحج وان احرمت باذن او غيره ثم طلقها اومات وجب الخروج ان خافت
القوات والاجاز ونقل الرواية فيهما واحرمت حج تطوع ثم طلق ثم اعدت ففاتها الحج قولين احدهما يجب القضا كخطا في العدة والثاني
لا لعدم تقصيره قال في المجموع وهذا موافق لما ذكره ابن المزيان **فان المانع الخامس** **الابوة** **والسواب** **وان خلا** **والام** **نذكر** **اي** **اعلم**

والهاتين ويلزم دم التزك الرمي وتجزيه حجة عن حجة الاسلام انتهى ويلزم دم آخر لتزك الميت وعلم من اطراف كلامه
انه متى لم تجب القضا وجب دم الاحصار ومتى وجب القضا وجب دم الفوات فالقول بوجوب دم الفوات مع عدم
وجوب القضا غريب **من فاته الوقوف** بطلوع فجر النحر بعذر او غيره كما مر وتقوته بلا عذر حرام كما في المجموع عن القاضي
ابي الطيب وغيره **لزمه التحلل فور العمل** لما مر عن عمر رضي الله عنه فان لم يمكنه عمل عمره تحلل بهما مرة في المحصر **محم**
عليه استقامة احرامه الى قابل كما في المجموع وغيره عن اجماع الصحابة وعن الشافعي والاصحاب قال لانه يصير محرما
بالج في غير اشهره والبقا على الاحرام كما بتدبيره انتهى ومن بحث جملة على ان المراد بالايجاب عدم صحة الحج به
لوبي عليه القابل لانه واجب فور فقد ابعد وان لوهم كلام الرافعي ما قاله فقد صرح بعد بما يبدعه بل
هو واجب عليه فور قال الاذري لا يعلم احد اجاز البقا على احرامه الا رواية عن ماكد رضي الله عنه
وفي الخادم في كلام الشافعي تفرج بتقل الاجماع في ذلك ولا تقوت العمدة الا في حق القارن بين الفوات الحج كما مر قال في المجموع
قال اصحابنا وعلى القارن القضا قارنا ويلزمه ثلاثة ما دام الفوات ودم القران القابض ودم ثالث للقران الذي
اثر به في القضا فان قصاها مفردا اجزاء عن النسكين ولا يستقط عنه الدم الثالث الواجب بسبب القران في القضا
لانه توجه عليه القران ودمه فلا يستقط بتدبيره بالافراد وفي ما اذا افرد في القضا جرم بالعمرة من الميتات لانه كان احرم
بها منه في سنة الفوات فان احرم بها من ادنى الحل لم يلزمه اكثر من الدماء الثلاثة لان دم القران بسبب ترك الميتات
فقد اخل ولوقضا فتمتعها لزمه الثلاثة ايضا سوا احرم من الميتات ام من مكة انتهى **لخصا فان عمل** اي استدام
احرامه **محم به** اي بذلك الاحرام من قابل **للمحج** كما نقله ابن المنذر عن الشافعي رضي الله عنه لخروجه في الحج
بقوته كما اقتضاه كلام الشافعي قال المسبكي وليس مراده انه يخرج عنه بالكلية وكأنه شبه الفوات بالنسبة
انتهى ولان احرام سنة لا يصح لاحرام اخرى ولا ينافي حرمته استدامة الاحرام هناك والوقت كالابتداء
جوازها للمعتمر **وطرف** يعرفه **بما يرتدي** الاحرام **للطواف** **السوي** والمعنى وقتها مع تبعيتها للحج الثاني للوقوف
فانه الركن الاعظم **للقائ** الذي تحلل منه **ع** لان احرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لغيره وقيل بتقلب وتجزيه
عن عمرة الاسلام **ولا يبعد السوان** كان قد سعى **للقدر** على المعتمد الذي قاله الشيخان ونقله في المجموع عن الاصحاب **فلا يلا**
حكمه القاضي حاشين في قوله بوجوب السعي وان سعى بعد طواف القدوم **وان اعتمد** **الوقوف** والبلقيني وغيرهما

من وقته ان فاته ايضا كذا اطلقه الشافعي رضي الله عنهم ولم ينظر واكون الاحصار عذرا لان غايته ذلك دفع الان
لا سقوط الدم لكنه لا يخلو عن نظر اذا الاحصار اولى بكونه عذرا من اكثر اعدار الميت السابقة ولهذا قال
ابن الرقوة ينبغي ان يكون مبنيا على ان هذا عذر غير السقايه والرمي هل يلحق بينهما اذا قلنا بوجوب
الميت ام لا فان الحقناه بهما لم يجب هنا شي والاوجب انتهى وجمع لجل ما اطلقوه على ما اذا احصر عن مكة فقط
او يقال ان الدم هنا وقع تابعا ومشايها لوجوبه في اصل الاحصار فلم ينظر والى كونه ترك الميت لعذر كما لم ينظر
لذلك في اصل دم الاحصار ولا التنازع والذي يظهر لي ان حمل ما اطلقوه على المحصر عن مكة فقط اولى من الحمل
بان الدم تابع لما ذكر لان الفرق بل ظهوره بين وجوب دم التحلل بالاحصار ووجوب دم ترك الميتين بانه
لا يلزم من وجوبه في التحلل به وجوبه لتركها لانه بجنا ط الخروج من النسك ما لا يمتطئ التزك الواجب الذي
قبل انه مندوب انتهى قال في التحفة فان قلت من الاعذار المسقطه للميت ثم الخوف على المالك والاحصار يحصل
بالمعنى لا يبدل مال وان قل فما الفرق قلت الفرق ان ذات الميت ثم لم يتعرض لها الخوف منه يمنع لان الفرض
انه احصرهم عن الوقوف **الحج** لا غير ليلافه هنا اعني في متعه من الميت فان العذر ومنع من المتع عنه مثلا الا
يبدل مال وهذا هو الذي توجد فيه المشابهة للاحصار دون الاول اذا تعرض من الخوف منه لمنع من نحو الميت
اصلا فامله انتهى قال ابن قاسم مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيه لزوم الدم هنا لانه
اذ لم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرب ان مقصوده بيان انه لم كان هذا احصارا دون
ذلك **ولا يقضا عليه بالاحصار** وقع **بعد الوقوف** لانه تحلل بالاحصار **الحج** **عن عرفان** **نقط** اي دون غيرها
دخل مكة **وتحل** وجوب **بما يعمل عمره** **نقط** كما يتحلل بها من فاته الوقوف وسياق وانما ريقوله فقط الى انه لا حاجة
الى ما زاده بعضهم بقوله ودم التحلل لانه معلوم من قوله السابق فيلزم التحلل الحج على انه يوجب على ذلك شرط
لعدم القضا وليس كذلك اذا لا قضا عليه سوا اخرج الدم ام لا لكنه يقضي بعد اخرجه **ولا يقضا عليه** ان تحلل قبل الفوات بما مر
لانه محصر تحلل بمجره من صد عن طريق وسلك غيره وقاته الوقوف وفهم من كلامه انه يجوز التحلل بالاحصار
قبل الوقوف وبعده وانما يمتنع التحلل على من احصر عن غير الاركان وبه صرح في المجموع فقال عن الروياني لو احصر
بعد الوقوف بعرفات ومنع ما سوي الطواف والسعي وتمكن منهما لم تجز له التحلل بالاحصار فانه منه بالطواف

والهاتين

لأنه إنما أتى بها
للغواين لكي سبق
حكاية قبل أنها
تتقلب عمر وتجريه
عن عمر الاسلام

وعلموه بان الاعتدال بالسي المتقدم انما هي في الحج وقد بطل وهذا عمر مستقلة فلا بد من جميع اركانها ودرجاتها
كما قاله الجرجاني على ان هذه العرة لا تجزي عن عمر الاسلام كما قاله **لا تجزي عن عمر الاسلام** ولا تحسب عمر اخرى كما
في المجموع فعلم انها ليست مستقلة من كل وجه والخلاف هنا بمنزلة الخلاف في من احصر بعد وقوفه وقبل رصيه
خلافا لمن قال في هذه انه لا يجب السعي الا اذا لم يكن سعي اذ لا فرق بين سعيها كما هو ظاهر للتامل **لا يجب** على من فاته الحج
موجب وان بقي وقتها خلافا للمزني والاصطري كما افهمه الاثر ولا نهما من نواحي الوقوف بدليل عدم وجوبها
على المعتمر فسقط بقواته وله تامل **لا يعلم من العمل بجمل المال الثاني** لغرضه من عمل العرة **يجوز التحلل الاول**
بواحد من الطواف ان كان براسه شعرا **الطواف للقبض** ان لم يكن قد مضى لسقوط عمل حكم الرمي بالقوات فصارت رمي
قال البلقيني وقضيتها جواز تقديم الحلق على الطواف كما في حق التحلل وليس كذلك بل اذ قلنا ان الحلق تسلك فلا بد
من تقديم الطواف كما في العرة انتهى وقد مر بما فيه وقد بويب الاول مما مرنا ان هذه ليست عمر مستقلة من كل وجه
فجاز فيها تقديم الحلق وسبق انه يجب نية التحلل عند كل من المذكورات اذ ليست عمر حتى يكتفي لها بنية في اولها
لا يحتاج لنية العرة كما افهمه تعبيرهم بعمل عمر **ان كان حجة الغابت** **فيضاها في وقتها** كما كان من توسيع وتضييق كما مر
عن الروضة خلافا لشرح المنهجي وتقدم الفرق بانه في التطوع الزم نفسه به تبرعا من غير الزام فشد عليه اذ القوات
استداف بقى كما كان
لا يجوز عن تقصير بخلاف الفرض فانه ملزم به غاية ما فيه انه يصيره كالغرض ابتدا فليكن المتكفل كذلك قال ويؤيد
على ابن الجهم ما في شرح المنهجي من عدم التفصيل فتوى عمر رضي الله عنه مع عدم انكار الصحابة رضي الله عنهم المعهود اجماعا
بان الزامه نفسه
سكونيا بذلك اذ بعد ان حيا راض معه كانوا كلهم متغلبين فان قلت بويب الفرق المذكور قولهم ان الجعلي اقوي
من الشرعي كما في **الرهن** قلت لا تايب فيه لان محل ذاك في المعاملات دون العبادات اما فيهما فالشرعي اقوي
من الجعلي كما نص عليه كلامهم الا ترى انه لا يصح الصوم في رمضان عن غيره **لا خلاف** في خلاف زمن عين بالندب في
صوم غيره فيه لانه لم يتعين المنذور شرعا بل جعله الاول اقوي في العبادات قال في شرح العباب فلا ينافيه قولهم
ان الرهن الجعلي اقوي من الشرعي انتهى وانه لو تكرر صوم شهر معين فانه يجوز له العطف فيه بعد التسفر كقولهم
وفاقا للقاضي وخلافا للبعوي لان ايجاب الشرع اقوي وانه لو تكرر المسافر والمريض اتمام صومها فان لها
العطف ايضا لان ايجاب الشرع اقوي وبهذا انتهى ما في شرح المنهجي انتهى **او** كان حجة **تطوعا قضا** وجوبا

استداف بقى كما كان
ونظريه شيخنا
على ابن الجهم
بان الزامه نفسه
به محجوز

ولا

قوله وان احصر بعد القوات لا شرع السابق بها ولا لانه لا يجوز عن تقصير ومن ثم لم يفرقوا في وجوب القوي به بين
المعتد وغيره بخلاف الاحصار وبه فارق قضا الصلاة فانه على التراخي الا ان تعذر تفويتها تنسب
الاجبة بلزمه الاحرام بالقضاء من كان الاداء على التفصيل السابق في قضا القاسدة كما يفهم كلام المجموع
السابق عند قول المتق فبحرم عليه استدانة احرامه فلو احرم به من ذي الحليفة فقات ثم اتى على قرن الزمان بحرم
من مثل مساقاة ذي الحليفة وبوب بغير توجبهم رعاية ذلك في الاقساد بان الاصل في القضاء ان يحكي الاداء وهذا
بعينه موجود في صورة القوات ولا نظر للفرق السابق بزيادة التقدي بالاقساد لما مر ان القوات لا يجوز عن تقصير
لا يلزمه قضاء عمر مع الحج اتفاقا وان كان احرم قبله بعمر في اشهر الحج وتحلل منها لكن يلزمه هذا دم اخر للتمتع
وقضية ذلك ان الماني به في الغرض لا يكون قضا وهو كذلك **يلزم مع القدر** في التطوع لما مر ان الغرض لا قضائه
دم فقط في الغرض والنفل ولو بعد كما علم من كلامه ان صح نسكه والالزيمه مع دم القوات بدنة للجماع
وان فصل القوات **بغير نوم ونسيان وضلار طريق** لما مر عن عمر رضي الله عنه وافهم كلامه انه لا فرق في القضا
والدم هنا بين ان ينشر عند ابتداء الاحرام التحلل عند القوات وان لا وهو متجه اما الدم فكان المحصر بل اولى
واما القضا فالان القوات صدر منه فيه نوع تقصير فلم يوثق فيه الشرط بخلاف المحصر كما مر **الباب الثامن**
الامر في حج الصبي والمجنون والسفيه وعمرتهم وما ينبغ ذلك والمراد به بالصبي والمذكورين معه
الجنس الصادق بالذكور والاتى بل تقل الاستنوي عن اهل اللغة ان لفظ الصبي يشمل الصبية قال العلماء
ويكتب للصبي ثواب ما عمل واعمل به وليه من الطاعات كما افادته الاحاديث ولا يكتب عليه معصية اجماعا والمأذون ان يقرن
الصبي في نحو الصلاة والصوم دون الحج لان وجوده مرة واحدة فلا يحتاج للقرن عليه بخلاف غيره فان وجوبه تكرر بتكرار رتبته **باب**
صبي من الله الولد لادونه لاقتارحه الى المال وهو محجور عليه فيه وبه فارق نحو صومه وقضيته انه اذا لم يحتج الى مال اربى على ما
يحتاج في الحصر بل اذا ولد له من قبله فيه ما اقتضاه اطلاقه من ضمان عدم صحته من غير ان مطلقا لانه وان لم يحتج اليه هو مظنة لذلك
به ضعف عقله وبه فارق السفيه فانه يصح حرامه بالاذن والولد لا يخلو كما بان **باب** **اي حرام الولد عن المهرج او عمة او عمها**
عنه لان السايب بن زيد رضي الله عنه قال حج راوي عن النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن سبع سنين رواه مسلم هذا هو المهرج الذي صححه
فله روضه ونفقه في الجمع غل البغوي والمطولي واخرين وعمره الماوردي والشاشي الاكثرين وخالفوا ذلك جمع فقالوا لا يجوز له الاحرام عنه

الباب الثامن

الي البلوغ كانت اجرة تعليمه ما ليس بواجب في مال الولي لانها بسيرة غالباً ولا ان التعليم ان فات في الصغر احتجج لاستدراكه
في الكبر فكانت فكانت مصلحة ضرورية بخلاف الحج وشبه قولهم ما ليس بواجب سفره به لتعليم الاكتساب وتدريبه عليه وهو
محتمل وينجيه في سفره الجهاد الحاقه بالحج في الولي تنبيهه الذي يتجه ان المراد بالحضر محل الإقامة عند السفر لان
الاصل دوام اقامته في ما هو به عند السفر فيعتبر قدر مودته فيه مدة سفره الي رجوعه ويقوم الولي ما زاد على هذا **وقد**
النسك الواجبة بسببه كدم قران او تمتع او فواح وكفدية شي من محظورات **وكذا الحج** وموتة قضاء ما افسده بحجائه
لوجود نشر وطجاء البالغ المفسد له وكل دم لازم المولى وان فعل ذلك الحاجة الصبي في مال الولي **ابند** الاحتياط عن الصبي
على الوجه وفارق نحو الفطرة بان الوجوب هنا التقصير الولي فلم يناسب ان يجاطب به غيره في الاقدار ثم ما شمله كلامه
من لزوم جميع ما ذكر للولي اذا كان المولى مميزا كجنون له نوع تمييز ونحو الخو اللبس والطيب او خلق او قتل صبي
ولو سهوا هو المعتمد الذي صرح به الشنخا وغيرهما وبواقفة التقليل بانه الذي ورطه اذ لولا اذنه ما فتح احرامه خلافا
لما وقع في الاسعاد بتعالا استوي وقول المجموع ان فدية الحلق والقلم على المميز ان صح نعين جملة على انه مقرر على الضعيف
وهو صحة احرامه بغير اذن وليه لبوا في كلامهم وليس المميز طريق في الضمان وسبق ضمان المميز للصبي وحله في غير الحرام
من غير ان يدخله الولي فيه بان كان من اهله او دخل بلا اذن الولي والاقا لعدية على الولي فلو سافر به اليه فالتف صبيه
او شجره بالا احرام فالمعتمد ان العدية على الولي اما غير المميز فلا فدية في ارتكابه محظورا على احد لانه التمييز شرط في تعلق
العدية حتى في قتل الصبي كما مر والولي لما يتعلق به ما شام فعل يتعلق به الضمان لان غاية امره انه ورطه
في الاحرام ومن احرم نفسه فعد ورطها في الاحرام مع انه لا ضمان عليه عند عدم التمييز لنحو جنونك او نومك ولو لم يكن
الولي ان يبيت معه بمنزله واستاجر من بان نفعه فالاجرة في ماله دون مال الخو الصبي على الوجه وجبت على الولي
فهي كالواجبة بفعله فان اقتضت صوما او غيره وفعل اجزاه او في مال الصبي وان كانت مرتبة اخرجته منه او خيرة
امتنع القداعه بالمال ويصح من الصبي الصوم ويجزية تنبيهه قال بعضهم التعبير بالوجوب في مال الولي او في
من التعبير بيلزمه لان الكفارة شرعا انما تلزم الحاج وهو الصبي لكنها تجب في مال الولي فماله محل وجوبها والحاج
محل الجباها انتهى واعتزض بقول الاصوليين ان الوجوب والاياب بمعنى واحد فالوجه ما قد مناه بل قول الرواية
والمجموع انها تجب على الولي ولا يكون الصبي طريقا صريح فيه **وبفسر حجة جماعة** الذي يفسد به حج البالغ لكونه

عامدا

عامدا عالما مختارا اي بالنسبة لغيره اذ لا تجرم عليه مجامعة قبل الخلل الاول ويتمه ثم يقضيه وجوباً لكن الحج طيب
بالوجوب هو الولي او المراد به استقراره في ذمة المولى بعد كماله كما صرح به ابن الصلاح حيث قال وليس هذا الي
تكميل بل الثبوت فيه بمعنى الثبوت في الذمة كالوجوب الثابت في العرمان والنققات وان كان نادرا في العبادات
البدنية لكن وقع ضرر وانتهى وهو وجوبه خلافا لمن نظروا فيه وظاهر كلامهم انه لا بد من اذنه الولي في القضاء كالاداء
ويقع ما ياتي به عن العضوان نوى به النطوح **ومح** **قضاء** في **الصبا** لان حاله لما صحت لاقتضاء القضاء لصحته لا جزا به
وما زاد على نفقة الحصر على الولي **ولو بلغ في القامد** او فجة القضاء **قبل** **الاولى** والى والصواب انقضاء **الوثق** بان بلغ
وهو في الموقوف وادرك زمانا بعذبه في الوقوف او بعده ثم عاد والوقت باق **اجزاء** **قضاء** **على حجة الاسلام**
لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفه **او بعين انفق الصبا** اي حجة الاسلام لتقدمها على غيرها كما مر في قوله
فصل **العبد المفسد** يلزمه القضاء **وبني عليه قضاء نفسه** وفارق ما لو جامع الصبي في نهار رمضان حيث لم يلزم
وليه شي قطعاً بان الولي هنا هو المورط في الاحرام فلهما ما ترتب على تورطه بخلافه ثم وفرق بينهما بخلاف ذلك
ما فيه نظر **ولو خرج الولي بمجنون** قد وجب واستقر عليه الغرم من قبل حرمته نظرت **فان افاق** ولو افاقه منقطعاً
زمنها كادل عليه كلامهم **واحرمت اياك بالاركان** حال كونه مقيماً اجزاء ما بقى به **عن حجة الاسلام** **واسقط**
عن الولي زيادة النفقة الحاصلة بسبب السفر لان المعتق ادى ما عليه واما ما في المجموع عن المنولي بما ظاهره يخالف
ذلك وهو لو سافر الولي بالمجنون الى مكة فلما بلغ الميقات افاق فاحرم صح حجه واجزاه عن حجة الاسلام لان ما اتفق
عليه قبل افاقته بقدر نفقة البلد يكون في مال المجنون والزيادة في مال الولي لانه ليس له المسافرة به هذا الكلام
المنولي وفي كلام غيره خلافاً وسند كره قريباً انتهى فهو اما ضعيف كما يوجب اليه قول المجموع بحقه هذا الي احره
او محمول على ما اذا لم يستقر لبوا في ما ياتي عن شنيعة **الا** بان بالاركان مقيماً حتى فات الوقوف **ولا** يجزيه مالى به
عن حجة الاسلام لنقصه فيه **اولى** **السفر** **به** كذا علل به في المجموع تبعاً للمنولي قال المصنف والظاهر انه ليس
على طلاقه والام يقترب الحال بين ما قبل الاستقرار وما بعده وجنبه فهو محمول على ان مراده به انه ليس له السفر به
مع حسابه المونة من مال المجنون مطلقاً بل يقبل فيما بعد الاستقرار بين ان يجزيه مالى به عن حجة الاسلام فلو عزم
على الولي لانه بان ان لا تقصير منه بوجه مع وقوعه عما عليه ويبي ان لا يجزيه فيغيرم لانه بان انه مقصر كما لو سافر

به قبل الاستقراء وان وقع عن حجة الاسلام لانه لا يحل رده في السقره وبعد الاستقراء له عذر ترجي الافاقة والوقوع
عما استقر عليه فاذا وجد ذلك فقد صدق ترجيه فلم يلزمه شي هذا ما يتجه في توجيه هذه القرويع الظاهرة الاشكال فتأمل انتهى
وقضية قول المتن واق بالاركان انه يشترط وقوعه عن فرض الاسلام الافاقة عند الحلق ايضا وبه صرح الشيخان بحثا
كما سبق اول الكتاب قال ابن العواد وقول الاسنوي ان ذلك يجري في الحلق ان اراد ان المحنون اذا بانشر لا يقبضه كما لا يقبض
بوقوعه فصحيح لان وليه يقوم مقامه وان لم يقبض بقوات الحلق فغير صحيح اذا لا اخر لوقته انتهى قال غير ولا شك ان المراد
الاول انتهى قال المصنف وهو كما قال الا ان ظاهر قول ابن العواد ان وليه يقوم مقامه اجزا فعل الولي به ولو في حال
الجنون وليس كذلك بما علم ما تقرر ويعلم منه ايضا انه لو استمر جنونه الى ان مات من غير حلق حال الافاقة وقع حجه تفعلا ووجب
الاجحاح عنه وخرج بقوله استقر عليه ما لو خرج الولي به قبل استقراء الحج في ذمته قبل جنونه فيغيرم الولي زيادة
التفقه وان اتى بالاركان مفيقا كما ذكره القاضي ولو كان سبق الوجوب وكان لافاقة وقت معلوم يعلم انه لو خرج به ادر
الحج في وقت الافاقة فتصل فالذي ينبغي انه ياتي فيه التفصيل السابق **فان افاء** عند الاركان **الاعد** او كان الولي قد احرم
عنه **اجزأ عنها** اي عن حجة الاسلام **ولم يستطع الزكرك** اي زيادة التفقه كالصبي هذا ما جثته ابن ابي الدم وابن الرفعه
وحزم به الاسنوي وابن النقيب واعتمد الزركشي والجلال البلقيني وغيرهم ونبههم شيخ الاسلام والشهس الرمي والخطيب
الكثيريني وبويدهم ظاهر النص لكن الذي يجري عليه الشيخان انه يشترط افاقة في الاركان كلها حتى عند الاحرام
ونقله في المجموع عن الاصحاب وقال معناه انه يشترط ذلك في وقوعه عن حجة الاسلام ونقل الزركشي ذلك عن
الاصحاب ايضا وبكلام المجموع يندفع تاويل شيخ الاسلام لكلامها بان افاقة عند الاحرام انما هي شرط
لستقار بآفة التفقه عن الولي على ان يصنع الروضة برده هذا ايضا قال في الايعاب وكانهم لم يستحضروا قول المجموع
الموافق لكلام الراعي وقولهم يشترط افاقة عند الاحرام وسائر الاركان معناه انه يشترط ذلك في وقوعه
عن حجة الاسلام واما وقوعه تطوعا فلا يشترط فيه شي من ذلك كما قالوا في صبي لا يميز ولهذا قالوا هو كصبي لا يميز
انتهى فتأمل به صريحا في ان المحنون اذا افاق بعد الاحرام عنه ولو قبل الوقوف لا يجز به عن حجة الاسلام
بل يقع له تطوعا خلافا لما تابيع عليه هو لا ايمه غفلة عن ذلك والعجب من الزركشي حيث نقله عن الاصحاب
مع اعتماده ما مر فان قلت فعليه ما الفرق بين البلوغ والافاقة قلت الفرق ان الصبي لم يسبق له حالة تنافي
احرامه

احرامه فيها بدون اذن الولي فكما احرامه عنه بمقتلة احرامه هو من كل وجه فاجز اذا ذلك خلاف الجنون فانه سبق له
حال استقلاله فلم يلحق احرام الولي عنه باحرامه الا بالنسبة للتطوع دون العرض لانه يتسامح في ذلك
مالا يتسامح به في هذا وانصال الجنون بالبلوغ نادرا فلا يرد نقضا على هذا الفرق الواضح انتهى وقرئ
في التحفة بين الصبي غير المميز والمجنون بان في احرام الولي عن المحنون خلافا ولا كذلك الصبي فلقوة احرامه
عنه وقع عن حجة الاسلام بخلاف الجنون انتهى واعتز من بان الكلام في غير المميز بل في الصبي مطلقا بل تعقل
ما ذكر في غير المميز في الحج لا يخلوا عن خفافا كون الحاج في اول حجه غير مميز وفي اخره بالغام مستبعد وبفرض تحققه
فهو في غاية الذور واجيب بتصوره بما اذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب الى قرب البلوغ وبما اذا زال عقله قرب
البلوغ فاحرم الولي عنه **ومس يحيى ويحيى ان كانت مدة افاقة يمكن فيها من الحج ووجدت الشرع والابا**
لزم الحج والا فلا نقل هذا في المجموع عن الاصحاب واقروه **ومن بلغ ولو بعد وقوف** يعرفات ثم عاد اليها قبل خروج
وقته وادرك الوقوف قبل طلوع فجر يوم النحر **احرامه من نفسه** اتفاقا لانه ادر كالمقصود الاعظم في حال الكمال فصار كما
لو ادر كرك الركوع وهل نرك العود في هذه الحالة جاز وان لزم تفويت حجة الاسلام مع القدرة على الانبان بها وتقديم
النقل عليها اولا والاول قريب لكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام وبوجه انه يستقر عليه حجة الاسلام
اذا لم يعد لكونه تمكن منها بالعود للوقوف اما اذا لم يدرك الوقوف بان كل بعده وكذا مع اخر جزم منه كما جثته
ابن الرفعة ولم يعد فيها فانه لا يجز به وكذا لو انصل الجنون بالبلوغ من غير معنى زمن يعتد به في الوقوف كما جثته
ابن الرفعه ايضا وذلك لخبر الحاكم وصححه على شرط الشيخين وقال ابن خزيمة رواية كلهم ثقات والبيهقي اسناده جيد ايما
صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه حجة اخرى واما عديج ثم عنت فعليه حجة اخرى واخرج في المستدر كعن ابن عباس
رضي الله عنهما اذا حج الصبي فنهى له حجة حتى يعقل فاذا عقل عليه حجة اخرى واذا حج الاعرابي وهي له حجة فاذا
هاجر فعليه حجة اخرى ولان الحج لكونه وطبيعة العمر ولا يتكرر واعتبر وقوعه حال الكمال واذا اجزاه عن فرضه
بان انه انعقد نفلا ثم انقلب فرضا على الاصح في المجموع وان نقل القاضي عن الاكثر بن انه يتبين انعقاده في الاصل
فرضا ومثله في ذلك العمة الا انه لا يرد على الاصح خلافا لمن وهم فيه انه يقتضي انه لو جامع صبيا ثم بلغ ثم وقف
اجزاه عن الفرض وذلك لانه لم يكمل الاوجه فاسد فاي حج يقع له عن الفرض **وجب عليه عارة السبي**
احرامه

الطواف للافاضة ان كان قد سعى بعد طواف القدوم ليوقعه بعد كماله بخلاف الاحرام لانه مستدام بعد الكمال وبنيجه انه يجزيه عن قرصه ايضا اذا تقدم الطواف او الخلق واعاده بعد اعادة الوقوف وانه يلزمه اعادة ذلك لتبين وقوعه في غير محله وان الاجزاء لا يتغير بتكرره اعادة هذه الثلاثة بل حكم من ترك اعادةها حكم الكامل اذا اتي بما عداها وانه يجزيه عوده ولو بعد التحللين وان جامع بعدهما لان وقوعه مع اعتقاده التحللين يخرج به عن العمدية ولان العود لا يوجب له وقوع نسك مستدا بل وقوع صفة له من اجزائه عن حجة الاسلام والجامع بعد التحلل الاول لا ينافي ذلك الا ترى انه لو عاد بعد التحلل الاول والجامع اجزاه كما صرح به كلامهم فاذا اجزاه العود بعد الاثم بالجامع فتح عدم الاثم به اولى فيعيد ما فعله بعد وقوفه ليقع في حال الكمال ويحتسب المصنف انه لا يعود احرامه لان هذا من توابع الاحرام الاول وفرق بين هذا وتفصيلهم في سجود السهو بين ان يسلم سهوا فيعود او عدا فلا بان تحصيل الحج الكامل صعب فسوحي فيه باستدراكه ولو بعد الخروج منه بالتحللين ما لم يسلمح ثم واعتز هذه النسخ بانه يلزم عليه وقوف بغير احرام وكونه من اثر الاحرام السابق لا يصح لانه لم يصرح احد بجواز الوقوف بغير احرام حقيقي والوجه انه يعود بالمساحة التي ذكرها واذا عادت احكامه من المحرمات وغيرها انتهى فان قلت ينافي ذلك قولهم في اثنا الحج لان من بلغ بعد التحللين لا يصدق عليه انه بلغ اثنا الحج قلت ممنوع لانه ما بقي عليه بعض اعمال الحج يصدق عليه في اثنايه ويؤديه عدم صحة اعتباره حينئذ قالوا لانه الى الان في الحج لم يجز منه **ولا رم عليه** باتيان الاحرام في حال النقص وان لم يعد للمبقيات بان لانه اني بما في وسعه ولا اساءة وبه فارق الكافر ولانه كان قادرا على ازالته تنقصه حين يمر به **ولو بلغ في طواف العمرة** قبله اجزاه كما دل عليه قولهم والطواف في العمرة كالوقوف في الحج وصرح به في المجموع فبحث المبلغيني انا البلوغ في اثنايه ليس كهو اثنا الوقوف لان مسمى الوقوف حاصل بما وجد منه بعد البلوغ بخلاف الطواف مردود مع ما فرعه عليه بتخصيص المجموع بخلافه وبان ما علل به ليس هو المعنى الذي لحظوه فلا يعود عليه وانما الملحوظ لهم في ذلك الكمال قبل انقضاء المعظم وعدمه ولا شك انه قبل تمام الطواف وقع قبل انقضاء المعظم فكان كالكامل قبل الطواف بخلاف ما لو كمل بعد الطواف فان قلت فضية التفتيح انه يجزيه اعادة الطواف اذا بلغ كما يجزيه اعادة الوقوف اذا بلغ ووقته باق قلت العرق لا يحل لان الطواف ليس له وقت محدود وبطلب كل وقت فلم يمكن وقوع

alibi

ما فعله تأنيلاً عن طواف العمرة بعد انقضاءه والالزام كل من اعتذر في حال مباحة يمكنه اعادته بعد البلوغ ويجزئ به
عن فرضه بخلاف الوقوف فان وقته المحدود وعدم قبوله التطوع به اوجب وقوعه عن الحج وفي ذلك اجوبة كلها
مدخولة ولا يتشكل على ما تقر من التفصيل انه لو بلغ في اثنا الصلاة او بعدها اجزائه مطلقاً لانها التكررها
يتسامح فيها ما لم يتسامح في النسك ولانها تتعلق بالزمان فقط فجعل ادراكه ادراكاً لها والنسك تتعلق به
وبالمكان فلم يكن ادراك احدهما كافياً في المجموع عن الدار مما يوافقه اي الصبي الحج **فصل في الوقوف** عبارة
المجموع قبل الفوات **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات
الفوات والاسلام ويسر اي حجة الاسلام كما علم مما مر **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات
اجزائه **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات
اي احديهما للفوات والاخرى **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات
للصبي في كل كراهه فبأن فيها ما مر فيه من التفصيل وقضيته انه لا دم عليها وهو منجى وبحث الزركشي وجوبه
ذا كان قضا عن واجب من نذر او قضا فسد مردود **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات
فسده **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات
منزلة الواقع قال في الابعاب والذي ينتج عدم وجوبه ايضا خلافا لما بحثه الزركشي ومن تبعه اذ لا ضرورة الى هذا التنزيل
على ان الحرية وصف كمال تقويته مع القدرة عليه لا يقتضي وجوب الدم كما هو القاعدة في هذا الباب ان الدم انما يجب
لتقويته واجب او فعل حرام او زح مبقات فايها لا ما اخر غير ما ذكره ولا هو في معناه يحتاج الى دليل انتهى **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات
الولي او غيره بصبي بمنزلة المجنون **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات
اولاه اليه او فوته الحج **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات
يكون الصبي طريقاً في الضمان وقول الزركشي ينبغي تعييد المسئلة بما اذا كان الولي او الاجنبي حلالين فان كانا محرمين
لزمهما فديتان لا ينبغي اذ هو غير محتاج اليه او غير محج لان الفاعل ان كان حلالاً لا فاعل لزم فدية واحدة وكذا ان
كان محرماً ولا اقال **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات
لالتطيينه الصبي تنبيهه نص الشافعي رضي الله عنه على ان ولي المغمي عليه لو داواه بطبيب او حلق **فصل في حق واحد من حجة الاسلام والعقضاء** او يبلغ بعد اي الفوات

كانت العزيمة في مال المعنى عليه واختلف فيه اصحابه فقيل على قولين كالصبي وقيل بالفرق وهو ان وبالي صبي ورطه
 بلع مغاير
 فيه فلهذه خلاف هذا فانه الذي احرى من نفسه لما مرانه لا يجرم عنه احد وفي التعقيب بولي المعنى عليه بسبح اذا بولي
 فصل عليه كما ذكره في باب الحجر ومن ثم قالوا لا ينصرف في ماله احد بسبب الاغيا كما مر **فصل** في اداب
 الرجوع من السفر وهي كثيرة وسبق كثير منها **الادب الذي قد صاها في الباب الاول ياتي اكثرها** ان كان سفر
 طاعة كطلب علم وقيل يتعدى الى المباح لان المسافر فيه لا ثواب له فلا يمتنع عليه ما يحصل له الثواب وقيل بشرع في سفر المعصية
 ايضا لان مرتكب المعصية احوج الى تحصيل الثواب من غيره وتعقب بان الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنح المسافر
 في مباح ولا معصية من الاكثار من ذكر الله تعالى وانما النزاع في خصوص نحو الذكر الا في الوقت المخصوص فخصه قوم به
 كما يخصص الذكر المخصوص عقب الاذان والصلوة **وترا هذا ادا اب منها انه يسى ايضا ان يكبر على كل شرف**
 بفتح الشين المعجم والراو بالواو اي محل عال **ثلاث مرات** اي تكبيرات **لا يقول الا الله الا الله وصلى الله على محمد**
والله اعلم قال القرطبي وتعقيب التكبير بالتفصيل اشارة الى انه المنفرد بما يباد الموجودات وانه المعبود
 في **الا ما كان ابيون** من آب اذا رجع وهو خبر مستد احدوق اي نحن آبيون بمد الهزة جمع آيب اي راجع وزنا
 ومعنى اي راجعون الى الله تعالى وليس المراد الاخبار بمحض الرجوع فانه تحصيل الحاصل بل الرجوع في حال الخص
 وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالوصاف المذكورة **بابون** من التوبة وهي الرجوع عما هو مذموم
 الى ما هو محمود شرعا وفيه اشارة الى التقصير في العبادة وقاله صلى الله عليه وسلم على سبيل التواضع او تعلما لامته
ساجدون لرئيسهم وينبغي له عند قوله ذلك ان يكون صادقا وكلها مرفوعة بتقدير نحن والجار والمجرور متعلق
 بساجدون او بساير الصفات على طريق التنازع ويجوز ان تتعلق بجامد وقيل بتقدير اي نحمد ربنا لا اله الا هو
 وهذا الاولى لانه كالخاتمة للامثلة في التعليق قوله تعالى لا ريب فيه هدى المتقين يجوز ان يقف على ريب فيكون فيه
 هدى مبتدا وخبر فيقد ريب مثله ويجوز ان تتعلق بالارباب ويقدر مبتدا **صدق الله وعده** اي
 لعباده فيما وعده من اظهار دينه لقوله تعالى وعدهم الله مغام كثيرة **فصل** في اداب
 وعملوا الصالحات الاية وقوله تعالى ليدخلن المسجد الحرام الاية والتفصيل عليهم بعقودهم واسبأه عليهم
 عادة جوده اذا توابتبه كما امرهم مبتغين رضاه غير معولين على من سواه **فصل** في اداب
 القام

لا للمشاورة
 والاستشارة
 ونحوها
 لا ياتي الا في من
 يوافق
 من سفره

القام بحق العبودية **فصل** في اداب الرجوع من السفر وهو ان وبالي صبي ورطه
 احد من الادميين ويحتمل ان يكون خبرا يعنى الدعاء اي اللهم اكرم الاحزاب والاول اظهر ذلك لما روي الشيخان واللفظ
 للبخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اقبل من الحج او العمرة قال الراوي ولا علمه الا قال العز وكما
 اوفى على مقبلة او قد قد كبر ثلاثا ثم قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير آييون تاييون عابدون
 ساجدون لرئيسهم حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده وروي مسلم عن انس رضي الله عنه
 قال اقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كنا بظهر المدينة قال آييون تاييون عابدون ساجدون لرئيسهم حامدون فلما نزل
 يقول ذلك حتى قد صاها المدينة وقبيل بالمدنورات غيرها على ان الظاهر ان ذكرها ليس قيد ابل لبيان الواقع في حسب
 ويسن لمن له اهل ونحوهم **ان يستلم قبل قدومه اذ اوفى من وطنه** ويظهر اخذ من التعليل الا في ان مثل وطنه ما فيه
 اهله **من خير اهله** بوقت قدومه **لئلا يفتنهم بغية** فمن ما يبرى ما يسود فيتنشوش عشرة وقضية كلامهم
 ان ترك ذلك خلاف السنة الا ان يكون في قافلة استشهد وقت قدومها عند اهل البلد وانه لا فرق في ذلك بين طول السفر وقصر
 وقضية التعليل انه يختص بالسفر الطويل وهو اقرب بروي مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قدم احدكم الى اهل
 ياتين اهله طر وراحتي تستمد المغيبة وتنتشط الشقة فنبه صلى الله عليه وسلم على ما يدوم الله به وتناكك المحبة ويؤخذ
 من الحديث ينبغي ان يحتجب مباشرة اهله في حال البذاذة وغير النظافة وان لا يتعصر من لروية عورة يكرهها من **وان**
يهرى اليهم اي الى اهله تحفة من مطعوم او غيره لما روي البيهقي في الشعب عن عائشة رضي الله عنها قالت
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قدم احدكم على اهله من سفر فليهد لاهله هدية وليطرفهم ولو حجرة فوكه
 بطرفهم بفهم النخبة وسكون الفا المأهله وكسر الراء انتهى والمعنى يات لهم بشي جديد لم يكن عندهم والحي ر في الخبر اما
 للمبالغة في عدم الاتيان اليهم بغير شي لتلقفهم الى ذلك ولما حمله على ما ينتفع به كحجر الزناد وروي الديلمي عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قدم احدكم من سفر فلا يدخل ليلا وليضيء في خرجة ولو حجر او ابن عساكر عن
 ابي الدرداء اذا قدم احدكم من سفر فليقدم معه بهدية ولو يلقى في مخلاة حجرا **ان يهدي الى الجانب** على قدر امكانه
 لقوله صلى الله عليه وسلم تهادوا في باوراه ابو يعلى في مسنده واخرج ابن عساكر عن ابي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تهادوا في باوراه نضا فحوا يذهب الغل عنكم واخرج عن عائشة رضي الله عنها

وسكون الفا قال
 في الصحاح والطارف
 والطريق من المال
 المستند

القدر وم لا يتابع رواه الطبراني في **المعجم** اي المنزل **قال** ما رواه النووي في الاذكار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رجع من سفره دخل على اهله **وقال** **توبانوبا** سوال للتوبة **اي اسالك**
توبه كامله بين توبانوبا منصوب بفعل مقدر ويجوز ان يقدر ايضا نائب علينا توبانوبا **اي توبانوبا** من آب اذا رجع
 او باو ايا او ما با قال الله تعالى ان البنا ايا بهم **وقال** تعالى فمن شئت اتخذ الى ربه ما يا واصل آب او ب يا وب يتحرك
 الواو فابدلت الواو الفاقى الماضي والفتحة حركتها على الهمزة في المستقبل **لا يعاد** اي يترك **حوب** بضم المهملة وفتحها
 وهو انسب بقوله او بالانتم **اي جوعا لا تترك ذنبا** اذا دخل بيتك **بصل** **كعبتين** ايضا للتابع رواه الطبراني عن فضالة
 بلفظ لم يجلس حتى يركع ركعتين وفرضيته انها تفوت بما تقوت به النجدة وهو طاهر **ثم** اذا صلى اوله يصلي **بسم الله**
 لحضرته رواه ابن السني **يشكر الله تعالى** على نعمة الوصول ونحوها لادلة العامة الامرة بالشكر قال تعالى لئن شكرتم
 لازيدنكم وروي الحاكم في مستدركه من حديث عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عابشة رضي الله عنها قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما يمنع احدكم **قال** اذا عرف الاجابة من نفسه فتنسفي من مرض او قدم من سفر
 ان يقول الحمد لله الذي بعثته وجلا له تتم الصالحات **قال** الحافظ السيوطي وعيسى هذا ضعيف جدا لكن شاهد
 حديث علي كرم الله وجهه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا راي ما يكره قال الحمد لله على كل حال واذا راي ما يحب
 قال الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات كما تقدم وتبين ان يبسم الشخص على القادم سلاما او قدوم وان يبرز
 للناس في محل قريب كمسجد حكى ان بعض اصحاب الجنيد قدم من سفر فبدا بالسلام عليه قبل دخوله بيته لئلا يفتك الجنيد
 الجني اليه فاستقر الا والجنيد على يابه فخرج اليه قائلا له ما بدت بك الا خشية تكلفك الجني فقال ذلك ففعلك وهذا
حقك **الجنيد** **من علم عليه ان كان ما جاب الله حجتك وغفر ذنبك واخلف نفعك** **للاتباع**
 رواه ابن السني فان كان زائر النبي صلى الله عليه وسلم قال له قبل الله زيارتك الخ اخذ من قياس الزبارة على الخ
 في كثير من الاحكام او غاير **قال** له الحمد لله الذي نصرك واكرمك واغفر ذنبك **يسن** للحاج ان يقول لمن سلم عليه غفر الله
 له ولك فقال **عن ابن جرير** **رضي الله عنه** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر للحاج **ومن استغفر**
له الحاج رواه البيهقي في شعب الایمان والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وسبق هذا الحديث في مقدمته
 مع ما يتعلق به **ويسعون** يكون بعد جوعه من الخبز اما كان عليه قبله **فهذا من علاما يقول الحج** كما سبق
 وقد مر

في صدر الكتاب والظاهر ان كل طاعة بالخ **ولن يكون خيرة مستغفرا** **قوله** قاله جمع من السلف وبوبه قوله صلى الله عليه وسلم
 الحسنه بعد الحسنه من ثواب الحسنه رواه ابن ماجه وبقي ادا ب كثير منها انه تسن الوليمة للقادم من السفر وتسمى النقبة
 من النقع وهو الغبار او الخمر او القتل قال في الروضة وقول الاصحاب النقبة لغدوم المسافر ليس فيه بيان من يتخذها هو
 القادم ام المقدوم عليه وفيه خلاف لاهل اللغة فنقل الازهرى عن القراني انه القادم وقال صاحب المحكم هو طعام يقبضه القادم
 وهو الاطهر انتهى والذي يغيبه كلام الغراوين سببه ان كلامها يسمى نقبة وهو ما افاده كلام المجموع في اخر
 صلاة المسافر انه يسمن لكل منهما والولاييم كثره جمعها بعضهم في قوله
 وللضيافة اسما ثمانية **ولمجه** العرس ثم الخرس للولاييم كذا العقبة للمولود سابقا
 ثم الوكيرة للينبيان ان تحدا **ثم** النقبة عند العود من سفر **وفي** الختان هو الاخذ ارجلها
 وضمة لمصاب ثم ما د ب **من** غير ما سبب حائل للعد **والشند** في لا كمال وقد كملت
 تسعا وقل الذي يدريه فاعمد **واهل** الناطم عاشره وهي الخذاق بكسر الخاء المهملة وبذال المعجمة وهي لحفظ القرآن
 قال في الروضة هي على ما قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى تقع على كل دعوة لكن الاشهر استنفا لها عند الاطلاق في النكاح
 وتفيد في غير فيقال وليلة الختان او غيره انتهى وهذا الاطلاق فقهي من بعض اطلاقاتها فلا ينافي شمولها للوضيعة
 والكلام انما هو في الاطلاق المعنوي وهو يشمل الكل خلافا لمن قال ليست الوضعية من الولاييم ثم نظر الاعتبار السرور قال
 الازري واطلقوا استنفا بالولايمة للقادم من السفر والظاهر ان محله في السفر الطويل لغرض العرق به اما من غاب
 يوما او اياما بسيرة الى بعض النواحي القريبة فالحاضر انتهى ويحصل باي طعام كان سوا المأكول والمشروب كما شمله كلامهم
 ومنه ان يصاغ من يلاقه ويمسحه الاخر الاحاديث الكثيرة كمن نفا نحو ايدى الغل وان فهم الباجي الماكلي انه من الصنف
 بمعنى النوازل وحينئذ انفا في المومنان تحت ذنوبها كما تحت ورق الشجر وحديث ابن السني ما من عبد بنى مخايبين
 في الله تعالى استقبال احدهما صاحبه فيصافحه ويصليا علي الا لم يتفرقا او قال يتفرقا حتى تغفر ذنوبها ما تقدم منها
 ومات خروا الترمذي الخبة الاخذ باليد وايي داود اذا التقى المسلمان فتصافحا وحمد الله تعالى واستغفراه غفر لهما
 والترمذي كان صلى الله عليه وسلم اذا ودع رجلا اخذ بيده فلا يدعهما حتى يكون الرجل هو الذي يدعهما وقد بوخذ من هذه
 الاحاديث لاسيما الاخير انها سنة عند الوداع وكلام رجع يقتضي الاستنفا وقياس الوداع على القدوم غير بعيد

قال ابن العماد ولا بد فيها من الملازمة لللفظين قد مر ما يفرغ من الكلام والسؤال عن غرضه قال واحتطاف اليد مكره انتهى
وفيه نظر وهل يشترط واحد على يد صاحبه او لا قولان للعلماء والوجه انه يبسن لكل منهما تفصيل به نفسه وسن البشا
بالوجه والربا المغفرة ونحوها ويجوز من مصالحة الامر بالحسن ومنها تفصيل وجه القادم من السفر ومعايقه
للا اتباع رواه الترمذي وحسنه وبحث بعضهم استحبابها عند الوداع قياسا على العقد وم وان امكن الفرق ولما دخل سفيان
ابن عيينه على مالك رضي الله عنهما صافحه مالك قابلا له لولا ان المعانقة بدعة لعانقتك فقال سفيان عاتق من هو
خير منك ومني عاتق صلى الله عليه وسلم جعفر وقبلة حين قدم من الحبشة فقال مالك ذلك خاص لجعفر فقال سفيان بل
عام فاحص جعفر خصنا وما يجره بعنا اذ كنا صالحين انا اذن لي ان احث في مجلسك قال نعم فساق الحديث بسنده
قال القاضي عياض فسكت مالك وسكوتها دليل على ظهور قول سفيان وتصويبه وهو الحق حتى يدل دليل على تخصيص جعفر
بذلك انتهى ومما يدل على عدم الخصوصية الحديث الحسن ان زيدا بن حارثه قدم فقام صلى الله عليه وسلم لم يجز ثوبه فاعتقه
وقبله قال ابن جماعة وهذا التقييل محمول عند العلماء على ما بين عينيه وكذا كان تفصيله صلى الله عليه وسلم لجعفر وعثمان بن مظعون
ويستحب تفصيل خذ الطفل ولو لغيره الذي لا يشتهى وسابا طرفة شفقة ورحمة للاختار للصبيحة في ذلك اما تفصيل غير القادم
وغير الطفل فمكره ومثله المعانقة ويجرم تفصيل الامر بالحسن ومعايقه بغير حائل ان كان غير محرم ويجوز ان يشهوه
مطلقا ويبسن تفصيل اليد ونحوها لاسيما عند القوم الامر ديني كصلاح او علم او شرف وحي الظهور مكره وقال كثير ونحوه
لخبر ان رجلا قال يا رسول الله الرجل منا يلقي اخاه او صديقاه في بئر او في حفرة او في النار او في البحر او في الغمام او في
ويعاقبه قال نعم رواه الترمذي وحسنه ومنها الغنى للداخل ان كان فيه فضيلة ظاهرة من نحو علم وصلاح او ولادة او نسب
او لمن يرجى خيره او يجنب من شره ولو كان اختي منه ضرر لا يجتمل عادة ويكون القيام للبر والاكرام ونحوها للبر والاحكام
اتباء السلف والخلف وجري جميع على وجوبه في هذا الزمان لان ^{تركه} بورت القطيعة والشتم فيكون من باب دفع المفسد وجبرام
على الداخل ان يجب قيامهم له بالحديث الحسن من حبان يتمثل له الناس قياما فلينبوا مقعده من النار وهذا النهي محمول على
من احبه تغاضوا وتطاولا اما من احبه جود امنهم عليه لما انه صار شعارا للمودة اول دفع النقيصة به فلا ممة ^{تم}
الامام الامام علي بن ابي طالب بن حبيب **الامام** الحسن صاحب التصانيف الكثير في الفقه والتفسير واصول الفقه والادب
تفقه بالبرص على الصميري ثم دخل على الشيخ ابي حامد الاسفريابي ببغداد وجعل اليه القضاء ببغداد ان كثيره ومن تصانيفه

الحادي

الحادي والتعبير وادب الدين والدنيا ودلائل النبوة والاحكام السلطانية
سنة خمس مائة واربع مائة وكان قد بلغ سنه وخمسين سنة وبينه وبين القاضي ابي الطيب في الوفاة احد عشر يوما في الباب
العاشر من كتاب الاحكام السلطانية **الولاية على جميع** من غير ان لانها **الولاية على سيرة** واما على اقامة الحج وسياق **عند** الولاية
وهي التي على تسير الحج **ولاية** سياسة وتيسر وشرط المتروك عليها ان يكون مطاعا **ادري** **شعلا** **هو** **اي** **كيفية**
ولايات السياسة كما يشير اليه كلام الماوردي فان اتفق ذلك كله او بعضه لم تجز توليته لانتفاء المقصود منها **ويجب**
عليه اي صاحب هذه الولاية حيث امكنه ولم يعارضه ما هو اهم منه كما هو واضح عشرين اشياء ذكرها الماوردي وهي
معلومة من كلام المصنف **مع** **الباس** **في** **سيرهم** **ونزولهم** **حتى** **لا** **تفرقوا** **فيما** **ف** **عليهم** لان تفرقهم
مظنة الخشية عليهم **وتربيتهم في السيرة والشر والعلو** **طائفة** **مقادير** **التي** **في** **الميم** **والقاف** **وهو**
المعروف الان بالقطر **يعرف** **فكل** **فريق** **منهم** **اذا** **ساروا** **وبالف** **مكان** **اذا** **اتوا** **لا** **يفضل** **عنه** **عند** **المسير** **ولا** **يسار** **عنه**
غيره وواضح انه انما يحتاج اذا كان فيهم كثر فتخرج لذلك وانه يرتبهم باعتبار ضعفهم ثم قضايهم والذي يتجه ان سبق
الحل المستحق ولا يجوز اترعاجه الان نظرا لعادة بكونه معين كل سنة فان لم يكن سبق وجب عليه ترتيب الناس
بحسب منازلهم وان من موه مال كثير لا يامن عليه الا في محل مخصوص من الحج ولم يسبق اليه انه يجب على الامير
وضعه فيه وهل لمن استحق محلا ان يرتبط خطام بغيره في بغير من هو امامه بغير لذه لان ذلك من مصالح الركبة
وانظامهم وقياسا على الاستناد لجدار الغير او يتوقف على اذنه لانه ربما يضر الدابة او يتبعها الاقرب الثاني
والعادة الغالبة ان يحمل من الفطار محل معلوم اذا تزلوا فالظاهر انه لا يجوز لاحد سبقه اليه
وان كان الارض مباحة لان اطراف العادة بذلك صير ذلك المحل مستحقا لمن استقر له وان لم يتركه
ويحمل خلافه وكذا يقال في المياه ان اطراف العادة فيها بمثل ذلك وكانت وسبعة ومرتجلا المزاج
والتعلق بها اول الكتاب **ويروق** **في** **سيرهم** **حتى** **لا** **يجز** **عنه** **ضعفهم** **ولا** **يفضل** **منقطعهم** **في** **سير**
ضعفهم **ما** **روى** **عن** **النبى** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **انه** **قال** **الضعف** **امير** **الرفقة** **يريد** **ان** **من** **ضعفت** **دايته**
كان على القوم ان يسيروا بسيره وقد علم مما مر ان محله عالم يعارضه ما هو كخوف عطش او عود او فراغ
علف ونحو ذلك والاولى على الاصح بحسب الامكان ويسير في آخر الركبة لانه ادعى العلم حال النقطع

واعانة الله تعالى **وبتجنب الوعر والجرب** لانه ارفق بهم وقد قال
صلى الله عليه وسلم **لم يزل من ولى من امراتي شيئا فاشفق عليهم فاشفق عليهم** ومن ولى من امراتي شيئا
فرفق بهم فافرق به رواده مسلم **وردهم اليه** اذا انقطعت والمرامى اذا قلت واجتنب لذلك
لانه من مهمما السفر **وحرهم اذا نزلوا ويحطهم اذا رحلوا** حتى لا يتخطوهم متلصص ويكف عنهم **بهم**
عن المسير يقتال قدر عليه او يذل مال ان اجابوا الى الحاج **البطوع** ولا يجب عليه بذل مال من عنده ولا حل
خير الحج عليه لانه خذ مال بغير حق **والكلام في بدل الخفاره** اول الكتاب فاليراجع هناك وعليه
ان يصلح بين المتنازعين ويتوسط بين المتشاجرين **الحكم بينهم** فلا يتعرض الحكم بينهما اجبارا الا ان كان
الحكم مضافا من قبل الحاكم **وجرحه** فيجوز له حينئذ ان يحكم بينهم فان لم تجح **شروطه** امتنع عليه الحكم
ومحله ما اذا لم يوله دوشركه والافقه حكمه وان كان فاسقا او امرأة قياسا على ما قالوه في القاضى فان دخلوا الى الحج
بلقوله اى لولى الركب **والحكم بينهم** لان ولايتهما شاملة له **فان تنازع حاج** اى بعض من فى الركب **يلزم**
في البلد **الحكم بينهم** احكامهم الى البلد فقط وجرح على امير الحج لشمول ولايته من ببلده ولوعربيا وولاية الامير لشمول
من بالبلد ومن تغربوا عن امير الحج الحكم ايضا او جبت حل جازا الحكم بينهما **ويوجب جانيهم** اذا ابرته الولاية
لانهم يرون ذلك لكن يرد به **تغريب فقط** لا حد ولا نكاح ولا تغريب الى الحد **الا ان اذن له فيه** اى فى الحد
كالحكم وهو عارف به فيستوفيه ويقيد بتطير ما مر في قوله وجرح شروطه فاذا ولى مقلد جازا الحكم بذهب
امامه **فان دخلوا الى بلد من يتولى اقامة الحدود** على اهلها نظر فان تقدمت الجناية على الدخول في البلد فوالى الحاج اولى
باقامة الحد عليه من والى البلد لانه اى بما يوجب ذلك فى زمن ولايته **ولا تقدم الجناية على الدخول** بان كان مائة
الحد ودنى البلد **والى البلد** اولى باقامة الحد عليه من والى الحج وظاهر اطلاقهم انه لا فرق في ذلك بين ان يرفع الامر الى
امير الحاج قبل دخول البلد والا وهو ظاهر ثم اعلم انه يجمع بمكة المشرفة حجج من اقام متفرقة وكل امير فاذا اتواهم
شامى ومصرى مثلا وكان الحكم مفوضا الى امير كل ثم فى اهل ركبته قبل تنجيزه في الرفع الى كل من اميريهما او يفرع
بينهما او يعتبر سبق الدعوى بظهور ما قالوه في الاختلاف في باب الرجعة والذي يخبره انه ان كان ثم من له ولاية
تعين الرفع اليه لا يخبر الدعى **والوقت** الحج من استباح ضيق لبون الغوات ولا يلزمهم ضيق وقت في المسير **وعلمهم**
في الوقت

فالتقاة اقامة تبيين الاحكام وشعاره لانه من الامر المهم لمن يدنسك وهل هذا الامر واجب اخذ من قوله يجب على
الحجسب الامر بنحو صلاة العيد وان لم يكن واجبه او ليس بواجب قياسا على ما ياتي مما يقتضيه كلامهم في زيارته
بهم للمبني على الله عليه وسلم والافقه الاول والفرق ان سفر الاحرام من سنن الحج والزياره سنة فارجح فلا يلزم من
الوجوب في تلك الوجوب في هذه **فان اتسع الوقت دخل** الامير بهم مكة وجوبا لما فيه من المصالح
العامه التى يضطر اليها اكثر الحجيج **وخرج مع اهلها الى منى** يوم الثامن وبات بهم ليلة
التاسع كما مر ثم منها **العرفات** ليحصل ثواب السنن المتعلقة بذلك **والا** بان ضاق الوقت
مر اليها اى الى عرفات وجوبا ولا يدخل بهم مكة ليللا يفوتهم الحج والظاهر انه لا يشترط في وجوب
ذلك التحقق بل يكفي الشك والطرف الرجوح لا يقتضى الوجوب وفي اقتضائه التدرج نظر
واعل التدرج اقرب **ويحرم مكة نزول ولايته عن عزم على الاقامة** بما لا تقطع علقته من السفر
معه حينئذ بخلاف من عزم على العود معه فهو تحت ولايته ملتزم احكامه وكذا اذا لم يعزم على شى
لذا الاصل استمراره حتى يجد قاطعا ولم يوجد فان قلت يحتمل انقطاعه بالوصول لا الدخول نفسه
قاطع له الا ان يجد مقتضيه او هو العزم على العود ولم يوجد قلت لا نسلم ان الوصول نفسه قاطع **واذا**
قضى الناس حجهم لم يعجل عليهم بالخروج بل يلى **لهم بعد ذراع تسكهم** باجرت به العادة من الايام ويتجه وجوبه اذا
تركه يضربهم **يسير بهم** الى المدينة الى بارة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليجمع لهم بين الحج والزياره عليه
لحرمته وهو وان لم يكن واجبه على العمد كما مر من مندوبات الشرع المستحسنة ثم يسيرهم **الى البلد الذى**
سار منه وظاهر ان استحقاق المكان في المقادير ثبت بما وقع في الذهاب فظعا للحصام لاسيما والعادة جارية
به غالبا ملتزمه **فان رجوعه الى البلد** ما ذكرناه ايضا فيفعل بهم في العود ما فعل في الذهاب حتى يصل البلد
ويؤمونه للبلد **ينقطع** عنهم ثم اشار الى الضرب الثاني وهو الولاية على اقامة الحج بقوله **واما على اقامته**
اى الحج فمن انقسم قوله ولا لعامل سيره **وهو حينئذ** اى حين ادولى هذه الولاية بمنزلة الامام في اقامة
العدالة ويشترط شروطا يمتنعها ويشترط مع ذلك العلم عندنا سك الحج واحكامه ومواقفته
وايامه ليعلم ما يتولاه **ومدة ولايته** من صلاة ظهر سابع الحجة الى ظهر ثالث ايام التشريق

بين هذا ان عدل اصل كغيره لما سبعة انما هو تكميل الطرفين والافقد من كل اول الكتاب انهما من زوال السابغ الى
زوال الثالث عشر في الحقيقة سنة لان ذلك زمن فعل النسك فلو ارسل معهم من بلدهم دخل وقت ولايته
من الميقات بالنسبة لما يتعلق بالنسك وهو قبل تلك المدة وبعدها احدا رعاها وليس من الولاية يتجه
ان ولايته لا تنقطع الا بغروب شمس الثالث عشر ان اخر فقر اليه كما يفهمه قوله الا في فاذ حصل النفر
الثاني انقضت ولايته **ثم ان اطلقت ولايته من الامام بان ولاه كل سنة او ما عاش او قال ابا اقامة**
كل سنة حتى يعزل وان اختصت ولايته بهام متلاوي بقدره الى غيره الا بولاية جديدة عملا
تتفويض الامام والخص بولاية ويكون نظره مقصورا عليه خمسة احكام متفق عليها والسكس
مختلف فيه احدها اعلام الناس بوقت احرامهم بوقت الخروج الى مشاعرهم وهي الحال التي
يطلب حضورها منهم وبإمكانه ذلك **ليقتدوا به في افعاله والثاني ترتيب المناسك على ما هي عليه**
شرقا فلو يفرق مقدما وعكسه وان كان الترتيب سنة لانه متبوع وظاهر كلامهم انه يحرم عليه عكس
الترتيب المستحب وقد يوجب بان ذلك يوقع في اذهانه العامة ان ما فعله هو السنة او الواجب فربما
يتحدون ذلك سنة مستثناة وواضح انه يحرم في ذلك على اجتهاده او اجتهاد مقلده فلو قدم ما اعتقد اتباعه
تأخيره او عكسه لاجتهادا او تقليدا تبع ذلك كما بحثه بعضهم حذرا من ضرر الخلفه **والثالث تقدير**
المواقيت بمقايده في اوقات غير عينه او اثناءه كما يتقدر صلاة المأمومين بصلاة الامام يخلون
في ابد خوله ويسلمون بسلامة ومن المعلوم ان الحاج ياتون من جميع المواقيت فاختصار تلك
الولاية في واحد متعذر فالذي يتجه ان يقال ان وليا اهل كل جهة واحد وقدر لهم ميقاتهم واعلم
بمناسكهم ولا يتجاوزهم الى غيرهم واذا لم ينص على تولي احدهم خطب الحج خطب كل قومه وان ولي
واحد على جميع الحجيج وجب عليه ان يستتيب ان امكنه فيرسل كل ميقات من يفهم لتبين احكامه
من مريه **والرابع اتباعه في الاذكار والادعية المشروعة والتأمين على دعائه** ليشهوه في القول كما اتفقوا
في العمل ليكون اجتماع ادعيتهم مفتحا لادبوا الاجابة **والخامس ما منه في الطلوات التي شرعت خطب الحج**
في اجمع الحجيج عليها وهو ريع خطب سبق بيانها فيقدم حيث لم يفرض ذلك لغيره فان فوض لغيره

ملاحظ

كما جرت العادة به الان من تفويض ذلك الى من ولاه السلطان الخطابه بعه فيتبع الان ينص
السلطان على خلافه والاولى من الخطب بعد صلوات ظهر سابع ذي الحجة وهو اول شروعه في
مناسكه بعد الاحرام **فتتخير بالنسبة ان كان محررا والا يكن محررا فبالكبير يفتتحها وليس له النفر**
الاول بل يفهم **بمعنى النفر الثاني** لانه متبوع فلا يفخر الا بعد حال المناسك وظاهر كلامهم حرمة
ذلك ووجهه ظاهر وقوله في المجموع عن الماوردي ايضا لكن الماوردي خالف ما قاله في الاحكام فقال في
جاءته الاولى لذلك وهو الوجه قال بعض المتأخرين والاول غريب **وجنب** اي حتى اذ نذر النفر
الثاني تنقضي ولايته لانها اعمال المناسك في حقه **واما الحكم السادس** المختلف فيه ثلثه اشيا
احدها من وجب عليه من الحجيج **حرم من حرمه الله لم يستوفه مطلقا** اي سواء كان من اهل الكرب
او من غيرهم فعلق ذلك بالحج ام لا على المعتمد لان الحرد مبنية على الدرما امكن فلا بد من تحقق شروط
الولاية وخروجها عن افعال الحج وقبل حده ان كان مما يتعلق بالحج لانه من احكام النسك ولا يجوز
المستعير دون الحد نادرجا او وجب عليه **بغير استوفاه ان كان له تعلق بالحج** تبع الولاية
على النسك لان امره اخف من الحد ومن ثم جاز **للزوجة والولي والمعلم** فان لم يتعلق بالحج لم يحرم له
تعزيره وأشار الى الثاني بقوله **كما يحكم بين المزمين اذا سارعا في اي الكفارة بالوطي ومونة المرأة في القضا**
وقوله مما له تعلق بالحج لانه من متعلقات النسك وقيل لا يحكم بينهما لان الحكم خطر فيحتاج
لجواز الاقدام عليه فلا يكون الا ينص او ما في معناه من عاده مستقرة بذلك عرفا من ولاه وعليه
ان يامره بالواجب بل الزام كما يعلم مما ياتي بخلافه لا تعلق له بالحج فلا يجوز له ان يحكم بينهما **فيما عدا**
فيه **وكما يلزم من فعله محظورا باخراج الفدية** وهذا هو الثالث ويصير خصما له في المطالبة بها
وقيل ليس له ان يفرضه بذلك **وليس لغيره انكار جابن** شرعا لان خاف اقتد الناس
بفعله مع مخالفته الوارد عاده ينشر عليه برفق خشية من اعتقاد الناس انه سنة وقد انكر عمر
عاطله بن عبيد الله رضي الله عنهما ليس المصح في الحج وقال اخاف ان يقتدى بك الجاهل وظاهر كلامه
جواز الانكار حينئذ ولا وجه والذي يتجه وجوبه لما يترتب على ذلك من المفسد ولا **له ان يحكمهم**

على من لا ينفذ الاية 8

في المناسك **مذهب** اذ كل على هدى الان فلنا بجوارحه في ما رفعت اليه قضية فله الحكم في مذهبه
وعمل المتدربين على ذلك لانه حينئذ كالتقاضي **وكرو التقدم عليه** في المنسك فصار **التقدم عليه** من واحد
او اكثر لسوا الادب في ذلك وكلامه شامل للتقدم في الزمان والسير والافعال وكونه كامام الصلاة لا يقتضي
لحقه به في سائر الاحكام **وكرو اقامته المناسك وهو طراد** اي غير محرم لمخالفة لشعار النبي
صلى الله عليه وسلم واصحابه في اقامة المناسك والتعبير بالكره هنا جري على اصطلاح المتقدمين من اهل اللغة
على خلاف الاول لان شرط عند المتأخرين ان يردوا نهى مخصوص وخلاف قوى او قياس ولم يعرف
ذلك **واعلم انه يتأكد لكل احد** ولو بقيما لما في الاحاديث من غير تقييد بالسفر **المحافظة على**
دعا الكرب المشهور وهو ما ثبت في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم كان يقول عند الكرب **لا اله الا الله العظيم الحكيم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله**
رب الارض رب العرش الكريم وفي رواية لمسلم **فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد**
حزبه اي اهل بيته امرهم بذلك وسبق اول الكتاب انه يزيد على ذلك ما رواه الترمذي انه صلى الله عليه وسلم
كان اذا كره امره قال يا حي يا قيوم برحمتك استغيث **وصح** عن انس رضي الله عنه قال **كان اكثر دعائه صلى الله عليه**
وسلم اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار رواه الشيخان وقد سبق
معنى الحسنة في الطواف **وصح** عن ابي موسى الاشعري **انه صلى الله عليه وسلم قال لا حول ولا قوة الا بالله**
العلي العظيم قال النووي في كلمة استسلام وتفويض والعبد لا يملك من امره شيئا وليس له حيلة في دفع شره
ولا قوة في جلب خير الا بإرادة الله تعالى **كثرت من كنوز الجنة** رواه البخاري وروى ابن ابي الدنيا خبر لاهو
ولا قوة الا بالله دوا من نفعه وتسعين داليسرها **الهم** ثم ختم الصنف كاملا بما ختم به الامام محمد بن
اسماعيل البخاري صحيحه فقال **وصح انه صلى الله عليه وسلم قال كلمتان** قال في الفقه في قوله كلمتان اطلاق
كلمة الكلام وهو مثل كلمة الاخلاص وكلمة الشهادة **حييتان** اي محبوبتان والمعنى محبوب قائلها الى الرحمن
في محبة الله تعالى للعبد ايراده ايصال الخير له والتكليم **خفيفتان على اللسان** لقلة كلامهما وشاقتهما
ثقلتان في الميزان وصغرها بالخفة والثقل لبيان قلة العمل وكثرة الثواب وقوله كلمتان خبر مقدم
وحسان

وحسان وما بعده صغره له والمصدر اسمي ان الله الى اخره والكلية في تقدم الخبر تشويق السامع الى
المصدر وكل احوال الكلام في وصف الخبر حسن تقديره لان كثرة الاوصاف الجميلة تزيد السامع شوقا وفي
هذه الانماط الثلاثة سجع مستغنى قال الكرماني فان قيل فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور
والمؤنث ولا سيما اذا كان موصوفه معه فلم يعد عن المذكور الى التانيث فالجواب ان ذلك جائز لا واجب
وهو ايضا في المفعول للمؤنث سلمنا لكن انت لما سببه التثنية والتثنية في الابعاد على الفاعل
لما انتقل اللفظ من الوصف الى الاسمية وقد تطلق على ما يقع لكنه متوقع كمن يقول
في بيتك للشاه الذي لا تنزع فاذا وقع عليها الفعل وهو صحيح حقيقة وحصل لفظ الرحمن بالذات
لغة من الحديث بيان سعة رحمة الله تعالى على عباده حيث جازى على العمل القليل **اب الكثير**
سبحان الله ومعنى التسبيح تنزيه الله تعالى لا يليق به من كل نقص فليزعم في الشريك **واحدة الولد**
جميع الرذائل ويجل اسم منسوب الى الله واقع موقع المصدر لفعل محذوف تقديره سبحان الله سبحانا
سبحان الله تسبيحا ولا يستعمل غالبا الا مضافا وهو مضاف الى المفعول اي يسبح الله ويجوز ان يكون
مضافا الى الفاعل اي نزه الله نفسه والمشهور الاول وقد غير مضاف في السجع قوله سبحان الله تسبيحا
انزله **ومحمد** قيل الواو الحال والتقدير اسبح الله والتبسي ملتبسا بجمدي من اجل توفيقه وقيل عاطفه
والتقدير اسبح الله والتبسي بجمدة **سبحان الله العظيم** قال ابن بطال الخفة مستعارة للسهولة شبه سهولة
ذلك على اللسان بما خفف على المحامل من بعض الامثلة فلا يتعبه كالتثنية فقيه اشارة الى ان سائر
الكاليف صعبة شاقة على النفس ثقل وهذه سهلة عليها مع انها تثقل في الميزان كثقل المشاق من التكليف
وقيل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنه وخفة الشبهة فقال ان الحسنه حضرت مرارة وغابت حلوة
فكثرت **فلا يحملك ثقلها على تركها** والسيئة حضرت حلوة وغابت مرارة فلذلك خفت **فلا يحملك خفتها على**
على تركها قال ابن بطال هذه الفضائل الواردة في فضائل الذكر انما هي لاهل الشرق والدين والظلمة من الحرم
فلا يظن ان من ادى الذكر وامر على ما يشاء من شهواته وانتهى به الله ورحمته انه يلحق بالمطهرين المقيمين
ويبلغ سائر كلام اجراء على لسانه كبس معه تقوى ولا عمل **انتهى** قال القاضى مجازي وهذا فيه نظر والاحاديث

عامه قال الفروي العجيج انما لا يختص قال الكرماني صفات الله تعالى وجوديه كالعلم والقدرة وهو صفات الاكرام
كلا شريك ولا مثل وهو صفات الجلال والتسبيح اشارة الى صفات الجلال والتجديد اشارة الى صفات الاكرام
وترك التقييد مشعر بالتفهم انزعه عن جميع النفاين واحده بجميع الحالات والنظر الطبيعي يقتضي تقديم التحليه
على التحليه فقدم التسبيح الدال على التحليه وقدم لفظ الله لانه الذات المقدسه الجامع لجميع الصفات والاسما
الحسنى ووصفه بالعظيم لانه الشامل لسلب الايليق به واثبت ما يليق به اذ العظمه الكامله مستلزمه لقدم
التبوير والمثيل وكذا العلم بجميع المعلومات والقدرة على جميع المقصودات ونحو ذلك وذكر التسبيح ملقبه بالحمد
ليعلم ثبوت الكمال له نفيًا وايجابًا وتأكيدًا ولان الاعتناء بشان التنزيه اكثر من جهة كثرة المحالين ولان
جاء في القرآن به ايات مختلفه نحو سبحان وبحمده بلفظ الامر والماضى ويسبح بلفظ المضارع ولان التنزيه قد
بالعقل بخلاف المحالات فانها تقصر عن ادراك حقايقها وجا ترتيب هذا الحديث على أسلوب عظيم وهو ان يص
الرب سابق وذكر العبد وخفة الذكر على لسانه تالي تدر بيان ما فيها من الثواب العظيم النافع يوم القيمة انتهى
ملخصا وقد ظهر ما تقرر ما اشتمل عليه الحديث من المناسبات بالختام به كما ظهر بافتتاحه بحديث مؤيد
ثم ذكر ختم الكتاب بقوله **هذا اخر ما اردناه ونظام ما قصدناه** اي في هذا التاليف بشريف اذ يتقدر
استقصا المسائل في كتاب ثم ختمه بما ابتداه من الحمد لانه كما يستحب الحمد في الابتداء كذلك يستحب في
الانتهاء وهو مأخوذ من قوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين فقال **الحمد لله اوله وخره وظهره**
وباطنه والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله التبرك لرب الاله الى جوار الاستعجال الفاظ القرآن
في المصنفات والمجاورات والخطب والرسائل ويسمى عند المصدر الاول تمثيلا وقد يسمى اقتباسا فان كان في
الشعر يسمى اقتباسا لا غير **الحمد لله حمد ابراهيم ونعمه ويكافى مزيده ياربنا اذكر الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم ملكك**
قال اصحابنا لو حلف لشيئين على الله افضل الينام ببر الا بالحمد لله حمد الى مزيده لا اشر فيه قال المصنف لم
قبل يبر بياربنا اذكر الحمد الى اخره لكان اقرب بل ينبغي ان يتعين لانه يبلغ معنى وصح به الخبر وجمع بينه ههنا
بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله** بقرآنه **الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله** بقرآنه
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله بقرآنه **الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله** بقرآنه